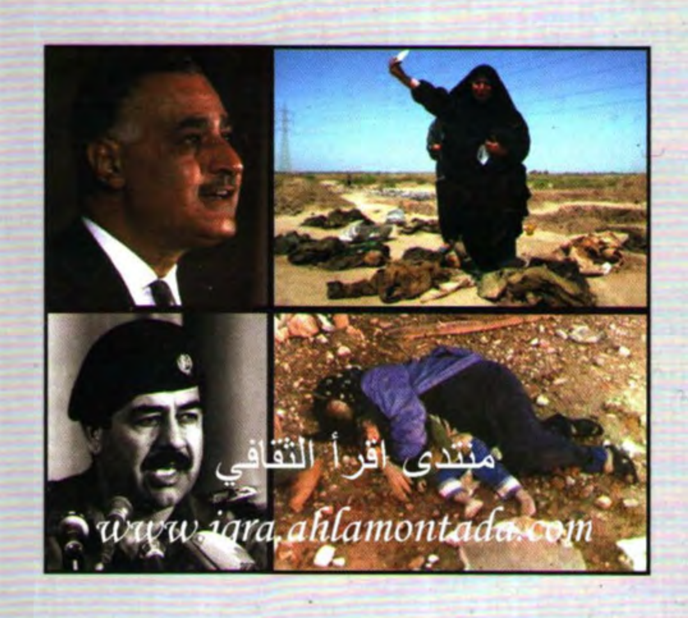
جرجيس فتح الله

نظرات في القومية العربية حتى العام ١٩٧٠



الجزء الثالث

انقلابات ودكتاتوريات عسكرية

منشورات الجمل

دار آراس للطباعة والنشر

جرجيس فتح الله

نظرات في القومية العربية حتى العام ١٩٧٠

الجزء الثالث

انقلابات ودكتاتوريات عسكرية

دار آراس للطباعة والنشر
منشورات الجمل

الجزء الثالث

انقلابات ودكتاتوريات عسكرية

الفصل السابع والعشرون

قيام انقلاب ١٤ تموز. الثورة أم انقلاب عسكري؟ رد الفعل الأول عند عبدالناصر. هيئة الضباط الثوريين العليا. أهداف ضباط الرابع عشر من تموز. أهناك خطط مسبقة؟ عودة إلى الوراء. فشل المحاولات الدستورية الإصلاحية والانتفاضات الشعبية السابقة في تحويل الحكم الملكي عن خطه المجافي للدستور. عدم تجانس القائمين بالانقلاب. اتجاهاتهم العقائدية والفكرية. بدء الصراع والخلاف حول الأهداف والنوايا. المنافسة على الزعامة. ظروف مقتل الأسرة المالكة. قوانين الثورة. شذوذ بعضها عن الخطوط والمبادئ الدستورية والقانونية الصحيحة. قانون الإصلاح الزراعي. جبهة الاتحاد الوطني وصلتها بالضباط الانقلابيين. الأحزاب. التيار العروبي يحتل الميدان. التصدي الشيوعي في الإعلام وفي الشارع. موقف (ج.ع.م). التدخل الخفي والسافر باتجاه الوحدة الاندماجية. (قاسم) والحزب الشيوعي. مواكب ومسيرات. سيطرة الحزب على الإذاعة وعالم الصحف. البارتي (الحزب الديمقراطي الكردستاني). شعار الوحدة الفورية إزاء الحقوق السياسية الكردية. فصائل المقاومة الشعبية. الحكم الفردي المطلق. دكتاتورية عسكرية. انفراد قاسم بالحكم بعد إزاحة عبدالسلام عارف. تضاؤل نداءات الوحدة. الشيوعيون يخوضون المعركة الإعلامية. حكومة تمثل الأحزاب. الوعود بالإصلاحات. التقرب من الكتلة الشرقية[*]

لو جاز لنا إصدار حكم أوليّ على اتجاه ضباط انقلاب تموز بهيئتهم العليا واحتياطيها وخلاياها بمختلف رتبهم فلا سبيل لنا غير الإقرار بصواب ما أكده القوميون العروبيون في سائر البلدان الناطقة بالعربية بأن هذا الانقلاب كان قومي الأهداف. أو على أقل تقدير: عملية هدم تام للنظام الملكي غلب عليها الطابع القومي العروبي.

(*) للمزيد من التفاصيل حول مواد هذا الفصل يوصى القارئ بمراجعة كتابنا «العراق في عهد قاسم: ستوكهولم ١٩٨٩» بجزءيه، المترجم عن أوريل دان والموضوع من قبلنا.

لكنه لم يكن انقلاباً ناصرياً ولا وحدوياً كما صوّره بعضهم، بإقرار وشهادة كثير من الضباط المشرفين على التنظيمات السرية داخل المؤسسة العسكرية، أو من الذين رئسوها. وهم متفقون في هذا تقريباً، رغم دبيب الخلاف بينهم. ذلك الخلاف الذي أدى بهم إلى محاولات انقلابية مماثلة للرابع عشر من تموز، بعضهم ضد بعض، وإلى أن يفتك الغالب منهم بالمغلوب بغلاظة ووحشية فاقت ما أنزلوه هم برؤوس مختارة من ساسة النظام الذي هدموه.

كان (عبدالناصر) في زيارة لصديقه المارشال تيتو عندما بلغه النبأ. وكعادته عند سماعه بقيام أي نظام ثوري في العالم العربي أمر القاهرة بالإسراع بالاعتراف بالحكم الجديد. وكان على وشك العودة إلى القاهرة لما أُعلم بنبأ نزول مشاة الأسطول السادس الأمريكي برّ لبنان في عين الوقت الذي أُبلغ بشائعة احتمال قيام الملك حسين، بوصفه رئيس الاتحاد الهاشمي، بطلب إنزال قوات بريطانية في بلاده.

كان قائد ثورة يوليو على ثقة بأن ما حصل في العراق هو جزء من ثورته القومية العروبية ومن وحي تعاليمه، واقتداءً به. كيف لا؟ وقد سبق للضباط المؤتمرين أن أودعوا ثقتهم به بأن طلبوا مشورته أكثر من مرة، بل مراراً، بالذات[1] وبالواسطة.

---

(١) نوّهنا سابقاً باجتماع لقاسم (آمر اللواء التاسع عشر) بعبدالحميد السرّاج وبمحضر من شريكه (عارف) في تشرين الثاني ١٩٥٦ (بالرمثا) على الحدود السورية الأردنية وإعلامه بوجود تنظيم عسكري سرّي يرمي إلى الإطاحة بنظام الحكم في العراق «وهم يودون معرفة رأي عبدالناصر»، وقد لحقت بهذه الصلة صلتان أخريان على الأقل. ففي تموز ١٩٥٧ كُلّف حسين جميل (من الحزب الوطني الديمقراطي) بالشخوص إلى مصر ومقابلة عبدالناصر فتم له ذلك وظفر بوعد منه يتضمن تأييده لـ«الثورة» حال نجاحها، واستعداده لتقديم كل ما تحتاج إليه من مساعدة. وفي حالة فشلها فسوف يستقبل القائمين بها ويمنحهم اللجوء السياسي. كما أنه سيستخدم دالّته على الاتحاد السوفياتي لتأييد الثورة.
وكُلف في ١٢ من شباط ١٩٥٨ محمد صديق شنشل (وهو كما مرّ من زعماء حزب الاستقلال، والقوميين المعروفين - مدير الدعاية العام في حركة رشيد عالي (مايس)) بعين المهمة. فواجه الرئيس المصري وظفر منه بعين الوعود وطمأنه بأن موقف الاتحاد السوفياتي سيكون شبيهاً بموقفه من العدوان الثلاثي، وكان جوابه على طلب النصيحة أن القائمين بالمهمة هم أدرى بظروفهم وأحوالهم وإمكاناتهم. وطلب شنشل فضلاً عن ذلك تكديس السلاح عند الحدود العراقية فقد يكون الانقلابيون بحاجة إليه. في يوم ١٥ من تموز حطت طائرات نقل عسكرية مصرية في مطار بغداد فأفرغت حمولة من الأسلحة والأعتدة. ويطيب لي هنا أن أنقل وصفاً دقيقاً كتبه الصحافي الألماني أدلبرت ڤاينشتاين Edlbert Feinstein في كتابه مكة الجديدة =

= الرابضة على النيل Das Neue Mekkoliegtom Nil طبع ڤينا. قال: «حطّت في ١٩ من تموز أول طائرة عسكرية مصرية مع الوفد العراقي الذي عاد من دمشق بعد لقائه بعبدالناصر، وما إن توضّح الجنود علامة الأبيض والأحمر والأسود المرسومة على جناح الطائرة ذات المحركين حتى سرت فيهم شرارة كهربائية، فاندفعوا كالمجانين وراء الطائرة التي كانت تجري بسرعة ١٠٠ ميل في الساعة فوق المدرج وهم يلوّحون ببندقياتهم ويرقصون. وعند وقوفها تجمع حوالي ٥٠٠ أو ٦٠٠ منهم حول الطائرة. عشرات من المغنين انطلقت حناجرهم بالغناء وهم يرقصون فرحين وانضم إليهم الباقون وجردت الحراب من أغمادها وركّبت. وصفّقت المئات وهتفت واشتبك آخرون في عناق. فجأة سمعت صرخة وحّدت مرة أخرى الجموع المتقاطرة، وهي تتجمع وتقفز وتتحرك بإيقاع راقص. هتف جمعهم معاً بما يشبه وحدة عسكرية متراصّة «ناصر ناصر» وعقب ذلك هتاف حماسيّ «نحن جنودك يا جمال». كان ضباطهم أيضاً يهتفون مع الآخرين. بلغت درجة الحرارة في المطار ١١٥ فهرنهايت في الظل و١٣٨ درجة في الشمس. قمصان الجنود المهتاجين تبللت كلها بالعرق كأنها نقعت بماء. إلا أن الهياج عند رؤية الطائرة الحربية القادمة من دمشق تغلّب عصر ذلك اليوم على الإرهاق البدني». وينقل الزبيدي (المرجع السالف: الصحيفة ذاتها) تصريحاً أدلى به إلى جريدة «المنار» الدمشقية [عدد ١٨ تموز ١٩٥٨] الدكتور معروف الدواليبي (وهو كما مرّ رئيس وزراء سوري سابق عرف بميله نحو اليسار) وخلاصته «أن ضابطين عراقيين وصلا دمشق في زمن سابق للوحدة. فاتصلا به وطلبا منه تسهيل مقابلة مع السفير السوڤياتي فكان لهما ذلك. وكان جواب السفير مشجعاً بحسب تصريح الدواليبي، إذ قال بعد المشاورة مع حكومته أن الاتحاد السوڤياتي سيبارك الثورة» آه. لم يحاول الزبيدي التحري عن هوية الضابطين كما لم يعز أحد من الضباط لنفسه مثل هذا المسعى في الوقت الذي انطلق الضباط في مباراة حول إسناد أدوار هامة كل لنفسه.
وأرغب أن أشير هنا أيضاً إلى مقال كتبه اللواء عفيف البزري لجريدة «النصر» الدمشقية منشور في عدد ١ تموز ١٩٦٢ (أي بعد الانفصال) أيّد فيه اجتماعه (بقاسم وعارف) في العام ١٩٥٦ داخل خيمة بالقرب من مطار المفرق في الأردن. وذكر أن «المفاوضات» تولاها السرّاج فيما بعد "الذي يعمل لعبدالناصر من وراء ظهر الحكومة السورية ويقدم تقاريره له كي لا تدري الحكومة السورية حقيقة الموقف في العراق وكي يبقى الموقف السوري محفوفاً بالخطر دائماً، فتلجأ إلى طلب الوحدة مع مصر كما وقع فعلاً" آه. [بقي اللواء البزري قائداً للجيش الأول في الإقليم الشمالي بعد الوحدة فترة قصيرة ثم استبدل بالفريق جمال فيصل وقضي عليه بالإقامة الجبرية في القاهرة بشكل تعيينه عضواً في «مجلس التخطيط الأعلى» وهو كما وصفه بنفسه مجلس وهميّ لا وجود له ثم لجأ إلى العراق. وقد أستدعي للشهادة في محاكمة (عارف) وسئل عن علاقة المتهم وقاسم بعبدالناصر، فأجاب أنهما كانا قد اجتمعا بقائد الجيش الأول لوضع أسس التعاون. (المحاكمات)

وعن المصادر المصرية أن عبدالناصر فور سماعه بالانقلاب في الساعة السادسة والدقيقة السابعة عشرة صباحاً من الراديو اتصل بنائبه عبدالحكيم عامر. فقام هذا بدوره بإصدار هذا الأمر للفريق جمال فيصل قائد الجيش الأول: «حاول أن تتصل بالجيش الثوري (كذا) في بغداد ومن المستحسن أن تدعهم يعرفون بشكل ما أننا نساند أي حركة هدفها تحرير الشعب العراقي. =

وبوقوع هذين الحدثين متزامنين تقريباً، انصرف ذهنه إلى أمر واحد، وهو أن الغرب قد عقد العزم على سحق ثورة عروبية تقدمية ذات طابع ناصري بعملية غزو مشابهة لما حصل في حرب السويس. وأن الرئيس اللبناني و(الحسين) هما في سبيل تنظيم حملة مشتركة بمساعدة قوات تركية للزحف على بغداد.

كان اعتقاده ناجماً عن إيمانه الجديد الذي بشّر به وملك عليه مذاهبه وهو أن الثورة العربية وحدة لا تتجزّأ، وأنه إذا فشلت في واحدة من الدول الناطقة بالعربية فقد يزيد فشلها في كل مكان بالنتيجة. وبسبب من هذا المنحى الفكري، وقبل اطلاعه على هويات الضباط القائمين بالحركة وبفقر معلوماته عن تاريخ العراق السياسي والاجتماعي والإثنوغرافي (كما ظهر ذلك فيما بعد) وجد - وتحقيقاً لما وعد به - ألا سبيل له إلا الشخوص إلى موسكو لإقناع الكرملين كما أشيع بالوقوف إلى جانب انقلابيي بغداد بإصدار تصريح إنذاريّ. وتضاعفت هواجسه عندما وجّه (الحسين) نداءً إلى الشعب العراقي يدعوه فيه إلى سحق الثورة. ثم أشفعه بمؤتمر صحفي قال فيه إنه يعتزم الزحف على بغداد بمساندة المظليين البريطانيين للقضاء على الحركة.

لكن حكام الكرملين في العام ١٩٥٨ لم يكونوا مستعدين للمخاطرة بمواجهة مع الولايات المتحدة، سيّما وأنهم كانوا يشكون كثيراً في اعتزامها التدخل استجابة لرغبة الحسين. ولذلك لم يكونوا عند حسن ظن عبدالناصر واكتفوا بالاعتراف الفوري بالنظام الجديد في العراق. وحذّروا الدول المجاورة للحدود السوڤياتية: (إيران وتركيا) الشريكتين في حلف المعاهدة المركزية من التدخل.

وكان على عبدالناصر أن يقنع بهذا، سيما بعد أن تبين له أن تهديدات «الحسين»

= ونحن ننتظر أوامر محددة من الرئيس» وبعد خمس دقائق (أي في ٢٢ :٦) اتصل برج المراقبة في مطار دمشق بمثيله في بغداد لكن الاتصال إنقطع. ثم تجدد بعد قليل عن طريق جهاز لاسلكي شرطة الموصل في الثامنة والدقيقة الثلاثين، وبعدها بقليل وجّه (عامر) أمراً آخر لـ(فيصل) قال فيه «تلقيت أمراً من الرئيس في (بريوني) لبذل أية مساعدة ممكنة للثورة». وعندها بعث فيصل بضابطين برتبة مقدم إلى بغداد.

قلنا: هذان الضابطان ومن تلاهما عززوا بتقاريرهم انطباع عبدالناصر بأن الاندماج بـ(ج.ع.م) وشيك ولا معدل عنه. ونقلت صحف القاهرة تعليقاً سياسياً أذيع من راديو بغداد في ١٦ تموز وُصفت فيه الثورة بأنها جزء من ثورة الأمة العربية العظمى التي قادها الرئيس عبدالناصر، وحررها من الظلم والفساد. كما نقلت بأحرف بارزة وصف الراديو لكيفية خروج أهالي بغداد كافة إلى الشارع وهم يهتفون: «شعب عربي واحد، جيش واحد، نضال واحد».

جوفاء وأن بريطانيا تدرس مسألة الاعتراف بالوضع الجديد. كما أن (روبرت مورفي) مبعوث آيزنهاور الخاص إلى الشرق الأوسط خف إليه ليؤكد بمهارته السياسية وحذقه الدبلوماسي المعروف أن الولايات المتحدة لا شأن لها بالعراق وأن قواتها المتواجدة في لبنان لن تتحرك قيد أنملة نحو الشرق. ويظهر أن الموقف الأمريكي الواضح هو الذي قضى على حماسة الحسين وعلى كل فكرة خطرت بباله في التصدي لأولئك الضباط الذين قضوا بوحشية وبرودة دم على أبناء وبنات عمومته وقبروا معهم اتحاده الهاشمي مع مهندسه الأعظم نوري السعيد الذي قضى على حياته بيده حارماً مطارديه لذة الظفر به وقتله[٢].

---

(٢) بتّ في مصير الأسرة المالكة من المبدأ. كان قراراً ثلاثياً آنياً لقاسم وعارف وعبداللطيف الدراجي. في حين اتخذ قرار جماعي في أثناء اجتماعات اللجنة العليا على قتل الملك وعبدالإله ونوري السعيد فحسب. وحاول قاسم وعدد من زملائه التنصل بشكل ما. في المبدأ لم يحاول قاسم شيئاً لنفي المسؤولية عن شريكه، بل حاول إبعاد نفسه وزملائه عنها عندما أثار مقتل الأسرة المالكة ضجة نفور واشمئزاز في أوساط خارجية ومحلية وكانت المقارنة بين تصرفات ثوار يوليو مع الملك فاروق وأسرته وما حصل في بغداد لا مناص منها. لذلك دأب عارف من جانبه كما فعل شريكه على إنكار إعطائه الأمر. إلا أن قاسماً بعد تخلصه من شريكه هذا شجّع الشائعة ووضع مسؤولية الجريمة على عاتقه، سيما عندما جدد علاقاته الدبلوماسية مع الأردن في تشرين الثاني ١٩٦٠ وكان إذذاك قد فقد بقية صغيرة له باقية من بكارته العسكرية ليتعوض عنها بفن الكذب الدبلوماسي. إذ أوعز لوزير خارجيته هاشم جواد أن ينقل للملك الأردني أثناء اجتماعات الأمم المتحدة في أيلول أسفه العظيم لمقتل الأسرة المالكة وبأنه لم يأمر قط بقتلهم، وأنهم قتلوا بطريق الخطأ وقد تعذر عليه صيانة حياتهم لأنه كان بعيداً عن بغداد عند إرتكاب الجريمة. مستشهداً بالتدابير التي أتخذت فيما بعد لتسفير أصوليّ لبديعة، شقيقة عبدالإله، وأسرتها. وتظاهر الحسين بالتصديق لحاجته إلى حليف بمواجهة (ج.ع.م) إذذاك. كانت الوحدات المرسلة إلى قصر الرحاب مزودة بأوامر صريحة تقضي بالتخلص من الملك وولي عهده فوراً. وهذا ما صرح به الرائد الطيار محمد سبع البياتي عضو اللجنة العليا للضباط الثوريين لوكالة أنباء الشرق الأوسط في ٢١ تموز ١٩٥٨. [اختفى اسم هذا الضابط نهائياً من الساحة السياسية، وعثر عليه بعد ١٩٥٩ وهو صاحب دكان لبيع الألعاب في الأعظمية]. ومن ذلك أيضاً ما أدلى به النقيب عبدالجواد حميد الصائغ قائد السرية التي أرسلت إلى قصر الرحاب في أثناء مقابلة له مع مجلة "Quick" الألمانية في ١٦ من آب ١٩٥٨ [تم على إثره نقله إلى اللواء الخامس المرابط في الموصل - وقتل في إرهاصات محاولة الشوّاف الانقلابية] وفي حينه كان (قاسم) صاحب فكرة استكتاب القاتل الفعلي اعترافاً غامض العبارة ملتوي الأسلوب قصد أن يفهم منه أن حالة من الجنون واللاوعي انتابته ففعل ما فعل. ولم يتعمد قاسم إخفاء هذه الوثيقة ولم يحاول إذاعتها على الملأ، بل وضعها في يد =

حقاً إن الضباط العراقيين طلبوا من الزعيم المصري المشورة والنصح والهداية. وقد كان ذلك في أولى مراحل تنظيمهم ومن الطبيعي أن يستهدي التلميذ المستجد بالمعلم والمجرب. لكنهم والحق يقال لم يطلبوا منه رسمياً، وبعد نجاحهم العظيم

= الاستخبارات العسكرية ليؤمن انتشارها «بصورة سرية».
وبخلاف ذلك فليس هناك أي دليل يشير إلى حسن نية الضباط بل سوئها بالأحرى كاقتياد أفراد الأسرة إلى أرض مكشوفة خارج البناية ووضعهم صفاً واحداً كما يوضع المحكومون بالموت أمام فصيلة الرماة بمواجهة الضباط المتصرين، يتطلع أحدهم إلى الآخر ليكون البادئ. إذ كان أدعى إلى السلامة، لو أريد لهم ذلك، إبقاؤهم داخل القصر تحت الحراسة لو لم تكن النية مبيّتة. [نجت من المذبحة «بديعة» شقيقة عبدالإله وزوجها الشريف حسين مع أطفالهما الثلاثة بلجوئهم إلى السفارة السعودية، ثم السماح لهم بعد فترة بترك البلاد. ومن هؤلاء الأطفال «عليّ» الذي يطمح إلى استعادة العرش الهاشمي في أيامنا هذه].
إن الجهود التي بذلها الكتاب والباحثون في التحري عن المسؤول في إصدار حكم الموت لم تكن من غير طائل سيما بعد أن شرع ضباط الثورة بتصفية بعضهم بعضاً وبعد أن طوى الخمول والنسيان والموت الطبيعي والأدبي بقاياهم. أكدت بشكل لا يأتيه ريب أن قرار تصفية الأسرة المالكة كان قد اتخذ منذ المحاولات الأولى للانقلاب. [أنظر الزبيدي: المرجع السالف ص ١٢٧]. وبخلاف هؤلاء وضباط في الحرس وجندي وخادم قتلوا معهم ، كانت حصيلة القتلى خارج القصر: محاسب السفارة البريطانية، ورجل أعمال بريطاني اعتقل بطريق الخطأ. والأردنيين الأربعة: إبراهيم هاشم نائب رئيس الاتحاد الهاشمي، وسليمان طوقان وزير دفاع الاتحاد، ودبلوماسي وضابط، كانت مفرزة عسكرية قد ألقت القبض عليهم واقتادتهم إلى وزارة الدفاع فتغلبت الغوغاء وانتزعتهم من يد حراسهم وقضي عليهم «بطريق الوهم» اعتقاداً منهم أنهم من رجال العهد البائد. [هكذا كان التفسير للحادث]. كما قتل «صباح» وهو الإبن الوحيد لنوري السعيد في اليوم التالي فضلاً عن اثنين من الألمان وإثنين من الأمريكان ثبتت هوياتهم. وكان ثمّ أحد عشر قتيلاً آخرين غير هؤلاء. إن العراقيين كتمت هوياتهم عمداً وسكت أهلهم عن المطالبة بهم ولم يعرف بأمرهم إلا بعد زمن.
وكتم نبأ مقتل الملك فيصل الثاني. ولم يذع إلا بعد مرور ثلاثة أيام وعن طريق الراديو، وربما كان مبعث هذا التأخير الشعور بالعار والخجل أو الخوف من حصول رد فعل سيّئ في الرأي العام. أو كما أرجح، كان للحيلولة دون أن يتولى الملك (حسين) منصبه كرئيس للاتحاد العربي الهاشمي في الوقت الذي كانت هناك قطعات عسكرية عراقية في بلاده وعندما لم يكن الموقف الدولي واضحاً. كانت كتب التاريخ الموضوعة بيد طلاب المدارس العراقيين، وكلها من تأليف قوميين، تؤكد بصورة خاصة على أن الحكام العرب ولاسيما الخلفاء العباسيين كانوا يقتلون أو تسمل أعينهم بأيدي الأتراك المتسلطين على الحكم وليس بيد القواد العرب. لكن ما حصل في ١٤ تموز ١٩٥٨ هو أن حاكماً عربياً قتل بيد ضباط عرب بأمر صادر من قواد عرب وإن من الضحايا نساءً وأطفالاً كان القواد الأتراك عادة يتعففون عن إيذائهم. والمقارنة هنا لا بد منها ما دمنا نتحدث عن القومية.

بذل مجهودات رسمية على الصعيد الخارجي والدولي. إلا أن عبدالناصر كان يجد تلك المجهودات واجباً مفروضاً عليه لاعتباره الزعيم القومي العروبي غير المنازع. وباعتباره ما حصل في العراق جزءاً من النضال العروبي في سبيل وحدة الأمة الشاملة. وكل ما وقع بعد ذلك كان يشير إلى أن هذا الزعيم لن يكتفي باحتجاز مقعد في قاعة الرابع عشر من تموز. بل كان يطمح من المبدأ إلى اعتلاء المنصة.

ومن كل ما كتب عن «الثورة» أو «الانقلاب» إن شئت، ومن كل ما دوّن عن صفات وشيات وعقائد واتجاهات لأعضاء اللجنة العليا ولمئتين أو ثلاثمائة ضابط من مجموعات وتكتلات سرية للضباط الثوريين معهم، لا يبقى مجال للشك في طبيعة الثورة وأهدافها. وقد عرف أن الطابع الغالب على اللجنة العليا هو القومية العروبية. وفوق هذا هم كذلك سنيّون خلا اثنين من الشيعة، وليس بينهم كردي أو مسيحي واحد. وهو إجراء لا يخلو من حكمة، قدر ما يمليه الواقع، فالضباط المسيحيون هم مهنيون محترفون لا شأن لهم بالسياسة والضباط الكرد محترفون مثلهم ولا شأن لهم بالقومية العربية إن كان بينهم سياسيون وربما غلب الشعور القومي على بعضهم.

لكن فات عبدالناصر شيء واحد وهو أن رأس الانقلاب ومنفّذ خطته لم يكن مستعداً في أي وقت لمقاسمة أحد ثمار نصره. وكان عليه أن يدرك ذلك، من تجربته الخاصة مع اللواء محمد نجيب الذي حاول منازعته المقام الأول في حركة ٢٣ يوليو. فضلاً عن أن العراقيين لا يريدون الوحدة.

والحاصل؛ انهار النظام الملكي على رؤوس أتباعه وطبقته الحاكمة، بومضة خاطفة من عين التاريخ، وبثمانٍ وعشرين إطلاقة أرسلتها أصبع واحدة بمجرد ضغط على زناد آلة صمّاء بضع ثوان. ذلك النظام الذي كلّف بناة الإمبراطورية البريطانية الكثير من المال والرجال والقلق ووجع الرأس عندما قرر ال(وايت هول) أن يخلق دولة جديدة سماها بـ«العراق»، وأن يجلب لها ملكاً وأسرة مالكة من الحجاز، قبل ثمانية وثلاثين عاماً بالضبط.

كان ونستون تشرشل في ١٤ تموز ١٩٥٨ بين الأحياء وقد ناهز الرابعة والثمانين. وهو كما يذكر القارئ رئيس مؤتمر القاهرة الذي هندس الكيان السياسي العراقي المنهار، وهو الذي صانه ووقاه بعمل عسكري جريء في ١٩٤١ عندما بات تحت خطر وقوعه بيد النازية عن طريق القوميين العروبيين.

حاولت جاهداً أن أجد لهذا السياسي العجوز تصريحاً أو تعقيباً على ما حصل في

ذلك اليوم المشهود فأخفقت. إلا أن حكومة بلاده كانت أسرع من غيرها في الاعتراف بالوضع الجديد.

لم يلق الانقلاب مقاومة جدية، فبظرف ساعتين فقط انتهى كل شيء وانشغلت الغوغاء بسحل جثة عبدالإله والبحث عن نوري السعيد وأقطاب رجال العهد البائد، وتحطيم تمثالي الملك فيصل الأول والجنرال مود، ومحاولة هدم بناء السفارة البريطانية على رؤوس شاغليها وقد حيل دون ذلك في آخر لحظة[٣].

---

(٣) تم بإغضاء من السلطة الثورية الجديدة وبموافقة منها إحياء عادة أو تقليد جرى في بغداد وألفه أهلها وشاركوا فيه أحياناً، بدءاً بالسنة الرابعة عشرة بعد بنائها في ٧٦٢م. عندما استجاب الضابط المكلّف بنقل جثث مقتلة قصر الرحاب لرغبة الجماهير فسلمهم جثة عبدالإله لسحلها ثم تعليقها مقطعة الأوصال مقابل بناية وزارة الدفاع، مثلما تم بمبادرة «وطنية» باركها بيان الحكم العسكري، عين العمل بجثة نوري السعيد. توالت هذه السُنّة الشنعاء في بغداد بدءاً بجثة الثائر (يوسف بن إبراهيم المعروف بالبرم) بعد تقطيع أوصالها والتشهير بها في العام ٧٧٧م، وبعدها بسبعة عشر عاماً بالوزير جعفر بن يحيى البرمكي «نصب رأسه على جسر وقطع بدنه قطعتين نصبت كل واحدة على جسر» [إبن الأثير ج٦ السنة١٨٧هـ]. وباستقراء ما كتبه وسجله المؤرخون العرب والمسلمون بهذا الصدد [إبن الأثير، الطبري، اليعقوبي، المسعودي، إبن الفوطي، عباس العزاوي وغيرهم وغيرهم] ومتابعتهم يتعذّر علينا أن نجد جيلاً واحداً من البغداديين لم يشاهد أو يشارك في عملية واحدة أو اثنتين أو أكثر من عمليات التمثيل العلني بجثث المغضوب عليهم الذين قضى السلطان، أياً كان، بإعدامهم الحياة تطبيقاً للآية: «إنما جزاءُ الذين يحاربون اللهَ ورسولَه ويسعون في الأرضِ فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف». وتبقى الجثث والرؤوس المقَطّعة أياماً وأشهراً وقد تمتد لأكثر من سنة، تشخص إليها أعين السابلة لتغدو من المناظر المألوفة التي لا تثير قرفاً. وانفردت هذه المدينة التي كانت لزمن ما عاصمة الدنيا بمتحف فريد من نوعه بفظاعته وساديته لم يقم مثله في تاريخ البشرية، عرفه المؤرخون العرب والمسلمون بـ«خزانة الرؤوس». كانت تحفظ فيه الرؤوس المقطوعة بعد تحنيطها وتنظيفها مع الأيدي والأرجل المقطعة مصنفة مرتبة مع تعريف كامل بأصحابها على نحو ما يشاهده اليوم زوّار المتاحف الأركيولوجية. [وللأستاذ الباحث ميخائيل عواد مقالة طريفة عن هذا المتحف بعنوان «خزانة الرؤوس»]. كان هذا المتحف يضم فضلاً عن أعضاء من قتل في بغداد، الرؤوس المقطوعة الهامة للزعماء والثائرين والقواد والوزراء الذين قتلوا خارج العاصمة. إلى جانب هذه الحفلات الشيطانية، كانت هناك الاشتباكات والحروب الدموية داخل المدينة متواصلة لا يعرف لها نهاية بين الأتراك والديالمة (الفرس) أحياناً، وبين العرب والأتراك آناً، وبين الشيعة والسنية تارة أخرى، بل بين الشافعية والحنابلة من السنية، بكل ما يتخللها من قتول ونهب وحرائق. وسبحان من أبدل هذه بالاصطدامات الدموية أحياناً بعد ثورة ١٤ تموز بين «القوميين» وتكتلاتهم وبين الديمقراطيين (الشيوعيين) وأنصارهم بكل =

كانت هناك محاولة من قائد الفرقة الأولى، وهو ضابط لامع تركماني الأصل من كركوك، يدعى (عمر علي). أراد أن يؤكد إخلاصه للعرش باستنخاء قطعاته للزحف على بغداد إلا أن ضباطه اعتقلوه فوراً. وفي كركوك خنقت محاولة تظاهرة احتجاج واستنكار. وفي الموصل انقلبت المظاهرة الضعيفة التي أخرجها بعض الوجهاء بله ابتلعتها مظاهرة صاخبة هادرة بتأييد الثورة نظمها القوميون باختلاف انتماءاتهم والشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون تأييداً للثورة. وكان لهم علم بقرب وقوع انقلاب نتيجة الاتصالات السريعة بزعمائهم في بغداد. وفي بغداد ومن خلال مئات الألوف المتظاهرة في الشوارع بتأييد الانقلاب سمعت هتافات في أحياء يسكنها مسيحيون

= مظاهره الشنعاء، وبتشجيع السلطة الجديدة الذي تمثّل في التحريض على مشاهدة الإعدامات التشهيرية العلنية بحق الضباط زملاء الأمس، حصيلة الصراع الدموي على السلطة. ويكفيني هنا الاستشهاد ببيان الحاكم العسكري العام الصادر في ١٧ من تموز حول جثة نوري السعيد: [نشر في جميع الصحف البغدادية - وأذيع من الراديو مراراً]

«لنتانة جثة الخائن نوري السعيد فقد تم دفنها ليلاً لئلا تدنّس أيادي الجمهور الكريم. وبما أن العمل خير من التهريج، وأن التظاهرات والتجمعات تسيء إلى سمعة الثورة وتوقّف سير الأعمال وتسبب الازدحام في الشوارع، فيرجى منكم الانصراف إلى أعمالكم والله وليّ التوفيق» [التوقيع] (فما أعجب هذا)

ويطيب لي هنا أن أورد هذه الفقرة التي وردت في كتابي (العراق في عهد قاسم ج٢: الص ٥٤٤-٥٤٥) قلت: "إن سكوت حكومة الثورة في حين حقّ الكلام عليها ورفضها استخدام سلطتها في وأد هذه الظاهرة الهمجية ببيانٍ صغيرٍ حازم تعلن فيه شجبها أو استنكارها فسّرته الدهماء بالرضا. وما من شك في أن الإشادة العمومية بموقف الشعب العراقي النبيل وعواطفه الصميمة بتجاوبه مع الثورة، كما وردت من الإذاعة مراراً وتكراراً خلال الأيام الأولى دون الإشارة باستهجان أو تقبيح لما حصل في شوارع بغداد ثم خروج الصحف بعدها تصف الأحداث عموماً بأنها أعمال وطنية وليدة الضغط الذي انفجر فجأة لسنوات من القمع والاضطهاد وردّ فعل طبيعي لمعاناة الشعب العراقي على يد الحكم الجائر، ونشرها صوراً بشعة للجثث معلقة مقطوعة الرؤوس والأيدي والأرجل أمام بوابة وزارة الدفاع. كل ذلك كان كفيلاً بإطلاق العنان لأحطّ الغرائز البشرية ومقدمة لما حصل في الموصل والديوانية والبصرة وكركوك وبغداد فيما بعد.

في يوم ١٤ تموز صدع أهالي بغداد بأمر منع التجول الذي أصدره الحاكم العسكري وطبق فوراً كانت سلطة الثائرين مطاعة والجمهور على استعداد للامتثال بأوامر حكومته الجديدة إلا أن سكوتها عما جرى في ذلك اليوم أكد للدهماء ولذوي الأحقاد والثأرات الخاصة أن هذه الفظائع تستمد شرعيتها بمجرد ارتكابها من الفريق الذي يقف إلى جانب الحكومة ضد الفريق الذي افترض بأنه من معارضيها وشانئيها فمن هو المسؤول الحقيقي عن هذه الأعمال الوحشية؟

ويهود بشعارات غوغائية معروفة «لا مسيحيون ولا يهود، لا حدود مصطنعة بعد اليوم» ألجأت هؤلاء إلى ملازمة بيوتهم. إلا أنّ هذه النداءات ما لبثت أن اختفت في جو الاستبشار العام والترحيب غير المتحفظ بالحكام الجدد.

الجماهير المحرومة في البلدان الناطقة بالعربية لا تتردد في منح تأييدها المطلق غير المتحفظ لأي تغيير سياسي فجائي في نظام الحكم. وتمنح ولاءها بعين القدر للقائمين بالتغيير من دون أن يكون لها سبق معرفة بهم وبهوياتهم، يحدوها في ذلك الأمل في حصول تغيير في الأوضاع إلى الأفضل. وفي العراق كانت تلك الجماهير في ذلك اليوم المشهود على استعداد لاحتضان الانقلاب العسكري وتسييجه لا بالتأييد وحده بل بالرعاية والحدب.

ومنذ زمن طويل، قد يعود إلى مفتتح النصف الثاني من القرن العشرين كان معارضو الحكم شيعاً وأحزاباً وشخصيات بارزة وطنية، قد أدركها نوع من اليأس في تعبئة جماهيرية تستظهر بها على الحكم المستبد خانق الحريات، والعابث بالأسس الديمقراطية التي بنيت عليها الدولة، فبرهنت على قلة حيلتها وعجزها بالتوجه نحو الجيش وضباطه، وعقدت الآمال عليهما في إحداث التغيير المنشود، ولم يكتموا ذلك بل كانوا يصرحون به في كل مناسبة ومناسبة. واتخذت الأحزاب السياسية خطة التغلغل بين ضباط الجيش عقائدياً. فوجد بينهم ضباط بعثيون وناصريون وقوميون وشيوعيون وكل منهم كان يهدف أو يخطط لثورة عسكرية أو انقلاب وفق مبادئه الخاصة. وكانت هناك تنظيمات سرية منها شيوعية وبعثية وقومية ديمقراطية اجتمعت بالأخير تحت خيمة ما دعي بـ(اللجنة العليا للضباط الأحرار). ورُفست هذه اللجنة بضربة أقدام ضابطين مغمورين نصبا نفسيهما على رأس الحكم الجديد بمعزل عن الآخرين، ثم بدأ بعضهم يذبح بعضاً إثر سلسلة من التآمر وإرهاصات الصراع على السلطة[٤] وكذلك من عقابيل التدخل الخارجي العروبي الطمّاع.

* * *

---

(٤) دأبت شقيقة لي في تذكير السامعين لها خلال الأزمات التي مرّ بها الحكم، وتعليقاً على ما عانيته شخصياً، بما قلتُه صبيحة الرابع عشر من تموز. فقد أيقظتني لأسمع البيان الأول وصراخ عبدالسلام محد عارف، وتردد اسم الجيش البطل في القضاء على أوكار الخيانة والطغيان. فلحظت الشقيقة وجومي وصمتي وسألتني ذاهلة «أليس هذا ما كنتم تعملون لأجله؟» وكان جوابي «كلا يا أخت، فلا عاقل منا كان يرغب في أن يقتحم الجيش ميدان السياسة لنقوم =

في السنوات الخمس التي سبقت هذا الحدث التاريخي، كانت شخصية نوري السعيد تهيمن على حياة البلاد السياسية بشكل غير مسبوق. أكان هو في دست الحكم أم خارجه، مبقياً بذلك تلك اللعنة الموروثة التي كانت تُعجِز من يخلفه في الحكم عن اتباع سياسة خاصة، وليس لي ولا لغيري أن يحكم في هذا اليوم وبمنظار هذا اليوم على القدر السليم والصحيح الذي احتوته سياسة هذا العجوز في الميدان الخارجي. وقد بان بعد ثلاثين عاماً مرّت على إرغامه على قتل نفسه وسحل جثته في المدينة التي عشقها. فالعالم إذ ذاك كان في حرب باردة مستعرة بين الشرق والغرب. وكان على دوله وحكوماته أن «تنحاز» إلى هذا الجانب أو ذاك إن لم يكن يومها ففي غدها. وكذلك كان الأمر بتلك الدول التي أطلقت على نفسها اسم «دول عدم الانحياز» أو العالم الثالث، فقد وجب عليها بحكم الظروف أن «تنحاز» أيضاً. إلا أن تجسيم نوري الخطر الشيوعي(٥) واتخاذه أقسى الإجراءات والتحوّطات ضد هذا «الغول» الموهوم

= بالتغيير الديمقراطي المنشود. الجيش لا طاقة له ولا نية في تحقيق ما نريده للوطن. ولدينا تجارب مرة.» هذا ما كانت تذكرني به لتخز به في صدري وخزاً أليماً. وأقر أني استعجلت في العدول عن هذا الرأي إثر سماعي بأسماء أعضاء الوزارة الجديدة ولاح لي بصيص أمل في أن الجيش ولأول مرة في تاريخ العراق لن يلبث أن يعود إلى ثكناته ليترك الأمر للمدنيين. فلم أتردد في الموافقة على إصدار جريدتي «الرائد» في ذلك اليوم عينه مرحّبة بما حصل. [والشيء بالشيء يُذكر، كنت حينذاك قد وضعت جريدتي هذه في خدمة جبهة الاتحاد الوطني: غربي الحاج أحمد المحامي ممثلاً لحزب الاستقلال وعبدالغني الملاح ممثلاً للحزب الوطني الديمقراطي، وشاذل طاقة ممثلاً للبعث ويوسف الصائغ ممثلاً للحزب الشيوعي. وقد علمت فيما بعد إنها الجريدة الوحيدة في العراق التي صدرت ذلك اليوم حيث احتجبت سائر صحف القطر].

(٥) عندما إجتمع نوري السعيد بعبدالناصر في القاهرة بتاريخ ١٥ أيلول ١٩٥٤ - ذلك الاجتماع الطريف الذي نقله محمد حسنين هيكل، لو صدقناه، في كتابه [سنوات الغليان: الص ٣١٨-٣٢١] كان يفكر بعقلية اليوزباشي العثماني (النقيب) في الجيش السادس مستعيداً إلى ذهنه، كما يبدو، ذكرى الفزع الذي استحوذ على قيادته عندما بلغت طلائع الجيش الروسي (خانقين) واحتلت الخيالة القيصرية (راوندوز). ولذلك حاول إقناع عبدالناصر بالخطر المباشر الذي يتهدد العراق عند نشوب حرب عالمية أخرى، غير مدرك بأن طبيعة الحروب قد تغيرت كما لم يكن عبدالناصر يدرك أن القضية ليست مسألة راوندوز والكيلومترات الثلاثين، بل هي مسألة خلاف عميق بين زعيمين عربيين كل منهما يرى العروبة والقومية من زاوية تختلف تمام الاختلاف:
«قال عبدالناصر في رأيي ورأي الشعب المصري أن الخطر علينا والتهديد المحتمل مصدره إسرائيل. فقاطعه نوري مسائلاً: والروس؟ فردّ عبدالناصر: الروس ليسوا خطراً حالاً فهم =

الذي بات يطارده حتى في نومه، أدى به إلى اعتبار كل معارضة دستورية في الداخل هي إما شيوعية أو موحاة من الشيوعيين. ولذلك بدا الحكم استبدادياً، وبدا الحاكم طاغية يعبث بالقانون ما شاء له العبث. وينتهك الحريات الديمقراطية التي ضمنها الدستور شرّ انتهاك ويزدري بحقوق المواطنين في التعبير واختيار مندوبيهم، بشكل غير مسبوق في تلك السنوات. لم يكن نوري السعيد يعبأ بالتقدم الفكري والاجتماعي، وهو يخطو إلى أمام رغم أنفه وظل بعقليته العثمانية يرى أن شبع البطون كافٍ للجم اللسان واستئصال النقمة على مصادرته الغاشمة للحريات العامة. لذلك وفي نطاق السياسة المحلية أولى اهتمامه إلى هذه الجهة وتميزت تلك السنوات برفاه اقتصادي بفضل تدفق عوائد النفط بشكل غير مسبوق لتفتح آفاقاً واسعة في مشاريع إعمار صناعية وزراعية وعمرانية كادت تقضي على البطالة قضاءً تاماً. وارتفعت أجور العمال ارتفاعاً لا نظير له وطبق قانون العمل والعمال العصري الذي أهملت أحكامه وخرقت منذ صدوره في أوائل الأربعينات. لم يكن يدور في خلده كما يبدو أن من شأن هذه الثورة الاقتصادية التي رفعت مستوى الطبقة العاملة مادياً زادت في وعيها الاجتماعي، وعززت مقاومتها لكل ما من شأنه أن يعتدي على مكاسبها بفضل يقظة نقاباتها. ولم يدر أن هذه النقابات رغم الملاحقة البوليسية ستظل حتماً ميدان كرّ وفرّ تتسابق في رحابه العقائد السياسية، ومصنعاً لتفريخ أعضاء جلدين متحمّسين لتلك العقائد وأحزابها التي أهدرت دمها مراسيمه وقوانينه العقابية، وأرغمتها على العمل السرّي.

وزاد الإحساس بفقدان الحريات العامة تبعاً لذلك. فكانت هناك نقمة عامة تحدّت حالة الرفاه الاقتصادي.

= بعيدون عنا وليس بيننا وبينهم حدود. وإذا اقتربوا منا خطوة واحدة فمعنى ذلك حرب عالمية أكبر منا فضلاً عن أننا لا نملك أسلحتها لأنها ستكون ذرية. أجاب نوري: قد يكون ذلك صحيحاً بالنسبة لمصر لكنه ليس صحيحاً بالنسبة إلى العراق، فإن بيننا وبين الحدود الروسية جبال راوندوز وهي حوالى ٣٠ كيلومتراً عبر الأراضي الإيرانية. وقال نوري (بعد أن كرر عبدالناصر قوله) أنت لا تصدقني؟ إنها ٣٠ كيلومتراً فقط، سوف أجيئك بخريطة لترى المسألة بنفسك. (بعد أن جيء بالخريطة) هبّ نوري واقفاً ثم ركع على الأرض وفرش الخريطة الكبيرة على البساط وهو يصيح بالسكرتير طالباً نظارته ثم راح يحبو فوق الخريطة باحثاً عن موقع يريده وعثر عليه أخيراً، فصاح ها هي راوندوز، ها هي راوندوز، ثم دعا عبدالناصر أن ينزل معه على الخريطة، واستجاب عبدالناصر وكان منظر الرئيسين وهما يحبوان على الخريطة ويدققان موقع راوندوز مشهداً غريباً» ا.هـ. (باختصار)

واعتمد نوري السعيد في إجراءاته القمعية وعملية مصادرة الحريات المبرمجة على دعم الجيش وخبرة رجال الأمن. وخُدع بالولاء الشديد الذي يتظاهر له به ضباط الجيش كلّما اجتمع بهم. بدا له الجيش هادئاً مطواعاً ينعم ضباطه بالرعاية والرواتب الضخمة والتسهيلات السكنية والامتيازات التي حرم منها الموظفون المدنيون. لقد أكدت له أعوام ١٩٤٥ و١٩٤٨ و١٩٥٢ و١٩٥٦ أن روح الثورة قد خمدت في ضباطه. وشاءت المقادير أن تبتليه بالصمم العقلي إضافة إلى الصمم الفسلجي الذي كان يزحف على أذنيه حثيثاً وازداد تحجّره العقلي بازدياد نفوذه، وسيطرته على المعارضة في الداخل، ومقدرته في تمرير سياسته الخاصة عبر الزحف العشوائي القومي والهجمة العروبية الكاسحة المتمثلة في الناصرية من جهة وفي البعث السوري من جهة. وبدلاً من أن يلين هذا النجاح عريكته ويلطّف من طبعه المتحكم فيسمح بالمزيد من الحرية، ويرخي قبضته على المعارضة كما هو متوقع من أي سياسي في نظام دستوري ديمقراطي الصيغة، وجدناه في حالات كهذه يزداد تصلباً وضغطاً على الأوداج الشعبية متجاهلاً زخم التيارات السياسية.

ورفض حميّةً منه، بل استنكاراً، صحة التقارير التي كانت تشير إلى وجود براعم حركات انقلابية سرية بين الضباط. وقد بدوا أطوع له وأشد هدوءاً من المتوقع عندما اجتاحت البلاد موجة السخط الشديد أيام العدوان الثلاثي. ولم ينتبه إلى تحوّل اهتمام المعارضة بهم، لتبدأ أحزابها في التقرب منهم أو ضمهم إلى صفوفها كما سبق بيانه. بقيت نسبة هؤلاء الضباط الثوريين قليلة جداً بين المجموع العام. إلا أن عامل المباغتة كان حاسماً وقد سنحت[٦].

كانوا واثقين من سهولة القضاء على النظام بسبب تجارب سابقة. وعندما استعادوا تلك الثقة راحوا يتطلعون بأعين حاسدة إلى أمثالهم من الضباط في سورية ومصر عندما

(٦) بالمقارنة: كان عدد الضباط الذين تحقق بهم انقلاب يوليو في مصر لا يزيد عن تسعين. وبالمناسبة يثبت الزبيدي [المرجع السالف ص ١١٣] بعد بحث واستقصاء كما يزعم - عدد الضباط المنتظمين في الخلايا السرية بالأسماء والرتب برقم ٢٠٣ معتمداً على تقديرات بعض أعضاء اللجنة العليا لاسيما سكرتيرها العقيد رجب عبدالمجيد. ولو نحن أضفنا إلى هذا العدد مثله من أولئك الضباط غير المنتظمين المستعدين ذهنياً للترحيب بأي انقلاب والانضمام إليه شريطة أن تتم المباداة بالآخرين لجاز لنا التقدير بأن مجموعهم قد لا تتجاوز نسبته ٩ بالمائة من ملاك ضباط الجيش العامل.

أصعدتهم الانقلابات إلى مراكز القيادة السياسية وإلى التحكم في مصائر الزعماء المدنيين الكبار. وفي مصر خصوصاً كيف تسنّى لضابط برتبة مقدم أصعده عمله الجريء إلى أعظم منصب. وعملت ثورته من زملائه ذوي الرتب الصغيرة وزراء ودبلوماسيين يُخطب ودّهم ويُحسب لأقوالهم ألف حساب وتهتف لهم الجماهير ويتسابق السفراء وموفدو الدول الكبرى إلى التقرب منهم بالدعوات الرسمية والزيارات بكل ما يتخلل ذلك من مظاهر الأبهة والتغطية الصاخبة في وسائل الإعلام.

كان ضباط العراق الثوريون قد قرأوا الكثير عن أسلافهم الذين حققوا للجيش العراقي انتصاراته في الأيام الأولى من الاستقلال على «العصاة» الكرد وعلى الزمرة الآشورية التي هددت كيان الوطن وبتحريض من البريطانيين الذين كانوا يقفون وراء كل واحدة منها. كما شُحنوا شحناً منظماً بما خلّفه لهم الكتّاب عن انقلاب بكر صدقي، وبالانقلابات المتتالية التي انتهت بحركة مايس القومية «المجيدة» ١٩٤١، وبروح الشهادة التي يبثها فيهم مصير قادتها الأليم وضحاياها. وفي كل هذه المآثر الرائعة البطولية كان الجيش قد صُوّر لهم وكأنه يقف ضد المستعمر البريطاني محبطاً محاولاته الشريرة ضد رسالة القومية الخالدة.

وبقي (السعيد) والسلطة عموماً يكذّبان الأنباء المتواترة عن وجود حركة تمرد واسعة ونسي هذا السياسي العجوز أنه كان قادراً قبل عشرين عاماً على إحداث انقلاب في الحكم بسبعة ضباط فقط، أو أقل.

وأسلوب الترقية في الجيش العراقي لم يكن يعتمد على حاجة الملاك وسدّ النقص كما جرت القاعدة في معظم الجيوش الحديثة زمن السلم (وكما كان الأمر مثلاً في سورية ومصر)[٧] بل كاد يكون روتينياً تقريباً يتم بقضاء الضابط مدة محدودة من الزمن،

(٧) مثلاً: بقي آيزنهاور رئيس الولايات المتحدة، برتبة عقيد منذ ١٩١٩ حتى العام ١٩٤٢. وعندما وقع عليه الاختيار ليكون القائد العام لجيوش الحلفاء منح أربع ترقيات، وقبيل عملية الإنزال في نورماندي (١٩٤٤) اضطرت الحكومة الأمريكية إلى تعديل قانون الرتب العسكرية فأضافت رتبة الجنرال الأعلى ذات النجوم الخمسة، لمساواة رتبة (آيزنهاور) برتبة نائبه الفيلد مارشال مونتگومري. وبختام الحرب الأهلية الأمريكية وجدت الحكومة ضباطاً كثيرين برتبة (جنرال) يزيدون عن الحاجة فخيّرتهم بين التسريح وبين البقاء في الخدمة برتب أدنى. ومصر نفسها في العهد الملكي متبعة النظام الإنگليزي الصارم في الترقيات لم تكن تتم إلا بدافع الضرورة والحاجة، وكثيراً ما قضى الضابط المصري برتبة نقيب عشر سنوات أو أكثر قبل أن تتاح له فرصته في الترقية!

ويخلو إضبارته الشخصية من أي عقوبة أو تقرير سيئ مع نجاح في امتحان ترقية صوري تقريباً تجريه لجنة من زملاء له حسني النية يكرهون أن يكونوا سبباً في «قطع رزقه». وكان من نتيجة ذلك ومع مرور الزمن أن أتخم الجيش العراقي بذوي الرتب الكبيرة (مقدم فما فوق) ويشكل كان يلجئ السلطة إلى تقيّؤ دفعات منهم بإحالتهم إلى التقاعد في سن مبكرة. وكثيراً ما كنت ترى ضابطاً برتبة مقدم وهو آمر سرية في حين أن رتبته كانت تؤهله لآمرية فوج، وكثيراً ما كنت ترى نقيباً وهو آمر فصيل في حين كان ذلك لملازم أو لملازم أول. واخترعت للضباط مناصب في الوحدات العسكرية لا ضرورة لها على الإطلاق، بل لجأت وزارة الدفاع إلى ضم أكثر من ضابط في الملحقيات الدبلوماسية تخلصاً من الفائض فيهم لديها. وتهافت الضباط وتنافسوا على الفوز بمقعد من المقاعد المحدودة في كلية الأركان لأن النجاح فيها يضمن لهم ثلاثة امتيازات، قدمية في الجيش وسهولة للترفيع قدرها ستان، وشارة حمراء تحت الرتبة تميّزهم عن سائر الضباط، وضماناً بالحصول على قيادات أو آمريات، فضلاً عن أمان لهم من إحالة مبكرة إلى التقاعد.

وراقب الضباط الصغار (الأعوان) ذلك بعين يقظة وبخوف غامض من المستقبل مثلما كانوا يراقبون ويتابعون سلسلة الانقلابات العسكرية في الشقيقة سورية - كيف يغدو الضابط برتبة نقيب قائداً في ظرف ساعات معدودة.

وإلى عامل الشهادة والتضحية الذي نوّهنا به، علينا أن لا نغفل عامل الشعور القومي عند الضباط القوميين والوطنيّ عند غير القوميين منهم بصرف النظر عن مأتاه ومبعثه، سيما عند أولئك الذين انتسبوا أو نسّبوا أنفسهم لأحزاب سياسية أو عقائدية.

وللقِدميّة في المؤسسة العسكرية أهمية تعادل الرتبة عند التساوي فيها. فيكفي الضابط أن يكون اسمه مقدماً على ضابط آخر في قائمة ترقية أو نجاح أو بفاصل زمني مهما قلّ ليكون آمراً للأخير. ولذلك حرص (قاسم) بعد ساعتين فقط من وصوله إلى وزارة الدفاع وقبل إذاعة بيان تأليف الحكومة على نشر القرار الذي أعدّه مسبقاً بعناية شديدة ليجعل من نفسه أقدم ضابط في الجيش، فأحال إلى التقاعد كل من فاقه رتبة وقدمية، واستثنى زميله (عارف) الذي فرض نفسه نائباً له في قيادة القوات المسلحة ويعلم منه أن ذلك المنصب لن يدوم له[٨] ولم يعمد إلى أسلوب الترقية العشوائي الذي

(٨) بخلاف الفريق الركن رئيس أركان الجيش ضمت قائمة الإحالة إلى التقاعد اثني عشر برتبة أمير =

جرى في سورية ولشخص واحد في مصر، لعلمه بأنه سيثير حفيظة الضباط الآخرين لاسيما أولئك الذين اعتبروا أنفسهم من الضباط الأحرار وانضموا إلى الخلايا السرية.

كان تدبيراً محكماً في الظاهر يؤمّن السلطة لفاتحي بغداد من جهة ويضمن ولاء أكثرية الضباط الكاثرة في الجيش العراقي بالقضاء على عامل التحاسد والحقد.

إلا أنه أغفل جانباً هاماً.

ماذا عن الضباط الصغار المائة والتسعين الذين انتظموا في الخلايا السرية(٩)؟ إذا كان «الأجر على قدر المشقة» كما جاء في المثل السائر. فهؤلاء معظمهم بين رائد ونقيب وملازم كان يتوقع تحقيق شيء من الأهداف التي راودت أحلامه عندما ألقى بحظوظه في لجة هذه المغامرة التي قد تكلفه مستقبله. وإذا كان الغنم بقدر الغرم، فماذا كسبوا؟ ها هم يعودون الآن إلى وحداتهم وكأن شيئاً لم يحدث ينتظرون كسِواهم قوائم الترقية وامتحاناتها كالعادة. وأوامر النقل والتنسيب وكأن شيئاً لم يحصل.

يتطلعون بأنظارهم الخائبة إلى ما حصل في سورية ومصر، كيف قفزت إلى المناصب الرفيعة رتب صغيرة(١٠) كرتبهم.

= لواء (ميجر جنرال) وخمسة وثلاثين برتبة عميد (زعيم = بريگادير جنرال) وشملت أيضاً إحالة أربعة وستين ضابطاً برتبة عقيد فما دون وكان بين أولئك المحالين إلى التقاعد أصدقاء له فأسند إليهم مناصب مدنية رفيعة كما كان هناك خصوم له ولنائبه ألقي القبض على بعضهم وترك الآخرون لشأنهم. ورفض كلاهما أن يكون هناك ما يدعى بـ«مجلس قيادة ثورة» يضم أعضاء اللجنة العليا حيث لا يكون فيه لقاسم أكثر من صوت واحد، أو بأفضل الأحوال أن يعدّ الأول بين الأقران بحسب الاصطلاح القانوني Primus Inter Pares. هؤلاء الذين قال عنهم عارف: إنهم كانوا يغطون نوماً مع زوجاتهم عندما قام بانقلابه.

(٩) أعضاء اللجنة العليا بحسب الرتبة والقدمية حين تشكيلها: من رتبة عميد (زعيم) عبدالكريم قاسم رئيسها، ومحي الدين عبدالحميد نائباً أول، وناجي طالب نائباً ثانياً. ومن رتبة عقيد: رجب عبدالمجيد (سكرتيرها) وعبدالوهاب أمين ومحسن حسين الحبيب، والمتقاعد طاهر يحيى وعبدالسلام عارف وعبدالرحمن عارف وإسماعيل العارف. ومن رتبة مقدم المتقاعد رفعت الحاج سرّي وعبدالكريم فرحان وعبدالوهاب الشوّاف ووصفي طاهر. ومن رتبة رائد صبيح علي غالب، والمتقاعد الطيار محمد سبع. وفي عين الوقت: كان هناك تنظيم سري بديل من الضباط الأدنى رتبة رئسه المقدم محمد مجيد، وأعضاؤه من رتبة رائد: خالد مكّي الهاشمي وعبدالستار عبداللطيف وجاسم العزاوي وصبحي عبدالحميد وحسن مصطفى النقيب وإبراهيم جاسم التكريتي وطه الدوري وعيسى الشاوي، وكل هؤلاء قوميون عروبيون.

(١٠) أصبح الرائد عبدالحكيم عامر فيلدمارشال (مهيب)، والنقيب عفيف البزري وعدنان المالكي =

تجلّت آثار الخيبة المرة في تلك القسوة التي مارسها جلادو العهد الجديد بالمتهمين والمدانين منذ ساعة اعتقالهم حتى تصفيتهم جسدياً. وهي القاعدة التي لم يحد عنها أي نظام جديد وفي أعقاب كل انقلاب أو محاولة انقلاب. وينصب الحقد بصورة خاصة على الضباط من الضباط دون أن تأخذهم رحمة أو مراعاة لزمالة ورفقة سلاح. وبكل ما يتخلل تلك القتول والإعدام من مظاهر التحقير والشماتة والتشفّي[11].

= (كذلك) أميري لواء. ورفّعت ثورة يوليو (السرّاج) إلى مقام الرجل القوي في سورية وهو برتبة رائد. كما كافأت ضباطها المتآمرين بمناصب وزارية. ولم يرتفع خلق قاسم وعارف عن الخصومات والنزاعات الشخصية التي كانت تحصل بين أفراد الهيئة أثناء اجتماعاتها السرية. فمثلاً أسند للعقيد (رجب عبدالحميد) الذي كان في خلاف شديد مع قاسم وعارف منصب تحقيري واضح ليرغماه على الاعتزال. وأبو التنظيمات السرية (رفعت الحاج سرّي) أبعد عمداً عن دائرة صنع القرار السياسي بإسناد منصب مهنيّ صرف له. وعيّن (عبدالوهاب أمين) ملحقاً عسكرياً. كما قذف (عارف) عدوّه الشوّاف بحيلة دنيئة إلى منصبه الخامل في الموصل.

(١١) تم إعدام الوجبة الكبرى من المدانين في محاولة انقلاب الموصل وكلهم تقريباً من الضباط الأحرار المتنظمين في خلايا الجيش ومن بينهم العميد الطبقچلي والعقيد الحاج سرّي، بشكل يثير القرف والاشمئزاز في ساحة الرمي القريبة من بغداد والمعروفة بموقع «أم الطبول». ودعي البغداديون للحضور في هذا «المهرجان الشعبي» فلبّوا، كما كان أسلافهم يلبون دعوة خلفاء بني العباس والسلاطين إلى عمليات التشهير بالمحكومين قبل إعدامهم والمشاركة في سحل الجثث وتعليقها. وقال لي من أثق بقوله أن (قاسماً) رأى أن تؤخذ لهم صورة جماعية قبل ربطهم بأقطاب الإعدام. كما سبقت أوامر خاصة من وزارة الدفاع إلى السجن المركزي تقضي بمعاملة «خاصة جداً» لهم عند نقلهم بعد الحكم فاستقبلوا من جوقة سجناء عاديين بالضرب والشتم وإلقاء القاذورات، وحلقت رؤوسهم وألبسوا خرقة الإعدام الحمراء ووضعت السلاسل الثقيلة في معاصمهم وكواحلهم في حين كان قاسم قد أصدر مرسوماً بعد أسبوع من دخوله الظافر بإلغاء تكبيل السجناء بالسلاسل إطلاقاً.

يطيب لي أن أنقل هنا حكاية أثبتها السيد خليل كَنّه نقلاً عن نوري السعيد وهو واحد من وزرائه المقربين [راجع المذكرات، ط بيروت ١٩٦٧ الص ٣١٢-٣١٣] قال: كثرت الشائعات والتقارير حول تورط المقدم (رفعت) في تنظيم خلايا سرية ترمي إلى تغيير نظام الحكم فاستدعاه. وفي منزل خاله (جميل المدفعي) وبمحضر منه سأله عن صحة ما نُمي إليه عن نشاطه - وكان نوري السعيد فضلاً عن علاقته بجميل المدفعي، صديقاً وزميلاً للحاج سرّي الموصلي والد رفعت - قال له: هناك تقارير تشير إلى نشاطك في تنظيم تآمري على الحكم. فنفى رفعت ذلك قائلاً إنها شائعات لا أساس لها من الصحة. لكن نوري لم يقنع وقال: «إصغ إليّ وخذها نصيحة منّي. لو كتب لمؤامرتكم النجاح فسينشأ بينكم نزاع دموي لا ينتهي إلا بشنق بعضكم بعضاً، وستتأرجح أجسادكم بين الباب الشرقي وباب المعظم». ثم اكتفى بنقله. ولم تكذب نبوءة نوري - وهو أبو الانقلابات والخبير المتمرس - إلا في أسلوب =

ونجح إلى حد كبير في إبعاد معظم أعضاء الهيئة العليا من الضباط الأحرار عن مراكز صنع القرار قدر ما نجح في كسب سخطهم وعدائهم. وكل واحد منهم ولا أستثني، كان يدعي صدقاً أو كذباً بدور في إنجاح الحركة. هذا يزعم لنفسه فضل توفير العتاد للقطعات الزاحفة ولولا ذلك ما كان القيام بها ممكناً. وآخر شارك في حركات انقلاب سابقة، وآخر سرّب موعد حركة اللواءين إلى الأردن قبل صدور الأمر بها وغيره أحبط محاولة عسكرية مضادة و. . . و. . . وكل من هؤلاء كان يتوقع مكافأة. و«الأجر على قدر المشقة» جميعهم خاطروا بمستقبلهم وبحياتهم وللمخاطرة ثمنها.

بدا قاسم مخططاً بارعاً، وداهية في اللعب بالعواطف. إلا أنه كان جاهلاً بالطبيعة البشرية وهوى النفس يغلب عليه طبعه الازدواجي في أحيان كثيرة.

بإعدام هؤلاء أراد أن يلقّن درساً لضباط الجيش وأن يشيع في النفوس الخوف من مصير مماثل لرفاق لهم ووضع حد لمزيد من التآمر. من غير أن يدري بأن عامل الثأر والانتقام كثيراً ما تغلّب على عامل الخوف والتردد. ودليلنا على جهله وغفلته هذه هو تسليم نفسه لجلاديه في آخر المطاف مؤملاً عطفاً منهم، على أن هذا سيأتي في موضعه.

* * *

رجعت نادماً إلى حكمي الأول على طبيعة ما حصل في الرابع عشر من تموز بعد وقت قصير. فمن الدستور المؤقت الذي نشر في ٢٧ من تموز ومن المراسيم والقوانين الجزائية التي أقرها النظام الجديد أو اشترعها لم يكن عسيراً أن يستخلص الفكر الناقد بأن هذا النظام يهتم بإقامة سياج أمنيّ حوله وبناء أبراج مراقبة في السور الذي شيده لنفسه.

ذكر قاسم عند إعلان الدستور المؤقت أنه سيُعمل به إلى أن يتم تشريع الدستور الدائم باستفتاء يعرب فيه الشعب بحرية تامة عن رأيه في أسلوب الحكم الديمقراطي الذي يختار.

لكن، فلنتذكر بأن الحكام المستبدين لا يرون عادةً أن الشعب أهل لممارسة جميع حقوقه دفعة واحدة. وقد يسلّم أفضلهم بطريقة منحها بالتقسيط، لكن بالقدر الذي

= التصفية الجسدية. وهنا علينا الإقرار بأن عبدالناصر كان أكثر حصافة وبعد نظر عندما واجه انقلاباً عسكرياً من الضباط الأحرار بقيادة خالد محي الدين واللواء نجيب.

يضمن له يده العليا ممسكة بالصمام، كقاسم.

وبدا الاضطراب والتناقض من خلال ما دعي بمحاولة القضاء على آثار العهد القديم. أزيل الدستور السابق، إلا أن الحكم الجديد بقي يستمد سلطانه منه، لاسيما ما يتعلق بأمور الأمن. ففي الساعة الرابعة والدقيقة الثلاثين من يوم ١٤ تموز صدر البيان المرقم (٣) بتوقيع القائد العام للقوات المسلحة، معلناً سريان الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق «استناداً إلى مرسوم الإدارة العرفية المرقم ١٨ للسنة ١٩٣٥». ونصب فيه الزعيم أحمد صالح العبدي حاكماً عسكرياً عاماً وشكلت بموجبه محكمتان عسكريتان عرفيتان. وهكذا غدت البلاد بعد ثماني ساعات مشمولة بحكم عسكري صرف تماماً مثلما كان يحصل في الزمن القديم[١٢].

وليلاحظ هنا أن المادة ٢٧ من الدستور المؤقت ضمنت للمؤسسة العسكرية حق البقاء والإشراف والعمل بصريح العبارة.

وفي ١٤ آب وجهت لطمة أخرى إلى المبادئ الديمقراطية بسنّ قانون «معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم»[١٣] وبموجبه شكلت «المحكمة

---

(١٢) تنص الفقرة (٣) من المادة ٢٦ من القانون الأساسي الملغى على حق الحكومة في «إصدار مراسيم يكون لها قوة القانون لاتخاذ التدابير اللازمة إذا ظهرت أثناء عطلة المجلس النيابي ضرورة لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن»
بقي هذا المرسوم سوطاً لاهباً تهوي به الحكومات المتعاقبة على ظهور المعارضين والفئات الوطنية وأداة باطشة لقمع الثورات والانتفاضات الشعبية، انصبّت لعنته بصورة خاصة على الشيوعيين وأنصارهم، وعلى الثورات والانتفاضات الكردية. وكان إلغاؤه من ضمن المطالب الشعبية دوماً. سلاح فتّاك بكل من دعا إلى الديمقراطية. سألت في حينه أحد الشيوعيين البارزين من رجال القانون عن رأيه فيما فعله قاسم فأجاب: المهم هو اليد التي تحمل السلاح. قلت لكن بقاءه لا يستقيم والمبادئ الديمقراطية التي ادعاها ثوار تموز. فتولّى عني مغضباً.

(١٣) تضمن هذا القانون فصلين. حدد في أولهما الجرائم التي تدخل دائرة اختصاصه. وشمل ثانيهما صلاحيات المحكمة التي ستتولى تطبيقه والأصول والإجراءات والعقوبات التي ستفرض «على كل من استخدم نفوذه أو شارك في توجيه سياسة البلاد لغير المصلحة العراقية أو تعريضها إلى خطر حرب أو زجها في حرب باستخدام القوات المسلحة ضد الدول العربية الشقيقة أو هدد باستخدامها لهذا الغرض ليدفع الدول الخارجية إلى ما يهدد السلامة الوطنية.» و«على كل من يتدخل في شؤون تلك البلاد الداخلية ويؤوي المتآمرين عليها. وكل متآمر لقلب نظام الحكم في تلك البلاد. وكل من يشوّه سمعة رؤساء تلك الدول في المحافل الدولية أو يشهّر بهم أو يوجه الإهانة إليهم بإحدى طرق النشر. هؤلاء يعتبرون متآمرين على سلامة الوطن». كما =

= أوجب القانون العقاب على كل من صادر أو قيّد الحريات الأساسية المقررة في القانون الأساسي «الملغى!» عن طريق إصدار قوانين ومراسيم وأوامر وتعليمات وبيانات مخالفة للمواد الأساسية التي قررها ذلك القانون. وكل من يستخدم القانون لمصلحة أشخاص أو مجموعة من الأشخاص على حساب المصلحة العامة أو يتدخل في شؤون القضاء والسلطة التنفيذية وفي الانتخابات العامة. أو من يقوم بالتأثير على معنويات الشعب ليضعف من قدرته على النهوض بمسؤولياته في ممارسة حقوقه أو يحول دون تطبيق القوانين الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين، وكل من يبدد أموال الدولة بإهماله جباية الواردات وكل من يقبل أموالاً خلافاً لمقتضيات المصلحة العامة. هؤلاء يعتبرون بموجب القانون مفسدين لنظام الحكم، ومن تثبت إدانته يعتبر متآمراً على سلامة الوطن ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.
وأطلق القانون للمحكمة الحرية للنظر في الجرائم المنصوص عليها في قوانين العقوبات الأخرى [وهو ما يتيح لها فرض عقوبة الموت].
واحتفظ (قاسم) لنفسه مرة بوصفه القائد العام للقوات المسلحة بالحق في «سحب أي قضية جزائية في أي محكمة أخرى وإيداعها إلى هذه المحكمة. واحتفظ لنفسه مرة أخرى بوصفه وكيل وزير الدفاع بالحق في تخفيض الحكم الذي تصدره أو إلغائه أو الأمر بتنفيذه!
يتجلى شذوذ هذا القانون وخروجه الفاضح على مبادئ العدالة والديمقراطية باعتماده على تلك المبادئ والمفاهيم التي سادت القرون المظلمة وعصور الاستبداد؛ من ذلك اعتباره جرائم ما ارتكب في زمن لم يكن هناك قانون يعدها من قبيل الجرائم، وهو ما نسميه نحن القانونيين بـ«الأثر الرجعي» وهو مبدأ لفظه الفقهاء والقانونيون المشترعون منذ قرنين من الزمن، وبنتيجة الآثار المدمرة والندوب العميقة التي خلّفها «عهد الإرهاب» خلال السنوات الأولى للثورة الفرنسية في الضمير العالمي. حتى تلك المراسيم الشاذة المقيدة لحرية المعتقد التي استنّها نوري السعيد في العام ١٩٥٤ بله التعديل الذي أجري على قانون العقوبات بخصوص معاقبة حملة الأفكار الشيوعية فقد روعي فيها أنها لا تنسحب على الماضي.
وفي القانون أيضاً ظاهرة طريفة لا يمكن إغفالها هي الاهتمام الذي خصّ به القومية العربية. فهو يربط بشكل صريح سائر الأعمال الموجهة ضد «البلاد العربية الشقيقة» [أي حكامها] بجريمة التآمر على سلامة الوطن. ويستخلص من التهم ووقائع المحاكمات التي جرت بأن المقصود بالعبارة هو «الجمهورية العربية المتحدة» وهذا هو المقصود وليس غيره. فهناك مثلاً عدد من رؤساء الحكومات والوزراء السابقين كانوا أكثر إفساداً لنظام الحكم من أولئك الذين حوكموا وأدينوا لم تطلهم يد الثورة. سيما أولئك الذين شاركوا في سن المراسيم المقيدة للحريات العامة المناقضة للمبادئ الديمقراطية ولا سبيل لي هنا إلا إلى المقارنة. فتوفيق السويدي وهو رئيس الحكومة التي أطلقت الحياة الحزبية من عقالها في العام ١٩٤٦ بإجازتها ثلاثة أحزاب يسارية المنحى من أصل خمسة، لم يكن أكثر «إجراماً» وأدعى للمؤاخذة من جميل المدفعي وهو الذي أصدر في فترة رئاسته الحكومة القانون السيّئ الصيت المعروف بقانون «مكافحة الآراء الهدّامة». وفي الوقت الذي حظي هذا السياسي بزيارة مجاملة خاصة من (قاسم) الذي وجدناه يأمر بتنفيذ أحكام الموت على ثلاثة من الموظفين وعلى وزير المعيّ =

العسكرية العليا الخاصة» التي عرفت عموماً بمحكمة المهداوي «نسبة» إلى رئيسها العقيد (فاضل عباس المهداوي) وهو ابن خالة (قاسم) ثم شرّفها الشيوعيون العراقيون وصحف العالم الاشتراكي بلقب محكمة الشعب. وهو لا أبا لك اللقب الذي حملته بجدارة المحاكم الستالينية في الاتحاد السوڤياتي لمحاكمة أعدائه وخصومه بتهم التخريب في الاقتصاد الوطني والتآمر مع دول أجنبية وما إلى ذلك. فضلاً عن كونه نسخة لقانون مماثل أصدره انقلابيو (يوليو) وطبقوه فترة قصيرة وبشكل محدود ثم أهملوه.

وكانت الثورة قد اعتقلت حوالى مائة من رؤساء الوزارات والوزراء وكبار الموظفين والقادة العسكريين قدم معظمهم للمحاكمة أمام ضباط خمسة لا خبرة قانونية ولا ممارسة قضائية سابقة لهم.

أكد أرسطو قبل ثلاثة وعشرين قرناً في كتابه «السياسة» مغبة دعوة أعوان الطاغية المستبد للحساب جنائياً عن أفعال أقدموا عليها بإيعاز من الطاغية أيام كان حاكماً مطلقاً، أو تطبيقاً لسياسة رسمها، قال «فما إن تبدأ بالقصاص حتى تجد نفسك أمام قائمة لا تنتهي من أعوان الطاغية وجلاديه، إن حاولت قطعها ووضع حد لها أخللت بميزان العدالة وإن واصلتها أفضت بك إلى كثير من أولئك الذين شاركوا في القضاء على حكم الطاغية».

لكن صاحبت هذا القانون جراحات تجميل بهرت بصورة خاصة عيون الحزب

= لأنهم طبقوا أحكام هذا القانون. هناك أيضاً (أحمد مختار بابان) آخر رئيس حكومة، أدين وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، ذلك القاضي الضليع العفّ اليد الذي لم ينزل قط إلى مستوى رشيد عالي الگيلاني وحكمت سليمان وعلي جودت الأيوبي ومصطفى العمري من رؤساء الحكومات السابقين الذين لم يتعففوا عن انتهاب الأراضي الأميرية واستغلال النفوذ للإثراء غير المشروع. ولا طالت يد هذه المحكمة أولئك القضاة المدنيين والعسكريين في المجالس العرفية ولا الحكام العسكريين الذين استخدموا تلك القوانين وحكموا بموجبها. وعنصر المفارقة هنا - وهو الذي ذكّرنا بمقولة الفيلسوف اليوناني- أن من بين أعضاء الحكومة الجديدة التي ألّفها قاسم ثلاثة ممن كان نوري السعيد قد ضمهم إلى وزاراته وزاولوا مهامهم في ظل تلك القوانين والمراسيم ووضعوا تواقيعهم عليها. ومنهم واحد على الأقل شارك في صياغة بعضها مثلما شارك في صياغة الدستور المؤقت. [لاحظنا في حينه ونحن نتابع أحكام محكمة الثورة التي أقامها ثوار يوليو في مصر أن معظم من حوكم أمامها كان متهماً بجرائم يعاقب عليها قانون العقوبات المصري. ولم يصدر عنها حكم بالموت على أي شخصية سياسية من رجال العهد الملكي].

الشيوعي، فأفقدت صانعي سياسته كل حصافة واتزان في بناء أسطورة الزعيم الأوحد. أخليت السجون والمعتقلات من السجناء والمتهمين بقضايا سياسية، وأعيد الاعتبار للمحكومين «ضحايا» حكومات العهد الملكي[١٤] وأعيد كذلك الموظفون والمعلمون والمدرسون الذين فصلوا وطردوا خلال تلك الفترة إلى وظائفهم. وامتدت الجراحة التجميلية إلى القشور فقد كان من مقتضى العهد الجمهوري أن تزال مظاهر العهد الملكي وتهاويله الظاهرة للعين، ابتداءً بتحطيم تمثالي الملك فيصل والجنرال مود بالفؤوس والأقدام، وإنتهاءً بالشعار والعلم[١٥]. وألغي لحن السلام الملكي (ولم يكن

(١٤) كان عدد الموقوفين - وكاد كلهم يكون شيوعياً - حوالى ٦٨، فضلاً عن عشرات قليلة من المبعدين. وليس بينهم قومي أو بعثي. كما كان ثم قلة من القوميين الكرد. وقد أكد لي مصدر ثقة من الشيوعيين أن عدد السجناء المفرج عنهم بقدر ما يتعلق الأمر بهم هو ١٦٤ أو أقل قليلاً، على أن فيهم عدداً كبيراً من القياديين أعضاء لجان مركزية سابقة. وأحدث بهجة عند القوميين الكرد إطلاق سراح المحكومين جراء ثورة ١٩٤٥ الكردية التي قادها ملا مصطفى البارزاني، مقترنة بالسماح بعودة هذا الزعيم الكردي ورفاقه الذين لجأوا إلى الاتحاد السوڤياتي. مثلما أعيدت الجنسية العراقية للمبعدين والهاربين الذين أسقطت عنهم وصاحب ذلك ضجة إعلامية كبيرة. وصدر في الرابع من أيلول قانون العفو عن المحكومين السياسيين رقم ٣٣ وبموجبه شطبت الأفعال الجرمية التي عوقب عنها فاعلوها للفترة الممتدة من الأول من شهر أيلول ١٩٣٩ حتى الثالث عشر من تموز ١٩٥٨. وإلى جانب من ذكرناهم في المتن، أعيد الاعتبار إلى كل من حكم عليه في أعقاب حركة مايس [ألغي حكم الإعدام والمصادرة عن رشيد عالي بمقتضاه. كما أبطل عن حكمت سليمان. وأعيد الضباط المحالون إلى التقاعد في أعقاب الحركتين بمنحهم رتبتين إضافيتين!!]

(١٥) قام (قاسم) يعاونه بعض الرسامين بهندستهما. وأكد لي ضابط مقرب أن قاسماً كان يُرى وهو مشتغل بالمسطرة والقلم. وقد حظي - والحق يقال - تمثيل القوميتين العربية والكردية في كليهما باهتمام خاص. فوضع في شعاره سيفاً عربياً بمقابل خنجر كردي غير مراعٍ الفرق بين طول السيف وقصر الخنجر إذ جعلهما متساويين. وفي العلم أبقى على الألوان التي استنسبها البريطانيون للعلم العراقي (الشريفي) في العام ١٩١٥ إلا أنه «نكاية بهم» جعلها عمودية وأبقى الأحمر بمثابة أشعة تحيط بدارة صفراء اللون. فقد عرف بأن الأصفر هو اللون «الوطني» الكردي. [رفع العلم الجديد لأول مرة في الذكرى الأولى للثورة] ووقع على عاتق المتصرفيات والبلديات في أنحاء القطر مهمة استحداث أسماء جديدة لبعض المدارس.

رغم ذلك كله بقي التاج الملكي على كتافتي (قاسم) وغيره من ضباط الجيش طوال ثمانية أشهر أو تزيد، وهي مسألة كانت شغله الشاغل. ثم جاءه الفرج من حيث لا يدري ولهذا حكاية يرى كاتب هذه السطور أن يذيع سرها وخلاصتها أن صديقاً له يدعى محمد صديق (أفندي) كان يشغل وظيفة في بلدية الموصل عرف ببراعة فذة في كتابة الخطوط العربية وفنونها وعمل =

للعهد الملكي نشيد وطني) وحلّ محله لحن أغنية مصرية دينية - سياسية غنتها مطربة معروفة أثناء العدوان الثلاثي وعرفت بنشيد «الله أكبر». راح راديو بغداد يفتتح بها برامجه ويختمها، ثم غابت وعفي عنها إثر محاولة الشواف الانقلابية.

كل هذا وغيره - لاسيما قرار مجلس الوزراء بالانسحاب من الاتحاد العربي الهاشمي- كان إشارة واضحة لعبدالناصر بأن الضباط الثوريين في العراق إن لم يكونوا سائرين في سبيل الوحدة فعلى أقل تقدير يتبنّون خطة واضحة في سياسة عدم الانحياز. وما من شك في أن فؤاده كان يزخر بالآمال الكبار عندما وصله وهو في دمشق وفد حكومي بعد خمسة أيام من فتح بغداد، برئاسة الرجل الثاني - وعضوية محمد حديد ومحمد صديق شنشل وعبدالجبار الجومرد - وأوعز باستقباله بتظاهرة شعبية لا نظير لها، خطب فيها كل من عبدالسلام وعبدالناصر. وختمت الزيارة بتوقيع اتفاق تعاون بين الدولتين في السياستين الخارجية والداخلية، في الواقع لا تخرج عن مثيلاتها من الاتفاقات العربية التي تعقدها الحماسة الآنية والمجاملة وحب الإرضاء ولا تعني شيئاً في الواقع العملي إلا أنها هامة وضرورية للدعاية والكسب الشعبي. كان الجو يعبق بعطر الوحدة وأمرها يثار يومياً في الخطب الهستيرية العارفية، وفي راديو دمشق والقاهرة وبغداد (أحياناً) فضلاً عن صحف هذه العواصم. وبدا الإعلام العالمي متوقعاً اندماجاً بين يوم وآخر.

كان مسيحيّو العراق يتطيّرون من كل دعوة عروبية. وها هي ذي قضية الوحدة

= زخارف منها على شكل طغراء ولوحات جمالية ولطالما استعنت به في خط عناوين كتب أصدرتها. كان لهذا الفنان الرفيع الخلق ابن ضابط برتبة ملازم، اعتقل إثر فشل انقلاب الشوّاف كغيره من ضباط اللواء الخامس وأرسل معهم إلى بغداد. بعد شهرين أو نحوهما زارني صاحبي هذا وبشّرني بعودته من بغداد مع ابنه مطلق السراح ومعاداً إلى الخدمة. وقصّ عليّ تفاصيل الصفقة التي عقدها مع قاسم. قال إنه كان على معرفة أو ربما صلة قربى بضابط موصلي عالي الرتبة مقرب من قاسم [وأظنه العميد خليل سعيد] وكان في الظاهر يعلم بحيرة زعيمه في اختراع رمز جديد بديلاً للتاج. فقدّمه له وشرح قاسم فكرته العامة وهي أن تكون الرتبة شبيهة بالتاج وفيها الرموز التي ثبتت في شعار الدولة الجديد. فعمل له نموذجاً على شكل طغراء عثمانية حازت رضاه وكان الثمن إخلاء سبيل الابن. هذه الشارة بدئ باستبدالها بالتاج لضباط الجيش والشرطة، من رتبة رائد فما فوق وفي أوائل الشهر الخامس من العام ١٩٥٩ على ما أتذكر. وأستنتج من هذا بأن (قاسماً) لم تكن له أية نية في التقرب من (ج.ع.م) عن سبيل استعارة النسر الذي جعل بديلاً للتاج المصري في الجيش.

والقومية تثار بشكل صارخ مرتبطة كالعادة بالدين الإسلامي وقد علّمتهم التجارب الأليمة الماضية ولاسيما ذكريات العام ١٩٣٣ دروساً قاسية، كما كانوا يرقبون ويتابعون ما يجري في مصر لإخوانهم الأقباط هناك في جو الدعوة العروبية المحمومة. لذلك كان طبيعياً أن يميلوا إلى المعسكر الثاني، الذي عرف بالمعسكر الديمقراطي التقدمي، وأن يفارقهم تخوفهم من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية العامة التي أطلقتها ثورة تموز من عقالها. وقد بدا هذا يماشي الخط الحكومي لاسيما بعد أن أوضح قاسم هويته، وكذلك بطرده (عارفاً) زعيم القومية والوحدة والإسلام. وبدا هذا الانقسام ظاهراً في الموصل حيث ينتشر القسم الأكبر من الأقلية المسيحية في المناطق الإدارية وفيها.

يصوّر الطبقچلي في دفاعه أمام محكمة المهداوي هذه الظاهرة ببعض مبالغة لا تخلو من حقيقة وبالشكل الذي أراده لها فيقول:

«امتدّ الصراع بين القومية والشيوعية إلى إثارة النعرات الدينية والطائفية في هذه المدينة. فقد سرت الدعايات وبثت الأضاليل لخلق جو التفرقة واجتاحت الموصل موجة عارمة من الخوف والرهبة والرعب بين المسيحيين والمسلمين».

في هذه المرة كان للأقلية المسيحية حلفاء فوراءهم الزعيم وحكومته والحزب الشيوعي واليسار في عين المسار، وهناك الكرد أيضاً وهم اليوم أصحاب قضية.

لم يكن عسيراً على القوميين الكرد إدراك ما سيكون المصير الإثنوغرافي لشعبهم في وحدة ثلاثية كتلك التي كان القوميون العروبيون يسعون إليها. هم يؤلفون من مجموع العراق السكاني ربعه تقريباً، وفي وحدة عروبية كهذه لن تزيد نسبتهم عن (٥) بالمائة! أقلية تافهة ضائعة لا حول لها ولا طول. فالدفاع عن كيان العراق الحالي هو عندهم مسألة حياة وموت.

وقت أن احتدم الصراع، كان (قاسم) قد عبر الخط الذي حجبه حيناً عن الجمهور. فبدا قادراً على وضع أفكاره وصياغة عباراته التي يضمنها المقصود، وصار يتقن إخفاء ذلك المقصود بالتكنية ذات دلالات يفهمها الأعداء والأصدقاء من دون حاجة إلى الإفصاح التام. وربما عاد بعض هذا إلى طبعه الانزوائي وحياته الانطوائية وهو بهذا يختلف عن عبدالناصر بخطبه الواضحة المفصحة عن أفكاره وما يجول في خلده دون تغطية أو تكنية.

في ٢٦ من تشرين الثاني ألقى قاسم خطاباً تضمن تأكيداً وإصراراً حول التصميم على إبقاء العراق بعيداً عن أي شكل من أشكال الوحدة، كياناً سياسياً مستقلاً غير مرتبط بأي جهة وسمع العراقيون وغيرهم صوته المعدني الرنان بتلك الوقفات الإيقاعية عند كل عبارة:

«إن دستورنا المؤقت، تمت صياغته بعد تفكير عميق، وبدقة تامة. المادة الأولى تنص بأن العراق جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة... إن تعاوننا مع إخوتنا (كذا) الدول العربية يقوم على أساس المصالح المشتركة الخاصة بتلك الدول، نحن نسير مع كل الدول».

وأخفى عبدالناصر خيبته واستياءه في أن يكون شخص كـ(عبدالسلام عارف) مروّجاً له وداعية لأهدافه القومية ولم يجده لائقاً بحمل رسالته، لكنه اضطر إلى مظاهرته إعلامياً عندما أكدت له تقارير سفارته في بغداد بأن العروبيين والإسلاميين يستقطبون حول هذا الذي وصفه عبدالناصر «بالطفل»[١٦]، وبدا عبدالسلام أشبه بالحصان الجامح، مطلقاً العنان لنفسه في جولات سريعة متتالية للمدن العراقية يقطع فيها البلاد طولاً وعرضاً بمصاحبة طاقم من الإذاعيين والفنيين لالتقاط أفلام له وتسجيل خطب هستيرية رقيعة كثيراً ما تحفل بألفاظ سوقية بذيئة، ليسمعها العراقيون من خلال الراديو والتلفزيون مع صور اجتماعات جماهيرية في الهواء الطلق والساحات العامة، يجنّد لها العروبيون ما وسعهم من الهتّافين والمصفقين ويدفع الشيوعيون بأنصارهم وأعضائهم للتشويش والمقاطعة بهتافات مضادة وفقاً لخطة وتعليمات صادرة من مركز الحزب، بقصد استفزاز الخطيب ودفعه إلى مزيد من الشتائم وبذيء القول؛ لينثني مستشهداً بآيات قرآنية غير دقيقة وفي غير محلّها المناسب غالباً، وهو يتقلب من الحض على التمسك بشعائر الدين والتقوى إلى الإشادة بالأخ جمال عبدالناصر، والوحدة والعروبة.

---

(١٦) ذكر العقيد الركن (عبدالوهاب أمين) في شهادته بمناسبة محاكمة عارف ما سمعه عن فائق السامرائي السفير العراقي في مصر. كان هذا قد سأل عبدالناصر عن رأيه في (عارف) فأجابه أنه لا أكثر من طفل. ويعزى رأيه هذا إلى أنه كان قد ذكر الدكتور فاضل الجمالي عرضاً أثناء تناوله العشاء مع الوفد العراقي في دمشق (١٩ تموز) فاندفع عارف ليقول بحدة وهو يرمي الشوكة والسكين بقوة: «أتريد أن أقضي عليه؟ إطلاقة واحدة بعشرين فلساً، لا أكثر!» ولم ينكر القوميون صحة الرواية لكنهم أوّلوا المقصود هنا هو كل من يحول دون قيام الوحدة بين العراق و(ج.ع.م).

وبدا الفرق عظيماً بين هذا الرجل وبين رئيسه الذي حرص أثناء ذلك على أن لا يبدو للجمهور إلا وهو ذلك الإنسان الرؤوف البعيد النظر المتزن المستعد لكل تضحية في سبيل إسعاد الشعب وكرامته وحريته ولخدمته ولم يكن بعسير على الجمهور عامة أن يتبيّن الفرق.

نقل أرسطوطاليس عن (ديونسيوس) طاغية (سيراكوز[١٧]) أنه وجّه لواحد من أبنائه تعنيفاً قاسياً لإساءته السلوك وتطاوله على واحد من أبناء الشعب قائلاً له: «إني ما تصرفت قط بهذا الشكل مع الناس بل كنت براً بهم وخادماً». فأجاب الابن: «طبعاً لأن أباك لم يكن طاغية». فرد عليه ديونسيوس قائلاً: «كلا. وإن أنت تصرفت بمثل هذا فلن يكون لك ابن طاغية».

لم يكن في تصرف (قاسم) شذوذ على قاعدة عامة عهدها التاريخ في من سبقه من الحكام المتفرّدين، إلا أنه كان يتحيّن الفرص للتخلص من مزاحمه المزعج الذي نجح أكثر منه في كسب نفرة زملائه العسكريين بتعاليه وسماجته، وخفي عن القوميين العروبيين أو ربما تغابوا أو غفلوا عن الضرر الذي يلحقه هذا السلوك الأحمق بقضيتهم، وإن نفر بعض عقلائهم وضاقوا ذرعاً، فقد كان معظمهم متحمساً له مباهياً به وبأقواله، منزلاً ما ينطق به منزلة الآيات البيّنات[١٨].

كان منظراً فريداً، فيه من الطرافة ما فيه، يطالعك كل يوم على لوح التلفزيون. ما

---

(١٧) ويعرف بالكبير (٤٠٥-٣٦٧ ق.م) قيل عنه إنه لم ينم ليلة في سرير واحد تحفظاً على حياته. وعرف ابنه الطاغية الآخر بديونسيوس الأصغر، الذي خلفه. إلا أن الصقليين ثاروا عليه وطردوه في ٣٥٧ ق.م لكن ما لبث أن عاد بجيش، وبعد بضع سنوات. (في ٣٤٣ ق.م) نجح الأهالي في طرده نهائياً.

(١٨) كلّفني الجهل بهذا الواقع إلغاء امتياز صحيفتي «الرائد». كان قد ألقى خطاباً في مطار الموصل. وجاءني مراسل الجريدة بخطابه مسجلاً على شريط. فرأيت أن أحذف منه عبارات سمجة وبعض الكلمات الخشنة الزقاقية، قبل دفعه إلى المطبعة محافظة على مستوى الجريدة وصوناً لسمعة الخطيب، وسمعت من جهات قومية استنكاراً لما فعلته فلم أحمله محمل جدّ. وبعد أيام قلائل حمل إليّ البريد إنذاراً رسمياً من المديرية التابعة لوزارة الداخلية يشير إلى أن جريدتي، وهي بالأصل أدبية، خرجت عن خطها وراحت تعالج أموراً سياسية. فكتبت رداً عنيفاً، وما مرت أسابيع قلائل حتى بُلّغت بقرار إلغاء الامتياز، استناداً إلى قانون المطبوعات رقم ٢٤ للسنة ١٩٥٤ وهذا القانون السيّئ الصيت كان قد أصدره (نوري السعيد)! وأغلق في حينه أكثر من ٤٠٠ مطبوع دوري.

إن يبدو رسول القومية الجديد وحوله مرافقوه حاملو الغدّارات حتى يعلو ضجيج يصمّ الآذان بعضه من الطائفة التي أوكل إليها الحزب الشيوعي مهمة تخريب الاجتماع وبعضه تلقائي مخلص، ويرتفع رسول الثورة على أجنحة الهتافات الهستيرية بحياته وحياة العروبة والثورة وعبدالناصر، والنبيّ الأكرم عند اللزوم. وأحياناً يتنازل ليذكر اسم زميله (قاسم) بشكل يوحي للسامع بأن الفضل في نجاح الانقلاب يعود له في الحقيقة[١٩].

لم يكن بالعسير بعد انكشاف ما خفي في حينه. إن العلاقة التي شدّت ما بين (عارف) و(قاسم) بقيت من أولها إلى ختامها أشبه بالعلاقة بين الحصان وسائسه. عرف (قاسم) جوانب فيه قلّ أن عرفها غيره فاستثمرها بأبدع ما يكون. وبدا من الساعات الأولى أنهما مصرّان على أن يكون الأمر بيدهما وحدهما بما في ذلك السيطرة على مصائر زملائهما في الهيئة العليا. ورفضا بشك قاطع إقامة مجلس قيادة منهم ووقفا يحرسان الباب ضنينين بما جمعته راحتاهما من السلطة.

ومع أنه ليس مهماً للمؤرخ أن يعين الجهة التي كان لها القدر الأوفى أو الفعال في إنجاز حدث تاريخيّ. إلا أن الخلاف الذي اتخذ تعلّة وتبريراً للصراع الدموي بين الضباط المؤتمرين فيما بعد ظل قائماً وموضع جدال صاخب. كان الخائبون في قاسم يقللون من دوره على سبيل الكيد له، إلى حد وصفه بالانتهازية. في حين يُجمع أعداؤه بحماسة وتبريراً لتآمرهم عليه بأن (عارفاً) هو الأصل وإليه المنتهى، وأن (قاسماً) دخل بغداد وقد تم كل شيء.

قبل أربعة وعشرين قرناً، وفي أثناء الحروب التي نشبت بين سپارطة وأثينا، أقبل

---

(١٩) كان لوسائل الإعلام القاهرية دورها في تقديم (عارف) ممثل الدور الأساس في نجاح الانقلاب. وهذا جانب من حديث له مع راديو القاهرة جرى في يوم ٢٦ من تموز ١٩٥٨ ببغداد: [لاحظ كيف استدرجه المراسل]

سؤال: ممكن تتحدث سيادتك عن كيفية قيام الثورة؟

عارف: باختصار. بعض الوحدات كان قد تقرر أن تمر من بغداد. رسمياً كنت آمراً لإحداها. وروحياً بعون الله تمكنت من قيادة تلك الوحدات. وباغتناهم فجراً والصبح كان طيباً واستقبل الشعب صباحاً طيباً.

سؤال: هل لسيادتك أن يعرّفنا بأول من أذاع النبأ لأبناء العراق والعالم؟

عارف: هذا سؤال محرج، إني. . .

المراسل [يقاطعه]: نحن نعرف الجواب، سيادتك.

عارف: على أية حال إنه أول مذيع. واسمح لي بالقول إنه رئيس القيادة إنه أخوكم عبدالسلام.

(أرسطارخوس) على صديقه (سقراط) طالباً النصيحة وكان غنياً إلا أن أمواله احتجزت في القسم المحتل - «قال لسقراط إن هناك أربع عشرة امرأة من أقربائه، هربن من أمام العدو وهو لا يعرف كيف يقوم بإعالتهن. قال سقراط: إذهب فابتع لهم صوفاً ودعهن يحكن منه ثياباً، ففعل. وبعد مدة جاء إلى سقراط شاكياً منهن قولهن له: إنك لا تفعل شيئاً وتعيش عاطلاً. قال سقراط: آه، إذهب فقص عليهن قصة الغنم التي تشكو بأن كلب الحراسة لا يفعل شيئاً». وقاسم عند عارف كان كلب حراسة لا غير.

وأصر الضباط الأعوان - إزاء تجاهلهم في عملية توزيع الغنيمة - على روابطهم واجتماعاتهم السرية، وبينهم الناقم والخائب والثائر. كما جدد الضباط الكبار الذين لم يسمح لهم بولوج باب السلطة صلاتهم بعضهم ببعض، ومع الخلايا التي نشطت من جديد، كانت هناك تكتلات عسكرية عقائدية. وبدا فريق كبير من الضباط بحلل وقمصان جديدة، فيها الأحمر والأصفر والأسود والأخضر[٢٠].

لم يكن لحركة ضباط يوليو في مصر أثر عملي مباشر لما حصل في العراق. ففكرة استخدام الجيش لإسقاط الأنظمة والحكومات في العراق هي قديمة، وما حصل هو امتداد للروح التآمرية فيه. ولم يكن غريباً «سنية» غالبية الضباط المؤتمرين، فأهل السنة - والعروبة طليعته - كانوا القائد بلا نزاع. وقد بقيت السنية الطبقة الحاكمة لهذه البلاد أكثر من أربعة قرون وقيام دولتها الحديثة لم يغير من هذا الواقع. أعني أن الصلة بين سنية العراق وعربه وبين بقية البلاد الناطقة بالعربية جعلتهم - وبفضل موقعهم الجغرافي والأواصر الثقافية التقليدية - العمود الفقري لدعوى القومية العروبية الوحدوية، ولهذا كان عبدالناصر مصيباً في تقدير القيمة العظمى لوضع العراق على عتبة باب الوحدة. وقد جاهد في سبيل هذه الغاية ولم يتحرّج في سلوك كل سبيل

---

(٢٠) شهد الجيش العراقي بعد الحرب العامة الثانية جيلاً جديداً من الضباط لا يشعر بأي ولاء للأسرة الهاشمية جاء معظمهم من الطبقة دون المتوسطة، أو بالأحرى الطبقات الاجتماعية التحتية. وكثير منهم وقع تحت تأثير «الماركة» المتطرفة من القومية وبعضهم كان يسارياً ماركسياً. والجميع كان يتصور وجود الإمبريالية تحت كل صخرة ووراء كل شجرة. لم يكفّ آمروهم ومعلموهم قط في تقديم حركة مايس ١٩٤١ لهم فوق طبق من ذهب. ملمّحين بأن عميد تلك الأسرة الحاكمة كان السبب في القضاء عليها، وها نحن نجد مثلاً مرسوماً يصدره قادة انقلاب ١٩٥٨ ذكروا فيه صراحة «إن الرابع عشر من تموز ما هو إلا امتداد لحركة مايس الوطنية!» فيا للعجب العجاب!

لتحقيقها. إلا أنه لم يقدِّر بأي قدر من الحذق السياسي القوى المضادة. كما كان عظيم الجهل بتاريخ العراق وتكوينه التحتي كما ذكرنا.

* * *

حظي موضوع الاتصال بالأحزاب السياسية السرية بموافقة أعضاء الهيئة العليا العامة. تلك الفصائل التي كونت جبهة الاتحاد الوطني، مدركة أهمية موقفها وإمكاناتها في تعبئة الجمهور وتأليب الشارع بمسيرات وتظاهرات كفيلة بشلّ أي حركة مضادة للثورة المرتقبة. وكان لهذه الصلات فائدة أخرى في ضمان بقاء السيطرة المطلقة في يد الجيش. ويظهر أن الاتصال لم يجرِ على نطاق جمعيّ، بل بشكل فردي. فبدا لكل حزب أو كتلة سياسية وكأنه الوحيد الذي خُصّ بسرّ الانقلاب المرتقب، وراح كل من جانبه يُناقل الخبر (همساً طبعاً) ويبثه بين أنصاره حتى بدا سراً مفضوحاً يعرفه الجميع بما فيهم السلطة التي أبت تصديقه إلى الأخير[٢١].

لم يكن لتلك الفئات السياسية كيان رسمي، إلا أنها واصلت نشاطها في الخفاء وبدا من الصعب جداً معرفة مدى جماهيريتها ومقدار تغلغلها في الوسط الشعبي، لكن ثبت من فشلها المتكرر في وقفة مؤثرة أمام السلطة الحاكمة، ومن ضعفها واستحذائها لقاسم أنها كانت أكبر اسماً من جسمها بكثير.

من حجم القوميين البارزين الذين أسندت إليهم مناصب ذات مسؤولية في الحكم الجديد وبوجود يد العروبي الوحدوي (عارف) فوق دفة السفينة بدا لعبدالناصر كما بدا لجميع القوميين والوحدويين في العالم العربي أن الوحدة الثلاثية، ثم الكبرى، لم تعد مجرد أمنية أو حلماً بعيداً. كان التمثيل القومي في الحكومة الجديدة أكبر من تمثيل التيارات السياسية والعقائدية الأخرى مجتمعة.

إلى جانب حزب البعث، كان هناك التجمع القومي، وحزب الاستقلال، ما لبث أن انضم إلى قائمتها بعد شهر واحد من الثورة تنظيم رابع عرف باسم «الرابطة القومية»، قال منشئوها في بيانهم الأول:

---

(٢١) أذكر مثلاً، أن أحد الحزبيين البارزين المحليين قال لي في ختام زيارة قبل ١٤ تموز بأسابيع قليلة وهو يغمز بعينه وقد ارتسمت على وجهه ابتسامة المطمئن العارف «بعد أيام قلائل سينتهي كل شيء، سيقضى على النظام». وأصدقك القول أني لم أحفل بما قاله في حينه ولم آخذ قوله مأخذاً «جدياً» واعتبرته من قبيل الأمنيات العزيزة الموغلة في الخيال.

«إنها منظمة قومية لا حزبية تدعو إلى لمّ أطراف القوى القومية وتعمل في سبيل بناء مجتمع اشتراكي موحد على الأسس الاشتراكية الديمقراطية التعاونية وتؤمن بالوحدة العربية الشاملة وتعمل لها».

وجاء في أدبياتهم «إن وحدة العراق مع (ج.ع.م) هي الخطوة العظمى في سبيل تحقيق الوحدة الشاملة»، ورفعت شعار «شعب عربي واحد، دولة عربية واحدة»[22].

ولم يكن الحزب الوطني الديمقراطي - باستثناء رئيسه - ضد أي نوع من رابطة قومية وثيقة مع (ج.ع.م) على أن لا تكون شبيهة بالوحدة مع سورية. إلا أنه كان حزباً ضعيفاً يستمد سمعته وشهرته في أغلب الأحيان من مواقف رئيسه الحدية البعيدة عن المساومة، وقد مُثّل بوزيرين.

ولم يمثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني بطبيعة الحال، فقد كان بالأصل كمية مهملة في السلة الحزبية العراقية. عدته الأحزاب القومية متقحماً غريباً ورفضت دخوله الجبهة الوطنية عضواً أصيلاً فيها وليس بين أي منها من يدانيه شعبية[23] وتغلغلاً في الوسط الكردي.

---

(٢٢) اتضح فيما بعد أن المخابرات المصرية كانت توجّه هذا التنظيم وتسنده مادياً ودعائياً، ومن زعمائه عدنان الراوي وهشام الشاوي وفارس ناصر الحسن [هذا الأخير كان ملازماً في الجيش من دورة عبدالسلام عارف وأحمد حسن التكريتي (البكر)] وقد مثّل التجمع القومي الدكتور جابر عمر بإسناد وزارة التربية والتعليم إليه، وكان قد فصل من منصب عميد كلية الحقوق العراقية أيام العهد الملكي فاختار السكن في سورية وعيّن هناك أستاذاً في الجامعة فاستدعي من دمشق لتولي منصبه الجديد. وكان فؤاد الركابي سكرتيراً للقيادة القطرية لحزب البعث أسند إليه منصب وزارة الإعمار. محمد صديق شنشل ومدير دعايته غربي الحاج أحمد المحامي فضلاً عن السيد محمد مهدي كبّه ممثلين لحزب الاستقلال والدكتور عبدالجبار الجومرد وهو قومي معروف من المستقلين. فضلاً عن العميد الركن ناجي طالب، كان للتجمع القومي جماهير يُعتدّ بها تتحمس للوحدة ولرسول العروبة الجديد. وهي حصيلة ست سنين من دعاية هادرة صاخبة لراديو القاهرة. وخطب عبدالناصر الحماسية التي كانت تهرّب إلى العراق بشرائط تسجيل، وصحف ومطبوعات مصرية عجزت حكومات العهد الملكي عن وقفها.

(٢٣) رضيت قيادة البارتي بحل وسط. وهو أن يتم تمثيله في الجبهة عن طريق الحزب الشيوعي العراقي، وهو تدبير مهين لكرامة أي حزب قومي لولا أن قيادته في العام ١٩٥٧ كانت ماركسية وبعض أعضائها كحمزة عبدالله السكرتير العام كان عضواً في الحزب الشيوعي كما تبيّن بعد عامين.

في منتصف العام ١٩٥٦ نجحت قيادة شيوعية في تحقيق مصالحة عامة بين جميع الفصائل والكتل بعد تمزق واحتراب صبياني على الزعامات والتخطئات النظرية المتبادلة لتظهر بحزب واحد[٢٤] ولم تعد لأعضائه بعد حاجة إلى «التقية» وصاروا يجاهرون بانتمائهم دون خوف من عقاب مع أن الحكم الجديد لم يعلن عن إلغاء قوانين مكافحة الشيوعية رسمياً. واعتبروا إسناد منصب وزارة الاقتصاد إلى يساري ماركسي العقيدة تمثيلاً لهم. كما وجد (الپارتي) في ضم الشيخ باباعلي ابن الشيخ محمود الحفيد إلى الحكومة إقراراً غير مباشر باحترام الثوار العمل السياسي الكردي.

وفي آخر المجموعة يأتي الحزبان الإسلاميان: الإخوان المسلمون وحزب التحرير، ولهما أشياع وقواعد، وكلاهما كان يدعو إلى وحدة عربية تحت ظل الإسلام وبتطبيق شريعته لا غير، رافضاً أي نوع آخر من أنواع الوحدة بصورة مطلقة[٢٥].

---

(٢٤) لم يمثل الحزب الشيوعي في حكومة قاسم أيضاً. إلا أنه كان في غاية من السعادة بما نال من الشرعية وحرية العمل فرحاً بخروج كوادره العليا من السجون وعودتهم من المنافي، وهم في صفاء ووئام مخلفين نزاعاتهم الصبيانية وراء الحدود وفي زنزانات الحبوس، وكلهم كان مدركاً أن حزبه مقبل على خوض معركة ضارية دموية أحياناً مع العروبيين الوحدويين. وإن عليه أن يستعد لها. بذلت محاولات ومجهودات كثيفة من الداخل والخارج في سبيل توحيد كتل شيوعية رئيسة هي: وحدة الشيوعيين وراية الشغيلة والحزب الشيوعي. شاركت فيها موسكو وحزب توده الإيراني والحزب الشيوعي السوري [في تلك الفترة كان الشيوعيون العراقيون يعيشون فترة نقاهة عصبية جداً داخل السجون والمنافي والبيوت السرية وفي العراء، إثر خطاب خروشجوف الشهير أمام المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوڤياتي في ١٩٥٦، الذي هدم به الأسطورة الستالينية ومبدأ عبادة الشخصية بسوءات انعكاسه على سياسات الأحزاب الشيوعية.

(٢٥) تعرّف العراق على حركة الإخوان المسلمين من مجلتهم التي كانت ترد البلاد لاسيما مدينة الموصل وتباع في المكتبات بعد القضاء على حركة مايس ١٩٤١ وبتشجيع من البريطانيين، بسبب ما تظهره المجلة والحركة من العداء للنازيين. وبدأ النشاط التنظيمي للإخوان في الموصل إثر عودة محمد محمود الصواف إليها من القاهرة بعد إكمال تحصيله العلمي في الأزهر وكان قد تسلم أمر الدعوة لها من أستاذه حسن الهضيبي الذي آثره وخصّه بالود. والصواف هو من أسرة موصلية متوسطة الحال أرسل إلى كلية الشريعة للدراسة على نفقة الثري الكبير مصطفى چلبي الصابونجي، كان شاباً وسيماً أشقر فارع القامة يشد عمامته على الطريقة المصرية، لبث في الموصل فترة لا تزيد عن سنة واحدة واجتمع حوله عدد من الشبان المتدينين وبعض المعلمين ونشط داخل فرع الموصل لجمعية إنقاذ فلسطين. رحل إلى بغداد منسّباً للتدريس في كلية الشريعة (مدرسة الإمام أبي حنيفة) وكان يدعى لإلقاء خطب الجمعة في جامع =

منذ العام ١٩٥٦ كان التيار العروبي في العراق يتجه حول القومية الناصرية، ووجوب الارتباط بها ولذلك قيس ولاء القوميين العروبيين للنظام الجديد بمقدار موقفه من الوحدة، وفي عين الوقت الذي راحت صحف القاهرة وإذاعتها تروّج للفكرة بصخب وضجة بشكل خرج عن مألوف الذوق. وتصك الأسماع خلال البرامج ردّة من أغنية «وطنية» مراراً وتكراراً: «وحدة ما يغلبها غلاّب».

ونشرت صحف القاهرة بعناوين ضخمة نبأ استبدال اسم شارع الملك فيصل وتسميته بـ«شارع عبدالناصر»[٢٦] كما نشرت بعناوين بارزة خبراً لا أثر له من الصحة حول «قرب اجتماع لقاسم بالزعيم المصري للمداولة في شؤون عربية مصيرية».

= الأزبك والاجتماعات الدينية. ونشط للدعوة من وراء جمعية إنقاذ فلسطين التي رئسها الشيخ أمجد الزهاوي وكان هو سكرتيرها العام ومنح امتياز مجلة أسبوعية اسمها (الأخوة الإسلامية) بعين الأبواب والمواضيع التي كانت تضمها سميّتها لسان حال الإخوان في القاهرة، إلا أنها ألغيت في ١٩٥٤ مع الصحف الأخرى ولم يجدد امتيازها. كما حُلّت الجمعية في العام ١٩٥٥ بعد أن تعاظم خطر الحركة وهددت الأمن العام بنظر السلطات.

وإلى جانب الإخوان كان الحزب الإسلامي الآخر (التحرير) يدعو إلى الوحدة العربية في ظل الإسلام. أنشأ هذا الحزبَ في الأردن (تقي الدين النبهاني) وأوضح برنامجه وأهدافه في كتاب عنوانه «إنقاذ فلسطين» جاء فيه أنه لا يمكن تحرير فلسطين إلا عبر الوحدة العربية وعلى أسس ومبادئ إسلامية صرفة. جاء بأفكار هذا الحزب ومبادئه طلاب عراقيون قادمون من الأردن. وفي العام ١٩٥٥ قدم لفيف من الموصليين والبغداديين السنيين [حسين الحاج صالح، عبدالله أحمد سامي الدبوني، عبدالجبار الحاج بكر والشيخ عبدالعزيز البدري (اغتاله البعثيون في أواخر الستينات) وغيرهم] طلباً للحصول على رخصة عمل فرفضت السلطة الطلب وألقت القبض على الموقعين ثم أطلقت سراحهم بعد أشهر.

هاجم الإخوان المسلمون هذا الحزب بعنف وقسوة وتراشق الطرفان بالتهم وأبرزها الجاسوسية والعمالة للبريطانيين. واعتمد حزب التحرير في هذا على نشرات سرية، وهو كالإخوان لم يحظَ بأي تجاوب من الشيعة. وفي ١٩٥٦ حصل الشقاق بين فرع العراق وفرع الأصل الأردني على أثر خلاف بين مسؤوله العراقي (حسين أبو علي الحاج صالح) وبين مؤسسه وعلى إثره أنيطت مسؤوليته بعبدالعزيز البدري وبقي محدود النشاط حتى ١٤ تموز حين بادر الشيخ البدري فأرسل برقية تهنئة لعبدالكريم قاسم ففصل من الحزب واختير في محله عبدالرزاق شنداله وهو موصليّ.

لم يحاول أي من الحزبين التقرب من أي حزب علماني ووقفا موقف العداء من جبهة الاتحاد الوطني حتى الرابع عشر من تموز.

(٢٦) ألغي الاسم الجديد بعد شهرين فقط!

وأكد (أحمد سعيد) كبير إذاعيي «صوت العرب من القاهرة» لأخيه العربي[٢٧] في ١٧ تموز «أن الوحدة العربية الكاملة كانت الهدف المحدد لثوار تموز». وسارت في العاصمة تظاهرات ومواكب ضخمة، ترفع صور عبدالناصر مع لافتات تطالب بالوحدة الفورية، طوال أسابيع بعد تموز.

كان كل تفسير لنوايا الثائرين، ولرغبات الرأي العام العراقي في تلك الفترة الثمِلة مقبولاً. فما جرى صبيحة ذلك اليوم المشهود لم يكن متأتياً من خطر آنيّ محدق بالوطن، ولا رد فعل استشراء الفساد والتفسخ في بنية المجتمع بشكل فائق للعادة، ولا نتيجة شلل في النظام ضاعت فيه المسؤولية، ولا بسبب ضائقة اقتصادية خانقة يعانيها الشعب، أو حالة شغب أو اضطراب أدى إلى فوضى عامة. بل جرى بتأثير عوامل خارجية أكثر منها داخلية وبتخطيط وتآمر كلاسيّ تجد مثله كثيراً في بطون سجلات التاريخ، استغل القائمون به مطامح التيارات السياسية الحزبية والعقائدية، واعتمدوا على مساندتها فيما سيقومون به ويقدمون عليه.

كان القوميون العروبيون واليسار العروبي الذي يمثله حزب البعث، واليسار المركزي الذي يقوده الحزب الشيوعي، والديمقراطيون الليبراليون الذين يمثلهم الحزب الوطني الديمقراطي، والدينيون الذين يمثلهم الإخوان المسلمون، حتى الحزب الديمقراطي الكردستاني (بانحداره المطّرد نحو اليسار الاشتراكي) يعملون للوصول إلى السلطة، إما استئثاراً بها أو مشاركة لتحقيق أهدافهم وفي مقدمتها، وربما أهمها، تغيير الاتجاه الذي سلكته الحكومات السالفة في انحيازها غير المتحفظ أو المقتصد إلى الغرب الاستعماري وإلى إمبرياليته التي ألحقت بهم الخزي والعار في إبعاد العراق عن ركب التحرر، وفي التضحية بالمثل القومية من أجل كسب صداقة الغرب.

فبالنسبة إلى القوميين العروبيين هو مطلب لا رجوع عنه، وبالنسبة إلى الديمقراطيين الدستوريين الحل الوحيد بعد حالة يأس من تحول متدرج وفق المبادئ الديمقراطية وقيام نظام برلماني صحيح.

والحزب الذي مثّل التطلعات القومية الكردية كان يأمل من هذا التغيير اعترافاً عملياً بشرعيته وحريته في العمل للأهداف المسطرة في منهاجه.

وفي الوقت الذي بدا أن أقصى ما كان يتطلع إليه الشيوعيون وقتذاك - اعتراف

---

(٢٧) كان يبدأ حديثه بعبارة «أخي العربي» ويشفعها أحياناً بعبارة «في كل مكان»!

رسميّ بوجودهم قوة سياسية، يكفل لهم حرية النشاط الفكري وحرية العمل في النقابات والمنظمات المهنية. وفي الميدان الإعلامي عن طريق إصدار الصحف والكتب - أشارت الدلائل الأولى إلى موعد لهم لخوض معركة المصير العراقي، وقد عدّوا بلاءهم فيها ومساندتهم مسيرة (قاسم) مبرراً لهم فيما بعد لطلب إشراكهم عملاً في الحكم.

ووقف عموم الرأي العام الشيعي ضد كل ما من شأنه ربط العراق بالعجلة الوحدوية. وكان نتيجة منطقية ومتحصلة طبيعية من مواقف سياسية وتاريخية ماضية، فهم في العراق الأغلبية العددية المطلقة، وفي وحدة ثلاثية لن يكونوا أكثر من أقلية دينية لا يؤبه بها في عالم سنيّ غالب. وهذا القول يصدق في الأقلية الكردية وفي الأقلية المسيحية أصدق منه في الأولى. فالأنباء تتسرب رغم الغطاء الكثيف الذي أسدلته الدعاية الناصرية على حقيقة الوضع المسيحيّ في سورية بعد قيام الوحدة. وأصوات الاستغاثة الضعيفة التي تطلقها حناجر القبط النازحين إلى الغرب جماعات وزمراً لا تضيع حتى في ضجة عالم منشغل بإرهاصات الحرب الباردة.

وكما اتضح فيما بعد، كان الزعيم القومي الجديد يجهل الكثير والكثير عن تاريخ بلاد ما بين النهرين التي سمّاها الاستعمار البريطاني بالعراق. بل ربما فاق جهله جهل مؤرخه (هيكل) الذي عرّف مرة مدينة كركوك بعاصمة «الموصل»[٢٨] وزاد على جهله هذا إيمانه بالتقارير التي يرفعها إليه القوميون العراقيون، ورجال مخابراته الذين ملأوا المناصب الدبلوماسية في السفارة المصرية ببغداد. ثم إيمانه بدعايته هو نفسه. فبعد ساعات قلائل من النصر، أرسل العقيد عبدالمجيد فريد ملحقاً عسكرياً بالسفارة مع مساعده المقدم (طلعت صدقي) السوري - وكلاهما ضابط مخابرات - فقابلا (قاسماً) فور وصولهما. جاءا ومعهما جهازا لاسلكي، ولم يجدا أي حرج في مرافقتهما (عارفاً) أثناء جولاته الصاخبة والظهور معه على المنصة. وكانت واجباتهما محصورة في إسناد وتشجيع العناصر القومية الوحدوية وتزويدها بالمال والسلاح عند الحاجة[٢٩].

---

(٢٨) يراجع بهذا الشأن كتاب هيكل «ناصر: الوثائق القاهرية Nasser: The Cairo Documents» لندن، الطبعة الثالثة ص ١٣٠. وهذه هي العبارة نصاً: "The Communists then took over Karkuk the capital of Musul" [لم يترجم هذا الكتاب إلى العربية بمدى علمنا].

(٢٩) هذا ما كشفت عنه محاكمات القائمين بمحاولة انقلاب الشوّاف. وقد طرد كلاهما من العراق في ٢ نيسان ١٩٥٩.

في المراحل الأولى من العمل القومي على خط الوحدة، وجدت قيادة البعث القطرية اللحاق بركب (عارف) أفضل وسيلة لستر ضعف حزبها جماهيرياً، إذ لم يقم أي دليل على تغيير هام طرأ عليه كمّاً منذ إنشاء قيادة قطرية للحزب في العراق، خلا أن زيادة ملحوظة في عدد أعضائه لوحظت في المعاهد الدراسية. وعُلم أيضاً أنه نجح في إقامة جناح شبه عسكري رأسه الرائد الركن صالح مهدي عمّاش(٣٠). وقام (عارف) بتسليم جريدة «الجمهورية» وهو صاحبها ومالكها لحزبهم بعد أسبوع واحد من صدورها، فصدرت يزيّنها شعارهم «الوحدة والحرية والاشتراكية». وساندوا (عارفاً) من دون تحفظ في مبدأ الأمر، ثم تراجعوا باطّراد ضعف مركزه، ونبذوه بشكلٍ مزرٍ عندما تخلّص منه (قاسم).

بعد عشرة أيام، قدم (ميشيل عفلق) بغداد، ولم تحفل السلطة به ولم يُقم لتصريحاته وزن، وقد شدد فيها على وجوب الوحدة الفورية - ولعله كان يريد بهذا أن يخطب ودّ (عبدالناصر) ويدفعه إلى مؤازرة حزبه في معركة الشعارات الضارية التي بدأت تنشب في الشارع، لكنه فشل كشأنه دوماً في جلب انتباه عبدالناصر إلى تصريحاته - أثناء جولاته، فلم يتنازل إعلام (ج.ع.م) حتى إلى التنويه بها.

واتخذ أعضاء الحكومة الجديدة موقفاً موحّداً بخصوص الوحدة ينسجم مع موقف (قاسم) في التأكيد فحسب على عروبة العراق، والأخوة الجامعة، والرابطة الدينية والمشاركة التاريخية، باستثناء (عارف) والدكتور (جابر عمر) النصيرين الوحيدين للوحدة الفورية، وهذا الأخير ما كان يترك فرصة تفوته لينفّس عن كربه ببعض التصريحات الناشزة عن الخط العام التي عجّلت بأجله في الوزارة(٣١).

---

(٣٠) هذا الجناح كان يتألف من مجرد عصابات شارع ذات اتجاه قومي، شكلت من أجل التصدي لتنظيم المقاومة الشعبية التي سيطر عليها الشيوعيون، وكمثلها كان قد انتظم فيها أراذل البشر وأسافلهم ومن ذوي السوابق الذين عرفوا بـ«الشقاوات».

(٣١) يصعب أن نجد تعليلاً منطقياً لضم هذا الرجل إلى وزارة الثورة. لم يكن محسوباً على أي تنظيم سياسي سابق أو لاحق. ولم يعرف بأي صلة معينة مع الزعيم المصري. وفي حينه رسم اندفاعه علائم استنكار واستهجان عند كثير من القوميين المعتدلين. مثلاً في (٥) من آب صرح لجريدة الزمان باعتزامه اختيار الدكتور (سليمان حزين) المصري الجنسية رئيساً لجامعة بغداد. وفي ٥ أيلول نشرت الجريدة نفسها الأهداف التي قصدها من الاتفاقية الثقافية مع (ج.ع.م)، ومن مقتضاها توحيد مناهج التعليم وتشكيل مجلس أعلى مختلط «بهدف بناء جيل عربي واعٍ مستنير يؤمن بالله، مخلص للوطن العربي مدرك لرسالة القومية والإنسانية، واثق بنفسه وبأمته» =

في مناسبات عديدة سبقت القضاء على محاولة الشوّاف الانقلابية، دأب عبدالناصر على إنكار ممارسته أي ضغط على الحكام الجدد من أجل الاندماج بـ(ج.ع.م). ونقل مؤرخه هيكل عن لسانه محاولة قوله:

«يجب على شعب العراق أن يبلغ درجة كافية من الوعي في كيفية استخدامه حريته، من أجل تقرير مصيره بعد عهود طويلة من القمع - سبقت ممارسته تلك الحرية»[٣٢].

= ويستلهم المثل العليا في السلوك الفردي والاجتماعي، ويتمسك بالخير ويملك إرادة النضال وأسباب القوة والعمل الإيجابي، مسلّح بالعلم ونبل الخلق من أجل إثبات مكانة الأمة العربية المجيدة وتأمين حقها في الحرية والأمن والحياة الكريمة» ا.هـ.

وبعد عشرة أيام من هذا التصريح، نشرت له صحف بغداد القومية نص رسالة بعث بها إلى مؤتمر الطلاب العرب المنعقد في ولاية (إلينوي) بالولايات المتحدة، جاء فيها «وبعد، فنحن العرب المسلمين فينا والنصارى (إقحام المسيحيين هنا كان ضرورة أوجبها واقع انعقاد المؤتمر في بلد غالبيته مسيحيون) قوم نؤمن بالله، وهذا الإيمان جعلنا نحطم أصنام الحجارة في الماضي البعيد والأصنام البشرية في العصر الحديث ذلك لأننا قوم نهوى الحرية ونعشق الاستقلال «وأمرهم شورى بينهم» صدق الله العظيم. أما لغتنا فخالدة في القرآن الكريم، انتقلت إلينا من الأجداد وسنورثها للأحفاد وبها نتفاهم مع ابن العراق وابن المغرب ومصلحتنا المشتركة هذه هي التي تتمثل بالجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية للمنطقة التي تحتضن البحر المتوسط، وإنها ضرورة لوجود الكيان العربي موحداً في زراعة وصناعة وتجارة وخطوط مواصلاته البحرية والبرية والجوية. ونحن عرب الغد لنا فلسفتنا القومية الواقعية وخلاصتها بناء مجتمع عربي أفضل على أسس من المثل الإسلامية العليا، وعلى خير ما في العلم والصناعة. وخطتنا مع العالم الخارجي حياد إيجابي مبنيّ على التعاون مع الشعوب شرقيّها وغربيّها. نحن نضع المصلحة العربية فوق كل اعتبار وسنناضل من أجل وحدة العرب وإنقاذهم من الصهيونية ومن الاستعمار في الجزائر وإمارات الخليج»

وبعد أسبوع من نشر قانون تشكيل فصائل المقاومة الشعبية السيئة الصيت (في الأول من آب) صرّح هذا الوزير باعتزام وزارته إعادة نظام (الفتوة) وتشكيل فصائل منها، وأنها ستنسق عملها مع المقاومة الشعبية. [لم يتح له إحياء نظام الدكتور سامي شوكت، وكان القصد منه خلق تنظيم مقابل ومضاد لتصاعد النفوذ الشيوعي بين فتيان المدارس. فبعد اثني عشر يوماً من إدلائه بهذا التصريح أخرج من الوزارة وعاد إلى دمشق ليلفه ضباب الخمول].

(٣٢) الأهرام: ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١. لكن (في ٢١ آذار (مارس) ١٩٥٩) كتب رئيس تحرير «أخبار اليوم» مصطفى أمين: «لو جرى استفتاء حرّ في العراق في الأيام الأولى من تموز (يوليو) ١٩٥٨ لصوّت ٩٩ بالمائة من العراقيين إلى جانب الوحدة». والشواهد أكثر من أن تحصى.

على أنه كان يرغب، من دون شك، فيها ويعمل لها. وإذا نجح إلى حد ما في إخفاء رغبته فقد عجز بالأخير إثر محاولة الشوّاف الانقلابية، التي ساهم فيها مساهمة فعالة فانفجرت براكين حنقه بسعار نار الخيبة. توقع في بداية الأمر أن يتم انضمام العراق طبق «السيناريو» السوري أو شبيهاً به، أي أن يصدر العرض من العراقيين فيتنازل ويكثير من التردد إلى القبول، ليبدو ذلك منه فضلاً ومنّة. إلا أن هذه الرغبة اصطدمت بجدار أعلى وأعرض من أسوار بابل، شاركت في إقامته بوجهه قوى عديدة ذات قدرة تفوق ما تصوّره أو صوروها له. وكما نوّهنا به قبل هذا كان من أجهل الساسة المعاصرين بالاتجاهات العقائدية السائدة في العراق وبالتكوين الإثني بتاريخ البلاد قديماً وحديثاً وليس أقلها شأناً بمنازع الأغلبية الكبيرة من ضباط الجيش العراقي ورئيسهم الحالي الذي أصرّ منذ الساعات الأولى على أن لا يشاركه أحد السلطة. ولا أحد كان أكثر معرفة من (قاسم) بمواضع الثقوب التي تتخلل درع (عارف). ولم يكن (عارف) طفلاً تماماً كما وصفه عبدالناصر. إلا أن اندفاعاته الغوغائية كانت دوماً تبطن حيلة ومكراً تجلّيا في مواقف معينة من فترتي ارتفاعه وسقوطه. وأقربها إلينا إشادته بزعيم يبعد عنه ثلاثة آلاف كيلومتر لا خطر منه عليه. وإهماله ذكر زعيم آخر قريب منه هو مظهر تأكيد لمركزه المساوي لقاسم. الزعيم البعيد لا خطر منه على مركزه في حين أن الزعيم القريب يجعله تابعاً ثانوياً في نظر الآخرين.

وإلى حينٍ موقوت، ترك قاسم لتلميذه الحبل على الغارب «ليلتف حول عنقه» فلا يحتاج لغير حَزْقة وجذبة. ولم تضيّع عنجهية (عارف) دقيقة واحدة في كسب نفرة الوزراء أعضاء الحكومة والضباط الآخرين، وتذمر القوميين منهم، وكلهم يفوقه تهذيباً وثقافة ورصانة. وراح الجميع يقارن بين الخشونة والاستصغار الذي طبع أسلوبه معهم بتأكيده بأن الفضل في مناصبهم يعود لضربته الموفقة، وبين الأسلوب المهذّب الرقيق الذي كان (قاسم) يتعمده معهم. وتظاهر قاسم بالوقوف بعيداً عما بات مصدر شكوى من (عارف)، فحيثما كان وزير أو قائد يعرض عليه سوء تصرف من نائبه وجد جواباً واحداً: «هو زميل لكم، فحلّوا مشاكلكم معه». ووجد فيه الوزيران القوميان الجومرد وشنشل عنصراً فوضوياً يسيء إلى السمعة القومية ومفاهيمها ولم يكتما مشاعرهما. وفي تلك الفترة حرص (قاسم) ككل الزعماء العرب في المنطقة أن يبدو عروبياً لا غبار على سلوكه القومي، إذ راح من جانبه يشيد بمثاليات الأمة العربية وتطلعاتها وتصديها للاستعمار، مستنهضاً القوة العربية الخلاقة.

وشجع عارف من جهة أخرى سخط الضباط الذين ساووه رتبة وفاتوه قدماً فضلاً عن القادة، بتشكيله بالاتفاق مع (قاسم) عشية يوم تموز مجلس الدفاع الأعلى، ولم يكن يضم سواه إلاّ من يفوقه قدمية ورتبة[٣٣]، ولطالما اضطر بعض هؤلاء إلى الخروج لاستقباله أثناء جولاته، والتنازل له والظهور بمظهر التابع بكل الآثار المسلكية السيئة في نفوس الضباط الآخرين، فضلاً عن المشاكل المحلية التي كانت خطبه تخلفها لهم[٣٤]. وعندما أنزل (قاسم) ضربته بزميله هذا كان متأكداً بأن يداً واحدة لن ترتفع لنصرته ولا صوتاً يحتج حتى من أقرب خلصائه وأعوانه الذين عاونوه على فتح بغداد. فضلاً عمّن ذكرناهم[٣٥].

ولم يعين قاسم خلفاً له، وإعتبر منصب نائب القائد العام بحكم الملغى. وتعيّن على (عارف) أن يخلع البزة العسكرية بحكم منصبيه المدنيين؛ لا بد كانت ضربة موجعة لذلك الذي كان يردد دائماً في خطبه «نعيش في الخاكي، ونموت في الخاكي». لا ندري بأي أسلوب تمكن (قاسم) من تخفيف وقعها عليه.

* * *

بدا بُعْد العراق عن عملية اندماج بـ(ج.ع.م) خطأً حيوياً لكل الفرقاء الذين يهمهم بقاؤه مستقلاً، وبصورة خاصة للحزب الشيوعي العراقي وللكرد.

ليس بمقدور أحد أن يتكهّن أو يقدر بحدٍّ أدنى من الصواب قوة هذا الحزب

(٣٣) تألف بمرسوم جمهوري منه ومن الحاكم العسكري العام ونائبه وقادة الفرق الأربعة وقائد القوة الجوية ونائب القائد العام للقوات المسلحة (عارف).

(٣٤) مما ورد في وقائع محاكمة عارف: أن العميد الركن قائد الفرقة الثالثة خليل سعيد جاء قاسماً يشكو ما خلّفته خطبة (عارف) في بعقوبة من آثار سيئة فبادره بإطلاعه على مسودة مرسوم يقضي بإعفاء عارف من منصب نائب القائد العام [تم ذلك في ١١ من أيلول] ، وعلّق راديو القاهرة على هذا العزل بتفسير بارع، فقال إنه يرمي إلى إعانة عارف على التفرغ إلى واجبه الأصلي وزارة الداخلية.

(٣٥) الزبيدي: المرجع السالف ص ٣٤٥ [من مقابلة شخصية للمؤلف مع صديق شنشل] «تحدث شنشل مع قاسم حول خطب عارف المرتجلة، تلك الخطب التي كانت تسبب مشاكل داخلية وخارجية في غنى عنها، وطلب من قاسم أن يحدث عبدالسلام بذلك أو يمنعه ان إقتضى الأمر من إلقاء الخطب المرتجلة، فكان جواب قاسم «دع الحبل يلتف حول عنقه». [نقول لم يزد الزبيدي على هذا ولم يزوّدنا بما كان ردّ فعل شنشل عندما تلقى هذا الجواب. أنظر كذلك انطباعات الجومرد للمؤلف عن عارف في ج٢ الص ٧١٢-٧١٦ من كتابنا «العراق في عهد قاسم».]

المذهلة التي بدا بها بعد أسابيع قليلة من الانقلاب، على ضوء عدد المنتسبين إليه وسيبقى عدد أعضائه سراً مغلقاً يتحدى الادعاءات والتقديرات من أي جانب. علّمته التجارب السابقة مغبة الاحتفاظ بأيّ سجل بأسماء أعضائه. وطبيعة عمله السري حتّمت عليه أن لا يحمل العضو فيه أي وثيقة تؤيد عضويته. والتعرف على الأعضاء إنما يتم بالشهادات المتسلسلة لقياداتهم الصغرى والكبرى، وكثيراً ما تظاهر آخرون بانتمائهم إليه وهو في أوج قوته. وكثيراً ما تباعد عنه المتسببون وهو في محنة بمواجهة السلطة. لكنه كان يملك في كل الأحوال نواته الحيوية الخلاقة. وما يشهد على ذلك أن أعداءه لم يكونوا يقفون عند قص جناحيه أو نتف ريشهما بل بالعمل الدائب على استئصاله وتصفيته.

إن المظهر الخادع الغلاب الذي ظهر به القوميون للرأي العام العراقي أوجب على الحزب سرعة العمل. ووجد الشيوعيون في الحركة القومية الكردية والأقلية المسيحية والأوساط السياسية والدينية الشيعية، بل وأهم من هؤلاء في (قاسم) بالذات حليفاً في نضالهم اللاقومي وبعد أن وجّه هذا لكمة موجعة للدعوة الوحدوية. بات من الثابت أن العراق سيبقى مستقلاً، وهذا يعني أن لن يتعرض إلى المصير الذي آل إليه شقيقاه في كل من سورية ومصر. ومن أجل المحافظة على «الوضع الراهن status quo» بدا الخط الواجب اتباعه تعبئة الطاقات كلها لدعم (قاسم) ونظامه كيفما كان وبأي وجه سيبدو، ومع أن النظام كان يسير بخطى ثابتة نحو الدكتاتورية والحكم المطلق، فهذا لم يكن مصدر قلق للحزب. والمعادلة عندهم هي من البساطة بمكان:

في تقويم طبيعة هذا النظام وانحداره نحو الحكم الفردي المطلق، أسرع حزب البعث للبحث عن تعاليل في إطار النظرية الديالكتية وتخريجات فلاسفتها ومفكريها، فحكم على نظام قاسم بأنه حكم البرجاسية (البرجوازية) الوطنية. وهو مرحلة تتقدم الاشتراكية حتماً. فهو إذن حكم تقدمي ينبغي وضعه تحت الرقابة الجماهيرية وحمايته من ذات نفسه الميّالة إلى التقلب والتذبذب وسهولة وقوعه في أحضان الإمپريالية. ولم يكن المقصود بالرقابة الجماهيرية غير الحزب[٣٦] طبعاً.

---

(٣٦) هناك مثلاً قول لـ(لينين) في ثورة شباط ١٩١٧ الروسية بقيادة (كرنسكي) «يزعم السياسيون التافهون من معسكر العاملين على تصفية الثورة أنه لما كانت ثورتنا ثورة برجاسية، فمن الواجب على الطبقة العاملة مساندة البرجاسية. أما نحن الماركسيين فنعلن جهاراً قولنا: لما كانت ثورتنا =

ومضى الحزب في سياسة «تعبئة الجماهير» - كما وصفها - وراء النظام الجديد، أي وراء نفسه: التغلغل في نقابات العمال والمنظمات المهنية وطلاب المدارس، التقرب من علماء الدين «التقدميين»، إنشاء تنظيمات شعبية بقيادتهم، وكان الطريق سهلاً. فالكرد في معسكرهم بأقليتهم الكبيرة التي تتراوح بين ٢٢ و٢٥ بالمائة وطموحهم السياسي في التمتع بحقوقهم القومية السليبة منذ قيام الدولة العراقية، ليس من صالحهم قط أن تنخفض نسبتهم إلى (٥) بالمائة في نظام قومي عروبي لا يعترف دستوره بحقوق قومية، بل بأي هوية عنصرية أو دينية، تفضلاً على دستور أقرّ بقوميتهم وبشراكتهم في الوطن الواحد صراحة. ولم يكونوا مغمضي الأعين قط عن أساليب القمع التي يتبعها النظام الوحدوي في سورية ضد الحركات القومية الكردية. والمسيحيون الكلداشوريون بفترة الهدوء النسبي التي عاشوها بعد مذابح العام ١٩٣٣، وبالانفتاح الذي جاء به العهد الجديد على النشاط السياسي، شعروا ولأول مرة بعد انتهاء الانتداب بأنهم مواطنون حقيقيون أمام الدولة[٣٧]، ولذلك بدا حرصهم على تأييد النظام الجديد بدافع مصير مماثل مأساوي قد ينتظرهم كقبط مصر ومسيحيي سورية في حالة قيام الاندماج ولم تكن أعينهم مغمضة عمّا حصل في لبنان.

على أن (قاسماً) كان يدرك بأن الحزب الشيوعي يبدو دائماً أكبر من حجمه الحقيقي بكثير بفضل شعاراته وطروحاته الجماهيرية المحببة التي تمكنه دائماً من تعبئة شعبية ضخمة في الشارع كما كان يراهم عملاء للاتحاد السوڤياتي في مواقف كثيرة ولا يتحرج عن إعلان رؤيته.

ومن تاكتيك الظهور بمظهر القوة والاعتداد بالنفس، بادرت قيادة الحزب المركزية إلى توجيه برقية «تحذير ونصح وإرشاد» لأعلى سلطة في النظام الجديد، فيها من

= برجاسية فمن الواجب على العمال الدأب في تبصير الشعب وتنبيهه إلى مكامن الخداع والتضليل اللذين يمارسهما السياسيون البرجاسيون. عليهم أن يعلّموا الشعب بألا يثق بالأقوال بل يقصر ثقته واعتماده على قواه الخاصة، على تنظيمه ووحدته وأسلحته» [المجموعة الكاملة لآثاره. ط موسكو ١٩٦٨، ج٩- رسائل من بعيد]. (استخدمنا لفظة برجاسية هنا بدلاً من برجوازية لأن الكتاب العرب نحتوها من الكلمة الأصل قبل أكثر من ثمانية قرون).

(٣٧) الزبيدي [المرجع السالف، ص ٣٤٤] من مقابلة شخصية له مع الوزير القاسمي (هديب الحاج حمود) في ٢١ حزيران ١٩٧٧. قال إن ضابطاً من الضباط الأحرار الذين كانوا في فوج (عارف) ليلة ١٣/ ١٤ تموز، سمع عارفاً يقول إنهم سينفذون الثورة وأن هناك ثلاث جماعات يجب تصفيتها وهم الأكراد والمسيحيون والشيعة.

الخيلاء والمكابرة ما فاق كل تصور. وربما كانوا يتوقعون ما ستثيره فاستبقوا الآخرين بالقول «إن الحزب على بيّنة من الاستخفاف والاستنكار اللذين سيستهدف لهما بسبب هذا التحذير»[(٣٨)].

قلنا، في الأيام من وحدة القطرين ظهرت تعاليل ماركسيّة تبريراً لقيامها. وجاء الحكم عليها من موسكو فوراً إذ وجدت فيها «خطوة تقدمية بسبب أهدافها المعادية للإمپريالية والإقطاع، وسيرها على طريق الاشتراكية»[(٣٩)]. وبيّنا كذلك أن الحزب الشيوعي السوري قبل بها كارهاً مرغماً، وأرغم بعد تحقيقها على حلّ نفسه راضخاً لقرار سحب الشرعية منه، وبكل ما عقب ذلك من تعرّض أعضائه وقياديّيه إلى الملاحقة والسجن والتعذيب والموت.

وعلى ضوء ما حصل، اختار الحزب الشيوعي العراقي حلاً وسطاً لا يخلو من براعة برفعه شعار (الاتحاد الفدرالي) ضد مطلب الوحدة الفورية، وغدا صرخة المسيرات والمواكب (الديمقراطية[(٤٠)]). إلا أنه مع مؤيديه من (الپارتي) وغيرهما لم

---

(٣٨) في ١٨ تموز ١٩٥٩ نشر الحزب في جريدة اتحاد الشعب نص هذه البرقية العجيبة بعد مرور أكثر من عام واحد على الثورة: افتتحت البرقية بالتحذير والتزام الحيطة «فإنه لأسهل عليك أن تحرز نصراً من المحافظة عليه». وذكّرت قاسماً وحكومته بما حلّ بالدكتور مصدّق في إيران والنابلسي في الأردن! ثم راحت ترشد الحكم الجديد إلى ما يجب عمله: «إنتهاج سياسة وطنية خاصة وواضحة (؟) الخروج من حلف بغداد، إلغاء المعاهدة العراقية-البريطانية (لم يكن هناك وجود لأية معاهدة) إتباع سياسة خارجية مستقلة وإقامة علاقات دبلوماسية مع المعسكر الاشتراكي. ضمان الحريات العامة: حرية الاجتماع، حرية التنظيم السياسي، حرية النشر، إطلاق سراح السجناء السياسيين، ، دعم لجان صيانة الجمهورية، تشكيل المقاومة الشعبية وتسليحها، وضع اليد على شركات النفط وغيرها من المشاريع الاقتصادية الكبيرة» وأكدت البرقية بصورة خاصة «ضرورة تغذية مديرية الإعلام والإرشاد بعناصر «وطنية ديمقراطية» حفظاً لوحدة الصف»، وهذا ما يجب أن يهتم به بنوع خاص لأن «وسائل الإعلام الرسمية تجاهلت الشعب الكردي من الأول ولم تذع المئات من البرقيات ذات الصبغة الوطنية والديمقراطية» [منذ ذلك الحين بات للفظة «وطني» في القاموس اليساري مدلول ينعت به غير القوميين. وصفة «ديمقراطي» تطلق على الشيوعي الذي يفضل إخفاء هويته السياسية أو بصورة عامة على رفاق الطريق كالپارتيين والوطنيين الديمقراطيين ومن إليهم.]

(٣٩) من مقال لمجلة العالم الماركسي World Marxist Review [أيلول ١٩٥٨-ص ٤١]، وهي مجلة تصدر في موسكو.

(٤٠) هنا نموذج من أساليب الحزب في حرب الدعوة إلى الوحدة- رواه لي صديق موثوق الخبر كان قد سيق جندياً بعد قضائه فترة حكم وإبعاد أيام العهد الملكي. قال صدرت تعليمات لأعضاء =

يجرؤوا على الانتقاص علناً من شعار الوحدة الفورية الشاملة. وعلى سبيل المثال، صدر بيان من الحزب الشيوعي العراقي في ٢٦ من تشرين الأول ١٩٥٨ نقلته إذاعات وصحف أجنبية ووكالات أنباء أوروبية، جاء فيه:

«. . . يؤكد الحزب تأييده لمبدأ الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج، إلا أن الشعب العراقي الذي يفتقد الحريات الديمقراطية (يرى) أن نيلها وممارستها غير ممكن في حالة الاندماج بـ(ج.ع.م)، لأن النشاط الحزبيّ هناك محرّم».

وأصيبت العروبية العراقية بضربة موجعة عند خروج (عارف) من الصورة، كما أمّنت تشكيلات «المقاومة الشعبية» السيطرة الحزبية على الشارع[٤١]. وبدا صوت رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وفئة شجاعة صغيرة من الديمقراطيين الدستوريين ضائعاً بين الهتاف لـ(الزعيم المنقذ) وهو ينذر ويحذر من عودة إلى حكم عسكريّ مماثل لما حصل قبل عشرين عاماً- مقنّع بإصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية قِشرية[٤٢].

= الحزب وأنصاره ونحن في البصرة بحشد ما أمكن والذهاب بهم إلى محلّ الاجتماع الذي رتب أن يلقي فيه (عارف) خطابه. وأوصي هؤلاء أن يؤلفوا كتلة متراصة قريبة من المنصة ومن أجهزة التسجيل ومكبرات الصوت ليُسمع جيداً من خلالها مقاطعاتهم الاستفزازية للخطيب بغية إخراجه عن طوره وإرغامه على استخدام عباراته السوقية وشتائمه. قال الراوي: لم يخيّب (عارف) الظن به ولم يطِق صبراً على ضجيجنا وهتافنا المضاد بالوحدة الفدرالية، ففقد كل سيطرة على لسانه، وانثنى شاتماً لاعناً ووصفنا «بالسرسرية» وأولاد القحبة. كان بعض هذا يسمع من الإذاعة رغم الجهود الفنية التي تبذل لحذفه ليغدو موضع سخر وتعليق «جماهيري».

(٤١) كان (قاسم) في ١٧ من تموز، قد أصدر بوصفه القائد العام للقوات المسلحة بياناً عن قرار الحكومة بتشكيل المقاومة الشعبية، وصدر بها قانون في الأول من شهر آب. كان من مهام الحزب الشيوعي وحليفه البارتي وأنصارهما بذل جهود كثيفة لتعلو صرخة «الاتحاد الفدرالي» على «الوحدة الفورية الشاملة» إعلامياً. ودفع الجانبان بمسيراتهما ومواكبهما المختلطة والمنفردة، وبدت أول أمرها هادئة لا يعكرها حادث عنيف. إلا أن الحرارة ارتفعت عند الجانبين وأول أعراضها مبادلة الشتائم، التي انقلبت إلى اشتباكات بالأيدي، ثم بالأسلحة الراضّة والقاطعة وتعدّى نطاقها بغداد، كالرمادي والموصل والبصرة. مثال ما حصل في ٢٥ من تشرين الأول، عندما حشّد القوميون قواهم وتوجّهوا إلى مطار العاصمة لاستقبال الوفد الوزاري القادم من القاهرة، ليواجهوا مظاهرة كبيرة أخرى تنادي بالاتحاد الفدرالي. وتُنوسيَ الغرض الأصلي وهو الاستقبال- واشتبك الجانبان في عراك ووقف القادمون أمام ما يجري ذاهلين.

(٤٢) أذكر بهذه المناسبة أن آخر عدد من صحيفتي «الرائد» صُدّر بتصريحات الجادرجي كاملة. فقد اتصل بي السيد عبدالغني الملاّح معتمد الحزب الوطني الديمقراطي في الموصل، الذي أنبّه =

كانت الدلائل كلها تشير إلى نيّة انفراد (قاسم) بالسلطة دون زملائه العسكريين، ومن دون الاعتماد الكامل على الجيش. بدأ بصياغة الدستور المؤقت وكان يرمي في سبيل ذلك إلى تحقيق موازنة بين مشايعيه في الجمهور والجيش وبين خصومه فيهما، وهم غير قليلين، سيّما بعد تمزيقه شمل هيئة الضباط الأحرار العليا وتشتيتهم، بل وبتعمّد تحقيرهم عن طريق إسناد مناصب ثانوية لبعضهم.

وبدت نية (قاسم) في التخلص من عصبة الضباط المؤتمرين المشكوك في ولائهم له بتعيينه في منصب (عارف) ضابطاً مسلكياً متقاعداً، و«الداخلية» في العراق أخطر الوزارات وأهمها[٤٣] طراً، وأردف مذيع بيان الإقالة في عين الساعة خبر صدور قانون الإصلاح الزراعي بتوقيت مقصود يرمي إلى دفن أي أثر جانبي للنبأ الأول. وقد أصبح هذا واحداً من أساليب العمل عنده وطريقاً يتبعها modus operandi يَطْلع بها بين حين وآخر على العراقيين. إلا أنه كان مفرطاً في حذره من جهة، ومخطئاً في حسابه من جهة أخرى.

لم يرتفع صوت واحد بالاحتجاج على إزاحة هذا الظل البغيض، حتى أولئك

= عنّي في رعاية شؤون الجريدة- وأنا في بغداد أتهيّأ للسفر إلى أوروبا- محبذاً إعادة نشر تصريحات رئيسه الچادرچي المنشورة في [الأهالي] فاستحسنت ذلك، وكان آخر عدد منها وفيه ختام حياتها. [راجع حكاية لقاء كاتب هذه السطور بالچادرچي في القاهرة في (العراق في عهد قاسم، ج١ ص ١٨٢) المرجع السالف]. كان الچادرچي قد رحل إليها للقاء (عبدالناصر) والإدلاء بنظره حول الوحدة.

(٤٣) الزعيم الركن أحمد محمد يحيى الموصلّي، عيّن بعد تموز سفيراً إثر إحالته إلى التقاعد، عرفته شخصياً وهو برتبة رائد معلماً للتعبئة في الكلية الحربية (١٩٤٦-١٩٤٧)؛ ضابط متتبع كثير المطالعة. بقي يحتل هذا المنصب حتى النهاية. وعدّ إسناد منصب وزارة الشؤون الاجتماعية لـ(ناجي طالب) تحقيراً مقصوداً (وكان، كما ادعى القوميون، مرشحاً لتولي القيادة) بوصفها وزارة ثانوية جداً. وكما رأينا كان إسناد منصب مديرية الاستخبارات لمن اعتبر بحق أباً للتنظيمات السرية بمثابة إبعاد مهنيّ لرفعت الحاج سرّي عن مركز صنع القرار. وأبعد العقيد الركن عبدالوهاب أمين مدير الحركات قبل تموز بوظيفة الملحق العسكري المهينة (أكد لي هذا الضابط بأنه هو الذي أعلم قاسم بأمر حركة اللواءين، ولولاه لما كان ١٤ تموز، ولم أجد من ينفي زعمه هذا). وأُبعد كل من محي الدين عبدالحميد وإسماعيل عارف وعبدالوهاب الشوّاف وعبدالرحمن عارف بإسناد قيادات عسكرية صرفة. وابتعد (محمد السبع) وانزوى في داره مشمئزاً على ما قيل، ليبدو بعد حين صاحب دكان لبيع ألعاب أطفال في الأعظمية. هذا بالنسبة إلى أعضاء الهيئة العليا للضباط المؤتمرين. وتطول القائمة لو عمدت إلى تتبع مصائر الآخرين الأدنى من هؤلاء درجة.

الذين كانوا يتظاهرون بالانتصار له أو الرهان عليه، فإنه خيّب ظنهم فيه خلال فترة استعلائه والإدلالة عليهم وتذكيرهم بما حققت شجاعته لهم من شهرة. لكن (قاسماً) كان مخطئاً في حسابه هذا بإطلاقه قوى التآمر السرّي عليه، واتحاد القوى القومية بهدف إحداث انقلاب مشابه.

لم يكن صدور قانون الإصلاح الزراعي بالنتيجة عملية احتواء فعّالة لأول صدع كبير في قوى الانقلاب[٤٤].

ذكروا أن انحدار (قاسم) إلى الحكم الفردي المطلق كان متدرّجاً. بل تمادى بعضهم ليقول إنه اضطر إليه اضطراراً، وجرّت قدمه نحوه جرّاً تلك القوى المتصارعة التي أساءت تفسير الحرية السياسية المفاجئة المنطلقة بلا ضابط أو عنان يوم الرابع عشر من تموز، وبسبب المؤامرة التي تعرض لها والمعارك التوفيقية التي خاضها.

هناك من الدلائل ما يجعلني أشك كثيراً في هذا التعليل الذي يؤدي بالنتيجة إلى الاعتذار التام عن المسلك الدكتاتوري والتسليم إلى حدٍّ ما بشرعيته.

وجدت نيّته العاقدة على استئثاره بالحكم المطلقة، أو بالأحرى نطفتها الكامنة في مجموعة الأوامر والمراسيم والقوانين التي هيّأها قبل دخوله بغداد. وبعد استتباب الأمر له فيها مباشرة، بحيلته في التخلص من تكوين ما دعي بمجلس قيادة الثورة، وجدنا بعظيم أسىً تسخيره قانونيين معروفين بنزعاتهم الديمقراطية وإيمانهم بالحياة البرلمانية

---

(٤٤) بصرف النظر عن بعض عيوب في هذا القانون لو طبّق تطبيقاً أميناً حيادياً مدعماً بقوانين أخرى لاحقة تضمن الفوائد المتوخاة منه لجاز لنا بحق أن نضع ما حصل يوم ١٤ تموز في مصافّ كبريات الثورات العالمية الاجتماعية، رغم أنه يعتبر قانوناً معتدلاً (غير انقلابيّ) نسبة إلى قوانين الثورة الفرنسية الخاصة بالأرض، وإلى قانون الإصلاح الزراعي الياباني الصادر بعد الحرب العالمية الثانية. فقد قضى ببضعة أسطر على حالة من الرق والعبودية التي كبّلت بسلاسلها الفلاح العراقي الأجير لفترة امتدت إلى أبعد ما سجّله تاريخ بلاد الرافدين عن العلاقة بينه وبين مالك الأرض. نقول رغم النواقص والهفوات التي تورط بها واضعوه نتيجة استيحائهم قانون الإصلاح الزراعي الذي اشترعه عبدالناصر- فهو ينمّ عن تفهّم اجتماعي واقتصادي لثورة ما، إلاّ أنه لم يكن كافياً لإحداث ثورة من دون «ضمانات وحرس وحاشية» سيما صيانته من العبث الإداري وإنشاء التعاونيات لضمان الاستغلال الزراعي بالطرق الحديثة، وغير ذلك. [رأينا كيف استخدمه قاسم وسيلة لعقاب الفلاحين المستحقين المنتمين إلى أحزاب سياسية مثلاً. وكيف كان واحداً من الأسباب التي أدت إلى الثورة الكردية في العام ١٩٦١ [أنظر مزيداً عن القانون في (العراق في عهد قاسم، ج١-الص ٧٦-٨١)] المرجع السالف].

والدستورية لصياغة قوانين مجافية للمبادئ الديمقراطية. وبالشكل الذي أصر فيه أن يجعل من نفسه فوراً ومباشرةً المرجع الأعلى والنهائيّ للسلطات الاشتراعية والقضائية والتنفيذية.

ومن غير نفي فضيلة الإخلاص وصدق النية وحب الخير لعامة الشعب، فإن كل هذه الميزات الخلقية يعتريها الشلل التام عند الاستئثار بأسلوب التحقيق العملي لها واصطدامها بشهوة التفرد بالحكم والتحكم في المصائر والرقاب، وهي من مكوّنات شخصية الحاكم الفرد.

ومن الغليان السياسي الذي يعقب كل تغيير فجائي لنظام الحكم والخروج عن حدود القيم الأخلاقية والسلوك العام في ممارسة الحريات، وجد الزعيم الحسنَ فيما يقدّره هو حسناً. وبالنتيجة إن العراقيين غير مؤهّلين لممارسة سائر الحريات والحقوق دفعة واحدة، بل يجب عليه أن يدفع بها أقساطاً وعلى شكل منحٍ وهبات في مناسبات يختارها هو ويوقّتها كما يوقّت الآباء مواعيد الهدايا للأبناء.

ولم يكن هناك خيار أمام تلك القلّة المثقفة من الديمقراطيين الليبراليين بوقفاتهم الماضية المشهودة في الدفاع عن الدستور والحريات. فقد اختنقت أصواتهم المنفردة الضعيفة في جلبة وصخب العروبيين الناصريين والقوميين غير الناصريين، وحاروا في كيفية إيصال تحذيرهم للناس مما يستبطنه دعوى «الديمقراطية» التي ينادي بها الحزب الشيوعي ويطلبها بمفاهيمه الخاصة عنها. والنظام الجديد أمامهم يحثّ الخطى نحو الحكم الفرديّ المطلق.

لم يجد هؤلاء مندوحة من المجاهرة بإسناد الزعيم إزاء الهجمات العروبية في الداخل والتآمر القوميّ من الخارج، سيّما بعد المحاولة المأساوية الناصرية الفاشلة في الموصل. وتشبثوا بذلك الحكم عندما هددت موجات الحزب الشيوعي العاتية ابتلاع سفينتهم في خضم هدير الشارع.

وأولئك الذين أطلق «الشارع» عليهم «أيتام العهد البائد» أو «الرجعية»، وجدوا هم أيضاً فيه «ملاذاً» يحول بينهم وبين ملاحقة اليسار الشديدة الأذى، وسدّاً واقياً من هجمة الاشتراكية العروبية الناصرية. وإلى فترة طويلة نسبياً بدت الأمور موضع رضا وارتياح من سائر الأطراف باستثناء القوميين.

ملحق أول

النص الحرفي للاعتراف الخطي[1]

أقسم بالله العظيم وبرسوله الكريم بأن كل كلمة في هذا التقرير صحيحة ودقيقة وقد توخيت من هذا التقرير أن أذكر دوري والأشخاص الذين قاموا بأعمال أخرى لم

---

(١) ذكروا أن هذا الضابط قضى على حياته بإطلاقة في رأسه من مسدسه في العام ١٩٦٠ بعد أن بلغت به الترقيات دون عائق رتبة عقيد ركن وفسح له المجال إلى كلية الأركان وهي موئل الضباط الممتازين المجندين وأسندت إليه مناصب هامة لا ينالها الا المقربون المحظوظون منها منصب الملحق العسكري لسفارة العراق في موسكو. وكل هذا لا يؤيد ما علل به سبب انتحاره اعني الندم وتبكيت الضمير والرؤى والكوابيس المزعجة التي كانت تنتابه ليلاً. ولا تستقيم مع لحظة الجنون التي دفعته إلى الضغط على الزناد. إذ لم يشر أحدٌ إلى أنه أخضع لعلاج نفساني طوال الإحدى عشرة سنة أو عولج طبياً. وعلي في هذه الحالة أن أرجح أسباباً شخصية أو سياسية دفعته إلى اختصار حياته لا تمتّ إلى فعلته بصلة. «يذكر الزبيدي: المرجع السالف، ص١٨٨. نقلاً عن العميد محمد علي سعيد العبوسي أي الفاعل أنه تذكر حوادث حركة مايس ١٩٤١ وما لاقاه الضباط الأحرار من إعدام وتشريد وتنكيل فأراد أن لا تتكرر المأساة مرة أخرى ويعود عبدالاله ليشنق ضباط الثورة».

نقلنا نص الاعتراف عن الجزء الثاني من كتابنا [العراق في عهد قاسم، الص ٦٤٥ وما بعدها. ستوكهولم ١٩٨٩. وكما ورد حرفياً في الجزء الأول من [موسوعة أسرار ١٤ تموز] ذات الأجزاء السبعة بصحائفها الألفين والخمسمائة لمصنفها «العميد خليل ابراهيم حسين» ط. بغداد ١٩٨٧-١٩٩٠. وهي مجموعة ضخمة من الرسائل والتقارير والوثائق والمقابلات والاستجوابات حصل عليها العميد خليل بفضل دأب متواصل على المتابعة، وبفضل توليه منصب معاون مدير الاستخبارات العسكرية طوال عهد قاسم، ولحماسة وإيمان قويين بالقومية العربية وبالوحدة وتشيعه للناصرية: لا تفوته فرصة في موسوعته الا ينتهزها للمجاهرة بعقيدته التي أتقن إخفاءها طوال فترة الاضطهاد الذي شنه قاسم على القوميين فضمنت له البقاء في مركزه إلى الأخير. جاء ذكر هذه الموسوعة في آخر لقاء لي مع صديق العمر والصبا (سليم الفخري). فعلق بقوله إن العميد خليل كان قد اشتهر بين الضباط بلقب «خليل رويتر» بسبب حرصه الشديد ودقته في تعقيب الوثائق وتحري الوقائع، إن هذه الموسوعة رغم انحياز صاحبها الواضح هي مرجع هام ومنهل ثرّ للمؤرخ. ولا يقلل من قيمتها التاريخية انتهاز صاحبها كل فرصة للانتقاص من أولئك الذين يصنفهم في عداد خصوم القومية العربية بما يخرج أحياناً عن الحدود المرسومة أدبياً للكاتب والمؤلف، وبعضها بحق وأكثرها بباطل. على أنه أوقع نفسه في الورطة التي يقع فيها عادة المؤلف الذي تغلب حماسته على حجاه ورزانته. فأعطى صوراً سيئة لا تشرف لأبطاله القوميين الذين استكتبهم وقابلهم ما أظنه كان يقصدها. كيف يعدون أنفسهم =

أصادفهم في طريقي. لذلك أقترح أن يكتب كلّ شخص عن دوره لكي تكون القصة كاملة.

كنت آمر لدورة تدريب المشاة الأساسية في مدرسة المشاة وكان موجود دورتي ١٨ ضابط و ٦٨ ضابط صف وكانوا منتخبين من وحدات الجيش المختلفة. وكان وقت التدريب مبكراً حيث تبدأ ساعة التدريب الأولى بالساعة السادسة صباحاً وكنت ضابط خفر ليوم ١٣/٧/١٩٥٨. وفي صباح يوم ١٤/٧/١٩٥٨ حوالي الخامسة والنصف حضر أحد الضباط المعلمين وأخبرني بوجود انقلاب في بغداد. أمرت بجمع الدورة ضباطاً وضباط صف وطلبت منهم أن يستلموا البنادق العائدة لهم رغم أن التدريب في ذلك اليوم كان تدريب على العصا. وقبل الساعة السادسة سمعتُ أصوات رمي مستمر من ناحية قصر الرحاب وأخبرت الرئيس حميد السراج والرئيس محمد علي سعيد، وطلبت رأيهم ورأي الضباط التلاميذ الباقين حول مساندة القوة القائمة بالهجوم على القصر فأخبرا ضباط الدورة بالموضوع لمعرفة رأيهم ومقدار تأييدهم للثورة بحضوري فأيد الضباط كافة عدا ضابط واحد وهو الملازم فالح زكي. وطلبتُ منهم استلام غدارات استرلنگ وأخبرتهم بأنني سأذهب مع الرئيس محمد علي سعيد إلى قصر الرحاب لمعرفة احتياج القوة القائمة بالهجوم. وعند وصولنا شاهدنا جنوداً ممتدين على الرصيف وقسم منهم أمام السياج المحاذي للرصيف وكانوا منبطحين من الباب الوسطي للقصر حتى الجهة الغربية من بغداد. إلاّ أنني لم أعرف كافة مواضع القوة في المجالات الأخرى فسألتُ الجنود المنبطحين عن احتياجهم لأنني لم أشاهد معهم ضابط. فقالوا: بأننا نحتاج إلى عتاد لأن عتادنا على وشك النفاد. هذا حسب قول الجنود. فاستصحبت معي أحد نواب الضباط الذين صادفتهم بسيارتيْ حمل كبيرة. وعند وصولي المدرسة كسرتُ مستودع ضابط الإعاشة الخاصّ بالعتاد لعدم وجود المفتاح لديّ وطلبتُ من ضباط صف دورة ١٠٦ ملم إخراج عتاد ١٠٦ ملم وتحميل مدافع ١٠٦ ملم في أحد سيارات الجيب بأقصى سرعة ممكنة لضيق الوقت كما طلبتُ من ضباط صف آخرين إخراج عتاد الغدارات أولاً وتهيئة عشرة مخازن مملوءة فوراً وإخراج بقية العتاد للبنادق.

= عن تهمة التآمر القومي عند وقوعهم بيد السلطة، وكيف كانوا يتبارون في إظهار أدوارهم والبروز بها بعد سقوط قاسم. وما أظنه أسدى خدمة للقومية العربية بهذا ولا لشهدائها ولا العاملين في حقلها. وكان أحرى به أن يخفي نقاط الضعف فيهم.

تناولت الغدارة المرقمة ٥٣٨٤ من مشجب جناح ضباط الصف كما استلمت ثلاثة مخازن مملوءة وسلمت (٣) غدارات لضباط الصف كانوا بقربي وتوجهت إلى رحبة المدافع بعد أن ألقيتُ كلمة قصيرة في ضباط صف الدورة بغية تشجيعهم على القيام بعمل فعال. وطلبت من الرئيس سامي مجيد أن يشرف على العتاد وعلى إركاب ضباط الصف وإرسالهم خلفي. وثبتُ في سيارة اللاندروفر مع المدفع مع ضابط الصف عدد (٢) من ١٠٦ ملمتر وثلاثة ضباط صف حاملي غدارات وأربع طلقات من ١٠٦ ملمتر وتقدمنا بأقصى سرعة. وعند وصولنا إلى الرحاب وضعنا المدفع على الرصيف مقابل الباب الرئيسية يسار الجنود الممتدين على الرصيف ووضعنا الأربعة إطلاقات التي معنا بجانب المدفع. كنتُ أسمع أصوات الرمي من جهات مختلفة مما اضطر ضباط صفي على الامتداد على الشارع المبلط العام كما تراجع الجنود إلى نفس المحل وقد طلبتُ من ضباط صفي أن يملأ أحدهم المدفع فلم أسمع إلا صياحهم «سيدي امتد، لا تموت» وظلوا في أماكنهم فاضطررت إلى أن أخرج إحدى الاطلاقات بنفسي من غلافها وملأت المدفع وتحولت إلى الجهة اليسرى بغية الرمي وكانت أمنيتي الوحيدة أن أكمل رمي الإطلاقة ثم بعدها مرحباً بالموت لكثرة ما كنت أسمعه من دوي الرصاص. فصوبت على الطابق العلوي ورميت الاطلاقة فاختفى القصر كله عن أنظاري لكثرة الغبار والدخان. وقد ملأت الإطلاقة الثانية فوراً بالاستفادة من ذلك وانتظرت لحظة فشاهدت الرئيس ثابت يونس يخرج من الباب وبيده علامة بيضاء محاولاً التقرب نحو جنودنا فتناولت الغدارة التي اندثرت في التراب ووجهتها نحوه وطلبت منه أن يقف وإلا كان الموت جزاءه وقلت إني لا أريد منك أن تستسلم بل أريد استسلام القوة كلها وإني آمرك بالرجوع فوراً لأنني كنت أخشى أن يؤثر على الجنود القريبين مني فرجع فوراً إلى الداخل وعدتُ إلى مدفعي ووجهت إلى الطابق العلوي أيضاً ورميتُ الإطلاقة الثانية وملأت الثالثة فوراً فشاهدت بعدها العقيد (طه البامرني)[٢] آمر اللواء يخرج من الباب الوسطية ويصيح إننا مستعدين للتسليم فقلت نحن حاضرين لاستلامكم تفضلوا. فعاد إلى الدخول ليجلب الجنود وقد انتظرت بعض الوقت وظننت أنه لم يكن جاداً في قوله

(٢) نسب مديراً للعقود والمبايعات في وزارة الدفاع بعد ذلك ثم عين في ما بعد قائداً للمقاومة الشعبية. ثم عزل. وكان محسوباً على اليسار. في شباط ١٩٦٣ هرب إلى كردستان ولبث مقرباً من البارزاني ومشاركاً في فعاليات الثورة الكردية حتى العام ١٩٦٦. حيث آثر الابتعاد.

فرميتُ الإطلاقة الثالثة على الطابق الأسفل وملأت الإطلاقة الرابعة وعوّلت أن لا أرميها لأنها الأخيرة وانتظرت وبعد قليل شاهدت من ناحية اليسار العقيد طه البامرني وخلفه رتل من الجنود يحملون أسلحتهم بوضع أفقي وكانوا يسيرون على الشارع المحاذي لسور (الرحاب) فأخذت غدارتي واثنين من ضباط صفي وسرت باتجاههم فطلبت من آمر اللواء أن ينزع مسدسه وأخذت منه العتاد وطلبت من الجنود أن يلقوا بسلاحهم وعتادهم على الأرض فوراً ويتجمعوا بالقرب من السور المحاذي للجدار وأخرجت ثمانية جنود منهم وطلبت منهم أن يجمعوا العتاد في قطع القماش الكبيرة التي كانوا يحملونها وبعد ذلك طلبتُ من ضباط صفي أن يأخذوا هؤلاء ويوزعوا العتاد على سرية المشاة القريبة مِنّا والتي أتت إلى الرحاب لاحتلاله وطلبتُ من باقي الجنود أن يتحركوا إلى الحديقة المحاذية للشارع العام ووضعتُ عليهم بعض الجنود حرساً عليهم وفي هذه الأثناء شاهدت مدرعتين تتقدم على الشارع المحاذي للسور باتجاه الباب فطلبت من إحدى المدرعتين أن تدخل من باب السور وتقوم بالرمي وتتقدم بغية الاستتار خلفها وعند وصول المدرعة إلى الباب الداخلية فشاهدت الرئيس (ثابت يونس) وسألته عن الملك وعبدالاله فأقسم لي أنه لا يعرف شيئاً عنهم وكنت متأكداً أنه كاذب في قسمه.

وفي هذه الأثناء شاهدت الرئيس سامي مجيد ومحمد علي سعيد والرئيس حميد السراج والرئيس عبدالله حديثي والرئيس مصطفى عبدالله والملازم الأول عبدالكريم رفعت والملازم الأول حبيب شبيب وكان لوجودهم أثر كبير في تقوية معنوياتنا وقد عدتُ إلى الباب الرئيسية لأني كنت أشعر بوجود خدعة تدبر ضدنا وبينما كنت أسير وإذا بأحدهم يصيح (جَوْ. جَوْ، جَوْ) [باللهجة الدارجة تعني جاؤوا، جاؤوا، جاؤوا] فالتفت فجأة إلى الخلف فشاهدت عبدالاله وإلى يساره امرأة عجوز تلبس نظارة وإلى يسارها الملك وكان إلى يمين عبدالاله وإلى الخلف امراة تلبس فستاناً أخضر وكانت بيضاء تميل إلى السمرة وشعرها أصفر وكان خلفهم عدد من حاشيتهم وخلفهم بعض الضباط وبينما تقربوا مني سمعت إطلاقات نارية تجاهي فأجبت عليها بالمثل بصورة غير إرادية وعلى أثر ذلك سقط عبدالاله والملك والامرأة العجوز على الأرض[٣] وطلبتُ من العقيد

---

(٣) من نساء الأسرة المالكة قتلت عابدية أخت الملك ونفيسة أم عبدالاله وزوج الملك علي وأصيبت هيام بنت أمير ربيعة وزوج عبدالاله فحملت إلى المستشفى وعولجت. وقتل ثلاثة من الخدم. فضلاً عن النقيب ثابت يونس. ويتفق الملازم فالح حنظل [أسرار مقتل العائلة المالكة =

البامرني أن يتقدم معي للذهاب إلى فوج الحرس الملكي في قصر الزهور فأخبرني أنه توجد ثلاث سرايا بكاملها أعتدتها وأسلحتها وآلياتها فمن المستحسن أن تسمح لي أن أتصل بالمساعد لكي يستلم الأسلحة لكي لا تحدث مذبحة فوافقت على ذلك بعد أن هددته بالقتل إذا أمر عكس ذلك فأقسم بشرفه العسكري (!) بأنه سيعمل لمساعدتنا. فاتصل بالمساعد من غرفة حرس الرحاب فأخذ المساعد يتسلم السرايا والأسلحة والعتاد. ثم طلبت منه أن يصعد بسيارة اللاندروڤر، ثم صادفت المقدم العمري(٤) فزودني بمدرعتين وكان الملازم الثاني محمد جواد غصيبة يرافق هذه المدرعات ووعدني بإرسال غيرها خلفي بعد حركتنا. وركبت سيارة اللاندروڤر في الخلف مع بعض ضباط الصف حاملي الغدارات ووجهت غدارتي صوب العقيد (طه) وتقدمنا إلى قصر الزهور وخلفي إحدى المدرعات وأعتقد أنها المدرعة الثانية ذهبت من الشارع الثاني المؤدي إلى الفوج وعندما وصلنا إلى منتصف الطريق شاهدت إحدى الدبابات قد عقبت المدرعة فطلبتُ من سائق السيارة اللاندروڤر أن يقف حتى تصل الدبابة. اجتازت الدبابة المدرعة حتى وصلت أمام المدرعة ووقفت على مسافة (٥٠) يارد من سيارتي. فاستغربتُ من وقوفها ونزلتُ من السيارة لأرى السبب فشاهدت ضابطاً برتبة رئيس أول (رائد) في الدبابة فسألته عن عدم تقدمه فهمس في أذني عند صعودي الدبابة، بأنه ليس عنده عتاد وأنه ينتظر وصول العتاد الآن فقلت له تقدم للهيبة وتقدمت بسيارتي وعقبتني الدبابة والمدرعة وعند وصولنا إلى مسافة ١٠٠ يارد شاهدت حرس قصر الزهور يصوبون بنادقهم نحونا فاقترح العقيد أن يترجل هو بنفسه إليهم وكنت أسير على مسافة عشر ياردات منه فأخذ يصفر إليهم ويطلب منهم إلقاء سلاحهم فتقدمت مع ضباط

= في العراق، لبنان ١٩٧١، الص ١٠٩-١٣٢] بصورة عامة على تفاصيل ما جاء في اعتراف عبدالستار سبع لكنه يعود فيؤكد أن النقيب مصطفى عبدالله أصلى الضحايا بنار غدارته بعد سقوط الجميع قتلى.

ثم يذكر في حاشية ص١٣٧-١٣٨ أن القاتل لم يكن منضماً بصورة فعالة في حركة الضباط وقد ورد في التقرير الذي رفعه إلى عبدالكريم قاسم بأنه سمع نبأ الثورة من الراديو. وشارك باندفاع شخصي منه. وأضاف المؤلف يقول إنه انقطع عن الحياة العامة فلم يعد يسمع له نبأ أو تروى عنه حكاية وأنهى حياته بيده في العام ١٩٦٩ عندما أطلق النار على رأسه بظروف لم تعرف أسبابها حتى الآن.

(٤) لعله المقدم الركن عبدالله العمري، ولي معه صلة. بلغ رتبة عميد وكان لفترة رئيس كلية الأركان. وهو من أسرة العمري الموصلية.

الصف وجردتُ الحرس من أسلحتهم وعتادهم وأبدلتهم بحرس من ضباط صف مدرسة المشاة ثم دخلت الفوج بعد أن دخلت أمامي الدبابة واستلمت المشاجب ومفاتيحها ووضعت جماعة حرس عليها وبعد قليل حضر العقيد نوري الراوي آمر اللواء الجديد وأسلمته المفاتيح والفوج ورجعت إلى المدرسة ثم إلى الإذاعة وأخبرتُ العقيد عبدالسلام محمد عارف بما حدث فأجابني عافرم! زين سويت [بارك الله فيك حسن ما فعلت].

وفي الختام أود أن أضيف بأن ضباط وضباط صف دورة تدريب المشاة وبعض مراتب مدرسة المشاة كان لهم إثر كبير في انجاح الهجوم على الرحاب واستلام لواء الحرس.

التوقيع م. أول عبدالستار العبوسي

ملاحظة: مابين قوسين من وضعنا.

ملحق ثان
أمثلة من التاريخ العراقي

من «الجرائم» التي دأب المؤرخون العراقيون عروبيين وغير عروبيين إلصاقها بالاحتلال البريطاني استيراد أسرة مالكة غريبة عن تربة العراق.

هذه العِلّة قُدمت بكثير من الصخب والجعجعة تبريراً للجناية التي ارتكبها «الضباط الأحرار» صبيحة الرابع عشر من تموز، بقتلهم عمداً مع سبق إصرار خمسة من أعضاء هذه الأسرة، عميدها عبد الإله بن علي وفيصل الثاني ونساء ثلاث. وقبل التعليل والتبرير. وغدا ذلك جزءاً من تاريخ الثوار العراقيين العسكريين المجيد إن لم يكن لشيء فللسبب الذي أوردناه ليس إلاّ.

إن كاتب هذه السطور لقي من أجهزة القمع والتجسس في العهد الملكي الكثير من العنت والاضطهاد. فقد حورب في رزقه، ولوحق وأحيل إلى المحاكم العسكرية العرفية بتهم ملفقة وسجن، إلاّ أنه لا يستطيع مطلقاً أن يُحضر صورة تلك الأيام السود بلياليها وهو يحاول إصلاح ما أفسده السابقون من الكتاب عند تدوينهم وقائع التاريخ العراقي وإصدار أحكامهم فيها. وإن بدا ذلك مني في نظر العروبيين والوطنيين دفاعاً عن أسرة مالكة بغيضة أو خُيّل لأحدهم بأني من دعاة عودة النظام الملكي حالياً.

وأبدأ بالتساؤل: إن كانت الأسرة الهاشمية التي حكمت العراق «أجنبيّة» فأي حاكم للعراق، وأي أُسرةٍ حكمت العراق، كانت عراقية النجاد منذ القضاء على دولة آخر الحكام الوطنيين في العام ٤٣٩ ق.م، عندما قوّض المحتّل أركان دولة الكلدانيين، أو بالأحرى في العام ٦١٣ ق.م عندما دالت دولة الأسرة المالكة الآشورية؟

بلاد الرافدين التي عرفت باسم «العراق» كانت طوال اثنين وعشرين قرناً بل أكثر ترضح لحكّام أجانب. ومن بينهم طبعاً الإمام الأول والخليفة علي بن أبي طالب الذي جعل الكوفة قاعدة ملكه، ومنهم الخلفاء العباسيون السبعة والثلاثون الذين حكموه من عاصمتهم بغداد.

وفي تبرير الجناية لم ينجح الانقلابيون أو الكتاب الذين أشادوا بهم ورفعوا من قدر انقلابهم ليضعوه في قائمة الثورات الوطنية في أثبات صحة ما نسب إلى المجنيّ عليه «عبدالإله» من حياة تبذّل فائقة العادة ومن تصرفات تجافي مكارم الأخلاق.

إنه لم يُعرف عنه كونه خليعاً فاسقاً كالملك فاروق بمصر. ولم يجمع لا هو ولا الملك ولا بقية أعضاء الأسرة ثروات طائلة كتلك التي جمعتها أسرة الخديوي. ولا جعلوا خزينة الدولة خزينتهم كما فعل أئمة اليمن وملوك السعودية وزعماء جنوب جزيرة العرب. ولم يحيطوا أنفسهم بمظاهر الترف والأبهة التي كان يحياها الرئيس اليوغوسلافي تيتو مثلاً. وضاعت محاولات لجنة جرد وتصفية أموال الأسرة المالكة التي شكّلها العهد الجمهوري بعد الرابع عشر من تموز في أن تثبت بأن أملاكها من الأراضي والأموال يزيد أو يساوي ما يملك عدد من الشيوخ ورؤساء العشائر وأُسرهم. بل كان هناك من رؤساء الوزارات والوزراء من ضاهي أو فاق الأسرة المالكة في حيازة الأراضي الأميرية[1].

وإن لم يكن بعض هؤلاء يكتفي بتسخير القوانين لحيازتها كما كان الأمر بالنسبة للأسرة المالكة. بل كان يستلها عنوة واقتداراً وبطرق غير مشروعة. وقد جاء معظم هؤلاء الساسة إلى الحكم وهم أشدّ فقراً من جُرذ الكنيسة.

منذ أن استورد البريطانيون الأسرة الهاشمية ونصبوها، وهي هدفٌ للشعراء والكتاب العراقيين (الأحرار!) قومييهم ووطنييهم يتناولون بالقذف والتشهير المبتذل الذي يبلغ أحياناً مرتبة الفحش والبذاءة. كقول الشاعر معروف الرصافي مثلاً:

«ليت شعري أبلاطٌ أم ملاط[2] أم مليك بالمخانيثِ مُحاط!!

وصعق أولئك الذين كانوا يأملون أن تطلع لجنة التصفية عليهم بمفاجآت عن غنى الأسرة المالكة الفاحش والأساليب غير المشروعة التي جمعوا بها أموالهم الطائلة - مصداقاً للشائعات التي دارت طوال سنين وترددت في الأوساط الشعبية حتى رقيت في

(١) راجع النتائج التي توصلت إليها لجنة جرد وتصفية أملاك الأسرة المالكة التي شكلت بالمرسوم الجمهوري المرقم ٢٣ للسنة ١٩٥٨، في كتاب العميد خليل إبراهيم حسين [موسوعة ١٤ تموز ج٧ الص ٢٥٠-٢٨٨ بغداد- ١٩٩٠] إن النتائج المتعلقة بمساحات الأراضي التي يملكها سبعة من أعضاء الأسرة. (١٧٧٥٦٦ دونماً) تجعلها في الدرجة العاشرة في الجدول الذي أثبته حنا بطاطو في كتاب الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية العراقية: ط. جامعة نيوجرسي. بالولايات المتحدة في ١٩٧٨- الص ٥٨-٥٩. [عنوانه: The Old Social Classes and the Revolutionary Movement of Iraq]. الرقم الذي أورده هذا المؤلف يقل عن الرقم الذي ورده في (خليل إبراهيم حسين) بـ ٥٦٦ دونماً فقط. لم تعثر اللجنة من النقد غير نصف مليون دولار مودعة في بنك أمريكي باسم الملك.

(٢) أي محل أو الموضع للواطة.

عين المواطنين إلى مرتبة المسلّمات. فآثروا كتمان تقارير تلك اللجنة ولم يتح لها الظهور إلاّ بعد أكثر من أربعة عقود. وكذلك لم تفلح الأنظمة القوميّة الثورية في إثبات واقعة واحدة من الوقائع التي تثبت ما عزي إلى عبدالاله من لا أخلاقية، بل لم تجر محاولة بالأصل.

ليس من العدالة في شيء ولا من الحياد المنصف أن ينطلق المؤرخ الحالي في تحديد المسؤوليات أو تقويم الأشخاص بحساب ومقاييس الزمن الذي يكتب فيه أو الجو المحيط به أو الاتجاه العام الذي ينحوه عصره. ولقطعة النقد وجهان فقط. ولا يمكنك أن تضع في جيبك أو تنشر فوق مكتبك مسكوكاتك المعدنية على وجه واحد إلاّ إذا بذلت جهداً معيناً في رصفها وجعلها بالشكل الذي تريده.

مع هذا، وحتى لو وزن حكام الأسرة بمقاييس زمننا هذا لخرجنا بنتيجة تصم بالعار كُلّ أولئك الذين حلّوا محلهم ولا أستثني أوّلهم الذي ثل عرشهم باسم الديمقراطية والحرية لينصب نفسه بعد ساعة واحدة حاكماً مطلقاً تجمع يمينه كل ما تمكنّه منه السلطات الاشتراعية والتنفيذية وسلطات القضاء معاً.

ويلذّ لكثير من المؤرخين وكتاب السير حين يسردون وقائع معينة يتعذر تكرارها على مرسح الحياة أن يتساءلوا: ماذا سيحصل لو؟

لم يخطر ببالي أن أفترض سؤالاً كهذا قط قبل هذا. لكن سأفعل الآن ولمرة واحدة لا تكرار لها.

إنها تتعلق بالوجه الآخر من قطعة النقد الذي لم يشأ الكتاب والمؤرخون الكشف عنه من حياة عبدالاله بن علي. فأتساءل: ماذا كان سيحلّ بالعراق وبأهل العراق لو لم يخاطر هذا الحاكم بحياته ليحول دون وقوع البلاد في قبضة النازيين أيام الحرب العالمية الثانية، وقتما كان انقلابيو حركة مايس ١٩٤١ مستعدين لتسليم كلّ مقداراتهم ومستقبل وطنهم إلى الخاسر.

ماذا سيحصل لو نجح «القوميون». وفشل هو؟

بأقرب تصورٍ وبالحساب الستراتيجي والخطط التي وضعتها القيادة الألمانية العليا، كان العراق سيغدو حتماً ساحةً من ساحات الحرب وميدان كَرّ وفَرّ للقوى المتصارعة مثلما غدا شمال أفريقيا والبلاد الأوروبية وآسيا والپاسفيك بخسائر في الأموال والأنفس لا يمكن تقدير حجمها إلاّ بتقدير ما عانته البلاد الأخرى خلال عمليات الاستعادة والتحرير.

في العام ١٩٥٨ لم يكن هذا الحاكم يملك من العزم والشجاعة ما ملك قبل سبع عشرة سنة وهو موطن العجب. كيف أثر عدم المقاومة والاستسلام لأولئك الذين كانوا جزءاً من هزيمة العام ١٩٤١. هؤلاء الضباط الصغار الذين أصبحوا كباراً دأبوا على تذكير طلابهم العسكريين بدروسهم وكتبهم التي الفوها في تمجيد حركة مايس وكيف أن هذا الرجل العميل! (كذا) أحبط حركة تحررية «رائعة» ووّقع بيده حكم الموت بقادتها العسكريين.

كم من رحمةٍ كان عبدالاله يتوقع من هؤلاء عندما أمر قائد حرسه بالتسليم؟ للتاريخ منعطفات حادة غريبة: فكرة واحدة، أمرٌ مقتضب، خاطرة فجائية، قد تحول مسرى التاريخ ووقائعه إلى جبهة مضادة غير متوقعة لتعمل في حياة الملايين خفضاً ورفعة وتبدل من مصائر أجيال متعاقبة من البشر.

ماذا سيكون من أمر محاصريه والقوات الزاحفة على بغداد يوم الرابع عشر من تموز. لو أصدر أمره بالرد بالنار على المهاجمين الذي فرغ عتادهم؟

سأترك لقارئي تقدير ذلك لأوجه الانتباه إلى موقف آخر من مواقف هؤلاء الحكام «الأجانب» وبالضبط إلى معالجة مؤسس تلك الأسرة للصراع الدائم المحموم على الحكم بين رجال الطبقة الحاكمة، ذلك الصراع الذي اتخذ أكثر من مرة طابعاً دموياً وكم أرغمه هذا على الحيلة والخداع وألجاه أحياناً إلى الافتئات على أحكام الدستور وأظهره بمظهر العاهل المستبد المستخفّ بالرّأي العام. وكم أوقعته تصرفات الحكومات الرعناء في ورطات ومآزق. واضطرته كارهاً إلى الدفاع عنها. وأنا لا أجد الآن مثلاً أضربه أبلغ من تعامله مع أحداث آب ١٩٣٣ الدموية. ففي الباب الرابع من هذا الكتاب سيجد القارئ نصوص برقيات هذا الملك التي بعث بها من أوروپا ينصح بها ذوي الرؤوس الحارة في الحكومة الگيلانية القومية بإخلاء سبيل البطريرك واجتناب المواجهة ملحفاً بحرارة بوجوب تحاشي الاصطدام وسفك الدماء بأي ثمنٍ كان. وفي عين هذا الباب في موضع آخر تجده، وفي عين الوقت، يدافع في تصريح صحفي عن ذلك التصرف أمام ضجّة الرأي العام العالمي، واستنكار الصحافة الأوروبيّة، مبرراً وهو على فراش الموت الذي قضى عليه لجوءها إلى العنف، كما يُرغم أيّ عاهل يحرص على سمعة حكومته وسمعة بلاده!!

ولا يمكن أن نلقي مسؤولية على الملك غازي الذي كان في حينه وصيّاً ونائباً عن والده. فهذا الشاب غير المجرّب شاءت الأقدار والطبيعة أن لا تورثه دهاء والده وحنكته

وابتلي منذ صغره بعلّة قصور عقليّ لم تكن مجهولة من أحدٍ، وقطع به الأطباء وكلّ من عرفه عن قرب، فاستغلها فيه رشيد عالي وغيره ووجدوها هُمْ والعسكريون فرصة لإطلاق العنان لصراعاتهم على الحكم دون كابح.

وكما قدّمنا تخللتْ حكمهُ خمسة انقلابات عسكرية، انتهت بالكارثة العظمى، كارثة حركة مايس الموالية للمحور.

كما شهد العراق خلالها أيضاً ثورات دموية في كردستان العراق وفي جنوبه بعضها كان من تدبير رجال الطبقة الحاكمة المتصارعة، وبعضها بسبب فساد الحكومات، افتقدت حكمة أبيه وقوة شخصيته فراح ضحيتها أرواح بريئة وأتلفت أموال.

* * *

وببركة وتشجيع ثوار الرابع عشر من تموز، جرى التمثيل بجثة عبدالاله بعد سحلها وعلقت بعد قطع أطرافها كما حصل بجثة نوري السعيد وتهافت الناس وهي تسحل في الشوارع عليها بسكاكينهم يقطعون أفلاذاً منها. ثم أشفق الحاكم العسكري العام على المواطنين بسبب نتانة الجثة فاستخلصها منهم ضنّاً بصحتهم![3] كما جاء في بيانه المذاع!

وإذا كان عهد تموز الجمهوري قد أحيا بهذا سُنّه كريهة لأسلافهم الخلفاء العباسيين، فإن هؤلاء الخلفاء قصروها على عاصمتهم في حين شجع تسامح الثورة فيها وممارستها في عدد من المدن العراقية «دفاعاً عن الثورة واقتصاصاً من المؤتمرين بها» ولم تقتصر على الموصل وكركوك والبصرة، أكبر ثلاث مدن عراقية بل تعدّتها.

وأمامي الآن كتاب الكامل لابن الأثير. سأستعرض للقارئ منه مشاهد بربريّة مماثلة شهدها البغداديون أو شاركوا فيها طوال قرنين من الزمن فحسب، بدءاً من بناء المدينة واتخاذها عاصمة للعباسيين:

في ١٦٠هـ = ٧٧٦م: جيء من خراسان بالثائر يوسف بن إبراهيم المعروف «بالبرم» مع نفر من أصحابه فأركبوا على بعير بالمقلوب وطيف بهم ثم قطعت أيديهم وأرجلهم علناً وسُحلوا وعُلّقت جثثهم على الجسر.

---

(٣) ذكر ماجد محمد أمين المدعي العام في المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج١١ ص٣٧٠ «إن الشعب العراقي ابتكر طريقة حديثة هي السحل في الشوارع. وستهدى جثث هؤلاء إلى دمشق العزيزة وإلى القاهرة». وعنصر الخطأ هو أنه لم يكن يدري بأن الطريقة ليست حديثة، وأن الشعب لم يبتكرها بل أملتها عليه السلطات.

في ١٨٦ = ٨٠٢: قُطع رأس جعفر بن يحيى بن برمك. وقطع بدنه قطعتين ونصب الرأس على جسر ونصب كل قطعة على جسر في آخرين

في ١٩٧ = ٨١٢: سُحلت جثة الأمين وربطوها بحبل. ثم قطع رأسه ونصب على برج «وخرج أهل بغداد للنظر».

في ٢١٠ = ٨٢٤: قُتل إبراهيم بن محمد الإمام العبّاسيّ ومثل بجثته ثم صلب [في بعض المصادر سُلخ جلده وحشي بالتبن] وعُلّق.

في ٢٢٢ = ٨٣٦: مُثّل بعبدالله بن إسحاق الخرّمي (شقيق بابك الثائر) وقطعت يداه ورجلاه علناً ثم رأسه وعلقت جثته «في الجانب الشرقي (أي الرصافة) بين الجسرين.

في ٢٣١ = ٨٤٠: سُحلتُ جثة أحمد بن نصر الخزاعي الذي تزعم في بغداد انتفاضة ضدّ القائلين بخلق القرآن. ثم قطع رأسهُ وثقبت أذنه وشدّ إليها رقعة كتب عليها «هذا رأس المشرك الضال الكافر أحمد بن نصر. وصلبت جثته. وقبض على أصحابه وقتلوا صبراً وسحلت جثثهم في شوارع بغداد.

في ٢٥٣ = ٨٦٦: قُتل «وصيف» الحاجب وأخذوا رأسه ونبصوه على محراك تنوّر وسحلوا جثته ومثلوا بها.

في ٢٥٤ = ٨٦٧: قُتل بُغا «الحاجب» وسُحل في شوارع بغداد ثم في سامراء ومثلوا بجثته ثم قطع رأسه في بغداد واحرقت جثته للعامة وطيف بها.

في ٢٧٠ = ٨٧٣: حُمل رأس صاحب الزنج إلى بغداد وطيف به وعُلّق .

في ٢٧٩ = ٨٩١: جيء برأس رافع بن هرثمة عامل خراسان إلى بغداد وطيف به ونصب في أحد ميادين المدينة.

في ٢٨٣ = ٨٩٥: جيء بالثائر هرون بن عبدالله الخارجي إلى بغداد فأركبوه الفيل. وقطعوا أوصاله علناً ثم صلبوا جذعه.

في ٣٠٩ = ٩٢٠: قُتل الصوفي الشهير الحسين بن منصور الحلاج في اجتماع علني «جُلد أولاً ثم قطعت يده ثم رجله ثم يده ثم رأسه الذي نصب في ميدان ببغداد. وأحرقت جثته وذرّ رمادها في دجلة.

٣١٢ = ٩٢٣: قُتل الوزير ابن الفرات، وولده وسُحلت جثتاهما في شوارع بغداد وقطع رأساهما ونصب، ثم أغرقت الجثتان.

٣١٧ = ٩٢٣: قُتل القائد التركي نازوك وحاجبه «عجيب» إثر فشل محاولته خلع الخليفة «المقتدر بالله» وتولية «القاهر» وسُحلت جثتاهما بعد ربطهما بالحبال. « وصلبوا نازوك وعجيباً بحيث يراهما من على شاطئ دجلة. وأخرج رأساهما وشهرّاً»

٣٢٠ = ٩٣١: قُتل الخليفة المقتدر وألقيت جثته عاريةً أياماً في ساحة من ساحات بغداد. «ورُفع رأسه على خشبة وطيف به ثم دفن في قبر غير معروف».

٣٢١ = ٩٣٢: أقدم الخليفة «القاهر» على قتل وزيره مؤنس المظفرّ الملّقب بالخادم وعلى ابنه عَليّ » و«بليق». سُحل مؤنس أولاً ثم ذُبح «وطيف بالرؤوس في جانبي بغداد ونودي عليهما: هذا جزاء من يخون الإمام ويسعى في فساد دولته ثم أعيدت الرؤوس وجُعلت في خزانة الرؤوس كما جرت العادة».

٣٢٢ = ٩٣٣: قُتل عامل الكوفة «هرون بن غريب» وهو ابن خال الخليفة «القاهر» في معركة بخانقين. فحُمل رأسه ورؤوس جماعة من قوّاده وطيف بها ثم نصبت في بغداد.

٢٢٣ = ٩٣٣: أُعدم أبو جعفر بن محمد بن علي الشلمغاني المعروف بابن أبي القرار وتلميذه ابن أبي عون. وكان «قد أحدث مذهباً فعالياً في التشيع والتناسخ وحلول الألوهية فيه. ثم صُلبا وعُلّق رأساهما وسُحلت جثتاهما من قبل العامة ثم احرقتا.

٣٢٩ = ٩٤٠: في معركة بالرّي في طبرستان. قُتل «ما كان ابن كالي» أحد قوّاد بني بويه أيام المستظهر. فحمل الرأس إلى بغداد وطيف به «وعلّق والسهم فيه والخوذة».

٣٢٩ = ٩٤٠: راقب جمهور البغداديين عملية سَمْل عيني الأمير «عدل اليحكي» والطواف به مشهّراً في شوارع المدينة.

٣٣٣ = ٩٤٤: أحَلّ الفقهاء والقضاة دم «أبي الحسن البريدي». فضُربت عنقه في دار الخليفة «المستكفي» ثم صُلبت جثته وبقي مدة ثم أُنزل وأحرقت داره بعد أن نُهبت.

٣٦٦ = ٩٧٦: قُطع أنف الوزير ابن العميد «وسُملت إحدى عينيه وشهّر به ونهب بيته.

٣٦٧ = ٩٧٧ : ألقيَ الوزير «محمد بن بقيّة» بين قوائم الفيلة فسحق وطيف به ثم صلب على رأس الجسر وبقي مصلوباً مدة سنتين وهو الذي يقول فيه الشاعر أبو الحسين الأنباري قصيدته الشهيرة وجثته معلقة ومطلعها:

علوّ في الحياة وفي الممات　　لحقّ تلك إحدى المعجزات

٣٦٧ = ٩٧٧ : أُسر السلطان عزّ الدولة بختيار حاكم بغداد فقتله عضد الدولة - بعد معركة بالقرب من تكريت. وحُملت جثته إلى بغداد وشُهّر بها ثم قطع رأسه وعلّق.

* * *

في غضون هذه الفترة المبتدئة بالعام ١٩٥٨ عرف كاتب هذه السطور عدداً كبيراً من كتاب تاريخ العراق ومتناولي سير صانعيه، بعضهم قضى نحبه وبعضهم ما زال في قيد الحياة ناشطاً منتجاً. عرفهم يشاركونه في السِرّ آراءه هذه التي بسطها في الكتاب عموماً وفي هذا الفصل وملحقه خصوصاً، إلاّ أن الشجاعة كانت تخونهم أبداً كما خانت الموتى منهم. وجريرتهم في سكوتهم على محاولة التزوير تعادل في نظري أولئك الذين عمدوا بضميرٍ ميّت إلى التشويه وقلب الحقائق فيه قصداً مع سبق إصرارٍ.

الفصل الثامن والعشرون

تمثيلية إزاحة «عارف»، المرسح: وزارة الدفاع. عارف متهماً بالتآمر على قتل «قاسم» أمام المهداوي. التكييف القانوني المزيف. الحكم عليه بالموت. قصة عبدالسلام الكاذبة بعد القضاء على قاسم. الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسه البارزاني يدعم حكم قاسم. حكمه واتجاهاته على الصعيد الدولي مع الشرق والغرب والبلاد الناطقة بالعربية. تدخل (ج.ع.م) في شؤون العراق. تغلّب شعارات الحزب الشيوعي في الشارع والصحافة. مؤامرة (ج.ع.م) وضلوع رشيد عالي. محاكمته والمشاركين والحكم عليه بالموت. التراشق بالتهم والشتائم والفضائح عبر الأثير. مشروع انقلاب عسكري تتبناه (ج.ع.م) بإسناد الضباط القوميين في الموصل وكركوك وبغداد. اتصال المؤتمرين بسورية. الوعد بالمساندة. ساعة الصفر. انصار السلم واجتماعهم في الموصل. مبالغات كبيرة في عدد الحاضرين. سورية ترسل جهاز بث إذاعي وأسلحة وتهيّئ لإرسال قوات مطوعة. اصطدامات مسلحة في معسكر الغزلاني بين الموالين ومناصري الحركة. العقيد الشواف يبخع نفسه برصاصة في المستشفى. جمال عبدالناصر ينفي الهزيمة ويعدّ البيانات بنفسه لتذاع من محطة الغوطة بظاهر دمشق. مذكرات عبداللطيف البغدادي. قرار عبدالناصر بالتدخل المسلح العشائري. العدول عن المحاولة إلى الهجوم الإعلامي الشديد. تقرير السفير اللبناني عن الوضع في العراق. خرشجوف يهاجم عبدالناصر

من المتعذر التكهن بمقدار ما كان (عارف) مؤمناً بما تعهد له به (قاسم) من قرب الإذن بعودته. فقد أخذ قوله مأخذ جدٍ وعاد بعد انقضاء الأسابيع الثلاثة بالضبط وكأي مسافرٍ عادي واستقلّ سيارة أجرة نقلته إلى داره.

كان (قاسم) يدري أن وجود عارف سيغدو محور تآمر قوميّ خطير مبعثه تكتُّل حديثِ جَمَع الضباط القوميين إلى الأحزاب والفئات القوميّة الناصريّة في جبهة واهية مقابل جبهة أخرى «للديمقراطية» تضمّ أحزاب اليسار والديمقراطيين الوطنيين والحزب

الديمقراطي الكردستاني» ويمثلها في الجيش ضباط عقائديون. إلاّ أن الفرق بين التكتُّلين العسكريين هذين إنما هو في ميدان العمل والتأثير السياسي وقد كان كبيراً. فالضباط القوميون كانوا العنصر المركزي ولهم الزعامة على الكتل القومية في حين كانت العناصر العسكرية الأخرى خاضعةً بشكل ما أو بغيره للقيادات الحزبيّة. وفي طبيعة العناصر القوميّة التآمر والروح الانقلابية متأصّلين في حين قضت سياسات الأحزاب الديمقراطية تأييد الحكم ومساندة (قاسم).

وعلى نحو ما نقلته لنا كتب ومؤلفات وأبحاث عديدة لتلك الفترة العاصفة من تاريخ العراق جرت في غرفة (قاسم) بوزارة الدفاع دراما هازلة كشفت لأول مرّةٍ عن جانب لم يكن معروفاً لدكتاتور المستقبل.

لبّى (عارف) دعوة معلّمه لكنه جاء مسلحاً بمسدس. والظاهر أنه أشهره عندما كانا وحيدين. قال قاسم للذين هرعوا إليهما «إنه أراد قتلي» وقال عارف: «كنت أريد أن أقتل نفسي» وكلاهما كان كاذباً.

فلا عارف أراد أن ينتحر ولا هو قصد قتل (قاسم) وقاسم أدرى من غيره بأنها واحدةٌ من تمثيليات عارف الصبيانية. مجرد تظاهرة يائسة لاستجلاب العطف يعمد إليها من وجد نفسه ضحية غبن أو غدر في موقف ضعفٍ. إلاّ أن قاسماً استغلّها للتخلص نهائياً من شوكة تخز خاصرته. فجعلها محاولةً عمدية لقتله، تستدعي محاكمة مقترنة بحكم إدانة[1].

---

(١) لم يُنشر قط أي محضر للتحقيق الابتدائي الذي يحتمه قانون أصول المحاكمات الجَزائية في كل قضية جرميّة ولم يشر إليه في المحاكمة قط. (ج٥ من المحاكمات). وقد كان من أسهل الأمور لأي محقق أوتي الأقل من الذكاء أن يتبين بأن سحب مسدس وإطلاقه من مسافة قريبة لا يقتضي أكثر من خمس ثوانٍ. [انظر ج٢ من كتابنا: العراق في عهد قاسم الص٦٣٠-٥٣٦] ووجه الصفاقة والغرابة أن عبدالسلام عارف الذي ظلّ ينكر بحرارة وحرقة قلب في المرافعة أي قصد له في قتل (قاسم)، عاد بعد سبع سنوات وهو رئيس جمهورية ليؤكد بأنه جاء وزارة الدفاع وهو ينوي قتل قاسم؛ جرى ذلك خلال حديث أو مذكرات نشرتها له مجلة [روزاليوسف] المصرية في العدد المرقم ١٩٨١ والمؤرخ في ٣٠ من أيار قال «. . . زارني فؤاد عارف وطاهر يحيى. وفهمتُ أنّ (قاسم) يرغب في مقابلتي. . . تركتهم لأرتدي ملابسي. وداخل غرفتي كانت الفكرة قد اختمرت في ذهني. . . وضعت مسدسي بمكان أمين في سترتي. . . ووقف (قاسم) يحدثني محاولاً إقناعي بالعدول عن قراري فقلت إن مجرد خروجي من بغداد لا أرتضيه ولا يمكن أن أرضخ لإرادة حفنةٍ من الشعوبيين. . . وعندما يئس من =

= محاولته أنهى المقابلة وذهب إلى باب الغرفة ليفتحه لي وفي هذه اللحظة تقدمت يدي نحو المسدس وأخرجته من مكمنه بحذر بينما قاسم يحاول فتح الباب ودخل إلى مكتب قاسم عدد من الضباط فعدتُ أضع مسدسي في مكانه وكان لا بُدّ من حَلّ آخر»

وتقابل هذا شهادة العميد فؤاد عارف التي أدلى بها في المحكمة قال «حينما انفرد (عارف) بسيادته وكنتُ متشاغلاً في جانب من الغرفة استغلّ المومأ إليه انشغال الزعيم في التفتيش عن أوراق موضوعة تحت ساعةٍ فوق المنضدة فمدّ يده إلى مسدسه خلسةً فسارع الزعيم بعد أن رآه صدفةً وأمسك بيده وصرخ بوجهه: ماذا تريد أن تعمل؟ فأجابه: إني لا أريد قتلك بل أريد أن أنتحر. فردّ عليه الزعيم: لماذا لا تنتحر في بيتك؟ وهجمتُ عليه وانتزعت المسدس من يده وأفرغتُ مخزنه من الإطلاقات. . .». كان صديقي فواد عارف أمدّ الله في عمره زائري اليومي عندما جمعتنا أرض كردستان في ١٩٧٤-١٩٧٥. وقد استذكرته الأحداث المتعلقة بالقضية وهو شاهد العيان الوحيد وطاب لي أن استوضحه بل أناقشه بلغة المحقق العدلي ودقته في الكشف عن الحادث موقعياً من قياس المسافات وضبط أوقات الحركة (يلاحظ أن المدعي العام كان ضابطاً حقوقياً، يعاونه طاقم قضائي مدني). فلم يقطع بشيء.

كان أدعى مشهدٍ إلى الضحك أثناء المحاكمة سماع شهادة اللواء الطبيب محمد الشواف الذي استدعي بوصفه «خبيراً طبيّاً!». جيء به لتفنيد ادّعاء عارف فأدلى بهذا الرأي وقال: «إن عملية الانتحار تتمّ دائماً في غرفة موصدة والمنتحر فيها وحيدٌ!».

وختمت هذه المهزلة القضائية بالتطبيق الجزائي العجيب في قرار الإدانة. فقد أحيل عارف للمحاكمة وفق المادة الـ ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي، والمادة ٢١٤ فق ٦ منه وهي تقضي بالإعدام في حالة القتل العمد مع سبق الإصرار. في حين أن المادة ٨٠ تحكم بعقوبة الموت على كلّ من ترأس عصابةً ترمي إلى قلب نظام الحكم بالسلاح. فلم يحكم بأيٍّ منهما بل طبقّ بحقه المادة الحادية عشرة من مرسوم الإدارة العرفية الصادر في العام ١٩٣٥ ونصها «يحكم بالإعدام كل من ثبت حمله السلاح ضدّ الحكومة أو أيّاً من قواتها المسلحة أو شرطتها أو استخدم السلاح ضد أي موظف عمومي». هذا المرسوم - وهنا موطن العجب - بات في حكم الملغى دستورياً بإلغاء القانون الاساسي العراقي الذي استند إليه المرسوم فضلاً عن استحالة تطبيق هذه المادة بالذات على ضوء الوقائع.

كانت المحاكمة هزلية. والجدير بالملاحظة هنا أن الحكم صدر قبل إعلان العقيد الشوّاف عن محاولته الانقلابية الفاشلة بأربعة أيام فقط وعلقت وسائل الإعلام في [ج. ع. م.]على الحكم بقولها (وقد تسربت إليها وقائع المحكمة) أنّ (عارفاً) لم يكن وحده في قفص الاتهام بل كان معه شخصٌ آخر هو جمال عبدالناصر وأن الحكم صدر بأدانة الوحدة العربية لا بإدانة فردٍ. وصحب ذلك جملة منتخبة من النوادر والتعليقات الفكهة التي طبع عليها المصريون لاسيما باستخدام الوقائع السياسية مادة للهزل. وأظهر ما علق بذهن كاتب السطور هذه الفكاهة: قالوا، في غرفة الإعدام التقى عبدالسلام عارف بالمحكوم مثله الدكتور فاضل الجمالي أحد رؤساء الوزارات السابقين فسأله: من الذي جاء بك إلى هنا وما السبب؟ أجاب الجمالي: جاء بي عبدالكريم قاسم لأني خاصمت جمال عبدالناصر. وأنت؟ من جاء بك وما السبب؟ أجاب (عارف): جاء بي عبدالكريم قاسم لأني أيّدتُ جمال عبدالناصر.

وهكذا شاءت إرادته.

لم يكن (عارف) يملك ذلك القدر من بعد النظرِ للتسليم بالهزيمة كما سلّم بمثلها (خالد محي الدين) في مصر. والقياس طبعاً مع الفارق ففي مصر واجه عبدالناصر قوى عسكرية تظاهي قوته وشعبيّة منظّمة كادت تطوّح به فعلاً. في حين كُلّ ما استطاع عارف أن يكسبه خلال الأشهر الثلاثة من السلطة زيادةٌ في كره الضباط له ومنهم خصوم قاسم. كذلك لم يكن بين عارف وقاسم مواجهة ميدانية كما حصل في القاهرة. ولا ما يحتمل أن ينتهى الصراع بمثل هذا.

وغدا (قاسم) بعدها الزعيم الأوحد عَملاً.

فأيتام العهد البائد (باستخدامنا المصطلح الشيوعي) - أو الرجعية المحلية كما أطلقته عليهم جرائد اليسار - وجدوا فيه سدّاً يحول بينهم وبين «الوحدة» المرعبة. مثلما وجدوا فيه كابحاً يحول دون طغيان المدّ الشيوعي. ثمّ إن ملاحقة اليسار التالية المتثلة بالحزب الشيوعي أكسبه إلى حدٍّ كبير سكوت ورضا القوميين العروبين ورجال الدين وبين الاثنين كما سيتبين حلفٌ تاكتيكي قلق. وربما عزز هذا فيه ثقة كاذبة بأن العروبيين سيخلصون له الودّ بل سيعتبرونه حامياً لهم فيعدلون عن التآمر ضدّه. ولم يكن يشوب ولاء الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيسه شائبة. فكردستان ما زالت ثملةً بعودة المنفيين وأسرهم والسخاء الذي رافق تأهيلهم والعناية بمستقبلهم بعد عيشة ذل وخصاصة وتهجير وملاحقة وتشريد طوال السنوات الاثنتي عشرة في الاتحاد السوڤياتي. وبرهن الحزب ورئيسه على هذا الولاء وصدق النية بمناسبتين جديرتين بالذكر: تلبية نداء (قاسم) في المشاركة بالقضاء على محاولة الشوّاف الانقلابية بتحشيد قوى الحزب والعشائر الموالية المسلّحة وزحفها على الموصل، وثانيتها قيام ملا مصطفى بقيادة القوات العشائرية وقوات الحزب مساندةً لقطعات الجيش في مطاردة (رشيد لولان) وأتباعه: في برادوست وسحق تمردهم المسلّح وإرغامهم على عبور الحدود إلى إيران[٢].

---

(٢) أذكر بهذا الصدد تعليقاً طريفاً لملا مصطفى حول مساهمته شخصياً بقيادة حملة البارزانيين على برادوست قال: ما كان يدور في أوسع خيالي أني وأنا على أبواب الستين سأعود لأضع (الگيوه) في رجليّ وأخوض قتالاً في جبال كردستان. هذه المرّة إلى جانب الجيش العراقي! (الگيوه هو الحذاء اللين المصنوع محلياً ويشيع استعماله عند الكرد الجبليين).

ويبدو أنّ سياسة (قاسم) إزاء العروبية والوحدة ألفّت قلوب الأغلبيّة الشيعيّة حوله، إلى الحَد الذي أسكتَ أوساط المرجعيّات الدينية إلى حين عن التصدي لنشاط الحزب الشيوعي في منطقتي الفرات الأوسط والأدنى في تجنيد القوى الفلاحية وطبقة المثقفين والمتعلمين في الحواضر، فهو كذلك يعمل جاهداً في خطّ النأي عن الوحدة والحيلولة دون أي ارتباط قوميّ للعراق بـ(ج.ع.م).

وعلى صعيد الموقف الدّولي منه، بدا نظام (قاسم) أدعى إلى الاطمئنان مما هو على الصعيد المحلّي وحقق نصراً سياسياً بارعاً في لهيب الحرب الباردة بنأيه بالعراق عن عبدالناصر. فكلا المعسكرين كان يكره ويتطير من قيام دولة عروبيّة عظمى في الشرق الأوسط. لاسيّما الاتحاد السوڤياتي الذي كان يوّد دائماً أن يتعامل مع الدول الناطقة بالعربية كُلاً على انفراد، لا مجتمعةً بزعامة واحدة كزعامة عبدالناصر الذي أكدّت للسوڤيات تجاربها السابقة واللاحقة معه بأنه زبون صعب القياد لا يقبل التضحية ولا يرضى بأقل من التعامل على قدم المساواة ولا يهادن الشيوعية. كانت مشكلته الكبرى ضباط الجيش.

لم يكن بحاجةٍ إلى كثير من الذكاء، وهو بعدُ أحد أبناء انقلاب بكر صديق ليدرك بأنه استنّ طريقة للوصول إلى الحكم سَتُغري كثيراً من الضباط الحاسدين أو الناقمين أو العقائديين أو كتلاً مجتمعة منهم بتقليد حركته لإزاحته كما أزاح هو النظام الملكي - وبعين السهولة وربما كانت فرصهم في النجاح أكثر من فرصه لأن التآمر هذه المرّة سيكون مدعماً من (ج.ع.م) بقوةٍ وفي وضح النهار، وأن عبدالناصر لن يكتفي هذه المرّة بالدعم الأدبي - كما حصل في انقلابه هو. لم يكن له من مندوحة والحالة هذه غير الاعتماد على الشارع. والشارع معناه الحزب الشيوعي العراقي وأنصاره من اليسار ولم ينجح كثيراً في تكوين جبهة عسكرية قاسميّة من الضبّاط بمواجهة الضباط العروبيين المتآمرين تدين له بالولاء أكثر مما تدين لحزبيتها.

ورَحَّب الحزب الشيوعي بالتعاون اللامحدود وكان يصبو اليه لأنه يؤمن له الحركة والنشاط تحت الخيمة الحكوميّة. ولأنّ ذلك كان ينسجم تماماً مع السياسة التي اتخذتها موسكو بدعمه، رغم كّل الملاحقات والإهانات التي ألحقها قاسم بالحزب وقيادته في ما بعد. ماكان أشبهم وقتذاك وهم يرفعون أكفهم بالدعاء له وتنبحّ أصواتهم بالهتاف ماكان أشبههم بالمصارعين الرومان في ملاعب روما بهتافهم التقليدي وهم سائرون إلى

حتوفهم «عشت أيها الإمبراطور ولك التحية من هؤلاء الذين سيموتون وشيكاً»[٣] إلاّ أن ساعة هؤلاء لم تحن آنذاك.

بعد إجهاض مؤامرة رشيد عالي الطفولية والقضاء على محاولة الشواف الانقلابيّة في الموصل، وقد مضى على الانقلاب أو الثورة زهاء نصف العام، باتت سياسة قاسم الداخلية واضحة. سياسة الموازنة بين الفئات السياسية المتصارعة مدعمة بتاكتيك الجزرة والعصا، مع الاستئثار التّام بالحكم لاسيما في الأمور الخطيرة حيث يقوم أعضاء مجلس الوزراء مقام هيئة استشارية، ومجلس السيادة الثلاثي مقام «ختم مطاط» مهمته فحسب التوقيع على القوانين التي يصدرها «الزعيم».

وفي هذا النظام يكون من العبث مناقشة أعماله على ضوء مبادئ العدالة وسيادة القانون، بل وتطبيقه السليم رغم شذوذه أو تقويمه على أدنى حَدٍّ من حدود ديمقراطية الحكم. أو أن يكون مدعاة فخر لأولئك الذين طرحوا في محفل المزايدات السياسية هتاف:

«عاش الديمقراطي، عبدالكريم قاسم».

في العام ٣٩٩ق.م أي قبل أربعة وعشرين قرناً بالضبط وقف الفيلسوف الإغريقي سقراط متهماً بجريمة إشاعة الاستهانة بمقام آلهة اليونان ليقول دفاعاً عن نفسه:

«إذا كان المدافع الحقيقي عن العدالة يقصد حفظ حياته ولو لفترة وجيزة لوجب عليه أن يقنع بحياته الخصوصية ويترك السياسة لشأنها».

---

(٣) العبارة نصاً باللاتينية: Aer imperator, morituri te salutant! ومن مقتضى المباراة أن يطلق الواحد منهم على الآخر مسلحاً ليقتل خصمه. لم تكن الحيل التي لجأ إليها قاسم في تدجين اليسار العراقيّ وإبقائه في قبضته تعرف حدوداً. ومما أذكره وقد غاب أمره عن الحزب الشيوعي وفيه طبقة من رجال القانون ممتازة أنّ قاسماً أصدر في العام ١٩٦٠ تعديلاً لقانون العقوبات (البغدادي) الساري المفعول ألغى به البابَين الثاني عشر والثالث عشر منه ويتعلقان بأمن الدولة الداخلي والخارجي، وأحَلّ محلها باباً جديداً. تم بهذا الإلغاء القضاء على التعديل السيّئ الصيت المرقم ٥١ للسنة ١٩٣٨ المعروف بقانون مكافحة الآراء الهدامّة الذي كان يُحكم على الشيوعيين العراقيين بموجبه إلاّ أنه أحلّ محله مادة جديدة هي المادة (٣١) وبفضلها بات كل نشاط سياسي أو يعبّر عن رأي سياسي لا يقرّه النظام الجديد في وقت من الأوقات جناية عادية تبلغ عقوبتها عشر سنوات. وقد صيغت بأسلوب سيّال مطاط صالح لكلّ شيء مثلما يصلح الملح لكل الطعام. وقد زجّ بفضلها مئات من الشيوعيين عندما انتفى الغرض منهم وأصبحوا مصدر إزعاج. وأذكر منهم مثلاً أولئك الذين حكموا بتهمة جمع التواقيع على عرائض الدعوة إلى السلام في كردستان (١٩٦٢).

في حُمّى الصراع على السلطة قلّما وجدت العدالة أو الرحمة مكاناً لهما في النفوس. ومن الصعب جداً والحقّ يقال محاولة تصوّر ما كان يجول في رأس (قاسم) أو النفوذ إلى أعماق ما كان يصطخب في نفسه من مشاعر وهو يعيش لحظاته الأخيرة أمام جلاديه في بناية دار الإذاعة بالكرخ - أولئك الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «محكمة» وليس بينها وبين المحاكم التي أنشأها هو كبير فرق بل كان في هذه الأخيرة الوصيّ على أحكامها والمرجع النهائي لقراراتها.

وأقرب الأمثلة محاكمة رشيد عالي الگيلاني ومعاونيه.

هذا السياسي العتيق بطل مذابح آب، وزعيم تلك الحركة الهوجاء التي طحنت تحت عجلاتها زهرة من شباب العراق، والآمر بأشدّ الإجراءات اللاإنسانية على ثوار العشائر في الجنوب، العابث بالقانون وهو من صانعيه وفقهائه. هذا الرجل الذي وضعت محاكمه العرفية العسكرية حبل المنشقة في أعناق العدد الكبير منهم وجدناه يقف امام محكمة مماثلة طالباً تطبيق حرفية القانون بروح العدالة التي ضنّ بها على ضحاياه!

بماذا كان يشعر وهو يساق إلى السجن محكوماً بالموت؟(٤).

أيّ شعور كان ينتاب هذا الرجل وهو جالس في غرفة الإعدام ينتظر توقيعاً صغيراً على قرار موته أو حياته تضعه يد ضابط من أولئك الضباط الذين صفقوا له وهتفوا واسترخصوا حياتهم في سبيل تحقيق نصر دعوته القومية على الاستعمار البريطاني قبل سبعة عشر عاماً؟

بعد غياب عبدالسلام عارف راهنت الوحدة العربيّة هذه المرّة على هذا الحصانِ الهَرِم.

ففي مساء ٨ من كانون الأول ١٩٥٨ أصدر القائد العام للقوات المسلّحة (أي قاسم) بياناً يعلن:

---

(٤) تنقل لنا كتب التاريخ حكاية عن قيصر روسيا ألكساندر الثاني (١٨١٨-١٨٨١) وهو ذلك العاهل المطلق السلطة الذي اقترن اسمه بصدور قانون تحرير الفلاح الروسي وإلغاء القنانة في ١٨٦١، وكذلك بنجاته من ستّ محاولات اغتيال. ففي واحدة من المرّات التي كان يتفقد خلالها السجونَ زار سجن «شپالارمينايا» حيث يودع الموقوفون. فأمر أن يوضع في غرفة الحبس الانفرادي [المرقمة ٣٣٧] ويغلق عليه بابها ويبقي فيها أكثر من ساعة محاولاً أن يستحضر لنفسه الحالة العقلية التي تنتاب الموقوفين فيها.

«عن اكتشاف مؤامرة خطيرة كان مقدراً لتنفيذها يوم ٩ من تشرين الأول، تهدف إلى تعريض وحدة جمهورتينا للخطر بتدبير عناصر فاسدة مدعمة من جانب خارج العراق».

وخرجت الصحف «الديمقراطية» في الأيام التالية فضلاً عن الراديو يشجبان المؤامرات الرجعية التي ترعاها الإمپريالية، ويحملان على «أيتام العهد المباد» ويُنددان بالشعارات «ذات الطابع القومي المزيف».

إزاء هذه الحملة الكاسحة لازمت الصحافة القومية الصمت[٥] على أنها حاولت تغطية موقفها هذا بالمضي في تمجيد الزعيم ناصحة بالتروّي والاعتدال أثناء المسيرة في طريق تحقيق المبادئ التي قامت عليها الثورة.

ومع أن الجهات الرسميّة تكاتمت وحبست التفاصيل ولم تذع أسماء المتهمين بها. إلاّ أن الأوساط القوميّة ووكالات الأنباء العالمية كانت أكثر اطلاعاً على التفاصيل فنوّهت برشيد عالي متهماً أوّل إلى جانب بعض المدنيين وعدد من ضباط الجيش العاملين والمتقاعدين وأيدّت ضلوع (ج.ع.م) في المؤامرة[٦].

كان المقصود بالمحاكمة شخص الگيلاني. فقدم متهماً مع اثنين فقط من أصل عددٍ كبير وردت أسماؤهم وثبت نشاطهم في التحقيق الأولي. وإذا كان السبب يعود إلى ضعف الأدلة على العسكريين إلاّ أنه يعود لواقع أن معظمهم من القادة وأمراء القطعات والناشطين في الثورة. ولم تكن الظروف بعد مهيّأة لفضيحة عسكرية كبيرة لا يبدو فيها مركز (قاسم) في أوساط الجيش بالشكل الذي دأبت دعاية الحكومة على تأكيده. وفي حين كان من السهولة بمكان التخلص منهم بإحالتهم إلى التقاعد بهدوء

---

(٥) من الصحف ذات الاتجاه القوميّ التي كانت تصدر وقتذاك جريدة (الفجر الجديد) و(بغداد) إلى جانب جريدة «الحرية» لصاحبها قاسم حمودي المحامي و«اليقظة» لصاحب امتيازها محمد صديق شنشل ورئيس تحريرها تسلمان الصفواني وثلاثتهم من أقطاب حزب الاستقلال.

(٦) أبرز من ورد له ذكرٌ في التحقيق العقيد طاهر يحيى مدير الشرطة العام وأحد أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار كذلك رفعت الحاج سِرّي والعقيد عبداللطيف الدّراجي آمر اللواء العشرين والزعيم (العميد) الركن شاكر محمود شكري معاون رئيس أركان الجيش والزعيم الركن ناظم الطبقجاي قائد الفرقة الثانية والعقيد الركن عبدالوهاب الشواف آمر اللواء الخامي، والعقيد المتقاعد رجب عبدالمجيد. ومن المدنيين ورد ذكر محمد محمود الصواف مرشد الإخوان المسلمين وفائق السامرائي السفير العراقي في (ج.ع.م).

ومن غير صخبٍ قضائي بل ولم تكن الظروف مؤاتية لمؤامرة عسكرية ذات طابع قومي، بالأخصّ، يبدو فيها فريق هام من ضباط الجيش ميّالاً للوحدة، ويبدو قاسم وكأنه يقف من القومية العربيّة موقف عداء.

وأيدّت الوقائع والأدلة ضلوع (ج.ع.م) فيها

وبغرام قاسم المأثور بالتوفيق بين المفارقات، والجمع بين المناسبات، لم يكن محض صدفة أن تبدأ محاكمة المتهمين الثلاثة في عين اليوم الذي اعتمده المؤتمرون للتنفيذ وهو العاشر من شهر كانون الأول. ووجه الغرابة أنه كانت ثمّ محاكمتان لا محاكمة واحدة في عين الوقت. وقد تمّتا في السّرِ وكمحاكمة (عبدالسلام) لم تنشر وقائعهما إلاّ بعد القضاء على محاولة الشوّاف الانقلابيّة، ونشوب الحرب الإعلاميّة المخجلة بين العراق و(ج.ع.م).

بالنظر إلى وقائع تلكما المحاكمتين المثبة بدقةٍ وأمانة في الجزء الخامس في موسوعة (محكمة الشعب) يبدو واضحاً أن هذه المؤامرة لم تخرج قطّ إلى حيزّ التنفيذ، وبخلاف أحاديث عن خطط معينة، ومبالغ ثبت إرسالها من (ج.ع.م) للمتآمرين، لم يقم أحد من الضالعين بعمل تحضيريّ. ولم يكن اندساس رجال الأمن فيها عاملاً في فشلها. إلاّ أن تسللهم إلى قلبها زوّد السلطة بدلائل دامغة ووسائل إثبات لم تترك للدفاع ثغرة واحدة لنفي وجودها ولم يكن هناك مجال لإلصاق أي عيبٍ قضائي في مسراها القانوني. لكن كان كلّ العيب في التطبيق القضائي والإدانة والمفارقات العجيبة التي صحبت الأحكام. وطبقاً للمحاضر بدت المؤامرة أشبه بحلم من أحلام اليقظة بالغة حداً من السخف والسذاجة لا يصدق. وبجملتها نسخة طبق الأصل من تلك المؤامرات التي كان ينسجها رجال الطبقة الحاكمة القديمة بعضهم ضدّ بعض خلال سنوات ١٩٣٤-١٩٤١ في مجرى تنافسهم ولم يحسب فيها الگيلاني حساباً لعامل الزمن ومتغيرات الظروف. فتلك المؤامرات كانت تعتمد على إثارة زعماء عشائر الجنوب، وبدت هذه تعتمد أيضاً على انتفاضة عشائرية مماثلة ولا أكثر.

وقد شهد العام ١٩٥٨ القضاء على سلطة زعماء العشائر في الجنوب صانعي تلك المؤامرات واختفى عن الأنظار قسمٌ وطُرد قسمٌ، وهرب قسم إلى الخارج، وشهد العام هيمنة الحزبيّة على الشارع في الحواضر والمدن، وسيطرة النقابات والجمعيات الفلاحيّة المنبثقة من أعمق أعماق تربة الفرات الأوسط.

وكُلّ هذا - وهو أعجب العجاب - كان خفياً عن أولياء الأمر في (ج.ع.م). لم

يكن بالإمكان قطّ تغطية دورهم في تمويل المؤامرة وإسنادها بالسلاح فقد عرضت صكوك وتحاويل مالية صادرة عن دمشق والقاهرة. وثبتت صلة المتآمرين بالسفارة في بغداد.

إلاّ أن ضلوع (ج.ع.م) في هذا لم يكن له غير تفسير واحدٍ: حُمّى القومية والوحدة العربيّة الثلاثية بضمّ العراق وكانت في تلك الفترة قد ملكت على نبيها الجديد مذاهبه، فبدا مستعداً للتعاون الفعلي لكلّ من بعده بتحقيق ذلك غير مبال بالعواقب.

أصدرت المحكمة في عين اليوم قراراً بتبرئة الگيلاني لكنها أوصت بنفيه خارج العراق لمدة خمسة أعوام «كي يوضع حدّ للمؤتمرات على جمهوريتنا الخالدة، والحيلولة دون استغلال فكرة القومية استغلالاً سيئاً». وأدانت رفيقيه مبدر الگيلاني ابن أخ رشيد عالي وعبدالرحيم الراوي المحامي وحكمت عليهما بالموت.

كان (قاسم) بغية التستر على أسماء الضباط الذين ورد ذكرهم في الأشرطة المسجلة قد حبس عن المحكمة كما يبدو كثيراً من المستمسكات والدلائل والبينات التي تؤيد اختيار الگيلاني رأساً للمؤامرة فضلاً عن ضلوعه فيها. كما ساءه أن يبعد إلى الخارج ليلتف حوله القوميّون والخصوم، فينشط ضد نظامه ويزيد من الصلات سوءاً بين الدولتين.

وكان تدبير تهمة أخرى له مماثلة من السهولة بمكانٍ. وفي هذه المرّة جيء بالمحكومين بالموت شاهدين إضافيين عليه، ليخرج رشيد عالي في ١٥ من الشهر عينهُ مصفداً بالحديد إلى غرفة الإعدام(٧).

* * *

---

(٧) راجع [سيرة الگيلاني] في الباب الثالث من هذا الكتاب. وكذلك وقائع المحاكمتين في ج٥ ص٦٠ وما بعدها في «محكمة الشعب». وأيضاً الفصل العاشر الص ١٦١-١٧١ من ترجمتنا كتاب أوريل دان الموسوم [العراق في عهد قاسم] ط ستوكهولم ١٩٨٩. يلاحظ هنا العبث القانوني في الأصول الجزائية وتغلّب إرادة قاسم عليها. في المحاكمة الثانية كانت التهمة الموجهة للگيلاني وفق المادة ٢ من الباب ١٢ من قانون العقوبات ونصها مترجماً عن الأصل الإنگليزي «يعاقب بالموت كل من أقدم على تحريض دولة أجنبية للقيام بأعمال عدوان ضد الدولة العراقية أو حملها على إعلان الحرب على العراق أو أمدّ تلك الدولة بوسائل لها القيام بذلك بالتآمر مع تلك الدولة أو الاتصال بها أو بأيّ ممثل لها وتفرض العقوبة سواء أتمّ العدوان أم لم يتم». في حين جرت محاكمة الأولى وفقاً للمادة (٨٠) من قانون العقوبات التي تحكم بعقوبة الموت على كلّ من ترأس عصابة ترمي إلى تغيير نظام الحكم بالقوة» وهي عين المادة =

لم يقبل انتماء الضباط اليساريين والديمقراطيين إلاّ في وقت متأخر[٨] وكانوا عشية يوم ١٤ تموز يشكلون قلة في كلّ المجموعات. وعلى هؤلاء وبعض المقربين الحقيقيين منه كان يضع اعتماده لتحقيق الموازنة.

وبالرغم من إنكار عبدالناصر أي رغبة أو نية في ضمّ العراق إلى (ج.ع.م)[٩] فإنه ترك الاعتقاد سائداً بأن هذه الوحدة ستتم بنجاح الثورة. بل نوّه بعضهم بأنّ سِرّ اهتمام الرئيس المصري بسورية هو الأمل في الوصول منها إلى العراق والكويت والسيطرة على ثروتهما النفطية مثلما كان سبب اهتمامه بعدها باليمن توصلاً إلى النفط السعودي[١٠].

في هذه الأونة كان عفلق النبيّ القوميّ الآخر قد وقع في غرام بطل القومية العربيَّة الجديدة وبهره نجمه اللامع. وفي أثناء زيارته الأولى بغداد دأب على تذكير زوّاره في الفندق بأن:

«أولئك الذين يريدون ما هو أقّل من الوحدة الكاملة، أو الذين يكتفون باتحاد فدرالي بين العراق و(ج.ع.م)، ماهم الاّ خونة بحقّ القضية العربية»[١١].

= التي أسندت لعبد السلام عارف (وهي عين المادة التي كانت ستطبق على قاسم وصحبه لو فشل انقلاب تموز). في هذه المرّة زوّد قاسم المحكمة بالأدلة والبيّنات التي كان قد حبسها عنها في السابق ومن بينها قائمة طويلة من شهود الإثبات وعلى رأسها الاثنان المحكومات بالموت. فالثابت أنه استدعاهما قبيل التنفيذ إلى وزارة الدفاع. وساومهما على حياتهما متعهداً بإطلاق سراحهما إن كشفا للمحكمة دور الكيلاني. وقد برّ بوعده والحق يقال، وكاتب هذه السطور يذكر أنه لقي أحدهما وهو (عبدالرحيم) زميل الدراسة في العام ١٩٦١ يجلس وحده في غرفة المحامين. لا يبادله أحدٌ حديثاً ولا يحاول التقرب منه أحد، كمن به جَرَب.

(٨) روى العميد حسن عبود آمر اللواء الخامس لكاتب هذه السطور - وكان من الضباط اليساريين الماركسيين - أن صديقه وصفي طاهر رتبّ في العام ١٩٥٦و١٩٥٧ لقاءً معه خارج بغداد على طريق المحمودية ليبلغه بأن قراراً اتخذته اللجنة العليا لقبول الضباط «الديمقراطيين» في التنظيم السرّي.

(٩) مثلاً خطابه في دمشق (٢٢ آذار ١٩٥٩) اثر فشل محاولة الشواف الانقلابية (انظر مابعده) ومقالات محمد حسنين هيكل في جريدة الأهرام تاريخ ٢ و٣ و٤ من نيسان ١٩٥٩

(١٠) أفاضت الصحف السوريّة في هذا الموضوع بعد الانفصال. ويضيق بنا المقام عن الاستشهاد.

(١١) انظر هاني الفكيكي [أوكار الهزيمة ص١٥٥] «مرّتان زرتُ عفلق كان فيهما عائداً لتوه من لقاءٍ بعبدالناصر. وفي المرتين بدا متفائلاً وشعرت وهو يتحدث إلينا بعمق بالإعجاب الذي يكنه للرئيس المصري. الأمر الذي أثار في نفي تساؤلات حول القائد الحزبي الذي يطرح الأفكار الكبرى حول الأمة والرسالة والانقلاب والبعث ويبقى أسيراً لفكرة البطل الفرد. مع هذا لم =

في أيام الثورة الأولى شحنت إلى العراق كميات كبيرة من مواد الدعاية المصرية منها صور عبدالناصر[١٢] وزعت مجاناً بالآلاف وبدت تطلّ على المارة في بغداد من واجهات المكتبات ودكاكين الوراقين فضلاً عن المحبيّن والمشايعين من أصحاب المحلات التجارية وعلى الأرصفة بين عشرات من صور الشخصيات الثورية.

إلى جانب إنكار عبدالناصر الشديد ممارسته ضغوطاً على العراق[١٣] للاندماج الوحدوي، هناك دلائل يصعب دحضها على الجهود المضنية التي بذلت في هذه السبيل.

وبصرف النظر عن الباعث الشخصّي. كان قاسم مطمئناً مؤمناً بحقّ أنّ الأغلبيّة الساحقة من شعب العراق لا تريد وحدةً أياً كان شكلها ولا تؤمن بها. الشيعة سيصبحون أقليّة والكرد سيصبحون أقلية لا تذكر، والأقليتان المسيحية والتركمانية ستضيعان في زخم الضجة العروبية أو للصهر والإذابة وإن لم يكن فللاضطهاد العنصري والديني.

وقد عبّر (قاسم) عن ذلك في مؤتمره الصحفي المنشور في جريدة الزمان بعد اثني عشر يوماً من دخوله وزارة الدفاع ظافراً وأجاب عن سؤال بهذا الخصوص:

= أجرؤ على مساءلته في هذا (كان الفكيكي عضو القيادة القطرية للبعث في انقلاب شباط ١٩٦٣].

(١٢) أمين النفوري. من تصريح أدلى به إلى وكالة أنباء الشرق العربي. ونقلته عنها جريدة «النصر» الدمشقية في عددها المؤرخ ٢٠ اب ١٩٦٢

(١٣) تحدث اللواء «البزري» عن حمولة طائرتين [النصر في ١ تموز ١٩٦٢] وذكر أمين النفوري حمولة شاحنتين [النصر عدد ٣٠ آب ١٩٦٢] وكتب هيكل في جريدة الأهرام (١٧ تشرين الثاني ١٩٦١) منكراً أي رغبة لعبدالناصر في ضم العراق إلى (ج.ع.م). وعزا إليه هذا التصريح:
«الشعب العربي يجب أن يبلغ درجة كافية من الإدراك لكيفية استخدام حريته في تقرير مصيره بعد عهود طويلة من القمع قبل ممارسة تلك الحرية». وعلينا أن نأخذ أقوال هذا الرجل بتحفيظ شديدٍ فهو ذو خيال واسع، كثيراً ما يخترع قصصاً لا حقيقة لها عندما تخونه الحقائق إثباتاً لوجهة نظر له. وعلى سبيل المثال رفض خياله أن يقرّ بأن (قاسماً) هو الذي أطلق سراح (عارف) بعد الحكم عليه، وعزا الفضل بذلك إلى القوميين. إذ جاء في كتابه: : الوثائق القاهرية. الذي ألفه بالإنكليزية في ١٩٧٢ بعنوان Nasser: The Cairo Documents مايلي نصاً:
«... بالأخير اعتقل قاسم عارفاً وبقي أشهراً عدة في السجن ولم ينجه من الموت إلاّ قيام رجاله باقتحام السجن وإنقاذه!».

«إن العلاقات بين العراق و(ج.ع.م) ستبنى على أساس المصالح المشتركة ومنفعة الشعبين. وأحبّ أن أؤكد أكثر من هذا أن هذا الوطن هو شراكة بين العرب والأكراد».

وسأله صحافي مصري: «ألا يتمنى أن يتحد العرب تحت راية واحدة ورئيس واحد؟ فأجاب: إذا تحررت الشعوب العربيّة كلّ في منطقتها فمعناه اتحاد عام. والاتحاد لا يُقرّه شخصٌ واحدٌ وإنما تقرره الشعوب العربيّة».

وقال لروبرت مورفي مبعوث الرئيس الأمريكي آيزنهاور. وكان وكيلاً لوزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، في أثناء مقابلة له بتاريخ الأول من آب: إنه لم يجازف بالقيام بالثورة بقصد تسليم العراق إلى الاتحاد السوڤياتي. وإنه وزملاءه لم يجازفوا بحياتهم ليجعلوا العراق خاضعاً لمصر. قال مورفي: «تكلم قاسم بلهجة قاطعة هادئة ولم أشك في أنه كان مصمماً تصميماً قاطعاً على صيانة استقلال العراق مؤكداً على الطابع المحلّي للثورة وأنها قامت لأسباب وطنية لا أيديولوجية[١٤]».

لم يكن (قاسم) كما صوره القوميون العروبيون لعبدالناصر يضمر أي عداء للفكرة القوميّة وللعروبة. لكنه أبى أن يجعل العراق بؤرة أو مرتعاً للمبشرين بالوحدة الشاملة. ولم يكن بحاجة إلى كثير من الذكاء وبعد النظر (حتى بإغفالنا حبه لذاته وحرصه على التفرد بالزعامة) ليدرك أنّ أي نوع من الالتصاق أكثر مما حصل في ١٩ تموز بدمشق غير ممكن.

وزاد من جهل عبدالناصر وأعوانه ومستشاريه بطبيعة التكوين الإثنوغرافي للعراق الحديث - الذي لم يمضِ على وضعه في خارطة العالم أربعون عاماً - تلك التقارير الحماسيّة التي كان يكتبها له دبلوماسيوه ورجال مخابراته في بغداد ومصدرها الفئات القوميّة المحليّة، واطلاعه على ما ينشر في الصحف العالمية من أمثال ما كتبه ذلك الصحافي الألماني عن التظاهرة العسكرية الصفَويّة بمناسبة استقبال طائرة (ج.ع.م) في مطار بغداد وقد مَرّ ذكرها. ولعلّه كان يتوقع بدل وفد التاسع عشر من تموز وفداً كذلك الذي جاءه من سورية ليطرح البلاد وشعبها تحت قدميه.

في الواقع كانت الفئات القوميّة شبه معزولة ميدانياً، لا تستطيع أن تمتلك أي زاوية مستقلّة لها من الشارع العراقي. ولم تجد بالأخير سبيلاً للإعلان عن نفسها لاسيما بعد

---

(١٤) المذكرات. Robert Murphy: Diplomat Among Warriors: London 1964 دبلوماسي بين محاربين. [ترجم الأستاذ نجدت فتحي صفوت ثبت المقابلة في الص ٢٦٧-٢١٧ من كتابه (العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب)].

فشل المحاولة القومية الثالثة المسلحة، إلا بأعمال عنفٍ فرديّة موضعية قابلتها أعمال عنفٍ مماثلة، دأبت وسائل الإعلام في (ج.ع.م) على تضخيمهما والمبالغة فيهما لتبدو صراعاً واسع النطاق متكافئاً. ما لبث أن بدأ القوميون البارزون يتسللون هاربين ولم تتردد سلطات (ج.ع.م) في تقديم شتىّ الخدمات لهم وفسحت لهم المجال للانضمام إلى طاقم الدعاية هناك ولم تكن هذه الأمور تجري من وراء ظهر الزعيم المصري، الذي طالما وصف ببرود دم وصبرٍ وتأنٍ والمقدرة الفذة على كظم الغيظ.

وإن كان ما عزي إلى الزعيم القومي من أمثال هذه الصفات صحيحاً فليس بوسع أحدٍ أن ينكر عليه لحظات فشل كان يفقد فيها صبره وتفارقه برودة دمه ويعجز تماماً عن التحكم على لسانه. وأقربُها إلى الذهن وألصقُها بما نحن فيه فشل محاولة العقيد الشوّاف الانقلابيّة في الموصل. وقد تميزت عن غيرها بحرب أهليّة صغيرة موضعيّة وقسوة متناهية في عِقاب القائمين بها.

سأحيد قليلاً عن السياق لأضع حَدّاً لتساؤل بعض القراء حول تقويمي الإجمالي لثورة أو انقلاب الرابع عشر من تموز، على ضوء التطلعات إلى مستقبل ديمقراطي أصيل للمجتمع العراقي، فعلى ضوئه يمكن أن ترى محاولة الشواف ودور عبدالناصر فيها بمنظارٍ لا يشوبه ضباب أو قذى.

سبق أن أعربت عن الحذر والتشاؤم الذي استولى عليّ وأنا أصغي إلى بيانات الثورة الأولى، الأمر الذي لم يمنعني بعد ساعات من العزم على إصدار صحيفتي موشحةً بأنبْائها وداعياً إلى مساندتها[١٥] رغم تحفظاتي. فقد وجدت فيها رغم كل شيء حدثاً عنيفاً اعترض مسيرة سياسية - اجتماعية تتعثر في خطاها نحو الديمقراطية. إلاّ أنها لا تقف متبعةً سنّة التطور المتدرج لمظاهر الحياة السياسية في دولة حديثة التكوين ولشعب لم يذق طعم الحريّة، وينعم بحكامٍ وطنيين نابعين مِن تربته. فمنذ أن قوّض صرح الإمبراطورية الآشورية في العام ٦١٣ق.م وهي أبداً تحكمها يد أجنبية.

وبصرف النظر عن نبل مقاصد العسكريين الذين أحدثوا التغيير، وبافتراض تجردهم من أنانية التسلط والاستئثار بالحكم كما ثبت ذلك فيما بعد، فهؤلاء هم أول «أسرة حاكمة» وطنية نبطت من تربة الوطن، بعد ستة وعشرين قرناً من سيادة أسرٍ حاكمة أجنبية.

---

(١٥) تبيّن فيما بعد أنها الجريدة الوحيدة التي صدرت في العراق تحمل تاريخ الرابع عشر من تموز.

وخلافاً لهذا، وجدنا تلك الطبقة الحاكمة المزاحة ومعظمها من ضباط الجيش العثماني وموظفي الإمبراطورية البائدة باحتكارها الحكم لما زاد عن ربع قرن. لم تفلح بكل أنانيتها ووسائل فسادها في القضاء على المعارضة الشعبية وكتم الأصوات المطالبة بالحريات الديمقراطية رغم ضعف هذه الأصوات. كما لم تجرؤ على الاستغناء تماماً عن الشكلية والهيكلية الديمقراطية التي أرسي عليها القانون الأساسي العراقي رغم تطاولها عليه والاستهانة به. وكثيراً ما أرغمتها الانفجارات الجماهيرية على تقديم التنازلات[١٦].

ومن المبدأ لم يكن ضباط تموز يملكون القدرة على تفهم طبيعة المسيرة نحو الديمقراطية. على أنهم كانوا مطمئنين بأن انقلابهم سيحظى فوراً بحماية الشعب العراقي قاطبةً. ولذلك اتصلوا بزعماء الأحزاب (باستثناء الحزب الديمقراطي الكردستاني) بل أعلموهم بساعة الانقضاض ورحب هؤلاء القادة إذ سبق لم وأقرّوا بعجزهم عن إحداث أي تغيير وأودعوا ثقتهم بالقوة المجرّدة أي الجيش القادر على التغيير غير متعظين بتجارب الماضي. فما لبثوا قليلاً حتى اضطروا إلى مراجعة حساباتهم. بهرتم الإصلاحات القشرية التي أقدم عليها النظام وقد جئنا إلى ذكر أهمها فسكتوا.

إن ما دعي «بفترة الانتقال» لم يكن قطّ ليصلح بديلاً من السير حالاً على طريق الديمقراطية. فالنظام الديمقراطي أيّاً كان مبعثه يجب أن يبدأ بتجربة مبادئه ومحاولة تطبيقها رأساً.

إلا أن ضباط تموز اهتموا بحصر السلطة في أيديهم، ثم انشغلوا في الاحتراب عليها. يسهل على المرء الذي شارك بدورٍ رئيسٍ في حركة سياسية انقلابية، مثلما يسهل على أي كاتب أو مؤرخ أو مراقب مناصر لها مهما بلغ من استعداد ذهني، دراسة عوامل نجاحها وكم كان احتمال فشلها عند نجاحها. بقدر ما يسهل عليهم جميعاً أن يدرسوا عوامل فشلها واحتمالات نجاحها إن هي أجهضت أو آلت إلى الفشل.

---

(١٦) أقرب الأمثلة إلغاء قانون الانتخابات العامة على درجتين، وجعلها على درجة واحدة في ١٩٥٢ وأبعدها قليلاً إجازة الأحزاب السياسية بالنشاط العلني في ١٩٤٧ (رغم التلاعب والتزوير في أولها، وإلغاء الإجازات بسرعة في ثانيها أو إرغامها على التقوقع أو التوقف عن النشاط العلني.

وفي حالة النجاح تميل النفس البشرية إلى التقليل كثيراً من احتمالات الفشل وتختفي النقائص والنقائض والعيوب ويغطى الجانب السيّئ بقناع الظفر والنجاح بل وتعتبر احتمالات الفشل نفسها من عوامل النجاح.

وفي مجال الحكم على الثورة التموزيّة العسكرية والنظام الذي انبثق منها رأيتني أفتقد من يتحدى هذا المنطق بواقع ما جرى بعدها وبسببها. لم أجد طوال أربعين عاماً مرَت عليها من حاول التصدي الصريح الجريء للآثار السلبيّة التي خلفتها على المسيرة الديمقراطية، ولا في الندوب التاريخية التي حفرتها على أدَمة الأحداث السياسية التالية. ولا عن العلاقة السببية بينها وبين أنظمة الحكم التالية التي عقبتها ولا فضلها الكبير في تخريج طائفة عجيبة من الحكّام العابثين المستبدين التيّاهين بقدراتهم الخارقة، الخارقين في أنانيتهم العمياء، المبددين ثروات الوطن وأرواح أبنائه في ألعاب الحروب الخاسرة والمشاريع الخائبة.

وأولئك الذين دافعوا بحزم وصدق عن المثل الديمقراطية أيام العهد الملكي ولا أقصد طبعاً تلك الفئات التي عارضت النظام باسم المثل والمبادئ الديمقراطية، وهي غير مؤمنة بالشكل الأصيل لها، ألم تكفهم نظرة واحدة إلى البيضة «بعد إزالة كسرةٍ من قشرها ليتضح لهم فسادها»؟

كان جورج كليمانصو[(١٧)] في مفتتح القرن الحالي يصدر جريدة «الإنسان الحرّ L'homme Libre» وحمل له البريد يوماً مقالة بعشر صفحات فلم ينشرها فراح كاتبها يمطره برسائل ملحّة حتى أفقده صبره فكتب له «مقالتك لا تصلح للنشر». إلاّ أن الكاتب العظيم الحيلة كما يبدو كتب له يقول: «أنت تكذب. لم تقرأ المقالة أصلاً. ولو قرأتها لتبين لك أني أغفلتُ إرسال صحيفة كاملة منها عمداً». ردَ عليه كليمانصو بهذا: «سيدي: عندما أتناول فطوري لا أحتاج إلى أكل البيضة كلها لأتأكد من فسادها».

الدلائل في العراق كلها كانت تشير منذ البداية إلى دكتاتورية عسكريّة.

وكان على الديمقراطيين أن يمرّوا بمآزق الاختيار بين الدكتاتورية المحلية وبين الدكتاتورية القادمة من القاهرة باسم العروبة والوحدة. ولم يكن هناك مجال تردد عندما

---

(١٧) George Clemenceau (١٨١٤-١٩٢٩) (سبق التنويه به) رئيس الحكومة الفرنسية. كان قطب مؤتمر فرساي الذي انعقد في ١٩١٩ لتقسيم الأسلاب وإعادة النظر في خريطة أوروبا والعالم.

أقدم عبدالناصر على محاولة يائسة أخيرة «لإعادة العراق إلى الصفّ العربي» بدفع وتشجيع ومساندة الانتفاضة العسكرية التي تفجرت في الموصل، بزعامة الشواف.

* * *

ووضع عبدالناصر أمله في هذه المحاولة وبسخاء مفرط. ومن ردود الفعل العنيفة والتصرف الأهوج الذي صدر منه في أعقاب فشلها سيقدر القارئ مقدار الخيبة والمرارة اللتين استوليتا عليه.

كانت المؤامرةَ واسعة النطاق. شملت كلّ الضباط القوميين والناقمين، كل خصوم قاسم ونظامه ومن يدعمه، واستهدفت تقويض صرح البناء الجديد والقضاء على من يقف في سبيل الوحدة الفوريّة.

في العام ١٩٥٧ أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً لم يعارض فيه فكرة الوحدة العربيّة إلاّ أنه استدرك فربط تحقيق الوحدة الشاملة بشرط زوال النفوذ الإمبريالي من العالم العربي والقيام بتغييرات جذرية تستهدف النهج الديمقراطي.

وهذا هو عين الخط الذي أنتجه الحزب الشيوعي السوري في بيان له بتاريخ ٧ أيار ١٩٥٦.

على هذا الأساس تمّ قبول الحزب الشيوعي العراقي في جبهة الاتحاد الوطني ليحرز موقعاً من المعارضة العراقية أخيراً.

وبهذا الشكل ظهر بعد الرابع عشر من تموز. وبالمقابل:

حتى العام ١٩٥٤ وإلى أواخر العام ١٩٥٧ ظلّ حزب البعث العربي الاشتراكي والقوميون الآخرون كحزب الاستقلال يدعون إلى فكرة الاتحاد الفدرالي ويقاومون فكرة الوحدة الشاملة. في الوقت الذي كان الشيوعيون السوريون لا يعارضون في أي نوع من أنواع الوحدة حتى الشاملة منها (كما تبيّن فيما بعد) شريطة ضمان الحريات الديمقراطية. على أن القوميين سورييهم وعراقييهم وعلى رأسهم البعث راحوا في أواخر العام ١٩٥٨ يطالبون ضباط ١٤ تموز بالوحدة الفورية الكاملة الشاملة حين أسرع الشيوعيون العراقيون فانقلبوا على رأيهم الأول ليتبنوا فكرة البعث الأولى وهي الاتحاد الفدرالي، البعث الذي وجدناه في أوائل العام ١٩٥٩ يهتف بلجاجة بشعار الوحدة الفورية الشاملة. وفي الإقليم الشمالي (سورية) من (ج.ع.م) شُنّت على الشيوعيين حملة إعلاميّة ضارية، تزامنت مع خطاب عبدالناصر في ٢٣ من كانون الأول ضدّ الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط، الذي أتى بعنفٍ غير مسبوق. فبادر الحزب

الشيوعي العراقي إلى إصدار بيانين جاء في أحدهما:

«. . . إن الأحزاب البرجسيّة اليمنية التي تتستّر وراء شعار الوحدة القومية تحاول إرغام العراق على الاندماج بالجمهورية العربية المتحدة وتعمل بشكل محموم على تبنيّ نظام الحزب الواحد كما هو الحال في مصر. ونحن بطبيعة الحال نشعر بقلقٍ عظيم على مستقبل حقوقنا الديمقراطية لعلمنا بالاّ وجود لحرية الأحزاب والمنظمات الشعبيّة في (ج.ع.م) ولا لوجود حرية القول أيضاً. . . إن مهمة الحكم الديقراطي هنا هي تثبيت المكاسب الثورية وتوطيد أسس النظام الثوري».

وبطبيعة الحال آثر الحزب الشيوعي أن ينسى أن نظام الحزب الواحد مطبق في سائر بلدان المعسكر الاشتراكي.

في ٢٤ من آذار ١٩٥٩ بعد أسبوعين على قمع محاولة الشواف الانقلابية قال قاسم في مؤتمره الصُحفي إنه كان على علم سابق بالمؤامرة وإن وقوعها كان لا مفرّ منه وإنه تركها «لتنضج وليدرك كل مواطن مركزه ويقدّر الأمور حق قدرها».

مما لا شك فيه أن قاسماً كان يريد أن يخلّف انطباعاً بنباهة فيه وسعة حيلة وخصائص أخرى يحاول الحكام المتفردون زرعها عادةً في عقول الجمهور ليبدوا كأنهم يملكون قوى خارقة وبُعد نظر وهو ما يُطلق عليه الكتاب تعبير «كارزما Charisma». على أن قاسماً كان على علم بوجود مؤامرة عسكريّة واسعة ولا يجهل أسماء بارزة فيها[١٨].

---

(١٨) يذكر العميد خليل إبراهيم [المرجع السالف، ج٢ الص ٨٦-٨٧ و٤٤-٤٥] أن السفير البريطاني قام بنفسه بتحذير قاسم من قيام الجيش بحركة انقلابية ضدّه في مقابلة مفاجئة بقوله إن الخبراء في سفارته فكوا جفرة برقية بعثت بها سفارة (ج.ع.م) من بغداد إلى دمشق، وأن ما احتوته البرقية يؤكد معلومات بلغت سفارة بلد إسلامي عضو في حلف بغداد.
إلاّ أن السفير البريطاني سرهمفري تريفيليان ينفي ذلك في كتابه «الشرق الأوسط في ثورة» بنصّ هذه الترجمة: «سمعنا عن تذمرّ علني من كبار ضباط الجيش مصدره الموصل وعن انقلاب وشيك. بل حتى سمعنا عن تاريخ قيامه. ومما لا شك فيه أن (قاسماً) كان على علم به ولكن ليس منّاً بالتاكيد. فقد أبعدنا أنفسنا تماماً عن التدخل في شؤون العراق الداخلية». [ماكميلان: The Middll East in Revolution 1970 الص ١٤٧-١٤٨]. إني أميل إلى الأخذ برواية خليل إبراهيم. فبالشكل الذي أكدّ تريفيليان عدم تدخل بلاده بدا وكأنه ينفي أمراً واقعاً إذ لم يكن هناك أيّ حاجة لإقحام المسألة في كتابه بالأصل لاسيما وأن الأمر يتعلق بـ(ج.ع.م). من جهةٍ =

ومع سعة الدائرة التي انداح إليها التآمر فقد كان كُلّ مركز من مراكز قواها يعمل لوحده دون تنسيق. واستغلّ الجميع اندفاعات عاطفية وخيبة مرة خلقت حقداً على النظام ورأسه في نفس العقيد الركن عبدالوهاب الشواف آمر اللواء الخامس في الموصل.

وهذا بدوره كان قد وقع تحت تأثير تكتل قومي من صغار ضباط اللواء يقوم على رأسه مقدّم اللواء (محمود عزيز سيف) وهو برتبة رائد ركن. كان كما تبيّن فيما بعد محور الحركة التنفيذي، فنسب أن يكون انطلاق الحركة من لوائه هذا على أن تكون متزامنة مع تحرك آخر في بغداد وكركوك وغيرهامن المناطق التي يسيطر على قطعات الجيش فيها ضباط قوميون مشاركون.

ليس هناك دليل على القوة الهائلة التي كانت إذ ذاك تدفع عبدالناصر لضم العراق إلى الوحدة القائمة أعظم من ذلك الخليط العجيب المتنافر الذي ساهم عملياً في هذه المحاولة. ضباط قوميون لا يطيقون رشيد عالي وقومييه، بعثيون لا يطيقون عبدالناصر، ممثلون كبار للعهد الملكي من رجال الاقطاع، أسرٌ معروفة من الطبقة الحاكمة، ممثلون بارزون لحركة الإخوان المسلمين. وكل هؤلاء الأخيرين هم خصوم بعضهم لبعض ولعبدالناصر، ومعارضون لكل وحدة. مع كلّ هذا حظيت بتأييد كل الضباط القوميين ووجه المفارقة هنا أن الضابط الذي أعلن العصيان باسمه لم يكن قومياً عروبيّاً بل كان محسوباً على المعسكر الدّيمقراطي رغم كل الضجة الإعلامية التي آثارتها (ج.ع.م) حول قوميته وعروبته[19] فيما بعد. والعامل المشترك الذي كان يجمع هؤلاء

= ثانية لم يكن قاسم بحاجةٍ إلى كثير من الذكاء ليدرك بأن الحركة المتواة لا بُدّ تستقطب حول مدير استخباراته رفعت. واستناداً إلى المصدر الأول (ص٤٤) إن قاسماً استدعى رفعت في ٤ من آذار وصارحه بما أنبأه السفير مقترحاً له منصب ملحق عسكري في واشنطن ثم كلّف رئيس الأركان بعرض المنصب عليه ثانيةً فرفض. ويستوقفني تعامل قاسم من أبي التنظيمات السرية هذا ورأسها المدبّر، بعد ثلاثة أيام مرت على فشل الحركة فقد عاد يعرض عليه المنصب نفسه أثناء جولة ليليّة معه في أنحاء بغداد دامت كما يذكر المؤلف خمس ساعات. لا شك في أن قاسماً الذي وضع إذذاك يده على خيوط التآمر وعرف دور رفعت المركزي فيه، بدا يفضل تجربة تحطيم هذا الرجل المستقيم عقائدياً تحطيماً أدبيّاً ليبدو أمام رفاقه الذين وضعوا فيه ثقتهم مفضلاً حياة الذلّ والعار على الموت بشرف. ومن هذا ومن موقف قاسم نفسه في ساعاته الأخيرة بدا عبدالكريم قاسم هنا قليل المعرفة بصناديد الرجال.

(١٩) أصيب الشيوعيون (لاسيما الموصليون) والوطنيون الديمقراطيون بصدمة وذهول عندما سمعوا =

هو الخطر الأحمر ووقوع البلاد في قبضة الشيوعيين وشيكاً.

ليس في الإمكان أبداً التقليل من مجهود الحزب الشيوعي في تأمين هذه الورقة الرّابحة لخصوم النظاّم ووضعها في يدهم بسلوكه.

وجد الشواف نفسه مغبوناً في صفقة التغيير السياسي الذي جاء به يوم ١٤ تموز. وكان فريسة سهلة للرائد محمود عزيز الذي وجد نفسه رأساً لعدد من خلايا صغار الضباط في لوائه، إضافةً إلى عدد آخر من أمثالهم. كانوا من مرتبات اللواء العشرين الذي وجهه (عارف) إلى بغداد، وأنيط بهم قيادة الوحدات التي طوّقت قصر الرحاب والإذاعة والمؤسسات الحكومية الأخرى، وعمد قاسم إلى تشتيت شملهم وإبعادهم عن العاصمة مركز التآمر.

والخلاصة أن ضباط الجيش الكبار يعرف بعضهم بعضاً - كان في حلقة التآمر كلّ من اعتبر نفسه صنواً لقاسم أو متفوقاً عليه عقلياً ومسلكيّاً، وأن الحظ والحيلة فحسب هما صاحباً الفضل فيما ناله هذا الضابط من مجدٍ. ولم يكن امتعاض وخيبة الطبقچلي

= بيان إعلان الانقلاب موقعاً باسمه ولم يكتم الجادرجي استغرابه. فقد اعتاد شيوعيو الموصل الالتفاف حوله وكان دائم الاجتماع بهم يناظرهم ويقترح عليهم ما يصلح لهم وقد ركنوا إليه. كانت نية قاسم صباح ١٤ تموز تتجه إلى تعيينه حاكماً عسكرياً عاماً. إلاّ أن عارفاً الذي كان شديد المقت له عارض في هذا وهدد وتوعد. فارتئي أن تسند إليه آمرية اللواء الخامس عشر في البصرة كَحلّ وسط. إلاّ أن ذلك لم يكن يشفي غليل (عارف) فبادر خفية ومسح رقم (١) من (١٥) ليجد الشواف نفسه آمراً للواء (٥) بدلاً من اللواء (١٥). وعلم الشواف بتزوير عارف فيما بعد. في الواقع كان الشواف في أيار ١٩٥٨ قد خطط باللواء الخامس عشر الذي يقوده آنذاك للقيام بواحدة من المحاولات الانقلابية العديدة التي سبقت تموز. روى للكاتب وهو معه ضمن أسرى الشواف في الثكنة الحجرية (وكان الشخص الذي اعتمدته اللجنة المحلية للحزب الشيوعي ليكون ضابط اتصال مع الشواف وكان دائم الزيارة له في النادي العسكري) أنه وجده منشرح الخاطر وفي أصفى حالاته النفسية إثر إقالة (عارف) وتعيينه سفيراً. وابتدره بالقول إن ساعاته في الموصل باتت معدودة وإنه سيودعهم كما سيودّع بّزته العسكريّة. فقد كان يتوقع أن يخلف (عارفاً) في وزارة الداخلية إلاّ أن (قاسماً) تخطاه إلى ضابط مسلكي. فقذف به إلى أحضان المؤتمرين.

انحدر الشواف من أسرة دينية عريقة بغدادية تولى بعض أفرادها مناصب دينية في ولاية بغداد أيام العثمانيين ووالده كان إلى حين رئيساً لحكمة التميز الشرعية في العهد الملكي. وأخوه (محمد) وهو طبيب برتبة لواء كان من مقربي قاسم وقد بادر إلى إسناد منصب وزارة الصحة إليه في ١٠ من شباط أي قبل ٢٠ يوماً من إعلان الانقلاب. وبمعرفة أسلوب قاسم في معالجة المشاكل والأمزجة لا يستبعد أن تكون لهذا التعين علاقة بمعرفته بما يدبره أخوه في الموصل.

بأقل من حنق الشوافّ وخيبته. وكان غيرهما من ضباط الفرقة الثانية سريعي الاستجابة إلى الوعود المقطوعة بالمساعدة العسكرية من جانب (ج.ع.م) وخلال زيارات عِدّة لبعض الموفدين إلى سورية. ومن بغداد كان الاتصال عن طريق العقيد عبدالمجيد فريد الملحق العسكري في السفارة. في حين كانت صلات الموفدين إلى سورية بالعقيد عبدالحميد السّراج رئيس المخابرات في الإقليم الشمالي. وكان محمود عزيز سخيّاً في كشفه له التنظيمات القومية السرية بين الضباط بالأسماء ووعده السراج بأن (ج.ع.م) ستزودهم بالسلاح والميليشا وبجهاز إذاعة. كما وعَدَ أحمد العجيل الياور بخمسمائة مسلح من (شمر).

وبالشكل الذي بدت به صفحات الانقلاب، ما كان له أيّ خطّ من النجاح. عنصر المفاجأة كان مفقوداً. فقدان ضباط الجيش خلال الأشهر السبعة المنصرمة كثيراً من سيطرتهم على ضباط الصف والجنود، ومبادرة قاسم إلى رفع رواتب هؤلاء بما فيهم الجنود المطوّعة والمجندة بمقدار ثلاثمائة أو أربعمائة[٢٠]. في حين لم تطرأ زيادة على رواتب الضباط بأكثر من نسبة ١٣-٦٧ بالمائة. كما حقق الحزبان الشيوعيّ والپارتي نجاحاً كبيراً في كسب أعداد كبيرة من الجنود وضباط الصفّ إلى جانبهما وهو ما لم يحققه القوميون في أي وقت من الأوقات[٢١].

كما أدرك المؤتمرون أن أيّ حركة انتقاض على الحكم لن يكتب لها حظ من النجاح أن لم يكن مركزها بغداد. لذلك قرّ القرار على أن تكون حركة الموصل متزامنة مع حركة بغداد التي قضت باقتناص (قاسم) في وزارة الدفاع والقضاء عليه ثم إذاعة النبأ لتشجيع الآخرين[٢٢].

---

(٢٠) ذكر لي السيد عبدالغني الملاح معتمد الحزب الوطني الديمقراطي في الموصل أنهم (أي وفد الجبهة الوطنيّة) لقوا صعوبة كبيرة في إقناع الطبقجلي آمر اللواء الخامس آنذاك بالالتحاق بالمنصب الجديد أي قيادة الفرقة الثانية في كركوك ولم يذكر لي أسباب عزوفه وتردده. ولا يصعب كثيراً تخمين السبب في برودِ الطبقجلي وتردده وهو يصغي إلى بيان يقضي بنصب من كان قبل مدّة واحداً من ضباط اللواء الذي يقوده الأدنى مرتبةً منه نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية.

(٢١) يراجع بشأن التفاصيل العراق في عهد قاسم ج١ الص١٨٩-١٩٠

(٢٢) «كان الجميع يحسّون في صباح ٩ آذار أن الفاجعة الدامية قد نفذت. كنا نحسّ في تلك اللحظات بثقل حركتنا وصعوبته ولكننا عزمنا رغم ذلك أن ننتزع أقدامنا من الأرض انتزاعاً وفعلاً خرجنا عصر ذلك اليوم بمظاهرة من جانب الكرخ في محاولة أخيرة لدعم الثورة لكن من =

وقد أُجّلتْ ساعة الصفر مرات عديدة. كان آخرها ذلك التأجيل الذي تجاهله الشواف مؤثراً استباق الأحداث وإرغام الأخرين على الإقدام غير مصغٍ للمحاذير التي أطلقتها بغداد وكركوك. ولما وقعت الواقعة راح كثير من المؤتمرين يتخذ إجراءات لإبعاد أنفسهم عنها بشتّى العلل، وبكل احتمالات تدخل (ج.ع.م) عسكرياً، ونشوب حرب أهليه واسعة النطاق غير مضمونة النتيجة.

وما من شك في أن يكون لاختيار الحزب الشيوعي مدينة الموصل محلاً لاجتماع أنصار السلم الجماهيري علاقة وثيقة بالتقارير المتواترة التي أنبأته عن حركة انقلاب قومية وشيكة، ولا غرابة في أن يبادر (قاسم) إلى مباركة هذا القرار وإبدائه كلّ الاستعداد والتسهيل لعقده، فقد وجد فيه مخرجاً لحيرته في اتخاذ قرار قطعي بكيفية معالجته الأمر. ربما كان يأمل جَرّاه أن يستعجل الانقلابيون في التنفيذ خشية أن يفسد هذا الاجتماع خططهم، أو أن يكون سبباً في تثبيط الهمم والعدول نهائياً عما انتووه.

كان الاجتماع الذي نظمه الحزب الشيوعي مجرّد استعراض قوة وترهيب.

إلاّ أن القوميين والمتآمرين اتخذوه عِلّة لقيامهم بالانقلاب.

وكما تبين فيما بعد فإن الجهات الثلاث كانت تبالغ كثيراً في أهمية هذا الاجتماع وخطورته وإليك القصّة معرّاة خالية من التهويل كما صورها الكتّاب المتأخرون وكما أرادوا أن تثبت في سجل تاريخ العراق الحديث:

أعلنت «اتحاد الشعب» لسان الحزب الشيوعي بتاريخ ٢٣ من شباط عن يوم ٦ من آذار موعداً لانعقاد المهرجان ويوافق نهار جمعة، ليتاح لأكبر عدد المشاركة فيه. وبهذا الإعلان بدأت عملية «جر الحبل» فالشوّاف ينذر بغداد وقاسم بالذات بالشرّ المستطير

= المؤسف أن الثورة لفظت أنفاسها الأخيرة. وبات من المؤكد انذاك ان القوى المنتظر تحركها في بغداد وفي وزارة الدفاع بالذات هي الأخرى كانت اقدامها مشدودة إلى الأرض. كانت قد فقدت القدرة على التحرك في اللحظة الحاسمة [فؤاد الركابي: الحَلّ الاوحد. ط القاهرة ١٩٦٣- ص٢٤».

نقول: مصادر قاسم الكثيرة حول تكتل انقلابيّ واسع النطاق تدعمه ج. ع. م، لم تفتح عليه فيما يظهر خطّة إجهاض له واضحة. وعلينا أن نتصور حيرته في معالجة الكارثة الوشيكة وتردده بين الحيلولة دون انفجارها وبين «تركها تنضج» كما ادّعى فيما بعد. وربما أدرك عدم جدوى المحاولة عندما فشل في إبعاد رأس الحركة، ليستسلم أخيراً للمقدور معتمداً على المساندة الجماهيرية ويقظة أنصاره وولائهم؟

على أنه ما كان يتصور أن القضاء عليها سيتم بمثل هذه السهولة وبالأقل من الخسائر.

من احتكاك قد يؤدي إلى إراقة دماء. ووفدٌ من المدنيين الرؤساء الضالعين في المؤامرة يقصد كركوك لتحذير الطبقچلي من مغبة عقد الاجتماع والعمل على الحيلولة دونه بأيّ شكل وهذا القائد يقوم بدوره بالاستنجاد برئيس أركان الجيش مناشداً إلغاءه. وزاد تخوف المتآمرين منه اعتقاداً بما سيخلفه من زخم كبير وإحباط في نفوس المتحمسين بما في ذلك إفساد خططهم. يقابل ذلك إصرار قاسم ومحاولات الحزب الشيوعي المستميتة دفع أكبر عدد من الأتباع والأنصار في «رحلة شتاءٍ» إلى الموصل.

وأعلنت مديرية السكك الحديد العامة عن أسعار نقل مخفضة جداً ووضع مقطورات خاصة (أو قطارات؟) لنقل القادمين لكن تبين أن أكثرية الغيورين الملتزمين آثر أن يستمتع بعطلة الجمعة بدلاً من قضاء ليلتين في قطار بطيء لا تزيد سرعته عن ٦٠ كيلومتراً في الساعة ليقطع ٤١١ كيلومتراً بالضبط بين بغداد والموصل وبسبب ساعتين أو ثلاثة من اجتماع تلقى فيه خطبٌ روتينية مملة.

ثم وبسبب قلة الاقبال تبين أن القطارات الخاصة المعدّة لنقل الألوف كانت عملاً قطاراً واحداً يجرّ وراءه ثماني عشرة عربة لا يمكن أن تستوعب ما يزيد عن ألفٍ. وربما كان بانتظار هذا العدد ضعفه من الموصليين إما ممن دفعت به لجنة الحزب المحلية والمنظمات الديمقراطية أو ممن حدا به الفضول وحبّ الاستطلاع أو مجرد قضاء الوقت[٢٣]. وكان هناك مسألة الطعام ومصاريف أخرى. وما من شَك في أن كثيراً من أنصار وأعضاء الحزب وموالي النظام يحرص على حبيبه ووقت عطلته أكثر من حرصه على الاستجابة إلى نداء الحزب. والجميع كان يعلم أن لا ضيافة تنظرهم هناك.

وكان من مصلحة الطرفين أن يُبالغا في التقدير. الجانب القومي المهيّئ للانقلاب أراد التأكيد به على خطورة وقوع البلاد بيد الشيوعيين. والطرف الحكومي والجماهيري الموالي وعلى رأسه الحزب الشيوعي كان قصده من المبدأ أن يستعرض به قواه وربما أدخل في حسابه احتمال وأد الحركة الانقلابيّة بهذه التظاهرة.

(٢٣) الملعب (الستاديوم) الذي جرى فيه الاجتماع هو من ملاعب الدرجة الثانية بمواصفات لعبة كرة القدم ليس فيه غير منصة واحدة تتسع لمئات، وقد خصصت للخطباء. كان كاتب هذا السطور قد اختلط بين القادمين المنتشرين في الساحة ليتأكد العدد بنفسه كما يستطيع أن يؤكد بأنّ تلك المجموعة التي وصفتها جرائد اليسار في حينة بعشرات الألوف لا تشغل أكثر من ثلث الملعب وقوفاً. وهو عملاً لا يستوعب أكثر من عشرة آلاف على فرض امتلاء ساحته. لذلك لا يمكن تقدير الحاضرين بما يزيد عن الثلاثة آلاف على أغلب الاحتمال.

وتبارت وسائل الإعلام في تصعيد الأرقام حتى وجدناها في ما لدينا من أسانيد ومراجع معتبرة تزيد عن عدد نفوس مدينة الموصل نفسها[٢٤] أحياناً.

ودبّ الخلاف بين الضالعين في الاتفاق على توقيتٍ للشروع (ساعة الصفر) وتغلّب طيش وتهور الشواف ونزق محمود عزيز[٢٥].

انقضى يوم أنصار السلم بسلام ولم يقع حادث. وأقل القطار الصاعد إلى بغداد مساءً كُلّ من حضره. إلاّ نفر قليلٌ.

في اليوم التالي دبّر القوميّون هجوماً على مقهى يختلف إليه (الديمقراطيون) عادةً فأحرقوه. واتخذت من هذا حجّة لتطبيق ما دعي بخطّة أمن الموصل، وتقضي بإنزال قطعات الجيش إلى المدينة واحتلال مفارق الطرق وإعلان منع التجوال.

وفي الليلة التي سبقت إذاعة بيان الانقلاب[٢٦] أنيط بالضباط الصغار الرتبة الضالعين مهمة اعتقال الموالين للنظام وللتغطية اعتقل عددٌ مماثل من القوميين المشاركين الذين لم يلبثوا أن سُرّحوا فجر اليوم بعد تزويدهم بالأوامر والتعليمات[٢٧].

---

(٢٤) مثلاً: حنا بطاطو [المرجع السالف ص٨٨٠] يثبت الحضور بربع مليون! [مرآة الشرق الأوسط -جريدة الأهرام- إذاعات القاهرة ودمشق]

(٢٥) يظن كاتب هذه السطور - وقد توصل إلى هذا بعد استقراء وبحث مضن - أن كلاً من رفعت الحاج سري (بغداد) وناظم الطبقچلي (كركوك)قد توصّلا أولهما بحكم منصبه وبمحاولات قاسم إبعاده، وثانيهما لإدراكه بأنه محاط بضباط «ديمقراطيين» في مقرّ الفرقة يحصون عليه حركاته، إلى أنهما لا يستطيعان مساندة أية حركة في الموصل بحسب التوقيت الذي قرره الشواف. فتمارض ثانيهما وأدخل نفسه المستشفى قبل قيام الحركة بثلاثة أيام. وبدا كلّ من وضع نفسه تحت تصرف الانقلابيين يراقب أحدهم الآخر ويخشى أن يكون البادئ. وصار الجميع ينتظر ما سيسفر عنه اعتصاب اللواء الخامس في الموصل وما سيحققه من نجاح.
ولم يكن هناك حبّ مفقود بين الطبقچلي والشواف الذي لم يقبل بأقل من القيادة العليا رافضاً في (بيانه) المذاع التسليم برئاسة الطبقچلي [راجع: محمود الدرة ثورة الموصل - ط بغداد ١٩٨٧ . ص١٢٩].

(٢٦) كتب البيان محمود الدرة الذي أقحم نفسه مدّعياً أنه رسول رفعت الحاج سِرّي. [رجع في كتابه فادعى أنه رسول رئيس مجلس السيادة (الربيعي). انظر: ثورة الموصل المرجع السالف].

(٢٧) ظفر هؤلاء ببعض أعضاء اللجنة المحلية للحزب الشيوعي وأفلتت البقية وشمل الاعتقال أنصار الحزب وبعض كوادره وعدداً من المستقلين المعروفين (باللاقومية) وقلة من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي. أضيف إليهم أعضاء من الحزب الديمقراطي الكردستاني تمّ تسفيرهم من عقره. وتراوح العدد بين أربعين وخمسين مدنياً أودعوا غرفتين في الطابق الأرضي مع بضعة =

ما حصل يوم ٨ و٩ من آذار كان أشبه بفبلم سينمائي عنيف متسارع المشاهد، يصعب جداً وصفه ببضع صحائف دعك بسطور قلائل(٢٨). وما يفي بالغرض هنا القول:

انقسمت وحدات اللواء على نفسها وتمردت أغلبيتها على زمرة الشوّاف ورفضت المشاركة وشقّت عصا الطاعة بقيادة ضباط صفٍّ وجنودٍ منظّمين سياسيّاً ضباطهم معتقلون.

في صبيحة اليوم الثامن بدأت تظهر تجمّعات معادية في شوارع المدينة حشدها الحزب الشيوعي. في حين أهاب الحزب الشيوعي والپارتي بأعضائهما وأنصارهما من القبائل الكردية فاندفعت إلى الموصل بكل وسائل النقل الميسورة وعسكرت بسلاحها على الضفة اليسرى من دجلة.

وبدأ الاصطدام في معسكر الغزلاني. ولم يفلح المؤتمرون في صدّ هجمة كتيبة الهندسة بتجريد الفوج الثالث. فقد انفلتت وتركت المعسكر متجهةً إلى الثكنة الحجرية. وكان آمرها (المقدم عبد الله الشاوي) قد سبقهما بمفرده إليها محاولاً إخلاء سبيل ضباطه المعتقلين فأرداه قتيلاً الملازم الأول (خيرالله عسكر) أحد الضباط الموكل إليهم حراسة المعتقلين(٢٩).

= عشر ضباط صفّ. واعتقل أربعة عشر ضابطاً قاسمياً ويسارياً وپارتياً وشيوعياً (بينهم مسيحيّان مسلكيان) وأضيف إلى هؤلاء الأستاذ الراحل (كامل قزانجي) في يوم ٩ وأودع الطابق العلوي معهم. اختار محمود عزيز هذه الشخصية الوطنية وهو مسيحيّ كلدانيّ من دون الآخرين ضحيّةً قبيل هروبه. أخذه إلى دورة المياه وأمر عريف انضباط كان برفقته يدعى مال الله فصرعه هذا برصاصات من رشاشته. لم يكن كامل قزانجي شيوعياً في أي وقت كما وصفته وسائل الإعلام في (ج.ع.م). ولا من أنصار السّلم. بل هو عضو بارز في الحزب الوطني الديمقراطي كان قد ترأس جناحاً تقدميّاً فيه ففصل. سبق اجتماع أنصار السلم بالقدوم إلى الموصل لزيارة شقيقة له بعد إسقاط الجنسية عنه في ١٩٥٤ ونفيه إلى تركيا. لقد فقد كاتب هذه السطور صديقاً عزيزاً ومُعلّماً وزميلاً عَزّ مثيله.

(٢٨) يعكف كاتب هذه السطور على جمع الوثائق والأسانيد والمعلومات لتأليف كتاب خاص عن هذه المحاولة الفاشلة. وقد كان واحداً من مشاهديها وضحاياها في آن واحد. وهو لا يجد في ما كتب حولها أو أُلّف فيها ما ينقع الغلّة ويفيها حقها. وجلّ ما كتب كان ينقصه الحياد. أو يعكس الجانب القوميّ منها ووجهة نظر القوميين العروبيين فقط.

(٢٩) كان القاتل بين الضباط الهاربين إلى سورية. ووجد في الثمانينات وهو برتبة فريق ركن في الجيش العراقي. قيل إنه كان يمت بصلة قرابة مع قتيله.

ثم جرت مكالمات تلفونية بين بغداد والموصل باشرها (قاسم) بنفسه والعبدي رئيس الأركان والعميد طه الشيخ أحمد بالمناوبة، ومع بعض الضباط القوميين الثائرين وبينهم محمود عزيز نفسه، أهين فيها [الزعيم الأوحد] وأُسمع قارص القول[٣٠]. وبقي صدى الإذاعة المحلية التي جلبت إلى الموصل من سورية غير مسموع من البغداديين وظلّ سائر العراق يجهل ما يحصل. حتى تولّت إذاعة دمشق تلاوة بيان الشواف بالثورة[٣١] بعد إعلانها بسبع ساعات. وفي ذات الوقت انطلقت أربع طائرات بقيادة الرائد الطيار (خالد جرجيس سارة)، فأصابت بأحد صواريخها غرفة الشواف إصابة مباشرة أحدثت فيها فجوة قطرها حوالي قدمين فأصيب هو ومحمود عزيز بجراح سطحية فانطلق أولهما إلى مستشفى اللواء والظاهر أنه أطلق الرصاص على صدغه مفضلاً الانتحار على الوقوع بأيدي الجنود الذين أحاطوا بغرفة التضميد يهتفون ويتوعدون. والقياس هنا مع الفارق:

في تأريخ الحرب العظمى الثانية إنّ ستة من ألمع القادة العسكريين الكبار في الجيش الألماني أنهوا حياتهم بأيديهم بعد فشل مؤامرة القضاء على هتلر في ٢٠ من تموز ١٩٤٤. أولهم الفيلدمارشال رومل وثانيهم الفيلد مارشال فون كلوغه القائد العام بجبهة الغرب. ثم الكولونيل جنرال بيك رئيس أركان الجيش الألماني السابق. والجنرال هننگ فون ترسكوف قائد الجيش الحادي عشر في الشرق وهو روح العملية ومدّبرها فقد زحف إلى الأرض الحرام وسحب مسمار أمان قنبلة يدوية نسفت رأسه. وخامسهم الجنرال إدوارد ڤاكنر قائد العينة والتسليح. وآخرهم الجنرال فون شتولبناگل الحاكم العسكري العام لفرنسا المحتلة.

وعلينا الإقرار والحالة هذه أن العقيد الشواف كان أشجع كل من سبقه من ضباط الجيش الثوريين أو القوميين الذين لم يؤثروا الموت بأيديهم وفضّلوا الوقوع بيد

(٣٠) سجّلت تلك المكالمات في حينه وأودعت أرشيف الاستخبارات. ونقل العميد خليل إبراهيم (موسوعة ١٤ تموز-ج ٤ الص ١٨٦ وما بعدها) نماذج طريفة منها. وأغربها هو المكالمة التي جرت بين محمود عزيز وعبدالكريم. وفيها طلب هذا منه أن يعتقل الشواف. وفي مكالمة أخرى بين محمود عزيز والعميد طه الشيخ أحمد قال الأول «نحن قمنا بثورة ضد أعمال الشيوعيين، قمنا بثورة حتى نحفظ عروبتنا وبيتنا وقوميتنا».

(٣١) تكررت إذاعة البيان مراراً حتى بعد القضاء على جيوب المقاومة بمدةٍ. وكان يتخللها نداءات تشجيع وحثٍ وبيانات كاذبة حول نجاحها وبرقيات تأييد.

أعدائهم. وهذا هو الموت المشرِف مهما اختلفت الدواعي إليه[٣٢] أو أهداف المتحرين فيما انتووه.

وأذاع راديو بغداد نبأ مقتله وهو ما يزال حيّاً.

في حين توجّه الرائد محمود عزيز إلى الثكنة الحجرية بُغية القضاء على أرواح المعتقلين المدنيين والعسكريين.

في الموصل لم يكن هناك سلطة. اندفعت تظاهرة مدنيّة ضخمة أولاً فطوقت مديرية الشرطة وقد عُلم أن فيها ضباطاً قوميين. وتمّ اقتحامها دون إطلاق نار بصدفةٍ غريبة[٣٣]. وحاولت كوادر من الحزب الشيوعي السيطرة على الموقف. ودخلت العشائر الكردية المدينة من الضفة اليسرى. ثم انضم إلى الحشود جنود وضباط الصّف الموالون بأسلحتهم. وانتشر بين هؤلاء كثيرٌ من الرعاع ذوو الثارات. وتحصّن بعض المتآمرين. وصارت تسمع أصداء العيارات النارية في أنحاء كثيرة من المدينة. وكانت صرخة واحدة تصدر مرفقةً بكلمة «متآمر» تكفي للقضاء على مقبوض عليه ولم يتردد بعض ضباط الصف في قتل ضابط معين عرفوه مشاركاً. وترجم بيان قاسم الذي أهدر دم المتآمرين وأمر «بالقضاء» عليهم ترجمة حرفيّة أحياناً ومطاطّة أحياناً أخرى تبعاً للمزاج وفورة الدم. ووجه الغرابة أن العدد كان قليلاً جداً.

كان عبدالناصر في دمشق يتابع وقائع الانقلاب. كما انتقل عبدالحميد السّراج وزير الداخلية (إذذاك) إلى حلب ليكون قريباً جداً مما يحصل.

---

(٣٢) أيد شاهد عيان واحد على الأقل مصرعه. «قال المقدم فيصل صادق الخوجة مساعد وحدة الميدان الطبيّة: «جاء الشواف جريحاً ومعه النقيب عبدالمنعم حميد ودخل غرفة الآمر وبعد علاجه اجتمع جنود الهندسة الشيوعيون ومعهم جنود آخرون يهتفون ضد الشواف وبحياة (قاسم). خرج الشواف على الجنود مهدداً بمسدسه وأطلق بعض العيارات النازية عليهم وبعدها أطلق النار على نفسه»العميد خليل ابراهيم المصدر السابق ج٤ الص ٢٠٢-٣٠٢. مع هذا حكم المجلس العرفي العسكري في الموصل بعد انقلاب رمضان على نائب عريف يدعى جميل بالإعدام ونفذ فيه - بتهمة تحريض الشواف على قتل نفسه!!

(٣٣) اتفق أن (د.ك) المهندس الموصلي - ومن طائفة السريان الأرثوذكس - خرج من داره وهو ببزة ضابط احتياط. فوجد الجموع التي تطوق بناية الشرطة وأسرع احدهم يناوله مسدساً عتيقاً ودفعت به الجموع إلى الامام وبإقدامه تم اقتحام المديرية. واستسلم له الضباط المحاصرون. ما زال هذا الرجل حيّاً لكنه يفضل كتم اسمه وقد أجبناه.

كان [عبداللطيف بغدادي] نائب رئيس الجمهورية العربيّة المتحدة برفقة عبدالناصر خلال هذه الفترة. وقد خصص لها في الجزء الثاني من مذكراته فصلاً كاملاً بعنوان «ثورة الموصل ودور (ج.ع.م) فيها»[٣٤]. قال:

«وحلّ شهر مارس ١٩٥٩ وكان جمال في ذلك الوقت في سورية في زيارة لها مع ضيفه المرشال تيتو. وكنتُ متواجداً بها أيضاً ولم يكن جمال قد عاد إلى القاهرة بعد سفر ضيفه... عندما علمنا بتحرك بعض وحدات من الجيش العراقي في مدينة الموصل ضدّ قاسم والشيوعيين وقد أطلق على هذا التحرك في ذلك الوقت: ثورة الموصل أو الشوّاف نسبةً إلى اسم قائد قوات الموصل الذي كان وراء هذا التحرك.

وكانت المعلومات عن هذا التحرك وكذلك تطور الأحداث تصل إلينا من دمشق وكنت قد عملت على تدوينها في يوميّاتي كعادتي. وأرى حفاظاً مني على التاريخ أن أوردها هنا كما جاءت بتلك اليوميات:

... في يوم الاثنين ٢ مارس ١٩٥٩ حضر إلينا ملحقنا العسكري في العراق الضابط عبدالمجيد فريد وقام بإبلاغ جمال أن هناك تحركاً في الجيش العراقي بهدف القيام بانقلاب عسكري ضد قاسم للقضاء عليه وعلى نظامه وأنه موفد من قبل قائد هذا التحرك لمعرفة موقف (ج.ع.م) من طلبهم في المساعدة لتحقيق هذا الهدف وأشار إلى أن هذا القائد هو الضابط رفعت الحاج سِرّي. وكان السّراج قد سبق وأبلغ جمال كذلك أثناء تواجدنا في حلب... أن الزعيم حازم (ناظم) الطبقشلي طلب هو الآخر مساعدته للقيام بثورة ضد قاسم وأنه بحاجة إلى مدّه بقوات عسكرية من (ج.ع.م) بالإضافة إلى بعض الأسلحة ومحطة إرسال متنقلة. وقد وافق جمال على مدّهم بما يحتاجون لكنه أبدى تعذّر إمدادهم بقوات عسكرية... ولكن لم يتضح لنا من هذه الاتصالات مدى العلاقة بين الطبقشلي وقواته ورفعت وقواته ببغداد... ولوحظ أن طلب كلّ منهما في المساعدة يختلف عن طلب الآخر. وكان عبدالمجيد فريد قد ذكر في حديثه أنهم لا ينوون الدخول في وحدة مع

(٣٤) «شهادتي للتاريخ» ط القاهرة - دون تاريخ الص ٧٧ وما بعدها. الفصل يستغرق ٢٤ صحيفة من المذكرات.

(ج.ع.م) واعتقدنا أنه يقصد أن ليس في نيّتهم التقدم بطلب قيامها فور نجاح الانقلاب المزعوم».

ثم يستطلي ليقول:

«في صباح الأحد ٨ مارس علمتُ من جمال أن الثورة قامت في منتصف ليلة السبت وأن محطة الإرسال المتنقلة قد أرسلتْ إليهم وكذا بعض الأسلحة الخفيفة وأجابني بالإيجاب عندما استفسرت منه عما إذا كان هناك توقيت للتحرك متفق عليه بين قوات الموصل وقوات بغداد فذكر من المفروض أن تكون قوات بغداد قد تحركت أيضاً.

... وتبين لنا أن محطة الإرسال التي أرسلت للثائرين كانت ضعيفة الإرسال وأن إذاعتها غير مسموعة إلاّ لمسافات قصيرة... لذلك رُئِيَ استخدام محطة إرسال أخرى سريّة لتذيع باسم ثوار الموصل. وقد وضِعت هذه المحطة في منطقة الغوطة القريبة من دمشق وأخذت تبث على أنها هي نفسها محطّة إرسال الموصل.

... وأرسل جمال بيان الشواف كاملاً إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط في بيروت والقاهرة لتعمل على نشره في صحف اليوم التالي. كما اضطرتْ إذاعة كلّ من القاهرة ودمشق للقيام بإذاعة جزء أكبر من البيان وقد حدده لهما جمال نفسه.

وكان جمال في حالة ضيقٍ شديد لتدهور الموقف السريع في الموصل واعتبر ما يجري هناك معركةً شخصية بينه وبين (قاسم). وقد وصلتنا برقية من (فريد) في بغداد، ذكر فيها أن الشيوعيين العراقيين يتظاهرون في شوارع المدينة ويهتفون ضدّ (ج.ع.م) وبسقوط جمال وقدّرا عددهم بالآلاف وأنهم يتزايدون باستمرار. ولم يُشر إلى وجود أي نشاط عسكري ضدّ قاسم من الذين كانوا يدّعون أنهم مستعدون للقيام بثورة وقد قصد بذلك رفعت الحاج سِرّي.

وقامت إذاعة بغداد بالإعلان عن مقتل الشوّاف. وتساءل جمال بعد وصول تلك المعلومات عمّا يمكن إذاعته.

... ورأى أنه ربما يساعد في تحقيق رفع الروح المعنوية بعد تدهور الحالة في الموصل ان نعمل على تكذيب ما يذاع من محطة بغداد وأن نواصل إذاعة

أن ثوار الموصل ما زالوا مسيطرين على الموقف وأن الشواف حيّ ولم يقتل كما ادعت إذاعة بغداد.

وقام جمال بإعداد ما يذاع. وأذيع بعد ذلك بيان وكأنه عن لسان الشواف من المحطة السرّية بالغوطة.

... وفي المساء لاحظنا أن إذاعة بغداد بدأت تذيع برنامجها العادي ومن دون أن تعلن فيه عن أيّ برقيات تأييد لقاسم من مرسليها كما دأبت من قبل. كما أعلنت أيضاً عن سير القطارات بين بغداد والموصل، وفهم من ذلك أنهم يحاولون إبراز أنّ ما حصل في الموصل قد انتهى وأنّ الأمور عادت إلى حالتها الطبيعيّة كما فوجئنا من إذاعة بغداد بأن محكمة الشعب ستعقد لمحاكمة (خليل كنّه) وزير المعارف الأسبق... واستنتج أن الغرض من ذلك هو محاولة استغلال انعقادها ذلك اليوم في إبراز فوزهم وإعلان انتصارهم للشعب العراقي... كانت جلسة المحاكمة مذاعة مباشرةً على الهواء وسمعنا فيها من البذاءة ما لا حَدَّ له... وقد وجهت هذه البذاءة والإهانات إلى (ج.ع.م) ورئيسها جمال... وجاء عن لسان المهداوي أثناء تهجمّه أن محطة ثوار الموصل السريّة تقع داخل الأراضي السورية وأذاعت لندن وإسرائيل ذلك أيضاً مساءَ عين اليوم. ولم يكن جمال قد استمع معنا ما دار في المحكمة وتساءل عَمّا دار بها ولم نشأ إبلاغه بالحقيقة لكنه أصرّ على معرفتها. قدّم إليه محمود الجيّار أحد سكرتيريه مذكرة فيها فحوى ما دار في المحكمة. وظهر عليه الألم الشديد بعد قراءتها ولم يشأ أن نراه على هذه الصورة فاستاذن ودخل غرفته وظلّ فيها فترة ثم عاد إلينا بعد أن سكنت نفسهُ وهدأ غضبه... كان متألماً لمقتل الشواف... وكنا في حنق أيضاً على الذين اتفق معهم ولكنهم تخلّوا عنه كرفعت وناظم الطبقشلي».

ويصف (البغدادي) بعد ذلك إصرار جمال على تشييع شعبي للمقدم محمد سعيد شهاب الذي وصل سورية جريحاً ولفظ آخر أنفاسه فيها:

«حاولنا إقناع جمال بالعدول عن هذا خشية أن يصبح ذلك دليلاً على ارتباط (ج.ع.م) بما جرى وأن يلصق بها الفشل الذي حدث هناك والضحايا التي ذهبت أرواحهم أثناء القتال وتجنباً كذلك للّوم الذي سيقع من الشعب العراقي

على (ج.ع.م) وعلى عاتق جمال شخصياً لتلك الخسائر. إلاّ أن جمال تمسّك باقتراحه وعبّر عن اقتناعه به بمعنى جميل له وجاهته وهو أن كلّ عربيّ يستشهد في سبيل القومية العربيّة موطنه البلاد العربيّة جمعاء.

وقام جمال في نفس الليلة (١٠ آذار) باتخاذ العدّة لإعداد ما يلزم وكتب بنفسه عدة أخبار لتنشر في الصحف وكانت كلها تهدف إلى إثارة الشعب العراقي ضدّ قاسم وذلك عن تجسيم الخسائر التي حصلت في الموصل. ومحاولة إثارة العطف أيضاً على الثوار بالتنديد بالإجراءات التي اتخذها (قاسم) هناك، وادّعى أنه قام بإعدام ستين ضابطاً كما أعدم أيضاً كل شخص مدنيّ شك في أنه تعاون مع الثوار. وأن ذلك تمّ دون محاكمة. لكننا تخوفنا من المبالغة في هذا الأمر، فربما يأتي بنتيجة غير ما نرجو ونتمنّى، وتجعل الشعب العراقي يحمِّل جمال مسؤولية هذه الضحايا وما حدث هناك أو أن يَعرف الحقيقة وهي غير ماذكرنا ويعلم أننا نغالي فيما ننشر من أخبار فيفقد ثقته فيما نعلنهُ. لكن جمال ظلّ مقتنعاً بما يفعله.

وكان واضحاً غضب جمال وضيفه من كلّ من نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة في العراق ورفعت الحاج سِرّي لأنهما لم ينفّذا ما كانا قد وعدا به».

ويضيف [البغدادي] مفصلاً وقائع المحاولة الانقلابيّة بدقّة وتسلسل كاشفاً نيّات الضباط المؤتمرين في مصائر أعدائهم الأيديولوجيين وكيفية محاولة عبدالناصر إنقاذ الموقف باستعداء عشائر شمّر وبعض القبائل الأخرى المجاورة استناداً إلى أقوال

---

(٣٥) مثل ما جاء في (ص٩٢): «وعندما رأى الثوار أن موقفهم أصبح ضعيفاً وحرجاً وأنهم وحيدون في المعركة وليس هناك من يساندهم أو يشدّ أزرهم لذا قرروا القيام بقتل الزعماء الشيوعيين في الموصل. وبدأ الضابط محمود عزيز الساعد الأيمن للشواف بقتل زعيم الشيوعيين (كذا!) وهو محام اسمه كامل القازنجي وقيل إنه قام بإدخاله إلى محّل لإزالة الضرورة ثم أطلق عليه الرصاص من مسدسه، كما قتل ضابط شيوعي آخر اسمه (عبدالله الشاوي) قائد فوج المهندسين. ويقال إن هذا الضابط الشيوعيّ حاول إخراج مسدسه فعاجله أحد أقرباء محمود عزيز وهو ملازم برصاصة من مسدسه فقتله. وذكروا أن هذا الملازم كان أحد الذين هربوا إلى سورية. وذكُر كذلك أن الشيوعيين عندما رأوا هذا المصير الذي سيصيبهم أخذوا يستعطفونهم ويرجونهم في عقد هدنة بينهما حتى يعملا على إيقاف تلك المذبحة التي كانت جارية بالموصل، وقد تأثر الثوار بهذا العرض منهم غير مقدرين خطورته عليهم فأقفوا ما كانوا قد بدأوا في تنفيذه من قتل الزعماء الشيوعيين...» أ.هـ.

الضباط الفارين[٣٥] الذين قابلهم شخصياً بكل حقائقها وزيفها وتشويه معالم فيها معينة:

وأبدى البغدادي شكّه في ادعاءات الضباط الفارين الذين ذكروا له «أن جميع الضباط القوميين في الموصل قد قتلوا وأن عدداً كبيراً من الشيوعيين قد قتل كذلك وأن نسبة عدد القتلى من ضباط اللواء لا تقلّ عن ٨٠ بالمائة من قوتهم وأن عدد القتلى من الجنود لا يقلّ عن ٦٠٠ أو ٧٠٠ وربما تكون في هذه الأرقام مغالات ومبالغة[٣٦].

وعن التدابير التي اتخذها (جمال) لمعالجة الموقف قال:

«عقد جمال اجتماعاً يوم الأحد ١٥ مارس. وقد حضره كلّ من (أكرم الحوراني) و(عبدالحميد السرّاج) و(مصطفى حمدون) و(طعمه) وأنا وتكلم جمال فيه عن أهميّة المعركة الدائرة بين العراق و(ج.ع.م).

وذكر أنه لا بُدّ لإحداهما من أن تقضي على الأخرى وهو لذلك يرى أن تنقل المعركة إلى أرض العراق نفسها بغَرَض إرهاق (قاسم) وأن يتمّ ذلك عن طريق تشجيع بعض القبائل على شنّ غارات لإشاعة الفوضى في أرض العراق ويأمل أيضاً أن يدفع هذا الموقف بعض ضباط الجيش العراقي إلى القيام بثورة أخرى ضدّ (قاسم) أو أن يندفع أحد الأشخاص من العراقيين المتحمسين ويقضي (يعتدي) عليه وكان جمال يرى ضرورة توزيع السلاح وبسرعة على قبائل شمر لاشتباكهم القائم مع حكومة بغداد والشيوعيين حتى يضمن بذلك استمرار المعركة وذكر مصطفى حمدون أنه قد قام بتوزيع ألف ومائتي بندقية على أفراد تلك القبيلة عندما كان في (تل كوچك)... واجتمعنا مساء يوم الأربعاء ١٨ مارس للاستماع إلى نتيجة الدراسة التي قام بها مصطفى حمدون والسرّاج (حول الخطة المعدّة ضدّ العراق) وكان قد حضر قبل اجتماعنا بمشايخ قبائل منطقة الجزيرة بسورية لمقابلة جمال ولم يستمر لقاؤهم به أكثر من ربع ساعة وكان عددهم تسعة. وعرض السرّاج ومصطفى حمدون علينا (وقائع) الاتصال الذي تمّ بينهما وبين مشايخ الجزيرة والخطوات اللازم اتخاذها لتنفيذ خطة إثارة الشعب داخل الأراضي العراقية والتي حددّت بمنطقتين: لواء الموصل في الشمال ولواء الدليم في الجنوب. واقترح إنشاء قيادة مركزية وقيادة لكلّ من المنطقتين والعمل على تدريب أفراد العشائر على استخدام الأسلحة

---

(٣٦) المصدر السالف ص٩٢.

الصغيرة المختلفة تحت ستار تدريبهم على المقاومة الشعبية. . .»[٣٧].

وهكذا ترى العُملة الناصرّية لا تكلف اليد التي تقلبها على ظهرها جهداً كبيراً ولا إغماضة عين خاطفة. ففي هذا الوقت بالذات الذي تجده يلوذ بعباءة زعماء العشائر ورجال الإقطاع للقضاء على نظام وصفه قبل أشهر قليلة بالثورة التي قضت على الرجعيّة المتمثلة في الإقطاع والسيادة القبلية والتبعيّة في العراق كنتَ تسمع من إذاعات دمشق والقاهرة وصحافتها وسائر وسائل إعلامها هجوماً كاسحاً على النظام السعوديّ الإقطاعي القبائلي الرجعيّ. ولا تراه يتردد مطلقاً في إرسال جيوشه إلى اليمن بعد سنتين ليزج بمصر وأبنائها في حرب ضدّ النظام القبائلي الإقطاعي والدفاع عن الجمهورية الجديدة.

إذن فالمسألة مسألة ظرف ولكلّ مقام مقال، وليست مسألة مبدأ أو أيديولوجية، أو ثوريّة أو تقدميّة.

واتخذت محاولة الشواف بعداً دوليّاً بعد فشلها وافتضاح دور (ج.ع.م) فيها.

* * *

أخرج هذا الفشل عبدالناصر عن طوره ففي خطب متتالية أبرزها الخطبتان اللتان ألقاهما في دمشق يومي ١١ و١٢ بعد أن ثبت له مصرع الشواف وفشل محاولة الانقلاب[٣٨]: قال في أولاهما وهو يواجه جموعاً من الطلبة المتظاهرين بتلك المناسبة معرّضاً بقاسم:

---

(٣٧) ويذكر البغدادي أيضاً أن عبدالناصر أصدر في ١٢ آذار قراراً بطرد خالد محي الدين من رئاسة تحرير المساء لاعتقاده بأنه كان متعاطفاً مع الشيوعيين في العراق ولأنه لم يلتزم بالتوجيهات الخاصة بوسائل إعلامنا التي ظلت تردّد أن الثوار ما زالوا يقاتلون رغم اندحارهم وهروبهم.

(٣٨) عبّر عبدالناصر عن رأيه في القوميّة والوحدة العربيّة بخطبة كان قد ألقاها في مدينة المنيا بمصر في ١٣ من تشرين الثاني ١٩٥٨ دامت ساعتين كاملتين سأنقل هنا للمقارنة وبالمناسبة الجزء الهام منها بعد تنقيحها وحذف الحشو والترديد والإطناب: «القومية العربيّة هي كفاح من أجل الوصول إلى الاستقلال التام والحرية والوحدة للأمة العربيّة وإن ناضلت هذه الأمّة بشكل موحّد فلا بُدّ من انتصارها وإن انقسمت على نفسها فإن الاستعمار سيتغلب عليها. قلنا وأعلنا مراراً بأننا نرى في القومية العربية الضمانة الوحيدة لكيان كل قطر عربي وهي رؤية يشارك فيها العرب في كل مكان. القومية العربية قديمة قِدم الأمّة. انتصرت على نابوليون بعد إخضاعه مصر. ولهذا الجيل من الأمة موعده مع القَدَر والاتحاد الذي تمّ بين سورية ومصر كان ثمرة كفاحهما وتشوّقهما معاً النضال المتواصل. إن علم القومية العربية سيرتفع لا بيد (جمال) بل بيد الشعب =

«قاومنا الضغط، والأحلاف العسكرية وحاربنا حلف بغداد حتى لا ندخل ضمن مناطق النفوذ ولا زال حلف بغداد حتى اليوم يضم بغداد وقد سقط من أجله شهداء ويسقط من أجله الذين كافحوا ليخرج العراق من مناطق النفوذ. . .».

ومضى يضرب على النغمة عينها في خطابه الثاني:

«شعب العراق الذي قاسى، وحارب نوري السعيد ليتخلص من التبعية ويتخلّص من حلف بغداد ولا زال اليوم يحاول مرةً أخرى ليتخلص من التبعية. . .».

ولأول مرّة استخدم (عبدالناصر) تعبير (قاسم العراق) ووصفه بأنه عميل للاستعمار يدعمه الشعوبيون الذين يعملون لصالح الأجنبي وبوحي من الخارج. وفي الخامس عشر منه ألقى خطاباً في القاهرة عاد يتناول فيه شخصية قاسم بشكل غير لائق برائد الأمة العربيّة في تلك الساعات القلائل التي لا يقوى على ضبط نفسه ليبدو فيها عصبياً. قال نصّاً:

«ان عقدة قاسم العراق أنه كان يشعر أن الشعب العربي يعرف دور قاسم العراق في ثورة العراق. لأنَّ دور قاسم العراق في ثورة العراق كان يتلخّص في أن يدخل بغداد بعد أن يستولي عليها (كذا) عبدالسلام عارف. فإذا نجح عبدالسلام فينصب قاسم العراق زعيماً أوحداً (كذا) رحماناً رحيماً [ضحك وتصفيق] أو يدخل بعد هذا إلى بغداد إذا كانت ثورة العراق فشلت وإذا كان عبدالسلام فشل، لينهي ثورة العراق ويعلن ولاءه لعبدالإله ونوري السعيد»[٣٩].

وأشار إلى الإهانات التي مسّته ومسّت (ج.ع.م) من «محكمة التهريج والتسفّل»

= العربي في كلّ بلد عربي. والقيادة يجب أن تكون واحدة وعبدالناصر وإن لم يكن غير جندي من جنود القومية العربيّة إلاّ أنه مستعد الآن أكثر من أي وقت لحمل الرسالة نيابة عنكم، نيابةً عن هذه الأمة.

(٣٩) بشكل ما علم عبدالناصر أنّ النظام العراقي لم يعلن عن انسحابه من حلف بغداد رسمياً. فكان كمن نبّه غافلاً أو ربما تعمد (قاسم) السهو فبادر في ٢٤ من آذار إلى الإعلان عن الانسحاب رسمياً من حلفٍ مات فعلاً بموت النظام الملكي. [عبدالناصر نحن والعراق والشيوعية. دار النشر العربية، بيروت ١٩٥٩، الص ٩٥-١١٩].

لا يحق لنا أن نغضب لأنّ لنا رسالة ونحن قد آمنا بها.

وإليك رأياً غريباً آخر لعبدالناصر عن النظام العراقي:

كتب [جوزيف أبو خاطر] سفير لبنان في القاهرة تقريراً لحكومته مؤرخاً في ١٠ من نيسان ١٩٥٩ حول اجتماعه بعبدالناصر جاء فيه هذا:

«وقال عبدالناصر إنّ الشيوعيّة تتوغل في العراق يوماً بعد يوم. وإذذاك سألته إذا كان يرى أنَّ الحكومة القائمة في العراق هي شيوعية فأجاب أنها أشبه بحكومة كيرنسكي في روسيا ١٩١٧ التي قامت على أثرها ثورة أكتوبر ومهدت للحكم البُلشفي. وتبسّط الرئيس عبدالناصر في إيضاح الموقف في العراق وأيضاً في أهداف الشيوعية ومراميها القريبة والبعيدة. وقال إن الهدف الأقرب والأهمّ هو سورية التي تعمل الشيوعية على تطويقها ابتداءً من الأردن. فالمعركة إذن هي معركة سورية لا مصر وإنّ العراق والعالم الشيوعيّ ينظران إلى مصر على أنها خارج الدول العربيّة الآسيويّة. وقال: إن النشاط الشيوعي ابتداء من بغداد يتّجه رأساً ومِن دوله شطر دمشق...»[٤٠].

إذن فالقومية العربيّة التي يمثلها عبدالناصر و(ج.ع.م) هي الآن بنظر الزعيم المصري في خطرٍ شديدٍ من جهة الشرق. (العراق) والشمال (البلدان الاشتراكية) وأنّ مساندته لحركة الشواف لم تكن إلاّ لدرء الخطر الشيوعي عن سورية والعالم العربي.

وانتهز نيكيتا خروشوف فرصته في المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي في ١٦ من آذار فراح يندد في خطبته بسياسة عبدالناصر إزاء العراق ويهاجمه بعنفٍ. رادّاً على الخطبتين اللتين ألقاهما الرئيس المصري في دمشق إثر فشل انقلاب الموصل. وبهما حمل على الشيوعية والشيوعيين حملةً قاسيّة نفث فيها كلّ ما اعتمل في جوانبه من مرارة الخيبة. قال خروشجوف معرّضاً به:

«إنَّ أولئك الذين يهاجمون الشيوعيين لا يمكن أن يكونوا قوميين حقيقيين عبدالناصر شاب انفعاليّ لا قدرة له على فرض إرادته على العالم العربي... المصريون يتحدثون عن الاشتراكية إلاّ أن الاشتراكية هي أولى الخطوات نحو

---

(٤٠) تراجع (مذكرات) أبو خاطر بيروت ١٩٧١ ص٧٦. وعبدالناصر هنا يشير إلى ألكساندر كيرنسكي (١٨٨١-١٩٧٠) رئيس الحزب الاشتراكي الروسي الذي حقق ثورة شباط في روسيا (١٩١٧). حاول متابعة الحرب وقضت على حكومته ثورة أكتوبر بقيادة لنين (الحزب الشيوعي).

الشيوعيّة، والرئيس المصري في هذا الموقف لم يحلّل بل لم يفهم حتميّة التاريخ في هذه المرحلة.

. . . والوحدة العربيّة التي يدعو لها لا يمكن أن تتحقق قطّ دون أن تسبقها وحدة أخرى هي وحدة الطبقة العاملة. . . وإن أية وحدة تقوم دون سبق تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية سيكون مآلها الفشل الذريع بمرور الزمن، ولأن الشعب في أيّ من البلاد المنتظمة في تلك الوحدة سيستولي عليه شعور بفقدان استقلاله، وسيصاب زعماؤه بمضاضة ويعزّ عليهم أن يكونوا مجرد تابعين. . .».

واستبد الغيظ بعبدالناصر حتى أخرجه عن طوره فألقى في ٢١ من آذار على جموع حاشدة أمام شرفة قصر الرئاسة بدمشق خطبة جارحة غير مقتصدٍ فيها ولا محاذر على الاتحاد السوڤياتي وسيد الكرملين:

«إنهم (يقصد السوڤيات) لم يتدخلوا في المعركة التي كانت دائرة معنا. إن تحركهم جاء يوم ٦ نوفمبر ١٩٥٦ بإرسال الإنذار المعروف بعد أن اتضح لهم أن القتال سيتوقف. . .».

ثم أشار إلى «الموقف السلبي الذي وقفه الاتحاد السوڤياتي عندما نزل مشاة الأسطول السادس الأمريكي على سواحل لبنان، ونزول القوات البريطانية في شرق الأردن (في تموز ١٩٥٨) عندما قامت الثورة في العراق. رغم ذهابي إلى موسكو إليهم وطلبي منهم اتخاذ موقف إيجابي إزاء هذه التحركات. . .»[٤١].

وخيّل إثر ذلك لمتابعي شؤون السياسة أن القطيعة التامة بين البلدين باتت وشيكة. لكنّ عبدالناصر ما لبث أن شعر بأنه مضى بعيداً، وقد بات مهدداً بالعزلة فلم يمرّ شهر أو بعضه حتى استأنف حواره مع الكرملين برسائل ملطفة بعض الشيء إلى

---

(٤١) نقل (كسيليف) السفير السوڤياتي في مصر الحديث الذي جرى له مع عبدالناصر قبيل سفره لحضور المؤتمر الحادي والعشرين. قال له عبدالناصر: إننا نعتبر مصير العراق ذا تأثير علينا. ولن ندع الشيوعيين يحكمونه بأيّ ثمن كان. لكننا لا نريد أن يكون هذا سبباً في خصومةٍ. وعليكم أنتم وحدكم أن تقرروا فيما كنتم تريدون التعامل مع الأمّة العربية أو مع أحزاب شيوعية قليلة معزولة [هيكل: وثائق قاهرية (لم يترجم إلى العربية)، المرجع السالف، ص١٣٢].

خروشوف ولم يكن هذا الزعيم الشيوعي مقتصداً ولا موارباً في ردّه. قال له في رسالة مؤرخة في ١٥ من نيسان:

«. . . في أثناء واحدة من محادثاتنا أثناء وجودك في موسكو تتذكر أنكَ عبّرت عن سخطك واستيائك من الحكومات في البلاد العربية المجاورة، وسألتني ما الذي يمكن عمله لتغيير الوضع الداخلي في البلاد التي تناصب (ج.ع.م) العداء، وما هي المساعدة التي يمكن أن يقدّمها الاتحاد السوڤياتي في هذا الباب. وكما تتذكر أن جوابي كان: يجب أن يُراعى التسامح والاعتدال. ويجب عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. وإنَّ هذه البلاد يجب أن تترك لتتأثر بالمثل الصالح المضروب من جمهوريتكم، برفع المستوى الاقتصادي والثقافي والصحيّ لشعب جمهوريتكم إلى إظهار المبادرات الخلاّقة. أنا أنصح بالعمل على أن تقيم في (ج.ع.م) شكلاً من الاقتصاد والتنظيم الذي يثير اعجاب البلاد العربية الأخرى ويجتذبها لتفوز بالمحبة والولاء الشعبيين بهذا المثل الإيجابي.

إلاّ أنك ابتسمتَ وقلت عنيّ إني لستُ واقعيّاً في تقويمي للموقف في البلاد العربيّة. ثم أضفتَ تقول: إنه لا يمكن تحقيق أيّ تغيير من دون مداخلةٍ عسكريّة. وإن المسألة تتطلب إجراءات أكثر حزماً وشدّة. فأجبتك على هذا بقولي: إن تدخلاً عسكرياً أو أيّ تدخل آخر في الشؤون الداخلية للدول العربيّة الأخرى هو أمرٌ في غاية من الخطورة ولن يؤدي إلى الوحدة، بالعكس فإنه سيؤدي إلى انفصام وتبديد جهود الدول والبلاد العربيّة. على أني كما يبدو فشلت في إقناعك. . .»[٤٢].

بقي عبدالناصر إلى النهاية ينفي ضلوع (ج.ع.م) في محاولة الشواف الانقلابية. وظلّ يردد في كلّ خطبه أنه لم يحرض على أيّ انقلاب وأنه لكذبة مخجلة أن يلصق بـ(ج.ع.م) تهمة التحريض على انقلاب الشواف أو الاضطرابات التي سبقته، وأن ذلك

---

(٤٢) تأمل كيف حاول عبدالناصر التنصل مما ذكّره به خرشجوف هنا. وذلك في رسالة جوابيّة: «يدهشني منكَ أنك توهّمت بأني طلبت مساعدتك في مغامرة عسكرية ضدّ البلاد العربيّة. كيف يتسق هذا ويستقيم عندما نعتبر كلّ تهديد لأيّ بلد عربي مهما كانت ظروفه تهديداً لنا؟» [هيكل المرجع السالف ص١٣٨].

الانقلاب إنما كان ردّ فعل صريح وصحيح للقومية العربيّة على الخراب الذي أحدثه قاسم وشيوعيوه في العراق وأنه انقلاب تلقائي محض.

وسائل إعلام وصحافة (ج.ع.م) أخرجته وكأن المحاولة داخلية صرفة وأنها لم تكن بحاجة إلى دعم خارجي مادّي[٤٣] إلا أنها أخفقت في هذا تماماً إذ كان تدخل (ج.ع.م) فيها من أولها حتى نهايتها سِرّاً مفضوحاً.

اتخذت هذه المحاولة أبعاداً دولية كما جاء بيانه مفصلاً عن المشادّة وشبه القطيعة التي أحدثتها بين موسكو والقاهرة.

كان هناك المحافل السياسيّة الغربية وأجهزة الإعلام فيها وقد طربت للنتيجة التي آلت إليها المحاولة كالعالم الشرقي. لكن عمرها كان قصيراً جداً حال دون تغطية خارجية، من صحافيين أجانب وتقارير صحافية موقعيّة. على أن نتائجها وذيولها أشغلت الصحافة العالمية ردحاً من الزمن لاسيما وقائع المحاكمات. وقد اتحدت جميعها في المبالغة والتهويل بجسامة الخسائر البشرية وفي الممتلكات وجرى سباق في هذا مع إعلام (ج.ع.م). وإن كان الغرض يختلف عند أيّ منهما. كان إعلام عبدالناصر يهدف إلى إبراز قوّة القوميين العراقيين واستماتتهم ومقاومتهم بالتهويل في

(٤٣) محمود جميل هو موصليّ، كان سائق سيارة عبدالمجيد فريد في السفارة المصرية ببغداد. أرسل وهو مقيمٌ ببيروت - أثناء محاكمة الضباط الضالعين في المحاولة - برقيةً لقاسم وللمحكمة العسكرية العليا ذكر فيها أن لديه شهادة هامة حول مساهمة (ج.ع.م) وصلاتها بالقائمين بالحركة وبيّن استعداده للمثول أمام المحكمة للادلاء بها. وشاءت سذاجة المهداوي أو قل غباؤه أن أسرع يعلن ذلك من منصته في إحدى الجلسات، بدلاً من أن يكتم الأمر، منوّهاً «بالمعلومات الخطيرة التي سيدلي بها سائق سيارة الملحق العسكري وكيفية مراقبته الاجتماعات السرية مع المتآمرين...».

واتخذت التدابير لتسفيره بوساطة الملحقية العسكرية في بيروت في حين تدخلت حكومة (ج.ع.م) مطالبة لبنان بتسليمه بأكذوبة تفيد بأنه يحمل الجنسيّة المصرية. وحاولت الحكومة اللبنانية التخلص من المأزق بإعلانه شخصاً غير مرغوب فيه وخيرته بتسفيره إلى الجهة التي يريدها. وفي ٨ من أيلول ١٩٥٩ فيما هو يهم بركوب الطائرة إلى تركيا من مطار بيروت، لحق به مسلحون ستة وحاولوا خطفه إلاّ أنه قاومهم فأمسك به أحدهم واسمه (محمود وهبة) وأمر أحدهم وهو (عدنان ياسين) بقتله بقوله (قوّصه: أي أرده بالرصاص) فرماه بأربع اطلاقات وجندله أمام أسماع وأبصار مئات الناس. وشرع المهاجمون في إطلاق النار في الهواء ارهاباً وترويعاً حتى غابوا وهربوا إلى سورية [عرفت هوياتهم وأصدرت محكمة لبنانية حكماً غيابياً بالإعدام على اثنين وعلى البقية بعشر سنوات لكل منهم، ولم ينفذ القرار قط].

أرقام الخسائر. في حين كان الإعلام الغربي يريد أنْ يبرهن على مدى ما يحدثه تدخّل عبدالناصر في شؤون البلاد العربية من دمار في الأموال والأرواح.

وأقبل صحافيون من الشرق والغرب فيما بعد إلاّ أنّ أي واحدٍ منهم لم يُعن بالتحقيق عن صحة الأرقام التي نشرتها وسائل إعلامهم لتنقل إلى كتب المؤرخين كحقائق.

واتفقت الأطراف أيضاً على التهويل في دور الشيوعيين العراقيين في القضاء على الحركة. والمسألة هي أن الموصل لم تكن دائماً «قلعة القوميّة العربيّة» كما وصفت. ولا أن (قاسماً) كان (نائماً) كما أرادت جهات يسارية وصفه. مما لا شك فيه أنّه كان للشيوعيين دور مركزي، ولكن ماذا عن القطعات العسكرية الموالية؟ ماذا عن الأربعة آلاف مسلح من الكرد المنظمين في حزبهم وغير المنظمّين الذي وقفوا بالمرصاد للعشائر العربيّة التي جندّها المؤتمرون؟ ماذا عن الأقليّة الهامة المسيحيّة داخل المدينة وفي القصبات والقرى المجاورة بكل خشيتها من قيام وحدة عربيّة ومصير مشابه لمصير إخوانهم في مصر وسورية؟

خدم تهويل الدور الشيوعي قيامه بتسلّم السلطة حين لم يكن هناك أي سلطة حكومية وبذله الجهد في إعادة الهدوء والسكينة ووضع حَدّ للفوضى.

وكأن محكمة الشعب كانت على موعد، كأنها كانت تنتظر الفشل المخجل المصري في المحاولة الانقلابية، لتنطلق حنجرة رئيسها بكل ما تساعفه سعة حيلة قاصرة في الهجوم على رئيس (ج.ع.م) لاسيما في محاولة مقابلة الأوصاف التي كان يخلعها الرئيس المصري على الزعيم الأوحد. وفي اعتقادي أن المهداوي لم يكن موفقاً حين حاول مقابلة «قاسم العراق» بوصف «ناصر الاستعمار».

ملحق

ترجمة من كتاب «أبو الهول والقوميسار»
من تأليف محمد حسنين هيكل بالإنكليزية
«بهذا الشكل كانت الدعاية المصرية تقدم للغرب ما يحصل في العراق»

«وفي العراق بدأ الخلاف بين عبدالناصر وخروشوف حول دور الأحزاب الشيوعية يوضع على المحك. في بداية العام ١٩٥٩ أخذ الحزب الشيوعي العراقي يزداد عتواً باطراد، وأسلوب الأحزاب الشيوعية في كل مكان من العالم الثالث هو أنه ما تبدو أول فرصة حتى تراها تندفع بعنف وتهور جاهدة لاستغلال الظرف إلى أقصى حد. وكمثل الحزب الشيوعي السوري شعر الشيوعيون العراقيون، وبعضهم لأسباب وجيهة، بأن الأوضاع ستكون ضدهم على الزمن الطويل وأن فرصتهم الوحيدة في النجاح هي الاستيلاء فوراً على السلطة ولذلك حاولوا أن يجعلوا من (قاسم) أسيرهم بالاعتماد عليهم اعتماداً كلياً، ضماناً لبقائه. وأصعدوا من دعاياتهم في سائر أنحاء البلاد، حتى أنهم عمدوا إلى تزوير وثائق ونشرها في جريدتهم الحزبية. وأظهر تلك الوثائق ما افترض أنه أمر لعبدالناصر موجه إلى جميع صفوف ومراتب الجيش المصري وبضمنه خطبة له. وهذا هو نصاً:

القائد العام للقوات المسلحة

دائرة القائد العام

أمر خاص مرقم ٤٤ صادر عن الرئيس عبدالناصر. نجتمع في هذا اليوم لاستعراض خططنا التي ستمكن مصر من تحقيق أهدافها في اقامة بلد واحد من الخليج إلى المحيط. إن الطائرات القادرة على بلوغ تل أبيب في ساعة واحدة هي أيضاً قادرة على بلوغ طرابلس والخرطوم والرياض. والأمل هو أن لا أرغم على تحقيق أهدافنا بالقوة. لكن وكما تعلمون أننا بنينا قواتنا المسلحة ووضعنا كل إمكاناتنا سنداً لها لتكون الأداة في تحقيق الوحدة العربية الشاملة بزعامة مصر. إن قواتنا المسلحة لم تُبن لمجرد استعراضها خلال شوارع القاهرة. وإن أولئك الذين يظنون بأن الوحدة يمكن أن تتحقق بمجرد الكلمات ووسائل الإقناع هم على خطأ بيّن. وعلى كل من يتوهم هذا أن

يفتح عينه ويفكر بحَوْل قوات مصر المسلحة وأنا متأكد بأن البلاد العربية الأخرى وزعماءها سيعتادون بمرور الأيام رؤية قواتنا المسلحة السلاح الذي سيتم به قيام الوحدة. وأنها ستكون بهذه الوسيلة قادرة على فرض حمايتها على الأراضي الخارجة عن حدودنا».

ربما قام بتزوير هذه الوثيقة المخابرات الإسرائيلية أو البريطانية. فقد سبق ظهورها في الأردن عندما كانت علاقات مصر بتلك الدولة في أدنى مستوى. والآن أذاعها راديو بغداد. وأعيد نشرها في جريدة (ترود) جريدة نقابات العمال السوڤياتية.

وأدرك الشيوعيون العراقيون بأن العقبة الرئيسة التي تحول دون نجاح خططهم هي الجيش. ومع أنهم حققوا بعض نجاح في التغلغل خلاله إلا أن الغالبية العظمى من ضباطه وهم قوميون إما يريدون أن يتمتع العراق باستقلال حقيقي وإما أن يروه ضمن وحدة عربية.

ولم يكن موقف القوات المتواجدة في بغداد وحواليها مصدر تخوف الشيوعيين قدر ما كان تخوفهم من الأقاليم. وفي ٢٣ من كانون الأول ذاك اليوم الذي فيه خطب عبدالناصر في پور سعيد بمناسبة ذكرى انتصار ١٩٥٦، اختار (كامل قزانچي) السكرتير المحلي للحزب الشيوعي في الموصل تلك المناسبة لتوزيع منشورات هاجمت مصر. إلا أن الانضباط العسكري أوقف سيارته وصادر منشوراته. فما كان منه إلاّ أن عرّج على النادي العسكري محتجاً. واتفق أن لقي هناك العقيد عبدالوهاب الشواف أخ وزير الصحة وآمر اللواء الخامس وهذا جزء من الفرقة الثانية

ألقى العقيد الشواف نظرة على المنشورات التي كانت تدعو إلى الوحدة الفدرالية بين مصر وسورية بديلاً عن الوحدة القائمة حالياً - وسأله: «أتريد أن تفكك الجمهورية العربية المتحدة؟ أهذا ما تريد؟»

فأكد (قزانچي) ذلك. وعندها قام الضباط بطرده [في أيام الفوضى التي عقبت، عمد ضابط صف إلى قتله في المرحاض. قال له سآخذك إلى الموضع اللائق بك].

كان الشيوعيون في الموصل فضلاً عن رفاقهم في بغداد يبذلون كل جهودهم في التغلغل داخل المنظمات كاتحادات الطلبة، ومجموعات السلام ومنظمات تطلق على نفسها «الشباب الديمقراطي» و«عصبة الدفاع عن حقوق العمال» و«العصبة الديمقراطية الدستورية» وراح الشيوعيون الآن يهاجمون ما وصفوه «بعسكرية الشمال». ويذكرونها باسمي «الفرقة الثانية واللواء الخامس. وطلبت من (قاسم) رسالةٌ مفتوحة نُشرت في

الجريدة الشيوعية القيام بتطهير غير الموالين في تلكما الوحدتين.

ثم وفي نهاية شهر شباط ١٩٥٩ أعلن بأن استعراضاً لأنصار السلم سيقام في الموصل بتاريخ ٦ من آذار بإشراف الحزب الشيوعي. وخرجت أربعة قطارات من بغداد تعززها حافلات استؤجرت من شركة الرافدين للباصات متوجهة إلى الموصل بما أطلق عليه «مسيرة السلام» إلا أنها كانت مملوءة بالأسلحة كما أكدت التقارير الواردة من الموصل. كما أن الشيوعيين أنفسهم كانوا يتحدثون عن غزو الموصل. واتصل قائد الفرقة الثانية بالاستخبارات وطلب عبثاً مكالمة (قاسم) لينذره بوخامة الموقف المهدد بالانفجار.

ومن جهته توصل العقيد الشواف إلى أنه قد يضطر إلى العمل، فاتصل بالعقيد السرّاج في دمشق وسأله أن يرسل جنوداً سوريين عن طريق دير الزور فأوضح السراج له بان هذا غير ممكن. وعندها طلب الشواف جهاز إذاعة متنقل فأجابه إلى ذلك. وفي ٧ من آذار أذيع البيان الأول معلناً عدم شرعية النظام القائم ببغداد ومطالباً بتشكيل مجلس قيادة ثورة آخر جديد. على أنه أخطأ الحساب. فقد ظن أنه لن يلقى مقاومة من أية وحدة عسكرية. ونسي أن قائد القوة الجوية هو شيوعي. أمر (قاسم) القوة الجوية بحملة، ويشاء حسن حظه أن واحدة من القنابل التي أسقطت حققت إصابة مباشرة في مقر قيادته وأصيب الشواف بجراح فنقل إلى المستشفى وهناك قضى عليه مضمد عسكري شيوعي طعناً بالحربة.

ودبت الفوضى في القوات القومية في الشمال. وهرب فريق، واستسلم فريق. ولم يكن بوسع الجمهورية العربية أن تفعل شيئاً لمساعدتهم. وراح الشيوعيون يصبّون جام انتقامهم. وأُرخي العنان لكل قوى العنف التي لم تكن قط بعيدة كثيراً عن الطباع العراقية.

وقدر أن عدداً يتراوح بين ستة آلاف وثمانية آلاف لقوا حتفهم في الموصل. تم قتل بعضهم بشكل تنفر منه النفس البشرية فقد أرغموا على حفر قبورهم ثم أطلق عليهم الرصاص»[1].

---

(١) The Sphinx and the Commissar إنكلترا. ط كولنز ١٩٧٢. الص ١٠٤-١٠٧. [هذه القصة الخيالية تماماً وهي من اختراع المؤلف كعادته دوماً لا تجد لها مثالاً ولا شبهاً في أي كتاب من كتب هيكل العربية اللغة.]

الفصل التاسع والعشرون

التزييف والكذب. حرب الأرقام بين الحقيقة والخيال وإذاعة صوت العرب ومحمد حسنين هيكل والإعلام العربي كافة حول عدد الضحايا الذين هلكوا إثر فشل محاولة انقلاب العقيد الشواف. القوميون يعودون بعد فترة لإدانة انفسهم بسوء التخطيط للمحاولة. السكوت القاسمي يفسح المجال لإطلاق المبالغات. موقف الحزب الشيوعي من المؤامرة. الإرهاب في الموصل. قاسم يطلق يد القتلة والمجرمين لقتل الضحايا الأبرياء بحجة تنظيف الموصل من الشيوعيين وانصارهم توخياً لإحلال «الموازنة». مذبحته القضائية بالضباط القوميين القائمين بالحركة والمؤازرين وعدد من أعدائه. تفاصيل عن الأحكام الصادرة بحقهم. حصة المسيحيين من ضحايا الإرهاب في الموصل تدفعهم إلى النزوح الجماعي. التعذيب في المعتقلات القاسمية. الحزب الشيوعي الحاكم الفعلي في الرأي العام والشارع. مشروع اغتيال «الزعيم». فشل المحاولة. أحكام الإعدام. صدع كبير في كيان حزب البعث بسبب العملية. الحزب الديمقراطي الكردستاني: نشاطه. وصول اللاجئين الكرد من الاتحاد السوفياتي. التخوف الكبير من وجودهم. تغيّر قاسم. محاكمة رئيس تحرير (خَبات) أمام المجلس العرفي. تبرئته. غليان في كردستان. الجيش العراقي يحتل مواقع ستراتيجية في كردستان. بدء العدوان. القصف الجوي. اتصال القيادة الكردية بالمتآمرين على نظام قاسم. الحكم على نوايا الثورة الكردية وأهدافها بين الشيوعيين والبعثيين. استخدام المرتزقة. تقرب قاسم من القوميين العروبيين وإطلاق سراح العديد منهم. مؤتمره الصحفي

كتب لي الدكتور خليل عبدالعزيز وهو ابن بلدي وواحد ممن كان الشواف قد اعتقلهم معنا عشية يوم ٧ آذار وأودعهم القلعة الحجرية، يقول:

«أبعث إليك بنصّ الحديث الذي جرى بَين أحمد حسن البكر وبيني في مكتبه بالقصر الجمهوري. وقد زرتُ العراق بناءً على دعوةٍ خاصّة منه بوصفي عضو

اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى الألفية لميلاد الفارابي[1].

كان واقفاً وسط المكتب يقلبّ بعض الأوراق إثر اجتماعٍ لمجلس قيادة الثورة. رفع رأسه ونظر إليّ وقال: «أأنت الدكتور خليل عبدالعزيز؟ ظننت أني سألتقي شخصاً عجوزاً يتوكأ على عصا. لكنك تبدو وأنت أمامي شاباً في مقتبل العمر. كم كان عمرك - سألتك بالله - عندما قُمتَ مع رفاقك بقتل الألوف من القوميين والبعثين في ثورة الشواف؟» فوجئت بهذا السؤال والاستقبال. إلاّ أني سألته: «سيادة الرئيس أريد أن أسألك كم قتلتم أنتم إثر مؤامرة الشواف من المواطنين و»

فقاطعني بقولهِ: «إني اكبرُ منكَ سِنّاً وأنا الذي سألتُ أولاً. قل لي كم قتلتم؟»

أجبته: «أنتم قتلتم بعد مؤامرة الشوّاف أكثر من ٣٢٠[2] مواطناً مسالماً. ونحن قتلنا حوالي ٣٢ شخصاً خلال المؤامرة وأثناء القتال بين الطرفين. لكنكم تتهموننا بقتل أكثر من (١٠٠٠٠) وما زلتم ترددون ذلك. إذاعة صوت العرب تردد هذا الزعم دائماً وإعلامكم يعيد هذا باستمرار. وأنا أتحدّى أن تأتوا باسم شخصٍ واحدٍ خلافاً لأولئك الذين قررتم منح ذويهم راتباً تقاعدياً مدى الحياة، ونشرتم قراركم هذا في الوقائع العراقية (جريدة الحكومة الرسمية). هذا واقع لا يمكن نكرانه. نحن قتلنا ٣٢ خلال القتال وأنتم قتلتم أكثر من

(١) أبو عبدالله محمد بن طرخان أوْزَلغ (٨٧٠-٩٥٠م) التركماني المولود في (فاراب) من أعمال كازخستان الحالية. هو واحد من أعظم الفلاسفة والعبقريات الإسلامية في كلّ زمان ومكان. وقد أطبقت على تركمانيته كلّ الأسانيد العربية والإسلامية (كابن خلكان. وفيات الأعيان، ج٦، ص١٥٣. وابن النديم: الفهرست ص٢٦٣. وابن القفطي: تاريخ الحكماء، ص٢٧٧. وطبقات الأمم للقاضي صاعد الأندلسي ص٥٣. وابن العبري في تاريخه ص١٧٠ وغيرها. حطّ في بغداد زمناً وبلغت به قدَمَه الأندلس. وتوفي في دمشق وقبره فيها. وما يسلمني هنا إلى حيرة هو اختيار الدوائر العلمية في إيران والاتحاد السوفياتي والعراق العام ١٩٧٥ موعداً للاحتفاء بألفيّته. فهذا التاريخ لا يستقيم قط لا مع سنة وفاته ولا تاريخ ميلاده غير المتحقق. ثم تلك المنافسة على أصوله العرقية التي بلغت حداً من الفجاجة بادعاء بغداد ودمشق حينذاك بأنه عربيّ. واصرار الحكم العراقي أن يقام مهرجانه في بغداد؟!

(٢) يشير صاحب القول هنا إلى عدد ضحايا الاغتيالات القومية خلال فترة الاغتيالات [١٩٦٠-١٩٦٣] في الموصل وسيأتي الحديث عنها في موضعه. [راجع التفاصيل عنها في كتابنا: العراق في عهد قاسم ج٢ الص٧٩٣-٨٤٠. ط ستوكهولم ١٩٨٩.

٣٢٠ بعد المؤامرة وفي فترة السلم».
وهنا تبدلت لهجة احمد حسن البكر وسأل: «أسألك لمصلحة من كان ذلك؟»
قلت: «بالطبع كل هذا كان لمصلحة الرجعية».

* * *

إنّ إجماع الكتابّ العروبيين القوميين في آخر المطاف على نعت تلك المحاولة بالتهور والصبيانية - وهدر للطاقات القومية بعمل لم يكن له أيّ حظ من النجاح - لا يقتضي مِنّا إيراد الشواهد من المؤلفات التي صدرت بعد أن هدأت النفوس واستنفدت وسائل الإعلام القوميّة آخر ما في كنانتها من سهام التجريح والاتهام واستوفت حظها من التأثير بها على الرأي العام العروبي.

على أن التهويل في حجم الخسائر في الأرواح، وبما ارتكبه شيوعيو الموصل من قتولٍ، بقي حيّاً يشهّر به ويرفع في كلّ مناسبة تعنّ كما رفع (معاوية) قميص (الخليفة عثمان).

ومما زاد في هذا كلّه أن النظام القاسمي حرص على أن لا ينشر إحصاءً لا بقتلى الجانب المتآمر، ولا بقتلى الطرف الموالي. لاسيما القتلى بين الجنود وضباط الصفّ. فهؤلاء هم كميّة مهملة في حساب الجيوش والحكومات العربيّة[٣].

وبخلاف ذلك سُجّل مقتل المقدم عبدالله الشاوي من العسكريين والأستاذ كامل قزانجي من المدنيين.

بدأت جريدة الأهرام القاهرية وإذاعة دمشق والقاهرة بتقدير عدد القتلى من القوميين العروبيين المدنيين والعسكريين ببضعة ألوف. ثم أرستْ جريدة «الأهرام» على رقم (٥٠٠٠) بالضبط لا (١٠١٣) ولا (٤٩٩٨)![٤]. في حين كانت جريدة [الحياة] البيروتية أكثر حكمةً فذكرت رقم ٢٤٢٦[٥] ولم يسألها أحد كيف تسنّى لها أن تحصل عليه ولم يمرّ على إخماد الحركة غير أربعة أيام ومن أين جاءها الخبر اليقين بالعدد الدقيق.

---

(٣) تثبت استمارات تشريح دائرة الطبّ العدلي في مستشفى الموصل الجمهوري أرقام أكثر من خمسين جندياً وضابط صفّ نقلت جثثهم. [كان مؤلف هذا الكتاب يملك صورة من القائمة الكلّية التي نظمتها تلك الدائرة في حينه ومما يتذكره أنها حوت ١١٨ أو ١١٣ رقماً.

(٤) الأهرام العدد المؤرخ في ١٥-٣-١٩٥٩. (عادتْ في ٢٥ أيلول لتصحيح الرقم إلى ٣٦٠٠)

(٥) الحياة ١٤ من آذار ١٩٥٩.

إلاّ ان رئيس تحرير الأهرام محمد حسنين هيكل وجد بعد عشرين سنة أن تقدير جريدته في حينه كان متواضعاً جداً. فاستدرك خطأه في واحد من كتبه ورفع الرقم إلى ما يتراوح بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠. وبطبيعة الحال لم يذكر عدد الجرحى[٦]. وابتلع عددٌ كبير من المؤرخين المحترمين والكتابّ المعروفين هذه «السمكة» القاهريّة الضخمة كالمؤرخ جورج حداد الأستاذ في جامعة كاليفورنيا بقوله:

«عُلّق الألوف أو سحلوا في الشوارع أو أردوا بالرصاص خارج المدينة حين وقف الجنود أو الشرطة عن كثب يتفرّجون»[٧].

ويبدو الكاتب بطاطو أكثر واقعيّة بإعطائه هذه الأرقام:

«يعطي الشيوعيون رقم ١١٠ قتلى و٣٠٠ جريح ثلاثون من أتباع الشواف الأوائل وعشرون من أتباعه الأواخر. والبقية جنودٌ وأفراد الشعب (نقلاً عن جريدة اتحاد الشعب) وكان بإمكان القوميين ان يحصوا ٤٨ قتيلاً من صفوفهم وحلفائهم وهم كذلك يحددون مجموع عدد القتلى الكلي بحوالي مائتين»[٨].

---

(٦) محمد حسنين هيكل: «أبو الهول والقوميسار (بالإنكليزية): لندن ١٩٧٨ Sphinx and Commisar ص١٠٧. [راجع الملحق بهذا الفصل]. ويكتفي آخرون من الكتاب القوميين بالوصف الذي يبعث الرعدة إلى البدن. كالذي كتبه محمود الدّرة في مجلة [دراسات عربية في ٦ نيسان ١٩٦٥] قال «قامت فصائل من ضباط الصف والجنود بالعصيان على الثورة (كذا!) فجرى اشتباك دموي بين قطعات الجيش المرابط وسرعان ما انتشر الاشتباك فعم الموصل بأجمعها واستمرت الحرب الأهلية بين القوى القومية وبين القوى المؤيدة لقاسم طيلة أربعة أيام بلياليها استحالت فيها مدينة الموصل إلى ساحة حربٍ وقتال تحوّل إلى مجزرة بشرية مروّعة حصدت فيها الأرواح حصداً وصبّ البترول على الأحياء وأحرقوا وسُحل بالحبال من سُحل ونصبت في الشوارع محاكم قصّابية تقليداً لمحاكم ثورة اكتوبر السوفياتية (لايذكر أي مصدر تاريخي قيام شيء من هذا القبيل أثناءها) فكانت تصدر أحكام الموت على القوميين بالجملة وتنفذ أحكام الموت عليهم بالجملة فوراً بالدملماجة وزج في السجون والمعتقلات والمنافي عشرات الألوف من القوميين المناوئين لحكم قاسم حتى بلغ عدد المعتقلين في العام ١٩٥٩ [١٣٥٠٠٠] معتقل في شتىّ أنحاء العراق»

(٧) جورج حداد: الثورات والحكم العسكري في الشرق الأوسط ج٢ ص١١٣ Revolutions and Military Rule in the Middle East. ط. نيويورك. ١٩٧١.

(٨) المرجع السالف ص٨٨٩. ينقل المؤلف عن كلّ من محمد حديد نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وأحد وزراء قاسم المقربين. وعن أحمد صالح العلي وهو قومي وأستاذ في دار المعلمين العالية، ثم رئيس للمجمع العلمي العراقي. [قلنا: يذكر الزبيدي المرجع السالف ص٣٧٢ أن ٣٠ شخصاً سحلوا في شوارع الموصل من المدنيين والعسكريين وسبعة عشر قتلوا =

خلافاً لكل هذا أثبتَ العميد خليل إبراهيم حسين في مؤلفه الكبير[(٩)] ثلاث قوائم بمن أطلق عليهم «شهداء ثورة الموصل» بعد مرور قرابة ثلاثين عاماً تقريباً على تلك الأحداث. أولاهما تتضمن أسماء ٧٢ مدنياً تحت عنوان «الشهداء ثورة المدنيّون الذين قتلهم الشيوعيون وحلفاؤهم أثناء الثورة». وثانيتهما تتضمن أسماء ١٧ ضابطاً وثالثتهما تحتوي على أسماء أربعة من ضباط الصّف. إلا أنه لم يعين من بينهم أولئك الذين شاركوا فعلياً في المحاولة، من المدنيين الذين قتلوا بمحض الصدفة أثناء الاشتباكات أو نتيجة ثارات شخصيّة أو الذين قتلوا خارج المدينة بانتهاز القتلة فرصة الفوضى وغياب السلطة.

والمؤلف الذي لا يدعنا قطّ نشك في انتمائه القوميّ وحرارته في الدفاع عن المحاولة الانقلابيّة يكاد لا يفرّق بين هذا وذاك الذي وضعته الأقدار على خطّ النار ولا يستخلص منهم قتلى الطرف المقابل. ومن هذين الصنفين يخرج أكثر من نصف

= في الدملماجة] ويبلغ من طغيان هذا التهويل على العقول الراجحة مبلغاً يدعو إلى التساؤل الحاد عن قابلية المرء على الاستهواء والانسياق وراء الكذبة الكبيرة. فمع كلّ ما توخاه هانئ الفكيكي من صدق وصراحة في إيراد الوقائع ونقد الذات وسياسة الحزب الذي كان أحد أقطابه. وجدناه يبتلع السمكة القاهرية الدمشقية مع عظامها وشوكها. فبعد أن يصف الموصل «بالمدينة الصّافية عربياً». يذكر هذا نصّاً:

«وبعد فشل الحركة، استبيحت المدينة على أيدي المسلحين الشيوعيين والأكراد والجنود المؤيدين لقاسم. وكان مما ساهم في تردي العلاقات وتراكم الأحقاد بين جماعات الوطن العراقي أن الأكراد هم الذين زودوا الشيوعيين القادمين إلى الموصل في قطارات السلام (كذا) بالسلاح. وبعد قتال شوارع ضار بدأ في اليوم الثاني بتمشيط المدينة وبيوتها فسحب الرجال والأطفال والنساء من منازلهم وأعدموا وعلقوا على أعمدة الكهرباء وشكلت محاكم شعبيّة في الشوارع والأسواق لمحاكمة المعارضين وإعدامهم وبينما تفاوتت التقديرات بصدد الضحايا والقتلى بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠...». [الص٩٣-٩٤]

(٩) موسوعة ١٤ تموز - المرجع السالف ج٤ الص٣٠٦-٣١٢. ط بغداد ١٩٨٨. والمؤلف قومي العقيدة يفصح عنها جهاراً وبحماسة في مؤلفه. وقد وجدناه والحقّ يقال يتحري الدقّة والأمانة فيما ينقله من شهادات الآخرين ويثبته من الوثائق. يذكر الصديق المأسوف عليه «سليم الفخري» عنه أنه بسبب من أمانته ودقته أطلق عليه رفاقه الضباط لقب «خليل رويتر». وكان معاوناً لرفعت الحاج سِرّي في الاستخبارات، وضالعاً في المحاولة الانقلابيّة متستّراً على بعض المشاركين فيها. ولم يعتقل أكثر من ساعات معدودات وأعيد إلى منصبه وبقي فيه حريصاً على جمع المعلومات وتدوينها. وكتابه ذو المجلدات السبعة رغم خلوّه من الفهارس وعدم الاعتناء بالتبويب والتنسيق هو منجم فريد للمعلومات لا يستغني عنه مؤرخ تلك الفترة.

هذا العدد الذي أثبته مؤلف موسوعة تموز.

والزبيدي[١٠] الذي ينقل عن مصدر ثقةٍ ذكر أن مجموع القتلى من القوميين لا يزيد عن ٧٦. ويدخل في هؤلاء السبعة عشر الذين انتقاهم للتصفية الجسدية بعض أعضاء في اللجنة المحلية للحزب الشيوعي وبحضور ممثلّ عن لجنته المركزية وهم من بين الذين اعتقلوا فأخذوا بوجبتين إلى موقع خارج المدينة بحجّة أخذهم إلى بغداد وقتلوهم رمياً بالرصاص بعد هدوء الحال واستتباب الأمن وسيطرة الجيش. تلك الجريمة التي عرفت «بمذبحة الدملماجة» نسبة إلى اسم الموقع.

كانت جريمة بشعة من أيّ ناحيةٍ نظرت إليها لم يهتمّ مرتكبوها بإخفاء معالمها أو التكتم عليها. وسرعان ما شاع أمرها[١١] وذاع بنشر وقائع المحاكمة التي جرت للمتهمين بها. وسيبقى الغموض يكتنف دور القيادة المركزية للحزب الشيوعي في هذه الجناية. أكان قتل هؤلاء بأمر مباشر أو غير مباشر منها أم أنّها مجرّد مبادرة شخصية من بعض أعضاء لجنة الموصل المحليّة. على أن التظاهرات الضخمة التي أطلقها الحزب في بغداد والمقالات الناريّة التي خرجت بها جريدته المركزية «مطالبة» بضرب أعناق الخونة، والقضاء عليهم أينما وُجدوا ربما اعتبرت بمثابة إَجازةٍ للتخلص جسدياً من ذوي الخطر؟ هذه الحادثة البشعة التي تجد من أمثالها في بطون التاريخ ما يفوقها

---

(١٠) الزبيدي، المرجع السالف، ص٤٤٣. نقلاً عن العقيد شمس الدين عبدالله رئيس المجلس العرفي العسكري الذي حاكم المتهمين بالقتول في العام ١٩٦٠.

(١١) مثلاً استطاع واحد من الضحايا الذي أُصيب برصاصةٍ غير قاتلة الوصول إلى المستشفى فسمع بأمره القتله وأرسلوا من أجهز عليه. تقول: هذه الجريمة وضعت بيد القوميين ورقةً رابحة قدر ما أفادت قاسماً في تنكيله بالحزب الشيوعي العراقيّ. كما حملت رجل الشارع وأولئك الذين قدروا تضحيات أعضائه وتجردهم ومقدار ما تحملوه على التساؤل المرير: دانت لهم السلطة بضعة أيام فقط. وجدوا فيها حرية مطلقة في التحكم على المصائر فكيف سيكون الحال لو تسلموا كل السلطة في البلاد؟ وتزامنت الورقة الرابحة وحملة عبدالناصر الكاسحة على الشيوعيين والشيوعية في البلاد العربيّة كما مرّ بيانه. وسارعت الأقلام العروبية باختراع ما دعته بمحكمة البروليتاريا أو بالوصف الأكثر شيوعاً «المحكمة القصابية» نسبةً إلى عبدالرحمن الحاج سلطان (القصّاب حِرَفياً) والعضو البارز في لجنة محليّة الموصل. لم يكن هذا المسكين السليم النيّة بين أولئك الذين أرسلوا السبعة عشر إلى حتوفهم. وكان عليه وهو عضو في قيادة جماعيّة أن يسكت عنها ويتحمل وزرها طوال عمره لينضو عنه لباسه العقائدي بعد فترة وجيزة، توارى خلالها عن الأنظار وكأن الأرض ابتلعته ولم ير أحد وجهه بعدها.

جسامةً وبشاعةً ما لا يحصى في ظروف الحروب الأهليّة، آذت سمعة الحزب الشيوعي العراقي كثيراً. وسلّمت لقاسم مبرراً واحداً على الأقل لهجومه المخجل على هذا الحزب كما تركت الحزب نفسه في مأزقٍ وحيرة بين الدفاع عن سمعة المتهمين أو تركهم للجلاّد.

ويضيق المقام هنا عن إيراد نماذج للأكاذيب الإعلاميّة التي حفلت بها أدبيات القوميين العروبين في تلك الفترة وتدركك الحيرة أمام بعضها بين ترجيح سذاجتها وسخفها على إسفافها وسوقيتها على أني ساشرك القارئ باثنين أو ثلاثة:

كتبت جريدة «الصفاء» وهي صحيفة قوميّة تصدر في بيروت:

«أرسلتْ پكين شخصيّة صينية شيوعيّة بارزة تدعى [برهان شهيدي] المُسلم لمعاونة الشيوعيين في العراق على تسلّم السلطة وقد قام هذا بدور كبير في مذابح الموصل»[١٢].

وكأن جريدتي الأهرام[١٣] واخبار اليوم[١٤] كانتا على موعدٍ في تجريد الشيوعيين من عروبتهم وقوميتهم فذكرتا بنَفَس واحدٍ:

«إنهم... لا تجري في عروقهم قطرة دمٍ عربيّة واحدة، فهُمْ إما كرد أو أتراك أو إيرانيوّن أو يهود».

ورددت الصحف الموالية هذه النغمة ثم أضافت وصْفاً آخر لهم ونعتتهم بالعنصريين الفاشيست.

---

(١٢) العدد المؤرخ ١٢ شباط ١٩٦٣ من تقرير لمراسلها في بغداد «سليم نصّار». إنّ ماكان يحمل على الاعتقاد بأن لقيادة الحزب يداً في التشجيع والتحريض على الأقل هو الأسلوب العنيف الذي خرجت به جريدة الحزب الرسميّة. مثلاً في ٩ آذار كتبت افتتاحية جاء فيها هذه العبارة: «قلنا وألمحنا مراراً أن العناصر في المراكز الحساسة في الجيش أمرٌ بالغ الخطورة على سلامة جمهوريتنا وطالبنا بضرب أعناق الخونة ليكونوا عبرةً للغائبين بسلامة الجمهورية». وبعدها بثلاثة أيام (١٢ آذار) كتبت: وجاء يوم الثلاثاء دور الآخرين، فبدأت الجماهير الغاضبة منذ المساء تسحل جثثهم في الشوارع ليكونوا عبرة وامتدت يد الشعب إلى جحور الخونة العصاة فانتزعتهم منها لتنزل بهم العقاب الصارم». وكان تحريض المهداوي جنود الجمهورية على ضباط أبلغ فقد قال «إذا وجدت هناك بعض الخلايا للضباط المتآمرين فلا بّد سيكون مصيرهم السحل من قبل الجنود».

(١٣) في العدد المؤرخ في ٢٣ من آذار ١٩٥٩.

(١٤) في العدد المؤرخ في ٢٤ آذار ١٩٥٩.

وسمعتُ بالمناسبة كما سمع غيري مهازل وفجاجات في إذاعة «صوت العرب» أسابيعَ وأشهراً![١٥].

ودخل راديو بغداد والقاضي المهداوي في مباراة ومعركة حامية الوطيس فضلاً عن الصحافة القومية في دمشق والصحافة الشيوعية واليسارية في العراق بدتْ صبيانيتها في مسابقة استنباط النعوت القبيحة المضحكة. فبين عُمْلَتيْ [قاسم العراق] و[ناصر الاستعمار] فُتح باب الأوصاف الشائنة والأعمال المشينه. وألقيت على عتبة مسكن عبدالناصر بمنشية الكبرى تبعة اغتيال الديمقراطية في سورية. كما نبشت القاهرة في قبور التاريخ العربي لتستخرج رمّة لا تشرّفه بإطلاقها اسم «الشعوبيّة» على الشيوعية وأنصار قاسم في العراق. وكان ثم مسيرات وتظاهرات في العواصم الثلاث تخللتها شعارات بذيئة وإحراق الصور ووطء رموز أشخاص بالأقدام في الشوارع العامّة.

* * *

لم يكن لدى القائمين بالحركة الانقلابيّة شك في موقف مسيحييّ الموصل وبقيّة قرى وقصبات المحافظة. فقد وضعهم القوميون منذ فجر الرابع عشر من تموز في قائمة الأعداء المغضوب عليهم. وإن كان بين أهالي المدينة نفر قليل يحمل بطاقة الحزب الشيوعي فإنّ الأغلبيّة الساحقة من المسيحيين كانت - كشأنها دوماً - لا انتمائية، وربما كان التظاهر بالانتمائية الحزبيّة لهذه القلة عاملاً لتبرير ادّعاء العروبيين بأن معظم المسيحيين هناك هم شيوعيون إن لم يكونوا كلهم.

في مساء السابع من آذار وصباح اليوم التالي أمسك بقلوب هذه الأقليّة رعبٌ حقيقي عندما شاهد بعضهم علامات بالصبغة الحمراء مرسومة على أبواب منازلهم ويذكّر أولئك الذين عاشوا أيام مذابح آب ١٩٣٣ بجوّها المشحون. ثم سمعوا بيان

(١٥) كانت «صوت العرب» مستعدّة لإذاعة كُلّ خبر يشين المتصرين في معركة الشواف، ويرفع من قدر القوميين العروبيين دون تمحيص أو تدقيق فبادر أحد الخبثاء الموصليين بالكتابة للإذاعة عن مظاهرة قومية نسائية خيالية خرجت في الموصل بتاريخ ٢٩ من آذار تتقدمها المجاهدة العربيّة «حسنة مَلَصْ». وخرج (أحمد سعيد) بمرتبة للشهيدة مستشهَداً بآيات قرآنية وأبيات شعريّة تأبينية بليغة وأذاعها مكررةً عدة أيام وسامعوها في الموصل وأنحائها يضحكون ويتبادلون التعليقات الفكهة والقوميون فيها يحرقون الإرم غيظاً وقهراً. فحسنة ملص هي صاحبة بيت للدعارة مشهور في الموصل. وهي كردية المبنت تكاد لا تفقه من العربيّة أكثر من العبارات التي تعينها على مزاولة حرفتها في هذا البلد العربي.

الشواف بالثورة، وبإدراك منهم لما يهددهم من مصير أسرعوا يستنجدون برؤسائهم الروحانيين[١٦] لوضع تأكيده لرؤساء الطوائف المسيحية الروحانيين بالأمان والحماية موضع امتحان. على أن ساعة الحساب بسبب وقوفهم إلى جانب النظام كانت وشيكة وليس بينها وبين (آذار) غير بضعة أشهر.

وأهالي الموصل بتركيبهم وعجينتهم العرقية العجيبة حصيلة أجيال إثر أجيال من أنسال مختلف الأقوام التي سكنتها، وبتراثها الهائل من ظلم الحكام المستبدين، كانوا خير من حفظ وطبّق الأمثولة العربيّة الشهيرة: «اليد التي لا تستطيع قَطْعَها، قبّلها»[١٧].

وفي أي وقتٍ، كان القوميون العروبيون فيها قلة، كما كان الشيوعيون واليسار قلّة. وفي كلّ وقتٍ كان للوجاهة وعراقة الأسرة حقوقها وقيمتها يتقاضاها أصحابهما ضريبةً حتمية من سائر القوم في ظروف معينة مرسومة. ولكل حدوده بحسب مركزه الاجتماعي يحاذر أن يتعداه.

إلاّ أن الشيوعيين بتركيبهم البلوريتاري وبعد النصر الذي حققوه وجدوا أن عدداً كبيراً من أفراد تلك الأسر كان بأقل تقدير قد تحمسّ للحركة ان لم يشارك فيها عملاً. وفي ذلك الوقت لم تعد سِرّاً هويات[١٨] القيادة الشيوعية في الموصل ولا مقامهم الاجتماعي وهم إلى حين مركز السلطة خلال الأشهر الثلاثة التي تلت وبدت في عجلة لتحويل المدينة إلى قلعة لليسار الماركسي اللينيني ونزعها من أحضان القوميين الذين كانوا قد شرفوها في الماضي بلقب «قلعة العروبة» عن طريق استخدام النفوذ والسلطات التي أودعت المقاومة الشعبيّة ذراع اللجنة المحليّة الباطش، وبالشروع بجملة اعتقالات

---

(١٦) روى لي أحد الذين عاشوا تلك الساعات أنه ونفرٌ ممن وجد تلك العلامة المخيفة على باب داره، قصدوا مطران طائفة السريان الأرثوذكس بولص بهنام فاتصل من فوره بالعقيد الشواف وأخذ منه عهداً قاطعاً بالأمان. وذكر لي أيضاً أن وفداً مماثلاً قصد دار بطريركية الكلدان وثالث مطرانية السريان الكاثوليك للغرض نفسه.

(١٧) ربط أحد الموصليين صورتي عبدالناصر وعبدالكريم قاسم كّلاً بحبل وصعد إلى سطح منزله أيام الاشتباكات. وأنشأ يراقب المجموعات التي تمر بالشارع فإن سمع هتافاً بحياة الأول إنزل صورته قبل وصول الهاتفين وإن سمع هتافات بحياة الزعيم أنزل صورته...

(١٨) سكرتير اللجنة المحلية هو فراش في ثانوية الموصل. وأعضاؤها: عريف مطرود من القوة الجوية وقصّاب وعامل ميكانيك وتلميذ لم يكمل دراسته الثانوية (وهو الوحيد الذي ينتمي إلى أسرة وجيهة). لم يسلم واحدهم من فترة سجن قضاها بكل قسوتها ومرارتها في سجون العهد الملكي.

واسعة شملت عدداً كبيراً مِن الوجهاء والشخصيات البارزة إرهاباً «للرجعيّة» أو لصلتها المزعومة بالمتآمرين. عهد بأمرهم في سجن الموصل إلى فريق برئسه محكوم سابق بجريمة قتل مزدوجة تمّ ترشيحه وقبوله عضواً في الحزب أثناء وجوده في السجن. ونقلت حكايات فيها كثير من الصحة عن التعذيب الذي لاقاه هؤلاء المستقلون هناك على يده وأيدي معاونيه.

وبدا المستقبل كالحاضر مشرقاً وضّاءً والجوّ السياسيّ أكثر صفاء من أن يدع كبار الشيوعيين في الظلام إذ سرعان مانضوا عنهم لباس السريّة الواقي وخرجوا ليتصدروا الحفلات العامة والاجتماعات الجماهيريّة[١٩] بديلاً عن الطاقم القديم وليحلوا محلّه عنوةً واقتداراً. وليغدو مقرهم مرجعاً لذوي الحاجات وطالبي الوساطة. وأودعت مقدرات أكثر من سبعمائة مدرس ومدرسة ومعلم ومعلّمة في اللواء (المحافظة) والمدينة بيد لجنة ثلاثية من صغار المدرسين يحملون بطاقة الحزب. فكانوا من الحكمة وبعد النظر أن اقتصر تطهيرهم على طائفة محدودة جداً عرفت بمحاربتها للديمقراطيين ونشاطها القومي. إلاّ أن الرهبة والنفرة التي أشاعها في أسرة التعليم هناك كان فيها الكفاية.

ولم يَطُل ربيع الحزب كطول ربيع الموصل.

الشيوعيون في الحكم. وإنْ على سبيل المكافأة. وبدا كادر الحزب الأعلى وصانع سياسته المثقف جداً وهو أجهل الناس بطباع الدكتاتور وشراسته حين يطالب بسهم مما يعده الدكتاتور حكراً له وحصراً به وإن كان المطلب صغيراً، صِغَر ملء مغرفة من الشورباء التي تجرأ (أوليڤر تويست) على طلبها بكل براءة اليتم وضغط الجوع[٢٠] غير

---

(١٩) مشهد لا يبرح مخيلتي قط. كنت جلستُ في شرفة مكتبي المطلّة على الشارع العام، أتابع بأنظاري المسيرة الضخمة بمناسبة الأوّل من أيار - عيد العمال الدولي - التي نظمها وأشرف عليها الحزب وقاد مواكبها وزوّدها بالشعارات والهتافات المناسبة. مرَّ من أمامي موكب زملائي المحامين مع بعض القضاة وتلاه موكب الأطباء ثم الصيادلة ثم غرفة التجارة بعدد من كبار التجار والملاكين ضمن مواكب طلاب المدارس والمدرسين والمعلمين والمدرسات والمعلمات. وصرت أتصفح الوجوه وأصغي إلى الهتافات وأقرأ اللافتات لأعود أتحرّى الوجوه محاولاً النفوذ إلى خلفية ما يرتسم عليها من مشاعر الحنق والذلّة، لمقارنتها بما جاشت به نفسي من مشاعر مشابهة فاشمأزت نفسي. وليعلم القارئ بالمناسبة أني كنت الوحيد بين المحامين بالموصل الذي تبرع للدفاع عن الشيوعيين في العهد الملكي.

(٢٠) بطل رواية بهذا الاسم للقصصي الإنكليزي الشهير چارلس ديكنز [١٨١٢-١٨٧٠].

مدرك بأن ما طلبه هو الحماقة بعينها.

أقدم (قاسم) على مذبحة قضائية في ضباط الجيش العراقي لا مثيل لها بهولها وحجمها بين كل المذابح العسكرية في سائر البلاد الناطقة بالعربيّة من قبلُ أو من بعدُ.

وقولي مذبحة قضائية ليس فيه غلوٌّ وافتئات كبير على الحقيقة[٢١]، بوضع التطبيق القانوني الصحيح موضع اعتبار في كلّ في قراري الإدانة والحكم وفي مسار المرافعات. لاسيما بخصوصِ أولئك الضباط الذين لم يكونوا في الموصل وعقرة ولم يشاركوا فعلاً في الانقلاب. ولدينا الوقائع التي دوّنت أثناء المحاكمة بأمانة دليلاً. زادها وضوحاً وقوة نشر تفاصيل عنها بتصريحات ورسائل واعترافات للمشاركين عندما لم يبق ثم داع للتخوف والكتمان بعد زوال حكم قاسم. ومن كلّ هذا بدا أن الضباط المؤتمرين في كلّ من بغداد وكركوك وأربيل (إلى حدٍّ ما) عدلوا عن المشاركة وأبعدوا أنفسهم عن عملية الشوّاف قبل الإعلان عنها وأثناءها وبعدها. والقوانين العقابيّة المعتبرة وبينها القانون العراقي لا يحاسب على النيّة ولا على الأعمال التحضيريّة التي يعقبها العدول عن التنفيذ مهما كان سببه.

ثم هناك الاعترافات المنتزعة بالإكراه والتعذيب البدني. وهو ما ثبت فعلاً. وبدت هيئة المحكمة رغم صلافة رئيسها ولسانه السليط عاجزةً فعلاً عن دحض ادعاءات الشهود المتهمين الذين وقفوا أثناء المحاكمات ينكرون ما أدلوا به في التحقيق بسبب مما وقع عليهم من اعتداء[٢٢]. إننا لا نستطيع التسليم بسلامة قرارات الحكم والإدانة

---

(٢١) تمّ إعدام ثمانية وثلاثين ضابطاً في ثلاث دفعات [يوم ٧ من آذار، ويوم ٢٥ من آب ويوم ٢٠ من أيلول ١٩٥٩ [ولا يدخل في هؤلاء من حكم بالموت غيابا] واحد برتبة عميد، وثلاثة برتبة عقيد وثلاثة برتبة مقدّم واثنان برتبة رائد. وخمسة برتبة نقيب. والبقية برتبة ملازم وملازم أول. وحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة (خفضت أحكام إعدام من بعضها) على سبعة آخرين بالإعدام وخفض إلى الأشغال الشاقة المؤبدة منهم ثلاثة برتبة مقدم وأربعة برتبة نقيب. وقتل أثناء الاشتباكات بأيدي الجنود وضباط الصفّ في الموصل ستة عشر ضابطاً (خلافاً للعقيد الشواف الذي انتحر). منهم ثلاثة برتبة مقدم. وأربعة برتبة رائد واثنان برتبة نقيب والباقي برتبة ملازم وملازم أول.

(٢٢) لا شك في أن المعتقلين تعرضوا لأبشع تعذيب وإهانة وتحقير وسوء معاملة وأنهم أرغموا على الإدلاء بشهادات بعضاً ضد بعض. وأنا أجتزئ بهذه المناسبة فقرة من كتاب الاستقالة الذي رفعه الأستاذ عبدالرحمن البزاز عضو محكمة تمييز العراق إلى وزير العدل بعد قضائه عدة أشهر معتقلاً في تلك الأيام «لم يحل منصبي القضائي الرفيع يا سيادة الوزير دون احتجاز حريتي ولم يمنع وقوع التعذيب والإهانة بي ولست أذكر هذا لأني أجهل حياة المعتقلات فلقد =

من الناحية القانونية. والمحاكمات كلّها كانت ذات طابع سياسيّ؛ وإن هناك رؤوساً معينة مختارة للجلاّد سلفاً. كان قاسم يخشى بقاء هؤلاء أحياء وإن في السجن. يذكر «الزبيديّ»[٢٣] نقلاً عن مقابلات وتحقيقات أن عدد الضباط الذين ضمتهم الخلايا السرّية عشية ١٤ من تموز لا يتجاوزون ٢٠٣ ضباط. عرّف بالأسماء ١٤٤ منهم. وفي محاولة الشواف الانقلابية قتل وأعدم ٥٥ واودع السجن ٢٧. وتمّ اعتقال ٣٠ تقريباً طرد معظمهم. وأغلبيّة هؤلاء الذين يبلغ مجموعهم ١١٢ إن لم نقل كلهم هم من الضباط الأعضاء في تلك الخلايا السرّية. فيكون (قاسم) قد تخلّص والحالة هذه بأكثر من نصف المجموع الكلّي، من الضباط «الأحرار».

كثيراً ما يحاول بعض المؤرخين النفوذ إلى أعماق ضمائر الحكام المستبدين المطلقي السلطة من أجل الخروج بتعاليل مقنعة أو منطقيّة لقرارات مفاجئة حاسمة يقدم عليها هؤلاء الزعماء المتفردون. ولاسيما تلك القرارات التي تتعلق بمصائر الأفراد والجماعات وحقها في الحياة، وبكلّ تصميم وإدراك منهم بأن توقيعاً واحداً على ورقة لا يستغرق أكثر من ثانيتين من الزمن كاف لإيراد هؤلاء حتوفهم. والمؤرخون والكتبة في أثناء مجهودهم هذا هم أشبه بالأطباء النفسانيين Psychiatrist الذين تنتدبهم المحاكم في القضايا الجنائية لتقرير مسؤولية المتهم عن الجريمة بالنظر إلى درجة إدراكه. ومن النادر أن اتفق بعضهم مع بعض في التحليل والتعليل وكثيراً ما وجد هؤلاء من يختلف معهم في الرّأي حول تقدير مسؤوليّة الشخص عينه. وتلك لُعبة يجيدها رجال القانون في ساحات المحاكم بين الدفاع والادعاء في البلاد المتقدمة حضارياً.

= اعتقلت في العهد البائد أكثر من مرة واعتقلت بعد ثورة الكيلاني في ١٩٤١. واعتقلت بعد حرب الروسي وتنقلت في معتقلات الفاو والعمارة ونقرة السلمان وبنجوين وغيرها. لكني أسجل هنا للحقيقة والتاريخ بأني لم ألق في معتقلات العهد البائد كلها على طول مدتها عشر معشار ما لقيت في اعتقالي في هذا العهد السعيد».

نقول: أقدم قاسم نفسه على خطوات في تعقيب الموضوع بعد أن افتضح أمره فأقال عدداً من أعضاء هيئة التحقيق العسكرية بينهم صديقه العميد الركن هاشم عبدالجبار وهو شيوعي. كما أحال أربعة من القضاة المدنيين إلى هيئة تحقيق مؤلفة من قضاة مدنيين وشرعيين. ثم عدل عن اتخاذ أية إجراءات أخرى وتنوسي الأمر.

(٢٣) المرجع السالف الص ١١٢-١١٧.

وإني أرى ذلك من جانب المؤرخ عبثاً وتبديداً للوقت ولا أظنّ واحداً منهم اتفق مع آخر أو كان هناك شبه إجماع على البواعث والأسباب التي حملت قاسماً على إيقاع هذه المذبحة الكبرى «بالضباط الأحرار» زملائه القدماء ودراستها على ضوء عفوه عن سائر الضباط المعتقلين الآخرين الذين لم يكن دور بعضهم في مؤامرة الشواف بأقل من دور الذين أرسلهم إلى ساحة إعدام أم الطبول[٢٤] أولاً مع أولئك الذين ترصدوا له بنيّة القضاء على حياته في تشرين الثاني من السنة نفسها فأصابوه بعاهة مستديمة وقتلوا سائقه فأبى أن يصادق على وثيقة اعدامهم.

وقاسم كغيره وكصنوه في مصر هو بتقويم نفسه رجل الأقدار، يتحرك بقوى خارقة يفهمها هو دون سائر البشر، اختير لأجل خلق (أثيوبيا) للناس الذين بُعث إليهم وبرهانه هو نجاحه في الوصول إلى السلطة المطلقة. وهو بهذا القياس ينضوي تحت قائمة أولئك المتعصبين لأنفسهم كهتلر ونابوليون ولينين، وإلى حدٍّ ما للزعماء المتعصبين لعقيدتهم كفرويْد وماركس والخميني، وقد يبدو مزيجاً من الصنفين.

منذ أكثر من تسعين عاماً اخترعتْ صحيفة إنكليزية شخصيةً خياليةً أطلقتْ عليها

(٢٤) بسبب تشعب المؤامرة استغرقت إجراءات التحقيق أشهراً وانداحت إلى مختلف أنحاء العراق لاسيما في بغداد والموصل وجرى مزيد من الاعتقالات وزاد عدد الضباط المعتقلين على المائة وصدرت قوائم من وزارة الدفاع بإحالة عشرات منهم على التقاعد ونشرت قرارات ثلاثة بحجز أموالهم وأموال بعض المدنيين من دائرة الحاكم العسكري العام شملت ٨٧ مدنياً بارزاً. واقتيد عشرات من كبار القوميين إلى منافٍ وطرد من الوظائف عدد كبير. وتواصلت الاعتقالات دون انقطاع وازداد العدد بعد محاولة الاغتيال البعثيّة حتى منتصّف العام ١٩٦٠ حين أصدر (قاسم) فجأة ومن دون سبق إعداد أو تمهيد أو إنذار أمراً بإطلاق سراح جميع من تبقى من المتهمين بالمشاركة في محاولة انتقاض الشواف وبينهم كبار الضباط الذين شاركوا في هدم نظامه وقتله فيما بعد. أذكر منهم على سبيل المثال: عارف عبدالرزاق. صالح مهدي عماش نهاد فخري. عبداللطيف الدراجي. محمود شيت خطّاب، منذر الونداوي، حردان عبدالغفار، سعيد صليبي، أحمد أبو الجبن، علي محمود عريم، عبدالكريم فرحان. وأعاد بعضهم إلى الخدمة. وأصدر أوامر قضت باحتلالهم المواقع التي كانت للضباط الشيوعيين المزاحين. فعين مثلاً المقدم الركن خالد مكي الهاشمي آمراً لكتيبة الدبابات الرابعة في أبي غريب والرائد الركن خالد حسن فريد معاوناً لآمر كتيبة دبابات المثنى في أبي غريب والرائد الركن إبراهيم جاسم التكريتي آمراً للكتيبة الأولى في معسكر الرشيد والمقدم الركن محمد مجيد آمراً لكتيبة الدبابات في الوشاش والمقدم الركن عدنان عبدالجليل آمراً لمدرسة الدروع. وهؤلاء هم الذين زحفوا بدباباتهم عليه في وزارة الدفاع يوم ٨ شباط وأسروه.

اسم «ميستر دوولي» الذي نسب عمل الخوارق إلى نفسهِ ووصفته الجريدة بذلك الذي يرى نفسه فاعلاً ما يفعله الله، «لو ملكَ الله الحقائق والوقائع».

ومن العبث والحالة هذه أن تجد تعليلاً منطقياً لتلك التصرفات التلقائية التي يطلع بها الدكتاتور بين الفينة والفينة ويخرجها كما يخرج الساحر أرنباً أو أفعى من قبعته وسط التصفيق والهتاف(٢٥).

ومع ذلك فالحيرة تتملكنا ونحن نوازن بين التطرف في القسوة والتطرف في الرحمة ويتعذر علينا إيجاد علاقة سببيّة بينهما ويحق لنا التساؤل: كيف كان قاسم يتصور بأن هؤلاء الذين أطلقهم وأعادهم إلى مراكزهم ينسون التعذيب الذي كابدوه في

---

(٢٥) من أعجب التعاليل التي وقفت عليها في هذا الصدد هو التفسير الذي قدمه (أكرم الحوراني) الذي كان آنذاك بمنصب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة.
قال [المسلسل المرقم ٨٨ من مذكراته في جريدة القدس ٢ حزيران ١٩٩٩] قبل أن يخبرنا عبدالناصر عن محطة الإذاعة التي كانت توجّه من قرية [خرابو] في غوطة دمشق بدلاً من إذاعة الشوّاف أخبرني عنها نهاد الغادري الذي كان يعمل فيها مع بعض محرري الصحف في سورية. والذي أثار دهشتي واستغرابي هو ما نشرته صحف الجمهورية من صور الضابطين (ناظم ورفعت) وإلى مجموعة الضباط بأسمائهم الكاملة من إذاعة الغوطة والطبقچلي كان قائداً للفرقة الثانية ورفعت رئيس مخابرات الجيش. أثرت الموضوع أثناء أحد الاجتماعات التي كان يعقدها عبدالناصر كل ليلة في قصر الضيافة إلى ما بعد السحور. وكان يحضر هذه الاجتماعات عبدالحميد السرّاج وطعمة العودة الله ومصطفى حمدون وزكريا محي الدين وعبداللطيف البغدادي. ولم أكن أعلم شيئاً عن تفاصيل الاتصالات السابقة التي أجراها عبدالمجيد فريد والسرّاج مع المذكورين. قلت للسرّاج محتجاً أمام عبدالناصر: هل تقصد يا عبدالحميد بنداءاتك المتكررة من محطة (خرابو) للطبقچلي والحاج سِرّي أن تشي بهم لعبدالكريم قاسم ليلقي القبض عليهم ويعدمهم مع رفاقهم الآخرين؟ كيف يجوز لك ذلك؟ أجاب السرّاج: «إن هؤلاء يجب ان يعدموا. نعم إني أقصد ذلك. إن الطبقچلي لم يزحف بفرقته لمساعدة الشواف في الموصل وإن عبدالكريم قاسم كان في قبضة يدي لأنيّ كنتُ على اتصال مع حرسه الخاص. فلماذا لم يتحرك الحاج سِرّي في بغداد؟» قلت للسرّاج كيف يجوز لك أن تبدأ الثورة في الموصل طالما أن عبدالكريم قاسم في قبضة يدك في بغداد؟ ألم يكن من البديهي أن يُقضى على قاسم بواسطة حرسه في بغداد أولاً؟»
وكان عبدالناصر يستمع إلى هذا النقاش فلم يتدخل وظلّ صامتاً [لا تجد أثراً لهذا النقاش في مذكرات عبداللطيف البغدادي. وقد سبق لنا في فصُولٍ أخرى أن تعرضنا لشخصية الحوراني. وللقارئ أن يقدر مدى صحة ما دوّنه هذا السياسي هنا من تعليل]. كما جاء في المسلسل أيضاً هذا: وقد أكدت الإحصاءات التي نشرتها الحكومة العراقية أن عدد شهداء الموصل بلغ ٢٤٢٦ قتيلاً وألف جريح.

سجونه فضلاً عن دماء رفاقهم وشركائهم المراقة؟ وأنهم لا بد سيبحثون عمن يأخذون بالثأر منه؟

وفي نهاية شهر أيار، أصدر (قاسم) أمراً للعقيد حسن عبود آمر اللواء الخامس الجديد بالذهاب إلى سجن الموصل وإطلاق سراح بضع عشرات من الموقوفين الذين اعتقلتهم المقاومة الشعبيّة وهم رهن التحقيق وطرد المشرفين عليهم ولم يخطر المقاومة الشعبيّة بذلك وتجاهلها.

كانت ضربةً موجعة حاولت المقاومة والحزب في الموصل تداركها، بمراجعة قيادة الفرقة الثانية لإصدار أوامر توقيف بمن تقرر توقيفه. ولم تطل هذه الموجة الجديدة الصغيرة كثيراً. وأعيد الموقوفون المسفّرون إلى كركوك مطلقي السراح وكلفت هذه الخطوة الحمقاء قائد الفرقة داود الجنابي - وهو شيوعي - منصبه فقد أقيل فوراً[٢٦].

انزاحت يد الشيوعيين الثقيلة عن الموصل. ومرت بفترة هدوء منذرة بشرّ مستطير تمّ خلالها تجميع القوى القوميّة والتهيئة لفترة إرهاب وتقتيل لم تشهده أي مدينة عراقيّة في العهد الجمهوري.

وكان تقرير اللجنة المركزية للحزب بإدانة نفسها في شهر آب ١٩٥٩، إثر مقاتل كركوك في تموز، واحداً من عوامل القضاء على مظاهر السطوة التي مارسها الشيوعيون بعد محاولة الشواف. كما كان التقرير أيضاً ينطوي على نوع من التعهد الضمني بأن أعضاء الحزب لن يستخدموا حقهم في الدفاع الشرعي الشخصي أيّ الرد على العنف بالعنف بوضعه الثقة التامة بالسلطة. وكلّ هذا بأوامر صريحة من الحزب بعدم الردّ. لم

(٢٦) ممن طالتهم يد الاعتقال الأخير الصديقان تحسين الشيخ سعيد أمير الطائفة اليزيدية، والسيد عبدالله نشأت رئيس بلدية الموصل وقد كنت محاميهما فقصدت مقر المقاومة الشعبية وطلبت من رئيسها (مهدي حميد) معرفة التهمة الموجهة لهما بحكم وكالتي عنهما. أول لقاء لي بهذا الضابط كان في مكتبي قبل قيام الشواف ببضعة أسابيع إذ جاء بصحبة أحد موكلي (فاتح داود جباري) الذي كان متهماً بست قضايا ارتشاء أيام وجوده في الموصل مديراً للإعاشة. وقد أثبت في مركزه بعد محاولة الانقلاب وأعيد إلى الخدمة العسكرية - أصغى مهدي حميد إليّ ثم قال لي بلهجة تهديد لا تخفى: «إنك يافلان تعتمد كثيراً على رصيدك الديمقراطي، بدفاعك عن المتآمرين. عد إلى مكتبك ومنزلك وحافظ على سمعتك». وأذكر أني أجبت وأنا أخرج: تذكر أنت وغيرك أن رصيدي الديمقراطي لم يكن كافياً ولا مقبولاً عندما كنت أقف في المحاكم مدافعاً متبرعاً عن رفاقك من المتهمين الشيوعيين.

يعد هناك من سبيل لشيوعيي الموصل إلاّ الهرب أو الاختفاء، لاسيما بعد أن سقط منهم ستة أو سبعة ليس بينهم من عُزي إليه عملٌ معين ذو طابع جنائي أثناء القضاء على المحاولة الانقلابيّة. وكذلك كان الضحايا غير الشيوعيين الذين سقطوا ببضع مئات عندما استبيحت المدينة باسم القومية والدين والثأر للشهداء الذين سقطوا في أثناء الاشتباكات وأعدموا الحياة في ساحة «أمّ الطبول».

منذ متنصف العام ١٩٦٠ حتى نهاية حكم قاسم جرت الاغتيالات(٢٧) في الموصل بشكل استباحةٍ مطلقة. القتول تتمّ في وضح النهار، في الشوارع وفي مجال العمل وفي المنازل وفي المدارس. والقاتل لم يكن يخشى تدخّلاً لا من المارة ولا من الشرطة. وكانت هناك لجان سِريّة في مبدأ الأمر، تقوم باستئجار القتلة المحترفين ومعظمهم من الأوباش المعروفين والجانحين وذوي السوابق فتضع بيدهم أداة الجريمة (والمسدس هو السلاح الاعتيادي) وتزوّدهم بالاسم وبعنوان الضحيّة، وبالثمن المقررّ للدم المسفوح. ولا يتخذ القاتل مطلقاً أيّ احتياط لنفسه. فهو على ثقةٍ تامة بأن لا أحد من عابري السبيل الكثيرين يجرؤ على الشهادة ضده وأن ليس هناك تحقيق قضائي جدّي. فكل القتول تسجّل ضدّ فاعلٍ مجهول. ويبقى ملفّ القضية فترة من الزمن ليختم عادة بغلق التحقيق. ومرت فترة كانت لجان الاغتيال السرية صاحبة الأمر والنهي.

ثم وجد بعضهم أن يتلقى الطلبات رأساً من كلّ ذي حاجة إلى تصفية حساب شخصي مع عدو أوخصم، أو التخلص من منازعة قضائية أو منافس في عمل تجاري أو شريك مزعج في عقار أو المال، أو لمجرد سلب أو سرقة لا غير. وبدا وكأن الأمر قد خرج من يد اللجان القوميّة السرية إذ بقي القتلة يرتكبون جناياتهم باسم القوميّة والدين ومكافحة الشيوعية والشيوعيين(٢٨).

---

(٢٧) انظر الفصل (٢٨) من كتابنا العراق في عهد قاسم: الص ٧٩٣-٨٤٠ ج٢ ط ستوكهولم ١٩٨٩ (الإرهاب الأعظم في الموصل ١٩٦٠-١٩٦٣)، وقد أتينا فيه إلى ذكر حوالي ٤٠ ضحية بالأسماء من أصل ١٥٨ كنت قد أحصيتها شخصياً إلاّ أن العدد الحقيقي يزيد عن ضعف ما أحصيته. وجاء فيه أيضاً ذكر أسماء للقتلة المأجورين.

(٢٨) ترصد القتلة الساحب أو المودع بعد التأكيد من وجود مبالغ عنده حتى إذا كان على مسافةٍ من البنك عوجل برصاصة قاتلة واستلب ما يحمله من مال. ويترك القاتل أو القتلة موضع الجريمة هاتفاً «تحيا القومية العربيّة. هذا مصير الشيوعيين الخونة» [راجع: العراق في عهد قاسم. ج٢ ص٨٢٩. المصدر السابق].

ويتأتي حرص القتلة على التنفيذ في وضح النهار علناً وأمام سمع المارة وأبصارهم - من قصدهم إشاعة الرهبة والهلع في النفوس وشل القدرة على التفكير. ويمرور الزمن تفشت الأمراض العصبيّة بين السكان وزادت الحاجة إلى العقاقير المهدئة والمسكنات. وبلغت مقادير استيرادها حداً لا يصدق. روى لي صاحب مذخر طبيّ اضطر بالأخير إلى الانتقال إلى بغداد أن مقدار ما استورده من الادوية المسكنة والمهدئة للأعصاب بلغ ٧٥ بالمائة من سائر الأدوية الأخرى التي طلبها حتى أن مذاخر بغداد عجزت عن تلبية طلبات الصيدليات الموصلية من عقاقير اللبيزيوم والڤاليوم. والمورفين والأسبيرين ومشتقاته.

ليس هناك من كارثةٍ يصاب بها مجتمع ما أعظم أثراً وأشدّ هولاً من الخوف. الخوف العام أو عقدة الخوف كما يسميها النفسانيون، تشل قابليات الإنسان الخلاّقة وتنسيه أهميته لنفسه ولذويه ولمجتمعه. والمسألة هنا لم تعد مسألة عدد الضحايا: مائة أو مائتان أو ثلاثمائة وفي مدينة كانت تضم أكثر من ربع مليون ولا يراعي سكانها مبدأ تحديد النسل، في ظرف سنتين ونيّف، لهو أقلّ بكثير من حصيلة أيّ كارثة أو نازلة من نوازل الطبيعية أو وباء متتشر.

هذه المدينة وقعت بيد عشرين من القتلة والمنتقمين فريسةً سهلة تحميهم السلطة وتتستّر عليهم. وفيها ضرب الأهلون على أنفسهم «منع تجوّل». فلا ترى في الشوارع أو الأزقّة إلاّ ذلك الفريق الجاني وأنصاره يشقون غيهب الظلام ويهتكون حجاب السكون بعربداتهم وسكرهم.

وأفقدت حالة الخوف الجماعي القدرة على التفكير المتزن. فصار الفرد يتخبط في تيه من فحص الذات ومراجعة السلوك. وظهرت على الكثيرين أعراض مرض الشعور بالذنب الموهوم، الذي أدّى بالآلاف إلى هجرة جماعيّة لم يسجّل تاريخ المدينة المدوّن لها مثيلاً[٢٩].

---

(٢٩) عرفت إنساناً متزناً راجح العقل أبعد الناس عن السياسة والإرهاصات الأخيرة. كان قبل نزوحه وأسرته عن المدينة. يقضي معظم لياليه ساهراً مفتشاً في ذات نفسه عن تصرفات معينة ظهرت في غفلةٍ منه أثناء الفتنة قد تجعله مرشحاً للتصفية أو هدفاً لرصاصة. وضمن ذلك الفحص استعراضٌ شامل لعلاقة له أو حادث مهما صغر فيه إساءة لأحد من ذوي العلاقة بالاغتيالات قد تدفع إلى عقد صفقة قتل عليه أو تبررها بشكل ما.

في العام ١٩٣٣ اقتصرت حالة الهلع هذه على المسيحيين فيها بعد مذابح آب. لكنها لم تدم كثيراً ولم يسقط قتيل واحد منهم فيها.

وكما مَرّ بيانه سجلت أوراقي ١٥٨ اسماً من الضحايا - أسماء عمال وشغيلة وكسبة ومهنيين وتجار ومعلمين وطلاب مدارس ليس بينهم امرأة واحدة. مجرد أسماء عابرة لو لم أسجلها لضاعت وطواها النسيان. إنها لم تسجل على شواهد قبور فمعظم الضحايا لم تعلم قبورهم لأن ذويهم والأقربين كانوا يتحاشون العلنية ويستغنون عن مراسم الدفن خوفاً على أنفسهم. وعندما غدت الاغتيالات جزءاً من الحياة اليومية استغني عن المراسم التقليدية من تشييع ومجلس عزاء وصلاة وهي من العنعنات التي تعتز بها المدينة وجزءٌ لا يتجزأ من مكانة الأسرة.

إن هذه الأسماء التي جمعتُها لا تمثل مطلقاً المجموع الحقيقي. فالعدد أكثر مما تسنّى لي جمعه كثيراً وبشيء من التحفظ والحذر من المبالغة يمكن تقديره بثلاثمائة ونيفّ. لكن بعضهم ظلّ يصّر على أن العدد يتجاوز الستمائة وهذا ما لا يمكن التثبت منه قطّ لعدم وجود سجلات رسمية باقية لا في دوائر الأمن والقضاء ولا في دائرة الطب العدلي. فكلها تتلف بعد مرور مدةٍ معينة قانوناً.

وربما بولغ أيضاً في حجم النزوح العام عن المدينة. وقد قدر بتحفظ في حينه بعدد يتراوح بين ألفيْ أسرة وألفٍ وخمسمائة، فضلاً عن هجرة أفراد. وكانت الضربة ثقيلة على المسيحيين بنوع خاصّ.

ما من شكّ في أن عدد القتلى من المسلمين يزيد كثيراً عن عدد المسيحيين إلا أن الحصة المسيحيّة لم تكن تتناسب قط مع مجموع السكان الكلي وكذلك كانت نسبة الهجرة من المدينة فقد تناولت مما تناولت أعرق الأسر وبدت مقدمة لهجرة المسيحيين العراقيين الكبرى إلى خارج العراق - وهي هجرة امتدت إلى يومنا هذا تعيد إلى الذهن ما حصل لليهود عندما صدر قانون إسقاط الجنسية عنهم في ١٩٥٠. وعندما عانى الأقباط في مصر بعد ثورة يوليو. وكان النازحون يتخلصون من عقاراتهم وممتلكاتهم بيعاً بأبخس الأثمان أو يتركونها عندما يعزّ الشاري، ويقطعون علاقاتهم التجاريّة أحياناً دون تعويض عندما يفقدون الأمل بالعودة.

وألقيت «تهمة» الشيوعية على رأس كلّ مسيحيّ المدينة. وكانت جدران الكنائس أحد الأهداف التي توجه تلك السهام إليها. فترى هذه العبارات مصورةً بأحرف كبيرة: لا مسيحية بعد اليوم، لا شيوعية بعد اليوم، الموت لعملاء موسكو. الويل لأعداء

العروبة والإسلام. ولا يجرؤ أحدٌ على إزالتها. وقد حاول أحدهم فكان جزاؤه رصاصة في مقتل[٣٠].

لم يفعل القوميون الحقيقيون (المعقولون) شيئاً لوقف هذه الصبيانيات الاستفزازية ولم يقدروا خطورتها على السمعة بل كانوا يشجعونها. وقد بدوا في حرب سلاحها الشعارات. كانت ثمَّ مثلاً مساجد معينة مغلقة لليسار يختلف إليها الشيوعيون وأنصارهم بل يعقدون فيها اجتماعات. وقد بقيت جدرانها نظيفة خالية من أي شعار استفزازي. في حين لم يُعقد في أي كنيسة وفي أي وقت أي اجتماعٍ ذي صفة سياسية أو عقائدية.

في أثناء هذه الفترة كان الحزب الشيوعي قد فقد كثيراً من أسنانه جرّاء اللكمات التي أصابته دِراكاً من (قاسم)، وبدا ولاسيما بعد ضجّة قتول كركوك (١٤ تموز ١٩٥٩) يهتز ويكاد يهوي تحتها.

وبدا استسلامه لدكتاتور ساهم في نحت تمثاله استسلاماً كاملاً باعترافه النادم الكامل بأخطائه في تقريره الموسع الذي نشره في ٢٩ من شهر آب ١٩٥٩. كما يعيد إلى الذهن تلك الاعترافات السيئة الصيت التي كان قادة ثورة أكتوبر ١٩١٧ وصانعوها يتبارون فيها خلال محاكمات ١٩٣٦-١٩٣٨ الصورية التي نظمها ستالين لهم. وقد وجد من الحصافة ودقّة الموقف أن يبعد نفسه ما استطاع عن الانتصار للضحايا بالشكل الصارخ العنيف الذي اعتاده حتى بالمغامرة بفقدانه شعبيته وجماهيريته. بدا الحزب مقرّاً إقراراً شاملاً بذنوب ارتكبها ولم يرتكبها. كما كان تقريره هذا ينطوي على نوع من التعهد الضمني بأن الحزب لن يستخدم حقّ الدفاع الشرعي عن أعضائه وأنصاره بإطلاق ذراعه الضاربة على القتلة الجناة. ورفض اعطاء إجازة بالرّد على القتول. إذ كان يخشى أن يجعل قاسم من القتلة الجدد تعِلّة لإنزال المزيد من العقاب بالحزب[٣١].

---

(٣٠) قتل (هاني متّى يعقوب) السائق في مطرانية الكلدان أثناء سيره في شارع التجفي وقد عُرف بهوسٍ ولجاجةٍ في مسح وإزالة الشعارات المعاديّة التي كانت تكتب على جدران كنيستيْ الطاهرة ومسكنتا.

(٣١) أكد لي من لا أشك في قوله وفي مقدرته على تنفيذ ما يعنيه ولم يكن من أعضاء الحزب بل من مؤيديه قال إنه وزمرة من أصحابه «القبضايات» راجعوا الحزب مراراً وتكراراً طالبين الإذن لهم بالردّ على القتول: «كُنا نعرف هؤلاء القتلة واحداً واحداً. وكنا على ثقة من امكاننا وضع حَدّ لهذه الاستباحة لو سلّمنا القانون بأيدينا وصرعنا اثنين فحسب من هؤلاء. إلاّ أن موقف الحزب الشيوعي كان ضدّ ذلك».

ولذلك استخدمت لسان الحزب «اتحاد الشعب» وللفترة القصيرة مهما تبقى من عمرها أخفّ اللهجات في تذكرة (قاسم) بما يحصل في الموصل.

وناشدته بأسلوب المعاتب وقف النزف: «لا يقتضي الأمر إلاّ إجراءات بسيطة منك» وجارتها في هذا السلوك سائر الصحف السائرة في ركاب اليسار، بنشرها بين الفينة والفينة أسماء بعض الضحايا مع تعليقات من أمثال «قتل بسبب إخلاصه للجمهورية والزعيم» مع التسآل المألوف: «المصلحة مَنْ تستمر هذه الـ. . .».

في أواخر العام ١٩٦١ شجّع الحزب الشيوعي الموصليين الثاكلين منهم والمتضررين الذين نزحوا إلى بغداد على رفع عريضة إلى (قاسم) مذيلة بمئات عدة من التواقيع، تتضمن أسماء وهويات ما ناهز المائة من الضحايا. إلاّ أن الدكتاتور الذي لم تفارقه سورة غضبه على الحزب لم يكن مستعداً للاستجابة ووقف النزف. ولم تكن أي صحيفة يسارية المنحى (ولم يبق منها غير القليل) مستعدة للمخاطرة بنشر أيّ عريضة مشابهة.

وتعاونت القوى السياسية جميعها على طمس هذا الفصل المأساوي من تاريخ العراق والمنطقة. فالباحث لا يجد أثراً يعينه على تقصّي ما وقع خلال تلك الفترة في سائر المراجع العراقية أو الأجنبيّة. كما أنك لا تجد نبأ واحداً عن الحوادث والقتول نقلته في حينه عن العراق أية وكالة من وكالات الأنباء التي تعمل في العراق. وقصارى ما وجدتُ في تعقيبي المضني هو هذه العبارة المقتضبة للكاتب الإسرائيلي أوريل دان[٣٢]:

«تصاعد الإرهاب ضد (الشيوعين) منذ بداية ١٩٦٠ . . . وما عتم هذه الإرهاب أن حقق غايته في مرجل بغداد البشري الواسع ووصلت حالات الاغتيال إلى درجة من الكثرة بحيث لم يعد في مدينة الموصل شيوعيّ واحد. ولم يكن ثم ما يدل على وقوع القتلة في يد العدالة. ولم يتخذ الشيوعيون تمشياً مع السياسة التي استقروا عليها أي إجراء يهدف إلى حماية أنفسهم بوسائل عمليّة عنيفة».

---

(٣٢) Uriel Dann. المرجع السالف ط. أورشليم ١٩٦٩. من ترجمتنا الص: ٣٩٣-٣٩٤. ج١ [على سبيل المثال كتاب حنا بطاطو الكبير يخلو من تنويه بهذا رغم أنه عقد فصلاً كاملاً عن المحاولة في الموصل الص ٨٦٠-٨٨٩. كذلك موسوعة العميد خليل إبراهيم (المرجع السالف) ذات الأجزاء السبعة وغيرها.

لكن هناك فقرة في كتاب «ثورة الموصل القوميّة» تستوقف النظر فيها حاول المؤلف أن يتخطّى تلك الفترة بالقفز بها من فوق السياج القاسمي مبتعداً بتاريخها إلى ما جرى إثر انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣:

«ما إن قضي على حكم عبدالكريم قاسم إلاّ وقام أبناء الموصل ينتقمون لشهدائهم الأبرياء من القتلة والمجرمين، عدا من فرّ منهم إلى خارج العراق واللجوء إلى بعض الدول الشيوعيّة التي حمتهم وأنقذت حياتهم من العقاب الذي يستحقون»[٣٣].

صحيح أن ما تمّ بعد زوال حكم قاسم كان امتداداً لفترة الارهاب تلك إلا أن السلطة الجديدة كانت هذه المرّة تتولاه بنفسها.

وقد قام حكم البعث في الموصل فوراً بتصفية كلّ القتلة جسدياً ومحليّاً إمّا إخفاءً لسلوك بعضهم الضالعين أو تأكيداً لقبضه على زمام الأمور وبزعم سيادة القانون بجعل القتول والتصفية الجسدية حقاً له واحتكاراً. فلم يؤثر أن سقط قتيل واحد في المدينة برصاصة قاتل مأجور بعد استيلاء الانقلابيين البعثيين على الحكم.

ويطيب لي وأنا أودّع هذا الفصل المأساوي أن أثبت تحليلاً لصاحب كتاب ثورة الموصل القومية ذاك كما جاء في مقدمته:

«فجّرت ثورة الموصل الصراع بين القوميّة العربية والشيوعية والشعوبية والاستعمار الغربي. وقد وقفت جميعها إلى جانب حكم عبدالكريم قاسم تؤيده وتدعمه وتناصره لتحقيق أهدافها المتناقضة المتنافرة في العراق بأفظع وسائل القتل والسحل والتدمير. وكشفت ثورة الموصل القوميّة أيضاً الجوانب

---

(٣٣) محمود الدرة. المرجع المثبت. بغداد ١٩٨٧ ص٣٩٢. حاول مؤلف «أوكار الهزيمة» التنويه بفترة الاغتيالات محاولة صادقة وربما أخطأته المعلومات الدقيقة وعذره التعتيم المتعمد الذي سعت إليه السلطة على ما يبدو. قال: بدأت فترة أواخر ١٩٥٩ وأوائل ١٩٦٠ تشهد تفشي عمليات اغتيال فردي تطال الشيوعيين في سائر أنحاء العراق ولاسيما في الموصل وكركوك. وهذه العمليات جاءت في معظمها ثأرية وعفوية وجد منفذوها أن تخلّي الحكم عن الحزب الشيوعي خلق لهم الفرصة السانحة لا بل هناك من يردّ الكثير منها إلى أجهزة السلطة نفسها التي أرادت تحجيم الحزب الشيوعي وتصفية بعض الحسابات معه. ولا أذكر أن حزب البعث شجب هذه الاغتيالات أو حاول الوقوف في وجهها. بل يمكنني القول إننا في بعض المناطق والأحياء شجعناها ورعيناها من دون أن يكون ثمة دور مكشوف أو مباشر للحزب الذي أدان الاغتيال السياسي سابقاً [هاني الفكيكي. لندن ١٩٩٣. ص١٩٧].

السلبيّة للزعامة القومية العربيّة التي خيّل لها أنها قادرة على التغلّب على القوى المعادية لها بالشعارات المثيرة وبصخب الإذاعات المدوّي وبالخطب الرّنانة التي تلهب مشاعر الجماهير»[٣٤].

والمعنيّ بهذا هو عبدالناصر وإعلامه بطبيعة الحال. «فالدرّة» وهو قومي عتيق وكاتبٌ مكثر شارك عمليّاً في عملية الشوّاف كان واحداً من كثير من القوميين الذين أدانوا الزعيم المصري لموقفه الضعيف منها. ولعلهم كانوا يتوقعون تدخلاً عسكرياً واسع الحجم.

في المعركة الكلامية الرعناء، بدا (قاسم) وكأن الأمر لا يعنيه في شيء - هدوء ووقار ربّاني وتعفف متعمد عن النزول إلى مستوى ذلك الرجل. هذا وقد لاحظنا أنه طوال حياته السياسية وفي سائر تصريحاته ومؤتمراته الصحيفة لم يذكر اسم خصمه هذا مرةً واحدة لا بالاسم ولا بالضمير ولا بالإشارة رغم التحدي المباشر الذي لقيه منه وربما أمكن تفسير ذلك سيكولوجيا بأنه محاولة منه لإظهار تفوّقه على خصمه من ضبط الأعصاب والترفع عن هجر القول[٣٥].

في غمار تصعيد الحرب الإعلاميّة تلقّى السرّاج رجل سورية القوي نبأ تصميم قيادة قُطر العراق على خطّة جريئة لإنهاء حياة قاسم ولم يعارض عبدالناصر لكنه اشترط أن لا يكون لـ (ج.ع.م) دور ظاهر فيها واتضح فيما بعد أن القيادة القومية كانت على

---

(٣٤) المرجع السالف ص١١.

(٣٥) باء كل محاولة من وليم ماكّيل مراسل مجلة التايم الأمريكية لاستدارج قاسم إلى ذكر اسم عبدالناصر بالفشل التام [مقابلة ٢١ آذار ١٩٥٩]

س: ما رأيك في الأسباب التي دعت عبدالناصر إلى توجيه هجومه على الجمهورية العراقية وقيادتها؟

ج: أنا شخصياً لم أهاجم أحداً. ولعلهم هم أنفسهم يعرفون أسباب هذا الهجوم السافر على العراق.

س: بوجود عبدالناصر على رأس النظام المصري هل بإمكان العراق إقامة علاقات صداقة مع (ج.ع.م)؟

ج: الشعبان المصري والسوري شقيقان ولن نتركهما. والمعتدي سيعود إلى رشده. ونحن لا تحمل شيئاً على أحد وعلاقتنا ستكون جيدة حتماً مع كل البلاد التي تضمر لنا سوءاً.

س: أهناك أمل في لقاء بينك وبين عبدالناصر لتسوية الخلافات؟

ج: بدأنا في بناء مجتمع وأنت الآن تشاهد النتائج سواء تمت المقابلة التي تعنيها أو لم تتم فنحن نواصل عملنا.

علم تام بالقرار، وإن لجأت إلى إنكار ذلك فيما بعد وتأكيدها بأن الحزب لا يؤمن بالاغتيالات السياسية وسيلةً للوصول إلى السلطة.

والبعث في عراق ما بعد آذار ١٩٥٩ بدا وكأنه يخوض معركة بقاء بسيطرة اليسار على الشارع. كان قادة البعث العراقيون شباناً في مقتبل العمر لم تطحنهم التجارب السياسيّة يحاولون تغطية النقص بحماستهم واندفاعاتهم المتفانية. ومن فرط تلك الاندفاعات العاطفية وفي مقدمتها الثأر للقتلى القوميين قصرت عيونهم عن رؤية ما بدا واضحاً من تلك الخطّة التي اعتمدها قاسم للقضاء على النفوذ الشيوعي بضربات متتالية متلاحقة. كانوا في عجلة من أمرهم ولم يتركوا لقاسم هذا «الواجب» بحسب تحديد أحد قادتهم:

«باتت تصفية الشيوعيين واجباً قومياً، كل من يتحفظ عليه أو يتردد فيه يعدّ جباناً، بعد أن كان من قبل واجباً إسلامياً»[٣٦].

كانت المعادلة عندهم بهذه البساطة: هناك ارتباط مصيري بين قاسم والشيوعيين وليس في نية قاسم التفريط بهم ونفض يده منهم تماماً. فالقضاء على شخص قاسم سيرفع مظلّة الحماية عن هؤلاء الشيوعيين الواقفين بالمرصاد لكل محاولة تحقيق للوحدة العربيّة. تلك الغاية السامية التي أرغمت حزبهم قبل سنتين على التضحية بتنظيماتهم في سبيلها عندما اشترط عليهم عبدالناصر حلّها لقبول الاندماج الوحدوي. وها هم الآن يتخلون عن مبدأ حزبي آخر بتبنّي خطّه الاغتيال:

هناك من يزعم أن قيادة البعث القوميّة كانت على علم بالمحاولة فلم تعلن رأيها بشجب مبدأ الاغتيال وتصدر أوامر قاطعة بالكفّ عنها. وفي ذلك الحين كان الركابي أمين سرّ قطر العراق على صلة وثيقة بالزعامة المصريّة[٣٧].

---

(٣٦) الفكيكي المرجع السالف ص٩٥.

(٣٧) من مظاهر تلك الصلة التكريم الخاص الذي حظي به فؤاد الركابي عند عقد زيجته بابنة محمود الدرة في القاهرة. فقد كان عبدالناصر أحد شاهدي القران. ويذكر الفكيكي [المرجع السالف ص١٠٠] «أن الرعب سيطر على ميشيل عفلق بسبب صلة الركابي والريماوي (أمين سرّ القطر في الأردن) بعبدالناصر، وخاصة بعد علمه أن قيادة الحزب في العراق كانت تخطط لاغتيال عبدالكريم قاسم بالتنسيق مع قيادة العربية المتحدة. وكان مصدر رعب عفلق وهلعه رغبة عبدالناصر في سرقة فروع الحزب». بينما يذكر الركابي [الحلّ الأوحد. المرجع السالف الص٥٣-٥٤] أنه حصل على موافقة ميشيل عفلق والدكتور صلاح البيطار في القاهرة في كانون =

تمّ إمداد قيادة القطر بالسلاح عن طريق منظمات الحزب السرية في البوكمال ودير الزور[٣٨]. وشكلت لجنة التنفيذ لهذا الغرض ورئسها إياد سعيد ثابت وهو والشيء بالشيء يذكر الابن الوحيد لذلك النائب القوميّ في العهد الملكي الذي طالب الحكومة الگيلانية بخطاب ناريّ له في مجلس النوّاب باتخاذ أشدّ الإجراءات صرامة ضدّ الآشوريين في العام ١٩٣٣[٣٩]. وقامت تلك اللجنة بالتدريب على الرمي في منطقة الحصوة الصحراوية. ثم استأجروا مَحلاً مطلاً على شارع الرشيد برأس القرية وأودعوا فيه أسلحتهم. وكذلك أعلموا عدداً من الضباط القوميين بالأمر ليستعدّوا بالسيطرة على القطعات العسكرية. وكانت الخطة تتلخص في أن يقوموا بمهاجمة سيارة قاسم أثناء مرورها في الشارع بعد إعلامهم بخروجها من وزارة الدفاع وبعد أن ترغمها سيارة لهم معترضة على الوقوف ثم فتح النار عليها من جهةٍ واحدة.

في الخامسة من يوم ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ وردت الإشارة المنتظرة بخروج سيارة قاسم في طريقها إلى حضور حفلة استقبال في دار ممثلية ألمانيا الديمقراطية من الرئيس الأول الركن صالح مهدي عماش وهو أحد الواقفين على الخطة. فهرعت المجموعة برشاشاتها إلى الشارع. إلاّ أن السيارة التي كان مقرراً أن توضع حاجزاً لسيارة قاسم تعطّلت وأوشك المنفذون على التأجيل لكن سيارة قاسم لاحت لهم أثناء ذلك فقرروا التنفيذ وكانوا على جانبي الشارع وأطلقوا النار فقتل السائق وجرح مرافق قاسم أمّا هو فقد تهاوى على معقد السيارة الخلفي مصاباً بعدد من العيارات النارية في كتفه اليسرى فظنوه قتيلاً. وصرع أحد المنفذين بيد أصحابه وأصيب آخران أيضاً بنار رفاقهم[٤٠]

= الأول ١٩٥٨. وقال إنه اتصل بالقادة العسكريين العروبيين أنصار الوحدة الفورية وأخذ موافقة رئيس مجلس السيادة الربيعي الذي أبدى استعداده ليكون رئيساً للجمهورية على أن لا يلحّ البعث في اتحاد سريع مع (ج.ع.م).

والزبيدي: المرجع السالف ص٤١٧. إقرار محمد صديق شنشل أمين السرّ العام لحزب الاستقلال بأنه دفع مبلغ ألف دينار (زهاء ٤٠٠٠ دولار) لتغطية النفقات.

(٣٨) كان العقيد أمين الحافظ وهو عضو في حزب البعث قائداً للمنطقة العسكرية إذ ذاك.

(٣٩) عن هذا النائب راجع الكتاب الرابع من هذا السفر.

(٤٠) القتيل عبدالوهاب الغريري والجريحان سمير عزيز النجم وصدام حسين التكريتي [انظر التفاصيل في إسماعيل العارف: المرجع السالف الص: ٣٨٥-٣٩٠. ذكر أنه بوصفه آمر اللواء العشرون تمكن خلال مدة قصيرة جداً من نشر وحدات لوائه في أرجاء العاصمة وسيطر على الموقف تماماً].

وتمكن الجميع من الفرار واللجوء في بيت حزبي بحيّ العلوية بقوا فيه مدّة حتى تمّ اعتقال بعضهم في حين نجح آخرون في اجتياز الحدود.

سارع أحد سوّاق التاكسي المار بمحض الصدفة إلى قاسم ونقله إلى المستشفى. وفي وزارة الدفاع أقبل (نجيب الربيعي) بكامل بزته العسكريّة وبحسب الاتفاق ليتولى زمام الأمور. تماماً مثلما أقبل الفيلد مارشال (ڤيتزليبن) على دار المستشارية ببرلين لتسلم مقاليد الحكم في العام ١٩٤٤ إثر انفجار قنبلة المتآمرين على حياة هتلر في مقره بالجبهة الشرقية. أقبل بكامل بزته العسكرية أيضاً. إلاّ أن (الربيعي) لم يلق مصير نظيره الألماني الذي دفع حياته ثمناً للرحلة المشؤومة إذ عاد من مغامرته خائباً بعد أنْ فشل في إقناع رئيس أركان الجيش بعمل سياسيّ أو عسكريّ. وما من ريب في أنّ الاستنفار الشعبي والتلقائي ونداءات الحزب الشيوعي بالخروج إلى الشارع كان له اثره البارز في إحجام الضباط القوميين عن محاولة تالية تقرر أن تجري في وزارة الدفاع لانتزاع المبادرة.

إذ ما مرت سويعات حتى غصّت الشوارع بحشود ضخمة وهي تهتف بحياة الدكتاتور وتهنئ نفسها بنجاته.

أحيط (قاسم) من فوره بدور نجيب الربيعي فتجاهل الأمركله ثم أصدر أمره باستبعاد اسمه من التحقيقات تماماً ولم يشأ أن يضعه أمام المهداوي أو أن يفعل به كما فعل عبدالناصر بسميّه اللواء نجيب، وقبل زعمه بأنه إنما جاء لمعالجة الموقف بصفته الرسمية.

مع ما أبدينا من عجزٍ عن تفسير منطقي لكثير من إجراءات قاسم الصفوية الجائحة، فقد نستطيع هنا تفسير سكوته عن هذا الذي نصبه رأساً لنظامه بأنه مجرد اعتزاز بالنفس والرفض في أن يبدو مخطئاً أمام الملأ بسوء اختياره شخصاً يشارك في التآمر عليه ويعمل على قتله وقد وجدناه يؤكد دوماً في خطبه عصمته من الخطأ في اتخاذ القرارات المصيرية ليترك في السامع أثراً واحداً لا ثاني له: إنه يعمل بإلهامٍ سماوي ووحي من الله.

من الناحية السياسيّة المجردة وباستقراء الوضع الذي ساد العالم الناطق بالعربيّة فيما يتعلق بأماني القوميين العروبيين في الوحدة الكبرى بدا القوميون العراقيون بلهفتهم في القضاء على قاسم ونظامه في عجلةٍ رعناء لا مبرّر لها. فمنذ منتصّف العام ١٩٦٠ وبعد

قاصمة الظهر التي أنزلها الدكتاتور بالحزب الشيوعي العراقي[٤١]. بدا واضحاً أن عبدالناصر رغم مباركته مشروع الاغتيال كان قليل الأمل في نهاية قريبة له. وتضاءلت هجمات الإعلام كَمّاً وكيفاً. وقد يكون معقولاً الاستنتاج بأن مبعث ذلك مرور الوحدة الثنائية في أزمةٍ. كان هناك تذمّر عام وغليان يجيش في نفوس السوريين وبدت الوحدة حتى لتلك الأطراف التي تحمست لها وهرعت إلى عبدالناصر متوسلة به لإبرامها مجرد خيبةٍ وسوء تقدير كبيرين.

لم تعد (ج.ع.م) كدأبها في الماضي إلى وضع العراقيل أمام مشاركة الوفود العراقية في المؤتمرات العربيّة. ثم عادت لتمثيل العراق في اجتماعات مماثلة. وكان عبدالناصر وقتذاك قد أصلح جسوره مع الاتحاد السوفياتي وما عاد يردد تخوّفه من الخطر الأحمر الآتي من «شرق (ج.ع.م)» سيّما بعد الضربات القاسميّة. وتمّ التوصل إلى وصفةٍ طبيّة مسكّنة بدت في مؤتمر وزراء خارجيّة الدول العربيّة المنعقد ببغداد في ٣٠ من كانون الثاني ١٩٦١[٤٢] وسمح للمنظمات القوميّة العروبيّة في العاصمة العراقية بالهتاف بشعار الوحدة، وباسم زعيمها عبدالناصر. وأذن للصحف القوميّة بالصدور مقابل غلق معظم صحف اليسار وملاحقة الشيوعيين والمناصرين قضائياً. كما تراخت قبضة أجهزة الأمن عن أعناق القوميين لتشدّ على أوردة الخصُوم وتلك هي سياسة الموازنة التي اعتمدها قاسم وبدت بوادرها واضحةً بعد أحداث كركوك مباشرة بسلسلة متوالية من العقوبات الموجعة[٤٣].

ومثلما كان المعسكر القومي العروبي مستعجلاً في القضاء على شخص (قاسم) كذلك أساء قادة الحزب الشيوعي، التقدير في قوة حزبهم وإمكانهم فرض أيّ مطلب مهما صغر عليه. وأخطأهم أيضاً بُعد النظر حين غفلوا عن حقيقة واحدة وهي ان

---

(٤١) ضنّ (قاسم) على الحزب بالشرعية عند رفض طلبه بالإجازة الرسمية لمزاولة نشاطه علناً وفق قانون الجمعيات الصادر في كانون الثاني ١٩٦٠، وبمنحها لأحد المطرودين منه ثم تزويده بالمال اللازم لإصدار صحيفة، ومساعدته بجمع التواقيع المشروطة على الطلب وفق القانون [راجع عنها: العراق في عهد قاسم الص ٣٣٨-٣٥٢].

(٤٢) تمّ خلال ذلك استقبال قاسم الدكتور محمد فوزي وزير خارجية (ج.ع.م).

(٤٣) خلافاً للإجراءات التي سبق ذكرها أوعز قاسم لقائد الفرقة الثالثة في الفرات الأوسط بمنع توزيع صحيفة «اتحاد الشعب» هناك. وفي ٣٠ أيلول ١٩٥٩ أغلقت الجريدة نهائياً بعد صدور الحكم بالسجن على صاحبها عبدالقادر إسماعيل.

حزبهم لم يعارض في أي موقف سياسي واحدٍ له إزاء أي قضيّة عامة هامة يمكن بها امتحان جماهيريتهم قبالة سلطته. كان بوسعهم أن يتبينوا - ودروس موسكو في ١٩٥٦ لا تزال طريّة في الأذهان - أنهم يتعاملون مع حاكم يزعجه كثيراً أن تملى عليه أية إرادة وينفر من محاولة تجربة أية نصيحة أو مقترح يقدمان إليه علناً وفوق صحنة ليس فوقها غِطاء، بعكس الحكام الذين نصبتهم الارادة الشعبية بانتخاب حرّ وفق المبادئ الديمقراطية. وقد تكلم الحزب كثيراً عن الديمقراطية ووجوب تطبيق مبادئها على الثورة إلاّ أنه كان يتحاشى تماماً المساس بالدكتاتور وطريقة حكمه، بل أراد المشاركة فيها عَلّى علاّتها(٤٤) في وقتٍ من الأوقات وأخرج المسيرات الكبرى لها.

كان قاسم يودّ دائماً أن يتمتع «بحقّ النصر». وهذا ما كان مصدر خيبة لأولئك الساسة الذين توقعوا عودة الحياة الدستورية الاعتيادية بعد تنقيتها من شوائبها الماضية. في أول مؤتمر صحفي له في ٢٦ تموز أعلن: «ستكون انتخابات في المستقبل غير البعيد». وفي ١ أيار ١٩٥٩ أكدّ الفكرة التي كان القوميون العسكريون وشركاؤهم يبيعونها في البلاد الناطقة بالعربيّة بقوله: «إن الجيش والشعب قد اتحدا وأصبحا واحداً. وإن حزبه هو حزب جميع الشعب. «وأنا من حزب الشعب العراقي». كما كان مثل كلّ العسكريّن يعتقد بأن العراق لم ينضج بعد للحياة الديقراطية. ويتضح من دراسة بعض العبارات العفوية التي كانت تتسلل من خطبه الرتيبة بأنه كان مؤمناً بفوزه التام الكامل بولاء الشعب قاطبة، وأن هذا الولاء يشجب الولاء الحزبي الذي هو ولاء مصطنع. وأن اضطلاعه وحده بمقدرات البلاد أمرٌ ضروري لأن ثورته كانت ضد الدكتاتورية وخدمة للمعارضة. في حين أن ثورة مصر كانت ضدّ الأحزاب القومية ولذلك مالت إلى حزبٍ واحدٍ. وكما ذكرنا سابقاً لم يكن قاسم يملك أيديولوجيّة نظام خاصّ. بل كانت تجول في ذهنه عمليّات إصلاح مؤقتة وأساليب معالجة ذات طابع روائي استمده من قراءات له في أدبيات الأحزاب المعارضة. لذلك لم يكن لديه عقيدة سياسية أو برنامج واضح:

(٤٤) كتبت الصغيرة (كريس بيدل) رسالة لأبراهام لنكولن رئيس الولايات المتحدة: «لو أرسلتَ لك لحية وعارضين لبدا وجهك ممتلئاً وأصبحت مقبول النظر ولاختفى نحول وجهك». فسارع فوراً إلى العمل بنصحها وغطى وجهه باللحية التي بدت في كل صوره وتماثيله. وظلّ يشيد بنصيحة بنت العاشرة في كل مناسبة بقوله: «إنها أفضل نصيحة تلقيتها في حياتي». والتاريخ يذكر هذا الباقعة بأن أخطر قرار في تاريخ هذه البلاد كان قد رسا عليه ويقولون لولاه ما كانت الولايات المتحدة كما نراها اليوم.

فمثلاً وجد كل الأحزاب مجمعة على إنهاء حالة الإقطاع في البلاد فأسرع يسنّ قانون الإصلاح الزراعي الذي حددّ الملكية الزراعية مغفلاً الملكيّة العقارية وهي بعين الخطورة بطبيعة الحال. ووجد الأحزاب تجمع على إزالة آخر مظهر للنفوذ البريطاني بإخلاء قاعدة الحبّانية وخروج آخر جندي بريطاني منها ففعل. وأجمعت الأحزاب المعارضة أيضاً على علاقات أوثق مع (ج.ع.م) والعالم الاشتراكي ففعل وعقد اتفاقاً وتعاوناً تجارياً مع الاتحاد السوفياتي. وفتح أفقاً جديداً في التعامل مع اليسار والفكر الاشتراكي برفع الحظر عن أدبياتهما وإعطاء الحزب الشيوعي الفرصة التي ظلّ يحلم بها طوال ربع قرن بالعمل والنشاط في صفوف الجمهور بحرية. ولم يعد اسم الحزب الشيوعي يثير ذلك الرعب. وقدّم للشعب الكردي هديته العظمى بالاقرار بحقه في تنظيم سياسيّ والسماح لثوار العام ١٩٤٥ بالعودة إلى أرض الوطن فضلاً عن ذلك الاعتراف الرسمي بالقومية الكردية. وأكرم الأقليّات المسيحيّة ببرنامج إذاعي باللغة الأمّ.

مما قوّى وجهة نظره في نفسه هو دفاعه الطبيعي عن «حقّ النصّر» هذا، إزاء عروبيّة عبدالناصر المتجسدة في (ج.ع.م) والنابعة من رسالته. وقد وجد في الرّأي العام الشيعي (الأغلبية) والكردي والديمقراطيين لليبراليين والاقليات العُنصرية والدينية حلفاء طبيعيين له في الصراع.

ربما كانت المحاولة الاغتيال هذه علاقة باستعجال قاسم في إصدار قانون الجمعيات كنوعٍ من إضفاء مسحة دستورية تغطية لحكمه المطلق. لقد بدا هذا القانون أثناء تنفيذه أشبهَ بحصان يمتطيه قاسم بمناسبة الاستعراضات العسكرية ممسكاً بعنانه.

وسارعت موسكو فقدمت له سيارة لا تخترقها القذائف هديةً. وتمّ إلقاء القبض والإحالة إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة بحق ٥٧ متهماً بينهم أنثى واحدة برئت فيما بعد[٤٥].

لم يكن بين المتهمين ضابط واحدٌ أو عسكري. ورغم خضوع أكثريتهم للتعذيب وسوء المعاملة لم ينمّ أحدهم على الآخر كسباً لعطف أو أملاً بعفو. وقد أقرّ معظم المشاركين بجرأة بلغت مبلغ التحدي والصلافة والفخر مبررين عملهم على ضوء

---

(٤٥) هي يسرى شقيقه إياد سعيد ثابت رئيس فرقة الاغتيال. وصدرت في ٢٦ من آذار ١٩٦٠ أحكام بالموت وجاهية بحق ستة من المنفذين وأحد عشر من الهاربين وبالأشغال الشاقة المؤبدة على ستّة وبأحكام سجن مختلفة على ثلاثة وثلاثين وبرّأت سبعة.

عقيدتهم السياسيّة من دون أن يتذرعوا بأن إفادتهم أخذت بإكراه. لم يكن في موقف أي منهم أدنى شبه بذلك الموقف الذليل المشبع بالتخاذل والاستعطاف الذي ظهر من شيخ القوميين العروبيين الكيلاني ولا البطل الثاني لها عبدالسلام عارف. وأرغم سلوكهم هذا رئيس المحكمة على الاقتصاد في الشتائم أو الخطب والتزام جادة الوقار مع أن بعضهم أسمعه ما لم يسمع عشر معشاره من المائتين ونيف من المتهمين الذين مثلوا أمامه. وقد قال له أحدهم في معرض دفاعه: «إنه لا يرجو الرحمة إلاّ من الله تعالى ولا يتوقع عدالة من محكمة أصبحت مهزلة المهازل»(٤٦).

أحدثت عملية الاغتيال صدعاً كبيراً في الحزب وطرد الركابي أمين سرّ القطر. إلاّ أن القيادة القومية مع هذا أصدرت بياناً تنفي فيه أي دور لها في عملية الاغتيال مؤرخ في ١٣ من كانون الثاني ١٩٦٠:

«القيادة القوميّة تنفي تنظيم الحزب لمحاولة الاغتيال وتعتبر تمادي قاسم في اغتيال قادة الشعب هو الذي دفع قسماً من الشباب الوطني للدفاع عن النفس بهذا الأسلوب الذي فرضته الأوضاع الشاذة... إن موجة إعدامات قاسم قد دفعت بعض المواطنين المخلصين وبينهم بعض الأعضاء البعثيين تحت ضغط الحوادث إلى محاولة الاغتيال من أجل إيقاف حملة التقتيل الجنونية... وفي الوقت الذي يحيّي حزب البعث أولئك الماثلين أمام محكمة المهداوي... يؤكد أن قاسماً بجرائمه وتقتيله وتشريده هو المسؤول عن محاولة الاغتيال!!»(٤٧).

ثم وبعد المؤتمر القوميّ الرابع (تموز ١٩٦٠) راح الحزب يصدر بيانات إدانة للاغتيال السياسيّ. ويذكر الفكيكي تعليلاً لهذا التأخير أنه نجم عن المواقف الشجاعة التي أبداها المتهمون والعطف الشعبي الذي نالوه بسبب ذلك «فلم تصدر القيادة القومية والقيادات القطرية بيانات الإدانة إلاّ بعد انقضاء مدة غير قصيرة على صدور الأحكام القضائية»(٤٨).

* * *

(٤٦) المحاكمات: وقائع المحكمة العليا الخاصة ج٢٠ ص٤٠٦. [باستثناء سعيد قزاز طبعاً].
(٤٧) انظر البيان بكامله في نضال البعث ج٢ ص١٢٣. دار الطليعة بيروت١٩٧١
(٤٨) الفكيكي المرجع السالف ص١٠٥

منذ أن نشط الحزب الديمقراطي الكردستاني في نهاية الأربعينات وزعامة الحزب معقودة لملاّ مصطفى البارزاني رغم وجوده في المنفى. إلاّ أن عودته أغضبت الحكومتين الإيرانية والتركية[٤٩] وشنّت صحافتهما حملةً ضدّ هذا العمل وتبودلتْ تهم

---

(٤٩) ما دمنا نتحدث هنا عن كرد العراق في إطار الدعوة العروبيّة، رأينا من الضروري تزويد القارئ بفكرة مركزة جداً عن تاريخ صلة هذه القوميّة بالعرب والعروبة وبالأقوام الأخرى المجاورة. فمعارفنا عن الكرد باتت مؤكدة بابتداء الفتوح الإسلاميّة. مثلاً ينقل المسعودي (ت٩٤٣م) أخباراً وروايات لما قبل الإسلام حول معارك واشتباكات في فترات متقطعة بين أمراء غسان العرب وبين الكرد. على أن الاحتكاك الأول بين الفاتحين العرب وبينهم حصل بعد احتلال تكريت وحلوان شمال شرق بغداد في العام ٦٣٧م فهناك اسانيد حول الحروب نشبت بين الطرفين عندما انحاز الكرد إلى الهرمزان حاكم الأهواز الفارسي. واضطر الخليفة عمر بن الخطاب إلى إرسال حملات عدة على كرد الأهواز ولم يتمّ إخضاع إقليم شهرزور الكردي من دون حروب دموية طاحنة. ولم يكن بالغريب أن ينتفض الكرد مراراً وتكراراً على حكم أخضِعوا له بالقوة. كان الكرد قبل الفتح الإسلامي وعلى أغلب احتمال زردشتيين في أعالي الجبال والهضاب، ومسيحيين في السهول والكثبان وقد مال بعض الباحثين إلى تصوير الكرد عبدة ظواهر طبيعية وأنهم كانوا يضحون لآلهة من نحاس وبرونز. لكن وبمرور الزمن بعد إسلام الأغلبيّة بدأ الكرد يفاخرون بصلة المصاهرة مع العرب وصار من عادة كبارهم ونبلائهمأان يصلوا بسلالة نسبهم إلى العترة النبوية. ووصل التمييز العنصري بالكرد إلى حَدّ مفجع. وهو يقف على الركائز الثلاث [العرق والدين والتاريخ]. فهُم (عرقياً) آريون كالإيرانيين ولغتهم وهي من المجموعة الهند أوروبيّة فصلتهم عن العرب والناطقين بالعربية قلب اللغات الساميّة النابض. كما فصلتهم عن المتكلمين بالتركية. لكن لغة الفرس وإن كانت من عين الشجرة فهي غير مفهومة عند الكرد. ويختلف الكرد عن الإيرانيين (مذهبيّاً) فالأغلبيّة منهم سنية وإن كانت قلة منهم شيعية.

وفي إيران حيث التشيع دين الدولة الرسمي وجدنا الكرد منفصلين رغم أن المنطق يقضي أن يكونوا على علاقة صميمة بالإيرانيين المتصلين معهم عرقيّاً.

والأمر معكوس تماماً في العراق وهو من مفارقات التاريخ - فهنا الكرد على عين مذهب الحكام السنيين إلاّ أنهم أغراب بوصفهم غير عرب.

وتركيا رغم سنيتها الغالبة هي دولة علمانية أصلاً لكنها دولة قومية. ولذلك فالاعتراف بهوية سياسية كردية ضمن حدودها رغم الواقع الصارخ. وكذلك فاعتراف العراق بعد ١٤٥٨ في دستوره بوجود شعبين مختلفين فيه لا قيمة عملية له بواقع انفراد الاغلبية الناطقة بالعربية بالحكم. وميز الكرد (تاريخياً) بما نسب إليهم من عيوب وأخطاء ماضية ألصقت بهم عمداً.

والشرق الأوسط وهو منطقة ثأر متصل الحلقات موغل في القدم. وبواقع حيدة الكرد للعرب والترك والفرس والأرمن والآشوريين واليهود، فقد كان لهم سهمهم من العقاب والثأر على مرور الأحقاب. وفي الشرق الأوسط هذه الأمور يجب أن يدفع ثمنها والثمن تشويه التاريخ =

بين الحكومات. من ذلك تصريح للجنرال بختيار مدير جهاز الأمن الإيراني وهو كردي قوله «إن الوضع في كردستان أصبح خطيراً وإن ملاّ مصطفى الذي زار القاهرة والموجود حالياً في بغداد هو صنيعة للسوفيات».

وفي ٢٠ من تشرين الأول ١٩٥٨ شنّت صحيفة «ترقّي» الإيرانية حملة ضد العراق بسبب السماح للبارزانيين بالعودة إلى العراق. ومما جاء في مقالها:

«وضع الروس قنبلةً موقوتة في العراق من السذاجة أن يضع المرء أفعى في طيات ثيابه. وإنّ الأيام المقبلة سترينا الحوادث التي تقع على يد هذه الأفعى».

والمسألة واضحة فكما كان موقف الدولتين العضوين في حلف المعاهدة المركزية ذاتي الأقليتين الكرديتين في بلديهما موقفاً طبيعيّاً ومنطقياً، كذلك كان موقف عبدالناصر خصم تلك المعاهدة اللدود الذي كان وقتذاك يعيش مع العراق أعراس تموز موقفاً طبيعيّاً ومنطقياً. فقد رأى أن يتخذ موقفاً مضاداً. واستقبل ملاّ مصطفى وهو في طريق العودة مصرّحاً في الوقت ذاته بأن من حقّ الكرد التمتع بحقوقهم المشروعة ضمن إطار الدولة العراقيّة، وتبعاً ضمن اطار الوحدة العربيّة الأوسع «ذلك لأنّ للعرب عدوّاً خطيراً واحداً يهدد مستقبلهم وأمنهم ومصادر ثروتهم، وهو إسرائيل وأنَّ عليهم ان يوجهوا قواهم العسكرية ومواردهم الاقتصادية كافّةً لدرء هذا الخطر.

ولم تطل أعراس تموز وحَلّ الفتور ثم الجمود ثم العداء - وكان للكرد حصتهم

= الكردي. ويطيب لي أن أنقل هنا ما قاله عنهم العالم الأنثروبولوجي الشهير أندريه سنگر Andr Singer عملاً وواقعاً أنهم (الكرد) المجموعة القوميّة الوحيدة في آسيا الوسطى التي بقيت غير ممتزجة أو مهجّنة نتيجة اندفاع موجات الشعوب الأخرى أو غزواتها... ومع أن الغزاة المغول والعرب والفرس والتركمان حتى المقدونيّين خَلّف كلّ منهم طابعه في شعوب أخرى خالصة النشأة فإنّ الكرد بحماية جبالهم المنيعة كانوا قادرين على الاحتفاظ بأرومتهم القومية [من مقال عنوانه درويش كردستان The Deruish of Kurdistan مجلة الشؤون الآسيوية. حزيران ١٩٧٤ الص١٧٩].

كلّ الدول التي تقتسم كردستان تحاول التقليل من عدد الكرد. وفي إيران هناك ما يبعث على الابتسام لمخالفته كل منطق وشريعة ولاسيما الشريعة الإسلامية التي يدعي حكامها أنهم يسيرون على نهجها. فهي تنكر على الكرد أيّ حق قومي أو اجتماعي رغم أنهم إسلام كغيرهم ولا داعي هناك لتميز كردي. بهذه الوسيلة ينتشر ضباب كثيف لا يمكن اختراقه حول نسبة الكرد إلى عدد السكان في كل هذه الأجزاء. وفي سورية وإن كان الاعتراف بالهوية الكردية حقيقة ثابتة إلاّ أن الحديث عن أي حقوق قومية معينة لا يلاقي أذناً. ولذلك يصعب إعطاء رقم قريب من الواقع لعددهم وتنتاب الحيرة كتاب الغرب عندما يحاولون ذلك وتتفاوت تقديراتهم بالملايين.

من هجمات إعلام (ج.ع.م) سيّما عند تأزّم العلاقات بينها وبين موسكو. وبدأ راديو القاهرة يشنّ حملة موقوتة بوصول الثمانمائة ونيف من اللاجئين الكرد في الاتحاد السوفياتي [وصل ملا مصطفى البارزاني في ٦ أيلول ١٩٥٨] فقال راديو صوت العرب:

«الكرد السوفيات (كذا) الذين وصلوا العراق بكامل أسلحتهم وعدتهم الحربيّة والمدربين على حرب الأنصار هم الآن في طريقهم للانضمام إلى قاسم وحلفائه الشيوعيين للتصدي للقومية العربيّة وإعلان الحرب في سبيل القضاء التام على عروبة العراق وإبعاده عن أشقائه».

في التاسع من نيسان ١٩٥٩ سُمح للحزب الديمقراطي الكردستاني[٥٠] بإصدار جريدته الرسميّة (خەبات = النضال) وأعلنت في عددها الأول منهاج الحزب: «الوقوف ضدّ الإمبريالية والرجعيّة والإقطاع والنضال في سبيل الديمقراطية والسلام والتحرر القومي للشعب الكردي المضطهد الآن في كلّ من سورية وإيران وتركيا. والمساندة بشكل مطلق لثورة ١٤ تموز وقائدها عبدالكريم قاسم، وأنها ستتبع النهج الاشتراكي في نضالها».

ثم بيّنت في أعداد تالية موقفها من عبدالناصر ودعوته العروبيّة بإشارتها إلى محنة الشعب الكرديّ في سورية وما يلقاه في ظلّ دكتاتوريته. وقارنت بالتقدم الذي حصل في الاعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الكردي في العراق[٥١] ونوّهت بأن ذلك إنما هو حدث بسيط يجاري أبسط منطوقٍ للشراكة القوميّة التي نصّ عليها الدستور المؤقت. إلاّ أنه أحدث هزّة عنيفة في كُلّ من هذه البلدان وكان بكلٍّ منها حزب مماثل وبهذا الاسم ينشط سِرّاً، كما ضمّ الحزب الشيوعي السوري المنحلّ كثيراً من المواطنين الكرد. وبدأت في سورية حملة اعتقال طالت عدداً من الحزبيين والوطنيين الكرد وعبرت طائفة منهم الحدود السورية إلى العراق وقبلوا إلى جانب أعداد من «التقدميين» العرب لاجئين.

وتواصل التعاون بين الحزب الشيوعي العراقي وبين (ح.د.ك) إلى الحدّ الذي بدت قيادته وكأنها تصدع بأوامر الأول من دون تحرّج، وبانسجام كاد يكون تاماً. حتى

---

(٥٠) سنرمز إليه فيما بعد بالأحرف الأولى من اسمه اختصاراً في الفسحة.

(٥١) في ٩ نيسان أعلن راديو بغداد عن استحداث مديرية عامة كردية في وزارة التعليم للعناية بالشؤون الفنية والإدارية والثقافية الكردية وبتعيين المعلمين وإعداد كتب دراسية باللغة الكردية.

بدا للمراقبين وكأنه مجرد تابعٍ أو واحدٍ من منظمات الحزب الشيوعي العديدة. فكانت تلك المبادرة التاريخية من رئيسه التي كفّ بها يد معظم أعضاء قيادته وأبعدهم ثم سلم مقدرات (ح.د.ك) إثر مؤتمر حزبي عام إلى عناصر قوميّة. إلاّ أن الموقف الذي كان على البارزاني أن يتخذه من (قاسم) بدا أصعب من هذا بكثير. كان وهو في السابعة والخمسين قد عانى من التجارب المريرة الكثير بوصفه زعيماً ثائراً - في تعامله مع كثير من حكام الدول التي تتقسم شعبه إلاّ أن الخبر والتجارب التي خرج بها من أحد عشر عاماً في الاتحاد السوڤياتي فاقتها جميعاً. ومنها بنوع خاصّ السنوات السبع الأولى من لجوئه والأخيرة من امتداد حكم مرعبٍ لم يسجّل تاريخ البشرية له نظيراً للدماء التي أراقها كمّا وكيفاً ولا ما يدانيه بشاعة[٥٢] علمته كيفية التعامل مع أمثال هؤلاء الحكام المنفردين ولم يكن بحاجة إلى وقتٍ ليدرك بأن (قاسماً) لا يطيق شركة في مظاهر التكريم والولاء الشعبيين مهما قلت نسبة هذه الشراكة. فبادر محاذراً أقصى درجات الحذر، غير زاهد ولا مقتصدٍ في إظهار امتنانه وولائه المطلق (لقاسم) في كلِ مناسبة تعنّ. وبدا لكثير من المثقفين الكرد وبعض قياديّي الحزب أنه لا يفرط فحسب بمقامه الخاص وشخصيته الوطنيّة، بل يهين الحزب الذي يرئسه والشعب الذي يمثله بموقفه هذا الذي وصفوه بالتذلل والخنوع والمصانعة التي لا مبرر لها.

لكن البارزاني كان أخبر بما يمكن أن تبلغه غيرة الدكتاتور على مركزه من جموح كما أدرك بوقت قصير أن قاسماً يختلف تماماً عن رؤساء الحكومات العراقية السابقين الذين تعامل معهم وحرص بهذا على أن لا يُشجّع أيّ مظهر من مظاهر الولاء الشعبي له. وكثيراً ما أُحرِج بالهتاف له علناً، وكثيراً ما كان يلجأ إلى التأنيب والشجب بعنفٍ وهو يعلم بأنّ هناك بين المحتفين به عيوناً تنقل «للزعيم» ما يجرى وبكثير من المبالغة. وكان الشباب الكردي المندفع يزيد في الحرج بمفاخرته به. وكثيراً ما سمعنا في كردستان وفي العاصمة عبارة «لكم زعيمكم ولنا زعيمنا». وتلك صورته لا يخلو منها منزل في كردستان وإلى جنبها أحياناً صورة الزعيم.

رغم التكريم والحفاوة التي نالها البارزانيون العائدون والإفراج عن الزعيم الروحي

---

(٥٢) لا يجادل المؤرخون في تحديد عدد ضحايا الإرهاب النازي بستةً ملايين مثلما لا يجادلون في أنّ ضحايا فترة التصفية الجسدية للعهد الستاليني طوال ربع قرن تزيد عن خمسة أضعاف هذا العدد. والمقارنة لا بُدّ منها هنا.

الشيخ أحمد وصحبه، وجد ملا مصطفى وصحبه في هذا تكريماً خاصّاً، وإن كان جزءاً من السياسة العامة التي اتخذها النظام الجديد ولم يُفرد بها الكرد العراقيين إلاّ أنهم عدّوها منةً وفضلاً خصوصيّاً لا واجباً وطنيّاً، لاسيما البارزاني الذي كان أشد شعوراً بها.

أمّا (قاسم) فقد أبى أن ينظر إلى البارزاني زعيماً سياسياً ورئيس حزب خطير مؤثر على ميزان القوى في الداخل[٥٣] وتتوجّس أطراف سياسية من الشرارالذي يطلقه نشاطه في الخارج على الصعيدين القوميّ والدولي.

وبقي ينظر إلى البارزاني لا كرئيس حزب سياسيّ له منهاجه وأهدافه بل كذاك المتمرد على الحكومات، ذلك العاصي الذي شارك في قمع انتفاضة له قبل ثلاثة عشر عاماً. وسجّل لنفسه مأثرة عسكرية خاصّة[٥٤] بل وفي أفضل الأحوال مجرد واحدٍ من رؤساء العشائر الكثار في كردستان.

---

(٥٣) قصد وفد كبير جاء العاصمة من محافظة الموصل والمدينة دار البارزاني في أواخر أيار ١٩٥٩. وما إن ظهر لهم حتى دوّت القاعة بالتصفيق والهتاف بحياته، فبان عليه الاستياء والامتعاض الشديدين وأسكتهم بإشارة من يده قائلاً بلهجة صارمة «إني أمنعكم من هذا. أنا لا أستحق ذلك وعليكم ان تتوجهوا به إلى الزعيم عبدالكريم»
قال هذا وخرج أمام دهشة الزائرين وامتعاضهم فانبرى الشيخ أحمد وكان حاضراً مهدئاً من حماستنا بقوله: انتظروا قليلاً. سأذهب لإقناعه بالعودة» وانتظروا برهة حتى يئسوا من عودة الاثنين فغادروا المنزل.

(٥٤) في العام ١٩٤٥ كان الرائد الركن عبدالكريم قاسم مقدم اللواء المجفل الثالث وهو أحد لواءين جردتهما الحكومة ضد الثورة الكردية. وتمكن بمبادرة تلقائية من استعادة ربيئة كانت قد سقطت بيد الثوار. وبفضل معلومات خاصّة بلغته من صديقه (أسعد شيتنه) انتهز فرصة نية انسحاب الثوار من مواقعهم في جبل (نواخين) فأقنع آمره العقيد حسيب الربيعي بالسماح له باقتحامها والاستيلاء عليها مستبقاً بذلك الجحفل الرابع الذي كان بقيادة العقيد رفيق عارف وقد توقف في زحفه على (ميرگه سور) بسببها. وقام قاسم بتسلق الجبل على رأس مجموعة مختارة واحتل الموقع وأبرق بأنه «فتح الطريق أمام الجحفل الرابع». واستبد الغضب برفيق عارف فرد على برقيته متهكما «احتل الجحفل الثالث ميرگه سور عاصمة الرايشتاغ». لم ينس قاسم الإهانة فاعتقل رفيق عارف يوم ١٤ تموز وهو رئيس أركان الجيش وحاكمه رغم معرفته التامّة بأن قائده هذا كان قد حال دون اجراءات صارمة ضدّ تنظيمات الضباط الأحرار السرية تتخذها الحكومة من شأنها أن تقضي على حركتهم [معلومات شخصية للمؤلف من أحد أبناء عمومته الدكتور عبدالباقي رمو الذي كان آمر الوحدة الطبية في الجحفل الثالث مؤيدة لما جاء في موسوعة ١٤ تموز ج٦ الص ٢٣-٢٥.

وتعذّر التوفيق بين تحاشي الاصطدام بقاسم من جهة بين مصلحة الشعب الكردي وأهداف الحزب الوطنية التي تصرّ عليها مجموعة المثقفين القياديين منه من جهة ثانية بل وبين محاولة النأي عن صخب الحزب الشيوعي من جهة ثالثة، وجدت صحيفة الحزب أن تفصح بلهجة عتاب عن خيبة أمل في موقف الحكومة من الإصلاح المنشود والمطالب الكردية. كان البارزاني رغم البرود بينه وبين القيادة متفقاً معها على اليأس من قاسم.

يضيق هذا الكتاب عن متابعة الأحداث التي انتهت بنشوب «الحرب الكردية» وهو الوصف الذي خلعه عليها كتاب الغرب إثر الحملة «التأديبية» التي جردها قاسم. على أننا سنقف بالقارئ عند محطات رئيسة فيها، ولاسيما ما تعلق منها بموقف القوميين العروبيين[٥٥].

في ١٩ من تشرين الأوّل ١٩٦٠ نشرت «خةبات» مقالاً رئيساً بعنوان «الأمة الكردية والمادة الثانية من الدستور» أشارتْ فيه بقوة وتحدٍّ إلى التناقض بين هذه المادة وتاليتها من الدستور الموقت. الواحدة تنصّ على أن العراق جزءٌ من الأمة العربيّة والأخرى تؤيد أن العرب والكرد شركاء في الوطن الواحد[٥٦]. فاتهم صاحب الامتياز رئيس التحرير بإثارة النعرات القومية وبث التفرقة وأحيل إلى المجلس العرفي العسكري فبرّئ[٥٧]. واتهم ثانية بالتحريض على قتل أحد رؤساء العشائر الموالين لقاسم فاختفى. ثم أُنذر البارزاني بأنه قد يكون مستهدفاً لمحاولة اغتيال، ونُصح بمغادرة العاصمة إلى بارزان ففعل بعد تردد كثير، خشيةَ أن يثير رحيله هواجس في قاسم. وحينئذ رأى الدكتاتور أن يبدو البارزاني للرأي العام بالشكل الذي يراه هو فيه مجرد واحد من رؤساء العشائر الكردية الكثار عن طريق تقريبهم إليه ودعوتهم لزيارته واستمالتهم بالمال والسلاح. عين الأسلوب الذي كانت الحكومات الملكية تأخذ به لاسيما أولئك الذين عرفوا بخصومة وثأرات قبائلية ضد بارزان وحلفائها.

---

(٥٥) للاستزادة: راجع كتابنا [زيارة للماضي القريب. ط. ستوكهولم ١٩٩٧] و[العراق في عهد قاسم ج١وج٢]. وترجمتنا لآدم شمدت: رحلة إلى رجال شجعان: الطبعة الثانية: دار آراس للنشر اربيل ١٩٩٩].

(٥٦) تجد نصّ المقال في ملحق هذا الفصل.

(٥٧) لأوّل مرة وربما لآخرها روعيت الأصول القانونية في محاكمة الأستاذ ابراهيم أحمد كاتب المقال. فقد أحيل المقال إلى لجنة خبراء من الأدباء والكتاب وأخذت المحكمة برأيهم.

في تشرين الثاني ١٩٦١، أثناء ما كان البارزاني يزور الاتحاد السوڤياتي نشب قتال عنيف بين الزيباريين والبارزانيين الذين خفّوا لنجدة أهالي القرى الآشورية والكردية الحليفة.

تمّ إحراق بعض القرى وقتل عدد من الآشوريين ونهبت ممتلكاتهم وكان ثم ما يؤيد زعم الوطنيين الكرد بأن (قاسماً) افتعل الحادث بدليل أنه لم يقم بإجراءات تحقيق وعقاب المعتدي وأنه لم يتدخل بشرطته ودركه إلاّ بعد أن بدأت الدائرة تدور على المعتدي.

ووجه (ح. د. ك) في شهر حزيران نداءه الأخير لقاسم وقتما بدأت كردستان تمور وتعج بالمسلحين من أتباع رؤساء العشائر الذين أضرّ بهم قانون الإصلاح الزراعي - ونبّه إلى الخطر الكامن من هذه الانتفاضة الغوغائية التي فوجئ بها الحزب مثلما فوجئ بها قاسم ولم يكن الحزب مستعداً لخوض معركة مسلحة معه. إلاّ أن قاسماً كان قد وضع خطته على تصفية المقاومة السياسيّة المنظمة المتمثلة بـ(ح. د. ك) وبادر بإرسال قواته إلى موطن التجمعات المسلحة وأطلق طائراته الحربيّة بقصف عشوائي لمناطق عدة من كردستان ومنها قرية بارزان حيث يسكن البارزاني.

تفرقت التجمعات الكردية المسلّحة عند أوّل مواجهة لها مع الحملة العسكرية وكانت مجموعات عشائرية ساخطة يقودها مبدئياً رؤساء تقليديون لأسباب شتّى لا تمتّ إلى أهداف قوميّة واضحة بصلة، منها الرغبة في التخلص من قانون الإصلاح الزراعي المضطرب الصعب التطبيق. وقانون ضريبة الأرض السخيف الذي وحّد الشيوخ والأغوات مع الفلاحين ضدّ قاسم.

ووجد (ح. د. ك) أنه سيفقد قاعدته الجماهيرية وسمعته إلى الأبد إن ترك الأمر بيد الشيوخ والرؤساء العشائريين، أو إن أفلح قاسم في وأد الانتفاضة وتصفيتها عسكرياً، فبعث بكوادره ومنظميه لإعادة لمّ شعث الجماعات المتفرقة التي لم تصمد أمام الاشتباك. وخيّل لقاسم أن هجومه الكاسح قضى على الغوغاء المسلحة نهائياً وبشّر الإعلام العراقي في مؤتمره الصحفي في ٢٣ أيلول بذلك، غير ناسٍ قراءة بعض الرسائل التي كان يبعث بها البارزاني في العام ١٩٥٤ إلى المسؤولين البريطانيين والموظفين الدبلوماسيين في السفارة البريطانية تدليلاً منه على ضلوع البريطانيين في التمرد الخياني الأخير. وذكر أن السفارة البريطانية أنفقت نصف مليون پاون لتمويل هذا

التمرد الأخير[٥٨] وبسط خرائط وهو يشير متبجحاً كيف انتشرت الثورة فعمّت الشمال، وكيف أنه سحقها في عشرة أيامٍ فقط في حين كان سيقتضي منه ذلك عامين لو اتبع عين الأساليب البريطانية.

ويصعب علينا تعيين تاريخ ثابت لنشوب الثورة الكردية. وقد يبدو التاسع من أيلول مناسباً. إلاّ أن السادس عشر منه قد يكون أنسب حين قامت القوة الجوية بالإغارة على قرية بارزان وقرر الحزب على إثرها أن يرمي بكل ثقله في المعركة[٥٩].

---

(٥٨) يعلق السر همفري تريفليان السفير البريطاني في العراق آنذاك على هذا الزعم بما ننقله نصاً: «ذكرت لواحدٍ من أشدّ المتعصبين لقاسم أن ملاّ مصطفى كان ضيفاً على حكومة الاتحاد السوفياتي سنيناً عدّة وأنه قام مؤخراً بزيارة لموسكو، فأجاب: بلى إلاّ أنه ذهب إليها كعميل بريطاني! . وبرأ قاسم الحكومة السوفياتية من أي دور لها في ثورة الكرد، وهي الحقيقة في اعتقادي فثورة كردية ليست في صالح السوفيات». ويستتلي السفير بخصوص مبلغ نصف المليون فيقول: «قمْتُ باحتجاج رسمي إلى وزارة الخارجية فرفض ولكن بأسلوب لطيف، وأغلقت القضية. لم أجد غير شخصٍ واحدٍ صَدّق هذه التهمة. ففي يوم ربيعٍ كُنا نحن الثلاثة قد أمضينا زهاء خمس ساعات نصعد جبلاً في كردستان. وأعفينا الجنديّ الذي خصص لمرافقتنا فاضطجع تحت شجرة ونام وهو عمل ينطوي على حكمة بلا ريب. وعند عودتنا التقانا بعض الموظفين المحليين وقالوا ساخطين إننا سببنا لهم قلقاً عظيماً فالجبل يعجّ بالذئاب والدببة والكرد المتوحشين. وأنهم أرسلوا أربعة من المسلحين وراءنا. فاعتذرنا لهم وأجبنا: لم نشاهد ذئاباً ولا دببة والكرد الذين التقيناهم عرضوا ضيافتهم علينا طوال الليل. إنّ هذا الرجل الذي عنيته قد يقر بأن أي شك لا يداخله في اختراع (قاسم) هذه التهمة - قال إنه يعرف بالضبط متى دفع لملا مصطفى نصف المليون. إنه في ذلك اليوم في الجبل بكردستان [الشرق الأوسط في ثورة The Middle East In Revolt الص ٢٠٢-٢٠٣ - لندن ماكميلان - ١٩٧٠.

(٥٩) بطبيعة الحال لم يقف (ح.د.ك) موقف حياد من الاوّل. فقيادته كانت مجمعة على أن قاسماً يعتزم إنزال ضربته. لكن الحزب كان خلال الصيف منقسم الرأي حول الموقف الواجب اتخاذه. الأغلبيّة ترى التريث في الأعمال العسكرية المكشوفة لأطول مدة ممكنة، توخياً لتجمع القوى وتعبئتها لأن التفوق العددي كان بصالح قاسم وكل ما كان الحزب يملكه وقتذاك هو بضع مئات من البندقيات. وفضلاً عن هذا فقد اعتقد هذا الفريق أن انتفاضة مسلحة كردية هي أمل قاسم الوحيد في جمع شتات الجيش المنقسم على نفسه ورصّ صفوفه حوله وربما ظن في خلفية ضميره أن (ح.د.ك) سوف ينحلّ ويتقوض لو طلب منه بذل مجهودٍ لم يؤهل له. إلاّ أن الأقليّة رأت استباق (قاسم) بهجوم كردي وأن الدكتاتور لا يستطيع الاعتماد على الجيش لا حربياً ولا سياسياً واتفق الفريقان بعد نقاش طويل على الاحتكام إلى البارزاني. وأرسل جلال الطالباني إليه، فهو الوحيد في هذا الموقف الذي كان بوسعه تأمين قيادة موحدة للانتفاضة والحيلولة دون حصول انشقاق. وأصرّ البارزاني على التحليّ بضبط النفس إلاّ إذا أقدم (قاسم) =

كانت أعظم غلطة ارتكبها (قاسم) وفي حسابه أن (ح.د.ك) قائد الحركة الوطنية الكردية هو كالحزب الشيوعي والقوميين العرب، والحزب الوطني الديمقراطي. تلك الفصائل السياسيّة التي تمّ إخضاعها لإرادته وشقّها فدانت له وخرّت على قدميها مستسلمة.

ليس من أغراض هذا الكتاب متابعة منتظمة لمسيرة الحرب الكردية وَقدْنا منها ما يتعلق بأغراض بحثنا.

التحق بالثورة عدد كبير من الجنود وضباط الصف والشرطة وفئة من الضباط الكرد والمسيحيين. كما انخرط في صفوف الثوار القرويون الآشوريون بمقتضى ذلك الحلف التاريخي مع البارزانيين وأحلافهم. وكوّنوا جميعاً ما عُرف بفصائل البيشمرگه أي الفدائيين.

واستخدم (قاسم) المرتزقة الكرد والعرب القبائليين أسوةً بالحكومات الملكيّة. لمعاونة وحدات الجيش ولتكون طليعته. وراح يواصل تعزيز قواته دون انقطاع وقد بلغت يوم ختمت حياته ثمانية ألوية مجحفلة (زهاء عشرين ألفاً) من أصل اثني عشر لواء كامل الملاك وهو كل الجيش العراقي.

ولم يتبع أيّ من الطرفين في الحرب ستراتيجية عسكرية خاصة. وقنع الثوار بإحكام قبضتهم على ما في حوزتهم من الأرض بتدمير قرى العشائر الموالية والمتعاونة مع الحكومة ودفعوا بسكانها إلى عمق الأراضي العراقية وتحاشوا الاستيلاء على المدن والقصبات أو اقتحام معسكرات الجيش القليلة المحصنة ضمن منطقة نفوذهم. وعمدوا إلى تخريب الطرق أو غلقها بسدّ الخوانق بالصخور أو نسف الجسور، ودعموها بنصب الكمائن للقوافل والنجدات العسكرية.

كانت حرب استنزاف أو إنهاك شلّت الحكومة وحالت بينها وبين القيام بهجوم شامل يهدف إلى إبادة الثوار واحتلال مواقعهم بعد تجارب أليمة.

وظلّ (قاسم) يرفض بعناد السماع عن تسوية أو أن يعرض أي أشكال التنازل. بل أنزل عقاباً موجعاً ببادرة الشيوعيين في إطلاق شعار السلم في كردستان، وأرسل عدداً منهم إلى السجون باحكام ثقيلة.

= على استخدام العنف بصورة مكشوفة ضدّ البارزاني أو قبيلة (أكو) من بشدر وهي قلعة من قلاع (ح.د.ك). [راجع أوريل دان. العراق في عهد قاسم. ج١ ص٤٢٠ من ترجمتنا].

في المرحلة الأولى لم يتقدم الكرد بمطلب الحكم الذاتي. لكنهم تحدثوا عن مطالب وطنية وقومية وإصلاحات اجتماعية.

وأدرك الثوار اليأس من أي تقارب أو مفاوضة مع (قاسم) فبدأوا يبحثون عمن يمكن الاتفاق معه على إزاحته. وبدا وكأنهم متفقون مع القوميين العروبيين في هذا. لم يكن هناك أيّ احتمال لقيام اتفاق مماثل مع الشيوعيين الذين لم يخطر ببالهم أن يمسّوا نظام قاسم بأيّ ضرٍّ.

ليس هناك من خيار إلاّ أنّ التقرب من القوميين العروبيين كان أمراً صعباً. فهؤلاء كانوا يعتبرون (ح.د.ك) رفيق طريق للشيوعيّين.

فضلاً عن انَّ أغلب الفصائل القوميّة العروبية كان يتنكر للأماني القومية الكردية كلما طرحت على بساط البحث ولا يكنُّ لها ذرة من العطف. وقد وجدوا في الماضي انتفاضاتهم المسلحة ودعواتهم إلى اقرار حقوقهم القومية مقدّمةً للانفصال وتوطئة لتجزئة الوطن العربي في أفضل الأحوال، وفي أسوئها أعمالاً تخريبية بتحريض ودفع من الأجنبيّ الطامع.

بخاتمة المطاف تمّ لقاء الكرد بحزب البعث.

كان هذا الحزب في مؤتمره الرابع قد حرّر نفسه من سحر عبدالناصر ونجح في طرد أتباعه ومريديه من قياداته (الركابي والريماوي وأنصارهما) وباشر بسياسة قوميّة خاصة بمنأى عن التأثير الناصري. ووافقت قيادته العراقية على عمليّة إطاحة جديدة بمساندة الضباط الخصوم الذين وصفتهم بالمغامرين ونأت بنفسها عنهم بعد فشل حلفها معهم فيما دعي بالجبهة القومية التقدمية»[٦٠].

---

(٦٠) كان هدف البعثيين من إنشاء هذه الجبهة أو الانضمام إليها بالأحرى هو تعبئة الضباط القوميين والناصريين تحت مظلتهم وليس للمصالحة مع عبدالناصر. فقد وجدت تكتلات عسكرية من فلول الضباط الأحرار مثل كتلة الرائد الركن صبحي عبدالحميد وكتلة الرئيس جاسم العزاوي وجماعة الرائد رشيد محسن وكتلة عبدالكريم فرحان، وكتلة ناجي طالب وكتلة العقيد رجب عبدالمجيد فضلاً عن الضباط الموالين لعبدالسلام عارف. ذكر الفكيكي (المرجع السالف: ص١٨٠) أن الرائد الركن صالح مهدي عماش حاول تنسيب بعضهم إلى الحزب... إلاّ أنهم ما لبثوا أن نزعوا عنهم هذه الصفة بسبب خلافهم مع الحزب لأسباب عدة، وخصوصاً إصرار البعث على تسمية (البكر) رئيساً للوزراء بدلاً من (ناجي طالب) و(طاهر يحيى) رئيساً لأركان الجيش بدلاً من (عبدالكريم فرحان). وكان لموقف القيادة القوميّة من فصم الوحدة وتوقيع =

وعلى إثر ختام المؤتمر القوميّ الخامس وجد البعث بين يديه دعوة صريحة مِن (ح . د . ك) للتنسيق والتعاون على الإطاحة بحكم (قاسم).

والجوّ يعبق برائحة التآمر، والمتآمرون منشغلون أبداً في وضع الخطط، وأجهزة أمن وتجسس (قاسم) الجديدة منها والقديمة منشغلة بتعقيب المشتبه بهم واعتقالهم. ولا يمر شهرٌ واحدٌ دون أن تصدر من رئاسة أركان الجيش لائحة بإحالةٍ على التقاعد.

و(قاسم) في الوقت ذاته ينفي بشدّة وغضبٍ مفتعلين ادعاءات الشيوعيين بوجود حقيقي لتلك المؤامرات، ويجيب بزيادة استخدام الضباط القوميين إنجازاً لخطّة الموازنة التي اعتمدها(٦١). في عين الوقت وبعد أن فقد الولاء الكرديّ المتمثل بالحزب زين لقاسم أن يثبت بأنه لا يقلّ عروبيّة عن عبدالناصر. فحاول مدّ يده فوق الفضاء المصري إلى ماكان يعتبره الزعيم المصري ضمن مجاله الحيويّ. فساهم في دعم حركة الاستقلال الجزائرية مالياً بأكثر من مليون دينار (ثلاثة ملايين دولار). ودعا الملك المغربي لزيارة بغداد واستقبله استقبالاً «ملكياً» حافلاً. كان محمد الخامس قد ظفر باستقلال بلاده الكامل قبل الرابع عشر من تموز بسنة واحدة. فكتبت عنه الصحف العراقية وقدمه راديو بغداد بوصفه زعيماً وطنياً قاسى آلام النفي أكثر من ستتين، محاولة

= (البيطار) على وثيقة الانفصال وبيانات الحزب الطافحة بالتجريح لعبدالناصر دور حاسم في إبعاد القوميين العرب من الجبهة.

(٦١) روى لنا الطيب الذكر جلال جعفر الأوقاتي قائد القوة الجوية أنّ (قاسماً) نصب صالح مهدي عماش مديراً للإدارة عنده ليكون رقيباً عليه. لم تعد المسألة مسألة عقيدة ولا العمل لأهداف قومية بل كانت مجرد منافسة وضيعة على المناصب. وإن نحن صدقنا رواية الفكيكي الغريبة (الص ١٨٢-١٨٣، المرجع السالف) فقد بلغ الأمر بالفصائل القوميّة حداً أن صار بعضها يكيد لبعض خشية استباقها إلى مؤامرة ناجحة تؤمن لها الاستئثار بالحكم دون الأخرى. قال الفكيكي: تجمعت لدى الحزب معلومات تفيد أن كتلتي (فرحان وعبدالحميد) تحاولان القيام بحركة عسكرية. فقررت القيادة (البعثية) الطلب من القوميين الناصريين تأجيل العمل لأنها غير مهيّأة للمشاركة، وفي الوقت نفسه قررت قيادة الحزب استنفار كلّ قواها العسكرية والحزبيّة إذا ما حصلت كيما يكون للحزب دور وحصّة ومنعاً لرجحان الكفّة الناصريّة. وخلال اجتماع للمكتب العسكري اقترح صالح مهدي عماش مازحاً تسريب الخبر إلى (قاسم)... وبعد أيام من الاجتماع التقى (عمّاش) عبدالمجيد جليل مدير الأمن العام في بناية وزارة الدفاع فأوحى إليه بأسماء بعض الضباط القوميين وضلوعهم في التآمر. فما كان من الأخير إلاّ أن نقل الخبر إلى (قاسم) بحضور (جاسم العزاوي) أحد الضباط القوميين فلم يتردد قاسم في اعتقال بعضهم وإحالة بعضهم الآخر إلى التقاعد أو إلى مناصب إدارية».

الخروج من المأزق الحكومي والإحراج الشعبيّ فقبل أقلّ من سنتين قضت ثورة تموز على الحكم الملكي وأوقعت بالأسرة الملكية مذبحةً لم يشهد القرن العشرون لها مثيلاً في أي بلدٍ آخر. وهدى التفكير بقاسم أن يطلق عليه عبارة «الملك الشعبيّ» فتلقفها الإعلام العراقي وعدّها مخرجاً للإحراج، كما أقدم (قاسم) على تزويد ثوار الجبل الأخضر (بعمان) بالسلاح والخبراء ونظمت زيارة للبطلة الجزائرية (جميلة بوحيرد) واستقبلت استقبال رئيس حكومة(٦٢).

في عين الوقت بدأت الصحافة العراقية تبرز عراقة عروبيّة (قاسم) إلى الحدّ الذي نسيت به نصفه الكردي. ووضعت سيماء وقسمات وجه عبدالناصر موضع بحثٍ أنثروبولوجي دقيق ولوحظ شعر رأسه الأجعد وبشرته الضاربة إلى السمرة بشدّة وإلى بروز فكيّه وعرض ذقنه وما إلى ذلك من سِمات وشِيات. واضطر (قاسم) إلى الدفاع عن أصوله العربيّة في خطبه أكثر من مَرّة. واكتشف الإعلام القاهري أن والدة (قاسم) شيعيّة المذهب وكان هذا كافياً بالنسبة للقوميين العروبيين للحكم على خُلاسيّة قاسم والشك في عروبته. فالشيعة عند معظم القوميين الغلاة هم فرس وليسوا عرباً.

وفي حربه التي شنها على الكرد زاد على تقرّبه مِن القوميين العرب بالإفراج عن الصحف القوميّة التي باشرتْ حملاتها مجدداً على الخطر الشيوعي ومرحبة بحماسة بعلائم الانفراج في العلاقات مع (ج.ع.م). وكان يأمل منها شدّ أزره في حربه وخاب ظنّه فيها. وبادر إلى تعطيلها واحدة إثر أخرى(٦٣).

---

(٦٢) قدم (قاسم) للمغرب بالمناسبة ستّ طائرات مقاتلة من نوع (فيوري) البريطانية الصنع. على سبيل الهديّة. ولم تكن الهدية في الواقع ذات قيمة حقيقية. ففي بريطانيا بطل إنتاجها وألغي استخدامها في الجيش البريطاني بسبب أخطاء فنيّة خطيرة في تركيبها. وقد أدى استخدامها في العراق إلى مصرع أكثر من طيارٍ. واستقبل الإعلام العراقي والقوميّون العروبيون البطلة الجزائرية بكل مظاهر الإجلال ورتب لها برنامج يدور معظمه على زيارة المساجد الأثرية واضرحة الأئمة ما من شك إن خيبة المستقبلين والمحتفين كانت كبيرة عندما إكتشفوا والزيارة توشك على النهاية ان البطلة الجزائرية مسيحيّة. وأن زوجها محام فرنسيّ من اليسار ومن المدافعين عن استقلال الجزائر. [لم يعد يسمع عن هذه الانثى شيء بعد استقلال الجزائر].

(٦٣) منها جرائد [بغداد، الحرية، الشرق، الفجر الجديد] جرى تعطيل هذه الأخيرة في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١ بعد الانفصال. وكان من أسباب تعطيلها كما جاء في أمر الحاكم العسكري العام أنها تثير الفتن والأحقاد بين الشقيقتين سورية ومصر!! وصاحب الجريدة سلمان الصفواني كان العضو البارز في حزب الاستقلال. وكان إذاك في حلفٍ مع حركة الإخوان =

في هذه الأجواء تمّ الاتصال بحزب البعث.

كان سكرتير الحزب إبراهيم أحمد على معرفةٍ بطاهر يحيى. وهو في ذلك الحين الشخصية المركزية من الضباط العاملين والمتقاعدين الذين يعملون مع البعث، وكان «يُفترض» وليس «يُعرف» أن هذا الضابط لا بُدّ مشارك في مؤامرة جديدة على(قاسم) فحقق صلته به عن طريق الضابط الكردي المتقاعد (كريم قرني).

وحصل على وعدٍ شفوي يضمن للكرد حكماً ذاتياً لكردستان يعلن عنه إثر إزاحة نظام قاسم.

ربما كان سكرتير الحزب يجهل أو ربّما لم يبلغه موقف لبعث الأوليّ من الانتفاضة.

في بيان يحمل تاريخ شهر أيلول أصدرته القيادة القومية والقطرية معاً وصفت الحركة الكردية بأنها حركة تنسّق مع مخططات الاستعمار في البلاد العربيّة:

«بالرغم عن موقفنا المبدئي من نظام قاسم الدكتاتوريّ فإن الحركة المسلّحة في الشمال وموقف قاسم منها تفوح منها رائحة التواطؤ والتآمر مع الاستعمار. فقيادة الحركة المسلّحة بماضيها وحاضرها الملطّخ بالدماء والمتصف بالاعتداء ونياتها العدوانية التي أفصحت عنها مراراً وتعصبها الأعمى يجعلها موضعاً للشبهة والاتهام. وإنّ موقف تركيا وإيران عضوي السنتو من الحركة ورعايتهما لها وتغذيتها بكل ما تحتاجه من مؤن وعتاد يحوّل هذا الاتهام إلى يقين وإلى إدانة...»[٦٤].

كان هذا رأي البعث عند بدء الحركة. ثم تغيرّ بقدرة قادر. يقول الفكيكي:

«أجريت انتخابات (المؤتمر القومي الخامس) بنزاعين مستجدين وإن لم يُعدَما المقدمات في الأشهر السابقة: أحدهما بين (قاسم) والشيوعيين والآخر بينه وبين الحركة الكردية. وفي تلك الأثناء اتصل الكرد بالحزب عن طريق عسكريين من أصدقاء البعث. فعرضوا التعاون والتنسيق بهدف إطاحة الزعيم وحكمه. ولئن لم يتعدّ همهم إيقاف الأعمال العسكرية ضدّ الشعب الكردي

= المسلمين. وكانت الجريدة قد دأبت بعد الانفصال على مهاجمة الانفصاليين السوريين ونعتهم بخونة القومية العربيّة.

(٦٤) نص البيان الكامل في "نضال البعث" ج٧، الص ٢٥٥-٢٥٦، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٢.

وضمان الحكم الذاتي لكردستان في المستقبل. كان همنّا توثيق الصلة بالحركة الكردية وتمنيّ استمرار القتال في الشمال لإضعاف (قاسم) من جهة وضمان عدم تحرك الأكراد ضدّنا إذا ما نجحنا في تسلم السلطة من جهة أخرى. أمّا في حال الفشل فالعلاقة بالحركة الكردية تُتيح لنا الهروب إلى الشمال! وهكذا وللمرّة الأولى في تاريخ الحزب في العراق تضمن تقرير القيادة إقراراً بالحقوق الثقافية للأكراد وإشارات عامّة إلى اللامركزية»[٦٥].

ولم يتطرق قط إلى الأسباب المبدئية التي حملت حزبه وهو من قياديّيه على ابتلاع رأيهم الأول في الحركة الكرديّة.

كان الطرفان بحاجة إلى حلف تاكتيكي مؤقّت وربما كان الكرد أحوج إليه في تلك الظروف العسيرة فهم يواجهون جيشاً مجهزاً بسلاح عصريّ لا نصير لهم غير جبالهم وعزم لا يلين على خوض المعركة إلى النهاية. ودول ثلاث تحيط بهم شرقاً وغرباً وشمالاً لا تكتم عداءها لحركتهم، وتتطير منها وتقلق خشية تسرّب ريحها إلى كردهم.

ولم يكن من العسير على البعث ان يبدو بوجهين. وقد سبق له وأتقن لعبة ليس الأقنعة.

وكان وعداً شفوّياً. ولم يكن يهمّ قيادة (ح.د.ك) إذ ذاك أن يكون مكتوباً. فهم على علم بحرص البعثيين على عدم ادراج ما يحتمل أن يدينهم في ورقة مكتوبة وموقعة.

قال سياسيّ أمريكي لأبراهام لنكن معرّضاً: «أنت تتكلم بوجهين».

فردّ الرئيس الأمريكي ضاحكاً (وكان دميماً): «أتراني أرضى بوجهي هذا لو كان لي وجهٌ آخر؟».

* * *

ما مرّت خمسة أيام على مؤتمر (قاسم) الصحفي الذي أعلن فيه موت الحركة الكردية المسلّحة على يد جيشه وبفضل خططه العسكرية حتى هبط عليه من حالقٍ نصرٌ حقيقي ما كان يسمو إليه أروع خياله أو يراه في أبعد أحلامه. نصر لم يبذل فيه جهداً ولم تكن له فيه يد.

في ٢٨ أيلول ١٩٦١ هوى صرح الجمهورية العربيّة المتحدة وتم الانفصال بين سورية ومصر وباتت خبراً من أخبار التاريخ.

---

(٦٥) المرجع السالف، ص١٩١.

ملحق أول

نص المقال الرئيس الذي صدر في العدد ٣٣٩ من جريدة خةبات لسان الحزب الديمقراطي الكردستاني وبتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٦٠

الأمة الكردية
والمادة الثانية من الدستور

أثيرت أخيراً أثناء انعقاد المؤتمر السادس لاتحاد الطلبة العالمي في بغداد مناقشة حادة تناولت المادتين الثانية والثالثة من دستورنا العراقي المؤقت. وبما أن الموضوع قد أقحم فيه اسم حزبنا دون مبرر من جهةٍ وبسبب أهمية معرفة وجهة نظرنا حول مفهوم المادتين المذكورتين لتوطيد وترسيخ العلاقات العربية الكردية في ظل الجمهورية العراقية من جهةٍ أخرى، نرى من الضروري إلقاء بعض الأضواء على مفهومها لدى الشعب الكردي. حيث إن بعض الجهات قد تمسكت كما علمنا بنص المادة الثانية من الدستور لإثبات وجهة نظرها الهادفة إلى إنكار وجود الأمة الكردية ووطنها كردستان ولاعتبار الأكراد العائشين في ظل الدولة العراقية أقلية قومية على أرضٍ عربية كغيرها من الأقليات القومية المبعثرة هنا وهناك.

إننا قد شعرنا منذ اطلاعنا على مسودة الدستور المؤقت بوجود نقص في التعبير وتناقض في المادة الثانية من الدستور، كما ولاحظنا غموضاً في المادة الثالثة منه. غير أن المقام لم يكن يسمح بالمجادلة والمناقشة فواجب تعبئة جميع القوى وتوجيهها للدفاع عن كيان الجمهورية الفتية قد طغى في نظرنا على ماعداه. فتركنا الموضوع إلى ظرف أنسب ومجال أوسع ولم نكن نرى هذا الظرف إلاّ وقت عرض مسودة الدستور الدائم على المجلس الوطني. غير أن سوء التفسير الذي التجأ إليه البعض مؤخراً فيما يتعلق بموقفنا وتأخر الإجراءات اللازمة لانتخاب المجلس الوطني وسن لائحة الدستور في القريب العاجل ومطالبة الكثير من أعضاء حزبنا ومؤازريه إيانا ببيان وجهة نظرنا حول الموضوع، كلّ ذلك أدّى بنا إلى الإسراع بإعلان رأينا بصورة مجملة في مفهوم المادتين المذكورتين في هذه المناسبة. ولكننا قبل أن نبدأ بذلك نرى من الواجب أن نذكر بأن الصراحة التامة هي شرط أساس للتوصل إلى كل حلّ مستديم ثابت عند

معالجة جميع المشاكل المتعلقة بأكثر من طرفٍ واحدٍ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإننا نرى أن الوضوح وتجنب الغموض في النصوص الدستورية المتعلقة بالعلاقات بين القوميات العائشة في دولة ثنائية القومية أو متعددتها مما يوطد أسس التعايش والاتحاد بينها بعكس الغموض. ولذا فإننا نعالج الموضوع بما يتطلبه بكل صراحة:

إن المادة الثانية من الدستور المؤقت التي تنص على أن العراق جزءٌ من الأمة العربية لم تلاحظ عند وضعها الدقة العلمية والصحة المنطقية بقدر ما لوحظت الناحية العاطفية. فالعراق كما هو معلوم كلمة لها في الوقت الحاضر مفهومان لا ثالث لهما: الأول اسم جغرافي تاريخي تضيق رقعة شموله كثيراً جداً عما هي عليه خارطة العراق الحالية. والثاني تعبير سياسي للدلالة على الدولة التي تكونت بعد الحرب العالمية الأولى من قسم كبير مما كان يدعى بالعراق تاريخياً ومن جزء من كردستان الجنوبية التي كانت تدعى بشهرزور حيناً وبولاية الموصل حيناً آخر بحسب التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية التي أسست الدولة العراقية على بعض أنقاضها ولتحقيق مطامع الإمبريالية البريطانية في السيطرة على منابع الثروة في المنطقة وخاصة النفط، وللتحكم بما كان يدعى بطريق الهند. فعبارة «العراق جزء من الأمة العربية» هي إذن ليست صحيحة علمياً ولا منطقياً، لأن العراق كما علمنا إنما هو اسم سياسي للدولة المسماة حالياً «الجمهورية العراقية» أو اسم جغرافي تاريخي لجزءٍ من هذه الدولة. فبأي من هذين المفهومين لا يمكن أن يكون جزءاً من الأمة العربية لأن الأمة كما هو معلوم ومعروف في علم السياسة لا تعني إلاّ جماعة معينة من الناس تكونت تاريخياً على أرضها الخاصة بها وتعيش حياة اقتصادية مشتركة، لها لغتها القومية الخاصة وذات نفسية مشتركة.

فالعراق كمفهوم سياسيّ، أي كدولة، لا يصح اعتباره جزءاً من الأمة العربية، كما أنه كمفهوم جغرافي لا يصح أيضاً اعتباره جزءاً من الأمة العربية. وقد يصح اعتبار جزء منه من أرض الأمة العربية أي البلاد العربية. أما اعتباره جزءاً من الأمة العربية ذاتها فهو خطأ واضح.

قد يقول البعض إن المقصود من كلمة العراق هو الشعب العراقي كله وإننا نرد عليهم بأن هذا الزعم غير صحيح أصلاً لأنه لم يسبق استعمال كلمة العراق للدلالة على الشعب. وإن شعب الجمهورية العراقية المتكون من العرب والأكراد ومن بعض الأقليات القومية ليس جزءاً من الأمة العربية المجيدة. إذ لا معنى مطلقاً لقولنا إن

العرب والأكراد في العراق هما جزءٌ من الأمة العربية حيث إن مجرد ذكرنا «الأكراد» الذين هم جيلٌ من الناس عريق في القدم عراقة العرب فيه دليل على عدم صحة العبارة من الناحية الواقعية. ولا يمكن مطلقاً أن نسمح لأنفسنا بأن يذهب بنا سوء الظن إلى تصوّر المشترع العراقي قد أراد اعتبار الأكراد عرباً جبليين كما ذهب التعصب القومي الأعمى بالمشترع التركي فاعتبرهم أتراكاً جبليين. وليس هذا فحسب بل إن المادة الثالثة التي تقرّ الحقوق القومية للشعب الكردي وتعترف بشراكته، تسدّ الباب على أي ظن آثم من هذا النوع. وعلاوة على ما تقدم، فلا يمكن الادعاء بأن المقصود من هذه المادة هو كون العراق، أي جميع الأرض التي هي تحت سيادة الدولة العراقية هي جزءٌ من الأمة العربية، باعتبار أن الأمة العربية تعبير عن البلاد العربية أي الوطن العربي. إذ إن هذا التخريج علاوة على ما فيه من مغالطة فانه مخالف للحقيقة والواقع. إذ إن الدولة العراقية كما هو ثابت بوثائق لا تحصى مكونة من جزءين أحدهما هو العراق أو ما كان يدعي ببلاد ما بين النهرين في السابق. وثانيهما هو جزءٌ من كردستان أي بلاد الأكراد والذي اقتطع من الجزء الواقع ضمن الدولة العثمانية عند انتهاء الحرب العالمية الأولى. وإن ألوف الوثائق التي فحصت من قبل اللجنة الخاصة التي ألّفتها عصبة الأمم لدراسة الوضع في ولاية الموصل أثناء النزاع حولها بين الدولة التركية من جهة والدولتين البريطانية والعراقية من الجهة الثانية، أثبتت بصورة أكيدة أنه لم يسبق إطلاق اسم العراق على شهرزور بل ولا على ولاية الموصل في يومٍ من الأيام لحين تشكيل الدولة العراقية بحدودها الحالية.

هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى فإنه لم يسبق اعتبار كردستان لا كلاً، ولا الجزء الداخل ضمن الدولة العراقية، جزءاً من البلاد العربية في أي وقت من الأوقات. فقد حصل في مجرى التاريخ مراراً أن وقعت كردستان أو جزءٌ منها ضمن دولة إسلامية. غير أنه لم يسبق اعتبارها جزءاً من البلاد العربية قطعاً إذ إنها ليست كذلك. هذا ونحن نرى من الواجب أن يصاغ المعنى المقصود من هذه المادة في الدستور الدائم بصورة صريحة وواضحة بحيث لا يبقي مجالاً لتفسير الدساسين ومفرقي الصفوف ولتكون مطمئنة لنفوس الأكراد كما تكون محققة لرغبة أبناء الأمة العربية الشقيقة ومطامحها المشروعة. هذا وإننا نعتقد بسهولة إيجاد مثل هذه الصيغة إذ أخذت بنظر الاعتبار الحقائق التاريخية والوقائع المادية التي تنطق بتكون الجمهورية العراقية الخالدة من جزء من الأمة الكردية وبلادها كردستان ومن جزءٍ من الأمة العربية وبلادها

الوطن العربي الكبير. وإذا أخذت مصالح القوميتين العربية والكردية الحقيقية بنظر الاعتبار ووجهت العناية التامة اللازمة إلى مسألة ترسيخ كيان الوحدة العراقية الصادقة.

وإننا لا نشك في أن الاعتراف بهذه الحقائق والوقائع ووضع النصوص والقرارات على ضوئها فضلاً عن كونها الحلّ الصحيح والمعقول للمسألة المنسجم مع روح العصر التحررية والمحقق لرغبات الشعبين المتآخيين، العربي والكردي، فهو أيضاً ولما مرّ بيانه، توطيد أكيد لصرح الكيان العراقي الحبيب والأخوة العربية الكردية والوحدة النضالية بينهما. وذلك بعكس ما يريد تصوره اعداء جمهوريتنا الذين تنحصر آمالهم كلّها في إمكانية ترويج الأفكار الاندماجية الإلحاقية بين إخواننا العرب بغية خلق رد فعل قويّ بين الأكراد. وكل ذلك لتصديع وحدة الصف الوطني النضالي بين العرب والأكراد.

هذا، وقبل أن نختتم مقالنا حول المادة الثانية من الدستور المؤقت والبدء في الكتابة عن المادة الثالثة منه، نرى من الضروري أن نؤكد مرة أخرى ما سبق وأن كررناه مراراً وهو احترامنا الشديد وحبّ شعبنا الكردي العميق شقيقه الأكبر الشعب العربي واعتبار كل نصرٍ تحرزه الأمة العربية نصراً للأمة الكردية ذاتها.

إن الشعب الكردي العائش على جزء من وطنه كردستان والذي يكوّن جزءاً من شعب الجمهورية العراقية الخالدة راغب أشدّ الرغبة في ومصمم كل التصميم على الدفاع عن الوحدة العراقية الصادقة وعن الشراكة العربية الكردية المتساوية الحقوق والواجبات وإنه حريص على صيانة استقلالنا الوطني ونهج جمهوريتنا الديمقراطي، حرصه على أعزّ ما يملك في الوجود.

خه بات

شراكة العرب والأكراد في المادة الثالثة من الدستور

[م٣: يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة، باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم. ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقرّ هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية]

لا نغالي إذا قلنا ان الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الدستور العراقي الموقت المدون نصها أعلاه هي من أكثر فقراته ترديداً على الألسنة والأقلام العربية عامة والكردية بصورة خاصة منذ أن أعلن سيادة الزعيم عبدالكريم قاسم نصّ الدستور في ٢٧ تموز ١٩٥٨ ولا غرابة في ذلك، فالنص المذكور قد وضع لأول مرة في التاريخ الأساس لبناء صرح العلاقات بيت الشعبين العربي والكردي ضمن الوحدة العراقية فحقق للشعب الكردي ما كان يطالب به من وجوب إنشاء العلاقات بينه وبين شقيقه الشعب العربي على أسس متينة ثابتة ومبادئ صريحة واضحة.

إن هذه الفقرة هي ثمرة جهاد طويل شاق قام به الديمقراطيون الأكراد ضد سياسة المستعمرين والحكومات العراقية الموالية لهم الرامية إلى إبقاء العلاقات بين العرب والأكراد في غموض وترك بني قومنا في حالة قلق مستمر على مصيرهم بغية الاحتفاظ بالثغرات التي يستطيع المستعمر النفاذ منها إلى صفوف الشعبين لتحقيق مآربه الاستعمارية بتطبيق سياسة «فرق تسد» البغيضة.

إن هذا النص قد أدخل أول ما أدخل كمادة في منهاج نظام - حزب المؤتمر الوطني - الذي طالب بتأسيسه بعض الأحزاب الوطنية والشخصيات المستقلة قبل الثورة بسنوات. وكان لحزبنا الديمقراطي الكردستاني شرف تمثيل الشعب الكردي في مفاوضات صياغة هذا النصّ كأحسن حلّ يلائم الظروف والأحوال المحلية والعالمية التي صيغت فيها. هذا ونرى من الواجب أن نذكر للحقيقة والتاريخ أن الحزبين الوطني الديمقراطي والاستقلال كان لهما الفضل عند وضعه في منهاج الحزب المشار إليه أعلاه.

وجاءت الثورة التي أبادت النظام الاستعماري الملكي الإقطاعي وطغمة العملاء الخونة من العرب والأكراد ووحدت جميع أبناء الشعب العراقي في وحدة كفاحية. وسدّت على المستعمرين طريق التفريق بين العرب والأكراد بقبولها هذا النصّ وإدخاله في صلب الدستور كجزء من المادة الثالثة منه. مما كان له أكبر الأثر في التفاف الشعب

الكردي ضمن الجمهورية العراقية وخارجها في سائر أنحاء كردستان حول الجمهورية العراقية، جمهورية العرب والأكراد.

إننا عندما نعيد النظر في هذا النصّ على ضوء الوقائع التي مرت خلال السنتين ونيف الماضيتين نرى أنه يحتاج إلى شيء من الإيضاح والتعريف وذلك لاعتقادنا بأن اتحاد الشعوب في ظل الدولة المتعددة القوميات تزداد قوة ورسوخاً كلما ازدادت علاقاتها المترابطة وضوحاً والحقوق القومية لكل واحدٍ منها تعييناً وتخصيصاً. فالنص المذكور يتضمن كما هو واضح أمرين: الأول الاعتراف بشراكة العرب والأكراد في هذا الوطن، والثاني الإقرار بحقوق الأكراد القومية ضمن الوحدة العراقية.

فالشراكة بين شعبين أو أكثر في ظلّ دولة واحدة لها أمثلة عديدة في مختلف أنواع الأنظمة في عصرنا الحاضر. فهناك سويسرا الديمقراطية المثال الخالد للدولة المتعددة القوميات والتفعيل الأخوي بين مختلف الشعوب وهناك الاتحاد السوڤياتي المثل الرائع لتعدد القوميات المختلفة وتعايشها في ظل النظام الاشتراكي وهناك دولة جيكوسلوڤاكيا الاشتراكية التي نصّ دستورها (على أنها دولة متحدة متكوّنة من أمتين متساويتين متآخيتين هما الجيك والسلوڤاك) وهناك يوغسلاڤيا والهند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميريكية. فقد يرد بالبال جميع هذه الأشكال للشراكة بين القوميات والشعوب المتآلفة ضمن مختلف الأنظمة. عندما نذكر أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن فمن أي شكل من أشكال الشراكة هذه الشراكة العربية الكردية. إننا نرى أن هذا الأمر يجب أن يوضح إن لم يكن في الدستور الدائم بالذات ففي قانون خاص. ثم إن مختلف قوانين الدولة العراقية يجب أن تظهر فيها بوضوح آثار تلك الشراكة التي لا شك أن طرفيها يتمتعان بنفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات كعضوين في هذه الشركة الطوعية. إذ لا يعقل تطبيق نظرية ربط مقدار حقوق الشركاء في الشراكة بين الشعوب بنسبتها العددية، فحقوق الشعب لا تقبل التجزئة والتقسيم مهما كان عدد نفوسه ولذا فقد أصبح من الحقائق البديهية مساواة الشعوب كبيرها وصغيرها.

هذا فيما يتعلق بالشراكة بين العرب والأكراد التي يجب أن تظهر آثارها بجلاء ووضوح على مختلف نواحي المجتمع الكردستاني خاصةً والعراقي عامةً، بل وكذلك في سياسة الجمهورية العراقية الداخلية والخارجية باعتبارها جمهورية العرب والأكراد.

أما فيما يتعلق بإقرار الدستور بحقوق الأكراد القومية ضمن الوحدة العراقية فإننا نرى في ذلك تأييداً لما ذهبنا إليه في إيضاح مفهوم الشراكة العربية الكردية مع أنه من المفيد جداً

أن لا يقتصر الأمر على مجرد النصّ بأن هذا الدستور يقرّ حقوقهم القومية، لأن المعتاد في النصوص الدستورية من هذا النوع إيضاحها وتحديدها بقانون خاصّ لضمان تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية هذا مع العلم أن الحقوق القومية يمكن تحديدها بالرجوع إلى المصادر القانونية الدستورية وشروحها العامة.

هذا وقبل أن نختم مقالنا، نعود فنكرر تثميننا العظيم لقبول المبدأين من قبل المشرّع العراقي في دستورنا الموقت، مبدأ الإقرار بشراكة الشعبين العربي والكردي في هذا الوطن ومبدأ الإقرار بحقوق الشعب الكردي القومية ضمن الجمهورية العراقية. ذينك المبدأين اللذين لا يمكن أن تتحقق بدونهما أية وحدة صادقة بين الشعبين المتآخيين الأمر الذي يبشر مستقبل جمهوريتنا الخالدة بكل خير وتقدم وازدهار.

هذا ويجب أن لا ننسى أن العبرة في القوانين والنصوص الدستورية إنما هي بالتطبيق ولذلك فإننا لا نستطيع أن نفصل بين النصّ والتطبيق بحال من الأحوال خاصة وإننا في عهد ثورة فجرت للقضاء على جميع الأوضاع الفاسدة ومنها عدم تطبيق القوانين وتجميد مواد الدستور المتعلقة بحقوق الشعب. فمن البداهة بمكان إذن أن يكون كلنا أمل بأن جميع النصوص الدستورية المتعلقة بحقوق الشعب العراقي عامة والشعب الكردي خاصّة تحظى بضمانات أكيدة عند وضع الدستور الدائم للعراق ويتمتع بها الشعب كحق مشروع له وكثمرة طيبة من ثمار نضاله الشاق الطويل التي لا يرى للحياة طعماً بدونها ولن يقبل عنها بديلاً.

خه بات

ملحق ثان

شخصية عبدالكريم قاسم

كتب الكثير عن شخصيته وطبائعه. وليس بينهم من نفذ إلى العمق ليقدموا تفسيراً منطقياً مقنعاً لأعماله وأهوائه واختلفت على هذا الضابط أقوال كثيرة، وما من شك في أنه قبل كل شيء نشر حكماً دكتاتورياًعلى العراق لا سابقة له. وأنه وطأ لعهود حكم تالية أسوأ من عهده بكثير. لكن اعتذر بعضهم عن سيئاته بأنها من أثر مرضٍ عصبي ألمّ به وعولج وأنه انتقل إلى لندن بسبب من هذا، ومروا بهذا المرحلة من حياته مروراً عابراً. وانقسم الكتاب عنه بين مادح يظهر إصلاحات له، وبين قادح يبحث جاهداً عن مواقف سيئة. ولم يخطر ببال أحد أن يرجع إلى ملفه الشخصي في وزارة الدفاع وقد ارتفع الحرج عنه وأضحى بعد مقتله في متناول أيدي الباحثين. وربما خطر ذلك ببال أحدهم فعاد خائباً، ولا أستبعد ذلك، لأن رجال السياسة وحكام البلاد عوّدونا على «تنظيف» سجلهم الشخصي مما يدينهم دون أن يفلتوا الفرصة من أيديهم فيرفعوا ما يكرهون إبقاءه في ملفاتهم الشخصية التقارير السرية والكتب الرسمية. ولا أعتقد أن عبدالكريم قاسم قد ملك من الأمانة على سرّه قدر ما ملك الآخرون، لذلك ما أظن الباحث والكاتب العزوم العنيد قد يظفر بشيء ذي قيمة من ملف (قاسم) الشخص في وزارة الدفاع، يكشف عن نوع المرض العصبي الذي حمله على طلب إحالته إلى أطباء مختصين في لندن، وما أظن المرض الذي شخّص به آنذاك قد بلغ فيه مرحلة جديّة خطيرة تستدعي إخراجه من الجيش.

لذلك كانت سبيلي الوحيدة إليه متابعة أعمال له وخطب وتصريحات ومؤتمرات صحفية وقرارات يتخذها بحق مصائر الناس وحيواتهم، ونحيتُ جانباً تلك الكتب التي ألفت عنه بعد ملاحظتي مظاهر الإعياء التي تخللتها في تحليل نقائض هذا الرجل أو قل مقررات عجيبة غير منطقية له، يخلص أحدهم منها بوصمه بالجنون دون تقديم دليل.

أتيحت لي الفرصة للحديث عن الرجل عندما سئلت في مواجهات صحافية نشرت تباعاً في جريدة خةبات العربية لسان الحزب الديمقراطي الكردستاني ثم نشرت جملتها بكتاب عنوانه «رجال ووقائع في الميزان». [ط. أربيل ٢٠٠١ الص: ١٧٥ وما بعدها]

ومما قلته عنه (في غياب الدليل كان الأقوم بنظري أن تعطي الأولوية أو المركزية لأقواله غير المعدّة سلفاً في الخطب المرتجلة التي تدفعه إليها حماسة الجمهور وتصفيقه وهتافه. وأغلب القرارات التي يتخذها خلال تلك الخطب عفوي يعبّر به لسانه فيعد فجأة ويتعهد بعهد يقطعه بمكانه ومصداقية توهمها لنفسه عند سامعيه، وهو في هذا يشارك معظم الحكام المستبدين والانقلابيين العسكريين. كان من جهة يريد أن يظهر بوجه الحاكم العطوف الرقيق المهتم بمصلحة الشعب بالدرجة الأولى والأخيرة. كما كان من جهة أخرى يريد أن يخلّف انطباعاً بأنه شديد وقاسٍ على أعدائه والمتحينين به الفرص - الذين هم أعداء الشعب أيضاً. هذا عمل مقصود من شخصٍ واحدٍ ولا يستدعي وقفه خاصة، نحن نلحظه في سائر من سبقه من الانقلابيين وإلا أن ما لحظته منه بصورة خاصة هو نمو تلك الازدواجية في الشخصية ممتزجة بإحساس لا يحد «بالعظمة» «والسمو». تأمل هذا القول:

«إن الاستعمار قد يئس من استعادة السيطرة على بلادنا وإن جمهوريتنا أصبحت راسخةً وكيانها ثابت. وإنني شخصياً وأبناء الشعب معي وإنني شخصياً بالمرصاد. لدينا القوة الكافية للدفاع عن جمهوريتنا والدفاع عن كل شبر من أجزاء الوطن بجيشنا القوى المعزز الذي يتفانى في خدمة أبناء الشعب. والشعب مندمج بكيان هذه الجمهورية وإن الحكومة الوطنية والرجال المسؤولين مندمجون بكيان هذا الشعب ويعملون لنصرته وفق أسس علمية. إننا لا نعمل بخطط ارتجالية. إن الارتجال والطيش لا يؤدي إلى نتيجة ولكن الخطط البارعة المنسقة هي التي تخدم أبناء الشعب. فانتظروا أبناء شعبنا الكرام، انتظروا مدةً لا تزيد عن ثلاث سنوات سوف ترون المعامل والمصانع والمزارع والمشاريع والمدارس والجامعات والمستشفيات والمنازل والطرق والعمارات والأنهر والقنوات. وكل أمرٍ يؤمن ازدهار هذا البلد. إننا سنكون من أرفع العوالم والدول المتمدنة. إننا نسير قدماً إلى الأمام نحو مستقبل فاضل يؤمن العيش الرغيد والسعادة. وترون الكهرباء وترون وسائل المدنية الحديثة والمكتبات الشاملة البديعة المنسقة في كل بيت وتحت متناول كل يد».

ألا دعك من هذا الخبط والهراء، فما من شك في أن من يقرأ (الآن)! هذا ولم يكن مولوداً يوم إلقائه أو بلغ سنّ الإدراك والفهم يوم ١٤ تموز سيظن أن شمس ذلك

اليوم المشهود طلعت على بلدٍ غارق في ظلام القرون الوسطى حيث لا كهرباء ولا مستشفيات ولا معامل ولا طرق ولا مدارس ولا جامعات ولا منازل ولا عمارات ولا مكتبات. بلد محروم من كل وسائل حياة العصر وأنه كان ينتظر مخلصاً (كقاسم).

ثم انظر إليه كيف يرى الديمقراطية. قال في خطبة له في ٢٩ آذار ١٩٦١ وقد ظهرت فيه ملامح الازدواجية المرضية ولم يعد قادراً على إخفائها (وهذا وجه واحدٌ لها)

«إننا لو كنا ذَنَباً للدول الأخرى لاحتقرتنا هذه الدول. لكننا دولة حرّة ديمقراطية. حرة صديقة للعالم الصديق. إننا دولة محايدة مسالمة لا تعتدي على أحدٍ. إننا دولة نحبّ السلم ونحبّ أن نعيش بطمأنينة وأمن وازدهار في بلدها ولا نعتدي على الآخرين. إننا دولة ديمقراطية حرة تضمن مصالح شعبها. ومعنى الديمقراطية أن الدولة تسير بالعدل والاستقامة والنبل ولا تعتدي على الآخرين».

وتأمل في كيفية تعريفه للديمقراطية في عين الخطبة:

«في كل دولة تنبثق من حاجتها. فكل دولة في العالم تقدر المقدار الذي يردها من الثروة. وتقدر كذلك مقدار نفوس شعبها واحتياجهم واحتياج الفرد وسدّ حاجته واحتياج المجموع وسدّ حاجته واحتياج الدولة وسَدّ حاجتها. وعلى هذا الأساس تنظم علاقاتها وتنظم مبادئها وتسير وفق أسس ومبادئ تستوحيها من مصلحة وطنها هي. إن نفوسها كثيرة في أغلب الأحيان ومواردها قليلة ولذلك فإن تلك المبادئ تستهدف منها أن لا يقضى على أحد جوعاً أو عرياً أو يبقى جاهلاً عاجزاً. هذا هو القصد من تلك المبادئ ولتنظيم سيرها في مواكب الحرية مع العالم على أسس تراها ملائمة لها ولشعبه. إن كل مبدأ عندما يفد إلى بلدنا يجب أن يذوب في هذا البلد!!» ا.هـ.

بكلمة مختصرة الديمقراطية عند قاسم هي الإيمان به والسير وراءه ووجوب ذوبان وانصهار كل المفاهيم والمبادئ فيه.

في هذه المرحلة أصبح هناك شخصيتان فيه تتصارعان، الشخصية التي أصرت على شن حرب على تلك القومية لأنها أرادت أن يخرج هذا النص إلى حيز التطبيق العملي. قالوا إنه هو الذي أصرّ بإخلاص وحسن نيّة منه على إدراج هذا النص في الدستور وهو الذين تحدّى الجميع بإصراره على شنّ الحرب.

ليس هناك تعاليل معقولة أو منطقية لإيجاد علاقات سببية بين ما كان يصدر عن (قاسم) إلا بافتراض الازدواجية في شخصيته، تحاول إحداهما استباق الأخرى والتغلب عليها. تأخذ هذه المنازعة بين الشخصيتين طابعاً جذاباً مضحكاً من خلال موقف صاحبهما من المعركة الاعلامية التي نشبت بين الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م) والإعلام العراقي بعد إحباط محاولة العقيد الشواف الانقلابية. فقد انطلق جمال عبدالناصر يهاجم (قاسماً) بالاسم المجرد في خطبه الهستيرية من دمشق والقاهرة. وبدا (قاسم) أمام هذا الهجوم وكأنه غير الشخص المقصود وأن عبدالناصر يقصد شخصاً آخر غيره بالتزامه جانب الصمت المطبق ولم يبد عليه المجهود الذي بذله لينأى بنفسه عن الإسفاف والنزول إلى مستوى الرد على الشتيمه بمثلها أو حتى باجتناب التلفظ باسم غريمه عبدالناصر. يريد الارتفاع بنفسه عن المعركة المحتدمة. والتفسير الوحيد الذي يعطينا إياه المحلل أو الطبيب النفساني أنه محاولة لشخصية قاسم الثانية إظهار تفوقه العقلي والأدبي ورزانته والظهور بمظهر القادر على ضبط النفس. ويغلب على ظني أن (وليم ماكيل) مراسل مجلة التايم الأمريكية فطن بشكل ما إلى اللعبة التي كان يلعبها قاسم في ٢١ آذار ١٩٥٩ عندما حاول جهده استدراج (قاسم) بأسئلة ملحاحة إلى ذكر عبدالناصر بالاسم أو الإشارة إليه بالكنية ففشل. وقد أوردناها.

وتبدو الموازنة غير المنطقية مختلة بين الشخصيتين في مقررات متناقضة تاريخية. ففي أيلول أصدر قاسم القانون رقم (٣٣) بعنوان قانون العفو عن المحكومين السياسيين. وبه شطب الأفعال الجرمية عن القائمين بحركة مايس ١٩٤١ الموالية للمحور. وأعيد بموجبه اعتبار سائر الضباط الذين شاركوا في الحركة وفي مقدمتهم الضباط الأربعة الذين كانوا بين زمرة الضباط السبعة المتآمرين على حياة بكر صدقي فقضوا عليه ومعه صديقه آمر القوة الجوية محمد علي جواد الذي تشاء الصدف ان يكون ابن خالة (قاسم). فأصدر قانوناً مماثلاً للقانون الأول اعتبر فيه بكر صدقي وابن خالته من شهداء الوطن الذين يستحقون تقدير الوطن!!

وسواء في الأمر أكان ذلك نتيجة استفحال المرض العقلي أو اختلال الموازين العقلانية بسبب السلطة اللامحدودة التي باتت طوع أمره فإنه لم يعد بعدها يفكر لحظة واحدة برأي الجمهور بكيفية تمشية مقدرات البلاد أو حكمهم على تصرفاته فقد ظهرت عليه علائم مرض الشيزوفرنيا بشكل واضح. وسأضرب مثلاً لعجزه عن إخفاء هاتين الشخصيتين المتصارعتين فيه.

في ٣١ من آذار ١٩٦١ ألقى بياناً بصوته من دار الإذاعة معلناً عن تأجيل حكم الإعدام بحق أولئك الذين أدينوا بمحاولة اغتياله. وهذا هو بالنصّ ومن دون تغيير كلمة واحدة فيه كما سمعته الملايين ونشرته الصحف المحلية كلها في اليوم التالي. أرجو الانتباه إلى الصيغة بدقة:

«انني لاحظتُ قد صدر في هذا اليوم أمرٌ بتنفيذ حكم الإعدام حتى الموت في الساعة الرابعة من صباح هذا اليوم أي بعد ساعتين وربع تقريباً ساعتين وخمسة عشر دقيقة. وانني أقول وإذا جاء أجلهم لا يتأخرون (كذا!) ساعة ولا يتقدمون (كذا). أنا أعطف على جميع أبناء الشعب. وجدت أن هذا اليوم هو آخر يومٍ من أيام العيد. وهذا اليوم هو ليلة الجمعة والأيام لدينا مقدسة (كذا) ولذلكَ قررت في هذه اللحظة أن ائتمر بأمر الباري عزّ وجل. وإني قررتُ تأجيل تنفيذ حكم الاعدام حتى إشعار آخر».

لاحظ كيف أن الشخصية الأخرى أرادت التنصل من التوقيع على الأمر بتنفيذ الحكم باستعمال الماضي الغائب من الفصل (صَدَرَ). وكيف أن الشخص (الآخر) تغلب باستخدام قاسم الفعل الماضي المتكلم (إِني قررتُ) في معرض تأجيل التنفيذ. إني أترك تحليل ذلك للأطباء النفسانيين.

دونك مثلاً آخر لما يرى في أمثال قاسم المرض بداء الازدواجية أعمالاً ناجحة عن تفكير سليم عميق، يبدو في ظاهره منطقياً، وأقصد به عامل الموازنة الشاذ.

فالناس إلى الآن يحمدون لقاسم عبقريته في تأليفه مجلس السيادة وأن مشكلة الحكم في العراق قد تمّ حلها على أفضل وجه. ذلك هو عامل الموازنة الجنوني الذي دفعه بعد بضعة أشهر إلى أن يقدم للمشنقة مسلماً سنيّاً ومسلماً شيعياً ومسلماً كرديّاً بشخص بهجت العطية وعبدالجبار فهمي وسعيد القزاز، على التوالي. فعلها كما يعلم الجميع إرضاءً ومكافأة للشيوعيين الذين كانوا يشيعون الرضا والارتياح في كيانه عندما كانوا يهتفون له دائماً «ماكو زعيم إلاّ كريم» في حين كانت الشخصية الثانية فيه تحتقرهم وتمتهنهم وتطعن في وطنيتهم ولا يطيق إخفاء شعورها فيطلقها من عقالها في ساعة تحرر تام من قيود الشخصية الأولى ليكتب بخطه وتحت توقيعه «إنهم عملاء»[1].

(١) من تعليق له على مذكرة الحزب الشيوعي العراقي التي قدمها زكي خيري أحد أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي احتجاجاً على رقف وزارة الداخلية إجازة الحزب. واختيار جهة =

ويناقش المحللون والأطباء النفسانيون مع مرضاهم لغرض التشخيص أصغر الوقائع من حياتهم اليومية للوصول إلى تشخيص نوع المرض ومقدار تقدمه. ما من شك في أنه لو حظي أحدهم بجلسة مع (قاسم) لما فاته سؤاله عما حدا به إلى رسم الخنجر في شعار دولته الذي كان من تصميمه وحده بطول وحجم السيف؟

لانستطيع التكهن بالجواب الذي سيقدمه قاسم، لكننا ومن تجارب سابقة نستطيع أن نقول إن عامل الموازنة في شخصيته الأخرى المختفية هي التي جعلته يرسم الخنجر بطول السيف وإلى سقر بالواقع. فالناس ما عادوا يفكرون في الدرجة التي وصل إليها شذوذ حاكمهم العقلي. وأقربها وليس أقلها شأناً الافتتان بالنفس أو ما يطلق عليه النفسيون: دار النرجسية Narcisim كان كما يقول سرهمفري تريفيليان «عاشق نفسه، غرفته ملأى بصوره وتماثيله النصفية. حتى بدت وكانها متحف خصوصي له. أضيفت إليها فيما بعد بزته العسكرية الملطخة بالدماء إثر إصابته بطلق ناري في أثناء محاولة اغتياله وهي أول ما تطالع الزائرين وقد وضعت في إطار زجاجي».

ويقول زائروه ومقابلوه إنه يقضي أوقاتاً طويلة وهو يصغي مسحوراً ساعة بعد ساعة إلى خطبه وهي تذاع من الراديو مثنى وثلاثاً، لا يملّ ولا يكلّ.

ويصف العلماء السايكولوجيون أمثال قاسم بالذكاء وسرعة الخاطر والحيلة في تغطية شذوذهم بعدد من الأعمال والمظاهر الذكية التي تستحق الإشادة الجماعية. فيذكر العراقيون له مثلاً حدبه على الفقراء والمساكين وسكان الصرائف، وموته وليس بجيبه فلسٌ واحدٌ، وتلك أشبه بالطلاء الزاهي على جدار متقوض، وهي من حيل أكثر من دكتاتور أو حاكم مطلق.

مع ذلك كله، وبرغم شذوذه المرضي، فلا يسعنا الإنكار بأنه كان أهون حاكم مطلق جاء بعده.

= ثانية [انظر الزنگغراف في الجزء الخامس من «موسوعة ١٤ تموز» لمؤلفها العميد خليل إبراهيم حسين ص٤٨١. ط بغداد ١٩٨٩.

الفصل الثلاثون

قصة الانفصال. وثيقة الوحدة والاستفتاء حولها. أوبرا الـ ٩٩,٩٩٪ بالموافقة. الوحدة من عمل الجيش. الفروق الاجتماعية بين سورية ومصر. السياسة الخرقاء بالتعامي عن الفروق. سورية تابع سياسي واقتصادي لمصر. أجهزة الأمن والمباحث. حكومة بوليسية. المجلس القومي. تأليه عبدالناصر في المناهج الدراسية. الإجراءات الاقتصادية الاشتراكية. حركة الانقلاب. استسلام المشير عامر. البيان الأول. خطاب عبدالناصر، اتهامه الساسة المخضرمين (المدنيين) والقوى الأجنبية بفك عرى الوحدة. حكومة مامون الكزبري. الدستور الموقت ذو المواد الثماني. المفتي الأكبر يحلّ السوريين من قسم الولاء لعبدالناصر. بيان الزعماء القوميين حول الانفصال. صدمة عبدالناصر العنيفة وردّ فعله. اللجوء إلى التآمر. محاولات دبلوماسية وعسكرية فاشلة. موقف (قاسم) من الانقلاب. ازدواجية معلنة. وفد عسكري إلى دمشق من بغداد. تآمر عبدالناصر بمساعدة الحكومة اللبنانية. صائب سلام يرفض الاعتراف بالانقلاب. اجتماع (قاسم) بالرئيس ناظم القدسي في الرطبة. التمويل الناصري للصحافة اللبنانية. خطب عبدالناصر ضد الانقلابيين. الخلاف بين العسكريين السوريين. انقلاب النحلاوي الثاني. النحلاوي رجل سورية القوي. فوضى وقتال في المدن بين العسكريين. استقالة الدواليبي. تكليف بشير العظمة. مؤتمر حمص العسكري. موقف الولايات المتحدة المساند لعبدالناصر. الشكوى السورية على مصر أمام جامعة الدول العربية. وثائق الإدانة بالأرقام. تبادل الاتهام والعبارات السوقية الجارحة. دور النحلاوي الأخير

في بيروت العام ١٩٧٢ كنت اختلف بانتظام إلى بائع خضار وفاكهة بحيّ (رأس بيروت) لابتياع ما أحتاج. وكان يختلف إليه مثلي رجل يصغرني عمراً بتقديري. وكثيراً ما اتفق وجودنا معاً. وقد صرنا بسبب من ذلك نتبادل التحية وملاحظات عابرة حول

الطقس والمعروض من البضاعة. ثم نفترق فيبتعد هو بخطى وئيدة واسعة وبقدم عسكرية ثابتة رتيبة حاملاً كيسه الورقي المعبّأ بما ابتاعه.

كان يحييني بابتسامة باهتة من تحت شاربٍ كثّ وأحييه بمثلها، وقد علم ولا شك بعراقيتي من لهجتي أو ربما سأل بائع الفاكهة. أما أنا فكنت بهمومي ومتاعبي في شغل شاغل عن الاستفسار والسؤال عن هويات طارئة جمعتني بهم الصدف لا غير.

ذات يوم، بعد أن ابتاع هذا المجهول حاجته وانصرف. بادرني البائع مشيراً إلى الزبون بقوله: «أتعرف من هو؟»

أجبت بالنفي مستغرباً. فاستطرد: «هذا الذي كنت تتحدث إليه هو «النحلاوي» اللّيّ عمل الانفصال ودقّ في عبدالناصر». قالها بلهجة تشفٍّ وارتياح وحاولتُ عبثاً أن أكتم دهشتي ونفرتي من كلمتين حذفتهما مخففاً من وقع المفاجأة.

تذكرتُ فجأة صورة له في إحدى الصحف قبل عشر سنوات. لكنه تغيّر وصعب أن أوفق بين سيمائه الآن وهو بزيه المدني وبين صورة الشاب وهو في زيه العسكري. فقد كان إذذاك في الخامسة والثلاثين. وما كنتُ أعلم أنه استقرّ ببيروت بعد أن شُحن مع زملائه الانقلابيين إلى سويسرا، إثر الحركة العسكرية التالية.

كان واحداً من عشرات القادة والضباط السوريين الذين قذفت بهم الانقلابات العسكرية المتتالية سابقتها ولاحقتها. أسماؤهم تلمع في سماء سورية والشرق الأوسط برهةً وتتناقل أنباءهم المثيرة وسائل الإعلام العالمية لتحترق كالمذنب الساطع ثم تتلاشى وتخبو يتبعها مذنب آخر. ثم يغيبون فجأة ولا يعود يسمع بهم أحدٌ ويلفهم ضباب النسيان.

وما قصّة الانفصال التي ستأخذ حيزاً كبيراً من هذا الفصل إلا مشهد آخر من المشاهد الدرامية المثيرة، ممثلوها أولئك الضباط السوريون الذين تتقاذف أيديهم مصائر بلادهم وشعبهم، وبحرص وطموحٍ إلى السلطة والقيادة أو بإغراء ومكائد الساسة والعقائديين، وعقدوا لواء نصرها النهائي بإقامة الوحدة الشاملة للبلاد الناطقة بالعربية وراح الضباط السوريون يجرّون عربتها شوطاً، ليهووا بها وبسائقها بعد فترة قصيرة من الزمن من حالق فتتحطم ولا يقوم لها قائمة.

بعد إعلان الوحدة في الأوّل من شباط قام الرئيس السوري شكري القوتلي وعبدالناصر بإعلان وثيقة الوحدة بسبع عشرة مادة رسمت البناء الأساس للدولة الجديدة:

دولة واحدة. بحكومة ذات شكل رئاسي ديمقراطي بمجلس تنفيذي (مجلس وزراء) للإقليم الشمالي (سورية) وآخر للإقليم الجنوبي (مصر). يتضمن إلغاء الإسمين التاريخيين. يختار أعضاءهما الرئيس (عبدالناصر). جمعية وطنية يؤخذ نصف أعضائها من الجمعيتين الوطنيتين للإقليمين. دستور تتمّ صياغته فيما بعد يتضمن هذه المبادئ.

وعلى هذا بادرت الجمعيتان الوطنيتان في كلّ من سورية ومصر بالمصادقة على قيام الجمهورية العربيّة المتحدة في الرابع من شهر شباط ١٩٥٩، ثم جرى استفتاء عام في ٢١ من الشهر عينه في كلّ من القطرين على هذه المبادئ الوحدوية وعلى تسمية عبدالناصر رئيساً للدولة الجديدة. وفي مصر كانت نتيجة الاستفتاء بالموافقة بنسبة ٩٩,٩٩٪ من الناخبين وبنسبة ٩٩,٩٨٪ في سورية.

مَرّ بنا التفصيل في الدور الحاسم للجيش بفرض هذه الوحدة. هذا الدور أقرّ به الفريق «عبدالكريم زهرالدين» القائد العام للجيش السوري في ٢ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١ بعد الانفصال:

«كانت الوحدة من عمل الجيش. وممثلو الجيش هم الذين كتبوا بأنفسهم كلمات الإعلان عنها».

وهناك شهادة أخرى لعبدالناصر بالذات جاءت أثناء مباحثات لوحدةٍ أخرى في آذار (مارس) ١٩٦٣ مع بعض البعثيين السوريين والعراقيين وغيرهم:

«لكن الوحدة؟ من عملها؟ الضباط عملوها. جاؤوا قبل أن تعرف الوزارة».

أجاب عفلق والبيطار:

«إنهم قادة البعث هم الذين اقترحوا على الضباط الذهاب إلى القاهرة».

كانت الشخصيات السياسية القيادية المصرية والسورية قد بقيت ساكتة في حينه إلاّ أنها أقرّت بعد فترةٍ ولاسيما بعد تمام الانفصال بأن الوحدة كانت عملاً مبتسراً عشوائياً. قال السياسي السوري الكبير فارس الخوري «إنّها تمت بدقيقةٍ، بدقيقة غبيّة»[1]. لكن جريدة [النصر] الدمشقية قالتها بشكل صريح «تمت طبخة الوحدة بدرجةٍ من السرعة حتى بدت أشبه بعقد زواجٍ بين رجل غنيّ وخادمة أو عاهرة بغرض إنقاذ سمعتها»[2].

---

(١) باتريك سيل: النزاع على سورية لندن ١٩٦٥. ص٣٢٦: Patric Seale: the struggle for Syria

(٢) النصر العدد المؤرخ في ٢٤ من آب١٩٦٢.

في ٢٨ أيلول ١٩٦١ حصل الانقلاب على الوحدة. فهي أطول عمر من وحدة أخرى عراقية - أردنيّة لم تدم غير بضعة أشهر وماتت بانقلاب عسكري أيضاً. حملت الوحدة الأولى نطفة موتها منذ ولادتها. خلقها ضباط عسكريون بوحي ودفع من حزب اتصف قياديوه بالنزق واللامسؤولية. حزب لم يملك أثناء الحكم الدستوري أكثر من تسعة بالمائة من الناخبين. وأقيمت في جوّ من الخوف والمحاكمات بتهم الخيانة والانتهازية الصّرفة[٣]. من الناحية الثانية فذلك الذي قبل [بالمواطن الأوّل] لقباً[٤]، وغيره من الساسة والزعماء القوميين والكتل العروبيّة التي قبلت بالوحدة كانوا مدفوعين بأهداف سلبية وأغراض شخصيّة، متناقضة أحياناً، أنانيّة أحياناً، مبنيّة على فرضيات خاطئة أحياناً. إلاّ أنهم أجمعوا كلٌّ بطريقته الخاصّة على الأمل بتكييف أنفسهم للوضع الجديد ومحاولة تحويله كلّ إلى منفعته الخاصّة.

الرئيس القوّتلي وجد في الوحدة شفاءً لصداع لازمه جرّاء تدخل الجيش في السياسة، وتصرفات البعث والشيوعيين المتطرفة. وذكروا أنه قال لعبدالناصر أثناء زيارته الأولى بعد قيام الوحدة:

«ستجد في سورية كثيراً من الأصول البشرية. ستجد جميع الأديان وجميع الطوائف وجميع الأقليّات. ستجد جميع المعتقدات السياسية والأفكار والمبادئ المستوردة. هذه الصورة الحقيقية الواضحة عن الشعب السوري يجب أن يكون فخامتكم على اطلاع بها وبواقعها. ومن الواجب بعد أن سلّمتُ الأمانة لفخامتكم أن أصارحكم بحقيقة الأمر لتقفوا على وضع الترتيب السكاني في سورية».

بالنسبة إلى عبدالناصر وحزب البعث والعسكريين القوميين كانت مناورة ناجحة في شق عباب الحرب الباردة ضدّ نوري السعيد والملكين الهاشميين وستراً وقائياً ضد ضغوط حلف السنتو. والبعث بصورة خاصّة اعتبرها نصراً على منافسيه في الداخل

---

(٣) مثلاً عفيف البزري رئيس أركان الجيش آنذاك كان يمثل اليسار السوري. فقد كان بالأصل ضد الشروط التي وضعها عبدالناصر للوحدة، إلاّ أنه قبل بالأخير ليرفع إلى رتبة فريق ويعين قائداً عاماً للجيش الاوّل.

(٤) ذكر هذا اللقب في برقية أرسلها القوتلي نفسه إلى الجمعيّة الوطنية في مصر بتاريخ ٥ شباط قائلاً إنه يعتبر من واجبه أن يكون أول مواطن في الدولة الجديدة. ويقترح عبدالناصر رئيساً لها. [نقل النص صلاح المنجد في كتابه «سورية ومصر: بيان الوحدة والانفصال» بيروت ١٩٦٢. ص١٩».

وكان يمنيّ النفس بوضعٍ ممتاز في الدولة الجديدة وأن يكون الحاكم الفعلي في سورية. كان قادته يعتقدون بأن حلّ الأحزاب الذي اشترطه عبدالناصر في الدولة الجديدة سيطبق فحسب على الحزب الشيوعي والأحزاب الأخرى المحافظة والمعتدلة. ولن أستبق الأحداث هنا إن أوردت قولاً لواحدٍ من قياديهم المنقلبين عليهم:

«وشكلّت الوزارة الأولى في عهد الوحدة. ودخلها البعثيون القياديون. وعندها خفّت حماسة البعثيين الآخرين للوحدة من أولئك الطامعين بمقاعد في وزارة الوحدة. وجردوا حملة عنيفة على قادة الحزب الثلاثة عفلق والبيطار والحوراني بحجّة أو بأخرى. وأصاب نظام الوحدة والرئيس عبدالناصر بصورة خاصّة منها رشاش من الحملات اللاذعة. ثم سارع البعثيون خِفافاً وثقالاً للحصول على المغانم حتى سمّاهم الناس بـ(متفعي الوحدة)»[٥].

كان قادته هؤلاء لاسيما عفلق يعتقدون بأن التنظيم السياسي الجديد الذي فرضه عبدالناصر باسم (الاتحاد القوميّ) سوف لا يسير إلاّ على المبادئ والأهداف البعثية وأطلق قولته الشهيرة:[٦]

«جاء البعث ليعطي عبدالناصر فلسفة وأيديولوجية».

ولم يكن عبدالناصر مستعداً في أي وقت لمقاسمة البعث السلطة. ثم انتهى بالنأي عنهم عندما وجدهم يفتقرون إلى الشعبيّة. واهتمام الزعيم المصري بالوحدة كان في الواقع وبالأساس لاتخاذها وسيلة دعائية لتثبيت نظامه في مصر ولإحراج منافسيه العرب والتمهيد للسيطرة على العالم الناطق بالعربية وسورية بسبب موقعها الستراتيجي إذ ستكون الحجر الأساس والقاعدة المثاليّة لتدبير المؤامرات ونصب الفخاخ وقد صارت كذلك فعلاً.

الوحدة عُقدت بين قطرين لا حدود مشتركة بينهما. ولكلّ نظامه السياسيّ والاقتصادي الخاص الشديد الاختلاف. ولكلٍّ مستوى معيشة وطابع شعبيّ اجتماعي متمايز. كانت سورية وقتذاك تمارس حكماً برلمانياً. واقتصادها مُبتنى على السوق الحرّ والمشاريع الخاصّة. وأهلها عرفوا بالفردية وضيق الصدر واعتزاز بالرأي إلى جانب حماسة لقضية العروبة تعود إلى التاريخ الأموي عندما كانت سورية قلب إمبراطورية

---

(٥) سامي الجندي. البعث ص٧٨.

(٦) هذا التصريح نُشر ضمن مقابلة جريدة الأوريان البيروتية بالفرنسية في ٢٥ شباط ١٩٥٨.

العرب. والطبقة الوسطى فيها واسعة الرحاب ومرفهة جداً بعكس مصر، ومستوى المعيشة العام في سائر أنحاء القطر هو المستوى بين الأعلى في الشرق الأوسط.

ظنّ السوريون أن الوحدة ستحترم حرية الفرد وستُبنى على المساواة والإخاء بين الشعبين المتحدين وقد جرفوا للوحدة بسبب التعلق السوري بفكرة وحدة العرب وعامل الحملة الدعائية الطاغية، التي صورت عبدالناصر المنقذ للعالم العربي. وتحمسّ لها حتى رجال الأعمال الكبار ورحبّوا بها مبدئياً لا بوصفهم عرباً قوميين بل بطمع في إنشاء علاقات اقتصادية مثمرة ومربحة للقطرين.

كانت خيبة أملٍ سريعة. وعملت في البناء الوحدوي هدماً السياسةُ الخرقاء والاعتداءات التي اجترحها الشركاء المصريون على أبسط مصالح السوريين، وإهانتهم كراماتهم وعزتهم الوطنيّة. نقم السوريون على الدكتاتورية العسكرية التي جاءت ومعها الحكم البوليسي وأجهزة الأمن التجسسية.

وبدت الخيبة الأولى في تلك المناقضة الدستورية الصريحة بالدستور المؤقت الصادر في ١٥ من آذار ١٩٥٨. فقد جاء في مادته الأولى أن (ج.ع.م) هي «جمهورية ديمقراطية» وفي هذه الجمهورية التي نعتت بالديمقراطية حُلت الأحزاب السياسية بمرسوم رئاسي بعد أسبوع من إعلان ذلك الدستور. وبقيت الدولة الجديدة تحكم بهذا الدستور المؤقت حتى ساعة الانفصال. وبقيت دون برلمان إلى أن شكل المجلس القوميّ في ١٩ تموز ١٩٦٠ بالتعيين لا بالانتخاب. والتنظيم السياسي الوحيد كان نوعاً من منظمة حزبية سبقت إقامة الوحدة عرفت في مصر بالاتحاد القوميّ. والمجلس القومي هو نفسه لا يمارس أي سلطة حقيقية لا في حق انتقاد الحكومة ولا في حجب الثقة عنها.

وأدعى مظهر للنفرة من النظام الموحد هو جهاز المباحث. شبكة من أنظمة التجسس والشرطة السرية أوكل إليها مراقبة الأشخاص العاديين وموظفي الحكومة وضباط الجيش تطال يدها ذوي المناصب الوزارية. وكان هناك أكثر من سلطة واحدة مُخولة بالاعتقال والإيداع في السجن حيث يمكن أن يتعرض المعتقل إلى التعذيب والموت أو البقاء أشهراً وسنينا دون محاكمة[٧]. ونقم السوريون على المقدم

(٧) في أوائل العام ١٩٦٠ تم إلقاء القبض على فرج الله الحلو سكرتير الحزب الشيوعي وقتل جراء التعذيب وأذيبت جثته في حامض التريك.

عبدالحميد السرّاج الذي عُيّن وزيراً للداخلية في المجلس التنفيذي السوري ليغدو بالأخير رئيسه. وقد ذكر وزير الداخلية عدنان القوّتلي، الذي تسلم الوزارة بعد الانفصال، أن سلفه السراج استخدم للنظام ٦٥٠٠ جاسوس وعينٍ سريّة ووكيل استخبارات[٨].

ونقم السوريون أيضاً على مظاهر التحكم المصري والتعالي. وشاعت بينهم تعابير «التفرعن» و«التمصير» أو «الاستعمار المصري». كانت هناك واجهة لحكم أوتونومي سوري عبّر عنه بالمجلس أو المكتب التنفيذي الذي يقوم مقام مجلس وزراء. إلاّ أن رئيسه وأعضاءه يعيّنهم الرئيس عبدالناصر وهم مسؤولون أمامه وله الحق في إقالتهم أو استبدالهم. وفي الحكومة المركزية في القاهرة كان للرئيس أربعة نواب اثنان منهم سوريان هما صبري العسلي وأكرم الحوراني. سمح لهما بالبقاء في سورية لكنهما كانا مجردين من أية صلاحية أو سلطة فعلية. وفيها كان ثلاثة وزراء سوريين فحسب من أصل أربعة عشر. ومن ضمن هذه الثلاثة النائبان الاثنان السوريان لرئيس الجمهورية ذاتهما. والثالث وهو صلاح البيطار كان وزيراً بلا وزارة[٩].

على إثر ما حدث في العراق يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ أقدم عبدالناصر على إعادة تنظيم الحكومة. وكان حزب البعث قد خرج عن قراره بحلّ الحزب وأصر على مواصلة نشاطه السياسي. وكان غرضه اخراج ممثليه من الحكومة أو تقليص ظلّهم فيها وإبعاد قادة البعث عن سورية، والحيلولة بينهم وبين التماس المباشر مع قادة العراق الجدد. فكال عبدالناصر للحوراني رفسةً إلى الأعلى بنقله إلى القاهرة بعد نزاع مرير على السلطة مع السرّاج شريكه السابق في «الثنائية» التي خرج منها وهو الطرف الخاسر. كما سبق للعسلي أن استقال واعتزل السياسة. واقترنت نهاية نفوذ البعث

---

(٨) النصر: المرجع السالف ٤ تشرين الأول ١٩٦١. ذكرت مجلة الإيكونومست اللندنية (١٥ أكتوبر ١٩٦٠) أن شرطة السراج تراوح عددها بين ١٢٠٠٠ و١٥٠٠٠. نظم السراج دائرة الاستخبارات العسكرية (الشعبة الثانية) ابتداء من العام ١٩٥٥ فصاعداً وضرب بها المثل حتى قيل على سبيل المبالغة إنه كان يسمع دبيب النملة في أي جزءٍ من سورية.

(٩) التقى قادة البعث بعبدالناصر بعد مرور فترة على الوحدة وإقامة الحكومة وشكوا بأنهم لا يشعرون بقدر مناسب في المساهمة بالحكومة على أرفع المستوى. وذكر البيطار أنه اقترح على الرئيس هذا: «ثلاثة مِنّا (عفلق والبيطار والحوراني) وثلاثة منكم يؤلفون مجلس الدولة الأعلى». فرفض عبدالناصر الاقتراح [هيكل: ما الذي جرى في سورية. القاهرة ١٩٦٢ ص٩٠].

بتعيين المشير عبدالحكيم عامر وزير الدفاع وأحد نائبي الرئيس المصريين ممثلاً شخصياً لعبدالناصر في سورية، بعد تعاظم الشكوى السورية من الغطرسة البعثية.

وشعر الوزراء البعثيون بأنهم تحت المراقبة وأنهم جردوا من كلّ صلاحية. فقدموا استقالاتهم في كلّ من القاهرة ودمشق بتاريخ ٢٣ من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠، مقترنة بحملة عبدالناصر في ذات اليوم بخطبة له على الحزبية في بورسعيد، ووصم بالعمالة كلّ من يعمل لها خارج الاتحاد القومي أو بأنه يعمل لمصلحة أجنبيّة. وصرح البيطار بعد الاستقالة وإثر الخطبة:

«إن التعاون مع عبدالناصر اصبح في حكم الخيانة. بعد أن ثبت خيانته للوحدة العربية».

استخدم القوميّون لأعدائهم أو منافسيهم من القوميين الآخرين كلمة «الخيانة» بقدر من الكثرة والفجاجة حتى فقدت كلّ معنى لها.

وبتعيين المشير عامر بدأت تلك المنافسة الشرسة بينه وبين السرّاج. إلا أن هذا كان يتمتع بثقة عبدالناصر وقتها، وقد أصبح في ٢١ من أيلول (سبتمبر) رئيس المجلس التنفيذي للإقليم السوري. على أنّ إعادةً ثالثة للتنظيم في (ج.ع.م) ادّت إلى تعيين السراج نائباً لرئيس الجمهورية وانتقاله إلى القاهرة.

وشعر الوزراء السوريون في القاهرة بضآلتهم إذ لم يكن لهم أي سلطة في وزاراتهم. ثم وفي شهر آب (آغسطس) ١٩٦١ قبل الانفصال بشهر واحد ألغي نظام المجلس التنفيذي الإقليمي وبقيت الحكومة المركزية وحدها في القاهرة. واختفت بهذا واجهة الحكم الذاتي التي أشرنا إليها[١٠].

وفرض المصريون في وزارة التعليم مناهج في التاريخ تبرز أهمية ثورة يوليو وأبطالها على حساب الشخصيات الوطنية السورية البارزة ومشاهير التاريخ العربيّ بصورة عامة. ونقموا على تأليه عبدالناصر وصحبه في الكتب الدراسية وفي كلّ مناسبة بإسقاط أبطال الوطنيّة السورية منها. وزيد عدد المعلمين المصريين زيادة لا داعي لها

---

(١٠) صرحّ الدكتور بشير العظمة وزير الصحة المركزي وهو صديق للبعث لجريدة النصر (١١ تشرين الأوّل ١٩٦٠) قال: «إنه وزملاءه السوريين يشبهون ممثلين على خشبة مرسح أو مديري تشريفات، أو موظفي استقبال». وقدم استقالته كما مَرّ في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٠. وذكر بعد انفصام الوحدة أن التصريحات المتعلقة بوزارته كانت تصدر باسمه دون أن تكون له فكرة عنها حتى تنشر في الصحف فتتسنى له قراءتُها.

ودون حاجة تدعو إليها بفائض كبير من المعلمين السوريين. وقد فسّرت الزيادة فيما بعد أن الوزارة عادلت الحصص الأسبوعية الدراسية وجعلتها ستاً وثلاثين بدلاً من ثماني وعشرين، فباتت المدارس السورية فجأة في حاجة إلى ٢٥٪ زيادة في عدد المعلمين الموجودين[١١].

وكلّ هذا يتضاءل أمام السياسة الاقتصادية والمالية المُعيبة والمهلكة التي فرضها حكام القاهرة. كانت سياستهم تقوم على خضوع الاقتصاد السوري إلى نظيره المصري، وتخفيض مستوى المعيشة لينزل إلى نظيره المصري. وإقامة ما دعي بالمجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني بالهدف الأساس وهو إيجاد مجتمع لاطبقي. واتخذت القيود المفروضة على التجارة طابع إمبريالية اقتصادية مصرية وضعت لغرض استيراد المنتوجات المصرية، والمصنوعات الأجنبية عبر شركات مصريّة. وكانت هناك ضغوط لتوحيد العملتين أدت إلى استقالة محافظ البنك المركزي السوري[١٢].

أوّل الإجراءات الاجتماعية - الاقتصادية الهامة كان القضاء على الإقطاع وتفكيك الملكيات الكبيرة بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي الصادر في أيلول ١٩٥٨. واستملكت بموجبه أراضي من ملك زيادة عن ٢٠٠ فدان. إلاّ أن البعثيين الذين كانوا يسيطرون على الحكم بعد الوحدة وفي غضون الثلاثين شهراً بعدها استغلوا القانون شرّ استغلال لمصالحهم خصوصاً بمصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة كوسيلة للانتقام من خصومهم الشخصيين والسياسيين[١٣]. واتسمّ توزيع الأراضي المستملكة للفلاحين المعدمين

---

(١١) صلاح المنجد المرجع السابق ص١٥٢. نقلاً عن تصريحات لـ(عزت النوسه) وزير التعليم بعد الانفصال.

(١٢) المرجع السالف ص١٨٥. نقلاً عن تصريحات المحافظ عزت الطرابلسي لجريدة الحياة في ١٤ من تشرين الأول ١٩٦٠. احتبست الأمطار خلال فصول شتاء سنوات الوحدة وأضرّت بالمزارعين قلة المحصول والغلّة وأحدثت تلفاً عظيماً في الاقتصاد وسارع الجمهور ليعزو ذلك إلى العقاب الالهي بسبب غطرسة عبدالناصر وخيلائه! جاء ذلك في أقوال للمفتي السوري الأكبر (أبو اليسر عابدين) المرجع نفسه ص١٦٩. نقلاً عن جريدة النصر في ٢ تشرين الأول ١٩٦١.

(١٣) بعد ان تصاعدت الشكاوي من سوء تصرف وزير الإصلاح الزراعي مصطفى حمدون تمّ إثر وصول المشير عامر تعيين لجنة خماسية في تشرين الأول ١٩٥٩ للإشراف على تطبيق القانون. ورحبّ بها جميع الأطراف خلا البعث الناقم على تأليفها. وعلى إثرها قدم الوزير استقالته وتلاه أكرم حوراني.

بالبطء الشديد وكان دوماً يستغلّ لإظهار عبدالناصر بمظهر المانح المانع والمنقذ المهلك والحابس المعطي، الآخذ بيد الفلاح السوري والمخلّص من طغيان الملاّك في بلاد كانت علاقة الفلاح الأجير بالمالك أبداً تتسمّ بالديمقراطية والتعامل الطيّب إلى حَدٍّ ملفت للنظر. إلا أن الحكام شجعوا النزاع الطبقي وأشاعوا الكره بين الفلاح والمالك، بين العامل وربّ العمل، بين التاجر والمستهلك، بل بين المدنيّ والعسكري(١٤). وصارت الصورة المبالغ فيها للفروق الاجتماعية تستخدم وسيلةً لنيل الشعبيّة واللعب بعواطف الجمهور. فوصف الصناعيون بالمستغِليّن المجرمين وكانوا في الطليعة التي فتحت أبواباً واسعة لسوق العمل فوظفت آلافاً من العمّال والإداريين.

وكان على سورية أن تدفع ثمن الحرب الناصرية التي شنّت على الجيران العرب باستخدام وسائل إعلامها أبواقاً دعائية وجعلها منطلقاً للمؤامرات ووكراً للمعارضين. ففقدت مما فقدت أسواقها في تلك البلاد وباتت معزولة اقتصادياً.

وبلغ نفاد الصبر السوري أقصاه عندما أصدر عبدالناصر قراراته الاشتراكية. فقد قضت مراسيم تموز ١٩٦١ بتأميم عدد من الشركات التجارية والصناعية ومن بينها البنوك وشركات التأمين. كما فرضت شراكة الدولة على كثير من الأخريات. وبها فقد رجال الأعمال السوريون استقلاليتهم مع مبادراتهم الخلاّقة فضلاً عن ثمرة سنوات طوال من الكدح والتقتير. وأصيب الاقتصاد بالكساح كما فقد العامل في عين الوقت ساعات العمل الإضافية في المشاريع التي قلصت إنتاجها بسبب من ذلك. كما فقد حريته ليغدو كصنوه في البلاد الاشتراكية بأوروبا عبداً للبيروقراطيّة الحكومية. وقد سبق لنقابات العمال أن سُلبتْ حقّ الإضراب والاعتصاب وَوُضِعت ادارتُها تحت رقابة البوليس السرّي.

نجح (تيتو) معلم عبدالناصر، فضلاً عن دروس الاتحاد السوڤياتي، في خداع حكام مصر بجدوى الاشتراكية نجاحاً كاملاً. وانتاب القوميين شبهُ جنون للتقليد، وبهرتهم الدعاية الشرقية وغرقوا في مظاهر الحفاوة والزيارات التي كان السوڤيات يعدّونها للحكام القوميين بإتقان لا مزيد عليه لغرض إطلاعهم على مظاهر التقدم التكنيّ في المضمار الاشتراكي.

على أن أعظم الفؤوس التي هوت على رأس الوحدة كانت فأس أولئك الذين

---

(١٤) عزت الطرابلسي [نقل القول صلاح المنجد: المرجع السالف ص١٨٧].

صنعوها وهم ضباط الجيش، إذ ما لبث أن انقلبت حماستهم لها إلى كره قتّال وحقد دفين بالوضع الذليل الذي وجدوا أنفسهم فيه نتيجة الخطط المصرية المطبقة على القوات العسكربة السورية.

تعوّد الضباط السوريون منذ ١٩٤٩ إملاء إراداتهم على الحكومات - إلى حدٍ ما بتشجيع مصري قُبيل الوحدة. وهاهم اليوم يشعرون بمرارة خيبة فقدانهم هذا الامتياز. كما حنقوا على أوامر النقل الجماعية إلى مصر وإلى قطاع غزّة. والقصد منها تشتيتهم وعزلهم وتجريدهم من نفوذهم في حين ملأ مكانهم ضباط مصريون، تبوّأوا في القطعات والمقرات قياداتٍ ومناصب حساسة واستخدم بعضهم في جهاز المخابرات الذي طالت يده الضباط السوريين زملاءهم، كما كانوا يُجرون اتصالاتهم من فوق رؤوس آمريهم السوريين مع القيادة العليا في القاهرة أو مع الضباط المصريين الآخرين في سورية بتحد صفيق سافر لمبدأ تسلسل المرجع(١٥).

---

(١٥) عبدالكريم زهرالدين: «مذكراتي عن فترة الانفصال» الص ١٢-١٧. ط. بيروت ١٩٦٨. نقول إن أوّل اصطدام بين المشير عامر وبين الفريق البزري قائد الجيش الأول كان سببه الخلاف حول تنقلات الضباط السوريين وتسريحهم من الخدمة. وقد أدى هذا إلى استقالة البزري في ٢٣ من آذار (مارس) ١٩٥٨ ثم لجوئه بالأخير إلى العراق. وبخصوص معاملة الضباط السوريين أرى أن أورد هنا جزءاً من المؤتمر الصحفي الذي عقده هذا العسكري لعدد من الصحافيين في ٢ تشرين الأول ١٩٦١، قال:

«إنّ الضباط العرب الذين رضعوا لبان الوحدة من المهد وترعرعوا في نورها وآمنوا بها كما آمنوا بالله، هذه الروح كانت بعيدة جداً عن عقلية اخواننا الجنوبيين، تلك كانت بداية الأحداث التي أضرت بالوحدة وأفسدت قدسيتها. بدأوا بما يتعلق بالجيش. من أول يوم أردنا أن نعلن الوحدة عن طريق تبادل الضباط بين سورية ومصر. فذهب شبابنا إلى الجنوب (مصر) وهم ممتلئون نشاطاً ومفعمون بالشعور بالقضية العربية. فمن جاءنا من مصر؟ تلك هي نقطة الانحراف التي كشفت عن كل الآثام والفساد التي ارتكبت فيما بعد باسم الوحدة. أرسلوا لنا ضباطاً تخصصوا في التجسس قبل أن يتعلموا أي نشاط آخر، بروح الشرطة السرية لا بروح القومية التي استقبلناهم بها ولا بشعور الأخوّة العربيّة التي تنمي الصداقة والثقة المتبادلة بين الرجال. بدأ هؤلاء ينتشرون ويمتدون كالأخطبوط في مختلف الدوائر ويحشرون مَجّساتهم في كل شيء ويجعلون أنفسهم المرجع الأخير في كل الأمور. القواعد والأنظمة تقتضي المراعاة الدقيقة للرتبة والتعليمات العسكرية في أثناء العمل والتعيينات وإنشاء الروابط. إلا أن هؤلاء الرجال لم يراعوها. إن الحكام المصريين كانوا يتصلون بضباطهم مباشرةً بدلاً من اتصالهم بقيادة الجيش العليا أو بالضباط الأرفع منهم درجة، رغم حقيقة كون رتب الأخيرين وواجباتهم أقل من تلك المنوطة بآمريهم. إنهم احتلوا كل المناصب الحساسة في المقرات العامة للجيش الأوّل وفي =

أقدم عدد من الشخصيات السورية البارزة على إنذار عبدالناصر أو مَن يمثله من المسؤولين بالأثر السيّئ الذي تخلفّه تلك السياسة الخاطئة في سورية وفي البلدان العربيّة الاخرى. يقول (شكري القوتلي): «كان لعبدالناصر ألف عين، لكنه لم يكن قادراً على النظر ولو بعين واحدة. وحين كان بحاجةٍ إلى صداقة الشعب، بدا من تصرفاته وكأنّه جلاّده»[١٦].

كما نصحه السياسي الوطني والقانوني الضليع (فارس الخوري) بالكف عن هجماته على البلاد العربية الأخرى، وأن يحاول بالأحرى تشجيعهم على الانضمام إلى الوحدة[١٧] لكنه عمل بعكس ذلك.

كان صوت حزب البعث يسمع داوياً حُرّاً قويّاً في أجواء الأنظمة شبه الديمقراطية في البلاد العربية. لاسيما باستنفار التلاميذ للتظاهر إلاّ أنه فقد ذلك الصوت تماماً في حين غادر قائده عفلق أرض سورية وبقي مقيماً في بيروت حتى تمام الانفصال.

لا أعتقد أن عبدالناصر غفل عن ضيق الصدر السوري من الوحدة. فله أكثر من الف عين كما قال القوتلي. وهناك مكتب خاص له يحلل مئات التقارير التي ترد من وكلائه وعيونه ويرفع بها خلاصةً أمينة. هل كان هناك إجماع على مخادعته ورسم صورة مخالفة للحقيقة له؟ وإن عرف بما يحدث فكيف تجاهل؟ ومصدر الحيرة أنه بدل ذلك عمد إلى تضييق الحبل على العنق وتشديد القبضة على إدارة سورية واقتصادها. وبالأخير لم يبق إلاّ السراج وشرطته السريّة مسانداً وموالياً، فضلاً عن أولاء النكرات

= قوات الوحدات. إلاّ أن ضباطنا الكبار الذين عينوا في مصر وجدوا أنفسهم جالسين وراء مناضد خشبية دون سلطة ولا قوة. ثم بدأ الإخراج العام المخطط من سلك الخدمة وكان العدد يزداد بين يوم وآخر للمطرودين بأشكال مختلفة بنقلهم إلى وزارة الخارجية والإدارة العسكرية أو بالاحالة إلى التقاعد. بهذه الطريقة زالت الثقة والصداقة بين الشماليين والجنوبيين كأن إخوتنا في الجنوب أرادوا هذا الكره أن ينتشر وينمو. الوضع كان يشبه الحالة التي سادت البلاد أيام فترة الانتداب، نوع من الإمبريالية. بتوحيد القوانين يتطلب المنطق أن يختار أحسن النصوص إلاّ أن إخوتنا من الجنوب لم تكن لديهم أية نية في ذلك. إنهم فرضوا قوانينهم بالقوة. ليس ثم أحد من الجيش الأوّل ساهم في وضع القانون العسكري الذي نشر وطبع ووزع كما تم وضعه في الجنوب».

(١٦) من تصريح له نشرته جريدة النصر في ٢٤ من تشرين الأوّل ١٩٦١. أي بعد الانفصال.

(١٧) الحياة في ٧ من تشرين الأول.

الذين أحلّهم في مراكز هامة لا يحلمون بها في نظام غير هذه الوحدة[١٨]، وكانت المناصب تخلق للأشخاص فحسب لا بداعي الحاجة.

* * *

وجد ضباط الجيش الناقمون فرصتهم في الخلاف العنيف الذي نشب بين المشير عامر والعقيد السرّاج فتحركوا في غفلةٍ من الرقابة.

في دمشق كان المقدّم (عبدالكريم النحلاوي) معاون مدير الشعبة الأولى (الإدارة) في القيادة العامة (الجيش الأول) أعرف بميول الضباط السياسية من غيره بحكم منصبه. فهيأ للانقلاب بنقل الضباط الناقمين والمستعدين لعمل عسكريّ إلى الوحدات القتاليّة تدريجاً. واستعان بزوج شقيقته المقدم (محبّ الهندي) ضابط ركن اللواء المعسكر في (قَطَنا) وآخرين من ضباط هذا اللواء وكلهم من محافظة دمشق.

في نهار الخميس الموافق للثامن والعشرين من أيلول بدأت بفتراتٍ بعد الثانية صباحاً قواتٌ الصحراء الآلية المتمركزة في (دمير) شمال شرق دمشق بالحركة نحو دمشق بقيادة (حيدر الكزبري). كما تحركت الوحدات المصفحة بقيادة (محبّ الهندي) من معسكر (قَطَنا) نحو الهدف عينه. ودخلت هذه القطعات العاصمة في حدود الرابعة صباحاً. وأسرعت حامية دمشق بحسب الاتفاق إلى الانضمام والتعاون معها باتخاذ مواقعها المعينة في المدينة كما احتلتْ من جملة مواضع أخرى ومراكز هامة دار الإذاعة. وتوجهت وحدة صغيرة نحو مسكن المشير عامر في حيّ (أبو رمّانه) واشتبكت في قتال مع الحرس الذي استسلم بالأخير. وطوقت القوات مقر القيادة العام وكان

---

(١٨) نقل السراج - كما ذكرنا - ليغدو في القاهرة واحداً من سبعة نواب لرئيس الجمهورية! ولم يسمع في أي زمان ومكان عن أي نظام جمهوري كان لرئيسه هذا العدد من النواب. وثار السراج على (ترفيعه) الأجوف لاسيما وأنه شعر بالعزلة والتجاهل في القاهرة عندما عهد إليه بوزارة الداخلية وكالةً، فقد حيل بينه وبين مزاولة واجباته ومهام منصبه. كان في قرارة نفسه يطمح إلى حكم سورية وانتزاع السلطة من غريمة المشير عامر، إلاّ أن عبدالناصر فضل صديقه ورفيق نضاله. وفي ١٥ أيلول عاد إلى سورية وحاول بمساندة شرطته السرية وبعض أعضاء نقابات العمال وممثلي الاتحاد القومي ان يثير القلاقل والمتاعب ليرغم يد القاهرة بل زعموا أنه فكّر في تدبير انقلاب على الحكم المصري. لكن الجيش لم يكن يثق به ورفض التعاون معه وآل به الأمر إلى أن يقدم استقالته في ٢١ أيلول ١٩٦١ بعد لقاءات عديدة غير ناجحة مع عبدالناصر وعاد إلى دمشق وقد لفّه ضباب الخمول [راجع هيكل: المصدر السالف ص١١٣، وعبدالكريم زهرالدين: المصدر السابق ص٣١].

المشير قد بقي فيه تلك الليلة.

وعندها شرع قادة الانقلاب بالمفاوضات مع (المشير) وقدموا عدداً من «المطالب التي سيرفع تحقيقها أسباب التذمر والشكوى والتوتر ويصون كيان الوحدة». فوافق المشير عليها ووعد بإصدار بيان حول الاتفاق بعد الاتصال بالقاهرة، شريطة أن يبادر الضباط بإعلان إنهاء التمرّد. فأذاع هؤلاء بيانهم التاسع الذي بدا منه وكأن حركتهم قد انتهت. لكنهم أدركوا بعد ساعات قلائل أن المشير حاول أن يكسب وقتاً ليس إلاّ، وفي الوقت الذي أعدّ عبدالناصر قوات بقصد توجيه ضربةٍ ضدهم. وعندما اشتد ضغط الانقلابيين على المشير بإصدار بيانه المرتقب قال لهم إن عبدالناصر رفض أي مساومة أو تفاهم تحت الضغط، فتواصلت حركة الانقلاب[١٩].

أذيع البيان بإعلان الانقلاب من راديو دمشق في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة صباح الخميس مذيلاً بتوقيع (القيادة العربية الثوريّة العليا للقوات المسلّحة). معلناً أن الغرض من قيام الجيش هو «إزالة الفساد والطغيان، وإعادة الحقوق المشروعة للشعب». وتحدث البيان الثاني عن الشعبين في سورية ومصر واتحادها بمساندة الجيش للقضاء على الانحراف والمنحرفين. مندّداً بالزمرة الحاكمة وما دعته بقراراتها الثورية. وأعلن عن تصميم الشعب العربي على مساندة الوحدة العربيّة وعلى مبادئ المساواة والاخاء والحرية. ولما أعلن البلاغ رقم (٩) المذاع في حدود الواحدة والدقيقة الثلاثين ظهراً عن توصل الضباط إلى تفاهم مع المشير، راح الظن بأن انقلاباً على الانقلاب قد وقع أو أن نكسة حلت به. لكن البلاغ رقم (١٠) الذي أذيع في الخامسة بعدها، أعلن فشل المفاوضات وأشار إلى أن المشير سيترك سورية في المساء الباكر. في خلال تلك الفترة كان معظم حاميات القطر قد أعلن التفافه حول الانقلاب. وفي المساء أعلنت حلب انضمامها وتبعتها في ساعات الليل الأخيرة اللاذقية ومنطقة الساحل.

كانت حصيلة القتلى اثنين من حرس مسكن المشير. وحوالي الثلاثين في حلب إثر اشتباك جرى من بين المساندين والمعادين[٢٠].

مما وجبت الإشارة إليه أن الضباط الذين حققوا الانقلاب حرصوا على إخفاء

---

(١٩) المرجع السالف خصوصاً ص٢٥.

(٢٠) وكالة رويتر. عبدالكريم زهرالدين المصدر السابق ص٩١. جريدة الحياة ٥ تشرين الأول تذكر أن العدد يتراوح بين ٢٠ و٢٥. وأن عدد الجرحى ١٠٠ أو اكثر.

هويّاتهم وأصدروا بلاغاتهم بالعنوان الذي أثبتناه دون ذكر اسم سورية. فضربوا بذلك مثلاً للانقلابات التالية. كانوا بدون شك يهدفون إلى اجتناب الحسد والغيرة من رفاقهم. وكذلك ليحولوا دون أن ينتحل أحدهم مركز الزعامة والقيادة، فضلاً عن كونه إجراءً وقائياً لهم ولانقلابهم. على أن أسماء القائمين به ما لبثت أن عُرفت، عندما أصدر عبدالناصر أمراً بإحالة خمسة منهم إلى التقاعد في خطاب له من راديو القاهرة مساء عين اليوم وبعد صدور البلاغ رقم (١٢) مباشرة. وهؤلاء هم: المقدّمان عبدالكريم النحلاوي وحيدر الكزبري والعمداء عبدالغني رحمان وموفق عصاصّة وفيصل سرّي الحسيني. وكلهم في سنّ الشباب ومعظمهم في الثلاثين أو مقتبل الأربعين.

أراد عبدالناصر أن ينتقل إلى دمشق فوراً إلاّ أن القيادة رأت أن يعدل. فتوجه إلى دار الإذاعة وألقى خطاباً طويلاً اجتزئ منه هذا:

«أيها المواطنون. أتحدث إليكم من دار الإذاعة في القاهرة. هذه أوّل مرّة أنتقل فيها إلى دار الإذاعة لأتحدث إلى الشعب العربي... فرغم الظروف التي قابلتنا في سنة ١٩٥٦ عندما تعرضنا للعدوان الثلاثي ما انتقلتش إلى الإذاعة. لكن حدث هذا اليوم في دمشق أخطر مما حدث في ١٩٥٦. ما حدث اليوم يؤثر على وحدتنا الوطنية. وعلى حاضرنا ومستقبلنا... دمشق كانت دائماً قلب العروبة النابض اللّيّ بينادي بالوحدة العربيّة على مرّ السنين وعلى مرّ الأيام، دمشق كانت دائماً هي القلعة الحصينة في وجه الاستعمار وفي وجه أعداء الأمّة العربيّة، وفي وجه أعداء وحدة الوطن العربي... إني أشعر بالأسف والأسى وأنا أتحدث إليكم، لأني أشعر ولأوّل مرة بالوحدة الوطنيّة وهي تتأثر» وهكذا هكذا.

وكالعادة اتهم عبدالناصر ومعه الإعلام القاهري بأن وراء الانقلاب الساسة المدنيّين والدول الأجنبيّة[٢١] إلاّ أنهما لم يكونا موفّقين قط فقد بدا واضحاً أن هؤلاء الضباط كانوا يعبرون أصدق تعبير عن رغائب السوريين. ولذلك نجدهم يجهدون بعزم وحرارة

---

(٢١) بطبيعة الاختلاق والكذب التي عهدناها من (هيكل) لا يسعنا إلاّ الشك الكبير في زعمه (المرجع السالف ص١٢٧) أن اتصالات جرت بين النحلاوي والكزبري وبين الملك حسين والملك سعود الذي زوّد الانقلابيين بالمال. وقال إن الملك السعودي إثر سماعه بالانقلاب دعا بالسيف وطفق يرقص به الرقصة العربية التقليدية.

للبرهان على خلاف ما ادعاه عبدالناصر في هذه الخطبة وفي الخطبة الأخرى التي تلتها. ولئلا يبقى هناك أي شك في أن للسرّاج ضلعاً بادر ناطق باسم الجيش إلى التصريح بأن: السراج لا يمثل مصالح أو رغبات أيّ كان وأن خلافه مع المشير عامر هو شخصي[٢٢].

لم تذكر البلاغات الأولى اسم عبدالناصر بل ولم تشر إليه. لكن اللهجة مالبثت أن تغيّرت عندما أعلن عن طرد الضباط الخمسة واعتزامه سحق الانقلاب بإرسال قواته إلى سورية، وكانت النهاية لضبط النفس فبات عبدالناصر بعد البلاغ رقم (١٣) ينعت بالطاغية والدكتاتور:

«لقد استدان اشتراكية جملةً وتفصيلاً من بلادٍ (يوغوسلافيا) ورئيسها (تيتو) أُطلقتْ له الحريّة التامة، ليغدو قيماً ووصياً على الشعبين السوري والمصري. إننا نقول لشعب سورية إن عهد الطغيان قد وَلّى إلى الأبد. وقد حطّم الجيش ذلك الصنم الذي غدر بكم وأخضعكم للزمرة الباغية...».

والمظهر التقليدي لهذا الانقلاب هو عين المظاهر التي خرجت بها الانقلابات العسكرية السابقة منها واللاحقة: تعهّد الضباط القائمين به وتصميمهم على تسليم السلطة للشعب. فقد صرح هؤلاء في بلاغهم الأول بأنهم لا يعتزمون تولي مسؤولية حكم البلاد، وكانوا صادقين لفترة قصيرة من الزمن فحسب.

في اليوم الذي تلا الانقلاب أعلنوا في البلاغات ١٧ و١٨ و١٩ بأنهم عهدوا إلى الدكتور مأمون الكزبري بمهمة تأليف حكومة تدير شؤون البلاد وتهيّئ لعودة الدستوريّة.

وبادر الكزبري يوم تسميته بإصدار مرسومٍ أوّل عيّن فيه أحد عشر وزيراً كلهم مدنيّ[٢٣] كما نصب اللواء عبدالكريم زهرالدين - ترفيعاً إلى رتبة فريق - رئيساً للأركان وقائداً عاماً بعد يومين اثنين من تأليف الحكومة.

في الحقيقة لم يكن النزاع بجوهره بين الانفصاليين والوحدويين، ولا بين

---

(٢٢) كان الانقلابيون قد اعتقلوا السراج في اليوم الرابع من الانقلاب لانتقاله من محل إقامته ومحاولته مع مساعديه استغلال الانقلاب لفائدته الخاصة.

(٢٣) منهم سبعة ذوو شهادات دكتورية في القانون والطب والآداب والبقية مهندسون ومحامون. وبين الأعضاء هناك أربعة وزراء سابقون.

الاشتراكيين والرجعيين وإنما كان وبأبسط عبارة نزاعاً بين السوريين والمصريين. فالوحيدون الذين تظاهروا في دمشق لمساندة (ج.ع.م) وهتفوا لها هم اللاجئون الفلسطينيون. وقد أشار البلاغ رقم ٢١ الصادر في ١ من تشرين الأول إلى هذا بقوله محذراً ومنذراً «الأجانب واللاجئين الذين شاركوا في التظاهر لغرض إسقاط سلطتنا» وهدد بإلقاء القبض عليهم وطردهم من سورية. ثم ختم الانقلابيون بلاغاتهم بالرقم ٢٥ الصادر في الرابع من تشرين الأول معلناً عودة الجيش إلى ثكناته.

وأقدمت الوزارة الجديدة على خطوات تهدف إلى إعادة الهوية الدولية السوريّة. فقررت إنزال علم (ج.ع.م) ورفع العلم الوطني السوري، وإعادة الشعار كما أحيت النشيد الوطني القديم. ونشرت في ١٢ من تشرين الثاني (نوفمبر) دستوراً مؤقتاً بثماني موادٍ فقط نصّ فيه على السيادة والاستقلال السوريين. وفي اليوم التالي أعلنت تاريخ ١ كانون الأول موعداً لإجراء انتخابات الجمعية الوطنية (المجلس النيابي). وتمّ ذلك في الموعد المحدد ووقع على النواب الـ (١٧٢) الذين فازوا مهمة اشتراع دستور دائم للجمهورية السورية الثالثة[٢٤].

وأكدّت الحكومة الجديدة كسابقتها الانتقالية إيمانها بما نعتته «بالاشتراكية البنّاءة» و«بالوحدة العربية السليمة». كما أكدت وعد الحكومة الانتقالية بأنها ستحترم الحقوق العمالية التي منحتها لهم القوانين الاشتراكية في تموز ١٩٦١. ومما هو جدير بالتنويه هنا انه وفي ١٦ من تشرين كانت الحكومة الانتقالية بالمشاركة مع القيادة الثورية (الانقلابيين) قد أصدرت بيانا فصلّت فيه السياسة التي ستتبعها الحكومة في المجال

---

(٢٤) تأسست الجمهورية الأولى في ١٩٣٠ وتواصلت حتى العام ١٩٤٩ بانقطاع أربع سنوات: ١٩٣٩-١٩٤٣ فيها حكم الفرنسيون حكماً مباشراً. وأقيمت الثانية بدستور ١٩٥٠ عقب انقلابات العام ١٩٤٩. وختمت بانقلاب أديب الشيشكلي الذي سنّ دستوراً رئاسياً. إلاّ أنها تواصلت اعتباراً من ١٩٥٤ حتى قضت عليها الوحدة.
انتخبت الجمعية الجديدة الدكتور ناظم القدسي رئيساً للجمهورية بأغلبية (١٥٣) صوتاً. كما انتخبوا الدكتور مأمون الكزبري رئيساً للمجلس. وكلّف الدكتور معروف الدواليبي بتأليف حكومة. وهو محارب جريء للدستورية والحكم البرلماني ومن الجناح اليساري لحزب الشعب. كانت فترة انتقالية خاطفة لا سابقة تاريخية لها في سائر الأقطار الناطقة بالعربيّة، وكان ثم انتخاب للنواب حرّ تماماً نأى الجيش بنفسه عنه ولم يتدخل فيه مطلقاً؛ جاء إلى المجلس باغلبية ساحقة من اليمين المعتدل لا يمكن مطلقاً نعتهم بالرجعيين ولا بالذين يقفون ضدّ العروبة والوحدة العربية.

الاقتصادي ومحدداً دور الفرد والدولة في الاقتصاد الوطني. ومؤكداً الإبقاء على الإصلاح الزراعي.

من متابعة صحافة ذلك الزمان واذاعات دمشق فضلاً عن وكالات الأنباء العالمية ووسائل إعلامها ما كان يسع المرء إلاّ أن يقف حائراً ذاهلاً لردّ الفعل السوري الحماسي الهائل والجنون الذي أظهر السوريون به امتنانهم من الجيش بالمسيرات والتظاهر والقصائد الشعرية والخطب. كيف انطلقت اقلام الأدباء والكتاب التي «صفدتها الوحدة بالأغلال» بادعاء أحدهم. حتى بدا وكأن غطاءً أزيح عن مرجل بخار. كيف يتحدثون عن الحرية والحاجة الماسة إليها. ويصبّون جام غضبهم على المحاولات المصريّة لطمس معالم الهوية السوريّة معربين عن اعتزازهم بالوطنيّة السورية. حتى أولئك الذين آمنوا بالقومية العربية قولاً ومسعى فقد رأيتهم يجمعون على عدم إمكان تحقيق الوحدة العربية من دون الحريات الفردية والديمقراطية وكرامة الوطن. قال محام شاب:

«كنا نوشك أن نفقد شيئاً أهم من الوحدة. كنا سنفقد حريتنا»[٢٥].

وأصدر المفتي الأكبر وهو يبارك «الثورة» فتواه بحلّ الشعب السوري من يمين الولاء لعبدالناصر. وأصدر عدد كبير من الزعماء القوميين (ومنهم من وقع بيان الوحدة في ١٩٥٨) بياناً أعلنوا فيه موافقتهم ومساندتهم للقوات المسلحة. وهذا هو:

«عقد في دمشق اجتماع ضمّ عدداً من العاملين في الشؤون القوميّة. واستعرض المجتمعون الوضع العربي العام والوضع السوري الخاص والحالة الدولية بعد قيام الجيش العربي الأبي في سورية بعمله المجيد. فأجمع الرّأي على تأييد القوات المسلّحة السورية في ثورتها المباركة وعلى توجيه الشكر إليهم ضباطاً وضباط صفٍّ وجنوداً.

كما أجمع الرّأي على أن حكم الطغيان والتسلط والانحراف الذي أقامه الرئيس جمال عبدالناصر في كلّ من سورية ومصر هو الذي أفقد الوحدة بينهما معانيها السامية فأبعدها عن أن تكون نواة للوحدة العربيّة الشاملة الصحيحة التي آمن بها وتاق إليها كل عربي، والتي لا تقوم إلاّ على المساواة والتكافؤ بين البلاد العربية.

كذلك أجمع الرّأي على أن هذا الحكم الذي استهدف تشويه الفكرة القومية

---

(٢٥) نزار عرابي من مقالٍ له في جريدة النصر: ١٦ تشرين الأول.

العربيّة والوحدة العربية وخنق الحياة السياسية والديمقراطية ووأد الحريات العامة، بالرغم مما بُذل من نصح وتنبيه وتحذير، هو الذي دفع إلى ثورة الجيش العربي في سورية تلبية لنقمة الشعب واستجابة لإرادته بإقامة حياة ديمقراطية دستورية حرّة يمارس فيها سيادته ويتمتع بحرياته العامة في التنظيم السياسي والنقابي والثقافي والاجتماعي.

ويرى المجتمعون تحقيقاً لذلك ضرورة الإسراع بإجراء انتخابات حيادية حُرّة وأن يقتصر التشريع خلال الفترة الانتقالية على ما تقتضيه الفترة لتسيير الأمور.

إن الشعب العربي في سورية الذي دفعت عنه ثورة الجيش القوميّة التسلط والطغيان يمدّ يده إلى الشعب العربي الشقيق في مصر، الرّاسف في الاغلال ليتخلص من الحكم الدكتاتوري الذي أوجد التفرقة بين مصر وسورية. حتى يلتقي الشعب العربي في القطرين، وفي كل قطر عربي، على صعيد العمل المجدي لبلوغ الوحدة العربيّة المنشودة. ويدعو الشعبُ العربي في سورية الأمّةَ العربيةَ في جميع أقطارها إلى أن تتبيّن موقفه وأن تدرك أهدافه القومية السامية بإقامة حكم دستوري ديمقراطي صحيح يكفل للشعب سيادته وممارسته حرياته وتحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاشتراكية الصحيحة والوحدة العربيّة الشاملة».

التواقيع:

أحمد قنبر   أحمد الشراباتي   أسعد هارون   أكرم حوراني   بشير العظمة
حامد الخوجة   حسن مراد   خالد العظم   رشاد جبري   سهيل الخوري
صبري العسلي   صلاح البيطار   فؤاد قدري   محمد العايش   نجيب الأرمنازي
هاني السباعي

ولم تتخذ أية إجراءات انتقامية أو عقابيّة ضدّ قادة النظام الوحدوي لا من الجيش ولا من جانب الساسة القدماء الذين دفعوا إلى الخلف بحقارة وامتهنوا ووضعوا تحت المراقبة والتعقيب. حتى السرّاج والحوراني أساس كلّ الشرور فقد أمنا العقاب بله العِتاب[٢٦].

(٢٦) تخلصاً من الحرج أنجح الجيش هروب السراج من معتقله في ٦ آذار ١٩٦٢ أو ربما بمسعى من حكومة ذلك الزمن.

كانت صدمة عنيفة لعبدالناصر. لم يستفق منها قط. نالت منه صحيّاً وهوت بضربة صاعقة على زعامته من الداخل وعلى هيبته بصورة خاصّة خارج مصر، عالمياً وعربياً. وفي العالم الناطق بالعربيّة بدت هي أدعى المناسبات إلى الاحتفال وإظهار الغبطة والبهجة. وبقي هو عدّة سنوات يرفض بعنادٍ غريب أن يأخذ الانفصال مأخذاً حقيقياً محتفظاً بعنوانه (ج.ع.م) مثلما يحتفظ الصبي بلعبة أثيرة تهشمت من فرط تداولها. وبمحاولة منه للقضاء على الانقلاب وجدناه يستخدم كلّ ما تيسّر له من أسلحة. حاول إرسال حملة عسكرية من مصر وشرع فيها وأنزلها في مواضع لكنه اضطر إلى إخلائها حال نزولها. وجرب ضرب الحصار الدبلوماسي بالحيلولة دون الاعتراف بالنظام الجديد، عن طريق المبادرة إلى قطع علاقاته مع الدول التي أقدمت عليه، ففعل وأقدم في أوّل يوم على قطع علاقته مع الأردن وتركيا. لكن سرعان ما تبيّن له عقم ذلك. إذ بادرت الدول كبيرها وصغيرها إلى الاعتراف بالحكم السوري الجديد

وتلكأت الولايات المتحدة حتى العاشر من تشرين الأول مجاملةً لعبدالناصر ثم أقدمت وبعد المشاورة معه!

إلاّ أن موقف الحكومة اللبنانية كان يدعو إلى الخجل فعلاً. لكنه لا يثير دهشة. (فصائب سلام) رئيس الحكومة الذي قاد انتفاضة ١٩٥٨ في لبنان على(كميل شمعون) كان صنيعة عبدالناصر، وتسلّم أمواله وأسلحته وحليف المسلمين اللبنانيين. ولم يتمّ الاعتراف إلاّ بعد أن غدا لبنان موضع سخرية وتندّر في سائر وسائل الإعلام العالمية باستثناء وسائل القاهرة(٢٧).

وعلى أية حال اضطر عبدالناصر إلى اعلان وقوع الانفصال رسمياً في خطبة له يوم ٥ من تشرين الأول مبقياً عنوان مصر زمن الوحدة، رغم أن كثيراً من المصريين احتجوا على ذلك وطالبوا بالرجوع إلى اسم (مصر) التاريخي العربيّ أصلاً. وهو دليل على مقدار ازدرائه بالواقع رافضاً في الوقت عينه أن يعترف بأيّ حكومة سوريّة «إن لم تمثل

(٢٧) تمّ الاعتراف في ١٣ من تشرين الأول أي بعد أكثر من أسبوعين وعن طريق مجلس النواب اللبناني، وبعدها بأربعة عشر يوماً أرغم (سلام) على الاستقالة وكان موقفه هذا أحد أسباب تنحيه كما ذكر حينذاك. وبصدد ذلك أشار الكاتب المعروف رفيق المعلوف بمقال في جريدة الزمان (١٣ تشرين الأول) بعنوان «حكومة لبنان والمندوب السامي» يقصد عبدالحميد غالب الذي كان وقتذاك سفيراً للقاهرة في لبنان ملمحاً بأنّ صائب سلام كان يتلقى منه أوامر عبدالناصر.

إرادة الشعب» على حدّ قوله في خطبته هذه. رفض الاقتناع إلاّ بأمر واحد: أن ينقلب السوريون على حكومتهم ويعيدوا رموز الوحدة. ففي عشية قيام الانتخابات العامة ناشد الشعب السوري مقاطعتها. ثم رفض الإيمان بنتائجها.

وبقي في يده سلاحٌ واحد. ذلك السلاح الذي بلغ في استخدامه وإتقانه الذروة ضد سائر أعدائه من زعماء الدول العربيّة، ولاسيما العراق (قديمه وحديثه) وهو التآمر والتآمر ثم التآمر ونصب الفخاخ والمكائد واستخدم الصحافة والراديو وإغداق الأموال بسخاء على الوكلاء بهدف إبقاء سورية في حالة ضعف وانقسام وشلل. هذا السلوك الثأري أملته عليه رغبته في إنقاذ ماء وجهه واستعادة نفوذه، فقد بدت سورية «أشبه بعقب قدم آخيل» على حَدّ تشبيه أحد الكتّاب(٢٨).

حاول عبدالناصر في خطبة ٥ تشرين الأول تذكير مستمعيه بأن السوريين هم الذين طرحوا بلادهم تحت قدميه، وأنه قبلها مرغماً:

«تعلمون أن رأيي هو أن تلك الوحدة كانت عملية شاقّة، كان من رأيي أن الإعداد لها يجب أن تكون متدرجة على عدد من السنين. لكن كان عليَّ أن أخضع للإدارة الشعبية السورية (كذا!)... في هذه اللحظة أشعر أنّه ليس من الحتمية أن تبقى سورية جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة الوحدة القوميّة في سورية هي تثبيت للوحدة العربيّة والإعدد الحقيقي للوصول إليها... إن الجمهورية العربية المتحدة ستستمّر...».

وحاول قصاراه تبرير سياسته وأسلوب حكمه في سورية بتعداد ما أنجزه خلال فترة الوحدة. وحشد كُتّابه للضرب على هذا الوتر. كم تدين سورية لمصر؟ وساهم المفكر المصري الكبير طه حسين وبكلّ أسف في المعركة والحملة فنوّه «عميد الأدب العربي» هذا في مقالين له بجريدة الجمهورية بالأعمال الجليلة التي أنجزها المصريون في سورية مما يفوق أوسع أحلامهم.

وبادرت السلطات السورية إلى الردّ بالوقائع والأرقام على الادعاء. فأشارت إلى

(٢٨) وفق (سيمون جرجي) في هذا التشبيه أيما توفيق. وقد ورد في مقال له بالأوريانَ عنوانه [الإقليم السوري (ج.ع.م) La Syrie Province de la republique Arabe unie (العدد ١٨). وأخيل هو بطل أسطوري من أبطال إلياذة هوميروس في حروب طراوادة. تذكر الأسطورة أنه ولد محصناً من الإصابة القاتلة إلا في موضع من عقب قدمه. وفي ذلك الموضع بالذات أصابه غريمه هكتور بسهم فقضى عليه.

أن الميزانية السورية كانت تدفع رواتب الضباط والموظفين المصريين في سورية وأن معظم هؤلاء لم تكن الحاجة تدعو إليهم. وأوضحت أن المشاريع التي فخر بها عبدالناصر كانت مقررة وقد بوشر بها قبل الوحدة بمدة. وأن الموظفين المصريين المسؤولين بتبذيرهم دمّروا الصرح المالي السوري.

ولم ينس عبدالناصر أن يجعل «القاسم العراق» ضلعاً في مؤامرة الانفصال.

* * *

كان (قاسم) يعيش ساعات وهمه بالقضاء على الحركة الكردية المسلّحة وختامها بالمؤتمر الذي عقده في ٢٣ من أيلول عندما جاء من يزف إليه نبأ الانقلاب العسكري في سورية، والطلاق البائن بين القطرين الذي عقب ذلك بساعات.

ذكر لي من لا أشكّ بقوله وكان واحداً من المقربين المختلفين إليه أنه نحّى جانباً كل ما كان يشغله. وجلس ينصت متابعاً الأنباء والبلاغات وتعمّد الوقار والاقتصاد في التعليق. كما أصدر أمراً للإذاعة بالمحافظة على الرزانة والاقتصار على الأقل مما يذاع حول الانقلاب من دون تعليق أو استفزاز. وبشيء من الحذر وعدم الاستعجال في استخلاص النتائج تجلت ازدواجية طبعه، إذ لم يكن قليل الاقتصاد في إظهار استبشاره للمقربين من الضباط اليساريين والقاسميين الموثوقين. في حين كان يصطنع الأسف أمام القوميين ولا يبخل بتعابير الأسى على ما حلّ بأوّل وحدة عربيّة. كان يتقن فنّ المراءاة. حتى خدع به إسماعيل العارف صاحب كتاب [أسرار ١٤ تموز] وهو قومي وقاسمي(٢٩) في عين الوقت.

---

(٢٩) المرجع السالف ص٢٨٩ قال: «كنتُ أزور الزعيم عبدالكريم قاسم في مقره حيث وردت إليه أنباء مستعجلة تفيد بأن القيادة المصرية قررت إنزال قوات في اللاذقية لإعادة الوضع إلى ما كان عليه وضرب الانفصاليين السوريين. وعندما قرأ أحد المسؤولين المعلومات على أسماعنا انبرى ضابط كبير الرتبة وعلّق عليها موجهاً حديثه إلى (قاسم) قائلاً: سيدي حان الوقت لإرسال الجيش العراقي إلى سورية ومساعدة قادة الانفصال للدفاع عن استقلال سورية وإعلان الوحدة بيننا وبينهما وكسر أنفه. فأجابه عبدالكريم قاسم بغضب والانزعاج واضح على محيّاه: «أرجوك اسكت، هذا خطأ. إني مستعد أن أحرّك الجيش الآن إذا طلب منا (يقصد عبدالناصر) مساعدته. أنا لا أوافق على هذا الرأي» فوجم الجميع إذ كانوا يتصورون أن عبدالكريم قاسم كان فرحاً ومستبشراً بالانفصال. ثم نهض وأومأ إليّ لكي أتبعه وحينما دخلنا إلى مقره الخاص المجاور لغرفة المرافقين. تابع حديثه معي وهو لا يزال غاضباً وقال إن ما حدث في سورية إهانة لا أرتضيها للرئيس عبدالناصر. المبادئ يجب أن لا تتأثر بالخصومات الوقتية».

وتبرّع بعد بضعة أيام أحد المتزلفين الذين يحيطون به، وكان يعرف مدى تعلق قاسم باستنباط النتائج من المصادفات وغرائب الاتفاق وكيف كان جاداً في تصديق ذلك الذي جاءه ببيضة دجاجة حديثة الوضع وأراه خطوطاً تشبه اسم قاسم فوق قشرتها. فلاحظ مشاركة قائد الانقلاب النحلاوي والقائد العام الجديد زهرالدين قاسماً باسم عبدالكريم[٣٠].

وكمثل قاسم سارت الحكومة السورية بحذر شديد في علاقاتها مع الدول العربيّة خشية إخراج عبدالناصر عن طوره، وحذراً من غضب عدد من الضباط القوميين الذين كانوا يكرهون بنوع خاص إنشاء علاقات وثيقة بعراق قاسم من دون مصر.

إلاّ أنها أسرعت إثر تصاعد التوتر على الجبهة الإسرائيلية بإرسال وفدٍ عسكريّ واقتصادي إلى بغداد في أواخر تشرين الأول ونشرت صحف دمشق وبغداد ملخصاً لما دار في اجتماع الوفدين بقاسم وأقواله المتحفظة ونقل راديو طرفاً مما جرى. وكيف أخفى (قاسم) غبطته تحت عبارة أبرزها المذيع وخصّها بنبرةٍ عالية:

«نحن نعمل للقومية العربيّة كعقيدة وكأصالة تسري في دمائنا ولا نشتغل بها كواجهة سياسية. لا فرق بين بلدينا وكفاحنا مشترك».

وتمّ خلال الزيارة التوقيع على اتفاق اقتصاديّ في ٣ تشرين الأول ومما تضمنّه إلغاء سمات المرور، وإلغاء القيود على الإقامة بين مواطني البلدين، وإعفاءات كمركيّة كبيرة على المستورد.

وصدر - إثر عودة الوفد - من وزير الداخلية السوري تصريح ضدّ ما علقّ عليه راديو صوت العرب وصحافة القاهرة:

«نحن طلابّ وحدة حقيقية كبرى. وقدمنا للدول العربية مشروعنا لهذا، ومما يؤسف له أن هناك من يحمل علينا واصفاً هذا المشروع بأنه إحياءٌ لمشروع الهلال الخصيب الاستعماري. ما الضير في أن يكون هذا المشروع مشابهاً لمشروع الهلال الخصيب؟ أليس من العدل والمنطق أن تتحد سورية والعراق؟ أليس من المنطق أن تتحد سورية والأردن؟...».

وأرسل قاسم وزير خارجيته (هاشم جواد) في ٢١ من كانون الثاني ١٩٦١ إلى

---

(٣٠) هذا بعض ما دونته في أوراقي في أوائل كانون الأول ١٩٦٢ وهو يستند إلى معلومات خاصة موثوقة.

سورية. ثم صدر بيان حول قيام تنسيق عسكري بقصد «تعاون دفاعيّ بين البلدين من أجل سلامتهما وسلامة العالم العربيّ وتحرّره» ولرغبتهما الأكيدة في أن تشارك معهما جميع الدول العربيّة المتحررة لتحقيق هذه الأهداف الخيّرة والمبادئ العليا حرصاً منهما على «جمع الشمل ووحدة النضال في سبيل العروبة والإنسانية»[٣١].

وفي ٢٤ من شباط توجّه وفد عسكريّ عراقي إلى دمشق، وأُخِذَ إلى جبهة القتال وأُقيمَتْ له حفلات.

وبالضبط مثلما حصل يوم ١٤ تموز. بعد أن اطمأن (قاسم) على سلامة النظام الجديد في سورية فتح أبواب السفارة السورية مجدداً في بغداد وفوجئ العالم الناطق بالعربيّة بأنباء اجتماعٍ تمّ على الحدود العراقية - السوريّة بين الدكتور ناظم القدسي وبين الزعيم العراقي[٣٢].

أخيراً رفع (قاسم) قناع التفجع على مصير الوحدة. واغتنم الفرصة ليسدد إلى خاصرة غريمه سهماً نافذاً بجعل تعاونه الوثيق مع حكام سورية الجدد القوميين أيضاً محوراً لتعامله العربي فيما بعد. تمّ اللقاء المقترح في بُلَيْدة (الرطبة) العراقية الحدودية وعرف اللقاء بمؤتمر الأيّام الثلاثة (بين ١٤ شباط و١٦منه) وجرى بغاية السرية ولم يعلم عنه شيء إلاّ بعد ختامه.

وبمواجهة الضجّة الكبيرة وحملة التشهير العنيفة التي شيعت بها القاهرة هذا الاجتماع أنكر الطرفان بشكل قاطع أي بحث جرى بينهما حول وحدة سياسية على غرار مشروع الهلال الخصيب. وعبّر البيان المشترك الذي صدر على إثره عن آمال ونوايا وعواطف ومقترحات لجمع الشمل العربي ودرء أخطار الاستعمار وإحباط مخططاته. واحدٌ من مئات البيانات المشتركة التي كانت تصدرها بين آن وآخر الدول الناطقة بالعربيّة فلا تخلّف أثراً وتجد طريقها لتطمر في سجلّ الوثائق الميتة. تؤكد مصادر معيّنة أن البحث تمركز حول التهديد الإسرائيلي وما يمكن أن يقدّمه العراق في حالة اتسّاع نطاق الهجمات.

---

(٣١) «جمهوريتان وهدف واحد» دار الحياة للصحافة والنشر. دمشق ص٢٤

(٣٢) حضر صحبة قاسم وزير الخارجية وقائد القوة الجوية الأوقاتي، ومدير الاستخبارات العسكرية الرفيعي. ومن الجانب السوري رئيس الوزراء الدواليبي. (لم يحضره عبدالكريم زهرالدين الذي بدا من مذكراته أنه كان معارضاً للاجتماع. لكنه أقر بأن ضابطين أرسلا للمشاركة في الوفد لم يفصح عن هويتهما. المرجع السالف الص١٦٤ و١٧٦).

ففي ١٦ من آذار أقدم الجيش الإسرائيلي على شنّ هجوم عنيف استهدف مواقع السوريين شرق بحيرة طبرية. وكانت سورية قد جُرّدت من أحدث أسلحة جيشها ونقلت إلى الجيش المصري المرابط في غزّة. وقد حذّر الدواليبي في حينه الجامعة العربيّة من تحركات عسكرية إسرائيلية مشبوهة منذ نهاية العام ١٩٦١ وقال معقباً:

«دولة عربيّة معيّنة، سخرت منّا ومن تحذيرنا. ورفضت أن تعيد إلينا طائراتنا وسلاحنا وقطعنا البحرية لذلك توجهنا نحو العراق»[٣٣].

واشتدت الحملة الإعلامية القاهرية عندما أقدم المجلس النيابي السوري على إلغاء بعض القوانين الاشتراكية وتعديل بعضها مقترنة باقتراب موعد إحياء ذكرى قيام الوحدة. وفي لبنان اجتمع بالمناسبة عدد كبيرٌ من أنصار الناصريّة والوكلاء، وقد بات لبنان في عهد الرئيس فؤاد شهاب مركزاً للدسائس وطبخ المؤامرات على سورية وتلك مفارقة من مفارقات التاريخ. فقد كانت سورية مركزاً لمثل هذا ضدّ لبنان في عهد الرئيس كميل شمعون[٣٤].

كانت مصر تموّل قطاعاً هاماً من الصحافة اللبنانيّة. وتنفق على الأقلام بسخاءٍ لا حدود له. فشنت حملة تشنيع بالمناسبة أعادت إلى الذهن تلك الحملة الشعواء التي شنتها صحف دمشق على العراق قبل سنتين إثر فشل محاولة الشواف الانقلابيّة - وخلقت في الأجواء السورية بلبلةً واضطراباً عظيمين[٣٥].

واتبع خطاب عبدالناصر في ٢٢ من شباط ضدّ القادة السوريين عين الأسلوب الكلاسي الذي اتبعه ضدّ كميل شمعون والملك حسين ونوري السعيد والملك سعود

---

(٣٣) الحياة عدد ٢٢ آذار ١٩٦٢.

(٣٤) راجع الفصل السابق.

(٣٥) ركز هجوم بنوع خاص على مأمون الكزبري رئيس المجلس النيابي وأدّى إلى قيام النائب الناصري الاتجاه راتب الحسيني مطالباً رجال الحكومة بالإجابة على التهم التي ألصقها بهم عبدالناصر. وحصل اشتباك وعراك استخدمت فيه الأيدي والأرجل والألسن وخرج صاحب السؤال منها بجراح. وبلغت وطأة تلك الحملات حّداً أرغم معه الحكومة على خطوة غير مسبوقة في عالم الدبلوماسية بمدى علمي - بعثت في ٢ من تشرين الثاني بوفد رسميّ سوري إلى بيروت لمواجهة وزير الخارجيّة اللبنانية (فيليب تقلا) وتقديم احتجاج بسبب موقف الحكومة اللبنانية المعادي. ودعم احتجاجه بوقائع ثابتة حول نشاط معاد لسورية يباشره ويديره سفير مصر في لبنان [النهار ٢٢ شباط ١٩٦٢].

وعبدالكريم قاسم وغيرهم، ووصفهم بخدم الإمبريالية واتهمهم بأخذ الأموال من مصادر أجنبيّة لقاء خيانتهم القضية العربية.

في حين ذلك بدأ الرّأي العام السوري يشعر بالتوتر المتنامي بين القادة العسكريين من جهة وبين الحكومة والمجلس النيابي من جهة أخرى. فمنذ كانون الأول ١٩٦١ رجحت كفّة العناصر اليسارية التي يقوم على رأسها عبدالكريم النحلاوي مقترنة باعتقال المقدم الكزبري قائد الجناح اليميني بتهمةٍ لا أساس لها قط. تهمة قبوله مبلغاً من الاردن في عهد مسبق للحركة وثمناً لمشاركته فيها وبتدخله في الانتخابات. ومع أن التحقيق أثبت براءته من التهمتين فقد أبقي رهن الاعتقال بأمرٍ من النحلاوي، الذي أصبح الآن رجل سورية القوّى - ثم سرّح من الجيش قبل إطلاق سراحه(٣٦).

لم توافق قيادة النحلاويّ اليسارية على القوانين الاقتصادية التي استنّها المجلس وبدت ممتعضة من أيّ تقارب وثيق مع العراق. كانت تفضّل الناصرية بدون عبدالناصر. أعني نزع السلطة من المدنيين دون تسليمها لعبدالناصر. ففي شهر كانون الثاني ١٩٦٢ رضي عبدالناصر أن يقابل وفداً سورياً اقترح عليه عقد اتفاق عسكري وحلف سياسيّ. فرفض رفضاً قاطعاً ورفض إقامة علاقات دبلوماسية، قبل إزاحة النظام السوري المستحدث «بالكامل»(٣٧).

لم يعد هناك من شكّ في أن الرأس المدبّر لحركة الانفصال هو النحلاوي وقد قيل إنه هو الذي كتب البلاغ رقم (٩). وبانتهازيّة منه تلفت النظر استغلّ هذا الضابط التهم التي ألصقها عبدالناصر بالمدنيين الذين نصبتهم الانتخابات العامة حكاماً - لتحطيمهم. يدفعه هو وضباطه الدمشقيون مزيج من القلق على القوانين الاشتراكية والرغبة في الاستئثار بالسلطة ومقدرات البلاد.

في ٢٤ من آذار ١٩٦٢ قدمت أغلبيّة برلمانية مؤلفة من ١٣٢ نائباً اقتراحاً للمجلس بسنّ قانون يقضي بإعادة محاكمة القادة السياسيين الذين أدينوا في محاكمات أمام المجلس العسكري الذي رئسه وقتها العقيد عفيف البزري(٣٨) فاعترضت قيادة

---

(٣٦) الحياة ٣ نيسان ١٩٦٢. الزهراوي المرجع السالف ص١٤٤.

(٣٧) الصحف اللبنانية [النهار ثلاث مقالات مسلسلة في ١٩ و٢٠ و٢١ من شباط]. زهرالدين المرجع السالف ١٦٤. هيكل المرجع السالف ١٢٤. يقول إن عبدالناصر اقترح على الوفد إعادة النظام القديم بانقلاب عسكري.

(٣٨) راجع الفصل السابق.

النحلاوي وطلبت سحب الاقتراح. وفي ذات اليوم ألقى رئيس الوزراء خطبة في المجلس اتهم الجيش بصراحة بتدخله في شؤون الدولة. فكان جواب القادة تقديم عدد من المطالب للرئيس القدسي، منها إقالة حكومة الدواليبي وحلّ المجلس النيابي فرفض[٣٩].

في الساعات المبكرة من صباح الأربعاء ٢٨ آذار نفذ النحلاوي انقلابه دون إراقة دماء هذه المرّة. حُرِكّت الوحدات العسكرية بعد متنصّف الليل لاحتلال المواقع الستراتيجية في دمشق وألقت القبض على زهاء مائة سياسيّ ورجل أعمال وبضمنهم رئيس مجلس النواب الكزبري وكلّ أعضاء الحكومة وعدد كبير من النوّاب وبعض كبار الصناعيين.

وأُعطي البلاغ الأوّل لهذا الانقلاب رقم (٢٦) إشارة إلى أنه استمرار لحركة أيلول الانفصالية لا غير. جاء في البلاغ:

«إنّ القيادة العامة للقوات المسلحة من اجل تحقيق ما يصبو إليه الشعب وللمحافظة على المكاسب والأمن والاستقرار والحريات التي حققها الجيش في ثورة ٢٨ أيلول، تعلن بأن الجيش قد تسلم زمام الحكم اعتباراً من صباح هذا اليوم، وأن هذه الحركة إنما هي استمرارية لثورة أيلول».

وأعلن البلاغان ٢٨ و٢٩ عن حلّ المجلس النيابي واستقالة رئيس الدولة. ولم يكشف الانقلابيون عن هوّياتهم كالعادة لكنها أصبحت على كل شفة ولسان في اليوم التالي وهو عين الطاقم الذي قام بحركة ٢٨ أيلول ناقصاً العقيد حيدر الكزبري، وبزعامة النحلاوي الشاب ابن الخامسة والثلاثين. وإلى جانب البلاغ الأول (رقم ٢٦) نشرت هذه القيادة بياناً حاولت فيه تبرير حركتها هذه بجملة من التهم، وتحريف للحقائق وبمبالغات تعكس سخف الضباط وافتقارهم إلى الشعور بالمسؤولية. عزوا إلى النظام الدستوري كلّ نقيصة ورموا شخصياته بكل ما يصم. وبدا بعض مبالغاته أشبه بالشعارات التي كانت تطلقها الدعاية المصرية، استهدفت في الظاهر كسب مصر وعطف الطبقتين العمالية والفلاحيّة السوريتين. وختم البيان بتعداد أهداف الثورة:

---

(٣٩) ذكر الفريق زهرالدين أنه كان يعارض القيام بانقلاب وقد فضّل المفاوضة وممارسة ضغط على الرئيس القدسي. إلاّ أن النحلاوي جاءه لينبئهُ بوقوع الانقلاب وأقرّ بأنه لم يعترض وإن كان يدري أن معظم الضباط في القيادة هم على رأي مخالف.

«إقامة نظام عربي عادل بنّاء اشتراكيّ في جوهره يشجع القطاع الخاص والعمل لإقامة اتحاد عربي مبني على قواعد سليمة واضحة مع الأقطار العربيّة المتحررة لاسيما مع مصر الحبيبة والأخت العراق».

كانت خيبة أمل لرجل الشارع ونكسة ومفاجأة لا أسوأ منها سيّما لأولئك الذين تكهنوا بأن الجيش السوري سيكون عند كلمته في إبعاد نفسه عن السياسة بعد انتخابات كانون الأول، وأن يسمح للشعب بالاستمتاع بفترة من الهدوء والاستقرار.

الحكومة الدستورية بكل صدق نياتها وبكل ما حققته في زمن قصير. لم تكن تملك الشجاعة لتقف بوجه المكائد الناصرية وقفة فعّالة. عندما حوصرت بالفخاخ والدسائس وشكوك العسكريين وأخرجها عن طورها ضجيج مجموعة البعثيين التي كان يقودها أكرم حوراني. فقد واصلت نهجها السلبي المعرقل وساعدت على استنفار المعارضة بين الجماهير لقرارات الحكومة.

ما لبث النحلاوي ورفاقه أن تبينوا عجزهم عن نيل الثقة الشعبية، فبدأوا في البحث عن ساسةٍ يقبلون التعاون معهم وخاب سعيهم وبقيت البلاد أسبوعين دون حكومة. وفي الجيش نفسه شجبت قيادات المناطق بعد شيء من التلكؤ ما جرى في دمشق ويدها على النبض الشعبي المستاء.

ظلّ الانقلابيون ثلاثة أيام لا يدرون ماذا يفعلون بالسلطة التي سلبوها وخلال هذه الفترة لمَّ اليمين في الجيش ومسلكيّوه اللاعقائديون المؤمنون بالدستورية أطراف شجاعتهم، وبالاتفاق مع الضباط الناصريين عقدوا العزم على التخلص من (النحلاوي) وزمرته، وفي هذا لم يكن قادة الحاميات والمناطق يخلون من الحسد والغيرة. وقد أطلقوا عليها عبارة «زمرة دمشق الانتهازية».

بالنسبة إلى الضباط الناصريين كانت حركة النحلاوي الأخيرة تمهيداً وإشارة انطلاق لانقلاب أعدّوا له وعيّنوا الأوّل من شهر نيسان (أبريل) للقيام به. بل قيل إن عبدالناصر شجعّ النحلاوي في إطاحته النظام الدستوري ووعده بالمساعدة والتعاون في حين هيّأ له في عين الوقت طعنة من خلف على شكل انقلاب آخر يعيد سورية إلى أحضان مصر ويتم به التخلص من النحلاوي[٤٠]. وهكذا بدأت الانقلابات تتداخل بشكل روائي.

---

(٤٠) وجّه أكرم الحوراني هذه التهمة في جريدة النهار [١٤ حزيران ١٩٦٢] وقال إنه علم بالتخطيط =

تقرر أن تكون حلب قاعدة انطلاق الضباط الناصريين وكانوا قد أعدّوا لها سِرّاً بخلايا تنظيمية وصلات وثيقة وراء الحدود. ومعظمهم ضباط كانوا قد سرّحوا من الجيش تباعاً بعد الانفصال(٤١). وقاد الحركة العقيد المتقاعد (جاسم علوان) من قاعدتيه في سورية ولبنان. وكان معهم أيضاً فئة قليلة من الضباط العاملين الشاعرين بالغبن درجةً ومركزاً، كالنقيب (حماد عبيد) الذي رأس إطاحة قيادة النحلاوي وإعادة الضباط المسرّحين ومعهم الوحدة.

واجتمعت تحت معارضة النحلاوي برآسة العميد [بدر الأعسر] قائد المنطقة في مدينة حمص ليلة الجمعة من ٣٠ آذار ودام اجتماعهم حتى مساء السبت. وفي خلال ذلك انضمت قيادات الحاميات الأخرى إليهم ضد قيادة دمشق. وانتهز (جاسم علوان) الفرصة وحاول السيطرة على المعارضة بإصدار أمر الحركة لزملائه الضباط المسرّحين الذين تجمعوا في حمص. فحصل شغب واشتبك الناصريون بخصومهم سقط خلاله ما قدّر بأربعين قتيلاً. وعندها أمر العميد بدر الأعسر الضباط المسرحين بمغادرة حمص رافضاً أن يستغل الخلاف مع دمشق لمصلحة الناصريين.

وبدأت مشاورات بين مختلف القيادات في سائر أنحاء القطر للحيلولة دون تأزم أكثر في الموقف. واستحصلت موافقة قيادة النحلاوي على عقد مؤتمر عسكري عام في الأوّل من نيسان لدراسة مطالب وشكاوى كلّ الكتل العسكرية. لم يكن الضباط الناصريون على ثقة من قيام المؤتمر بإعلان الوحدة فوراً. فقرروا أن يتحركوا حالاً بالاستيلاء على حلب التي عادوا إليها بعد فشلهم المبدئي في حمص. إذ كانوا يتوقعون تلقي العون هناك من ضباط أفواج المظليين وقوات الكومّاندو، التي أُمرت في ٢٧ من آذار بالحركة من ثكناتهما خارج حلب واحتلال المقر العام داخل المدينة تمهيداً للانقلاب في اليوم التالي. وباشر بالانقلاب زهاء خمسة عشر ضابطاً مسرّحاً كانوا يقيمون في لبنان.

كان لقائد موقع حلب العميد (هشام مدني) بعض فكرة مسبقة عن الانقلاب المزمع

= للانقلاب، فحذر الضباط من نوايا عبدالناصر الحقيقية. ثم اتهم الرئيس المصري بأنه أراد التستر على جريمته بإطلاق يد إسرائيل في تحويل مياه الأردن [انظر أيضاً زهرالدين في دور عبدالناصر المزدوج واعترافات النحلاوي].

(٤١) استناداً إلى مراسل ABC [الحياة ٥ نيسان] إن الـ٢٠٠ ضابط الناصريين الذين أحيلوا إلى التقاعد خلال الأشهر الستة المنصرمة انضموا كلهم إلى مؤامرة حلب.

فأصدر أمراً للمظليين بالعودة إلى ثكناتهم في (رزم العبود) خارج حلب فعصوا. وفي ساعة الصفر (الثانية من صباح الأول نيسان) أقدم ملازمان مظليّان ناصريان مع عدد من ضباط الصفّ على اقتحام مقر القائد واعتقلوا العميد (مدني). ومع أنهم لم يواجهوا أي مقاومة فإنهم وبكل وحشية صرعوا بنار رشاشاتهم أربعة ضباط بينهم النقيب آمر القوات المظلية وأحد جنوده.

وفي تلك الأثناء وصل (جاسم علوان) إلى حلب وأعلن نفسه قائداً للمنطقة وانضمّ إليه في ضحى اليوم العقيد (لؤي الأتاسي) قائد المنطقة الشرقيّة، إذ أقبل على رأس عددٍ من المصفحّات.

احتل القائد الجديد محطة الإذاعة وراح فيها يهيئ الجوّ للوحدة مع مصر هو وصحبه في انتظار ما سيسفر عنه مؤتمر حمص العسكري. وفي تلك الأثناء عمد أحد الضباط الثائرين إلى رفع علم (ج.ع.م) فوق مقر القيادة ونظمت مظاهرات فورية بمساعدة الجنود المحمولين في شاحنات في حين وزعت على المتظاهرين أعلام (ج.ع.م) وصور عبدالناصر وكان قد جيء بها قبل أشهر من لبنان[٤٢].

وفي حمص عقد المؤتمر العسكري جلسةً في الثاني من نيسان دامت حتى الثانية صباحاً حضرها حوالي مائة ضابطٍ يمثلون سائر المناطق العسكرية والوحدات المقاتلة وتمّ التوصل إلى مقررات لم تنشر قط واختلفت الأقوال فيها، لكن قراراً واحداً كان قد أكّده تنفيذه ويقضي بإبعاد الضباط السبعة[٤٣] وتأليف قيادة عسكرية جديدة. وأمّا عن الوحدة فقد جعلوها مشروطة باستفتاء عام بالنسبة إلى مصر(؟) أو باستفتاء على نوع من اتحاد مع الدول العربيّة المتحررة مثل مصر والعراق. وتقرر أيضاً إقامة حكومة انتقال ودراسة قضايا الضباط المفصولين بعد ٢٨ من أيلول.

ونفذ قرار الإبعاد على الفور بسبب ضغط الضباط الحياديين والناصريين والرّأي العام. فوضعوا في طائرة خاصّة بعد ظهر يوم الاثنين حملتهم إلى سويسرا. وتولى

---

(٤٢) شهد مدير شرطة حلب العقيد الداغستاني أمام المحكمة التي حاكمت الضباط القتلة في تشرين الأول - أن موظفي قنصلية الولايات المتحدة في حلب شاركوا في توزيع صور عبدالناصر [النصر في ٢٢ تشرين الأوّل]. ونوه بذلك المدعي العام العسكري في مطالعته (النصر: ٢١ تشرين الأول].

(٤٣) هم المقدم عبدالكريم النحلاوي والعميدان عبدالغني دحمان وهشام عبد ربه والمقدمون محب الهندي وفايز الرفاعي وبسّام علي وعادل حاج علي.

الأمر في دمشق ضباط مسلكيون غير عقائديين وساد الهدوء البلاد باستثناء حلب، فقد تواصل العصيان ولعلّ القائمين به أخطاؤا الحساب إذ توهموا بأن إبعاد الضباط السبعة يمهد طريقهم ويزيد من فرص نجاحهم عندما أعلنوا قيام الوحدة من دار إذاعة حلب. وإذ ذاك ثارت ثائرة ضباط الحامية وسخطوا على عملهم فأُرغموا على الإذاعة التالية باسم الجمهورية العربية السورية.

في صباح اليوم التالي بدا الناصريون المنفعلون مسيطرين وواصلوا إذاعتهم باسم الإقليم السوري من (ج.ع.م). وحملت البلاغات اسم (جاسم علوان) بوصفه الناطق بلسان الجيش الأول متهماً قيادة دمشق بالعصيان على قرارات مؤتمر حمص. وفي التاسعة صباحاً اتصل بالسفير المصري في لبنان طالباً مراجعة القاهرة لإرسال نجدات. وبعدها بربع ساعة أذيع نداءٌ موقّع من «قيادة الضباط الأحرار في حلب» إلى:

«القيادة العامة للجيش وللقوات المسلّحة في الإقليم الجنوبي (مصر): طائرات الانفصاليين تحاول قصف محطة الإرسال في سراقب. لا نملك طائرات للدفاع. أنجدونا».

ولم تستجب مصر لعلمها أن القائمين بالحركة لا يملكون رصيداً شعبياً شمال سورية. لكن (علوان) ظن أنه قادر على الدفاع عن حلب. وتحركت قيادة دمشق في العاشرة والدقيقة الثلاثين من ٣ نيسان بتوجيه إنذار للمعتصبين بالاستسلام ينتهي في الثانية عشرة. وأطلقت من حمص اللواء المدرّع الخامس نحو حلب. وفي غضون ذلك تمكن لؤي الأتاسي من ممارسة مهام القيادة وما أن وجد العصيان في سبيله إلى الانهيار بتقدم اللواء نحو حلب، حتى حاول الوساطة بعد أن ترك (جاسم علوان) وزملاؤه المسرحون حلب ولجأوا إلى لبنان.

دخل اللواء المدرّع المدينة وأعلنت دمشق نهاية الانقلاب وتمّ القاء القبض على البادئين قتلة الضباط الأربعة[٤٤].

---

(٤٤) أحيل المتهمون بالقتل إلى محكمة الأمن العليا بتهمة القتل والخيانة العظمى والعصيان المسلح ومحاولة اقتطاع جزء من سورية وأصدرت في ١٧ من كانون الثاني ١٩٦٣ على ثلاثة منهم حكماً بالموت. خفض عن أحدهم إلى الحبس المؤبد. وحكم على (جاسم علوان) غيابياً بالحبس المؤبد. وأرسل لؤي الأتاسي ملحقاً عسكرياً في واشنطن لكنه اعتقل إثر استدعائه للشهادة في أوائل تشرين الثاني ١٩٦٢ بسبب دوره. وأصرّ الجيش على تنفيذ حكم الموت بالمدانين، إلا أن القدسي المعروف بلين العريكة وكرهه الإجراءات العنيفة أبى ودعمه =

من كل تاريخ الانقلابات العسكرية السورية لم تشهد البلاد أسبوعاً مُذِلاً فاضحاً كالأسبوع الذي ابتدأ في ٢٨ من آذار، تداخلت فيه انقلابات ومحاولات انقلاب أربع باشرها ضباط امتلأوا حسداً وغيرةً بعضهم من بعض، وتأثروا بدرجة متفاوتة بأفكار اشتراكية غامضة مبتورة، وبالإصلاح الزراعي والوحدة مع مصر.

أصابت أنانية الضباط وقسوتهم وطموحهم السياسي سمعة الجيش الشعبية في الصميم وبدأ رجل الشارع يشبههم بإنكشارية الإمبراطورية العثمانية. وفي حلب مثلاً عندما سقط الضباط الأربعة قتلى بأيدي زملائهم هجم الجنود المظليون على جثثهم كالبواشق وجردوها من ساعاتهم وحافظات نقودهم وأقلام حبرهم. وصدع الجنود بأمر ضباطهم فأنزلوا العلم السوري ومسحوا به أحذيتهم[٤٥].

ما من ريب في أن النتيجة كانت مخيبة للقاهرة. فقد انطلق راديو دمشق يصف ضباط محاولة حلب بالخونة المارقين، خدم أسيادهم القاهريين[٤٦]. وعندما شيعت نعوش الضباط الأربعة القتلى في حلب بدمشق في الخامس من نيسان عقبت إذاعة دمشق:

«ليس هناك ما ينقع غلّة عبدالناصر إلاّ الدم المراق»[٤٧].

وأُثبِتَ عبدالكريم زهرالدين في منصبه. إلا أن القيادة الجديدة لم توفق في الإتيان بوزارة انتقال من تكنيين واختصاصيين كما رغبت. إذ رفض المدنيون التعاون معهم أو بإشرافهم. وتحلى المواطنون السوريون بكثير من ضبط النفس الذي وقف حائلاً دون إشاعة الفوضى وآثرت الأحزاب لاسيما ذات الصوت العالي منها كحزب البعث أن تخلد إلى الهدوء وتلتزم الصمت لتأكدها من العواقب. بل دأبت منشوراتهم على إدانة المحاولات الناصرية. ولم يخف هؤلاء ولا الحزب الشيوعي غبطتهما من انحسار ظل عبدالناصر.

أعطت الجماهير برهاناً رائعاً على المحافظة على اتزانها حين يفقد الحكام اتزانهم.

= (زهرالدين). وبقي الحكم في درج القدسي حتى الانقلاب البعثي في ٨ آذار ١٩٦٣ الذي قام بإطلاق سراحهم جميعاً.

(٤٥) من مطالعة المدعي العام (انظر ما سبق).

(٤٦) نيويورك تايمز عن مراسلها من دمشق ٤ نيسان ١٩٦٢.

(٤٧) الحياة نيويورك تايمز ٨ نيسان: سارت تظاهرة ضخمة في تشييع الضحايا خلال دمشق وهي تهتف «لا إله إلاّ الله ناصر عدو الله».

وبقيت الحكومة تدار بالمدراء العامين ووكلاء الوزارات وأعلن عبدالكريم زهرالدين في ٧ نيسان باسم الجيش أنه لن يساهم في الحكومة المرتقبة وأنه يسعى إلى المشاورة مع القادة السياسيين لتأليفها. وقد نصح بأن أول خطوة في هذا المضمار هو إعادة الرئيس القدسي. وفوتح بذلك وهو في المعتقل فأصر على عودة المجلس النيابي الذي انتخبه رئيساً وأبى إصدار مرسوم بحلّه. بالأخير وجد الحل الذي يحفظ ماء الوجه على الأقل. واتفق على أن يعود المجلس إلى الانعقاد وأن يضمن القدسي استقالة جماعية لأعضائه بعد الاجتماع.

وفي ١٣ نيسان انتقل القدسي من السجن إلى قصر الرئاسة. وقيل للصحافة إن الجيش والشعب رفضا استقالته. على أن النظام الدستوري لم يَعُد بعودة القدسي، وذلك الحَلّ الرقيع القاضي باستقالة مجلس النواب الجماعية لم يؤمن للحكومة الشرعية والقوة ولم يكن صحيحاً ادعاء القدسي بأن معظم النواب قدم استقالته. والواقع هو أن قيادة الجيش و(رشيد برمدا) وزير الدفاع دارا على النواب بعريضة الاستقالة وكانت حصيلتهم من التواقيع حتى يوم ١٢ نيسان لا تزيد عن سبعين[٤٨]!

وفي ١٦ منه وقع ناظم القدسي مرسوماً بقبول استقالة الدواليبي واضعاً اليوم السابق على انقلاب الانفصال تاريخاً لها! واصدر في الوقت ذاته مرسوماً بتشكيل وزارة جديدة برئاسة بشير العظمة تضم أربعة عشر وزيراً[٤٩] لم يكن بينهم عضو واحد من اغلبية المجلس المنحل وكانوا إمّا بعثيين أو تكنيين أو مستقلين. وكوفئ البعث بثلاثة مقاعد على الأقل فضلاً عن الرئيس المتعاطف معهم. إلاّ انه لم يبد ذلك الحزب المتحدّ. فبعد الانفصال بفترة وجيزة انشعب إلى جناحين بنتيجة انتخابات مؤتمره القوميّ الخامس المنعقد في كانون الأول ١٩٦١[٥٠]. وبضغط الظروف والشعور بالعزلة وفقدان المكانة

---

(٤٨) يدّعي زهرالدين (مذكراته ص٢٤٥) أن أكثر من نصف الأعضاء قد استقال. إلاّ أن وسائل الإعلام المختلفة أثبتت الرقم الذي اوردناه.

(٤٩) طبيب كان أستاذاً للأمراض الصدرية في كلية الطب السورية. وقد أشرنا بأنه عُيّن إثر الوحدة وزيراً للصحة في حكومة (ج.ع.م) المركزية الأولى.

(٥٠) بدأت البلبلة في صفوف البعث عشية الانفصال. ففي الوقت الذي قابلت القيادة القومية الحدث بصمت الرضا والارتياح، أصدرت القيادة القطرية العراقية في ذات اليوم بياناً أدانت فيه الانفصال ورفعت راية الوحدة [يأتي الفكيكي أحد الذين أعدوا البيان إلى وصف المشاعر التي انتابتهم في ١٨٤ المرجع السالف: «كان الشعور مزيجاً من أحاسيس متعددة. فمن جهة سقط واحدٌ من أحلامنا القومية الكبيرة. ومن جهة طفا على السطح خوفنا من تأثير الانفصال على =

والسمعة ابتعدت كتلة عفلق - البيطار عن كتلة الحوراني ودارت على عقبها بمائة وثمانين درجة إذ أصدرت في أيار ١٩٦٢ بياناً طالبت فيه بإعادة الوحدة مع مصر، في حين راح الحوراني يشن هجومه ويقذف تهمه بوجه عبدالناصر. إلاّ أن ذلك لم يمنع (العظمة) من تمثيل الكتلتين في وزارته رغم أنه كان يميل إلى كتلة عفلق - البيطار.

بعد شهرين أعاد (العظمة) تشكيل وزارة ثانية في ٢٢ حزيران ١٩٦٢ بعد غربلة، وبقيت حتى متنصّف شهر أيلول من العام نفسه. كان الجيش يدعمها فضلاً عن أقلية ضئيلة آمنت باتحاد مشروط مع مصر، ومنها أولئك الذين كانوا يرغبون في تطبيق القوانين الاشتراكية(٥١) وهو ما أنجزته تلك الوزارة ببعض تحفظ. إلاّ أنها فشلت في تحقيق الفقرتين من المنهاج الذي وضعته لنفسها: اتحاد مشروط مع مصر، وإعادة الحياة البرلمانية.

في تلك الأثناء حاولت فئة الضباط الضغط على الحكومة بهدف العودة إلى الوحدة. وبدت بوادر تمرّد عسكري لبعض ضباط اللواء السبعين المرابط في (درعا). إذ طلبوا في نيسان تطبيق مقررات مؤتمر حمص العسكري. ناشدهم (القدسي) والقيادة بالتحلّي بالصبر إلى مابعد عيد الأضحى، وما مرّ العيد إلاّ ووجدوا أنفسهم في سجن (المزّة). ورفض ضباط آخرون في حامية حمص الانصياع إلى أوامر تعيينهم بملحقيات خارج البلاد، فاعتقلوا وأودعوا السجن(٥٢). وأقدم بشير العظمة على خطوة ذليلة وجدها كثيرٌ من السياسيين السوريين إهانة لشرف بلادهم، خطوة فردية أقدم عليها بعد فشله التام في تهيئة إسنادٍ جماعيّ لها، فطلع فجأة وفي السادس من حزيران بدعوةٍ إلى

= وضعنا في العراق ومشروعنا لتسلّم السلطة، كذلك انتابتنا مشاعر الندم ومراجعة النفس في صدد سياسة النقد السلبي التي اتبعناها حيال عبدالناصر من دون أن تكون هناك بدائل محكمة تبقى بها الوحدة وتستمر».

(٥١) أمم اتحاد الشركات الصناعية والتجارية (الشركات الخمس الكبرى المعروف الخماسية) ثم أممت البنوك الأجنبية وشرطت امتلاك الدولة ٢٥٪ من رأسمال البنوك الوطنية وحدد قيمة أسهم المساهم بما لا يزيد عن (١٧٥٠٠٠) ليرة سورية. وأصدرت في أيار قراراً بنظام لتوزيع ٢٥٪ من أرباح الشركات على عمالها وموظفيها. وقامت بتوزيع القطع المستملكة على عدد من الفلاحين. كان عمل هذه الوزارة أشبه بمغازلة لعبدالناصر وتقرباً إليه سيما بعد إعلانه ما عرف في حينه «بالميثاق القومي للاشتراكية العربية» في ٢١ من أيار (مايس) ١٩٦٢.

(٥٢) البيان الرسمي الخاص نوه باعتقال ١٩ ضابطاً. في حين تحدثت الإشاعات عن اعتقال ٦٣ [الحياة ٢٦ نيسان ١٩٦٢].

اتحاد فدرالي سوري مصري، في الوقت الذي كانت القاهرة تواصل هجماتها الإعلامية الجائحة على النظام السوري. ولم يأبه عبدالناصر بدعوة (العظمة) وبدا وكأنه لم يسمعها وأهمل الردّ أو التعليق زيادة في التحقير. وضاعت صرخة المسكين في أجواء التشهير. على أن الرئيس المصري أوعز إلى محمد حسنين هيكل بالإجابة فكتب مقالة بتاريخ ٨ من حزيران (يونيو) في الأهرام عنوانها «جواب القاهرة لكل من يدعو إلى الوحدة في دمشق». أوضح فيه أن أيّ بلد أكان سورية أم غيرها إن شاء الوحدة مع مصر فعليه أوّلاً أن يطبّق برامجها الاشتراكية العربيّة. أوّلاً وقبل كل شيء.

وثارت ثورة رجال السياسة السوريين إثر الازدراء الذي واجهته مناشدة (العظمة) سيما بعد نشر مقالة هيكل وفي الوقت الذي كانت وسائل الإعلام الرسميّة منشغلة بالدفاع عن سمعة الوطن إزاء هجمات القاهرة وطعونها والمؤامرات المتواصلة التي تنسجها لإشاعة الفوض والبلبلة فيها. وقالوا إن الرجل خولط في عقله. ودعا بعض المتفكهين إلى إيداعه مستشفى العصفورية (مستشفى المجانين) بدل مقعد رئاسة الحكومة.

في التاسع من حزيران اجتمع لفيف من كبار الساسة في منزل (خالد العظم) ثم قصدوا جميعاً دار الرئاسة وقدموا احتجاجاً للقدسي على اقتراح (العظمة) وعلى سياسته بصورة عامّة.

في ذلك الحين كانت أجهزة الأمن السورية تكافح كفاح المستميت في إحباط الدسائس والمؤامرات التي تحبك للبلاد عبر الحدود. وقد اتخذت إجراءات حازمة للحيلولة دون تسرّب وكلاء عبدالناصر عبر لبنان ومنهم الضباط المسرحون الذين يقودهم (جاسم علوان) والأنصار القوميون اللبنانيون، والمرتزقة ومثيرو الفتن الانتهازيون. كل هذه الفئات كانت عناصر تخريب ترمي إلى شلّ الحركة الاقتصادية والإنتاج في قطاع العمل وخلق الفوضى والاحتراب المدني. مثلما جرى في لبنان ١٩٥٨. وأعيد تمثيله في العراق في ١٩٥٨-١٩٦٠ والسودان في ١٩٥٦[٥٣].

---

(٥٣) تصاعد نشاط الوكلاء الناصريين في سورية ولبنان اعتباراً من شهر تموز حتى ساد اعتقاد بأن النظام المصري يعدّ عملاً تخريبياً واسع النطاق في سورية بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لثورة يوليو. ففي ٢١ منه كشفت قوات الأمن خطة انقلاب ترمي إلى إطاحة الحكومة وألقت القبض على معظم المخططين الذين كانوا على صلةٍ بالسفارة المصرية في بيروت. وشملت =

وقع السوريون في حيرة من موقف الولايات المتحدة الغريب المريب في مساندتها عبدالناصر واستعصى عليهم تفهّم سياستها هذه. كان الأحرى أن ندهش نحن لعجزهم عن تفهم موقفها. إنها تعيد إلى الذهن بالضبط مثلما حصل لمراسل جريدة (المورننگ پوست) في لندن أثناء مقابلة طريفة جرت لها مع السفير الفارسي ميرزا أبو الحسن الشهير قبل قرن ونصف قرن، ودونك الحكاية: عرف هذا السفير عندما جاء لندن في ١٨٠٩ بذكاء خارق وسرعة بديهة ساعدته على تعلم الإنكليزية بزمن وجيز إلى حَدّ التفاهم بها خلال إقامته. وعاد إلى بلاده وما زالت معضلة واحدة تشغل باله استعصى عليه حلّها «لماذا يعمد سُراة الإنكليز ونبلاؤهم الذين يسوقون عرباتهم بأنفسهم إلى الإصرار على البقاء في مقعد القيادة المكشوف حتى وقت هطول المطر بدل التحول إلى الداخل؟» لم تستطع جريدة الموررننگ پوست إقناعه بأنها تلك الروح الرياضية روح تحدّي عناصر الطبيعية التي يتحلّى بها الإنكليز.

رفض السوريون كالميرزا أبي الحسن وما أكثر الساسة والمفكرين الأذكياء فيهم أن يجدوا تعليلاً لهذه السياسة. وواصل كتابهم وصحافتهم التظلم من الموقف الأمريكي بشدّة في تلكؤها في الاعتراف بالنظام الجديد حتى أخذها الموافقة من عبدالناصر. ونعوا عليها سكوتها المطبق عن المؤامرات ومحاولات التخريب التي كانت تنقل إلى الراي العام الأمريكي عن طريق وكالات الأنباء والمراسلين. وظهرت في صحف دمشق تعليقات حادة ومناشدات لتعديل تلك السياسة. ووجهت رسائل مفتوحة من كتاب ومواطنين سوريين إلى السفير الامريكي في كلّ من بيروت ودمشق عبروا فيها عن دهشتهم من التناقض الواضح بين تعلق الشعب الأمريكي بالحريات وبين المساندة التي تخص حكومتهم بها هذا «الفرعون الصغير خانق الحريات ومغتصب الملكيات ومهدد أمن وسلامة البلاد الأخرى»[٥٤].

= شخصيات بارزة مدنيّة وعسكرية بعثية وناصرية. كانت هناك خطة ثانية أيضاً لعين الغاية رسم لها التنفيذ ليلة ٢٨-٢٩ يوليو. لكنها كشفت وألقي القبض على مدبّرها [يوسف مزاحم] الذي أدلى باعتراف تضمن تفاصيل الخطة. يتحدث عبدالكريم زهرالدين بإسهاب عنها [المرجع السالف: الص ٢٨١ و٣٠٤. كذلك الحياة: ٢٢ تموز. والنصر ١٦ آب ١٩٦٢] أوردت الصحف السورية كافة التفاصيل عن المؤامرتين. كما سجلت حوادث انفلاق قنابر كتلك التي فجرت بمقهى في حماة يوم ٨ من أيلول فجرحت ٢٥ شخصاً.

(٥٤) النصر ١٣ تموز. كثيراً ما قرنت آنذاك في الصحف نعوت وأوصاف معيبة للزعيم المصري. =

كان الحَلّ أبسط من أي تعليل قد يقنع [ميرزا أبو الحسن] إزاء مشكلته. فالولايات المتحدة في أوج تصاعد الحرب الباردة حينذاك كانت على استعداد للتضحية بالكثير إرضاءً لعبدالناصر الذي يشنّ حربه الشعواء على الاتحاد السوڤياتي وعلى الشيوعية والشيوعيين في الشرق الأوسط وقتذاك.

وقفت الحكومة العظمى مكتوفة اليدين وبأعصاب منهارة تراقب عن كثب المعركة بين أنصار عبدالناصر وخصومه. وقد نأى الجيش بنفسه عنها وأبى أن يتدخل فيها. ونفخ الموقف في صدر عبدالناصر ريحاً جديدة فانتقل من حبك المؤامرات السرية إلى التدخل والهجوم السافر[٥٥] ناعتاً حكامها بالرجعيين والانتهازيين مشيداً بالجيش السوريّ والشعب السوري في عين الوقت! :

«. . . إن الشعب السوري كان دائماً هو الذي حمل فكرة الوحدة. وإن الجيش السوري كان دائماً الجندي المخلص الذي وقف ضد الامپريالية. . . إن انحلال الوحدة لا يشير في الواقع إلى الفشل. . . لقد قررنا أن لا نتدخل في سورية لأننا نثق بالشعب السوري وقد تعلّمنا درساً من الوحدة ولسنا بآسفين قط منها مادامت مصر تؤمن دائماً بالقومية العربيّة».

وكان على (العظمة) أن يستنجد ببقية شجاعةٍ ويعمل شيئاً[٥٦].

في ٢٩ من تموز طلبت الحكومة السورية عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية «لتقدير الموقف الذي نجم عن أقوال وأعمال استفزازية صادرة من حكام القاهرة ضدّ الجمهورية العربيّة السورية، مما يشكلّ عدواناً صريحاً على سيادة سورية وكرامة شعبها».

= كتشبيهه بمسيلمة الكذاب (أوائل الإسلام) وبكافور الإخشيدي وهو العبد الحبشي الذي حكم مصر في القرن العاشر وخلده هجاء المتنبي. كما أظهرت له رسوماً كاريكاتورية تمثله بشكل (دون كيخوتي) يطاعن طواحين الريح. أو كطفل يجلس في أحضان (العم سام). ولقبته بـ«مصاص الدماء» و«الطبل الأجوف» و«الخدعة الكبرى» و«محطّم القومية العربيّة». واتهم بتطبيقه على سورية سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها فرنسا في الجزائر. ونشرت جريدة النصر في ١٠ من تموز (يوليو) نداء إلى الشعب موقع من مجموعة كبيرة من الأدباء والفنانين والكتاب بأن لا يهادنوا أبداً الدكتاتورية التي تستعبد البشرية وتستغل مجهوداتها.

(٥٥) خطبته في القاهرة (٢٦ يوليو) وفي الإسكندرية (٢٧). لوحظ أنه كان يذكر سورية وكأنها جزء من (ج.ع.م) بالإشارة إليها باسم الإقليم الشمالي.

وفي ٢٢ من آب (أغسطس) التأم مجلس الجامعة في شتورة وعرض الوفد السوريّ سبع وثائق تدين مصر بالقيام بالتحريض على الثورة وإشاعة الفوض وعلى إنفاق الأموال لإشاعة الإرهاب وأعمال التخريب والتآمر على الكيان السوري. كرر المندوب السوري أمين النفوري هذه التهمة مدعمة بالوثائق وأضاف قائلاً:

«أُخرج من سلك الخدمة في الجيش طوال فترة الوحدة أكثر من ١١٠٠ ضابط و٣٠٠٠ ضابط صفّ. ونقل إلى مصر ٥٠٠ ضابط لم يكن لديهم ما يعملونه هناك غير قراءة الجرائد في دوائر عملهم، وعيّن مكان الضباط السوريين أكثر من ٢٣٠٠ ضابط مصري يتقاضى أصغر ضابط رتبةً فيهم ٨٠٠ ليرة سورية. في حين يقلّ راتبه عن نصف هذا بالعملة المصرية وهو في مصر».

ومما ذكره أيضاً:

«ان مدرسة التدريب على الطيران الحربي في حمص نقلت إلى مصر وكانت تخرّج ما بين ٢٠ و٣٠ طياراً سنوياً قبل الوحدة. في حين لم يُكمل التدريب في مصر غير خمسة طيارين مصريين طوال سنيّ الوحدة».

وقال:

«إن الضباط المصريين الذين اعتدوا على شرف الطالبات السوريات لم يقدموا إلى مجلس عسكري بعد إنهاء التحقيق وإنما اكتفي بنقلهم إلى مصر...».

وتبودلت العبارات الحادة والاتهامات بين الوفدين السوري والمصري وكان واضحاً أن مندوبي الدول الناطقة بالعربية الأخرى يتعاطفون مع الشكوى السورية، لكن ظِلّ عبدالناصر كان يخيّم وينشر الرهبة في القلوب. فلم ينل مشروع القرار السوري بالإدانة موافقةً وعصف الغضب بالوفد المصري فترك الاجتماع. ولم يجد المجلس في نفسه الشجاعة الكافية لفحص الأدلة والوثائق التي عرضت عليه، وقرر حذف العبارات القاسية التي تبودلت أثناء الجلسة من محاضر المباحثات، ثم انفضّ الاجتماع تاركاً الموضوع دون اتخاذ أيّ قرار[٥٧].

---

(٥٦) مما يجدر ذكره بالمناسبة أن العظمة منح صديقه البيطار امتياز جريدة ما لبثت أن انقلبت بالأخير لتكون لسان المعارضة للعظمة ووسيلة دعاية لعبدالناصر. ولوحظ أنها أمسكت عن نشر أي نبأ أو شيء من وقائع محاكمة الضباط الناصريين الذين أشعلوا نار الفتنة في حلب.

(٥٧) أصدرت وزارة الخارجيّة السورية عقب مؤتمر الجامعة العربيّة في شتورة كرّاسة بعنوان [وثائق =

وزارة خالد العظم التي عقبت استقاله العظمة[٥٨] في ١٧ من أيلول كانت كما وصفوها «وزارة وحدة وطنيّة إذ تمثلّ فيها معظم الأحزاب. لكن ممثل الكتلة العفلقية من حزب البعث أبى المشاركة واستقال». قال خالد العظم متوّجهاً إلى مجلس النواب القديم الذين جمع لآخر جلسة إن وزارته ستعمل لتحقيق الوحدة العربيّة، وأعلن عن تصميمه على اعادة الحياة البرلمانية وحرية العمل الحزبي «فلا ديمقراطية بدون تعددية حزبية». وقال إنّ الشعب السوري بمجموعه لا يتبع مجموعة معينة مهما بلغت من قوة، لذلك فان فكرة قيام الحزب الواحد لن يكتب لها نجاح. وكان يقصد بدون شكّ حكم عبدالناصر أو الحكم العسكري.

إلاّ أن حكومته لم تستمتع بفترة كافية من صفاء الذهن لتبدأ بتنفيذ ما تعهدت به أو لقياس مبلغ صدقه فيما وعد. فقد استغرقت اهتماماته الحملة الإعلامية المتواصلة من القاهرة وتعقيب المؤامرات الصغيرة منها والكبيرة. إذ حلفت القاهرة يميناً بأنْ لا تترك للنظام السوري راحة أو فرصة لالتقاط أنفاسٍ. ثم واجهت الوزارة مزاج قادة البعث الزئبقي المتحول. فخلاف الضباط الناصريين المسرحين والموظفين الوحدويين المُقالين كانت هناك كتلة عفلق - البيطار التي رفعت شعار «الأخطاء التي رافقت الوحدة لا تبرر تحطيم الوحدة». ولم يكن للبعث حين رفع هذا الشعار أيّة فكرةٍ عن كيفية إقامة الوحدة مجدداً. ولم تتضمن بياناته وأدبيّاته اقتراحات عملية لأُطرٍ معينة.

واشتد ضغط القاهرة خلال عمر هذه الوزارة القصير. وعمل البعث يداً بيد على نسف الحكومة والقضاء على السيادة السورية معها. وفي تشرين الأوّل (أكتوبر) دعا راديو القاهرة الطلاب السوريين إلى التظاهر والاعتصاب والإضراب، وبث إشاعات

= شكوى سورية من التدخل الناصري]. وأسهبت الصحافة الدمشقية في التعليق على موقف الجامعة الذليل وأعربت عن خيبتها في هذه المنظمّة بل وفي جدواها.

(٥٨) يخرج عن نطاق هذا الكتاب استعراض الوقائع والإرهاصات السياسية التي أدت بالعظمة إلى الاستقالة وهي كثيرة التعقيد ويكفي القول إن إرادة الجيش في ذلك لم تكن صغيرة التأثير. فقد اشترط أن يضطلع (زهرالدين) بصلاحية وسلطة وزير الدفاع وأن يحتفظ العظمة بمنصب نائب رئيس الوزراء وسلمت القيادة العسكرية العَظمَ قائمةً بأسماء مِن وجب عليه أن يختار منها أعضاء وزارته. ومع أنه لم يتقيد واختار بعض زملائه من خارجها، إلاّ أنه اضطر إلى احترام ڤيتو الجيش على بعض الشخصيات. وذكرت الحياة (١٨ أيلول) أسماء الدواليبي وليون زمريا ورشاد جبري من بين الذين شملهم ڤيتو الجيش [راجع أيضاً زهرالدين الص٣٢٤-٣٢٥].

كاذبة وأنباء ملفقة عن طرد العُمال من المعامل ودعا إلى الإضراب والتظاهر. وحصلت تظاهرات في دمشق وبعض المدن الأخرى استخدمت فيها الأسلحة النارية والجارحة وقتل جرّاءها طالبان فضلاً عن عشرات من الجرحى.

وفي غضون ذلك واجهت الحكومة الفضيحة التي عرفت بـ«فضيحة الكتب الدراسيّة». فقد تبيّن أن بعض الكتب المقررة للتدريس ما زالت تتضمن نصوصاً من خطب عبدالناصر. وكانت وزارة التعليم هي المسؤولة عن طبعها. وقد كتب عليها ما يشير إلى ذلك (مديرية الكتب الدراسيّة) كما أبقي على الاسم القديم فيها (الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة) رغم إثبات عام الطبع (١٩٦٢) أي بعد تمام الانفصال بسنة واحدة. لم يكن لهذا غير معنى واحد، وهو أن عناصر في مركز المسؤولية بوزارة التعليم ما زالت تعمل لحساب عبدالناصر[٥٩].

وبقيت وزارة خالد العظم إزاء الهجمات الناصريّة في وضع دفاع لا تتخذ أيّ إجراء فعّال، إلا عندما يهدّد النشاط التخريبي الأمن العام تهديداً مباشراً. كما كانت تصدر تصريحات دفاعية من راديو دمشق جوابا على إذاعة «صوت العرب» ومقالات جريدتي «الأهرام» و«الجمهورية» القاهريتين وغيرها. وأصدر بعض المؤلفين كتباً في فضح الخطط الناصرية. ولقي كتاب «الكتاب الأسود» رواجاً لم يلقه مؤلف آخر[٦٠]. وكتاب آخر عنوانه «بدأ عبدالناصر في دمشق وانتهى في شتورة». واجترأ بعض الصحف فحمل على الزعيم المصري في فترات متقطعة[٦١] وظهرت مقالات في الغرض عينه باقلام سياسيين معروفين.

* * *

لم يتنه دور النحلاوي كما يبدو. فقد قدرت له البطولة في مشهد انقلابيّ آخر يوم ١٣ من كانون الثاني ١٩٦٣.

كانت قيادة الجيش وراء وزارة العظم في وأد أعمال الشغب الناصريّة، إلاّ أنها بقيت عاجزة عن السيطرة على الوضع. وبرهنت الأحداث بأنها مظهر فقط وليست واقعاً. وقد كشف زهرالدين نفسه أنه كان ضحية خداع مدير الشعبة الثانية

---

(٥٩) تم تمزيق الصحائف «السيئة فحسب». وجرى تحقيق سرّي لم تعلن نتيجته.
(٦٠) طبع طبعتين وبيع منه أكثر من ٢٥٠٠٠ نسخة.
(٦١) أمين النفوري وأكرم حوراني مثلاً.

(الاستخبارات) المتآمر ضدّ النظام، وانه لم يكن هناك تعاون بين مسؤولي الأمن الداخلي وبين استخبارات الجيش[٦٢].

إلاّ أن محاولة القيام بانقلاب لم تنشأ داخل القطر السوري. وكان قادتها وهم الضباط السبعة المبعدون قد عينوا في وظائف دبلوماسية إثرَ إبعادهم في شهر نيسان. وكان النحلاوي أيضاً رئيساً للمحاولة. وقد ظهر أن رجال عبدالناصر حققوا صلة بهم وهم في مراكز أعمالهم عندما علموا بأن هؤلاء الضباط تقدموا بمطالب ذات طابع سياسي وعسكري من حكومة العظمة، وبأن الحكومة قررت في الأول من شهر آذار (مارس) إحالتهم على التقاعد ونقلهم إلى ملاك وزارة الخارجية نهائياً. إلاّ أن أنصارهم من صغار الضباط أحدثوا هرجاً ومرجاً عند علمهم بهذا، فرأت الحكومة أن تؤجل القرار. على أنها نفذته فعلاً في أوائل كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٦٣. فما كان من الضباط السبعة إلاّ أن تركوا محلاّت عملهم واجتمعوا في تركيا ثم في ٩ من الشهر عبروا الحدود وحاولوا استنفار الوحدات التي كانت في السابق بأمرتهم للقيام بانقلاب وهم على ثقةٍ من تجاوب فئة من صغار الضباط بوحداتهم القريبة من دمشق. وقيل إن العقيد (زياد الحريري) المهيّئ من جانبه لانقلاب قد شجع مجموعة النحلاوي بغية زّجهم في محاولته، وبنيّة إزاحتهم بعد نجاحه. وعلى نحو مشابه لهذا ذكروا أن الفئات «اليمينية» من الضباط المساندين للحكومة ومن أبرزهم العقيد (مطيع السمّان) مدير الأمن، شجعت محاولة النحلاوي بهدف التخلص من عبدالكريم زهرالدين ثم التخلص من النحلاوي نفسه والقضاء على محاولته. وهذا يفسّر سهولة دخول النحلاوي الأراضي السورية من مخفر البوليس الحدودي بيسرٍ والبقاء في دمشق أسبوعاً دون حرج أو خوف[٦٣].

كان زهرالدين قبل عودة النحلاوي قد أنذر آمري الوحدات في قَطَنا والقابون والكسوة بنشاط أنصار النحلاوي بين صغار الضباط في وحداتهم، إلاّ انّ القيادة فوجئت بعد ظهر الثالث عشر من كانون الثاني بقيام هؤلاء الضباط الآخرين. وطلبهم من الحكومة إعادة النحلاوي وصحبه إلى الخدمة الفعلية في الجيش، وتنفيذ مقررات مؤتمر حمص العسكري بما في ذلك إجراء استفتاء عام حول الوحدة مع مصر، وإجراء

---

(٦٢) المرجع السالف المذكرات الص ٣٤٣-٣٤٨.

(٦٣) زهرالدين: المرجع السالف ص٣٤٨ وما بعدها.

تغييرات بمناصب القيادة العليا. كان هؤلاء دون شك على علم بشروط عبدالناصر لقبول الوحدة مجدداً، وهي تبنيّ نظامه الاشتراكي، وإنجاز الثورة الاشتراكية والسياسية في البلاد التي تريد الوحدة(٦٤).

وقبلها كان النحلاوي ورهطه قد قدموا مطالبهم للحكومة بعد عودتهم مباشرة. فوعد القدسي بدراستها بجدية كسباً للوقت. ثم ارسلت باقتراح من القدسي زمرة من الضباط لنصح المعتصبين بالكفّ. لكن ما إن علم (زهرالدين) أن عدداً من دباباتهم قد انطلقت من معسكري قَطَنا والكسوة نحو دمشق حتى أصدر أمراً لكتيبة مصفحات بالدفاع عن مقر القيادة العليا وسحق الهجوم.

يذكر زهرالدين أنه ذهب إلى القصر الجمهوري في أواخر عصر ذلك اليوم ليحتج للقدّسي على عدم اهتمام الحكومة بما يحصل وإهمالها اعتقال زمرة النحلاوي ولم يصدّق عينيه إذ رأى النحلاوي وجماعته بالذات وهم في معيّة القدسي وهو ينصحهم ويحاول أن يقنعهم بفساد مسعاهم. وشاركه زهرالدين وأنذر النحلاوي بأن قوات الجبهة الجنوبية فضلاً عن حاميات حمص واللاذقية وجبل الدروز في حالة إنذار واستعداد لإسناد القيادة. ثم اتصل تلفونياً بالضباط القائمين بالحركة وأنذرهم بوجوب الاستسلام قبل فجر اليوم التالي.

لم يكن عددهم يتجاوز الثلاثين، وأرفعهم درجة برتبة نقيب. وأسقط في يدهم عندما وجدوا تصميماً من قائدهم الأعلى على استخدام قوات موالية متفوقة وعندما خذلهم أولئك الذين وعدوهم بالإسناد كالعقيد [زياد الحريري] الذي أسرع فنأى بنفسه عنهم بل هددهم بالزحف نحو دمشق لردّهم. وتمّ استسلامهم في الثالثة صباحاً.

وختمت محاولة النحلاوي الأخيرة في إملاء شروطه على الحكومة أو في إسقاطها. لم يُعتقل النحلاوي وصحبه ولم يحاكموا بل أعيدوا إلى سفارات أوروبية بمنصب مستشارين بعد خمسة أيام فقط. أمّا الضباط القائمون فعلاً بالاعتصاب فقد أطلق سراحهم جميعاً بعد قضائهم شهراً ونصف شهر رهن الاعتقال. وبدت الانقلابات بعدها مجرد لعبة لا تنطوي على خطر كبير.

---

(٦٤) أعلن عبدالناصر شروطه هذه في آذار ١٩٦٢. وكررها في كانون الثاني ١٩٦٣ ونقلتها جريدة النصر في ٢٠ منه.

الفصل الحادي والثلاثون

اليمن. المجتمع اليمني المتاخر حضارياً. الإمامة ونظام الإمام. الحكم المطلق. تاريخه وأصوله. شرعيّته. الوضع السياسي. المعارضون في اليمن الجنوبي. محاولات انقلابية على حكم الإمام. استقلال البلاد التام بعد الحرب العامة الأولى. نشوء الطبقة المثقفة والوعي السياسي. مناقشة السلطة الإمامية المطلقة. الوضع الداخلي المزري. جيش الإمام القبائلي. منافسو الإمام والمنتقضون عليه. اليمن الجنوبي موئل المعارضة. تنظيم سياسي «الجمعية الوطنية العظمى» برنامج إصلاحي فحسب لا يتعرض لنظام الإمامة. مطالبة بسن دستور للبلاد وتحديد سلطة الإمامة. المحاولة الانقلابية الأولى ومقتل الإمام يحيى. مبايعة الإمام إبراهيم. عبدالله الوزير. انقلاب معاكس يقوده الإمام أحمد. اقتحام صنعاء واستباحتها. إعدام الانقلابيين. انقلاب الثلايا وخلع الإمام. الفشل. دور (ج.ع.م). البيضاني. إصلاحات ولي العهد (البدر) وزياراته الدول الاشتراكية، فتحه البلاد للمشاريع العامة بوجه الأجانب. قصة الانقلاب الفاشل. وفاة الإمام واستخلاف البدر. انقلاب عبدالله السلال وهروب الإمام البدر ونشوب الحرب الأهلية. إعلان الجمهورية. النزاع الداخلي على المراكز والسلطة. برنامج السلال. التدخل المصري. القوات المصرية تنزل أرض اليمن. الموقف السعودي من الانتصار للبدر. تصاعد عدد الضحايا من الطرفين. اليمن واحدة من المشاكل الدولية

الحديث في اليمن هنا سيكون مركّزاً حول تورط القوميّة العربيّة الناصرية عسكرياً وعقائدياً في النزاع المسلّح الذي نشب عقب إطاحة نظام الإمامة وإقامة النظام الجمهوري. ولكن قد لا يكون خروجاً عن الصدد تزويدُ القارئ بشيء عن تاريخ الإمامة والإلمام بالوضع الاجتماعي الذي سبق الانقلاب في تلك البلاد.

الانقلاب العسكري الذي تزعمه العقيد عبدالله السلاّل في ٢٦ من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ ضد الحكم الإمامي التقليدي الاجتماعي، سبقته محاولتان مماثلتان فاشلتان

أولاهما في ١٩٤٨ وثانيتهما في ١٩٥٥. وهو ما دعا بعض الكتاب اليمانيين المعاصرين إلى الحديث عن مراحل ثورةٍ ثلاثية[1].

على أن الانقلاب الأخير كان يختلف عن سائر الانقلابات العسكرية التي اجتاحت بعض البلاد الناطقة بالعربيّة بأن النظام الجمهوري المعلن إثرها لم يبق في سلام بل ظلّ موضع تحدٍّ من الإمام المخلوع ونجمت عنه حرب أهلية طويلة الأمد.

منذ العام ٨٩٨م استقلّ بحكم اليمن إمام من نسل (الهادي يحيى العلوي) حفيد (القاسم الرّسي) وتعاقب من هذه الأسرة (٦٧) إماماً دون انقطاع كان آخرهم المنصور بالله (محمد البدر). وهؤلاء الأئمّة استندوا في شرعية سلطانهم الديني والدنيوي بوصفهم الزعماء الروحانيين لطائفة «الزيدية» وهي من الشيعة المعتدلة[2]. ومع أن القاعدة العامة في الإمامة عند هذه الطائفة تشترط اختيارها الإمام لميزات خاصة يبرز فيها على غيره من طلاّبها بين أفراد الأسرة إلاّ أنها مع هذا بقيت وراثية متعاقبة. رغم النزاع الدموي الذي تواصل في عهد أئمة أربعة بين العامين ١٨٥٣ و١٨٩٠م.

وقنعت الحكومة العثمانية من اليمن وأئمتها بالسيادة الاسمية وتركت للامام الحكم الفعلي لقاء خراج معيّن يدفعه سنوياً. على أن [المتوكل بالله يحيى حميدالدين ١٩٠٤-١٩٤٨] وفقّ للفوز بحكم ذاتي بموجب اتفاق (مَرعان) في العام ١٩١١. ونالت اليمن استقلالها الكامل بعد الحرب العالمية الأولى وامتدّ حكم [الإمام يحيى] ليشمل أوسع رقعة بلغتها سلطة ما قبله. وأقدمت بريطانيا في العام ١٩٣٤ على الاعتراف باليمن المستقل وبإمامها ملكاً، ويعني هذا بالنسبة له كلّ اليمن ويدخل فيها ما أطلق عليه القوميون العروبيون اليمانيون «اليمن الجنوبي المحتل» ويقصدون (عدن) إلاّ أن اليمن بنظر بريطانيا بقيت تلك الرقعة من الأرض إلى عَدّها العثمانيون ضمن إمبراطوريتهم.

---

(١) أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ. القاهرة ١٩٦٤ ص٥١٦ وما بعدها.

(٢) أهم أتباع زيد ابن علي ابن الحسين الإمام الثالث. ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة الزهراء ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم. لكنهم اشترطوا على الإمام أن يكون عالماً زاهداً، شجاعاً سخياً سواء أهو من أولاد الحسن أو الحسين. قضى زيد قتيلاً في عهد هشام ابن عبدالملك الأموي وصُلب بكناسةِ الكوفة في العام ٧٤٠م. كما قتل الهادي يحيى ابنه في خراسان. وأئمة اليمن ينتسبون إليه. [للمزيد من المعلومات راجع الشهرستاني: الملل والنحل ج١ الص ١٣١ وما بعدها. القاهرة ١٩٥٦ بتحقيق محمد فتح الله بدران.

ورسمت معاهدة الطائف مع السعودية في العام نفسه (١٩٣٤) حدوداً واضحة بين الدولتين ووجب على الإمام يحيى بموجبها أن يعترف بالتوسع السعودي في (نجران) و(عسير) شرقاً وشمالاً على التوالي.

إلاّ أن الوطنيين اليمانيين بعد زوال حكم الإمامة عدّوا المعاهدتين بمثابة استسلام لبريطانيا جنوباً وللسعودية شمالاً وعزوه إلى ضعف الإمام يحيى. وفي لغتهم عزوها «إلى طبيعة الدولة الرجعيّة الإقطاعية الدينية التي تتسم بها الإماميّة. العاجزة عن فرض الوحدة بطريق التحرير الليبرالي[٣]».

نفاد الصبر العام من حكم الإمامة أخرج شطأه في أثناء الحرب العالمية الثانية بتأثير طليعة من الشباب المثقف في اليمن الجنوبي التي كانت تتمتع بحرية واسعة حرم شباب اليمن منها نهائياً. فقد فسح الانتداب البريطاني - وهو الاستعمار بلغة القوميين - المجال لإرتياد مناهل العلم بشتّى فروعه، وسهل على كثيرين الدراسة العلمية في الخارج، وهو ما كان يفتقد أيامذاك في السعودية واليمن. كان الإمام يرى في الدراسة والتحصيل العلمي العام آفةً وبدعة من بدع الكفار. ولا عجب ففي عشية الانقلاب كان ثم ما يزيد عن ٩٠ بالمائة من السكان أُمياً. واتبع الحكم سياسة العزلة التامة وأغلق أبوابه في وجه الأجانب وقاوم مقاومة عنيدة أي تغيير في بناء المجتمع. وكان الاستبداد بالحكم مطلقاً. حتى وصفت اليمن بأنها أكثر البلاد عزلةً على وجه الأرض[٤].

قام [رالف بانچ] مبعوث الأمم المتحدة بزيارة لليمن بعد انتهاء مهمته في الكونغو. وقال لبعض الساسة المصريين وهو في طريق العودة:

«ذهبت إلى الكونغو ورأيت بعيني جرائم الإمبريالية. لكن عندما جئت اليمن قلت لنفسي يا للخسارة العظيمة أن تُحرم هذه البلاد من شيء من الإمبرياليّة»[٥].

---

(٣) محمد علي الشهري: طريق الثورة اليمنيّة. دار الهلال - القاهرة ١٩٦٦ ص٤٣.

(٤) هارولد إنگرامز: اليمن. الأئمة، الحكام، الثورة. لندن ١٩٦٣ ص٦ وما بعدها Harold Ingrams: The Yemen: Imams, Rulers, Revolution.

(٥) وثائق قاهرية. المرجع السالف ص١٨٩. «يقصّ عبدالناصر هذه الحكاية عن الله الذي نزل من السماء يرافقه رئيس الملائكة جبرائيل ليرى كم حصل من تطور على العالم منذ أن خلقه وتجولا في أفق الأرض على سحابة ونظر الله إلى الأسفل وقال: أنا لا أعرف هذا المحلّ. فأجاب جبرائيل إنه انگلترا «فأظهر الله عجبه بقوله لكم تغيرت لم أعرفها» ثم انتقل إلى الولايات =

وأتيح لقلّة من التجار والموظفين والتلاميذ الاطلاع على العالم الخارجي وشعروا بالتأخر العظيم بالمقارنة مع البلاد الناطقة بالعربيّة بكل ما في مجتمعاتهم من نهضة ثقافية في مجال الصحافة ودور النشر والمعاهد التكنية، وبالاقتصاد المعقّد المتطور ومستوى المعيشة المرتفع، وحزّ في نفوسهم الجهل والتأخير في جوّ الحكم المطلق الخانق للحريات الذي تشيع في جوانبه ريح الاغتيال والاعتقال وقطع الرؤوس وتعليقها على أعضان الشجر. كان نسخة طبق الأصل من أنظمة عصور القرون الوسطى الأولى بكل مظاهر أوتوقراطيته الدينية المقيتة.

وجيش الإمام الصغير بآلافه الأربعة على أكثر تقدير يتألف معظمه من الزيدية. وهو يعتمد على شيوخ القبائل في بسط حكمه المطلق ومعظمهم من الزيدية أيضاً. وهو يأمن غائلاتهم وكيدهم ويضمن ولاءهم باحتفاظه بأولادهم أو أقاربهم الأدنين بمثابة رهائن. والقبائل اليمنية ليست قبائل بدوية بل هم قرويون فلاحون مستقرون في القرى. ناقمون مشبعون بروح العداء لسكان المدن المستغلين الذين احتكروا التجارة والمناصب وهم الطبقة العليا وليس هناك طبقة وسطى. هؤلاء الحضريون يدعون انحدارهم من العترة النبوية ويبلغ عدد هؤلاء السادة زهاء مائة ألف ومنهم العلماء والقضاة والولاة والجباة وضباط الشرطة وما شاكل.

وفي بلد لم يتجاوز عدد سكانه الملايين الستة نصفهم تقريباً من أهل السنة الشافعية، بأقلية يهودية هي أكثر السكان تعرضاً للاضطهاد والاستغلال تليها الشافعية. والكل بصورة عامة يعاني استغلالاً وابتزازاً ويئن تحت ثقل الضرائب المرهقة. والرشوة شائعة يلجأ إليها كلّ ذي حاجة. وهناك احتكار تجاري تمسك بخناقه أسرة الإمام، دون تسترّ ولا حياء، إلى جانب جهاز عدالة صدئ العجلات بطيء كالسلحفاة.

كسب الإمام يحيى عداء طائفة من السادة الأمراء الطموحين عندما ضمن البيعة بولاية العهد لابنه أحمد في ١٩٣٦. وورث (أحمد) هذا العداء عندما تسلم مقاليد الحكم بعد اغتيال والده.

= المتحدة وسأل الله «أين تكون هذه؟ أجاب جبرائيل «أنسيت؟ هاتان الجزيرتان الكبيرتان اللتان خلقتَهما في آخر المطاف. رد الله: لكنهما تغيرتا كثيراً انظر إلى مابَنوه هناك؟» وحصل عين الشيء عندما لاحت لهما مصر وشاهدا الأهرام. وبالأخير بلغا بلاداً عرفها الله فوراً وقال: هذه هي اليمن. بقيت مثلما كانت في اليوم الأول الذي خلقتُها» المرجع نفسه ص١٨٨.

واختلفت آراء الكتاب في تقويم شخصية الإمام أحمد. ففي حين يطريه بعضهم، ومنهم زعماء المستقبل وحكامه الجمهوريون، فيحمدون فيه بسالةً وسماحة وصبراً وحكمة وسخاء ومروءة[٦] وجد فيه آخرون طاغيةً بالغ القسوة، فظاً غليظاً أنانياً، أبغض للناس من إخوته الأربعة عشر.

من بين منافسيه البارزين السيد (عبدالله بن أحمد الوزير) وابن عمه [علي]. كان الأوّل منهما قد تولى مناصب خطيرة وحظي بمكانه خاصة عنده. لكن شكه فيه صار يتعاظم فأبقاه في صنعاء شبه محجور. وبدأ التآمر عليه بشكل نزاع على السلطة بين مجموعات من الطبقة الحاكمة كانت تخشى على مراكزها لما بدا في حكم (أحمد) من استهانة بهم، ومحاولة للحدّ من نفوذهم التقليدي وبينهم من كان يرى بخلوص نية أنَّ البلاد بحاجة إلى إصلاح إداريّ.

كان الإمام أحمد قد أرسل إلى المنفى عدداً كبيراً من الوجهاء البارزين والتجار لأسباب وجيهة وغير وجيهة. اجتمع أكثرهم في اليمن الجنوبي وشدّ بعضهم إلى بعض خصومة شديدة له وانتظموا في الأربعينات في ما أطلقوا عليه «حركة اليمن الحرة» سرعان ما اتخذت شكل تنظيم سياسي عرف باسم «جمعية اليمن العظمى». وأصدروا جريدة تنطق باسمها في عدن باسم «صوت الوطن»[٧] كما نشروا بعض الكراريس في شرح أوضاع اليمن السيئة والحاجة الماسّة إلى الإصلاح ومنها كتيبٌ عنوانه [اليمن المنهوبة والمنكوبة] قدّر له أن يمثل دوراً مركزياً في تنبيه الرأي العام الخارجي بوجود معارضة سياسية جدّية في الداخل. وفي العام ١٩٤٦، تعزز مركز الجمعيّة عندما انضمّ إليها (إبراهيم) ابن الإمام [التاسع من بين أربعة عشر ولداً] واتخذ لنفسه لقب (سيف الحقّ) بدلاً من لقب الأمراء التقليدي [سيف الإسلام].

ونشرت الحركة برنامجها السياسيّ في نقاط محددة: إقامة حكم ملكيّ مقيّد، مجلس تأسيسيّ منتخب بحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب، إصلاح في الجهازين الإداري والقضائي، تعيين قضاة عدول نزيهين، اشتراع قوانين مستندة إلى أحكام

---

(٦) أحمد محمد الشامي: إمام اليمن أحمد حميدالدين. بيروت ١٩٦٥ الص ١١-١٢ [وهو يقتبس من أحمد محمد النعمان كاتب مقدمة الكتاب. كذلك يثبت في الصحيفة ١٧٨ نصّ رسالة القاضي الزبيري إلى النعمان نفسه بتاريخ ١٩٥٠ مادحاً فيها الإمام أحمد. وكلاهما من الثوريين فيما بعد].

(٧) تولى رئاسة تحريرها محمد محمود الزبيري. وهو شافعيّ المذهب.

الشريعة، الفصْل بين السلطتين القضائية والتنفيذية، ميزانية عامّة واضحة، مصرفٌ وطني يصدر عملة وطنيّة، إصلاح نظام الضرائب، الأخذ بنظريات الاقتصاد الحديث، تحسين ظروف استغلال مصادر الثروة وتحديث الزراعة ومكننتها، مكافحة الأمية وتعميم التعليم، حرية التعبير، إرسال البعوث العلميّة لتلقي الدراسات العالية في الخارج، بناء المستشفيات وبرنامج لمكافحة الأمراض. وشدد البرنامج بنوع خاص على تحديث الجيش النظامي وإنشاء علاقات دبلوماسية على أوسع نطاق ممكن، والتعاون الوثيق مع البلاد الناطقة بالعربية.

لم يتعرض هذا المنهاج إلى الحكم الإمامي ولم يقترح إزالته، بل أكدّ أن النظام الدستوري المقترح لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية وليس القصد أن يحلّ محل أحكام الشرع.

وبدا الأمير عبدالله الوزير مرشحاً للمعارضة لتولي رئاسة الدولة ووعد الحركة بأن يحكم بموجب الدستور. وكان ثم منافسان له بعد قتل الإمام يحيى هما [حسن] و[عبدالله] أخوا الإمام الجديد.

قيل إن المؤامرة الانقلابية على الإمام يحيى وهي حصيلة نشاط حركة اليمن الحُرّة تلقّت تشجيعاً من البريطانيين. وآيتهُ السماح لجمعية اليمن بالنشاط في عدن. ومهما يكن من أمرٍ، فإن الإمام الجديد استغلّ شائعة المسؤولية البريطانية في تدبير الانقلاب ومصرع ابنيه للتنديد بعبدالله الوزير واتهامه بالعمالة للإنكليز. كما تأكد في الوقت نفسه من ضلوع الإخوان المسلمين في إثارة الفتنة والسخط على حكم الإمامة. وكان لـ(الفاضل الورتلاني) وهو رجل أعمال جزائري الموطن اتخذ صنعْاء مركزاً لإدارة شؤونه التجارية، صلة الوصل بين (الإخوان) وبين الحركة. وقد وصِف في حينه بدماغ المعارضة المفكر. ووقع التنفيذ على عاتق الضابط العراقيّ الموصليّ الرائد [جمال جميل][8] عضو البعثة العسكرية العراقية المرسلة لتدريب الجيش اليمني. كان هذا

---

(٨) كان الرائد جمال جميل أحد الضباط الأربعة الذين أرسلهم الفريق بكر صدقي لاعتراض سبيل جعفر العسكري وقتله [انظر الكتاب الثالث] ففعَل. وبعد مقتل بكر صدقي ومجيء وزارة المدفعي أحيل على التقاعد، لكنه أعيد إلى الخدمة في ١٩٤١ أثناء حركة مايس. وفي العام ١٩٤٥ طلب الإمام يحيى إرسال بعثة عسكرية لتنظيم وتدريب جيشه على الأساليب العسكرية الحديثة فأرسلها العراق له وكانت برئاسة العقيد الركن إسماعيل صفوت الموصلي، ثم سحبت =

الضابط يطمح إلى أن يكون الرجل القوي في النظام الجديد وراء عرش الإمام. وقبل التنفيذ بأيام قلائل أذاعت (صوت اليمن) من عدن أنباء مختلقة عن قيام ثورة في صنعاء، أسفرت عن مقتل الإمام [يحيى] ونوّهت باسم [عبدالله الوزير] إماماً جديداً. فأسرع الإمام فور سماعه باستدعاء الوزير وسأله إيضاحاً فأنكر إنكاراً قاطعاً علمه مؤكداً زيف التقرير، بل سارع فكتب مقالاً ضمّنه ولاءه وإخلاصه له في جريدة صنعاء الوحيدة: «ذلك الولاء الذي لا تزعزعه العواصف» على حدّ قوله. واعترف بالأمير أحمد ولي العهد الذي «بايعته القلوب قبل الأيادي!». فاكتفى الإمام بهذا وماتت الشائعة[٩].

إلاّ أن (عبدالله الوزير) وصحبه المؤتمرين الآخرين ملكهم الخوف من عقاب ينزله بهم الأمير أحمد عندما سمعوا بأنه ترك (تعز) جنوب صنعاء لتولي الحكم بدل أبيه الذي كان وقتذاك قد بلغ الثمانين وهو يعاني شللاً جزئياً. فقرر المؤتمرون التعجيل بالتنفيذ في آخر اجتماع لهم بمنزل الوزير. وتمّ فيه اختيار الأشخاص الذين سيقومون بقتل الإمام. في ١٧ من شباط ترك الإمام يحيى صنعاء متوجها إلى قرية (زُيز) المجاورة التي لا تبعد أكثر من عشرة كيلومترات عن العاصمة - كما كانت عادته. وكان برفقته رئيس مشاوريه (رئيس الوزراء) عبدالله العمري مع أربعةٍ من أحفاده. وكان القتلة له بالمرصاد. اعترضوا سبيله بسيارة لوري جهزهم بها (الفاضل الورتلاني) وانقضّ القتلة الذين أرسلهم (جمال جميل) وجهّزهم بالسلاح على القافلة وأمطروها بنار رشاشاتهم. وقضى الإمام نحبه وهو يحاول حماية احفاده بجسمه، وقد نُخل نخلاً بخمسين إطلاقة. ثم أمر (جمال جميل) بقتل اثنين من أولاده [الحسين] و[المحسن] في صعدة. وتوجه مع لفيف من أتباعه إلى القصر للاستيلاء على أموال الإمام وما يكتنز من ذهب.

بعد أن تأكد المؤتمرون من مقتل الإمام توجهوا إلى صنعاء وقد اتخذوا لهم اسم «اليمنيون الأحرار» صحبة الأمير إبراهيم ابن الإمام القتيل، في حين أعلن نبأ تعيين [عبدالله الوزير] حاكماً على صنعاء ونودي [بإبراهيم] إماماً وتوافد الأشراف والسادة

= البعثة إلاّ أن جمال جميل تخلّف مع بضعة من الضباط الصغار وضباط الصفّ، وبقي مستخدماً في جيش الإمام برتبة عقيد.

(٩) جريدة «صنعاء» في ١٥ شباط ١٩٤٨.

وكبار العلماء لإعلان بيعتهم وولائهم بل وشاركهم في ذلك عدد من الأمراء وأبناء الإمام، وقد أسقط في يدهم[١٠].

وأعلن «الميثاق الوطني المقدّس» الذي تم الاتفاق عليه بين الجمعيّة والمنفيين والقائمين بالحركة والحكام الجدد. وعيّن عبدالله الوزير مجلساً اشتراعياً من (٦٠) عضواً برئاسة الإمام (إبراهيم) واختار حكومة برئاسة ابن عمّه (علي الوزير) وأسند منصب وزارة الخارجية إلى (حسين القبسي) أحد مشاوري الإمام يحيى، و(محمد محمود الزبيري) وزير التعليم.

كان ولي العهد (أحمد) في تعز وقت تنفيذ الانقلاب وهو أحد من قرر المؤتمرون إلحاقه بالوالد، وقيل إنه كان في ميناء (الحُدَيْدة) أو أنه نجح في الوصول إليها، ثم انتقل منها إلى قلعة (الحجّة) في الشمال بعد رحلة استغرقت خمسة أيام. وكان في معيّته عدد من الجنود وكثير من المال[١١]. وهناك بدأ يؤلب القوات القبلية لاسيما قبائل (حاشد) و(البقيل) وهو بالأصل حلف قبائلي، وبذل لهم مالاً جمّاً. وأعلن لمن التفّ حوله أن صنعاء ستكون حِلاً لهم عند دخولها يستبيحونها كما شاؤوا سلباً ونهباً. وكان قد أعلن نفسه إماماً وهو في (حجّة)، وزحف على صنعاء بصحبة أخيه (الحسن) وقد وعده بولاية العهد. ولحق به أخٌ آخر هو العبّاس. وحاولت قوة أرسلها [عبدالله الوزير] صدَّه إلاّ أنها هزمت وتفرقت.

توجّه [عبدالله الوزير] إلى الجامعة العربيّة مناشداً العون، إلاّ أن الإمام الجديد أنذرها وحذرها من التدّخل فنكصت ونأت بنفسها وانقضّ على صنعاء ودخلها في ١٣ من آذار بعد حصار دام ثلاثة أيام أسفر عن تفرق جنود الوزير والتحاق بعضهم بقوات أحمد. واستبيحت المدينة المنكوبة وعلى رأسهم الأمير (العباس) يعبثون فيها سلباً ونهباً ثلاثة أيام بلياليها. وانتقل الإمام الجديد أحمد إلى (تعز) وجعلها عاصمة له. وأعلن رسميّاً إمامته واتخذ له لقب الناصر لدين الله.

ضرب المثل بالقسوة التي عومل بها الثوار المقبوض عليهم، قُطعت[١٢] رؤوس

---

(١٠) من أوجه المفارقات أن الأمير [محمد البدر ابن أحمد وحفيد الإمام القتيل كان من ضمن المبايعين].

(١١) ذكروا أنه كان يحمل ما يعادل مائة ألف دولار وغرارة مملوءة بقطع النقد الذهبيّة من مختلف العملات.

(١٢) ممن قطعت رؤوسهم بعد محاكمة علنية في حَجّة: عبدالله الوزير، والقبسي وزير خارجيته =

كثيرة تعذّر إحصاؤها وأرسلت أعداد مضاعفة إلى سجون رهيبة صعب أن يخرج منها حيّ وهو بكامل قواه العقلية.

كان الانقلاب الفاشل شبه عسكري. وليس من أغراض كتابنا هذاالخوض في أسباب فشله ونجاح الإمام. ومما لا شك فيه أن عدم مبالاة العالم الخارجي بما يحصل في هذا البلد المنقطع عن الدنيا تقريباً، والصدمة جراء عملية اغتيال الإمام الطاعن في السنّ مع بعض أولاده وأحفاده قد كسب لنظامه عطفاً واحتراماً لاسيما من القوميين العروبيين في سائر البلاد الناطقة العربيّة، بتصديق الشائعات التي دارت حول ضلوع بريطانيا في المؤامرة، وبدا الإمام أحمد في نظرهم مدافعاً عن الحياض العربي واستقلاله سيما وقد بدأت الحكايات تنتشر حول تضلعه العلمي وثقافته وانفتاحه الذهني ومتابعته الجديّة للتطورات السياسية في العالم.

وأخيراً علينا أن لا ننسى عامل المال والوعد بالغنائم في فشل الانقلاب. نقول، حكم (أحمد) كأبيه حكماً أتوقراطياً مطلقاً. لكنْ ما كان بوسعه أنْ يُبقي اليمن في عزلتها. وكانت قد انخرطت عضواً في الأمم المتحدة فضلاً عن عضويتها في الجامعة العربيّة. كان يعيش في عصر متغيّرات عنيفة على النطاق العالمي وعلى نطاق البلاد الناطقة بالعربيّة. ومع أنه بتمام موافقة طبقة السادة كان شديد الحرص على سلطانه وكانوا أحرص منه على نفوذ طبقتهم بالإبقاء على أصول الحكم وعدم إجراء أيّ تغيير. على أنه وافق في العام ١٩٦١ على استخدام معلمين مصريين ومدربين عسكريين وخبراء سوڤيات. وأرسل عشرات من الطلبة للدراسة في مصر. وعندما عادوا بعد إكمال تحصيلهم لم تسند إليهم مناصب أو مهام تناسب استحقاقهم. وكانت لهم شكوى تفطر القلب عبّروا عنها بعرائض رقيقة، وبمقالات وقصائد.

ووافق الإمام على منح امتيازات بالتنقيب عن مصادر الثروة الطبيعية لكنه لم يُقدم

= والعقيد جمال جميل ومعظم الضباط وضباط الصف العراقيين. وممن غُيّب في أعماق السجون (قدر لهم أن يكونوا قادة انقلاب ١٩٦٢ الذي حطّم الإمامة وأقام النظام الجمهوري) العميد حمود الجايفي، والعقيد حسن العَمْري. والقاضي عبدالرحمن الإيرياني. واحمد محمود نعمان. والأمير ابراهيم أخ احمد [توفي في السجن بنوبة قلبية ربما بأمرٍ من الإمام] والعقيد عبدالله السلال. [يذكر هذا أنه قضى خمس سنوات سجينا مربوطاً بسلسلة في جبّ محفورٍ والطعام يقذف إليه من فوق. وقضاء حاجته محدود بطول المسافة التي تسمع له السلسلة بها]. ونجا بعضهم بأنفسهم كالزبيري، والورتلاني وعلي بن عبدالله الوزير.

على خطوة واحدة لوضع التقارير ونتائج المسح موضع تطبيق إذ كان يتردد كثيراً في الإنفاق على المشاريع أو البحوث. وكلّ المشاريع الكبرى التي تمتّ فعلاً كانت بأموال أجنبية مثل ميناء الحُديدة العصري فقد كان هديّة السوفيات. وطريق مخا - تعز كان بأموال الولايات المتحدة. وطريق صنعاء - الحديدة الذين شقّ بأموال صينيّة وكلها ثمرة منافسة الحرب الباردة. والتقارب المصري - اليمني الذي بدأ في العام ١٩٥٤ كان سببه الخلاف المزمن مع البريطانيين بخصوص عدن والمناطق المحمية الأخرى، مما سمّي باليمن الجنوبي. إذ كان الأمل يراود أئمة اليمن باستعادتها. وفي كانون الأول من ذلك العام جرت مداولات بين زعماء الجنوب العرب وبين السلطات البريطانية ونجم عنها اتحاد عُرف باتحاد الجنوب العربي.

نقم (أحمد) على هذه العملية وقدم شكوى إلى الجامعة العربية في العام ١٩٥٥. وبها بات مستقبل هذا الجزء من جزيرة العرب واحداً من قضايا العرب الأساسيّة ما لبثت العروبة الناصرية أن تبنته واستغلته دعاية القاهرة أعظم استغلال للغمز في قناة بريطانيا. وأدان عبدالناصر هذا الاتفاق واعتبره طعنة في خاصرة البلاد العربية وواحدة من المكائد التي يدبّرها الاستعمارلتفريق كلمة العرب وضربهم الواحد بالآخر، وأظهر نفسه صديقاً ونصيراً لليمن. وإذا به يغدو البطل الذي يخوض غمار حرب تحرير جنوب الجزيرة العربية. وفي اليمن نفسها صارت المعارضة بنوع خاص تنظر إليه كمرجع إنقاذٍ للبلاد من حكم الإمام الأوتوقراطي. فضلاً عن كسبه عطف الإمام نفسه وهو أعجب العجاب! حتى أن الإمام قام بزيارة رسميّة لمصر وكان موضع حفاوة عبدالناصر(١٣). كان ذلك بعد القضاء على انقلاب ١٩٥٥.

وبدأ التدخل المصري بتنّبي شعار «التحرير القوميّ للجنوب العربي المحتل». وأُرسل الدعاة الناصريون العروبيون إلى اليمن بهذه التعلّة أو تلك. ولم يلبثوا أن حققوا رابطة بالحركة القوميّة في عدن ويمن أطلقوا على أنفسهم اسم « اليمنيّين الأحرار» خارج

---

(١٣) بحسب وصف هيكل الذي جالسه أثناء زيارته: «كان إنساناً عجيباً، شخصية خيالية جاءت من القرون الوسطى. سحق يد عبدالناصر عندما صافحه في مقابلته الأولى، متعاملاً معه كما يتعامل مع واحد من زعماء القبائل التي أخضعتها قبضته القويّة. لم يكن هناك عنده صحافة ولا حرية صحافة. إلاّ أنه تعودّ قراءة المجلاّت المصرية التي تنقل أخبار المجتمع. وكان أول سؤال له عبدالناصر: «هل أن تلك الممثلة تزوجت عمر الشريف؟ [وثائق قاهرية، المرجع السالف ص١٨٨] نميل إلى تصديق هيكل هنا فلا غرض له فيه يحمله على الاختلاق.

اليمن. ووجدت السفارة المصرية سبيلها إلى قلب الحكم فتدخل أعضاؤها في المنازعات والخلافات بين الإمام وإخوته بل ساهموا في بعض المؤامرات الصغيرة ضدّه، لتتوج بمؤامرة العام ١٩٥٥ الكبرى وهي أخطر واحدة من مؤامرات عدة لم تبلغ مراحل التنفيذ، وإليك حكايتها:

كان الأمير (عبدالله) أخ الإمام السابع والمقدم أحمد الثلايا (أو الثلاثّي) على رأسها يساندهما ستة من الضباط وستمائة جندي.

والأمير في حينه هو وزير الدفاع وحاكم الحُديدة. كثرت أسفاره إلى الأقطار العربيّة والأوروبية وزار الولايات المتحدة، لكنه لم يكن محبوباً لما أثر عنه من جشع وحبّ لجمع المال بكل الطرق. وقيل إن ثروته بلغت ٨ ملايين پاون سترليني. وبدا لفترة من الزمن الشخصية المركزية في المنازعات العائلية وحَكَماً في خصوماتها لا غنى عنه[١٤]. إلاّ أن حركة اليمن الحرّة التي اتخذت القاهرة لها مركزاً، ومعها حكام مصر لم يكونوا يرغبون فيه بسبب ثنائه على الأمريكان وتمجيده البريطانيين وميله إلى عقد معاهدة دفاعية معهم[١٥].

وفضلّت حركة اليمن الحرّة عليه (محمد البدر) وكان قد اجتمع بهم في القاهرة ووعدهم بتطبيق برنامجهم عندما تؤول إليه الإمامه مشترطاً عليهم الكف عن تدبير المؤامرات. ووافق على صياغة دستورٍ للبلاد، وإلغاء نظام الرهائن وإطلاق الحريات وإنهاء العزلة السياسية وما إلى ذلك.

وحقق [عبدالله] تنسيقاً مع الضباط الثوريين. وكان (أحمد الثلايا) أعلاهم رتبة[١٦].

هناك عدة روايات لما حصل بدايةً ونهايةً وهذه أقربها إلى الحقيقة:[١٧]

---

(١٤) شرف الدين. المرجع السالف ص٣٦٦. إنگرامز المرجع السالف ص٢٤.

(١٥) أحمد محمد زين السقاف: «أنا أعود من اليمن» الطبقة الثالثة. بيروت ١٩٦٢ الص٢١-٢٤ [صدرت الطبعة الأولى في ١٩٥٥ بعد القضاء على الانقلاب مباشرةً].

(١٦) كان الثلايا زميلاً لعبدالله السلال في الكلية العسكرية ببغداد. أرسلا معاً في ١٩٣٤. وتخرجا وقت قيام انقلاب بكر صدقي العسكري.

(١٧) منها ما أثبته (هيكل) عنها في (سنوات الغليان ص٣٥٨) نقلها كما زعم عن الإمام نفسه وهو يرويها لعبدالناصر. ومنها رواية (شرف الدين) الذي ادعى بأنه شاهد عيان (ص٣٦٦ المرجع السالف) كذلك رواية السّقاف: المرجع السالف ص٣٠.

في ٢٨ من آذار (مارس) حصل نزاعٌ بين بعض القرويين والجنود في قرية شمال (تعز) قتل خلاله جنديّ واحدٌ والتزم الإمام جانب القرويين بعد قناعة بأن الجنود كانوا المسببين والبادئين. وقبل إنزاله العقاب بالمعتدين تدخل (الثلايا) قائد حامية تعز وأمر بإجراء تحقيق. وبأمر منه كما يبدو توجه الجنود إلى القرية فنهبوا وقتلوا. واستغل (الثلايا) خوفهم من عقاب صارم فخطب فيهم وأقنعهم بضرورة خلع الإمام بالقوة ونصب أخيه (عبدالله) في محلّه. ثم زحف بهم مع بقية الحامية على صنعاء وألقى عليها الحصار. وأرغم الإمام على كتابة صك تنازل موجّه إلى (عبدالله) تتضمن فحسب تخويلاً بممارسة سلطاته الإجرائية بهذه الصيغة «وقد أمرنا أن يعود كل شخص لمزاولة عمله وأنه أخانا سيف الإسلام عبدالله حفظه الله سيأتي ويتسلم الأمور» ولم يكن ما يشير إلى تنازل رسمي عن الإمامة. فخلق بلبلة واضطراباً بين الثوار والقبائل الموالية سواء بسواء.

ورفض الإمام بعد إعطائه كتاب التخويل مغادرة القطر والترحيل إلى مصر. فقطع المحاصرون عنه الماء والقوة الكهربائية ثم قصفوه بالمدفعية مدة ثلاثة أيام.

في عين الوقت تهيّأ (البدر) للقيام بعمل حاسمٍ ضدّ الانقلابيين فجمع الأنصار من قبائل حاشِد والبقيل وزحف على صنعاء. وفي أثناء ذلك دبّ الخور في نفوس الانقلابيين وبدأ ينفرط عقدهم فترك الحصار عدد كبيرٌ منهم. وكان عبدالله بعيداً ولم يصله كتاب التخويل عندما بلغ (البدر) مشارف صنعاء وطوق فلول المحاصرين. وإذ ذاك اندفع الإمام أحمد من القصر وهو على صهوة جواده شاهراً سيفه وشق صفوف الوحدات التي طوقت قصره دون أن يتصدى له أحدٌ إذ ملكها خوف وانهارت معنوياتها فلاذت بالفرار. وتمّ القضاء على المحاولة في الخامس من نيسان.

ألقي القبض على (عبدالله) في ٧ نيسان وهو يحاول الفرار إلى السعودية كما ألقي القبض على الثلايا والأمير سيف الإسلام العباس الذي ساند (عبدالله) والضباط الستة الآخرين.

وقطعت رؤوسهم جميعاً وعلّقت على الأشجار في (الحجّة) بعد تسعة أيام[١٨] وبقيت أياماً.

---

(١٨) باستثناء (الثلايا) فقد أجريت له محاكمة علنية تبعاً للعرف القبائلي وبأسلوب الإمام الخاص، أحضر في ساحة العرض بالقرب من القصر بحضور قادة الجيش والعلماء والسادة والأشراف =

كانت محاولة انقلاب عسكريّة. يعود فشلها الوحيد والرئيس إلى عجز الجيش والعصبيّة القبائلية وعدم المبالاة الجماهيرية بما يحصل. ومما يلفت النظر أن فشل الانقلاب قوبل في عاصمة الجنوب عدن بارتياح عظيم. وشوهد العلم اليمني مرفوعاً في أماكن عديدة بإغضاء السلطات البريطانية المتعمد. ولأن الإمام كان يعتبر المحميّة البريطانية هذه جزءاً من اليمن لا يتجزّأ.

في حينه لم يكن دور (ج.ع.م) في هذه المحاولة واضحاً عند الإمام أو لعله كان على علم به فآثر التغاضي والسكوت. إلاّ أن الموقف البريطاني المتعاطف مع الإمام صح أن يؤخذ دليلاً على معرفة البريطانيين على الأقل بجهود (ج.ع.م) في قيام الانقلاب، وبالضبط على اضطلاع بدور (عبدالرحمن البيضاني) المركزي فيه، وقد شارك في الإعداد للانقلاب وزوّد الجنود بالمال والسلاح أثناء إلقاء الحصار على صنعاء[١٩].

وكأبيه، ارتكب الإمام أحمد عين الغلطة عندما أمّن البيعة في ولاية العهد لابنه (محمد البدر). خلافاً لمبدأ الإمامية عند الزيدية وكما قدمنا هي أصلاً انتقائية لا وراثية. وكان كثير من أعلام الزيدية يرون في ابنه سيف الإسلام (الحسن) مرشحاً أفضل. على أن هذا الأمير فضّل أن يبقى بعيداً عن المؤامرات والمشاكل مثار النقع

= وجمهور كبير. وراح الإمام يذكره بالماضي وكيف أنه أمر بإطلاق سراحه من السجن مرتين وأعاده إلى الخدمة. ثم راح يؤنبه لأنه منع عنه طبيبه أثناء الحصار من بين تصرفات لاإنسانية أخرى ثم ختم توبيخه بالسؤال: «أكان هذا جزائي عن كل العطف والإكرام الذي خصصتك به؟» ثم توجه إلى المجتمعين قائلاً: «يشهد الله عليّ، إن اعتبرتم هذا الضابط غير مستحق للموت فإني ساعفو عنه». إلاّ أن أنصار الإمام هتفوا قائلين: «كلاّ إنه يستحق الموت» فأمر به فقطع رأسه وعلّق.

(١٩) انظر J. Heywirth - Dunne: Temoignage Sur Le Yemen ج: هيورث دن: شهادة عن اليمن (الص٥٩-٦٠. ط. نيويورك ١٩٦١). [كان دور البيضاني يتسم بالخبث والدناءة من أي وجه نظرته. ولد هذا الذي أصبح بعد انقلاب ١٩٦٢ نائباً لرئيس الوزراء - في مصر لأبوين يمنيين شافعيين وغدا صديقاً لعبدالناصر ولأنور السادات وتزوج بشقيقة الأخير. وأرسل في رحلات عديدة إلى اليمن وكيلاً وعميلاً تحت مصالح تجارية. وفي الوقت الذي كان يشارك في التآمر على الإمام وجدناه يحرز ثقته المطلقة إلى الحد الذي بقي الإمام يعتقد بأنه واحد من جواسيسه وعيونه على معارضيه والمؤتمرين به ولم يَشكّ فيه قط، حتى أنه أقنع الإمام بإرساله وزيراً مفوضاً لليمن في (بون) وبقي حتى إعلان الجمهورية صديقاً حميماً للبدر وموضع ثقة الإمام.

ممثلاً لبلاده في الأمم المتحدة.

إلاّ أنّ البدر كان محبوباً. وعرف بأنه عسكريّ جيد. لكنه كان ضعيف الرأي ساذجاً قابلاً للاستهواء. ما لبث أن وقع تحت تأثير (البيضاني) المطلق في دوره المزدوج العجيب وصار يأخذ بنصائحه ومقترحاته الإصلاحية في ظاهرها لاسيما بسياسة عبدالناصر وبفائدة تعاون يمني - مصري وثيق. وفي البداية أقنع (البدر) أباه بالانضمام إلى ميثاق (جدّة) للدفاع المشترك مع مصر والعربية السعودية في ٢٠ نيسان ١٩٥٦ بناءً على نصيحته[٢٠].

في تموز من السنة نفسها زار البدر الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية بموافقة أبيه وتشجيع عبدالناصر. وفي كانون الثاني ١٩٥٥ زار الصين وعقد خلال زياراته عدّة اتفاقات للتعاون الاقتصادي ووعده السوفيات بالسلاح، وتبع ذلك وصول خبراء روس وچيكيين وبلغار فضلاً عن المصريين للعمل في المشاريع وللتدريب العسكري.

في الثامن من آذار ١٩٥٨ فوجئ العالم العربي بنبأ غير مستعدّ له قط. فقد أعلن انضمام اليمن إلى (ج.ع.م) التي لم يمضِ على قيامها أسابيع بما عرف بميثاق «اتحاد الدول العربية».

لم يكن الإمام أحمد غبياً رغم سذاجته فتقربه بهذا الشكل من عبدالناصر نابع من طمع بعونه ضدّ البريطانيين في استعادة اليمن الجنوبي وكذلك ليأمن منه ويخطب ود اليمنيين الأحرار خارج الوطن وليضع حداً للتآمر عليه ومهاجمته.

---

(٢٠) انتهز عبدالناصر في العام ١٩٥٤ وجوده في السعودية حاجّاً وفاوض الملك (سعود) في عقد اتفاق ثنائي. وهذا هو من جملة تلك الاتفاقات الثنائية العسكرية التي حصر جهوده في عقدها مع سائر البلدان العربيّة تطويقاً وإحباطاً لحلف السنتو. وأيد الملك سعود جهود مصر في هذا الصدد لما اثار فيه انضمام بغداد وطهران إلى ذلك الحلف من مخاوف. لا نستطيع مطلقاً أن ننسى العامل الشخصي في هذا العداء القاتل الذي واجهه الحلف من عبدالناصر واستبعاد الكثير من الأخطار المحتملة منه كما صورتها الدعاية المصرية على كيانات الدول الناطقة بالعربية. كان عليه وهو في طريقه إلى توقل سلم الزعامة العربيّة أن يزيل تلك العقبة المتمثلة بنوري السعيد المدافع الكبير عن ذلك الحلف والداعية له. ولما كانت الأمور مرهونة بظروفها كما يقال، ففي فترة قيام عبدالناصر بشن هجومه الكاسح على الحلف ما كان يدور في خلده قط أنه وبعد أقّل من سنتين سيشنُّ هجوماً كاسحاً مماثلاً على الشيوعية العالمية والشيوعيين في العالم العربي وأن الحلف إذ ذاك سيكون منسجماً مع سياسته الجديدة وتلك هي عواقب قصر النظر.

أمّا عبدالناصر فكان يرمي من هذا إلى فتح باب بقي موصداً في وجهه ووجهِ حركةِ الوعي القومي بهدف خلاصها من التبعية البريطانية. إلاّ أنه وبغضّ النظر عن مراميه السياسية البحتة كان بداية لا بدّ منها لإصلاح اجتماعي جذريّ عام في بلاد لم تتقدم خطوة واحدة بعدُ للاندماج في مجتمع القرن العشرين الدولي منذ الحركة التقدميّة الاجتماعية التي جاء بها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً.

نصّ [الميثاق الاتحادي] على استحداث مجلس دفاع ومجلس اقتصادي ومجلس ثقافي بمندوبين فيها من الأطراف الثلاثة. كان اتحاداً رسمياً صرفاً حددت صلاحيات مجالسه تحديداً صرفاً. كان واحداً من عشرات الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق التي اعتاد رؤساء الدول الناطقة بالعربيّة أخذها بعضهم من بعض لتهمل بعد التوقيع عليها وبعد أن تستوفي حظها من الضجّة الإعلاميّة ثم لتدفن في أرشيفات وزارات الخارجية. ولا يعود أحدٌ يسمع بها أو يتحسس آثاراً لها بعد مدّة وجيزة ولا تستأهل ذكراً واهتماماً من المؤرخين والكتاب.

واستبد القلق بالإمام لكثرة ورود الخبراء الأجانب من شيوعيين أوروبيين ومصريين عروبيين. وتعاظم قلقه حين علم أن الأيدي تتداول سِرّاً كُنَاْشاً مذيّلاً بتوقيع «الضباط اليمنيون الأحرار». كان هو فيه هدف الانتقاد والهجوم. الأمر الذي أشعره بمؤامرة وشيكة.

في ٩ من نيسان (أبريل) ١٩٥٩ ألجأه مرضه إلى السفر للمعالجة في (روما) فأناب عنه ابنه وولي عهده. وعمت فوضى في البلاد مصطنعة بعد رحيله ودامت أشهراً. فعاد فجأةً من دون أن يعلن عودته أو يتوقعه أحد وباشر عمليّة قطع الرؤوس وإثقال السجناء بالحديد. وكان رأس (عبدالله الأحمر) شيخ مشايخ (حاشد) أبرز الرؤوس التي علقت على الشجر. أعلنتْ هذه القبيلة عصياناً فاستقدم زعيمها هذا وقطع رأسه ولم يعد من الأسرار أن تكتلاً عسكرياً كان في طريقه إلى التكوين وأن أعضاءه كانوا يلتفون حول (البدر) ويشجعونه على إقامة علاقة وثيقة بـ (ج.ع.م) ورئيسها وعلى متابعة برنامجه في تطوير البلاد وتحديثها. وكثرت زياراته للقاهرة. وخيل له أنه قادر على القفز باليمن إلى العصر الحديث مع الاحتفاظ بالإمامة ونظام حكمها. وبدا وكأن عبدالناصر مرشده الروحي ورأت الزيدية أنه بات أداة طيعة بيد الرئيس المصري. ولاح الخطر عندهم حين أقدم البدر على إناطة مديرية الأمن العام بضابط مصري. وفي ٢٦ آذار جرت

المحاولة الثانية لاغتيال الإمام، ونجا منها بحضور بديهة منه. ولم تدلِ المصادر الرسميّة بتفاصيل عنها خلا قولها انها حيكت وموّلت من اليَمنيين المعارضين في عدن بالتعاون مع الكولونياليين![٢١]

ولم يبرأ الإمام أحمد من الجراح التي أصابته تمام برءٍ. وأيدت الشائعات بأنه بات يعجز جرّاها عن إدارة البلاد وأن اعتماده على (البدر) قد زاد. وليلاحظ هنا ان مصر التي كانت تعمل للتغيير وتتوق له لم تكن تستطيع مساندة الانقلابين علناً كما دأبت عليه في العراق ولبنان والأردن وسورية. فالميثاق الاتحادي بينها وبين الإمام ما زال قائماً. إلاّ أن الإمام ما لبث أن ألقى بجانب الحذر مجترئاً بعد انفصام الوحدة مع سورية فأعلن العداء علناً لنظام عبدالناصر الجديد المعلن باسم (الاشتراكية العربية). وفي متنصف شهر كانون الأول ١٩٦١ ظهرت للإمام أرجوزة من نظمه[٢٢] تتألف من أربعة وستين بيتاً[٢٣] موجّهة «إلى كلّ العرب» انتقد فيها «أولئك الذين يصرخون عبر الميكروفونات بأنكر الأصوات» ودعا العرب إلى وحدة مبنيّة على المبادئ التي قررتها الشريعة الإسلامية مقدسةً في قضائها ومفاهيمها، حرة من شوائب وعقابيل البدع التي تبيح ما حرّمه الإسلام، مثل مصادرة ممتلكات الناس وما حصلوا عليه شرعاً بدعوى التأميم

(٢١) خرج الإمام من قصره يتقدمه الحرس متوجهاً إلى مستشفى الحديدة للتصوير بالأشعة، وبلغه ضحىً وكان يصحبه بعض الأمراء ودخل ومعه أربعة من الحرس. كان الملازم محمد الألفي ضابط أمن المستشفى واحداً من المتآمرين المنفذين فمنع الحرس من مرافقة الإمام محتجاً بأن ذلك يزعج المرضى. وللتوّ انضم إليه الضابطان (عبدالله اللقيا ومحسن الهندوان) وفتح الألفي النار عليه من جهة، كما فتح الآخران النار عليه من الجهة الأخرى. وما أنقذه إلاّ حضور ذهنه. فقد القى بنفسه على الأرض فظن القتلة أنهم قضوا عليه وخرجوا. أصابت الإمام خمس إطلاقات على الأقل وجرح بعض مرافقيه وعقب الحرس الهاربين وأمطروهم برصاصهم وقتل الألفي نفسه عندما طوّق. وألقي القبض على الملازمين الآخرين وقطع رأساهما مع رؤوس خمسة آخرين ثبتت مشاركتهم [شرف الدين: المرجع السالف الص ٢٧٣ و٣٤٤. إنگرامز: المرجع السالف الص ١١٢-١١٣]. كتمت تفاصيل المؤامرة حتى زوال النظام وعندها علم أن عدداً كبيراً من العسكريين والمدنيين كان ضالعاً فيها ومن بينهم العقيد عبدالله السلال. (نقل على إثرها من قيادة الحديدة إلى صنعاء) والنقيب محمد الرويني مدير مطار الحديدة وحسن المقدمي مدير المستشفى (زج في السجن حتى أطلق الانقلاب سراحه).

(٢٢) أشاعت المعارضة وراديو صوت العرب بأن الإمام كلف أحد الشعراء الشبان بنظمها ووضع عليها اسمه [سبق للإمام أن نشر قصائد من نظمه].

(٢٣) أثبتناها بالنص في ملحق بهذا الفصل وهي قصيدة ضعيفة متكلفة.

والمساواة. فهذ ما لا يقرّه الشرع ولا يسمح به المنطق السليم «هذا ما جاء في صدر الأرجوزة»[٢٤].

أذيعت القصيدة الإمامية من الراديو ونشرت في الجرائد. وكانت إجابة عبدالناصر سريعة: أعلن من جانبٍ واحد في ٢٧ من الشهر عينه إنهاء الرابطة الفدرالية مع اليمن [اتحاد الدول العربية]. وإليك ما جاء في ديباجة البيان:

«قررت حكومة الجمهورية العربية المتحدة (لم يكن لها وجود وقتذاك) أن تُنهي أعمال اتحاد الدول العربيّة الذي كان يجمعها مع حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك أحمد حميدالدين إمام اليمن. وترى حكومة الجمهورية العربيّة المتحدة وهي تتخذ هذا القرار ان تعلن للرأي العام العربي حقيقة الدوافع التي حدت بها إلى هذه الخطوة».

وأتى البيان إلى شرح الأسباب التي تجعل مثل هذا الاتحاد عقيماً وغير مجدٍ. وأولها

«عدم وجود في طبيعة أيّ من الحكومتين ما يجعل قيام مثل هذا الاتحاد كأداة سياسية فعّالة... خاصّة وأن (ج.ع.م) تشعر بالتزامها العميق أمام حركة الجماهير العربيّة سعياً للعدل الاجتماعي».

وكذلك فإن (ج.ع.م) تعتقد أن الوحدة أو الاتحاد لا يمكن أن يقوما على أسس سليمة إلاّ إذا اتفق الأطراف المعنيون على حلّ مشاكل التغيير الاجتماعي. وكانت (ج.ع.م) تأمل بأن الاتحاد سيكون أداةً

«لخدمة الشعب اليمني وقضيته العادلة. إلاّ أن تجربة السنوات الماضيّة أثبت بما لا يقبل الشك أن الشعب اليمني لم يستفد من التجربة...».

بعد هذا بيومين دعا راديو القاهرة وصوت العرب الشعب اليمني إلى الثورة. وتواصل التحريض والحثّ دون انقطاع وبانتظام الساعة. ووُصِف الإمام بكل ما سبق أن وصف به حكام السعودية والعراق والأردن وسورية ونوشد الشعب العربي في اليمن:

«الانضمام إلى معركة التحرر العربي والوحدة والاشتراكية».

واستخدم الزعماء الجمهوريون اليمنيون «صوت العرب» لإعلان برامجهم الثورية

---

(٢٤) صدرت بهذه المقدمة عند انتهاء إذاعتها ونشرها.

ولشن هجوم ناريّ على الإمام ونظامه[٢٥].

* * *

لم يكن (السلاّل) الرجل الذي أعدته القاهرة لزعامة الثورة. وبدا انقلابه مفاجأة غير سارة لها.

فقد ارتهن عبدالناصر حظوظه بشخص عبدالرحمن البيضاني الذي قدمته وسائل الإعلام القاهرية بوصفه الزعيم اليمني المقبل.

ففي الثاني من شهر أيار ١٩٦٢ أذاع البيضاني الذي ترك منصبه في (بون) من راديو «صوت العرب» خطةً لتغيير كامل في الجهاز الإداري وأفاض في شرح تفاصيل اقامة جمهورية يمنيّة. وبعدها صار يذيع أحاديث مسلسلة بعنوان «أسرار اليمن» ضمن برنامج لراديو القاهرة عنوانه «أعداء اللّه» واصفاً الأهداف العامة للثورة اليمنية المقبلة وضمنّها هجوماً عنيفاً على الإمام.

للتأكد من وصول هذه الإذاعات إلى آذان الجمهور اليمني اعتمدت القاهرة خطة فعّالة كلّفت خزينة الدولة مالاً طائلاً. فقد عمِت إلى تزويد أنصارها بآلاف من راديوات الترانزستر الصغيرة الحجم ووزعتها على الجمهور مجاّناً!

كانت دعاية القاهرة فعّالة حقّاً. وقعّت في اذان مستعدة لها وفي تربةٍ ليس ثم أخصب منها. وقابلتها عمليّات قمع وحشية. كان الإمام يدمّر قرى بكاملها بسبب إيوائها المحرضين أو المطلوبين ويسلّم أعناق أصحاب أجهزة الترانزسترات إلى سيف الجلاّد. وفي عين الوقت يحاول مهادنة الجيش بمناشدته بالتمسك بتعاليم الإسلام واحترام شعائر الدين.

ثم بث راديو القاهرة إشاعة مؤداها أن الإمام يعتزم إقامة قواعد أمريكية في اليمن. فقدحت مظاهرة لطلاّب مدارس صنعاء، شوهدت فيها صورة عبدالناصر مرفوعة وعلم (ج.ع.م) الملغى ملوّحاً به. وفتح رجال الأمن النار على المتظاهرين فقتل عدداً منهم ابلغته إذاعة صوت العرب إلى الخمسين فضلاً عن مائتي جريح. وفي تظاهرة أخرى طلابيّة شوهدت صورتا الإمام وولي عهده تمزقان وتداسان بالنعال.

---

(٢٥) شارك في البرامج: محمد محمود الزيدي الذي قدمه المذيع بوصفه «قائد حركة التحرير اليمنية في القاهرة». ومحسن اليمني الذي كان قد نفي من (عدن) لدوره في إثارة النقابات وتحريضها على الاعتصاب فضلاً عن البيضاني نفسه.

وعندما بدأ راديو صوت العرب في ١٩ من أيلول يتحدث كالعادة عن الثورة المرتقبة في اليمن وينذر الإمام بما ينتظره، كان الإمام قد أسلم الروح قبلها بساعات. وأعلن راديو صنعاء تسلّم البدر مقاليد الإمامة باسم «المنصور بالله».

شرح الإمام الجديد أهدافه وبرنامجه في إشاعة الرفاء والطمأنينة، وبرفع مستوى البلاد الاقتصادي والسياسي والثقافي. ووعد بضمان حريات المواطنين بالسير بنسق روح العصر وبالشكل الذي يمارسه الآخرون في سائر أنحاء العالم. ولم يقتصد في إدانة حكم والده القمعي الأوتوقراطي وتعهّد بأن يكون حكمه مختلفاً تماماً. مؤكداً بأنه سيقود البلاد في طريق الإصلاح فعلاً وخلافاً لما تعوّد الحكام العرب «أن يعدوا فلا يفوا».

وكان أميناً على وعده وافتتح عهده بإجراءات تدلّ على أنه يعني ما يقول. فاجأ مصر واليمنيين الأحرار والقوميين العروبيين الثوريين في عدن بتعيين [عبدالله السلال][٢٦] رئيساً لأركان الجيش ورفع رتبته وألغى نظام الرهائن، وأعلن عفواً عاماً وأطلق سراح جميع السجناء السياسيين وأباح عودة المنفيين مع تعويضهم. وألغى قوانين الارتهان الإقطاعية ورفع رواتب الجنود والضباط والموظفين. وأصدر مرسوماً بتعيين مجلس شورى يتألف من ٤٠ عضواً يجري انتخاب نصفهم بالاقتراع العام. وأصدر مرسوماً آخر بتأسيس مجالس بلدية يتمّ انتخابها محليّاً بالاقتراع مسنداً لنفسه منصب رئيس الوزراء للتسريع في تنفيذ مراسيمه ومقرراته[٢٧].

---

(٢٦) عندما أرسل الإمامُ السلالَ ضمن بعثة تلاميذ إلى الكلية العسكرية ببغداد أيام بكر صدقي كان مطمئناً منه بوصفه زيّدياً وابن حدّاد نكرة بسيط لا طموح له. عاش السلال عهد أول انقلاب عراقي وأعجب بشخصية قائده إعجاباً لا حدّ له أثناء زيارة هذا الأخير للكلية. وتشرب بالروح العسكرية الطاغية آنذاك وهو في العام ١٩٣٦ ابن التاسعة عشرة. وعاد في العام ١٩٣٨ وهو متشبع بعين الروح ولم يعتم أن أودع السجن لمدة عامين بسبب توزيعه نشرات ضد الامام يحيى. وفي ١٩٤٨ أودع السجن بسبب صلته بالمقدم جمال جميل (انظر ماقبله) وقضى في جُبّ الحَجّة سبع سنوات مكبلاً بالحديد وكان فيه عند قيام الثورة في ١٩٥٥. بعدها أطلق سراحه بتوسط البدر وعينه رئيساً لحرسه الشخصي. وفي ١٩٥٩ عين قائداً لميناء الحديدة وطرد من الجيش على إثر محاولة ١٩٥٩ الانقلابيّة. إلاّ أن الثقة البدرية لم يعتورها ضعف فقد عينه مفتشاً لمطار صنعاء العسكري. [يرى محمد سعيد العطار: التخلّف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن: بيروت ١٩٦٥ أنّ البيضاني اعتقد بأن إزاحة السلاّل ستكون سهلة لكنه كان مخطئاً].

(٢٧) شرف الدين: المرجع السالف ٣٧٨-٣٨٠.

وأطلقت حصاة البدر المقذوفة في بحيرة الرأي العام العربي حلقات متباينة وأرسلت تنبؤات متناقضة. فكان هناك اعتقاد عند أوساط يمنية واسعة بأن اليمن تقف الآن على مفترق الطرق، وأنها في سبيل تجربة دراميّة وتغيير عظيم. لكن حين شككّت أوساط أخرى في إمكان تطبيق تلك الإجراءات لما عرفت عن الإمام الجديد من ضَعْفٍ، وعن الطبقة السادة الزيدية المحافظين من قوةٍ. في حين رأي المراقبون والمحللون السياسيون أن ذلك يعبرّ تعبيراً حقيقياً عن رأي اليمنيين عامةً في أنهم تعبوا من حكم الفرد وأن الطبقة الحاكمة بما فيها الإمام نفسه يحاول بانفتاحه السياسي هذا إنقاذ ذلك الحكم.

إلاّ أن القاهرة قررت أن لا تتيح للبدر فرصةً مهما قلّت لرؤية جدّيته في تطبيق برنامجه وسلوك السبيل الذي اعتزمه. ففي عين اليوم الذي بعث عبدالناصر ببرقية تعزيته للبدر بوفاة أبيه - وكان آخر المعزين - أذاع راديو القاهرة على ما بدا حملة هجوميّة على الملك سعود والملك حسين واصفاً إياهما «بالموتى مثل الإمام أحمد. إلاّ أنهما لا يعتبران بمصيره» في حين صعّد [البيضاني] حملته من خلال سلسلته «أسرار اليمن» غير مقتصد في هجومه على صديقه وولّيّ نعمته (البدر) وختم آخر إذاعته بهذه العبارة المنذرة المهددة «حان الموعد مع القدر»(٢٨) وهي من تعابير أحمد سعيد المأثورة.

لم يدع عبدالناصر للبدر فترة للحكم غير ثمانية ايأم. وأنهى أمره الانقلاب العسكريّ الذي تزعمه السّلال بمشاركة سبعة ضباط آخرين(٢٩).

تكررت هنا عملية قصر الرحاب في بغداد صبيحة ١٤ تموز، وعملية سراي عابدين في القاهرة فجر يوم ٢٢ يوليو. أحيط قصر الإمام بالمدرعات والجند وطلب من (البدر) الاستسلام. ولم تدم المقاومة غير بضع ساعات فقد فتحت المدفعية نارها وصُدّر البيان الثوري الأول بعبارة

«... ودفن الطاغية تحت أنقاض قصره وتمّ إلقاء القبض على عدد من رموز

---

(٢٨) عين المرجع.

(٢٩) محمد سعيد العطار المرجع السالف ص٢٩٩. يذكر إلى جانبه أسماء الضباط السبعة وهم العقيد حمْود الجايفي والرائد عبدالله جزيلان، والنقيب عبداللطيف ضيف الله والنقيب محمد قائد سيف والنقيب محمد المخيدي والملازمان علي عبدالمغني ومحمد مفرح وهو رئاسة ما دعي باللجنة الثورية وقوامها أربعون ضابطاً فقط من أصل ٤٠٠ وهم كل ملاك الجيش من الضباط البالغ عدده عشرة آلاف.

العهد المباد وغيرهم من الرجعيين».

صدر البيان رقم (١) بتوقيع القيادة العامة للجيش منوّهاً بأسبابه المعروفة المبررة للثورة ومذّكراً الثوريين في مختلف أنحاء اليمن والجنود والتجار والمبعدين بطغيان الإماميّة وأطماعها وجرائمها، والذلّ والمعاناة الشعبيّة، وبأن الثورة هي لجميع الشعب وهي تؤمن بالله، وبالقومية العربية والوحدة العربيّة، وأنها تدين الفرقة والخلاف بين الزيدية والشافعية وبين الهاشمية والقحطانية[٣٠] معلنة رسمياً القضاء على دولة الإمامة وقيام الجمهورية.

ظلّت إذاعة صنعاء وإعلام القاهرة مصرّين بعناد على موت البدر تحت الأنقاض. وعندما بدأت مصادر الأنباء المحايدة تؤكد نجاته وأن القصر لم يدمرّ تماماً اضطرت القاهرة في ١٧ من تشرين الأول إلى التراجع وعللت وهمها بأن «سقف إحدى الغرف انهار عليه أثناء ما كان يحاول الفرار». ثم أجرت تعديلاً آخر بعد بضعة أيام فادّعت ان جنديين فتكا به. ثم أوردت بعدها قصّة هروب نوري السعيد بالنصّ! فقالت إنه حاول الفرار بزيّ امرأة وفشل! ولم يسعها بعد تأكد نجاته إلاّ أن تختم حياته في أحد مستشفيات السعودية متأثراً بجراحه[٣١].

في أثناء تخبط القاهرة بمصير البدر أصدر هو في ١٥ تشرين الأول رسائل إلى رؤساء الدول العربيّة مؤكداً لهم بأنه حيّ[٣٢] وأنه ينظم مقاومة لمواجهة الانقلابيين.

لم يكن واقع نجاته وهروبه أمراً هيّناً بالنسبة للانقلابيين وخوفهم لا يتأتى فحسب من بقائه على قيد الحياة، بل من اجتماع المعارضة المرتبطة بالإمامة نفسها ومنهم آلاف

---

(٣٠) يعني بالهاشميين المنحدرين من آل هاشم عشيرة النبي. وبالقحطانيين عرب الجنوب وسكان اليمن الأصائل إلاّ أنهم كانوا في ذلك الزمن فئة تخضع لنفود وتحكمّ الهاشميّين.

(٣١) انگرامز المرجع السالف ص١٣١.

(٣٢) اختلفت الروايات في كيفية نجاته وتخلصه من الطوق المضروب حول القصر. وأصدق الروايات قد يكون ما رواه هو نفسه وهو المعوّل عليه عموما: قال إنه كان في القصر مجتمعاً بوزرائه حتى الحادية عشرة. وعندما انفض الاجتماع هجم عليه أحد أفراد حرسه محاولاً قتله وهو في طريقة إلى مخدعه فألقي القبض عليه وبعدها بنصف ساعة أقبل جندي ليخبره بأنه سمع قعقعة سرفات المدرعات ثم قطعت القوة الكهربائية وبدأ القصف طوال الليل. وفي صبيحة اليوم التالي قرر الخروج بثيابه العادية وغادر القصر ولم يكن جريحاً. فتعرفت عليه امرأة زيدية وأعطته ثياب جندي وترك صنعاء ليلاً بخمسة من أتباعه وفي صبح اليوم التالي أصبحوا ألفاً وخمسمائة وزاد عددهم وهو يتجه شمالاً.

مؤلفة من السادة الزيدية، لا يتوقع منهم أن يتركوا الميدان دون مقاومة. كان الزيدية أشدّ تعصباً وتمسكاً بالتقليد من أن يسكتوا. والضباط وبعضهم زيديّة كانوا أدرى بالتاريخ الطويل لدولة الإمامية وكل سيدّ فيهم يَعتبر حماية الإمامة واجباً دينياً.

ماعتم الثوار أن وجدوا أنفسهم يزاولون عين الأسلوب الهمجي الذي درجت عليه دولة الإمام بتصفية المعارضة. بادروا فوضعوا السيف في رقاب عدد كبير من أفراد الأسرة المالكة الأدنَيْين واختلفت الأرقام في عدد الضحايا الذين صرعوا في أولى أيام الثورة. حتى قيل إن القصد كان استئصال هذه الأسرة بالتمام.

وما حصل بعدها أن سيف الإسلام الحسن أحد ابناء عَم البدر تمكن عن طريق عدن من الوصول إلى لندن في ١٤ من تشرين الأول ليعلن نفسه إماماً على أنه عاد ليقرّ بإمامية البدر بعد ثبوت نجاته. وأضاف في تصريح له بأنه سيعود لينضم إلى قوات البدر في الشمال. فبادر البدر إلى تعيينه رئيساً للحكومة وبات يقود مجموعة من القوات الإماميّة.

وأعلن السلاّل عن نفسه قائداً عاماً للقوات المسلّحة. ورفّع نفسه إلى رتبة مشير (فيلد مارشال) ومارس الحكم على رأس مجلس قيادة الثورة المؤلف من الضباط السبعة الذين قاموا بالانقلاب. وفي ٢٨ من أيلول عهد إلى نفسه برئاسة الوزارة واختار [عبدالرحمن البيضاني] نائباً له ومحسن اليمني وزير خارجية ومحمد محمود الزيدي وزيراً للتعليم وقد نقل كل هؤلاء على عجل بالطائرة من القاهرة إلى اليمن.

سرعان ما أدرك جماعة القاهرة أن السلال لا ينوي أن يشارك أحداً فيما خاطر بحياته في سبيله. وتضاءل أمل (البيضاني) وآل به الأمر إلى الاستنجاد بالوسائل التي مارسها من قبل في محاولة إزاحة (السلاّل). إلاّ أن الظرف لم يكن بعدُ مناسباً.

وفي ٢٧ من أيلول أعلن مجلس قيادة الثورة سياسة الحكومة الجديدة ببرنامج ضخم يتألف من فصلين[٣٣] أوّله خصص للإصلاحات الداخلية وثانيه اختصّ بمعالجة

---

(٣٣) تألف الفصل الأول من نقاط ثمان: (١) إعلان اليمن جمهورية عربية. (٢) التمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية القومية بعد أن أفقدها الحكام الطغاة المتفسخون أثرها والعمل على إزالة كل أسباب الفرقة والأحقاد العرقية والدينية والعشائرية. (٣) تنظيم الجماهير في كتلة شعبيّة موحدة لتساهم في إقامة بناء ثوريّ والسيطرة على أجهزة الثورة. (٥) تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام اجتماعي يتفق مع أوضاع الوطن وروح الشريعة الإسلامية. (٦) البدء بثورة ثقافية - تعليمية تهدف إلى تدمير ومحو آثار النظام القديم الذي أشاع الجهل وكان السبب في التأخر =

مسألة القومية العربيّة وطموحاتها بالنسبة إلى اليمن.

في نهاية شهر تشرين الأوّل بعث عبدالناصر المشير عامر في زيارة لليمن. وعلى أثر ذلك تم تعديل في مجلس قيادة الثورة فبات يضمّ ثمانية عشر عضواً بينهم عدد من المدنيين، منهم البيضاني والزيدي والعيني. وفي أثناء قيامه أعلن المجلس الجديد بتاريخ ٣١ تشرين الأول دستوراً مؤقتاً يتألف من ١١ مادة. نصّ آخرها على تعيين السلاّل رئيساً للجمهورية ورئيس وزارة وقائداً عاماً لجميع القوات المسلّحة.

كانت الإنجازات القلمية الورقية التي نشرها الثّوار محطّ إعجابٍ ومنها:

تأسيس بنك الإنشاء والاعمار الوطني لتمويل المشاريع الصناعية والتجارية. مضاعفة رواتب الجنود وضباط الصفّ والضباط بسن قانون التجنيد. وإقامة مجلس أعلى للشؤون القبلية. وفي المجال الاجتماعي والإداري أزال النظام الجديد حكم السادة من كلّ الإدارات. وألغى بعض الضرائب المجحفة وأبطل قاعدة فرض سكنى الجنود وإيوائهم على القرى. ومصادرة الأراضي الزراعيّة المترامية التي يملكها الإمام وأعضاء أسرته وإيداع المحاكم إلى الممثلين عن الشعب.

وبهذا نقلت اليمن إلى مصاف الدول المتطورة ورقّن اسمها من قيود وقوائم الدول الرجعيّة المتأخرة.

على أن حكومة الانقلاب لم تجد بداً من الرجوع إلى عين الأسلوب الإمامي الوحشي في تصفية المشتبه بهم من الأضداد والمعارضين. وتعاقب تنفيذ أحكام الإعدام بعد محاكمات سريعة لا تزيد أحياناً عن بضع ساعات في محاكم جديدة أطلق عليها اسم [محاكم الشعب]. بفارق بسيط هو التنفيذ فقد رأت الثورة أن قطع الرأس بالسيف

= الثقافي. (٧) تشجيع رأس المال الوطني شريطة أن لا يؤدي إلى الاحتكار أو الاستغلال. (٨) مناشدة المبعدين للعودة والاستفادة من تجاربهم وثرواتهم.

وفي الفصل الثاني وهو الميدان القومي العروبي وضعت هذه الأهداف:

(١) الإيمان بالقومية العربية وبذل الجهود لتحقيق الوحدة الكاملة في دولة عربية واحدة تبنى على المبادئ الديمقراطية والشعبية (٢) التضامن الكامل مع سائر الدول العربيّة وفق ما تتطلبه المصلحة القومية. (٣) مساندة الجامعة العربيّة والعمل على زيادة فعاليتها. (٤) تقوية العلاقات مع الدول العربية المتحررة بهدف بلوغ الوحدة. (٥) تحسين العلاقات الاقتصادية مع الدول العربيّة. (٦) اتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز واحترام ميثاق الأمم المتحدة وإقامة علاقات مع الدول التي تحترم حريتنا واستقلالنا. (٧) قبول المساعدات الخارجية والقروض غير المشروطة والتي لا تمسّ استقلالنا وحرية بلادنا.

هو عمل همجي واستبدلته بالرصاص لأنه أليق بالثورة وإنسانيتها. وانشغل راديو صنعاء كلّ يوم تقريباً بإذاعة أسماء موظفين بارزين في نظام الإمام تمّ إعدامهم الحياة بعد إدانتهم بتهمة «خدمة الإقطاع والرجعيّة والطغيان»[٣٤] فقط.

وبدا الحكم الجديد ضعيفاً في فشله ببسط السيطرة الكاملة على المرافق العامة. وعلى رصّ الصفوف خلفه. الجيش كان صغيراً وضعيفاً، إزاء القبائل المسلّحة. وضباطه المسلكيون لا يملكون وعياً سياسياً ولا قدراً كافياً من الثقافة ولا فهماً لمدلول المصلحة العامة، ولا تجارب في التعامل مع الرجل العاديّ.

إنها ثورة قامت في مجتمع عشائري مسلّح. مستعدّ للقتال بعضه ضدّ بعض لا دخل للعروبيّة والشعور القومي فيه على الإطلاق. إحلال النظام الجمهوري بدل النظام الإمامي كان أشبه بمبضع جراحيّ ماضي الحدين لم يكن المريض مستعداً له.

وبالبدر والقبائل في شمال البلاد بدت الحرب الأهلية لا مناص منها. والدور الذي نهضت به مصر في تهيئة الانقلاب وبحكم الدوافع التي حملتها عليه بات التدخل المباشر في حكم المؤكد. بل كان التخطيط له قد تمّ قبل إعلان الثورة. وبدأ التنفيذ قبل التأكد من سيطرة الانقلابيين، بل قبل أن تتأكد القاهرة من نجاة (البدر) ومن دون أن تضع في الحساب احتمال نشوب حرب أهليّة. كان عبدالناصر يحلم بالفرصة الذهبيّة في تواجد قويّ له داخل جزيرة العرب وقد حانت، وهو الآن بتماسٍ مثلاً مع المملكة العربية السعودية من الشمال والشرق يُبقي حكامها في حالة قلق وتوفز دائمين، ومن الجنوب لتصفية حساب قديم مع غزاة القناة البريطانيين بخلق المتاعب لهم في عدن والمحميات[٣٥].

---

(٣٤) في اليومين التاليين على الثورة أعدم الحياة ٢٢ شخصيّة بارزة. من بينهم حسن إبراهيم وزير الخارجية، والمندوب الأسبق للامم المتحدة عبدالرحمن أبو طالب. وفي أوائل شهر تشرين الثاني تمّ إعدام ٣٢ من السادة الشريفيين ومن رجال الدين والعلماء. وأعدم حاكم صنعاء عبدالله الشامي بعد إدانته بتوقيع معاهدة مع بريطانيا وتآمره على أمن الدولة. وتبعه إلى الأبدية أحمد إبراهيم الذي كان رئيساً لأركان الجيش لمدة أربعين عاماً وعمرهُ ثمانون عاماً بتهمة الخيانة العظمى والفسّاد. وفي تشرين الثاني أعلن راديو صنعاء عن اكتشاف مؤامرة لإسقاط الحكم الجمهوري وتم إعدام أكثر من أربعين خارج سجن الحّجة أدينوا بالمشاركة فيها [المراجع السالفة].

(٣٥) في هذا الصدد يذكر تريفيليان (المرجع السالف الص٢٠٩-٢١٠) ما نصّه في العام ١٩٦٢ صرحت الورقة البيضاء للدفاع Defence White Paper بأن الجيش البريطاني سيتخذ من عدن =

وسواءٌ في الأمر، أعلمت القاهرة بنجاة (البدر) فعلاً فموّهتْ لشد أزر الانقلابيين وشلّ أي مقاومة محتملة لهم في الداخل، أم أنها كانت حقاً تجهل ذلك، فإنها كانت مهيّأة للتدخل العسكري. إذ لم تمض ثماني عشرة ساعة على صدور البيان الأول حتى رست في ميناءالحُديدة سفينة مصريّة وأفرغت حمولتها من الخبراء المدنيين والعسكريين والمواد الطبيّة والأسلحة. وبعد أسبوع واحد رست ثلاث سفن حربيّة أُخرى وأفرغت حمولة من الدبابات ومدافع الهاون وكميات من القنابل فضلاً عن وحدات عسكريّة مصرية راحت تتزايد باطراد. وذكر أن البدر قال في تصريح له موجهاً القول لعبدالناصر إن الطريق إلى إسرائيل هو سيناء لا اليمن. وفي ٢٠ من تشرين الأول ١٩٦٢ أعلن السلاّل بأن:

«أخانا الرئيس جمال عبدالناصر قد أمر قبل دقائق قليلة بإرسال قوات ضاربة كبيرة لإسنادنا».

وببدء شهر تشرين الثاني كانت ستّ عشر دولة قد اعترفت بالجمهورية العربية اليمنية(٣٦).

وزاد حجم القوات المصريّة باحتدام الصراع ودخول السعوديّة طرفاً.

كان الانقلاب حدثاً خطيراً ونذيراً للأسرة السعودية المالكة. فبادرت ورحبت (بالبدر) حين التجأ إليها وتجمع في المناطق المتاخمة كبار أنصار نظام الإمام ورؤساء القبائل والسادة والسعودية تزودهم بالمال والسلاح وتقذف الأموال الطائلة على القبائل اليمنية التي رفَعَت راية العصيان على الجمهورية الفتية، بل ساندت الحركات التخريبية داخل اليمن. وفي ٥ من تشرين الأول سمحت السعودية للملكيين اليمنين بتشكيل حكومة منفى في جدّة وبعدها بستة أيام فقط صرح (البيضاني) الذي أصبح

= قاعدة دائمة وتمّ تعزيزها وتوسيعها. وفي اليوم الذي تلا التصويت على انضمام عدن إلى اتحاد دول المحميات العربية (تمّ تأسيسه في ١٩٥٩) سقطت دولة الإمام الذي كان في نزاع دائم على حدود اليمن الجنوبي. وطلبت الجمهورية الجديدة العون من مصر. ولم تعترف بريطانيا بالنظام اليمني الجديد وتصاعدت الأعمال التخريبية في كلّ من المحمية وعدن باحتثاث ومساعدة من المصريين واليمنيين. وفي كانون الأول ١٩٦٢ أصيب حاكم عدن العام الذي كان أيضاً مندوباً سامياً للمحميات بجراح إثر انفجار قنبلة وقُتل نائبه».

(٣٦) بضمنها سورية والعراق. ولم تعترف لا الأردن ولا السعودية.

نائب رئيس الجمهورية بحكم الدستور المؤقت أن بلاده هي في حالة حرب مع السعودية[٣٧].

أرسل المشاة المصريون إلى ميدان القتال فوراً ثم تبعتها الآليات ثم القوة الجوية. كانت قوات السلال ضعيفة ومحدودة للغاية حتى أنه شرع يجند أحياناً تلاميذ المدارس في المدن بأعمار تتراوح بين الأربعة عشرة والسادسة عشرة[٣٨] وذكرت التقارير الصحفية أن القوات التي شرعت في الهجوم على (مأرب) شرق اليمن في ٢٣ من تشرين الثاني كانت مصرية خالصة. وتلك التي احتلت (صعدة) كان بينها ١٥٠٠ جندي وضابط مصريين من المظليين[٣٩].

وأرسلت مصر أيضاً أفواجاً من الأطباء والمعلمين والمهندسين والإداريين وزوّد كلّ وزير يمني بمستشار مصري ومعاونين. وعاد الوفد اليمني الذي أرسل إلى موسكو في ٢٦ من تشرين الثاني جذِلاً وهو يحمل موافقة الحكومة السوفياتية على تزويد النظام الجديد بالسلاح. وأرسلت أسراب من الطائرات الحربيّة المصرية تقصف تجمعات الملكيين شمال غرب البلاد فدمّرت وأحرقت قرى عديدة ودفن تحت أنقاضها سكّانها العزّل بالمئات إن لم يكن بالألوف حسب ادّعاء الملكيين.

ومع تدفق النجدات المصرية فقد بقي نفوذ الجمهوريين في نهاية العام ١٩٦٢ قاصراً على مدينتي صنعاء والحديدة وعلى جزءٍ من الوسط و(تعز) وأقسام من الغرب والجنوب في حين سيطرت قوات البدر على نصْف البلاد لاسيما شمالها.

كره المواطنون المصريون التدخل العسكري وكان الكره يزداد بازدياد عدد الضحايا

---

(٣٧) مع هذا يذكر الصحافي دانا آدم شمدت في كتابه: اليمن الحرب المجهولة: نيويورك ١٩٦٨ ص٦٣ D. A. Schmidt: Yemen: the Unknown War إن الطبقة العليا في السعودية كانت منقسمة على نفسها حول ما يجب عمله أتعترف بلادها بالنظام الجديد أم تمضي في تأييد البدر ومده بالعون. وقدم ستة من أعضاء الوزارة من الطبقة المتوسطة مذكرة للملك يقترحون الاعتراف بالوضع الجديد. إلاّ أن الأغلبية بزعامة الأمير خالد كانت قد بدأت بمساعدة الملكين وكالعادة كان الملك سعود مذبذباً لا يستقرّ على رأي ثم ألقى بحظوظه مع الملكين اليمنين.

(٣٨) دانا آدم شمدت من تقرير نشر في نيويورك تايمز ١٥ كانون الأول ١٩٦٢.

(٣٩) قدر عدد القوات التي وصلت من مصر حتى ١٥ من تشرين الثاني ما بين ستة آلاف وسبعة آلاف. وما مرّ شهر واحدٌ حتى ارتفع العدد الى(١٣٠٠٠). [المرجع السالف] وفي آخر المطاف كان على الحكام المصريين أن يزجّوا في المعركة (٧٠٠٠٠) من مختلف الصفوف. وقدروا بأكثر من هذا عندما بدأت عملية إخلائهم في النهاية.

ووصول الجرحى والمعوّقين. وانتشرت إشاعات حول عصيان على الأوامر لبعض الضباط وعن الكمائن القتّالة التي كان الملكيون ينصبونها للدوريات المصرية وعن إبادة وحدات كاملة في معركتي (مأرب) و(سرواح) وعن جدع أنوف الجنود الأسرى وصلم آذانهم. ولم يعد من قبل الأسرار قيام سلاح الجوّ المصري بقصف القرى والتجمعات السكنية بالناپالم المحرم دولياً.

تبرير التدخل كان في غاية البساطة: «إنه استجابة لنداء السلال بقصد حماية الجمهورية ضدّ أعدائها الذين يتلقون المساعدة والتشجيع من السعودية والأردن في الشمال والشرق ومن بريطانيا في الجنوب. لكن كان هناك أيضاً تبرير عقائدي نابع من المفهوم القومي العروبي أملته مركزية مصر في زعامة البلاد العربيّة الثورية التحررية وإيمانها بضرورة إسناد النضال العربي في الاستقلال والتحرر. وقد اعتبرت الانقلاب اليمني حركة تحرر عربيّة من التأخر والطغيان. فتدخلها لا يعني غير تطبيقها بأمانة وإخلاص - الميثاق الاشتراكي العربي الذي نصت مادته الحادية عشرة على أن الجمهورية العربيّة التي هي جزء من الأمّة العربيّة ترى نفسها ملزمة بنشر مفاهيمها ومبادئها ووضعها في خدمة كل مواطن عربي. ولا ترى من الضروري وهي في سبيلها هذا أن تتقيد بالحجّة القديمة البالية التي تنزل هذا العمل منزلة التدخل من جانبها في شؤون الآخرين»[٤٠].

سيكون سابقاً للأوان بسط صورة مجملة لما حصل بعد ذلك بمتابعة مسيرة التدخل العسكري المصري والعمليات الحربيّة الطويلة وبكل ما تخللها من الكوارث والخطوب وعقبها من حمامات دم ونزاعٍ قتّال على السلطة. وبأكداس من المحاضر والسجلّات في لقاءات ومداولات ووساطات واتفاقات ومواثيق تمضى وتوّقع لتخرق أو تهمل قبل أن يجفّ الحبر منها. ادّت كلها بالأخير إلى انسحابٍ غير مشرّف لقواتٍ مهشمّة منهوكة ضائعة الرشد والمعنويات. كان سيقع عليها بعد سنتين وبعض سنة ان تخوض حرباً غير متكافئة لتتمزق بقية أشلاء لها شر ممزق. فلولها تهيم في مجاهل القفر اليباب حافيةً عارية جائعة لاغبة في صحراء سيناء.

تركت هذه القوات بلاداً عربيّة خالصة النشأة في فوضى فكرية واجتماعيّة إلاّ أنها سجّلت لمرسِلها مأثرة تحرير هذا الجزء من الأمّة العربيّة وإنقاذه من مظالم حكم

(٤٠) عن النص الكامل في الجرائد المصرية.

أوتوقراطي رجعيّ استبدادي بقي جيلاً كاملاً ميدان صراع دمويّ قتال بين جماعات وأرهاط محتربة على الزعامة وحبّ الاستئثار بالسلطة.

لم يعط الثوريون العروبيّون فرصةً مهما صغرت للإمام الجديد كي يحقق الإصلاحات التي وعد بها... كانوا مستعجلين! لكن كان هناك نجاح أحرزه التدّخل العروبيّ المصري، كسب لليمن عنوانا دولياً جديداً، أدخلت فيه لفظة «عربيّة» ولفظة «جمهورية».

ملحق

إلى العرب

«الأرجوزة الأحمدية في حقيقة الاشتراكية الناصرية»

من نظم الإمام يحيى حميدالدين

نصيحة تُهدى إلى كل العرب ذوي البطولات العظام والحسب
نصيحة تحرك الضمائرا وتوقظ القلوب والمشاعرا
وتستثير نخوة الأجداد وشِيَم المكارم الأمجاد
من شرفوا ألسُنهم عن الخنا وللحِمى والعِرْض كانوا أصونا
نصيحة أزفها إليهمو عسى أرى قبولها لديهمو
أن يذكروا ما جاء في القرآن من حكم معجزة البيان
تدعوهمُ لألفة القلوب ووحدة الصفوف في الخطوب
وأن يكونوا كالبنا المرصوص فيسلموا مذمة النكوص
ويرفعوا في قمة المجد علم وينصروا الحق إذا الخطب ادلهمّ
وينشروا مبادئ الإسلام والعدل والسلام في الأنام
فقد أتى في محكم التنزيل ما لا مجال فيه للتأويل
كونوا على عدوكم أعوانا ورحماء بينكم إخوانا
أعزة عند اشتداد البأس لايستلين عزمكم لليأس
واتبعوا ما أنزل الله لكم وأخلصوا لوجهه أعمالكم
واعتصموا بحبله جميعا واجتنبوا الفرقة والتشنيعا
وكم أتى على لسان أحمد من الهدى إلى السبيل الأرشد
كم حثنا لوحدة الصفوف ونبذ كل مبدإٍ سخيف
وكم دعانا للإخا والحب والبعد عن قول الخنا والعُجْب
هذي التعاليم التي علّمنا خير رسول جاء رحمةً لنا
فما دعاكم يابني العُرب إلى هذا النزاع والخصام والقِلى؟
ومالكم حدتم عن الطريق وعبثت فيكم يد التمزيق؟

وأصبحت قلوبكم أشتاتا ليست تعير رشدها التفاتا
فأدرك العدو منكم امله وفتّ زندكم وهز مفصله

* * *

ما لي أراكم تملأون الأرضا قولاً يفيض حسداً وبغضا
وتفعمون الجو بالشتائم وتصفعون جبهة المكارم
وتصرخون من فم المذياع بكل صوت ناشز الإيقاع
كم تشتمون بعضكم بعضاً وكم هتكتمو ياقوم جانب الحُرَم
أقلقتم مضاجع الآباء ولم تصونوا ذمة الوفاء
واستحيَتِ الأمجاد منكم والشرف وسَخرت منكم عناوين الصحف
وابتسم العدو بسمة الظفر كأنما احتل حماكم وانتصر
نسيتمو عدونا المشتركا وصرتمو بعضاً لبعض شَرَكا
شننتمو الحروب فيما بينكم ودستم العهد الذي يصونكم
ولم تراعو حرمة الإسلام ولا شعار القادة العظام
فصرتمو عاراً على الآباء ولعنةً في شفة السماء
وصيَّرتكم شهوة الأطماع سفينةً تاهت بلا شراع
فهل تعودون إلى الرشاد؟ وتغسلون دَرَنَ الأحقاد؟
وتقطعون ألسن السباب وتغلقون عنه كل باب
وتنبذون الكيد والخداعا والعُجْب والغرور والأطماعا
متى تكفّرون عن أخطائكم وتأخذون الدرس عن آبائكم
وتجمعون صفكم كي تضربوا أعداءكم وتعمروا ما خرّبوا
هيا فقد آن الأوان وانتهت عصور ذلٍ سيطرت واستحكمت
خضعتم فيها لأمر الأجنبي وذاب فيكم كل عرق عربي
هيا بنا نبني صروح الوحدة ونرتقي للمجد أعلى قمة
فينتشي تاريخنا افتخاراً وتركع الدنيا لنا إكبارا
هيا بنا لوحدة مبنية على أصولٍ بيننا مَرضية
قانونها شريعة الإسلام قدسية الأوصاف والأحكام
ليس بها شائبة من البدع تجيز ما الإسلام عنه قد منع
مِن أخْذِ ما للناس من أموال وما تكسّبوا من الحلال

بحجة التأميم والمعادلة بين ذوي المال ومن لا مال له
لأن هذا ماله دليل في الدين أو تجيزه العقول
فأخذ مال الناس بالإرغام جريمة في شرعة الإسلام
ولايجوز أخذ مال الغير إلا بأن يرضى بدون ضَيْر
والدين قد سن الزكاة فينا طهارةً لما حوت أيدينا
يعيش منها العاجز المحروم ويسعد الحاكم والمحكوم
وليس في مقدارها إحجاف ولا خلا من أمرها الإنصاف
وممكنٌ إصلاح ما قد كانا ومحو ما قد غيّر الأذهانا
وعودة الماء إلى مجراه فينعم الشعب بما يهواه
ويستتب الأمن في البلاد وينزل الخصب بكل وادي
وليس في العَوْد إلى الصواب مذمة لدى أولي الألباب
فالحسنات تقتل الآثاما وتُذهِب الأحقاد والأوهاما
والبعض قد يغدو إلى وئام إذا محوت الذنب بالإكرام
فإن وعيتم يا ولاة الأمر نصحي أمنتم غائلات الدهر
وسدتم الدنيا بكل فخر وجئتموا الأخرى بكل أجر
والله يهديكم إلى الرشاد ويبسط الخير على العباد

يحيى حميد الدين

الفصل الثاني والثلاثون

العناصر القومية النشطة تنزح عن العراق إلى سورية أولاً ثم إلى مصر. عودة لفحص مبالغات الإعلام العربي في قتلى أحداث الموصل وكركوك. حملات «صوت العرب» والصحف العربية. مساعي قاسم لكسب الرأي العام السوري بعد الانفصال. لقاؤه مع ناظم القدسي. الشكوى السورية من عبدالناصر. فشل عبدالناصر في الجامعة العربية. متاعب قاسم. تعامله الغريب مع أعدائه والمؤتمرين به. ادعاؤه بالكويت وتكتمه في نواياه حيال الدولة الجديدة. إعلانه عن عدم استخدام القوة. اتفاقية ١٩ حزيران بين بريطانيا والكويت. الثورة الكردية. إعلان الانتفاضة وتسلم الحزب الديمقراطي الكردستاني قيادتها. إنزال قطعات بريطانية ثم عربية في أرض دولة الكويت الجديدة. انتباه العالم الخارجي إلى الثورة الكردية. تأييد معنوي لعبدالناصر للثورة. محاولة الشاه في التدخل إلى جانب الثورة ومساعدتها. تفاقم الوضع الداخلي في العراق. تكتل الضباط القوميين ضد قاسم. منافسة بين قيادة البعث والضباط القوميين على تزعم حركة انقلابية ضد قاسم. سباق محموم في المبادأة ثم التعاون. بيان الانقلابيين الأول. بيانات متعاقبة بالفصل والتعيين والإحالة إلى التقاعد، وتنفيذ أحكام الموت. مؤسسة الحرس القومي. استباحة دماء الشيوعيين. حيرة العالم الخارجي من تشكيلة الحكم الجديدة. برقية الاعتراف بالحكم من عبدالناصر وجوابها. استمرار سياسة الأخذ بالثار. الإرهاب الأعظم والخوف. جلادون محترفون. موقف الإعلام العربي من التصفيات الجسدية وحمامات الدم

في غضون الأعوام ١٩٦٠-١٩٦٢ هجر العراق عددٌ كبير من القوميين الناشطين إلى (ج.ع.م). سيما أولئك الذين شاركوا في محاولة العقيد الشواف الانقلابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو من كان يخشى الوقوع في قبضة السلطة وتبعهم أولئك الذين شاركوا أو نفذوا عملية محاولة اغتيال قاسم. فأمّنت لهم حكومة (ج.ع.م) في سورية

خفض العيش وحرية العمل بما في ذلك حرية النشر فملأوا الصحف والراديو بأنباء مثيرة معظمها مختلق أو مبالغ فيه عما يعانيه القوميون في العراق في ظل نظام قمعي يسيطر عليه الشيوعيون والبلوغ به إلى حد الفجاجة بوصف أفانين التعذيب التي يلقاها معتقلو محاولة الشواف الانقلابية في معسكر أبي غريب ومعتقل الدبابات.

ونشر راديو القاهرة خبر موت فلان من أثر التعذيب ليظهروا بعد قليل في المحاكمات التي جرت لهم. بولغ فيها كما ذكرنا في فصل سابق.

سمحت السلطة السورية الجديدة لمن أراد من هؤلاء بعد الانفصال بالانتقال إلى القاهرة ولم تحاول المقايضة بهم على حساب التقرب من حكم قاسم.

استغلّهم الإعلام المصري أبرع استغلال وفتحت لهم دور النشر وكلها حكومي أبوابها لتقذف بأسخف وأكذب الأدبيات تشنيعاً بقاسم ونظامه. وللإعلام المصري الناصري هيبته ومقامه في الأقطار الناطقة بالعربية فمن لم يكن من حكامها عدواً لعبدالناصر لم يكن كذلك صديقاً لقاسم ونظامه الذي لم يكن مستعداً أو ربما كفؤاً لممارسة تاكتيك الدعاية المضادة. فلم تتعدّ حربه حدود العراق وفضاءه، لم يكترث قاسم في أي وقت بمحاولة إعطاء صورة خارجية لنظامه رداً على الإعلام المصري ولا حفل بنقل حربه الدعائية الداخلية إلى وسائل الإعلام الخارجية. وبقيت مبالغات وأكاذيب «صوت العرب من القاهرة» والمطبوع الذي يجاريها سيد الميدان والمصدر الرئيس الذي يمتار منه الكتاب الأجانب والصحافيون ويعتمدون عليه في كتابة أحداث العراق. وسقط كثير من هؤلاء في شراك مطابخ القاهرة دون تحقيق ولاسيما ارتكازهم على أهم دعامة قامت عليها صولة القاهرة وهي ما حصل في أعقاب فشل انقلاب الشواف. ومن فوضى وقتول بكركوك (آذار وتموز ١٩٥٩ على التوالي) طال الـ٢٥ أو الـ٤٠ أو ٦٧ الذين لاقوا حتوفهم في الموصل. والـ٣١ الذين قتلوا في كركوك أصبحوا مئات عديدة وآلافاً. وكانت هذه المبالغات- والظاهر المقصود بها الشيوعيون- تتفق ونوايا قاسم في تحجيم الحزب الشيوعي العراقي[1] ولم يجدها موجهة ضد حكمه أو

---

(١) من بين الكتاب المحترفين الذين خدعوا بها جورج حداد George. M. Haddad: Revolutions and Millitary Rule in the Middle East: the Arab state. ج٢: ص ١١٣. نيويورك ١٩٧١ قال: «آلاف شنقوا وسُحلوا في شوارع الموصل أو قتلوا بمجموعات رمياً بالرصاص خارج المدينة، في حين وقفت وحدات الشرطة والجيش تتفرج...». كذلك الدكتور مجيد =

شخصه، رغم أنها كانت الفرصة التي اقتنصتها القاهرة للنيل منه والتشنيع على نظامه. كان ردّه من خلال رئيس المحكمة العليا الخاصة العسكرية ومن خلال إذاعة بغداد وخطبه ذات العبارات الغامضة الغامزة اللامزة التي فتحت الباب للمبالغات المخجلة.

العداء الناصري القديم لنوري السعيد يتوجه الآن ضد قاسم بشكل فاق أولهما عنفاً. ها هي المنافسة التاريخية القديمة بين بغداد والقاهرة تبعث الآن من جديد،

= خدوري. العراق الجمهوري. Dr. Majid Khaduri: the Republican Iraq. «شكل الشيوعيون محاكمهم الخاصة وأصدروا أحكاماً سريعة نفذت فوراً اما الذين حكمت عليهم المحاكم الشعبية بالإعدام فقد علقوا على أعمدة الكهرباء في الشوارع ولا يذكر أحد أن الموصل قاست من الأهوال في تاريخها ما قاسته خلال الأيام الأربعة الأولى من مذابح مروعة...» واشنطن: ١٩٧٠. ص ١٥١. وعن كركوك: «كان تطهير الشوعيون لكركوك أعنف وأشرس من الموصل... وأسفرت المعركة التي حصلت عن قتل ٧٩ شخصاً ودفن ٤٠ شخصاً وهم أحياء وقد يكون عدد القتلى أكثر من هذا بكثير. وكان هذا التطهير من الوحشية والفظاعة بحيث شجبه قاسم ووصفه بالوحشية... والأكراد شعب محارب إلا أنه شرس وفظ أعملوا السيف في المدينة وسحلوا وقتلوا إلى حد لم تعد معه مجزرة الموصل شيئاً مذكوراً.» أما أكرم الحوراني (المرجع السالف - المسلسل) فقد ضاعف عدد القتلى سبعاً وعشرين مرة بقوله «وفي تاريخ ١٤ تموز ١٩٥٩ الذي كان الذكرى الأولى للثورة قام الشيوعيون في كركوك بمجزرة رهيبة دامت عدة أيام ذهب ضحيتها ٨٥٠ قتيلاً... وكنت أظن قبل ذلك أن ما يذاع عن جرائم الشيوعيين في العراق فيه شيء من المبالغة لكن مجازر كركوك فاقت كل ما يذاع عن جرائمهم».

جاء في مذكرات بهاء الدين نوري ص ١١١. حول حصيلة الخسائر البشرية التي نجمت عن محاولة الشواف، ويضمنها تلك الجناية الوحشية الحمقاء التي ارتكبها الحزب الشيوعي في الموصل بعد نهاية الانقلاب بقتلهم ١٧ شخصاً أعزل «كان عدد الضحايا من الشيوعيين وسائر مؤيدي السلطة قرابة مائة شخص مقابل ٤٠ شخصاً من ضحايا الطرف الآخر. وقد طغت نزعة الثأر على سلوك المسؤولين المحليين للحزب الشيوعي فقتلوا (١٧) وهم من ضمن الأربعين قتيلاً من أبرز الخصوم السياسيين المؤيدين لمحاولة الانقلاب وفي وقتٍ كانت المحاولة قد قمعت. وحين التقيت بعضو اللجنة المركزية لحزبنا المحامي (حمزه سلمان) الذي كان قد أوفد من بغداد إلى الموصل كمشرف حزبي إبان الأحداث، وجهت إليه اللوم بخصوص (محمد حسين أبو العيس وزكي خيري وجورج تللو) بسبب قتل هؤلاء الأشخاص السبعة عشر بعد أن كان التمرد قد أخمد. فمد يده إلى جيب سترته وأخرج رسالة وقدمها إليّ وقال: «كنت أتوقع هذا اللوم منك ومن رفاق آخرين ولهذا احتفظت بهذه الرسالة لأدافع بها عن نفسي. أرجو أن تقرأها الآن وتعيدها إليّ». قرأت الرسالة وكانت بخط جمال الحيدري ومذيلة بتوقيع المكتب السياسي. كانت التوجيهات المدونة متطرفة إذ أمرت باستثمار الموقف لتصفية الرؤوس المعادية. ولم أعرف ما إذا كان الحيدري قد كتب هذه الرسالة بالاتفاق مع سلام عادل أم مع غيره أيضاً».

وتدفعها وتؤجج نارها الخيبة الكبرى من رفض رجل بغداد الزعامة القاهرية، وقد صورت بالخيانة للقومية العربية، وهي بالتالي خدمة مجانية للصهيونية والاستعمار والإمبريالية والشيوعية.

وبذل (قاسم) المساعي لكسب الرأي العام السوري بعد الانفصال. وتحدث عن المصير المؤسف الذي آل إليه شعب سورية أثناء الوحدة. وذكّر عبدالناصر بالدور المصري المخزي في حرب العام ١٩٤٨ ضد إسرائيل وفي العام ١٩٥٦ وغيره بقبول مرابطة القوات الدولية على حدوده. وزاد على هذا أنه تبنى شعارات عبدالناصر وخط دعايته بتقليد نفسه زعامة القومية العربية.

والملاحظ هنا ان كلاً من قاسم وعبدالناصر أعطيا الفرصة في وقت معين لسادة الكرملين باستخدامهما الواحد ضدّ الآخر. ويذكر أن موسكو استخدمت مصر ضد العراق أثناء الدعوة لحلف بغداد. وهي الآن تستخدم العراق ضد مصر عندما ساءت العلاقات الناصرية بالاتحاد السوفياتي. وفي ١٩٥٥-١٩٥٨ كان شيوعيو سورية يساندون عبدالناصر ضدّ العراق، وباتوا الآن يساندون قاسماً مع شيوعيي العراق.

وبالعودة إلى الوراء قليلاً، من المفيد تذكرة القارئ أن عبدالناصر دعا في ١٩٥٩ إلى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية لبحث «الوضع الخطير في العراق» وكان القصد منه إذلال قاسم. فاجتمع وزراء خارجية الدول العربية ببيروت في أوائل نيسان. إلا أن وزراء العراق والأردن وتونس أرسلوا مندوبين عنهم. ورفض الحاضرون بعد مناقشات دامت أسبوعاً واحداً الموافقة على أي نوع من التدخل أو إدانةٍ للعراق وهو ما طلبته (ج.ع.م) وانتهى المؤتمر بفشل لعبدالناصر.

وكان نصراً معنوياً لقاسم، رغم ضآلته. لكنه على ما يبدو تضخم في مخيلة هذا الرجل وزاد إعجابه بنفسه. ولم يكن يعاب عليه صدق نية إلا أن تلك الخيلاء أضعفت من صدق النية والتجرد. وبرغم اضطراره المستمر إلى انشغاله بمعالجة التناحر الداخلي الشرس على السلطة بضربات متواصلة للضباط الناقمين المتآمرين حيناً وبالعفو والتكريم حيناً، بدا بمظهر الحاكم المتفرد الذي حلت كلمته محل القانون. وبهذا الشكل وبالمكائد تنصب له في كل زاوية وعطفة طريق، وجدناه مدفوعاً وبصدق نيةٍ طبعاً إلى إضافة نزاعه مع شركات النفط على متاعبه ثم وباندفاع خالٍ من أية حكمة أضاف ادعاءه بالكويت التي باتت دولة مستقلة في ١٩ من حزيران (يونيو ١٩٦١) فكسب عداء بريطانيا في هاتين القضيتين. وكانت سياستها دعم حكمه.

وفي قضية الكويت عزل نفسه عن الدول الناطقة بالعربية والدول الأجنبية الأخرى التي قبلت التمثيل الدبوماسي مع الدولة الجديدة بسحبه سفراءه من سائر الدول التي اعترفت باستقلالها فبادرت تلك الدول إلى سحب سفرائها أيضاً.

ما من شك في أن (قاسماً) كان على نحوٍ ما يؤمن بأن الكويت هي جزءٌ من العراق وأنّ البريطانيين تعمّدوا عندما رسموا الحدود العراقية في ١٩١٨ و١٩٢٣ إخراج قضاء الكويت من ولاية البصرة. (مثلما وافقوا على إخراج قضاء ديرالزور مثلاً من ولاية بغداد وضمه إلى سورية)[٢]. ربما كان يختفي وراء المطالبة خلق الضجة والدوي الذي يحن إليه الدكتاتور عادةً حين يجد اسمه يختفي تدريجاً من موضع الصدارة في سماء الصحف والأنباء العالمية.

ووجد نفسه مع الضجة المنشودة يخوض معركته حول الكويت وحيداً عندما اعتبر مرسومه الجمهوري الكويت قضاءً تابعاً لمحافظة البصرة. لم يكن هذا مجرد ادعاء بل هو إعلان بأن الكويت لم تعد دولةً قائمة وإنما هي جزءٌ من العراق. ولم يكن هناك شبهة في ان المتابعة ستكون بوسائل سلمية. بالعكس فالافتراض الأكيد هو أنه مادامت الكويت جزءاً من العراق فبوسع الجيش العراقي أن يدخلها في أي وقتٍ يشاء كإجراء اعتيادي أي بمشروعية وجوده في أي جزءٍ آخر من العراق[٣].

لم يكن أحد يدري ما كان يبيّت قاسم في ضميره. قادة الجيش وقعوا في حيرة

---

(٢) ما أظن (قاسماً) كان على علم بهذا الواقع. وبأن فصل قضاء أو متصرفية في ولاية وضمها إلى أخرى في العهد العثماني كان شائعاً وسريعاً ومتواصلاً بحيث يتعذر على المؤرخ المتقصي متابعة ذلك [راجع كتابنا: مغامرة الكويت: الوجه والخلفية. جزآن. ستوكهولم ١٩٩٢]. إن الرد القانوني السياسي البسيط والمفحم على هذا الادعاء هو أن معاهدات الصلح (مؤتمر فرساي) خلقت دولاً جديدة من أراض وأقاليم ملحقة بدولٍ لم يكن لها وجود قبلها إن كان في أوروبا أو في منطقة الشرق الأوسط. خلقت عراقاً جديداً من ولايات وأقضية ورسمت له حدوداً. كما فعلت في ولايات وأقضية أخرى لتخلق منها دولة سورية. ودولة لبنان. ودولة الحجاز. وكل هذه الدول مع إمارة الكويت لم يكن لها وجود على الخرائط السياسية. لكن من كان يستطيع أن يقول للدكتاتور: إنك مخطئ؟

(٣) يحضرني ما أنبأني به موظف كبير الشأن في وزارة الخارجية العراقية إنه هيأ يوم إعلان استقلال الكويت برقية تهنئة لأميرها وذهب بها إلى قاسم وكان وزيراً بالوكالة نظراً لغياب الوزير هاشم جواد. فمزقها وكتب بقلمه صورة برقية يهنئ فيها أمير الكويت على خلاصه من «معاهدة ١٨٩٩ المزيفة مع بريطانيا». ولم يقل فيها شيئاً حول الاستقلال الأمر الذي كان فعلاً يبيت النية ويعد لها وأن المطالبة بها لم تكن بنت الساعة.

والدبلوماسيون في وزارة الخارجية صعقوا، والوزراء في حكومته بهتوا وقصارى ما تمكن هؤلاء من عمله هو حصولهم على وعد منه بعدم استخدام القوة ولم يجرؤ أحد منهم على مناقشة صحة الادعاء. ومع أنه أمر بحركة عسكرية، إلاّ أنه لم يدفع بأية وحدة إلى حدود الدولتين. لم يستطع أحد أن المرض العقلي في عبدالكريم كان يحول دون تفسير منطقي لإجراءاته، يقول تريفليان[٤]:

«على ضوء المعلومات التي اجتمعت لدنيا قمنا بهذا التقويم: على أغلب الاحتمال كان (قاسم) ينوي ضم الكويت بانقلاب وُقِّت تنفيذه في يوم ١٤ تموز وهو الذكرى الثالثة للثورة. ويبدو أن بعضهم قال له ما عليه إلا أن يعلن ضم الكويت ليجد أغلبية الكويتيين إلى جانبه وخطط بأن ينشيء قوته الخاصة وينشرها تحت غطاء التدريب على استعراض ١٤ تموز. وربما كانت إعادة نشر قواته الخاصة قد قصد منها غطاء على حركة الجيش أي أن تكون القطعات في المواقع المخصصة لها في نهاية حزيران حتى يعلن الضم. ثم يرسل قواته الخاصة بزعم ما لإكمال العملية. وربما وضع في حسابه أنه قادر على البقاء ما إن يكون داخل الكويت وأن البريطانيين بتجربتهم في السويس لن يحاولوا إخراجه».

إلا أن اتفاقية ١٩ حزيران بين بريطانيا والدولة الجديدة أخذته على حين غرة. وما مرت أيام قلائل على إصداره المرسوم حتى أدرك أن القاعدة السياسية لعمله قد نسفت نسفاً باعتراف الدول العربية بالكويت وبنزول قطعات عسكرية إنكليزية. واعتراف الجامعة العربية بها مع سبق اتفاق لها مع بريطانيا على إرسال قوات عربية لحماية استقلالها بدلاً من القوات الإنكليزية التي أبدت استعدادها للانسحاب.

كانت ضربة سياسية أليمة لقاسم، فعاد ليصرح أنه لم يعتزم قط استخدام القوة. وكان على قوله بأنه سيعتمد الطرق السلمية لاستعادة الكويت[٥].

---

(٤) المرجع السالف ص ١٦٦.

(٥) أكد (قاسم) ذلك في ٢٥ حزيران خلال مؤتمره الصحفي. إلا أنني لم أقع على طريق سلمي معيّن باشره في هذا المجال. إلا إذا اعتد بالحجج الضعيفة المتهافتة التي أدلى بها مندوب العراق في الجامعة العربية والمؤتمر الصحفي الذي عقبها، من جملة الوسائل السلمية. وكذلك حشده الفنانين والفنانات والمطربين والمطربات في دار الإذاعة وإصدار الأمر إليهم بتسجيل تلك «الأغاني الوطنية» حول ضم الكويت إلى العراق. تلك الأغاني الفجة التي فاقت بسخفها =

شاءت المقادير أن يكون ادعاء «قاسم» سبباً في أن يطفو على سطح المقدرات السياسية العروبية كل الصراعات على المصالح بين الدول الناطقة بالعربية، ولاسيما مسألة الوحدة. فقد بدت بعيدة عن الفكر العروبي بعد القمر عن الشمس، إلا أنها بقيت في يد عبدالناصر والبعث مثلما بقي قميص عثمان في يد معاوية.

وتألفت القوات العربية ونزلت الكويت وانسحبت القوات البريطانية وهي «قوات الاستعمار» التي اشار إليها في مؤتمره الصحفي فجرّدت إعلامه من حجته الكبرى[٦].

وبدا للمتابع كما اتضح للعالم في الخارج أن رجل الشارع العراقي لم يكن مهتماً قط. فلا تظاهرات مؤيدة ولا مسيرات شعبية. وبقيت الإذاعة وحدها ناشطة في ميدان الحملة السلمية. وبدأت صورة قاسم التي رسمتها ريشة الحزب الشيوعي العراقي تنصل ألوانها ونزعها كثيرون من فوق صدورهم. وتخلف انطباع بأن الرجل أنوَك. وطمع به المتآمرون وتشجعوا وراحوا يتكتلون بما يقرب من العلن إلا أنهم باتوا يدركون جيداً بأن انقلاباً عسكرياً مدبراً هو الوسيلة الوحيدة لإزاحته عن السلطة. يقول تريفيليان:

«كان علينا أن نؤمّن الرادع المؤثر، لكن وبعين الوقت أن نظهر النزاع وكأنه مسألة عربية داخلية خالصة. وبالطبع لم يكن إنزالنا القطعات العسكرية صعباً. لكن المشكلة هي كيفية إخلائهم. وفي لندن قدروا أن القوات العربية لن تبلغ القدر الكافي من القوة لردع العراق. وفي بغداد كان اعتقادنا بأن الرادع السياسي كافٍ. بحيث يكون في رفضنا القوة العربية والنأي بأنفسنا القضاء على سمعتنا، إلا أن أمير الكويت بت في الأمر بتفضيله الرادع العربي على الرادع البريطاني»[٧].

* * *

= ورقاعتها الأناشيد والأغاني القومية المصرية المذاعة يومياً من دار الإذاعة القاهرية تمجيداً بثورة يوليو وبصانعها. بقيت تلك الأغاني تصكّ آذان العراقيين ثم تضاءل بثها باطراد، وماجاء العام ١٩٦٣ حتى كانت قد اختفت تماماً من برامج إذاعة بغداد.

(٦) أنزلت قوات مختلطة للسودان والأردن و(ج.ع.م) قوامها يتراوح بين ٢٣٠٠ و ٢٥٠٠ جندي بناء على قرار اتخذته الجامعة العربية في تموز (يوليو) ١٩٦١ باقتراح المندوب السوداني. وعلى إثر ذلك انسحب المندوب العراقي من الاجتماع احتجاجاً. وشرح في مؤتمر صحفي أحقية العراق بضم الكويت بوصفها جزءاً تاريخياً منه. لكنه لم يكن موفقاً كما أسلفنا.

(٧) تريفيليان: المرجع السالف ص ١٦٩.

وبقدر ما كانت الثورة الكردية تزداد رسوخاً وصلابة وتفتح لمناهجها آفاقاً واسعة في ذهن الشعب الكردي، كان (قاسم) يزداد عزماً وعناداً على استخدام القوة والتعامل مع الثورة على أساس كونها حركة عصيانٍ تحركه قوى خارجية أجنبية أضرّ بها التحول السياسي الذي حققته ثورته.

كانت أنباؤها قد اخترقت الحصار الإعلامي ووجدت سبيلها إلى وسائل الإعلام العالمية. وبدأت إيران ومصر كل من جانبه يلعبان بورقتها ضدّ قاسم. لم يبخل عبدالناصر عليها بالتفاتة عطف ودأب الإعلام القاهري يضرب على نغمة «التخبط القاسمي» في معالجة مشاكله الداخلية واختياره الحل العسكري متخذاً من فشله في القضاء عليها مادةً للسخرية ودليلاً على عجزه. ثم سمح بإقامة ممثل للثورة في القاهرة.

في حين بدأت حكومة الشاه بمحاولات للتقرب من قيادة الثورة نكاية بقاسم فأغمضت عيناً عن التبادل التجاري عبر الحدود. وفتحت عيناً لاستقبال الجرحى من الأنصار بشكل محدود ومعالجتهم في مستشفياتها والمساعدة على إخلائهم. تلك العلاقة التي كانت ستتوثق كثيراً وتأخذ أبعاداً كبيرة فيما بعد وتدخل في صميم سياسة الشاه الخليجية. أي تحقيق سيطرة إيران على الخليج الفارسي ومن أهم بنودها إضعاف البلدان الساحلية والعراق كان أقواها لحدوده الطويلة معها.

وكان انعطاف الريف المسيحي إلى الثورة واضحاً بحمل سكانه السلاح إلى جانب الثورة[٨].

كانت القوات التي واجهت الانتفاضة وبعين عقلية العسكري الذي يتوق إلى إظهار جدارة وشجاعة مهتبلاً أي فرصةً تعنّ له[٩] وتتيح له فرصة التقدم المسلكي والشهرة بالشجاعة والكفاءة.

---

(٨) مثلاً أثار التحاق الفتاة الآشورية (مرغريت جورج) بالفصائل المسلحة (البشمرگه) ومشاركتها الفعلية في القتال حماسة واندفاعاً في نفوس المقاتلين إلا أن ذلك يتضاءل إزاء ما كسبت للحركة الكردية من شهرة في الإعلام الأوروبي فهذا إن أغفل كتاب ألّفه صحافي غربي عن الثورة ذكراً لها (مثلاً دانا شمدت: ص ١٩٩ من ترجمتنا كتابه رحلة إلى رجال شجعان. كتب «كثير من البشمرگة الكرد يحتفظون بصورتها في محافظهم» (ورنيه موريس) يتحدث عنها بإسهاب. انظر ٩٣-٩٦ من ترجمتنا كتابه: كردستان أو الموت. «سرعان ما أسفرت عن وجه مقاتل ممتاز يتحلى بكثير من الجرأة والإقدام. . . إن بسالتها حققت عجائب نسبة إلى بنات جنسها». وفي كل ما كتب عناصر مبالغة ونسج خيال كثير إلاّ أنها كانت مادة دعائية ثمينة.

(٩) كان إذذاك بمنصب (مقدم اللواء) لواحدٍ من اثنين من الألوية التي أوكل إليها أمر العمليات =

وقرّ رأي (قاسم) على أن يخوض معركته الأخيرة مع ضباط الجيش وحلفائهم الناصريين والبعثيين بمفرده، برفضه تسليم السلاح الوفير في وزارة الدفاع لأولئك الذين هبوا لنصرته والمحافظة على نظامه كتلاً متراصة تملأ شارع الرشيد وتهتف له وهو في طريقه إلى وزارة الدفاع مطالبةً بالسلاح بإلحاح وعناد.

كانت معركة غير متكافئة بدون هذه الجماهير. وذكر أحدهم قوله إنه رفض إشراك الشعب في معركته بعلّة تحاشي سفك المزيد من الدماء وقوله «لا أرغب في قيام حرب أهلية»[١٠] واعتمد على قادة القطعات المرابطة في بغداد الذين اختارهم بنفسه وبينهم

= العسكرية. وهو اللواء الثالث. ذكر لنا وكما جاء في ص١١٩٣ الدكتور عبدالباقي رمو وكان آمراً لمستشفى الميدان وقتذاك وعلى صلة (بقاسم)، إن قاسماً كان قد اصطفى لنفسه أحد رؤساء المنطقة الموالين واسمه (أسعد شيتنه) الذي استخدمه لتزويده بأنباء تحركات الثوار. وقد علم منه أن البارزاني يعتزم سحب مقاتليه من جبل نواخين والذرى الأخرى المشرفة على الطريق المؤدية إلى (ميركه سور) وهي من ضمن أهداف اللواء الرابع وهو بقيادة العقيد الركن رفيق عارف (رئيس أركان الجيش قبل ١٤ تموز). بشكل ما أقنع قاسم آمره العقيد حسيب الربيعي بأن يسمح له باستباق اللواء الرابع إلى إشغال هذه المواقع قبل أن يفطن اللواء الرابع إلى انسحاب الثوار منها فتم له ذلك. وطبق ما دوّنه العقيد حسين (موسوعة ١٤ تموز. ج٦. الص ٢٤-٢٥ «ان الرائد الركن قاسم تحرك مع جماعة مختارة ليلاً وتسلق (نواخين) وباغت العصاة واحتل أهدافه وفتح الطريق إلى مركه صور أمام جحفل اللواء الرابع. وأبرق إلى مقر قيادته «أمنت الجماعة المختارة أهدافها» ثم إنه هيأ حرساً لتحية الجحفل المذكور عند مروره من ميركه صور وهو يريد بهذه العملية أن يقول لهم: إنكم احتللتم أهدافكم بفضل جنود جحفلنا». يقول صاحب موسوعة تموز: إن آمر الجحفل الرابع اغتاظ من تصرف قاسم وأبرق برقية تهكمية رداً على برقية قاسم للتقليل من شأن العمل جاء فيها: «لقد احتل جحفل اللواء الثالث ميركه صور عاصمة الرايشتاغ» آه. مهما يكن من أمر فالحكم على موقف قاسم من ثورة أيلول الكردية يبقى معلقاً ومؤرجحاً بين من يسلم بمشروعية الثورة وبين من يرى أن قاسماً كان مصيباً في الإصرار على الحل العسكري بهدف القضاء عليها. لكن ليس هناك من يجادل في أن ديمومتها وأصالة مقاصدها كانت من أهم العوامل التي أدت إلى سقوطه.

(١٠) ذكر العبارة النقيب قاسم الجنابي مرافق قاسم، في رسالة موجهة لمؤلف موسوعة ١٤ تموز: (المرجع السالف. ج٥. ص٤٠٢). وهو الوحيد من الخمسة الذين اقتيدوا إلى الإذاعة ليقتلوا فنجا وحده. وأنا لا أميل إلى تصديقها لكنها شهادة ستبقى أبداً فلا سبيل إلى تأييدها أو نفيها إلا أن الظروف والخلفيات تكاد تؤيد شكي. كان (قاسم) يؤكد ويؤمن بأن الشعب معه وأن المتآمرين في كل زمان ومكان هم فئة محدودة العدد جداً لا تتمتع بقاعدة شعبية حقيقية وظنه كان هنا قريباً من الحقيقة. وقد بقي يتعامل مع الانقلاب إلى آخر ساعة بهذا التصور - سيتصل بهذه القطعات وتلك ويترك الأوامر إلى القادة الذين نصبهم على رأسها فلا تلبى ولا تطاع. كان =

قريب له. وكان يفترض فيه ذلك الذكاء والخبرة والتجربة التي تؤهله إلى إدراك سرعة تغيّر ولاء ضباط الجيش العراقي وتربّصهم بأول إشارة نصرٍ تبدو في نزاع غريمين. وتجربة الرابع عشر من تموز لم تكن بعيدة.

إن كان حقاً ما عزي إليه من مثل هذه المقولة فما هو الوصف الذي يمكن اطلاقه على تلك الحرب التي كانت تدور رحاها في جبال كردستان طوال ثمانية عشر شهراً؟

أقرّ كثيرون من قادة البعث فيما بعد أن تسليح الجموع الحاشدة المناصرة لقاسم كان كفيلاً بأن يخلق للانقلابين مشكلة عظمى واعترف بعضهم بأن حركتهم كانت ستوضع في كفة القدر، وأن حرسهم القومي بأفراده القلائل كانوا سيكتسحون اكتساحاً بالجموع الغفيرة الهادرة التي اندفعت من تلقاء نفسها وبالدعاة الشيوعيين الذين وضعوا أنفسهم على رأس تلك الجموع بيقين لا شائبة فيه بأنهم يخوضون معركة موت أو حياة[11].

أصاب المتآمرون في تقديرهم بأن القطعات العسكرية المرابطة في بغداد لن تتحرك

= عليه وبالذكاء وبعد النظر الذي عزاه لنفسه وعزاه كل أنصاره إليه تسرعاً وغفلةً أن يتعظ بتجربة الرابع عشر من تموز فمن بين الضباط الخمسة آلاف الذين أقسموا كل بدوره يمين الولاء للنظام الملكي والدفاع عنه لم ترتفع يمين واحدة انتصاراً له عندما انطلق صوت مذيع البيان الأول - إلا يد واحدة (وأقصد اللواء الركن عمر علي قائد الفرقة الثالثة) وقد عوقب على محاولة البر بقسمه بالأشغال الشاقة المؤبدة). كان على قاسم أن يدرك هذه الحقيقة قبل محاولة الاستنجاد بهم لذلك فإني أستبعد جداً أن يتصور قاسم نشوب حرب أهلية نتيجة تسليح الجموع المحتشدة. إذ لم تكن هناك جموع محتشدة معادية مسلحة بالأصل.

(١١) تحدث طالب شبيب (د. علي كريم سعيد «من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب» بيروت ١٩٩٩- الص ٨٣-٨٤) قال: «أحاط المتظاهرون بالدبابات الأولى (المتجهة إلى وزارة الدفاع) وصعدوا فوقها وفتحوا أغطيتها وأخرجوا قادتها الضباط (الأربعة) وقتلوهم بالخناجر والسكاكين. ووصل بعد ذلك رتل آخر من الدبابات يقوده العقيد الركن المظلي عبدالكريم مصطفى نصرت الذي أخبرني قائلاً: أدخلت دبابتي وسط جموع تهتف بحياة عبدالكريم قاسم ورغم أن واجبي هو مهاجمة وزارة الدفاع إلا أني وجدت نفسي ودبابتي وكل الرتل أسرى وسط تلك الجموع وسيكون مصيري القتل إذا ما وجهت مدفعي لمهاجمة وزارة الدفاع. ولذلك فتحت بوابة الدبابة وخرجت محيياً الجماهير ورددت معهم نداءهم المعروف «ماكو زعيم الا كريم» وإذذاك مررتُ بدبابتي تتبعني الدبابات الأخرى يكرر قادتها ما فعلته. وما إن وصلنا إلى مقربة من النادي الأولمبي حتى استدرنا ثانية نحو مبنى وزارة الدفاع وبدأنا حال اقترابنا من المتظاهرين بإطلاق النار فوق الرؤوس».

لنصرته وأن عليهم أن يواجهوا فحسب الجموع التي ستهب لنصرته وقد حسبوا لها حسابها أيضاً وكان تقديرهم صائباً لقدر ما يمكن أن تفعله.

* * *

استقل (قاسم) كالعادة باختيار الوسائل واتخاذ التدابير لحماية جمهوريته من القوميين المتآمرين. وكان على علم بما يبيّت له ولها[١٢] ولعله كان يدري أيضاً بأن هؤلاء وفقوا إلى تحييد الثورة في كردستان بوعودٍ قولية عبر لقاءات. كانت خطة ساذجة جداً.

ففي مناسبة ما، وأظنها مناسبة السادس من كانون الثاني وهو يوم الجيش، ألقى (قاسم) خطاباً ضمّنه إنذاراً مبطناً للمتآمرين يهدف إلى أن يلقي في روعهم بأنه على معرفة تامة بما يبيّتون وأنه اتخذ الحيطة. قال: «لقد قسمنا بغداد إلى قطاعات عسكرية بعيون ساهرة يقظة وبحسب خطة رسمناها لتوجيه الضربة القاضية بكل من تسوّل نفسه الخ». وشدد القول على هذا مراراً. ثم انثنى فجأة ليعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد «وقد أصدرنا الأوامر إلى القوات المرابطة في شمالنا بالتوقف عن الحركات ضدّ المتمردين لنتيح لهم الفرصة للعودة إلى الحياة الطبيعية وليكونوا مواطنين صالحين وعفا الله عما سلف».

سمع كاتب هذه السطور هذه العبارة فجزم بأن يكون لقاسم علم بالمفاوضات التي تجري بين الپارتي والمتآمرين.

ثم أعقب خطبته بأيام قلائل بإصدار قائمتين بالإحالة إلى التقاعد بلغ مجموع ضباطها ١١١ من ضمنهم اثنان برتبة لواء و٣٢ برتبة عميد و٢٥ برتبة عقيد و١٢ برتبة مقدم. وأغلق دون إنذار نادي المنصور (موضع لقاء كثير من القوميين المعادين) ونواديَ أخرى وعلل بيان الحكم العسكري سبب إغلاقها بأنها من أوكار التآمر.

---

(١٢) معرفة الحزب الشيوعي بما يجري في السر أكيدة. وينقل الفكيكي (المرجع السالف الص: ٢١٤-٢١٥) عين التفاصيل التي سمعتها من عضو بارز في الحزب الشيوعي. يقول: «حين تسرب خبر حركة البعث وموعدها إلى قيادته حاولت استثمارها لإعادة التحالف بينها وبين قاسم وطلبت اللقاء به فوراً غير أنه بدلاً من استقبالها انتدب مرافقه الأقدم وصفي طاهر. فعرض عليه أعضاء القيادة أخبار الحركة وتفاصيلها وطلبوا التعاون وتوزيع السلاح لسحقها الأمر الذي رفضه قاسم وحين أحاطوا بموكبه مقابل وزارة الدفاع صبيحة ٨ شباط مطالبين بالسلاح، رفض مجدداً واعداً إياهم بسحق الحركة».

كان معظم الضباط من ذوي الرتب العسكرية الكبيرة الذين أحالهم إلى التقاعد على رأس التآمر. إلا أن الذين نفذوا خطة الاستيلاء على الحكم واحتلال النقاط الرئيسة في العاصمة والهجوم على مبنى وزارة الدفاع كانوا من ذوى الرتب الصغيرة. حتى أن راديو القاهرة كان يتحدث عن «ثورة الملازمين»(١٣).

كانت قيادة حزب البعث في العراق قد أعيد تنظيمها وأرسل علي صالح السعدي من دمشق في نيسان ١٩٦٠ ليكون أمين السرّ القطري بدلاً من فؤاد الركابي وزمرته. وسرعان ما بدا الحزب في ١٩٦٢ القطب الذي تلتف حوله الفئات القومية أو ما دعي بالجبهة القومية، ومنها جماعة الضباط القوميين الناصريين واتحاد الطلاب القومي وبقايا من حزب الاستقلال، وحركة القوميين العرب، والرابطة القومية.

كان البعث يخشى من ذلك أن يستبقه القوميون إلى الحركة فتكون بيدهم المبادأة في كل الأمور ومنها احتكار السلطة.

ويصر طالب شبيب والفكيكي وغيرهم على أن القرار بإسقاط قاسم ونظامه قد اتخذ في اجتماع لقيادتهم القطرية في شهر شباط ١٩٦٢. ويقول أولهما متباهياً:

«إني أشعر بالسخرية من أولئك الذين ينسبون قرار الثورة إلى هذه الجهة أو تلك. فهذا القرار الذي وافق عليه المؤتمر القومي الخامس (دمشق) ولم يعلم به لا عبدالناصر ولا القيادة القومية. وفي مرحلة الصراع (الداخلي البعثي) والتحضير فوجئنا بمحاولات للتطبيع من قبل مصر مع حكومة قاسم تحت شعار التضامن العربي وأدركنا أن ذلك سيكون على حساب التيار القومي في العراق. وذلك يعني أيضاً أن عبدالناصر قد بدأ يقتنع بنهاية (ج.ع.م) كأداةٍ

---

(١٣) الطيارون الثلاثة الذين أقلعوا من الحبانية وانقضوا على وزارة الدفاع: إثنان منهم برتبة ملازم وثالثهم برتبة نقيب. والضباط الأقدمون الذين أطلق سراحهم وأحالهم إلى التقاعد أمثال أحمد حسن البكر وطاهر يحيى وعبدالغني الراوي ارتدوا ثيابهم العسكرية وبقوا يمتثلون لأوامر أعضاء القيادة القطرية البعثية.

كانت ساعة الصفر أي البدء بالحركة قتل قائد القوة الجوية العميد الركن جلال جعفر الأوقاتي. فتم ذلك لهم في الساعة ٩,٣٠ صباحاً واختلفت الروايات في مكان مصرعه. وفي عين الوقت وباتصال تلفوني من بغداد أقلعت الطائرات من كركوك والحبانية. وانطلقت الدبابات مع فصائل صغيرة نحو وزارة الدفاع من أبي غريب ومعسكر الرشيد. وفي الساعة ٥,٣٠ عصراً استسلم فوج حماية وزارة الدفاع المؤلف من ٦٠٠ ضابط وجندي.

للوحدة ويتقبل قاسماً حاكماً للعراق»[١٤].

ويردف د. علي كريم سعيد، نقلاً عن رسالة خاصة له من أحمد الحبوبي:

«إن القائمين على ١٤ رمضان لم يبلغوا القوميين (بساعة الصفر) لأنهم كانوا يريدون الانفراد بالسلطة وقد وشى (صالح مهدي عماش) قبل ذلك لقاسم بهم، وبنية القوميين القيام بانقلاب وكان هدفه أن لا يسبق القوميون البعثيين بالحركة وأن البعثيين ما جاؤوا بعبدالسلام رئيساً للدولة إلا لكسب تأييد عبدالناصر والضباط القوميين»[١٥].

ويؤيد الفكيكي قيام (عماش) بالوشاية فيقول إنه:

«أطلع القيادة القومية على قرار تأجيل يوم الانقلاب (وكان قد تعيّن في الأول من كانون الثاني ١٩٦٣). إلا أن (عفلق) أكد أن تأجيل الانقلاب سيعني تسلم عبدالناصر العراق وسيطرته وأن ذلك سيكون كارثة على الحزب في العراق وفي سورية وفي كل مكان وأنه طلب مني القفول إلى بغداد بسرعة لإبلاغ القيادة مخاطر التأجيل»[١٦].

إنه على ما يبدو شبيه بحلبة سباق خيل بين القوميين لا عملاً عقائدياً نابعاً من مصلحة قومية، وبكل ما تستبطنه سباقات الخيل المشبوهة من غدرٍ ودسائس ووقيعة.

ليس بوسعي أن أجد تعليلاً عقلانياً لموقف الدفاع الرقيع الذي اتخذه للمحافظة على نظامه وعلى حياته في حين كان لديه كل مستلزمات الهجوم وعدة الكاسح: أي الشارع والجماهير وكيف فضل أسوأ خطة عسكرية يقدم عليها ضابط صغير غير مجرب وربما كان مرضه العصبي الذي كثر الحديث والشائعات عنه السبب في انزوائه بوزارة الدفاع كما كان السبب المعقول الوحيد لتفسير قراراته وتصرفاته الشاذة[١٧].

---

(١٤) المصدر السالف الص ٤٨-٤٩. كان هذا تقديراً خاطئاً أو ربما متقصداً وآية ذلك الهجوم الكاسح الذي شنه الإعلام المصري على العراق إثر لقاء قاسم بالدكتور القدسي الرئيس السوري في البوكمال واتهامه بالتآمر على الوحدة.

(١٥) شبيب: المرجع السالف. الص ٤٨-٤٩.

(١٦) الفكيكي: المرجع السالف ص ٢٧٧.

(١٧) أوردت في كتابي «رجال ووقائع في الميزان» (أربيل ٢٠٠١. الص) أمثلة من تصرفات قاسم المتناقضة الشاذة. وإليك ما أثبته الجواهري الشاعر الكبير في ذكرياته (ص ١٦٥-ج٢) حول هذا المرض الذي لم يسمه بتسميته: «عودة إلى حياة قاسم ومدى مفارقاتها وانفعالاتها- فلربما أكون قد أتيت بالشيء الجديد الذي لا أتذكر أحداً قد تطرق إليه. فضلاً عما ينبغي من أن يشدد =

لا أدري كم كان يتوقع من صيادين خرجوا لقتله ليس بينهم من لا يتمنى أن يجعل منه وليمة بعد حفلة قنصٍ ناجحة.

ويدركني العجب الشديد وأنا أسأل نفسي فلا أجد جواباً أو تعليلاً مقبولاً لاستسلامه وتفضيله الوقوع بيد جلاديه على أن يموت بيده منتحراً أو مستقبلاً رصاص مهاجميه بصدره في طليعة من بقي إلى جانبه وفياً إلى الأخير، دفاعاً عن نظامه وشعبه الذي هتف له فخذله.

أترك ذلك يائساً لأولئك الذين ما زالوا يرون فيه بطلاً وزعيماً شعبياً منزهاً عن الخطأ.

وبعين هذه الحيرة تساءلت كم كان يؤمن بتحقيق طلبه الأخير أي بوضعه بطائرة تنقله إلى الخارج.

كانوا قد قرروا قتله قبل الظفر به حياً، وكل من يدعي بعكس ذلك يكذب. لم تكن هناك محاكمة أو شبه محاكمة فهؤلاء لم يكونوا قضاة بل جلادين. جرت محاورة صبيانية طريفة بينه وبين رئيس الجمهورية الجديد الذي رفع إلى رتبة الفيلدمارشال حول مَن كتب البيان الأول للثورة محاولاً إرغامه على قسم فوق نسخة من القرآن. مثله في ذلك مثل ذلك الذي ربح المليون وانشغل بالبحث عن عملةٍ صغيرة سقطت من جيبه. وقد حلا لبعض الكتبة أن يخلعوا صفة القضاء على مجموعة من القتلة أعماهم الحقد والغضب والخوف. وركبتهم خيلاء الاعتداد بما حققوا من فوز فما وجدت ألسنتهم شيئاً تنطق به غير العتاب المشبع بالتشفي واللوم المثقل بالسباب والإهانة. ولا جديد عندي أضيف إلى هذه الدراما التي سبقني لروايتها والتفصيل فيها كثيرون وسبقت فيها كثيرين[١٨]. وليس بين رواية ورواية غير فروق سهى عنها بعضهم وتذكرها عنهم

= عليه لما له من خطورة وأهمية. وهو المرض شبه العضال الذي شاءت الصدف أن أكون أول الشاهدين عليه في لقاءاتي معه بلندن قبل أكثر من عشر سنوات من ثورته حين كان يستعرض معي فحوص الأطباء وكشوفاتهم وهو في معرض التشكي من وزارة الدفاع التي لا تريد أن تتحمل نفقاتها. وأكثر من هذا وذاك عندما قام وفد الأطباء الكبار الذي استحضروا له من الاتحاد السوفياتي. وطبعاً بكل سرية وتحفظ هذا المرض نفسه حتى بعد أن شفي منه كما هو مفترض، ظل ينعكس على طباعه الغامضة المتقلبة أحياناً وهذا ما غفل عن ذكره الكثيرون».

(١٨) مثلاً راجع كتابنا «العراق في عهد قاسم: آراء وخواطر». ج٢ الص ٨٨٧-٩٠٦. ستوكهولم ١٩٨٩.

بعضهم ومشاهد أتيحت لهذا دون ذاك.

تابعت عيناي يد الجندي وهو ممسك بشعر رأس الزعيم الأوحد يهزه ويميل به يمنة ويسرة ليؤكد للناظرين في لوحة التلفزة بأنه بات جثة هامدة. فتذكرت به ولا أدري ماذا زخرت به نفس أديب فرنسا العظيم ڤكتور هوگو وهو يرقب من شرفة النافذة بپاريس الموكب المهيب الذي كان يمر من أمامه لجثمان ناپوليون بوناپرت المنقول من منفاه بجزيرة سنت هيلينا لدفنه في مقبرة العظماء (الأنڤاليد) تلك المرثية الرائعة التي عدت من عيون الأدب الفرنسي الرفيع. وقد قضى جل حياته يقارع الاستبداد ويهاجم حكم الفرد ويدافع عن الحريات الديمقراطية فطورد وأبعد عن وطنه سنوات.

وكڤكتور هوگو ذابت أمام عيني كما يذوب تمثال من الثلج كل ما ذقته من آلام ومطاردة وسجن في عهده. وغابت متراكمات جرائم وأخطاء فظيعة جرتها على البلاد وأهلها دكتاتوريته المطلقة. ولم تبق أمامي إلا صورة بائسة لأولئك الذين هرعوا لنجدته وآمنوا به وبقوا مخلصين له إلى الأخير فسقطوا معه صرعى برصاص أعدائه.

ووجدته وهو مسجى على كرسي إعدامه يكتب بدمه فصلاً مخجلاً ويلطخ بالعار مجموعة أخرى من الضباط القتلة السفاكين الذين أغرقوا شعاراتهم القومية في الوحدة والحرية والاشتراكية وما إليها في بركة من الدماء بدأت تتسع وتنداح رقعتها بدماء بعضهم بعضاً في مسيرة معاركهم القومية.

ومن الخيال أعود إلى الواقع لأفكر بجوابٍ على أسئلةٍ معينة:

ماذا سيكون حكم التاريخ على قاسم؟ وبأي شكل سيرسي عليه؟

أي منحى من التفكير سيتخذ في اصدار الحكم على دكتاتورية قاسم العسكرية ذات الاربعة والخمسين شهراً بالمقارنة بالانظمة التي عقبته؟

كم كانت لآرائه وتطبيقاته صلة وثيقة بمشاكل الشعب العراقي وتطلعاته؟

وأخيراً هل كانت ثورة الرابع عشر من تموز ضرورية لمسيرة الديمقراطية في البلاد؟ في إحداث انقلاب اجتماعي خطير للعراقيين جميعاً؟

وهذه الحرب على جزءٍ من الوطن في كردستان، أما كان بإمكانه إنقاذ الشعب العراقي من ويلاتها؟

إن الحكم على سمعة الشخصيات السياسية المسهمة بدورٍ رئيس في حياة مجتمع من المجتمعات، أو شعبٍ من الشعوب، تشبه إلى حد كبير سمعة كبار الفنانين والأدباء الذين يخطئهم التقدير وتفوتهم الشهرة الحرية بهم أثناء حياتهم. تختفي في ضباب

الخمول حيناً ثم تخرق حجابه فتغدو الشغل الشاغل وحديث الناس ثم يلفها النسيان ثم تبعث من القبر ويدب فيها دبيب الحياة في جيل تالٍ من البشر عندما يتضاءل أو يختفي نهائياً الشعور بالألم المتأتي من مظالم أو أعمال عنف ارتكبها هؤلاء الحكام. أو عندما تقرأ المشاكل والمتاعب التي واجهوها بشكل أوضح.

وليس بعجيب أن يكون الخمول أو اضمحلال الشعور بالمعاناة صحيحاً جداً وبنوع خاص عند الدكتاتور القادر على خنق الانتقاد وقتل الإدراك العام للأخطاء التي وقعوا فيها وترويج صورهم المثالية، وإعجابهم بأنفسهم اللامتناهي خلال فترة حياتهم وتسلطهم.

* * *

عد المتآمرون المنتصرون أنفسهم حكومةً حال صدور بيانهم الأول وقبل أن تفكر أية دولة بالاعتراف بالتغيير، ليسبغوا صفة الشرعية والقانونية على كل أعمالهم.

أذيع البيان الأول (ملح الطعام) في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة عشرة من صباح يوم ٩ شباط في حين أرّخ في الثامن وبشّر العراقيين بالقضاء على (عدو الشعب) ولم يكن قد قضي عليه بعد. وأذيع ونشر أيضاً مُصدّراً بالبسملة[١٩].

---

(١٩) إليك مقاطع من البيان:

باسم الله الرحمن الرحيم:

أيها الشعب العراقي الكريم

لقد تم بعون الله القضاء على حكم عدو الشعب عبدالكريم قاسم وزمرته المستهترة التي سخرت موارد البلاد لتطمين شهواتها وتأمين مصالحها. فصادرت الحريات وداست الكرامات وخانت الأمانة وعطلت القوانين واضطهدت المواطنين. قامت ثورة ١٤ تموز لتحرير وطننا من الأوضاع الاستعمارية المتمثلة في الحكم الملكي وسيطرة الإقطاع وسياسة التبعية وتحقيق أوضاع ديمقراطية ينعم منها الشعب بحياة كريمة. لكن عدو الله (كذا) وعدوكم المجرم الخداع استغل منصبه واندفع بكل الوسائل الدنيئة والأساليب الإجرامية لإقامة حكمه الأسود الذي أفقر البلاد وصدع الوحدة الوطنية وعزل العراق عن ركب العروبة المتحررة وطعن أماني شعبنا القومية... إن هذه الانتفاضة التي قام بها الشعب والجيش من أجل مواصلة المسيرة الظافرة لثورة ١٤ تموز المجيدة لا بد لها من إنجاز هدفين: الأول تحقيق وحدة الشعب الوطنية والثاني تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وإدارته. ولا بد لإنجاز هذين الهدفين الاثنين من إطلاق الحريات. وتعزيز مبدأ سيادة القانون.

إن قيادة الثورة المتمثلة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة تأمل أن يترفع المواطنون في هذا اليوم المبارك عن الضغائن والأحقاد وأن يعملوا جميعاً على ترسيخ وحدتهم الوطنية وتقوية التضامن. =

وخُصص البيان رقم (٢) لإحالة ١٨ ضابطاً على التقاعد بينهم ثلاثة برتبة لواء وعشرة برتبة عميد، وعقيد واحدٍ ومقدمان وملازم. ودعاهم إلى تسليم أنفسهم «حمايةً لهم من غضبة الشعب» إلى أقرب مركز للشرطة.

وتلاه البيان رقم (٣) في تشكيل مؤسسة الحرس القومي. داعياً «أبناء الشعب البواسل» إلى مساندتها والجيش والشرطة «إلى التعاون معها في تأدية واجبها المقدس». وأعقبه البيان رقم (٤) معلناً إسناد قيادة الحرس القومي للعقيد الركن عبدالكريم مصطفى نصرت مع ستة معاونين. وأعلن البيان الخامس قرار مجلس قيادة الثورة تعيين الزعيم عبدالغني الراوي قائداً للقوات العسكرية في منطقة الرمادي. وأمر البيان السادس بإغلاق الحدود والمطارات. وفي البيان السابع قرر منع أي حركة للقطعات العسكرية إلا بأمر من المجلس الوطني لقيادة الثورة. وفي البيان التاسع قرر منع التجوال اعتباراً من الثالثة بعد الظهر.

وتوالت أربعة بيانات إدارية الصبغة ثم أذيع البيان الثالث عشر المشهور بوجوب الإرشاد إلى الشيوعيين وإبادتهم بهذا النص:

«نظراً لقيام الشيوعيين عملاء وشركاء عبدالكريم قاسم في تعاونه بمحاولات يائسة لإحداث البلبلة بين صفوف الشعب وعدم الانصياع للأوامر والتعليمات الرسمية، وعليه تقرر تخويل القطعات العسكرية وقوات الشرطة والحرس القومي بإبادة كل من يتصدى للإخلال بالأمن. وإننا ندعو جميع أبناء الشعب المخلصين بالتعاون مع السلطة الوطنية بالإرشاد عن هؤلاء المجرمين والقضاء عليهم».

بمعنى أن لكل إنسان الحق في قتل إنسان آخر لأي سبب كان بزعمه فقط (دون حاجة إلى اثبات) بأنّ ضحيته شيوعي أو انه كان يقاوم الانقلاب. أي أن السلطة

= إن المجلس الوطني يعمل على إقامة حكومة وطنية من المخلصين من أبناء الشعب ومن المخلصين من أبناء الوطن. وستعمل هذه الحكومة على إطلاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق وحدة الشعب الوطنية... بما يتطلب لها من تعزيز الأخوة العربية الكردية وبما يضمن مصالحهما القومية ويقوي نضالهما المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الأقليات وتمكنيها من المساهمة في الحياة الوطنية. كما أن قيادة الثورة تعاهد الشعب على استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة كفاح عربي ضد الاستعمار والأوضاع الاستعمارية في الوطن العربي والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة...».

الجديدة لن تطالبه بأي إثبات وأنها تكتفي بمجرد قوله.

ثم صدر قرار برقم ١٥ بتأليف «المجلس الوطني لقيادة الثورة» وتخويل ممارسة السلطة العليا لجمهورية العراق بما فيها السلطة التشريعية وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة فضلاً عن السلطة التنفيذية والقضائية.

وصدر قرار برقم ١٦ معلناً حل مجلس السيادة وإعفاء رئيس وأعضاء المجلس من مناصبهم. وتلاه البيان رقم ١٧ معلناً اختيار عبدالسلام محمد عارف رئيساً للجمهورية العراقية من بين أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة.

وأعلن البيان رقم ١٨ تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة العميد أحمد حسن البكر وتليت أسماء أعضائها الواحد والعشرين وسماها البيان بالحكومة المؤقتة.

وأذيع بيان بنصب العقيد الركن عبدالكريم فرحان قائداً لموقع بغداد.

وتوالت التعيينات والإحالات على التقاعد. ثم تلا المذيع مباشرة تلك البرقية التي وجهها صالح اليوسفي وفؤاد عارف لمجلس الثورة فأثارت لغطاً واستنكاراً شديدين من جهات وطنية كردية ومن جهات في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني[٢٠]. وكان يتخلل البيانات وبرقيات التهنئة والتأييد المزور معظمها لاسيما عن قادة القطعات مقاطع من ذلك النشيد الشهير المصري:

الله أكبر فوق كيد المعتدي

الله أكبر للمظلوم خير مؤيد

قولوا معي: الله أكبر... الخ

وجعل البيان رقم ٢١ اليوم الثامن من شباط الموافق للرابع عشر من رمضان عطلة رسمية.

وأرسل المنتصرون من يأتيهم (بحسين جميل)[٢١] ليقوم لهم بصياغة قانون

---

(٢٠) قال لي في حينه شوكت عقراوي المهندس (صلة الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمتآمرين) إنه هو الذي كتبها. وهذه هي بسخفها وحماستها: إن ضربات الشعب الكردي تلاحمت بالثورة المجيدة على العدو اللدود للقوميتين العربية والكردية وبقية الشعب العراقي وعلى الجلاد الأوحد لشعبنا الكردي المسالم وعلى اوكار الخيانة الملطخة بعار دماء شهداء الشعب وقواته المسلحة وكوارثهم وويلاتهم... نهنئ المجلس الوطني لقيادة الثورة الخ...

(٢١) تجمع المصادر كلها، ومنها قيادات الانقلاب أنفسها، بأنهم استعانوا بالأستاذ وهو القائد البارز في الحزب الوطني الديمقراطي فقام بالصياغة (طالب شبيب: المرجع السالف. ص٤١٢٩ =

«المجلس الوطني لقيادة الثورة» وفق المبادئ والضوابط التي اعتمدوها فأنجز ما كلف به خلال ساعات معدودات وهو وقت قياسي مقارنةً بالوقت الذي اقتضاه لصياغة مواد دستور عبدالكريم قاسم المؤقت.

* * *

بصرف النظر ورغم أنف كل التفسيرات والشروح والتعاليل التي تقدم بها أكثر من مسؤول كبير واحدٍ أو مؤرخ متعاطف مع البعث وقيادته القطرية العراقية، وكل محاولة منهم لرسم صورة لقيادة جماعية تخطط وتنفذ بأناة، وتتخذ قرارات رزينة بعد المداولة والمناقشة، فقد ظل حكمهم هذا الذي دام بضعة أشهر حكماً صبيانياً تتنازعه الأهواء والعواطف والمبادرات الفردية التي رقيت إلى درجة الجنايات. تتخللها صراعات جانبية بين فئة المدنيين فيه والعسكريين. وتتزيا أحياناً بأكسيةٍ طائفية صارخة اللون. كما هيمنت عليه أجواء القتل والتصفيات الجسدية.

كان «البعث» العراقي أول حزبٍ ذي أيديولوجية يمارس الحكم في أي بلد عربي. وحكمت عليه الأقدار أن يخرج من حكمه هذا بأسوأ النتائج والعواقب لأي تجربة سياسية جديدة على الصعيد القومي العربي أو الانقلابات السياسية العنيفة. على أن سلطته كانت تعتمد أولاً وآخراً على القوة العسكرية لا على أي درجةٍ من القاعدة الشعبية. وقد انتهت دولته عندما سحب العسكر مساندته. كانت كحكومة قاسم: دكتاتورية عسكرية، مثلما كانت أيضاً في سورية.

لم يكن بوسع حزب البعث إقامة حكم ديمقراطي. لم يكن بوسعهم قط مواجهة حكومة برلمانية ذات مجلس نيابي. وكان الخوف الأعظم من ردة الفعل الشعبي من إصرارهم على كتم أسماء وهويات ذلك المجلس الذي ألفوه من ثمانية عشر ليمارسوا من خلاله سلطة دكتاتورية. وقد تبين ان لهذه السرية فائدة كبيرة لستر تلك الجنايات والقتول الجماعية والفردية التي ارتكبت خلال فترة حكمهم وغطيت بقرارات حكم قضائية صدرت من تلك الهيئة المجهولة الحاكمة. كما أتاحت الفرص لهم بعد زوال حكمهم لإلقاء تهمة ارتكابها بعضهم على بعضٍ، لاسيما الموتى منهم.

وبقي الشارع والإعلام والصحف والعالم الخارجي حائراً في أمر هذه الهيئة

= «وصاغ حسين جميل بقلمه وبتكليف من حازم جواد قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة بعد أن وضعنا خطوطه العامة».

الحاكمة التي دعت نفسها بمجلس قيادة الثورة.

ثم صارت الهويات تعرف بالتدريج. ثم علم أخيراً وبعد زوال حكمهم في تشرين الثاني بأن عددهم ثمانية عشر وكلهم بعثيون خلا اثنين: رئيسهم (عارف) وصديقه العقيد عبدالغني الراوي وهو إسلامي عروبي[٢٢].

وألّفوا وزارة معظم اعضائها من البعثيين. وفيها قوميون معروفون وأعطي الحليف الكردي مقعدين وزاريين هامشيين.

وذكر بيان نبأ قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة تعيين العقيد عبدالسلام محمد عارف رئيساً للجمهورية (بعد ترقيته إلى رتبة فيلدمارشال أي مهيب) لأجل غير مسمى «طوال فترة الانتقال» بعبارة البيان.

وكان الرئيس المصري أول المهنئين والمعترفين بالنظام الجديد ببرقية وجهها إلى رئيس الجمهورية الجديد. وبدا وهو لا يدري بأن صاحبه هذا كان وقتذاك شبه محجور عليه لا يقوى على نقل ضابط صغير. فقد كان استحداث وزارة باسم «وزارة شؤون الجمهورية» واناطتها بحازم جواد وهو من أبرز العناصر القيادية البعثية إجراءً متعمداً يرمي إلى وضع هذا الرئيس تحت رقابة الحزب الصارمة. والحد من أعماله

---

(٢٢) وها هم أولاء: (علي صالح السعدي) أمين سر القيادة القطرية خريج كلية التجارة كردي فيلي الأصل عمره ٣٥ سنة وقت الانقلاب و(حازم جواد) عربي شيعي عمره ٢٨ عاماً طرد من دار المعلمين العالية لأسباب سياسية و(طالب شبيب) عمره ٢٨ عاماً عربي شيعي لم يكمل دراسته (الهندسة) في لندن، وكان عضواً في الحزب الشيوعي العراقي لفترة (١٩٤٨-١٩٥١). و(حمدي عبدالمجيد) عربي سني عمره ٣٤ عاماً مدرس خريج دار المعلمين العالية. و(كريم شنتاف) عربي سني عمره ٢٩ عاماً. طرد من كلية الطب لأسباب سياسية. و(حميد خانحال) مدرس ثانوية عربي شيعي عمره ٣١ عاماً. و(هاني الفكيكي) عمره ٢٧ عاماً فصل من الدراسة في كلية الملك فيصل لأسباب سياسية شيعي الأب سني الأم. وهؤلاء هم الأعضاء المدنيون.
وبخلاف عبدالسلام عارف والراوي. كان ثم (أحمد حسن البكر) عمره ٤٩ سنة عربي سني من تكريت انتمى إلى الحزب في ١٩٦٠ ورفع بعد الانقلاب إلى رتبة عميد. والرائد الركن (صالح مهدي عماش) عمره ٣٨ سنة عربي سني رفع بعد الانقلاب إلى رتبة فريق. بعثي منذ ١٩٥٢. المقدم الركن (عبدالستار عبداللطيف) عربي سني عمره ٣٧ سنة. العقيد (طاهر يحيى) سني عربي عمره ٤٩ انتمى إلى الحزب في ١٩٦١ رفع إلى رتبة لواء بعد الانقلاب. العقيد الركن (عبدالكريم مصطفى نصرت) عربي سني، ٣٩ سنة. العقيد الركن (خالد مكي الهاشمي) عربي سني ٣٧ سنة. المقدم الركن (حردان عبدالغفار) سني عربي. ٣٨ سنة رفع بعد الثورة إلى رتبة عميد. الرائد الركن أنور عبد القادر الحديثي، عربي سني. ٣٦ سنة.

وتصريحاته. وبالتأمل في البرقية الجوابية الجافة المقتضبة على برقية تهنئة الرئيس المصري[٢٤] وإصرارها الواضح بأن الانقلاب هو بعثي، وبتلميحها بأن القوة والسلطة الحقيقية هي ليست الآن بيد «أخيه الأصغر» بل بيد القيادة البعثية. كان عبدالناصر سعيداً مع ذلك بزوال «قاسم» من الصورة، بعد أن بقيت شخصيته تنشر ظلالاً قاتمة من القلق والتحسب على زعامته العربية، وبالأخص عند استذكار الإحباط الذي مني به في سورية. لكن لم يطل الأمر به ليدرك بأن الانقلاب الجديد ليس ناصرياً وأن حكام بغداد يرفعون شعاراً جديداً «وحدة حرية اشتراكية». ومع ذلك فقد كان هناك تمثيل صغير حظي به أنصاره في الحكومة الجديدة. وللعالم بدا وكأنه نصر عظيم لفكرة الوحدة العربية التي يدعو إليها، لاسيما رد الفعل عند الدول العربية المصنفة في قائمته الرجعية آنذاك كالمملكة العربية السعودية والاردن وخصوصاً سورية ذات النظام العدو وكبعض دول شمال أفريقيا التي لا تعترف بأي زعامةٍ له مثل تونس.

ولذلك استقبل الإعلام القاهري هذا الحدث بما يليق فظهرت بالمناسبة عناوين مثيرة صاخبة في صحفها:

---

(٢٤) نص برقية عبدالناصر وجوابها:
«لقد تابع شعب الجمهورية العربية المتحدة بقلبٍ صافٍ متجه إلى العلي القدير أحداث يوم ضخم كبير عاشه شعب العراق الباسل وحاول طواله بعزم وإيمان أن يعيد تصحيح ثورته العظيمة ويجعلها حيث أراد لها أن تكون في خدمة وطنه وعروبته. وإني لأشعر أن شعب الجمهورية العربية المتحدة وصل إلى نهاية هذا اليوم الحافل وهو يحمد الله من اعماقه أنْ أعلى إرادة شعب العراق وكتب النصر لها ومكن لهذا الشعب العظيم من ان يصبح سيد أقداره مرة أخرى ليكون كما هو حق له طليعة النضال العربي وعزاً للأمة العربية. وإني أهنئكم بثقة المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق واختياركم منه لرئاسة الجمهورية العراقية. أبعث إليكم في نفس الوقت بكل أماني التوفيق» (جمال عبدالناصر)
نص البرقية الجوابية:
«أشكركم أعمق الشكر على تهنئتكم لجيشنا وشعبنا بثورته الظافرة. ونقدر ونثمن مساندة وتأييد الجمهورية العربية المتحدة حكومة وشعباً ثورة العراق. إن المجلس الوطني لقيادة الثورة إذ يقدر أعظم تقدير شعوركم الأخوي وتضامنكم مع جيشنا وشعبنا يدعو الباري عز وجل ان يوفقنا جميعاً لخدمة أمتنا العربية المجيدة ويحقق أهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية» (عبدالسلام محمد عارف)
(بلغ عدد كلمات برقية عبدالناصر خلافاً للعنوان والتوقيع ١١٢ كلمة في حين كان الجواب عنها لا يتعدى ٥٣ كلمة وهو أقل من نصف عدد كلمات برقية عبدالناصر.)

«فجر الغد المشرق للشعب العراقي والجيش الظافر»

«بداية الثورة لجميع البلاد العربية» وغيرها.

لم يطل به الأمر بطبيعة الحال ليدرك أن مفاهيم للقومية والوحدة التي ستطرح في ميدان التعامل السياسي تختلف تماماً عن مفاهيمه فيها، وأنها قد لا تعترف به بالضرورة زعيماً لتلك الوحدة. فقد وقف «أخوه الأصغر» يعلن في بغداد من خلال مؤتمر صحفي بتاريخ ١٤ من شباط بأنه هو وزملاؤه جميعاً يعملون لتحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة.

وأطلق البعثيون قوى الشر من عقالها في الداخل وبدا وكأنهم إنما جاؤوا ليتحكموا بل لينتقموا من كل من ناصبهم العداء وان هذا هو الهدف من انقلابهم.

في المجموعة الإحصائية السنوية العامة للسنة ١٩٦٤[٢٥] نجد في الفصل الخاص بالسجون والمواقف والمعتقلات رقم ١٢٠٨٤١[٢٦] سجيناً ومعتقلاً صرفت لهم جرايات ومخصصات للعام ١٩٦٣ وهو رقم يرتفع بأكثر من مائة ألفٍ عن الرقم الذي سجلته المجموعة الإحصائية السابقة للعام ١٩٦٢ بصورة فجائية. وليس لهذا غير تفسير واحدٍ. كان ثم أكثر من مائة ألفٍ معتقل يشتبه النظام الجديد في موقفهم السياسي منه.

دعنا الآن نلجأ إلى عملية حسابية بسيطة بالمعطيات الآتية:

* أغلبية هؤلاء الساحقة سكان مدن وقصبات.
* أغلبيتهم الساحقة من الطبقة المتعلمة والمثقفة والناضجة أو الواعية سياسياً.
* أغلبية هؤلاء ممن لا يدين لنظام البعث أو الأيديولوجية القومية بكثيرٍ أو قليل[٢٧].

وإذا أضفنا إلى هؤلاء بضعة آلاف من المختفين المطلوبين وبضع مئات من القتلى والجرحى في معركة الاستيلاء على السلطة ومثلهم من الهاربين إلى مناطق الثورة

---

(٢٥) تصدرها دائرة الإحصاء العامة في وزارة الاقتصاد.

(٢٦) قد يكون أكثر قليلاً أو أقل بالعشرات أو ربما بالمئات القليلة. فهذا هو الرقم الذي رسخ في ذهني.

(٢٧) في فوضى الاعتقالات أحصى الحزب الديمقراطي الكردستاني (الحليف!) ٤٧١٢ معتقلاً من أعضائه وأنصاره. لم يمر على الانقلاب ثمانية أيام حتى بدأ الحزب يقدم مذكرات بطلب الإفراج عنهم (أول مذكرة قدمت للسلطة الجديدة كانت بقلم كاتب هذه السطور قبل إلقاء القبض عليه بأيام قليلة).

الكردية، ثم احتسبنا لكل واحدٍ من هذه المجموعات عشرة مواطنين على الأقل من الأقربين والأصدقاء الذين يشق عليهم مصيرهم ويحزنهم مصيرهم. وبعلمنا أن عدد سكان العراق لم يكن يزيد إذذاك عن سبعة ملايين وستمائة ألف فأعتقد أن نسبة الثلث من سكان القطر وأكثر من النصف من سكان الحواضر هي نسبة مخفضة لمن شملتهم بلوى الانقلاب وشروره أو أحسوا بوطأته وشره، يدخل في هذا من كان قد كوّن فكرته عن طبيعة الحكم والحزب الذي يمارس السلطة وهم الواقفون على الرصيف كما يقال. وبينهم من نقم على العهد القاسمي وتمنوا إزالته لعين الأسباب التي كانوا سينقمون على الحكم الجديد فما بعد. ولا يدخل طبعاً في حسابي تلك الأكثرية الصامتة التي لا تهتم بتبدل الأيدي على السلطة. في رأي أولئك الذين نعتهم بالواقفين على الرصيف أن الانقلابيين خرقوا كل الحدود في أعمالهم الوحشية بباعث الانتقام أو بداعي التدابير الوقائية.

والأخذ بالثار والانتصاف من خصوم الأمس السياسيين كان الأمر اليومي، والسمة الأظهر في الإجراءات الهمجية، لم يترفع عنها حتى أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وبعض الوزراء وقادة الجيش الجدد[٢٨] فقد كانوا يقتلون ضحاياهم بأيديهم ويمتعون أنظارهم بمشاهد تعذيبهم وتقطيع أوصالهم.

اضطر البعث إلى إنشاء تشكيل شبه عسكري من بين الأعضاء والأنصار لقلة ما كان لديهم من ضباط بعثيين في الجيش نسبة إلى الضباط القوميين فيه إحلالاً لنوع من المعادلة. فوضعت السلطة كما ذكرنا ثقتها بتنظيم أطلقت عليه اسم «الحرس القومي» وأناطت قيادته بالملازم منذر الونداوي الذي رفع إلى رتبة مقدم وهو أحد الطيارين الذين قصفوا وزارة الدفاع.

كان بين أفراد هذا الحرس عدد لا يستهان به من الشبان الجانحين والمتعطلين وذوي السوابق الذين تبناهم القوميون والبعثيون في عهد قاسم لخوض معارك الشوارع والمقاهي مع نظرائهم الشيوعيين. صار هؤلاء يتذكرون من الذي شتمهم أو لطمهم أو ضربهم بعصا ليبحث عن الشاتم واللاطم والضارب. وقد قتل الكثير بنتيجة ذلك.

---

(٢٨) راجع: هاني الفكيكي وطالب شبيب: حوار د. علي كريم سعيد (المرجع السالف) وكتاب «المنحرفون» لنعمان ماهر الكنعاني. وهناك كتب كثيرة أخرى ألفت مؤخراً حول الموضوع بالذات وأظهرها كتاب حسن العلوي.

ومصدر الإرهاب والخوف الأعظم هو «مكتب التحقيق الخاص» الجهاز الذي استحدثه الحكام الجدد وأناطوا مسؤوليته بمدير الأمن العام الجديد (ناظم كزار). مالبث اسم هذا الغول البشري أن أصبح يشيع الرعدة والرعب في نفس كل مواطن عراقي «مخلوق تجرد من كل القيم الإنسانية وقطع كل صلة له بالبشر السوي. كان رئيس مدرسة القتل والتعذيب التي أسسها انقلابيو الثامن من شباط في قصر النهاية وغيرها من معاهد القتل والتعذيب»[٢٩].

لم يلبث الحرس القومي ليغدو «دولةً داخل دولة» بتعبير عدد كبير من قادة البعث. ثم صار دملة تجمع قيحها بعد فترة لتنفجر في أوجه منشئيها أثناء صراعهم الداخلي على السلطة بعد بضعة أشهر ولتكون عاملاً من عوامل سقوط النظام بعد بضعة أشهر كما سيأتي بيانه.

وسكت الإعلام العربي كافة - ولاسيما الإعلام المصري - عن القتول وأعمال التعذيب والانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان العراقي وجاراها صمت مماثل من الغرب. وقد انخرط هذا في موجة ارتياح سادت أوساطاً حكومية في أوروبا بسبب ميل حكم قاسم للتعامل مع المعسكر الاشتراكي في الوقت الذي لم يحرك المعسكر الاشتراكي في هذا المجال ساكناً طمعاً في علاقة طيبة مستقبلية مع النظام الجديد. إلا أن إعلام البلدان الاشتراكية بدأ يتحدث عن الانتهاكات ومقاتل الرفاق بعد يأسه من إقامة علاقة مماثلة كعلاقته مع قاسم. وكان قاسم قد أثار غضب الوايت هول بموقفه المتعنت من مفاوضات النفط وتهديده الكويت. حتى ذكروا أن حكومة الكويت منحت الحكم الجديد قرضاً دون فائدة انقلب إلى هديةٍ بقيمة ثلاثين مليون دولار لقاء تعهد الانقلابيين الاعتراف بدولة الكويت واحترام استقلالها.

ولم يخف «علي صالح السعدي» الرجل القوي في النظام الجديد بعد الإطاحة به اعتقاده بأنهم (أي البعثيين) إنما جاؤوا بقطار أمريكي. وهو اعتراف متأخر[٣٠] جاء بعد خروجه من العراق مهزوماً واعتزاله العمل السياسي.

---

(٢٩) مسعود البارزاني: البارزاني والحركة التحررية الكردية. ج ٣- ثورة أيلول ١٩٦١-١٩٧٥ الص ٨٩ و٢٨٥. ويضيف قائلاً: «كان من أولئك العصابيين الساديين الذين يجدون لذتهم ونشوتهم الكبرى في نشر الأحياء بالمنشار وكسر أطرافهم وعظام جماجمهم بالمطارق».

(٣٠) علي كريم سعيد (المرجع السالف ص٢٩١. الحاشية) عن السعدي «إنه وبعد مرور دقائق من ثورة رمضان اكتشف هو وجماعته أنهم يسيرون دون إرادتهم بقطار تسحبه ماكنة أمريكية». =

في بريطانيا كتبت بعض الصحف حول أفانين القتول والتعذيب. وكتب الفيلسوف الشهير برتراند رسل رسالته الشهيرة لرئيس الجمهورية الجديد. إلا أن ردّ الفعل الرسمي كان مشوباً بكثير من الارتياح. ولم يسأل أحد عن مصير عشرات الألوف من المعتقلين والمسجونين أو يتأتى لأحد وصف لحالة الرعب والذعر العامة التي كان يعيشها الشعب العراقي. إلاّ أن الصحف الأمريكية أتت إلى وصف قتال الشوارع في العاصمة العراقية خلال الأيام الثلاثة مؤيداً بأرقام تقريبية فمثلاً قدرت صحيفة نيويورك تايمس عدد الضحايا الذين سقطوا خلال هذه الفترة «بما يتراوح بين ألفٍ وخمسة آلاف. وأن الخسائر في الأرواح بسبب المقاومة المسلحة في قتال (البصرة) الدموي كان بحدود ٤٠٠»[٣١]. ونقل بعض الصحف الخارجية الصور التي عرضها تلفزيون بغداد لجثة قاسم ورفاقه وعكست السخط العظيم والاستنكار عند من شاهدها من العراقيين[٣٢]. كما شاع بين الناس وتنوقل بما يشبه الهمس أن الانقلابيين شحنوا بالقطار ثمانمائة ضابط من أنصار قاسم وأخذوهم إلى منطقة صحراوية حيث أجهزوا عليهم ودفنوهم في موضع سري الخ...[٣٣]

= ويضيف الكاتب نقلاً عن يونس الطائي أن السعدي قال له في ١٩٦٧ «إنهم جاؤوا دون قصد بقطار ماكنته أمريكية». وجاء في كتاب إسماعيل علاف (المرجع السالف) أنه قابل السعدي في لبنان وسأله، كيف راحت السلطة من أيديكم؟ فأجاب إنهم «جاؤوا في القطار الأمريكي. وكانت جماعة أمريكا أقوى من أي جماعةٍ أخرى». أيمكن أن نعزو هذا الإصرار الغريب من أقوى رجال الانقلاب نكاية بزملائه الذين استطاعوا التخلص منه وطرده؟ كتبت جريدة الأهرام في ٢٧ أيلول ١٩٦٣ تصريحاً لحسين ملك الأردن قال فيه «هو على ثقة بأن الانقلاب الذي وقع في العراق في الثامن من فبراير (شباط) كان يلقى التأييد من وكالة المخابرات الأمريكية CIA».

(٣١) نيويورك تايمس ١١ شباط ١٩٦٣ «بضمنهم الذين قتلوا في المعارك الفعلية فضلاً عن الشيوعيين المدنيين والضباط الذين أعدموا دون محاكمة».

(٣٢) المرجع السالف: برر البعثيون عرض الجثث (صرعوا في الساعة الحادية والدقيقة الثلاثين من بعد ظهر التاسع من شباط) أنهم كانوا يريدون إشاعة اليأس في المقاومة المسلحة التي كانت قائمة فعلاً ووقف المزيد من إراقة الدماء. وكذلك لإزالة أي شك حول موته تجنباً للمناقشات والتساؤلات التي عقبت انقلاب اليمن في أيلول ١٩٦٢ حول مصير الإمام البدر (انظر ما سبق).

(٣٣) راجع ملحق هذا الفصل للمقارنة بشرح الفكيكي (الص ٢٧٩-٢٨٠) حول السبب الذي حدا بهم إلى شحن الضباط بالقطار إلى نقرة السلمان في أعقاب فشل محاولة الثالث من تموز ١٩٦٣ الشيوعية في معسكر الرشيد. قال: «في اجتماع المجلس الوطني لقيادة الثورة أصر العسكريون وفي مقدمتهم عبدالسلام عارف وأحمد حسن البكر على إعدام ٤٥٠ ضابطاً قاسمياً =

= وشيوعياً بتهمة تواطئهم مع محاولة (حسن سريع) ورفاقه ومشاركتهم في تلك الحركة المسلحة فضلاً عن أن بقاءهم على قيد الحياة سيغري الآخرين بالتآمر. وفجأة اندفع العميد الراكن عبدالغني الراوي وقدم إلى عارف وريقات. ما ان اطلع عليها حتى هتف، ماذا تريدون أكثر من هذا؟ وتصورنا للحظات أن أمراً خطيراً وقع وأن تمرداً آخر حصل. وواصل عارف: ها هم الشيخ قاسم القيسي والمفتي نجم الدين الواعظ والسيد محسن الحكيم قد أفتوا بجواز قتل الشيوعيين. فماذا تنتظرون؟ تحركنا بسرعة لتهريب هؤلاء الضباط المعتقلين، إلى سجن السلمان في تلك الليلة إن أمكن خوف أن يتكرر ما حدث سابقاً في قصر النهاية، خصوصاً وأن (عبدالسلام) طلب إلى (عبدالغني) عند مغادرتنا القاعة التحضير لإعدام ١٥٠ ضابطاً شيوعياً الأمر الذي رفضه عبدالغني بسبب قلة العدد وتواضعه!! وبعد المداولة مع حازم (جواد) وعلي (صالح السعدي) تقرر تهريب الضباط المعتقلين إلى سجن السلمان في تلك الليلة إن أمكن. وتمت تهيئة ما أمكن من عربات السكك الحديد. وبسبب الحر الشديد وقلة الماء وصعوبة التنفس في عربات الشحن توفي أحد المعتقلين وعانى الآخرون عذاباً شديداً. ولو عرف هؤلاء سر القطار الذي أسرى بهم ليلاً إلى السلمان لبحثوا له عن اسم آخر غير قطار الموت» اه.

ولطالب شبيب (المرجع السالف، الص ٣٠٢-٣٠٣) ذكريات مماثلة: «إن ما سمي بقطار الموت لا أتذكر كل شيء حوله وما أتذكره الآن هو أننا فكرنا بأن مجرد وجود مثل ذلك العدد الكبير من الضباط الشيوعيين معتقلين قرب الدبابات والطائرات ومركز السلطة سيظل مصدر قلقٍ وخطر كبيرين. وسيسعى جنود مغامرون لتحريرهم والاستفادة منهم وأن أهم عامل في فشل حركة حسن السريع كان عدم تمكنها من إطلاق سراح أولئك الضباط وأيضاً لعدم وجود ضباط في قيادة الحركة وباستخدام هذا التحليل تمكن عبدالسلام وغيره من «الصقور» من إدخال فكرة «ضرورة القضاء عليهم» في ذهن أحمد حسن البكر وذلك من أجل قطع الأمل أمام أي مغامر قد يحاول مستقبلاً إخراجهم من السجن واستخدامهم في عمل عسكري ضد السلطة. وعلى هذا الأساس نقل السجناء إلى سجن نقرة السلمان وما أعرفه أن أحمد حسن البكر استدعى عبدالغني الراوي (عضو مجلس الثورة وهو قومي) وطلب منه أن يذهب إلى نقرة السلمان وهناك يُجري تنفيذ اعدام بعض الضباط بعيداً عن بغداد. وكنا نحن الذين أسرنا المتمردين وتعرضت حياتنا للخطر أشدّ الأعضاء اعتراضاً على روح الانتقام التي سيطرت على أجواء كبار الضباط ولقي موقفنا دعماً من بعض العسكريين وأذكر منهم على وجه التحديد سكرتير مجلس قيادة الثورة أنور عبدالقادر الحديثي. سعينا نحن المدنيين ومعنا انور الحديثي إلى إيقاف دعوة الموت المندفعة الصادرة عن ثورة من الانفعال الشديد وروح الثأر التي يمكن من وسطها تمرير وتنفيذ أية قرارات فيها قتل أو إعدام. وقد ساعدتنا عصبية عبدالغني الراوي الذي رفض التنفيذ لأن عدد المطلوب قتلهم قليل جداً بالنسبة له!! فطالب بإعدام المئات في حين أبلغ بتنفيذ الإعدام بحق ثلاثين فقط فتدخلنا وبعد جدال طويل أقنعنا أحمد حسن البكر بأن لا ينفذ حكم الإعدام سوى بثلاثين اسماً. يحددون بالاسم ويتم التنفيذ في نقرة السلمان. وبعد اقتناع البكر اعتبرنا تلك خطوة أولى طيبة نحو إقناعه بالتخلي نهائياً عن فكرة الانتقام وإعدام ضباط كانوا سجناء عندما حصل التمرد. وكان رفض عبدالغني المدعوم من عبدالسلام (بسبب قلة المرشحين للإعدام) جعلنا نكسب وقتاً وكان تبريره بأن الأمر لا يتطلب سفره لأن قتل ثلاثين =

وفي رأيي أنّ النصر الذي حققه تحالف البعث مع العناصر القومية العسكرية في الثامن من شباط كان شبيها جداً بانتزاع العسكريين ثورة الرابع عشر من تموز من يد الطبقة المثقفة العراقية الديمقراطية المنحى والاتجاه بسبب انقسامها الحاد منذ الأربعينات وعجزها عن إيجاد أرضية مشتركة. كانت دائماً منقسمة على نفسها. وهو عامل الفشل الذريع للتقدم نحو الديمقراطية والحيلولة دون دخول المغامرين العسكريين الحلبة بهذه الحجة أو تلك وهذا هو عامل الفشل الذريع للتقدم نحو المفاهم الديمقراطية.

كل واحدٍ منهم يعتقد بإخلاص بجدية العمل على نحو تعاوني فيقعون في خلافٍ عندما يتجاوزون تلك الحدود التي وجب على الواقعي المحافظة عليها، ليؤدي بهم إلى مثاليات خاصة متناقضة، يحدث بها الفشل الذريع والفرقة في آخر المطاف. إن كانت المثالية حصيلةً رائعة في مناخ زاهر بالحياة المنتظمة فهي غير صالحة للحياة السياسية وتحيد بالرأي العام المتطلع إلى الإصلاح الاجتماعي إلى مسارات خاطئة، خير ما يمكنني التعبير عنها بالشعار المضلل الذي طرحه بعضهم أيام حكم قاسم «عاش الديمقراطي عبدالكريم قاسم».

= معتقلاً فقط يمكن ترتيبه مع إدارة السجن ولا يستأهل تكليف نفسه مشاق السفرة. قررنا قضاء الليلة مع البكر في مقرّ المجلس أنا وحازم وأنور لإقناعه بإلغاء أحكام الإعدام وتم ذلك في الساعة الرابعة صباحاً وبذلك توقف أسوأ مشروع للموت في تلك الحقبة القاسية من تاريخ العراق المعاصر». إني أميل إلى الأخذ بهذا التعليل.

ملحق

من مذكرات ضابط معتقل في تلك الفترة

هذا مجمل دوّنته كما سمعته من ضابطٍ كتبت له الحياة بما يشبه المعجزة. لا أريد الإفصاح عن اسمه فربما كان على قيد الحياة وقد دونته في العام ١٩٦٧. ربما في سجن الحلة. صاحبه كان عضواً في هيئة تحقيق معتقل الدبابات الذي أودع فيه المتهمون بالضلوع في محاولة الشواف الانقلابية. تأخر اعتقاله بضعة أيام بعد نجاح انقلاب الثامن من شباط، وكان على سبق معرفة بالأحداث التي مهدت له. لاسيما بالخدعة التي استغفل بها قاسم. ثم شاهد عن كثب صفحات المعركة عند التنفيذ وألقي القبض عليه وكان شاهد عيان لأعمال التعذيب والقتل في المعسكر رقم (١) وفي قصر النهاية. كما كان أيضاً من جملة الضباط الذين سفّروا إلى السماوة بالقطار المغلق الذي عرف فيما بعد بقطار الموت.

كتب الكثير عن هذا إلا أني اثبت هذا من أجل المقارنة سيما بعد أن بدأ المسؤولون البعثيون الباقون يتبادلون التهم في هذا واحدهم على الآخر، ويعزونها أحياناً إلى من مات منهم. يقول صاحبنا:

استخدمت إلى حد ما خطة أمن بغداد وبدأت في معسكر الرشيد. أقبلت طائرتان من نوع (هاوكر هنتر) من الحبانية ودمرت اثنتي عشرة طائرة ميك كانت تنوي الإقلاع وأربع طائرات أخرى جاثمة وهي من طراز (١٩). قامت الطائرتان بعدها بضرب مدرج الطيران. ووضع المتآمرون في المعسكر العوائق على أرض المطار واحرقوا عنبر البنزين وسعته خمسة آلاف گالون. بعدها عرجت الطائرتان على وزارة الدفاع فأسقطت المقاومات واحدة منها وظلت الباقية تحلق في سماء بغداد إرهاباً للناس وتنزل على ارتفاع لتطلق الرصاص على المتجمهرين. إن ضرب معسكر الرشيد منع طياري القوة الجوية الموالين من التحليق وتعذر عليهم تلقي أوامر فقد كان مقتل آمر القوة الجوية هو ساعة الصفر.

بدأت الجماهير تحتشد في الشوارع مطالبة بالسلاح من قاسم الذي نزل إلى الشارع من داره منطلقاً إلى معسكر الرشيد ولا يعلم لماذا غير فكره واتجه إلى وزارة الدفاع. في طريقه صار يطمئن الجماهير بأنه سيقضي على الحركة ولا حاجة تدعو إلى تسليحهم معتقداً بأن أغلبية الجيش تقف إلى صفه في حين كان أقرب ضباطه إليه ضالعين في المؤامرة. حتى العميد الركن عبدالكريم محمود قائد الفرقة الثالثة كان منهم

وحتى فاضل عباس حلمي آمر اللواء التاسع عشر في معسكر الرشيد كان من بينهم.

في الوقت نفسه خرج الحرس القومي إلى الشارع كقوة منظمة وهم مسلحون بالرشاشات التي تم تهريبها تباعاً من الخارج وقد قدرناها في حينه بحوالى ٥٠٠٠ قطعة. بدأت القوات العسكرية الموالية للانقلابيين تحتل أبنية المعسكرات فقبل موعد البدء بالمؤامرة اتفقوا على أن يكون ضباط الخفر منهم لتكون مفاتيح المشاجب ومخازن العتاد بأيديهم. كما استطاعوا التخلص من ضباط الصف المشبوهين بإعطائهم إجازات. وأتموا احتلال المدخل الشمالي والجنوبي بست دبابات على كل مدخل وأخرجوا دوريات مستمرة حول المعكسر. ثم أرسل عدد من السيارات واللوريات إلى الزعفرانية حيث مخازن العتاد لنقلها إلى المعسكر. كما نهبوا ما وجد منها في معسكر التاجي والوشاش ووزعوها بجنون على كل ما يدعي بأنه منهم وأنه موال لهم بحيث كدست (كما رأيتها) أكواماً وأكواماً في ساحة الشهداء بالقرب من الجسر القديم وكان الحرس القومي يتزود بعتاده من هذا المكان إذ كانوا حتى ذلك الوقت لا يملكون عتاداً.

الضباط الذين طردهم قاسم أو أحالهم على التقاعد قبل المؤامرة بأيام قليلة خرجوا إلى الشارع ببزاتهم العسكرية وانطلقوا كل إلى الدور المخصص له.

كان (قاسم) على علم لا بالمؤامرة فقط بل بتفاصيلها. ولديه الخطة كلها بدقائقها إلا أنه احتفظ بها لنفسه ولم يطلع عليها أحداً. أما حكاية حصوله عليها فهي كما يلي:

العقيد الركن جابر علي كاظم كان من عيون قاسم المدسوسة على المتآمرين فزوده بكل التفاصيل ومنها بأسماء الضباط الكبار. وزوده أيضا بموعد التنفيذ الذي تقرر في العاشر من شهر شباط. كان يوجد بين حاشية (قاسم) ودائرته الضيقة متآمرون كالمقدم الركن جاسم العزاوي والعميد سعدون المدفعي والعقيد محسن الرفيعي وأمير اللواء العبدي.

بشكلٍ ما شعر المتآمرون بأن الخطة وقعت بيد قاسم فقاموا بتغطية بارعة جداً. إذ تقدم واحد منهم وهو العقيد الركن خالد مكي الهاشمي فكشف لقاسم أبعاد مؤامرةٍ يقودها عدد من الضباط وقدم له أسماء بضباط ثانويين ساتراً أسماء الضباط الكبار أو الفعالين. فهؤلاء كانوا سيعودون حال نجاح الانقلاب أو يحررون إن جرى اعتقالهم. فما كان من قاسم إلا وأصدر قائمة بطرد هؤلاء من الجيش وشكر الواشي معتبراً كتيبة المثنى الرابعة في أبي غريب التي يقودها خالد مكي الهاشمي موالية له.

وأعاد المتآمرون النظر في خطتهم فغيروا ساعة الصفر وزادوا في الاحتياط

والسرية. إن آخر قائمة بالضباط المحالين على التقاعد ظهرت قبل أسبوع من موعد الانقلاب وهؤلاء الذي كانوا في الموصل وكركوك والديوانية وغيرها من المدن استدعوا إلى بغداد حالاً فجاؤا.

في اليوم السادس من شباط بعث علي صالح السعدي الموقوف في مديرية الأمن العامة رسالته إلى القيادة القطرية لحزب البعث يستعجلهم في التنفيذ لأنه تعهد لمدير الأمن العام بأن يقدم له اعترافاً بكل شيء في يوم ٩ شباط. لذلك يجب أن يقدم المتآمرون على التنفيذ قبل ذلك وبالضبط في الثامن من شباط. وبالفعل صدرت الأوامر للعسكريين والمدنيين بهذا التغيير. وأخذ الضباط المتقاعدون بزاتهم العسكرية والتحقوا بوحدات معينة تم الاتفاق عليها في ليلة ٨/٧ وكانوا في ثيابٍ مدنية أخذوها معهم في حقائب ولم يكونوا يخشون شيئاً لأن ضباط الخفر في تلك الوحدات كانوا منهم.

وفي صباح الثامن من شهر شباط ارتدوا بزاتهم وتسلحوا بالرشاشات وساهموا في احتلال معسكر الرشيد أهم موقع عسكري في بغداد وكان واجبهم الحيلولة دون دخول أي شخصٍ إليه إلاّ إذا كان يحمل بطاقة خاصة تفصح عن هويته.

كما ذكرت، أدرك قاسم في الساعة العاشرة صباحاً بأن عليه أن يقصد معسكر الرشيد فانطلق إليها بسيارة مجهزة بجهاز لاسلكي بمعية (جاسم العزاوي). وفي الطريق استوقفه بعض الضباط المتآمرين متظاهرين بالولاء له ونصحوه بأن لا يذهب إلى المعسكر فربما تعرضت حياته إلى الخطر ومن الأوفق أن يعود إلى وزارة الدفاع ليقود المعركة من هناك، فابتلع الطعم وعاد، ومنها بدأ يتصل تلفونياً بالوحدات التي كان يظنها موالية ولم يحصل على أجوبة مرضية. وبالأخير وجد نفسه معتمداً فحسب على الوحدات المتواجدة في الوزارة. وفي حين كانت الألوف المتظاهرة في الخارج تصرخ مطالبة بالسلاح، تصور هو أنهم يريدون السلاح لاستخدامه ضده وبنية إسقاطه وقد قالها فعلاً للذين كانوا حوله إذ لم يكن يؤمن بالجمهور. وكانت الطائرات تضرب الوزارة وتصلي حاميتها بالمدافع الرشاشة. في الواقع كان ينتظر معجزة كتلك التي جاءت به في الرابع عشر من تموز لإنقاذه. ولم يدر أن ساعاته باتت محدودة.

في حوالي الحادية عشرة وصلت أعداد من الدبابات من معسكر الوشاش ومعسكر الرشيد وخرجت الوزارة بالقنابل وفتحت نار رشاشاتها على المتجمهرين والحامية. لا يعلم عدد الضحايا هناك من المدنيين فقط لكنه قدر بحوالي ٦٠٠ في هذه المنطقة فقط.

في الوقت ذاته انطلقت دبابتان إلى السجن رقم (١) وأصلته بنار الرشاشات

وأطلقت سراح المعتقلين من القوميين والبعثيين وطلاب المدارس المضربين وجماعة من الأكراد المنتمين إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكانوا حوالي ١٦٠ مدنياً وعسكرياً وبينهم صالح مهدي عماش وعبداللطيف البدري وعبدالكريم الشيخلي ولقمان ابن ملا مصطفى البارزاني وعبدالحسين الفيلي.

كان من المعروف بأن القيادة القطرية قد أعدت اعتباراً من ١٩٥٩ على إثر فشل محاولة الشواف قائمةً كاملة بأسماء العناصر الديمقراطية واليسارية والشيوعية من المدنيين والعسكريين، قاموا بطبعها بكراسة في السنة ١٩٦١ ووزعت بشكل واسع النطاق بمعرفة حكومة قاسم، فغض الطرف عنها إذ لم يكن اسمه بينهم ولا أسماء المقربين جداً منه. وحمل الكتاب عنوان «الطريق إلى أم الطبول» وفيه أسماء عديدة نظمت بشكل يدعو إلى اعتبارها شبيهة بلفظ حكم الموت عليهم. وكان اسمي بينهم باعتباري عضواً في هيئة تحقيق معتقل الدبابات في أبي غريب. حيث كان يضم كل المتهمين بالمشاركة في محاولة الشواف الانقلابية الفاشلة وكيفية معاملة المتهمين:

كانت مؤامرة الشواف من أوسع المؤامرات شارك فيها القطاع المدني والقطاع العسكري، وعلى وجه التقريب قادة جميع الوحدات العسكرية. ذريعة هذه المحاولة هي أن الهيئة العليا للضباط الأحرار كان أول قرار لها هو الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة كسورية. وقد ادعت الجهات القومية أن نظام قاسم غدر بها ولم يحقق الوحدة.

كانوا أفراداً عسكريين لا يسندهم حزب جماهيري ولا تدعمهم إلا رتبهم العسكرية فجمعوا أنفسهم بمساعدة وتشجيع العربية المتحدة.

بعد فشل المحاولة واعتقال المتآمرين والمشتبه بهم وجلبهم إلى معتقل الدبابات بأبي غريب أقدم معظمهم على الاعتراف كل بدوره بصراحة وشجاعة دون استخدام أي وسيلة من وسائل التعذيب. لكن كان هناك بضعة عشر نفراً أصروا بعنادٍ وأخذوا يستفزون المحققين بإجابات هازئة وتعليقات وقحة. فهؤلاء ضربوا بالأيدي والأرجل بالصفعات واللكمات وأحياناً باستخدام العصي عندما يتلفظ المتهمون بعبارات جارحة وشتائم. ويتخذون مواقف متعالية ومتغطرسة أثناء التحقيق. لم يتجاوز عدد النزلاء المتهمين ٣١٦ منهم ٢٦٧ عسكرياً. أطلق قاسم سراح أغلبيتهم رغم الاعترافات التي أدلوا بها والشهادات التي تدين معظمهم. ولم يقدم إلى المحاكمة إلاّ الأقلية وأغلقت قضايا الباقين. إنّ أعظم فترة قضاها معتقل منهم لا تتجاوز مائة وخمسين يوماً.

فمثلاً الزعيم شاكر محمود شكري ضابط الارتباط في حلف بغداد ١٩٥٤ الذي اعترف بصلته بالمتآمرين لم يقض غير ١٢ يوماً في التوقيف. وصرف للجميع متراكم تقاعدهم وأعيد بعضهم إلى الخدمة. ولم تكن إلا خطة قاسم لكسبهم لكنها بدت فاشلة من المبدأ ولم تفعل أكثر من إنماء حقدهم وأكسبتهم جرأة أكثر لشعورهم بأن ما فعله قاسم ليس شفقة عليهم ورحمة وإنما خوفاً منهم. وتوهمهم بعد ذلك بأن الرأي العام معهم وأن قاسم خضع لضغط الرأي العام فأطلق سراحهم. وهذا مما أدى إلى جمع قواهم فما عتم أن بدا ذلك في محاولة القضاء عليه في شارع الرشيد.

كانوا عموماً يعيشون عيشة مرفهة وناعمة جداً في المعتقل. كل شيء كان يأتيهم إما من البيت وإما من المطاعم ويتقاضون من الحكومة ٢٥٠ وهي الدرجة الأولى للمعتقل السياسي.

عود إلى اعتقالات البعث والتعذيب

بعد نجاح الانقلاب بدأت الاعتقالات بحسب القائمة التي سبق ذكرها. واتسعت بالاقتراحات التي كانت ترد إلى الحاكم العسكري من الأفراد. في يوم ١١ بدأوا يعتقلون الضباط الذين كانوا يأتون إلى المعسكر لمحاولة إحباط الانقلاب وكان المتآمرون لهم بالمرصاد وأخذوا يقبضون عليهم تباعاً ويقودونهم إلى السجن رقم (١). ما إن غابت شمس ذلك اليوم حتى كان فيه حوالي ٣٠٠٠ معتقل من أعلى الشخصيات العراقية ومثقفيها، من أطباء ومهندسين وأساتذة ومحامين وسياسيين وأدباء وشعراء وعلماء. الغرفة الواحدة بطول أربعة أمتار وعرض ثلاثة كان يحشر فيها مابين ٥٠ و٧٠ شخصاً لا يستطيعون حركة ودعك من النوم أو الجلوس.

قيل لنا في اليوم التالي إن المعتقلين ارتفع عددهم إلى عشرة آلاف في هذا السجن فقط. أحيط السجن بسياج حديد. كانوا يغلقون أبوابه من الساعة الحادية عشرة صباحاً حيث تفتح لمدة عشر دقائق فقط للذهاب إلى دورة المياه وقد تقصدوا أن يحدثوا فيها أنواعاً من العطب لمنع الداخلين إليها من قضاء حاجتهم. وفي مثل هذا الجو المرعب يرفع الحرس القومي بندقياتهم الأتوماتية مهددين المعتقلين لمنعهم من التحدث إلا همساً. وكنا نحن نسمع بصورة مستمرة اطلاق النار في الخارج. لم يسمحوا بإدخال أي طعام. وكانوا يوزعون رغيفاً صغيراً من الخبز مع بصلة وهو غذاء يوم كامل. وبما أن الأبواب لم تكن تفتح إلا مرة واحدة كل ٢٤ ساعة فإنهم يضعون تنكة ذات سعة

أربعة غالونات في كل غرفة لقضاء الحاجة الطارئة. وعندما تمتلئ هذه التنكة يضطر المعتقلون إلى قضاء حاجاتهم في أكياس نايلون أو في مناشفهم أو مناديلهم وأولئك الذين يشكون الإسهال أو الزحار كانوا يضطرون إلى القيام بذلك عدة مرات وكثرت حالات الغثيان والقيء. النوم الطبيعي مستحيل بسبب ضيق المكان والحالة النفسية وأولئك الذين كان يغالبهم الإرهاق والإعياء ينامون وهم وقوف الواحد منهم مسند ظهره إلى الآخر.

ثم تبدأ المأساة في الليل حيث يبدأ التعذيب. ينادون من اختاروه للتعذيب بحجة القيام بالتحقيق. يسحبونه إلى الهيئة ليوجهوا إليه أي تهمة تخطر ببالهم في تلك اللحظة. وبأي علة متصورة. منتظرين الإنكار الذي لا بد منه كإشارة للبدء في تعذيبه وبكل ما يخطر بالبال من الأساليب التي تتفتق عنها الذهنية الشريرة. وكان هذا يقع على عدد يتراوح بين ٢٥ و٣٥ معتقلاً كل ليلة. بعد هذا يأتون بضحيتهم محمولاً ببطانية والدماء تنزف منه وهو غائب عن الوعي في أغلب الأحيان. الرعب كان شاملاً يقيد الألسن.

كان هناك معتقلون قُيّدت أيديهم من الخلف طول الوقت يتجاوز عددهم المئات فيقوم الباقون بإطعامهم ومساعدتهم في قضاء حاجتهم. وقد قطع الاتصال بالعالم الخارجي تماماً ولم يعد أحد من المعتقلين يعرف شيئاً عن مصير عائلته على الإطلاق. فالحرس القومي جعل السجن رقم (١) معزولاً تماماً عن العالم الخارجي وكأنه في جرم شمس آخر غير الأرض.

إن شعر أحد بالمرض فعليه أن يحتفظ لنفسه بمرضه سراً إذ ليس من أحدٍ يستجيب له أو يصغي إليه.

الشهر الأول. لم ينقطع فيه إطلاق النار في الخارج ليلاً أو نهاراً. والإعدامات تجري باستمرار دون محاكمة. يأخذون شخصاً ولا يعيدونه. وفي العيد وهو عيد الفطر الذي وقع بعد أسبوعين من الانقلاب بقي الحال مثلما كان ولم يسمح للأهل بزيارة ولم يعطوهم أي معلومات عن المعتقل أهو ميت أم ما زال حياً. هؤلاء صبيان الحرس القومي تجردوا من كل شعور إنساني. مهما ارتفع قدر المعتقل أو رتبته العسكرية فكل ما يناله منهم زيادة في الشتائم والكلام البذيء والركل والبصاق.

أذكر بعض الأمثلة. في يوم ١٤ نادوا ٢٦ معتقلاً باسم (فتاح حسن) وجماعته. قيدوهم من الخلف وحشروهم في لوري وأخذوهم إلى موضع يدعى بسماية من محل

ما على طريق بغداد - الكوت وهناك قضوا عليهم رمياً بالرصاص ودفنوهم. وبعد يومين صدر بيان من الحكومة معلناً أن حكماً بالإعدام صدر عليهم من المحكمة العسكرية العليا الخاصة ونفذ فيهم. وفي اليوم التالي أخذوا مجموعة أخرى من العسكريين بينهم العقيد (حسين خضر الدوري) عضو المحكمة العسكرية العليا الخاصة والزعيم (داود الجنابي) قائد الفرقة الثانية والعقيد (مجيد جليل) مدير الأمن العام والرئيس الأول (خزعل السعدي) والمقدم (إبراهيم الموسوي) بعد تعذيب وحشي عصبوا أعينهم وأوثقوهم من خلف والدماء تسيل منهم ونقلوهم إلى عين المحل وأعدموهم ودفنوا جثثهم هناك ثم أصدروا بيانات مماثلة بحقهم. أي محاكمات وأحكام وتنفيذ.

بعد هذا بدأوا يأخذون أفراداً أفراداً تحت زعم التحقيق فلا يعيدونهم وكنا على علم تام بأنهم يقتلونهم. ذلك لأن أفرشتهم وأشياءهم تبقى في محلها ولا أحد يسأل عنها. بعضهم كان يعاد وقد سمرت جبهته ببعض الكلبسات Clips ويدعى الأطباء أثناء التحقيق لغرض واحد. وهو الإشارة للجلادين إلى أي حد يجب ان يقفوا في التعذيب وكم يستطيع المعتقل أن يتحمل. وطبيبهم لا يكترث بالحالات الطارئة في الغرف كالنزف وما أشبه.

بقينا ثلاثة أشهر، ثم سمحوا لنا بأن نستحم. وتم ذلك في كابينة من الجنفاص وهو حمام بخاري يؤخذ إليه عشرون عشرون كل دفعة. وأصيب معظمنا بالنزلة الصدرية لأن نزع الثياب ثم ارتداءها كان يتم في العراء قبل الاستحمام وبعده. بعد شهرين من وجبة الخبز والبصل اليومية، غيروه إلى جراية الجنود ومن أقذر وأحقر نوعية. كانوا في بعض الأحيان يخلطون شحم السيارات (گريز) بالرز ويمزجون ماء الصابون أو مسحوقه في الشورباء.

وفي أواسط شهر نيسان وإزاء الضغوط الخارجية وثورة الرأي العام العالمي على ما يحصل بدأوا يسمحون لنا بإدخال الطعام الذي تجلبه عوائلنا بعد مصادرة ٦٥٪ منه. فالمعلبات والسيگاير وفرش الأسنان والثياب الجديدة كلها كانت تصادر ثم يعاد بيعها لنا فيما بعد بأسعار خيالية!!

كانوا يسلبون الأشياء الثمينة كأقلام الحبر والساعات والخواتم وحلقات الزواج الذهبية أثناء التعذيب. في بداية حزيران باشروا بإطلاق سراح الذين اعتقلوا بطريق الخطأ كاشتباه في الاسم بعد القبض على المطلوب الحقيقي. أو مجرد شكٍ خامرهم

فيه كالإتيان بحركة مشبوهة أو إلقاء نظرة أسيء تفسيرها من قبلهم وما شاكل. وقد اتخذوا من هذا العمل دعاية لهم رغم قلة من أخلي سبيله بالنسبة إلى عشرات الألوف الذين احتوتهم معتقلات البعث في العراق.

السجن رقم (١) هو واحد من ثلاثة سجون مشابهة في عين معسكر الرشيد وبلغ عدد معتقليها ثلاثين ألفاً في حين بلغ عدد المعتقلين في سجون أخرى في بغداد مع السجون الرسمية ٩٧ ألفاً[1]، خلافاً للسجناء «الخصوصيين» الذين لا تسجل أسماؤهم في المقرات العديدة لنقابات العمال والسينمات والبيوت المصادرة والمستأجرة ومراكز الشرطة وساحات الألعاب الرياضية فضلاً عن مقرات الحرس القومي. وقد استخدمت عيادات بعض الأطباء المقبوض عليهم.

والتعذيب في تلك السجون المرتجلة أو الموروثة رسمياً كان جزءاً من الروتين اليومي. وبحسب سمعته من السجناء الذين جيء بهم من تلك الأقبية والسراديب أحياءً يستخلص أن الأسلوب واحد لا فرق بين ممارسة أو اخرى ولا يمتاز بتفنن شخصي بل يكاد يكون برنامجاً ثابتاً.

بعض الأمر الذي يحمل على الاعتقاد ان أسلوب التعذيب كان من ضمن برنامج الانقلابيين كجزءٍ هام لإنجاح الانقلاب وضمان سلامته من انقلابٍ مضاد. وقد تم تطبيق البرنامج فيما بعد على الأكراد بعد أن تقرر استيناف القتال. وتمت ممارسته في الجبهة والخطوط الأمامية وفي المدن والقرى كما أكد لي بعضهم على نفسٍ واحدٍ.

قطار الموت

يعود فشل حركة الثالث من تموز ١٩٦٣ إلى خيانة أربعة من الضالعين فيها واعترافاتهم من أمثال سائق الدبابة (خلف رحيمة) في اللواء الجمهوري الذي كان من واجبه أن يأتي بدبابته إلى السجن رقم (١) لتحرير آلاف المعتقلين هناك إلا أنه بدل ذلك قام بحماية عبدالسلام عارف.

عندما انتهت مقاومة الثوار في الساعة العاشرة صباحاً شاع الهلع والرعب في نفوس المعتقلين فقد جاؤا ليقولوا لنا إن عبدالسلام عارف أصدر أوامره بتفجير السجن

---

(١) يطابق هذا العدد تقريباً الرقم الذي أوردته نقلاً عن المجموعة الإحصائية السنوية للعام ١٩٦٤، التي تصدرها مديرية الإحصاء العامة.

رقم (١) بالديناميت وبالصواريخ ومقذوفات الدبابات بكل مَن فيه. لكن عُدل عن ذلك فيما يبدو في آخر لحظة واستبدل بنقل جميع السجناء العسكريين ذوي الرتب والمهمين إلى سجن نقرة السلمان بقطار خاص وهو يتألف من قاطرات (عربات) بضاعة مقفولة. ربما كانوا يفكرون أن قلة الهواء في العربات المقفلة ستتكفل بالقضاء على المعتقلين جميعاً أو على أغلبهم اختناقاً وبالحرارة التي تزيد على ٤٥ درجة مئوية في الصحراء.

في الساعة الخامسة من بعد الظهر أبلغنا بذلك بالأسلوب الهجمي المألوف. اقتحموا غرفنا فجأة وقد ركبوا حرابهم على بندقياتهم السريعة ووجهوها إلينا وأخذوا يقرأون الأسماء التي اختيرت وأمرونا بحزم فراشنا للنقل وكنا نعتقد بأن هؤلاء المختارين سيتم إعدامهم انتقاماً للمحاولة الفاشلة. وفي الساعة العاشرة ليلاً أخرجونا جميعاً وجعلونا نصطفّ بصفوفٍ عدد أفرادها خمسة وشرعوا يوثقون ايدينا من الخلف بحبال خشنة غليظة وهم يصبون الشتائم علينا مصحوبة بالركلات والصفعات.

كنا ٥٣٤ ضابطاً بالتمام من رتبة زعيم (عميد) فما دون. وفي الساعة الثانية عشرة ليلاً جلبوا سيارات مدنية وكدسونا داخلها فانطلقت بنا. إلاّ أن بعض الجنود الحراس أعلمونا بوجهتنا الحقيقية فشاعت الراحة فينا وتنفسنا الصعداء.

وتحركت السيارات بعد حلول حظر التجوال بساعة واحدة خشية أن يفطن الناس إلينا. وبلغنا السكة الحديد حوالي الواحدة صباحاً وشاهدنا عربات الحمل المخصصة لنقلنا. وفي المحطة وجدنا المشرفين على العملية وتعرفنا عليهم. وهم طاهر يحيى رئيس الأركان. ومدير الحركات صبحي عبدالحميد الذي كان يحمل شارة عقيد ركن. وعلي صالح السعدي وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء. رأيناهم بأم أعيننا هناك. كان طاهر يحيى جالساً في سيارة والاثنان الآخران في سيارة ولمحنا في سيارة ثالثة أشخاصاً مدنيين شخصهم زملاؤنا بأنهم من قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي. ولكي لا يثيروا انتباهاً كانوا يفرغون سيارة واحدة وينزلون حمولتها منا ويفتحون عربة ويدخلونهم فيها ثم يقفلونها وهكذا على التوالي. ومنع الكلام حتى الهمس.

لم نكن نتوقع تسفيرنا في عربات الحمل وكنا نأمل على الأقل بعربات مسافرين من الدرجة الثالثة. كانت العربات كريهة الرائحة يغطي أرضيتها روث الأبقار. وبعضها بمادة القير السوداء ولم يكن هناك قطرة ماءٍ ولم نعط كسرة خبز طوال يومنا بل لم يسمح لنا بقضاء حاجاتنا في دورات المياه قبل نقلنا. وبدأت الحقيقة تتكشف لنا. ما ينتظرنا هو الموت المحتوم. وفي الحال أطلقنا عليه اسم (قطار الموت). كانت القاطرة

تسحب مابين ١٥ و١٨ عربة. وضعونا فيها جميعاً ثم أقفلوا الأبواب وختموها دون أن يهتموا بفك وثاقنا. كان في العربة الواحدة حوالي الثلاثين.

في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين صباحاً تحرك القطار والعربات القديمة تهتز بنا وتزكمنا برائحتها الكريهة التي تفوق الاحتمال واصاب معظمنا الغثيان وبعدم وجود الماء. وبعد ساعتين أصبح الجو لا يطاق وبدأ البعض يتقيأ. عدد كبير منا كان ضعيفاً مرهقاً بسبب التعذيب والمرض. وعندما بدأ حديد العربة يسخن علمنا أن الشمس قد بزغت في الخارج وأن أرواحنا باتت في كف القدر. قدرت درجة الحرارة داخل العربة بالستين مئوي وعندما وصلنا السماوة كانت الساعة تشير إلى الثالثة من بعد الظهر أعني أننا قطعنا بحدود ثلاث عشرة ساعة مسافة يقطعها القطار عادة بست ساعات والتأخير متعمد طبعاً وقصد سجانينا من مضاعفة الوقت القضاء علينا جميعاً أو معظمنا على الأقل بدليل اختيار الأسماء بعناية.

كان القطار بحراسة فصيل انضباط من الجنود مزود بالرشاشات ومن وظائفه النزول في كل محطة وقوف والإحاطة بالعربات لمنع الناس من الاقتراب والتعرف على البضاعة.

لا شك في أن الإنسان العادي سيرفض الاستنتاج بأن هذا العدد من الجنود إنما كان للحماية أو الحراسة. فالجميع داخل العربات كان موثق اليدين من الخلف. والعربات مقفلة بقفل حديدي وقضيب عرضاني غليظ. من هذه التدابير الاحترازية القصوى ومن البائعين الجوالين الذين كانوا يسكنون حول القطار في المحطات عادة أدرك الناس بصدور الصرخات والأنين وبعض الهتافات ونداء الاستغاثة المقصود بها تنبيه الناس إلينا.

ولم يكن بوسعنا أن نرى شيئاً مما يجري في الخارج إلا أننا كثيراً ما كنا نسمع صيحات الأحداث والصغار الخائفة التي استولى عليها الخوف من البضاعة التي تحملها العربات.

تم حل وثاقنا أثناء الرحلة أولاً باستخدام الأسنان ثم بحلها باليد فيما بعد. على أن الحقيقة كما علمنا بدأت ترحل وتنتشر قبل وصولنا السماوة. كان عدد كبير منا قبل الوصول بساعتين قد فقد وعيه وأصيب بعضنا بتخثر في الدم بسبب فقدان السوائل. كانت آخر جرعة من الماء تناولناها قبل ٢٦ ساعة.

وقف القطار في محطة السماوة لتفريقنا وفتحت أبواب العربات فحملنا المغمى

عليهم والمصابين إلى الخارج ووجدنا جماً غفيراً من أهالي المدينة خرجوا يحملون أوعية الماء وراحوا يرشونه على أوجه المغمى عليهم الذين نقلوا وأسجوا في المحطة. أبدى أهالي السماوة عطفاً لا مزيد عليه وجاؤوا بالماء ممزوجاً بملح. وبعض الأشربة المنعشة وزودونا بالطعام دون أن يطلبوا أي ثمن.

أخرجنا جثة الرائد (نادر) وهو كردي. كما نقل ضابط آخر برتبة (عقيد) إلى المستشفى وهو يدنو من حالة احتضار فأُنقذ في آخر لحظة.

السماوة هي آخر محطة بالنسبة إلينا ونحن في طريقنا إلى سجن نقرة السليمان لذلك كانوا مضطرين إلى عرضنا على الملأ تمهيداً لقطع الطريق عبر الصحراء إلى القلعة بالسيارات.

كان المنظر مريعاً. مأساة تتجلى فيها الوحشية عندما نزل المعتقلون من العربات وأجسامهم تنضح عرقاً عصر منه على ثيابهم عصراً. سقط حوالي ٢٥٠ منا على الأرض أحياءً واستلقى آخرون على إسفلت المحطة وجلس آخرون ولم يبق واحدٌ منا واقفاً من فرط الإعياء. بعد حوالي الساعة أصبح بوسعنا أن نتنفس أعني التنفس بانتظام، ثم الكلام. منظرنا كان فريداً في بابه ربما يُرى مثيله في أفلام الرعب. المنظر كان شبيهاً بأحياء غريبة جاءت من عالم آخر.

وجاء الحرس القومي والشرطة الذين ضربوا أنطقةً حول المحطة باثنتي عشرة حافلة (باص) كبيرة. إلا أنهم لم يمنعوا القوت والماء الذي جلبه الأهالي عنا ووضعنا في الحافلات وانطلقنا إلى سجن (النقرة) بحراسة ثماني سيارات مسلحة وقطعنا المسافة بحوالي خمس ساعات لنبلغها في التاسعة ليلاً. وعاجلنا النوم في ساحة السجن وليس تحتنا فراش ولا فوقنا غطاء. كان نوماً عميقاً تحت السماء التي افتقدناها منذ يوم اعتقالنا وفي صباح اليوم وجدنا أشياءنا أكواماً مكدسةً في زاوية فأخذنا ما أبقوه لنا منها أو ما وجدناه.

بقينا ١٥ شهراً لا ندري ما حل بأفراد أسرنا ولا هم يدرون ما حل بنا.

قصر النهاية

أخذوني إليه أيام كنت في السجن رقم (١) للتحقيق وهو قصر الرحاب. اختاروه لأنه بعيد عن الشارع العام بمسافة كبيرة ولأنه بعيد عن العاصمة. تم افتتاحه في ١٢ من شباط أي بعد الانقلاب بأربعة أيام. وفيه شرعت الهيئة التحقيقية برئاسة (مدحت إبراهيم

جمعة) عضو القيادة القطرية بأعمالها. ولم يمر أسبوع على مباشرتها ولا أكثر حتى انقلب القصر إلى مسلخ أو دار قصابة. كان يرسل إليه كل سياسي أو شخصية بارزة في المجتمع المدني أو العسكري عارضهم حيناً أو خالفهم في الرأي، أو عضو معروف في حزب مناوئ، بحسب الظروف السياسية. أو بناءً على طلبٍ من شخصٍ متنفذ بداعي الانتقام الشخصي. أو أي شخص ترى هيئة تحقيق أخرى أدنى درجةً وجوب إرساله لانتزاع اعتراف منه أو لغرض «إلقاء درس» عليه أو لقتله عند اللزوم.

في الواقع ليس هناك أي علاقة تربط هذه الهيئة باي قانون. ولذلك فإن طريقة استجواب المعتقل تخالف كل شريعة أو عرف عمل به في أي زمان ومكان. إنها لا أكثر من عملية ثأرية دنسة ضد منافسين سابقين أو محتملين مهما علت منزلتهم وقعوا بين أيديهم.

التحقيق بالتعذيب النفسي والبدني لم يكن معروفاً في العراق معرفة منهجية. عرفنا مثلاً أن في دائرة التحقيقات الجنائية أيام العهد الملكي واحداً معيناً قد مارس أسلوب الشدة ضد بعض الشيوعيين ممارسة محدودة. ولم يدّع أحد منهم بعد الرابع عشر من تموز على تعذيبٍ منظم لجهاز حكومي أمني. ووردت مع هذا عن عدد محدود من الأشخاص إفادات حول استخدام الشدة والكلام البذيء والتهديد لغرض حمل المتهم على الاعتراف ببعض المعلومات الحزبية.

أصبح الأمر مختلفاً بعد انقلاب شباط بفتح مؤسسة رسمية خاصة لانتزاع الاعتراف بالتعذيب، أو بالتعذيب من أجل التعذيب فقط.

الزمن الاعتيادي في قصر النهاية كما سماه قاسم وقصد بالتسمية نهاية العهد الملكي. ليغدو في الواقع نهاية حياة المئات من الضحايا. ونهاية الألوف من آدمية الباقين أحياء بعد التجربة الجسدية عليه. الزمن الاعتيادي للعمل هنا يبدأ في الساعة الثالثة ظهراً وينتهي في الساعة الثالثة صباحاً. وتستخدم أجهزة للتعذيب بعضها معروف وبعضها تمّ اختراعه بفضل التجربة وأثناءها أو بالاستعانة بخبرات خارجية. وهي تستخدم على الجنسين سواء بسواء. خلال هذه الفترة من النهار والليل تسمع في أبهاء القصر ومن غرفه تأوهات وصرخات ونداءات استغاثة وتوسلات ممتزجة بأصداء إطلاق الرصاص. الشخص الذي يدخل القصر يواجه منظراً يشبه إلى حد كبير محطة إخلاء خسائر أو مستشفى ميدان أثناء دوران معركة كبيرة، سيجد بركاً من الدماء بعضها متجمد في كل مكان، على الأرضية وعلى الحيطان وعلى أفرشة وبطانيات فوقها أجسام دامية

بأطراف مكسرة وجماجم مهشمة وجروح تنزف وجروح فوقها ضمادات.

وعندما يترتب القيام بعملية قتل منهم يطلقون من مسجّلٍ أغنية صاخبة بأعلى صوت. فيكون بمثابة إعلان آني بأن جريمة قتل ستحصل بعد ثوانٍ. والذي يموت أثناء التعذيب أو يقتل بالرصاص تؤخذ جثته سراً بالسيارة في الليل ويدفن في حفرة تحفر على وجه السرعة في الصحراء. والحفر كبيرة واسعة بحيث تتسع لجثث كثيرة وأمكنتها تحفظ سراً. فيما بعد اكتشف بعضها بوساطة كلاب بوليسية مدربة لأنها ليست عميقة كما أن بعض المتصلين والقريبين من المواقع بدأوا يتكلمون. إلا أن أغلبيتها بقيت سراً وبقي أقرباء القتلى حتى يومنا هذا يجهلون مصائر ذويهم.

من الوسائل المستحدثة في عالم التعذيب وضع الضحية في سرداب مليء بالماء إلى ارتفاع متر واحدٍ، يقذفون به في هذه البركة ويبقونه فيها أسبوعاً أو ربما عشرة أيام وهو معصوب العينين مشدود الوثاق من الخلف. كل ذلك مصحوب بشتائم وكلام بذيء وسباب في كل ساعةٍ. ويعطى رغيفاً وقطعة جبن كل أربع وعشرين ساعة.

وهناك أسلوب آخر هو تعليق الإنسان من رجليه متدلياً من مروحة كهربائية سقفية تدور به ليتلقى ضربات على جسمه أثناء الدوران. هناك أيضاً الطرق الكلاسيّة القديمة من العصور الوسطى كقلع أظافر اليدين والرجلين وقلع الأسنان بكلابة النجارين. ويستخدمون مع النساء الحرق الكهربائي أو الشواء بالمعدن المسخن إلى درجة الاحمرار، وحلق رؤوسهن وصب الماء المثلج على اجسادهن العارية. وتهديدهن بالمواقعة الجبرية. أو ممارسة أعمال جنسية شاذة وتطبيق ذلك فعلاً.

ومن هذا القبيل صب الماء في الفم إلى حد الإغماء ونفخ المعدة والأمعاء من الدبر مثلما ينفخ اطار السيارة بالمنفاخ. والعادة هي الابتداء بالضرب بمختلف الأدوات من العصا الاعتيادية حتى السوط والمقرعة[1].

---

(١) حاول من كتب أو تحدث عن هذه الوقائع من قياديي البعث العربي الاشتراكي التنصل من هذه الجرائم بطرق ثلاثة: التقليل من حجمها مع الاعتراف بوقوعها، وقذفها على عتبة الضباط القوميين والبعثيين، ثم قذفها بالأخير كل على عتبة باب الآخر لاسيما بالأعضاء القياديين الموتى الذين لا يمكن أن يقوموا بعملية تحويلها إلى زملائهم من أعماق القبر. هناك نماذج كثيرة. لكني سأختار منها كتاب عضو القيادة القطرية هاني الفكيكي «أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي» (لاحظ أنه لم يذكر اسم الحزب الكامل في العنوان) وقد مر ذكره. وكتاب دكتور علي كريم سعيد: «عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدم» وهو مجمل =

= ذكريات عضو القيادة القطرية الآخر طالب شبيب. مع تعليقات المؤلف ط. بيروت ١٩٩٩.
جاء في الكتاب الأول حول التعذيب وقصر النهاية (الص ٢٥٨-٢٥٩): «كنا نتردد على مراكز اعتقال الشيوعيين وعلى قصر النهاية مركز التحقيق الرئيس. وكنا نعلم أن هذه الاعترافات لم تكن فقط بسبب تعاون هادي هاشم (أحد أعضاء لجنة الحزب الشيوعي المركزية) وغيره معنا بل أيضاً بسبب التعذيب الذي كان يمارس على المعتقلين. وبرغم أن القيادة القطرية لم تعط أمراً بالتعذيب إلا أنها لم تعترض عليه ولم تشجبه إلا بعد فترة متأخرة. بعد أن كشفت جميع تنظيمات الحزب الشيوعي وبعد أن تصاعدت محلياً وعربياً وأوروبياً ودولياً ضدنا. كان التعذيب يجري بأكثر أشكاله بدائية وثأرية. في بعض الأحيان لم يكن بقصد انتزاع المزيد من المعلومات بقدر ماكان تكراراً ثأرياً للتعذيب الذي تعرضت له القوى القومية في ١٩٥٩ و١٩٦٠. في ذلك التعذيب كانوا يستخدمون العصي والأنابيب المطاطة والتهديد بالقتل عن طريق عصب أعين المتهم وإخراجه إلى الساحة لتنفيذ حكم الاعدام. ثم يطلقون في الهواء بضعة عيارات نارية لحمل الآخرين على الاعتراف. وسمعت قصصاً عن التعليق بالمراوح السقفية وغيرها من الأساليب التي ربما استخدمت ولم نكن على بينة منها خاصة أن أعضاء القيادة القطرية من دون استثناء لم يمارسوا أو يشاركوا في أي تعذيب»
وعن السبب في شحن الضباط إلى نقرة السلمان (الص ٢٧٩-٢٨٠) عقب فشل محاولة الاستيلاء على معسكر الرشيد في ٣ تموز يقول: «في اجتماع قيادة الثورة أصر العسكريون وفي مقدمتهم عبدالسلام عارف وأحمد حسن البكر على إعدام ٤٥٠ ضابطاً قاسمياً وشيوعياً بتهمة تواطئهم مع حسن سريع ورفاقه ومشاركتهم في تلك الحركة المسلحة وأن إبقاءهم على قيد الحياة سيغري الآخرين بالتآمر. وفجأة اندفع عبدالغني الراوي وقدّم الى عارف وريقات ما إن اطلع عليها حتى هتف: ماذا تريدون أكثر من هذا؟ وتصورنا للحظات أن أمراً خطيراً وقع وأن تمرداً آخر حدث. وواصل عارف: هاهم الشيخ قاسم القيسي والمفتي نجم الدين الواعظ والسيد محسن الحكيم قد أفتوا بجواز قتل الشيوعيين. فماذا تنتظرون؟ تحركنا بسرعة لتهريب هؤلاء الضباط المعتقلين إلى سجن السلمان في تلك الليلة إنْ أمكن، خوف أن يتكرر ما حدث سابقاً في قصر النهاية. خصوصاً أن عبدالسلام طُلب إلى عبدالغني عند مغادرتنا القاعة التحضير لإعدام ١٥٠ ضابطاً شيوعياً الأمر الذي رفضه عبدالغني بسبب قلة العدد وتواضعه!. بعد المداولة مع (حازم جواد) و(علي صالح السعدي) تقرر تهريب الضباط إلى سجن السلمان في تلك الليلة إن أمكن وتمت تهيئة ما أمكن من عربات السكك الحديد. وبسبب الحر الشديد وقلة الماء وصعوبة التنفس في عربات الشحن توفي أحد المعتلقين وعانى الآخرون عذاباً شديداً. ولو عرف هؤلاء سر القطار الذي أسرى بهم ليلاً إلى السلمان لبحثوا له عن اسم آخر غير قطار الموت.» [راجع ص١٣٢٠ قبلها].
في ص٣٠١ في من الكتاب تجد طالب شبيب يؤيده في ذلك. جاء في ص ١٧٦ من المصدر عينه:
«استغل صالح مهدي عماش فرصة غيابنا أنا والسعدي في القاهرة للتحضير لمحادثات الوحدة فذهب إلى قصر النهاية ومعتقل أبي غريب ومعتقلات التحقيق الأخرى وطلب تسليمه حوالي ٢٥ شيوعياً معتقلاً بينهم ١٨ من المتعاونين المزدوجي الولاء. وأمر بإعدامهم وبعد تنفيذ =

والكلام يمنع منعاً باتاً بين السجناء وينقطع الاتصال بينهم وبين العالم الخارجي. الشخص الذي يؤتى به إلى هنا لا يسمع غير العويل والصراخ وبكاء النساء. وكان هناك أطفال أيضاً. النور في القصر وهاج ساطع يزيغ البصر فالستائر مرخاة والنوافذ مغلقة ولا أحد يميز بين ليلٍ أو نهار. وتسمع الحراس أحياناً يتندرون على السجناء بقولهم: «جئنا بكم هنا لنأخذ منكم ثأر الملك».

= الإعدام ذهب إلى مجلس قيادة الثورة وحصل على قرار المصادقة على قتلهم رغم معارضة حازم جواد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وحميد خلخال وآخرين لأن غيابنا رجح كفة العسكريين داخل مجلس قيادة الثورة... إن جميع الأحكام التي صادق عليها المجلس قد جاءت بعد التنفيذ أي بعد أن صارت واقعاً مفروضاً!!»

وفي ص ١٩٤ حول الضباط القوميين ومنهم البعثيون قال (شبيب): «هؤلاء لم يكونوا بحاجةٍ إلى تحريض وبحسب علمي أنهم قاموا بأعمالهم دون العودة لأحدٍ ودون علم القيادة وارتكبوا ما ارتكبوه لأسباب ودوافع كثيرة ومختلفة. ولا أكشف سراً إن قلت إن عبدالسلام (عارف) كان واحداً منهم. أراد الفتك بأكبر عدد من الشيوعيين لكن باسم حزب البعث. وعلى سبيل المثال كانت محاكم عبدالكريم قاسم قد حكمت على ٣٧ شيوعياً بالإعدام بسبب تورطهم بأعمال قتل في الموصل وكركوك... لكن عبدالسلام وبعد استلامنا السلطة نبش الأمر وجاء بملفهم إلى مجلس الثورة وطلب الإذن بتنفيذ الحكم بهم قائلاً: هذه الأحكام لم تصدر عنكم (يقول طالب إنه هب واقفاً وطلب موقف رفضٍ موحد لقيادة الحزب إلا أنه لا يذكر شيئاً حول النتيجة وكيف آل الآمر إلى تنفيذ الحكم فعلاً بهم جميعاً. ثم يعود ليذكر قيام عماش بإعدام وجبات في غيابهم طبعاً). كان عبدالسلام حاقداً يطلب ثأراً شخصياً وأعتقد أنه أخذ شتائم الشيوعيين له في عهد قاسم على محمل شخصي ولم يستوعب الصفة السياسية للأمر. في حين كان عماش في تعامله معهم دموياً.»

الفصل الثالث والثلاثون

تونس. التكوين العرقي. الكفاح ضد الفرنسيين. التآمر الناصري وحكاية خالد النقشبندي. انسحاب تونس من الجامعة بعد مهاجمة الحبيب الشطّي عبدالناصر واتهامه بالتآمر على حياة بورقيبة. طبيعة النفوذ العروبي. نشاط المثقفين والأدباء. الاحتلال الفرنسي والمفاوضات. الأوضاع الإدارية والحماية الفرنسية والأحزاب السياسية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية. حزب بورقيبة، نشاطه ضد الفرنسيين. صالح بن يوسف الرجل الثاني في الحزب الحر الدستوري. أول حكومة تونسية برئاسة صالح بن يوسف. هياج وتظاهرات عامة. اعتقال بورقيبة ونقله إلى الجنوب ثم إلى جزيرة (جالطه). خلاف بين صالح بن يوسف وبورقيبة. طرد صالح من الحزب. انتقاله إلى القاهرة وليبيا. استخدام المنشقين لاغتيال بورقيبة. الكتاب الأبيض والتحقيق مع المتهمين. معارك مع قوات الاحتلال في شوارع العاصمة. معركة كلامية عنيفة في جلسات الجامعة العربية. تونس تتهم عبدالناصر بإرسال من سيقوم باغتيال بورقيبة. تونس والعروبة في الميزان، وعدم الإيمان بقيام وحدة شاملة. اغتيال صالح بن يوسف. البارزاني وأحزاب المعارضة القومية لحكم عبدالكريم قاسم. الاتفاق. وفد كردي إلى بغداد لتأكيد الاتفاق على الحكم الذاتي. وفد رسمي عراقي بخصوص الوحدة إلى القاهرة من اعضائه كرديان. اتفاق ٢٢ نيسان ١٩٦٣. محاولة انقلابية شيوعية. تجميد قانون الإصلاح الزراعي. إيقاف تنفيذ القانون رقم (٨٠) الخاص بالنفط. تدهور الوضع الاقتصادي. استئناف القتال في كردستان

أذكر أني كنت بين زوار المرحوم خالد النقشبندي[١] عضو مجلس السيادة مساء

(١) تعود معرفتي به إلى أيام ما كان ضابطاً في الجيش العراقي برتبة رائد ركن. والفضل في تعريفي به يعود إلى قريبه المرحوم صديقي علي ابن غياث الدين النقشبندي. وكان إذا اسعفتني الذاكرة يروم الاستقالة من الجيش. وأظنه كان يشغل منصب متصرف (محافظ) لواء أربيل عندما اختاره (قاسم) صبيحة يوم ١٤ تموز العضو الكردي في مجلس السيادة. وأما عن الوفد الذي ترأسه =

أحد أواخر أيام شهر آذار ١٩٥٩. وكان الحديث يدور حول مدى ضلوع عبدالناصر في محاولة الشواف الانقلابية. وعندها روى النقشبندي حكاية زيارة الوفد العراقي برئاسته في تشرين الأول ١٩٥٨ بهدف محاولة تسوية الخلاف الناشب بين تونس وبين الجمهورية العربية المتحدة. والعمل على إقناع بورقيبة وحكومته على إنهاء مقاطعتها الجامعة العربية.

قال النقشبندي: «أحسن الحبيب بورقيبة استقبالنا. إلاّ أن علائم الانفعال كانت بادية عليه عندما جاءنا ضحى اليوم التالي لتوديعنا وهو يحمل ملفاً ضخماً، دفعه إلينا وهو يقول بشيء من العصبية والاعتذار.

- تحسبون أننا نفتري على جمال عبدالناصر وأن ما تكتبه الصحافة حول عملية الاغتيال التي دبرها لي هي من نسج الخيال؟ هذا الملف يتضمن الدلائل الكافية حول تآمره على حياتي وعلى نظامنا الجمهوري. أنا لا أستطيع المشاركة في منظمة عربية يسيطر عليها. واني أقدم هذا الملف هدية لرئيسكم وليحذر لنفسه[٢]».

ثمّ غادرنا. ولم نبق بعدها كثيراً ولم ينفسح لنا المجال للحديث فيما جئنا من أجله

= إلى تونس فقد غادر في ٢٦ من تشرين الأول ١٩٥٨ وضم أربعة وزراء هم الشيخ بابا علي الشيخ محمود ومصطفى علي ومحمد صديق شنشل وفؤاد الركابي مع آخرين.

(٢) العميد الركن جاسم العزاوي في [ثورة ١٤ تموز. أسرارها. أحداثها. رجالها حتى نهاية قاسم. بغداد ١٩٩٠ - شركة المعرفة، الص ١٨١-١٨٢] كان واحداً من أعضاء الوفد. وهو من القوميين يشغل إذذاك منصب سكرتير قاسم. لم ينوه بهذه الحادثة إلاّ أنه يورد حكاية أثارت اشمئزازه، قال: كان السيد حسين الشافعي (من ضباط مصر الأحرار) وفائق السامرائي وعبدالوهاب الأمين في استقبال الوفد في مطار القاهرة. واستأنف الوفد رحلته بعد توقف هناك إلى تونس... وجدنا الحبيب بورقيبه والوزراء وكبار رجال الدولة في استقبال الوفد والعشاء جاهز. وفي أثناء الترتيبات لإعداد المائدة ظهر أمر بالغ الخطورة وهو وجود اثنين من الصحفيين المصريين أحدهما على ما أذكر (زكريا نيل) ركبا مع الوفد العراقي في مطار القاهرة دون جواز سفر وتأشيرة دخول في وقت كانت العلاقات بين مصر وتونس مقطوعة وكان (بورقيبه) يتهم عبدالناصر بتدبير المؤامرات لاغتياله. فلنتصور الموقف الخطير عندما يكتشف بورقيبه وجود شخصين مصريين في قصره بل وفي غرفته دون علمه وعلم دولته. كان من حقه أن يغضب فيلوم الوفد العراقي بالمشاركة في مؤامرة اغتياله. لكنه تصرف بكياسةٍ وبدبلوماسية لتسوية الأمر وعدم إثارة غضب الوفد العراقي فسكت على مضض. كان هذا الحادث من تدبير السيدين صديق شنشل وفائق السامرائي. فهما اللذان سمحا للصحفيين بمرافقة الوفد دون علمنا.

وكان تفكير التونسيين مبدئياً أننا من معسكر جمال عبدالناصر».

* * *

في ١١ تشرين الأول ١٩٥٨ اجتمع مجلس جامعة الدول العربية وقرّر قبول (تونس) عضواً فيها. وفي الخطاب الذي ألقاه (الحبيب الشطيّ) مندوب تونس وردت هذه العبارة:

«من الواجب على الجامعة العربية أن تتجنب فرض أحد اعضائها على بقية الأعضاء هيمنته ووجهة نظره».

قال هذا وانسحب بعد تسديده هذه الطعنة التي لم يفت المجتمعين المعني بها ونهض المندوب المصري ليعلن صراحةً بأن (ج.ع.م) هي المقصودة «وإن الجمهورية التونسية تردد فحسب تلك الشائعات التي انتشرت حول هيمنة (ج.ع.م) على الجامعة والتأثير على قراراتها. وإن المندوب التونسي إنما يؤكد نوايا تونس في التآمر على (ج.ع.م) من داخل الجامعة».

في عين تلك الجلسة حاول (الحبيب الشطي) عرض الأسباب الحقيقية التي نشأ عنها الخلاف بين تونس وبين (ج.ع.م) المتمثلة في التدخل الصريح في شؤون تونس المستقلة عن طريق مساندة «صالح بن يوسف» المقيم في القاهرة بحماية ورعاية (ج.ع.م) والتعاون معه على إعداد وتنفيذ مؤامرات القاهرة بمشاركة رجال الحكم. وبنيّة الإطاحة بنظام الحبيب بورقيبة واغتياله.

قاطع رئيس الجلسة المندوب التونسي ولم يسمح له بإكمال أقواله فانسحب، وعقد في ذات اليوم مؤتمراً صحفياً وعرض وشرح ما لم يتح له عرضه وشرحه، كما عرض بعض الوثائق التي ادّعى أنها تدين القاهرة بوضع الخطط لاغتيال رئيس الجمهورية وقلب نظام الحكم وفرض نظام آخر يقوم على رأسه صالح بن يوسف خصم الحبيب بورقيبة الحالي، ورفيقه في النضال ضد الهيمنة الفرنسية على البلاد التونسية.

البربر سكان تونس الأصليون. جاءها الفينيقيون في أواخر الألف الثانية قبل الميلاد وأسسوا فيها مستعمرات وإمبراطورية عاصمتها قرطاجة التي نافست إمبراطورية الرومان. وفي العام ١٤٦ ق.م أتمّ الرومان احتلالها بعد قتال دام أكثر من قرنٍ من الزمن وأسسوا مستعمرة أفريقيا الرومانية فيها وتواصلت هجرة الرومان إليها وامتزجوا بسكانها الأصليين. وفي العام ٤١١ ق.م غزتها قبائل القندال من إسبانيا ومكثوا فيها

قرناً من الزمن واختلطوا بسكانها. وفي حدود العام ٥٨٠م استعادها الروم البيزنطيون ونشروا المسيحيّة فيها. وفي العام ٦٧٠م أدخلها عقبة بن نافع في أملاك الأمويين.

أصل سكان تونس من البربر كما قلنا. إلا أنها استقبلت خلال تاريخها الطويل موجات من الهجرات الكبيرة. كالموجة الفينيقية، وموجة أفارقة الجنوب السود، وموجة يهودية وموجة رومانية ثم ڤندالية ثم عربية فضلاً عن موجة المهَجَّرين المسلمين الصقليين[٣].

وأهم الهجرات إليها عشرات الآلاف من أسر الإسپان الموريسكيين[٤].

ثم أعقبتها هجرات متعاقبة من الأتراك بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر فيها عناصر مختلفة من أصول آسيوية وأوروپية (قفقاسية وسلافية).

هذه الخلائط العرقية المتنوعة التي تألفت منها عجينة الشعب التونسي، تشهد عليها أسماء الأسر التونسية المختلفة غير المتجانسة الغريبة الاشتقاق.

في العام ٧٠٣م بنى عقبة بن نافع مدينة القيروان لتكون مَسْلَحةً للفاتح أي مدينة عسكرية وهو نهاية ثلاثة عقود تقريباً من مقاومة بربر قسطنطينة والبيزنطيين للغازي العربي. وفي ذلك الحين أطلق عليها المؤرخون العرب اسم أفريقية. وكانت عملية التحول إلى الإسلام سريعة. إلاّ أن مجموعات يهودية ومسيحيّة بقيت وتركت لها حرية ممارسة شعائرها الدينية. ولم يكن الاستعراب سهلاً بل كان بطيئاً جداً رغم أن البلاد استوعبت عدداً كبيراً من الجنود والمهاجرين من الشرق.

وحكم تونس طوال القرون التسعة التالية على الفتح عدد من الأسر الحاكمة وأولاها الأغالبة وهم من الخوارج كما تمكّنت أسرة فاطمية حاكمة من فتح مصر وإقامة الدولة الفاطمية.

بدأ التدخل الإنكليزي والفرنسي والإيطالي في شؤون تونس بعيد نصف القرن التاسع عشر. كان التنافس على أشدّه بين هذه الدول لحيازة أكبر عدد ممكن من

---

(٣) جرى ذلك عقب احتلال الملوك النورمان جزيرة صقلية في العام ١٠٩١م.

(٤) بدأت هذه الهجرة إثر سقوط مدينة أشبيلية (سيڤيل) بيد الإسپان في العام ١٢٨٤. وفي مطلع القرن السابع عشر اندفعت أعظم وأكبر هجرة من المسلمين الإسپان (الموريسكيين) عندما أشهرت محاكم التفتيش والسلطة سيف الإرهاب عليهم. وختمت هذه الهجرة المتواصلة التي دامت أربعة قرون بخروج عدد ضخم قدر بأربع وخمسين ألف أسرة (٢٠٠٠٠٠) إسپاني مسلم. استقروا جميعاً في (وادي مجردة) وفي (كاب بون) إلى الشمال.

القواعد في حوض البحر الأبيض المتوسط على ساحله الأفريقي[١٤].

في العام ١٨٨١ اغتنمت فرنسا الفرصة بمبادرة من وزير خارجيتها (جول فيري) وخوفاً من ادعاء إيطاليا المتزايد بتونس - فأرسلت حملة تأديب مؤلفة من ثلاثين ألف جندي بزعم مطاردتها لعشيرة (الخميري) الجزائرية الغازية. فأسرع (باي) تونس بعقد معاهدة (قصر سعيد باردو Bardo) في ١١ من أيار ١٨٨١ مع الفرنسيين معطياً الشرعية لاحتلالهم ثم وبعد أن أتمت فرنسا قمع ثورات في صفاقص والقيروان وقفصة قررت إعلان تونس محميةً. وفي العام ١٨٨٣ وقعت مع الباي معاهدة لامرس وأول بنودها:

«من أجل تسهيل قيام الحكومة الفرنسية بممارسة حمايتها يتعهد صاحب الرفعة باي تونس بإنجاز سائر الإصلاحات الإدارية والمالية والقضائية التي تجدها الحكومة الفرنسية ذات نفع».

وتنازل باي تونس بموجب مادة أخرى لفرنسا عن التمثيل الخارجي وأناط بها مهمة الدفاع والأمن العسكريين.

وأصبح المقيم الفرنسي هو الحاكم الفعلي وانقطعت كلّ صلة سياسية بالإمبراطورية العثمانية.

وسرعان ما زاد عدد الفرنسيين المستعمرين في تونس وتضخم لتبوّؤ مركز المتحكم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. رغم قوة وأصالة التعريب الثقافي فقد بقيت العربية اللغة الرسمية. إلاّ أن اللغة الفرنسية احتلت مقاماً بارزاً في عالم الصحافة والثقافة العامة واستخدمت في الدوائر الحكومية لتطرد العربيّة منها. كما لم تشجع اللغة العربية في المدارس العمومية. واقتصر تعلم اللغة على القطاع الديني بالدرجة الكبيرة.

وسلطة (الباي) تمت تصفيتها نهائياً من خلال المؤسسات البلديّة. وعلى أثر تأسيس ما عرف بالمجلس الكبير Le Grand Conceil وهو مجلس استشاري مختلط

---

(١٤) في العام ١٥٧٤ وقعت تونس تحت حكم الترك بدعوة كبير قراصنتها (خيرالدين بربروسه). وظلت تدار من قبل پاشا (داي = باي) ينتخبه الجنود الينچرية. ثم وفي ١٧١٠ تغلب رجل يدعى (حسين) فألّف أسرة حاكمة تداول خلفاؤه الحكم باسم (باي) تحت الحماية التركية حتى إعلان الجمهورية. هذا ويمكن أن يعتبر التعريب الثقافي قد اكتمل بصورة رئيسة في القرن الثاني عشر الميلادي. والآن ليس هناك من يتكلم اللغة البربرية في البلاد إلا مجموعات قليلة في أقصى الجنوب لا يؤلفون أكثر من واحدٍ بالمائة من مجموع السكان.

يتألف من فرنسيين وتونسيين تخضع قراراته لمصادقة المقيم العام الفرنسي فقط. وليغدو (الباي) مثل رئيس دولة تشريفاتي.

كان ذلك مصدر حنق فئات من الشباب التونسي الطموح. وفي العام ١٨٩٥ وبنتيجة ذلك نشأ تكتل شبه سياسي باسم (جمعيّة الخلدونية) نسبة إلى المؤرخ الشهير ابن خلدون. ومن أهداف الجمعيّة: «فتح أبواب المدنية الجديدة في وجه المسلمين وبعث تراث الحضارة الإسلامية».

وفي العام ١٩٠٥ أنشئ ما عرف بـ(جمعية التلاميذ القدماء لكلية صادقي) وغرضها كالأولى ثقافي بحت: «العمل على إدخال الثقافة العصرية إلى تونس».

كانت ثم أيضاً ما عرف بـ(جمعية صداقة الشباب التونسي) وفي العام ١٩٠٧ انقلبت هاتان الجمعيتان إلى حركتين سياسيتين اتفق رئيساهما (علي باش حنبه) و(بشير صفر) على دمجهما في حزب عرف باسم حزب الشباب التونسي Le Parti de jeunes Tunisiens.

في العام ١٩٠٩ انضم إلى هذا الحزب شخصية علمية ذات نفوذ أدبي كبير هو (الشيخ عبدالعزيز الثعالبي) الذي تولى إصدار جريدتهم (تونس) باللغة العربية بدلاً من اللغة الفرنسية التي كانت تستخدمها.

من منهاج هذا الحزب «الدعوة إلى الاستقلال. إلى أن تقوم تونس بإدارة شؤونها بنفسها». وأسرعت السلطات الفرنسية فأغلقت جريدة الحزب. إلاّ أنه بقي يعمل في الخفاء طوال ست سنوات لاسيما في سنوات الحرب العظمى الأولى.

بعد نهاية الحرب وفي العام ١٩٢٠، تأسس حزب جديد أطلق عليه مؤسسوه اسم (الدستور) ترأسه السيد عبدالرحمن الثعالبي سليل واحدة من الأسر العربية الشهيرة في البلاد.

اتخذ هذا الحزب تحرير تونس واستقلالها هدفاً وشعاراً ووقف ضدّ الإجراءات التعسفية التي كانت تمارسها السلطة الفرنسية بحقّ الوطنيين، من اعتقال إلى غلق الصحف والتصدي للاجتماعات العامة والجماهيرية.

نال (الدستور) شعبية كبيرة وزاد نفوذه بين الجماهير ثم وعلى أثر اضطرابات العام ١٩٢٢ ووقوف السلطة الفرنسية منها هدد (الباي سيدي النصر) بالتنازل عن الحكم مساندةً للمطالب الوطنية. إلاّ أن المقيم العام الفرنسي لوسيين سانت Lucien Saint قابل ذلك من جهة بإجراءات قمعيّة مشددة مصحوبة من جهة أخرى وبعين الوقت

بيعض الإصلاحات كرفع بعض القيود وإلغاء بعض الضرائب، بهدف تهدئة المشاعر.

الظاهر أن سياسة (حزب الدستور) وأسلوب تعامله لم يعودا في ١٩٣٤ يعبران عن طموحات عدد من الوطنيين الشبان وبلغ استياؤهم من تصرف زعامته حد فصل أنفسهم عنه وتأسيس حزب جديد باسم الحزب الدستوري الجديد Neo - destour واختير له محام شاب لم يتخط الثلاثين اسمه (الحبيب بورقيبة) أمين سرّ عام له. هذا الحزب اصطدم منذ تشكيله مع السلطة الفرنسية. إلاّ أنه تعاون لفترة من الزمن (١٩٣٥-١٩٣٦) أثناء قيام الجبهة الشعبية في فرنسا المعروفة بـ Front Populaire. إلاّ أنه خاض في العام ١٩٣٧ نضالاً قصيراً داخلياً عنيفاً أدّى إلى سيطرته على ساحة النضال الوطني وإزاحة الحزب القديم من الميدان. وشدد النكير على الحكم الفرنسي ونادى بالاستقلال التام وجلاء الفرنسيين عن البلاد. فأقدمت السلطة على اعتقال بورقيبة وكبار مساعديه ومن بينهم أمين سرّ الحزب العام الذي يليه في القيادة صديقه الحميم (صالح ابن يوسف) وسيقوا إلى قلعةٍ فرنسية ليبقوا فيها معتقلين دون تقديمهم لمحاكمة حتى العام ١٩٤٢ عندما قام الألمان النازيون باحتلال الجزء الباقي من فرنسا الذي كان تحت حكم حكومة ڤيشي فنقلهم النازيون إلى إيطاليا وسلموا إلى حكومتها.

بذلت الحكومة الإيطالية أقصى الجهود وحاولت المستحيل لحمل بورقيبة وأعوانه على إعلان تضامنهم مع دول المحور ومنّتهم بحكم ذاتي (محلي) واسع لتونس بعد الحرب، فأبوا وفشلت المساعي إلاّ أن السلطة الإيطالية مع ذلك تركت لهم الخيار بالبقاء أو العودة إلى تونس في آذار ١٩٤٣، وكانت تونس آنذاك تحت سيطرة القوات الألمانية.

وفشلت إيطاليا ثانيةً في حمل الوطنيين التونسيين و(الباي) بالذات على عقد معاهدة جماعية. وباتت تونس طوال أشهر ستة ميدان كرٍّ وفرّ وساحة قتال ضار بين قوات الحلفاء وقوات المحور. وجرت للاستيلاء على ممرّ (فايد) وخط (ماريث) الدفاعي و(مجاز الباب) أعنف المعارك في تاريخ الحرب وأشدّها هولاً. وانهارت مقاومة الألمان والطليان في آذار ١٩٤٣ وبدخول الحلفاء العاصمة تونس سارع (الحبيب بورقيبة) ليتصل بحركة فرنسا الحرة بزعامة الجنرال (ديغول) مقترحاً الشروع في الدخول بمفاوضات باتجاه إقامة حكومة وطنية محلية. إلاّ أنه لم يلق تجاوباً. وعادت قوات فرنسية تابعة للحلفاء لاحتلال تونس وممارسة السلطة. وقامت بعزل (الباي) المتعاطف مع الوطنيين والحركة الوطنية في تشرين الثاني ١٩٤٣ بحجة تعاونه مع المحور.

واشتدّ الضغط على (الحبيب بورقيبة) وفي العام ١٩٤٥ تمكن من الهروب إلى

مصر، تاركاً شؤون الحزب وإدارته بيد رفيق نضاله (صالح بن يوسف) أمين السرّ العام. في أوائل العام ١٩٤٦ حصل تطور جديد على الصعيد الرسميّ. فقد أقدم الشخصية المحترمة المعتدلة (طاهر بن عمار) رئيس القسم التونسي من (المجلس الكبير) مع ثمانين من أعيان تونس على طلب عودة تونس إلى ممارسة نظام الحكم الذاتي الوطني. إلاّ أن السلطات الفرنسية رفضت الطلب. فدعي إلى اجتماع جماهيري عام في أيلول ١٩٤٦ وتقرر من خلاله النضال حتى حصول البلاد على الاستقلال التام.

في العام ١٩٥٠ توصل بورقيبة وحزبه إلى نوع من المهادنة والتفاهم مع حكومة (روبرت شومان) الذي وعد بتطبيق نظام الحكم الذاتي من خلال مراحل مفاوضات. كانت خطة الحزب بتعبير بورقيبة نفسه: «المرونة والاعتدال في الشكليات والتصلب والثبات على الأمور المبدئية. واجتناب العنف كلما كان ذلك ممكناً. وخوض المعارك مهما بلغت شدّتها إذا ما تطلب الأمر»(٥).

بالنظر إلى المصادر الرسميّة الفرنسية، التي أيدّتها السلطة التونسية فيما بعد، إن الرجل الثاني (صالح بن يوسف) كان مؤمناً بهذه السياسة إلى الحَدّ الذي حمل المكتب السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي على اختياره ليمثل الحزب في أول حكومة تونسية خالصة شكلت في ١٧ من آب ١٩٥٠ من أجل الشروع في المفاوضات الرامية إلى إجراء تعديلات على أسس الحكم تكسب لتونس نوعاً من الاستقلال الداخلي فحسب لا لمفاوضات من أجل الحصول على الاستقلال التام الناجز كما زعم (صالح ابن يوسف) فيما بعد، إثر لجوئه إلى القاهرة بسبب خلافه مع بورقيبة.

هذا ما تمّ الاتفاق عليه فعلاً، وانطلاقاً من هذا السبيل بعثت حكومة (شومان) مقيماً فرنسياً عاماً للشروع في التفاوض على البرنامج المقترح اسمه لوي بريبه Louis Perillier وطلبت من (الباي) تأليف وزارة مفاوضات تونسية، كان (صالح بن يوسف) من أبرز أعضائها كما أسلفنا. إلاّ أن المفاوضات مالبثت أن انقطعت بسبب إصرار الجانب التونسي على إقامة برلمان منتخب وفي ١٥ من كانون الأول ١٩٥١ أبلغت الحكومة الفرنسية التونسيين بأنها غير مستعدة للنزول عن سلطات وإصلاحات أكثر مما منحت في شباط ١٩٥١.

---

(٥) «كتاب أبيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة» [أصدرته كتابة الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية التونسية. ديسمبر ١٩٥٨. المطبعة الرسمية. ص ١٨.

يقول (بورقيبة) أن زميله (ابن يوسف) كان مؤمناً بهذه السياسة إلى أبعد حَدّ وأنه كان موافقاً على الامتيازات والإصلاحات «الطفيفة» التي تمت في شباط.

في ٥ من شباط ١٩٥١ وضع الفرنسيون الوزارة التونسية أمام أحد أمرين: إمّا القبول بما منح من إصلاح وجعله ضماناً لبقاء الوزارة التونسية المفاوِضة ومواصلة السعي للحصول على صلاحيات أكبر على طريق الاستقلال، وإمّا رفضها وعندها تنتهي مهمة الوزارة المفاوضة وتُقال فتفوت فرصة مواصلة السعي للتقدم على طريق الاستقلال بالطرق السلمية.

في ٨ من شباط ١٩٥١ قبلت الإصلاحات وواصلت الحكومة التونسية المفاوضة بتقديم مذكرة بالمطالب التونسية فرفضت جملةً وتفصيلاً. وانقطعت المفاوضات.

في تلك الأثناء كان (بورقيبة) يقوم بجولة في الدول الآسيوية والغربية داعياً للانتصار للقضية التونسية. وتمهيداً لعرض قضية البلاد على الأمم المتحدة على أثر اتخاذ الحزب قراراً باللجوء إليها وقطع المفاوضات.

وعم الاضطراب والهياج البلاد وانطلقت تظاهرات جماهيرية صاخبة في تونس وغيرها من المدن الكبيرة. كان الحزب الدستوري الحرّ يسيطر على الشارع تماماً. وأسرعت فرنسا لإرسال مقيم عام جديد عرف بالصلابة والميل إلى استخدام الشدّة يدعى جان دي هوتيلوك Jean de Houtiloque. عاد بورقيبة من جولته في ١٨ من كانون الثاني ١٩٥٢ ولم تكد قدماه تطآن أرض بلاده حتى ألقي القبض عليه واقتيد مخفوراً هو وأعضاء الحكومة المفاوضة إلى بلدة (طبرقه) وفيها وضعوا تحت الإقامة الجبرية.

في تلك الفترة كان (صالح بن يوسف) يبذل المجهودات في الخارج لوضع قضية مستقبل بلاده في جدول أعمال الأمم المتحدة. وكان قد تمكن من الإفلات وأمن الاعتقال. وزادت الاضطرابات والأعمال العنيفة ضدّ المحتل قدر ما تصاعدت إجراءات القمع.

تبيّن للسلطة الفرنسية أن المعتقلين كانوا على صلة بقوات المقاومة في الخارج وأنهم يبعثون بالتعليمات إليها. فقامت السلطة بنقل الحبيب بورقيبة وقيادة حزبه وأعضاء الحكومة المفاوضة إلى معتقل (رماده) في أقصى الجنوب كما أبعدت مئات إلى جهات أخرى. وإذذاك ساد عهد إرهابٍ وشكلت فرق مقاومة مسلّحة لجأت إلى المرتفعات وبدأت بحرب عصابات دامت سنتين ونصف سنة تقريباً في اشتباكات ومعارك. ولم

يكن بمقدور الفرنسيين وقف نشاط بورقيبة وهو محتجز وبقي يوجه الأنصار المسلحين رغم الحراسة المشددة. فنقل إلى جزيرة (مالطة)[٦].

بقي بورقيبة وصحبه سنتين وبضعة أيام سجيناً في هذه الجزيرة في حين بقيت الثورة مشتعلة في تونس، وتغير الموقف بمجيء حكومة (پيير منديس فرانس).

في ٣١ من تموز ١٩٥٤ وصل منديس فرانس قرطاجة وأعلن في خطابه الشهير منها حق تونس في حكم ذاتي كامل مقترحاً في عين الوقت استئناف المفاوضات. وتمّ إطلاق سراح بورقيبة ورفاقه. ونشرت له الصحف تصريحاً يتضمن تعليقه على خطاب رئيس الحكومة الفرنسية:

«إن المقترحات التي عرضها رئيس الحكومة الفرنسية إنما هي مرحلة ضامنة حاسمة في الطريق المؤدية إلى بعث السيادة التونسية الكاملة. إلاّ أن الاستقلال سيبقى الهدف الأسمى للشعب التونسي لكن السير نحو هذا الهدف لن يكتسي منذ الآن برداء الكفاح المسلح بين الحكومتين الفرنسية والتونسية بل سيكون السير على نهج التنقيح والتعديل وتبادل وجهات النظر بين الحكومتين في كنف الثقة المتبادلة والصداقة الدائمة وسيتمثل في التعاون الوثيق بين شعبين مؤكدين لما بينهما من تضامن وهو تعاون لا تشوبه شائبة السيطرة».

وصار بورقيبة يدير المفاوضات من وراء ستار وكانت قد تشكلت حكومة مفاوضة ثانية سافرت إلى پاريس. وتوقف القتال وأعمال العنف تماماً.

في الثالث من حزيران ١٩٥٥ وبنتيجة مفاوضات دامت أشهراً وقعت الاتفاقية في پاريس ودخل بورقيبة تونس دخول الظافر. وتم تشكيل حكومة جديدة أعضاؤها من الحزب الدستوري الحرّ. بعد إعلان الاستقلال الذاتي الذي توصلت إليه الاتفاقية.

مرّت ثلاثة أشهر وعاد صالح بن يوسف بعدها إلى تونس من القاهرة وأعلن فور وصوله رفضه بنود الاتفاق وعدم قبوله بها لأنها تحدّ كثيراً من سلطة الحكومة التونسية

---

(٦) هذه جزيرة صغيرة في البحر المتوسط لا تبدو حتى في الخرائط المفصلة يصفها «كتاب أبيض» (المرجع السالف) بأنها جزيرة نائية ذات طقس قاسٍ بعيدة عن السواحل التونسية لا يسكنها غير أربعين أسرة إيطالية تحترف صيد السرطان البحري. لا تتصل بتونس إلاّ بباخرة صغيرة تأتيها مرةً واحدة في الأسبوع حاملة مواد تموينية.

ودعا إلى استيناف النضال المسلح ورفض الاتفاقية جملة وتفصيلاً ورفض الحزب من جانبه هذه الدعوة بأغلبية ساحقة مدّعياً بأن أمين سره العام (صالح بن يوسف) كان قد أعطى موافقته المبدئية على الاتفاقيه الموقعة في الثالث من حزيران. كما كان موافقاً على إعلان الاستقلال الذاتي في ٣١ تموز ١٩٥٤. ونظم انقلاباً مسلحاً تم قمعه بسهولة فهرب إلى القاهرة.

كان (صالح بن يوسف) مع جمال عبدالناصر في مؤتمر باندونغ وقد وقع تحت تأثير الرئيس المصري الذي كان يبذل جهوداً خاصة لقبول ممثل لتونس في المؤتمر رغم عدم استكمال سيادتها.

عاد صالح بن يوسف إلى القاهرة عن طريق طرابلس وصرح بمعارضته للاتفاقية وندد بها وقاد حملة دعائية صحفية وإعلامية ضدّ بورقيبة ووصفه بالعمالة وطالب بإلغاء المعاهدة والعودة إلى النضال المسلح وقال إنه كان يحمل عند عودته إلى تونس وعوداً من عبدالناصر لمساندة ثورة تونسية في سبيل الاستقلال التام عسكرياً ومادياً وإعلامياً.

كان صالح بن يوسف متأثراً بجو القاهرة الثوريّ ودروس ثورة [٢٣ يوليو] فانقلب يردد آراء عبدالناصر ويكتب إلى حزبه مخططاً «النهج الاستسلامي» الذي انتهجه مستنهضاً همم أتباعه ومشايعيه على مواصلة أعمال العنف من أجل الاستقلال التام ورفض مقررات الحزب.

أعلن بورقيبة مع هذا عن دعوة خصمه (ابن يوسف) من القاهرة لحضور مؤتمر صفاقس في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥، الذي حضره مندوبون عدة من البلاد العربية وكان الوفد المصري برئاسة الشيخ (أحمد حسن الباقوري) وزير الأوقاف. وضم (أحمد سعيد) مدير إذاعة صوت العرب المعروف جيداً في البلاد الناطقة بالعربية.

لكن (صالح بن يوسف) أسرع قبل انعقاد المؤتمر بوصفه أمين سِرّ الحزب الدستوري الحرّ إلى رفض مقررات المكتب السياسي. وأصدر قراراً بتجريد أعضائه ومنهم بورقيبة من مسؤولياتهم الحزبيّة ونعتهم بالخونة. وعقد اجتماعاً حضره (الباقوري) وأعضاء الوفد المصري وفيه حث التونسيين على رفض شكل الحكم الذي تمّ التوصل إليه في اتفاقية ١٩٥٤، ودعا إلى المقاومة المسلحة حتى الاستقلال. وقامت إذاعة صوت العرب بتغطية هذا الاجتماع إعلامياً معطية صورة تختلف تمام اختلاف عن طبيعة الرّأي العام التونسي الذي كان مرتاحاً لنتائج المفاوضات. وصورت تونس وكأنها ميدان معارك شاملة بين القوات الفرنسية والثوار أنصار صالح بن يوسف.

ووصم بورقيبة بالخيانة والتعاون مع الأجنبي وحزبه بالعمالة والتنكر لحقوق «الشعب العربي في تونس» ومصالحه.

قدّر لتونس أن تكون فترة نضال أبنائها في سبيل التخلص من التبعية الأجنبية هي في عين الوقت فترة تحوّل رئيس في أهداف ثورة ٢٣ يوليو المصرية وفلسفتها بإخراجها من إطارها المصريّ الضيق إلى فضاء القومية العربية الرحيب. لذلك كان اهتمام قادة مصر الثوريين بالمصير التونسي طبيعياً. وكان لكفاح التونسيين ضد الاحتلال الفرنسي مغزى خاص لاسيما بسبب وقوع البلاد على طريق الساحل الغربي المؤدي إلى المحيط وهو الحدّ الغربي للوحدة العربية التي كان يطمح عبدالناصر إلى تحقيقها اذذاك.

مع هذا أمكن احتواء الوضع بعد قيام أنصار (صالح بن يوسف) بأعمال شغب ذات طابع إرهابي، مع اضطرابات شملت أرجاء القطر لفترة وجيزة.

وانتهى مؤتمر الحزب الدستوري في صفاقس بإدانة صالح بن يوسف وطرد أنصاره من الحزب كما تقرر اعتقاله وإحالته إلى القضاء لكنه تمكن من الفرار إلى طرابلس ومنها إلى مصر.

وأصبح بورقيبة وحزبه هدفاً للإعلام المصري وكان الشارع القومي العربي مستعداً في ١٩٥٥ للإيمان بأيّ شيء تذيعه القاهرة وتردّت سمعة بورقيبة وأوذيت كثيراً. والأمر لم يقف عند هذا الحد فقد تكررت محاولات تسلل لأتباع صالح بن يوسف، وأرسلت القاهرة كميات كبيرة من الأسلحة مع محرضين على الفتنة. وفي هذا الجوّ الساخن كانت الحكومة الوطنية في تونس تغذ الخطى نحو الاستقلال والسيادة الكاملة.

في تشرين الثاني ١٩٥٥، اعترفت فرنسا من ناحية المبدأ باستقلال المغرب (مراكش) الأمر الذي أعان التونسيين على الاعتراف الفرنسي باستقلال تونس التام في العشرين من شهر آذار ١٩٥٦. وكانت مفاجأة لمصر وللإعلام المصري غير متوقعة[٧]

(٧) كلّف بورقيبة في اجتماع المجلس التأسيسي بتأليف الوزارة من حزب الدستور الحرّ. وأعيد الأمن إلى نصابه وأقيمت علاقات دبلوماسية مع الدول الكبرى وشكل جيش وسُنّت قوانين جديدة على الخطوط والمبادئ الديمقراطية لاسيما ما تعلق بحقوق المرأة والعلاقات الزوجية والعمل. ثم وفي ٢٥ من تموز ألغي نظام حكم (الباي) واستبدل بنظام جمهوري وأصبح بورقيبة رئيساً للجمهورية مع بقائه رئيساً للوزراء. وسن دستور ذكر فيه أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية. إلاّ أن الدستور لم يحدد انتمائية عرقية أو قومية.

ووجب عليه أن يدور على نفسه بمائة وثمانين درجة! عندما ابتدرت الحكومة المصرية فكانت أول من اعترف بالدولة التونسية التامة السيادة وأول من عرض عليها التبادل الدبلوماسي.

مع هذا بقي التعاون والصلات مع فرنسا وثيقة طوال المرحلة الانتقالية الحرجة من التبعية السياسية إلى الاستقلال التام، ولاسيما عندما كانت الجيوش الفرنسية تغزو قناة السويس بعد تمام تأميمها في ٢٣ من تموز ١٩٥٦.

نقم عبدالناصر على الموقف التونسي من تلك الحرب. وصبر حتى إذا فرغ من الغزو وآثاره تحوّل إلى الساسة العرب الذين اتهمهم بالانحياز إلى جانب الغزاة كنوري السعيد والملك سعود. وتناولت الصحف المصرية وإذاعاتها بورقيبة بالقدح ووصفته بصنيعة الفرنسيين وراحت تقدم (صالح بن يوسف) بوصفه الزعيم الوطني الحقيقي الذي اغتصب منه بورقيبة السلطة بمعاونة السلطات الفرنسية المحتلة. وركزت على أن الاستقلال المزعوم هو غير حقيقي مادامت القوات المسلحة الفرنسية باقية وزعمت أنّ عصابات فرنسية إرهابية قد انتشرت في البلاد لتشيع الرهبة وأنها تشتبك في معارك حقيقية مع المجاهدين التونسيين وتقصد أنصار صالح بن يوسف.

عمدت السلطات المصرية إلى الإلقاء بكل ثقلها على صالح بن يوسف وعقدت آمالها على إمكان إحلاله محل بورقيبة.

أقام (صالح بن يوسف) مكتباً له في ليبيا واتخذ له عنوان «القيادة العليا لجيش التحرير الوطني التونسي» ونصب نفسه قائداً أعلى وكان يصدر إلى أنصاره التعليمات بهذا العنوان من مقره في القاهرة «مكتب تونس المتفرع من لجنة تحرير المغرب العربي» وأفسح للمكتب فترة معينة من إذاعة «صوت العرب» في القاهرة[٨].

طلب السفير التونسي في مصر من السلطة وقف نشاطه وعدم إفساح المجال الواسع له للتهجم على النظام التونسي. وذكر السفير «الصادق المقدم» في مذكرة له إلى وزارة الخارجية المصرية أن مكتباً كهذا لم يعد له أيّ وجه حقيقي أو قانوني لأنه:

---

(٨) في ٢٨ من شباط ١٩٥٦ أحال الادعاء العام صالح بن يوسف وزمرة من أتباعه إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى والعمل على قلب نظام الحكم بالقوة المجردة وصدر عليه حكم بالموت غيابياً وعلى رفاقه وهم حوالي خمسين بأحكام تتراوح بين عشرين عاماً وستين. ولم يذكر في قرار الحكم اسم الدولة التي كانت تمدّ المتآمرين بالمال والسلاح ولم يشر إليها.

«تأسس في عهد الاستعمار الفرنسي ليقوم مقام سفارةٍ ونظراً لأن تونس أصبحت دولة مستقلة لها سفارتها في القاهرة فلا موجب للإبقاء على هذا المكتب. خصوصاً وأن المغرب (مراكش) أغلق مكتبه. وإن الجزائريين أبدلوه بمكتب خاص بهم هو جبهة التحرير الوطني الجزائري».

واحتجّ السفير على شنّ الحملات الصحفية والإذاعية.

تركّز الهجوم الإعلامي المصري على تفريط الحكومة التونسية بمصالح الشعب وعمالة الحبيب بورقيبة وحكومته وحزبه بالرضا باتفاقات الثالث من حزيران. وانثنت بعد إعلان الاستقلال للتركيز على أنه استقلال صوري بوجود قواعد عسكرية فرنسية وقوات فرنسية في تونس. وركز الهجوم على شخص بورقيبة الذي تعرّض بزعم الصحافة التونسية إلى أكثر من ست محاولات اغتيال:

«ووعد المسؤولون المصريون جواباً على احتجاج السفير (الدكتور الصادق المقدم) وفي طليعتهم عبدالناصر شخصياً بغلق المكتب وايقاف نشاط صالح ابن يوسف وإيقاف الحملات الإذاعية لكن لم يتمّ أيّ شيء من ذلك»[٩].

وازداد غضب عبدالناصر من الموقف العاطفي الذي وقفته الحكومة التونسية من ثورة ١٤ تموز في العراق ومن عبدالكريم قاسم وبعدت الشقّة سيما بعد أن خلعت الصحافة التونسية على (قاسم) أوصافاً اعتبرها الزعيم المصري تعريضاً به. كانت الصحافة التونسية - ومعظمهما باللغة الفرنسية وقتذاك - تتمتع بحرّية عزّت على

---

(٩) الكتاب الأبيض: المرجع السالف ص٣١: «في ٢٠ آذار ١٩٥٧ دعت الحكومة التونسية الحكومة المصرية لحضور العيد الأول لاستقلال تونس فأوفدت السيدين حسين الشافعي وأنور السادات، فاقتُبل الوفد المصري بحفاوة بالغة من طرف الرئيس بورقيبة. وبهذه المناسبة قلدت الحكومة المصرية الرئيس الحبيب بورقيبة وسام قلادة النيل كما قلدّ الرئيس بورقيبة السيدين حسين الشافعي وأنور السادات وسام الاستقلال. وكان التونسيون يعتقدون بعد هذه الزيارة أن ما شاهده الوفد المصري وما سمعه سيقنع الحكومة المصرية بوجوب التخلي عن حركة صالح ابن يوسف وتمتين الصلة بالجمهورية التونسية وتوثيق التعاون معها. لكن شيئاً من هذا لم يتمّ. إذ بعد عودة الوفد المصري إلى القاهرة استمر صالح بن يوسف في نشاطه كالعادة». وجاء في ص٣٣: «وفي شباط ١٩٥٨ سلم وزير الخارجية التونسي جمال عبدالناصر شخصياً ملفاً كاملاً يحتوي على وثائق تدين صالح بن يوسف ومنها رسائل بخطه يحض فيها التونسيين على الثورة والفتك برئيس الجمهورية. وتطالب أن تفرض الحكومة المصرية عليه الالتزام بالحقوق والواجبات التي يفرضها حق اللجوء السياسي والتقيد بها».

الصحافة المصرية. فراح بعضها يقارن ويعدد أوجه التفضيل بين حكومة قاسم وحكومة عبدالناصر.

وأرادت الحكومة العراقية الجديدة تأكيداً لوجهها «العروبي» أن تقوم بدورٍ قوميّ حميد في هذا المجال فأوفدت في أيلول ١٩٥٨ وزير خارجيتها الدكتور عبدالجبار الجومرد وهو من القوميين المستقلين ليحث بورقيبة على الإسراع في الانضمام إلى جامعة الدول العربيّة. وانتهز بورقيبة الفرصه وشرح له أطوار الخلاف القائم بين تونس ومصر وقال مما قال:

«إنني أشك في الفائدة التي يمكن أن تجنى من انضمام تونس إلى الجامعة العربية في الوقت الذي أجد المؤامرات تحاك في الجمهورية العربية المتحدة ضد تونس وضديّ وفي الوقت الذي كادت هيمنة (ج.ع.م) على الجامعة تكون كاملة».

بالتالي أوفدت تونس (الحبيب الشطي) سفيرها في بيروت على رأس وفدٍ للمشاركة في دورة الجامعة العربية وكلف بإثارة قضية التدخل المصري في شؤون تونس.

لم يرد في الخطاب الذي ألقاه (الشطي)[١٠] ذكر لـ(ج.ع.م) ولم يعرض بها إلاّ أن

---

(١٠) تأمل هذه المقاطع من الخطاب:

«هل نؤاخذ إذا ما جاهرنا بأننا كنّا نشعر قبل الأشهر الثلاثة الأخيرة أن وجودنا في الجامعة لا ينسجم مع ما كنا بصدده من الأحداث والإنشاء؟ بل هل نلام إذا ما قلنا إننا كنا نتجافى الجامعة إذ رأيناها مأوى يأوي أناساً بلا قلوبهم. وتجتمع فيه أشخاص تفرقت مشاربهم واتجاهاتهم، يتلاقون وكأنهم لا يدرون لماذا يتلاقون. أو قل يتلاقون حتى يقال عنهم إنهم تلاقوا، ثم يفترقون وقد حمل البعض منهم حقداً جديداً على أخيه أو احتقاراً أو بغضاء أو فكرة في أن الجامعة أصبحت ذات اتجاه واحد تعمل لصالح شق واحدٍ وتأتمر بأوامر عضو واحد...

كثيراً ما قيل لنا إن دخولكم الجامعة قد يرجح كفّة على أخرى، وهذا ما كان يخيفنا في الواقع. إذ نحن لا نريد أن نرجح كفة على كفة إذ في ذلك الهزيمة للبعض والنشوة للبعض الآخر وبلاء القطيعة للجميع. على أن ثورة العراق المباركة كانت فجراً يبشر بالخير ويبعث في النفوس الأمل ونرجو من الله أن يكون فاتحة عهد من اليمن والحرية والازدهار لكافة البلاد العربية.

ولقد كانت هذه الثورة مبعث أملٍ في نفوسنا نحنُ بصفةٍ خاصّة إذ تراءى لنا عهد انبعاث الجامعة من الكابوس الذي أرهقتها به العهود البائدة وهذا الأمل هو الذي حدا بنا إلى طلب الانضمام إلى صفوف الجامعة...

إن الجامعة العربيّة هي المسؤولة عن إحلال التفاهم بين أعضائها محلّ الخصام. والتصافي محل =

رئيس الوفد المصري (عبدالحميد غالب) ثارت أعصابه وغادر القاعة احتجاجاً سيما بعد إشادة المندوب التونسي بثورة الرابع عشر من تموز. عندها لم يعد رئيس وفد (ج.ع.م) قادراً على ضبط انفعالاته فبادر يردّ ردّاً عنيفاً(١١) ببضع جمل ثم غادر قاعة الاجتماع مع أعضاء الوفد احتجاجاً.

بعد خروج الوفد أراد رئيس الوفد التونسي تلاوة بيان اتهام لـ(ج.ع.م) في التدخل السافر بشؤون تونس وتنظيم المؤامرات لإحداث انقلاب فمنعه الرئيس من تلاوته كاملاً وأوقفه لكن الصحف التونسية نشرته في حينه(١٢).

* * *

في شهر تشرين الثاني ١٩٥٨ أعلنت السلطات التونسيّة نبأ إلقاء القبض على العريف الفدائي المصري (محمد فؤاد السيد عبدالحميد) الذي استجوب قضائياً بمحضر من مراسلي الصحف فاعترف بأنه سُلّح ودخل بجواز سفر مصري اعتيادي لاغتيال رئيس الجمهورية التونسية بأمر من عقيد المخابرات (حسين محمود لبيب)(١٣). وقبلها

= التجافي... وهي المطالبة باجتناب وقوع أحد أعضائها في خف الهيمنة والاستبداد بالرأي...». المرجع السالف الص ٢٦٢-٢٦٤.

(١١) ردّ السيد عبدالحميد غالب رئيس وفد (ج.ع.م) بخطاب قصير ختمه بهذه العبارة:
«لقد تكلم السيد رئيس وفد تونس الشقيقة عن الصراحة ونحن نقولها صريحة وواضحة. إننا نرفض ما تردد في جوانب هذه القاعة هذا الصباح موجهاً إلى (ج.ع.م) وهذه هي الصراحة التي درجنا عليها. إننا نرفض هذا ونشعر بأنه لا يبشر بالخير. إن ما سمعناه اليوم يبعث على الاعتقاد بأن الجامعة العربية أصبحت أو أوشكت أن تكون أداة للهدم لا للبناء ولتفريق الكلمة لا لجمعها. وحتى لا يشعر السيد رئيس وفد الجمهورية التونسية الشقيقة بأي اتجاه أو حب للهيمنة أو الاستبداد بالرأي فإن وفد (ج.ع.م) لا يسعه إلاّ الانسحاب. [المرجع السالف ص ٢٦٥].

(١٢) قرأ المندوب عدة فقرات حتى وصل إلى هذه العبارة:
«تدخّل الجمهورية المصرية، ثم الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون التونسية البحتة باحتضانها لجماعة تناصب العداء للنظام الجمهوري بتونس وتكيد للقائمين عليها. وفي هذه الحالة كانت حكومة القاهرة تستخدم عملاء وعلى رأسهم مجرم الخ» ولم يدع رئيس الجلسة المندوب يكمل بيانه هذا.

(١٣) نشر في الكتاب الأبيض محضر الاستجواب الكامل (الص ٢٨٢-٢٩١). وهذه مقاطع منه:
- ما هو سبب دخولك إلى تونس؟
- كنت كلفتُ بمأمورية عملية وهي اغتيال السيد الحبيب بورقيبه رئيس الجمهورية التونسية.
- من كلّفك بهذه المهمة؟

في شهر شباط ١٩٥٨ اتهمت تونس المخابرات المصرية بتدبير محاولة اغتيال رئيس الجمهورية بإرسال (صالح النجار) الذي قبض عليه في ١٢ من شباط عند الحدود فوجدوا في حوزته عند التفتيش رزمة من الرسائل إلى عدد من أشياع صالح بن يوسف مع قذيفة يدوية. إلاّ أنه تمكن من الفرار واجتاز الحدود عائداً إلى ليبيا بعد أن ترك رسائله وسلاحه في يد كمرك الحدود. وادعت الحكومة التونسية بعد تحقيقات أجرتها مع الأشخاص الذين وجهت إليهم الرسائل المضبوطة أنها كشفت مؤامرة مصرية -

---

= - سيادة القائمقام (العقيد) حسين محمود لبيب. طلب مني أن أدخل الجمهورية التونسية وأغتال بورقيبه.

- بأيّ وسيلة؟

- أعطاني طبعاً مسدس (بريتا). إن تذهب لتغتاله بأي وسيلة كانت. أثناء التجمهر أو أثناء اجتماع أو باي وسيلة أخرى.

- بماذا مدّوك؟ بأي شيء؟

- جاءني سيادة القائمقام يوم ٢٣ وقال عندنا مأموريتين إحداهما في تونس والأخرى في السودان فطلب مني هل أحب أن أذهب لتنفيذهما معاً فأجبت بأن أذهب إلى تونس لأن بشرتي بيضاء مثلهم في ٢٤.

- ٢٤ من أي شهر؟

- ٢٤ من الشهر الماضي أكتوبر ١٩٥٨ . وأتاني بخرائط مصر وليبيا وتونس وبين لي مناطق الحدود وكل ما يمكن أن يعترضني في الطريق وما إلى ذلك.

- طيب لما خرجت ما هي الأماكن والبلدان التي مررت بها؟

- خرجت من مصر وعندما وصلتُ إلى الاسكندرية ركبتُ إلى مرسى مطروح ومنها إلى السلوم أي حوالي ٢٤٠كم إلى السلوم وعندما تبدأ منطقة الحدود المصرية ومنها إلى الحدود الليبية توجد مسافة ١٢كم قطعتها مشياً وتوجد بداية (حاجز) بعد الحدود بسبعة كم تقريباً فاضطررت أن أمشي أيضاً ثم ركبتُ إلى جوانب (كسيوط) وقبلها نزلت وقطعت المسافة مشياً إلى طبرق ثم مررت بينغازي ومسراطة وطرابلس الغرب والحدود الليبية ووصلت الحدود التونسية.

- هل تعرف الرئيس بورقيبه؟

- لا طبعاً بل عرضوا علي صورة له.

- هل حدد لك القائمقام مدة تنفيذ الاغتيال؟

- طبعاً حددها لي بمدة ثلاثة أشهر تبتدئ من ٢٥/ ١٠/١٩٥٨ .

- هل وعدك بجائزة؟

- لا لأنها داخلة في نطاق أعمالنا ويجوز أنهم كانوا سيرقونني بعدها.

[عجزت عن معرفة ما آل إليه مصير هذا الفدائي. هل قدم للمحاكمة؟ أم بقي محتجزاً؟ ثم أطلق سراحه؟]

يوسفية ذات أبعاد واسعة.

وازداد الضغط الإعلامي على تونس بعد الإعلان عن محاولة الاغتيال التي نفتها الأوساط الرسمية في (ج.ع.م) نفياً قاطعاً ببيان رسميّ. وانشغلت الحكومتان طوال سنتين أو ثلاث في حرب إعلامية هجوميّة دفاعية ومهاترات وإلقاء التهم المتبادلة. واستُهْدِف شخص بورقيبة فبدا للقوميين العرب في كلّ البلاد الناطقة بالعربية إنساناً متنكراً للقومية العربية متحالفاً مع الاستعمار والإمبريالية المتمثلين في فرنسا وبريطانيا، وفي بعض الأحيان الولايات المتحدة[١٤]. وأحياناً أيضاً بالتحالف مع الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني. فتقوم الحكومة التونسية لتدافع عن عروبة تونس وعن عروبة رئيسها وتتهم رئيس (ج.ع.م) بالتآمر على كيان الدولة التونسية.

وهاجم عبدالناصر الحبيب بورقيبة في خطاب له بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٥٨ ألقاه بمناسبة زيارة لمعامل السكك الحديد في القاهرة:

«إن الجمهورية العربية المتحدة واجهت اتهامات من الاستعمار ومن أعوان الاستعمار. والأيام أظهرت كيف كانت هذه الاتهامات اتهامات باطلة لا هدف لها إلا بعث التفرقة في النفوس وبث الشك في القلوب. والتفرقة بين أبناء الأمة العربية ليجعلوا البعض منها ركيزة للاستعمار ورأس جسر للاستعمار. ومنذ عشرين يوماً وقف الحبيب بورقيبة في تونس ليعلن أنه اعتقل ضباطاً من مصر ووضعهم في السجون وسيحاكمهم لأنهم جاؤوا لاغتياله وأعلنا في هذا اليوم كذب الادعاء والافتراء وكنا نعتقد أن الحبيب بورقيبة سيوجه قوة شعبية ليحرر بلاده من الجنود الفرنسيين الذين يعيثون فيها فساداً. وحينما يخرج بورقيبة ليلهي شعب تونس عن الاحتلال وعن جنود فرنسا وعن قواعد فرنسا ويوجه انتباههم إلى شقيقتهم الجمهورية العربية المتحدة ويوجه ضدّها الاتهامات والافتراءات ويستثير شفقة شعب تونس بأن يدعي بأن الجمهورية العربية المتحدة أرسلت ضباطاً مصريين ليقتلوه... وأنهم في غياهب السجن ينتظرون محاكمتهم. إننا نشعر بأنّ هذا تضليل لا يهدف إلا إلى إلهاء شعب

---

(١٤) كنت قد وجدت مقالة عن حياة الحبيب بورقيبه في المجلة الشهيرة ريدر دايجست فترجمتها ونشرتها في جريدتي «الرائد». وعلمت فيما بعد بأن المقالة كانت واحداً من أسباب قيام عبدالسلام عارف بإلغاء إجازتها أيام كان وزيراً للداخلية.

تونس عن الاحتلال الفرنسي الذي يسري في أرجائه».

بهذا وببعض التصريحات الرسمية فتح عبدالناصر باب المزايدة بينه وبين الرئيس التونسي في مجال القومية العربية وعروبة تونس. وكانت تلك المباراة التي استغرقت أكثر من عامين سبباً لادعاء بورقيبة بالتلاد العربي والانتماء العربي دون الاعتراف بزعامة عربيّة لعبدالناصر. جاء في خطاب له ألقي في جامع (عقبة بن نافع) بمدينة القيروان في ٢٦ من أيلول ١٩٥٨:

«ما القيروان الا مستودع شرف العروبة ودار عزّة الإسلام. إن مدينةً أسست على القومية العربية وارتضعت في مهدها لبان الحب والإخلاص والحنين لشقيقاتها من أقطار الوطن العربي الكبير في الحجاز واليمن والعراق والشام ومصر والسودان وليبيا لجديرة بأن توحي ذكرياتها الماجدة بإبراز عروبة الوطن التونسي في معرض العيان...».

وكان قد ذكّر مستميعه في مؤتمر الأطباء العرب بتونس في ٢٦ من حزيران ١٩٥٨:

«إنكم لا محالة أحق الناس بأن تدركوا أن العروبة ليست وليدة الظروف السياسية ولا رهينة الأوضاع الدولية لكنها شعور صادق منبثق من صميم قوميتنا. بذلك الشعور صمدنا ومن أجله استهنّا بالسجون والمنافي وفي سبيله سقط شهداؤنا الأبرار...».

كان بورقيبة مستعداً ليقول أو يبحث في أي شيء حول عروبته وعروبة تونس إلاّ شيئاً واحداً وهو مسألة الوحدة من المحيط إلى الخليج بزعامة عبدالناصر.

في ١٤ تموز ١٩٥٧ نشرت جريدة [المساء] القاهرية التي كان يرأس تحريرها [خالد محي الدين] تصريحاً للرئيس التونسي حول ما يرى من وحدةٍ للبلاد الناطقة بالعربية. قال مجيباً:

«إن موقفنا من الدول العربيّة هو موقف الشقيق من الشقيق يسانده ويؤازره ويتعاون معه لما فيه الخير والصلاح للجميع على أساس المصالح المشتركة والأهداف التحريرية الموحدة. على أن الواقع الخاص بكل قطر عربي والملابسات الخاصة التي تحيط بظروفه تفرض عليه أن يرسم خططه السياسية بإيحاء من هذا الواقع وباعتبار هذه الملابسات الخاصّة فليس من الضروري أن تمّ التلاقي في ضرورة توحيد الأهداف القوميّة أن تطبق خطة واحدة في كلّ

الأقطار العربية. بل ينبغي أن تترك لكلّ حكومة حرية وتقدير ظروفها الخاصّة وتسطير خططها السياسية على ضوء ظروفها وإمكانياتها الخاصّة التي هي أدرى بها».

عبارة لفتت نظري في بحث كتبه الحبيب بورقيبة فأسرعت إلى تدوينها دون أن يخطر ببالي يوماً أني سأستخدمها في كتابةٍ لكتاب حول القومية العربية.

عنوان البحث [حول الذاتية الثقافية والضمير القومي داخل المجتمع التونسي] منشور في مسلسل يصدره مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية لسنة ١٩٧٤ ص ٨. قال الحبيب بورقيبة فيها:

«تونس من أقدم العصور كانت دائماً شديدة الحفاظ على شخصيتها، حتى في العهود التي تفرض عليها لغةٌ جديدة وتحمل على اعتناق دين الدخلاء عليها. وأكبر تغيير طرأ عليها كان عند احتكاكها بالعرب والإسلام فبعد أن قاوم البربر كتائب الفتح الإسلامي مقاومة عنيدة أقبلوا على الدين الجديد واعتبروه جزءاً لا يتجزأ من شخصيتهم».

ثم استرعى نظري بعد حوالي سنتين مقالة للأستاذ البشر بن سلامة التونسي في مجلة الفكر (العدد السابع. ص ٧ للسنة ١٩٧٦) بعنوان الأخوة العربية الإسلامية:

«نحن إذا قلنا الشخصية التونسية فإننا نعني ضمنيا انتسابنا إلى امة هي الامة التونسية ويحق لنا القول بكل موضوعية الثقافة التونسية كما نقول الثقافة المصرية والجزائرية والمغربية والعراقية واللبنانية والسورية وغيرها».

كثرت قراءاتي لأمثال هذه الأفكار حتى عدت لا أعبأ بتسجيلها.

ولم يكن بوسع الرئيس التونسي أن يبقي غريمه (صالح بن يوسف) أداة في يد عبدالناصر ونجح في اغتياله في آب ١٩٦١. ثم تنفس الصعداء عندما أقدم العسكريون السوريون على انقلابهم في ٢٨ من أيلول من السنة عينها.

* * *

تحركت القوى البعثية والقومية في الخفاء لإزاحة قاسم ولم تقصر اعتمادها على (ج.ع.م) واستعانت بقوى الغرب ولاسيما بريطانيا التي أفزعتها سياسة قاسم النفطية. نقول دبت فيها حركة قوية سيما بعد أن ضمنت حياد الثورة الكردية التي كانت قد سلخت شهرها الثامن عشر. يتحدث البارزاني زعيم الثورة عن قيام هذه القوى المتآمرة بإرسالها من يسأله مساندة انقلاب ضد قاسم. فحصلت على موافقته شريطة أن يكون

ثم إقرار بحقوق الكرد مصحوباً بتنفيذ فوري، فتعهد المندوبون له بذلك تعهداً شفاهياً ولم يحرر التعهد بوثيقة(١٥).

لايدري أحد كم كان ملا مصطفى يتوقع لهؤلاء من النجاح في حينه. إلاّ أنه كان يقدر حق تقدير ما أصيبت به قواته من إنهاك ومن حاجة إلى الراحة قدر ما كان تواقاً إلى حلّ عادل للمشكلة الكردية يؤدي إلى إنهاء حالة قتال أكره عليها.

وما أظنّ السبب في سرعة موافقة هؤلاء المؤتمرين وكلهم من القوميين المتعصبين للعروبة على إعطاء ضمان قولي لتأمين الحقوق الكردية القومية، نابعاً عن إيمانهم بعدالة المطلب الكردي. والسبب الحقيقي هو أن نجاح انقلابهم لم يكن بقتال الكرد بل باستتباب الأمر لهم في العاصمة والمدن الهامة، وهذا ما كان يتمّ إلاّ بسحب قطعات موالية من جيش الجبهة.

وأعلن وقف القتال بعد نجاح الانقلاب. وشخص وفد كردي إلى بغداد للمفاوضة. وتحدث باسم البارزاني عن حكم ذاتي. وهدد بعد حصول تلكؤ مقصود بإعلان الاستقلال والقتال من أجله إن أبى الحكام الجدد الرضى بالحكم الذاتي - ولم يكن تهديده جدّياً - وادعى أن الثورة الكردية هي التي سددت إلى قاسم اللكمات التمهيدية المنهكة. ولولاها لما استطاع الانقلابيون توجيه الضربة القاضية(١٦).

هؤلاء القابضون الجدد على زمام الحكم وهم خليط متحالف غير متجانس: قومي بلا انتماء وقومي ناصري، وبعثي، واشتراكي قومي وما إليها - وجدوا أن منح الكرد حكماً ذاتياً سيكون مساومة خطيرة مع أقلية محاربة. مساومة لم تجرؤ حكومة عراقية سابقة ولا حكومات عربية أخرى على ما يماثلها. وبقوا مدة طويلة غافلين بأنهم يواجهون قتالاً وحرباً واقعيةً مع قومية مسلّحة وبوعي قومي وعزيمة بإمكانها أن تتمسك بوجهة نظرها وتقاوم وتصمد.

وكان هناك عبدالناصر، والشكل الذي يعكس طابع الانقلاب القومي على العالم

---

(١٥) في مبدأ الأمر أوفد المتآمرون طاهر يحيى الذي كان واسطة اتصاله بالكرد صديق له يدعى كريم قرني ضابط متقاعد حقق له اتصالاً بإبراهيم أحمد أمين سر الحزب الديمقراطي الكردستاني.

(١٦) دانا شمدت. نيويورك تايمس عدد ٢ آذار ١٩٦٣. راجع أيضاً ترجمتنا لكتابه «رحلة إلى رجال شجعان». و«البارزاني والحركة التحررية الكردية»: مسعود البارزاني ج٣. ص٨١ وما بعدها. أربيل ٢٠٠٢.

العربي. بكلمة أخرى الموقف الذي سيتخذه الحكم الجديد من عبدالناصر وشعار الوحدة العربيّة.

ما من شك في أن هذا الانقلاب كان يُعد نصراً له من أوجه عدة، وسواء في الأمر أكانت له يدٌ مباشرة فيه أو غير مباشرة. إن الجناح العفلقي للبعث الذي انتصر هنا كان قد حقق علاقات وثيقة بالنظام الناصري بعد الانفصال وشجعه عبدالناصر نكاية بالآخرين في سورية إلاّ أن بعث العراق تعلم من التجربة السورية بأن يلتزم جانب الحذر في أي محاولة وحدة جديدة مع مصر.

وهؤلاء البعثيون العراقيون الذين احتفظوا لأنفسهم بأهم المراكز الحساسة في الحكم لم يكونوا متلهفين إلى فقدان مراكزهم بوصفهم الحزب الحاكم - بوقوعهم تحت سيطرة القاهرة مثلما فعل إخوانهم السوريون في ١٩٥٨. إلاّ أنهم كانوا في عين الوقت بحاجة إلى نوع من الوحدة - على الأقل إشباعاً لرغبة شركائهم القوميين الناصريين، وإسكاتهم عن محاولة لانتزاع الحكم منهم.

الخوف متبادل والحذر متبادل. وعدم الثقة يسود الجميع ويظهر مما لدينا من المراجع أن عبدالناصر هو الذي بدأ الحوار مدّلاً بما كان يلقاه رجال الحزب الهاربين واللاجئين والمتآمرين من حدبٍ ورعاية في مصر. وذكروا أن عبدالناصر بعث برسالة ثانية غير رسالة التهنئة التي أثبتنا نصها حمّلها عفلق وفيها يعرب عن اهتمامه بوحدة تتمّ بعد دراسة عميقة لأوضاع كلا البلدين(١٧).

على أثر ذلك تألف وفد رسمي عراقي وشخص إلى مصر بمناسبة الذكرى الخامسة لقيام (ج.ع.م) في ٢٢ من شباط. وهي المناسبة التي ظلّت مصر تحتفل بها حتى انسحاب سورية منها كالعادة دليل وإشارة إلى رفض حكام العرب الإقرار بالواقع.

وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الوفد ونائب رئيس الوزراء «علي صالح السعدي»

---

(١٧) نيويورك تايمس - شمدت، ٢٠ شباط ١٩٦٣ يظهر أن المصادر التي نملكها لا تتحدث بشكلٍ صريح عن المساعدات المالية التي كانت (ج.ع.م) تزود البعث العراقي بها سِرّاً. إلاّ أنّ «الفكيكي» المرجع السالف ص١٦١ يؤكد نزوله هو ورفاق له من نشطاء البعث ضيوفاً على (ج.ع.م) ويتحدث بتفصيل عن تسليمه بمحضر من عبدالناصر نفسه مبلغ ٣٠٠٠٠ دينار عراقي (حوالي مائة ألف دولار وقتذاك) كمساعدة للحزب وأعضائه باعتبارها واحدة من دفعات مالية عديدة.

وصف (ج.ع.م) بـ«الجمهورية الأم». ولقى الوفد حفاوة واهتماماً خاصّاً من الزعيم المصري. وجرت محادثات تمهيدية حول الوحدة. وأعلم الوفد عبدالناصر بأنهم يتوقعون انقلاباً بعثياً وشيكاً في سورية و«عندها ستجري المحادثات الثلاثية الجديّة لإقامة الوحدة».

ثم وبحيلة مكشوفة دفع بعثيو بغداد ممثلين كرديين لمرافقة وفدهم هذا «البحث القضية الكردية ومطالب الكرد مع عبدالناصر باعتباره المرجع الذي لا يمكن تجاهله في هذه القضية. وسمح للممثلين هذين بمقابلة خاصّة لعبدالناصر لم تكن موفقة إذ أعلن لهما عدم موافقته على أي شكل من أشكال الحكم الذاتي بعد أن عرضا الأمر عليه. إلا أنهما لم ينسيا الإشادة علناً بموقف الزعيم المصري المشرف من المطالب الكردية[١٨].

كان حزب البعث أول تنظيم سياسي أيديولوجي يؤلف حكومة ويحتكر السلطة من بين سائر البلاد الناطقة بالعربية. من سوء حظ العراق أن يكون الأول في أي شيء سيّئ في العمل القومي رغم حداثة دولته. إلاّ أن هيمنة البعث كانت تعتمد اعتماداً كلياً على القوة العسكرية وقد زالت عندما سحب العسكر مساندته. وهي مثل حكومة قاسم دكتاتورية عسكرية ومثلما كانت في سورية أيضاً. لم يكن بوسع البعثيين قط إقامة حكومة ديمقراطية تتبنى مبدأ الانتخاب ولم يكن بوسعهم مطلقاً مواجهة نوابٍ في أية حكومة برلمانية.

كانت مواجهة الشعب وهي خوفهم الأعظم يفصح عنها إصرارهم على كتمان أسماء وهويات الأعضاء الواحد والعشرين الذين قبضوا على أزمة الحكم ودانت لهم

(١٨) العقيد حسين سامي الغمراوي: «قصة الأكراد في شمال العراق» دار النهضة العربية القاهرة، (الص ٤٠٤-٤٠٨) - وقائع اجتماع الرئيس المصري بالوفد الكردي نقلاً عن المحضر الرسمي كما يؤكد المؤلف:

(صالح مهدي عماشي): إنهم (أي الكرد) يهدفون إلى الاستقلال الذاتي وقد حاولنا إقناعهم بأننا سنحقق مطالبهم في المستقبل إلاّ أنهم طلبوا ضمانات كما أبلغناهم بأننا نعلن حقوق الشعب الكردي وأننا على استعداد لنعقد معهم اتفاقاً سرّياً على أننا سنمنحهم الكيان الذاتي عندما يتم الاتحاد مع (ج.ع.م). ياسيادة الرئيس هذه قضية عربية وليست محلية كما أننا لسنا سياسيين. كذلك فإن استئناف القتال معهم قد يثير تحرك الإنكليز والشيوعيين في المنطقة؛ لذا رأينا أن نعرض عليكم المشكلة.

(جمال عبدالناصر): لا شك أن مبدأ الحكم الذاتي خطر كما أنه قد يجرّ على سورية نفس المشكلة. والذي أتخيله بأنه حلّ معقول هو الحكم المحلي أو بمعنى أدق الإدارة المحلية.

السلطة العليا[١٩] وبقي الخوف مستولياً عليهم كما ترجمته الأساليب البربرّية التي عاملوا بها مصادر الخوف الثلاثة: محاولات انتقاض للشيوعيين والقاسميين، محاولات وثوب العناصر الموالية لعبدالناصر، وأخيراً الصراع الأيديولوجي فيما بينهم. ثم هناك أيضاً تخبطهم في التعامل مع الثورة الكردية مع أخطاء جسام أدت كلّها وبعد تسعة أشهر إلى سقوطهم.

مفاوضات السابع عشر من نيسان ١٩٦٣ التي جرت في القاهرة بعد الانقلاب السوري في الثامن من آذار انتهت بتوقيع اتفاق ٢٢ من نيسان الذي اتخذوا له عنوان الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة! كان كما سنفصل فيما بعد اتفاقاً ميتاً قبل جفاف حبر التواقيع عليه. لم يتخذ الاتحاد السالف شكلاً عملياً بسبب الشكّ وعدم الثقة بين نظام عبدالناصر والأيديولوجية البعثية وكان الصدام محتوماً بينهم وبين الناصريين وغيرهم من العناصر القومية الذين كانوا شديدي الإلحاح على إبرام الوحدة الاندماجية مع مصر.

في الوقت الذي أمن الحكم الجديد جانب الشيوعيين بعد تمزيقهم شذر مذر خلال أشهر قلائل من سقوط قاسم، أخذت معركته مع الناصريين تشتد وتكشر عن أسنانٍ قبيحة رغم وثيقة نيسان. ففي أوائل شهر أيار طُرد من الجيش أعداد من الضباط القوميين ونُقل عدد آخر إلى وحدات بعيدة خارج العاصمة. كما اعتقل عشرات من الناصريين المدنيين في كلّ من العاصمة والموصل. وبعث سورية كما سنرى كان يعاني عين المشاكل معهم هناك.

وبلغ السيل الزبى عندما قدّم (أحمد حسن التكريتي) رئيس الوزراء استقالة وزارته بعد انسحاب خمسة وزراء غير بعثيين. وثلاثة ضباط كبار من مجلس قيادة الثورة. وقبلها بساعات قلائل كان صلاح البيطار رئيس الوزارة السورية قد قدم استقالته لعين السبب وفي عين الظروف وذكر أحد الوزراء الناصريين في كتاب استقالته ما مؤداه أن حزب البعث خرق الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مختلف الفئات القومية قبل سقوط

---

(١٩) بالأول لم يعلم عدد وهويات ما أطلقوا عليه «المجلس الوطني لقيادة الثورة» وبدت في الواقع أفضل ستار للجرائم الفردية والجماعية التي ارتكبت باسمه وتمّ إسدال الغطاء عليها بقرارات صادرة من هذا المجلس الذي تسلم كما بينا السلطات الثلاث. ثم علم بالتدريج أسماء أعضائه وانتماءاتهم. وكان عددهم ثمانية عشر كلهم بعثي عدا اثنين هما عبدالسلام محمد عارف وصديقه العقيد عبدالغني الراوي وهو إسلاميّ تشوبه مسحة من العروبة فضلاً عن ثلاثة قوميين آخرين.

قاسم. وكانت تقضي بإقامة قيادة جماعية لكل العناصر والأحزاب العراقية في حكومة مقبلة. وانتبه البعث بعد لأي إلى أن وسائل الإعلام التي أودعت القوميين تروج شعارات وحدوية ومفاهيم تختلف عن مفاهيمهم الحزبية فأجروا عملية تطهير شرسة(٢٠) شعر بها المواطن العراقي.

كان هناك تجاوب وتنسيق بين البعثَيْن الحاكمَيْن. ففي ١٣ من أيار ١٩٦٣، شكل أحمد حسن البكر وزارة جديدة ليس فيها ناصري واحد وحذا الدكتور صلاح البيطار حذوه في سورية وبات البعثيون العراقيون يملكون زمام الحكم بلا منازع. ولكنهم احتفظوا بعبدالسلام عارف رئيساً شكلياً وحجروا عليه حتى نهاية عهدهم ولم يدعوه ينطق بالهراء الذي اعتاده.

وكالعادة شرع القوميون المطرودون مدنيين وعسكريين بالتآمر والإعداد لانقلاب فأعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة في ٢٥ من أيار ١٩٦٣ عن إجهاض مؤامرة تزعمها ضباط ومدنيون قوميون ناصريون، وبأنه تمّ اعتقال ثمانية عشر ضابطاً وثمانية مدنيين وأعلن عن جائزة لمن يسهل القبض على عدد آخر من الهاربين الرؤوس أمثال «عبدالاله النصراوي» ثم نشرت رويترز خبراً مفاده أنه تمّ إعدام أحد عشر ضابطاً رمياً بالرصاص(٢١) والحكم على طائفة بأحكام سجن ثقيلة.

الظاهر أن المؤامرة كانت في مراحلها الأولية وأنها كانت في مرحلة التخطيط حين انكشف أمرها. بعدها بثلاثة أيام ادّعت حكومة البعث السوري أنها اكتشفت مؤامرة ناصرية ترمي إلى إسقاط حكومة البعث.

---

(٢٠) كنت تسمع من دار الإذاعة تقريراً حول تظاهرة مثلاً تدس فيها شعارات قومية مدروسة مثل «نحن جنودك يا جمال» أو «الوحدة باكِرْ باكِرْ. معْ الاسمر عبدالناصر».

(٢١) نيويورك تايمس أيضاً: عدد ٢٧ أيار. الحياة البيروتية ٢٦ أيار. وتحدثت وكالة أنباء الشرق الأوسط القاهرية عن اعتقال ستين ضابطاً قومياً و١٢٠ مدنيّاً وأنه تمّ إعدام عشرة ضباط متقاعدين واثنين من المدنيين وأن هؤلاء الضباط من مختلف الرتب كانوا على ملاك الكتيبة المدرعة الخامسة والعشرين المرابطة بالقرب من بغداد وأن من بين المعتقلين العقيد الركن عارف عبدالرزاق (الذي قام فيما بعد بأكثر من محاولة انقلابية ناصرية). وذكرت الصحف أن من بين الإجراءات مصادرة ممتلكات الموقوفين المدنيين وأنهم ينتمون إلى الأحزاب والتكتلات التالية: الناصريون من حزب الاستقلال القديم. وحركة القوميين العرب (الحركيون) والعصبة القومية والحزب العربي الاشتراكي (الذي أسسه عبدالرزاق شبيب المحامي وسمى فيه عبدالناصر رئيساً للحزب مدى الحياة!).

وفي الثالث من تموز حصلت محاولة شيوعيّة انقلابية تولاها جنود في معسكر الرشيد. كانت مغامرة لم تخطط بمهارة من مراحلها الأولى الاستيلاء على المعسكر تمّ إحباطها[٢٢]. ثم أعلن الحاكم العسكري عن اكتشاف مؤامرة أخرى في ١٧ من تشرين الأول. وتمّ بسببها اعتقال عددٍ من كبار الضباط مع بعض ساسة[٢٣] العهد المباد. إلاّ أنها لم تكن بخطورة المؤامرتين السالفتين.

---

(٢٢) أعطى المجلس الوطني لقيادة الثورة وصفاً مركزاً للمحاولة ولفشلها نشر في الجرائد المحلية وهو باختصار أن الحكومة اكتشفت خلية شيوعية علمت من الاعترافات التي أدلى بها أعضاؤها أن الشيوعيين يستعدون لحركة انتحارية (يائسة) في معسكر الرشيد يوم ٥ من تموز، تعتمد على إطلاق سراح بعض الضباط الشيوعيين المعتقلين في السجن هناك. والعودة إلى وحداتهم لتنفيذ الصفحات التالية من العملية إلا أنّ تاريخ العملية قدم إلى الثالث من تموز. حيث قام فجر ذلك اليوم عدد من الجنود وضباط الصفّ يرتدون بزات ضباط برتب مزيفة. استطاعوا شق طريقهم إلى مركز التدريب ومركز الحراسة في المعسكر واستولوا على الأسلحة ثم اعتقلوا وزير الداخلية الذي كان قد قصد المعسكر فضلاً عن وزير شؤون الجمهورية. رئيس أركان الجيش طاهر (يحيى) وصل على رأس مدرعات وهاجم الثائرين الذي كانوا قد طوقوا السجن العسكري (رقم واحد) ثم قامت وحدة مشاة باعتقال معظم الثوار وأطلقوا سراح الوزيرين ثم ذكر البيان أن التمرد قضي عليه خلال نصف ساعة من بدئه وادعى أن «المتمردين» كانوا قد أعدوا ثمانية بيانات موجهة إلى الشعب العراقي موقعة مما سموه «القيادة الثورية للجبهة الشعبية» وأن أحد البيانات تضمن «اعادة المقاومة الشعبية وحل حزب البعث وحرسه القومي. وبيان آخر يتضمن اعتقال عددٍ من رجال الحكم وإعادة تعيين الضباط الذين أخرجوا من الجيش بعد سقوط نظام قاسم وإقامة نظام شيوعي في العراق». تلي هذا البيان من دار الإذاعة في الرابع من تموز. وفي نهاية هذا الشهر كملت محاكمة هؤلاء الجنود وضباط الصف بزعيمهم العريف حسن سريع. ونفذ حكم الإعدام بواحد وعشرين من الجنود المشاركين في الحركة في الوجبة الأولى وأشفعوا بتسعة عشر آخرين. وصرح مدير الأمن العام بأن السكرتير الأول في السفارة البلغارية المدعو (قسطنطين نوكولوف) كان المشرف على هذا التمرد. وقد تمّ طرده مع أربعة موظفين بلغار. قالت جريدة الحياة التي نقلت هذا النبأ (عدد ٢٨ تموز ١٩٦٣) إن شركة بلغارية كانت في تلك الأثناء تبني المطار الدولي في بغداد.

(٢٣) الحياة (المصدر السالف في ١٣ من شباط ١٩٦٤ و٢٥ و٢٧ تشرين الثاني) ذكرت أن الأحكام التي صدرت لم تكن قاسية ربما لأنها صدرت بعد أن أزيح البعثيون عن الحكم. ففي كانون الثاني حكم على العميد رشيد الجنابي واللواء صالح مهدي السامرائي بسنة واحدة للأول وبثلاث للثاني إلاّ أن عفواً صدر عنهما بعد شهر واحد. والملاحظ هو أنه بعد أن أجهضت الحركة خرج عبدالناصر عن صمته وهاجم في ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٣ حزب البعث بخطاب عنيف واصفاً إياه باللاأخلاقية وبالخطر الجاثم على القومية العربية. نقله تصويراً محمد حسنين هيكل في كتابه «سنوات الغليان» خشية التشكيك في صحته فليراجع.

تغير الموقف الناصري الأيديولوجي عقب انقلاب الثامن من شباط وانقلاب آذار السوري فبدأ عبدالناصر بعد زيارة الوفدين المفاوضين على إقامة الوحدة والتمهيدات التي سبقت المفاوضات الثلاثية يضرب على نغمة جديدة، نغمة «الدول العربية المتحررة» تفريقاً لها عن الدول الرجعية. وأدخل في الأولى تلك الدول التي تتولى السلطة فيها «أنظمة ثورية» عسكرية الطابع تنحو منحى اشتراكياً، مدخلاً في ذلك مصر والعراق وسورية واليمن والجزائر. ومن خلال هذا التصنيف بعثت الحياة مجدداً في حلم الوحدة العربية بزعامته. وقد وجدناه في ٢٢ من شباط ١٩٦٣ يوم ذكرى الانفصال وبوجود الوفد العراقي البعثي يطرح شعار «الوحدة والحرية والاشتراكية» وهو شعار البعث لكنه وضعه بشكل مقلوب، فقال «اشتراكية. حرية. وحدة» بهذا الترتيب الزمني. إذ كان في حينه مفتوناً بالاشتراكية. وسمى شعاره هذا «وحدة القصد» وكان بالأصل تاكتيكاً يقصد به التمهيد للوحدة الثلاثية.

ليس بوسعنا القول إن هؤلاء الذين حاولوا هذا الانقلاب باسمه قد استشاروه مقدماً أو أنه أعطاهم الضوء الأخضر ويغلب الظن على أنه كان تلقائياً. وأفضل ما يمكن تقويم انطباع عبدالناصر عن حكام العراق الجدد هو الرسالة التي كتبها بخطه لعبدالحكيم عامر في ٢٣ من شباط إثر زيارتهم الأولى[٢٤].

في رسالته هذه يتحدث عن الفصائل القومية العراقية من غير البعثيين وكأنهم هم الذين قاموا بانقلاب الثامن من شباط وقد أوهم بهذا. فالفصائل القومية التي كانت عشية الانقلاب ناشطةً متعددة يصعب علينا إحصاؤها وكانت كلها تعمل في الخفاء للقضاء على حكم قاسم. لكنها كانت هزيلة ضعيفة لا جذور شعبيّة لها قط. يتعذر كثيراً تقدير حجمها ومقدار ما كانت تتصور أنها قادرة بما لديها على زعزعة حكم قاسم. كما كان من المستحيل تحديد مقدار تغلغلها جماهيرياً إذ كانت سرية، والأسماء التي تتزعمها - وهي أسماء معروفة ومستدانة إلى حدّ ما - تعطي بعضها حجوماً لا تتناسب قط مع قوتها الحقيقية. وكان يقتضي مرور زمن مع عمل علني لمعرفة موقفها وسعتها ومقدار ما تحظى به من اهتمام أو تجاوب جماهيري. وفي الجوّ الحرّ الخالي من الملاحقات الحكومية قد يكبر حجمها بما ينضمّ إليها من الوصوليين والمصلحيين والانتهازين جرياً على العادة. ولم يتسنَّ لها هذا الجوّ إلاّ بعد خروجها إلى العلن أيام

---

(٢٤) نصّ الخطاب في آخر الفصل.

عبدالسلام عارف أي بعد انقلاب تشرين الثاني فإذا بها هياكل عظمية ليس فيها ظاهرٌ غير الرؤوس. أمّا في فترة حكم البعث القصير. فكان العداء ظاهراً بعد نجاح الانقلاب مباشرة.

المعسكر المضاد أو المعسكر القومي كان يتألف من بقايا حزب الاستقلال القديم (أجيز في ١٩٤٦) والناصريين عموماً. ومنهم الحركيون والحزب العربي الاشتراكي كما أسلفنا. بقي هؤلاء يشكون لمدة من الزمن مضايقة البعث ومنعهم من حرية العمل وفي شهر نيسان تحدثت جريدة الحرية البيروتية وهي جريدة القوميين عن اشتباكات دموية في الموصل والكرخ وغيرهما بين أتباعهم وبين الحرس القومي. وفي ٢٥ من أيار صدر بيان من المجلس الوطني لقيادة الثورة اتهم فيه «الحركيين والرجعيين والذيليين أو الانتهازيين» [وهذه الصفات التي كان البعثيون يطلقونها على غيرهم من القوميين] وغيرها من العناصر الحاقدة بتنظيم «المؤامرة السوداء» ضدّ الدولة. وبادر الحركيون فوراً إلى وصف ما جاء في البيان بالتهم الزائفة المرفوضة جملةً وتفصيلاً وقالوا إنها مجرد محاولة لتغطية خطة معدّة سابقاً لتصفية العناصر الوحدوية داخل الجيش وخارجه وهي عناصر عرفت بصلابتها القومية ونضالها[٢٥].

---

(٢٥) يحسن بنا هنا أن نعطي وصفاً سريعاً للقوى البعثية التي شاركت في القضاء على حكم قاسم. قيل إن العضوية في الحزب لم تكن سهلة ولذلك كان المشاركون الفعليون منهم في انقلاب ٨ شباط لا يتجاوز الألف في كلّ العراق. كان على البعثي أن يمرّ قبل العضوية بخمس مراحل هي (مؤيد) ثم (نصير) من الدرجة الثانية ثم (نصير) من الدرجة الأولى ثم (مرشح) ثم (عضو مدرّب) ومن هذه الأصناف كان يوجد في ٨ شباط حوالي ١٦ ألفاً. بينهم ٨٣٠ عضواً كامل العضوية [انظر بطاطو ص١٠١٠ من حديث له مع هاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي] يؤيد هذا ما قاله عفلق في دمشق عن حزب البعث في العراق أثناء المؤتمر القومي الاستثنائي لقيادة القطر في ١٩٦٤. (تأتي نصائح عفلق وانتقاداته عادةً بعد النكسات) قال «إن الحزب في العراق ضم آلافاً من المناضلين العروبيين المجربين. إلاّ أنهم مع ذلك حرموا من حق العضوية التي اقتصرت على حدّ قول البعض على حوالي ثمانمائة عضو وقول بعضهم على ما يزيد قليلاً عن سبعمائة. هذه المئات وزعت على مختلف المحافظات... عشرات في كلّ محافظة تحكم ملايين العراقيين. من مثل هذه المجموعة السرية لن تخرج إرادة أصيلة ولا يتفق أبداً مع مبادئ الحزب». وأراد الحزب تغطية شفافيّة تمثيله في الجيش عن طريق خلق مؤسسة عسكرية حزبيّة داخل قطعات الجيش تقف بمواجهة الضباط الخصوم عند اللزوم. وإن لم يكن فخارجه وبمواجهته. ولم ينجح في الأولى مطلقاً. إلاّ أن النواة الخارجية بدأت من الساعات الأولى للانقلاب بخروج ما بلغ تعداده خمسة آلاف من التلاميذ (معظمهم من الصفوف الثانوية =

وسيطالبني القارئ بعد أن فصلت في علاقة البعث مع الفصائل القومية بذكر ما أقدم عليه خلال فترة حكمه القصيرة.

بدا للجميع وكأن الحكام الجدد يريدون القضاء على كل شيء جيد في حكم قاسم. سارعوا أولاً بإلغاء القانون رقم ١٨٨ المتعلق بالأحوال الشخصية الذي ساوى بين شخصيتي الذكر والأنثى المدنية من ناحية الميراث والعلاقة الزوجيّة. تمّ إلغاء ذلك في ١٨ من آذار بإصرار ومبادرة[٢٦] من أحمد حسن التكريتي وعبدالسلام عارف، بحسب ادعاء البعثيين الآخرين وبغفلة منهم. كما أوقف العمل بالقانون رقم ٨٠ بخصوص تأميم أراضي امتياز النفط. وجمّد تماماً قانون الإصلاح الزراعي. وتم إيقاف جميع الأعمال الإنشائية في البلاد بسبب التوقف عن الدفع للشركات والعبث بأموال الدولة وإنفاقها في المخصصات السرية على الحزبيين. كان الاقتصاد العراقي على عتبة الانهيار عندما انطفأ لهب شمعة البعث في ١٨ من تشرين الثاني في ريح الحرب الكردية اللاهبة التي تفجرت براكينها في تموز من العام نفسه.

= والمتوسطة تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة مع أعداد وافرة من الأوباش والانتهازيين وشقاة بغداد المعروفين الذين اتخذوا الجانب القومي أثناء صراع الشارع ضد الشيوعيين). وما جاء أيار حتى كان عدد هؤلاء قد بلغ ٢١ ألفاً. وفي آب بلغوا ٣١ ألفاً (بطاطو المرجع السالف نتيجة أحاديثه مع أقطاب البعث).

(٢٦) قال علي صالح السعدي لحنا بطاطو (ص١٠١٠ المرجع السالف). اتخذوا هذه الخطوة في غيابي أثناء وجودي في القاهرة. مع أني أنذرت مجلس قيادة الثورة بأن هذه الخطوة ستؤدي إلى انشقاق. ولو قمنا بها فكيف سينظر إلينا باعتبارنا حزباً تقدمياً؟ [كرر ذلك في كتيبه (حزب البعث: ملاحظات للرفيق علي صالح السعدي - ص٤) نقول: ماذا عن الأعضاء الخمسة عشر الباقين الذين وافقوا على الإلغاء؟

ملحق

خطاب عبدالناصر لعبدالحكيم عامر - ٢٣ شباط ١٩٦٣

(من سنوات الغليان الص٩٣٢-٩٣٦)

«وصل وفد العراق أول أمس، وهو مكون من (السعدي) أمين عام حزب البعث ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية. وهو صريح مغرور مندفع، كان في السجن وقت قيام الثورة. وأظنك لاحظت أنه لم يذكر في خطابه اسم عبدالسلام عارف بل تجاهله كلية، كما تجاهله في المباحثات. لكن انطباعي بالنسبة له أنه وطني مخلص. والفريق علي صالح عماشة (يقصد صالح مهدي عماش) وزير الدفاع، كان أيضاً في السجن. وهو هادئ ذكي وقد ارتحتُ جداً إليه. وهو من جماعة الحاج سري لكنه انضمّ أخيراً إلى حزب البعث. و(طالب شبيب) وزير الخارجية وهو بعثي ذكي لبق متحدث وقد استرحت إليه.

عمر الأول ٣٠ سنة والثاني حوالي ٣٨، والثالث حوالي ٢٨ سنة. وضمّ الوفد ضابطين من مجلس الثورة. وقد تكلمتُ معهم بصراحة في جلسة أول أمسٍ بعد الفطار إلى الساعة الواحدة والنصف. وأمس بعد الصلاة إلى موعد الإفطار.

ويظهر من كلامهم أنهم يقدرون المتاعب. يريدون علاقة وثيقة مع (ج.ع.م). وقد قلتُ لهم إننا لا نريد منهم أي شيء سوى وحدة الهدف. حتى أننا لا نمانع إذا تحررت سورية في أن تتحدّ مع العراق. بل سنؤيد ذلك. وقد قال عماشة (عماش) أن سورية يجب أن تتحدّ مع مصر أولاً. وإن أي اتحاد بين سورية والعراق معناه منافسة بين بغداد والقاهرة أو مظهر منافسة وبعد ذلك يتحد العراق. وقد تكلمتُ معهم بصراحة عن الأخطاء، أخطاء حزب البعث. وأن أي ممارسة وتطبيق لأيّ هدف لا بُدّ من التعرض لأخطاء.

أما الأكراد، وزيرٌ وممثل للبارزاني، فقد طلبوا أن يقابلوني على انفراد منفصلين عن الآخرين. وقد وافق الوفد على ذلك وقالوا لي في المقابلة إنهم لا يثقوا (كذا) في أي وعود من الحكومة إلاّ إذا ضمنتُ أنا شخصياً تطبيق هذه الوعود وهم يطالبون بالحكم الذاتي وقد أوقفوا القتال بعد قيام الثورة وكان لهم اتصال مع رجال الثورة قبل قيامها وأخذوا وعوداً والملاحظ أنّ الحكومة تتهرب.

عموماً المشاكل التي تجابه ثورة العراق كبيرة جداً. قال عماشه (عماش) إن المجلس الوطني قرر أن لا بُدّ من موافقتنا على أيّ حلّ لمشكلة الأكراد. كذلك لمشكلة الكويت حيث إن هذه الأمور تتعلق بالوحدة التي هي الهدف النهائي للثورة. وقال (عماشه) إنه يوجد سبعة ألوية تحارب في المناطق الكردية وهم في حاجة إلى ذخيرة وقنابل طائرات، وأسلحة. وطلبوا أن يحصلوا على الذخيرة من عندنا. لأن الاتحاد السوڤياتي موقفه عدائي جداً. ذخيرة الدبابات والمدفعية الخ وإنه يطلب إحياء الاتفاقية العسكرية والحصول على طائرات من إنتاجنا ورشاشات بورسعيد وبنادق (بندقيات). وقال (عماشه) إنهم اعتقلوا ثمانمائة ٨٠٠ ضابط شيوعي منهم مائة وخمسون (١٥٠) طيار لدرجة أن الأسراب الآن بدون طيارين. وقد دمروا سرب [ميك ١٩] موالي (موالٍ) لقاسم واعتقلوا أربعة آلاف شيوعي وقتلوا عدداً كبيراً منهم بدون محاكمة في أول يوم.

عموماً، الموقف أيضاً في الجيش وبين الفئات القومية لا يدعوا (يدعو) إلى الارتياح. فمجلس الثورة أغلبه من البعثيين. و(عارف عبدالرزاق) ليس من ضمن المجلس. قائد الطيران. والثورة، قام بما يقرب من تسعين بالمائة منها (الضباط) القوميون في الجيش من غير البعثيين وعشرة بالمائة بعثيين. وقد اعتمد البعثيون على الحرس القومي مائة بالمائة بعثيين (كذا) وفي رأيي أن الكل متربص بالآخر. البعث يريد السيطرة الكاملة والكل متخوف من البعث ومتربص. وقد تكلمتُ معهم أمس في ضرورة جمع كل الفئات القومية حتى لا يُعزلوا. وإن أي نكسة لن تكون لصالح القوميين بل لصالح الرجعيين أو الشيوعيين. وكان الرّد أنهم يتجهون إلى المستقبل وينسون الماضي ويعملون على تجميع كل القوميين.

لكن رغم ذلك فإن (عماشه) قال أمس (لطلعت صدقي) في (الأوبرج) إنّ أمام (عبدالسلام عارف) ثلاثة أشهر فقط. يفهم أن البعث يعتبر هذا التحالف مرحلةً. كما أن (السعدي) قال (لطلعت) في (الأوبرج) بعد أن شرب ١٤ كأس ويسكي، إننا لا نريد أن نقابل الرئيس مرة أخرى لأنه بلشف الجميع بكلامه وتحليله. ورغم ذلك فسأتقابل معهم أوّل يوم العيد بعد عودتهم من الجزائر وقبل سفرهم. وفي رأيي أنهم شباب يحتاج إلى رعاية وتوصية. وقد لاحظت أنهم في شدة من التعب لدرجة أن (السعدي) نام في أول جلسة. عموماً أعتقد رغم أخطاء البعث أن واجبنا أن نحافظ على ثورة العراق. وليس أمامهم إلاّ اللقاء معنا.

أما صديق شنشل فيقول إن عبدالسلام عارف يترك لهم الأمور في هذه المرحلة التي سترتكب فيها أخطاء كثيرة وأن هناك تجمعٌ قويّ (تجمعاً قوياً) في الجيش والفئات القومية الأخرى.

جمال عبدالناصر

الفصل الرابع والثلاثون

سورية. انقلابات سبعة متوالية. سحق المعارضة. حكومة خالد العظم. مذكرة الساسة إلى رئيس الجمهورية. التدخل الناصري والضباط الناصريون. انقلاب على (زياد الحريري) باستخدام قوات الجبهة السورية الإسرائيلية. تفاصيل الحركة. الاشتباك. البيان الأول. استيلاء البعث على السلطة وانفراده بها بالأخير. إنذار مصري بعدم التدخل. إجراءات التطهير. حملة اعتقالات واسعة وقرارات بحرمان رجال الحكم السابقين من الحقوق السياسية وممارسة النشاط السياسي. وزارة البيطار الثانية. الترويج لإحياء الأهداف القومية العروبية. تنظيم جديد للاتحاد القومي في القاهرة. الاتجاه إلى الاشتراكية. أجهزة القمع الناصرية ومؤسسات التجسس المحلي والمخابرات. توجيه الإعلام لخدمة الدولة كلية. تسخير الجمهور للدعاية وإخراج التظاهرات المؤيدة عند الحاجة. الوفدان العراقي والسوري في القاهرة لبحث الوحدة. اجتماعات لا تؤدي إلى نتيجة والخروج باتفاقية نيسان ١٩٦٣ التي لم يكن أحد من الأطراف الثلاثة ينوي تطبيقها. صدمة البعث. نهاية الهدنة بين البعث والثورة الكردية. البارزاني يدعو إلى الاجتماع الذي عرف باجتماع كويسنجق لبلورة المطاليب النهائية. الرفض البات لها. عبدالناصر يسحب بلاده رسمياً من اتفاقية نيسان. المؤتمر البعثي القطري السادس. الصراع الدموي بين جناحي البعث المدني والعسكري. احتلال الحرس القومي بغداد. تدخل الجيش والضباط القوميين. انقلاب قومي بزعامة عبدالسلام عارف. تمام طرد البعث من الحكم. مواصلة القتال مع الكرد

بعد شهر واحد من انقلاب الثامن من شباط في العراق حصل الانقلاب البعثي السوري.

لم يفلح حزب سوري كما أفلح حزب البعث في فرض حكمه المطلق بمعاونة ضباطه العسكريين في سورية طوال تاريخها.

وبالأخير بدأ الحكم يهيمن عليه الضباط الذين جاؤوا به. في مبدأ الأمر باشروا في سحق المجموعات المعارضة للحزب - من خلال ثلاثة انقلابات متوالية. وبعدها انشغلوا فيما بينهم بتصفية حسابات شخصية أدّت إلى أربعة انقلابات عسكرية أخرى. وفرضوا بالتالي نظاماً اشتراكياً بغيضاً أدّى إلى انتفاضات شعبية دموية. وأبلغ البلاد حافة الخراب الاقتصادي. وأضعفوا البنية الاجتماعية التحتية المؤدية إلى الفوضى والبلبلة بمظاهر التناحر الداخلي والحكم الاستبدادي الذي أدّى إلى اللامبالاة العامة وفقدان الامن وانتهى بالهزيمة والاحتلال الإسرائيلي لجزءٍ من أراضي الوطن السوري كما سيأتي بيانه.

استمرت حكومة خالد العظم ثمانية أسابيع بعيد أعمال الشغب في (درعا) ومحاولة (النحلاوي) الانقلابية الفاشلة. وكانت الحكومة مدعمة بعناصر قوية معادية للناصرية ولم تكن مستعدة للاستقالة. فأغفلت بعد أحداث (درعا) حدود سورية مع لبنان، المنفذ الذي تهبّ من خلاله «رياح المؤامرات» ويعبر وكلاء عبدالناصر منه إلى القطر وفي السادس من شباط ١٩٦٣ قامت قوات سورية بتفجير مبنى وأجهزة إذاعة سرية ناصرية مقامة في قرية (دير العشائر) اللبنانية الحدودية وظيفتها بث برامج عدائية وتحريضية ضدّ الحكم السوري. وأعقب رئيس الحكومة هذا بتصريح فيه كثير من التفاؤل مقللاً من خطورة خصومه البعثيين والناصريين بقوله إنهم «شلّة لا يعتدّ بها ويعملون بالأجرة يبيعون ضمائرهم للآخرين» وقال متكهناً «إن شهر شباط هذا الذي اعتاد عبدالناصر استغلاله لإثارة القلائل والاضطرابات بمناسبة حلول ذكرى الانفصال سيمرّ خلافاً للعادة بهدوء وسلام». وكان صادقاً في نبوءته فقد مرّ الشهر عندهم بهدوء وسلام إلاّ أنه لم يكن كذلك في العراق كما رأينا. فوجود حكومة ثورية في العراق صديقة لعبدالناصر زود المعارضة السورية بالمساندة والقوى المطلوبة ولفظت الحكم بالإعدام على حكومة العظم.

استطاعت التشبث بالحكم شهراً آخر. ثم وفي أوائل آذار خرجت الجرائد اللبنانية الموالية لعبدالناصر ببيان يحمل توقيع «القيادة المركزية للحركة الوحدوية». ناشدت فيه أنصارها «بالعمل على تدمير أوكار الخيانة والرجعية والتبعية والانتهازية والانفصالية في سورية. . .»[١].

---

(١) (الحياة. النهار) وسائر الجرائد الناصرية ٤ آذار.

وفي جوّ الفوضى واشارات التهديد والوعيد والدسائس والتآمر وقفت الحكومة مكتوفة اليدين حائرة. كانت الخلافات والمنافسات السياسية بين اشتراكيي (الحوراني) المتطرفين وبين الاخوان المسلمين المتشددين داخل الحكومة وخارجها قد بلغت أوجها وخلقت للحكومة مشكلة كبرى. فقد وجه اشتراكيو الحوراني كل جهودهم للنجاح في الانتخابات المقبلة وأعدّوا لها كل ما استطاعوا وهدفهم هو إبعاد خصومهم من سائر المراكز الحساسة في الإدارة. أدى ذلك إلى أزمة حادة في نهاية شهر كانون الثاني ١٩٦٣. استقال على أثرها ثلاثة وزراء (حورانيون) ولحق بهم وزيران (إخوانيان) وكان وزير التربية الذي هو من حزب الشعب قد قدم استقالته قبلها إلاّ أنها لم تقبل إلاّ في ١٦ من شباط. مع كل هذه الاستقالات قررت حكومة العظم البقاء بوصفها حكومة حيادية لا حكومة ائتلاف وطني وحاولت أثناء ذلك إحلال نوع من التفاهم مع الجناح العفلقي من البعث بصرف تقاعدٍ لزعمائهم عن السنوات القلائل بل حتى الأشهر من الخدمة في دوائر الحكومة. وعرض رئيس الحكومة مناصب وزارية عليهم.

قبل رجال البعث الرواتب التقاعدية ورفضوا المشاركة في الحكومة. وحاولت الحكومة في الوقت ذاته التفاهم مع نظام البعث في العراق والتقارب في محاولة منها الحيلولة دون قيام ائتلاف معادٍ من العراق ومصر والبعث السوري. إلاّ أن الوفد السوري الذي شدّ الرجال قاصداً بغداد لم يصلها وطُلب منه تأجيل الزيارة «لحين انجلاء الوضع في العراق»[٢].

كان ثَمّ ردّ فعل للنخبة السياسية التقليدية السورية (الساسة المخضرمون). إلاّ أن حركتها جاءت متأخرة جداً فهؤلاء قدموا في ١٦ من شباط مذكرة لرئيس الجمهورية ناظم القدسي شرحوا فيها حاجة البلاد إلى الاستقرار والوحدة الوطنية. وضرورة احترام الدستور وحمايته بإجراء انتخابات عاجلة. حملت هذه المذكرة تواقيع الزعماء الروحانيين والاقتصاديين ورجال القانون فضلاً عن السياسيين التقليديين وقام ثلاثة من كبار الساسة بتقديمها للرئيس. والهدف تأليف حركة شعبيّة منظمة تناهض العمل الناصري والنشاط البعثي وتساعد على إعادة الثقة الجماهيرية بالحكومة والعودة إلى أحكام الدستور. ساند رئيس الحكومة هذه الاقتراحات إلاّ أنها لم تحظ بتشجيع (القدسي) وبقيت الحكومة مشلولة لا بسبب الخلافات الداخلية بين الوزراء وحده بل

---

(٢) عبدالكريم زهرالدين. المرجع السالف ص ٣٨١.

بسبب الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. بلغ عمر الوزارة ستة أشهر عندما اكتسحها انقلاب الثامن من آذار. إن ما حصل في ذلك اليوم هو «انقلاب بسبب الإهمال»[٣]! نجم عن إصابة كل القوى التي كان يمكن أن تقف في سبيله وتحبطه بالاعياء التام لكل القوى التي يمكن أن تتحداه وتحبطه. هكذا كان يبدو. إلاّ أن الحقيقة غير هذه فالقوى التي كان بوسعها الحيلولة دون الانقلاب لم تكن بمثل هذه الدرجة من الوهن - قدر ما اعتراها من التفسخ والانشقاق بعامل التآمر والدسائس والاستعداءات من الداخل ومن الخارج تسربت إلى الجيش وخلقت فيه أسباب الغدر المتقابل وأضعفت معنويات الوزارة فاستسلمت. وبدا الانقلاب أمراً محتوماً وعاشت دمشق في فترة ترقب تدخل عسكري لأنّ ضباط منطقة دمشق الذين كان بوسعهم الدفاع عن الحكومة كانوا جزءاً من المؤامرة. أمّا الأحزاب التي شاركت وساهمت فهي حزب البعث العربي الاشتراكي والناصريون والحركة القومية العربية والوحدويون الاشتراكيون. إلاّ أن البعث كان أفضلهم تنظيماً وساهم في أكثر التخطيط له رغم قلة ما لديهم من ضباط في الخدمة الفعلية بسبب التطهير أثناء الوحدة وعقب الانفصال مباشرة.

يؤكد الرزاز أنه كان انقلاباً عسكرياً صرفاً وأن البعث وهو التنظيم القومي المدني لم يخطط له ولم يكن له يد في تنفيذه[٤].

من بين المجموعات الأربع التي ذكرناها كان للناصريين العدد الأوفر من الضباط وهم يهدفون إلى الوحدة مع مصر لكنهم لم يملكوا تنظيماً أو خطة. إلاّ أن مطالب كل مجموعة كانت تتحد في نقطتي «الوحدة والاشتراكية». على أنها كانت تختلف في الكيفية بعد نجاح الانقلاب. وكثيراً ما كان انتساب الضباط إلى هذه المجموعة أو تلك بالمنافسة الشخصية والولاء لضباط كبار، أو بعامل إقليمي أو طائفي وكثيراً ما تبدلت

---

(٣) وداعاً للانقلابات السورية: هـ. ل. جانسن J. H. Jansen: A Farewell to Syrian Coups, in Middle East Forum. بتاريخ أيار ١٩٦٣ - ص١٣. (تنبأ جانسن بانه سيكون آخر انقلاب لأن الوحدة ستعاد مع مصر] وكان مخطئاً.

(٤) منيف الرزاز: التجربة المرّة. بيروت ١٩٦٧. الص ٨٦-٩٠. قال إن انقلاب آذار ١٩٦٣ كان انقلاباً عسكرياً صرفاً وأوضح بأن تنظيم البعث في الجيش أو بالاحرى لجنته العسكرية عملت مستقلة؛ معادلة لحزب بعث آخر. وإن هذا كان مصدراً لمشكلة خطيرة فيما بعد بين القيادة القومية والضباط البعثيين.

تلك الولاءات وجرى القفز من هذه المجموعة إلى تلك وبالعكس.

ومن ضباط الانقلاب عدد من الانتهازيين والنفعيين يدفعهم الطموح إلى السلطة أو الأمل في جرّ مغنم إلاّ أنهم كانوا ينادون بالوحدوية. ويذكر بنوع خاص العميد زياد الحريري قائد قوات الجبهة الجنوبية الذي قام بالانقلاب على أكثر الاحتمال وكما رددته الشائعات، باختيار الناصريين له بسبب روح المغامرة فيه والزهو بنفسه والرغبة الشديدة فيه لممارسة السلطة وهو من مواليد حماه. وكان هناك مدير الأمن الداخلي في دمشق العميد مطيع السمان بطل اللاوحدويين الذي أعطى الحكومة صورة مخالفة للواقع بتأكيده بأن لا حظّ من النجاح لأيّ محاولة انقلاب[٥]. وكذلك اختار المخططون (الحريري) بسبب صداقةٍ شدّت بينه وبين رئيس المخابرات العسكرية العقيد (عدنان عقيل) ومعاونه العقيد (مروان گيلاني) وعدد من قادة الكتائب في منطقة دمشق وهم من رفاق الكلية العسكرية[٦]. إلاّ أن (الحريري) لم يكن يخفي آراءه ويقتصر على التآمر السرّي هو وأنصاره بل كانوا بين آن وآخر يعرضون مطاليب بصراحة على الحكومة حول الوحدة والعلاقة مع عبدالناصر.

في ليلة ٢١ من شباط عندما كان المتوقع أن يزحف الحريري على دمشق بحسب الشائعات تبين أنه فحسب قدم مطالب معينة للحكومة فاتخذت على أثرها الحيطة وأبقيت المدارس مغلقة رغم انتهاء العطلة الربيعيّة تحسباً من تظاهرات. ونشرت المدرعات والدبابات في شوارع دمشق ذاهبةً آيبة. ونقلت القيادة العليا الضباط المشبوهين إلى الجبهة متوهمة بأن واجباتهم على الحدود الاسرائيلية ستصرفهم عن التفكير بمحاولة انقلاب. إلاّ أن تركيز الضباط المعارضين في محلّ واحد سهل عليهم مهمة التخطيط والتنسيق.

قرر الانقلابيون استخدام الوحدات المرابطة على جبهة إسرائيل بمثابة القوة الضاربة. ولم تكن القيادة العليا في دمشق تتصور أن تصل الاستهانة بالقيم الوطنية وخيانة الواجب العسكري بالضباط إلى حَدّ ترك الجبهة ضدّ العدو مفتوحة له، ليتركوها

---

(٥) زهرالدين: المرجع السالف الص ٣٨٩-٣٩٣.

(٦) المرجع عينه ص ٤١٨: «كان زياد الحريري عديلاً لأكرم الحوراني وقد تزوجا أختين. ويذكر زهرالدين أيضاً أن العقيد عدنان عقيل رئيس المخابرات خدعه عندما أرسل للتحقيق إلى الوحدات المرابطة في الجبهة عن صحة الشائعات حول الحريري وعاد ليقول إنها ملفقة والقصد منها إقلاق الحكومة» (جريدة العمل. بيروت ٢٧ حزيران ١٩٦٣).

ويزحفوا على عدوهم في دمشق. يعرفون جيداً أن إسرائيل لن تنتهز مثل هذه الفرص لتزحف داخل الأراضي السورية فخير لسلامتها وأمنها أن يذبح السوريون بعضهم وينشغلوا بحفر قبور مواطنيهم. ولست أدري من قال هذا: في أثناء بحثهم عن هوياتهم القومية والعمل لصياغتها قتل العرب فيما بينهم أضعاف أضعاف ما قتله الأجنبي منهم. وجد اللواء زهرالدين الساذج من الصعوبة بمكان أن يقدم الحريري على انقلاب وهو يقصد دمشق قادماً من الجبهة بسبب وجود نقاط شرطة وجيش على طول الطريق. وأكد له ذلك مجيء رئيس قوى الأمن الداخلي وقادة المخافر والكتائب في منطقة دمشق ليلاً فأكدوا له أن الوضع عادي ومستقر[٧].

وفي أواسط شهر شباط وجدت القيادة العليا مدعومة بلجنة من الضباط أن تبعد (الحريري) عن البلاد وتقوم بتنقلات تشمل اليمين واليسار منهم. وفي ٢٢ منه نشرت القائمة وعين (الحريري) بموجبها ملحقاً عسكرياً في سفارة بغداد. والعميد (راشد قطيني) رئيساً للمخابرات بدلاً من العقيد عدنان عقل الذي أثبت معاوناً له نقل من ملحق في الأردن. ورفض مجموعة من الضباط اليمينيين نقل العقيد السمان كما أصرّ القصر الجمهوري والحكومة على إبقائه مديراً للأمن الداخلي. ورفض الضباط الوحدويون الذين كانوا ينظمون الانقلاب فكرة نقل (الحريري). على أن الأمر المهم الذي خدم الانقلابيين هو أن العميد (قطيني) رئيس المخابرات الجديد الذي تسلم مهام منصبه في الأول من آذار كان من المتعاونين مع رؤوس الانقلاب[٨] واعتبر محمد الصوفي قائد حامية حمص واحداً من أهم قادة الانقلاب.

تقابل المتآمرون في الجبهة الجنوبية مع ضباط منطقة دمشق في قرية شبه خالية اسمها (كفر نفح) للاتفاق على اللمسات الأخيرة وعينوا السابع من آذار ساعة الصفر. ثم أجل الموعد إلى اليوم التالي لأن العقيد (هيثم مهياني) قائد القوة الجوية لمنطقة دمشق أبى التعاون معهم كما أبت وحدات مصفحة بل قيل إن قوات الحريري اضطرت إلى العودة بعد أن بدأت زحفها على دمشق[٩].

---

(٧) زهرالدين، المرجع السالف، ص ٤١٨.

(٨) زهرالدين، المرجع السالف، ص٣٩٧.

(٩) نيويورك تايمز ١١ آذار ١٩٦٣. جريدة العمل، بيروت ٢٧ حزيران ١٩٦٣. زهرالدين: المرجع السالف ص ٤٢٨.

في الساعات الأولى من نهار الجمعة ٨ آذار تحركت قوات الجبهة نحو دمشق وهي تبعد ستين ميلاً عن الجبهة تقدمت إليها من ثلاثة اتجاهات. أكبرها بمعداتها الثقيلة دبابات ومدافع ضدّ الجوّ محمولة على عجلات شبه مجنزرة، يقودها العميد (توفيق الشوّا) وكان لهذه القوات أهميتها في الخطة بسبب التخوف من احتمال تدخل القوة الجوية التي كانت بقيادة العميد (عصاصة) الذي عارض في الانقلاب. ثم انضم إلى القوات الزاحفة العميد (جميل فياض) قائد منطقة دمشق والمقدّم (عثمان الجيرودي) قائد البوليس الحربي الذي قام باعتقال الساسة والوزراء في منازلهم.

يظهر أن القوة الزاحفة لم تلق أية مقاومة ووصلت دمشق في الرابعة صباحاً. لأن رئيس المخابرات (المكتب الثاني) في وزارة الدفاع أمرها على مايبدو بعدم اعتراض سبيل القوات الزاحفة التي كان عددها يقدر بألفٍ وثمانمائة ضابط وجندي. وأنيط ببعض الوحدات غلق مداخل دمشق وببعضها احتلال وزارة الدفاع (المقر العام) ودار الإذاعة ومديرية الشرطة العامة وغيرها من المباني الحكومية وجرى اشتباك قصير سقط بسببه ثلاثة جنود قتلى[(١٠)].

بعد ساعتين فقط انتهى احتلال دمشق وأعلن في الساعة السادسة والثلاثين دقيقة صباحاً من الراديو البيان الأول مذيلاً بتوقيع «المجلس القومي في المقر الثوري». بيان عجيب في صياغته:

«باسم الله والعروبة منذ فجر التاريخ وسورية تلعب دورها النضالي الإيجابي تحت راية العروبة والوحدة العربية... إن سورية العربية وشعبها الأبيّ لم يعترفا على الإطلاق بحدود البلاد. وهي لا تعترف بحدود غير حدود الوطن العربي الكبير... حتى النشيد الوطني السوري فإنه لا يتضمن كلمة (سورية) وإنما يتغنى بمجد العروبة والنضال البطولي للعرب جميعاً...»[(١١)].

---

(١٠) نيويورك تايمس ١١ آذار. مجلة المصور المصرية ١٥ آذار ١٩٦٣، تدعي مقتل خمسة جنود أو حراس اعترضوا زحف القوات. وإن القاعدة الجوية لم تستسلم بقيادة (مهايني) بالأول لكنها استسلمت بعد ظهر اليوم نفسه عندما وجد القائد أن قاعدة (دمير) الجوية بالقرب من دمشق قد طوقت. وجرت مقاومة طفيفة في (قَطَنا) بالقرب من الحدود ثم انضمت إلى الانقلابيين.

(١١) يدعي اللواء زهرالدين (الص ٤٣٠-٤٤٢) بأنه لم يتعاون مع قادة الانقلاب بل كان ضحية خداع وخيانة وغدر مرؤوسيه. ويزعم أن أي كتيبة من الجيش في دمشق كان بوسعها سحق هجوم الحريري. وذكر أن واحدة من أقوى الكتائب كانت بقيادة نورالدين كنج وهو درزي كزهرالدين =

وسمي الانقلاب على الفور بـ(ثورة الثامن من آذار). ولم يرد في البيان الأول ذكر للبعث أو الاشتراكية. واقتصر الكلام على الجيش قائلاً إنه أعاد سورية إلى مكانها في موكب الدول التقدمية تحت علم الوحدة. وإن قائدها الحريري وعدداً كبيراً من الضباط المساندين ليسوا بعثيين ولا أنصاراً لهم وإن الثورة ليست قاصرة على حزبٍ أو فئة معينة. إلاّ أن الإذاعة بعد ظهر اليوم عينه راحت تتحدث عن البعث وزعمائه وعن الاشتراكية وفي الحال بدأ الجدل حول من كان له شرف القيام بالثورة ونجاحها. وفي ١٤ آذار أعلن العميد (قطيني) من القاهرة أن الجيش وحده استأثر بوضع خطة الثورة وأنه هو الذي قادها إلى النجاح. ولم يكن بين الجيش وبين أي جهة مدنية أخرى أي تعاون[١٢]. إلا أن ميشيل عفلق ذكر من خلال حديث له في جريدة لوموند الفرنسية في عدد الحادي والعشرين من آذار ١٩٦٣ بأنه قام بدور الإعداد لها، وأن حزب البعث هو الذي أشرف على التخطيط والتنظيم وعهد للبيطار تشكيل الحكومة. فضمت اثنين فقط من الضباط. أولهما المقدم سامي الجندي الذي رفع إلى رتبة عميد وأسند إليه منصب وزير الدفاع. والرئيس محمد عمران الذي رفع إلى رتبة عقيد وضم إلى مجلس قيادة الثورة وهو البعثي الوحيد فيه. وعلى أية حال وكما يقول الحريري «إن الضباط البعثيين في الجنوب سبقوا الضباط الناصريين في الشمال بشوطٍ واحدٍ» واحتلوا دمشق قبل أن يصلها الضباط الناصريون. ولذلك بدت الأرجحية لهم وللمتعاطفين معهم عند تشكيل «المجلس الوطني لقيادة الثورة» الجديد. كذلك في الوزارة التي تمّ تشكيلها في اليوم التالي. وبدأ نفوذهم يعلو الجميع من تكرار شعارهم بالوحدة والحرية والاشتراكية في دار الإذاعة.

هذا الانقلاب كان الثالث من نظرائه في ظرف ستة أشهر فقد جاء بعد انقلاب ٢٦

= اشتراه الحريري. وقال زهرالدين إنه لم يعلم بالانقلاب إلاّ في الخامسة صباحاً فحاول الاتصال برئيس المخابرات الجديد ولم ينجح في العثور عليه. وزعم المقدم صالح آغا آمر الانضباط (البوليس) العسكري أنه أبلغ اللواء نامق كمال رئيس الأركان بالانقلاب إلاّ أنه لم يبلغ القائد العام. ويذكر زهرالدين أن الانقلابيين صنفوه في عداد الانفصاليين ومن زمرة الرئيس القدسي وأبقوه سجيناً أكثر من تسعة أشهر (الص ٤٤٢-٤٤٣) كما ألحقوا به عديله أكرم الحوراني بوصفه من دعاة الانفصال.

(١٢) بصراحة: محاضر محادثات الوحدة - القاهرة ص ١١. ١٩٦٣. تصريح الحريري لعبدالناصر في أواسط آذار أثناء جلسات المفاوضات حول الوحدة الص ٢٧٣-٢٧٤ و٨٠) المرجع السالف.

أيلول ١٩٦٢ اليمني وبعد انقلاب ٨ شباط في العراق. وقد نجحت في إسقاط الأنظمة التي حاول عبدالناصر بكل عناد وقسوة إسقاطها بنفسه. مع هذا فليس هناك من شك في أن القاهرة كانت تعلم بتفاصيل ضافية عن مراحل الإعداد له في سورية. حتى قيل إن أوامر أعطيت للقوة الجوية المصرية والقوة البحرية بإنذار المساعدة حالما ترد الأنباء عن وقوع الانقلاب وفي حالة وقوع الطلب من الانقلابيين[١٣]. وكان العراق أول المعترفين بالنظام الجديد فور تأليف الحكومة. وفي عين الوقت أعلنت مصر كالعادة إنذاراً لكلّ من المملكتين الأردنية والسعودية وإسرائيل بعدم التدخل وبأن أي عدوان خارجي على سورية هو عدوان على الجمهورية العربية المتحدة». واعتبرت الدوائر المصرية السياسية والحاكمة نصراً مصرياً وبرهاناً قاطعاً على نجاح عبدالناصر وسياسته الاشتراكية وخصصت صحافتها المؤممة صفحات كاملة لإعلانات تهنئة من الشركات والمؤسسات والصناعات المؤممة للانقلاب السوري، بلهجات حماسية مهووسة تضمن تلك الشعارات المألوفة حول ما سمي بنهاية «الانفصال والرجعية»[١٤].

وكما كان الشأن في العراق، لم يعلن عن أسماء وهويات وعدد أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وكان يوقع البيانات قبل تشكيل الحكومة والمعتقد أنه كان يتألف من أحد عشر عضواً. وذكرت مصادر أخرى أنه تألف من عدد يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين وأن نصفهم مدنيون ونصفهم عسكريون بأغلبية بعثية. ولم يعلن بأن (لؤي الأتاسي) هو رئيس المجلس إلاّ في ٢٤ من آذار. وكان قد أعلن فور الانقلاب قائداً ورقي فوراً من رتبة عقيد إلى رتبة فريق أول ورقي العقيد زياد الحريري قائد

---

(١٣) مجلة التايم في ٢٩ آذار ١٩٦٣. بلغت القاذفات بالاستعداد وكذلك المقاتلات. وصدرت الأوامر للقطع البحرية التوجه إلى الشمال انتظاراً للأوامر.

(١٤) مظاهر حماسية تضحك الثكلى. منها مجلة المصور القاهرية في ١٥ آذار خصصت إحدى عشرة صحيفة كاملة من أصل صفحاتها الاثنتين والسبعين لإعلانات التهاني بالمناسبة. ودبجت أقلام مشاهير الكتاب المصريين من أمثال إحسان عبدالقدوس وفكري أباظه وحبيب جاماتي مقالات عن ثورة «لم يكن هناك بدٌ من حصولها» ووصفوا كيف أن سورية قد ردت اعتبارها. واستعادت وجهها العربي الأصيل في مقال كتبه في المصور بتاريخ ١٥ آذار عنوانه «الجيش الأردني جاء دوره». (ص ٤٧). ونشرت مجلة روز اليوسف في غلاف عددها المؤرخ في ١٨ آذار صور خمسة ملوك عرب ورؤساء حكومات إلى جانب عربي ممسك بندقية موجهة إلى الاثنين الباقيين الملك سعود بن عبدالعزيز والحسين بن طلال. بعد أن صرع الثلاثة الآخرين: الإمام أحمد وقاسم وخالد العظم!

الانقلاب إلى رتبة أمير لواء وعين رئيساً لأركان الجيش وأعطي العقيد راشد قطيني رتبة مماثلة وعين معاوناً له.

كان مجلس قيادة الثورة يتولى رسم السياسة الداخلية والخارجية ويصدر المراسيم الاشتراعية والوزارة ذراعه التنفيذي. أسندت الوزارة في صبيحة اليوم التالي إلى القائد البعثي صلاح البيطار فألف حكومته من عشرين وزيراً بينهم كما أسلفنا الفريق محمد صوفي وهو ناصري والعقيد أمين الحافظ وهو بعثي استدعي من الأرجنتين حيث كان ملحقاً عسكرياً لتسند إليه وزارة الداخلية.

كان يجب أن تبدو الوزارة نتيجة لاتفاق مساومة بين ثلاثة أحزاب أو مجموعات وحدوية. إلاّ أن البعث نال التمثيل الأقوى وخرج بحوالي أحد عشر مقعداً وزارياً. وكان هناك الجبهة العربية المتحدة ويشار إلى أعضائها بالناصريين الغلاة لأنهم كانوا يريدون عودة الوحدة مع مصر بشروط معينة وقد مثلهم في الوزارة (هاني هندي) الذي أسندت إليه وزارة التخطيط ومثل المجموعة الثالثة وهي الجبهة الوحدوية الاشتراكية عبدالحليم سويدان أستاذ الطبيعيات في الجامعة السورية حين أسندت إليه وزارة الزراعة.

لم تحتو الوزارة على خصم لعبدالناصر صريح العداء ولا معارض للوحدة مع مصر. وتبنى الجميع شعار البعث في الوحدة والحرية والاشتراكية بعثيين وغير بعثيين. إلاّ أنه ما مرت فترة حتى بدا هذا الائتلاف مهتزاً يكاد يتصدع. لم ير تاريخ سورية الحديث حكومة بإدارة بلغت مثل هذا الهزال والتفكك والفوضى بحيث لم تصمد أكثر من شهرين تخللتها حوادث شغب ودسائس وفوضى ومحاولات انقلاب عديدة عسكرية في ظلّ نظام البعث المهيمن.

جاء بحزب البعث مجموعة من الضباط بينهم عددٌ من البعثيين إلاّ ان القلة البعثية فيهم كانت منقسمةً على نفسها بعامل المنافسة الشخصية أو أهداف أخرى. كما أن البعث جاء - كالعراق - بمساندة وتعاون مجموعات وحدوية وبسبب إدانته الصريحة الصارخة «للانفصاليين» وتنديده «بكارثة الانفصال» ومصرّحاً باستعداده لإعادة الوحدة مع مصر.

إلاّ أن ما بدا واضحاً منهم في الأيام الثلاثة الأولى من مجيئهم أنهم كانوا يكذبون على أنفسهم وعلى الآخرين وأنهم ماكرهوا قط ذلك «الطلاق البائن» بين سورية ومصر وأنهم لا ينوون التحرك قيد أنملة للإعلان عن «عودة الزوجين إلى بيت الزوجيّة».

وشعبيّة عبدالناصر التي استغلها البعثيون في معركتهم ضدّ حكومة العظم باتت الآن موضع قلق وتخوفٍ. كما بات واضحاً من المحادثات الثلاثية التي سيأتي الحديث عنها - حول نوع من اتحاد كونفدرالي - أن هناك خلافات جوهرية حادة بينهم وبين عبدالناصر وأنصاره في سورية. وما إن شعر هؤلاء حتى تلبدت سماء سورية بغيوم التآمر وأعمال الشغب وجرت محاولات انقلاب عسكرية لإسقاط البعث، قوبلت بإجراءات تطهير متوالية في صفوف الضباط المعارضين.

مأساة حزب البعث المزمنة الطموح الذي لا حدود له إلى السلطة والعمل المتفاني لبقائه في السلطة مهما فقد من ثقةٍ جماهيرية. وكان هذا يؤدي به دائماً إلى التآمر والأعمال التخريبية ونشدان العون من الطغمة العسكرية لا من صناديق الاقتراع الكريهة المخيفة. ولذلك بقي حكم البعث مزعزعاً ممقوتاً للجوئه دائماً إلى إجراءات قمع وحشية لا مثيل لها في عصره.

نتيجة أخرى هي استناده الدائم إلى عبدالناصر ومشاريع الوحدة مع مصر بغية الوصول إلى الحكم كسباً لأشياعهما. إلاّ أنه كان في كل مرّة يكتشف بأن الوحدة مع عبدالناصر لا تعني غير الخضوع البائس له وانكشاف ضعف شعبيتهم وأن التسليم لعبدالناصر بالقيادة معناه الانتحار.

نتيجة ثالثة: مفارقة لا تخفى عن أحد. كلما حاول البعث الحكم على الأسس الديمقراطية و«الحرية» التي هي أحد أركان أهدافه وجد نفسه يبتعد عنها ليلجأ إلى أساليب القمع الوحشي وسوق الجمهور بالعصا.

وكبعث العراق شنّ الحكم الجديد حملة اعتقالات واسعة جداً للشيوعيين والناصريين وغيرهم من معارضي حكمهم[١٥]. وألفت محاكم ثورية لمحاكمة رجال

---

(١٥) التجأ خالد العظم رئيس الوزراء إلى السفارة التركية في دمشق. في حين اختفى عدد من الوزراء السابقين أو نجحوا في ترك البلاد. وزج الباقون في السجن. وألغي امتياز سبع عشرة صحيفة بقرار من مجلس قيادة الثورة. ورفض حق طلب تعويض أصحابها. وبعد شهرين فقط عندما تأزمت العلاقات مع عبدالناصر أصدرت الحكومة في ٨ أيار قرارها بتعطيل صحيفتين مواليتين له وزج برئيسَي تحريرهما في السجن. هذه الإجراءات القاسية غير المسبوقة ضد الصحافة في سورية لحقتها إجراءات صارمة غير مسبوقة ضدّ السياسيين وضباط الجيش. (عين السياسة التي تبعها عبدالناصر في مصر خلال ١٩٥٢-١٩٥٤). فجردت أكثر من مائة وأربعين شخصية سياسة وعسكرية بارزة من حقوقهم المدنية خلال شهر واحد فقط (نيسان) وحظرت عليهم النشاط =

العهد السابق وأسندت إليهم تهم شتى بلغت حدّا من السخف أن صارت موضع تندر حتى من الصحف المصرية المؤممة. وأغلقت الجرائد كلها ولم يبق الا صحيفة واحدة هي جريدة «البعث» لسان حال البعث.

على أن جرائم البعث السوري لم ترق إلى حدّ ازهاق الارواح والتعذيب الهمجي والقضاء على الخصوم ودفنهم في قبور جماعية.

أراد البعث فرض حكم الحزب على سورية ليس فحسب عن طريق مصادرة حرية القول والتعبير والاجتماع والمحاضرة. بل كذلك بعمليات تطهير متواصلة في الجهازين

= السياسيّ لفترة تتراوح بين خمس سنين وعشر. وفي عين الوقت أحالت اثنين وعشرين شخصية سياسية إلى المحاكمة بينهم رئيس الجمهورية السابق وثلاثة رؤساء وزارة سابقين مع أكثر من اثني عشر ضابطاً ممن قام بانقلاب ٨ أيلول ١٩٦١ الانفصالي باعتبارهم «أعداء الشعب» لقيامهم بفصم عرى الوحدة مع مصر وإساءة استخدام السلطة، والفساد. وشكلت محكمة خاصّة لمحاكمتهم عرفت باسم «محكمة الأمن القوميّ». وفي الثالث من تشرين الأول طلب المدعي العسكري العام فرض عقوبة الموت على رئيس الوزراء السابق الدكتور (مأمون الكزبري) (غيابياً) وعلى ثلاثة عشر ضابطاً متقاعداً بينهم (حيدر الكزبري). طلبه باسم «الرسالة العربية الخالدة، والتاريخ العربي والشعب العربي». كانت محاكمة الضباط الذين قاموا بعملية انفصال أيلول مهزلة المهازل وواحدة من الفكاهات الشعبية لأنها كانت تجري وقتما كان عبدالناصر وإعلامه يصفان قادة البعث الحاكمين بالانفصاليين ونظامهم بالنظام الفاشيّ واللاأخلاقية واللاآدمية. في الوقت الذي كان قادة البعث هؤلاء من جانبهم وهم يحاكمون الآخرين بتهم الانفصال يهاجمون دكتاتورية عبدالناصر، وينشرون القصص والأدلة على سوء حكمه في سورية بوصفه «السبب الأصلي» للانفصال على أقلّ تقدير. واحدٌ فقط من رؤساء التحرير تحدث عن رقاعة تلك المحاكمات ونعتها بـ«محاكمات المهداوي في سورية».

ذكر اللواء زهرالدين (المرجع السالف ص ٧٠) نقلاً عن مقال افتتاحي كتبه سليم نصار في جريدة الصفاء (بيروت ١٠ تموز ١٩٦٣) أن رئيس محكمة الأمن القومي، الضابط (صلاح دلّي) شوهد وهو يرقص فرحاً على ظهر السفينة التي أقلته مع الضباط السوريين الآخرين من مصر بعد وقوع الانفصال. [نشرت جريدة الحياة وغيرها تقارير مفصلة عن سير المحاكمات في حينه].
وأما في مصر فقد وصفت محاكمة الانفصاليين وعملية تأميم البنوك بأنها عمليات نفاق وتظاهر كاذب، وهي لا أكثر من تغطية لخطوات جدية هدفها تصفية الضباط القادة والكبار المعارضين.
وذهب اللواء زهرالدين (المرجع السالف) إلى أن فترة سجنه الطويلة وسجن الرئيس القدسي الذي دام حتى أيلول ١٩٦٣ كانت نتيجة هجوم القاهرة المتواصل ضدّ نظام البعث الذي «يعامل الانفصاليين المسجونين معاملة طيبة». وانتقدت مجلة التايم (عدد ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣) البعث الحاكم لعمليات غسل الدماغ لمعتقليه السياسيين، وكتخصيص ساعتين يومياً للجنود لتلقينهم مبادئ الحزب السياسية باعتبارها جزءاً من التدريب اليومي.

الادراي المدني والعسكري. واعتماد زيادة عدد الضباط البعثيين الذين أخرجتهم الانقلابات السابقة من الجيش بإعادتهم إلى الخدمة ثانية وأنيطت بهم مناصب هامة وحساسة. ولأنهم مع ذلك قلة فقد استدعوا الضباط الاحتياط البعثيين للخدمة ولبعض هؤلاء صلة قرابة عائلية أو رابطة عشائرية أو طائفية بضباط بعثيين كبار ومعظمهم من الأرياف[١٦].

وحاولوا أيضاً توجيه التنظيم طلابي لأهدافه وشجعوا أساليب فاشستية لتنظيمات بعثية شبه عسكرية (ميليشيات) وهو ما دعي بالحرس القومي أسوةً بالعراق إسناداً للحزب في أعمال عسكرية عند الحاجة. مع كل هذه التحوطات فقد بقي حكمهم مهزوزاً مزعزعاً. وبدأ بالأول بالتبديل الوزاري المتكرر ثم بالفوضى والمحاولات الانقلابية وما يرافقها من مذابح وسفك دماء. فقد تألفت أربع وزارات خلال حكمهم في ظرف الأشهر السبعة التي عقبت انقلابهم، ثلاث منها ألفها القائد البعثي صلاح الدين البيطار والرابعة ألفها اللواء أمين حافظ في ١٤ من تشرين الثاني.

الصراع العسكري الحزبي ذرّ قرنه فجأة في الأول من شهر شباط وكان ذا علاقة بطرد ٧٤ ضابطاً ناصرياً من الجيش. ونشأت أزمة حادة مع (زياد الحريري) القائد العام ثم بلغ الخلاف الأوج على أثر محاولة انقلاب ناصرية دمويّة في ١٨ من تموز قادها المقدم (جاسم علوان). وكان يصاحب كل تبديل وزاري في مجلس قيادة الثورة وآمريات الجيش ومعها ما لا بدّ منه من اعتقالات وأعمال تطهير وتحقيق قضائي ومحاكمة.

استقالت وزارة البيطار الأولى في ١١ من أيار بسبب الخلاف المتزايد خلال الأسابيع الفائتة بين الأغلبية البعثية والأقلية الناصرية حول موضوع الوحدة مع مصر. فبعد نجاح الانقلاب مباشرة قدم كل من (نهاد القاسم) و(عبدالوهاب حمود) من الاعضاء في مجلس قيادة الثورة ومن غلاة الناصرية مذكرةً للبيطار بالحضّ على الإسراع في إقامة الوحدة الفورية مع مصر «دون تلكؤ ودون مضيعة للوقت أو شكليات عقيمة». لم تسمح السلطة بنشر هذه المذكرة إلاّ أنها نشرت في القاهرة ولم تلق معارضة أو انتقاداً لأن البعث في الواقع كان إذذاك بحاجة إلى نوع من الوحدة. أو على الأقل إلى اتخاذ خطوات عملية نحوها أو الحديث عنها. فانقلاب آذار وصف بأنه «نصرٌ على

---

(١٦) الرزاز: المرجع السالف ص١٥٨. وزهرالدين: المرجع السالف، ص٤٢٣.

منطق الانفصال والانفصالية». كان الحزب في كل من سورية والعراق بحاجةٍ إلى ضمانة عبدالناصر. وفي ١٤ آذار شرع في محادثات حول إقامة وحدة فدرالية - على أثر شخوص وفدٍ عراقي - سوري إلى القاهرة فجأة ومن غير تمهيد.

* * *

لكن ما الذي حَلّ من تغيير في دعوى القومية الناصرية خلال فترة الانفصال؟

نصّ الدستور المؤقت المصري الثاني الصادر في ١٦ من كانون الثاني ١٩٥٦[١٧] على إنشاء ما يدعى بالاتحاد القومي. هذا التنظيم ورث حقّ احتكار العمل والتنظيم السياسي الرسميين في مصر. ودُفِع مباشرة إلى يد «الضباط الأحرار» وبواسطتهم تمتّ الهيمنة على كلّ مرافق الدولة وعلى الرأي العام بتأميم الصحافة ووسائل الإعلام.

عندما لفظت الوحدة أنفاسها في أيلول ١٩٦١ بادر الزعيم المصري مباشرة بحل مجلس الاتحاد القومي. وأعلن في خطبة له في ٢١ من تشرين الأول ١٩٦١ بأنه ارتكب خطأ بتركه القوى الرجعية تتسلل إلى الاتحاد القومي وتنجح في شله وفشله. وقال إن النظام بحاجة إلى مساندة شعبية أقوى وإن على الشعب أن ينتظم في اتحاد جديد سيكون في يد الجماهير الشعبية فقط. وعلى هذا الأساس تمّ اختيار ٢٥٠ شخصاً ليكونوا بمثابة لجنة تحضيرية تقوم باختيار ١٥٠٠ مندوب يمثلون مختلف طبقات المجتمع وفئاته بهذه النسبة:

٣٧٩ من الفلاحين

٣٠٠ من العمال

١٥٠ ممثلون عن رأس المال الوطني

٤٦١ ممثلون عن موظفي الدولة والنقابات الحرفية والصناعية

٢١٠ ممثلون عن الأساتذة والطلاب

وتمّ الاختيار بحسب البرنامج واجتمع هذا (البرلمان) العجيب أو ربمّا صح أن يدعى بالمؤتمر.

---

(١٧) تم إلغاء تنظيم الاتحاد القومي في مصر إثر إعلان الوحدة مع سورية بغية إقامة تنظيم جديد موحد للدولة الجديدة وما أن اكتمل ذلك في تموز ١٩٦٠ حتى أعيد حله بسبب الانفصال ومات الاتحاد القومي فعلاً قبل الوقوف على قدميه وقبل أن يشيعه عبدالناصر بخطبته. وهذه هي تواريخ الدساتير المصرية المؤقتة: الأول في ١٥ شباط ١٩٥٣. الثاني في ١٣ حزيران ١٩٥٣، الثالث في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦، الرابع في ١٥ آذار ١٩٥٨.

وفي الحادي والعشرين من شهر أيار ١٩٦٢ نهض عبدالناصر ليتلو فصول مسودة ميثاق «العمل الوطني» والاتحاد الاشتراكي العربي. واستغرقت قراءته فيه أربع ساعات، في حين استغرقت المصادقة التامة عليه أربع دقائق.

وكان فيه شرح وتفصيل للأهداف القومية بالنسق المتدرج «الحرية - الاشتراكية - الوحدة» وصاحب ذلك شرح للأيديولوجية الجديدة «الديمقراطية الشعبيّة» و«الاشتراكية العملية» التي ستسير عليها دولة الجمهورية العربية المتحدة.

في الفصل الخامس وعنوانه «الديمقراطية السليمة» بدأ الميثاق المصادق عليه بالهجوم أو بالأحرى بالتهجم على الديمقراطيات البرلمانية واصفاً إياها «ديمقراطية الرجعية» لاستنادها إلى «تحالف الرأسمالية والإقطاع». في حين أن الديمقراطية الجديدة تقوم على التحالف بين «قوى الشعب العاملة المؤلفة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين، وبين رأس المال القومي».

بعد مصادقة الأعضاء الألف والخمسمائة بالهتاف ورفع الأيدي والقيام أعلن بموجب الميثاق في ٢٧ أيلول ١٩٦٢ عن دستور (غير موقت) جديد متحدث عن إقامة قيادة جماعية على شكل مجلس استشاري للرئاسة يتألف من اثني عشر عضواً عشرة منهم ضباط سابقون تكون فيه الرئاسة لرئيس الجمهورية يشارك المجلس بمقدار معين من الصلاحيات. كما اشترط الدستور الجديد قيام ما دعاه بالمجلس التنفيذي (يعادل مجلس الوزراء) ذلكم هو الدستور الذي رسمت فيه الخطوط العريضة الرئيسة لقيام (الاتحاد العربي الاشتراكي) الذي أسند إليه مهمة إقامة تنظيم حزبي واحد في ظلّ نظام اشتراكي وضرورة انتقاء لجانه المختلفة بشكل يؤمّن «عدم تسلل العناصر الرجعية إليه».

وبطبيعة الحال وقع الاتحاد العربي الاشتراكي كسلفه الاتحاد القومي في أيدي ضباط يوليو الأحرار. فضمر وتقلص ليغدو في النهاية فرعاً آخر من دوائر الحكومة وفي وقت قصير جداً. فطبيعة تكوينه الفوقية الفضفاضة مع سيطرة الضباط السابقين الكاملة على طبقته العليا قضت على كل أمل في صيرورة هذا الاتحاد تنظيماً سياسياً فعالاً[١٨].

---

(١٨) د. أسعد عبدالرحمن: الناصرية: ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة. منشورات جامعة الكويت. ١٩٧٧ ص ٩١: «أدى تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي بقرار من «فوق» وتنظيمه السائب وسيطرة العسكريين عليه إلى منع الاتحاد من أداء مهمته كحزب سياسيّ فعال. كما أن الأجهزة المركزية في «الاتحاد» لم تعمل بشكلٍ مناسب لأنّ تنظيم الاتحاد العربي الاشتراكي =

كانت تنظيماته وعضوية أجهزته المركزية تتحدد بمراسيم خاصة يصدرها رئيس الجمهورية رئيس الاتحاد. وتم ميلاده طبعاً بمرسوم جمهوري صادر في السابع من كانون الأول ١٩٦٢. وظلّ يستخدم لمسايرة النظام السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي الذي اخترعه عبدالناصر وهو حصيلة الدروس التي كان يلقيها عليه صديقه جوزف بروزتيتو في يوغوسلافيا وشو وان لاي في الصين وإلى حدّ ما سادة الكرملين. مبرزٌ كلّ من جانبه إنجازات الاشتراكية بعرضٍ مغرٍ خلاب تتخلله مشاهدات ومدارسات مزيفة لمصانع ومعامل تدار بالطرق الاشتراكية. ولم يتغير الأمر فالذين أنيط بهم أمر هذا الاتحاد الجديد هم جماعة الاتحاد القديم من الضباط الثوريين بزيادة عدد كبير من الأقرباء والمحسوبين والمقربين كلهم بدوا بثيابهم المدنية بديل الطبقة الحاكمة القديمة الأرستقراطية. وفي أحيان كثيرة فاقوا أفراد تلك الطبقة والسلف في جشعهم ووسائلهم في التلاعب بعواطف الجماهير ليس غير. ورفضوا أن يقاسمهم الشعب السلطة مستندين إلى الحجّة التي أجملها أنور السادات باقتباسه قول ماوتزدونگ تبريراً لدكتاتورية طبقة أو صنف من أصناف الشعب على صنف آخر:

«إن قيادة الثورة هي التي تحدد ما تراه في مصلحة الشعب وما هي حاجته»[١٩].

ويتمّ تجاهل الفضائح ولا يعطى لها مجالٌ لتعلن عن نفسها وتفتضح وعبدالناصر كان يرفض اتخاذ أية خطوة تأديبية ضد زملائه بل يعمد إلى تغطية سوء إدارتهم واختلاساتهم[٢٠] ويُقال أو يُطرد أساتذة في الجامعات لأنهم لا يسيرون في خطّ الحكومة. كما وضعت المدارس الخصوصية والرسمية تحت الرقابة المشددة ضماناً لحماية التلاميذ من آراء «انحراف ديني أو قومي أو سياسي». وأعيد النظر في جميع مناهج الدراسة وكتب التدريس وحشرت فيها مواد دعائية للنظام الثوري.

= بكلمات عبدالناصر بذاته «لم يكن مبنيّاً على انتخابات حرة من القاعدة إلى القمة». ويضيف هيكل (الأهرام ٢٨ أيار ١٩٧١) أن عبدالناصر لم يأخذ قيادة الاتحاد الاشتراكي في العام ١٩٦٨ على محمل الجد وكان يدعو لعقد اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية فقط للحفاظ على الشكل والمظهر. وبكلمة أخرى إذا كان الاتحاد الاشتراكي العربي شيئاً فهو بالتأكيد لم يكن اتحاداً حقيقياً أو فعالاً.

(١٩) أنور السادات: قصة الثورة كاملة. القاهرة ١٩٥٦. ص ٣٠.

(٢٠) مثل حلقة التهريب التي كانت عملياتها تخطط في دائرة عبدالحكيم عامر. أو قضية الضباط الذين اختلسوا جانباً من التعويضات المصروفة لعوائل قتلى الجنود في حرب اليمن ١٩٦٦.

وانسياقاً بزعم القادة والحكومات المتعاقبة - أنهم في حالة ثورة دائمة في محاولة إقامة «مجتمع الكفاية والعدل» للمضطَهَدين والمستَغَلين السابقين ضد مستغلِيهم ومضطهِديهم - جردوا الطبقة البرجوازية العليا القديمة بكل مثقفيها ومفكريها من قدرتها على التعاون وتحت ستار النضال الوطني أو القومي المشترك ضد الاحتلال ففقدت من الحرية ما كسبته طوال سبعين عاماً نضالياً تلك الحريات المدنية التي لا يمكن أن يوجد مجتمع ديمقراطي حقيقي بدونها. وقد أصاب فقدانُها الجمهورَ بشعور عام بعدم الأمان لا لأشخاصهم أو مقتناهم بل لأخلاقهم وتعاملهم فيما بينهم بالأحرى. فبعد موجات متعاقبة من قرارات التأميم والمصادرة وبعد محاكمات بقوانين شاذة أو ذات أثر رجعيّ، اتخذ العامة وضعاً شبيهاً بوضع أجدادهم وأسلافهم في أيام حكم المماليك[٢١]. حيث كانوا يتجنبون التظاهر بالنعمة ويمتنعون عن الإنفاق عن سعة خوفاً من أن يجلب هذا الانتباه إليهم فيصيبهم المكروه والأذى العظيم.

أخضعت الكتابة إلى قيود جديدة كما أخضع السماع والرؤية (الراديو والتلفزيون). فأي تعليق على سياسة الحكومة يجب أن يحفّ به الحذر. وأي حديث سياسي يجب أن يصحبه استراق النظر والالتفات المستمر إلى الوراء خشية وجود رقيب أو مخبر متلصص. وصارت رسائل المشبوهين (المسجلين في قوائم مخصوصة) ومراسلاتهم تفتح وتقرأ وتستنسخ أحياناً قبل وصولها إلى أصحابها بل لم يعد هناك من يؤكد وصول بعضها إلى أصحابها[٢٢].

---

(٢١) بالأصل وكما يدل عليه الاسم عبيد تمّ شراؤهم وهم أطفال وتربوا في منزل صاحب الرقبة سيد الدار وعرفوا باسم (الخشداشية) وأصلهم أتراك وجراكسة منهوبون. يربون كأبناء وكمسلمين أحرار ويدربون على الفروسية والقتال. تمكنوا من الوصول إلى الحكم في مصر وسورية بعد نهاية الحكم الأيوبي. وأسسوا في مصر سلالتين عرفتا باسم المماليك البحرية (١٢٥٣-١٣٨٢) دعوا بالبحريين لإقامتهم في جزيرة الروضه على النيل، والمماليك البرجية (١٣٨٢-١٥١٧) نسبة إلى البرج لأنهم أقاموا في برج قلعة القاهرة. ويلقبون بالسلاطين ويتم اختيار السلطان منهم إمّا بالموافقة العامة أو بالتغلّب. دخلوا طاعة السلطان العثماني بعد هزيمتهم في ١٥١٧ وضم مصر إلى الأملاك العثمانية إلاّ أنهم بقوا حكاماً فعليين لها إلى أن قضى عليهم محمد علي الكبير في مذبحة القلعة الكبرى ١٨١١.

(٢٢) الناصرية. د. أسعد عبدالرحمن، المرجع السالف: «تكونت شبكة الأمن والاستخبارات من خمس دوائر رئيسة هي: (١) الجهاز الخاص وهو مرتبط بعبدالناصر مباشرة ومسؤول أمامه ومسؤوليته في ١٩٦٣ كانت منوطة بعلي صبري ومساعده كمال رفعت من ضباط يوليو. له تأثير =

= حاسم بسبب قربه من عبدالناصر. وتتلخص مهمته جمع المعلومات الخاصة التي قد تثير اهتمام الرئيس في الداخل أو الخارج. فهو عين الرئيس. ويناط بالجهاز أحياناً مهام خاصة. ومن الأمثلة الانقلاب الذي حاوله جاسم علوان في سورية (تموز ١٩٦٣) ومحاولتا الانقلاب الفاشلتان اللتان قام بهما عارف عبدالرزاق في العراق (٢٤ أيلول ١٩٦٥ و٣٠ حزيران ١٩٦٦). وعمل الجهاز من خلال عدة مكاتب مختصة مثل «مكتب الشؤون العربية» و«مكتب الشؤون الأفريقية» و«مكتب اللاجئين السياسيين» وغيرها. (٢) هيئة الاستخبارات العامة: أنشئ بعد انقلاب ١٩٥٢ مباشرةً ومهندساه الفعليان هما عبدالناصر وزكريا محي الدين الذي ترأسه أولاً ثم ومنذ ١٩٥٧ أصبح صلاح نصر رئيسه وبقي حتى عزله واعتقاله في ١٣ أيلول ١٩٦٧. وتولى أمره في السنوات الثلاث التالية ضابطان انقلابيان آخران هما أمين هويدي وحافظ إسماعيل. وأنيط به مسؤوليه تنفيذ سياسة الدولة محلياً وخارجياً. فعلى الصعيد الأول كان هناك «مكتب الأمن الداخلي» و«مكتب الرأي العام» و«مكتب الإشراف على القطاع العام». وقد نُسقت نشاطات هذه المكاتب الثلاثة بواسطة «مكتب التيسير» وعلى الصعيد الثاني (الخارجي) نفذت هذه الهيئة عمليات تجسس ومكافحة تجسس وكان ما سمي «بهيئة الخدمة السرّية» الذراع التنفيذية الضاربة (الاعتقال والقتل في الداخل والاغتيال في الخارج) وكان لهذه الدائرة أدوار حاسمة في سياسات الدول المجاورة. (٣) المخابرات العسكرية وهو جزء من المؤسسة العسكرية بدءاً من العام ١٩٥٥. وقعت مسؤوليته بالأول على زكريا محي الدين بوصفه مديراً للمخابرات العامة. ثم تداول ضباط آخرون رئاسته وحددت مسؤولياته بحماية وضمان ولاء القوات المسلحة. وجمع المعلومات عن العدو إسرائيل وغيرها. والحصول على المعلومات السياسية والعسكرية عن طريق الملحقين العسكريين في السفارات المصرية. (٤) مديرية المباحث الجنائية العسكرية. المفروض في هذه الدائرة أن تلاحق الجريمة في صفوف الجيش إلاّ أنها بالأخير زودت بصلاحيات واسعة تجيز لها اعتقال كل عسكري مشتبه بإخلاصه للنظام أو التآمر عليه. (٥) المباحث العامة، ويمكن تتبع جذور هذه المؤسسة إلى ما كان يعرف «بالقلم السياسيّ» الذي كان مسؤولاً عن ملاحقة وقمع الأحزاب المناهضة للحكم الملكي. أعاد عبدالناصر تنظيم هذا الجهاز عندما تولى وزارة الداخلية في ١٨ حزيران ١٩٥٣. وقام بصقله خلفه زكريا محي الدين واهتم بأمره كثيراً. أوكل لهذا المكتب أمور في غاية الأهمية منها كبح النشاطات السياسية وقمع جميع الأحزاب من خلال مكاتبه المتعددة «مكتب الشؤون العربيّة» «مكتب الهيئات السياسية» «مكتب مكافحة الشيوعية» «مكتب النشاط المعادي» «مكتب العمال» «مكتب الطلاب». كان جهازاً ضخماً للغاية وفعالاً بسبب الأموال التي تغدق على موظفيه فبالاضافة إلى قوات البوليس الخاضعة له تمّ تجنيد عشرات الألوف من فقراء المدينة والمتعطلين لإقامة شبكة مراقبة واسعة عرفت باسم (عين المدينة) كان يطلب من المجندين بالجملة أو بالقطعة فتح أعينهم وإبلاغ رجال المباحث عن أي شخص مثار ريبة. أو تعقيب أفراد معينين وإخضاعهم لمراقبة مستمرة. حرص هذا الجهاز على تزويد نفسه بأحدث المعدات التكنية ومن بينها تسجيل المكالمات التلفونية سِرّاً وزرع الميكروفونات. والتصوير من مسافات بعيدة واستراق السمع وغير ذلك. وأنشأ شعراوي جمعة الذي أصبح وزيراً للداخلية في ١٩٦٦ جهازاً ملحقاً عرف «بجهاز الأمن المركزي» قام بتوزيع وحدات مسلحة مدربة على مختلف =

وكانت مسؤولية مراقبة خطب الجمعة تقع على مكتب الرئيس (الجهاز الخاصّ) فتدقق خطب أئمة صلاة الجمعة وتمحّص قبل إلقائها[٢٣]. وفي عالم الصحافة بات رؤساء التحرير بعد التأميم أشبه بموظفين حكوميين يتلقون تعليمات دورية رسمية من أجهزة الدولة المختصة تعين لهم خطوط سيرهم. وكثيراً ما كان يجري تعتيم كامل على أنباء محلية هامّة حتى لكأن ذلك لم يقع بأمر مباشر من السلطة. في حين كثيراً ما كانت تنشر أنباء مختلقة أو محرفة، وتحبس قصداً تقارير المراسلين الأجانب. واشتدت القبضة على عنق هذا المصدر من الانباء بشكل يجلّ عن الوصف عندما وقع الانفصال فقد بقي عامة المصريين يجهلون حقيقة دور الحكام المصريين فيه ومقدار اللوم الذي يمكن توجيهه إليهم. إذ كانت الصحافة هناك قد أممت منذ شهر أيار ١٩٦٠ ووضعت تحت إشراف الاتحاد القومي مباشرة. وقد برر العمل بهذا في وقته بعبارة وردت في ميثاق العمل «إن الصحافة فقدت حريتها (كذا) في ظلّ النظام القديم وأصبحت في خدمة الرأسمالية والإقطاع وقد هيمنا عليها ووجهاها من خلال الإعلانات».

يصف توفيق الحكيم[٢٤] بعض مظاهر الاتحاد العربي الاشتراكي على الساحة المصرية. قال:

«مرّةً لقيتُ فلاحاً أعرفه. وسألته لماذا هو في القاهرة؟ فأجاب: الأمر متعلق بلجنة الاتحاد العربي الاشتراكي في قريته، جاؤوا به وبزملائه بالقطار بعد تزويدهم بوثائق السفر ليجتمعوا معاً في استقبال عبدالناصر عند عودته إلى مصر من سفرةٍ، وأسكنوا وأطعموا على حساب الدولة. وكان عليهم أن يخرجوا ويهتفوا له بشعارات معينة طبعت ووزعت عليهم. مثلاً [هتاف عام: ناصر ناصر ناصر] [هتاف مجموعات: عاش عبدالناصر للعروبة] [هتاف عام:

= الأحياء والمناطق في العاصمة مستعدة للتصرف فوراً. وقد علم المؤلف أن بناء وتدريب ذلك الجهاز تمّ على أيدي خبراء استدعوا خصيصاً من ألمانيا الشرقية. ودرب شعراوي جمعة جهازاً بوليسياً آخر عرف باسم «جهاز أمناء الشرطة» درب ليكون قادراً على احتواء أعمال الشغب والمظاهرات والإضرابات حتى قبل أن تبدأ (الص ٩٧-١٠١) بيعض اختصار.

(٢٣) اتهم الشيخ حسن الباقوري وزير الاوقاف (١٩٥٢-١٩٥٨) بأنه كان يملي خطب الجمعة على الأئمة كاملة. [الوقائع المصرية ٦ تشرين الأول ص ١١٥٤] راجع مقال دانيال كرسيليوس Daniel Creceluis الموسوم (الدين في خدمة الدولة) مترجماً.

(٢٤) من أعظم الكتّاب والروائيين المصريين (١٨٩٨-١٩٨٧) من كتابه (عودة الوعي) المرجع السالف ص١٧.

عاش بطل الثورة القائد عبدالناصر] الخ...».

ولهذا استقبل الوفد السوري من الرأي العام كما استقبل الابن العاق الذي جاء نادماً يطلب الغفران والتجاوز على ما أقدم عليه.

* * *

بعد الزيارة التي قام بها أقطاب البعث السوري للتهنئة بـ«الذكرى السادسة للوحدة». راحوا يتهيأون لتنظيم وفد المفاوضات حول الوحدة. لكن، وهذا موطن العجب، لم يبد من رفاقهم القوميين الآخرين في الحكم أي حماسة ملحوظة أو استعجال في أمرهم رغم حاجتهم بصورة خاصة إلى نوع من الوحدة.

في دمشق كانت تظاهرات ناصرية ذات طابع عدائي للبعث في نيسان بمناسبة زيارة هواري بومدين وزير الدفاع الجزائري دمشق عندما أجهضت التظاهرات وتم قمعها. عاد الناصريون يطالبون بصراحة أن تكون لهم مقاعد متساوية في كل من مجلس قيادة الثورة والوزارة ورفض البعثيون ذلك لكنهم أعطوهم عدداً متساوياً من الممثلين في الوفد السوري الذي نظم بعد أيام قلائل من أجل المساهمة في محادثات الوحدة.

وكان البعثيون العراقيون يواجهون في عين الوقت مشاكل[٢٥] مشابهة مع الفصائل القومية التي شاركتهم في الحكم والانقلاب كالحركيين والقوميين الاشتراكيين والناصريين وبقايا حزب الاستقلال. وسبقت محادثات نيسان مشادة إعلامية عنيفة بين صحف القاهرة وصحيفة دمشق الوحيدة (البعث) حول مفاهيم البعث للوحدة ونقدها الشديد لمواقف القوى الناصرية في سورية التي كانت تشكك بصدق (وحدوية) البعث وتعرّض بمفاهيمهم له تعريضاً استفزازياً. وردّت جريدة الأهرام المؤممة بمقالات قام

---

(٢٥) د. علي كريم سعيد (مراجعات في ذاكرة طالب شبيب) ينقل الكاتب عن شبيب في (ص٢١٧، المرجع السالف) قوله: «مثلما حوصر عبدالكريم قاسم بمطالب غير قابلة التحقيق، واجهتنا وواجهت عبدالناصر موجة عظيمة من المزايدات في كل مكان في الوطن العربي. وكان الضغط يستهدف عبدالناصر أكثر من غيره فأثقلت الساحة العربية بشعارات وأفكار يسارية متطرفة سببت لنا وله الخذلان وجعلت المشاريع حتى في حدها الأدنى تفشل وتنسحب. وكانت مفاجأة للمواطن العربي اكتشافه عدم قدرة عبدالناصر على توحيد الأمة العربية تحت قيادة واحدة كما كان يحلم، أو كما كانت تضغط عليه وتصوره له عواطفه الملتهبة. وقد اكتشفنا ونحن في السلطة هذا أيضاً. لكننا قدّرنا أنه حلم جميل يجب المحافظة عليه وعلى ديمومته حتى تأتي الفرصة المناسبة».

(أحمد سعيد) مذيع صوت العرب بتلاوتها. وفيها هوجم ميشيل عفلق والبيطار واتهما بأنهما يكيدان لمصر ويستهدفانها من الحملة.

لي أن أقول: إن الوفود التي اجتمعت في القاهرة لإقامة الوحدة الاتحادية في ١٧ من نيسان كان كل منها مصمماً على قتل أي فكرة حول قيام وحدة حقيقية بأي درجة كانت. وهمُّ كل منهم أن يعود ليخدع الرأي العام بأنه استطاع على الأقل تحقيق الأقل من أهدافه بنية الخروج بورقة تحمل تواقيعهم وتشهد على نجاح المفاوضات. وهو أسلوب من أساليب خداع النفس. ومحاولة النوم ليلاً ساعاتٍ خالية من الكوابيس. لا أدري كم كانت تلك الملايين من الشعوب العربية أو الناطقة بالعربية تهتمّ بما سيسفر عنه اجتماع «اللصوص الديمقراطية» هؤلاء في محاولة واحدة من محاولات عديدة لشطب أسمائهم من قائمة ذوي السوابق والجانحين. لم يكونوا يدرون بأنهم ينامون في سرير واحد، وكلّ منهم يحلم أحلاماً مختلفة.

والوفدُ السوري كان في الحقيقة يمثل بعث العراق أيضاً. وقد تألف من ١٧ مندوباً برئاسة الفريق لؤي الأتاسي رئيس مجلس قيادة الثورة. قصدوا القاهرة قبل تسوية خلافاتهم حول مبادئ الحكم الأساسية في سورية. وبعبارة أخرى إن البعثين السوري والعراقي أسرعا لبحث مسألة الوحدة مع بلد آخر قبل توطيد وحدة داخل سورية أو داخل العراق. أي قبل ترتيب أثاث البيت ووضعه في مكانه. والهدف من هذا واضح هو استمرار الحوار حول الوحدة العربية من دون التنازل عن السلطة لعبدالناصر:

> «التظاهرات في الشارع التي نظمها الناصريون أرغمت الحكومة على إرسال موفدين إلى القاهرة. وإن قادة البعث العسكريين لم يسهموا في هذا الوفد بل أرسلوا ضباطاً غير بعثيين كالأتاسي والحريري في حين بقوا هم في دمشق يهيئون لطرد الضباط الناصريين من الجيش»[٢٦].

واجتمع الوفد الثلاثي في قصر القبّة في السادس من شهر نيسان. وبعد عشرة أيام من المحادثات والمناقشات اتفقت الوفود الثلاثة على اقامة «دولة اتحاديّة» مع احتفاظها بالاسم القديم «الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م)». وأن تكون القاهرة عاصمةً لها. ووقع الميثاق في ١٧ منه بخمسة آلاف كلمة، أشغل أربعين صحيفة تقريباً من الحجم المتوسط.

---

(٢٦) منيف الرزاز: المرجع السالف ص١٥٨.

كان ميثاقاً متناقضاً متخبطا غير قابل للتطبيق مطلقاً - لفدرالية غريبة هي خليط عجيب من مبادئ وأصول جمهورية مستمدة من مصادر متنافرة ابتداءً من اشتراكية كارل ماركس وانتهاء بمفاهيم صاغة دستور الولايات المتحدة الأمريكية[٢٧]. وزف النبأ قبل التوقيع على الميثاق بهذه الكلمة المذاعة من صوت العرب من القاهرة:

«تمّ باسم الله وباسم الشعب العربي توقيع البيان التاريخي في الساعة الواحدة من صباح يوم الأربعاء ١٧ أبريل ١٩٦٣ وذلك في الاجتماع الذي عقدته وفود الجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق في مباحثات الوحدة. وفي بداية الاجتماع أمسك الرئيس جمال عبدالناصر بالقلم وقال: باسم الله الرحمن الرحيم، وباسم الأمة العربية، ندعو الله سبحانه وتعالى بالتوفيق لهذه الوحدة وإننا نرجو سبحانه وتعالى أن يجعلها وحدة مباركة. وحدة دائمة قوية. وحدة متينة يعتز بها الشعب العربي. وإن شاء الله ستكون هذه الوحدة هي الوحدة الأمّ لجميع البلاد العربية والله يوفقنا إلى ما فيه خير الشعب العربي...».

إلاّ أنه سبحانه وتعالى لم يجب سؤل عبدالناصر وأبى أن يحقق رجاءه لأسباب لا تعرفها إلاّ حكمته ورعايته لهذا الفريق من البشر. فالميثاق كان وثيقة ميتة. ولد ولفظ أنفاسه الأخيرة لحظة التوقيع عليه[٢٨].

---

(٢٧) مما جاء فيه: الدولة الفيدرالية ستؤسس في نهاية خمسة أشهر من تاريخ التوقيع (أي في ١٧ من أيلول) بصياغة دستور جديد فدرالي، يقام على مبدأ الاشتراكية العربيّة والديمقراطية الغربية. الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد. الرئيس ينتخب بالاقتراع العام المباشر. ويتبع ذلك فترة انتقالية مدتها عشرون شهراً يتم خلالها بناء الصرح الجمهوري دستورياً. تتوحد القوات العسكرية. يتوحد التخطيط الاقتصادي والتمثيل الخارجي. التفاصيل الإدارية والأجهزة العاملة الأخرى تقوم بتنظيمها لجان خاصة. الحكومة ستكون برلمانية لا رئاسية تبنى على مبدأ المجلسين التشريعيين لا على مجلس واحد. لرئيس الجمهورية حق تسمية الوزراء أيضاً وليس قاصراً على تسمية رئيس الوزراء. [قيل إن الوفد البعثي أصرّ على فترة الخمسة أشهر ونجح في تضمينها ليتاح له مهمة استتباب السلطة الكاملة لكل في قطره. كما أعطي البعث في الميثاق حقاً غامضاً لبقاء حزب البعث ناشطاً إلى جانب الاتحادات الاشتراكية التقدمية» [تراجع أبحاث ومقالات وتعليقات عديدة حول ما كتب عنه. وأشير بالأخص إلى تعليق الصحافي جاي والز Juy Walz في عدد ١٨ نيسان من نيويورك تايمس].

(٢٨) في ٢٨ أيار ١٩٦٣ كتب هيكل في الأهرام مقالاً افتتاحياً جاء فيه «إن الميثاق ليس وحدة، ولا مشروع وحدة. بل هو خطة عمل نحو الوحدة». إلاّ أن الميثاق كما يبدو رفع من هيبة ومكانة عبدالناصر. ومن نتائجه إسراع الأردن والعربية السعودية إلى تطبيع علاقاتها مع القاهرة. ففي =

لم يدم التفاؤل أكثر من شهر واحدٍ. وما أن بدأ التراشق بالتهم، وغدا الميثاق أثراً من آثار الماضي السحيق حتى أقدمت القاهرة على نشر نصوص محاضر الجلسات المعقودة على صفحات جريدة الأهرام كما جرت تلاوتها بصورة تهكمية ساخرة من إذاعة صوت العرب ووزعت بآلاف النشرات. وكان القصد من التشهير: إظهار قصور البعثيين الذهني مقابل ذكاء عبدالناصر ووعيه ونضوجه السياسي وإظهار محدودية عقول قادة البعث بشكل يرثى له. وليت المقام يتسع لأكثره. لكني سأقدم نموذجاً وسيكون حول مفاهيم الحريات والديمقراطية والاشتراكية:

عبدالناصر: حزب البعث طول الخمسة عشرة سنة اللي فاتت أو عمره (طول عمره) لم يعرّف الحرية تعريفاً واضحاً. قريت (قرأت) كل حاجة انتو كاتبينها في الكتب. دورتُ (فتشتُ) على تعريف الحرية بحيث أن حَد (واحد) يأخذ عليكو هذا التعريف ويمسكه مالقيتوش أبداً. مافيش في كل الكتب اللي (التي) كتبها عفلق أو اللي كتبها الآخرين من البعث. مفيش حاجة أبداً. فما هو تعريفكم بالنسبة للحرية؟ هل الحرية (حرية) أحزاب؟ هل حتفضل (ستكون) أحزاب؟ أو يعني مفيش أحزاب؟ قلتم وقت الانفصال إن الوحدة سنة ١٩٥٨ هي وحدة دكتاتورية وأنتم عايزين (تريدون) وحدة ديمقراطية. سمعنا منكم آراء مختلفة غير واضحة.

البيطار: بتبقى فيه أحزاب اللي لها اتجاه واحد

عفلق: حزب واحد - لكنه عاد يصحح: يبقى فيه تأليف جبهة.

[مقتبس من جلسة أخرى]

عفلق متسائلاً: اشتراكية بدون ديمقراطية؟

عبدالناصر: بتبقى اشتراكية مزيفة. شعار فقط اللي كانوا يسموّها «الاشتراكية الوطنية» في ألمانيا أيام هتلر. ايه هي الديمقراطية؟ هل عندكم تعريف لها؟

البيطار: الحكم بالشعب يا سيادة الرئيس هذا اللي بدنا نصل إليه.

عبدالناصر: من هو الشعب في تعريفك؟ مين هو الشعب يا أستاذ ميشيل؟

عفلق: الشعب العامل بالطبع.

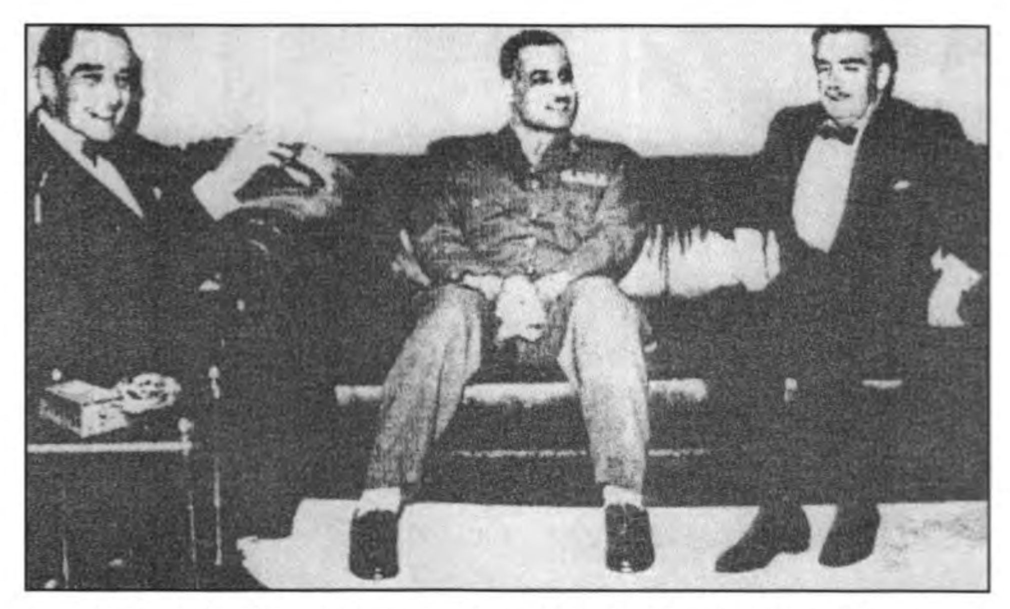
= الأردن مثلاً أطلق الملك حسين ٥٧ ناصرياً وبعثياً محكوماً. وفي العربية السعودية أمر الملك فيصل بن سعود (وكان رئيس وزراء إذذاك) بتحرير وتعويض أصحابهم مالياً لقاء ذلك (انظر التايم. نيسان ١٩٦٣).



عبدالناصر مع يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة



عبدالناصر مع إمام اليمن


من اليسار: السفير البريطاني السر رالف ستيفنسن، عبدالناصر، السر أنتوني إيدن


عبدالناصر ودوايت آيزنهاور (١٩٦٠)



عبدالناصر وتيتو



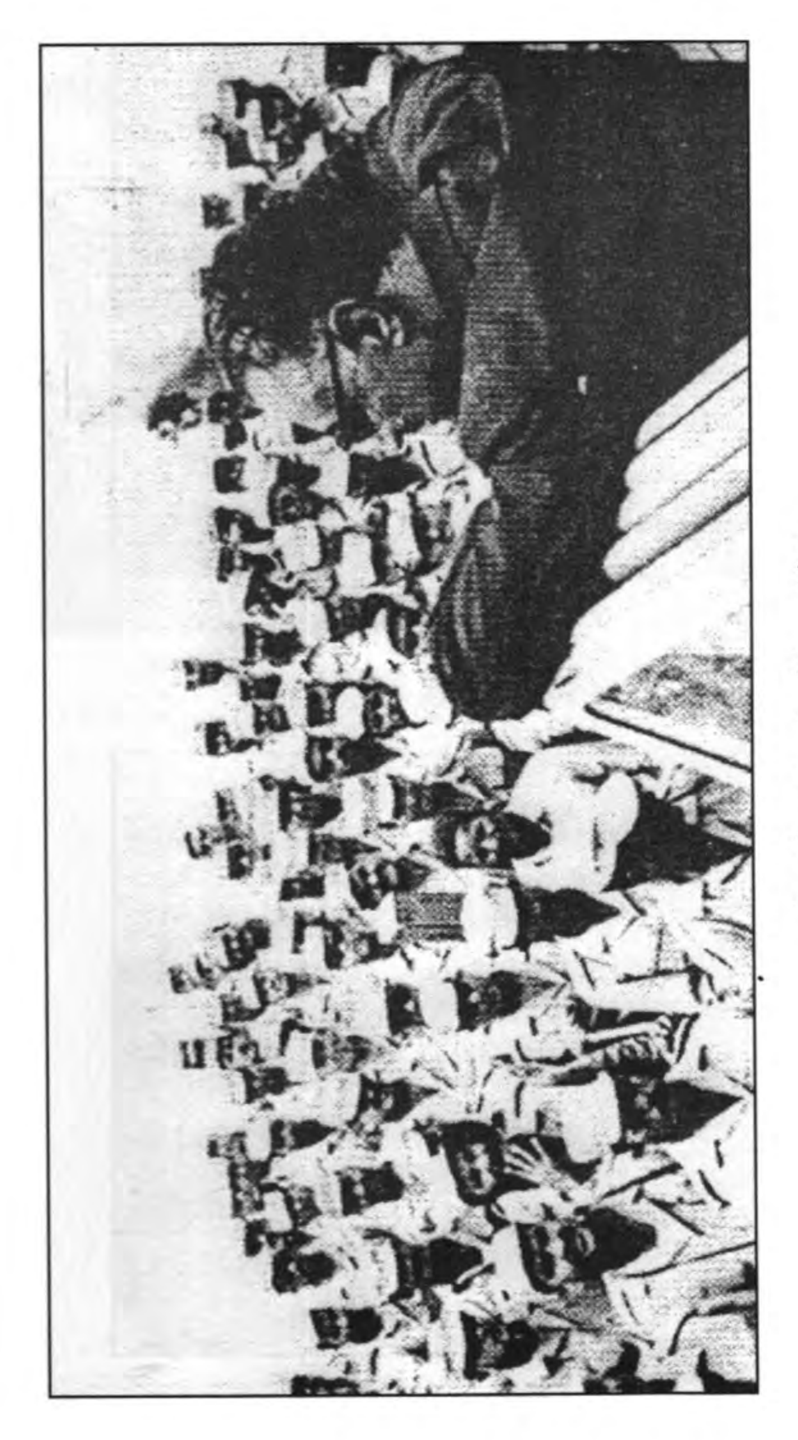
عبدالناصر وچاو اين لاي



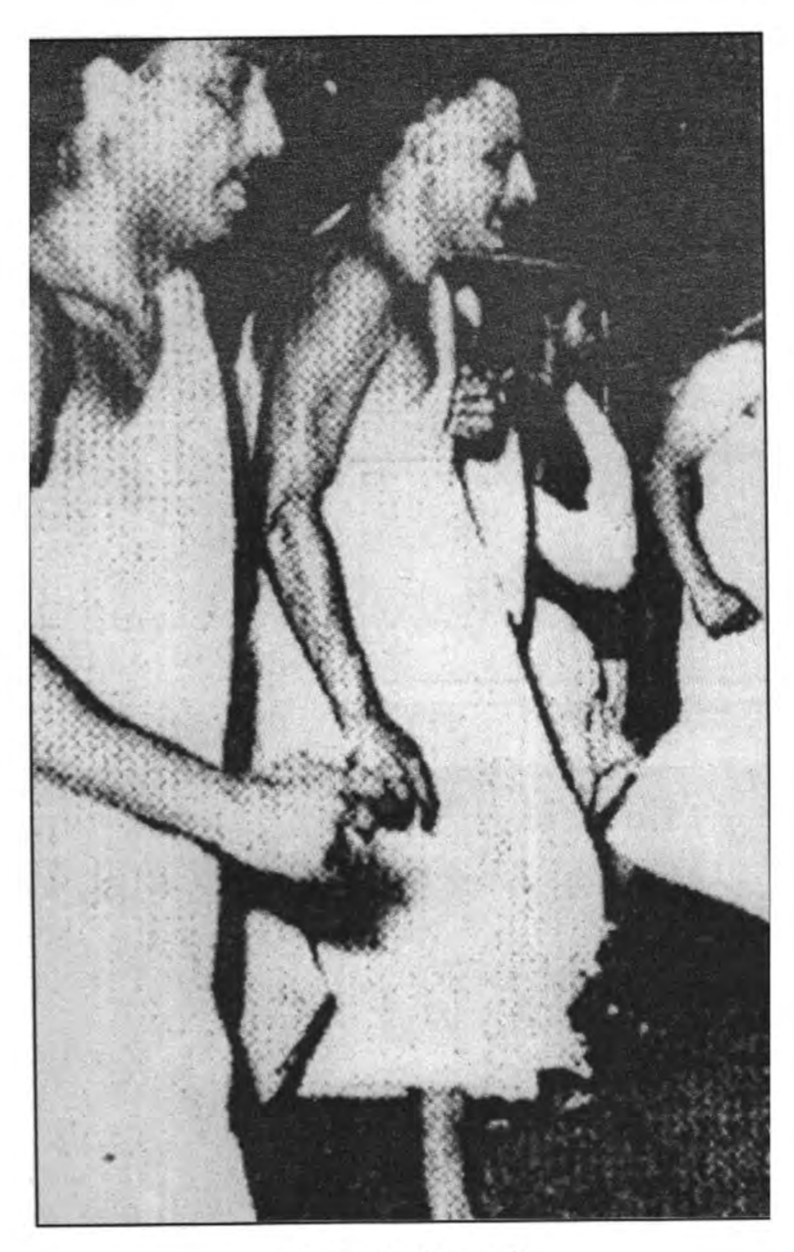
عبدالناصر مع هارولد ماكميلان



عبدالناصر مع جواهر لال نهرو



عبدالناصر يخطب في جنوده بالصحراء



عبدالناصر والسادات في الحج



الدكتور فريتز گروبه



عبدالناصر يصلي



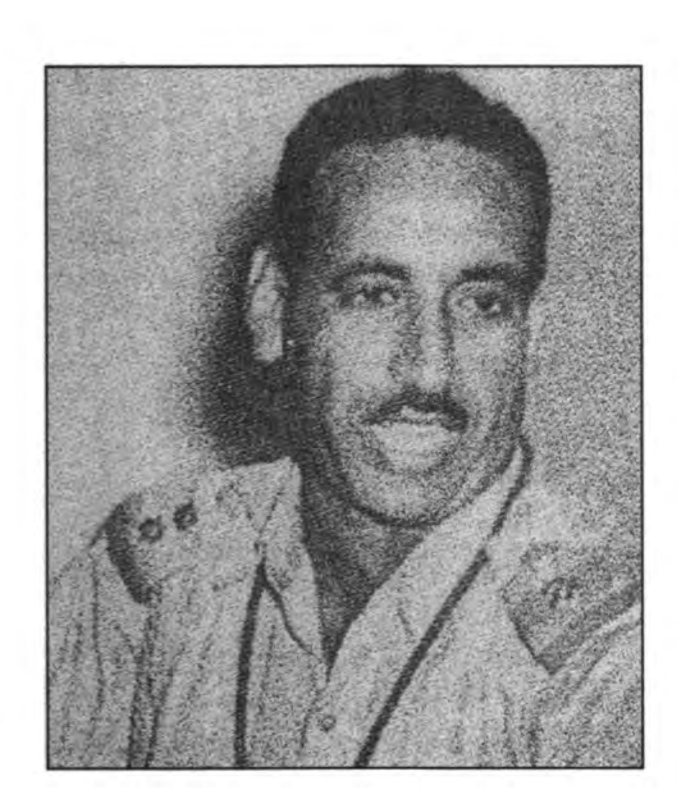
عبدالكريم قاسم



الأمير ثم الملك عبدالله



عبدالحكيم عامر



عبدالسلام عارف



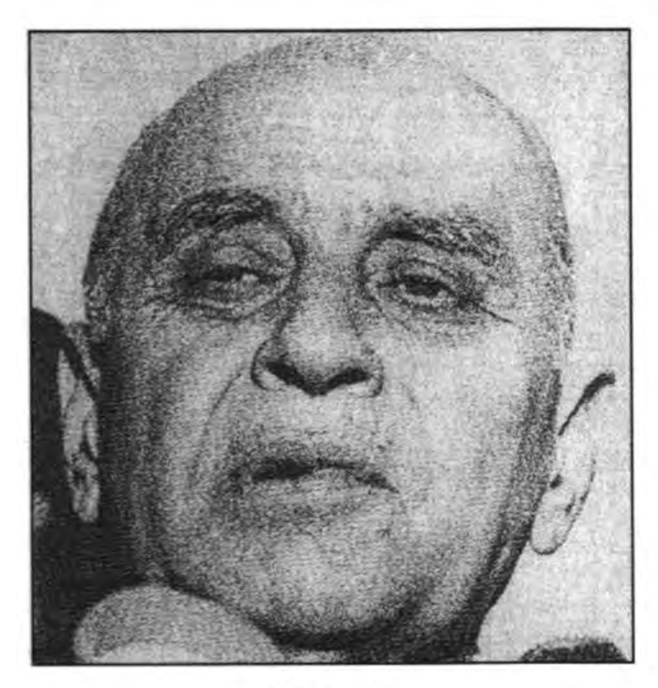
عفلق



فاضل عباس المهداوي



توفيق السويدي



صائب سلام



الوصي عبدالإله



ناصر والملك حسين



أكرم الحوراني



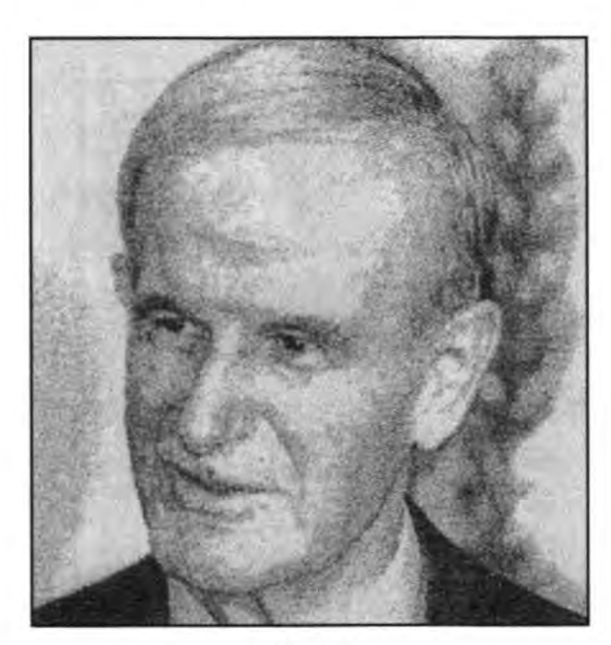
هواري بومدين في زيارته إلى العراق ٢٩ آذار ١٩٦٣



الجنرال جون باگوت گلوب



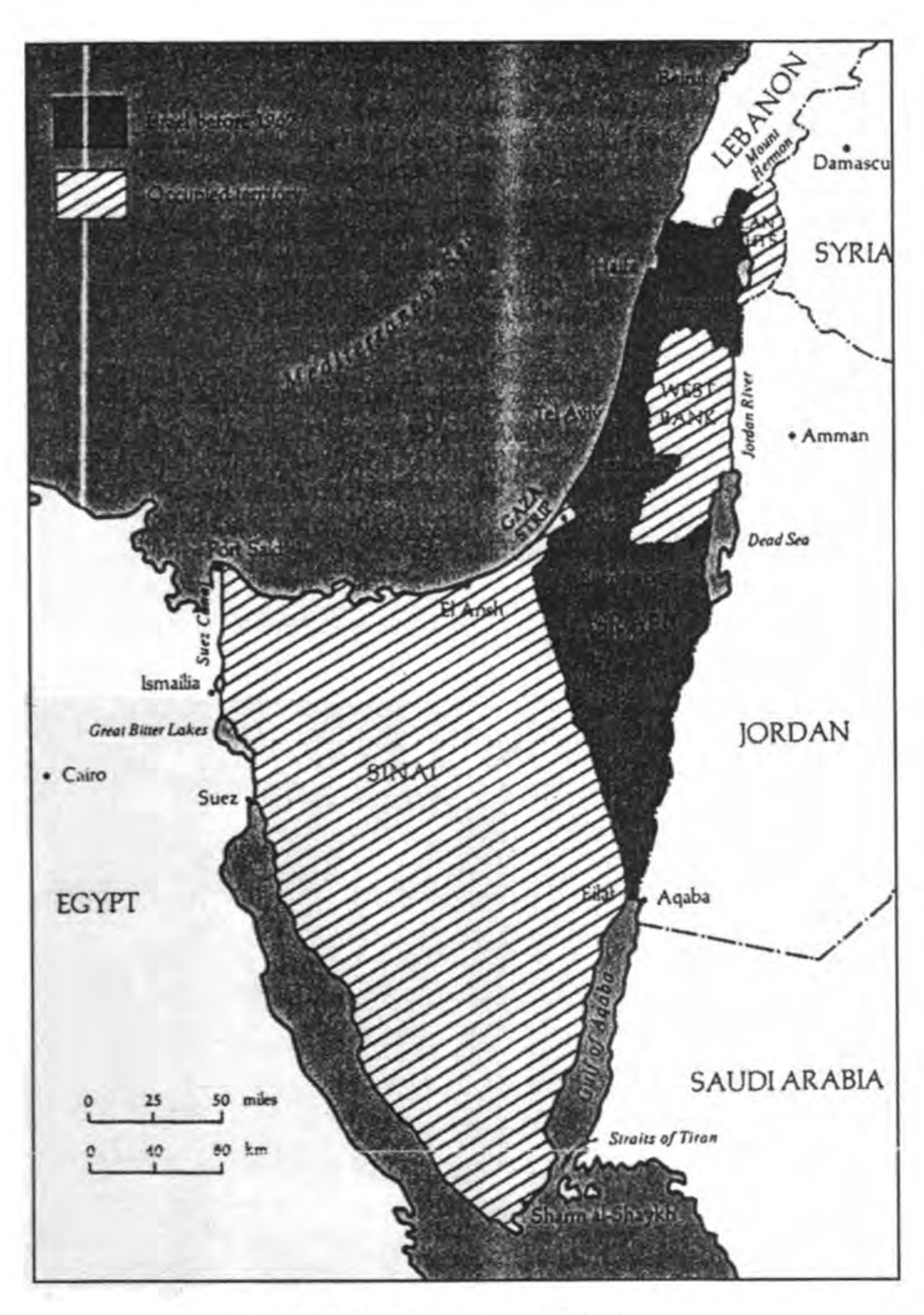
الحسين بن طلال
ملك الأردن



حافظ الأسد



ناصر والقوتلي



إسرائيل والأراضي المحتلة (١٩٦٧-١٩٧٣)

عبدالناصر: ومين؟

عفلق: الشعب العامل، يعني الفلاح والعامل موجود في الحزب.

عبدالناصر: بتقول هوده (هوذا) الشعب؟ وبكرة تعمل انتخابات وتقول هوده حكم الشعب. لكن حكم الشعب هو حكم ثلاثين، أربعين مثلاً بيقصدوا يتكلموا في أوضة (غرفة) وتقول هوده حكم الشعب؟ أبداً. غلط إذا أفتكرتو كده (كذا) لأنّ ذلك معناه عزل الشعب كلّه واحتكار العمل السياسي للقلّة. إنه المناداة بالديمقراطية الغربية البرجوازية.

شبلي العيسمي: منذ نشأة الحزب سنة ١٩٤٣ وهي غير ما عليه الآن وفيها تطوير.

عبدالناصر: أنا ما حسستش (لم أشعر) بهذا التطوير. إمتى حصل؟ إزاي (كيف) هل أعلن هذا الكلام مثلاً بوضوح وصراحة في أي جريدة؟ وفي أي منشور؟ أنتم غيرتوا مفهومكم للديمقراطية؟ لم يعلن. بدليل إني ما أعرفوش جايب معايا دستور حزب البعث. إنه بيؤمن بالديمقراطية البرجوازية حسبما كنتم تنادوا وحسب الشعارات والكتابات. النهارده (هذا النهار) بتقول أن ده (هذا) تغير. طيّب. والناس؟ والقواعد الشعبية بتاعتك؟ (الخاصة بك) وقواعد النضال؟ وجذور النضال. مجموع الشعب هل عرفت هذا الكلام؟ أبداً لا. بدليل أنا حتى بأشوف تصميماتكم وماشفتوش. ماشفتش هذا التعبير. ماشفتش هذا الإيضاح.

شبلي العيسمي: أمّا الآن وقد أصبحت القوى الثورية والمنظمات الثورية قادرة. وفعلاً وصلت إلى الحكم فيمكن حينئذ أن يبحث موضوع الحريات. هل تعطى لجميع الفئات؟ للقوى الرجعية والرأسمالية؟ الاتجاه الآن هو أن لا تعطى الحريات لأعداء المنظمات الثورية الاشتراكية(٢٩).

* * *

(٢٩) لم يقع في حينه اعتراض وجيه أو جدي من الجهات البعثية حول الأمانة في نقل المحاضر. لكن قادة البعث صدموا وكان وقع ذلك شديداً لاسيما بسبب الطريقة التهكمية التي كانت أجوبة عفلق تتلى فيها. وإظهار اللازمة التي كانت تتخلل كلامه (يعني). إلاّ أن طالب شبيب يذكر لسائله د. علي كريم: (المرجع السالف الص ٢١٩-٢٢٠) وكان من أعضاء الوفد العراقي. إن أموراً كثيراً تغيرت في المحاضر وإنها كانت تحتاج إلى شيء من الدقة. وأرى فيها شيئاً من التغيير... عندما ذهبت أنا وحازم (جواد) مع عبدالسلام عارف لزيارة القاهرة سافرنا رفقة عبدالناصر في رحلة إلى الإسكندرية بالقطار. قال لي ناصر أمام الوفدين: أنت ساهمت =

الهدنة بين حكومة البعث والثورة الكردية دامت حتى العاشر من حزيران ١٩٦٣. بالتالي رفضت مبدأ منح الكرد الحكم الذاتي الذي وعدت به. ألقى البعثيون في روع المندوبين الكرد بأنهم يخشون أي خطوة سياسيّة كهذه الخطوة دون موافقه عبدالناصر. وأقنعوهم كما أسلفنا بمرافقتهم في ٢٢ من شباط إلى القاهرة ضمن وفد التهنئة لعرض القضية عليه. لا أدري كيف وافقوا على هذا. فعبدالناصر ليس من السذاجة في شيء لإعطاء حكم سياسي مستقبلي هام ليس من صلاحياته ولا يتفق مع رأي وفد البعث العراقي. على أنه نصح الطرفين باجتناب الحرب والحرص على وحدة العراق وأعلن شجبه لأيّ دعوة انفصالية. إلاّ أن ذلك لم يمنع الثوار الكرد من تقديمهم مذكرة لمندوبي العراق في اجتماعات الاتحاد في القاهرة بتاريخ السادس من نيسان أجملوا فيها مطالبهم وهي بعنوان «مذكرة الوفد الكردي إلى السادة رئيس وأعضاء الوفد العراقي في مفاوضات القاهرة». أوردت الفقرة الثالثة من المذكرة هذا:

«تفادياً لأيّ إشكال محتمل في المستقبل ورفعاً لأي تعارض بين المقررات التي قد تتمخض بها اجتماعات القاهرة وبين الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق نلخص فيما يلي رأيه المنبثق عن طبيعة وجوده ومركزه في العراق وعبر كفاحه وتجاربه خلال التاريخ في كيفية تنظيم العلائق بينه وبين الشعب العربي في الأحوال المختلفة:

أولاً: فيما إذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه. يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية. ثانياً: إذا انضم العراق إلى اتحاد فدرالي يجب منح الكرد في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير

= بمفاوضات الوحدة كمفاوض رئيسي فما رأيك بالمحاضر المطبوعة؟ فعلاً لم تكن هناك فروق كثيرة أو جوهرية بين أكثر مضامين الجلسات وما نشر عنها. لكن ما جلب انتباهي وشكي ليس مضمون ما نشر وإنما اللغة التي لم تعكس الروحية التي تحدثنا بها. هناك أخطاء وتداخلات متعمدة جرى تغييرها أو إدخالها داخل المحاضر رغم قلتها وتناثرها لكن بعضها لم يخل من أهمية. مثلاً في إحدى الجلسات وكان الحديث يدور حول الإعلام والصحافة قال علي صالح السعدي نحن لا نشتري ولا نرغب أن نشتري أي صحف في لبنان أو غير لبنان. فردّ عبدالناصر: لا. نحن نشتري الصحف. فهذه المحادثة قلبت في المحاضر المنشورة رأسا على عقب وجعل السعدي يقول نحن نشتري الصحف وعبدالناصر هو الرافض لهذا العمل.

المتأول ولا المضيق عليه. ثالثاً: فيما إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى، يكون الشعب الكردي في العراق إقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة. وعلى نحو يحقق الإبقاء على العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل[٣٠].

وكانت حكومة البعث قد نشرت في ١٩ آذار بياناً اعترفت فيه للشعب الكردي في العراق بالحقوق القومية وتمتعه بها على أساس اللامركزية. هذه البادرة لاقت في حينه ترحيباً متفاوتاً بسبب غموضها أولاً. ولأنها لم تلبث أن بدت وعداً أجوف. وأيدت الأحداث أن الغموض كان متقصداً هدفه كسب الوقت ليس غير. وإن وزير الدفاع (صالح عماش) كان يخطط للقضاء التام على الثورة. وكما رأينا كانت واحدة من أولى طلباته عند لقائه الزعيم المصري في ٢٥ شباط تزويد الجيش العراقي بحاجته إلى السلاح والعتاد[٣١].

---

(٣٠) الفكيكي: المرجع السالف، ص ٢٨٩. يذكر أن «قيادة الحزب شرعت تهيّئ الأجواء في الأوساط الحزبية والعسكرية ومع الأكراد لقبول فكرة الوحدة. وفي هذا المجال أكد حازم جواد أمين سرّ القيادة القطرية لرئيس الوفد جلال الطالباني معنا بأن الحزب يؤمن بحق تقرير المصير للشعب الكردي وبأن قيادة الحزب تؤيد الحكم الذاتي للأكراد وتمتعهم بكامل حقوقهم القومية. ومن هذا المنطلق ومن خلال ضمانات عبدالناصر سوف لا تشكل الوحدة الثلاثية أي تهديد لمصالح الأكراد». أقول وبعد مجهود متواصل في بحثٍ مضنٍ عن أية وثيقة بعثية تؤيد ادعاء الفكيكي بتهيئة فكرية بين البعثيين لقبول فكرة الحكم الذاتي. لم يجد ما يؤيد قوله هذا.

(٣١) لم يقم بين رجال البعث الحاكمين بل بين كلّ من حكم في العراق شخصية كصالح مهدي عماش. إنه مثال لا يضارع للمثقف الساديّ الذي يستخدم ثقافته للتغطية على أبشع ما يقدم عليه من الجرائم ويسترخص كلّ قاعدة أخلاقية وفي مقدمتها الصدق والأمانة ليستخدمها بعبقرية مذهلة للظهور بمظهر الإنسان المستقيم المليء بالنوازع الإنسانية تميز بقسوة لا نظير لها وبمقدرة على التنصل منها لا تضارع حين تهفو نفسه إلى ارتكابها بنفسه. رجل مجرّد عن السلوك البشري ومكارم الاخلاق لا يهتم مطلقاً بالمحافظة على مبادئ سياسية طالما كان ذلك يخدم أغراضه. لم يتفق أني عرفته. لكني سمعت الصديق المأسوف عليه جلال جعفر الأوقاتي آمر القوة الجوية العراقية في عهد عبدالكريم قاسم يقول ضجراً ساخراً تعقيباً على تعيين صالح مهدي عماش الرائد الركن مدير إدارة في القوة الجوية: «وضعه قاسم للتجسس عليّ وإحصاء تنقلاتي». أعني أنه لم يتعفف عن التجسس لقاسم والتآمر عليه في عين الوقت. استطاع هذا الرجل إخفاء جرائمه الشنعاء التي ارتكبها بحق الشيوعيين إلى آخر يوم من حياته ولطالما سمعت من شيوعيين بارزين مديحاً به وثناء عليه أيام كان سفيراً في أوروبا فقد سعى إلى أن يكون له أصدقاء مخلصون له يدافعون عن سمعته بعد وفاته. استطاع (عماش) حيناً من الزمن =

ولـم يمنح الحكم الذاتي للكرد وأصر البعثيون على مشروع اللامركزية. وجاء حزيران وليس في الجوّ ما ينبئ بأنّ البعث قد يستجيب للمطالب الكردية ورأى البارزاني أن لا يستقل لا هو ولا الحزب الذي يترأسه بقرار حاسمٍ كما وجد حاجة تدعو إلى ما

= إخفاء عمليات القتل التي ارتكبها بنفسه أو أمر بها في أيام الانقلاب الأولى وعندما علموا بها واستنكروها خافوا الفضيحة واضطروا إلى التستر عليها، مستغلاً ضعف زملائه الخلقي واستغلاله أعمالهم والتستر عليها بالمقابل. كل ذلك كان يختفي تحت رداء الشاعر الأديب الذي انتحله ومعالجته النظم السخيف له ومصاحبته الأدباء والكتاب. إلى أن فضحه رفاقه بعد موته وأوردوا بعض الحكايات التي تبعث الرعدة إلى البدن ومن ذلك ما تحدث به طالب شبيب عنه قبل موته مؤكداً روايات الفكيكي التي وردت باختصار (وانظر كذلك إلى إسماعيل العارف: أسرار ١٤ تموز). مما قال شبيب: «إن حوادث الإعدام الفوضوية وبشكل خاص مجزرة معسكر الرشيد بضباط لم تكن سمعاتهم سيئة، فقد تمت بأمر من صالح مهدي عماش وبحضور علي صالح السعدي. إذ جيء بهؤلاء في الليلة الثانية للثورة وجرى ضربهم وإهانتهم وإدانتهم بأعمال مختلفة ثم قتلهم ولم نكن إذذاك في حاجةٍ إلى اجتماع لنقرر أو نصادق على تلك الأحكام التي نفذت. لكننا عندما سمعنا بما حصل لم نعلق أو نعترض. واكتفيت شخصياً بعدم التصويت وأسدل الستار على هذه القضية بعد أن أصدرنا في اليوم التالي أحكاماً رسمية بإعدام أولئك القتلى وغيرهم وبررنا قرارنا استناداً إلى مسؤولياتهم في جوانب من القمع خلال عهد قاسم فصادقنا على ما أقدم عليه عماش وسكت عنه السعدي». وقال في موضع آخر «لم تكن أجهزة التعذيب قادرة على الاستمرار لولا الخلافات التي بدأت تتفاقم وتحطم وحدة الموقف داخل قيادة الحزب وتجعلها غير قادرة على ردع تلك العناصر الدموية التي اعتادت أن تحصل على دعم وإسناد بعض الضباط وأهمهم من حيث المركز والفعالية صالح مهدي عماش وطاهر يحيى التكريتي ورشيد مصلح التكريتي وبدرجة أقل أحمد حسن التكريتي وهؤلاء وغيرهم جهزوا مراكز التعذيب الرئيسية في بغداد بالمال والسلاح. وكان صالح مهدي عماش وزير الدفاع يستغل الفرصة في كل مرة نسافر فيها إلى خارج البلاد فيقوم بإعدام مجموعة جديدة من الشيوعيين ولم يسلم منه حتى النادمون والمعترفون والمتعاونون. ويقوم بعد ذلك بإحراج مجلس الثورة للمصادقة على أعماله» الفكيكي ص ٢٩٨ المرجع السالف. «أمام رفض السوفيات تجهيز العراق بأي سلاح أو عتادٍ أو قطع غيار لجأ العسكريون إلى سياسة الأرض المحروقة. واستنجدوا بمصر لتلبية حاجات الجيش وأعلمني الدكتور فؤاد شاكر مصطفى بعد سنوات أن اجتماعات عديدة كان يعقدها طاهر يحيى وقادة عسكريون كبار مع ضباط أتراك وإيرانيين في كركوك للتنسيق العسكري ضد الأكراد وأن طائرات ايرانية كانت تنقل العتاد الثقيل وغيره إلى قاعدة كركوك الجوّية. وأنه كان يخاف من إعلام الحزب بذلك. وعند اشتداد المعارك ضد الشعب الكردي التي بدأت في حزيران (يونيو) وفي إحدى جلسات المجلس الوطني لقيادة الثورة عرض صالح مهدي عماش اقتراحاً أمريكياً قدمه إليه الملحق العسكري (الأمريكي) بتجهيز العراق بما يحتاجه من سلاح وعتاد لقاء السماح لخبرائهم بالاطلاع على الدبابات الروسية T٥٤ وطائرات الميگ ٢١ ودراسة خصائصها الفنية...».

يشبه مؤتمراً شعبياً موسعاً يعبر تعبيراً حقيقياً عن الرأي العام الكردي على النطاق القومي. وكان أن انعقد هذا المؤتمر في الثامن عشر من آذار ودام أربعة أيام وحضره ألفان من المندوبين مسلمين ومسيحيين ويزيديين. واختاروا أربعة عشر مندوباً للمفاوضة مع الحكومة حول المطالب الكردية وعهد البارزاني إلى الطالباني برئاسة الوفد(٣٢).

لست أريد الدخول في تفاصيل ما وقع. لكن عليّ الإقرار هنا بأن الموفدين الكرد انزلوا ميثاق ١٧ نيسان في القاهرة منزلة الحكم البات بالقضاء على آمال الكرد وأخذوه مأخذاً جدياً. وتوهموا أن عبدالناصر بات فعلاً الزعيم الفعلي لهذا الاتحاد الورقي(٣٣). لكن سرعان ماتبينوا الحقيقة وعادوا إلى بغداد وقد انكشفت لهم خدعة البعث. وأطلقوا آخر أملٍ في الحصول على ما أملوه في أوائل حزيران لاسيما بعد أن تقدم البارزاني بآخر مطالب الثورة. وشعر الأعضاء أنهم مراقبون بل تحت الاقامة الجبرية في الفندق وبعثوا برسالة إلى الطالباني وكان في بيروت يحذرونه من العودة. وفي الثاني من حزيران دخل رجال الأمن فندق سميراميس حيث هم نازلون وكانت أمام الفندق سيارتا شرطة. واحتج الوفد لأحمد حسن البكر فسحب قسم من رجال الأمن، وخفّت الرقابة.

كان الوفد على علم بأن الحكومة بدأت ترسل التعزيزات إلى الجبهة وحصلت الاستخبارات العسكرية الكردية على نسخة منشور مطبوع في مطبعة الحكومة يعد بمائة ألف دينار جائزة لمن يقبض على البارزاني حيّاً أو ميتاً. هذا البيان بعينه وزع بعد العاشر من حزيران.

في ٧ من حزيران (الجمعة) علم الوفد الكردي أن ضباطاً سوريين قاموا بزيارة

---

(٣٢) البارزاني، مسعود: «البارزاني والحركة التحريرية الكردية» ج٣ ص٨٣ وما بعدها والوثائق الملحقة. [هناك تفاصيل ضافية].

(٣٣) دانا شمدت (المرجع السالف. من ترجمتنا ص٣٨٢) «لم ينطق عبدالناصر بشيء كأعوانه. إلا أنهم لم يترددوا في أن يظهروا للممثلين الكرد كل حفاوة وقدراً كبيراً من العطف وقالوا إنهم يرون مطالب الكرد معقولة. وإنهم يعتبرون أية محاولة لحلّ القضية بالقوة محض حماقة. وهم لا يوافقون على الانفصال ولا يعتقدون أن الكرد يريدون انفصالاً». نستطيع أن نقول: لم يظهر شيء في الإعلام الناصري عن الوفادة. وفشل بعثيو العراق في إيقاع عبدالناصر في شركهم ولم يستطيعوا تبرير استينافهم القتال في العاشر من حزيران.

القاعدتين الجويتين في كلّ من كركوك والحبانية. وإن عفلق قام بزيارة بعد ذلك واستنتج الكرد بأنه لم يجهل ما كان يجري بل استشير. وفي الخامس والسادس من حزيران جرى استعراض عسكري في كلّ من كركوك وسليمانية. وفي السادس منه فتحت المدفعية نارها على مواقع الثوار في جبل (أزمر) القريب من السليمانية. وزحف فوج مشاة من اللواء العشرين المرابط نحو الجبل في محاولة للاستيلاء على مواقع هامة بهجوم مباغت فردّ على أعقابه متكبداً خسائر.

وفي بغداد طلب الوفد الكردي مواجهة أحمد حسن البكر رئيس الوزراء الذي أسرع باستقبالهم وطمأنتهم وسلمهم مشروعاً معدّلاً للامركزية لا يغير فيه شيئاً جوهرياً. وأصرّ الحكوميون الموجودون مع البكر على أن تحمل المقترحات الجديدة للبارزاني. فأجاب صالح اليوسفي: لا ضرورة تستدعي ذلك لأن الوفد مخول حق رفض المشروع القديم وأن الحكومة لم تجر تعديلاً ذا قيمة.

وانتحى بعض الحكوميين بالكرد جانباً ورجوهم التحلي بالصبر «لأنَّ هناك شيئاً أفضل سيجري تقديمه» واتفق على لقاء آخر في الخامسة من مساء الثامن من حزيران على أن صالح اليوسفي رئيس الوفد بالوكالة طلب الإذن بالسفر جواً للمشاورة مع البارزاني. وفي صباح الأحد التاسع من حزيران كان أعضاء الوفد قد تهيأوا للسفر وجاء في وداعهم الوزيران الشيخ بابا علي الشيخ محمود وفؤاد عارف والعقيد آمر الانضباط العسكري (سعيد صليبي). وفي الساعة العاشرة أقبل ضابط ليعلم العقيد صليبي «بأن السيارات جاهزة لنقل أفراد الوفد إلى المطار». إلاّ أن السيارات أخذتهم إلى معسكر الرشيد ليودعوا في السجن رقم (١) بدلاً من المطار. وانتشر رجال الحرس القومي في أحياء بغداد وضواحيها ليلقوا القبض على حوالي سبعمائة من أنصار الحزب وأعضائه. وبدأت الجهات العسكرية بفصل الجنود الكرد عن وحداتهم وضمهم إلى وحدات أخرى غير مشاركة في القتال. وتم الاستغناء عن الموظفين الكرد الذين يشتبه في اتجاهاتهم القومية وجرى نقل بعضهم إلى الجنوب.

ثم عقد علي صالح السعدي الرجل القوي في الدولة وهو كردي أمّاً وأباً مؤتمراً صحفياً كان في الواقع بمثابة إعلان حرب. ثم أتبعه صالح مهدي عماش بإجابة صحفية عما يتوقع من الحركات التي يقوم بها الجيش فقال «إنها ليست حركات في الواقع، ويمكنكم أن تعدوها بمثابة نزهة».

كان ثم فوضى واضطراب: ففي الوقت الذي راح (علي حيدر سليمان) وهو

كردي ووزير سابق يقوم بدور الوسيط ويسلم المقترحات الجديدة. كان الجيش قد أكمل تطويق مدينتي كركوك وأربيل وفرض منع التجوال وألقى القبض على حوالي ثلاثة آلاف من أهالي سليمانية. وباشر حملات تهجير جماعية في كركوك وأطلق الجرارات والبولدوزرات تدك البيوت الكردية في الضواحي وتسويها بالأرض.

ثم أصدرت الحكومة بياناً مطوّلاً موقوتاً ببدء الحركات العسكرية عنوانه «بيان الحكومة العراقية بقيام الحركات العسكرية» جاء فيه تعداد «الإنجازات العظيمة التي حققها انقلاب شباط وتعنت الأكراد وتقديمهم مطالب تعجيزية» ثم ختمه بالفقرة التالية:

«وبالنظر لما تقدم وحرصاً منّا على حماية المواطنين وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن قررنا المباشرة بتطهير المناطق الشمالية من فلول البارزانيين وأتباعهم اعتباراً من هذا اليوم. كما قررنا اعتبار كافة المناطق الشمالية منطقة حركات فعلية. إن المجلس الوطني لقيادة الثورة ينذر هذه الزمرة الخائنة الخارجة عن إرادة الشعب ووحدته الوطنيّة أن تلقي السلاح خلال ٢٤ ساعة تبتدئ من إذاعة هذا الإنذار وتعلن تأييدها للحكم الوطني الشعبي الديمقراطي وإلاّ فإن المجلس يحمل هذه الزمرة كافة النتائج على مواقفها الخيانية. عاشت ثورة رمضان المباركة والموت للخونة الانفصاليين أعداء الشعب».

التوقيع: المجلس الوطني لقيادة الثورة

إلاّ أنها لم تكن نزهة كما تكهن الفريق عماش رغم الهجوم الوحشي الكاسح الذي خططه ووقعت معارك ضارية كبدت الجيش خسائر فادحة لا عهد له بمثلها من قبل.

وبدا وكأن اليأس والقنوط المستولي على البعث حرك فيه الروح الهمجية التي عرفتها أيام شباط الأولى. فاستدار بالجيش نحو المواطنين الكرد العزل يحقق به ما عجز عن تحقيقه في ميادين القتال. واعتمد في مرحلة تالية إحراق القرى بقصفها بالاسلحة الحارقة. وهجّر آلافاً من السكان وأباد المزروعات والماشية قدر ما وسعه.

وتواصلت الحرب كرّاً وفرّاً دون أن يحقق البعث نصراً واحداً في الجبهة وبدأ الإعياء ينخر فيه وكان سبباً من أسباب سقوط النظام، فضلاً عن بوادر التمرد والغضب الشديد لإعطاء الحرس القومي سلطات تخصّ الجيش. وبلغ الأمر حدّ ثورة الضباط البعثيين على الفوضى والتدخل والأعمال الإجرامية التي يأتيها هذا التشكيل العسكري الحزبي. فقد انتشروا على هواهم ومن دون سببٍ يتعرضون للناس ويعتقلون بالجملة

ويعذّبون وقد اعتبره (السعدي) إلى حين جيشه أي جيش البعث الخاص وبسط عليه حمايته وخوله العمل من فوق رأس الحكومة والقوات النظامية المسلحة. وبسبب من هذا وغيره بدا الشقاق تاماً في نهاية صيف ١٩٦٣ بين رئيس الحكومة (أحمد حسن البكر) وبين نائبه السعدي(٣٤).

بعد أن أعلن عبدالناصر انسحاب مصر رسمياً من الاتحاد الذي نصّ عليه الميثاق بخطبةٍ قاهرية في ٢٢ يوليو ١٩٦٣ شرع البعثان السوري والعراقي في محادثات اتحادٍ جدية وأعلنت خطة الاتحاد في ٢٨ من أيلول على أساس تمامها بمراحل وخطوات. أولاها صدور ميثاق «الوحدة العسكرية» في ٨ من تشرين الأول، وتشكل بناء على ذلك ما عرف بمجلس الدفاع الأعلى. وعين (عماش) القائد العام للجيشين المتحدين. وفي عين ذلك اليوم وكإجراء يثبت بأن ميثاق دمج العسكرين حقيقة وليس مجرد توقيع دخلت العراق قوة من الجيش السوري بحجم لواء مجحفل للمعاونة في حرب الكرد.

وكان عبدالناصر في ذلك الحين قد ركز هجومه الإعلامي وخطبه على البعث السوري يأمل كسب البعث العراقي إلى صفه إلاّ أنه فقد أمله بعد قيام الوحدة السورية - العراقية وتوجه بكل قواته الاعلامية لإسقاط البعث العراقي وتخلى عن السوريين إلاّ أن الصراع الداخلي هو الذي انهاهم في العراق كما سنرى.

كتب الكثير عن تفاصيل سقوط البعث في ١٩٦٣. ولن آتي بشيء جديد أو مثير وأنا أتطرق إليه الآن لضرورة السياق إلاّ أني سأعمد إلى الاختصار دون أن أحرم القارئ بعض مشاهده الدرامية الفكاهية.

نقول: تقرّر في المؤتمر القومي السادس المنعقد في دمشق خلال ٥ حتى ٢٢ من

---

(٣٤) رغم أن استئناف القتال في كردستان أرغم قادة البعث على نسيان خلافاتهم الحادة داخل مجلس قيادتهم وخارجه إلاّ أن الصراع تفجرت براكينه في مؤتمر للقيادة القطرية ببغداد في ١٣ من أيلول. حين بدأ علي صالح السعدي المسيطر فعلاً عندما انتخب هو وثلاثة من جماعته (حمدي عبدالمجيد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي) أعضاء للقيادة القطرية. وهُزم (طالب شبيب) إلاّ أن (حازم جواد) احتفظ بمقعده فيها إذ صوت له ٢٦ مندوباً من أصل ٤٥. وتبودلت اتهامات استخدمت فيها كلمات ذات مدلول خطير «يمين ويسار». حين أطلق السعدي على منافسيه الكلمة الأولى معلناً في الوقت عينه بأنه ينزع إلى الماركسية. وقبلها قال في تصريح له «نحن لسنا ماركسيين. إننا فحسب نعمل للديمقراطية القومية! [صحيفة الجريدة البيروتية في ٢٠ شباط] «الآن تغدو تلك الديمقراطية مثالية برجوازية!» وكالعادة انبرى عفلق مؤنباً منتقداً بقوله: «بدأت نغمة جديدة الآن تسمع في الحزب: نغمة اليمين ونغمة اليسار!».

تشرين الأول تطبيق النظم الاشتراكية في القطرين، وبحسب دستور البعث. فنشأت عن ذلك خلافات بين قيادة العراق حول تطبيقها وحول الموقف من الرأسمالية والغرب. وعاد السعدي إلى بغداد ليصرح بالحاجة إلى تأميم الشركات وإقامة نظام اشتراكي ماركسي. إلاّ أن البكر وبعض الضباط من جانبهم كانوا قد قدموا تأكيدات لرجال المال والأعمال بأنّ مصالحهم لن تمسّ في حين تمادى السعدي في التأكيد على اتباع النهج الاشتراكي الماركسي. وحاول المعتدلون الوقوف ضدّ المحاولة خشية إغضاب علماء الدين والطبقة الوسطى. في حين كان السعدي وزملاؤه يروجون لخطتهم الرامية إلى «تحطيم الطبقة البرجوازية» كانت فوضى فكرية لم يشهد العراق لها مثيلاً نابعة عن الحكومة وحدها. وقررت جماعة (البكر) ومنهم حازم جواد وطالب شبيب العمل فدعوا في الحادي عشر من تشرين الثاني إلى عقد اجتماع استثنائي للقيادة القطرية. وفيه تمت إزاحة القيادة القديمة (علي السعدي ورفاقه) ونصب قيادة جديدة من خمسة عسكريين وأربعة مدنيين تطبيقاً في الظاهر للتعديل الذي أجراه المؤتمر القومي السادس الذي قضى بانتخاب ثمانية أعضاء جدد[٣٥].

ما كاد المجتمعون يتهيأون للاقتراع إلاّ واقتحم القاعة عشرات الضباط والجنود المدججين بالسلاح، يتقدمهم المقدم محمد المهداوي شاهراً رشاشته[٣٦]. وهم

(٣٥) يذكر الفكيكي انتخاب ٥ أعضاء فقط لملء الشواغر. المرجع السالف ص٣٢٥ في حين يؤيد بطاطو (المرجع السالف) انتخاب ثمانية. ص ١٠٢٢.

(٣٦) الفكيكي ص ٣٤٦: «فيما كنا نسجل أسماء المرشحين اندفع إلى قاعة الاجتماع عشرات الضباط كان مشهداً مضحكاً أن أرى العميد (رشيد مصلح) ملوّحاً برشاشته ومردداً الشعار «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة». وإلى جانب المهداوي ورشيد مصلح الذي أعدمه البعثيون في أوائل السبعينات بتهمة التجسس لحساب CIA كان هناك المقدمون علي عريم وفهد جواد الميره وصلاح الطبقچلي ومحي محمود وزكريا السامرائي وحميد السراج ومنعم حميد (قاتل عبدالكريم قاسم) والطيار حسين حياوي وجميل صبري وحميد التكريتي (مرافق البكر الأقدم) والعقيد سعيد صليبي والرائد عبدالله مجيد والنقيب عزيز شهاب وآخرون كثيرون بلغوا ٤٠ ضابطاً. انتشر الجنود في أرجاء القاعة على أتم الاستعداد الميداني. ثم تقدم المهداوي إلى وسط القاعة قائلاً: «جئت من دمشق واتفقت مع عفلق على ضرورة اقتلاع بؤر الفساد والانحراف وما يجري هنا يجري مثيله في دمشق». وقبل أن يسترسل قاطعته باعتباري رئيساً للمؤتمر طالبا إياه وبقية الضباط والجنود مغادرة القاعة فوراً فما يفعلونه هو مؤامرة على الحزب. لكن المقدم حميد التكريتي طلب مني مغادرة منصة الرئاسة وصوب رشاشته نحوي مهدداً بإطلاق النار وبحماسة تلك الأيام وتقاليدها الدموية رددت على التحدي وطلبت إليه =

يهتفون بشعارات الحزب. تم الانقلاب ووضع السعدي مع نصرائه الأربعة في طائرة عسكرية عراقية أقلتهم إلى إسپانيا.

الفتنة في الحزب. لكن ترحيل الأعضاء الخمسة القياديين إلى (مدريد) قدح الشرارة. في صباح ١٣ منه خرج الحرس القومي وأنصار الحزب والموالين يتدفقون كالسيل إلى الشوارع بقيادة فرع بغداد ووضعوا الحواجز والمتاريس واقتحموا مراكز الشرطة واحتلوا دائرة البرق والبريد وبدالة التلفونات المركزية ودار الإذاعة. وحلّق منذر الونداوي قائد الحرس القومي بطائرته هو وطيار بعثي آخر فقصفا قاعدة معسكر الرشيد الجوية ودمرا خمس طائرات ميك على الأرض وأطلق صاروخاً باتجاه القصر الجمهوري على سبيل الإنذار. وفي حدود الحادية عشرة صباحاً قرئ من دار الإذاعة بيان لوزير الدفاع (عماش) حول «قيام الرفيق البعثي بقتل رفيقه البعثي الأمر الذي لا يفيد منه غير أعداء الحزب وأعداء الشعب». مناشداً الحشود بالعودة إلى العلاقة الرفاقية الصحيحة وإلى المحبة والأخوة.

في هذه الساعات كان معظم أحياء بغداد ومناطقها في يد الحرس القومي. ورفض (عماش) و(البكر) توجيه الأوامر بتدخل الجيش. وطلبت لجنة بغداد التي أخذت بيدها زمام المبادرة السياسية عودة (السعدي) ورفاقه الأربعة إلاّ أنها رضيت بالأخير بإيداع المسألة إلى القيادة القومية. وفي مساء ذلك اليوم وبعد ساعات من نداء عاجل من

= المباشرة بإطلاق النار إن كان رجلاً حقّاً. فاحت في أجواء القاعة للحظاتٍ رائحةُ الموت وكنت أرى الحقد الأسود في عيون بعض الضباط الحزبيين. بحركة سريعة ومتوترة قفز علي صالح السعدي باتجاه المنصة وسحبني صارخاً: «إنه انقلاب عسكري، أنزل» [طالب شبيب المرجع السالف الص ٣٢٨-٣٢٩] رواية تزيد من الموقف هزلاً وفكاهة وهي تخالف رواية الفكيكي قال: بعد توجيه حميد التكريتي رشاشته إلى الفكيكي وقال له انزل. ولم أكن أتصور أن هاني يمتلك القدرة الرياضية الكافية ليقفز بحركة أكروباتيكية واحدة فيدور دورة كاملة في الهواء ويأتي على رجليه واقفاً. كما انتقل علي صالح السعدي من مكانه ليجلس إلى جانب (البكر) ويحتمي به» ويستطرد شبيب قائلاً: بعد إعلان أسماء القيادة الجديدة انتقل الفائزون إلى غرفة صغيرة مجاورة لعلها غرفة البكر الذي ترأس الاجتماع باعتباره أكبر الأعضاء سناً: وقال (وكان طالب بينهم) بدلاً من إبعاد عشرة نقوم بإبعاد ثمانية. وبدلاً من ثمانية ستة وكلما قل عدد المبعدين يكون أفضل لنا. وعندها تقرر إبعاد السعدي والشيخ راضي وحمدي عبدالمجيد وهاني الفكيكي، وأبو طالب الهاشمي. وتقرر تشكيل حكومة جديدة برئاسة البكر. وعدم إذاعة تفاصيل ما حصل في قاعة المؤتمر باعتباره شأناً من شؤون الدولة وأسرارها. على أن يتمّ بعد ستة أشهر إجراء انتخابات حزبية جديدة في جميع أنحاء القطر.

(البكر) وصل بغداد كلّ من عفلق وأمين الحافظ رئيس الدولة واللواء صلاح جديد وجبران مجدلاني وخالد العلي. والتحق بهم حمود الشوقي أمين سرّ القيادة القطرية السورية. وفي ١٤ منه عقدت اجتماعات مع أعضاء القيادة القومية العراقيين تقرر بموجبها إلغاء القيادتين القديمة والجديدة ورضي طالب شبيب وقياديون آخرون ثلاثة أن يتركوا بغداد إلى بيروت. وأعلنت القيادة القومية تسلمها «مؤقتاً» صلاحيات القيادة القطرية. وفي عين الوقت بدأت الرابطة الرفاقية بين الضباط والمدنيين البعثيين تنحل تدريجياً. كان وضعاً سياسياً عجيباً. السلطة العليا في البلاد يتقاسمها السوريون واللبنانيون والأردنيون والعراقيون!.

كان الموقف مثار تعليقات الصحف العربية. وصدرت جريدة النهار البيروتية في ١٥ تشرين الثاني وعلى صدر صحيفتها الأولى هذا العنوان الكبير: «عفلق يحكم العراق حكماً مباشراً ويطرد الفئتين المتنازعتين».

وفي الوقت الذي كانت هذه القيادة تحاول احتواء الموقف والقضاء على الفتنة داخل الحزب وجه ضباط الجيش بموافقة عبدالسلام عارف إنذاراً للقيادة القومية الحاكمة بوجوب حَلّ الحرس القومي، فرفضت فانصرف الضباط إلى وحداتهم ووضعوها في الإنذار ثم أنزلوها إلى شوارع بغداد وكانوا قلقين من عودة السعدي ووصول تعزيزات إلى الحرس القومي. لكن وبعد أن وثق عبدالسلام وجماعته من مساندة الضباط البعثيين المعتدلين الذين كانوا يرون وجوب حلّ الحرس القومي (من أبرزهم العميد الركن حردان عبدالغفار التكريتي آمر القوة الجوية واللواء طاهر يحيى رئيس أركان الجيش والعميد رشيد مصلح الحاكم العسكري العام). بدأ الانقلاب قبيل فجر الثامن عشر من تشرين الثاني بتحرك بضعة أفواج من معسكر الرشيد تعززها الدبابات والمدفعية وبحماية غطاء جوي. وزحف (عبدالرحمن) شقيق عبدالسلام بالفرقة الخامسة من بعقوبة. كما استدعي فوج مجحفل من أربيل. كل هذه القوات فتحت نارها على الحرس القومي الذي قاتل قتال جنون اليائس المعاند من وراء المتاريس في عرض الشوارع وأرصفته. ووجهت المدفعية نارها في الشوارع الضيقة وأطلقت نيران الرشاشات على النوافذ العليا من جانبي الشارع ومن كل زاوية يحتمل تحصن أفراد الحرس فيها.

ما إن انصرم القسم الأكبر من النهار حتى نظفت الشوارع وأصبح الحرس القومي أثراً بعد عين. وفي الموصل وهي المدينة الوحيدة التي حاول الحرس فيها وقفة تم

القضاء عليهم بساعة من الزمن وأودع المستسلمون منهم المعتقلات.

قضي على حكم البعث بأسرع من إقامته ودوّى صوت المذيع ببيان «الثورة الجديدة» الأول:

«باسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي العظيم.

أيها المواطنون، يا أبناء العروبة والإسلام إن ما قام به العابثون والشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومي من اعتداء على الحريات وانتهاك الحرمات ومخالفة القانون وإضرار عام للدولة والشعب والأمة وآخرها التمرد المسلح يوم ١٣ تشرين الثاني، أصبح أمراً لا يطاق وينْدى له الجبين، بل وأصبحت الحالة تنذر بالخطر الجسيم على مستقبل هذا الشعب الذي هو جزءٌ من أمته العربية. فتحملنا ما تحملناه صبراً على المكاره والأيام وتجنباً لإراقة الدماء وحفظاً لوحدة هذا الشعب النبيل تيمناً بقوله تعالى «إدفع بالتي هي أحسن». ولكننا كلما زدنا صبراً وإيماناً ازداد هؤلاء العابثون الشعوبيون وأقزام الحرس اللاقومي تعنتاً واستكباراً وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم. فبلغ السيل الزبى بل لقد تجاوزه. فنادى الشعب جيشه وقواته المسلحة فلبى النداء وتلاحمت القوى الخيرة لإنقاذ هذا الشعب العزيز من عبث العابثين وخيانة الخائنين».

وعليه فقد قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة (تلا ذلك تعيينات) أعلن فيها (انتخاب!) رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف رئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة وقائداً عاماً للقوات المسلحة وزعيم الجوّ حردان عبدالغفار نائباً له. ثم تلت تعيينات أخرى عديدة[٣٧] بين الضباط القائمين بالحركة وحلّ الحرس القومي وتقديم المجرمين

---

(٣٧) يمكن تقسيم رجال الحكم الجديد انتمائياً إلى ثلاثة أقسام أولها جماعة عبدالسلام عارف هو وشقيقه عبدالرحمن والعقيد سعيد صليبي الذي أصبح قائداً لموقع بغداد، وكلهم من الرمادي.
وثانيها جماعة البعث: حردان عبدالغفار نائب القائد العام ووزير الدفاع. واللواء طاهر يحيى رئيس الوزراء. والعميد رشيد مصلح وزيراً للداخلية إضافة إلى وظيفة الحاكم العسكري العام. واللواء أحمد حسن التكريتي نائباً لرئيس الجمهورية. وهؤلاء كلهم تكارتة ويعثيون جدد.
وثالثها وهم الناصريون. العميد محمد مجيد مديراً للخطط العسكرية والعميد الركن عبدالكريم فرحان وزيراً للإرشاد قائد الفرقة الأولى. والعقيد الركن الطيار عارف عبدالرزاق قائداً للقوة الجويّة. والعقيد الركن هادي خماس رئيساً للاستخبارات العسكرية. والمقدم الركن صبحي =

منه للمحاكم. وحلّ المجلس الوطني لقيادة الثورة المشكل في ٨ شباط[٣٨].

= عبدالحميد وزيراً للخارجية والعقيد الركن رشيد محمود مديراً للأمن العام. نقول بالنسبة إلى الفريق الثالث إنه في الحقيقة لا يدين بولاء كامل لعبدالناصر. فهم يعملون في نجوة عن القومية «الإسلامية» التي يدعيها عبدالسلام. بل يسيرون على خط الوحدة الفورية والخطوات التي تتبعها (ج.ع.م). لكنهم لا يتلقون الأوامر من القاهرة. وهذا الفريق عرف بارتباطه الوثيق بالحركة القومية العربية (الحركيين).

(٣٨) الغريب صدور هذا البيان بتوقيع عبدالسلام باعتباره رئيساً لمجلس قيادة ثورة جديد، لا القديم في حين جاء تشكيله الجديد في صلب البيان يعني أنه لم يكن هناك غير المجلس الوطني القديم عندما وقع عبدالسلام بيانه الأول.

الفصل الخامس والثلاثون

انقلاب قومي على البعث في العراق. ردود الفعل. في سورية، استقالات وإحالات على التقاعد وتعاقب وزارات. ظهور أمين الحافظ. تجدد المعركة بين إعلامي القاهرة ودمشق. محاولة جاسم علوان الوحدوية الانقلابية. تكرار المحاولات ووقوع قتلى ومحاكمات. انسحاب سورية من ميثاق الوحدة (ميثاق نيسان ١٩٦٣). انهيار الوحدة. انقلاب تشرين الدموي بقيادة عبدالسلام عارف وضباط ناصريين. القطعات العسكرية السورية تنسحب من العراق. مجلس قيادة ثورة جديد في بغداد. تسريح افراد الحرس القومي وإلغاء تشكيلاته. دستور مؤقت جديد عراقي. موقف الحكام الجدد من الثورة الكردية. بيان ٢٩ حزيران. التآمر البعثي على الحكم يتجدد. مؤامرة فاشلة وحدوية. لقاء طريف بين نيكيتا خرشجوف وعبدالسلام عارف. الإعلان عن قيام قيادة سياسية موحدة بين بغداد والقاهرة. تشكيل مجلس رئاسي مختلط للتخطيط والتنسيق. وحدة التنظيم الحزبي "الاتحاد القومي الاشتراكي" في العراق. إجراءات اشتراكية. تاميم المصارف المحلية والأجنبية وشركات التامين وعدد من الشركات الخاصة التجارية والصناعية. عقاب نفطي سوري على العراق. ضغوط البعث على حكم عارف. قوة عسكرية مصرية في العراق. فكرة الوحدة الشاملة تدفع إلى الخلف. مساعدات مالية عراقية لمصر. مؤامرة عارف عبدالرزاق لإزاحة عبدالسلام. عودة الحزب الشيوعي إلى النشاط. استئناف القتال ضد الكرد. مقتل عبدالسلام بحادث سقوط مروحية. استخلافه باخيه عبدالرحمن. فشل مؤامرة أخرى ضد عارف. الهزيمة الكبرى في (هندرين) يُمنى بها الجيش العراقي. حكومة البزاز

في اليوم التالي ١٩ تشرين الثاني أركب أعضاء القيادة القومية (عفلق ورهطه) طائرة وأعيدوا إلى دمشقٍ. وكما كان متوقعاً كان ردّ الفعل السوري عنيفاً جداً فقد شجبوا الانقلاب العسكري ونعتوه «بالانقلاب المشبوه» وأنه مسند من قبل الرجعية والاحتكارات النفطية والانحرافيين والإمبريالية. ثم بادر مجلس قيادة الثورة بالتهيؤ

لعملٍ ما «بأن وضع جميع الإمكانات السورية بتصرف قيادة البعث القومية» لكنه لم يقم بأي عمل ضد الانقلاب في الوقت الذي أصدرت القاهرة بياناً حال وقوع الانقلاب محذرة من أي تدخل خارجي في شؤون العراق الداخلية والقصد به البعث السوري.

عدّ انقلاب تشرين في تاريخ حزب البعث الذي أنهى حكمهم نكسة خطيرة مثلما عدّ انقلاب الثامن من شباط ضد قاسم نصراً عظيماً[1]. على أن وجود عدد كبير من المعتدلين البعثيين في الحكم الجديد خفف إلى حد ما من الصدمة. وفي ٢٠ من تشرين شكلت حكومة جديدة ائتلافية من ٢١ وزيراً. فإلى جانب المقاعد الثلاثة الهامة جداً التي أعطيت للبعثيين - كما أسلفنا - كان هناك ناصريون فضلاً عن ثمانية ضباط قوميين.

قلنا إن أحلام الوحدة العربية المنبثقة من ميثاق ١٧ نيسان أخذت تتبدد بعد ثلاثة أسابيع من عودة المندوبين كل بلده. كان سوء الظن متبادلاً بين الناصريين والبعثيين وليس بالإمكان صياغة وحدة بوجود الشك وعوامل التفرقة والتحول الخاطف من طبع القبلة على الخد إلى وضع السكين في العنق.

يقول سامي الجندي عن محادثات الوحدة (وكان عضواً فيها):

«لولا خجل الرئيس عبدالناصر وعظم المهمة التي جئنا من أجلها لكنا بحاجة إلى الشرطة المصرية حتى تحل المشكلات والخلافات بيننا. لم يكن الجو العام مخلصاً بل لم يكن وحدوياً رغم كل ما قيل. كان الوفد العراقي يريد وحدةً بلا وحدة، كلّ مَن فيها حر التصرف. وكان الوفد السوري ثلاثة أقسام: قسم يريد الوحدة المباشرة. وثانٍ لا يريد وحدة أبداً. وثالث مؤمن بضرورة الوحدة الثلاثية. لكن الجو العام لدى البعثيين عدم الجدية في وحدةٍ بظل عبدالناصر»[2].

وتشاتم الطرفان وتلاعنا ماطاب لهما التشاتم والملاعنة. وبقي راديواهما ينشران الفضائح والمثالب ويهيلها واحدهم على رأس الآخر ليلاً ونهاراً. وكنا نتابعهما ونحن في السجن. ومرةً سألني أحد المسجونين عن رأيي فيما يسمع فقلت «كلاهما صادق».

في أوائل أيار انتشرت شائعات حول التهيئة لانقلاب عسكري ناصري في دمشق.

---

(١) منيف الرزاز: المرجع السالف، الص ٧٦-٨٣.

(٢) سامي الجندي: المرجع السالف، ص٦٧.

فأسرع رئيس الأركان (زياد الحريري) بمساندة البعث الحاكم بإخراج ٤٧ ضابطاً ناصرياً بالإحالة إلى التقاعد أو الإقالة أو النقل إلى الخدمة الخارجية. فقام ستة من الوزراء الناصريين بتقديم استقالاتهم وبينهم وزير الدفاع اللواء (الصوفي) قبلت في الثالث منه. وانسحب من عضوية مجلس قيادة الثورة اللواء قطيني مع عدد ومورست ضغوط بشكل تظاهرات متفرقة وحوادث عنف وشغب واعتصاب ضد البعث بغرض إعادة الضباط المستغنى عنهم وإفساح المجال للعناصر الناصرية في الحكومة.

وصمدت حكومة البعث لهذه الضغوط التي امتدت بحوادث العنف فيها طوال أسبوع وساندها كلُّ مَنْ كَرِه ناصر وكل من كان يخشى عودته من المدنيين أو العسكريين سواء بسواء وأكثريتهم لم يدفعها إلى هذا حبها بالبعث أو حرصاً على حكمه لكنها كانت تجده أهون الشرّيْن[٣]. ويبدو أن البعث شعر بالحاجة إلى إنهاء هذا التوتر وربما أدرك المخاطر التي تحيق بمركز قيادته الانعزالي فارتأوا (قبل حوادث الشغب الحلبية) أن يبعثوا إلى القاهرة بوفد من أربعة منهم برئاسة لؤي الأتاسي في ٨ من أيار لبحث الطرق الكفيلة بفض النزاع. إلا أن الوفد عاد بعد يومين يجرر أذيال الخيبة[٤].

---

(٣) أظهر حوادث الشغب الدموية كان ما حصل في حلب يوم ٨ من أيار، وبدأت في حي الفقراء المعروف بحي (الكلاّسي) قيل إنه كان بتخطيط وتمويل ضباط ناصريين متقاعدين (ذكرت جريدة الحياة في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٣ أن اتهاماً وجه إلى عبدالله جسومي الذي أقبل من دمشق وقام خطيباً في حي الكلاسي يحث الناس باسم رئيسه أحمد عوني على الاعتصاب) ووضع المسلحون من الدهماء المتاريس في الطرق وراحوا يطلقون النار على الشرطة برشاشات ومسدسات. وكادوا يسيطرون على المدينة. لكن انتهى العصيان بعد معركة دامت ساعتين وقتل فيها خمسون وبدأت الأنظار تتجه إلى الحاكم العسكري اللواء حافظ الذي نجح في قمعها بوصفه رجل البعث القوي.

(٤) كان عبدالناصر آنذاك في الجزائر. فاستقبلهم المشير عبدالحكيم عامر وقيل إنه دخل على الوفد فجأة وهتف بهم قائلاً مؤنباً: هل الناصرية هي الآن جريمة في سورية؟ إن كانت كذلك فكيف يتسنى لنا مواجهة المستقبل معاً (مجلة التايم تقرير صحفي ١٧ أيار) (في ذلك الوقت كانت أنباء الانتفاضة قد وصلت القاهرة). والغرض الحقيقي هو مناشدة ناصر عدم إلغاء ميثاق ١٧ نيسان. ومع علمهم بما يجري في دمشق فقد واصلوا السفر إلى الإسكندرية حيث ناصر يقضي صيفه وعند ختام محادثاتهم في ١٩ من تموز رفض عبدالناصر طلبهم كما رفض إصدار بيان مشترك. وفي ٢٢ يوليو (ذكرى الثورة) ألقى خطبته المنتظرة معلناً انسحابه من الاتحاد الثلاثي. وملقياً اللوم على البعث الذي حطم آمال الأمة العربية في الوحدة العربية. ووصف حكومته في سورية بحكومة فاشستية بسجن المزة وفرق الاعدام وحضر التجوال والإرهاب».

بعد مرور ثلاثة أيام على أحداث حلب استقالت وزارة البيطار على أثر انسحاب وزيرين آخرين يمثلان تنظيم «الجبهة الاشتراكية المتحدة». واتفق أن أحمد البكر قدم استقالته في عين اليوم وبعد ساعات قلائل من استقالته وكنتيجة مماثلة في بغداد لخلاف مع الناصريين. كلف مجلس القيادة السوري (سامي الجندي) وهو مركب أسنان يبلغ الثانية والأربعين من العمر كان يتولى منصب وزير الثقافة في وزارة البيطار المستقيلة بتأليف وزارة متنصف الطريق كما وصفت إلا أنه لم ينجح لأن البعثيين رفضوا الشروط التي وضعها الناصريون لمشاركتهم. وكان البعث وهذا موطن الغرابة يريد وحدةً مع عبدالناصر من دون مقاسمة السلطة المحلية مع الناصريين المحليين، ومن أجل الوقوف بوجه عبدالناصر وهيمنته من خلال الوحدة المقترحة كان البعث يبسط سلطة مطلقة على سورية والعراق لا يشاطره فيها أحدٌ.

وعاد المجلس ليطلب من البيطار في ١٣ منه تشكيل حكومة جديدة بدت جاهزةً بعد ساعات قلائل من قيام البكر بتأليف وزارته الجديدة في العراق وكان قد تخلى عن بعثيته. ولم يكن في وزارة البيطار أو وزارة البكر ناصريون. وفي سورية قلد اللواء أمين الحافظ منصب نائب رئيس الوزراء، فضلاً عن إسناد وزارة الداخلية إليه كما عين زياد الحريري (مستقل) وزيراً للدفاع.

وبدأت المعركة الإعلامية مجدداً بين القاهرة ودمشق وكان شعار المعركة في مصر: إن مصر تريد الوحدة مع الشعب السوري، لا مع سورية التي يحكمها البعثيون[٥]. في حين اتهم البعثيون الحكامَ المصريين بأنهم تنصلوا من الاتحاد الفدرالي الذي جاء به الميثاق، قبل ولادته برفضهم التعاون مع الحكومة السورية الجديدة.

وحفلت الصحف السورية بأنباء المؤامرات المكتشفة التي كان يتم إحباطها تباعاً[٦] وعزتها إلى القاهرة وعملائها.

وتواصلت الحرب البادرة بين الناصريين والبعثيين في سورية وحرص بعث العراق

---

(٥) كتب هيكل (الناطق غير الرسمي بلسان عبدالناصر) في عدد ١٤ حزيران ١٩٦٣ مقالاً افتتاحياً قال فيه «إن قيادة البعث لم تكن في أية لحظة مخلصة منذ ٨ أيار بطلب الوحدة».

(٦) في ١٩ من أيار أصدر المجلس بياناً ينذر فيه الساسة المخضرمين بعدم التدخل في شؤون الجيش وإبقائه بعيداً عن خصوماتهم. واتهم معارضي البعث بحبك المؤامرات وأعلن بعد أربعة أيام من بيانه السالف أنه اكتشف مؤامرة ضد النظام. (في ٢٥ أيار أعلن مجلس الثورة العراقي أنه أحبط مؤامرة مماثلة قام بها ضباط ومجموعات قومية موالية لعبدالناصر).

على ألاّ تمتد إليه، إلا أنه لم يضحّ بأي مقدار من علاقته الرفاقية والأيديولوجية والسياسية مع البعث السوري، وحرصاً على أن يبقيا خلافاتها لوقت ما ضمن حدود قيادتيهما القطريتين.

إلاّ أن البعث السوري بادر إلى إكمال تصفية[7] المنظمات والموظفين الذين لا يعترفون بسلطة البعث العليا. وكانوا يظنون أنهم سيكسبون الشعب السوري بدفاعهم عن فكرة السلطة المتساوية مع مصر ضمن الوحدة المنشودة. لكن سرعان ما اتضح بأنه إنما يفعل هذا لمصلحته الذاتية فحسب. وأنه بات حكماً استبدادياً مطلقاً كالنظام المصري الذي يحاول البعث أن لا يقع في أحبولته والخضوع له.

ثم قرروا إحداث تطهير جذري يشمل الضباط الذين ساندوه ضد الكتلة العسكرية الناصرية ويعارضون في الوقت نفسه قيام دولة بعثية خالصة. أبرزهم: اللواء زياد الحريري. وأظهروا في عملية التطهير المتوالي قسوة شديدة وواقعية. فقد علمتهم التجارب السالفة أن الانقلابات تتم عادة بالضباط المعارضين، لذلك قرروا أنه لا يبقى في الجيش إلا الضباط البعثيين والموالين وبدأوا بالضباط الانفصاليين فور انقلاب الثامن من آذار. ثم وبالتعاون مع اللواء الحريري سرحوا في السادس من أيار أو أحالوا إلى التقاعد كل الضباط الناصريين.

وفي التطهير الثالث تم التخلص من زياد الحريري وجماعته بوقائع لا تخلو من طرافة[8]. في النهاية تمكن البعثيون منه وجرت إزاحته بما وصف في حينه «بمظهر

---

(٧) في خلال شهر نيسان حتى تموز ١٩٦٣ استغني عن عدد من المدراء العامين وعين بعثيون في مكانهم. وأصدر المجلس قانون تعديل لقانون الإصلاح الزراعي يقلل من مساحة الأرض الممنوحة للمالك المقررة في قانون ١٩٥٨. والهدف هو الاستفادة من المناطق الزراعية في جبل الدروز ومناطق العلويين. بالقصد الانتهازي جر ضباط هذين الإقليمين إلى المعسكر البعثي. (من مقال لجريدة الحياة بتاريخ ٧ تموز ١٩٦٣ عنوانه «سورية بدون شعرة معاوية: بقلم سياسي عتيق»).

(٨) بدأت المعركة بين الحريري وبين النجم البعثي الصاعد اللواء أمين الحافظ في الثلث الأخير من شهر حزيران وانتهت في ٨ من تموز بإبعاد الحريري إلى باريس. وتعطي تفاصيل المعركة صورة دقيقة للتدني المطرد للقيم الخلقية العسكرية وإلى أي حد بلغ مستوى الضبط والربط فيه خلال حكم البعث.

درس أمين الحافظ في الاتحاد السوفياتي (١٩٦١) وتولى بعد فترة قصيرة إثر الانفصال منصب رئيس قسم التدريب العسكري. وبعد خلافات حادة بينه وبين القيادة نقل بوظيفة ملحق عسكري =

يتسق وروح الانقلابات المضادة السورية. إذ قصد داره وفد حكومي رفيع المستوى من أعضائه الفريق الأتاسي والبيطار وسلّمه المرسوم. فقبل ما هيّئ له دون احتجاج أو مقاومة[9] تفادياً (كما قال) لانقسام في الجيش وحفظاً لوحدته. وبدأ قادة البعث

= في الاتحاد السوفياتي ثم في الأرجنتين. أصله من عائلة فقيرة حلبية. وهو عضو بعثي قديم. في العشرين من حزيران انتهز هو والعقيد محمد عمران البعثي قائد كتيبة الدبابات السبعين فرصة غياب الحريري في زيارة للجزائر فأقدما على تسريح ٢١ ضابطاً من مشايعيه في مختلف القيادات. وكان ضباط الحريري في عرف البعث الفريق الأكثر خطورة عليهم لاحتمال قيامهم بانقلاب ضد البعث في أية ساعة. تم تسريح هؤلاء دون أخذ موافقة الحريري وهو وزير دفاع ورئيس أركان، بل سرت الإشاعة أن الحريري نفسه سيتم تسريحه حال عودته ويعين ملحقاً عسكرياً أسوة بالضباط الآخرين الذين تم تسريحهم. على أنه تجاهل ما حصل وعاد إلى دمشق ورفض تصديق الأوامر بتسريح الضباط ونقلهم بل راح يبحث لنفسه عن حلفاء بين الضباط المناوئين للبعث. وبهذا استقطب الجيش في معسكرين يواجهان بعضهما بعضاً ويناوران. إلا أنهما لم يشتبكا إلا بعد فترة. ثم عقدت اجتماعات عدة على مستوى مجلس الثورة والوزارة لإقناع الحريري بتنفيذ تلك المراسيم لكنه رفض رفضاً قاطعاً. وأظهر معارضة واضحة لسياسة البعث (انظر: الجيش والسياسة في الشرق الأوسط لبرنار ڤيرنييه: Bernard Vernier: Arme et Politiques au Moyen Orient. باريس ١٩٦٦ ص ١٣٨).

وفي أوائل تموز ذكرت الصحف اللبنانية (بنوع خاص) أن الحريري قدم لمجلس قيادة الثورة المطاليب التالية: (١) إعفاء الفريق الأتاسي وطرده من المجلس وطرد أمين الحافظ وتجريده من منصبيه الوزاري والعسكري. (٢) عودة الضباط المسرحين إلى الخدمة ووقف أعمال التطهير في الجيش والشرطة والسلك المدني. (٣) إلغاء قرار حرمان ستين سياسياً على الأقل من الحقوق السياسية. (٤) إجراء انتخابات عامة خلال ثلاثة اشهر. (٥) تطبيق الأهداف الأصلية لانقلاب الثامن من آذار. (الحياة. في عددي ٤ و ٥ من تموز). ثم أقدم على جولات للجبهة في الجنوب بقصد تأكيد دعمه لأصدقاء في الجيش وضمان مساندتهم ورافقت جولتيه في الثاني والثالث من تموز إشاعات حول اعتزامه الزحف على دمشق. إلاّ أنه كان يعود إلى دمشق بمفرده كل مرة. في ٤ تموز بدأت الحكومة البعثية مرحلتها الأولى من انقلابها على الحريري، إذ طوقت دمشق بوحدات من الجيش. ونشرت وحدات قوية أخرى حول مقر القيادة العامة ودار الإذاعة. المرحلة الثانية كانت في السادس منه أي نهار السبت. فقد سحب الحرس الخاص من منزل الحريري وهو من أنصاره وأبدل بوحدة من جنود الكوماندو (الصاعقة) وبهذا أصبح الحريري فعلاً رهن الاعتقال المنزلي. في المرحلة الثالثة أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة قراراً بإعفاء الحريري من منصب وزير الدفاع ورئيس الأركان.

(٩) في اليوم التالي وضع في طائرة ركاب عادية تعود لشركة إير فرانس Air France مع رئيس استخباراته. وكان في وداعه البيطار ووزير التخطيط العميد غسان حداد. ووجهته باريس. ثم وبعد مرور شهرين تقريباً تم تجريده من رتبته العسكرية ونقله إلى السلك الخارجي وتعيينه =

يتحدثون عن المؤامرة التي كشفت وكان الحريري محورها. وذكر وزير الإعلام البعثي في حديث له نشرته جريدة الحياة أنه تم تسريح ثمانمائة ضابط من ضباط الجيش وتعيين تسعمائة بديل لهم[١٠].

وفي ٢٩ من حزيران أصدر مجلس قيادة الثورة المرسوم الاشتراعي المرقم ٨٩ الذي يقضي بإنشاء منظمة الحرس القومي. عرّفها القانون بأنها منظمة شعبية - عسكرية ترتبط بالمجلس الوطني لقيادة الثورة وتتألف من المطّوعين والمطّوعات. وجنود وضباط صف وضباط احتياط غير المطلوبين للخدمة في القوات المسلحة. ووضع على رأس هذا التنظيم الشبيه بأخيه في العراق المقدم (أحمد عبيد) الذي سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة لقيادته حركة عصيان حلب في العام الماضي.

ثم حاول البعث تحويل الجيش إلى أداة حزبية واقترح يميناً بالولاء يحلفه الضباط للمبادئ البعثية الثلاثية «الوحدة والحرية والاشتراكية» ثم وبعد شهر تموز أصبح شعار «الجيش العقائدي» شعاراً رسمياً ويعني في التطبيق الاستبعاد الكامل للضباط غير البعثيين، أو للبعثيين الذين يؤيدون أجنحة أو مفاهيم غير مفاهيم الحزب الحاكم! وبمقتضى هذا الشعار أصبح الضباط البعثيون يحتكرون القيادات كلها في الجيش[١١] إلا أن الأمر لم يتم كما أرادوه وبالسهولة التي قدروها.

أفسحت إزاحة الحريري السبيل لأمين الحافظ السبيل إلى المزيد من المناصب. فورث عنه منصب رئاسة الأركان ووزارة الدفاع ورفّع إلى رتبة لواء وبعدها بقليل إلى رتبة فريق[١٢] وتحقق حلمه في السيطرة على مقدرات سورية بمدةٍ تكاد لا تزيد عن أربعة أشهر. لكن علينا الإقرار بأن زياداً الحريري في انقلابه اتخذ موقفاً غامضاً خدّاعاً وهو على رأس مجموعة من الضباط المحترفين دون لون سياسي لهم.

= سفيراً. وبهذا برهن البعث أنه أقوى من الرجل الذي جاء بهم. في حين برهنوا في العراق بأنهم أضعف من الرجل الذي جاؤوا به ونصبوه رئيساً لجمهوريتهم.

(١٠) من حديث له مع جريدة الحياة في ٢٨ حزيران ١٩٦٣.

(١١) والنتيجة: كل قائد لم يكن بعثياً، صار بعثياً من أجل المحافظة على منصبه القيادي وإلاّ خاطر بمستقبله العسكري. كان هناك الضباط السياسيون الذين اتجهوا فعلاً إلى العضوية في حزب البعث لكن كان هناك ضباط من الأقلية الطائفية والقومية. كان ثم علويون ودروز وأكراد وأكراد يزيدية ومسيحيون ونسبتهم في الجيش تزيد كثيراً عن نسبة قوميتهم إلى مجموع السكان العام.

(١٢) تمنح الرتب العسكرية للضباط السياسيين عقب كل انقلاب أو أثناءه أو أنهم يمنحونها لأنفسهم كما يجري الإنعام على الأطفال من هدايا في أيام أعيادهم أو في المناسبات.

خدع الناصريين بجعلهم يعتقدون أنه ناصري العقيدة والغاية. وخدع البعثيين بإيهامهم أنه منهم. بل خدع الانفصاليين والمحافظين وجعلهم يعتقدون في آنٍ واحدٍ بأنه واحد منهم. وفي أوائل شهر آذار وجدناه يساند البعثيين ضد الناصريين بسبب خشية الضباط التقليديين من سيطرة خارجية. ثم فكر بعد فترة في أن يقلب ظهر المجن للبعثيين ليغدو عقبةً في سبيل سعيهم إلى الاستئثار بالحكم. إلا أن معركته مع البعث جاءت متأخرة جداً، أي بعد ان رص البعث صفوفه وعزز مواقعه بزرع رجاله في نقاط ستراتيجية. ويجب القول هنا إنه لم يكن يتوقع أن يحظى بأي مساندة من خصوم البعث فالانفصاليون لم يغتفروا له قط انقلاب ٨ آذار والناصريون فقدوا ثقتهم به.

لم يشعر بعث سورية بالأمن رغم كل هذه التحوطات. وفي ١٨ من تموز تألف وفد سوري برئاسة لؤي الأتاسي إلى مصر لإجراء محادثات مع عبدالناصر. وذكروا أن الأتاسي جاء وهو مستعد لتنازلات حول إعادة الناصريين الضباط إلى الخدمة وإقامة جبهة قومية سياسية تدعم المجموعات الناصرية بحزب البعث. إلا أن القوى الناصرية شرعت والوفد في طريقه إلى القاهرة بمشروع انقلاب القصد منه إسقاط البعث ومدّ وإقامة حكم قومي وحدوي. وقد هيّئ له سيكولوجياً بمعارك الدعاية المتواصلة من القاهرة وكان من شأنها أن تزيد من حدة العداء ضد عبدالناصر عند الضباط المتشددين عقائدياً ضد الناصرية بل حتى عند من أتاح لهم اتهام البعثيين الوحدويين لهم بالانتصار لعبدالناصر[١٣].

هذا الانقلاب الفاشل الذي وقع نهار الثلاثاء في ١٨ تموز كان يفوق الانقلابات الثلاثة عشر التي سبقته منذ ١٩٤٩ عنفاً ودموية. محاولة وحدوية يائسة ركزت في دمشق فكان الفشل الذريع حليفها[١٤].

---

(١٣) الرزاز: المرجع السالف، الص ٩٩-١٠١.

(١٤) عمل الانقلابيون في وضح النهار. في العاشرة والدقيقة الثلاثين قامت أربع طائرات من نوع (ميك) بالإغارة على مقر القيادة العام وقذفته بالصواريخ. وبعدها بدقائق نجحت وحدات صغيرة من صنف مشاة الإشارة والپوليس الحربي بالاستيلاء على مقر القيادة ودار الإذاعة المقابلة وفي عين الوقت توقف البث الإذاعي بعامل تخريب متعمد أحدثه فنيون وحدويون وتلقى الانقلابيون دعماً من المدنيين الذين ضاقوا ذرعاً بحكم البعث ومن الضباط وضباط الصف الذي فصلوا سياسياً وجاءهم أفضل الدعم من اللاجئين الفلسطينيين المسلحين الذين احتلوا معسكر (قطبون) بالقرب من دمشق. وتزعّم الحركة (جاسم علوان) مع اللواء المسرح (محمد الجراح) مدير الأمن أيام الوحدة والمدني الوحيد المشارك. والعقيد المسرح أكرم =

وانتهت المقاومة الرئيسة بعد أربع ساعات. وشلت الطائرات الأربع المعادية بثلاث عشرة طائرة أرغمتها على الهبوط وعدم التحليق مجدداً. ونجحت كتيبة الدبابات في إجلاء محتلي مقر القيادة العامة. وكان اللواء المسرح محمد الجراح يقود العناصر الشعبية من الانقلابيين وقد نجح لفترة من الزمن في جعل (الغوطة) خارج دمشق معقلاً ناصرياً. وكان (علوان) يتولى القيادة العامة. ما لبثا كلاهما أن تواريا عن الأنظار عندما أيقنا بالفشل. واستخدم رجل البعث القوي اللواء أمين الحافظ أقصى درجة من القسوة بحق المساهمين والضالعين، «قسوة لا سورية» أي غير معهودة من السوريين[(١٥)] من قبل أثناء التعامل مع الانقلابيين إذ جرت العادة أن يعتقلوا ويقدموا إلى محاكمات مطولة

= صفري مرافق عبدالناصر أيام الوحدة. ويوسف مزاحم وزير الأوقاف أيام الوحدة ورائف المعرّي. وكانوا يتوقعون تدخلاً مصرياً. وحقق الانقلابيون في الأول درجة كبيرة من النجاح بحيث إن الضابط الرائد المكلف بحراسة مقر القيادة اصدر أوامره لرجاله بالانسحاب إلا أن ضباط المقر وعلى رأسهم أمين الحافظ حملوا على الانقلابيين برشاشاتهم وقاموا أثناء ذلك باستقدام قوات موالية للسيطرة على مراكز ستراتيجية في العاصمة ثم أعلنوا حظر التجوال وتواصل القتال في شوارع دمشق حتى الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين ظهراً. وأدى قصف الدبابات والمدفعية والغارات الجوية إلى وقوع خسائر في الأرواح كبيرة قدرت في دمشق وحدها ما بين ١٧٠ و٨٠٠ قتيل. [تراجع الحياة: عدد ١٩ تموز ومركز انباء كيسنگ Kessing Contemporay Review ١٩٦٣ : مادة سورية] (إلا أن العدد الذي اعطي رسمياً كان ١٩ قتيلاً و ٤٥ جريحاً) وكان يسمع لمدة خمسة أيام بعد القضاء على المحاولة أصوات إطلاق الرصاص متقطع في أنحاء دمشق وبقيت جيوب للمقاومة ثم سحقها بقسوة، لاسيما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وجرت في ٢٤ من تموز محاولة أخرى يائسة للاستيلاء على الإذاعة ومقر القيادة العامة. وفي عين اليوم (١٨ تموز) جرى تنفيذ حكم الموت بعشرين بينهم ثمانية عسكريين رمياً بالرصاص بعد محاكمة صورية سريعة في سجن المزة. وبعدها بيومين نفذ حكم الموت بخمسة من العسكريين واثنين من المدنيين بينهم امرأة. وأعدم الحياة العقيد هشام شبيب وسبعة من ضباط الصف. وتم إلقاء القبض على ثلاثة من قادة الانقلاب المجهض خلال الأيام العشرة التالية (اللواء الجراح والنقيب جاسم علوان والعقيد رائف المعري) وآخرين وكانوا قد حكموا بالموت غيابياً إلا أن محاكمهم الوجاهية بدأت في التاسع من أيلول والتهمة الموجهة إليهم: قيادة هجوم على مقر القايدة العامة ومحاولة اغتصاب السلطة بالقوة والتآمر على إسقاط الحكومة والاتصال بدولة أجنبية للقيام بعدوان على الحكومة. وفي ١٧ من تشرين الأول ثبتت أحكام الموت بحقهم وحكم على ثلاثة عشر بالموت وعلى ثلاثة بالحبس المؤبد وعلى عشرين آخرين بمدد سجن تتراوح بين السنة الواحدة والعشرين. فأودعوا السجن حيناً حتى صدر عفو عنهم في ١٩٦٤ وسمح للقياديين منهم بالسفر إلى مصر.

(١٥) نيويورك تايمس. مقال رئيس. عدد ٢٢ تموز ١٩٦٣.

ثم يتم إخلاء سبيلهم إثر انقلاب ناجح آخر. أو يرسل الخاسرون أحياناً إلى الخارج في مناصب دبلوماسية. إلا أن أمين الحافظ آثر التجديد.

في صباح يوم ١٩ من تموز الباكر تحدث بنفسه من الراديو قائلاً بحزمٍ وثبات معيداً إلى الإذهان خطبة الحجاج بن يوسف قبله باثني عشر قرناً ونصف قرن في الكوفة «رؤوس المتآمرين ستحسق، يد التآمر ستقطع».

في أثناء تلك المحاكمات السريعة انتشرت شائعة تفيد بأن أعضاءً من المجلس العرفي العسكري كانوا ميّالين إلى إعدام عدد من المسجونين الانفصاليين بعد محاكمة صورية لمجرد البرهان للقاهرة بأن حكم البعث ليس منحازاً إلى جانب الانفصاليين وأنه لا يفرق بينهم وبين وحدويي انقلاب تموز الفاشل[١٦].

التفسير الوحيد الرئيس للبطش وقسوة المحاكمات وتنفيذ أحكام الإعدام لا بدّ وأنه يعود إلى خطورة التحدي الذي يواجه سلطة البعث وكرد فعل للعنف الذي استخدمه الانقلابيون، فنجاحهم لم يكن يعني إلا القضاء التام على البعث ونهاية الأمل بعودته إلى الحكم بل نهاية البعث. والوحدويون هذه المرة أداروا عملية عسكرية مخططاً لها لأول مرة في تاريخ الانقلابات السورية. إلا أن البعثيين كانوا بمحض صدفة يملكون قائداً شجاعاً سبّاقاً – كان عليهم أن يواجهوا الانقلابيين بتوجيه ضربة صاعقة. الخوف لم يتسرب إلى أمين الحافظ ولم يؤخذ على حين غرة بعكس العسكريين القادة في حكومة (القدسي). لم يكن فحسب يعرف ما سيأتي به المستقبل بل كان كما يبدو مستعداً له. وكان الحزم واليقظة اللذان تحلى بهما السبب الرئيس لهزيمة الناصريين. ثم لا يمكن أيضاً أن يبخس موقف الوحدات والضباط في رفض الانضمام إلى الوحدويين. لأنهم وبطبيعة الحال كانوا يخشون عودة الوحدة الاندماجية غير المشروطة مع مصر

---

(١٦) زهرالدين: المرجع السالف، الص ٤٧١-٤٧٣: كان اللواء عبدالكريم زهرالدين في مستشفى سجن المزة العسكري حيث يودع عادة السجناء السياسيون الممتازون بصرف النظر عن كونهم مرضى أو أصحاء ليلقوا معاملة خاصة. فجأة وفي ٢١ من تموز أعيد إلى السجن الاعتيادي كما صدرت أوامر مماثلة بحق الرئيس ناظم القدسي. كانت هذه الإعادة تعني محكمة أو إعداماً. وقيل إن القدسي هاج هائجه وأبى أن ينقل خطوة واحدة إلا بالقوة. وأخيراً سمح له بالبقاء. وبعد مرور ثلاثة أيام يقول زهرالدين بأنه أعيد إلى المستشفى. وتم إنقاذ الانفصاليين الآخرين ومنهم العقداء السابقون الكزبري ومهياني والعميد عصاصة لأن معاون مدير السجن رفض تنفيذ أمر شفوي من المحكمة العسكرية العرفية بعقد محاكمة صورية لهم وإعدامهم في الحال. ولأن أحد أعضاء المحكمة وهو النقيب سليم حاطوم وقف معارضاً هذا القرار.

بكل مصائبها وويلاتها وذكرياتها الأليمة. فعادوا ليساندوا البعث ولم يكن معظمهم يرغب في بقاء البعث. وبدا رد فعل عبدالناصر ضد البعث واستخدامهم فرق الإعدام عنيفاً جداً والأمر لا يدعو إلى الاستغراب. فلأول مرة في حياته السياسية يجد أنصاره ووكلاءه في سورية يقتلون في المعارك أو يقادون إلى ميدان الرمي وأن ذلك يتم على يد عين القادة الذين كانوا في وقتٍ ما يعدون من أنصاره ومشايعيه(١٧). ومدرسة العنف كانت فعلاً من مستنبطات وأدوات عبدالناصر. واستحق وصف رشيد المعلوف له في مقال طريف «بشيخ الطريقة» طريقة العنف في العالم الناطق بالعربية(١٨).

وتواصلت حملات التشهير المصرية وبلغ الأمر غايته القصوى ولم تسكت دمشق هذه المرة إلا لتتخير أرذل التعابير السوقية على لسان رجلها الأوحد القوي أمين الحافظ فقد قال بالنص في تصريح له بتاريخ ٢١ من تشرين الثاني:

«وجدنا أنفسنا مكرهين (على الردّ) هل كان زعماء القاهرة على علم بما تفعل أجهزة إعلامهم؟ إن كانوا على علم فتلك مصيبة. وإن لم يعلموا فالمصيبة أعظم. إن لم يكفوا عن هذا فأنا مضطر إلى القول إن حذاء أصغر جندي سوري هو أغلى من رؤوس كثير من أولئك الجبناء. وإن هذا الحذاء قادر على سحق رؤوسهم إذا أهانوا شرفه وكرامته»(١٩).

أشار عبدالناصر في خطبة ٢٢ يوليو التي نوهنا بها إلى استحالة الاتفاق مع

---

(١٧) في المحاولتين اللتين سبقتا هذه (محاولة ٢٨ آذار ١٩٦٢ و١ نيسان) تلتهما محاكمات امتدت أشهراً بطولها وختمت بأحكام لم يجر تنفيذها إطلاقاً وهذا ما جرأ عبدالناصر على إبقاء ثقته بضباط الجيش ومحاولاتهم الانقلابية لإسقاط (القدسي). ما دام لا خطر هناك على النفس، والتضحية الوحيدة هي مالية فقط. لكن الموقف اختلف في عهد حكم البعث فهؤلاء «ثوريون» أيضاً وهم على إدراك وتفهم تامّين بأساليب عبدالناصر. لذلك فعندما اتهمت القاهرة حكومة البعث بإغراق سورية في بحر من الدماء أثناء قمعها مؤامرة ١٨ تموز، كان عليها أن تلوم نفسها ولا أحد غيرها لأنها كانت مصدراً بل حتى بالفخر والتباهي بالانتفاضات الدموية العنيفة التي قام بها حلفاؤها ومنهم البعثيون في العراق وفي لبنان وفي الأردن وفي اليمن منذ العام ١٩٥٥ فصاعداً كما أسلفنا.

(١٨) رشيد المعلوف. مقال رئيس في جريدة الصفاء الدمشقية في عدد ٢٥ تموز ١٩٦٣. عنوانه شيخ الطريقة.

(١٩) نشره في حينه سائر الجرائد السورية واللبنانية. انظر أيضاً الوثائق العربية السياسية، بيروت ١٩٦٤. الص ٤٨٠-٤٨١) Arab Political Documents

السوريين «فمعظم المخلصين الذين وقّعوا بالأمس ميثاق ١٧ نيسان هم الآن في السجن ونحن لا نستطيع أن ننشئ أي صلة أو أي حلف أو أي وحدة قصدٍ مع دولة فاشية في سورية».

وبدأت صحف معينة كالأهرام في القاهرة تدعو بعد خطاب عبدالناصر إلى شعار جديد «وحدة التنظيم» كمبدأ يرشد إلى الوحدة العربية بديلاً عن الشعار القديم «وحدة القصد». والشعار الجديد يعني كما شرح أن أيديولوجية واحدة - والاشتراكية خصوصاً - لا تكفي كشرط يجب توفره لإقامة اتحاد فدرالي، وأن تنظيماً سياسياً موحداً يجب حضوره كالاتحاد الاشتراكي المصري - قبل إنجاز الوحدة.

ومما يدعو إلى الانتباه هنا أنه وفي الأسابيع القلائل الأولى التي تلت المحاولة الانقلابية الفاشلة ورغم خيبة الوفد من الزيارة القاهرية فقد لازم حكومة البعث الحذر من إلقاء اللوم على عبدالناصر بصورة علنية. بل إنها صرحت حتى بعد إعدامها ٢٧ من الناصريين الثائرين بعزمها على التمسك بالميثاق وطلبت منه بعد يومين من إعلان انسحابه إعادة النظر في قراره هذا. ولعل غرض البعث هو إلقاء التهمة على عبدالناصر بقضائه على الأمل في الوحدة، ولغرض تبرئة نفسه. وكان الهجوم الإعلامي المتقابل مركزاً على مسألتين: تبعة هدم الوحدة وأساليب وأهداف حكومتي البلدين.

وفي ٢٤ تموز على أثر الطلب السوري هاجم البيطار في تصريح له «مبدأ عبادة الشخصية وحكم الرجل القوي» وفي ١٦ من آب اتهم السوريون لأول مرة قيام القاهرة بتمويل المؤامرة الناصرية في ١٨ تموز وقال أمين الحافظ في سياق ذلك «إن عبدالناصر يبدد الأموال المصرية بالإنفاق على هذه المؤامرات في البلاد العربية الأخرى بدلاً من إنفاقها على رفع مستوى معيشة الشعب المصري».

أكانت طريق اللاعودة؟ كلاّ.

* * *

حاول عبدالناصر لفترة من الزمن كسب بعث العراق وبدت علاقته تتسم بالسياسة والوقار، حتى أنه وجه الدعوة لعبدالسلام بزيارة للقاهرة[٢٠] ولم ينجم عن الزيارة شيء.

---

(٢٠) بالأول لم يسمح له البعثيون بها. ثم وافقوا في أواخر آب على أن يرافقه وفد ولم ينجم عن المحادثات شيء.

كان عبدالناصر مع هذا يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن البعث إنما يريد أن يحكم وأن يعمل لقيام دولة بعثية لا دولة وحدة عربية. لكن - وهنا موطن غرابة - ما الذي جعل بعثيي سورية يلاحقون عبدالناصر باستمرار لإنشاء «وحدة تنظيم» بدلاً من عمل وحدة مع العراق؟

ربما التعليل الأقرب إلى المنطق (وقلما كان المنطق الوسيلة التي نملكها في تفسير مفاجآت هؤلاء المغامرين) هو أن البعث كان بحاجة إلى وقتٍ لتوطيد دعائم حكمه ومركزه ولإنجاز عمليات التطهير الضرورية وكذلك اتباعاً للعقيدة البعثية فيما سموه «بتفاعل الثورتين» الثورة المصرية في ٢٢ يوليو وثورة ١٨ آذار البعثية في سورية[٢١].

فقبيل حلول ذكرى الانفصال (٢٨ من أيلول) أعلن بعث سورية أنه ويقدر ما يرى الوحدة العربية علة وجوده إلا أنه لا يستطيع التوقف في نضاله في سبيلها منتظراً رغبات عبدالناصر. لذلك قرر إقامة الوحدة بين سورية والعراق بشكل «دولة اشتراكية ديمقراطية شعبية» وعلى خطوات متدرجة تبدأ بإنشاء وحدة عسكرية ثقافية اقتصادية. وتليها بالأخير الوحدة السياسية.

بوشر بإنجاز الخطوة الأولى في ٨ من تشرين الأول ١٩٦٣ بالتوقيع على ميثاق الوحدة العسكرية. وبموجبه استحدث مجلس الدفاع الأعلى المتكون من ثلاثة أعضاء لكل جانب، مع قائد أعلى للجيش الموحد[٢٢].

ويطبيعة الحال لم يرق هذا لعبدالناصر الذي بقي رغم كل شيء يجانب المس بمشاعر بعث العراق على أمل سحبهم إلى صفه. أما الآن وقد ارتبط الجانبان بميثاق عسكري ومواثيق وحدوية أخرى فقد قرر توجيه مدافعه إلى العراق وإطلاق قذائفه بهدف إسقاط حكومته المهتزة وعزل سورية.

وما مرّ شهر واحد على هجومه الإعلامي حتى تسارعت الأحداث في العراق دون مجهود منه ويأسرع مما كان يتوقع في أبعد أحلامه خيالاً. أسبوع واحد من الصراع

---

(٢١) وردت الصيغة في بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة ونشر في معظم الصحف المحلية (انظر عددي الحياة البيروتية المؤرخين في ٢٨ و٢٩ من أيلول).

(٢٢) أسند هذا المنصب للفريق الركن (الرائد قبل سنة واحدة) صالح مهدي عماش. وجُعلت دمشق مركزاً للقيادة الموحدة. وفي عين يوم التوقيع على الميثاق دخلت العراق من الشمال قوة سورية بحجم لواء (لواء اليرموك) بقيادة اللواء فهد الشاعر وانضمت إلى القوات العراقية في حرب كردستان.

والتلاحي بين قادة البعث هناك انتهت بانقلاب قومي دموي تزعمه عبدالسلام عارف ضد البعث. وتحقق ما تمنى من زيادة عزلة سورية. وفي ١٧ من كانون الأول لم يبق جندي سوري واحد على أرض العراق.

رغم احتفاظ انقلاب تشرين الثاني بشيء من المظاهر البعثية إلا أن ذلك تم التخلص منه بشكل تدريجي ونظفت الحكومة الجديدة من قادة بعثيين بهدوء ودون ضوضاء[٢٣].

كما تم تسريح أفراد الحرس القومي المستسلمين والأسرى وأحيل بعض من قاوم الجيش إلى محاكم عسكرية بتهم القتل. ونشرت الحكومة كتباً تتحدث عن أعمالهم الجرمية واعتداءاتهم على الأبرياء ونوشدت العائلات التي تجهل مصائر أبنائها بالإخبار عن معلومات تؤدي إلى القبض على الجناة وعقابهم. وطلبت من الذين عذبوا بأيدي الحرس القومي أن يدلوا بشهاداتهم لمكاتب تحقيق خاصة شكلت لهذا الغرض.

وهذه بالطبع من الفكاهات المرة. فمعظم القتول جرت في أيام الانقلاب الخمس عشرة الأولى أيام كان أعضاء وقادة الحكم الجديد هم الآمرون بها أو الموافقون عليها وعلى رأسهم عبدالسلام عارف نفسه الذي كان أكثرهم رغبة في قتل أكبر عدد ممكن من الضباط الشيوعيين والقاسميين. ثم من كان يجرؤ على التقدم بالشكوى في حين ماتزال ألوف من هؤلاء في السجون والمعتقلات والمحاكم العرفية العسكرية تشتغل بأقصى طاقتها. ثم ان عمليات الاعتقال والتعذيب والمحاكمات العسكرية كانت مستمرة لم يعترها وهن. وتَواصَلَ تنفيذ أحكام الموت التي صدرت أيام البعث لكن بشكل متقطع وغير منهجي.

كان المواطنون العراقيون بصورة عامة يتوقعون نوعاً من الانفراج والتحول إلى الديمقراطية أو إرخاء القبضة الحكومية الممسكة بخناق الشعب وبدأ بعضهم وبعد ما لقوا خلال هذه السنوات الست يحنون إلى أيام نوري السعيد وإلى ما فيه وجه شبه بها

---

(٢٣) أقام عبدالسلام بديلاً لمجلس قيادة الثورة البعثي مجلساً جديداً كله عسكريون تقريباً. والبكر وضع على الرف فعلاً بتعيينه نائباً لرئيس الجمهورية ثم ألغي المنصب ونقل إلى الخارجية بدرجة سفير فرفض التعيين واعتزل في بيته يرعى أبقاره. وفي أوائل ١٩٦٤ جرى لحردان التكريتي ما جرى للبكر فنقل من منصبه وزيراً للدفاع إلى ديوان وزارة الخارجية. وتنصل طاهر يحيى من عضويته فأبقي عليه. كذلك أبقي على رشيد مصلح بعد تنصله من العضوية أيضاً ومهاجمتهم بالبذاءة التي كلفته حياته.

في الحكم الجديد. إلا أن (عارفاً) لم يكن أكثر ميلاً من (قاسم) أو البعث في وضع نظامه على ركائز ديمقراطية. وكان أن أعلن دستوراً (مؤقتاً) ثالثاً. وفي الثالث من آذار ١٩٦٤ رأى العراقيون وجه طاهر يحيى في جهاز التلفزة يتلو المواد الخمسة والمائة من الدستور الجديد وفيه أن الجمهورية العراقية هي دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد ديمقراطيتها واشتراكيتها من الإسلام وأن الإسلام هو دين الدولة الرسمي. ومنع الدستور أي تنظيم أو تشكيل أي نمطٍ من وحدات عسكرية أو شبه عسكرية وحظر على الجيش التدخل في السياسة أو تعاطيها. وأعطي رئيس الجمهورية حق إقالة رئيس الوزارء والوزراء وتعيينهم كما سمح لرئيس الجمهورية الحالي بالبقاء مدة غير محددة إلى أن يتم انتخاب رئيس جمهورية جديد بموجب دستور «دائم» بعد انقضاء فترة الانتقال غير المحددة زمنياً. وصرح بأن هدف الشعب العراقي هو «الوحدة العربية الكاملة ابتداء» بالجمهورية العربية المتحدة. وهي محاولة صبيانية مفضوحة لإبقاء عبدالسلام رئيساً للدولة لأطول مدة ممكنة.

ولم يكن للحكم الجديد مندوحة من البحث عن مخرج لوقف القتال مع الثورة الكردية. وكان يشعر بضعفٍ حقيقي رغم انتصاره الكبير في انتزاع الحكم من يد البعث. فمع انتصاره هذا ما زالت عناصر بعثية وغير بعثية قوية تتربص به داخل الحكم وخارجه.

لم يُقضَ على خلايا الحزب قضاء تاماً لا في جناحه العسكري ولا المدني. وما زال كثير من الضباط البعثيين الصغار يتلقون الحماية من ضباط كبار لهم في الجيش ومن واقع وجود حكم بعثي خالص في سورية التي أصبحت مصدر خطر كبير على الحكم القومي العراقي الجديد. وسرعان ما نشبت المعارك الإعلامية المبتذلة بين البلدين كل يفضح سوءات الآخر وهم أخبر بها من غيرهم. وحاولوا التآمر في الثاني من آذار ١٩٦٤ فافتضح أمرهم وبها فقد حردان عبدالغفار منصبه وعيّن سفيراً للعراق في السويد[٢٤].

وفي أيلول أقدم البعثيون على تنفيذ مؤامرتهم الكبيرة بقصد إنهاء عارف جسدياً مع حكمه. وحدد لها الرابع من أيلول بقيام سرب من ست مقاتلات من نوع ميك بهجوم

---

(٢٤) مجلة التايم ٢ تشرين الأول ١٩٦٤: في اجتماع عقده حردان في ڤيينا للبعثيين المبعدين في أوروبا حلف خلاله بهذه اليمين «قسماً بلحية النبي الطاهرة سأسقط هذا الخائن عارف».

جوي على مطار بغداد المدني بعد ظهر ذلك اليوم وقت مغادرة عبدالسلام البلاد لحضور اجتماع القمة الثاني للجامعة العربية في الإسكندرية. هذه الطائرات كانت معدة لمرافقة طائرة عارف وطياروها أعضاء في خلية بعثية اتفقوا على تفجير طائرة الڤيكونت التي كانت ستحمله وهي تبدأ طيرانها. وفي الوقت عينه تقوم الكتيبة الرابعة المدرعة يقودها الضابط البعثي المقدم أحمد الجبوري بالاندفاع نحو المدينة من معسكر الرشيد لاحتلال دار الإذاعة ودوائر حكومية ووزارات بمساندة بقايا من أفراد الحرس القومي. تم كشف المؤامرة قبل تنفيذها بساعات بإفشاء أحد الطيارين الستة السر. وكان قد دُسّ على المتآمرين بوصفه عضواً في الحزب. قامت قبيل تنفيذ الخطة وحدات موالية من الجيش مع رجال الأمن باقتحام مفاجئ لمعسكر الرشيد واعتقلت المنفذين وأحيل عشرة ضباط بينهم الطيارون الخمسة إلى محكمة عسكرية ونفذ فيهم جميعاً حكم الموت بعد إدانتهم. ثم شنت على أثر ذلك حملة اعتقالات واسعة شملت مئات البعثيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء السابق أحمد حسن التكريتي الذي أقر بمسؤوليته فيها[٢٥] وفي ٢١ أيلول عين اللواء عبدالرحمن عارف وكيلاً لرئيس أركان الجيش.

كان عبدالسلام بحاجة إلى دعم الناصريين المحليين كعاملٍ لتخفيف ضغط البعث التآمري وكذلك للوقاية من الشيوعيين الذين عادوا لرص صفوفهم وبناء تنظيماتهم رغم الأساليب القمعية التي مارسها ضدهم. بل كان بحاجة إلى عبدالناصر بالذات مثلما كان عبدالناصر بحاجة إليه لمساندته في القضاء على أية محاولة بعثية أخرى تنوي استعادة سيطرتها بها.

وعلى هذا، وقع الطرفان في ٢٦ من أيار في القاهرة ميثاقاً جديداً وصفته الصحافة القاهرية «بالخطوة الأولى نحو الوحدة العربية الكاملة». ومن نصوصه إقامة قيادة عسكرية موحدة أثناء الحرب. وإقامة مجلس رئاسي مشترك فوراً ينعقد دون إخطار مرة واحدة كل أربعة أشهر لتنسيق سياسة البلدين.

---

(٢٥) دانا شمدت. نيويورك تايمس، عدد ٢٣ أيلول ١٩٦٤. التايم في ٢ تشرين الأول ١٩٦٤. (لم يقدم أحمد حسن التكريتي إلى المحاكمة. وإنما أوقف أشهراً قلائل).

نقول: سبقها في ١٨ تموز الكشف عن مؤامرة جديدة وجرى توقيف عشرة بينهم ضباط جيش وضباط شرطة. وانتهز عارف يوم عيد المولد النبوي في ٢٠ من تموز لشن هجوم عنيف على البعثيين واتهمت الصحف العراقية السوريين والإيرانيين بالمشاركة وجاء اتهام إيران لأن المؤامرة كانت مركزة بنوع خاص على الجنوب ومن خطتها إثارة قبائل الجنوب.

جرت المحادثات التي سبقت هذا الاتفاق أثناء زيارة (عارف) مصر بمناسبة المشاركة في احتفال الانتهاء من المرحلة الأولى من بناء سد أسوان العالي وكان (خروشوف) الزعيم السوفياتي ضيف الشرف. وجرت محاولات تضحك الثكلى من عبدالناصر لإنشاء علاقة بين حليفه الجديد وبين سيد الكرملين باءت بالفشل والإخفاق الذريع[٢٦] تخللها مناسبات ومواقف فكاهية.

---

(٢٦) تطرقت إلى هذه المقابلة المسلية الصحيفة الروسية (أركومنت أي فاكت) الصادرة في موسكو بعددها المرقم ٤١ للسنة ١٩٩٧. ضمن مقال كتبه الصحافي ألكساندر مورزوروف. قال: «من بين ضيوف عبدالناصر كان الرئيس العراقي السابق عبدالسلام عارف الذي عرف بممارسة أعمال القسوة على الشيوعيين العراقيين فنال منها كره موسكو وسخطها. ويبدو أنه حاول المساومة على تعديل موقفه من الشيوعيين العراقيين مقابل الحصول على المساعدات السوفياتية فجلس بالقرب من (أوليغ كفتونوفتش) المترجم الخاص للزعيم السوفياتي وأبلغه برغبته في التحدث إلى رئيسه فأنهى المترجم الرغبة. وانتبه خروشجوف متذكراً وبادر يقول متسائلاً «أليس هو عارف الذي قتّل في الشيوعيين؟» أجاب المترجم «إنه هو بعينه». قال خروشجوف: «إذن فأبلغه بأني لست مستعداً للحديث معه فحسب بل لست مستعداً أيضاً للتغوط إلى جانبه لو ضمنا كنيف واحد!». قال هذا وراح يتفرس برضا وانشراح في وجه (عارف) ليرى أثر قوله هذا ومنتظراً ردّ الفعل.
بالنسبة إلى المترجم المسكين كان موقفاً في غاية الحراجة. أن يكلف بترجمة عبارات خروشجوف المهينة لرئيس دولة ونصها هذا؟ في النهاية قرر في ذات نفسه أن لا يفعل وأن يعتاض عنها بعبارات من عنده، رسمت على وجه الرئيس العراقي علائم الرضا والارتياح.
وأدرك خروشجوف أن شيئاً قد حصل خلاف ما توقع فتوجه إلى مترجمه سائلاً «هل نقلت له كلامي بالنص؟» أجاب المترجم: «أبلغته بأنك مشغول ولا وقت لديك للتحدث إليه الآن» وعصف الغضب بخرشجوف وطرد المترجم فوراً.
هذه الحادثة تناولها (هيكل) بتفاصيل طريقة أخرى في كتابه المطبوع باللغة الإنكليزية في ١٩٧٣ بعنوان Naser: The Cairo Documents ناصر: الوثائق القاهرية.
ومما يذكره في هذا الصدد أنه أي الزعيم السوفياتي التفت إلى عبدالناصر وهما في السيارة وقال له «ياصديقي الرئيس إلى متى ستحاول فرض هذه العنزة علي؟» فسأله عبدالناصر «أي عنزة؟» أجاب خروشجوف بصوت عال «عارف عارف عارف» ثم تناول جريدة نشرت صورة عارف وقال ألا يبدو شبيهاً بالعنزة». (تتمة حديث هيكل تجده في الص ٨١-٨٢ من كتابي «زيارة للماضي القريب ستوكهولم ١٩٩٨.») ومما يذكر في هذا الصدد أن عبدالناصر أطلق بمناسبة الزيارة سراح ٨٠٠ سجين ومعتقل شيوعي. وأعيد الرائد الشيوعي خالد محي الدين المبعد ليرأس تحرير جريدة شيوعية مسائية. وبالمناسبة منح خروشجوف كلاً من عبدالناصر وعبدالحكيم عامر لقب «بطل الاتحاد السوفياتي» وقلد عبدالناصر وسام اللجنة الذهبية ووسام لنين وهما أرفع الأوسمة السوفياتية.

وهكذا وجدنا (عارفاً) يكرر عين التاكتيك البعثي ليقذف بتهورٍ وطيش صبياني مقدرات العراق في سلة شراكة مع مصر دون أن يرى لزوماً لاستفتاء الشعب. والظاهر أنه بالأخير - وبالاخير فقط - أفاد من درس البعثيين الذين ما اكتشفوا بأن عبدالناصر ماقبل الوحدة إلا عندما بات أكيداً عنده بأنه سيتولى السلطة بكاملها. وعارف وأصحابه الضباط القوميون قدموا بهذا خدمة زائفة للوحدة العربية. لكنهم بالتأكيد ماكانوا يريدون أن ينزلوا عن امتيازاتهم أو أن تتقلص أدوارهم ضمن حدود بلادهم. إلا ان فكرة واحدة كانت تلازم هؤلاء وتملك عليهم مذاهبهم وهي الحصول على مزيد من السلطة والسمعة بمعونة عبدالناصر. بسبب وضعهم غير المستقر في العراق. ولذلك أعلن في كل من بغداد والقاهرة يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٦٤ عن «قيام قيادة سياسية موحدة» لكن لم يتم الاجتماع الأول لهذه «القيادة» إلا بعد مرور أكثر من نصف عام في (١٩ أيار ١٩٦٥)[٢٧].

ذكرنا آنفاً أن الدستور العارفي الموقت الذي وضع في ٣ من أيار ١٩٦٤ كان قد نص على أن يكون نظام الحكم العراقي اشتراكياً ديمقراطياً. وعلى أثر اتفاقية ٢٦ من أيار ١٩٦٤ وفي اليوم عينه أعلن في كل من العاصمتين عن تشكيل مجلس مختلط رئاسي للتخطيط والتنسيق ودراسة ما لا غنى عنه من الخطوات المؤدية إلى الوحدة الدستورية. ومن مضمون الاتفاق وحدة التنظيم الحزبي وهو في مصر التنظيم السياسي الوحيد المسمى «الاتحاد القومي الاشتراكي» باختراع نموذج مماثل في العراق تشرف عليه الدولة أيضاً. وقد أعلن عن تشكيله في ١٤ من تموز ١٩٦٤ وضم فضلاً عن الحركيين مجموعة الفصائل القومية القليلة الأهمية[٢٨] وبعض المستقلين والبعثيين

---

(٢٧) تألفت من رئيسي الدولتين. وستة أعضاء من كل دولة وكان المتوقع أن تتخذ خطوات وصفت بـ «العملية» لإنجاز ما سمي بالوحدة الدستورية. ودراسة وتطبيق ما لا غنى عنه من الخطوات المؤدية لتلك الوحدة الدستورية. كان عارف يرمي إلى كسب عبدالناصر بوضع العراق على طريق اشتراكيته رغم معارضته ذلك أيام حكم البعث!

(٢٨) لم يكن للحركيين شأن يذكر في العراق قبل ١٤ تموز إلاّ أن نشاطاً ملحوظاً دب فيهم بعدها ولاسيما بين الطلاب. كانت هذه الحركة قد نشأت في أعقاب الفشل العسكري في العام ١٩٤٨ بتشجيع ورعاية الدكتور قسطنطين زريق الأستاذ في الجامعة الأمريكية ببيروت (انظر ما سبق) وفي أوائل العام ١٩٥٣ اندمجت في حركة عرفت باسم «كتائب الفداء العربي» وقد جمع الاثنين عداؤهما للصهيونية والأنظمة العربية الرجعية والغرب وهي التي سببت نكبة فلسطين. واتجهت إلى أسلوب النضال المسلح «للاقتصاص من أولئك الذين تسببوا في قيام دولة

السابقين الذين أصبحوا ناصريين. وفي عين هذا اليوم وهو يوم الذكرى السادسة للانقلاب في العراق فاجأ طاهر يحيى رئيس الوزراء الشعب العراقي من دار الإذاعة بالإعلان عن الإجراءات الاشتراكية التي قضت بتأميم جميع المصارف المحلية والأجنبية وكل شركات التأمين وثلاثين مصلحة وشركة تجارية وصناعية. كما أعلن بأن الشركات المؤممة سوف تديرها مؤسسات حكومية.

وتقرر كما هو الحال في مصر أن يتقاضى عمال وموظف تلك الشركات ٢٥ بالمائة من الأرباح وأن يرسلوا إلى مجلس الإدارة أو المديرين ممثلين عنهم.

ولم تمس قرارات التأميم هذه شركات النفط الأجنبية فقد كان يخشى مضاعفاتها وما زالت تجربة قاسم المرة معها ماثلة كيف أنها كانت واحدة من أسباب سقوطه. إلا أن البعث السوري سدد طعنته الكبرى أثناء نزاعه مع شركة نفط العراق IPC خلال كانون الأول ١٩٦٦ أو أوائل آذار ١٩٦٧. حيث آلت النتيجة إلى الاستيلاء على موجودات الشركة في سورية وأوقفت ضخ النفط العراقي من خط الأنابيب المار بالأرض السورية. فضلاً عن منع تحميل النفط من ميناء (بانياس) السوري. وكان الضرر العراقي جراء هذا العمل عظيماً جداً. لأن ٨٠ بالمائة من دخله القومي كان يأتي من عائدات نفطه المصدر. والذي استهدفه بعث سورية من ضغوطه ليس مجرد حمل

= إسرائيل». وخططوا لاغتيال زعماء تلك الدول كنوري السعيد والملك عبدالله بن الحسين والعقيد أديب الشيشكلي وانكشف التنظيم عند اغتيال الأخير منهم. ووجد على رأس الحركة (جورج حبش) وهو فلسطيني و(هادي هندي) سوري مولود في العراق. و(جهاد الضاحي) سوري. و(حسين توفيق) مصري اتهم قبل ذلك مع أنور السادات باغتيال الوزير المصري (أمين عثمان). وانبثقت من هذه الجمعية جمعية أدبية أطلق عليها (العروة الوثقى) التي احتلت تدريجياً مكان المنظمة الأصلية (كتائب الفداء) وتزعمها (جورج حبش ووديع حداد، والعراقي حامد الجبوري). أصبح جورج حبش رئيس لجنتها التنفيذية وحولها بالنتيجة إلى منظمة سياسية عربية باسم «حركة القوميين العرب» وثبت الشعار الذي عرفت به «وحدة. تحرير. ثأر: بالدم والحديد والنار». بالأول وقفت الحركة موقفاً معادياً من ثورة يوليو لعدم إيمانها بالانقلابات العسكرية. ولأن ضباط يوليو لا يؤمنون بالحياة الحزبية فقد أسرعوا بالانقضاض عليها ومنازلتها. وفي العام ١٩٥٢ انشطرت الحركة على نفسها بظهور تيار محافظ يؤيد الغرب ويدعم بعض الدول السائرة في ركابه. وانفصل (جورج حبش) أخيراً عن الحركة انفصالاً تاماً ليؤلف تنظيماً فلسطينياً خالصاً كما هو معروف. وفي ١٤ تموز ١٩٥٨ لم يكن عدد أعضاء الحركة يتجاوز المائتين وبقي التنظيم العراقي ضعيفاً خلال العهود التي تلت إلا أنه الآن كان يتمتع بعطف عدد من الضباط القياديين في حكومة عارف.

الشركات على مضاعفة ما تدفعه من أجور لها لقاء مرور النفط من أراضيها. بل هو بالحقيقة ممارسة ضغط عراقي للسماح بنشاط سياسي بعثي، وبتعيين وزراء بعثيين في حكومتهم. ثم وبخلقهم أزمة اقتصادية في العراق سيرغمون حكومته على الانحياز إليهم وإلى من يعتبرونه من الانظمة الثورية في البلاد الناطقة بالعربية.

بحث (إبراهيم ماخوس) وزير الخارجية السوري الأزمة مع العراقيين بشكل لا يتصف بالمسؤولية حقاً حين عرض أن يُوجِد أسواقاً لنفط العراق لو قام العراق بتأميم النفط!

نقول: رحب الشيوعيون والناصريون بالإجراءات الاشتراكية وبقي موقف البعث العراقي غامضاً بسبب العداء بين البعث السوري ونظام عارف. أما دوائر الصناعة والأعمال في العراق فقد وجدوها مسخرةً، وعملية نفاق ظاهر لم تكن البلاد في حاجة إليها وتساءلوا عما إذا كان لديهم رئيس دولة سليم العقل أو أنه أصيب فجأة بلوثة من الجنون على خفة عقله المعروفة. فقبلها بأسبوعين فقط (بالضبط في ٣٠ من حزيران) تحدث للصحف عن تلك الاشاعات حول التأميم ووصفها بالمناورات الخبيثة والافتراءات المغرضة وأن «أعداء الشعب وأعداء العروبة والامپرياليين هم الذين يروجونها». كما نفيت في ٨ تموز مثل هذه الشائعات على لسان وزير الإعلام. ونفاها في ١٣ منه رئيس الوزراء ثالثةً!

والعراقيون الشاعرون بالمسؤولية والحريصون على ما بنوه من الاقتصاد العراقي بجهود بطولية خلال السنوات الهوج الحافلة بالوقائع الدموية كانوا على ثقة تامة بأن حكومتهم ليست مؤهلة قط لإدارة مشاريعهم الصناعية والتجارية. وأن التأميم سيلحق الضرر العظيم بالاقتصادوالعراقي. وقيل الكثير عن الأسباب التي دعت إلى هذه الحركة الهوجاء التي تزعمها وتحمّس لها القوميان الاقتصاديان عبدالله حسيب وأديب الجادر. قالوا إنها نتيجة رفض رجال الأعمال والتجار الشيعة الكبار التعاون مع عارف وموقفهم العدائي من اعتماد عارف على القاهرة أعني عقاب أعداء النظام بالدرجة الأولى. وزاد عداء الشيعة للنظام بعد التأميم وبعث علماء النجف وفداً (لعارف) يشكون من هذا الانحدار الجديد نحو التطرف الاشتراكي الذي أصاب تجارهم وصناعييهم وبصورة خاصة مَن كان يتعاطى استيراد السكر والشاي وغيرها من البضائع الشرقية احتكاراً[٢٩]

---

(٢٩) أكد تجار هذه المواد أنه وبعد مرور ستة أشهر على تطبيق المقررات الاشتراكية الجديدة أن =

إلى جانب صناعات صغيرة تعتمد عليها.

ولم يجد رجال الأعمال والصناعيون مشجعاً على استحداث مشاريع خاصة جديدة لأنهم ظلوا يشككون في تأكيدات الحكومة بأنها لن تلجأ إلى عمليات تأميم أخرى زيادة عما جرى في ١٤ من تموز.

وكان عبدالناصر عند حسن ظن النظام العارفي. فمن جهة أرسل قوة عسكرية بناء على طلب الحكومة قيل إنها كانت تبلغ خمسة آلاف ضابط وجندي استقرت في معسكر التاجي وهي ضاحية لبغداد[٣٠]. كما بعث بما قدر في حينه بألف خبير وتكنولوجي مصري. إلا أن النظرة الدولية عند بعض الأوساط الحذرة من عبدالناصر نظرت إلى الاتفاق العسكري العراقي الإيراني في ٢٦ من أيار ١٩٦٤ بمنظار شؤم

= مبيعاتها هبطت بنحو ستين بالمائة. وشكا مديرو الشركات من التدخل الحكومي ومن سوء الإدارة. بل حتى عمال المصانع المؤممة اتهموا الحكومة بأن ما يحصلون عليه من أجور تناقص رغم خطة مشاركتهم في الأرباح (نيويورك تايمس عدد ٣ كانون الثاني ١٩٦٥).

(٣٠) أمين هويدي «كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣-١٩٦٥» دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٨٣. ص٢٣ «في النصف الأول من شهر كانون الأول ١٩٦٣ زار صبحي عبدالحميد (وزير الخارجية) القاهرة وطلب من عبدالناصر بحضور عامر (المشير) قوات مصرية في بغداد وقال إنه جاد في ذلك لأن مجرد تواجد هذه القوة ولو كانت بحجم كتيبة أو كتيبتين سوف يحقق لهم أغراضاً متعددة. فهو يؤمن الوضع في بغداد ويؤثر على الأوضاع السياسية في دمشق. ويلين من عناد الأكراد ويقنعهم بضرورة الوصول إلى الحل السلمي. ووافق الاثنان على إرسال كتيبة أو اثنتين على أن يكون واضحاً أن لا تشترك هذه القوات في أي قتال بأي حال. وأن تقوم الحكومة العراقية بتدبير نقل القوات. وعرض (صبحي) أن تدفع الخزينة العراقية رواتبها فرفض ثم تمت الموافقة على أن تقوم الحكومة العراقية بتحمل الأجور الإضافية علاوة على تكاليف التموين والإمداد». ويذكر هويدي ص٢٣٣ أنه وقبل وصول القوات المصرية: «زارني العقيد الركن محمد مجيد معاون رئيس أركان الجيش وفوجئت يخبرني بأنهم سيدفعون بقواتنا فور وصولها إلى الشمال للعمل على إحدى القطاعات في الجبهة. وكنت قد لمست هذا الاتجاه ولكن بصورة مبهمة من عارف قبل ذلك». ويذكر أيضاً، ص٢٤٥: «وصلت القوات بقيادة العقيد إبراهيم العرابي في شباط (فبراير) ١٩٦٤. لكن وبعد أزمة (مايو) أيار ١٩٦٥ انتابني القلق فقد تجبرنا الظروف الضاغطة والتي أصبحت تتغير بسرعة كبيرة كل يوم على عدم الالتزام بهذه السياسة الحيادية ولذلك عقدت مؤتمراً يوم ١٨ يوليو ١٩٦٥ في مكتبي بالسفارة حضره قائد الكتيبة والعقيد علي فهمي الشريف الملحق العسكري. وقررت أن أكتب للرئيس (عبدالناصر) بسحب القوة وذلك بعد الشق في الصف القومي الذي يتولى السلطة. في أعقاب الأحداث الأخيرة زاد الاحتمال بقيام الأطراف المختلفة بالتخلص من بعضها البعض والكل يسعى إلى السلطة التي يسيطر عليها عارف حالياً».

واعتبرته حركة كماشة ناصرية ذراعها الشمالية العراق وذراعها الجنوبية اليمن غرضها الاندفاع نحو الخليج ودوله العربية. أو كأداة للضغط على الكويت للفوز منها بقروضٍ. وكذلك بمثابة ضمان لإبقاء العراق تابعاً فاعلاً في سياسة المنطقة العروبية(٣١).

ولم يتقدم الاتحاد المفتوح بين العراق ومصر خطوة أبعد من «القيادة السياسية الموحدة» مع أن الدافع الذي حدا بنظام عارف إلى هذا هو الخوف من البعث السوري. فالظاهر وكما تبين من التجربة أن النظام العراقي لم يكن قادراً على تطبيق نسخة النظام المصري. فضلاً عن أن عارفاً بات يكره كرهاً قتّالاً محاولات الناصريين العراقيين الحد من صلاحياته وسلطاته. وقد قال معبراً في ٤ من تشرين الأول ١٩٦٥ عن تبرمه وضيقه:

«إن الطريق إلى الوحدة العربية ليس سهلاً وإن بداية الطريق بالنسبة إلى العراق هي تقوية وحدته الوطنية»(٣٢).

في العام ١٩٦٥ لم يعد لقضية الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج، بل حتى الوحدة بين قطرين عربيين، أية أهمية. لم يعد حتى أشد المتحمسين لها يبالي بإشغال حيّز من أفكاره على أساس اعتبارها من المطالب الآنية الملحة بعد سبع سنوات فقط من اعتبارها المطلب الملح الأول للعالم العربي وبوصفه السبب الرئيس في تدبير الانقلابات. وكان السؤال الذي يتحيّر على الشفاه: ترى كم سيمر من الوقت قبل أن ينضم العراق والأردن إلى الجمهورية العربية المتحدة (سورية ومصر)؟ تحطم كل شيء في ١٩٦٥ وأصبحت القضية قضية صفقات وفوائد خاصة ومطالبة بديون وأيادٍ مستحقة(٣٣). ذلكم هو أبلغ دليل على فشل الفكرات التي تأتي من فوق ولا سند لها

---

(٣١) قام طاهر يحيى بتعديل وزاري في ١٤ من تشرين الثاني ليتخلص من رشيد مصلح وزير الداخلية والحاكم العسكري العام. وقد اعتبرت إزاحة هذا الرجل كسباً للناصريين لأنه لم يكن يحبذ اتحاداً مع مصر وكان يبدي تخوفه من «ان يسيطر عبدالناصر على مصادر الثروة في بلادنا» (دانا شمدت من تقرير له نشرته النيويورك تايمس في ٢٢ من تشرين الأول و١٥ من كانون الثاني ١٩٦٥).

(٣٢) مرآة الشرق الأوسط. في ٤ من تشرين الثاني ١٩٦٥.

(٣٣) من ذلك: أن القاهرة احتاجت إلى رصيد من العملة الصعبة فبادرت بغداد بإيداع خمسة ملايين ونصف المليون من الدنانير تحت تصرفها في البنك المركزي (تعادل في ذلك الوقت حوالي سبعة عشر مليون دولار) ويرجع الفضل في ذلك إلى الدكتور خيرالدين حسيب محافظ البنك المركزي. ولم يطالب العراق أبداً برد هذا المبلغ إلا بعد أن تولى شكري صالح زكي وزارة =

من تحت ولا جذور تقيها العواصف وغوائل الزمن. وهذا ما كان مقدراً لفكرة الوحدة العربية التي تتجسد منها فلسفة القومية العربية. لأنها كانت أبداً ثمرة فجة غير ناضجة لأفكار نصف مطبوخة كانت تجول في رؤوس مغامرين من الساسة والضباط تلمع أسماؤهم وتخر كالشهاب الثاقب وتملأ تصريحاتهم وتنقلاتهم وأعمالهم أعمدة الصحف وتصبح شغلها الشاغل ثم تخبو فجأة ولا يلمح لها أثر أو يعود يسمع بها أحد، وتزول من الأذهان كالحلم البغيض.

وتأتي مؤتمرات القمة العربية للملوك والرؤساء في سنوات ١٩٦٣ و١٩٦٤ و١٩٦٥و ١٩٦٦، لتعيد التأكيد مرة بعد مرة على استقلال كل دولة عربية، وعلى سيادتها وحرصها على كيانها السياسي لتدفع بالوحدة إلى زوايا النسيان. ويظهر أن عبدالناصر في تلك الفترة التي سبقت حرب ١٩٦٧ كان يقنع على مضض بالمظهر المحدود للوحدة المظهرية الوهمية مع العراق طالما بقي هذا القطر إلى جانبه في أجواء السياسة العربية. ولعله كما يتراءى لي كان اذذاك أقل تحمساً لوحدة رصينة أو كاملة من كثير من الناصريين العراقيين بدليل أن هؤلاء حاولوا بأكثر من انقلاب فاشل إسقاط النظام وإعلان الوحدة الفورية مع (ج.ع.م). فإن عبدالناصر كان ينجح دوماً في اجتناب ازمةٍ مع النظام الذي تآمر عليه أنصاره وأن يبقى على علاقات ودية معه. كما كان يسعى بحرص وحذر شديدين إلى إبقاء نفسه بعيداً عن الخصومات القومية والوحدوية التي كانت تحصل كثيراً بين رجال السلطة العراقيين[٣٤].

= المالية في وزارة عبدالرحمن البزاز. واحتاجت القاهرة إلى ٥٠٠٠٠ طن من القمح فلبي الطلب بمجرد أن فاتحت طاهر يحيى رئيس الوزراء وقتذاك ومن دون انتظار للاتفاق على الأسعار وعلى طريقة السداد بل بادر الرجل بفتح سايلوات البصرة على مصراعيها (أمين هويدي المرجع السالف ص ٢٣٩).

(٣٤) في يوم ١٨ نيسان ١٩٦٥ كان ثم اجتماع للمجلس الوطني لقيادة الثورة لغرض بحث الموقف المتأزم في كردستان وضرورة إدخال تعديلات على الخطط الراهنة. وانتقل الموضوع فجأة إلى بحث اقتراح لعبدالرحمن عارف بنقل العقيد فاروق صبري معاون مدير الاستخبارات العسكرية إلى استخبارات قوة الميدان. وتكهرب الجو وخرج كل من عضوي القيادة محمد مجيد وهادي خماس. ثم أرسلا استقالتهما إلى (عبدالسلام عارف) أثناء غدائه. وقام صبحي عبدالحميد وعارف عبدالرزاق بتقديم استقالتيهما أيضاً. وفي اجتماع في اليوم التالي بين صبحي عبدالحميد وبين عبدالسلام عارف انقلب الجدال إلى منازعة كلامية سوقية تبودلت فيها الشتائم الرخيصة والاتهامات الخطيرة. ومع أن الجماعة سحبوا استقالاتهم إلا أن كل فريق منهم راح يحشد قواه للمعركة القادمة. وعندما أسند عبدالسلام أمر تشكيل الوزارة إلى عارف عبدالرزاق شعر هذا =

في السادس من أيلول بعد كثير الخصومات داخل الوزارة والمجلس قبل عارف استقالة طاهر يحيى وعين قائد القوة الجوية العميد عارف عبدالرزاق رئيساً للوزارة. يظهر من إسناد الوزارة إلى قومي ناصري يميل إلى الحركيين[٣٥] أن عبدالسلام كان يريد تبديد الشكوك حول ما أشيع عن عدائه لناصريي العراق. والخوف المَرَضي المزمن الذي انتابه من احتمال اغتياله[٣٦] صور له أن عارف عبدالرزاق هذا بوصفه

= الأخير بأنه يستخدم كمخلب قط في لعبة كبيرة لعبدالسلام، يريد ان يجعله فيها أداة لضرب كتلة صبحي عبدالحميد ثم يصبح التخلص منه فيما بعد من السهولة بمكان ولذلك اختمرت في ذهنه فكرة الانقلاب على عبدالسلام بغية إزاحته.

(٣٥) كان يقود الحركيين في تلك الفترة (باسل الكبيسي) وهو ابن عم لعارف عبدالرزاق.

(٣٦) هويدي، المرجع السالف، ص٢٦٥: «كان لهذه الأزمات المتلاحقة تأثيرها الشديد على صحة الرئيس عارف وعلى حالته النفسية. فأخذ يفقد الكثير من وزنه بعد أن عافت شهيته الطعام وعز عليه النوم فما كان يأكل إلا لماماً، وماكان يذهب إلى فراشه إلا بعد صلاة الفجر. بعد أن أمضى الليل كله ساهراً يفتش الحرس في القصر الجمهوري. وذهبت به الوساوس إلى الحد الذي لمسته بنفسي عند زيارتي إياه في الليل والنهار. إذ ماتكاد حجرة مكتبه تحتوينا حتى يقوم بنفسه بقفل الحجرة بالمفتاح والمزلاج خوفاً من اقتحام مفاجئ يقوم به خصومه. ولم يكتف بهذا بل تولى بنفسه تعيين خدمة الضباط في الحراسة دون سابق إنذار وأكثر من تغيير وحدات الحرس خوفاً من ترتيبات تدبر من وراء ظهره». قلنا يصعب تعداد المؤامرات التي دبرت لهذا الرجل سواء على حياته أو نظامه. فقد تواصلت مؤامرات الناصريين والبعثيين وذكر أنه أحبط في ٢٩ من تشرين الأول ١٩٦٤ محاولة انقلاب واعتقل ٣٠ ضابطاً لكن افتضح أمرهم في الوقت المناسب واستسلموا دون مقاومة جدية وهم ممن كان يريد الوحدة الفورية (الحياة ٤ تشرين الثاني ١٩٦٥). بعدها بأسبوعين (١٤ تشرين الثاني) أحيل إلى محكمة أمن الدولة ٢٦٨ شخصاً من العسكريين والمدنيين بتهمة التخطيط بانقلاب شيوعي يقوده المقدم الركن سليم الفخري (مدير الإذاعة والتلفزيون أيام قاسم) جرت محاكمة ٥١ منهم حضورياً والباقي غياباً ولم يصدر حكم فيها. وفي أواسط كانون الثاني ١٩٦٥ جرت محاكمة أخرى لواحدٍ وثمانين متآمراً على النظام بمساندة الحزب الشيوعي وبهدف وضع الحكم في أيدي القاسميين وقادة الحزب الوطني الديمقراطي. وفي عين الوقت تابعت دوائر الأمن نشاطاً جديداً للحزب الشيوعي في الفرات الأوسط يرمي إلى الاعتصاب المسلح فألقي القبض في ٨ من كانون الأول ١٩٦٥ على حوالي خمسين من الشيوعيين (تراجع مرآة الشرق الاوسط عدد ١٨ كانون الأول والحياة عدد ٩ كانون الأول). ولم ترق هذه إلى المؤامرة الخطيرة البعثية في آذار ١٩٦٦ التي شجع عليها الانقلاب البعثي المتطرف في سورية في شهر شباط وعاونتهم فيها عناصر معادية للناصرية مع أنصار طاهر يحيى وتم إبعاد وإحالة إلى التقاعد زهاء اثني عشر من كبار الضباط الموالين للبعث ومن بينهم العقيد سعيد چلبي قائد موقع بغداد الذي أحبط مؤامرة عارف عبدالرزاق في أيلول ١٩٦٥ مع مدير الأمن العام وهو من أنصار طاهر يحيى (نيويورك تايمس ٣٠ آذار ١٩٦٦).

متآمراً ناصرياً سيكون أقل خطراً عليه كرئيس حكومة من كونه قائداً للقوة الجوية. وطاهر يحيى كان في الواقع آخر بعثي منقلب - بقي خلال التغييرات الحكومة - عرف بالليونة والاعتدال، ويحتمل أن أصبح خطراً على عبدالسلام بحرص هذا الأخير على مركزه وشكه الدائم في الجميع.

واحتفظ عارف عبدالرزاق لنفسه بوزارة الدفاع إلا أنه أودع وزارة الداخلية (عبداللطيف الدراجي) صديقه الشخصي كما جعل الدكتور عبدالرحمن البزاز وهو من قوميي الأربعينيات نائباً له. وهو مدني كان عميداً لكلية الحقوق في السابق وسفيراً للعراق في بريطانيا. وبعد تأليف الوزارة بأسبوع واحد ترك (عبدالسلام) بغداد إلى مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء بمراكش. وألّف على سبيل الاحتياط من انقلاب محتمل لجنة دفاع تتألف من شقيقه ورئيس الوزراء ووزير الداخلية لمزاولة سلطاته أثناء غيابه وكان واثقاً من ولاء مدير الشرطة العام وحاميات بغداد والحرس الجمهوري. إلى جانب رئيس الوزراء كان ثم مدير الأمن العام ومدير الاستخبارات العسكرية وآمر الكلية العسكرية وهم ناصريون.

كانت الخطة أن يقوم عارف عبدالرزاق بإذاعة بيان يتضمن تنحية عبدالسلام في يوم ١٤ أيلول وإلغاء منصب رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس قيادة ثورة ووزارة قومية جديدة برئاسته. إلا أن تلكؤه ووثوقه بكلمة الشرف التي أعطاها إياه أنصار عبدالسلام لقاء تركهم مطلقي السراح وأمور أخرى تتعلق بعدم تجاوب للحركة وتشتت كلمة المؤتمرين، أحبط المؤامرة واضطر رئيسها إلى ترك بغداد[٣٧].

---

(٣٧) هذا بعض دقائق من التفاصيل. في الخامسة عصر ذلك اليوم استدعى عارف عبدالرزاق مدير الشرطة العام (حميد قادر) وهو صديق للعقيد سعيد صليبي آمر موقع بغداد إلا أنهما كانا من جماعة عبدالسلام وصارحه بأنه يباشر انقلاباً وطلب منه إما مشاركته وإما أن يبقى على الحياد. فتظاهر مدير الشرطة باختيار الوقوف إلى جانبه متحمساً وتعهد له بإقناع (سعيد صليبي) إلا أن هذا ما إن سمع بالانقلاب حتى أسرع بإنذار كل قطعات بغداد الموالية لعبدالسلام. في عين الوقت تلقى العقيد (هادي خماس) الذي كان يعاون عارف عبدالرزاق في قيادة الانقلاب - تلقى في الغرفة المجاورة محادثة تلفونية من مجهول (ربما كان صليبي) مفادها أن الضابط عبدالأمير الربيعي فشل في السيطرة على معسكر أبي غريب وقد تم اعتقاله هو والضباط المشاركين معه. ولم يكن هذا صحيحاً فإن السيطرة الفعلية على المعسكر كانت قد تمت واصطفت الدبابات للزحف على بغداد ولم يكن ممكناً التحقق من الأمر لأن الربيعي كان قد قطع أسلاك تلفونات المعسكر بعد استيلائه عليه. ولم يفكر أحد في إرسال من يتأكد من الخبر رغم قرب المسافة. =

كانت الخطة بالأصل تقضي باحتلال بغداد بكتيبة مدرعات يقودها العميد محمد مجيد مدير الحركات بوزارة الدفاع، وأن يتحرك العقيد الركن عرفان وجدي بتلاميذ الكلية العسكرية. وفي الوقت عينه استدعي المقدم بشير الطالب آمر أحد أفواج الحرس الجمهوري لاعتقاله إلا أنه جاء متأخراً قليلاً وشعر بما يجري فأسرع إلى معسكره وأعلن رئيس الأركان حالة التأهب القصوى. وخرج بشير الطالب بدباباته لتطويق قوة أبي غريب وتم له ذلك واستسلمت بعد تبادل إطلاق نار لفترة قصيرة. ولم يحل عبدالرحمن عارف دون فرار عارف عبدالرزاق[٣٨] ربما بقصد إحراج مركز القاهرة.

كانت المحاولة بتفاصيلها موضع سخرية وتندر إعلامي عام ووصفت بالأوبرا الهزلية (أوبرا كوميك) وسميت انقلاباً بالتلفون، وأطلق عليها بعضهم «انقلاب على النفس» وانتشرت الشائعة بأن رئيس الوزراء تلفن بأسلوب مؤدب جنتلماني للموظفين الكبار بوجوب تسليم دوائرهم للانقلابيين وهكذا. وعلم بعد أسبوع أن ١٦ ضابطاً و٢٩ مدنياً تم اعتقالهم فضلاً عن ثلاثين تركوا البلاد.

أحرج المصريون فعلاً. وراحوا يؤكدون لعبدالسلام بحرارة أن لا علاقة لهم مطلقاً

= واعتبرت المكالمة التلفونية حقيقة لا ريب فيها. وعندها أصدر عارف عبدالرزاق أمراً بتأجيل العملية، وبدا سعيد صليبي في مقره بالانضباط العسكري سيد الموقف. قصده مدير الأمن رشيد محسن يعرض عليه منصب رئاسة الجمهورية إن هو انضم إلى الحركة فهزئ به. وفي صباح اليوم التالي عقد اجتماع في منزل عارف عبدالرزاق لتدارس الموقف. وبالنتيجة قرر مغادرة البلاد واتجه بأسرته إلى مطار بغداد مع عدد من الضباط المتآمرين واستقلوا طائرات حربية أقلتهم إلى القاهرة. وتفرق شمل الضباط القوميين الآخرين المشاركين فمنهم من نجح بعد لأي في الوصول إلى القاهرة. ومنهم من تم إلقاء القبض عليه ومنهم من وضع تحت الاقامة الجبرية في منزله ومنهم من استقبل الصحراء بوجهه في طريقه إلى الكويت. وجه الغرابة أن القاهرة لم تكن تعلم أن عارف عبدالرزاق جاء لاجئاً إذ إنه استقبل بوصفه رئيس حكومة وأنزل مع صحبه في قصر الطاهرة. ثم لما انجلى الموقف طلب منه بأدب أن يخلي القصر وحل ضيفاً في شپرد. يقول (هويدي: الص ٢٦٠-٢٦٦) يبدو أن صليبي أشار على صديقه عارف عبدالرزاق بالرحيل وأنه سهل له الأمر وكان قادراً على منعه. فقد بقي مقدار ساعتين في المطار حتى جهزت له طائرة. ثم اكتشف بأنها غير صالحة فاستبدلت بأخرى».

(٣٨) الحياة، مرآة الشرق الأوسط. ١٦-١٨ من أيلول. پنزروز- المرجع السالف ص٦١، ج٢ «سخر عبدالناصر من عارف عبدالرزاق بوصفه رئيس الحكومة الذي «فشل بالانقلاب على نفسه».

وبأي وجه كان بالانقلاب، وسماها هيكل صحفي عبدالناصر في جريدة الأهرام بأعظم مفاجأة لمؤتمر الدار البيضاء. وترك عبدالسلام المؤتمر في ١٨ من أيلول وتوقف في القاهرة. واستقل طائرة أخرى لأنه أنذر باحتمال قيام أحد أنصار عارف عبدالرزاق بالتعرض له في الجو. وكان البديل طائرة عسكرية مصرية خاصة يقودها الملازم (حسين عبدالناصر) أخو الزعيم المصري.

واعرب عند وصوله بغداد عن امتنانه وتقديره للقوات العسكرية العراقية «التي تحبط أعمال الأشرار الساعية إلى التفرقة» داعياً الله أن «يحمي البلاد من الأشرار ومفرقي الصفوف».

وتلا فشل المحاولة تأليف حكومة عبدالرحمن البزاز أول رئيس حكومة مدني منذ انقلاب ١٤ تموز يتحدث عن التعاون مع مصر «مع الأخذ بنظر الاعتبار ظروفنا الخاصة» مقترحاً العمل الجاد الحثيث لإقامة اتحاد فدرالي. وأعرب عن أمنيته في بناء عراق زاهر ليست فيه مجالس عرفية عسكرية ولا انقلابات ولا دبابات في الشوارع. وهاجم الماركسية. ودافع عن اشتراكية حكيمة أو اشتراكية رشيدة غير مستوردة تشجع القطاع الخاص».

* * *

تفاصيل عودة الحياة إلى الحزب الشيوعي العراقي بعد الضربة القاضية التي أنزلها به البعثيون ليست من مجال بحثنا إلا بقدر ما يتعلق بوجهة نظره الجديدة في الوحدة العربية والاتجاه القومي بصورة عامة.

ويمكن القول إن القيادة الجديدة تألفت من سائر من نجا من نطع الجلاد وسجونه بوجوده في الخارج أو نجح في اللجوء إلى كردستان المحررة.

وفي الخارج كانت لديهم إذاعة صوت الشعب العراقي من العاصمة الچيكية (پراغ) تشرف عليها وتديرها «اللجنة العليا لحركة الدفاع عن الشعب العراقي في الخارج». كانت تهاجم الحكم البعثي العارفي وتدينه بالخيانة وتصفه بالدكتاتورية الرجعية العسكرية». وتواصلت هذه السياسة فترة بعد انقلاب ١٨ تشرين ثم حصل الانقلاب المفاجئ للجميع. ونزلوا عند طلب موسكو عندما أمرتهم بتغيير نهجهم ونظرتهم إلى حكم عبدالسلام وإلى تطلعات القومية العربية على النمط الناصري[٣٩].

---

(٣٩) هناك أسباب كثيرة لاعتماد الخط الجديد: هناك هدنة العاشر من شباط ١٩٦٤ مع الكرد التي =

قالت لهم موسكو: حان الوقت لتبديل الخط. فأسرعوا يعيدون النظر في سياستهم المعادية لعارف. ثم جمعوا كونفرانساً في بغداد بحثوا خلاله ملياً في كيفية التنسيق مع سياسة الاتحاد السوڤياتي الجديدة وعلاقتها بمصر والعراق. وتكررت المأساة ثانية واستذكر المتتبعون به موقف الحزب في اعترافه بذنوبه أيام قاسم، عندما خرج الكونفرانس بخط سياسي جديد عرف بخط آب. وإليك مقاطع من بيانه الختامي:

«مرحلة جديدة، مرحلة متغيرات اجتماعية هامة وضعت (ج.ع.م) على طريق التطور اللارأسمالي نحو الاشتراكية. إن إنجازات الثورتين المصرية والجزائرية كانت ذات تأثير مطرد، ومصدر وحي لنضال الشعوب العربية والأفريقية وقد وضعتا جمهوريتين شقيقتين في طليعة العالم العربي.

تمسكنا نحن الشيوعيين العراقيين بالموقف الانعزالي في الماضي إزاء حاملي شعار الوحدة العربية وكانت الصيغة التي قدمناها بعد ثورة تموز خاطئة. ما كان يجب علينا أن نرفع الشعار الجماهيري الذي يناقض شعار الوحدة.

إنه لمن الخطأ أن يظل الشيوعيون يتمسكون بالديمقراطية السياسية كشرط لمساندة أية وحدة عربية. إن مشكلة الديمقراطية ويضمنها إجازة الحياة الحزبية يمكن حلها في مسار عملية الوحدة، بنضال الجماهير والأخذ بأسباب الإقناع والتأثير المتواصل للمعسكر الاشتراكي على زعماء العرب أنفسهم[٤٠].

إن الكونفرانس ينظر إلى قضية الوحدة العربية على ضوء الظاهرة الجديدة التي ترى في العراق. ظاهرة التطور اللارأسمالي والتقدم الاشتراكي الذي يغني المحتوى التقدمي للوحدة العربية ويطلقها حركة تهدف إلى التحرر القومي والاجتماعي معاً.

= حياها خروشوف ووصفها بالخطوة المدروسة لتحسين مكانة الجمهورية العراقية في عيون شعوب العالم (النداء البيروتية. جريدة الحزب في ١٦ شباط وغيرها) وهناك أيضاً تشديد الرابطة بين القاهرة وبين موسكو وزيارة خروشجوف ولقاؤه بعبدالسلام. وإطلاق سراح عدد كبير من مسجوني عبدالناصر الشيوعيين. واستئناف تزويده بالسلاح السوڤياتي ثم الاتجاه الناصري في بغداد لعمليات التأميم الاشتراكية التي أتينا إلى وصفها.

(٤٠) معنى هذا - وأرجو أن يعذرني القارئ إن أخطأت - أن المعسكر الاشتراكي الذي لا تسمح دوله بنشاط أي حزب غير الحزب الشيوعي الحاكم سوف يدافع عن التعددية الحزبية في البلدان العربية متى ما وَجَدَت تلك الأحزاب فرصة للعمل!

إن الكونفرانس ينظر إلى انقلاب ١٨ تشرين الثاني كحركة أزاحت كابوس النظام الفاشي والحرس القومي من فوق ظهور الشعب وخلقت شروطاً أفضل للنضال مع القوى المناهضة للإمپريالية من أجل المحافظة على الاستقلال الوطني والسياسة العراقية الرسمية في عودة البلاد إلى ركب التحرر العربي».

في الوسط الناصري الوحدوي العراقي كان هذا البيان «صوتاً ضائعاً في صحراء» لم يعبأ به أحد أو يثير في القوميين انتباهاً. وبقي نعتهم للشيوعيين بـ(الذيليين) لاصقاً إلى جانب الاسم المحبب الآخر (الشعوبيين). في حين كانت المجالس العرفية العسكرية تواصل إرسال الشيوعيين والديمقراطيين بالمئات إلى السجون. وعشرات من المحكومين بالموت يتلهى عبدالسلام عارف بتعليق آحاد منهم على سبيل التسلية حينما يخطر ذلك بباله.

كان (عارف) قد توصل مع الزعيم الكردي البارزاني إلى وقف لإطلاق النار بعد ثلاثة أشهر من قتال عقيم وأقدم في شهر شباط على بذل تعهدات شفوية حول منح الكرد قدراً من الحكم الذاتي. إلا أن البارزاني رفض العروض التي قدمتها حكومة بغداد في حزيران لأنها لم تكن تحقق الحد الأدنى مما أمله الكرد وبالاخص لأنها لا تستبطن حكماً ذاتياً.

وهو ما ألجأ البارزاني إلى إقامة حكم ذاتي واقعي de facto في الأراضي التي تسيطر عليها قواته ونظم لها إدارة واجهزة حكومية ثم راحت وفود وجاءت وفود. وفي أواخر شهر آذار ١٩٦٥ عندما تقدم البارزاني بمطالبه الأخيرة لحكومة بغداد تلقى من رئيسها طاهر يحيى رداً عنيفاً. إذ علق عليها بقوله «إنها دعوة خطيرة للانفصال من مجنون فقد عقله»[٤١]. وما أشرف الشهر على نهايته حتى تم للحكومة حشد خمسين ألف جندي بمواجهة الكرد واستؤنف القتال ولم يكن يعرف أين سيقف لو لم يمت عبدالسلام عارف في الثالث عشر من نيسان ١٩٦٦ بسقوط طائرته المروحية بفعل عاصفة رملية جنوب العراق وهي في طريقها إلى (البصرة) من (القرنة) واحتراق كل من كان فيها.

وأسرع البارزاني ينفي بشدة قاطعة أي دخل له في هذا الحدث الرباني بعد قيام

(٤١) مرآة الشرق الأوسط ٣ نيسان ١٩٦٥. تقرير كتبه دانا شمدت للنيويورك تايمس بعنوان حكومة كردية اتونومية Autonomous Kurdish Government

بعض القوميين الحاقدين بمحاولة نشر إشاعة في هذا المآل. وأذيع ذلك بحسب علمي من راديو الثورة. لكن ما زال هناك بعض الكتاب يزعمون بان موت عارف كان من تدبير خصومه(٤٢) السياسيين. لكن وبعد ساعات من تشييعه اختير رئيساً للجمهورية شقيقه عبدالرحمن عارف في جلسة عاصفة مشتركة من أعضاء الوزارة ومجلس الدفاع القومي(٤٣).

ثم عهد لعبدالرحمن البزاز تشكيل الوزارة في ١٨ من نيسان ١٩٦٦ على أساس تعهده بحل المشكلة الكردية والقضاء على الأوضاع الاستثنائية.

وخرج في ١٨ من أيار بأن حكومته مستعدة لقبول أي شيء لا يعني قيام كيان انفصالي في كردستان. وأعلن في ٢٩ من حزيران من دار الإذاعة عن خطته لإنهاء القتال وصدر من البارزاني ما ينم على موافقته. وقد اقترح البيان إعطاء نوع من الإدارة المحلية على أساس قانون اللامركزية الذي قال إنه في طريقة إلى الصياغة. وجرى ذلك على أثر هزيمة ساحقة منيت بها القوات العراقية في جبلي هندرين وزوزك جعلت الجيش فاقداً المعنويات وبحاجة ماسة إلى مهمات واسلحة تعويضاً لما فقده بسبب تلك الهزيمة.

وفي أثناء وجود الوفد الكردي في بغداد الذي جاء للمداولة حول محتوى بيان ٢٩ من حزيران. أقدم عارف عبدالرزاق على محاولته الانقلابية الثانية الفاشلة.

قلنا أعطي حق اللجوء في مصر بعد انقلاب أيلول الفاشل.

عاد إلى العراق بموجب العفو الذي أصدره عبدالرحمن عارف عند اختياره رئيساً

---

(٤٢) انظر مسعود البارزاني: المرجع السالف، ص١٧٣ الحاشية «سألت عماش بعد آذار هل سقوط طائرة عبدالسلام كان نتيجة عمل تخريبي قام به البعث فأنكر بشدة وقال إن الطيار الذي كان يقودها طائرته وهو الرائد نوري هو من خيرة الضباط البعثيين وقد مات معهم».

(٤٣) قيل إن عبدالرحمن كان يميل إلى رفض المنصب، وإن المشير عبدالحكيم عامر الذي حضر تشييع جنازة الميت نيابةً عن عبدالناصر أقنعه بقبول الترشيح ضماناً لاستمرارية النهج السياسي. وجرى الاجتماع وكان مؤلفاً من ٢٥ شخصاً ورشح إلى جانبه كل من عبدالرحمن البزاز واللواء الركن عبدالعزيز العقيلي وكان قادة الجيش قد وعدوه بأنهم سيصوتون له لكن ونتيجة فرز الأصوات حصل كل من عبدالرحمن عارف وعبدالرحمن البزاز على اثني عشر صوتاً ولم يحصل العقيلي إلا على صوته فخرج غاضباً ينعى خذلانه بقارص اللوم على من وعده فنكل (قال عبدالرحمن البزاز: سمعت التهديد وتجنباً لسفك الدماء سحبت ترشيحي متوخياً إبعاد البلاد عن شبح انقلاب عسكري: (نقل لي هذا رجل ثقة كان سجيناً مع البزاز في قصر النهاية).

للجمهورية (وقيل إنه عاد متسللاً). كان الهدف من الانقلاب كالسابق فرض نظام اشتراكي وإعلان الوحدة الفورية مع مصر. وفي مبدأ الأمر استولى الانقلابيون على مطار الموصل بتعاون قائد الفرقة الرابعة يونس عطار باشي[٤٤] أحد قادة الحركة. ثم بعثوا بطائرات عسكرية لقصف القصر الجمهوري بدفعات نصف ساعة، ولأكثر من أربع ساعات. وأنجزوا الاستيلاء على مبنى الإذاعة وناشدوا من خلالها ولفترة قصيرة الرئيس عارف باسم المجلس الثوري بالاستسلام بهدوء اجتناباً لإراقة الدماء واتهموا حكومته بإعادة العراق إلى عهود النظام البائد قبل ثورة الرابع عشر من تموز. إلا أن الحكومة أعادت سيطرتها على دار الإذاعة بعد ساعات قلائل وألقي القبض على عارف عبدالرزاق حال نزوله من الطائرة وتمكنت القوات الموالية من التغلب على المتآمرين وجعلتهم «يتراكضون كالجرذان» بتعبير رئيس الجمهورية في اليوم التالي[٤٥]. فشلت المؤامرة برفض تعاون حامية الموصل ووحدات معسكر الرشيد وقوات الحرس الجمهوري في بغداد. ونوه (عارف) بسقوط ثمانية قتلى من الضباط والجنود و١٤ جريحاً. ثم عقب يقول:

«هذه المرة لن يكون هناك عفو للمتآمرين وسوف يقدمون للعدالة ويحاكمون بموجب القانون».

ووصف قائد الحركة بالخائن الجبان وكان قد ألقي القبض عليه مع سبعة عشر من المشاركين ومن بينهم صبحي عبدالحميد والعميد الركن عبدالكريم فرحان أحد أعضاء الهيئة العليا التي قامت بانقلاب ١٤ من تموز مع ثلاثة ضباط آخرين برتبة عقيد، إلى جانب قادة من الحركيين. بعد فشل المحاولة أخذت برقيات التهاني تنهال على دار الإذاعة بعد إعلانها الفشل في الساعة السابعة والدقيقة الخمسين.

راح الناس في اليوم التالي يتساءلون هل كانت القاهرة ضالعة؟ هل غادر عارف عبدالرزاق مصر دون علم القاهرة أو موافقتها؟ في الواقع إن القوات المصرية في معسكر التاجي بقيت في مواضعها ولو كان الأمر برضى مصر لتدخلت. ثم إنه من غير

---

(٤٤) هو العميد الركن الذي أطلق سراحه من السجن إثر انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣. بعد أن حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بتهمة تعاونه مع محاولة انقلاب الشواف وأعيد إلى الخدمة وهو زميل دراسة.

(٤٥) لوس انجلس تايم. نيويورك تايمس، رويترز في الأول والثاني من تموز ١٩٦٦.

المنطقي أن يختار عبدالناصر ضابطاً فاشلاً كعارف عبدالرزاق ليضعه على رأس انقلاب.

في اليوم التالي أكد عبدالرحمن البزاز بأن لا علاقة لمصر بهذه المحاولة وقال في مؤتمره الصحفي:

«حتى لو كان بين المتمردين بعض العناصر البعثية التي نجحت في الهروب بالرغم من الرقابة الصارمة التي تفرضها مصر عليهم»[٤٦].

لكن الاعتقالات لم تعقبها محاكمات بفضل مرسوم أصدره رئيس الوزراء الجديد ناجي طالب في ٩ آذار ١٩٦٧.

* * *

كان بيان وقف إطلاق النار ثم صدور بيان ٢٩ حزيران قد ضمن فائدة للطرفين المتحاربين. أتاح للثوار فرصتهم للاستجمام ولعق جراحهم كما أعطى الحكومة فرصة لتثبيت مواقعها والبدء بتطبيق برنامجها الإصلاحي. إلا أن العسكرية العراقية لم تمهل وزارة البزاز للبرهنة على صدقٍ في تطبيق بيانه[٤٧] وأثارت غضب العسكريين رغم تفاهتها. وأرغمته على الاستقالة في آب ١٩٦٦. ووقع الاختيار على «ناجي طالب» الذي وعد بتنفيذ البيان ولم يكن جدياً. وقام «رئيس الجمهورية رغماً عنه» كما لقب حينذاك بزيارة للبارزاني مطمئنة في كردستان إلا أن الزعيم الكردي لم يُخفِ استياءه من النكث بالوعود. وعبر عن نفاد صبر عظيم بالاحتجاجات المتتالية لعدم تنفيذ الحكومة الجديدة مواد البيان.

إلا أن القتال لم يستأنف وروعيت الهدنة ووقف إطلاق النار حتى سقوط عارف الثاني بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وكان أقل حماسة بكثير من شقيقه لفكرة وحدة عربية. كما كان هو والقومي الآخر البزاز أكثر حذراً من (قاسم) من شروط الوحدة مع مصر.

---

(٤٦) راديو بغداد - في ٢ تموز ١٩٦٦.

(٤٧) أعطى البيان حقاً للكرد في ملء بعض المناصب الحكومية الهامة ووعد بتمثيل لهم في البرلمان (القادم) يناسب حجمهم إلى مجموع السكان العام. وحريتهم في الاستمتاع بكل ما يبرز هويتهم القومية والثقافية ومنها حقهم في استخدام لغتهم على الصعيدين الرسمي والشعبي وإصدار الصحف والكتب بها والاعتراف بنشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني كما وعد بإعادة إعمار ما خرّبته الحرب وإنشاء مشاريع اقتصادية للتطوير ولرفع المستوى المعاشي وإصدار عفو عن الضباط والعسكريين الملتحقين بالثورة. إلى غير ذلك من التعهدات والمطالب التي لم تنفذ. (راجع الفصل العاشر ص١٨٣ وما بعدها - ط أربيل ٢٠٠٢ مسعود البارزاني «البارزاني والحركة التحررية الكردية»).

ويظهر أن الجميع أدرك خلال هذه السنوات السبب: إن أي وحدة مع مصر ستؤدي إلى اقتسام عوائد النفط العراقي وسَتَقذف بكل المُقْدِمين عليها إلى موارد حتوفهم رغم كل الانقلابات ومحاولات الانقلاب الوحدوية التي أتينا إلى ذكرها. وليس بينها واحدٌ يعتمد على قوى شعبية.

* * *

ختاماً لهذا الفصل أرى أن أقول شيئاً حول اشتراكية العراق المؤقتة التي هندستها وزارة طاهر يحيى تقرباً إلى النظام المصري.

بالأصل لم يحذُ العراق حذو السوريين والمصريين في مسألة التأميم فقد تم الإبقاء على معظم الإدارات السابقة وفشلت مقاسمة العامل الأرباح فشلاً ذريعاً بل رفضت عموماً من جانب النقابات وفضل الاحتفاظ بالنظام القديم للرواتب والمشاهرات والترفيعات والأجور الاضافية. إلا أن الحكومة استخدمت قرارات التأميم لممارسة المزيد من الضغوط على حرية القول فسحبت امتيازات الصحف الست عشرة التي كان يملكها الأشخاص وأحلت محلها ست صحف يومية يديرها ويرأس تحريرها موظفون حكوميون.

ولم تتعرض قرارات التأميم للمشاريع الصغيرة. ولذلك بقي العراقي لا يشعر بوطأتها كشعور المصري والسوري بها خصوصاً.

وبقيت العلاقات العراقية السورية متوترة ولم يدخر الحكام السوريون جهداً في مناصبة العراقيين العداء السافر وإحراجهم في كل صغيرة وكبيرة[٤٨].

(٤٨) مثلاً عندما جرت مؤامرة الثلاثين من حزيران ١٩٦٦ الفاشلة وصفت جريدة الثورة الدمشقية الرسمية تعقيباً النظام العراقي «بالنظام المؤقت الذي لا يصلح للبقاء». وقالت الجريدة عن اتفاق وقف إطلاق النار وبيان ٢٩ حزيران «بأنه اتفاق خطير مع الانفصاليين» ووصفت زيارة البزاز الرسمية لتركيا «بالزيارة المشبوهة» وما أشبه.

الفصل السادس والثلاثون

البعث سيد الحكم في سورية. احتكار وظائف الدولة وتسريح القوميين الناصريين وغيرهم. صراع ايديولوجي داخلي وفوضى فكرية ضمن القيادات. تاجيج الصراع بالانتماءات الطائفية والمذهبية في القيادات. وزارة البيطار. إرغامه على الاستقالة. السوريون يضيقون ذرعاً بممارسات السلطة. اللجوء إلى العنف. صدامات دموية في (حمص) ومحاكمات عسكرية. اشتباكات في (بانياس). قتال ضار في (حماه). المدافع توجه مقذوفاتها نحو المساجد. تظاهرات عنيفة صاخبة. محاكمات عسكرية. التاميم. مراسيم متلاحقة تشل الحياة الاقتصادية تماماً. صراع بعثي قيادي داخلي تعذر احتواؤه. استقالة اخرى لوزارة البيطار. وزارة أمين الحافظ. اليمين واليسار في القيادة. إضراب شامل ضد إجراءات البعث الاقتصادية ومقاومة عمليات التاميم. ظهور أمين الحافظ وصلاح جديد ويوسف زعيّن. تعيين الأخيرين في المجلس الرئاسي. عفلق: الحزب اصبح مجرد عصابة. صراع بين (الحافظ وجديد). التجسس الإسرائيلي وإلياهو كوهين وتورط قياديين بعثيين معه. محاولة الخلاص من التفسخ الإداري. ظهور حافظ الأسد، محاولته راب الصدع. الخلاف الداخلي يؤدي إلى مواجهة. معركة عنيفة في دمشق والهجوم على منزل أمين الحافظ. الانقلاب يوصف بالحركة التصحيحية. إيقاف العمل بالدستور. مؤتمر قطري. اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي. سليم حاطوم على راس مؤامرة فاشلة. الدستور المصري السادس المؤقت. أحوال الأقلية القبطية. التفرقة الطائفية

أصبح البعث في سورية السيد غير المنازع بعد إجهاض الانقلاب الناصري في ١٨ من تموز ١٩٦٣ . ومع أن السلطة أعلنت تقيدها بمنهاج الحزب ونظامه في عملية اختيار الموظفين والإداريين والهيئات الحاكمة إلاّ أن هذا كان وجهاً من أوجه الخداع لكسب ثقة الناس. لأنّ السلطة الحقيقية بقيت في يد الضباط بعد الغلبة التي حققها هؤلاء في

صراعهم الحادّ المستديم بين الأجنحة العسكرية والمدنية في الحزب وبين المعتدلين والمتطرفين من أعضائه وبين القيادتين القومية والقطرية. ولم يكن في ضروب هذه الأشكال من النزاع شيء يمت إلى اختلافٍ في وجهات النظر في الأهداف القومية أو المستقبل العربي الوحدودي[١]. أحياناً يتخذ الصراع شكل شدّ وجذبٍ على الحكم بين ضباط أقوياء مع أنصار مدنيين وحلفاء يختلفون فحسب على مدى التعاون الواجب مع مختلف البلدان العربية ولاسيما مصر، ومع مختلف الفصائل والشخصيات السياسية البارزة والأحزاب السورية. وكان ثمّ خلاف شكلي أو سطحي يستخدمه المتنازعون لتغطية منافستهم على الزعامة في كيفية تطبيق الاشتراكية وتعيين أعضاء الحزب في أجهزة الدولة المستحدثة وإشغالهم المناصب الرفيعة. كان الحزب في الظاهر يحكم لكن الذي يحكم فعلاً هو مراكز القوى فيه. لفترة معينة خلال هذا الصراع لم يكن هناك مرجع أعلى. إن ذلك يذكرني بما كتبه السيد داسكو درودر Dasko Droder[٢] قال:

> أذكر أني قرأت في كتاب مدرسيّ للتاريخ أثناء دراستي في روسيا ما اكتشفتُ منه بأن الاتحاد السوڤياتي بقي بدون قائد أو زعيم بعد وفاة لينين في ١٩٢٤ حتى مجيء بريجنيف في ١٩٦٤! والتعليل في غاية البساطة. فستالين الذي اغتصب السلطة في ١٩٢٤ رسمه خروشوف غولاً ووحشاً ومجرماً فتاكاً.

---

(١) ليس ثم وجه غرابة. تشير دفاتر ملحوظاتي إلى وقائع معينة دونتها في أوقات متباعدة نقلاً من هذا المصدر وذاك - حول تحول عبدالناصر من القومية إلى الاشتراكية. في أيار ١٩٦٣ شرح عمله هذا لزعماء سوريين بقوله «إكتشفنا أشياء جديدة. فكرنا بأن تحقيق الاشتراكية هو أصعب من الوصول إلى هدفنا في الوحدة إلاّ أننا نعتقد الآن أنّ الوصول إلى الوحدة هو أصعب هدف من أهداف الأمة العربية». وفي ٢٢ تموز ١٩٦٣ أكد قائلاً «إننا شعبٌ عربي نؤمن بالقومية العربية والوحدة وسنواصل العمل للقومية والوحدة». وبعد أقل من سنة واحدة (١٩٦٤) ألقى خطاباً قصيراً إثر التهانئ والتحيات من زعماء أفارقة حضروا مؤتمراً في القاهرة. لم يجد عبدالناصر حاجة لذكر القومية العربية قط. وفي ٢٢ شباط بمناسبة الذكرى السادسة للوحدة لم يظهر مصطلح «القومية العربية» في خطابه المكرس برمته للشؤون العربية. وفي الخطاب غير المرتجل المعد سلفاً بمناسبة افتتاح المجلس الوطني في ٢٦ من آذار ١٩٦٤ لم تظهر عبارة القومية العربية مطلقاً. ومما يدعو إلى أعظم الاستغراب أن الدستور المؤقت الصادر في آذار ١٩٦٤ لم نجد في باب الشروط التي يجب توفرها في رئيس الجمهورية أن يكون عربياً. بل نصّ فحسب على أن يكون «من أبوين مصريين».

(٢) من مقال كتبه في مجلة ناشنال جيوگرافيك National Geographic الأمريكية. تشرين الأول ١٩٩٢.

وخروشوف واجه المصير عينه حين أطاحه بريجنيف!

وما جرى في سورية حتى انقلاب حافظ في ١٩٧٠ لا يختلف. كان أساس الصراع والفوضى الفكرية عند بعث سورية هو في رأيي عجزه عن تحديد العلاقة بين التنظيم البعثي في الجيش أو ما دعي باللجنة العسكرية التي ساهمت في قمع انقلاب ١٨ آذار ١٩٦٣ والسماح لها بالمشاركة في القيادة والإشراف على التنظيم المدني. في حين لم يسمح للقيادتين القطرية والقومية بالسيطرة أو الإشراف على التنظيم العسكري رغم أنهما تضمان أعضاء عسكريين.

هذه الحالة كما يقول منيف الرزاز - أمين سرّ القيادة القومية لفترة ما - تفسر فشل حزب البعث في كل من سورية والعراق[٣].

والتنظيم العسكري هذا بإجماع المصادر البعثية نشأ منذ أيام الوحدة ومن قادته المتأخرين ثلاثة ضباط علويون هم (محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد) ثم انضم إليه فيما بعد الضابط السنّي (أمين الحافظ) إثر عودته من الأرجنتين.

بقي هؤلاء الضباط في الخندق المعادي لعبدالناصر حتى بعد الانفصال، لكنهم كانوا أيضاً ضدّ النظام الذي أقامه الانفصاليون لأنه ألغى الإجراءات الاشتراكية. وهم في موقفهم المرتاب المتحفظ من الوحدة مع عبدالناصر كانوا على اتفاق مع أولئك البعثيين الذين يحمّلون عفلق والبيطار مسؤولية القبول بالوحدة من دون ضمانات. وكانوا يدعون دائماً إلى إعادة تنظيم الحزب وغربلته. والمدنيون وهم أصحاب النفوذ الأكبر في القيادة القطرية السورية وكانت هذه بدورها تضمّ عدداً من الضباط وكانوا أقل ميلاً من القيادة القومية لإقامة الوحدة وأكثر معارضة للتعاون مع عبدالناصر كما كانت تفضل الإسراع بدل التدرج والاعتدال في تطبيق الاشتراكية. هذا بخصوص شعاري الوحدة والاشتراكية. أمّا بخصوص الشعار الثالث «الحرية» فلم يكن موضع بحث قط بين الأطراف ومن كل أوجه الخلاف!

وهكذا بقي الجناح العسكري أقرب فكرياً إلى القيادة القطرية منه إلى القيادة القومية حتى بوجود عدد من أعضاء التنظيم في القيادة القومية.

الصراع بين التنظيم العسكري والقيادة القومية يمكن أن ينظر إليه من زاوية عوامل الانتماء الطائفي والديني والجغرافي والاجتماعي. هناك مجموعات الأقلية الإسلامية من

---

(٣) الرزاز، المرجع السالف، الص ٩٢-٩٤.

العلويين والإسماعيلية والدروز، لاسيما الأولى منها التي كان لها الأكثرية العددية في الجيش بعد تطهير العام ١٩٦٣. هذه الطائفة كانت تكره التقارب من عبدالناصر وتتوجس منه خيفة وتخشى أن تعطي العودة إلى الوحدة الأرجحية والقيادة للسنية. كان ثم أيضاً الوضع المعاشي البائس الذي يحياه ريفيو وجبليو المناطق العليا والفقر المدقع الذي حمل العلويين على التصميم المطلق على تطبيق الاشتراكية بهدف إضعاف وإفقار الطبقة الوسطى السنية التي تعيش في المدن. ومما زاد في تأزم الحال المسلك الانتهازي الذي سلكه بعض أقطاب البعث بمنح عضوية الحزب مئات من أولئك الذين نزلوا الميدان يتزاحمون ويقتتلون على المناصب الخطيرة والمربحة. والقصد كسب المزيد من المحاسيب والأنصار بهدف تقوية مراكز بعض القياديين.

في بحران هذا التحزب العشائري والطائفي والانتهازي وبكل التخريب الذي عمله في بناء الحزب بقي الضباط البعثيون يؤلفون مجموعة أو طبقة خاصة ذات امتياز. وباتت مدن معينة أو مناطق أو حتى دوائر وقطعات في الجيش وفي الأجهزة الإدارية بمثابة مناطق نفوذ قاصرة على ضباط معروفين جداً.

بعد مرور أسبوع واحد على فشل الانقلاب الناصري قدم الفريق لؤي الأتاسي استقالته من رئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة ومن منصب القائد العام للقوات المسلحة. ولم يكن ينظر إليه بوصفه بعثياً صميماً. واختير أمين الحافظ لإشغال المنصبين[٤]. فأصبح بهذا المعيار في مقام رئيس الدولة الرسمي مع أنه ظلّ محتفظاً بوزارتي الدفاع والداخلية. ثم بدا من الضروري إعادة توزيع المقاعد الوزارية لاسيما بعد انسحاب الوزراء الموالين لزياد الحريري كما تقدم بيانه.

وفي ١٥ من شهر آب ألّف صلاح البيطار وزارته الثالثة المؤلفة من ١٨ وزيراً وتنازل (أمين الحافظ) عن منصبيه الوزاريين. وسرعان ما نشب خلاف بينه وبين زميله اللواء محمد عمران. كان أمين الحافظ يرى وجوب وضع نهاية لعزلة سورية البعثية وتصفية الأجواء مع الدول الناطقة بالعربيّة وإعادة العلاقات الطيبة مع الفئات والأحزاب والشخصيات السياسية السورية. وكان اللواء محمد عمران قائد كتيبة الدبابات السبعين

---

(٤) علق علي صالح السعدي على تعيين الحافظ بقوله «إنسان طيب لكنّه مشوّش لا يصلح لقيادة ثورة عربية. [من مقابلة له في مجلة منبر الشرق الأوسط Middle East Forum. تشرين الثاني ١٩٦٣].

يرى أن يتفرد البعث في الحكم وأن يمدّ يد الصداقة لعبدالناصر وكان غافلاً عَمّا يدبّر له. إذ فوجئ في ١٤ أيلول بقرار من المجلس الوطني لقيادة الثورة بتعيينه في منصب دبلوماسي فرفض الانصياع وقالوا إن الجانبين وضعا قواتهما الموالية في الإنذار وعلى خط المواجهة. إلاّ أن القضية حُلت بإلغاء القرار وبقاء محمد عمران في منصبه العسكري، ولم يعلم قط أسباب صدور ذلك القرار ولا كيف تم تلافيه داخلياً.

في أوائل شهر تشرين الأول عرض البيطار استقالته فرفضها المجلس. وذكر أن أسبابها تعود إلى عدم انتخابه لعضوية القيادة القوميّة وخلافه مع أمين الحافظ والعسكريين الآخرين، وقلقه من زيادتهم عددياً وثقلاً على عدد القادة المدنيين في الحزب. وفي تلك الأثناء. اكتشفت مؤامرة ناصرية من خطتها السيطرة على راديو حمص ومناشدة عبدالناصر إرسال قوات محمولة جوّاً بعد الإعلان عن استيناف الوحدة مع مصر. وذكر أن حوالي ٢٠٠ ضابط مسرّح ومُقال تم اعتقالهم لعلاقتهم بالمؤامرة(٥).

وفي الخامس من تشرين الأول عقد حزب البعث مؤتمره القومي السادس في دمشق وحضره مندبون عن بعث العراق والأردن ولبنان والسودان بل وبمندوبين عن دول الخليج وشمال أفريقيا. ودام ١٧ يوماً وثبت عفلق أمين سِرّ القيادة القومية العام وأقصي البيطار. وفي ١٢ من الشهر باتت استقالة وزارته رسمية وشكلت بعد يومين وزارة جديدة برئاسة أمين الحافظ جامعاً بذلك إليها رئاسة المجلس وثبت اللواء عمران نائباً له. كما تسلّم (صلاح جديد) العضو في القيادة القومية رئاسة الأركان العامة بعد ترقيته إلى رتبة لواء.

لم يمض على تولي أمين الحافظ مهام الوزارة غير أربعة أيام عندما حصل انقلاب الثامن عشر من تشرين في العراق وتشتّت شمل البعث. وبدا وكأن لا حيلة له بعد أن فقد النصير القوي أن يبحث عن تقوية مركزه محلياً أي من الداخل، فبادر إلى إخلاء سبيل «القدسي» وسمح لرئيس وزارته «العظم» بترك ملجأه السياسي في السفارة التركية. كما ذكروا أنه كان يميل إلى مصالحة (أكرم الحوراني) زعيم الجناح الآخر للحزب الذي ساند عملية الانفصال. إلاّ أنه عدل عن الفكرة لأنه شعر بأن زملاءه العسكريين لا يحبذون ذلك. وانتبه السوريون في أوائل كانون الأول ١٩٦٤ إلى هزلية تدور حول هذه

(٥) نيويورك تايمس، ٧ تشرين الأول ١٩٦٣.

الشخصية الغريبة الأطوار، سيما عن سلسلة من الأوامر والأوامر المضادة والأوامر الملغاة باعتقال الحوراني ثم بإلغاء الأمر ثم باعتقاله! وفي العاشر من هذا الشهر أقدمت الوزارة على إلغاء قرارات تجريد الشخصيات السياسية من الحقوق المدنية التي صدرت بعد مؤامرة الثامن من آذار. ثم أعلن مجلس قيادة الثورة عفواً عاماً شمل الأشخاص المحكومين والمتهمين بمختلف الجرائم ضد سلامة الدولة. ومن بين المشمولين بالعفو زعماء مؤامرة ٢٨ أيلول ١٩٦١ الانفصالية الموقوفين من أمثال حيدر الكزبري وموفق عصاصة.

في القرارات التي اتخذها مؤتمر حزب البعث السادس أعلن أنه الحاكم الأوحد الذي لا شريك له في سورية[٦] وأنه اتخذ مقررات اشتراكية تقدمية ستكون دستوراً لدولتيه في العراق وسورية.

هذه المقررات كما ترى تضمنت جرعة ماركسية كبيرة تزيد كثيراً عما يمكن أن تتحمله المعدة السورية. وكانوا كما نوهنا يريدون استباق عبدالناصر بالركض وراء الاشتراكية بحيث نسوا كما نسي هو قضية العروبة المركزية «الوحدة». كانوا يريدون أن

---

(٦) أُرجّح أن القرارات المتطرفة التي اتخذوها إنما كانت بسبب وقوعهم تحت تأثير القرارات والإجراءات الاشتراكية التي اعتمدها عبدالناصر والرغبة لا في مجاراته بل في سبقه بالأحرى بعد إقامته الاتحاد العربي الاشتراكي [يراجع النص في الوثائق العربية للعام ١٩٦٣ الص ٤٣٨-٤٤٤] لكنها أصبحت في الواقع مصدر مشاعر معادية للبعث وسبباً للشقاق داخل الحزب.
وإليك ثبتاً مختصراً لأهم تلك القرارات: البعث هو القائد الموجه لسياسة الدولة العامة وليس هناك مجال للتسامح بوجود أي حزب آخر. الحرس القومي هو عماد حماية الثورة. نشر الثقافة العقائدية في الجيش بغية إعطاء معنى ثوري جديد للانضباط العسكري. الانتقال من مرحلة الإيمان بالاشتراكية إلى العمل على تطبيق الاشتراكية. التحول الاشتراكي يجب إرساؤه على أسس ديمقراطية والمشاركة الجماهيرية. وعن الطبقة المتوسطة البرجوازية يرى المؤتمر أنها لم تعد قادرة على النهوض بدور إيجابي مهما قلّ في الحقل الاقتصادي. وإن معارضتها للإجراءات الاشتراكية ومقاومتها لها جعلها حليفاً جديداً للإمبريالية! واعتبر المؤتمر العمال والفلاحين والثوريين والمثقفين من المدنيين والعسكريين والبرجوازيين الصغار باعتبارهم القوة التي ستقوم ببناء الثورة الاشتراكية في مرحلتها الأولى وأكد على أهمية سيطرة العمال على وسائل الإنتاج لتخطي مرحلة الرأسمالية الحكومية التي مرّ بها معظم التجارب الاشتراكية «ومنها التجربة المصرية». استمرار الثورة الزراعية. المزارع الجماعية يجب أن يتولى الفلاحون إدارتها في الأراضي المشمولة بقانون الإصلاح الزراعي. وجوب إدارة الحكومة على أسس ديمقراطية وثورية الخ... الخ...

يظهروا بأنهم لا يقلّون اشتراكية عن عبدالناصر ولا أقل ثوريةً. وقد وجدوا أن محاولة تطبيقها في العراق كانت سبباً لإنهاء حكمهم. وتجاهلوا الفرق بين المجتمع العراقي والمجتمع السوري، والفرق بينهما وبين مصر. وبقوا لا يدركون مطلقاً أنّ سمعة عبدالناصر وشعبيته لم تتأت من خطط اقتصادية سليمة أو من سياسة اجتماعية ذكيّة بل بنجاح ما حققه لمصر في عالم المناورات السياسية الدولية والعربية في خلال فترة عصره الذهبي بين ١٩٥٥ و١٩٥٨. تواصلت الحرب الباردة بين سورية ومصر على نحو ما ألمعنا إليه حتى العام ١٩٦٦ عندما استخدم رئيس الوزراء السوڤياتي ألكساي كوسيگن نفوذه أثناء زيارة قام بها للقاهرة - لعقد هدنةٍ بين الطرفين وإيقاف الحملات الصحفية والإذاعية ثم نجاحه في إنجاز عقد ميثاق عسكري بين الدولتين. وسعد البعث الحاكم بمساندة الأغلبية السورية عندما وضع العسكريون السوريون أمام الشعب أحد الخيارين: البعث أو الناصرية، وهم يعرفون النتيجة رغم أنهم يدركون بأن أغلبية الشعب السوري الساحقة لا تريدهم وأنهم ليسوا موضع إعجاب أو احترام لديه.

من نتائج خصومة بعث سورية مع عبدالناصر تقارب بين مصر وبين الأردن في خريف العام ١٩٦٣ كما انجرت كذلك إلى خصومات مع لبنان فأدت إلى قيام الحكومة اللبنانية بوقف نشاط حزب البعث وإلغاء إجازته[٧].

كانت هزلية ممتعة تمثل إذذاك على خشبة المرسح القومي العروبي: البعث يتهم عبدالناصر بأنه دكتاتور يحكم بلاده حكماً استبدادياً توتاليتارياً ويوجه كلّ وسائل إعلامه على نظامه. وسورية تتهم لبنان. والأردن من جانبه يلاحق البعثيين المتآمرين ويعتقلهم في بلاده. ومصر تبعث بوكلائها إلى سورية لإحداث انقلاب[٨] والجميع يتهم الباقين

---

(٧) المحادثات التي جرت بمبادرة من الملك حسين مع هيكل (الناطق غير الرسمي بلسان عبدالناصر) في فندق (كريلون) بباريس في ٢٦ من أيلول. وباسم الزعيم المصري، أنهت حالة العداء بين البلدين (مجلة التايم ١ تشرين الأول. ونيويورك تايمس عدد ١٥ تشرين الأول). بعد ثلاثة أيام من الاتفاق، بدأ راديو دمشق يشير بصراحة إلى أنه تحالف يرمي إلى إسقاطهم. وفي لبنان انقلبت الصحف الناصرية التي كانت تعضدهم عليهم وأنهت شهر العسل بينهما واتهمت حكومة البعث لبنان بتركه عناصر ناصرية تتسلل إلى سورية عبر الحدود بقصد العمل على تقويض حكمهم.

(٨) في التاسع من تشرين الأول قتل على الحدود أربعة جنود لبنانيون إثر صدام مسلح. وأدى بالأخير إلى قيام كمال جنبلاط وزير الداخلية في كانون الأول إلى إلغاء إجازة الحزب. ومما =

باللاديمقراطية ومصادرة الحريات العامة.

بقيت سورية سنة واحدة بعد الثامن من آذار لا يجد حكامها حاجة إلى دستور جديد - خلا منهاج حزب البعث ومقررات مؤتمراته. وظلوا حتى العام ١٩٧٠ - وهي السنة التي جعلناها نهايةً لكتابنا - لا يفكرون بسن دستور دائم. أخضعوا سورية لنظام حكم الحزب الواحد وطردوا مئات بل آلافاً من الموظفين المسلكيين المتمرسين وأحلوا محلهم أعضاء حزبيين تنقصهم الخبرة والتجربة وفرضوا على كلّ مكلف بخدمة عامة القسم بشعارهم «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» والإيمان بالهدف المتمم «وحدة حرية اشتراكية». وأخضعت النقابات للحزب وفرضوا في مجال التعليم ويضمنها التعليم العسكري مناهج خاصة ذات رؤى وأيديولوجية بعثية تمجد أشخاصاً كعدنان المالكي ويسرى سعيد ثابت[٩] بوصفهم شهداء أو مناضلين في سبيل القومية العربية. وجعلوا الثامن من آذار عطلة رسمية.

وكان ثمّ انفجار. ضجّ السوريون وهم يسمعون ليل نهار شعارات البعث تتلى في كل مكان وتقرأ على الحيطان والملصقات في الشوارع وفي الصحف ودورات المياه ومعامل تفريخ الدجاج. فضلاً عن الإجراءات القمعية ومداهمة البيوت الليلية. والأدبيات التافهة التي تخرجها المطابع ومحاولات تطبيق القرارات الاشتراكية التي تصدر بسرعةٍ وبشكل متواصل، والكساد التجاري العام الذي نجم عن ذلك.

ونما الاحتجاج ليتخذ شكل العنف إذ وقعت صدامات عملية في حمص في أوائل شباط أدت إلى حملة اعتقالات واسعة وأدين خمسة من مثيري الاضطراب أمام محكمة عسكرية وحكم عليهم بمدد تتراوح بين عشر سنوات وعشرين[١٠]. وبقي الناصريون ناشطين يتحدَّوْن السلطة. ففي الثامن من هذا الشهر نظموا في (بانياس) على الساحل السوري تظاهرة احتفالاً بالذكرى الأولى لنجاح انقلاب الثامن من شباط في العراق تصدّى لها أهل السنّة هناك وكانت حصيلة الاشتباكات خمسة من القتلى واعتقال المئات

= يدعو إلى الدهشة أن هذا الزعيم السياسي كان في وقت ما أحد المعجبين والمساندين للبعث أيام تعاونه مع الناصريين في محاولة إسقاط كميل شمعون!

(٩) الأخت الشقيقة لإياد سعيد ثابت قائد محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم وهي الأنثى الوحيدة التي مثلت أمام المهداوي في تلك المحاكمة وبرئت.

(١٠) ذكر راديو بغداد (مبالغاً) أن ٢٥ شخصاً قتل نتيجة الصدام بين المعتصبين ورجال الأمن.

من الناصريين. إلاّ أن المصادر الرسمية نوهت باعتقال خمسين «على أثر مؤامرة تهدف إلى القيام بأعمال تخريبية تهدد أمن سورية».

وفي آذار ١٩٦٤ هوجمت مخافر شرطة خارج مدينة حلب، وحوكم المهاجمون وكانوا من ضباط الصف المتقاعدين مع مدنيين أربعة. وحكم على تسعتهم بالموت في شهر نيسان. ثم خفض الحكم بعد أسبوع إلى الحبس المؤبد وادّعت الحكومة أنهم من عملاء مصر(١١).

إلاّ أن وقعة (حماه) في أواسط نيسان ١٩٦٤ كانت أعنف وأشدّ تعبيرٍ عن السخط العام من حكومة البعث. وقد بدأت بتظاهرة طلابيّة احتجاجاً وعلى أثر محاكمة طالب في مدرسة عثمان صوراني الثانوية بتهمة مسحه من فوق سبورة صفه شعاراً لحزب البعث. فأخبر عنه المعلم الذي كتب الشعار وسيق الطالب متهماً. وحكم عليه بالحبس لمدة سنةٍ واحدة. كانت أول تظاهرة تخرج ضد البعث بعد سنة واحدة من مجيئه. وتلت المظاهرة حوادث شغب واشتباكات مع قوات الجيش التي حُرّكت إلى المدينة من معسكرات في ضواحي (حمص). أسرع أمين الحافظ إلى حماه، وأصدر أمراً بحظر التجوال بعد لقاء بينه وبين شخصيات بارزة في المدينة. ثم عاد إلى دمشق بعد يومين للاحتفال بيوم (الجلاء) مقسماً في الخطاب الذي ألقاه بالمناسبة بأنه سيسحق المؤامرة المدبرة ورؤوسها مدعياً بأن الإقطاع كان وراءها ووراء حوادث الشغب بدافع الخوف من الإجراءات الاشتراكية.

وفي العاشر من نيسان هاجم خطيب الجمعة في مسجد حماه حزب البعث بشدة. وكان من جماعة الإخوان وهم في حماه أكبر حجماً من الناصريين وأكثر نشاطاً. وفي اليوم التالي تجددت المظاهرات ووقعت اشتباكات قتل فيها طالب واحدٌ على الأقل وتواصل إضراب المدينة وأغلقت المحال أبوابها وفي يوم الأحد آضت (حماه) مدينة موتى لا يرى فيها إلا أشباح جنودٍ مدججين بالسلاح يجوبون شوارع المدينة. وما أمر أمين الحافظ برفع حظر التجوال حتى انطلقت التظاهرات بأعنف مما جرى قبلها فأسرع إلى المدينة وأمر بقصف الأحياء المعتصمة بالمدفعية الثقيلة واستمر القتال وأصيبت مئات المباني بالتلف الكلي أو الجزئي. وقام بالإفراج عن الطالب المحكوم. وأمر بصرف تعويض لأهل الطالب الذي قتل نهار الاثنين. إلاّ أن الاشتباكات تجددت نهار

---

(١١) مرآة الشرق الأوسط، عدد ٩ أيار ١٩٦٤.

الاثنين وأطلقت زخات من الرصاص على الجنود من مسجد السلطان فسقط عدد منهم قتلى ووجهت المدافع الثقيلة قذائفها إلى المسجد فانهار جزء من منارته. وادعت مصادر معادية للبعث أن عدد القتلى تجاوز الثلاثمائة إلاّ أن العدد الحقيقي لا يمكن أن يقلّ عن السبعين من الجانبين بأيّ حال ولم تقدر مصادر خارجية عدد الجرحى. إلاّ أن أمين الحافظ قال في مؤتمره الصحفي الذي عقده بتاريخ ٢٥ نيسان في دمشق: «إنه ما رفع حظر التجوال في حماه حتى اندفع المسلحون إلى الشوارع وباشروا بأعمال القتل وارتكاب المجازر بحق قوى الأمن والحرس القومي في الشوارع الجانبية والأزقة وعمدوا إلى تشويه جثثهم وركزوا مدفعاً رشاشاً على المنارة. وعندما طُوِّق المسجد وأُمر المعتصمون بالاستسلام أرسلوا شباناً وأحداثاً في سن الرابعة عشرة والسابعة عشرة ليسترحموا لهم. وعندما دخل رجال الأمن المسجد أوقعوهم في كمين وقتل بسبب من ذلك عدد من الجنود وهو ما جعلنا نأمر بقصف المسجد والمدينة».

وأجاب على سؤال صحافي بأن عدد القتلى من الجنود كان خمسة مع ١٥ جريحاً. ومن بين المدنيين المتمردين حوالي ١٤٠ أو ١٥٠ أو ١٦٠ على الأكثر بين قتيل وجريح[١٢].

في الثاني من أيار أصدرت محكمة الثورة المنعقدة في حماه الحكم بالموت على ٢١ مداناً بالمشاركة بالانتفاضة وأعمال القتل. وفي اليوم التالي قرر مجلس قيادة الثورة إبدال العقوبة بالسجن المؤبد «بناءً على وساطة كبار علماء الدين والمنظمات الشعبية البعثية» وأنزلت كذلك من عقوبات خمسة محكومين بالحبس المؤبد، وعلى عدد كبير من المحكومين بمدد تتراوح بين سبعة أعوامٍ وخمسة عشر عاماً[١٣].

---

(١٢) لم نعثر على نصّ التصريح. لكننا نقلنا ما احتجنا إليه من نيويورك تايمس أعداد ١٦-٢٠ نيسان ١٩٦٤. أمر أمين الحافظ في ٢٠ من نيسان بتوزيع نصف مليون ليرة (ما يعادل مائة وعشرين ألف دولار) على فقراء حماه الذين هدمت دورهم أو أصابها التلف. كما أرصد مبالغ كافية لإعادة تشييد ما هدمه القصف المدفعي من بناءٍ في المسجد والمنارة. وقال عن المعتصبين إنهم لقوا العون من السفارة المصرية في بيروت ومن عبدالسلام عارف في بغداد الذي دفع مبالغ كبيرة من المال للمتآمرين والمشعوذين باسم الدين والإخوان المسلمين الذي تم شراؤهم بالمال وانطلق راديو دمشق ليشبه عبدالسلام عارف بنوري السعيد واتهمه بالتآمر لإحياء حلف بغداد (الحياة. في ٢٥ نيسان ١٩٦٤).

(١٣) تراجع الجريدة الرسمية (الوقائع السورية: ٣٠ نيسان ١٩٦٤ للتفاصيل). إلاّ أن حركات الاحتجاجات والاضطرابات في مدن سورية لم تقف عند حدّ. ففي ١٨ من نيسان كان في =

ثم تلاحقت مراسيم التأميم تأخذ بعضها بحُجُزِ بعض في فترة وزارة البيطار الرابعة التي استقالت في أوائل تشرين الأول ١٩٦٤ بضغط اللجنة العسكرية التي نوهنا بها. وأسندت لأمين الحافظ رئاسة الوزارة. وكان هناك صراع داخلي فشل البعثيون في احتوائه وبدا حديث أوساط خارجية. كان هناك صراع على السلطة بين القيادة القطرية والقيادة القومية. وفي أوائل العام ١٩٦٥ ادعى القطريون بمساندة اللجنة العسكرية المسيطرة على القيادة بأن خلافهم الرئيس مع القيادة القومية هو موقفهما المختلف من الاشتراكية وأنهم يساريون في حين أن القيادة القومية يمينيّة المسار(١٤).

ومع أن هذا الخلاف تسربت أنباؤه إلى الشارع السوريّ إلا أن الجمهور على أكثر تقدير وبقدر قلّة اهتمامه بما يجري أدرك أن صراعاً عنيفاً يدور بين القيادتين لاسيما بعد مراسيم التأميم الكاسحة التي صدرت في أوائل كانون الثاني ١٩٦٥ في فترة حكم أمين الحافظ لتبرهن على يسارية القطريين ويمينية القيادة القومية(١٥). وعلى أثر صدور قوانين التأميم هذه شكلت محكمة عسكرية من خمسة قضاة للنظر في الجرائم التي ترتكب ضد النظام الاشتراكي وضد الثورة وضد التأميم وتهريب الأموال إلى الخارج

= حمص إضراب عام. وأغلقت في دمشق يومي ١٩ و٢٠ منه المتاجر والدكاكين وألقي القبض على عشرة تجار وصودرت متاجرهم ومحتوياتها. (كانت المتاجر قد فتحت في الحادي والعشرين منه لمدة أربعة أيام بمناسبة عيد الأضحى لكنها أغلقت بعدها) وتواصل الإضراب. إلاّ أن الحاكم العسكري العام أصدر في ٣٠ من نيسان بياناً عُرفياً مرقماً ٨٣، ينذر فيه بتقديم المضربين إلى محكمة عسكرية ومصادرة جميع ممتلكاتهم. وقال إن التهمة التي ستوجه إليهم هي الإخلال بالأمن وإضعاف الثقة بالحكومة وهي جريمة تصل عقوبتها إلى الموت. على أن القسوة البهيمية غير المسبوقة في تاريخ سورية الحديث في التعامل مع الإضراب أثارت ردود فعل عنيفة جداً منها المذكرة التي قدمتها نقابة المحامين السوريين إلى السلطة محتجة على الإجراءات غير المسبوقة في معالجة الموقف. وناشدت «الجبهة الوطنية الديمقراطية الدستورية» المؤلفة من مختلف الأحزاب في تصريح نشرته الشعب لتوحيد الصفوف وبذل الجهود لإنقاذ البلاد من الزمرة الحاكمة المجنونة».

(١٤) من الأمثلة: أسْهَمَ سبعة آلاف شخص في رأسمال مصنع للسمنت في حماه أغلبيتهم من ذوي الدخل الواطئ وتم تأميمه تحت زعم المحافظة على مصالح ٢٠٠ عامل يشتغلون فيه ويعيشون عيشة أعلى مستوى بكثير من أغلبية أصحاب الأسهم فيه [يراجع فصل التأميمات الجديدة في سورية من كتاب «جبران شاميّة» الموسوم «يا عقلاء العرب اتحدوا» ج ٢ - بيروت ١٩٦٥ الص ٢٤٥-٢٥٨].

(١٥) الرزاز: المرجع السالف الص ١٠٤-١٠٥ و١١٦.

وأعطيت صلاحية فرض عقوبة الموت أو الحبس المؤبد على المدانين بها. وكانوا على علم تام بأن الإرادة الشعبية ستتحداهم رغم ذلك وأنها سترفض العمل بقرارات التأميم لذلك هيأوا قواتهم لمواجهة التحدي ووضعت دبابات وجنود على مداخل المصانع المؤممة. وحاولوا لعبةً خسيسة بقدر ما هي ساذجة: قالوا للتجار إن سياسة الحكومة هي اشتراكية، إلاّ أنها كذّبتْ رسمياً الإشاعة بأن التجارة الخارجية والبنايات الخاصّة ستؤمم. وسياسة البعث هي صدور بيانات رسمية تؤكد للناس بأنها لن تعمد إلى اجراءات تأميم بعد ما أنجزت منها، في حين لا نيّة لها للوفاء بقولها، وغرضها إبقاء الناس في حالة توتر وقلق دائمي[١٦].

في يومي ٢٥ و٢٦ من كانون الأول أعلن رجال الأعمال الحرّة إضراباً في دمشق. وكان الرد الحكومي عنيفاً. إذ القي القبض على عدد كبير من التجار وأحيلوا إلى المحكمة العسكرية فحكم على ثمانية منهم بالإعدام وأثقل ثمانية عشر بأحكام سجن طويلة وصودرت محتويات ٦٩ متجراً. واستخدمت المطارق لكسر الأقفال وتحطيم الأبواب وفي ٢٦ من الشهر ألقى أمين الحافظ خطاباً في اجتماع نظمته الحكومة لمحاولة كسر الإضراب استخدم فيه عبارات تهديد سوقيّة:

«أولئك الذين أضربوا سنسحق رؤوسهم. سنقضي عليهم عَمّا قريب. سنعمل السيف في رقابهم. هؤلاء المستغلون امتصوا دماء الشعب. انهم هرّبوا أكثر من ثلاثمائة مليون ليرة إلى الخارج. أقسم بالله أن هذه الأموال ستعود. وإلاّ فإنهم سيبقون في السجن حتى يموتوا فيه مثل الكلاب».

وفتح السوق في ٢٧ منه عنوة وعلى أثر الأحكام والاعتقالات وبدأت بعد شباط بتأميم التجارة الخارجية[١٧]. وظنّ الحزب الحاكم أن بوسعه كسب الأحزاب اليسارية

---

(١٦) نيويورك تايمس ٩ كانون الثاني ١٩٦٥ نقلاً عن «الحياة»: وَجَدَ تاجرٌ في نفسه الشجاعة ليسأل وزير الداخلية عن الفرق بين الاشتراكية والشيوعية فأجاب الوزير «اشتراكيتنا لن تكون شيوعية لأنها تنبع من واقعنا العربي».

(١٧) من ذلك تأميم ٣٩ شركة استيراد أدوية و٦ شركات لاستيراد الحاجات الكمالية. وفي ٤ آذار أممت تسع شركات توزيع للنفط. وبعدها بشهرين استولت الحكومة على ٥٥ محلجاً ومؤسسة تصدير للقطن والقمح والشعير. وفي أوائل تموز أعيدت ٢٧ شركة استيراد أدوية إلى أصحابها. وفي خلال الأشهر الأولى من العام ١٩٦٥ أمّم العديد من المشاريع الصناعية تأميماً كاملاً أو جزئياً بنسبة تتراوح بين ٧٥ و٩٥ بالمائة من رأس المال. ويضمنها عدد من الصناعات الصغيرة. =

والاشتراكية إلى صفه بعد مراسيم التأميم فلم يحظوا بغير الحزب الشيوعي السوري. وأرسل في ١٩ كانون الثاني خالد بكداش أمين سرّه العام من پراغ برقية تأييد لأمين الحافظ معرباً عن مساندة حزبه للإجراءات الاشتراكية. إلا أن البقية وهي «الأحزاب الناصرية الاشتراكية» والحزب العربي الاشتراكي ورئيسه الحوراني امتنعت عن التأييد. وظفر النظام بطبيعة الحال بصداقة الاتحاد السوڤياتي والدول الاشتراكية. وتمّ التعبير عن ذلك بتصريحات رسمية وتبادل الزيارات واتفاقات التعاون الفني والتكنولوجي(١٨).

كان الصراع الداخلي وتبرير المكائد ونصب الكمائن بين زعماء البعث وأجنحته يأخذ جزءاً هاماً من وقت الحكام ونشاطهم. وفي مجرى هذا التناحر والمنافسة فيما بينهم وبين معارضيهم حاولت مجموعة بعثية خلق مؤسسات في الحكومة تمكنها من ضمان حكم بعثي خالص إلاّ أن العضوية والنفوذ في هذه المؤسسات كانا يتغيرات بتقلبات ورجحان الصراع الداخلي من أجل السلطة داخل الدولة.

أصدر حكم البعث في ٢٥ من نيسان الدستور المؤقت الأول له أصدره بعد نشر عبدالناصر دستوره المؤقت بأقل من شهر. ولوحظ فيه أنهم كانوا في صياغته يتأثرون خطى النظام المصري في تبنيهم مبادئ معينة وبدوا كأنهم لا يملكون الشجاعة ولا القدرة الخلاقة المبدعة في رسم سياسةٍ ما. فانتظروا الوحي يأتيهم من مصر وقد سبق للاشتراكية والتأميم هناك أن قطعا أشواطاً في ميدان التطبيق(١٩).

= أحدها مصنع للصابون يعمل فيه ثلاثة عمال [الاوريان. المرجع السالف، الرقم ٣٤ للسنة ١٩٦٥ (الص ٩٧-٩٨)].

(١٨) جاء في مقررات المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث المنعقد في نيسان ١٩٦٥: «إن البعث حركة اشتراكية وحركة تحررية وهذا هو الذي يقرر موقفنا من المعسكر الاشتراكي. فكتبت جريدة البراڤدا (٢١ تموز ١٩٦٥) تثني على خطوة حكومة البعث في إطلاق سراح جميع التقدميين من السجون وتحقيقها الشروط الضرورية لتقدم سورية في طريق الاشتراكية من خلال الإصلاحات الاجتماعية والسيطرة على القطاع العام في المجال الصناعي [عن جريدة الميزان، السنة ٨، العدد ٨ أيلول ١٩٦٥. كذلك مرآة الشرق الأوسط، ٨ أيار ١٩٦٥].

(١٩) عُرّفت سورية في الدستور بـ(القطر السوري) وبأنها جمهورية ديمقراطية شعبية اشتراكية. والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس لتشريعاتها. والإسلام هو دين الدولة الرسمي (مثلما جاء في الدستور الملغي). ونصّ على أن حقوق المواطنين (؟) مضمونة بأحكام القانون إلاّ أنه لا يمكن ممارستها إلاّ عندما لا يتأتى من ذلك ضررٌ بالأهداف الشعبية للثورة والاشتراكية. وشرحت المادة الثامنة عشرة منه معنى الاشتراكية والمقصود بها «أن تؤمّن الدولة عملاً للجميع وتضمن للجميع بناء اقتصادٍ قومي اشتراكي». وقسمت المادتان ٢٣ و٢٩ الملكية الجماعية =

في شهر آب ١٩٦٤ أقدم اشتراكيو أكرم الحوراني على نشر بيان ضدّ البعث اتهموه فيه بأنه فرض جوّاً إرهابياً على البلاد وشوه وجه الاشتراكية وعزل سورية خارجياً. وقد سبقهم جلال السيد والشيء بالشيء يذكر[٢٠] فأرسل من بلدة ديرالزور رسالة مفتوحة إلى المجلس الرئاسي الثوري في حوالي ٤٠ صحيفة. عدد فيها مختلف الانحرافات البعثية والمساءات والخروق والأخطاء وطلب إعلان العفو العام عن المحكومين والمتهمين السياسيين وانسحاب الجيش من الميدان السياسي وتأليف وزارة حيادية من جميع الميول والاتجاهات تشرع في الإعداد لانتخابات مجلس نيابي بحرية ودون تدخل، وطرد كل الموظفين غير الكفوئين الذين تمّ تعيينهم بعد الثامن من آذار ١٩٦٣. وتجميد كل القوانين التي صدرت بعده، باستثناء القوانين التي يشترعها المجلس النيابي المنتخب[٢١].

بعد استقالة البيطار وصديقه «الأطرش» من المجلس الرئاسي أثبت محلهما صلاح جديد رئيس أركان الجيش وهو علوي، ويوسف زعيّن حليف الجيش الشاب[٢٢]. ثم

= لوسائل الإنتاج بين ملكية الدولة وملكية المنتجين التعاونيين والملكية الخاصة وأعطيت الدولة الحق في تأميم أية مؤسسة أو مشروع يتمثل فيه النفع العام. وأعطي المجلس القومي الثوري الذي كان يعرف قبله «بالمجلس الوطني لقيادة الثورة» حق ممارسة السلطة الاشتراعية والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية وضبط أمورها. وتتألف عضويته من الأعضاء الحاليين وممثلين من القطاع الشعبي يحدد عددهم بمرسوم إشتراعي (كان العدد في شهر أيار ١٩٦٤ قد رفع إلى ٤٥٠. لكنه لم يكن منتخباً. بل هو أشبه ببرلمان سري لا تعرف هوية أعضائه. إلاّ أنه بعثي القوام [باختصار عن روندو: بعض ملاحظات حول البعث. مجلة الأوريان عدد ٣١، ١٩٦٤ بعض الملحوظات حول البعث Rondot: Quelques Remarques Sur le Ba'ath] لم يهتم السوريون بصدور الدستور الموقت إذ كانوا منشغلين بأحداث حماه. إلاّ أن أهل المعرفة والقانونيين قالوا إنه عمل أخرق صنفه أناس لا يتمتعون بمستوى عقلي كاف. ومن أمر به وأجازه هم سواء مع المصنفين في درجة إدراكهم العقلي.

(٢٠) واحد من مؤسسي حزب البعث وقادته الأوائل.

(٢١) طبعت مذكرته في كراسة بعنوان «مقالات وذكريات» بيروت ١٩٦٥. ونشرت في عدة جرائد لبنانية.

(٢٢) أصبح المجلس الرئاسي بعد هذا مكوناً طائفياً من ثلاثة سنيين واثنين علويين (عمران وجديد). وجه الغرابة في النظام الجديد أن (أمين الحافظ) فاق كل سياسي يخطر ببالي بمقدار ما جمع في شخصه من مناصب ووظائف فهو رئيس المجلس الرئاسي (يعني رئيس دولة) ورئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس المجلس القومي الثوري (السلطة الإشتراعية) وأمين السرّ العام لقيادة البعث القطرية وعضو بارز في القيادة القومية. قال (ڤرنييه) إن هذه المناصب =

بادرت حكومة الحافظ إلى اصدار عفو عام في ١٥ من تشرين الثاني عن المحكومين السياسيين. ولكنها عجزت عن اتباع سياسة مصانعة لعبدالناصر. كما لم توفق إلى تطويع صغار الضباط الناصريين الذين يقودون سلاح المدرعات وبقي مجموعهم شوكة في خاصرة النظام.

بعد عودة عفلق من (بون) بألمانيا تقرر أن يجرى اجتماع للقيادتين القومية والقطرية في كانون الأول ١٩٦٤. كانت القيادة القطرية كما أسلفنا تسيطر على الحكومة. وكان ثمة خلافات بين القيادتين وبرز اللواء عمران منحازاً إلى كتلة عفلق - البيطار ربما بدافع طموح شخصي للرئاسة فبادر إلى كشف الخطط العسكرية لتصفية قادة البعث القدماء والسيطرة على حزب البعث. وأعلن معارضته للجنة العسكرية ولدكتاتورية أمين الحافظ كما وصفها. كما أنه كان يفضل علاقات أوثق مع عبدالناصر. وألفى نفسه فجأة معزولاً وأنكرته اللجنة العسكرية العظيمة الحول والطول وقررت التخلص منه بإبعاده من سورية وحصلت على موافقة القيادة القطرية. وفرضت عليه الاستقالة من عضويته في القيادتين القومية والقطرية. وأرغم على ركوب أول طائرة إلى (مدريد) بعد تعيينه في منصب دبلوماسي. وكان ردّ فعل القيادة القومية تبنّي عدة قرارات تحدد فيها صلاحيات اللجنة العسكرية في كلّ من الحزب والحكومة، وحَلّ القيادة القطرية. واعتبر هذا تهديداً للقادة العسكريين وأرغمت على ابتلاع قراراتها لاسيما قرار حل القيادة القطرية.

كانت هناك محاولات «الرزاز» الأمين العام الجديد للقيادة القومية، تقليص الظل العسكري الذي ينشره على الحكم وإبعاد الجيش عن السياسة وتحديد علاقة أعضاء الحزب بالحكومة تبديداً للانطباع العام الذي خلفه سلوك الأعضاء الانتهازيين.

كيف استبدل الرزاز بعفلق؟ كان ذلك ما تمخض به المؤتمر الثامن فقد جرت محاولات فيه لتحديد العلاقة بين الحزب والحكومة ولقصر سلطات اللجنة العسكرية على الشؤون العسكرية فحسب وإلغاء دورها العسكري والحزبي باستثناء حقها في تمثيل الجناح العسكري في المجلس الثوري وقبلت اللجنة هذا لأنها كانت متأكدة من منزلتها السلطوية في القيادة القطرية التي تحكم سورية عملاً. في هذه المرحلة شعر عفلق بأنه

= والسلطات عملت انصهاراً للدولة والجيش والحزب الحاكم في شخص واحد (Bernard Vernier: Arme et Polilique au Moyen Osienl) برنار ڤرنييه: السلاح والسياسة في الشرق الأوسط. باريس ١٩٦٦. ص١٤٤.

أصبح في القيادة شخصاً غير مرغوب فيه persona non grata فقرر الانسحاب من أمانة سرّ القيادة القوميّة[٢٣] واختير منيف الرزاز في محله ولم يتجاوز السادسة والأربعين في حين نطح القائد المستقيل الخامسة والخمسين - يقول الرزاز حول تلك الفترة:

«أصبح الحزب مجرد عصابة تهتمّ فحسب بتوزيع المناصب. وبات الفوز ببطاقة العضوية في الحزب أضمن السبل وأفضلها للحصول على عمل»[٢٤].

بقي أمين الحافظ حتى تموز ١٩٦٥ يساند اللجنة العسكرية والقيادة القطرية من أجل الهيمنة على البعث السوري وإضعاف سلطة القيادة القومية وقادتها من المدنيين القدماء. وتعاون مع صلاح جديد الماكر الطموح رئيس الأركان العامة في مواجهته مع اللواء محمد عمران في كانون الأول ١٩٦٤، بعد أن تبين بأن تحالف محمد عمران مع القيادة القومية يهدد مركزه بوصفه رجل سورية القوي. على أن أمين الحافظ الذي أصبح الآن يحمل رتبة (فريق) مال بعدها ليغدو حليفاً للقيادة القومية ومساندة محاولتها إبعاد الجيش عن السياسة، عندما بدأ اللواء صلاح جديد يتحدى سلطاته بمعونة القيادة القطرية التي كان أمين سرّها. ولذلك لقي (الرزاز) مساندة الحافظ الذي أصدر بناء على اقتراحه أمراً بوصفه رئيس وزراء يمنع فيه أعضاء الحزب من الاتصال بالوزراء والمديرين العامين مباشرة أو بالواسطة. وبدأ (صلاح جديد) يتحدى سلطان الحافظ بمساندة القيادة القطرية التي كان يتولى أمانة سرّها. هذا الصراع تمخض بانقلابين في كانون الأول ١٩٦٥ ضد (جديد) والقيادة القطرية. وفي شباط ١٩٦٦ وهو الانقلاب الحاسم الدموي ضد (حافظ) والقيادة القومية. لم تنته المعركة إلا بعد هزيمة واحدٍ من الفرعين لأنه

---

(٢٣) شرح عفلق وجهة نظره في حديث مطول لجريدة الحياة البيروتية نشر في العدد المؤرخ في ٢٥ من شباط ومما جاء فيه قوله مشيراً إلى «هؤلاء القياديين القوميين الذين تفاخروا بالتطرف كانوا يمينيين أثناء عهد الانفصال (١٩٦١-١٩٦٣) وهم سبعة من المدنيين التسعة في القيادة القطرية. هؤلاء لم ينضموا إلى البعث إلاّ بعد الثامن من آذار ١٩٦٣ وقد بلغوا مناصبهم في القيادة لا لتضحيات بذلوها بل لأنّ زمرة العسكريين رفعتهم إليها لتعمل منهم واجهة مدنية للهيمنة العسكرية على الحزب. وفي المؤتمر الثامن جرت محاولات لتحديد العلاقة بين الحزب وبين الحكومة لاسيما بخصوص صلاحيات اللجنة العسكرية ففشلت وعندها قررت الانسحاب من القيادة» آه باختصار [وصفت صحيفة الجريدة البيروتية استقالته «بالثورة البيضاء» وفيها عقد لواء النصر لأمين الحافظ وأعطي عفلق العنوان التشريفي «القائد المؤسس»].

(٢٤) المرجع السالف. الرزاز ص ١٣٠.

وبالحكم العسكري لا يمكن أن يوجد أكثر من رجلٍ قويٍ واحد [عبدالكريم قاسم وعبدالسلام، محمد نجيب وعبدالناصر. أحمد بن بللا وبومدين الخ] ويغنينا الرزاز عن الشرح إذ يقول:

«بقينا طوال شهرين ولا عمل لنا غير عقد اجتماعات متوالية بهدف الوصول إلى تسوية النزاع دون جدوى. ففي كلّ مرة نجتمع كان الخلاف يزداد عمقاً وخطورة بسبب التهم التي يتبادلها الجانبان أثناء الجلسة»[٢٥].

شبه بعضهم (صلاح جديد) بستالين. وشبهه آخرون بـ(روبسبير) وقد كان شخصاً أريباً ماكراً يعرف كيف يخلق تحالفاً وكيف يجرّ أنصار خصمه إلى صفه. وكان يملك بلا مراء أفكاراً ماركسية وقيل إنه كان صلب الرأي طاهر السريرة في غاية النزاهة غير قابل للافساد حتى أنه قطع صلته تماماً بشقيقه المقدم غسان جديد[٢٦] في صراعه مع (محمد عمران) وكان يسانده ضابطان درزيان هما حمد عبيد وسليم حاطوم[٢٧].

بعد إزاحة محمد عمران كما تقدم بات الغريمان الطموحان يواجه بعضهما بعضاً وادعى (جديد) أنه فحسب يهاجم حكم الفرد المتمثل بدكتاتورية (الحافظ) وكان بمقدوره أن يبني كتلة رصينة من الأتباع في الحزب وفي الجيش بقابلية نادرة في التأثير على أنصاره عن طريق توجيه التهم أحياناً بالانفصالية وأحياناً بالناصرية وباليمينية عند اللزوم. في حين اتهمه (حافظ) باستغلال العنعنات الطائفية لفائدة أنصاره من الضباط العلويين وببنائه حزباً داخل حزب. وأخيراً اقترح أن لا يحتفظ (صلاح) بمنصب رئاسة الأركان وعضوية المجلس الرئاسي في وقت واحد وأن يتخلى عن منصبه الأول.

---

(٢٥) المرجع السالف: التجربة المرة، ص ١٤٩. ڤرنييه: المرجع السالف، ص١٤٥.

(٢٦) حَلّ محلّ زعيم الحزب القومي السوري الاجتماعي بعد اغتيال زعيمه في ١٩٥٥. وقاطعه شقيقه صلاح وكان إذذاك برتبة رائد، ورقي تباعاً بين انقلاب آذار وتشرين الثاني إلى رتبة لواء وأصبح رئيساً لأركان الجيش (كان برتبة عقيد متقاعد فأعيد إلى الجيش بعد الانقلاب).

(٢٧) كان قد حكم على أولهما بالسجن عشر سنوات لمشاركته في اعتصاب حلب المسلح في آذار ١٩٦٢ وتمّ الإفراج عنه في ١٩٦٣ وبدأ يصعد سلم الترقية الخيالي ليغدو أولاً قائد الحرس القومي بمرتبة عقيد. ثم أسندت إليه قيادة اللواء المدرع في (قطنه). أما (حاطوم) فكان قائداً لقوات الصاعقة المكلفة بحراسة مقرّ قيادة الجيش العامة ودار الإذاعة. ومع أن صلاح جديد ومحمد عمران علويان إلاّ أنهما كانا ينتسبان إلى عشيرتين مختلفتين. (فعمران) من عشيرة (الخياطيه) وقريته الأصلية (المخرم) شرقي حمص. في حين أن غريمه (جديد) من عشيرة الحدادية تسكن ضواحي اللاذقية.

وبالمقابل تعهد الحافظ بالتخلي عن منصب القائد العام للقوات المسلحة وأن يحتفظ فحسب برئاسة المجلس الرئاسي.

ونجح أمين الحافظ مبدئياً بإقصاء صلاح جديد لا عن منصب واحدٍ بل عن اثنين وفي أوائل شهر أيلول ١٩٦٥ لم يعد حافظ يتولى منصب القائد العام وارتبط المنصب بوزير الدفاع على أثر المناورات التي اعتمدها معارضوه في الاجتماع الاستثنائي للمؤتمر القطري بين ٨ و١٤ من آب. ولم يعد (حافظ) رئيساً للمجلس القومي للقيادة الثورية (المجلس الاشتراعي) الذي كان مؤلفاً من ٩٥ عضواً بنتيجة انتخابات آب. إلاّ أن هذا المجلس أعاد انتخابه رئيساً للمجلس الرئاسي (أي رئيس الدولة في الثاني من أيلول)[٢٨] واختار نورالدين الأتاسي نائباً له. وأبعد صلاح جديد في الظاهر فقد بذل الحافظ كل مجهوده كيلا ينتخب إلى جانبه عسكري في المجلس الرئاسي. بعدها باشر بعملية اخراج صلاح جديد من منصب رئاسة الأركان العامة. وتمّ له ذلك في ٤ من أيلول وأحل محله العقيد (محمد شيناوي) الذي رفع فوراً إلى رتبة لواء.

مع ذلك بقي (صلاح جديد) خصماً يحسب له ألف حساب لأنصارٍ يعضدونه في المجلس الرئاسي وعدد من قادة وحدات هامّة في الجيش. وتأتى الكثير من سلطته من منصبه في القيادة القطرية الجديدة التي انتخبت في أواسط آب، وفيها ستة من أصل سبعة أعضاء عسكريين هم من أعضاء اللجنة العسكرية المنحلّة وهم محسوبون عليه وبعضهم من أنصار (الحافظ). وبقيت المناقشات في جلساتهم تكاد تنحصر بتعيينات للوظائف والخدمات العامة، وندر أن تكون هادئة فهي أبداً حامية انفعالية والجانبان كل يحاول مسعوراً في اختيار مرشحه لملء هذا المنصب أو ذاك.

وجد (أمين الحافظ) نفسه بعد عودته من مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء مقصى عن رئاسة الوزارة وكان (صلاح جديد) قد استغل فرصة غيابه ليقنع القيادة بخطأ جمع منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة في شخصٍ واحدٍ. فأعفي (الحافظ) وتمّ تعيين (يوسف زعيّن) رئيساً لحكومة جديدة وهو طبيب من محافظة الجزيرة يبلغ الخامسة والثلاثين[٢٩]. على أن (صلاح جديد) نجح فوق هذا في جعل القيادة القطرية مصدراً للسلطة العليا بدلاً من المجلس الرئاسي والوزارة والقيادة القومية. وفي ١٧ من

---

(٢٨) كان يرئسه منصور الأطرش صديق أمين الحافظ.

(٢٩) تألفت في ٢٣ أيلول ١٩٦٥ من ٢١ وزيراً كلهم من وزارة الحافظ خلا ثلاثة.

تشرين الأول أعرب اثنان وعشرون عضواً من أصل ٩٥ في المجلس القومي عن معارضتهم بغيابهم أثناء التصويت على الثقة ومن بينهم عفلق والحافظ والبيطار[٣٠].

وراح (جديد) يتهم (الحافظ) ببيع سورية لعبدالناصر والتخلي عن الخط الثوري والقضية الفلسطينية على أثر انفضاض مؤتمر القمة الثالث. من جهة أخرى بدأ بعملية استبدال المحافظين في المحافظات السورية بالموالين للقياديين القطريين وبنقل ضباط معينين بالتعاون مع وزير الدفاع (حمد عبيد) وأحمد سويداني رئيس مكتب شؤون الضباط.

أعرب (الحافظ) عن معارضته لإجراءات الوزارة والقيادة القطرية بانسحابه احتجاجاً من الحياة السياسية وسفره إلى حماه في أواسط تشرين الأول «للافادة من مياهها المعدنية». والمعروف أن مرضه المصطنع وانسحابه المؤقت قوى من مركزه في الجيش والقيادة بدل إضعافه.

على أن اعتقال (أكرم حوراني) و١٨ من أنصاره في ٢٥ من تشرين الاول. بقرار من جناح (جديد) في القيادة أغاظ (الحافظ) كثيراً وأصاب خطته بالإرباك فقد كان يعمل في توسيع رقعة القاعدة المدنية المساندة لنظام البعث بالتعاون مع الحورانيين[٣١]. ولهذا اعتبر الحافظ هذه الاعتقالات تمهيداً لانقلاب عليه يرمي إلى هيمنة (جديد) على الحزب وهو عملٌ مقصود هو به. وكان ردّ (الحافظ) والقيادة القومية سريعاً. من حيث إن حادثة حمص في ١٩ كانون الأول كشفت فعلاً عن نية (جديد) في إزاحة الحافظ

---

(٣٠) الرزاز: المرجع السالف. ص ١٤٤ و١٥٢. نيويورك تايمس: ١٩ تشرين الأول ١٩٦٥.

(٣١) في عرف أكرم الحوراني إن سبب الهجوم الذي يشنّه عليه حزب البعث عن صحافته وشائعاته هو انتقاده الشديد للنظام الذي أقامه البعث وتصريحاته الانتقادية لاتفاق النفط مع مجموعة شركات النفط البريطانية (الكونسورتيوم) حول بناء خط الأنابيب من حقول النفط في الجزيرة إلى طرسوس على الساحل. وكذلك أغاظهم - بحسب زعمه - الاستقبال الشعبي الذي كان يلقاه به أهالي حماه كلما عاد إليها. وكانت الصحافة البعثية وما أظنها مخطئة كثيراً ما تصفه بالرجل الذي يعيش على الشعوذة السياسية والذي يستخدم الاشتراكية فحسب سلاحاً ضد خصومه ووصفوه أيام كان معهم بالرجل الذي استخدم الضباط لتهديد البرلمان خلال فترة ١٩٥٤-١٩٥٨. في أوائل تموز ١٩٦٥ أجرت مرآة الشرق الأوسط مقابلة معه في منزله بدمشق. وطلب منه المراسل التعليق على حكم البعث في سورية. وبعد محاولات للزيغ عن السؤال قال: «تريدني أن أقول شيئاً عن الحكم في سورية إنه حكم التتر» [راجع مجلة الصياد عدد ٨ تموز ١٩٦٥].

بانقلاب عسكري. إذ كان قد ضمن تعاون كتيبة المدرعات في حمص وطلب من نصيريه وزير الدفاع اللواء عبيد ورئيس الأركان اللواء المقدم (مصطفى طلاس) نقل ثلاثة من الضباط الذين لا يطمئن إليهم من الكتيبة لكنهم رفضوا الأمر عندما بلغوا به وربما كان الحافظ وراء تشجيعهم عليه[٣٢]. ثم اعترضت رسالة من (مصطفى طلاس) إلى (جديد) يعلمه فيها تمام السيطرة على الكتيبة وأن اعتقال قائدها مع ضابط آخر كان آخر ما قام به في هذا المجال وقد أرسلهما معتقلين إلى دمشق[٣٣].

تلك هي مقدمة انقلاب ١٩ كانون الثاني أو السبب المباشر له. ولم تؤخذ القيادة القومية على حين غرة أو بمباغتة إذ قام أمين الحافظ بحشد قواته المسلحة الموالية. وأعلنت القيادة القومية حَلّ القيادة القطرية واضطلاعها مؤقتاً بمسؤولياتها لحين اختيار قيادة جديدة. وأخلي سبيل الضباط المعتقلين من كتيبة المدرعات وصدر أمر بإلقاء القبض على (أحمد المير) قائد الكتيبة السبعين في ضواحي دمشق مع ضابطين مواليين لصلاح جديد واعتقل وزير الدفاع وأمر (مصطفى طلاس) بالقدوم إلى العاصمة فوراً.

كانت القيادة القومية تخشى حصول اشتباك بين القوات السورية ولذلك لجأت إلى هذه الإجراءات التحفظية. وأضيف إلى القيادة القومية بعد إلغاء القيادة القطرية خمسة من المدنيين السوريين منهم (البيطار) لتمكينها من القيام بواجبات القيادتين معاً. وفي ٢١ كانون الأول أرغمت وزارة (الزعين) على الاستقالةِ وكلف (صلاح البيطار) بتشكيل وزارته الخامسة. فألفها من ٢٦ وزيراً. وقبلت استقالة ثلاثة خصوم لأمين الحافظ من المجلس الرئاسي وحلّ محلهم آخرون متعاونون[٣٤].

في هذه الانتقالات الفجائية من معسكر إلى آخر بلمح البصر أو الركون إلى هذه الجهة دون تلك حرصاً على المنصب، لا تجد العروبة والقضية العربية بل الوحدة العربية بل الاهتمام بالمصير العربي أية زاوية مهما صغرت في تفكير الانقلابيين. تراهم يبدلون ولاءاتهم ويغامرون بحياتهم ومستقبل ذويهم للوصول إلى السلطة والاستمتاع بشهوة الحكم مهما قصر أمده. ترى أحدهم يوماً مشايعاً متحمساً (لصلاح

---

(٣٢) ذكرت الصحف البيروتية أن أمراً صادراً من مصطفى طلاس بالسيطرة على الكتيبة والفتك بقائدها وقع بيد أمين الحافظ.

(٣٣) الرزاز: المرجع السالف. ص ١٦٢ وما بعدها.

(٣٤) بينهم شبلي العيسمي وهو درزيّ. حلّ محل نورالدين الأتاسي نائباً للمجلس.

جديد) لتجده في اليوم التالي من أشدّ أنصار (الحافظ) ولاء[٣٥]. وبلغت سورية في وزارة الزعين الغاية القصوى في إراءة الجدّ الذي يمكن أن تصل سورية به إلى منافسة الدول العربية الثورية بتظاهرها بالتطرف، لتنجح على أثره في تحقيق عزلة سياسية شبه تامة لم تجد لها البلاد مثيلاً من قبل سواء على صعيد الشرق الأوسط أو الغرب[٣٦].

إلاّ أن قضية التجسس الكبرى وهي قضية حقيقية لا غبار عليها هي التي وجهت الضربة القاضية على سمعة بعث سورية وفجرت ضجيجاً داوياً في العالم العربي والغرب. واستخدمتها الدعاية المصرية والعراقية وغيرها من الدول التي لا تكنّ عطفاً للنظام السوري. واتخذت دليلاً دامغاً على الفوضى التي غرق فيها وعلى فقدان الشعور بالمسؤولية والتسيب الذي كان يعم دوائر الدولة. تلك هي قضية الجاسوس الإسرائيلي (إلياهو كوهين) أو إيلي كوهين الذي قدّم نفسه كمغتربٍ سوري عائد من الأرجنتين.

---

(٣٥) كان المقدم مصطفى طلاس واللواء حمد عبيد من أنصار (الحافظ) وبعد أشهر قلائل وجدناهما من أنصار (جديد).

(٣٦) نوه رئيس الوزراء الجديد في بيانه الوزاري بخوزستان أو عربستان بوصفها أرضاً عربية مغصوبة. وفي اليوم التالي ٩ من تشرين الأول سحب شاه إيران سفيره من دمشق. وفي ٦ كانون الثاني قطعت مراكش علاقاتها الدبلوماسية مع سورية معلنة أن بعثتها الدبلوماسية إليها لم تعد مرغوباً فيها بسبب التدخل السافر في الشؤون الداخلية والتغلغل في الأحزاب. وشجعت حكومة دمشق ميلشيات وحدات الصاعقة شبه العسكرية على القيام بعمليات عسكرية ضدّ إسرائيل من أرض لبنان إحراجاً لموقفها وابتزازاً. وفي شهر شباط في عهد وزارة الحافظ ألقي القبض على حلقة تجسس زعمت أنهم مجندون من قبل الملحق الثاني في السفارة الأمريكية وبينهم سوري مغترب يحمل الجنسية الأمريكية يدعى فرحان الأتاسي. ونفت السفارة التهمة بشدة. إلا أن الاتاسي مع ابن عم له ضابط في الجيش أدينا وشنقا في ٢٣ من شباط. وسحب الملحق الأمريكي. وتردت إثر ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة ووصفت بأنها أسوأ ممثل للرأسمالية والإمپريالية والصهيونية وأنها خير مساندٍ للرجعية العربية. كانت حملة تشهير عنيفة معادية طويلة حتى بدا وكأن عدم استحسان أمريكا للاشتراكية ضروري لسورية سيكولوجياً. أو أن الوطن العربي كان بحاجة إلى مظهر الصلابة البعثية في التعامل مع الحزب. في عين الوقت كانت صلات البعث تزداد وثوقاً بالمعسكر الاشتراكي. ولاسيما بالصين الشعبية وقيل إنّ جناح (صلاح جديد) كان يفضل الصين في حين كان جناح (أمين الحافظ) يفضل إبقاء التعامل مع الاتحاد السوفياتي على غرار ما تفعله مصر. وذكرت الصحف وصول حوالي ٢٠٠ خبير صيني دمشق في أواسط تشرين الثاني ١٩٦٥. وحصلت سورية على تسهيلات مصرفية لشراء معدات صينية.

سرعان ما حمل بطاقة الحزب وبرز عضواً هاماً بفضل صداقات أنشأها بحذق وسخاءٍ مع عدد من كبار ضباط الجيش السوري وأعضاء في الوزارة. وفي مقدمتهم (أمين الحافظ) نفسه الذي سمح له بالقيام بعدة زيارات تفقدية للجبهة السورية(٣٧). وجرت محاكمات له ولبعض معارفه وشنق إلاّ أنه زوّد إسرائيل بمعلومات عسكرية خطيرة للغاية ساعدتهم على إلحاق الهزيمة بالقوات السورية في حرب الأيام الستّة مساعدةً جوهرية.

وأقامت حكومة (يوسف زعين) جداراً حاجزاً بين السوريين وبين الدپلوماسيين الأجانب اشتهر باسم (الستار الدمشقي) تشبهاً (بالستار الحديدي) الذي كان تشرشل قد أطلقه على الحاجز الذي أقامه (ستالين) بين الدول الدائرة في فلكه وبين الغرب. ومؤداه أنّ الحكومة أبلغت في أواسط كانون الأول كل السفارات والقنصليات بعدم توجيه الدعوات للشخصيات البارزة والأحزاب السياسية إلا عن طريق رئيس التشريفات في وزارة الخارجية. وأبلغ الموظفون السوريون بالامتناع عن استقبال أي دبلوماسي إلاّ بموعد يتم تحديده عن طريق مديرية الپروتوكول في وزارة الخارجية.

---

(٣٧) في حينه جرى تكتم شديد في المحاكمات على الشخصيات الكبيرة في الحزب من مدنيين وعسكريين. وهذا هو السبب في فرض أحكام سجن خفيفة على بعض معارفه خلا شيخ عشائر غير بعثي حكم بالحبس المؤبد. وأذاع راديو دمشق جوانب من تلك المحاكمات لموظفين صغار ليس بينهم ضابط واحد. وتمّ تنفيذ حكم الإعدام به شنقاً في ١٨ من أيار ١٩٦٥.

بعد عدة سنين (ربما كان في ١٩٧٧) قرأت ترجمة عربيّة لكتاب ألفه إسرائيلي عن إيلي كوهين هذا الذي اعتبرته إسرائيل بطلاً قومياً وأشيد له تمثال اعترافاً بجميله وخدماته ومما علق بذهني منه. إنه كان مواطناً مصرياً هاجر إلى إسرائيل وضمه (الموساد) إليه لما توسم فيه من نباهةٍ وتلقى تدريباً صارماً ثم بعثوا به إلى الأرجنتين فأنشأ مؤسسة تجارية واختلط بالجالية السورية ولاسيما عناصر وثيقة الصلة بالبعث وبعض أعضاء في السفارة وتعرّف إلى أمين الحافظ أيام كان ملحقاً عسكرياً. وهؤلاء جميعاً أبدوا استعدادهم لتزويده بكتب توصية عندما أبلغهم باعتزامه زيارة دمشق مسقط رأسه. وحمل معه إلى دمشق في سفرته الأولى هدايا ثمينة لأصدقاء المستقبل من ضباط الجيش. وفي السفرة الثانية جاء بجهاز إرسال واستقبال لاسلكي أحكم إخفاءه في شقته التي شاء سوء حظه أن تكون مجاورة لوزارة الدفاع. إلاّ أن السلطة بقيت غافلة عن مراسلاته العديدة أشهراً طوالاً كان خلالها يقوم بزيارات خاطفة للأرجنتين لتلقي التعليمات وشاءت الصدف أن رئاسة الأركان وقفت على تدخل مشوش في أجهزة إرسالها وتكرر ذلك فبدأت تترصد وتتابع المنبع بأجهزة المتابعة الخاصة وحصرت المنطقة ثم المنزل الذي يشغله كوهين فداهمته وقبضت عليه متلبساً. وحاولت إسرائيل المستحيل لإنقاذ جاسوسها الثمين من حبل المشنقة بإغراءات مالية تبلغ الملايين إلاّ أن السوريين رفضوا ونفذوا الحكم فيه (يخطر ببالي أن سليم حاطوم رئيس المحكمة التي حاكمته كان أحد أصدقائه المقربين).

وكانت السلطة في التاسع من آب ١٩٦٥ قد أغلقت المحافل الماسونية ونادي الروتري، وهددت أعضاءها بمحاكمات عسكرية بتهم قيامهم بنشاط يتعلق بجمعيات سرية أجنبية. كان الخوف من الجواسيس والتجسس بعد فضيحة الجاسوس الإسرائيلي قد بلغ بالسلطة حدّاً إلى أن ترى شبح جاسوس في كل زاوية مظلمة أو عطفة طريق وخصصت جانباً كبيراً من وقتها في تعقيب الجواسيس والمتآمرين ومحاولة اصطيادهم.

* * *

لم تبق وزارة البيطار الخامسة التي تألفت في الأول من كانون الثاني ١٩٦٦ غير خمسة وثلاثين يوماً. ليكتسحها ذلك الإعصار الذي أودى بالقيادة القومية وبرجل الدولة القوي أمين الحافظ. كان ذلك نتيجة عجز هؤلاء عن إزاحة قادة الجيش المسيطرين الذين ساندوا اللواء صلاح جديد وقيادته القطرية المنحلة وكان البيطار يريد إبعادهم إلى الخارج كشرط لتأليف وزارته لكنه أبلغ بأن ما يطلبه غير معقول مادام وزير الدفاع في منصبه وهو اللواء عمران الذي وقف إلى جانب القيادة القومية.

ورحب السوريون بهذه الحكومة التي لم يَضمّ أعضاؤها الواحد والعشرون غير عسكريين[٣٨] اثنين وتنفسوا الصعداء عندما انزاح عنهم شبح القيادة القطرية وصاروا قادرين على التحادث بشيء من الحرية. وتجرأوا قليلاً على الشكوى من سلوك أعضاء الحزب المحليين في القصبات والقرى والحواضر. وبدا البيطار ممثل الاتجاه القومي الوحدوي أكثر اعتدالاً وتعصباً من خصومه الذين عرفوه باسم «اليميني» لانتقاده مظاهر الاشتراكية في سورية وقد سمّاها «بالاشتراكية البوليسية!» وسمّاها أيضاً «بالاشتراكية المرتجلة»[٣٩].

بعد تشكيل وزارته أعلن جهاراً عن ضيق صدره من التدخل العسكري وأعلن في حديث له إذاعيّ بأنه «يفرق ما بين الجيش العقائدي المرتبط بعقيدة قوميّة ثورية والجيش

---

(٣٨) الضابط الوحيد الآخر في الحكومة هو اللواء ممدوح جابر.

(٣٩) كتب البيطار قبل استيزاره بشهرين في جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٥ مقالاً عنوانه «القومية والاشتراكية»: إن المنطق الماركسي قد أثر على نفسية بعثيين وثوريين عروبيين آخرين لعجزهم عن قراءة الآثار الماركسية بلغاتها الأصلية بل بترجماتها العربية الميسورة. وبالأخير وجدوا أنفسهم ضحية تناقض بين رغبتهم في أن يكونوا عرباً وماركسيين في آنٍ واحدٍ. فإذا بهم أشبه بالغراب الذي أراد تقليد مشية الحجل فانتهى بأن ضيع المشيتين.

السياسيّ الذي يتدخل تدخلاً مباشراً في إدارة شؤون الدولة» وهو يرى أن الجيش السياسي لا يجوز له أن يتقحم الميدان السياسي إلاّ عندما لا تكون السياسة الراهنة مواليةً للثورة. لكن أي تدخل يجب أن يقف عندما يكون عنصر تهديد للثورة بالذات[٤٠].

وأعرب غيره من أقطاب البعث في القيادة القوميّة عن آراء مشابهة في الصحف والندوات. ففي الوقت الذي أقروا بوجود تلك الرابطة المتينة بين اشتراكية البعث أو الاشتراكية الماركسية فإنهم شكوا مثل عفلق والرزاز بأن تلك الاشتراكية التي طبقها الحكام العسكريون البعثيون كانت بجملتها أوامر تصدر بتعيين أعضاء نقابات عمالية ونشر وكلاء مخابرات في المعامل. وكان الآباء المؤسسون في القيادة القطرية العسكرية بقدر معارضتهم الاشتراكية الماركسية الدولية وكانوا يرون ضرورة لوجود الجيش العقائدي الذي يبسط على الثورة حمايةً ويستمد عقائديته واتجاهاته من التنظيم الحزبي. لكنهم أرادوا الحيلولة دون أن يجمع الضباط في أنفسهم الصفة العسكرية والزعامة في الحزب أو الحكومة وأكد عفلق على هذا قبيل سقوط البيطار بقوله: [وكالعادة تأتي أقواله وأحكامه متأخرة بعد خراب البصرة]:

«ليس هناك حزبٌ ثوري في العالم تضمّ قيادته ضباطاً عسكريين ما زالوا يقودون وحداتهم إلاّ عندنا. فهناك بعض الرفاق العسكريين هم في قيادة الحزب وفي الوزارة وفي الجيش في عين الوقت»[٤١].

لا أدري كم كان عفلق يؤمن بهذه الحكمة عندما كان الجيش وضباطه يؤمّنون لحزبه الحكم دائماً ولولا الجيش ما حلم البعث بالوصول إلى الحكم. يشك كثيراً بسلامة عقل عفلق أو بخلوص نيته عندما يطلق مثل هذه الأحكام بعد كلّ سقطةٍ يمنى بها البعث. إنه لمن المحال على العسكري البعثي إن تم تنظيمه عقائدياً واستخدم لتحقيق الأهداف السياسية التي يسعى إليها الحزب بالعناصر المختلفة والمتصارعة فيما بينها أن يبقى حيادياً في النزاعات والتناحر الداخليين. أو أن يقاوم رغبته في المشاركة في السلطة والنفوذ عندما يسعى المدنيون إليها ويتكالبون عليها ويحتربون. وفضلاً عن

(٤٠) من حديث له أذيع بالراديو والتلفزيون في ٤ من كانون الثاني ١٩٦٦ نقلته Middle East Mirror مرآة للشرق الأوسط في عدد ٨ كانون الثاني ١٩٦٦.

(٤١) الحياة: في ٢٥ شباط ١٩٦٦.

هذا فقد كان ضباط البعث على أتمّ الإدراك بأن وزن الحزب فوق القبّان السياسي ووزن معظم قادته هو من الخفّة بمكان. وأن شخصياتهم هي من الفهاهة وأن جماهير الحزب هي من القلة العددية وخمول الشأن بحيث لا يمكن الاعتداد بها. كما كانوا يدركون أن سيادة الحزب وسياسته المفروضة بالقوة (كالاشتراكية وكحكومة الحزب الواحد) بقيت مكروهة من سائر أبناء الشعب بحيث وجب أن يبقى ذلك الحكم محمياً بالسلاح دائماً من صولةٍ شعبية كاسحة أو معارضين عسكريين. ولذلك فإن الصورة الوحيدة التي يمكن أن تعكس حقيقة الموقف في سورية البعث هو حكومة يمسك العسكر بزمامها. حكم البعث العربي الاشتراكي يجب أن يكون حكماً عسكرياً وإلاّ لا حكم للبعث في أي مكان.

وبالمقابل: «انفرط عقد النظام والانضباط في الجيش بالتدخل اليومي في شؤون الحكم والإدارة، لاسيما ببروز القادة المسيطرين الذين كانوا يعتبرون وحداتهم العسكرية من أملاكهم الخاصة»[٤٢].

وأضعف من إجراءات القيادة القومية ذلك الشقاق والشك المتبادل والعداوات بين أعضائها: أمين الحافظ في خلاف دائم مع اللواء الطيار (حافظ الأسد) الذي كان مع (إبراهيم ماخوس) يمثلان القيادة القطرية في القيادة القومية. والمناقشات تدور ساعات دون الوصول إلى اتفاق أو قرار. وكان كلّ من (أمين الحافظ) و(حافظ الأسد) يأتي إلى الاجتماعات تخفره ثلة مهيبة من الحرس: «الحافظ بأربعين، والأسد بعشرين» هذه العبارة ذهبت مثلاً. مما يجعل الجوّ ثقيلاً بعبارات التهديد والوعيد.

وزير الدفاع (محمد عمران) كان يجري وراء مصلحته التي أضرّت بالقيادة القومية كثيراً. من ذلك تردده وبطئه في القيام بإجراءات التنقلات الضرورية وإبعاد من يخشى منه[٤٣].

---

(٤٢) الرزاز: المرجع السالف ص ١٨٣ وما بعدها.

(٤٣) على سبيل المثال نقل (عزت جديد) الذي يقود الوحدات المدرعة وسليم حاطوم الذي يقود قوات الصاعقة المرابطة في ضواحي دمشق. ثم وعندما صدرت أوامر النقل أخيراً في ٢١ من شباط ١٩٦٦ لم يسبقها أي حركة تأهب وانذار للضباط ذوي الرتب الصغيرة في منطقة دمشق لتجعل أي مقاومة تبدر من القائدين المنقولين صعبة. ثم عندما اقترح في القيادة القومية حشد بعض الوحدات الموثوقة تثبيطاً لهمة مقاومي التنقلات لم يوافق أمين الحافظ لأنه كان يخشى أن يستخدمها وزير الدفاع عمران لإسقاطه!

وبطبيعة الحال استغل صلاح جديد ويوسف زعين زعيما القيادة القطرية الوضع العام والأخطاء التي ارتكبتها القيادة القومية. من جهة أخرى اعتبر القطريون قيام القيادة القومية بتعيين وزراء البيطار عملاً غير قانوني لأنه من صلاحية القيادة القطرية.

كان هناك سبب مباشر آخر إلى جانب نقل الضباط للانقلاب القطري في ٢٣ من شباط على القيادة القومية، هو المفاوضات مع عبدالناصر.

في ١٧ من شباط شخص اللواء عمران مع خمسة من الضباط إلى القاهرة للتفاهم حول إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر وإبرام اتفاق مصالحة أو هدنة بين الطرفين. وهو ما لم يقع موقع رضى من القيادة القطرية (المنحلة) بل حتى قيل إن (حافظ الأسد) آمر القوة الجوية سارع فجأة وبصورة باتة إلى التزام جانب (صلاح جديد) بسبب قيام تلك التظاهرة الموالية لعبدالناصر في ٢١ من شباط برضا السلطة وتشجيعها. بذلك تغير ميزان القوى لصلاح جديد. وبدأ الغريمان كلٌ يعبئ قواه في وضح نهار الأحد العصيب الموافق العشرين من شباط عندما قرر (الحافظ) تأجيل انتخابات القيادة القومية التي رسم إجراؤها في هذا اليوم لأنه شعر بأن مرشحي (جديد) سيفوزون[٤٤].

عقدت القيادة القومية آخر اجتماعاتها في مساء ذلك اليوم ودام حتى صباح الحادي والعشرين. وخرجت بعد تردد شهرين اثنين بقرار ينصّ على نقل كلّ من (عزت جديد وسليم حاطوم وأحمد سويداني) أهم وأخطر أنصار (جديد) واثنين من جماعة ضباط (الحافظ) تخفيفاً للوقع وكنوع من المعادلة[٤٥].

ورفض الضباط قرارات النقل وقرروا المقاومة بالقوة إن اقتضى الأمر رغم مناشدة الرزاز لهم بالانصياع «إنقاذاً للبلاد والحزب من حرب أهلية».

كان انقلاباً وحشياً - معركة عنيفة في (أبو رمانة) أجمل أحياء دمشق حول مسكن الحافظ في ٢٣ من شباط. قاده المقدم عزت جديد والرائد سليم حاطوم. استدعيت قوات من قطعات الصحراء خلال الليل لحراسة منزل أمين الحافظ قدر عددها بمائة

(٤٤) ينوه الرزاز المرجع السالف ص ١٩٦ أن مؤتمراً قطرياً كانت جماعة صلاح جديد تزمع عقده في ٢٥ شباط بغرض إزاحة القيادة القومية.

(٤٥) يذكر الرزاز (المرجع السالف ص ١٩٦) إن قرار النقل كان قاصراً على هؤلاء الضباط. في حين ذكرت صحيفة الحياة (عدد ٢٦ شباط) أن القرار صدر بتسريح ثلاثين ضابطاً وإبعادهم إلى الخارج.

وعشرين جندياً وانطلقت الشائعات حول القتال خلال الليل. حينما جاء هذان الضابطان كلّ بقواته. الكوماندو والمظليون من (حَرَستا) والمقدم (عزت جديد) بمدرعاته من (القبون) جنوب دمشق قاما باحتلال مقر القيادة العامة ودار الإذاعة بستمائة رجلٍ في الساعات الأولى من فجر الأربعاء ٢٣ شباط. وفي حدود الرابعة بدأ الهجوم على منزل أمين الحافظ بعد أن حوصر وأنذر بالاستسلام. استخدمت الرمانات والرشاشات في البداية دون جدوى. فجيء بالدبابات لسحق المقاومة العنيدة التي أبدتها قوات الصحراء وتمّ اقتحام المنزل بعد نفاد ذخيرة المدافعين. واستسلم أمين الحافظ وهو مصاب برصاصة في ساقه وكان يقود الدفاع بنفسه وبرشاشةٍ في يده طوال أربع ساعات. واعتقل معه عدد من القياديين بينهم (شبلي العيسمي) إلاّ أن (عفلقاً) تمكن من الفرار. وسقط عدد كبير من الجنود صرعى وجرحى[٤٦]. ثم أذيع بيان الانقلاب باسم القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي. وتوالت بيانات. منها ما أشار إلى اعتقال أمين الحافظ ومحمد عمران والرزاز والبيطار وعفلق وغيرهم من قادة البعث القوميين. ونال اثنان من الضباط الذين اسهموا بدور هام في الانقلاب مكافأتهما فوراً إذ صدر مرسوم (قبل تشكيل الحكومة!) في ٢٣ شباط بتعيين اللواء الطيار (حافظ الأسد) وزيراً للدفاع ورئيس الاستخبارات السابق (السويداني) رفع من رتبة عقيد إلى لواء وأنيط به منصب رئاسة الأركان. وأذاعت القيادة القطرية المؤقتة بياناً طويلاً بررت فيه عملها فاتهمت القادة المعتقلين والمطرودين بالأنانية والصلف والضعف واليمينيّة. وقالت إن القوى الرجعية قد تسللت إلى الحزب وحاولت الانحراف بالثورة عن طريقها المحتوم. هذه القوى ساندتها فردية أمين الحافظ وضعف شخصية عمران ويمينيّة البيطار وأنانية ميشيل عفلق وفرط حبّه للذات. وقالت إن القيادة القطرية الجديدة طلبت من هؤلاء الانحرافيين عقد مؤتمرٍ قطري أو مؤتمر قومي لمناقشة قراراتهم فرفضوا ولم يوافقوا أيضاً على جلسة خاصّة للمجلس القومي للقيادة الثورية، ولذلك كان لا بدّ من خوض معركة معهم وسحقهم نهائياً وجعلهم عبرة لمن

(٤٦) شاعت تقديرات للقتلى تتراوح بين ٣٠٠ و١٠٠٠ إلاّ أن تقديرات أكثر رزانة ودقة نوهت بخمسين قتيلاً وبضع مئات من الجرحى والرقم الرسمي الذي نشرته الحكومة في أوائل آذار هو واحد وأربعون قتيلاً [الجرائد المحلية والأجنبية. لاسيما الرزاز المرجع السالف الص ١٩٦-١٩٧].

تسول نفسه شق صفوف الحزب أو بث الإلغاء على ثورته من الداخل والخارج.

ووصف انقلابيو شباط ١٩٦٦ انقلابهم «بالحركة التصحيحية» التي استهدفت تقويم الانحراف في الحزب. وسطع في سماء البعث فجأة اسم آخر بديل لاسم عفلق الذي أخلى مكانه كمؤسس إلى المنَظِّر الآخر «زكي الأرسوزي» فقد جعل منه المنتصرون المفكر البعثي الأول الذي سرق منه عفلق أفكاره ونواميسه. وكان في الصورة أيضاً الخلاف بين الاشتراكيين المعتدلين من السنيين الحضريين الذين يمثلهم (الحافظ) وبين غلاة الاشتراكية من الريف العلوي والقرويين الدروز يمثلهم (جديد) و(حاطوم) و(الجندي) ثم كان هناك الخلاف حول السياسة العربية التي فرقت بين الطرفين. حتى يعد انقلاب ٢٣ شباط انقلاباً على الناصرية المعتدلة التي رسمها نظام أمين الحافظ فكان من عوامل ارتياح الغرب (بريطانيا وفرنسا) من الانقلاب. إلاّ أنه لم يضع حداً للخلاف بين القادة العسكريين. إذ ما لبثت المنافرة والمنافسة أن أدت إلى نزاع بين الضباط الدروز والضباط العلويين ثم بالأخير إلى صراع بين القادة العلويين أنفسهم.

أوقف الانقلابيون الجدد العمل بالدستور المؤقت بعد الانقلاب بيومين وعين نورالدين الأتاسي من أعضاء قيادة القطر رئيساً للدولة. وكلف آخر وهو (يوسف زعين) بتشكيل وزارة. وكلا الرجلين في حدود الخامسة والثلاثين أو السادسة والثلاثين. إلاّ أن الرجل القويّ الجديد (صلاح جديد) البالغ أربعين عاماً من العمر، لم يسع إلى منصب حكومي وقنع بأمانة سرّ القيادة القطرية المؤقتة التي تملك مما تملك سلطة تعيين وإقصاء رئيس الدولة ورئيس الوزراء أو الوزارة بالجملة والمفرد. وفي الأول من آذار أعلن (زعين) عن وزارة تضم عشرين وزيراً بينهم ولأول مرة في تاريخ سورية عضو اعتيادي من أعضاء الحزب الشيوعي السوري يدعى (سامح عطية) ووزير آخر يدعى (أحمد مراد) شديد التعاطف مع الشيوعيين. إن هذا الانعطاف المفاجئ في اتجاه جديد بعثي يستدعي منيّ بعض تفصيل في أيديولوجية البعث الجديدة لاسيما وجهة نظره في العمل القومي العروبي، وهو بيت قصيدنا.

كانت البيانات والأدبيات التي ينشرها العهد الجديد تتحدث كثيراً عن اصطناع جيش عقائدي، مع الهجوم العنيف على الرجعية والرأسمالية والاستعمار والإمبريالية في الصحف والراديو، وشرح مخططات الامبرياليين في إعاقة حركات التحرر العربية. والتأكيد على النهج القومي العربي واعتبار «الوحدة» هي الهدف الأوّل. وهاجم الدول

العربية لمواقفها من قضية فلسطين. كانت مجهودات قولية كالعادة ليس فيها خطوة عملية واحدة، إلاّ إذا اعتبرنا إقامة المهرجانات والاجتماعات العامة والاستعراضات العسكرية جزءاً من المجهودات العملية(٤٧).

دعت القيادة القطرية المؤقتة إلى مؤتمر قطريّ. وتم عقده في دمشق في العاشر من آذار. وتألفت القيادة الجديدة من ١٦ عضواً ضمت أساساً كل القائمين بالحركة «التصحيحية» والمساندين والمؤيدين من عسكريين ومدنيين، بينهم نورالدين الأتاسي رئيس الدولة الذي أصبح من مدبري الانقلاب، والضابطان الدرزيان (حمد عبيد) و(سليم حاطوم) اللذان كانا أول من خاب أمله في النظام الجديد، فانقلبا عليه.

كان (حمد عبيد) يتوقع أن تسند إليه وزارة الدفاع لأنه كان يتولاها في حكومة زعين (١٩٦٥) ومن رصيده أنه عاون في القضاء على تمرد حلب في بداية الانقلاب قيل إنه غادر دمشق إلى حلب منزوياً ومقرراً ألاّ يعود إلاّ وهو وزير دفاع إلاّ أنه سُرّح في آذار. وفي أيار جرى اعتقاله بتهمة التآمر على النظام.

إلاّ أن (حاطوم) قائد الهجوم على منزل أمين الحافظ بقي في الخدمة الفعلية حتى أيلول ١٩٦٦، رغم شك السلطة فيه ذلك الشك الذي انقلب إلى كره شديد أدّى به إلى محاولة فاشلة للإطاحة بالحكم كما سيأتي بيانه.

وبخصوص أسلوب الحكم فإن القادة الجدد لم يكونوا أفضل ممن سبقهم في التعامل مع الشعب. وكالعادة أقدموا على سلسلة من أعمال التطهير والاعتقالات في صفوف الجيش والحزب. ووصف أحد زعمائهم حكمهم «بالعنف والشدّة غير المسبوقين في تاريخ سورية وهو أشبه بحكم قاسم العراق ليس إلا»(٤٨) أنه جرى فحسب على الخط العام في عمليات التطهير والاعتقالات والتسريح التي تتمّ عادة بعد كلّ انقلاب(٤٩) ومن ذلك إحالة ٩٢ ضابطاً من مختلف الرتب لم يكونوا راضين بالنظام

---

(٤٧) من خطبة للرئيس الأتاسي بمناسبة الذكرى الثالثة لانقلاب الثامن من آذار ١٩٦٣ ذكر أن العقبات التي تعترض سبيل التطبيق الكامل للاشتراكية في سورية هي مخططات الإمبريالية ضدّ الحركات الثورية وعناد الرأسمالية وإصرارها على الاحتفاظ بامتيازاتها اللامشروعة. [لم يتطرق إلى مشاريع البعث في الحقل القومي].

(٤٨) منيف الرزاز: المرجع السالف ص٢٠٤ [يبالغ الكاتب قليلاً بسبب إظهار تفوق له في الشدّة والشراسة على حكم (الحافظ)].

(٤٩) الرزاز: المرجع السالف. ص٢٠١.

الجديد. وبقي أمين الحافظ ومحمد عمران موقوفين حتى أواخر آذار عندما صدرت الأوامر بإخلاء سبيلهما وتم إطلاق سراح المدنيين قبل ذلك.

زادت عزلة سورية عن الدول المجاورة والناطقة بالعربية ووصف المعلقون السياسيون الحكم بأنه أقرب إلى العالم الاشتراكي منه إلى العالم العربي[٥٠].

وأعلنت الحكومة بفخر وإعتزاز وبضجّةٍ عظيمة في صحفها لاسيما صحيفة «البعث» وهي لسان الحزب بأنها «حطمت الحصار الاقتصادي الذي ضربته إمپريالية الغرب بعد إبرامها الاتفاقية الاقتصادية مع الاتحاد السوڤياتي». في عين الوقت توجّه الاتحاد السوڤياتي باهتمام ورعاية خاصة لنظام الحكم السوري حتى عد نفسه حامياً له ووجه تهديدات للقوى التي يشك في أنها تكيد له وتعمل على إسقاطه بقوله إن الاتحاد السوڤياتي لن يقف موقف المتفرج في أية محاولة للمس بالنظام. وأوغلت الموجة البعثية في يساريتها ونظرت الطبقة السورية الواعية بقرف واشمئزاز إلى الطرق والمظاهر السخيفة التي يتخذها البعث ليثبت مدى إيغاله في اشتراكيته[٥١].

---

(٥٠) هاجم نورالدين الأتاسي مؤتمرات القمة العربية في كلّ من العامين ١٩٦٤ و١٩٦٥ لأنهما تجاهلا مسؤولية العرب في تحرير فلسطين. وفخر بأن سورية نظمت خمس غارات عسكرية داخل العمق الإسرائيلي بتنظيمات الكوماندو العسكرية خلال شهري حزيران وتموز. [ردت إسرائيل بغارة جوية في ١٤ من تموز ١٩٦٦ على مواقع المضادات الجوية السورية داخل الأراضي السورية وأسقطت في معركة جوية طائرة من نوع ميك ٢١. فبادرت الحكومة السورية لتتهم الغارة بأنها جزء من مؤامرات الامپريالية]. وازداد النظام تقرباً من العالم الاشتراكي ووثق علاقته بالحزب الشيوعي السوري ليسمح بعودة سكرتيره العام (خالد بكداش) إلى سورية في ١٤ من نيسان. وبادر حال وصوله إلى تأييد تحالفٍ مع البعث. وفي ١٨ نيسان غادر وفد سوري برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزيري الخارجية والدفاع إلى موسكو. وتمّ فيها توقيع اتفاق إنشاء سدّ الفرات مع منح قرض قدره مائة وخمسون مليون دولار للشروع في إنشائه.

(٥١) مثال: منع ٤٠٠ من رجال الأعمال من السفر إلى الخارج وجرى تحقيق قضائي معهم. تجار القطعة الصغار كانوا ضحية الروتين البوروقراطي الشنيع وعجزه. لأوّل مرة في تاريخ سورية وجب على المواطن الوقوف في الصف لشراء خبز يومه. وتعجز الحكومة عن تفسير لمناسبات تافهة يخترعها السوريون للتعبير عن سخطهم كانتهازهم الفرصة الصغيرة لعودة (حسن هبنّقه) مفتي سورية من الحج للقيام بتظاهرة سياسية عظمى كانت تسمع فيها هتافات «لا شيوعية، لا بعثية، وحدة وحدة» وفي ٧ أيلول نشرت صحف البعث بياناً أصدره اتحاد نقابات العمال وصف فيه كيف اقتحم جمع من العمال بناية شركة التأمين الحكومية يوم ٦ منه وأمروا سبعة من موظفيها بتقديم استقالتهم. وعندما رفضوا «ساقهم الكوماندو العمالي» وبندقياتهم مصوبة إلى =

في مثل هذا الجوّ القلق والاستياء العام حاول بعض القياديين المدنيين من أعضاء القيادة القومية المُقالة بالتعاون مع ضباط ساخطين عملية انقلابية. وفي السادس من أيلول ١٩٦٦ ادّعت حكومة (زعين) أنها أحبطت محاولة لإسقاط الحكومة عزيت إلى مثلث [عفلق - رزاز - بيطار] ونوه البيان بأن العمال والفلاحين المسلحين ورجال الحرس القومي صدعوا بأمر سحق مغامرات أعداء الثورة. ولم يبد شيء أكثر من هذا إلاّ أنه وبعد يومين من هذا البيان جرت محاولة أخرى ولعلها جزءٌ من مؤامرة عامة تورط فيها البيطار وعفلق.

وهذه المحاولة الفاشلة قادها (سليم حاطوم) الذي كان يخشى أن يفقد قيادته (فرق الصاعقة) بأمر نقل أو تسريح من الجيش. وأشرك في محاولته هذه ضابط درزياً آخر يدعى (طلال أبو عسلي) كان قد رفض الانصياع إلى أمر نقله من قيادته في درعا.

في الثامن من أيلول ترك الضابطان مقر عملهما مع أنصارهما إلى السويداء في جبل الدروز. واقتحموا قاعة اجتماع حزبيّ يحضره (الأتاسي) و(جديد) وألقوا القبض عليهما وأبقوهما محتجزين طوال ليلة ٨/ ٩ كرهينتين، ونبه وزير الدفاع (حافظ الأسد) فبعث بإنذار إلى القائد في السويداء يأمره بإخلاء سبيل الرهينتين وإلاّ فإن القوات السورية ستزحف على جبل الدروز.

أطلق سراح المعتقلين ولم يحل بينهما وبين العودة إلى دمشق صباح الجمعة. وما أن بلغاها حتى فرض حظر التجوال بقصد إلقاء القبض على المتآمرين الذين كانوا يستعدون للتحرك في دمشق واستقدمت قوات مدرعة وضربت بها حلقة حماية محكمة لدار الإذاعة وعزز الحرس في وزارة الدفاع وأنذر الجمهور «بالتهيؤ لخوض معركة فاصلة من أجل انتصار الثورة». وفي ضواحي (حرستا) حيث الوحدات الموالية لحاطوم تبودل إطلاق النار برهةً مع قوات الحكومة ثم استسلم المقرّ بعد تطويقه بالدبابات. وتمّ إلقاء القبض على حوالي مائتين من العسكريين والمدنيين. وقيل إن «الكوماندو العمالي» اعتقل من جانبه نحو الثلاثين. ولأنّ حاطوم كان يخشى زحف الجيش على جبل الدروز

= نحورهم إلى مقر الاتحاد وحيث أبلغهم (خالد الجندي) وهو علوي بوجوب استقالتهم لأنهم رجعيون. وبالأخير قدموا استقالاتهم إلى وزارة الاقتصاد القومي التي تشرف على إدارة الشركة (التفاصيل في جريدتي البعث والثورة بعين التاريخ. نقلتها نيويورك تايمس بقلم مراسلها توماس بريدي في ٨ أيلول).

آثر أن يجنبه المزيد من المتاعب فترك البلاد هو وأتباعه إلى الأردن حيث منحوا حقّ اللجوء السياسي. وكالعادة ألقت الحكومة السورية الذنب على الرجعية والإمبريالية والانهزامية وجماعة الانحراف متهمةً اتحاد نقابات العمال الأردني والمملكة العربية السعوديّة بتدبيرها(٥٢).

وبدأت محاكمة المشاركين في المؤامرة الفاشلة وغيرهم في ١٧ من كانون الأول ١٩٦٦ أمام محكمة عسكرية وقدم آخرون بتهمة مقاومتهم انقلاب ٢٣ من شباط. وحكم على سبعة منهم بالموت غياباً بينهم (عفلق وحاطوم)(٥٣).

وحاول حكام سورية في الفترة التي سبقت حرب ١٩٦٧ إقناع العرب من خلال الخطابات الرّنانة والمسيرات والاجتماعات القومية الجماهيرية بأن سورية هي قلعة العروبة وحصنها الحصين في نضالها ضدّ الصهيونية والإمبريالية. إلاّ أن السوريين لم يكونوا مقتنعين فكيف بسائر العرب؟ البعثيون لم يكونوا يستندون إلى قاعدة شعبيّة ولم يكونوا مستعدين لنزالٍ مع العدو الإسرائيلي إلاّ أنهم أعطوا إسرائيل ذريعةً للهجوم على سورية واحتلال جزءٍ من أراضيها.

* * *

أكّد الدستور المصري المؤقت وهو السادس من نوعه الصادر في ٢٣ من آذار ١٩٦٤ بأنّ مصر هي جزء من الأمة العربية وهي بالضبط عين المادة التي وردت في دستور ١٩٥٦. ونصت المادة الثانية على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي. ثم وصف الدولة بأنها ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة. وعرفت مادة ثالثة الاتحاد القومي الاشتراكي بأنه حصيلة تحالف قوى الشعب المتمثلة في القوى العاملة وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمال القوميّ. وإن الغاية التي تهدف إليها الاشتراكية هي تحقيق مجتمع الكفاية والعدل. وأمّا عن القوات المسلحة

---

(٥٢) أضاف رئيس تحرير الأهرام (من عنده) إلى هذين المصدرين دائرة المخابرات المركزية الأمريكية CIA.

(٥٣) بقي حاطوم في الأردن حتى قيام الحرب مع إسرائيل في أوائل حزيران فعاد إلى سورية ووضع نفسه بحماية الزعيم الدرزي (سلطان باشا الأطرش) ثم عرض خدماته على الجيش السوري فاستدعته السلطات إلى دمشق فأسرع ظاناً أن طلبه استجيب لكن نفذ حكم الإعدام به شنقاً بعد إعادة محاكمته في ٢٦ حزيران متهماً بجريمة جديدة هي التآمر على إسقاط الحكم بالتعاون مع الولايات المتحدة أثناء حرب إسرائيل!!

فذهب الدستور إلى أن مهمتها حماية المكتسبات الاشتراكية التي حققها النضال الجماهيري فضلاً عن حماية أمن البلاد وصيانة حدودها.

وتألف الدستور من ١٦٩ مادة. وبموجبه حُلّت القيادة الجماعية وانتخب ٣٥٠ نائباً للمجلس الوطني[٥٤] الذي رشح عبدالناصر لرئاسة الجمهورية لفترة ثالثة وكان الحصان الوحيد في السباق كالعادة.

أود أن أسترعي الانتباه إلى أن المادة الرابعة والعشرين من هذا الدستور تنصّ بكلّ صراحة ووضوح على أن المصريين كافةً متساوون أمام القانون وأن لهم حقوقاً وواجبات متساوية دون تمييز بفارق الدين أو العقيدة. لكن بدا للمراقبين الأجانب والصحافة الغربيّة، رغم التكتم الشديد على ما يجري في الداخل، أن هذه المادة يقصد بها المصريون المسلمون فقط.

شعرت الأقليّة القبطية بوطأة التفرقة في الواقع العملي منذ أن ربط عبدالناصر عروبته بالدين الإسلامي - شعروا أولاً بالتمييز الديني ثم بالتمييز العرقي عندما انطلق عبدالناصر يمخر بحر العروبة بالسفينة المصرية. ومنذ ١٩٥٤ ولأول مرّة في تاريخ الأقباط الطويل بدأ بعضهم بالهجرة إلى البلاد الأوروبية. وقدرت المصادر التي اعتمدناها عدد القبط الذين تحولوا إلى الإسلام بعد العام ١٩٥٦ بعشرة آلاف. ولوحظ أن القبط منذ هذا العام بدأوا يتخذون لمواليدهم أسماء إسلامية وعربية تغطيةً على إخفاء هوياتهم الدينية وليكونوا مقبولين في المجتمع العربي المسلم[٥٥].

ووجه الغرابة هو أن الدساتير المتعاقبة لنظام ناصر وكانت مستوحاة دائماً من عواقب فشل متوال بقيت تستخدم مصطلحات ديمقراطية أصيلة في تلك الدساتير في حين لم تكن هناك فترة انتقال إلى الحياة الديمقراطية بل كان هناك سير دؤوب على الخطّ السلبي اللاديمقراطي وما يتخلله من الممارسات العنيفة التي كثيراً ما لجأوا إليها رغم خضوع الشعب المصري الذي كاد يكون غريزياً لحكامه. القادة الثوريون أصبحوا

---

(٥٤) كان على الناخبين اختيار مرشحيهم من قائمة حكومية معدّة سلفاً. وكلهم كانوا أعضاء في التنظيم القومي القديم.

(٥٥) برنار ڤرنييه: تطور النظام العسكري في مصر Bernard Vernier: L'evolution du regime militare en Egypt مقال منشور في العدد (٢). من مجلة: مطالعة فرنسية في حلم السياسة Revue Française de Science Politique كذلك: ديلوك كينيث: «مصر ناصر الجديدة».

باشوات العهد الجديد والحكم الجديد يبدو بتجاربه الدستورية المتعددة عاجزاً عن إحلال نظام بديل للنظام الديمقراطي القديم، وظلّ يتخبط ويتنقل بشكل فجائي في لعبة تأسيس المنظمات والأجهزة ليستبدلها بغيرها كلما اتضح فشله في الأولى. والمسألة هي أن عبدالناصر ومعاونيه لم تكن لهم الأعوام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦ فترة تهيئة وتدريب لإحلال حكم ديمقراطي بل بالعكس إذ ركّز عبدالناصر وطبقة الحكام التي خلقها من عسكريه ومدنييه على شجب وإدانة كلّ النظم الديمقراطية الغربية والديمقراطيات التي نشأت على غرارها في بقية دول العالم وإظهار قصورها وعيوبها إزاء العقيدة السياسية التي بنت نظام «الديمقراطية الشعبية» أو «التوتاليتارية الديمقراطية» التي لا تعترف بأحزاب غير الحزب الواحد الحاكم ولا بانتخابات حرّة، بل تقوم على «تنظيم جماهيري واحد» تستحدثه الطبقة الحاكمة وتسيطر عليه. وفيه مجلس وطني لا يتمتع بسلطة حقيقية في الاشتراع وسن القوانين والرقابة الدستورية. مجلس يتمّ انتقاء أعضائه وتدقيق صحيفة أعمالهم قبل أن يسمح بإدخال أسمائهم ضمن المرشحين. ثم هناك استخدام طريقة الاستفتاء بكلمتي «نعم» أو «لا» للحصول على موافقة السكان لبعض الخطوات التي تمّ اتخاذها قبل الاستفتاء، كالقبول بالدستور أو رفضه، أو كانتخاب رئيس الجمهورية أو رفضه.

إن طريقة عبدالناصر في الحكم بغطاء القومية العربية أو دون غطائها تهمنا كثيراً لأن عدداً لا يمكن إحصاؤه من زعماء وحكام الدول الناطقة بالعربية في زمانه أو بعده راحوا يقلدونه لينحدروا بالمبادئ والقيم الخلقية إلى مستنقع عبادة الشخصية إما عن طريق شرائها بالتزلف إلى الجمهور أو بفرضها بالقوة وإشاعة الخوف عند اللزوم.

التفرد بالزعامة وبشرعيّة النظام الذي ينبثق منها منحا عبدالناصر شخصيّة مهيبة هائلة الجرم شبيهة بشخصية أدولف هتلر أو جوزيف ستالين. استعان بها لتقوية مركزه وحده دون شريك ولذلك كان في أكثر الأحيان يرى أن كل ما هو جدير بالاهتمام في نظام مصر السياسي هو الرابطة بينه وبين الجماهير المصرية ثمّ العربية فيما بعد. وكان يطلب منهم أكثر من طاقتهم في اجتماعاته الهستيرية بهم وبخطب حماسيّة بلهجتهم وتعابيرهم التي يفهمونها. ومع أنه كان مدفوعاً بشدّةٍ وبإخلاص عميقين إلى الاهتمام بتقدم ورفاهية الجماهير المصرية والعربيّة إلاّ أنه أرادهم أن يكونوا دعامةً لسياساته السريعة التقلّب وهو أكثر من طاقتهم لا لأنهم عاجزون بل لأنه لم يكن يشجع أصغر مساهمةٍ سياسية لهم. ولم يكن يتحمل أخف انتقاد له منهم.

نظام كان مقدراً له أن يجتاز أزمات خطيرة انتهت بكبراها وهي الطامة الكبرى: حرب الأيام الستة.

ولئلاّ ننسى:

كان عبدالناصر أوّل مصريّ صميم يحكم مصر منذ ٢٥٠٠ عام.

الفصل السابع والثلاثون

وضع الجزائر الخاص في إطار الاستعمار الفرنسي. الاستيطان الأجنبي. وضع الجزائريين البائس بالمقارنة مع المستوطنين الفرنسيين وغيرهم. البرلمان الفرنسي يرفض مقترحات (فرحات عباس) بمنح حكم ذاتي للجزائر. تظاهرات سطيف واشتباكات مع القوات الفرنسية وضحايا. دخول ديغول في الصورة بصورة مفاجئة. جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، بيانها الأول، تغلغلها بين الجماهير. إجراءات عقابية في الجزائر. مذابح تشرين الثاني ١٩٥٤. هجمات موضعية لمقاتلي الجبهة. اعتقال خمسة من قياديي الجبهة (أحمد ابن بللا وجماعته). المعونات المصرية. تدخل عبدالناصر. عمليات فدائية. اشتباكات في كل انحاء البلاد. فوز الجنرال ديغول. فرض دستور جديد لفرنسا - الجمهورية الخامسة. رحلته إلى الجزائر وخطبته واستقباله. قيام المستوطنين المسلحين. مرحلة جديدة من النضال الجزائري. مؤامرات المستوطنين بالاتفاق مع قيادات الجيش الفرنسي المرابط. مكايد ومعارضات الساسة الفرنسيين في پاريس. مفاجأة ديغول الكبرى. كانون الثاني ١٩٦٠. انقلاب قادة الجيش مع المستوطنين. الجبهة تقف إلى جانب ديغول. مفاوضات إيڤيان. المعاهدة. جبهة مضادة رجعية في وجه تحقيق تقرير المصير المقترح. استفتاء عام على مستقبل الجزائر. اتفاق وقف إطلاق النار. إطلاق سراح القادة المعتقلين. التفاوض معهم. اعتصاب المستوطنين في الجزائر. انقلاب عسكري فاشل. موافقة الأغلبية الساحقة الفرنسية على استقلال الجزائر. تقويم موقف ديغول. محاولات اغتياله. معركة تعريب اللسان دون القومية. تاليف الجيش الجزائري. مؤامرات داخلية على انتزاع السلطة

في مبدأ الأمر ومن خلال بحثي المضني في أزقّة ودروب القومية العربية ومنعطفاتها الحادة ومزالقها لم تكن عندي أية نية في أن أفرد لثورة الجزائر فصلاً أو جزءاً من بحث رغم أنها ضمن خارطة الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج وأنها عضو أصيل في جامعة الدول العربيّة وفيها المظهران الرئيسان اللذان يؤهلانها

لدعوة الوحدة أي اللغة - والدين. إلاّ أن هذا كله لم يكن الدافع الحقيقي لي، رغم محاولة كثير من الكتاب العرب تقديم تلك الثورة بمثابة مظهر رئيس لمظاهر الوعي القومي العربي[*]. وتعاظم الشك في هذه الدعوى في نفسي عندما رحت أتابع مراحل هذه الثورة العظيمة والجهات والشخصيات التي ساهمت فعلاً في فوزها، متابعة جديّة بقصد تقدير حجم إسهام الجهات العربية والوحي العربي في إضرام نارها وإدامته بالوقود. لأكتشف بالأخير أن هذه الثورة العظيمة ونجاحها ليسا مدينين في الحقيقة إلاّ لاثنين أولهما الشعب الجزائري المضحيّ وثانيهما لشخص كاد يفقد حياته في سبيلها. شخص ليس جزائرياً ولا عربيّاً. بل هو فرنسي ويدعى الجنرال شارل ديغول. وقولي هذا لا ينفي التشجيع والدعم الكبير الذي لقيته هذه الثورة من تلك الدول الثورية العروبية وفي مقدمتها مصر العربية وزعيمها عبدالناصر الذي لم يبخل عليها بالمال والسلاح، وعبدالكريم قاسم وغيرهما. إلاّ أن عون هؤلاء لا يمكن أن يرقى إليه عون الجارتين تونس ومراكش.

مع هذا كله فالبطل الحقيقي في تحرير الجزائر هو شعب الجزائر وشخصية الجنرال ديغول. وإليك الأمر كما وقع:

* * *

منذ أن وضعت فرنسا يدها على الجزائر في العام ١٨٣٠ حصل تغييران جذريان كبيران وضعا هذه البلاد في علاقة استعمارية تختلف عن العلاقات التي ينشئها المستعمر عادة مع البلاد التي يخضعها لحكمه. أراد الفاتح خلق شعبٍ جزائري جديد إلى جانب الشعب الجزائري الأصيل الذي كان يطلق عليه اسم «عرب الجزائر»[1]. هذا

(*) عن دائرة المعارف البريطانية (إنسكلوپيديا بريتانيكا): «البربر هم العنصر الغالب في البلاد. متأثر بدرجة متفاوتة بالعنصر العربي وتأثيره وهناك مجتمعات قليلة عربية خالصة. إلاّ أن الفتح العربي لم يكن له تأثير كبير على الأصول العرقية مع أنه نشر اللغة والإسلام. وحافظ البربر على طابعهم القومي وتقاليدهم وتمسكوا بها. وفي الوقت الذي بقيت الجماعات المتحدرة من أصل عربيّ تعيش في الخيم استقر البربر في القرى والمدن وألفوا الزراعة وتربية الماشية. ومع أن اللهجات من اللغة البربرية ما زالت تسمع في المناطق الجبلية والقرى إلاّ أن اللغة العربية كانت هي اللغة السائدة والرسميّة. مع هذا فإن كتابهم الكبار وشعراءهم كانوا يكتبون وينظمون بالفرنسية تعبيراً عن شعورهم القومي والوطني ويبرز منهم كاتب ياسين ١٩٢٩-١٩٨٩ ومولود مزاوان ١٩١٣-١٩٦٢ ومولود مامري ١٩١٧-١٩٨٨ وغيرهم كثيرون».

(١) من مخططي هذه السياسة الجنرال برتران كلوزيل Bertrand Clouzel قائد قوة الإنزال في =

«الشعب» الجديد أصبح في أواسط القرن العشرين يزيد على مليون ومائتي ألف غربي أوروبي نصفه فرنسي [ونصفه الآخر من أرومة إسپانية وإيطالية ومالطية ويونانية] يضاف إليه مائة وخمسون ألف يهوديّ مهاجر منذ قرون ثلاثة تمثلوا في هذا الجزء الأجنبي من سكنة الجزائر وانصهروا في مجتمعهم.

لم يكن عدد الجزائريين المسلمين (العرب والبربر) أثناء الاحتلال يتجاوز ثلاثة ملايين إلاّ أن عددهم قدر بتسعة ملايين عند قيام الثورة في ١٩٥٤.

وبقي سيل المستوطنين الأجانب يتوافد تباعاً وبلا انقطاع طوال عهد الجمهورية الثانية والثالثة والعهد الإمبراطوري وبدوا وهم الحكام الفعليون وأصحاب البلاد عندما واجهت البلاد الحدث السياسيّ الثاني. وهي إحباط محاولة ليون بلوم الاشتراكي في العام ١٩٣٦ في منح حق التصويت على إرسال أعضاء إلى الجمعية الوطنيّة لواحدٍ وعشرين ألف جزائري مسلم أسوة بالمستوطنين. وبدا من خلال كل التغيرات السياسيّة في فرنسا أن هؤلاء المستوطنين هم سادة[2] البلاد الحقيقيين وأن پاريس تدعمهم وتقف وراءهم دوماً. وما دمنا اعتبرنا العام ١٩٣٦ مرحلة البداية فلنمض منها إلى ما سيليها دون الرجوع إلى الوراء.

في هذه السنة تميز في الجزائر معسكران سياسيّان رئيسان الأول هو معسكر الصيدلي (فرحات عباس) من سطيف وهدفه التمثل التام والانصهار مع المستوطنين الأجانب من خلال التعليم والمشاركة في عمليات الانتخاب.

الحركة الثانية التي تزعمها (مصالي الحاج) عرفت باسم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية Mouvement pour le triomphe des libertés democratiques

---

= ١٨٣٠. وخلفه بوجو Bugeaud (المقيم الفرنسي في ١٨٤١-١٨٤٦). د. أبو القاسم سعدالله. تاريخ الجزائر الحديث. ص٢٢ وما بعدها.

(٢) د. أبو القاسم سعدالله. تاريخ الجزائر الحديث. القاهرة ١٩٧٠ ص ٦٤ وما بعدها. [الجمهورية الثانية ١٨٤٨-١٨٥٢ على أثر ثورة ١٨٤٨. العهد الإمبراطوري ١٨٥٢-١٨٧١ على أثر فوز نابوليون الثالث بالانتخابات. الجمهورية الثالثة ١٨٧١-١٩١٤ بعد هزيمة فرنسا في ١٨٧٠ وإعلان الجمهورية]. وليون بلوم Leon Blum هو مؤسس الحزب الاشتراكي الفرنسي الحالي وأول اشتراكي ويهودي يعهد إليه برئاسة وزارة فرنسية ١٩٣٦-١٩٣٧ كان زعيم الجبهة الشعبية التي ألّفها ضد الفاشية والنازية. اعتقلته حكومة فيشي في ١٩٤١ وفشلت في تدبير محاكمة له فأبقي رهن الاعتقال حتى حرره الأمريكيون في العام ١٩٤٥ من معسكر اعتقال نازي.

وهو زعيم نقابي عماليّ نال درجة ما من الثقافة. وينبغي لنا القول هنا إن كلتا الحركتين تأثرتا كثيراً بحركة النهضة القوميّة العربيّة.

كانت الأقلية المستوطنة المسيحية ذات مستوى معاشي يساوي مستوى معيشة الفرد في أوروپا، في حين تعيش الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين في حالٍ لا توصف من البؤس والفاقة والبطالة الكاسحة. كان هناك مثلاً مليونان ونصف مليون جزائري وصلوا مرحلة تلقي العلم لا يجدون لهم حظاً في مدرسةٍ إلاّ لواحدٍ من أصل كلّ ثمانية[٣].

في العام ١٩٤٣ أثناء الحرب رفع فرحات عباس للسلطة الفرنسية وللقوات الحليفة مذكرة تتضمن مطالب جزائرية. علق عليها الجنرال ديغول زعيم فرنسا الحرة في كانون الثاني من تلك السنة: «إن الحرب العالمية وضعت فرنسا تحت دين وواجبٍ لمستعمراتها» إشارة إلى مساهمتهم الصادقة تحت لوائه.

بدء الغليان الثوري أوقدته تظاهرات مايس (أيار) ١٩٤٥ الجزائرية بمناسبة انتهاء الحرب في سطيف أدت إلى اصطدام المتظاهرين الذين كانوا يرفعون العلم الجزائري برجال الأمن وأدّى هذا الاصطدام إلى انتفاضة عفويّة غير مبرمجة فقدت فيها أرواح عديدة[٤] وقوبلت بإجراءات عقابيّة في منتهى القسوة وسال الدم في الطرقات لأوّل مرة.

ومهما يكن من أمر فقد رفضت الجمعية العمومية (الپرلمان) حتى البحث في اقتراحات فرحات عباس بمنح حكم ذاتي اتحاديّ للجزائر. وبالمقابل فان الإصلاحات التي تقررت في القانون المؤرخ في ٢٠ أيلول ١٩٤٧ رفضها الجزائريون ثم إنّ السلطة لم تكن متحمسة لتطبيقها ففشلت.

وصفت حرب التحرير الجزائرية بالورم السرطاني الذي أسرع بإخماد أنفاس

---

(٣) س. هـ. فاڤرو: الثورة الجزائرية La Revolution Algerienne باريس ١٩٥٩. ص ١٦: «كانت فرنسا تعتبر الجزائر جزءاً منها. تتعامل معها بشكل يختلف تماماً عن تعاملها مع المستعمرات الأخرى وهي من بعض الوجوه كانت تعدّها جزءاً من الأراضي الفرنسية. ففي العام ١٩٤٦ مثلاً أصدرت الجمعية العمومية قانوناً يضمن للجزائريين ١٥ مقعداً في الجمعية. وسبعة مقاعد في مجلس الشيوخ فرفضت من قبل الهيئتين السياسيتين اللتين نوهنا بهما.

(٤) فقد فيها ٨٨ فرنسياً أرواحهم مقابل ألف وخمسمائة قتيل جزائري بحسب البيان الرسمي الذي أصدرته الحكومة. إلا أن مصادر مطلعة أخرى وضعت عدد القتلى المواطنين بين حديّ العشرة آلاف والخمسة. كانت هذه المذبحة مصدر صدمةٍ عنيفة جداً للجزائريين والفرنسيين على حَدّ سواء. واعتبرها الكثيرون طليعة الثورة الجزائرية الكبرى في ١٩٥٤.

الجمهورية الرابعة الفرنسية. واعترفت حكومة گي موليه Guy Mollet باستقلال تونس ومراكش. إلاّ أن سياستها البعيدة عن المرونة المستوحاة من رغائب المستوطنين بلغت بفرنسا في الجزائر طريقاً مسدوداً، ليس فيه غير منفذ واحد وهو الحرب.

المستعمرون المتطرفون والطبقة العليا للأقلية الأوروبية في الجزائر والطبقة البرجوازية في الحواضر الفرنسية كانوا بصرون على أن الجزائر هي فرنسا وأن الثورة يجب أن تقمع بأيّ ثمنٍ وعندها يصار دمج الجزائر بفرنسا دستورياً ويصبحان بلداً واحداً. إلاّ أنه وجد تيار آخر تميل إلى تبنيّه شرائح أوسع في المجتمع الفرنسي، يتصور نوعاً من تسوية ترضي الجميع ابتداء من قيادة الثورة التي تدير القتال وانتهاء بأقصى اليمين الكولونيالي. وهناك كان الاتجاه الثالث وهو الأكثر واقعية والأبعد نظراً هو الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال التام. في العام ١٩٥٤ عند بداية الثورة والحرب لم يكن أحد مستعداً لسماع هذا الرأي بل البحث فيه إلاّ انه بات على مرور الزمن الاتجاة الأبرز.

هذه الآراء الثلاثة كانت تناقش بحماسة وحرارة في الشارع الفرنسي وكان أصحاب الرأي الثالث في العام ١٩٥٨ يقولون في الصحف أن هذه الحرب كلفت حتى الآن أربعة أضعاف ما كلفته حرب الهند الصينية ذات النهاية المشؤومة.

في الليلة التي سبقت الأوّل من تشرين الثاني ١٩٥٤ بدأ ثوريون انفصلوا عن حركة «الانتصار للحريات الديمقراطية» ثورة مسلحة في الجبال والحواضر على أثر مؤتمر عقدته الفصائل الوطنية الجزائرية. وقالوا تبريراً لإعلانهم هذا والتجاوب الفوري له إن الثورة ليست بنت ساعتها لكنها كانت امتداداً وحصيلة لمذابح ١٩٤٧.

في مجرى أحداث الثورة ومن عقابيلها أقدمت السلطات الفرنسية على مذبحة أخرى بالقرب من فيليبغيل. تخللتها عمليات إعدام متواصلة في ملعب تلك المدينة طالت مئات عديدة من الأرواح. واقترح (جاك سوستيل) المقيم العام الفرنسي إصلاحات معينة على «جبهة التحرير الوطنية» التي أصبحت الآن تقود الثورة وتوجهها فلم تلق ترحيباً. وتواصلت الثورة. وفي العام ١٩٥٦ خيل للحكومة الفرنسيّة أن المشكلة الجزائرية مع المشاكل الداخلية الأخرى ستحلّ بمغامرة السويس التي اعتبرتها بمثابة فتح جبهة ثانية للثورة الجزائرية(٥).

---

(٥) إشارةً إلى اتفاق باريس السرّي بين موليه وإيدن وبن غوريون على احتلال قناة السويس. أنزلت =

تألفت خطة جبهة التحرير الوطنية من هجمات منسقة على منشآت حكومية منفردة أمثال مخافر الشرطة ومقرات حرس الغابات في جبال الأوراس من بلاد القبائل وراحت تصدر بياناتها باللغة الفرنسية تحمل توقيع جبهة التحرير الوطنية. واختصاراً Front de liberation Nationale (FLN) وقالت في بيانها الأولي[٦]:

«هدفنا استعادة سيادة الدولة الجزائرية حيث يمكن أن يكون كل مقيم في الجزائر مواطناً يتمتع بكامل حقوق المواطنة شريطة أن يكون مستعداً لاقتبال الجنسية الجزائرية».

وهو تعريض بالمستوطنين الأجانب الذين يأبون التخلي عن جنسيتهم الفرنسية.

وأراد المقيم الفرنسي (لاكوست) وقف إطلاق النار باستخدام القوة لا بالمفاوضات. ليقوم بعدها بإجراء انتخابات ثم البدء بالمفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري وفي خلال ذلك يتمّ إجراء إصلاحات معينة قدر ما تسمح به ظروف القتال. من مقتضى هذه السياسة فرض وقف إطلاق النار عسكرياً. وإرسال نجدات كبيرة من القوات الفرنسيّة. ومن مقتضى تلك الإصلاحات المقترحة أن تجرى بالتهديد باستعمال القوة[٧] فوسعت جبهة التحرير من أعمالها العسكرية وزودتها تونس ومصر ومراكش

= في ٥ من تشرين الثاني ١٩٥٦ القوات المشتركة إلا أنها أجبرت على الانسحاب بعد أربع وعشرين ساعة. وزاد الوضع في الجزائر سوءاً على أثر ذلك واشتدت المقاومة بدعمٍ من عبدالناصر.

(٦) هذا التنظيم هو الذي باشر حرب التحرر وقادته اناس من أصول شعبية فقيرة. تم تدريبهم عسكرياً وخاضوا غمار الحرب العظمى الثانية في الجيش الفرنسي. إلى جانب بعض المثقفين اليساريين الذين درسوا في فرنسا ردحاً من الزمن وكانوا على صلة بالأحزاب الشيوعية والاشتراكية. بالتدريج اجتذب هذا التنظيم كل طبقات المجتمع الجزائري. ولما انتقلت الجبهة من مجموعة قوى ثورية مقاتلة إلى حكومةٍ بعد الاستقلال أصبحت زعامتها شركة بين الثوريين العسكريين القدماء وبين المثقفين والتكنوقراط الذين ما كان يمكن تشكيل الحكم الوطني بدونهم. وأصبحت الجبهة حزباً، يستمد قوته من شبكات الفروع الحزبية في طول البلاد وعرضها. يساهم فيها بأدوار فعالة التجار الصغار والكسبة والمعلمون وأصحاب الأراضي الزراعية الصغيرة المساحة.

(٧) تشكل لهذا الغرض ما دعي بالفروع الإدارية المخصوصة Sections Administratives Speciales (SAS) حيثما كان ذلك ممكناً. وقد حلّت محل ما كان يدعى بالأصل المكاتب العربية Bureaux Arabes القصد منها «رفع المستوى المعاشي في كل قرية مسلمة يتم تصفية نفوذ الثورة فيها وتم على هذا الأساس وضع مليون وربع مليون قروي تحت نظارة الحكومة. =

بالسلاح والملاذ الآمن. وحين اضطرت القيادة السياسية إلى مغادرة البلاد، رحب عبدالناصر بها وأنشأ لها مكتباً رسمياً في القاهرة.

في شهر تشرين الأول ١٩٥٦ اعترض السلاح الجوّي الفرنسي طائرة مراكشية كانت تقلّ خمسة من قادة الجبهة ومنهم «أحمد بن بلّا» من الرباط حيث كانوا ضيوفاً على الملك وهم في طريقهم للمشاركة في مؤتمر في تونس. على أثر ذلك سادت عمليات إرهابية في الجزائر تمّ قمعها باستخدام فصائل المظليين وبما شاع أمره من استخدامهم أساليب التعذيب بحق الأسرى بغية انتزاع المعلومات منهم. وبحثت قضية الجزائر في شباط ١٩٥٧ من قبل الهيئة العامة للأمم المتحدة وفي مناسبة أخرى. وكتدابير وقائية أقدم الفرنسيون على بناء حواجز وأسلاك شائكة ومعوقات على الحدود التونسية والمراكشية فأضرّ إلى حَدّ كبير بالنشاط الثوري في الجزائر. وتقلص حجم نقل الأسلحة والذخائر والاتصالات الأخرى.

وأدّى اكتشاف حقول نفط كبيرة جنوب الجزائر إلى خلق التنظيم الإداري للإقليم الصحراوي في ١١ كانون الثاني ١٩٥٧ Organisation Commune de Region Saharienne (اختصاراً OCRS) يدار مباشرة من باريس بوزارة جديدة مستحدثة باسم وزارة الصحراء، تقطع من الجزائر وتفصل عنها فصلاً تاماً.

وفي أيار ١٩٥٨ دخل الجنرال ديغول الصورة بشكل غير متوقع وكان قبلها يلوذ بالصمت المطبق حين يسأل عن رأيه فيما يجري وقتَ كان الجميع يتوقع منه قولاً. لاسيما أنه في مستهل العام ١٩٥٧ باتت دراما لجزائر تحث الخطى نحو الفصل الأخير. كان واضحاً أن مواصلة الحرب دون نهاية كوسيلة للخروج من المأزق ليس في صالح أحدٍ. وتوالت التظاهرات في پاريس وفي الجزائر حين داخل المستوطنين الفرنسيين وأشياعهم في فرنسا بأنّ الحكومة تنتوي فتح باب المفاوضات مع الثوار وانتهت التظاهرات بأزمة سياسيّة أوصلت الجنرال المتقاعد إلى الحكم وقد توجهت أنظار هؤلاء إليه اعتقاداً منهم بأنه يعتنق وجهة نظرهم في المحافظة على أملاك فرنسا ولاسيما الجزائر. لكنه بقي لا يتفوّه بكلمة عنها. غير أن بعض من كان يزوره تحدثوا

وهجّر نحو مائة وخمسين ألف جزائري إلى تونس ومراكش [راجع: نيكولاي مولخانوف: ديغول: حياته وأعماله. موسكو ١٩٨٨ الطبعة الثانية Nicolai Molchanov: De Gaulle: His life and work.

همساً عن رأيه في وجوب ترك الجزائر.

في الثاني من أيلول ١٩٥٧ وزّع مكتب الجنرال الخاص على الصحف هذا البيان الغريب:

«الأقوال والتنويهات التي تعزوها الصحافة إلى الجنرال أحياناً نقلاً عن زائريه ومن خلال أحاديث شتى غير مترابطة واسعة الأفق، إنما تُلزم فحسب أولئك الذين يبلغون عنها أو يعزونها إليه. وعندما يعتقد الجنرال أنه من المفيد إبلاغ العموم بما يفكر فإنه سيفعل ذلك بنفسه بصراحة وعلى ملأ كالمعروف عنه جيداً. وهذا ينطبق بنوعٍ خاصّ على مسألة الجزائر»[٨].

لا شك في أن ديغول انتهز فرصته لتوجيه الانظار إليه دون تمهيد على أثر اكتشاف منابع النفط العظيمة وما سيكون قد اعده المستقبل لفرنسا بها وهي في امسّ الحاجة اليه. أتراه سيقول شيئاً؟ أتراه يحتفظ بخطةٍ؟ «الرجعيون» أعداء ثورة الجزائر من المستوطنين الأجانب كانوا يعتقدون بأن الجنرال ديغول لن يتخلى عنها. لكن لا أحد من هؤلاء كان يستطيع الادعاء بانه يعكس وجهة نظر الجنرال. فهؤلاء سياسياً ليسوا ذوي وزنٍ مذكور بدونه. لأن الظلّ العملاق الذي كان ينشره على تلك التجمعات الديغولية هو القادر على تحقيق أي نوع من المستقبل السياسي.

يقول ميشيل دوبريه وهو أحد أصدقاء ديغول ورفاقه في الحرب العظمى الثانية:

«أعلم جيداً بأني أنا وجاك سوستيل لسنا على اتفاق مطلق مع الجنرال في سياسته للجزائر. إلاّ أن المهمة الأكثر أهمية والحاحاً هو وضع نهاية لهذا الأسلوب الذي يؤدي بفرنسا إلى الخراب»[٩].

---

(٨) لوموند في ١٣ من أيلول. من رجال الفكر الكبار الذين أيدوا عودة ديغول إلى الحكم بمعرفةٍ جيدة لما يضمر خلافاً للشائع المقول عنه وباعتقادهم أنه هو وحده القادر على إنهاء الحرب الجزائرية بمنح الجزائر حقها في الاستقلال: أندريه مارلو Andre Marlaux وفرنسوا مورياك Francios Morriac من ممثلي كتلة ديغولية ومن السياسيين الديغوليين الكبار الحاكم (المقيم) العام السابق في الجزائر جاك سوستيل Jacque Soustelle وجاك شابان ديلما Jacque Shaban Delmas وإدموند ميشيليه Edmond Michelet الذي كان يتزعم حركة ديغولية ثالثة غير هاتين. ويمكن اعتبار تصريح هذا الأخير في (لوموند) نموذجاً لما كان هؤلاء الفرقاء الثلاثة يعتقدون: «إن مكانة الجنرال وحدها هي القادرة على إقناع البلاد بالموافقة على التخلي عن الجزائر وعدم معارضته لاستقلالها.»

(٩) في الواقع أن العلاقات بين ديغول وبين رفاقه وزملائه هؤلاء لم تكن تشبه قط العلاقة المعتادة =

وتمكن ديغول بالتزامه الصمت المطبق عن شعار «جزائر فرنسية» الذي ينادي به المستوطنون الأجانب الغلاة في التطرف بإيهامهم أنه معهم كما كسب الاشتراكيين إليه بعين الوسيلة(١٠).

في مفتتح شهر أيار ١٩٥٨ تفاقمت الأوضاع وبدأت الأحداث تتناجح بسرعة فائقة آخذةً بعضها بحجز بعض وبدأت ساعات احتضار الجمهورية الرابعة وامتدت طوال شهر واحد وكانت ثورة الثالث عشر من أيار ظاهرة اجتماعية - اقتصادية قبل أن تكون ظاهرة سياسية(١١).

استخدم ديغول الأزمة التي خلقتها حرب الجزائر لتوجيه الأحداث نحو بناء سلطته

= بين زعيم حزب سياسيّ وبين «دائرته الضيقة». فزعيم مثله كان كقاعدة عامة لا يعتمد اعتماداً كلياً على زملائه وإنما إلى مدى معين. كما كان عليه أن يحسب بدقةٍ حساب مطالب حلفائه. إلاّ أن ديغول كان على خلاف هذا تماماً. كان يتوقع من أتباعه ومواليه إخلاصاً شخصياً له غير محدود. ولم يكن مهتماً بآرائهم لذلك كان وضعه الآن استثنائياً يعمل كما كان في ١٩٤٥ عندما دخل باريس ظافراً كزعيم قوميّ لا كرئيس حزب سياسي لهذا وجب تقدير دوره في حلّ مسألة الجزائر بوصفه جهداً شخصياً كما سنرى (المرجع السالف: ديغول ص ٢٦٢).

(١٠) عندما أشار صديقه الزعيم الاشتراكي أندريه فيليب Andr Philipi إلى التطورات المنذرة بالخطر في الجزائر قال له ديغول: يستطيع المرء أن يسلم من الأزمة من خلال التسليم باستقلال الجزائر على أن يكون بمراحل مع الاحتفاظ إن أمكن بالعلاقة مع فرنسا.
أجاب الزعيم الاشتراكي: بلى، إلاّ أني قلقٌ. هناك ثورة في الجيش يُعدّ لها ويهيّأ. وهناك تفضيل «جزائر فرنسية» تحت رعاية اسمك. وبالنظر إلى ما قلت الآن فأنت لا يسعك أن تفعل أكثر من تحريم استخدام اسمك عليهم.
قال الجنرال: إن كان الجيش في غليان فإما أنه توجد حكومة في باريس وإمّا لا توجد. إن وجدت فستحكم ويطيعها الجيش. إلاّ أن الجيش لا يثور إلاّ إذا أصيبت غريزته الطبيعية بخيبة. إن لم يوجد حكومة فالجيش سيمسك بزمام السلطة في الجزائر. وأنا عندما أتأكد من أن لا وجود لحكومة فأمسك بعنان السلطة في باريس انقاذاً للجمهورية.
- عند ذاك لن تكون قادراً على إعلان استقلال الجزائر. ستكون رهينةً.
- كلاّ لا تكن ساذجاً يافيليب. أنت عشتَ في الجزائر كما عشتُ وأنت تعرفهم. إنهم صخابون كثيرو الضجيج. ما عليك إلاّ أن تتركهم يضجّون ويصخبون. أما بخصوص العسكريين فسوف أنتظر بهدوءٍ وصبر حتى يقوم قادتهم بابتلاع واحدهم الآخر. وعندئذ سأفعل ما سيطيب لي فعله بالباقين من ترفيع وتقليد أوسمة.

(١١) نشر وألف عددٌ كبير من الكتب حول هذه الأحداث التي أودت بالجمهورية الرابعة (جمهورية ١٩٤٥) وما يهمنا هنا مقدار تأثير الثورة الجزائرية على ما جرياتها وتأثيرها على مسار الثورة ودور ديغول فيها.

الشخصية. وبدت الإشارة تعلة لتوجيه العمل الثوري الجزائري إلى استحالة تشكيل حكومة تتعهد بتطبيق شعار الغلاة المستوطنين وإلى الإشاعة بأنّ البرلمان يتحرك نحو تأليف حكومة جديدة تميل إلى الشروع في مفاوضات مع جبهة التحرير تهدف إلى إنهاء الحرب أو التخلي عن الجزائر كما صورها المستوطنون الغلاة.

ووقف رينيه كوتي Ren Coty رئيس الجمهورية حائراً أمام الخصام الشديد الناشب حول الطبخة الوزارية. ثم أوعز لأمين سِرّه العسكري بمقابلة أولئك المتعاونين مع ديغول بغية الاطلاع على شروطهم لعودة الجنرال إلى الحكم. وأسرع هؤلاء ليبينوا لرئيس الجمهورية أن الجنرال يترفع أولاً عن التقليد المتبع في مسار تشكيل الحكومات عادةً بالزيارة الواجبة لا للرئيس ولا لرئيس مجلسي الشيوخ والنواب. كما أنه يطلب إجراءات غير عادية منها أن لا يكون هناك بحث في الجمعية العامة حول تكوين الحكومة التي سيرأسها ديغول ولا عن السياسة التي ستختارها.

رفض رئيس الجمهورية شروط ديغول وكلّف پليڤان Pleven ففشل فعاد يكلّف فلاملان Phlimlin ففعل وكان مقترحه حول حرب الجزائر هو ميلٌ محدودٌ نحو تسويةٍ ما لا تخلّ بسيادة فرنسا ولم يستبعد إمكان إجراء مفاوضات سلام، وأشاع هذا موجة غضب وهياج عظيمين عند المنادين بشعار «الجزائر الفرنسية» كما أن تشكيل تلك الوزارة أثار كتلة الجنرالية في الجزائر وحثهم على العمل السريع:

في ليلة ٩/ ١٠ من أيار ١٩٥٨ تسلّم رئيس الجمهورية من جنرالية الجيش الفرنسي المرابط في الجزائر [سالان وجوهو وماسّو] إنذاراً جاء فيه:

«إن الأزمة الحالية تكشف عن الانقسام العميق بين الأحزاب السياسية حول معالجة مسألة الجزائر. والصحافة مجمعة على أمرٍ واحد وهو أن التخلي عن الجزائر سيتم كما تصورته - من خلال عملية دبلوماسية تبدأ بمفاوضات حول وقف اطلاق النار - إن الجيش الفرنسي يرى بالإجماع بأنّ التخلي عن هذا الإرث الوطني إنما هو عدوانٌ لا مراء فيه. إن ردّ الفعل اليائس عليه لا يمكن التنبؤ بحجمه...».

هذا الإنذار هو تهديد بثورة عسكرية وعصيان على الحكومة. وقد بدأ الجيش بتنفيذه: ففي ١٣ أيار أعلنت المنظمات والتكتلات الفرنسية من المستوطنين في الجزائر إضراباً عاماً مع تظاهرات، مصحوبة بنداء من «لجنة المراقبة» Le Commite Vigilance التي تمثل ١٧ منظمة كولونيالية ومستوطنة معارضة لاستقلال الجزائر. وفي

اليوم عينه التأمت الجمعية الوطنية بمجلسيها للموافقة على منح رئيس الحكومة المكلف الثقة والإذن بتأليف الوزارة. إلاّ أن منهاجه اصطدم بمعارضة شديدة من اليمين واليسار معاً. وبقي القرار معلقاً.

وفي السادسة مساء نظم الديغوليون والمعارضون الپاريسيون لاستقلال الجزائر مظاهرة اتجهت نحو بناية الجمعية الوطنيّة. كانت مجرد آلاف قليلة تفرقت فور مواجهة الشرطة تاركة خلفها شعارات مكتوبة على الحيطان «انتدبوا ديغول» «فرنسا ستعود كما كانت». وانتقل الإضراب والتظاهر إلى مدينة الجزائر. كان الإضراب عاماً وأغلقت الدوائر مع الدكاكين وبدأ مركز المدينة يموج بحشود الغلاة المستوطنين الذين تجمعوا حول نصب ضحايا الحرب بمناسبة قيام الجنرالين (سالان) و(ماسّو) بوضع إكليل عليه[١٢]. وشكلت الجموع ما سمته «لجنة الأمن العام» مستعيرة الاسم من تلك اللجنة المخيفة التي كانت ترسل الناس بالجملة إلى المقصلة أيام الثورة الفرنسية الأولى[١٣]. لم يكن بالوسع عمل شيء أمام هذه الحشود المتحمسة من المستوطنين. وكانت فوضى عامة في هذا اليوم الرابع عشر من أيار يوم ميلاد لجنة الأمن العام وقد تألفت من جميع

---

(١٢) زعمت صحفهم أن السبب في التظاهر هو قيام الثوار الجزائريين باعدام ثلاثة جنود فرنسيين رداً على مذبحة أقدم عليها الجيش الفرنسي بعدد من الوطنيين الجزائريين.

(١٣) بعد أن ترك الجنرالان الساحة ارتقى ضابط صغير الرتبة (ملازم) من المستوطنين الغلاة يدعى (پيرلاگيار) درجات النصب وهو ببزة الجنود المظليين وصاح بالمجتمعين بأن يتوجهوا ويحتلوا مقرّ المقيم العام (مقر الحكومة) فأطاعه بضع مئات. كانت في الحقيقة مؤامرة نظمها عدد من المستوطنين غرضها الحيلولة دون تأليف حكومة برئاسة (فلاملان) وانسحبت وحدة الشرطة التي كانت تحرسه بعد إطلاق قنابل دخان ومن دون أن تطلق رصاصة واحدة واستولت الغوغاء على البناية وراحت تعمل تخريباً بكل شيء. صاروا يمزقون الوثائق الحكومية ويحرقونها أو يلقونها إلى الشارع من النوافذ. وصف لاگيار الحالة للصحف فيما بعد قال: «الكل كان يصيح وكنا نريد التعبير عن وجهات نظرنا. ودام الحال هكذا مدة ثلاثة أرباع الساعة ولا أحد يريد أن يمسك بزمام الأمور أو يضطلع بالمسؤولية والحشود تصرخ بي واعتبرتني المسؤول الذي شرع بالعملية». أخيراً أقبل الجنرال (ماسّو) مرتدياً بزته العسكرية محاطاً بضباطه. وراح يعنف الجمهور مستخدماً أحط لغة سوقية وأرذل التعابير والتفت إلى (لاگيار) صائحاً «أي نوع من بيت العهر هذا؟ وأنت، أنت المتنكر ببزة عسكرية، ماذا تعمل هنا؟ قال لاگيار إنه يريد إقامة وحدة بين الجنود والمدنيين بتأليف لجنة الأمن العام وإنقاذ الجزائر. وفي تلك الأثناء حضر القائد العام سالان دلبيك Delbecque وعسكريون آخرون وبدأت نقاشات وجدالات حول تشكيل لجنة الأمن العام بجلبة وضوضاء [ديغول: المرجع السالف ص ٣٠٠-٣٠١].

الفئات التي تعارض التعامل مع الجبهة الوطنيّة والثوار الجزائريين وتتبنى شعار «جزائر فرنسية». ولم يكن الجنرال (دلبيك) وهو من أنصار ديغول يستطيع أن يفعل شيئاً لقلة أتباعه واختير الجنرال (ماسّو) رئيساً للجنة وكان أوّل ما فعله أن بعث ببرقية إلى پاريس يطلب فيها تأليف «حكومة انقاذ وطني».

قليل من الناس في الجزائر كانوا يعلمون أن هذا الجنرال هو ديغولي قلباً وقالباً وبينهم أولئك المتطرفون المستوطنون الذين اختاروه ليقود حرباً على الثورة الجزائرية حتى سحقها. إلاّ أن هؤلاء علموا في فجر اليوم التالي بأن رئيس الحكومة المكلّف (فلاملان) قد فاز بالثقة. ولاح لهم أن مؤامرة ١٤ أيار في مدينة الجزائر قد فشلت وهي كما قلنا الحيلولة دون (فلاملان) وتشكيل الوزارة. ودبّ الخوف في أنفس المؤتمرين. وكانت هناك عبارات في اجتماعاتهم مثل «انتهينا! سنرمى بالرصاص جميعاً» لكن جاءت فرصة غير متوقعة للديغوليين. حين تذكر أحد أعضاء اللجنة بأن هناك سبيلاً رائعة للنجاة وهي المطالبة بمنح الجنرال ديغول السلطة. وراقت الفكرة للجنرال (ماسّو) فبعث في الخامسة صباحاً بالبرقية التالية موقعة منه مع موافقة أعضاء لجنة الأمن العام:

«تلتمس اللجنة من الجنرال ديغول بأن يتفضل فيخرج عن صمته ويخاطب الأمة، لينبئها باعتزامه تشكيل حكومة الأمن العام التي يمكنها وحدها لا غيرها إنقاذ الجزائر من الضياع».

لم يجب الجنرال على البرقية. إلاّ أنه أسرع فانتقل من منزله الخاص في (كولومبي) إلى پاريس وبدأ يجتمع بأنصاره وقد علم بأن رئيس الجمهورية سيعهد إليه تشكيل الوزارة بعد أن فشل (فلاملان).

وفي الجزائر لم يكن العسكريون مستعدين للنزول عن سلطتهم إلى المدنيين المستوطنين وسرعان ما دبّ الخلاف في هذه اللجنة وصرح العسكريون بأنهم قد يعمدون إلى تصفية اللجنة. وفي الخامس عشر من أيار ألقى (سالان) خطبةً قصيرة ختمها بالهتاف بحياة «جزائر فرنسية» فجذبه (دلبيك) وكان يقف وراءه ليهمس له بالهتاف بحياة «ديغول» ففعل بشكل آليّ دون تفكير[١٤].

في مساء ٢٨ من أيار دخل ديغول قصر الإليزيه وبعد بضع ساعات أعلن بأن

---

(١٤) قوبل هتافه بصمتٍ وبرود من زملائه الذين عتبوا عليه إقحام ديغول بناءً على اقتراح دلبيك. فأنكر أولاً ثم أقرّ بعد ذلك (لوموند: ١٦ أيار).

حكومته ستمنح صلاحيات استثنائية وأنها ستقوم بإعداد دستور جديد للبلاد تعرضه للاستفتاء العام. وفي أوائل حزيران ١٩٥٨ قدم ديغول للمجلس مشروع قانون يخوّل حكومته الصلاحيات الاستثنائية المشار إليها فتمت الموافقة عليه. وفي اليوم التالي الرابع من حزيران كان ديغول في الجزائر وفيها ألقى خطبة[١٥] ثم طاف المدن الرئيسة: قسطنطينة وبونه ووهران وموستانيم. وفيها أفلتت منه عبارة «الجزائر الفرنسية» مرة واحدة. وفي پاريس أجاب حلفاؤه من اليسار المحتار المعاتب استخدامه تلك العبارة فقال:

«أجل إنها خرجت دون قصد أو إرادة. ثم وعلى أية حال ترى المرء أحياناً يقول كندا الفرنسية أو سويسرا الفرنسية».

ويتفق الكتاب والمؤرخون على أية حالٍ بأن مجرد ظهور ديغول في الجزائر وإن لم يفتح باباً بعد يوقف الحرب الدائرة بعنفٍ إلاّ أنه حقق حل المطلب الملح آنياً وهو القضاء على ثورة المستوطنين. من دون أن ينضم إلى برنامج الغلاة وكانوا يتوقعون ذلك مسبقاً. وبدت خطبة (دلبيك) الديغولي من راديو الجزائر في الخامس من حزيران ما يشبه الإنذار:

«نحن سننتظم حول الجنرال ديغول لكن ليس بأي ثمنٍ كان. نحن لم نعبر [الروبيكون] من أجل صيد السمك. إننا سنبلغ بالقضية التي بدأنا في ١٣ أيار إلى النهاية».

لكن في الوقت الحالي كان على قادة العسكر الثائر الذي يقاتل الثوار أن يقنع بالأوسمة وبالنجوم التي أضيفت إلى رتبهم العسكرية بالسخاء الديغولي المعهود[١٦].

---

(١٥) من أقوال الصحف حول الاستقبال الذي عمل له: فقد اصطفت الجماهير الغفيرة على جانبي الطريق من المطار. وفي الميدان الكبير اعتلى المنصة وألقى خطبة قوطعت بالهتاف والتصفيق. تحدث فيها عن الأخوة وعظمة فرنسا ومستقبلها بكثير من العبارات ولم يكن فيها تلك العبارات التي كان سالان وسوستيل والآخرون ينتظرونها وهم واقفون إلى جانبه «خلا عبارات الجزائر الفرنسية - والمعجزة الجزائرية - والاندماج والتآخي الإسلامي الفرنسي الذي أنجزه الجنرال ماسّو ومظليّوه - وأنه لم يعد في الجزائر غير صنف واحد من المواطنين». إلا أن الكلمات التي كان ينتظرها كل سامع لم تخرج من فمه.

(١٦) مثلاً كوفئ سالان بوسام الحرب وهو أرفع وسام عسكري. ورفع ماسو درجةً. وعين زيلليه Zeller بمنصب رئيس أركان الجيش. وأسند لسوستيل منصب وزير الإعلام في ٧ حزيران وفي =

بعد أن استتب لديغول الأمر، ووفقاً للخط الذي رسمه عند قبوله رئاسة الحكومة بدأ يبعد نفسه بالتدريج عن المستوطنين الغلاة في الجزائر في الوقت الذي راح يبدي انعطافاً والتفاتاً كبيرين للأحزاب السياسية في فرنسا. ثم أنذر لجنة الأمن العام في الجزائر بعدم التدخل في أي شأن يتعلق بالسياسة وأن تُراجع الجنرال سالان فحسب بما تراه من اقتراحات أو آراء. وهيأ الدستور الجديد بسرعة فائقة وكان قد عهد بفصوله إلى لجانٍ عديدة قانونية راح يحثها للإسراع. فكملت في منتصف شهر آب للاستفتاء الشعبي. وتمت المصادقة عليه بأغلبية ساحقة[١٧].

وبدأ الجميع يترقبون. وجددت الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر مطلبها للحكومة الجديدة بالاستقلال التام وصعدت السلطة العسكرية من هجماتها في منطقة الجبال وارتكب المظليون والفرقة الأجنبية المحرمات والقتول. وشاعت عمليات الاغتيالات بين الطرفين. ولم تجد الصحف والإعلام المصري خبراً صغيراً عن مراكز التعذيب والمقاتل إلاّ ووضعته موضع الصدارة وربما طابت لها المبالغة وأخيراً عثرت على المصطلح الذي لصق بالثورة إلى الأخير وهو «ثورة المليون شهيد» وأول ما قرأته أو سمعته كان في العام ١٩٥٨. وبقي العدد لا يزيد ولا ينقص والثورة مستعرة وهي تدفع بالأرواح في كل ساعة خلال السنوات الثلاث التالية!

= احتفالات ١٤ تموز ١٩٥٨ شُرّفت سرية من المظليين بالمشاركة في الاستعراض السنوي في شارع الشانزيليزيه.

(١٧) حوفظ في الدستور على المبادئ الديمقراطية الأساسية. حقوق البرلمان طبعاً. وإلى درجة أقل صلاحيات الحكومة التي اختزلت إلى حدّ كبير. في حين أعطي رئيس الجمهورية سلطات غير مسبوقة (بحسب المادة ١٦ منه يمكنه ممارسة سلطات غير محدودة إذا ما تراءى له ذلك). وحزر كلّ شخصٍ بعد ذلك من سيكون رئيس الجمهورية.
وأرغم ديغول بسبب موضوع الجزائر على الاحتفاظ ببعض الصلاحيات البرلمانية، كمبدأ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وتلك هي الجمهورية الخامسة في تاريخ فرنسا السياسي بعد ثورة ١٧٨٩. وجاء في أسبابه الموجبة أنه يهدف أيضاً إلى تطوير أجهزة الدولة وأساليب الإدارة بناء على مقتضيات تطور المجتمع.
في ٢٨ أيلول ١٩٥٨ طرح الدستور الجديد للتصويت العام وقال ديغول قبله أن سبعين بالمائة سيكون نجاحاً. إلاّ أنه فاز بثمانين بالمائة من أصوات الناخبين تقريباً. واعتمد الناخبون في التصويت له على اسم «ديغول» فقد ذكرت الصحف أن نصف الناخبين لم يزعجوا أنفسهم بقراءته. إلاّ أن أهم ما ألجأهم إليه هو أن ديغول لا بدّ سيجد لفرنسا مخرجاً من مسألة الجزائر المعقدة. ولم يكن لأحدٍ في حينه فكرة واضحة عن كيفية ذلك.

في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٨ بدأت مرحلة جديدة هامة من مراحل النضال الجزائري عندما عرض الجنرال في مؤتمره الصحفي على جبهة التحرير الجزائرية «سلام صناديد الرجال» وعليهم من أجل الوصول إليه أن يستخدموا «علم الهدنة الأبيض».

قالت قيادة الجبهة إن ديغول يعرض عليها استسلاماً مجرداً ومن دون أية ضمانات سياسية ورفضت العرض هي والحكومة الجزائرية المؤقتة التي تألفت قبل فترة وجيزة. في عين الوقت بدأت حملة إعلامية واسعة «المشروع قسطنطينة». وهي خطة وضعت بهدف تطوير الجزائر اقتصادياً. إلى جانب ذلك كان ديغول يأمل بأن تأتي انتخابات الجمعية العمومية التي ستجرى في الجزائر بنخبة من الساسة الإسلاميين شريكاً له أقرب إلى التفاهم في المسألة الجزائرية ولكن النتيجة كانت عكس ما أمل فقد كان المستوطنون الغلاة هم المسيطرون وكلهم يريدون دمج الجزائر بفرنسا وهو ما كان الجنرال يكرهه ويعارض فيه.

وفي خلال تلك الفترة بدا العنصر الوحيد في سياسة ديغول الجزائرية ما دعي بسياسة «التهدئة والمهادنة» ومما كانت تقتضيه التوسيع في تجريد الحملات العسكرية باستمرار ومن دون نهاية في منطقة الجبال في الواقع. هذا في الظاهر إلاّ أن سياسته كما تبين فيما بعد كانت خلاف ذلك. كان يخطط لشيء آخر ذي دلالة عظيمة، هو إضعاف موقف المستوطنين الغلاة في الجزائر وأشياعهم في فرنسا بفصلهم عن الجيش، ثم عزل الجيش عن قيادته في النهاية. فأصدر في أوائل شهر تشرين الأول أمراً للعسكريين كافة بالانسحاب الكامل من «لجنة الأمن العام» واحتج المعنيون به باضراب في الجزائر لم يكن واسع النطاق كما خطط له فأصاب المستوطنين بضربةٍ موجعة. ثم بادر في شهر تشرين الثاني إلى استقدام الجنرال سالان وأسند إليه منصب «المفتش العام لقوات الدفاع الوطني» وهو منصب تشريفاتي صرف. كما استدعى عدداً كبيراً من القادة والآمرين المشاركين في اعتصاب «أيار» ومعظمهم ممن ساعده وناصره في مراحل تسنمه كرسي الحكم. وقصده الفصل بين الديغوليين الحقيقيين وبين المستوطنين الذين ينادون بالاندماج(١٨).

---

(١٨) قبل الانتخابات النيابية وقبل انتخاب ديغول لرئاسة الجمهورية الخامسة قام جاك سوستيل بالتعاون مع أقطاب ساسة منظمة التحرير الفرنسية الغابرة RPF بتأليف حزب سياسي جديد بعد أن رفض ديغول إحياء التنظيم القديم - وعرف هذا الحزب الجديد بحزب الاتحاد الوطني من =

لم يحصل أي تبدل في الموقف حول الجزائر غير تصاعد حدّة القتال واتساع رقعة الأعمال العسكرية. وأنذر في موتمر صحفي بتاريخ ٢٥ من آذار ١٩٥٩ أن «حلاً فورياً لمسألة الجزائر لا يتوقع وسيستغرق وقتاً ملياً في سنة رئاسته الأولى». كان يرى بكل وضوح أن العسكرية الفرنسية في الجزائر ستحبط أي إجراء واقعي وعملي وحتى في داخل الحكومة فقد اعترضه تيار معاكس. وكانت الجزائر عقبة في سبيل أي محاولة لانتهاج سياسة خارجية ثابتة. كان الرأي العام العالمي يقف ضدّه وأنباء المذابح وقصص التعذيب والفظائع التي يرتكبها الجيش الفرنسي تحتلّ المقام الأول في الصحف. وبالنسبة إلى ديغول كان الأمر خطيراً بالغ الأهمية وباتت الشؤون الجزائرية بالتدريج تحتل الحيز الأوسع من ذهنه. باتت شغله الشاغل ومصدر قلق لا نهاية له والمسألة لم تكن مسألة التغلب على مقاومة المستوطنين المتطرفين بل كان عليه أن يتغلب على المقاومة من معسكره ومن الفرنسيين في الداخل. في أحاديثه الخصوصية ومنذ ١٩٥٨ كان يحبذ أن يجد جزائر مستقلة. إلاّ أن الأحاديث الخاصة شيء والقرار المسؤول شيء. قال لوزرائه:

«ليس من قبيل التسلية العظمى وفي مثل عمري، وبما درجت عليه. إلاّ أني قررتُ مع نفسي إنها لعبة صعبة تلك اللعبة التي نزمع أن نلعبها. وليس فيها ما يجلب المتعة بالنسبة إليّ»[١٩].

وهكذا قرر ديغول المباشرة في أوّل تحول سياسيّ كبير لموقف فرنسا في الجزائر. في جلسة خاصة بتاريخ ٢٦ من آب ١٩٥٩ وللمرّة الأولى تناولت الوزارة قضيّة الجزائر عرضاً وهي الآن تجتمع برئاسة رئيس الجمهورية تطبيقاً للدستور الجديد لا كما كان الحال في السابق لم يكن ثم ما يمكن أن يوصف بالنقاش الكبير. كان الجنرال يصغي

= أجل الجمهورية الجديدة UNR. هذا الحزب بعد تحالفه مع أقطاب دعاة الجزائر الفرنسية لم يفز بأكثر من ٢١٢ مقعداً في حين نالت الأحزاب القديمة مجتمعة ٢٥١ مقعداً. وهذا ما أدى إلى تباعدٍ بين سوستيل وديغول. الذي كان قد انتخب رئيساً للجمهورية في كانون الأول ١٩٥٨ بحيازته ٧٥,٥٪ من الأصوات. وفي كانون الثاني ١٩٥٩ زاول مهام منصبه. وأسند الوزارة بسرعة إلى مهندس الجمهورية الخامسة ميشيل دبريه Michel Debre الذي قدم للمجلس بموافقة ديغول برنامج وزارته فوافق عليها بأغلبية ٤٥٣ من أصل ٥٠٩ نواب وصوّت الشيوعيون والاشتراكيون ضدّها ولم يكن فيها ما يشير إلى خطة ديغول بخصوص الجزائر.

(١٩) ديغول: المرجع السالف ٣١١-٣١٣.

فحسب إلى أعضاء الحكومة وكلّ يدلي برأيه واحداً إثر الآخر. كان (ميشيل دوبريه) أول المتكلمين وقال «من المفروغ منه ألاّ يكون هناك دولة جزائرية ومن الضروري الابقاء على الوضع الراهن الاقتصادي والسياسي والستراتيجي الفرنسي فيها»(٢٠). ووافقه جاك سوستيل بحماسةٍ مؤيداً وجهة نظره وساندهما عدد كبير من أعضاء الحكومة وإن بحماسة أقلّ. واتخذت القلة وفي مقدمتها الكاتب الكبير أندريه مارلو André Marleau وإدمون ميشيليه Edmond Michelet موقفاً لا يحول دون الجزائر والاستقلال. وبعد أن نفض كلّ ما في جعبته ختم الجنرال الجلسة بقولته الشهيرة:

«شكراً لكم ايّها السادة. في الموقف الحالي لا مفرّ للمرء إمّا أن يسير قدماً وإمّا أن يموت وقد اخترت لنفسي السيّر قدماً».

وعلم الجميع ما يقصد.

ففي ١٦ من أيلول ١٩٥٩ ألقى خطاباً، أكّد فيه بشدّة إقراره بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره قائلاً إن الجزائريين هم أنفسهم الذين يختارون مستقبلهم. إن بوسعهم اختيار واحدٍ من ثلاثة: الانفصال الكامل والاستقلال التام، الأمر الذي يعني قطع كل صلةٍ مع فرنسا وهذا برأيه سينتهي بفوضى ومتاعب وستحلّ في الجزائر دكتاتورية عسكرية الطابع شيوعية المظاهر. وعندها ستقوم فرنسا باستخدام كل الوسائل المتاحة للاحتفاظ بنفط الصحراء وإعادة تجميع كلّ السكان الذين يريدون الجنسيّة الفرنسية. أما الطريق الثاني فهو «تفرنس Françaification» الجزائر أي تمتع كل سكان الجزائر بعين الحقوق والواجبات التي قررها الدستور الفرنسي وهو عين شعار الجزائر الفرنسية الذي لا يراه الجنرال واقعياً. أما الطريق الثالث فهو الزمالة ويراه أفضل الطرق. وما يقصده هو حكومة جزائرية خالصة من الجزائريين ترتبط بفرنسا باتحاد وثيق اقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وتمثيلاً خارجياً.

لكنه عاد ليقول إنه من غير الممكن تطبيق أي وجه من أوجه حق تقرير المصير

---

(٢٠) لوموند. ٢٧ آب: الوزراء كانوا هناك من أجل تنفيذ أوامره. أحياناً كانوا يجهلون جدول الأعمال. وأحياناً لم تكن لديهم فكرة عن المواضيع التي ستبحث في الاجتماع ولا يعرفون المقررات الهامة إلاّ من الصحف مع أن مسؤوليتهم تضامنية دستورياً بخصوص سياسة البلاد. لم يكن يسمح لهم بمعالجة المشاكل العامة. وعندما كان يتزعج مما يراه أحكاماً سياسية فردية في غير محلها يتوجه إلى صاحبها قائلاً «لو شئت أن تأخذ مكاني!».

بشكل فوري. وإن تصويتاً على مصير البلاد يجب أن يحصل بعد مرور أربع سنوات على وقف إطلاق النار.

وترى خطاب الجنرال هذا يحفل بالتحفظات والمتناقضات لأنه بالأصل لم يكن راغباً في الاعتراف بجبهة التحرير الجزائرية وبالحكومة التي بنيت على قاعدتها بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري، أي برفضه إجراء مفاوضات سياسية معها. موافقاً فحسب على البحث في موضوع هدنة وهو ما لم تكن ترغب فيه الجبهة. إلا أن قادتها مع ذلك رحبوا باعتراف الجنرال بحق تقرير المصير ترحيباً حاراً. واعتبروه فاتحة خير للجمهورية الخامسة. إلاّ أنهم طالبوا بمفاوضات سياسية، وأوكلوا المهمة «بأحمد بن بلاّ» ورفاقه من زعماء الجبهة الذين أسرهم الفرنسيون في ١٩٥٦ وأودعوهم قلعةً في فرنسا. إلاّ أن الجنرال رفض التحدث إلى هؤلاء قائلاً: «المفاوضات لا تجرى إلاّ مع أولئك الذين يقاتلون».

على أنّ جوّاً رائعاً يختلف تماماً بدأ ينتشر على الأفق الجزائري بعد الخطاب. واندماج إلى فرنسا. وساد تفاؤل حقيقي بعد اعتراف ديغول رئيس الجمهورية بحق تقرير المصير. لكن وقفته الشجاعة أغضبت المستوطنين الغلاة، ومنظماتهم شبه الفاشية، وضباط الجيش وقادته الذين ماعادوا منذ زمنٍ يخفون معارضتهم ونفرتهم من سياسة ديغول الجزائرية وإلى جانب سخطهم كانوا في حيرة شديدة لا يستقرون على رأي. وتقدمهم على خط المواجهة: التجمع من أجل الجزائر الفرنسية Rassemblement pour L'Algerie Française بزعامة جورج بيدو George Bidault وغيره من المتطرفين اليمينيين الذين هاجموا الجنرال بشدّة إلاّ أن أنصارهم منوا بهزيمة شنعاء في الجمعية العمومية عند مناقشة قضية الجزائر فقد وافق ٤٤١ صوتاً على خط ديغول السياسي في حين لم يصوت إلى جانب الاندماج غير ٢٣ نائباً[٢١].

---

(٢١) على أن المعركة خارج الجمعية كانت بالغة الخطورة. وقد بدأ ذلك واضحاً عندما أدلى لوسيان نيوويرث وهو نائب منشق عن (الاتحاد الوطني من أجل الجمهورية UNR) ومن شخصياتها البارزة - بحديث للصحف قال فيه: «من الضروري جداً أن يصحو المرء ويستفيق. الدراما قد تبدأ غداً. إن مجموعة من القتلة عبرت الحدود الإسبانية والشخصيات التي سيتم قتلها قد تعينت». وبدا تصريحه وجيهاً لأول وهلة عندما تعرضت سيارة (فرنسوا ميتران) من زعماء الاشتراكية إلى إطلاق نار وسط باريس - لكن ما لبث أن تبين أن تصريح نيو ويرث لم يكن إلاّ صدى لمؤامرة لم تقع.

وتعاقبت الأحداث في الجزائر بسرعة. وأدرك المستوطنون الأغراب نية الجنرال الحقيقية. ولم يكن لديهم الوقت الكافي للتأمل في الخطأ الذي أقدموا عليه من المطالبة بعودة الجنرال إلى الحكم بل أسرعوا بتأليف ما عرف بالمليشيا الأجنبية في الجزائر بلغ تعداد أفرادها عشرين ألف مسلح من المستوطنين المتطرفين. ولم تضع وقتاً بإقامة علاقة تعاون وثيقة بالجيش الفرنسي المرابط وبالخصوص بالقوات التي يقودها (الجنرال ماسّو) وبدأ الاستعداد لثورة جديدة في وجه ديغول الذي بات الآن هدفاً للهجوم الذي شارك فيه كل مجموعة من عصابات المستوطنين الغوغائية. وفي شهر كانون الأول عاد من الجزائر إثر زيارة خاطفة (لجورج بيدو) الذي كان يترأس المعارضة. ودعا إلى «ثورة» على وجه الاستعجال. وكان المتآمرون قد عينوا فصل الربيع للقيام بها إلاّ أن تسارع الأحداث وخوفاً من مفاجآت قد يطلع عليهم بها رئيس الجمهورية[٢٢] توجهت الأنظار إلى الجنرال (ماسّو) بوصفه قائداً للحركة وتحرك ديغول بسرعة فاستدعى الجنرال (ماسّو) وما أن احتوته باريس حتى تسلم أمراً بتجريده من كل مناصبه.

وعيّن الجنرال يوم ٢٢ من كانون الثاني ١٩٦٠ لالتئام مؤتمر في باريس لبحث مسألة الجزائر. ولم يدع إليه ممثلون عن جبهة التحرير واقتصر على الفرنسيين. وفي قصر الاليزيه قدّم الجنرال شال Challe القائد العام للقوات المرابطة في الجزائر لديغول شيئاً أشبه بإنذار. طلب منه أن يقلع نهائياً عما دعاه (بالتذبذب السياسي) وأن يسمح له بتنفيذ أمر اعتقال زعماء المقاومة الجزائرية التي باتت تسيطر على الحكومة المحلية الجزائرية. كما طلب منه تنفيذ عدد من الإجراءات التأديبية الأخرى. فرفض ديغول ذلك بحدّةٍ. وأصرّ على «شال» بأن يتبع في خطواته مبدأ حق تقرير المصير. ويتعاون ما أمكن مع جبهة التحرير والحكومة المحلية على هذا الأساس وأن يكون «متحلياً بالواقعية وسعة التفكير». وطلب شال أن يسمح بأخذ الجنرال (ماسو) إلى الجزائر معه فقال ديغول: «الجنرال ماسّو لن يعود إلى الجزائر».

وعاد (شال) خالي الوفاض وكان ثمّ هياج عظيم بين المستوطنين بسبب الإجراء الحازم المتخذ بحق الجنرال (ماسو) جنرالهم المفضل وقائدهم الحقيقي الآن.

---

(٢٢) نشرت صحيفة (دي ڤلت) الألمانية في ١٨ من كانون الثاني تصريحاً للجنرال ماسّو قال فيه «إن الجيش أخطأ بخصوص ديغول. وربما سيرفض في المستقبل الانصياع لأوامره. نحن لم نعد نفهم سياسته، والجيش لا يمكن أن يتوقع سلوكاً مثل هذا منه».

وفي ٢٤ من كانون الثاني نظم المحتجون تظاهرة ضخمة احتجاجاً وكان بوسع الجنرال (شال) أن يمنعها فلم يفعل معتقداً بأنها سترغم الجنرال ديغول على تبديل موقفه أو النزول إلى بعض المطالب. لكن الأحداث اتخذت طريقاً مختلفاً بعكس ما توقعه المتظاهرون والغوغاء.

أسرع (لاگيار) الذي كان قد انتخبه المستوطنون نائباً لهم في الجمعية العامة عائداً إلى الجزائر وأراد إعادة تمثيل ما حصل في الثالث عشر من أيار حين تشكيل «لجنة الأمن العام» (انظر ما سبق). فظهر مع عصبة من أوباش المستوطنين الغلاة مرتدياً بزة وحدة المظليين. وأقيمت المتاريس في شوارع الجزائر وراح المتظاهرون يهددون بهتافات عالية بنقل ثورتهم هذه إلى باريس وتقدم صفّ من الشرطة من المتاريس فأطلق المتحصنون بها النار وردت الشرطة بالمثل وقتل عشرون وجرح مئات. ومعظم الخسائر كانت من الشرطة. وبقيت السلطة. إلاّ أن هؤلاء رفضوا إطلاق النار على المتحصنين، وقاموا بعد هذا بتسهيل انسلال المتظاهرين مع تجهيزاتهم وأسلحتهم عبر خطوطهم.

كان هذا اليوم الأول من الأسبوع الذي اشتهر في الجزائر باسم «أسبوع المتاريس»[٢٣].

في الخامس والعشرين منه عقدت حكومة ديغول جلسةً وبدا رئيس الجمهورية شاحب الوجه لكنه هادئ متمالك أعصابه. وتشير محاضر الجلسة أنه افتتحها بقوله:

«أعيروني انتباهاً: أولئك الذين لا يستطيعون تحمل دوار البحر قد يرغبون في ترك السفينة قبل هبوب العاصفة. لا أحد مرغمٌ على البقاء في هذه الحكومة».

---

(٢٣) رأى ديغول خلال أسبوع المتاريس كثيراً من أنصاره مترددين، لا يستقرون على رأي ومنهم عدد كبير من ذوي المناصب الكبيرة ذات المسؤولية. بعضهم حاول ممارسة ضغوط عليه. وناشده (المارشال جوان) زميل دراسته في (سان سير) وصديقه ورفيقه منذ أيام الحرب قائلاً في زيارة له «أنت لا تعرفهم. لا تعط أمراً بإطلاق النار فهذا جنون. أنت لا تعرف ما هي الجزائر سيذهبون ويشربون الأنيسون (الكونياك) كالعادة» قال ديغول: «أنا أدافع عن الدولة. أكدتُ دوماً بأن من حق الجزائر أن تقرر مستقبلها بنفسها، ولا يمكنني التساهل في هذا. لا يمكنني الإغضاء عن المؤامرة وسأسحقها». وتعالى صوتاهما بالتدريج وتحولت لغة التخاطب بينهما إلى تلك اللغة السوقية التي تشيع في الثكنات العسكرية بكل ما يرافقها من الشتائم والأقسام الفظيعة التي تجمد الدم في العروق بين هذين الصديقين الحميمين منذ أيام الدراسة والحرب. [أنظر جان ريمون تورنو. دفاتر الملحوظات السياسية السرية. المرجع السالف ص ٢٥٠ وما بعدها. باريس ١٩٦٦ Carnet Secrets de la Politique: Jean - Raymond Tournaux.

ثم ترك الوزراء يتكلمون. وبدا (أندريه مالرو) ساخطاً وهو يطالب باستخدام الشدّة في قمع الفتنة. أما (سوستيل) فبدا متعاطفاً مع أصحاب المتاريس وعارض في استخدام القوة وبرّر سلوكهم تماماً. وكان ديغول آخر المتكلمين. قال بهدوء ومن دون أن يرفع صوته مشيراً إلى سكوت الجيش:

«إن الجيش لا يرغب في سياسة ديغول بخصوص الجزائر وبسبب من هذا كان موقفه المتعاطف مع المتمردين ورفض اقتراح التوقف عن «سفك الدماء» بقوله «إن الجيش خلق خصيصاً من أجل سفك الدماء». هذا فضلاً عن أن الدماء قد سفكت فعلاً. إن أولئك الذين رفعوا السلاح ضدّ الدولة لا يتوقعون صفحاً والدولة لن تتنازل والسياسة المقررة لن يعتريها تغيير... رئيس الوزراء سوف يقتصر على إقامة الصلات مع الموظفين لوضع نهاية للتردد ليس إلاّ. وإن لم يقرر (الجنرال شال) العمل فسوف يعزل. سيتم القضاء على الفتنة».

وفي الساعة الثامنة من مساء ٢٩ كانون الثاني شاهد الفرنسيون ديغول في تلفزيوناتهم خطيباً. قال: إنه يرتدي بزته العسكرية للتأكيد بأنه لا يتكلم فحسب بوصفه رئيساً للدولة بل باعتباره الجنرال ديغول. ثم انطلق ليردّ ثانيةً مؤكداً مبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ونعت المعتصبين بأولئك «الكذابين المتآمرين» وتوجه إلى الجيش مذكراً إياه بواجبه. ومنع أيّ جنديّ بالانحياز إلى المتآمرين أو حتى «بالجلوس على التل» وإلاّ أنزل به أشد العقاب. وطلب من الجيش أن يعيد الأمن والاستقرار ويشرف على سيادة القانون بكلّ الوسائل المتاحة في الجزائر. وراح يثني على الجيش وقال إنه يحب جنوده ويحترمهم ويقدر خدماتهم حق تقدير. وختم خطابه بهذا القول:

«بفضل الثقة التي وضعها الشعب الفرنسي بي، وبالشرعية الوطنية التي تجسدت فيّ طوال عشرين عاماً! أطلب من كلّ مواطن مساندتي مهما حصل».

ووقفت جبهة التحرير الجزائرية إلى جانب ديغول ولكنها طالبت بإجراء مفاوضات مباشرة. ووجد المتحصنون وراء المتاريس أنفسهم في عزلة سياسيّة أولاً. إذ لم يساندهم الشارع الباريسيّ[٢٤] وعزلة عمليّة ثانياً فقد سحبت فصائل المظليين وحَلّ

---

(٢٤) ساند الحزب الشيوعي الفرنسي واليسار كافة خطوة الجنرال ديغول ضد من وصفوهم (بالرجعيين الفاشيست) الذين يحولون دون حرية استخدام الجزائريين حقهم في تقرير مصيرهم. =

محلها فصائل من المجندين الجدد. وألفوا أنفسهم في شبه حصار وانتشرت إشاعة بينهم مؤدّاها أن ديغول في عجلة من أمره وهو لا يميل إلى تأخير إصدار الأمر باقتحام المتاريس وسحقها. فأسرعوا يتفرقون بسرعة. إلاّ أن ديغول كان وراء زعمائهم. بعد إزالة المتاريس وتفرق العصاة أصدر ديغول أمراً بإقالة الجنرال (شال) من منصب القائد العام واستبداله بالجنرال «كريپان» الذي لا صلة له بالمستوطنين. وأحيل كلّ من الجنرال (سالان) و(شال) و(جوهو) إلى التقاعد. أمّا (ماسو) والآخرون فقد اكتفى بنقلهم من الجزائر. كما صدرت مراسيم بحظر نشاط المنظمات المتطرفة ومنعت صحفها من الإصدار. ولم يجد (سوستيل) سبيلاً إلاّ تقديم استقالته من الوزارة (قبلت في ٥ شباط). ثم وبسبب موقفه من أسبوع المتاريس تمّ طرده من الـ UNR.

وعلى ما يبدو كان مستهل العام ١٩٦٠ موعد الجنرال مع التطبيق العملي لمبدأ حق تقرير المصير الجزائري، بدعم ٧٤٪ من مجموع الشعب الفرنسي بعد شهر كانون الثاني الحافل بالاضطرابات والمزعجات. وباتت الطريق التي يسلكها إلى هذا الهدف أكثر وضوحاً عنده. كما أنه تمكن من وضع حَدٍّ لأعمال تخريب في جهازه السياسيّ حول المشاريع الجزائرية كان يتطوع لها كل شخص متصوّر ابتداء من الوزير وانتهاء بأصغر موظف. على أن سلطاته الدستورية الواسعة والمطلقة كانت كفيلة دوماً بسحق التآمر والعقبات التي يضعها المستوطنون الغلاة في سبيل حَلّ القضية الوطنية الجزائرية.

وأظنّه كان يدرك بألاّ سبيل له إلاّ ببدء المفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية. إلاّ أن أسلوبه لم يكن حتى ذلك الوقت يتفق مع الجلوس مباشرة إلى قيادة وطنيّة ثورية تتمسك بمبدأ غير قابل للتفاوض عليه. كما كان عليه والحالة هذه أن يسبر غور المواقف على أساس التفوق العسكري الفرنسي على جيش التحرير الجزائري الذي انتقل خلال سنوات المعارك والقتال إلى جيش منظم وافر العدد والعدّة يفوق كثيراً عددياً عدد المرتزقة من المواطنين الجزائريين المنخرطين في صفوف الخدمة العسكرية الفرنسية وقتذاك[٢٥].

= واقترح المكتب السياسي للحزب عملاً مشتركاً على جميع المنظمات والأحزاب الديمقراطية. وفي الأول من شباط كان هناك إضراب عام لمدة ساعة واحدة دعماً لنضال الجزائر. وقالت الصحف إن أحد عشر مليوناً شارك فيه. (لومانيتيه: عدد ٧ شباط ١٩٦٠).

(٢٥) كان ثم تغطية كبيرة في الإعلام العربي ولاسيما الإعلام المصري على كثير من الحقائق أثناء الثورة الجزائرية كإخفاء حقيقة تعاون أعداد كبيرة من الجزائريين مع المستوطنين الغربيين =

لم يكن بوسع أحدٍ أن يفعل هذا غير الضباط. لكنهم لم يكونوا يستطيعون قتال الجزائريين بهدف استقلال الجزائر! إذن كان على الجنرال أن يضع هدفاً آخر لهم، هدفاً فرنسياً. ولم يكن يتوقع مؤامرات جديدة أيامذاك ولا ثورات وراء متاريس. فالواجب الآني إذن هو حماية الجيش من نفوذ الغلاة المتعصبين المسعورين. وهذا هو السبب الذي حدا به إلى التقرب من الضباط وزيارتهم.

= واستخدام قوات في الجيش الفرنسي وإرسالهم إلى الجبهة لقتال جيش التحرير الجزائري. حالةٌ شبيهة تماماً باستخدام الحكومات العراقية مرتزقة العشائر الكردية وتجريدها لقتال جيش الثورة في كردستان العراق. كان هؤلاء يعرفون باسم (الهاركي) وهي الكلمة العربية (حَرَكي). مثلما كنا نطلق على المرتزقة الكرد كلمة جاش وهي مشتقة من الكلمة العربية (جحش)، مؤخراً عثرتُ على تعليق كتبه بروس كرمبلي Bruce Crumbly في عدد ١٧ أيلول ٢٠٠١ عن بقايا لهؤلاء بعنوان [مرتزقة الجزائر] في مجلة نيوزويك الأميركية. ومما جاء فيه: هناك أكثر من ٧٠٠٠٠ جندي جزائري كانوا في الجيش الفرنسي يقاتلون ضدّ الثورة الجزائرية. عرفوا باسم هركي Harki وهي كلمة مشتقة من الأصل العربي (حَرَكي). هذه اللفظة اتسعت رقعتها لتشمل كلّ من تعاون مع السلطات الفرنسية أثناء قيام الثورة، وعلى كل من فضّل التعاون على أعمال القتل والإرهاب والاغتيال بحق المدنيين المتعاونين أو المستوطنين المعادين وهي أساليب مضادة كانت تستخدمها جبهة التحرير وجيش التحرير لتصفية المتعاونين والخونة والجواسيس والخصوم.

بعد التوقيع على معاهدة إيفيان في ١٩٦٢ (سيأتي ذلك في حينه) وكانت فيها النهاية والاستقلال، أقدم الفرنسيون على نزع سلاح هؤلاء (الهركي) الذين كان عددهم قد تجاوز ٣٥٠٠٠٠ وتخلّوا عنهم. فتعرضوا للملاحقة والسجن والتعذيب أو حتى التشويه بقطع الأوصال والقتل من قبل قوى الثورة الجزائرية، وتخلى عنهم الفرنسيون. والنتيجة أن أكثر من ١٥٠٠٠٠ تعرضوا لهذه المعاملة. ولم يرفع أحدٌ صوتاً لنجدتهم وكتمت الحكومة الجزائرية أنباء هذه الفظائع وتسترت عليها. لكن وبمجيء خريف العام ١٩٦٢، فاحت روائح هذه القتول وامتلأت أعمدة الصحف الأوروبية بأحداث الفظائع. وضجت المحافل الدولية بالاحتجاج إلاّ أن الإعلام العربي الذي كان يشيد ببطولة (جميلة بوحريد) وغيرها بقي ساكتاً على المذابح التي كانت تجري بحق هؤلاء. الأمر الذي ألجأ السلطات الفرنسية على قبول ٤٥٠٠٠ منهم بصفة لاجئين. وقد وضعوا إثر عودتهم في معسكر تحيط به الأسلاك الشائكة فضلاً عن حرس مدجج بالسلاح. حرموا تماماً من مزايا الامتزاج بالمجتمع الفرنسي ومن الدراسة والمخالطة والبحث عن عمل. يقول كاتب المقال إن أحدهم (عبدالرحيم كليش) قال له: «نحن عند العرب والفرنسيين التقدميين الذين يدينون الحرب خونةٌ غير مرغوب فينا. حثالة الاستعمار الفرنسي». والشيء بالشيء يذكر - لا يسع المرء هنا إلاّ المقارنة بالمعاملة التي كان يتلقاها أمثال هؤلاء في كردستان.

ولم تفت تصريحات ديغول ملاحظة جبهة التحرير في حينه. كانت قيادتها تتهم الجنرال بإقفال بابه في سبيل المفاوضات. لكن وبتعليمات خاصّة منه عبر قنوات غير رسمية عرض التفاوض مع التنظيم الظاهري لجبهة التحرير وكانت كما أسلفنا قد قامت بتأليف حكومة جزائرية مؤقتة باسم الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر Gouvernement de la Republique Algerienne في التاسع من أيلول ١٩٦٠ (بفرحات عباس) رئيساً لحكومتها. وأبلغ أن اتصالاً تمّ مع ضابطين بارزين من جيش التحرير الجزائري وهو الذي كان يدير المفاوضات. وفي العاشر من حزيران ١٩٦٠ جرى استقبال هذين الضابطين سِرّاً في قصر الإليزيه. هذه المقابلة أحيت بعض الأمل. إلاّ أن هذين المفاوضين توفيا فور عودتهما إلى الجزائر في ظروف بالغة الغموض[٢٦].

وألقى الجنرال في ١٤ من حزيران خطاباً أكّد فيه حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره موجهاً دعوةً صريحة لقيادة الثورة: «أقول لهم إننا ننتظرهم هنا لنبحث معهم عن نهاية مشرّفة للقتال المتواصل من أجل تحديد أهداف القوات المسلحة ولتأكيد مصير المتحاربين».

وافقت جبهة التحرير وأرسلت وفداً إلى فرنسا وجرت اجتماعات بين ٢٥ و٢٩ من حزيران في بلدة ملان Melin التي تبعد حوالي ٤٠ كيلومتراً عن باريس. واكتشف المفاوضون الجزائريون أنّ الطرف الفرنسي كان مستعداً فحسب للتفاوض حول وقف إطلاق النار ولا أكثر حتى لكأن جيش التحرير قد مني بنكسةٍ كبيرة وأنه على وشك الاستسلام! ولم يفد كل المحاولات لجرّ المفاوضات إلى حوار سياسيّ وكان إخفاقاً ذريعاً أثار غضب الجنرال على مفاوضيه. ومرت أربعة أشهر وفيها اشتد زخم القتال واتسم بالضراوة والقسوة. وانتعشت آمال المستوطنين المتطرفين وشكوا بأنّ الجنرال يفكر بالعدول عن سياسة تقرير المصير. وفي (ڤانسين) إحدى ضواحي باريس اجتمعت وجوه مألوفة: بيدو، دلبيك، لاكوست، دوشيه وآخرون وتمّ الاتفاق على الوقوف في وجه سياسة تقرير المصير وألّفوا عصبة خاصّة اختاروا لرئاستها الجنرال المتقاعد (سالان) وقرروا أن تكون العاصمة الإسپانية مدريد مركزاً لنشاطهم.

---

(٢٦) لم تكن في الواقع حادثة وفاة عرضية. وقيل إنهما وقعا ضحية اغتيال سياسي من قبل المستوطنين المتعصبين لجزائرية فرنسا. كما قيل أيضاً إن جبهة التحرير أمرت بتصفيتهما. وقد حاولنا العثور على اسميهما دون جدوى.

وسمع الفرنسيون نغمةً جديدة في خطاب لديغول في تشرين الثاني. لأول مرة تحدث عن «جمهورية الجزائر التي ستوجد يوماً ما». المعلق السياسيّ اتخذ هذا التصريح بمثابة وعدٍ بالاعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة مع العلم أنه كان يوجد في الجزائر أثناء ذلك حوالي نصف مليون جندي فرنسي.

وأدرك الجنرال بأن عليه اتخاذ خطوات عملية جديدة تتفق وتعهده. فأحدث في تشرين الثاني ١٩٦٠ منصب وزارة دولة لشؤون الجزائر وأسندها إلى صديقه رفيق السلاح لوي جوكس Louis Joxe الدبلوماسي المجرب الموثوق. فأخرج الشؤون الجزائرية بهذه الخطوة من إطار سلطة أعضاء الحكومة الذين ما زالوا رغم إخلاصهم للجنرال غير قادرين على التخلص من عقدة «الجزائر الفرنسية».

في الرابع عشر من تشرين الثاني أعلن في اجتماع للحكومة عن قراره في إجراء استفتاء على مستقبل الجزائر السياسي ووضع لهذا تاريخ الثامن من كانون الثاني ١٩٦١[٢٧].

وفي ٢٧ من شهر آب استقال (فرحات عباس). فألف (بن يوسف بن خدّه) وزارة الجبهة الجديدة. وعهد إلى كريم بلقاسم مهمة إجراء المباحثات السريّة مع (لوي

---

(٢٧) في أوائل شهر كانون الأول قام الجنرال بزيارة للجزائر أخذته في جولة واسعة. وكان يعتزم تهيئة الجيش والإدارة المدنية نفسياً وإعداد الجوّ لمواجهة تطبيق حق تقرير مصير البلاد. وكان الجوّ مكهرباً والأعصاب متوترة وتجلّى ذلك في كيفية استقباله، فقد اصطف فريقان كلّ على رصيف من الشارع فريق المستوطنين الأوروبيين وقد اندسّ بينهم عملاء (سالان) الذين جاؤوا خصيصاً من إسبانيا لتنظيم تظاهرة بل لتمرد جديد وانتشرت الأحاديث بينهم حول اغتيال ديغول وتسليم السلطة للجنرال (سالان). ووزعت نشرات بالمناسبة كتبت عليها شعارات مثل «قولوا لديغول لا!» و«هذه هي اللحظة الحاسمة» و«غداً سيكون الوقت متأخراً». كان ثم حشد عظيم منهم بمظاهر عدائية وهتافات (جزائر فرنسية). لكن كان هناك حشد عظيم آخر على الرصيف المقابل من المواطنين الجزائريين تسمعهم يهتفون بحياة ديغول «عاش ديغول» و«الجزائر جزائرية». هكذا لأول مرة في تاريخهم صاروا يعبرون عن أنفسهم بحرية علناً ويمثل هذه الجرأة وكان (ديغول) يتوقف لمصافحتهم بين آن وآخر. وفي اليوم التالي ملأ الجزائريون الشوارع رافعين العلم الجزائري الأبيض والأخضر هاتفين بحياة جبهة التحرير. فقابل المستوطنون ذلك بأعمال عنف وبدأت اشتباكات وإطلاق النار وهوجم الجزائريون وفتح المظليون النار على الجمهور وسقط مئات من القتلى وآلاف الجرحى (بحسب أقوال الصحافة). كان المستوطنون يريدون إفشال السياسة العقلانية التي اتبعها الجنرال فجاءت النتيجة عكس ذلك إذ صوت ٧٥ بالمائة إلى جانبه.

جوكس) وزير شؤون الجزائر. وفي أيار ١٩٦٢ توصل الجانبان في (إيفيان ليان) بفرنسا إلى اتفاق وقف إطلاق النار وفي عين ذلك اليوم نشرت الصحف تصريحات رسمية تمّ الاتفاق عليها من قبل المفاوضين حول الوضع السياسي المقبل والتهيئة للاستفتاء العام. كان ديغول يريد بالاستفتاء أن يخلق قوةً تشد أزر جبهة التحرير.

في ١٥ من كانون الثاني ١٩٦٢ أعلمت قيادة جبهة التحرير ديغول من خلال الحكومة السويسرية بأن مندوبيها على استعداد لإجراء مقابلة تمهيدية مع ممثلين فرنسيين مخولين من ديغول شخصياً، فعهد برئاسة الوفد الفرنسي إلى جورج بومبيدو[٢٨].

وفي ١٨ من آذار أمضيت اتفاقية وقف إطلاق النار وأطلق سراح أحمد بن بلا ورفاقه الأربعة ووصلوا (الرباط) بعدها بيومين ولقوا استقبالاً شعبياً حافلاً ثم توجهوا إلى الجزائر. وبعدها بيومين فقط استقالت وزارة بن خدّه وتألفت وزارة جديدة ضمت ستة من جبهة التحرير، من أصل تسعة جزائريين. وثلاثة من المستوطنين الأوروبيين. شكلت في السابع من نيسان وزاولت السلطة في اليوم التالي.

في الثلاثين من آذار صدر بلاغ رسميّ مؤداه أن مفاوضات فرنسية - جزائرية ستبدأ في (إيفيان) في القريب العاجل[٢٩] وبذلك خرجت المفاوضات عن إطار السرية لكنها مالبثت أنه توقفت لأسباب يضيق المجال عن حصرها لتهتز فرنسا من أقصاها إلى أدناها بحدثٍ درامي مثير جداً.

في صباح الثاني والعشرين من نيسان ١٩٦٢ أعلن راديو مدينة الجزائر بأن السلطة

---

(٢٨) أصبح رئيساً للجمهورية. وكان حينذاك مديراً لبنك روتشيلد. فأخذ اجازة «القضاء موسم الشتاء الرياضي» تغطية لمهمته وشخص إلى سويسرا وقابل الجزائريين في (لوسرن) ثم عاد إلى باريس. ثم قفل راجعاً «للتزلج».

(٢٩) في اليوم التالي على هذا الإعلان اغتيل (كاميل بلان) رئيس بلدية هذا المنتجع الصحي على الحدود بفعل عبوة بلاستيك ناسفة. وبالمناسبة كانت هناك حفلات تفجير عبوات ناسفة في سائر أنحاء فرنسا. ومنها واحدة انفجرت في مقرّ مجلس النواب. وقد اتضح فيما بعد أن هذه التفجيرات كانت من عمل وتخطيط تلك المنظمة السرية التي شكلت مؤخراً وعرفت باسم «منظمة الجيش السريّ: L'Organisation Armée Secrete (OAS) سعياً وراء إحباط اتفاقية إيفيان - بمبادرة من المستوطنين وقادة الجيش المعزولين وبرئاسة الجنرال المتقاعد (سالان) التي اتخذت مدريد مقرّاً لها كما أسلفنا. وحصلت قتول واغتيالات في الجزائر من صنع تلك المنظمة.

في البلاد انتقلت الآن إلى يد الجنرالية موريس شال Maurice Challe وأندريه زيلليه Andr Zeller وأدموند جوهو Edmond Jauhaud ثم التحق بهم في اليوم ذاته (الجنرال سالان) قادماً من إسپانيا. هؤلاء استخدموا «الفرقة الأجنبية» لاحتلال الدوائر والمباني الحكومية وألقوا القبض على أعضاء الحكومة المؤقتة وأعلن (شال) نفسه قائداً أعلى من حقه ممارسة سلطته حتى في فرنسا. وقبض الضباط المتمردون على زمام السلطة بعنجهية وكبرياء وسلاطة لسان[٣٠] وامتدت يدهم إلى وهران وقسطنطينة فضلاً عن العاصمة.

لم يتردد ديغول. وهتف عند سماعه النبأ «كيف تجاسروا» ثم ظهر له أن الأوامر التي أصدرها للجيش في الجزائر لم ترسل لأنّ الجنرال (بوفور) رئيس دائرته العسكرية كان شريكاً أصليّاً للمتمردين. إلاّ أن الرئيس الفرنسي لم يكن قط يبالغ في تقدير حظ هؤلاء الجنرالية الأربعة في نجاح مؤامرتهم. كان يعرفهم حق المعرفة. يعرف شجاعتهم وكفاءاتهم وقابلياتهم العملية فرأى أن يستبقهم إلى العمل. وفي اليوم التالي ظهر على لوح التلفزيون الساعة الثامنة مساءً، وقف يدين هؤلاء ويصفهم بالخيانة. وقال:

«باسم فرنسا. إني آمر باستخدام كلّ وسيلة أكرر كل وسيلة لوقف هؤلاء الرجال في كل مكان. إني أمنع كل الفرنسيين وفوق كلّ شيء سائر الجنود بأن يمتثلوا لأي أمر يصدر منهم. أيها الفرنسيون، أيتها الفرنسيات، كونوا في عوني...»[٣١].

في اليوم التالي عَمّ فرنسا إضرابٌ عام تأييداً لديغول واستجابةً له وشاركت فيه الأحزاب من اليسار ونقابات العمال والطلاب اثنا عشر مليوناً كما قدرته الصحف في حينه. والتفت الجنرالية حواليهم فلم يجدوا من ينفذ لهم أمراً وتمّ إلقاء القبض على الجنرالين شال وزيلليه. واختفى كلّ من (جوهو) و(سالان).

إلاّ أن الحرب تواصلت ومفاوضات إيڤيان تعثرت، وكان عليه أن يعمل بسرعة. دبت الحياة في مفاوضات إيڤيان مجدداً. وبدا الفريق الفرنسي يحاول التنازل عن الأقل مما يمكن للحصول على الأكثر مما يمكن وكان يصرّ بنوع خاص على فصل الصحراء

---

(٣٠) بعد القبض على ثلاثة وزراء جزائريين بعث ضابط مظلي برتبة عقيد برقية إلى رئيس الوزراء (ميشيل دوبريه) قال فيها «مستعدون لمبادلة ثلاثة وزراء بقردٍ واحدٍ» يقصد ديغول.

(٣١) س. اج فافرو: الثورة الجزائرية باريس ١٩٦٦. ط ٢، ص ٢٠٢ C.H. Favrod: La Revolution Algerienne.

الغنية بالنفط عن سائر الجزائر. ولم تسفر ثلاثة أسابيع من المفاوضات عن نتيجة. وفي ١٣ حزيران قطعها ديغول. إلاّ أنها تجددت في ٢٠ من تموز وانقطعت في ٢٨ منه.

في صيف هذا العام كان ديغول يعاني متاعب داخلية عظيمة[٣٢] أشغلته حيناً من الزمن عن متابعة المفاوضات. ثم تعرض في الثامن من أيلول لأول محاولة اغتيال من محاولات عدة بسبب موقفه من الجزائر. كان كلّ فرنسي يدري بأن عملية اغتيال مدبرة ستقع في أية لحظة. وقال اليسار إن شخصيته الطاغية وسياسته الصلبة هما اللذان جعلاه هدفاً للفاشيست[٣٣]. وبين بداية العام حتى شهر تشرين الثاني منه وقع ٣٥٠ انفجاراً في العاصمة الفرنسية وحدها. إلاّ أن أفظع الجرائم وأشدّها وحشية ارتكبتها هذه المنظمة في الجزائر. مئات إثر مئات من القتول والاغتيالات والخطف والتعذيب. وفي نهاية أيلول أوعز ديغول لفريق المفاوضين بالتخلي عن مطلب الرقابة المباشرة على الصحراء. وأعيدت المفاوضات مع جبهة التحرير وعندها صعدت منظمة الجيش السرّي من عملياتها الإرهابية الجماعية والفردية في الجزائر. وانتشرت عصابات من الأوباش تقتل وتدمر في أنحاء عديدة من الجزائر. ولم يعلم قطّ عدد الضحايا وقدرت بالآلاف وأعطت كلّ مبرر لصك عملة «الثورة ذات المليون شهيد» أعني شخصاً واحداً من أصل تسعة من مجموع السكان الجزائريين[٣٤].

(٣٢) منها: صراعه الشديد مع البرلمان حول السياسة الزراعية. صراع آخر عنيف داخل الوزارة بإصرار (دوبريه) على إقالة (إدموند ميشيليه) الذي كان يصفه بأنه ممثل جبهة التحرير الجزائرية في الحكومة. ومنها طلب دوبريه المتكرر باعتزاله رئاسة الوزارة ورفض ديغول المتكرر. ومنها إقناع بعض أعضاء حكومته بالتخلي عن تعاطفهم مع فكرة «الجزائر الفرنسية» وكان يريد إبقاء هؤلاء في الحكومة تطميناً للمستوطنين الجزائريين وبخاصة عناصر الجيش المقاتل. ثم ملاحقة الإرهابيين والمخربين.

(٣٣) اضطلعت بتنفيذ المؤامرة منظمة الجيش السري. وقد اكتشف بعد عشر سنوات بأنها لم تكن الوحيدة في نية القضاء على حياته. فقد كشفت الصحف عن وجود تنظيم سرّي آخر تألف من كبار القادة العسكريين وذوي المناصب الكبيرة. بينهم جنرالية ونواب وكثير منهم ديغوليون لكنهم قرروا في ١٩٦١ بأنه خطر وينبغي التخلص منه. وهذه المؤامرة هي الأولى من أصل ١٥ محاولة تلتها وبينها المحاولة الشهيرة التي ستعرض لها بعد قليل.

(٣٤) في الثامن من شباط ١٩٦٢ ونتيجة لنشاط اليسار والديغوليين نظمت تظاهرة احتجاج شعبية كبرى في باريس. وأظهرت الشرطة في هذه المناسبة خاصةً حماسة فوق العادة في التصدي لها فقتل برصاصهم تسعة من المتظاهرين وجرح عشرات. وفي اليوم التالي أضرب مليونا باريسي. وفي الثالث عشر منه خرج الباريسيّون في تشييع صامت لقتلى الثامن من شباط تعبيراً بليغاً عن =

كان بمقتضى اتفاق إيفيان (١٨ آذار) تثبيت مبادئ للتطبيق تلتزم بها الحكومتان ذات طابع اقتصادي واجتماعي تعاوني ونصت على حق فرنسا في إجراء استفتاء في كلّ الأقاليم الجزائرية الخمسة عشر (وبضمنها الإقليمان الصحراويان).

وهكذا وبعد ٢٦٩٥ يوماً من الحرب وأعمال العنف حَلّ السلام في الجزائر[٣٥].

وفي الثامن من نيسان وافق المواطنون الفرنسيون في فرنسا على اتفاقية إيفيان بنسبة ٩٠,٧ بالمائة من المصوتين[٣٦].

وفي ٢٠ من نيسان ١٩٦٢ تمّ إلقاء القبض على الجنرال سالان في الجزائر. وتجاهل المستوطنون طلب منظمة الجيش السرّي في البقاء وعدم النزوح عن الجزائر. وبدأ النزوح الجماعي عن الجزائر وما جاء أيلول ١٩٦٢ حتى بلغ عدد النازحين إلى فرنسا الوطن الأم وإلى البلاد الأوروبية الأخرى زهاء تسعمائة ألف ولم يبق إلا حوالي ربع مليون في آخر السنة ١٩٦٤.

= غضبة شعبية. ولم يعد ممكناً بعد الآن أن تمتد المفاوضات إلى ما لا نهاية وظلّ ديغول على اتصال متواصل محموم مع (جوكس) كبير المفاوضين في إيفيان يطلب منه الإسراع في إنهاء المفاوضات «إصرارك سيكون على الجوهريات فقط. أنت تفهمني».

(٣٥) نظراً إلى المصادر الفرنسية الرسميّة والإحصاءات الحكومية خسرت فرنسا ١٤٥٠٠ جندي منهم ٩٠٠٠ فرنسي وقتل ١٢٠٠ جندي من الفرقة الأجنبيّة و٤٣٠٠ جزائري مسلم وقدرت خسائر الثوار والمحاربين الآخرين بمائة وخمسين ألفاً. وهناك مصادر أخرى مثل (Africa Hand book لندن ١٩٦٩ - پليكان ص٣٣) تقدر عدد القتلى والضحايا من الجزائريين المسلمين بما لا يقلّ عن ربع مليون وعشرات من القرى دمرت. وهجرة ثلاثمائة ألف جزائري إلى البلاد المجاورة. ولم تسلم أية عائلة من فرد منها عذّب أو سجن (لم تعط الجهات الرسمية الجزائرية بمدى علمنا أرقاماً رسمية بهذا الخصوص وترك باب التقدير والخيال مفتوحاً).

(٣٦) في اجتماع لأعضاء الحكومة خصص لمناقشة اتفاقات إيفيان راح (أندريه مارلو) يشيد بها وينعتها بالنصر الحقيقي فردّ عليه (دوبريه) رئيس الحكومة بحدّة «إنه على أية حال نصرٌ أجبرنا عليه رغم أنفنا» وذكر ديغول في نهاية ذلك الأسبوع خلال مؤتمر صحفي: «حاولنا في الجزائر ما هو ممكن إنسانياً وهذه الاتفاقية هي ختام أزمة حادة طويلة والنتيجة فيها هي النتيجة الوحيدة الممكنة. ومن الواجب قبولها. وقد أصبحت ثابتة لا يمكن إجراء أي تغيير فيها إذا ما وضع المرء في حسابه الاتجاه الشعبي العام. إنها نتيجة مشرفة وليس ضرورياً أن نندمّ ما تمّ وما لم يتم. والبشر بشرٌ عرضةٌ للخطأ. لكن كان من الضروري جداً أن تخرج فرنسا من وضع لا يجرّ عليها غير الكوارث وعلينا الآن أن نتجه إلى أوروپا فقد حلّ عهد تنظيم القارات محل عهد الاستعمار». (ديغول: المرجع السالف ٣٤٠).

في ٢٢ نيسان أي بعد إعلان الاستقلال بيومين أعلن «شارل ديغول رئيس جمهورية فرنسا» اعترافه الكامل بالجزائر المستقلة وتلاشت منظمة الجيش السري وهرب أعضاؤها إلى البلاد.

في الثالث من تموز انتقل بن خدّة مع حكومته إلى الجزائر من تونس واستقبلا بحماسة بالغة. إلاّ أن نائبه (أحمد بن بلاّ) بقي في مراكش. ثم وفي الثاني والعشرين منه قدم إلى تلمسان وعمد إلى إقامة مكتب سياسيّ لجبهة التحرير مؤلف من سبعة أشخاص باعتباره صاحب السلطة العليا في البلاد.

وفي الرابع من آب وصل (بن بلاّ) الجزائر وصرح في مقابلة صحفية بأنه يختلف عن (ابن خدّه) وبصورة رئيسة في نظرته المعادية للكولونيالية واعتبر المكتب السياسي بأن الثورة الجزائرية يجب أن تستمر على خطوط اشتراكية. وسرعان ما نشب الخلاف بين القائد المحلي لجيش التحرير وبين المكتب السياسيّ ووضعت القيادة العسكرية المكتب السياسي تحت طائلة الحجر وعزلته.

ولنترك قادة الجزائر الجدد يصطرعون الآن ولنكفّ عن تعقب نهاية الصراع لنتساءل هنا:

هل كان «ديغول» يضمر للجزائر هذه النهاية السعيدة منذ عودته إلى الحكم رئيساً للحكومة ثم رئيساً للدولة أم أنه توصل إلى الحلّ السليم تدريجاً وبحكم الظروف والمستجدات على الساحة السياسية الدولية؟ هل انه التوى تحت ضغط حركة التحرير الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري العنيد وإصراره على التحرر بأي ثمن؟

في أوائل العام ١٩٦١ قال بصراحته المعهودة «لم أتردد قطّ بخصوص الجزائر. وما قررتُ عمله يتفق والمصلحة الوطنية. ولم أقبل مطلقاً بفكرة الاندماج. وكان هذا واضحاً منذ الأول من أيار ١٩٥٨. لم أنثن ولم أتردد إلاّ أني تقدمّتُ خطوةً خطوة. والسياسة هي فنّ الواقعية».

وقال للعقيد پاسي Passy رفيق السلاح منذ ١٩٣٩ عندما كانا في لندن:

«لم أكن أستطيع أن أعمل خلافاً لما تمّ عمله. عند مجيئي في العام ١٩٥٨ كانت الجزائر قد ضاعت».

وأصبح طوال سنتين هدفاً انتقامياً لأولئك الذين رأوا أن سياسته سلبتهم أراضيهم ومصالحهم في الجزائر. تركوا الجزائر بمئات الألوف وسكنوا جنوب فرنسا ليصبحوا

مزرعةً خصبة لنسج المؤامرات على حياة الجنرال[٣٧]. وما أظنّه سعد برضى النفس تماماً عندما راقب ما يجري في الجزائر بعد أن نالت حريتها ونفضت عنها غبار الاستعمار الفرنسي. كان ثمّ الكثير مما يتوجب عمله إلاّ أن قادة جبهة التحرير الذين ملكهم الزهو بأنفسهم وافتقروا كثيراً إلى الحنكة والتجربة مالبثوا أن اختلفوا فيما بينهم وآل الاختلاف إلى نزاع داخلي مرير على السلطة داخل الحكومة الجديدة بصورة عامة،

---

(٣٧) بات عدد من تلك المؤامرات مادة لعدة أفلام سينمائية. وكلها محاولات جدية خطيرة لاسيما تلك التي نفذت في صيف ١٩٦٢ بقيام جماعة من القناصة بإطلاق النار عليه بالقرب من (پتي كلامار). وكان ثمّ شريك لهم داخل قصر الرئاسة (الإليزيه) هو العقيد باستيين - ثيري Bastien Thiry يعلم بخروج الرئيس وحركة موكبه ووجهته. في هذه المرّة كمن له القتلة وهم داخل سياراتهم على جانب من الطريق. وكان قوامهم: وكيل أمين سابق في الجهاز السرّي الفرنسي. وملازم ساهم في الانقلاب العسكري الأخير ومظليّ مطرود من الخدمة لعمل غير مشرف. وصاحب مزرعة كبيرة سابق في الجزائر. وهنغاريون ثلاثة من لاجئي ١٩٥٦. جلس هؤلاء في ٢٢ من آب في سياراتهم عند مفترق طريق (پتي كلامار) بضواحي پاريس وما أن ظهرت سيارة ديغول وهي من نوع (سيتروين) حتى انهال رصاص الرشاشات عليه وعلى زوجته معه وزوج ابنته العقيد (دي پوليبو) الجالس جنب السائق. رصاصة واحدة اخترقت الزجاج الخلفي. وأخرى جسم السيارة من المائة والخمسين إطلاقة التي استهدفت حياته وسقط جزء حشوة المعقد على رأس ديغول. وحاول الجناة تعقيب سيارته ردحاً من الزمن ثم عدلوا. وفي معسكر (فيلا كوبلاى) رؤي الجنرال يخرج ويقول وهو ينفض عن جسمه شظايا الزجاج «حقاً إن هؤلاء السادة ضعيفو التهديف» ثم التفت إلى صهره قائلاً: «لن أغفر لهؤلاء الأوغاد إطلاقهم النار على سيدة» يقصد زوجته. (كان سائق السيارة عين السائق الذي قاد سيارته في حادث وضع عبوة ناسفة على طريقه في محاولة اغتيال سابقه). ولقي العقيد (ثيري) ما يستحق فقد أحيل مع الجنرالية الأربعة وبعض المتآمرين إلى محكمة عسكرية ونفذ فيه حكم الموت. في حين خرج الجنرالية الذين شاركوا في العملية بأحكام سجن ثقيلة. إلاّ أن المحاولة الأخرى كانت أقل دراميةً. وقد وقعت على بعد حوالي ٢٠ كيلومتراً من پاريس بالقرب من بلدة پونت سورسين Pont - Surseine على الطريق إلى كولومبي منزل ديغول. كان ثمّ كدس من الرمل على جانب الطريق أخفي فيه ما زنته ٤٥ كيلوغراماً من المتفجرات. وفي حدود العاشرة مساءً ظهرت سيارة الرئيس ووراءها سيارة رجال الأمن ودراجتان بخاريتان بعد مروق سيارة الرئيس مخلفة كدس الرمل وراءها دوى انفجار وتصاعد عمود من اللهب في السماء ولم تقع إصابة (طبعاً). فبعد فترة طويلة من الزمن كشف أن رجال الأمن عرفوا بالمؤامرة مسبقاً بمحض الصدفة وبتفاصيل الخطة. فنزعوا فتيلة القنبلة بعد أن وضعها المتآمرون وتركوا علبة الناپالم تنفجر بعد مرور موكب الرئيس. ما الذي جعلهم يبطلون عملية القدح وتفكيك كل أجزاء القنبلة؟ علل ذلك بأن محاولة اغتيال فاشلة قد تكون مفيدة لأغراض سياسية [ديغول: المرجع السالف الص ٣٢٤-٣٢٥].

وبين الحكومة الموقتة GPRA وبين العقيد بومدين وبن بلاّ ومحمد خيضر الذين كانوا يؤلفون ما يشبه الجبهة. في عين الوقت سادت الجزائر حالة من الفوضى والأعمال اللاقانونية تجلّ عن الوصف. حوادث فردية من اغتيالات وقتول وأعمال خطف وتخريب، تخللها هروب جماعي إلى فرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية.

وغاب (بن خدّة) عن المرسح السياسيّ هو وأعضاء حكومته التي شكلتها جبهة التحرير. وتشتت أنصاره ولم يعد يسمع به أحد.

في المجال السياسيّ تمّ تبنيّ نظام الحزب الواحد في الحكم وعلى رأسه ثلاثيّ بن بلاّ - بومدين - خيضر سكرتير الحزب العام.

في مبدأ الأمر كانت شخصية بن بلاّ الجذابة، وشجاعته، وحياته البسيطة المتقشفة، وقوة إرادةٍ فيه واستعداد للاضطلاع بأيّ مسؤولية تلقى عليه إلى جانب شعبيته وسحرها لدى الجمهور عاملاً كبيراً للقضاء على الفوضى والعودة إلى الحياة الطبيعية في حين كان إخلاصه الشديد للقضايا الثورية والتحرر الوطنيّ أفسح للجزائر موقع الصدارة في الدوائر التقدمية والمتحررة طبقاً للقواعد التي رسمها عبدالناصر. وكان قد وقع تحت سحر الزعيم المصري وحاول تطبيق سياسته الخارجية وكثرت زياراته وصلاته بالقاهرة وصار لعبدالناصر أطوع من البنان.

إن الإطار الضيق الذي تمّ به تشكيل الحكومة الجزائرية أدّى إلى ما ليس في الإمكان تحاشيه من خلاف مع بقية قادة جبهة التحرير الجزائرية القدامى. بدأ بأولئك الذين قدحوا شرارة الثورة من الماكي: رجال القبائل الجبليين[٣٨] [Kabyll]. ووجدنا محمد خيضر سكرتير الحزب وواحد من الثلاثي الحاكم يقدم استقالته في نيسان ١٩٦٣ ويغادر البلاد حاملاً معه أموال الحزب، معلناً بعد بضعة أشهر معارضته للحكم[٣٩]. وانحاز عدد آخر من قادة حرب الجزائر إلى صف المعارضة غير المنظمة وتركوا البلاد في يد بن بللا وبومدين دون منافس. لكن وفي ١٩ من حزيران ١٩٦٥ أقدم (بومدين) على انقلاب ضدّ رئيسه (بن بلاّ) عشية انعقاد المؤتمر الآسيوي الأفريقي في مدينة

---

(٣٨) ر. ميرل: أحمد بن بللاّ R. Merle: Ahmad ben bella باريس ١٩٦٥. ص٣١١. [سيرة حياته].

(٣٩) دي. سي. گوردن: نهاية الجزائر الفرنسية D. C. Gordon: The Passing of French Algeria مطبعة جامعة اكسفورد. انكلترا ١٩٦٦. ص٤١٤ وما بعدها [اغتيل محمد خيضر في مدريد العام ١٩٦٧].

الجزائر وتسلم مقاليد السلطة الكاملة واعتقل (بن بلاّ) ونقله إلى جهة مجهولة لم يكشف عنها إلاّ بعد سنوات. مع التأكيد بأنه في صحة جيدة.

لم يطرأ تبدل يذكر على سياسة الجزائر بعد الانقلاب وأبقى بومدين علاقات بلاده الحميمة جداً مع مصر وتأثر خطاها في الدفاع عن القيم العربيّة والسياسات العربيّة العامة ووقف إلى جانب مصر في علاقاتها الخارجية ومؤتمرات الجامعة العربية. وأرسل في العام ١٩٦٧ (حرب الأيام الستة) قوات عسكرية جزائرية شاركت في قتال الصحراء. لكن لم يؤثر عن نظام بومدين شدّة تعلق بالعروبة وشوق إلى الوحدة العربية. وبقيت علاقات الجزائر الوثيقة والحميمة مع فرنسا. بل كانت علاقة الدولة المفضلة والممتازة من أوجه كثيرة. مثلاً ميز المعلمون الفرنسيون باستثناء تشريفاتي عن سائر الأوروبيين بامتيازات تخفيض طيران كما زوّد التعليم في الجزائر بعدد كبير من الأساتذة والمعلمين الفرنسيين ليكونوا قلب السياسة التعليمية فيها. ولم تفتر المساعدة الاقتصادية والتكنولوجيّة الفرنسية وبقيت تحتل المرتبة الأولى من الأهمية رغم أن علاقات مشابهة كانت قائمة مع بعض البلدان الاشتراكية والولايات المتحدة الأمريكية.

وبقي سوق العمل في فرنسا مفتوحاً بوجه الجزائريين وفي بعض الإحصاءات التي وقعتُ عليها أن أكثر من ربع مليون عامل جزائري كان يعمل في فرنسا حتى نهاية العقد السادس من القرن العشرين ليساهموا مساهمةً فعالة بأجورهم في رفع مستوى أقربائهم المعاشي.

يطيب لي أن أختم هذا الفصل بفقرة من مقالٍ للكاتب الجريء منح الصلح عنوانه الوحدة العربية والليبرالية. نشره في العدد ٤٢٦ من مجلة العربي بتاريخ أيار ١٩٩٤. الص ٦٤ وما بعدها: [في عين العدد تحقيق للمجلة بعنوان الجزائر بلدٌ يبحث عن هوية. قال الصلح:

«في طابور ممتد وقفنا ننتظر. وصلنا عند موظف الجوازات. قال كلاماً لم أفهمه فهم هناك يتحدثون اللغة العربية ولكن بطريقتهم الخاصة (يقصد لهجتهم). حاولت أن أشرح له. وحاول أن يفهمني لكن دون جدوى - ثم جاءت النجدة بالذي جاء يستقبلنا. أخذ مستقبلنا يتكلم مع موظف الجوازات ويشرح له باللهجة الجزائرية التي يظهر أن صاحبنا أجادها من كثرة بقائه هناك. والحق إنها طريقة جميلة للحديث ويكثر فيها استخدام الكلمات الفرنسية».

يقول الدكتور (رابح عمامرة) رئيس جامعة الجزائر الذي قاد حملة قوية منذ الاستقلال لتعريب اللغة الجزائرية المتداولة:

«نحن نعاني صراعاً ثقافياً وحضارياً عنيفاً في الجزائر اليوم مع الأسف الشديد نجد من يناقش في قضية الهوية. هل نحن عرب أم أمازيغ (بربر) أم أوروبيون؟ وأقول مع الأسف وبعد تلك التضحيات الكثيرة نجد اليوم من يقول لنا إننا (أمازيغ) ولسنا عرباً. والبعض يقول نحن أوروبيون واتجاهنا أوروبي. بعد الاستقلال ارادت الجزائر أن تعيد وجهها الإسلامي مرة أخرى.

فقمنا بثورة أخرى أطلقنا عليها ثورة التعريب أو المعركة من أجل التعريب وكانت بالفعل معركة لا تقلّ ضراوة وعنفاً عن المعركة المسلحة ضدّ العدو.

لكن كان هناك فرق بين المعركة المسلحة ومعركة التعريب ففي المعركة المسلحة العدوّ محدد وكان الجزائريون جميعهم يداً واحدةً في وجه الاستعمار. لكن معركة التعريب، أي تحقيق عروبة للجزائر ميدانياً كان يختلف. فإن العدو هنا غير مادّي.

ولقد وجدنا عدداً كبيراً من الجزائريين يفهمون معنى الاستقلال فهما مادياً. والاستقلال في نظرهم هو النشيد الوطني والجيش الوطني والعلم الوطني. لكن اللغة والثقافة والسلوك الاجتماعي والمفاهيم، هذه كلها يريدونها أن تبقى كما هي فرنسية».

الفصل الثامن والثلاثون

حرب الأيام الستة، من البادئ ومن يُلام؟ الدعاية الهائلة حول قوة الجيش المصري وقوى الدول العربية التقدمية. عود إلى العام ١٩٦٦ وإطلاق أبواق الدعاية العربية. هجوم مركز على إسرائيل والتهديد. إطلاق قوى غير نظامية لعمليات تخريب على الحدود. أسلوب الخداع يرتد بسرعة على صاحبه. عبدالناصر يطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من مضيق تيران. اهو مقدمة لإعلان حرب؟ مجلس الدفاع الأعلى العربي ينعقد بسبب توتر الوضع. التحرشات على الحدود تتواصل. الحكومة البريطانية ترسل جورج براون إلى موسكو. تاييد موسكو لـ(ج.ع.م). عبدالناصر يهاجم الولايات المتحدة لموقفها. كريشكو مارشال الاتحاد السوفياتي ووزير الدفاع ينصح شمس بدران نظيره بتخفيف اللهجة وعدم التصعيد دون نتيجة. دعوة عبدالناصر للنزاع العسكري تتواصل. قلق عظيم في إسرائيل وتوالي الرحلات إلى واشنطن. دايان يقترح المبادأة بالقتال والحكومة ترفض. الاتحاد السوفياتي يكرر وجوب التخفيف من حملة التصعيد دون جدوى والتهديد السافر بمسح إسرائيل من خارطة العالم متواصل. الخطة الحربية الإسرائيلية. عبدالمنعم رياض في الأردن للتنسيق العسكري. إبادة الطيران المصري. تقدم القوات الإسرائيلية الخاطف في العمق الستراتيجي المصري. التقهقر الماساوي العظيم. عبدالناصر يجهل معظم الأخبار حتى الساعة الأخيرة

بصرف النظر عن العوامل التي دفعت عبدالناصر إلى الاشتباك مع إسرائيل في هذه الحرب، وإن شئت إلى اشتباك إسرائيل معه قد رفع جزء من اللوم عنه فيها - فإنّ إغلاقه مضيق (تيران) وطرده قوات الطوارئ الدولية من الحدود الفاصلة والتحشد العظيم الذي شرعت به القوات المصرية ووضع الحشود على خط المعركة المتقدمة في سيناء في نهاية شهر أيار ١٩٦٧، كل ذلك كان يعني حرباً. أو لا يفسر إلا بالشروع في شن الحرب إن وجدت أي حرب. وألهب عبدالناصر الخواطر العربية وفهم العرب

جميعاً ما يقصد عندما قال عبارته الشهيرة «إن شاء اليهود حرباً فنحن نقول لهم أهلاً وسهلاً ونحن مستعدون». ولعله كان يريد بها المخادعة (بالعامية أن يبلف). إلا أن المخادعة ردت عليه بأن صدقها عدوه.

وانبرت الأقلام العربية تحرض وتحمس. كانت لحظات خبال وجنون اجتاح العالم العربي من الخليج إلى المحيط. وبشر أحمد الشقيري الزعيم الفلسطيني العالم العربي بأن أيام الإسرائيليين صارت معدودة وسيتم قذفهم في البحر. إلا أن التعقيب بعد الهزيمة، كان أشد مرارة من حلاوة التوقعات قبلها[1].

وسموها بالنكسة. وسموها أيضاً بالنكبة. وآخرون عدوها كارثة نزلت بالدول العربية والقومية العربية. وهي في الواقع أكبر من هذه الأوصاف إذا تأملنا المصائب التي جرت على شعب فلسطين فوق مصائبه الأول. فرحنا نجلس اليوم أمام التلفزة ونتابع القتول والتدمير الذي يجري كل ساعة وكل دقيقة على جزء عزيز من «الوطن العربي». كارثة بدأت في ١٩٦٧ ولا يعلم أحد متى ستنتهي آثارها.

ونعود إلى السنة ١٩٦٦ هذه السنة التي سبقت سنة الكارثة كانت - بالنسبة إلى القومية الثورية التي تصطبغ بها الزعامات العربية المتحررة - تحتاج إلى عبقرية فكهة مثل عبقرية «موليير» ليؤلف منها تمثيليات ذات مشاهد تستدر الدمع من المآقي لما تشيعه من مرح ونشوة. الفصول الأولى فيها تبدأ كالمتوقع من إذاعات القاهرة. ثم

---

(١) يخطر ببالي جزء من قصيدة للشاعر اللبناني «جورج صيدح» قالها بعد انكشاف الحقائق وتبدد غيوم الحجج والاعتذار وتوجيه اللوم إلى من لا يستحقه. قالها معارضاً قصيدة مشابهة ورؤية مماثلة للشاعر النجفي المعروف الشيخ على الشرقي. اشتهرت بعنوان «مزرعة البصل» قال صيدح:

إن الـكـلام بـلا عـمـل	أحلى مذاقاً من عسل
قـول قـديـم سـار فـي	أسماعنا سير المثل
أخـذت بـه دول الـعـرو	بة دون مختلف الدول
فاستكملت عدد الكتا	بة والخطابة والجدل
حتى إذا حُمّ الكفا	ح نبا السلاح المبتذل
وتكسرت فوق الصخو	ر قرون أكباش الدجل
لم يبق من حمم البيا	ن سوى الدخان على المقل
وكـرامـة أشـلاؤهـا	درجت يكفنها الخجل
اما البطولة فهي في	أفـواهـنـا لـمّـا تـزل
«قومي رؤوس كلها	أرأيت مزرعة البصل؟»

تتعاقب إلى مشاهد مثيرة في أبهاء أروقة الجامعة العربية وأبهاء اجتماعات القمة. والزيارات المحمومة المتبادلة بين زعماء تلك الدول المسماة بالمتحررة عن طريق المبعوثين الخصوصيين. والنظارة المتشوقون المتابعون في البلاد الناطقة بالعربية لا يفوتهم مشهد واحد والجميع يعلم أن الموضوع يتعلق بذلك الجزء الثمين من الوطن العربي السليب. يعلقون ويصفقون ويهتفون ويثنون على هذا الموقف وينتقدون ذاك وبين «يعيش»! «ويسقط» بالنسبة إلى أداء الممثلين وسياق الأدوار. بدت لنا الثورية القومية نحن الجالسين في المقاعد الخلفية تمر وكأنها تتابع تنفيذ خطة مدروسة معينة لإحداث نكبة فلسطينية جديدة باسم التحرير.

كان هناك مثلاً (وهذا جزء من مشاهد التمثيلية) ميثاق الدفاع المشترك بين سورية ومصر. إلا أن الغارة الجوية المدمرة التي أقدم عليها سلاح الجو الإسرائيلي في ١٣ من تشرين الثاني ١٩٦٦ - على قرية (سموع) الأردنية لم تلق رداً من القيادة العربية الموحدة. لا من مصر ولا من سورية. هاتان الدولتان كانتا مهتمتين بإسقاط نظام الملك حسين أو قتله أكثر من اهتمامهما بإنقاذ الفلسطينيين وأرضهم، فقد صرّح نورالدين الأتاسي رئيس الجمهورية السورية دون مواربة أو خجل:

«إن نهاية النظام الأردني يجب أن تتم قبل نهاية إسرائيل»[٢].

وفي اجتماع مجلس الدفاع الأعلى العربي في القاهرة بتاريخ ٧ من كانون الأول قال المندوب الأردني: إن بلاده ترحب بالقوات العربية وباي اجراءٍ تراه القيادة الموحدة مناسباً عندما يتم وضع خطة محددة للتعبئة «والغطاء الجوي وعندما تنفذ القرارات التي اتخذتها الدول العربية بالكامل في مؤتمرات جامعة الدول العربية»، وذكر فضلاً عن هذا أنه يجب حشد قوات في سيناء وغيرها من الحدود المتاخمة لإسرائيل وسحب الخمسين ألف جندي مصري من اليمن لتعزيز القوات الدفاعية[٣].

ثم وفي ١٤ آذار ١٩٦٧ اجتمع «مجلس الدفاع الأعلى» وكانت العلاقات قد ساءت بين الأردن وسورية من جهة وبين المملكة العربية السعودية من جهة أخرى وبين سورية ومصر ومنظمة التحرير من جهة ثالثة. وقرر الأردن مقاطعة الاجتماع إذا حضره (أحمد الشقيري) رئيس المنظمة. وفي ذلك اللقاء العاصف في القاهرة هاجم المندوب الأردني

---

(٢) لوريان L'Orient (اللبنانية. بيروت ٨ كانون الأول ١٩٦٦)

(٣) النهار والنداء. في ٩ كانون الأول ١٩٦٦ وغيرها من الصحف.

(الشقيري) ثم انسحب رغم دفاع القاهرة عن وجوب بقائه بتأييد العراق وسورية وليبيا واليمن. وبعد أن أصدر مجلس الدفاع قراراً يدين الأردن لاستئناف علاقاتها الدبلوماسية بألمانيا الغربية انبرى الشقيري مطالباً بطرد الأردن من الجامعة العربية ومعطياً سبعة وثلاثين سبباً لذلك(٤).

في ٣ حزيران ١٩٦٧ قال المشير عبدالحكيم عامر لمراسل جريدة لوموند الپاريسية من خلال حديث له:

«إن مصر تمتلك أكبر قوة ضاربة في الشرق الأوسط. وتمتلك قوة جوية تهيمن تماماً على سماء كل الوطن العربي».

لم تدحض حرب الأيام الستة هذا القول، إذا ما عددناه من قبيل الدعاية وإنما هدمت كل دعاية للقومية العربية التي بناها عبدالناصر خلال ثلاثة عشر عاماً وهذا مصدر أعظم الألم.

لم تكمل هذه الحرب أسبوعاً وعادلتها من جانبها الفكه هزيمة العراق وقتاً وقياساً. فقد كان في ميدان القتال ثلاث دول عربية شاركت فعلاً، أصغرها يزيد عدد سكانها ثلاثة أضعاف عدد سكان المنتصر فيها.

واتباعاً للخط الذي رسمته لنفسي في صدر هذا الفصل سيكون اهتمامي جُلّه لا كله موقوفاً على الجانب السياسي من هذه الكارثة التاريخية العظمى - ومقدار تأثيرها على مسيرة الوحدة العربية والتفكير القومي العروبي ودرجة المتغيرات التي طرأت عليه بسببها، وما أحدثته من صدوع وشروخ في بناء التضامن العربي المزعوم.

في ١٩٦٦ وأوائل ١٩٦٧ كان هناك شيء أشبه بسباق تسلح. ووردت وزارة الدفاع السوڤياتية قوائم طويلة جداً بأسماء أنواع الأسلحة التي تحتاجها القيادة الموحدة المصرية - السورية.

وفي أواخر العام ١٩٦٦ وأوائل الذي تلاه اتخذ حكام البعث المتطرفون موقفاً عدائياً مطرد الزيادة من الدول العربية غير الاشتراكية وركز الهجوم بنوع خاص على

---

(٤) أعطي نص خطاب الشقيري الأردن للإجابة. لكن تأخر الرد باندلاع الحرب. ثم نسيان الأمر بعدها. وليذكر أيضاً أنه وفي ٢١ من أيار انفجرت قنبلة في مخفر أردني على الحدود مع سورية فقتلت ١٤ أردنياً وجرحت ٢٨. كانت القنبلة قد وضعتها المخابرات السورية داخل سيارة. فأسرع الأردن إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع سورية وأغلق الحدود. (مع ذلك بقي الملك حسين في عين الوقت يدعو العرب إلى نسيان الخلافات والتعاون).

الملكين الأردني والسعودي. وعندما تم عقد الاتفاق الدفاعي وإنشاء قيادة موحدة في الرابع من تشرين الثاين ١٩٦٦ صرح رئيس الوزراء السوري (زعيّن):

«بأن هذا الاتفاق العسكري ليس موجهاً ضد الصهيونية وحدها بل ضد الرجعيين العرب».

ومما نص عليه الاتفاق الجديد تنسيق في الشؤون السياسية فضلاً عن العسكرية، وإعادة العلاقات الدبلوماسية التي كانت مقطوعة.

مع هذا كله فقد بقي البعث السوري يشك في نوايا عبدالناصر، ومن مظاهرها أنه لم يسمح للناصريين السوريين اللاجئين في مصر بالعودة إلى سورية. ودأب البعثيون على افتعال المزيد من الأزمات والتشنج داخل القطر، كلما شعروا بارتخاء قبضاتهم على العنق السوري. واختلقوا نزاعاً مع شركة النفط العراقية IPC في أواخر ١٩٦٦ وكانوا يتوقعون من هذا النزاع ارتفاع مكانتهم بانتباه الأوساط الدولية إلى حضورهم السياسي في الشرق الأوسط، وإنشاء علاقات خارجية تقضي على العزلة التي يشعرون بها ويعانونها فعلاً[٥].

ولم يعترِ حملاتهم وهن. وصاروا يبعثون بمخربين مدربين لإثارة الاضطرابات وشجعت الكوماندو (فرق الصاعقة) المدربة في سورية على دخول إسرائيل عن طريق الأردن لكسب رد الفعل الإسرائيلي المدمر. كما حصل في قرية (سموع) في تشرين الثاني. ولم تقتصد الجهات الرسمية السورية في مهاجمة الأردن. وكان (الأتاسي) واضحاً في اعتباره النظام الأردني أشد خطراً على النظام السوري من إسرائيل كما رأينا في قوله في أوائل كانون الثاني بأن تحرير الأردن يجب أن يسبق تحرير فلسطين.

في شهر تشرين الثاني عند دخول الكوماندو السوريين أراضي إسرائيل عزي الفضل

---

(٥) قدمت الحكومة السورية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٦ إنذاراً للشركة طلبت فيه زيادةً في عائدات الترانسيت والنقل البحري للنفط العراقي الذي يمر عبر أراضيها فضلاً عن الديون المستحقة لهذه الزيادة اعتباراً من العام ١٩٥٦. وانطلقت صحفهم تتحدث بحدة وغلظة عن الظلم الإمبريالي الذي تستبطنه الاحتكارات النفطية. وفي كانون الثاني عندما لم تتلق الحكومة من الشركة جواباً مقنعاً وضعت يدها على جميع منشآتها في الأراضي السورية وأوقفت ضخ النفط ونقله من ميناء بانياس. ثم توصلت إلى اتفاق مرض مع الشركة في الثاني من آذار ١٩٦٧، وعدته نصراً قومياً على الإمبريالية يحققه البعث وكانت هناك مهرجانات ومسيرات عمالية كبرى في مدن سورية الكبرى احتفاء بالنصر.

على ما قيل للاتحاد السوفياتي في منع إسرائيل من الرد على سورية. قالوا للسفير الإسرائيلي في موسكو بأن الاتحاد السوفياتي لن يسكت عن أي تحرك إسرائيلي قد يؤدي إلى إلحاق ضرر أو إضعاف النظام السوري(٦).

ويذكر متتبعو الإعلام السوري صحفه وإذاعته أن النغمة المحببة للبعثيين آنذاك كانت تفسيرهم كل الهجمات الثأرية المقابلة الإسرائيلية بأنها من تحريك القوى الامبريالية. وعلى رأسها الولايات المتحدة التي عقدت العزم لا على تدمير النظام السوري وحده بل على غيره من القوى التقدمية في العالم العربي(٧). ذلكم هو التفسير الذي كانت تقدمه تلك الأنظمة للتغطية على المذلة - كمحاولة البعث السوري إزالة تأثير الهجمة الجوية المذلة بالادعاء بالنصر في الغارة على الإسرائيليين وبأنها بهذا النصر المؤزر «حطمت أسطورة التفوق الإسرائيلي».

هذا وغيره كان واحداً من أسباب هزيمة البلاد الناطقة بالعربية في الحرب التي نشبت بعد شهرين وبعد أيام قلائل من الغارة الجوية الإسرائيلية.

ورغم مجهودات النظام السوري لإظهار نفسه زعيماً للمعسكر العربي المتطرف

---

(٦) من مقال للكاتب باتريك سيل Patric Seal في جريدة الأوبزرفر اللندنية بتاريخ ١٤نيسان ١٩٦٧ (نقول أيضاً إنه وفي ٢٢ من كانون الثاني ١٩٦٧ وجهت (لصلاح جديد) دعوة رسمية من الحزب الشيوعي السوفياتي للاطلاع على مسيرة الاشتراكية في البلاد السوفياتية. فسافر على رأس وفد قوامه عشرون. وسمي في الإعلام السوفياتي ب(وفد الشعب السوري). وعند عودته اتهم من الجناح البعثي الآخر بالانحياز إلى السوفيات على حساب العلاقة مع بكين. وزاد تخوف زعمائه وقلقهم من طموحات الحزب الشيوعي السوري ووزرائه في الحكومة. وكان هذا السبب في طرد ٢٥٠ معلم مدرسة شيوعي من التعليم في أوائل نيسان ١٩٦٧.

(٧) ذلكم هو التفسير الذي قدم في ٧ نيسان ١٩٦٧ لقيام إسرائيل بتدمير وإسقاط ست طائرات بعضها في معركة فوق دمشق وبعضها وهي جاثمة على الأرض. وفي الشكوى التي رفعتها سورية ضد إسرائيل أمام مجلس الأمن قال مندوبها «قامت إسرائيل بتشجيع من الدول الإمبريالية والقوى الرجعية التي كانت ترى في عوامل التقدم السوري ما يهدد مصالحها الستراتيجية في الشرق الأوسط (نقلاً عن جريدة الحياة بتاريخ ٥ أيام ١٩٦٧). إلا أن هناك حكاية أخرى طالعها القراء العرب في الصحف اللبنانية حول تلك الغارة. قالت تلك الصحف إن الطائرات السورية التي واجهت الطائرات الإسرائيلية لم تكن تملك ذخيرة حية. بل كانت محملة بدل ذلك صواريخ جو - جو غير حقيقية (كاذبة) وإن الطيارين السوريين كانوا يستخدمون طائرات تدريب لا طائرات قتال حقيقية. وقد خلصت الصحف إلى الاستنتاج بأن البعث مدفوعاً بخوفه الدائم من انقلاب عليه لم يكن واثقاً من طياريه ولم يضع بأيديهم طائرات قتال حقيقية!!!

بقي الشعب في سورية غير مبالٍ أو مهتم بما يجري. بل كان في بعض الاحيان وعندما يتاح له يعلن عن تبرمه بالحال وبنفاد صبره بأشكال شتى(٨).

* * *

في ٢٣ من أيار أعلن عبدالناصر بخطاب عن غلق مضيق (تيران) في خليج العقبة بوجه السفن الإسرائيلية والسفن الأخرى المحملة بالمواد الستراتيجية إلى ميناء إيلات الإسرائيلي. والمعروف دولياً أن خط أنابيب النفط الإسرائيلي يبدأ من (إيلات) لينقل حوالى أربعة ملايين طن من النفط الخام إلى مصافي حيفا ومصدره إيران.

قالت المصادر الرسمية المصرية إن مضيق تيران يقع داخل المياه الاقليمية المصرية فهو يبعد ميلين فحسب عن الساحل المصري، وإن غَلْقه هذا كان بغرض إزالة آثار العدوان الثلاثي في ١٩٥٦. ولما كانت (ج.ع.م) في حالة حربٍ مع إسرائيل فليس من المنطق والمعقول السماح لسفن العدو المحملة بالمواد الستراتيجية بالمرور من المضيق.

وأسرع رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول يرد قائلاً إن الإجراء المصري في منع السفن من دخول تيران وخروجها يعد عملاً من اعمال الحرب.

وفي اليوم ذاته (٢٣ أيار) وصل أمين الأمم المتحدة (يوثانت) القاهرة، ليسمع عبدالناصر يلقي خطابه الشهير معرضاً بمواقف الأمم المتحدة، قال:

«منظمة الأمم المتحدة تبنّت عدة قرارات في صالح الشعب الفلسطيني إلا أن

---

(٨) نشرت مجلة الجيش البعثية مقالةً بقلم (ابراهيم خلاص) جاء فيها أن الطريق الوحيدة لبناء مدنية عربية ومجتمع عربي هو أن نخلق إنساناً اشتراكياً يؤمن بأن الله والأديان والإقطاع ورأس المال وكل القيم الأخرى التي تسود المجتمع السابق له إنما هي موميات محنطة يجب أن تودع المتاحف التاريخية (نشر هذا المقال في عدد ٢٥ نيسان رقم ٢٩٧٦. نقلته جريدة الحياة في عدد ١٥ أيار ١٩٦٧. واقتبسها صلاح المنجد في كتابه «أعمدة النكبة» طبعة ثانية. بيروت ١٩٦٨- الص ٦٢-٦٣) وبحسب ما جاء في الصحف اللبنانية كان من تأثير هذا المقال رد فعل عنيف في الشارع ونعتت الحكومة السورية بالحكومة الكافرة في خطب الجمعة (٥ أيار) وتبع ذلك تظاهرات صاخبة. بعدها بيومين بدأ إضراب عام واشتباكات دموية في كل من حماه ودمشق لاسيما بعد اعتقال (الشيخ حسن هبنّقة) رئيس جمعية العلماء. وفي ٩ أيار كسر الإضراب بمصادرة محتويات دكاكين المضربين وبأعمال العنف التي أقدم عليها (العمال المسلحون) وتواصلت حملات الاعتقال حتى الخامس عشر وطالت عدداً من خطباء تلك الجمعة. ثم أذاعت الحكومة أنها ليست مسؤولة عن نشر المقال وأنه من قلم عميل لوكالة المخابرات الأمريكية والحادث كله مؤامرة صهيونية - إمبريالية.

إسرائيل لم تنفذ قراراً واحداً منها. وبطبيعة الحال لم يحتج أحد في الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه المواقف... إن الحديث عن السلام يدور فحسب عندما تواجه إسرائيل الخطر».

وفي ٢٤ من أيار صدر تصريح بريطاني أمريكي مشترك يقضي بوجوب فتح خليج العقبة لسائر السفن لأنه ممر دولي - ولم يستثن البيان احتمال استخدام القوة العسكرية في نجوةٍ عن الأمم المتحدة لضمان عملية فتحه.

وبعثت الحكومة البريطانية وزير خارجيتها (جورج براون) إلى موسكو لبحث المسألة مع سادة الكرملين إلا أن وزارة الخارجية السوفياتية أعلنت على أثر الزيارة «أن الجانب السوفياتي أكد أثناء المحادثات تأييده لموقف (ج.ع.م) وسورية والدول العربية الأخرى التي تقاوم الضغوط الاستعمارية. واتهم البيان الحكومة البريطانية بتأييدها إسرائيل».

وفي القاهرة أعلن أن الرئيس (ليندن جونسون) حذر عبدالناصر من مغبة غلق مضيق تيران ونبّهه بنوع خاص إلى أنه يعتبر غلق المضيق بوجه الملاحة الإسرائيلية عملاً عدوانياً وقال إنه لا يستبعد استخدام القوة في فتحه إذا فشلت جهود الأمم المتحدة في هذا المضمار.

وتوالت التصريحات الملتهبة وأضدادها.

فبعدها بيوم واحدٍ أعلن (هارولد ولسن) رئيس الحكومة البريطانية في خطاب له أمام مؤتمر نقابات عمال الكهرباء بأن «مضيق تيران هو ممر مائي عالمي يحق لجميع سفن دول العالم استخدامه. وان بريطانيا سوف تمارس هذا الحق وهي مستعدة للتعاون مع الآخرين في تأمين الاعتراف العام بهذا الحق. ثم ذكر أنه أرسل (جورج تومسن) إلى واشنطن للمداولة مع البيت الأبيض حول اتخاذ الخطوات العملية لإثبات شرعية هذا الحق.

في السادس عشر من أيار بعث الفريق الأول محمد فوزي رئيس الأركان المصري ببرقية إلى الجنرال (ريخيا) قائد قوات الطوارئ الدولية عطفاً على قرار وزارة الخارجية المصرية بوجوب سحب قوات الطوارئ الدولية من الأراضي المصرية خلال مدة أقصاها ٢٢ من الشهر ذاته[٩].

---

(٩) كانت قوات الأمم المتحدة متعددة الجنسيات. وقوامها ثلاثة آلاف وخمسمائة وحدة يوغوسلافية =

وفي ٢٦ من أيار القى عبدالناصر خطاباً في اجتماع عام لنقابات العمال العرب في القاهرة جاء فيه:

«اذا نشبت الحرب فستكون حرباً عامة وسيكون الهدف تدمير إسرائيل».

وبعدها بيومين فقط انتقد عبدالناصر موقف الولايات المتحدة بخطاب آخر وقال متظلماً:

«ماذا فعلنا لنستفز الولايات المتحدة؟ لماذا تؤيد الولايات المتحدة إسرائيل؟ نحن فقدنا ثقتنا بحكومتها. ونحن نتوقع عدواناً إسرائيلياً في أي يوم ولا أمل هناك في إجراء مفاوضات على اساس التعايش مع إسرائيل ونحن لا نريد أن تتطور الأمور إلى حد المجابهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي... نحن نرفض الادعاء القائل بأن مضيق تيران هو ممر مائي عالمي كما تزعم بريطانيا والولايات المتحدة: إنه ممر مائي يعود لمصر وإن أية محاولة للتدخل في السيادة المصرية ستؤدي إلى أوخم العواقب. إن من حقنا أن نغلق قناة السويس وسنفعل ذلك إذا تدخلت دول أخرى في النزاع العربي الإسرائيلي»[10].

وصرح المشير عبدالحكيم عامر[11]:

«... إن مصر ستوجه ضربة قاصمة لأي عدوان إسرائيلي. لقد ثبت بأن الحشود العسكرية الإسرائيلية تشكل تهديداً لسورية وأن الوقت حان لوضع حد للاستهتار الإسرائيلي».

= وسويدية وكندية وبرازيلية ونرويجية تحت إمرة الجنرال (ريخيا). وهي مركزة في قطاع غزة وعلى حدود سيناء. وفي ١٨ منه وصل الطلب إلى يوثانت سكرتير الأمم المتحدة بسحب هذه الوحدات جميعها من الأراضي المصرية بالسرعة الممكنة. وفي عين اليوم أعلنت مصر أن قواتها قد حلت محل القوات الدولية تلك على طول الحدود. بعد أن اعلن يوثانت في ١٩ منه أن قواته انسحبت من الأراضي المصرية وأن إسرائيل من جانبها رفضت أن تنقل هذه القوات إلى غزة على طرفها من الحدود. فاضطرت تلك القوات إلى ركوب البحر والعودة إلى بلادها وأصبحت القوات المصرية والإسرائيلية اعتباراً من ١٩ أيار تواجه إحداها الأخرى دون قوات فصل دولية.

(١٠) العدوان الإسرائيلي: حزيران ١٩٦٧. صلاح سعدالله. مطبعة المعارف بغداد ص ٤٧ (لم يذكر تاريخ الطبع).

(١١) الأهرام. القاهرة ٢٠ أيار ١٩٦٧

وأبى النظام العراقي أن يتخلى عن الركب أو يغيب عن حلبة المزايدة فتم في الحادي والثلاثين من أيار التوقيع على اتفاق الدفاع المشترك[١٢]. وأعلنت التعبئة في الأردن والعراق والكويت.

من فرض الحرب على من؟

على أي طرف تقع التبعات التاريخية في النتائج؟

في ما سلف شرحنا كيف أقيمت دولة إسرائيل بالقوة، والتآمر البشع على أصحاب البلاد الشرعيين وأنسالهم وسيكون من قبيل التكرار البالغ السخف ترديد الأسطوانة تبريراً لقيام هذه الحرب، أو اعتبار الحرب جزءاً من محاولة رد الحق إلى أهله. وأمام المؤرخ صدام مسلح محتوم لا تقاس نتائجه بعدالة قضيةٍ بل بمقدار الفطنة والبراعة والكفاءة العسكرية التي يبديها المنتصر.

هاهنا هذه الدولة التي اتخذت لها اسماً توراتياً تشغل رقعة أرض صغيرة يبلغ طولها من أقصى الشمال إلى نهاية الجنوب حوالي ٥٠٠ كيلومتر. ويتفاوت عرضها من الشرق إلى الغرب مابين ١٥ و٦٠ كيلومتراً. وتلتقي بالدول العربية الأربع (لبنان، سورية، الأردن ومصر) بحدود يبلغ طولها ١٠٨٠ كيلومتراً. فمن الناحية العسكرية (الستراتيجية) كانت حماية هذه الرقعة من الأرض وادّراء الهجمات التي تتعرض لها من الجبهات كافةً وفي آن واحدٍ أمراً مستحيلاً. والقضية لا تتطلب كثيراً من التفكير فهذه الدولة الصغيرة التي أقيمت بقوة ظروف سياسية لا نظير لها في التاريخ مهددة الآن بالزوال.

في ١٨ من أيار ظهرت طلائع القوات المصرية في شرم الشيخ وأمهلت قائد قوات

---

(١٢) تقرر إرسال فرقة كاملة مجحفلة بدأت طلائعها تتحرك إلى المفرق على الحدود العراقية الأردنية. كما رابط سرب من الطائرات في موقع H3 بالرطبة. (ذكر مسعود البارزاني: البارزاني والحركة التحررية ج٣. الص ١٩٣-١٩٤ اربيل ٢٠٠٢) إن وفداً عسكرياً رفيع المستوى جاء ملا مصطفى البارزاني يطلب منه أن لا يقدم على أي تحرك عسكري أثناء وجود القوات العسكرية على خط المواجهة وسألوه الإرشاد والنصيحة (كانت فترة هدنة أيامذاك) فطمأنهم بأن البيشمرگه لن يقدموا على عمل ضد الجيش العراقي وقال لهم خير نصيحة أقدمها لكم أن توقفوا القتال فوراً وأن يطلب عبدالناصر إعادة القوات الدولية (كان القتال قد بدأ أثناء حضور الوفد) وإلا فأنا أتصور بأنكم ستمنون بخسارة عظيمة وستحل بالجيوش العربية كارثة. إلا أن ضابطاً كبيراً من الوفد اعترضه بقوله: «إن الجيش المصري قوي جداً وهو يمتلك سلاحاً عصرياً فتاكاً» فأجابه البارزاني: إن السلاح مجرد قطعة حديد والمعول عليه هو اليد التي تمسك به والإنسان هو الذي يستخدمه».

الطوارئ الدولية مدة خمس عشرة دقيقة بالجلاء عنها قبل احتلال الموقع فعلاً.

الدول العربية التي شاركت في القتال لم تكن تعرف واحدتها عن الأخرى قدرات قواتها المسلحة إلا أن إسرائيل كانت تعرف عنها كثيراً وأكثر من الكثير وعلى هذا الأساس وضعت خطتها. كانت تعلم جيداً مثلاً أن الزعامات المصرية غارقة في الفساد وهي منقسمة على نفسها. فهناك كتلة متحدة متراصة من المشير عبدالحكيم عامر وشمس بدران وزير الدفاع وصلاح نصر مدير المخابرات العسكرية واللواء عبدالله هلال نائب رئيس الأركان ووزير الداخلية عباس رضوان والفريق الأول صدقي محمود - تسعى إلى دفع المشير عامر إلى فوق وأمام للصعود والتقدم معه.

وهناك كتلة أخرى على الجانب الآخر. الفريق أول محمود فوزي رئيس الأركان يتزعم عدداً كبيراً من كبار ضباط الجيش أمثال اللواء سعدالدين متولي واللواء عبدالمنعم رياض واللواء سعد الشاذلي وعلي صبري، يقفون ضد الكتلة الأولى. وقد اختفى غالبية الضباط الذي قاموا بثورة يوليو من المرسح السياسي والبقية كانت النار تأكلهم ببطء تلك النار التي أشعلوها قبل سنوات قلائل في العراق وسورية واليمن وغيرها.

وبصورة خاصة كان يؤمل أن تغدو المجاهل اليمنية ميادين تدريب مؤقتة للجيش المصري وخشبة قَفّاز نحو بحر بترول الجزيرة العربية وما لبثت تلك المجاهل أن تحولت إلى حيوان مفترس جائع فاتح شدقيه لابتلاع وحداته وامتصاص خيرات البلاد المصرية ومن دون أن يكفي كل هذا لملء معدته. تلك الحرب التي افترض عبدالناصر وقادته أن تنتهي بنصر باهر سريع تواصلت سنوات دون نتيجة واضحة لتهدم اقتصاديات البلاد وتهدد بالقضاء على المكاسب القليلة التي تمكن ضباط يوليو من تحقيقها بجهود خمس عشرة سنة تفشى فيها تهريب المخدرات. وكان هناك ثلاث من أصل أربع فرقٍ للمشاة في اليمن كما كان ثم أكثر من نصف القوات المصفحة.

ولم يكن المصريون والسوريون خصوصاً يعلمون الكثير عن القوات المسلحة الإسرائيلية بل ربما لم يكونوا يعرفون إلا ما أرادت إسرائيل أن يعرفوه![١٣]

---

(١٣) في أواخر أيار أنبأ السوفيات المصريين أن إسرائيل دعت إلى الخدمة الفعلية لواءي مشاة وحشدتهما على الحدود السورية ولم تكن هذه المعلومات صحيحة مطلقاً. ولا علم حتى الآن هل كان ذلك محض خطأ مصدر معلوماتهم أم لغرض آخر. كما قدم من تعليل لا يخلو من منطق وهو أن جهاز المخابرات الإسرائيلية دسها بقصد استفزاز المصريين ودفعهم إلى عمل =

بعد يوم واحد من صدور الأمرار بإغلاق مضيق تيران عقد عبدالناصر اجتماعاً في مقر القيادة العامة وتوجه إلى وزير دفاعه (شمس الدين بدران) وقال له: أريد منك أن تذهب إلى موسكو غداً وتقابل وزير الدفاع السوفياتي وغيره من القادة فهذا ما سيعطي انطباعاً بوجود تعاون بين الاتحاد السوفياتي ومصر.

كانت مهمة (بدران) هي الحصول على موافقة السوفيات بقيام مصر بايقاع ضربة بإسرائيل. لأن عبدالناصر كان ككل الناس يعلم أن إغلاق مضائق تيران أمام السفن الإسرائيلية هو معادل لإعلان الحرب لا محالة. وأراد أن يكون البادئ ولذلك كان بحاجة إلى مساندة السوفيات من أجل الوقوف ضد أي تدخل أمريكي ولغرض إمداده بالمعدات الحربية أثناء القتال.

في اليوم التالي الموافق لـ٢٥ من أيار توجه (بدران) إلى موسكو على رأس وفد يضم ممثلين عن وزارة الخارجية والجيش. وفي عين اليوم نزلوا من طائرة بوينگ ٧٠٧ ليؤخذوا رأساً إلى إحدى القصور الموسكوفية ليجتمعوا بالمارشال أندراي گريشكو وزير الدفاع.

وتحدث المارشال بإسهاب عن الصداقة الخاصة التي تربط الاتحاد السوفياتي بمصر. وقال بدران: «منذ ١٤ من أيار والقوات المصرية تتدفق إلى سيناء لردع العدو. وفي حالة وقوع هجوم على سورية ستعلن الحرب على إسرائيل»[(١٤)].

كان السوفيات يخشون أن يفقدوا السيطرة على الموقف فأرادوا التخفيف من تصاعد درجة حرارته. أجاب گريشكو بصراحة: «يؤسفنا القول يا سيادة وزير الدفاع: طالما لا يوجد ثم حدود مشتركة بين مصر والاتحاد السوفياتي فليس في وسعنا مساعدتكم لو قامت الحرب بينكم وبين إسرائيل».

اللواء (أحمد فاخر) عضو الوفد الذي يتقن اللغة الروسية وكان يجلس جنب

= معين. عندما سئل عبدالناصر فيما بعد عن مقدار الصحة في هذا التعليل أجاب: «لا أدري وربما كان صحيحاً». على أن وثائق الأمم المتحدة تشير بوضوح مابعده وضوح إلى أن هذه المنظمة الدولية تلقت رسمياً وكتابياً من عبدالناصر طلباً بسحب قوات الطوارئ كما أن طلب الانسحاب من شرم الشيخ كان شفوياً ثم تكرر عدة مرات كتابياً ونشرته الصحف رغم ادعائه فيما بعد أنه لم يفعل.

(١٤) في ٢٣ أيار أعلنت إسرائيل التعبئة الجزئية وبعد ساعات لحقت بها مصر وسورية بإعلان التعبئة العامة.

(شمس بدران) لم ينتظر ترجمة أقوال المارشال مال نحو السفير المصري الذي كان يجلس بالقرب منه وهمس في أذنه: «سيدي السفير. لو كانت هناك حرب فإنهم لن يمدوا لنا يد المساعدة».

إلا أن (شمس بدران) بقي يصر على أخذ الضوء الأخضر من السوفيات بالهجوم على إسرائيل. وطلب مقابلة رئيس الحكومة (ألكساي كوسيگن).

كان (بوريس باتزانوف) رئيس مساعدي كوسيگن حاضراً أثناء المقابلة ويروي ما حصل كالآتي:

«بدأ (بدران) بمقدمة طويلة شارحاً الموقف الخطير في الشرق الأوسط، قائلاً: إسرائيل تهدد العالم كله». وبعد فروغه من ذلك أخبر (كوسيگن) بأن مصر تريد أن تشن هجوماً على إسرائيل. إلا أن هذا الخبر لم يقع موقع استحسان من الزعيم السوفياتي وأعلن عدم تحبيذه هذا المخطط مطلقاً وصارحه برأيه. وكان بين الحاضرين باڤل اكوپوف وهو دبلوماسي سوفياتي خبير في الشؤون المصرية. يذكر أكوپوف هذا أن كوسيگن قال رداً على طلب (بدران) بأسلوبه الاعتيادي الغليظ الخالي من أي رقة أو ظرف دبلوماسي: نحن في الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن نمنحكم رضاءنا بتوجيه حروب وقائية ضد إسرائيل فهذا يناقض سياستنا ومواقفنا. لو كنتم المهاجمين فأنتم معتدون ونحن ضد العدوان نحن ضد الحلول العسكرية وليس بوسعنا مساندتكم».

ظل (شمس بدران) يتجاهل رجاءات السوفيات بعدم التصعيد: وبقي طوال ثلاثة أيام يهوي على السندان بمطرقة: «دعونا نوجه ضربةً وقائية». إلى أن فقد كوسيگن اتزانه وقال بحدة:

«نحن نساند مصر والشعب العربي في حربهما دفاعاً عن حقوقهما العادلة. إلا أننا لا نستطيع مساندة العدوان. لا نستطيع تحبيذ استخدام القوة فهي مناقضة لسياستنا».

ونصح بضبط النفس.

بالأخير بات الوفد المصري مقتنعاً بأن السوفيات يريدون منهم عدم التصعيد عندما وقعت حادثة غيرت كل شيء. يذكر (بدران) قائلاً:

«عندما كنت أتوجه إلى الطائرة عائداً جرني (گريشكو) إلى جانب وقال لي: لا تقلق. لو تدخل الأمريكان، فسنكون معكم مائة بالمائة. لو تدخلت الولايات

المتحدة فسنأتي إلى نجدتكم. سنأتي لإنقاذكم».

ما إن احتوت القاهرة (بدران) حتى هرع إلى عبدالناصر وقال له إن السوڤيات لا يريدون ان يكون هو البادئ بالهجوم. ثم أنهى إليه ما أسره به گريشكو في المطار حول الأمريكان. أو ربما لم يقل له كل شيء - بل قال فحسب «نحن معكم»؟ ومهما يكن الموقف فالذي يبدو أن عبدالناصر استخلص بأن السوڤيات لن يسخطوا عليه وينزلوا به عقاباً لو أنه شرع بأعمال عدوانية فقط لا ترتفع إلى مستوى حرب. لا أن يهاجم أولاً. إلا أنه لم يأبه بطلب عدم التصعيد. فظل يطلق تصريحات التحدي والاستفزاز(١٥).

كان طلب عبدالناصر سحب القوات الدولية من (شرم الشيخ) نقطة حاسمة من نقاط الخطوات التي تسبق إعلان الحرب رسمياً.

وقد وُجِّه اللوم أيضاً إلى يوثانت، وأنّب بشدة لأنه أسرع بسحب قواته وأفسح المجال لإغلاق مضيق تيران فأشعل فتيلة الحرب. إلا أن يوثانت استنكر هذا الاتهام بشدة وذكر أن عبدالناصر هدد باقتحام الموقع بالقوة ولو أدى ذلك إلى الاشتباك مع القوات الدولية فلم يسعه إلا الرضوخ للأمر الواقع. إن كان زعم (يوثانت) صحيحاً فمن الصعب الاعتقاد بأن عبدالناصر ماكان يتوقع من إسرائيل رد فعل عنيف وإلاّ عُدّ أغبى الأغبياء. والواقع الذي بلغ بي إلى هذا الاستنتاج قول أنور السادات فيما بعد نقلاً عن عبدالناصر «إن أغلقنا مضيق تيران فالحرب واقعة مائة بالمائة».

قال يوثانت بعد إغلاق المضيق: «إنه عمل عدائي ضد إسرائيل».

إلا أن ما عرف بعد الحرب مباشرة أن عبدالناصر قام في الثاني من حزيران خطيباً في مقر القوة الجوية - وقال يرد على (يوثانت):

«اليهود هم الذين هددوا بالحرب. نحن نقول لهم: أهلاً وسهلاً. نحن مستعدون للحرب. قواتنا المسلحة وشعبنا مستعدان لمعركة الحياة والموت هذه».

هذا بعض ما نشرته الصحف في حينه. إلا أن مقابلة شمس بدران في ١٩٩٧

---

(١٥) هذه المقابلة وما سيأتي بعدها من مقابلات للذين بقوا في قيد الحياة، تنشر باللغة العربية لأول مرة. مقتبسة من كتاب «حرب الخمسين عاماً: إسرائيل والعرب The fifty years war: Israel and the Arabs بقلم كلمن أهرون بروكمان وجيهان الطاهري Ahron Brogman, Jihan Al.Tahery ط. نيويورك ١٩٩٩. (أجريت المقابلة مع شمس بدران في لندن بتاريخ ٥ حزيران ١٩٩٧. (الص ٩٦-٩٨).

تقدم وجهاً جديداً للصورة لم يعرف من قبل. وكان الغرض من اجتماع الثاني من حزيران هو إعلام القيادات بأن مصر لا تستطيع استباق إسرائيل بضربة عسكرية لأن موسكو لا توافق. وأن عليهم في الحرب القادمة أن يتخذوا موقفاً دفاعياً، أن يصمدوا ويصدوا الاندفاع الإسرائيلي الأولي. وهنا قفز قائد القوة الجوية صدقي محمود من مكانه وقال بالإنگليزية: «ستكون كاسحة. ستصيبني بالكساح، إنها ستصيب الجيش كله بالشلل».

يقول (بدران) وعندها انبرى له المشير عامر موجهاً إليه القول: «صدقي! أتريد حقاً أن تقاتل الولايات المتحدة؟ لو كنا البادئين فسوف تتدخل الولايات المتحدة وعندها ماذا ستفعل. أسيمكنك تحمل الضربة الأولى؟».

فردّ (صدقي) قائلاً: «طيب، طيب. معلش».

ثم جلس، وعندها توجه عبدالناصر إليه بالسؤال: «لو هاجمت إسرائيل أولاً كم ستقدر خسارتنا؟»

أجاب (صدقي): «بين خمسة عشر وعشرين بالمائة».

في اليوم التالي دعا عبدالناصر إلى اجتماع مماثل آخر يتسم بالخطورة افتتحه بقوله: «اليوم أعلمكم بأن إسرائيل ستهاجم مائة بالمائة. إن صحافياً أمريكياً اخبرني قبل برهة بأن إسرائيل ستهاجم خلال اثنتين وسبعين ساعة. أي في الخامس من حزيران»[١٦].

لا يعلم كيف استطاع الصحافي معرفة ذلك. لكن ظهر فيما بعد أن معلومته هذه صحيحة مائة بالمائة.

رغم أن تعليق عبدالناصر عليها وإذاعته لها لم يؤخذا مأخذاً جدياً لاسيما من المشير عامر الذي هو نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويذكر (فوزي) مستشاره السياسي: رأيت عبدالحكيم عامر ينهض ويخرج من الغرفة صحبة قائد القوة الجوية وقصدنا نحن الثلاثة دائرته وسمعت المشير يسخر من عبدالناصر، نافياً بصورة هازلة اعتقاده بوقوع هجوم إسرائيلي في الخامس من حزيران.

كان جمال عبدالناصر في ذلك الحين قد فرك يده من جدوى البحث عن سلاح جديد فعال يستخدم ضد الماكنة الحربية الإسرائيلية وقد قضى الأشهر الطوال يمنّي

---

(١٦) المرجع السالف ص ٩٩.

النفس بمثل هذا السلاح الفتاك[١٧] دون جدوى وبدأ جدياً يفكر بالسلاح السياسي الذي استخدمه ببراعة ونجاح تامّين في حرب ١٩٥٦.

وفي إسرائيل كان ثَمّ اضطراب. ولم يكن الجو رائقاً في عالم السياسة إذ لم يلق (أبا إيبان) وزير الخارجية ما كان يأمل من الرئيس الأمريكي (ليندن جونسون) إلا أنه قال إثر عودته من واشنطن إن الرئيس الأمريكي وعد باتخاذ كل ما يمكن من إجراءات لفتح مضيق تيران في وجه الملاحة الدولية فقام رئيس الحكومة (ليفي أشكول) بإرسال رسالة شكر لوعده هذا. إلا أن واشنطن ردت فوراً على الرسالة قائلة إن الرئيس جونسون لم يعد (أبا إيبان) أثناء المقابلة باتخاذ كل الإجراءات لضمان إبقاء مضائق تيران مفتوحة.

في ٣٠ من أيار شخص (مئير آميت) رئيس الاستخبارات الإسرائيلي إلى واشنطن للتثبت من واقع الأمر. وفي مقابلة له مع رتشارد هلمز رئيس وكالة المخابرات الأميريكية علم أنه لم يتم أي شيء بخصوص «تشكيل أرمادا دولية تتولى مهمة فتح مضائق تيران بوجه السفن الإسرائيلية. وإذذاك أصر على رؤية (ماكنمارا) وزير الدفاع.

يذكر (ماكنمارا) أن (مئير) قال له: «سأقوم بنشر تصريحات معينة. سأقول لك أشياء معينة. ولا أتوقع منك إجابة» ثم استطرد يقول «أنت تعلم ما نحن فيه. وأنا هنا في زيارة غير رسمية. وكل ما نريد ثلاثة: «أولها أن تعودوا لملء مستودعات أسلحتنا وعتادنا بعد نهاية الحرب. وثانيها مساندتنا في الامم المتحدة وثالثها ان تضربوا الروس وتزيحوهم من الميدان». لكن ماكنمارا أجاب: «قرأتك عالياً وواضحاً» (والعبارة

(١٧) منذ أوائل الستينات بدأ عبدالناصر يبحث عن علماء الصواريخ الألمان. وحين كشفت الصحف ذلك تحدثت عن نجاحه في جمع مقدار كبير منهم وعن القيام بإنشاء مدينة (صواريخ) خاصة بهم ومشاريع بناء طائرات. وقد اتضح بعد سنوات من التجارب وإنفاق الملايين أن الأمر كله لم يكن غير محاولات فاشلة غطيت بتمويه ودعاية. كان مصنع المحركات النفاثة رقم ١٣٥ جنوب القاهرة يمثل ذروة هوس عبدالناصر. مهندسون يتقاضون رواتب ضخمة يمكن صرفها على إقامة وبناء قرى نموذجية الريف المصري في أشد حاجةٍ إليها، وشق قنوات وترع للري من النيل لإحياء عشرات الألوف من الهكتارات. لكن بعد سنتين من الأعمال التمهيدية والتجارب اضطرت مصر إلى شراء محركاتها من الخارج للقيام بالتجارب الأولى للنموذج الأول من طائرة نفاثة. وتبين أن صواريخ (الظافر والقاهر) وغيرها لا يمكنها إصابة هدف ضمن دائرة قطرها ١٠٠ كيلومتر!

بالأصل I read you loud and clear) ثم سأل: «كم سيقتضي لكم من الوقت؟» (يقصد إلحاق الهزيمة بالمصريين).

أجاب أميت: «بتقديري أن يتم ذلك خلال أسبوع». ثم أضاف يقول: «سأعود إلى الوطن وسأوصي بالإقدام على العمل: ما الذي تقترح أن أفعل قبل العودة؟»

قال ماكنمارا: «لا عمل لك هنا ومكانك هناك»[١٨]

بعد ذلك قصد روبرت ماكنمارا الرئيس الأميريكي وأنبأه بأن الإسرائيليين قرروا العمل.

إن استجابة ماكنمارا إلى رئيس المخابرات الإسرائيلية لم تكن مفاجأة لأحدٍ في واشنطن. إذ كان يحبذ أن لا ينتظر الإسرائيليون وقوع ضربة عليهم بل أن يكونوا هم البادئين وكان يدري بأن الولايات المتحدة ماكانت تستطيع إرغام إسرائيل على التريث أو الكف إلا إذا وجدت خياراً آخر. كان لماكنمارا على حد قول جريدة نيويورك تايمس مايكفي من المتاعب في فيتنام وكان متردداً في أن يقترح أي خيار آخر قد يؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الشرق الأوسط.

وكتب (آميت) تقريره في طريق العودة. ثم قصد فور نزوله من الطائرة منزل (ليڤي أشكول) في القدس، حيث الوزارة مجتمعة بكل هيئاتها، وجلس إلى صفه فاتجهت الأنظار كلها إليه تبحلق في وجهه ولا تريم وهو يقرأ عليهم تقريره. وبعد أن فرغ منه علق قائلاً: «أيها السادة، انطباعي أنه لن يكون ثم أرمادا تفتح لنا مضائق تيران»[١٩].

طلب (موشي دايان) الذي كان قد ضم إلى الوزارة قبل أيام أن تقرر الحكومة الحرب. ولم يوافقه الجميع. فبعضهم وبينهم (آميت) نفسه حبذوا أن يعطوا الأمريكان فرصة لتغيير رأيهم. واستمرت الجلسة منعقدة حتى ساعات الفجر الأولى.

وفي الخامسة صباحاً صرف (أشكول) وزراءه لينالوا قسطاً من الراحة. ثم استأنفوا الاجتماع بعد ثلاث ساعات وخمس عشر دقيقة. وكان يوم الأحد الموافق للرابع من حزيران وتقرر أن تضرب إسرائيل أولاً. الحرب واقعة لا محالة وعلى إسرائيل ستراتيجياً أن تهاجم أولاً. كان موشي دايان ورئيس أركانه إسحق رابين واثقين من نصر

---

(١٨) المرجع السالف ص ١٠٠. مقابلة مع روبرت ماكنمارا في ٢١ من نيسان ١٩٩٧. جرت في واشنطن.

(١٩) مقابلة لميئر اميت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٧. المرجع السالف ص ١٠٠.

تحرزه إسرائيل ونجح نفوذهما وثقتهما في اتخاذ هذا القرار رغم أن بعضهم كان يقترح فتح باب مفاوضات.

يزعم السادات أن الأمريكان حثوا الإسرائيليين على النزال، وأنهم زودوهم بمعلومات عن الموقف العسكري المصري إلا أنه أكد ما أورده كتاب آخرون حول الموقف السوڤياتي قائلاً:

«إن السفير السوڤياتي أيقظ عبدالناصر في الساعة الثالثة من صباح الرابع من حزيران ليبلغه رسالة من الكرملين ترجوه فيها ايقاف حملة التصعيد».

ويظهر أنه نسي موقفه الهستيري بعد ذلك فقد قام خطيباً في ضحى ذلك اليوم مؤكداً «أن مصر لن تكون البادئة بإطلاق الرصاصة الأولى في أية حرب». وتحدث عن مفاوضات سلام من شروطها السماح للفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم إثر حرب ١٩٤٨. بل تحدث عن تسوية ممكنة حول مضايق تيران.

على أن قوى أخرى في الوقت عينه كانت تسحب عبدالناصر من الخلف إلى الجهة المعاكسة. كانت كما ذكرنا تلك الصيحة الفلسطينية المدوية حول إلقاء الإسرائيليين في البحر يرددها زعيم منظمة التحرير الشقيري متكهناً «بأنه لن يسلم من اليهود غير نفر قليل وهؤلاء سنعيدهم من حيث جاؤوا» دون ضجة.

في الثلاثين من أيار وصل الملك حسين القاهرة وتحت ضغط هائل من ضباط الجيش الأردني عقد كارهاً مستعيذاً بالله معاهدة دفاع مشترك مع عبدالناصر.

وفي اليوم الأول من حزيران وصلت الطلائع الأولى للقوات العراقية إلى مصر للعمل بجانب القوات العربية الأخرى القادمة من الجزائر ومراكش. كما تحرك لواء مجحفل من القوات العراقية إلى الجبهة الأردنية. واشتط الخيال بالأمة العربية. ولم يكن بينها من يجرؤ على التلفظ بأي عبارة تنم عن بعض التحفظ وإلا عُدّ مخرّباً مُشيعاً روحَ الهزيمة إن لم يُعتبر جاسوساً.

وذكر راديو دمشق- كأنه استيقظ من نوم طويل - أن «القضاء على إسرائيل أمر حيوي بلا نزاع وأن النهاية باتت وشيكة».

وسمعت المعلق العراقي من راديو بغداد يقول: «هدفنا واضح. لا نفضح سراً إن قلنا بأننا نعتزم مسح اسم إسرائيل من خارطة العالم» فأسرعت إلى تسجيل الكلمة على راحة يدي إذ لم يكن كاغد بمقربة مني.

وأعلن الأردن عن قرب حل المشكلة اليهودية حلاً نهائياً وكان الإسرائيليون في قلق عظيم سيما بعد أن أقدم عبدالناصر على استخدام السلاح الكيمائي في اليمن.

* * *

وأعود لأذكر قارئي بأن تزويده بتفاصيل حول مجرى القتال والمعارك ليس من أغراض هذا الكتاب مطلقاً وقد كتبت فيه عشرات الكتب والمذكرات الهامة الدقيقة من الجانبين وفيها من يعتذر لنفسه من الجانب المغلوب ومن يضخم دوره من الجانب الغالب. إلا أنها كانت واحدة من الوقائع الفاصلة العجيبة في تاريخ الحروب حقاً. وهو أمر يتعذر إنكاره أو التقليل من آثاره المدمرة. على أننا لن نحرم القارئ من أية صفحة منها تتصل بسياقنا الفكري والسياسي فنقول:

كانت الخطة الإسرائيلية العامة تقضي بقيام القوة الجوية الإسرائيلية بمفاجأة السلاح الجوي المصري وهو نائم، وتدمير طائراته الجاثمة دون أن يتاح لواحدة منها فرصة التحليق في الجو. بعدها تندفع القوات الإسرائيلية في سيناء تحت غطاء جوي حر لمواجهة القوات البرية المصرية، وبلوغ شرم الشيخ وفتح مضيق تيران لسفن إسرائيل. وفي حال مشاركة السوريين والأردنيين في الحرب فإن القوات الإسرائيلية الجوية ستدقهم دقاً بالغارات التي يعقبها الالتحام الأرضي.

قبل ساعة الصفر بثمان واربعين ساعة بالضبط، جمع الجنرال (مردخاي هود) قائد القوة الجوية أمراء أسرابه وزودهم بالتعليمات. أنبأهم بأن التوقيت للهجوم هو الساعة السابعة والخمس والأربعون دقيقة. إلا أن بقية الطيارين لم يبلغوا به إلا في الساعة الرابعة صباحاً مع تزويدهم بالتعليمات وفي الوقت الذي كان هؤلاء يتهيأون ويقومون باستعدادهم الأخير كان (موشي دايان) و(إسحق رابين) وغيرهما من رجال الحكومة وقادة الجيش مجتمعين في مقر القوة الجوية في تل أبيب للمتابعة، فهذه أخطر مرحلة من مراحل الحرب لو نجحت لأمنت لإسرائيل السيطرة التامة على أجواء المعارك كلها. وهو ما يؤكد لهم النصر أيضاً في حرب الصحراء.

كان التوتر شديداً. والأنظار كلها مصوبة إلى قائد القوات الجوية (هود) الذي كان يقف وسط القاعة يعب الماء عباً من دورق إثر دورق وهي عادة له عندما يكون في نهاية توتره العصبي.

في عين الوقت، كان ثم منظر مغاير في القاهرة. كان المشير عامر نائب القائد الأعلى، وشمس الدين بدران وزير الدفاع وصدقي محمود قائد القوة الجوية وعدد من

قادة الجيش يصعدون سلم طائرة تقلهم في جولة تفقدية في سيناء. وتوخياً لسلامتهم صدرت أوامر للدفاعات الأرضية المضادة بعدم إطلاق البطاريات نارها. وفي حين كان معظم قيادة الجيش المصري وهم هؤلاء في طريقهم إلى سيناء ترك اللواء (بهي الدين نوفل) وحده في مقر الجيش العام بالقاهرة - بصفة ضابط خفر.

انطلقت الموجة الأولى من الطائرات الإسرائيلية في السابعة والدقيقة العاشرة. يقول الجنرال هود متذكراً الموقف بدقائقه: «كانت المجندات اللاتي يعملن في غرفة العمليات قد بدأن يحركن التشكيلات على الخارطة الأرضية بحسب الخطة. ها هي طائرة نفاثة تنطلق نحو أهدافنا!» وصمت راديوها صمتاً مطبقاً[٢٠].

لم يشعر المصريون بقدوم الطائرات لأنها كانت تطير على ارتفاع واطئ جداً لا يستطيع الرادار تسجيله، ولأنها قدمت من جهة غير متوقعة مطلقاً. ورد من جهاز إنذار أردني أن الطائرات الإسرائيلية في طريقها إلى مصر. إلا أنه لم يكن أحد يعرف حل الجفرة التي كتب بها الإنذار وأهمل. وحول هذا يقول اللواء (نوفل): إن اللواء عبدالمنعم رياض الذي كان قد أرسل إلى الأردن للتنسيق على الجبهتين بعث لنا من مطار عجلون الأردني هذا الإنذار. لكن وبما أننا كنا قد غيرنا جفرتنا في ذلك اليوم فقد تعذر علينا قراءته. كان القادة المصريون لقطعات سيناء قد اجتمعوا في مطار (بير ثماده) في سيناء لحضور مؤتمر المشير عامر الحربي الذي ارتأى عقده وهو في جولته التفقدية.

---

(٢٠) من مذكرات قائد السرب (ران رنون) من طراز ميراج «قمت بقيادة الهجوم على مطار (أنشاص) وهو مطار واسع تجثم على أرضه اثنتان وأربعون طائرة من نوع (ميك ٢١) ويقع شرق القاهرة بمسافة قليلة. كنا نطير على ارتفاع منخفض جداً فوق البحر ونكاد نحتك بأعلى موجة فيه. ثم على اليابسة فوق كثبان الرمل كانت المسافة بيننا وبينها تقل عن مائة قدم! طرنا على ارتفاع جد منخفض فوق الدلتا ورأينا الفلاحين المصريين يلوحون لنا مسلمين ظانين بأننا مصريون. وبلغنا المدى الذي وجب علينا أن نرتفع لنبدأ في الهجوم. فرفعنا أنفسنا إلى ارتفاع ستة آلاف قدم. نظرت إلى تحت لأرى طائرات الميك وهي مصفوفة تلمع على جانبي المدرج بانعكاس النور ورأيت طياريها جالسين في مقصوراتها. وتطلعت إلى اليمين فشاهدت الدخان والنار يتصاعدان من كل القواعد الجوية الأخرى القريبة من (أنشاص). عند ذلك تأكد لي بأننا نجحنا في مفاجأتهم». وتقول مصادر أخرى بعضها مصري انتقادي إن التوقيت للهجوم الإسرائيلي على المطارات جرى على أساس أن الطيارين المصريين لا يتواجدون في المطارات إلا بعد الثامنة صباحاً بسبب سكناهم في القاهرة. وأنهم لم يكونوا يومذاك تحت الإنذار من الدرجة القصوى.

يقول اللواء أركان حرب سعدالدين الشاذلي قائد القوات المتقدمة:

«عندما كنا في انتظار عبدالحكيم عامر في حدود الثامنة صباحاً سمعنا دوي انفجار هائل فخرجنا نستطلع الأمر لندرك فوراً بأن الإسرائيليين يهاجمون مطار (فايد)».

وفي الجو كانت طائرة (عامر) قد عبرت القناة لتوها. يقول (شمس بدران):

«تسلم طيارها برقية من المقر تفيد بأن مطارات مصر تُستهدف الآن بهجوم الطائرات الإسرائيلية. فاستغربنا كثيراً، وبنوع أخص المشير عامر. وفي الوقت الذي كان المشير يأمر الطيار بالدوران والعودة كان اللواء نوفل يتلقى مكالمة تلفونية من اللواء (محمد بركات) مدير دائرة العمليات للقوة الجوية تقول: المطارات تقصف. فيسأل (نوفل) أية مطارات؟ فيأتيه الجواب: مطاراتنا في سيناء. وأصيب نوفل برجة عصبية. قال فيما بعد: كنت وحدي في المقر ولا أحد معي وكان قصاراي نقل المعلومات بأن الحرب بدأت. وأصدرت أمراً بوجوب التحاق كل الآمرين بوحداتهم. الطائرات الإسرائيلية تحلق على ارتفاع جد منخفض. جد منخفض، محاذية للأرض تماماً بشكيل يتعذر رصدها بالرادار. الطائرات الإسرائيلية كلها، تأتي من جهة البحر إنها تطير على ارتفاع جد واطئ».

وجب على المشير عامر عند عودته إلى القاهرة أن يستوقف تاكسياً ليأخذه إلى مقر قيادته. وكان أحمد فاخر (وهو آنذاك برتبة عقيد) موجوداً عند وصول المشير وهو في حالة انهيار تام:

«دخل البناية متمالكاً على نفسه وحاول تقدير الموقف، وسرعان ما أدرك بأن الموقف ميئوس منه. وكان الفريق محمد فوزي رئيس الأركان حاضراً وهو يذكر أن (المشير) كان في غاية الاضطراب بل كان مضعضع الحواس. وفي حالة من الغضب الأعمى الجائح التفت إلى قائد القوة الجوية (صدقي) وطلب منه تطبيق خطة (فهد) وهي خطة الهجوم المقابل فأجاب صدقي: هذا غير ممكن لأننا لا نملك قوةً جوية. فأصيب المشير بالانهيار التام وتهاوى على مقعده. لم أجده قط بمثل هذه الحالة قبلاً»[٢١].

---

(٢١) المرجع السالف الص ١٠١-١٠٤. مقابلة مع اللواء نوفل في القاهرة ٢٢ كانون الاول ١٩٩٧.

في غضون ثلاث ساعات تم تدمير كل القوة الجوية المصرية وهي اضخم قوة جوية في كل الشرق الأوسط. فيها أحدث ما توصل إليه التصنيع العسكري السوفياتي من طائرات(٢٢). وانطلقت القوات الإسرائيلية في عمق سيناء بثلاثة أرتال بقيادة الجنرالية: إسرائيل ثال وأبراهام يوفي وأريل شارون للاشتباك بالقوات المصرية(٢٣).

---

(٢٢) بحسب أحد المصادر تم تدمير ٣٠٠ طائرة حربية عاملة على الأقل من أصل ٤٣٠ طائرة. معظمها على الأرض ولم يكن لضباطها وقت للتحليق بها كما أن ما تبقى أصيب بعطب بالغ أخرجه من المعركة فضلاً عن تدمير مدارج الطائرات. وهناك إحصاءات أدق من هذا تفيد بأن ما تم تدميره يبلغ ٤١٩ طائرة وهو يعادل تسعين بالمائة من مجموع طائرات القوة الجوية المصرية. وصمتت إسرائيل تماماً حول ما حصل فلم تذع خبراً عما أنجزته قوتها الجوية.

(٢٣) في الثاني من حزيران، وفي اجتماع لمجلس حرب في تل أبيب، قال (دايان) للجنرال إيشعيا هو عافيش مدير الخطط والحركات: إني موافق على الخطط. لكني افرض عليك ان تقفوا على بعد عشرة كيلومترات منها. لا أريد أن أراكم على ضفة القنال «فعند (دايان) كان مهماً أن يسمح لعبدالناصر باستخدام القناة بعد الحرب، ففي هذه الحالة بتقدير (دايان) لا يمكن أن يغري الزعيم المصري بالمخاطرة بحرب ثانية سببه ضياع مورد مالي حيوي، ففي حالة احتلال الضفة اليمنى لن يكون بمقدور أية سفينة بالمرور من خلالها. القيد الثاني الذي وضعه وزير الدفاع هو تحاشي احتلال (غزة) قال له: إياك أن تدخل أي شيء معهم. سنكون في الخارج وسيقون في الداخل منعزلين، دعهم يأكلون بعضهم بعضاً لا أريد أن تكون هناك في الداخل (في الواقع أن دايان كان أقل كرماً كما يبدو. فهناك بضع مئات الآلاف من الفلسطينيين في قطاع غزة. كان دايان يرى أنه وبعد أن تقوم قوات (عافيش) باحتلال كل سيناء فإن قطاع غزة سيقع بيد الإسرائيليين تلقائياً وبدون خسارة إطلاقة واحدة). وكما سكتت المصادر الإسرائيلية عما فعلته بالقوة الجوية المصرية كذلك حرصت البلاغات الحربية من الجانبين على أن لا تذكر شيئاً عن التقدم السريع الإسرائيلي والتقهقر المأساوي الذي تحاوله القوات المصرية في سيناء. من الجهة الإسرائيلية كان تاكتيكاً يرمي إلى إشاعة البلبلة والحيرة في السوريين والأردنيين وإيقافهم عن أي عمل عسكري بقصد تخفيف الضغط عن المصريين. من جهة عبدالناصر كان خلالها يفكر في كيفية إعطاء المصريين والعرب تفسيراً لهذا التقهقر. وفي اليوم الثالث وقع على الحل. في ٦ من حزيران قال للعرب والمصريين إن بريطانيا والولايات المتحدة دخلتا الحرب إلى جانب الإسرائيليين وأنهما تؤمنان الغطاء الجوي لإسرائيل وتساندانها عسكرياً. ولعله كان يتوقع من إذاعة هذه الفكرة تدويل الحرب. باحتمال تصديق الاتحاد السوفياتي ذلك وتدخله إلى جانبه؟! إلا أن السوفيات كرهوا هذه منه وعدوها وسيلة رخيصة لجرهم إلى الصراع. غير أن المصريين والعرب كافةً صدقوا مناورة عبدالناصر. وبلغ إيمان بعضهم بقوله أنه أقدم على قطع علاقاته الدبلوماسية مع الدولتين وتبعته دول العراق والسودان وسورية واليمن. في حين لم تصدق لبنان لكنها كرهت الخروج عن الصف العربي وتظاهرت بتصديق التهمة فسحبت سفيرها من انكلترا فترةً. وبعد عدة أشهر حاول المسؤولون المصريون وفيهم عبدالناصر ومحمد حسنين هيكل =

في زخم وسكرة القادة الإسرائيليين بخمرة النصر السهل تجوهلت تعليمات (دايان) وشروطه وواصل (يوفي) و(تال) و(شارون) تقدمهم في العمق. وحاول دايان إيقافهم. لكنه استسلم للأمر الواقع عندما قال له (إسحق رابين) رئيس الأركان بأن التوقف هو ضرب من المحال. وتقدمت القوات حتى بلغت القناة ثم أجاز دايان احتلال غزة[٢٤].

= الناطق باسمه تفسير ما أطلق عليه ثانيهم بـ(نكسة حزيران) حاول هذا بمقالات مسلسلة في الأهرام تجربة تعاليل رائعة. منها ما جاء في الحلقة الأولى لمسلسله قال: الهزيمة البرية حصلت لأن الضباط الميدانيين كانوا في غاية البطء في فهم تاكتيك الهجوم الإسرائيلي فأصابهم الذعر وفقدوا السيطرة على ميدان المعركة. وأما بخصوص تدمير القوة الجوية المصرية وهي على الأرض فإن الأقمار الصناعية الأمريكية والبريطانية ودوائر استخباراتهما ساعدت الطيارين الإسرائيليين على تحديد الأهداف بدقة في مطارات مصر و«إن الطيارين الإسرائيليين كانوا على معرفة مسبقة بأن الطائرات الحربية المصرية تربض في حظائر ذات ثلاثة جوانب ويعرفون أي واجهة مفتوحة من هذه الواجهات الثلاث، بما ساعدهم على توجيه ضربتهم الجوية. (الأهرام بتاريخ ٦ و١٣ و٢٠ من تشرين الأول ١٩٦٧) وعزا هيكل (الأهرام ٢٦ تشرين الاول) الافتقار إلى التنسيق في الجيش إلى وجود عدة مراكز قوى بسبب ظروف تأليف حركة الضباط الأحرار والحذر الذي يجب أن يلتزم به عبدالناصر للحيلولة دون محاولات انقلاب عسكرية تهدد الثورة.

النجاح الإسرائيلي كما أطبق عليه المؤرخون وأجمع الخبراء العسكريون كان بفضل تخطيط متفوق. وجهاز استخبارات دقيق للغاية. واتصالات تشويش وخداع أفلحت في تعطيل أو ايقاع البلبلة في إشارات الراديو العسكري المصري باعطاء أوامر مزيفة أدت إلى فقدان الاتصال بين الجيش المصري وقيادته العليا. ثم إن الطائرات الإسرائيلية لم تأت عبر الصحراء كما أرادت السلطة المصرية زرعه في الأذهان. لم تأت من الصحراء الغربية ولا من البحر كما ظن المصريون أولاً وإنما جاءت من جهة بورسعيد عبر بحيرة (برنس) من خلال نقطة ضعيفة في الدفاع الجوي المصري.

(٢٤) المرجع السالف. برگمان. مقابلة مع إسحق رابين في ٢١ آذار ١٩٩٧.
مما يذكره كاتب هذه السطور شخصياً أني وبواحدة من الصدف العجيبة لقيت الصديق الصدوق ذا الذكرى العطرة المقدم الركن سليم الفخري في الموقف العام لمديرية شرطة بغداد وهو في طريقه للمثول متهماً بالتآمر أمام المجلس العرفي العسكري (وهي قضية معروفة) وأنا في طريقي من سجن الحلة إلى المحاكمة في مجلس عسكري عرفي مماثل في الموصل. فسهرنا الليل بطوله لم تغمض لنا عين جنباً إلى جنب نستذكر أيام الصبا والدراسة والشدائد التي خضناها في بحران النضال الوطني. إلا أنه أسرع ونحن نتحدث عن شؤون مصر وعبدالناصر وما فعل في العراق السياسي فأخرج من حقيبته كتاباً صغيراً بالإنكليزية عنوانه «حرب الأيام الستة» وهو على ما أذكر بقلم راندولف تشرشل (حفيد ونستون تشرشل) الذي انتدبته صحيفة إنكلزية مراسلاً رافق الزحف الإسرائيلي من بدايته إلى نهايته. وألحّ علي الصديق بقراءة ما يمكنني منه قبل =

وأدرك عبدالناصر وعامر أن الموقف ميئوس منه. فمن دون غطاء جوي باتت آلياتهم ودباباتهم وجنودهم فريسةً سهلة للطيران الإسرائيلي. فعقدا مجلساً لقيادة الثورة. عامر والآخرون كانوا جلوساً وعبدالناصر منشغل بنداء تلفوني. سأل (عامر) كل مشارك في المؤتمر بالاسم هل هو إلى جانب الانسحاب من سيناء؟ ثم أنهى إجاباتهم إلى عبدالناصر. وكان الإجماع على الانسحاب. فأصدر عبدالناصر الأمر بسحب القوات أو ما تبقى منها إلى الضفة الغربية من القناة. فقام الفريق فوزي بإعداد خطة تستغرق ثلاثة أيام أو أربعة لعملية انسحاب عامة. وأخذها إلى عامر الذي كان جالساً وراء مكتبه وواحدة من رجليه فوق كرسي آخر أمامه. ألقى (فوزي) بالتحية وقال: «لو سمحت ياسيدي. فهاهو اللواء التهامي يقدم خطة الانسحاب».

ووافق عامر على الخطة وأمر فوزي بتطبيقها. لكن وفيما كان فوزي يهم بإلقاء التعليمات للقادة حولها كان عامر يحدث عبدالناصر وقد أخذت العاطفة مأخذها من كليهما. (عامر) يقول وهو يبكي «سأعيد كل أولادنا سالمين ياجمال».

يقول (شمس بدران) الذي كان حاضراً: «في العادة كان المشير يخاطب عبدالناصر بلقب الرئيس» وليس باسمه المجرد إلا أن الموقف خرج عن نطاقه الرسمي فكان يكرر وهو يبكي «جمال سأعيدهم كلهم أحياء جمال».

ثم اتصل تلفونياً بالفريق صالح محسن معطيا أمر سحب القطعات قبل الفجر[٢٥].

لم يكن انسحاباً بل كانت فوضى عارمة. كل وحدة دارت على أعقابها متوجهة نحو مصر وظهرها مشكوف ولم يطبق أحد غطاء التراجع الذي اختطه الفريق فوزي وكان الإسرائيليون قد عقدوا العزم على أن لا يدعوا فلول الجيش المصري تأخذ قطعة سلاح واحدة معها خارج سيناء. وراحوا يلاحقون تلك الفلول بلا هوادة ويهاجمون بضراوة وقوة.

= الفراق. فتهولت ما قرأت وواصلت حتى أكملته منتهزاً غفوة الصديق وقد كان ثم وقت مليّ بسبب تأخير حصل في التسفير. مما علق بذهني إلى يومي هذا: قال الكاتب إنه شاهد قرابة ٤٥٠ جندياً مصرياً أسيراً يطلقهم الإسرائيليون في الصحراء حفاةً بعد تجريديهم من أحذيتهم وأسر ضباطهم. فأدركه العجب وسأل آمر الكتيبة الإسرائيلية التفسير فأجاب القائد «من اين لنا أن نطعمهم؟ وما حاجتنا بهم لكن أحذيتهم جيدة وجديدة وقد نستفيد منها وهم يعرفون سبيلهم إلى بلادهم».

(٢٥) المرجع السالف (تتمة مقابلة شمس بدران ص ١٠٣).

يتذكر الجنرال (غافيش) المنظر المرعب: آلاف من الدبابات والمدرعات والعجلات الحربية والشاحنات تهاجم من الجو ومن البر وتدمر. كانت تحترق ويتصاعد اللهب والدخان منها فيحجب أشعة الشمس حتى عنّا. منظر يقشعر له البدن. فشل الجيش المصري في استنقاذ أي قدر من معداته وسحبها عبر القناة إلا أن معظم الجنود تمكن من قطع المسافات الطويلة عبر الصحراء وفوق الرمال ثم عبور القناة.

وراقب الفريق (عبد الغني الجمس) التقهقر:

«كان منظراً مريعاً. بالعدد القليل من الطرق في سيناء... وآلاف السيارات والدبابات والمدافع والجنود فرض عليهم استخدام تلك الطرق القليلة لتغدو أهدافاً سهلة للقوة الجوية الإسرائيلية... كان هذا يعني خسائر هائلة... تقهقر الجنود من دون انتظام نحو الضفة الغربية هو بحد ذاته مأساة!».

قتل ألفان من الجنود المصريين أثناء الاشتباكات. ومات عشرة آلاف أثناء الانسحاب، عطشاً وجوعاً، وألقى عشرات الألوف من الجنود بأسلحتهم الشخصية أثناء ذلك تخفيفاً لوزنهم فقام الإسرائيليون بجمعها[٢٦].

---

(٢٦) الإحصاءات العامة تفيد بمقتل عشرة آلاف جندي، ومقتل أو جرح ألف وخمسمائة ضابط، ومقتل أو جرح خمسة آلاف ضابط صف. ووقع في الأسر خمسمائة ضابط مصري اعتباراً من آمر لواء فما دون تمّ إطلاق سراحهم بعد أيام من مفاوضات الهدنة. على أن أنتوني نتينك (المرجع السالف) يقدر الخسائر البشرية بعشرين ألفاً معظمهم لقى حتفه بسبب الجوع والعطش. ويقول:

«لا شك علم الإسرائيليون من وكلائهم بأن المصريين يكونون أقل استعداداً للهجوم خلال عودة دوريات الفجر الجوية للتزود بالوقود وبهذه الوسيلة وقعت القوة الجوية فريسة سهلة». المرجع السالف، ص٣٣٤.

الفصل التاسع والثلاثون

(تتمة) مكالمة سرية بين عبدالناصر والحسين تلتقطها أجهزة إسرائيل وتعيد إذاعتها مراراً للشعب العربي الذاهل. أكذوبة الطيران المصري الذي لم يبق له أثر. القوات الأردنية تخرج من القتال لفقدان الحماية الجوية. القوات العراقية تنسحب انسحاباً غير مشرّف بعد تلقيها ضربات أولى. السعودية تسحب قواتها من جنوب الأردن. الألوية السورية التسعة تنسحب من الجولان لحماية دمشق. خشية الحسين من انقلاب داخلي. مؤتمر قمة الخرطوم لجامعة الدول العربية. فقدان المعنويات في الجيش السوري. خروجه سالماً بفضل مجهودات (يوثانت) في مجلس الأمن بإيقاف القتال. معلومات تنشر بالعربية لأول مرة حول استخدام الخط السري بين موسكو وواشنطن بناءً على طلب الوفد المصري من موسكو التدخل لوقف إطلاق النار. الاتفاق على وقف القتال في جميع الجبهات. احتلال الضفة الغربية بما فيها قطاع أورشليم القدس العربي، الجولان حتى القنيطرة، غزة، كل شبه جزيرة سيناء والجزء الغربي من ضفة القناة المصرية. طريق القاهرة أصبح مفتوحاً. تشرذم القطعات المصرية. تهديد سوفياتي بوجوب وقف القتال. الموقف الدرامي الهزلي المؤلم لأنقاض سياسة عبدالناصر في الداخل والخارج. إقالات واعتقالات للقيادات جماعية. توجيه التهم بالتقصير والجبن والخيانة. المرسحية المعدة سلفاً، واستقالة عبدالناصر، ثم قبوله العودة إلى الحكم مكرهاً بعد إلحاح الشعب العربي في مصر. ضحية الهزيمة: المشير عامر وصحبه

على أثر تحطيم القوة الجوية المصرية الكامل وبداية التقهقر من سيناء التقطت أجهزة الإنصات الإسرائيلية مكالمة تلفونية بين عبدالناصر والملك حسين في مقر قيادته. وسجلتها على شريط ودأبت إذاعة إسرائيل (القسم العربي) على بثها بصوت الزعيمين عدة مرات أثناء الحرب:

عبدالناصر: آلو. صباح الخير يا أخي.

الملك حسين: آلو. أنا أسمعك.

عبدالناصر: نحن نحارب. قواتنا على جميع الجبهات. عندنا هنا بعض المشاكل. إلا أنها لم تعد مهمة الآن. تغلبنا عليها. سنغلب والله في عوننا. هل تتفضل جلالتك بنشر بيان حول تدخل الإنكليز والأمريكان واشتراكهم. سنؤكد على السوريين بنشر ذلك أيضاً.

الملك: طيب، طيب.

عبدالناصر: ألف شكر. وكن قوياً. كل قلوبنا معك. اليوم أرسلنا كل طائراتنا ضد إسرائيل. منذ صباح اليوم الباكر قوتنا الجوية تقصف القوة الجوية الإسرائيلية. حطمنا ثلاثة أرباعها فوق سماء القاهرة.

الملك الحسين: ألف مبروك. الله يقويكم[1].

ما أظن عبدالناصر كان بحاجة إلى هذه الكذبة من أجل إغراء الحسين في دخول الحلبة. فقوات العاهل الأردني كانت حينذاك في حومة الوغى. وقد اختار ذلك عندما التقى بعبدالناصر قبل خمسة أيام والتزم معه بميثاق الدفاع المشترك.

وقبلها - كما أسلفنا - كانت العلاقات بين الاثنين على أسوأ حال فعبدالناصر منشغل في البحث عن أقصر السبل لاغتيال العاهل الأردني وراديو الأردن يحمل حملةً نكراء على عبدالناصر لأنه لا يقف موقفاً جدياً من إسرائيل على أثر قيام الطائرات الإسرائيلية بقصف قرية (سموعه) الأردنية وتدمير الطائرات السورية وترد إذاعة عبدالناصر بتسمية الملك في نيسان ١٩٦٧ «قزم المخابرات الأمريكية من عمان»[2].

لكن وبعد أن أنجز عبدالناصر حشد قواته وتلبية القوات العربية دعوة القتال[3] قرر

---

(١) ربما كان ثَمّ اختلاف ببضع كلمات عن الأصل. بسبب استعجالي في تدوينها إلا أنها نشرت في معظم الصحف المحلية والأجنبية ولاسيما اللبنانية. ولم ينكر صدورها أي طرف فالأصوات لا تقلد.

(٢) انظر: والتر لاكيور: الطريق إلى الحرب. الأصول وما بعد النزاع العربي الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٦٨). لـــنـــدن ١٩٩٣. ص١١٣ Walter Laqueur: Road to War: The Origin and Aftermath of Arab-Israeli Conflict 1967-68

(٣) قال عبدالرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية عند توديع القوات العراقية قبل حركتها إلى الأردن «ستثأرون لإخوانكم الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف في ١٩٤٨ وسنلتقي بعون الله مرة أخرى في حيفا ويافا».

الملك حسين أن لا تفوته الفرصة في غنم، فكان في الثلاثين من أيار في القاهرة وعبدالناصر ينتظره في المطار فتقدم منه وعانقه وقد ظهرت عليه علائم الارتياح رغم إزعاجه الملك بتعليق قصد منه المزاح إلا أنه كان غليظاً:

قال له ممازحاً: «ماذا سيحصل لو أننا ألقينا القبض عليك. وأنكرنا أية معرفة بوصولك إلى بلادنا؟».

كان مزاحاً ثقيلاً جداً يصدر من رجل كعبدالناصر عرف بالكياسة وبإخفاء ما يضمر تحت ستار المجاملة والرقة عند اللزوم. إلا أنه أظهر الآن فعلاً ما الذي كان يختفي تحت العناق والابتسام والقبلات من عداء مسموم بين هذين العاهلين.

في تلك المقابلة التي شارك فيها المشير عامر وسعد جمعة رئيس الوزراء الأردني، اقترح الحسين أن يتخذ نص المعاهدة السورية - المصرية الدفاعية (ميثاق الدفاع المشترك) أساساً. فيحذف اسم سورية فحسب ويوضع مكانه اسم المملكة الأردنية الهاشمية ويوقع الاتفاق، دون حاجة إلى مفاوضات وأخذ ورد. فأسرع عبدالناصر بالموافقة بكل سرور ووقع الاتفاق[٤].

على أن الإسرائيليين الذين كانوا يتابعون تلك المشاهد بدقة بعثوا برسالة للملك حسين عن طريق الجنرال أود بل Gen. Odd Bill رئيس مراقبي الهدنة التابع للأمم المتحدة قالوا له فيها:

«هذه الحرب هي بيننا وبين المصريين وإن لم تشارك فيها فلن يصيبك أي مكروه».

لكن الحسين وقد رأى رعاياه الفلسطينين في خط النار شعر عند وصول رسالة الإسرائيليين بأنه غير مخير. وأجاب على الرسالة بجفافٍ مفضلاً أن يكون الخاسر على أن ينعت بالخائن: « الأردن ليست خارج الإطار. الأردن دخلت الحرب. الأردن تشارك في العمليات الحربية».

كانت غلطة قتالة. ورد عليها الإسرائيليون بغاية العنف. حييم وايزمان، وهو

---

(٤) نصت المادة السابعة من الاتفاق على أنه «في حالة وقوع حرب فإن ضابطاً مصرياً برتبة آمر لواء فما فوق سيتولى قيادة القوات الأردنية». وقد تم التوقيع على الاتفاق في قصر القبة. وظهر عبدالناصر والملك حسين في القاعة الكبرى منه في صورة نشرها معظم صحف الأردن والقاهرة.

رئيس العمليات، كان مجتمعاً بموشي دايان في المقر العام عندما أبلغا بتجاهل الملك الإنذار الإسرائيلي بعدم التدخل. تبادلا النظر أحدهما إلى الآخر وعقّب وايزمان «هذا ليس بالشيء الجميل جداً. لو فعلها فسوف نناله».

أما الملك حسين فيذكر قوله: «قوتنا الجوية دمرت تماماً وهي على الأرض. تمكنا من إسقاط أربع طائرات إسرائيلية لكن، لما لم نكن نملك أكثر من قاعدتين جويتين قامت الطائرات الإسرائيلية بتدميرهما، فإن طائراتنا ما عادت قادرة على التحليق ولهذا أرغمت قواتنا على التقهقر».

كان الملك يقف على ربوة مع هيئة أركانه وما شاهده أصابه بصدمة عنيفة:

«جنودي ينكصون على أعقابهم في مجموعات وزمرٍ صغيرة. وقد أخذ منهم الإعياء مأخذه. كان بعضهم يمر بي ويقولون: نرجوك ياصاحب الجلالة دبر لنا غطاء جوياً وسنعود إلى ساحة القتال فوراً. وبطبيعة الحال كان كل شيء قد انتهى.

وأنا أذكر بأنني طلبت من أولادي هؤلاء أن يتوجهوا إلى (الزرقا) - شرق عمان - لنبدأ في إعادة تنظيم ما تبقى من القوات. كانت هناك أيضاً غارات جوية متواصلة. رأيت كل السنوات التي قضيتها دئباً منذ العام ١٩٥٣ قد قضي عليها وأنا محاول بناء البلاد والجيش. كل الكرامة كل الآمال قضي عليها. تلك كانت نقطة التحول في حياتي جسدياً وروحياً وجميع النواحي الأخرى. لم أحسب لضربة صاعقة كهذه التي أصبت بها...»(٥).

في ظرف أسبوع خسر الملك الأردني جيشه في ميدان الحرب وبضمنه قوته الجوية ودروعه. وفي السابع من حزيران أرغم على إخلاء القدس والتخلي عن الضفة الغربية ونابلس وأريحا.

وفي صبيحة اليوم السادس من حزيران واجهت القطعات العراقية مصيراً مماثلاً، فبعد أن جربوا حظهم في الهجوم على (ناتانيا) أصيبوا بضربة قتالة. ودمرت الطائرات العراقية في H3 ولم تشارك في المعركة.

وسحبت المملكة العربية السعودية جنودها الخمسة والعشرين ألفاً من جنوب الأردن والعقبة لمساندة اللواء الشاذلي في احتلال إيلات، سحبتها في الوقت المناسب

---

(٥) حسين ابن طلال: المرجع السالف، ص٣١١.

ولم يصب جندي واحد فيها بخدش.

ما أن تمت تصفية أمر الأردن ودخل موشي دايان القسم الشرقي من القدس متوجهاً إلى حائط المبكى مع جمهرة من الضباط حتى اندفعت القوات الإسرائيلية في الأردن وقطعات من جبهة سيناء بعد سيطرتها التامة عليها إلى الجبهة السورية.

حتى الخامس من حزيران لم يفعل الإسرائيليون في سورية إلا الإغارة على القواعد الجوية السورية وتدمير خمسين طائرة وهي على الأرض. والأمر العجيب الذي حير العالم كله ولفت أنظار المراقبين السياسيين هو موقف سورية فقد كان عليها أن تخف إلى ميدان القتال فور نشوبه تطبيقاً لاتفاقية الدفاع المشترك عندما انحدرت جحافل الجيش الإسرائيلي إلى غور الأردن فلم تبد أية مقاومة يمكن وصفها بالجدية. وقيل بأن الجيش السوري أساء إلى درجة كبيرة استخدام مدفعيته. بقي البعثيون أعلى الأصوات وأقواها تحريضاً وإلحاحاً على القيام بعمل عسكري ضد إسرائيل قبل العمليات الحربية إلا أنهم لم يعمدوا إلى بذل أي جهد، فتح جبهة أخرى من أجل تخفيف الضغط على الأردنيين كأن يحاولوا احتلال أجزاء من إسرائيل والظاهر أنهم كانوا يخشون انقلاباً عسكرياً عليهم من الداخل أكثر من خوفهم من هجوم إسرائيلي. وهذا ما فسر وجود أربعة ألوية مشاة على الحدود الإسرائيلية في مرتفعات الجولان فقط في حين كانت هناك تسعة ألوية من الجيش العامل مرابطةً حول دمشق.

وانسحبت هذه الألوية الأربعة بسرعة عندما بدأ الهجوم على مرتفعات الجولان واختُرِقت جبهتهم[٦]. كانوا يتحدثون كثيراً عن القتال إلا أنهم عجزوا عنه. لقد فقد الجيش السوري معنوياته وخصوصيات الضبط والربط فيه منذ أن تسلطت الاعتبارات العقائدية والسياسية وكانت العامل الأساسي لا الكفاءة ولا القدمية في ترفيعات قادته. كانوا يعتقدون أنهم بمنجى من الإسرائيليين طالما هم أحجموا عن المشاركة في القتال، وأن سكوتهم سيجنبهم آثارها المفجعة ويضحكون في سرهم بهجة وتشفياً لما أصاب غريميهما عبدالناصر والحسين من هوان وذلة. إلا أن ضحكهم هذا كان قصيراً جداً. ففي التاسع من حزيران، في السابعة من مساء اليوم الذي سبقه، بعد أربعة أيام من بداية الحرب، كان الاندحار تاماً والحرب منتهية على سائر الجبهات. سيناء، قطاع غزة،

---

(٦) وكالات الأنباء. نيويورك تايمس في ٢٦ حزيران ١٩٦٧؛ كريستيان ساينس مونيتور: ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٧.

الضفة الغربية بأسرها، القدس الشرقية، هذه كلها أصبحت في حوزة إسرائيل. في ظرف ستة أيام استولى الإسرائيليون على مساحة من الأرض تعادل أربعة أضعاف إسرائيل كلها.

الدولة العربية الوحيدة (خلاف لبنان) التي ستخرج من الحرب سالمة على ما يبدو هي سورية. حتى الأمريكان أنفسهم وجدوا الأمر من الغرابة بمكان[٧] وهكذا كان شعور (ليفي أشكول) عندما أجمع وزراؤه على الأخذ برأي (إسحق رابين) بوجوب احتلال مرتفعات الجولان إلا (موشي دايان) الذي كان معارضاً. وقد عرفه زملاؤه وكثير من الساسة بأنه مصاب بداء الخوف الروسي Russoqho-Bia. كان على يقين بشكل ما أن الروس سيأتون إلى نجدة سورية لو تحركت إسرائيل ضدها وأنهم قطعاً سيحاربون إلى جانبها. إلا أن وزير العمل (إيگال آلون) وهو جنرال سابق وواحد من خصوم دايان كان يفكر خلاف ذلك. قال لهم:

السوريون كانوا السبب الأساس لهذه الحرب، لهذه الأزمة الحالية، وقد يكونون علة لمشاكل أخرى في المستقبل. أما عن الروس فلا اعتقد أنهم سيعلنونها حرباً على إسرائيل إذا قمنا باحتلال خمسة كيلومترات. إني لراغب في هذه المغامرة.

بقي (موشي دايان) مع هذا مصراً على رأيه طوال أربع وعشرين ساعة. فهذا (البطل القومي) كان له وزنه حتى داخل الوزارة ونجح في تحويل الحكومة عن عزمها. إلا أنه أسرع فغيّر رأيه وانضم إلى الأكثرية عندما اعترض جهاز المخابرات الإسرائيلي في الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين من صباح التاسع من حزيران. برقية من عبدالناصر إلى نورالدين الأتاسي رئيس الجمهورية السورية جاء فيها «أظن أن إسرائيل منشغلة الآن بحشد قواتها ضد سورية. الهدف هو القضاء على الجيش السوري. أرغب في أن أشير عليكم بالموافقة على إنهاء الأعمال العدوانية وإعلام (يوثانت) السكرتير العام بذلك. من اجل إبقاء الجيش السوري سليماً. إننا خسرنا هذه المعركة

---

(٧) عن مقابلة لـ(ماك جورج بندي) مستشار الأمن القومي للرئيس جونسون. فقد قال الرئيس الأمريكي لأبا ايبان وزير الخارجية الإسرائيلي الذي كان في أمريكا (انظر ما سبق) «أليس من الغرابة بمكان أن البلد الذي كان أكثر إسهاماً في إشعال نار هذه الحرب من سائر البلاد الاخرى يخرج سليماً معافى؟ مقابلة مع أبا إيبان في هرزاليا إسرائيل في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٧ (المرجع السالف ص ١١٠).

ندعو من الله أن يكون معنا في المستقبل»[٨].

ما إن قرأ (دايان) البرقية حتى استنتج بأن سورية لن تبدي مقاومة جدية. وعندها اتصل بالجنرال داود أليعارز قائد القوات الشمالية وسأله «أنت مستعد للهجوم؟» أجاب (اليعارز) بالإيجاب فقال دايان: «فاشرع وهاجم» ثم أردف وكأنه يريد أن يقدم تفسيراً لتغييره رأيه: «سأقول لك لماذا وافقت على العملية: اولاً لأن مصر وافقت على الهدنة، وثانياً لأني أملك معلومات تؤكد لي بأن الجبهة السورية ستنهار» أجاب (اليعارز) تنهار أو لا تنهار، فأنا لا أهتم. والمهم عندي هو أن نهاجم. أشكرك جزيل الشكر وفي أمان الله»[٩].

بعدها وفي الثامنة صباحاً اتصل موشي دايان برئيس حكومته وقال له: «نحن الآن في مرتفعات الجولان». أجابه أشكول: «أتمزح؟ قبل بضع ساعات أردنا ذلك فحلتَ دونه ماهذا؟ أهذه لعبة من ألعابك؟» أجاب دايان: «كلا فالأمر حقيقي وقد غيرت رأيي».

فتحت أبواب جهنم على هضبة الجولان عندما انطلق الطيران الإسرائيلي حراً لا تعترضه سحابة واحدة «هاجمنا بكل ما لدينا. ألقينا بصواريخ. ألقينا بقنابر النابالم». دام القتال طوال ليلة الجمعة وفي صباح السبت بدت القوات الإسرائيلية وكأنها تسابق الريح نحو دمشق. بدت العاصمة واضحة أمام طلائع القوات الزاحفة وهي على بعد يتراوح بين خمسة وثلاثين كيلومتراً وأربعين.

كان هذا أكثر مما يستطيع الروس تحمّله.

في الكرملين نزل الطابق الأرضي ثلاثة هم رئيس الوزراء ألكساي گوسيگن ووزير الخارجية گروميكو ورئيس المخابرات KGB يوري اندروبوف، وتوجها إلى تيليفاكس كبير الحجم في زاوية - ذلك هو الخط الساخن بعينه - ووجها رسالة للرئيس جونسون[١٠].

---

(٨) صحيفة ايديعوت احرونوت ٣٠ أيار ١٩٩٧. من مقال بقلم شلومو نكديمون. (المرجع السالف. ص١١٠).

(٩) العميد آري براون كتابه «موشي دايان وحرب الأيام الستة» باللغة العبرية - تل ابيب ص٩. ترجم إلى الإنگليزية. المرجع السالف ص١١١.

(١٠) النص كالآتي:

السبت. حزيران ١٠ - ١٩٦٧ ترجمة فورية. وصلت الرئيس في التاسعة وخمس دقائق. في البيت الأبيض. =

ويذكر الجنرال ڤاسيلي ريشيتنكوف Vassily Reshetnikov قائد القوات الجوية الستراتيجية السوڤياتي:

«تلقيت أمراً بتهيئة لواء من الطيران الستراتيجي لغرض التحليق في سماء إسرائيل وقصف عدة أهداف عسكرية. وباشرنا بالاستعداد لذلك. درسنا الخرائط وتفحصنا نظام الدفاعات الإسرائيلية وكنا في غاية من الاستعجال. حمّلنا القنابل وصرنا ننتظر إشارة الانطلاق».

وفي البيت الأبيض قرئت الرسالة بإمعان. سأل ماكنمارا وزير الدفاع زميله رئيس وكالة المخابرات CIA هلمز: هل نعد الاسطول السادس للإبحار إلى شرق البحر الابيض المتوسط؟

أجاب (هلمز): لو فعلت هذا فإن الغواصات السوڤياتية التي تتابع حركات الأسطول، ستنقل النبأ إلى موسكو فوراً لتقول بأن القوات المهيأة توقفت عن عملية القيام بعمل دورات وإنها بدأت تتجه شرقاً.

كان جونسون غائباً. وعندما عاد نوه ماكنمارا ثانيةً بإمكان إرسال الأسطول السادس إلى المنطقة. فسأل جونسون: ما المسافة بين الأسطول والساحل السوري؟ أجاب وزير الدفاع: إنها مائة ميل. فقال (جونسون): فاجعلوها خمسين ميلاً فصدع ماكنمارا بالأمر وأصدره.

كان يعبق في الجو رائحة أزمة أمريكية - سوڤياتية خطيرة. وبدا الجو متوتراً للغاية في غرفة الرئيس وبعد مرور خمس وعشرين دقيقة من وصول رسالة الخط الساخن

= عزيزي السيد الرئيس.
هنا حالة خطيرة جداً الآن. قد ترغمنا في حالة عدم توقف العمليات خلال الساعات القلائل الأخرى على اتخاذ قرار مستقل نحن على استعداد لعمل ما يلزم. ومع هذا فإن هذه الأعمال قد تؤدي بنا إلى نزاع تنجم عنه كارثة عظيمة. نقترح أن تطلبوا من إسرائيل الموافقة على وقف الأعمال العدوانية من غير شروط مسبقة خلال الساعات القلائل التالية. نقترح توجيه إنذار لإسرائيل: إن لم تتوقف الأعمال الحربية فسوف تتخذ الإجراءات الضرورية وبضمنها الإجراءات العسكرية. نرجو إعطائي رأيكم (التوقيع: ألكساي كوسيگن).
(المرجع السالف ص ١١٣. يعتمد النص على مقابلة للكاتب مع ڤكتور سوخدروف. التكنيكي المخصص لتشغيل الخط الساخن عند استخدام الخط ساعتذاك. تمت المقابلة في موسكو ١٩٩٧.

أجاب الرئيس جونسون[11] عليها. في تلك الأثناء كانت ثم أحداث ومفاجآت في غاية الطرافة تجري على مرتفعات الجولان. ففي العاشر من حزيران أعلن راديو دمشق في التاسعة والدقيقة الثلاثين بياناً للحكومة ادعت فيه أن الجيش الإسرائيلي احتل بلدة القنيطرة. وكان السوريون يهدفون من هذه الكذبة التي دفعهم إليها موقفهم اليائس إلى حمل مجلس الأمن على تبني قرار بوقف إطلاق النار. في الواقع إن الإسرائيليين ما كانوا يفكرون باحتلال القنيطرة. وفي زمن إذاعة هذا النبأ لم يكن يُرى في القنيطرة

---

(١١) النص كالآتي:
السبت ١٠ حزيران ١٩٦٧
صادق عليها الرئيس في الساعة ٩،٣٠
أرسلت عبر الخط السري
إلى السيد كوسيگن رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوڤياتي:
من الرئيس جونسون.
عزيزي مستر كوسيگن
تسلمت رسالتك. وأعلمك بأن وزير خارجيتنا أرسل في ساعات الليل الأخيرة رسالة مستعجلة جداً إلى إسرائيل قال فيها إننا نعتبر أمراً في منتهى الأهمية أن تبرهن بعمل أرضي أن أوامرها في وقف إطلاق النار قد نفذت فعلاً. سفيرنا (باربور) في إسرائيل بعث لنا الآن برسالة (الوقت ٧،٤٥ بتوقيت واشنطن) في هذا اليوم يقول فيها إن إسرائيل أبلغته بأنهم يعتقدون بأن قرار وقف إطلاق النار قد طبق في هذه اللحظة. التوقيع. لندن ب. جونسون
أمر كوسيگن وزير خارجيته بأن يتحقق صحة النبأ بوساطة سفيرهم (أناتولي باكوڤسكي) في دمشق يقول هذا: «سألني گروميكو: ما الذي يحصل في دمشق؟ وفيم نحن نتحدث شاهدت طائرتين إسرائيليتين تحلقان في سماء دمشق. فأنهيت الوصف لگروميكو وعندها أملى كوسيگن الرسالة الجوابية التالية:
١٠ حزيران ١٩٦٧ - العاشرة صباحاً. ترجمة فورية. وصلت الرئيس الأمريكي بعد خمس دقائق. وهذا نصها:
البيت الأبيض. رئيس الولايات المتحدة:
عزيزي الرئيس جونسون
قرأت إجابتك على رسالتنا. وعليّ أن أخبرك بأن معلوماتك حول وقف العمليات العسكرية في سورية من جانب الإسرائيليين ليست صحيحة. لدينا اتصالات مستمرة غير منقطعة مع دمشق. وإسرائيل تستخدم كل أنواع الأسلحة من طيران ومدفعية ودبابات في مسرى هجومها على دمشق. من الواضح أن سفارتكم في سورية تستطيع أن تؤكد لكم ذلك - لو كان عندكم ممثل هناك. العمليات العسكرية تتصاعد. من الضروري جداً اجتناب المزيد من سفك الدماء. التأجيل غير ممكن. مع الاحترام (كوسيگن)

نفسها أو على مسافة منها جنديٌّ إسرائيلي واحد. لكن، وهذا موطن العجب، ما إن سمع الجنود السوريون المرابطون في القنيطرة ذلك حتى بدأوا يفرون زرافات ووحداناً متوهمين بأن الجيش الإسرائيلي يحاول إحكام تطويقها[١٢]. ورغم ضغوط واشنطن والأمم المتحدة لوقف القتال فقد أمر (موشي دايان) بعدم تكذيب البيان الحكومي السوري واستغلال الفرصة والتقدم إلى الأمام واحتلال القنيطرة وكان احتلالها سيزود الإسرائيليين بسيطرة أفضل على مرتفعات الجولان والوصول بالقتال إلى نصر مذهل على الجيش السوري.

كان (أشكول) في خط النار عندما بدأ وزير خارجيته في نيويورك يصور له مقدار الضغوط وحراجة موقفه. إلا أن رئيس الحكومة فضّل أن لا يسمع التلفون برهة محتجاً بسوء الاتصال إلى أن أكمل الجيش مهمته. ففي الساعة الثانية والدقيقة الأربعين من العاشر من حزيران سقطت القنيطرة فعلاً بعد إعلان السوريين عن سقوطها بخمس ساعات وبعدها تسلم مندوب إسرائيل للأمم المتحدة أمر بلاده بقبول وقف إطلاق النار[١٣].

باتت إسرائيل في حوزتها مساحات عظيمة من البلاد الناطقة بالعربية. وكانت حكومتها تخشى أن يمارس المجتمع الدولي ضغوطاً عليها مثلما جرى في العام ١٩٥٦، بإرغامها على ترك كل الأراضي التي احتلتها وبدا من المعقول والحالة هذه أن تأخذ حكومة إسرائيل زمام المبادرة وتتقدم بعرضٍ سياسي يقطع الطريق أمام الضغط والفرض الدوليين.

---

(١٢) يذكر مؤلف [حرب الأعوام الخمسين: المرجع الأسلف] خلاصة لمقابلة جنرال سوريّ لم يشأ أن يذكر اسمه، قال إنه كان في طريقه إلى القنيطرة عندما قابل الجنود وهم يتركون البلدة جماعات وأفراداً في فوضى شاملة، وقال إنهم تركوا أسلحتهم وراءهم، بعضهم كان يعدو وكأن الجن تطارده قبل أن يصل أي جندي إسرائيلي أو يصبح ضمن مجال الرؤية (ص١١٣).

(١٣) اتجه المندوب الإسرائيلي فوراً إلى (هافر ثابور) رئيس مجلس الأمن قائلاً إن لديه تصريحاً عاجلاً. فاعترضه المندوب السوفياتي (نيكولاي فيدرينكو) بقوله أيها السيد الرئيس لا يمكنك أن تسمح بالكلام لمندوب لأنه إخلال بالنظام. إنني لا أقر ذلك. لكن الرئيس سمح للمندوب الإسرائيلي. وفي البيت الأبيض كان جونسون يتابع وقائع الجلسة وعندما رأى المندوب الإسرائيلي (جدعون رافائيل) يدلي بتصريحه أسرع يجيب كوسيگن «لدينا تأكيدات لا يرقى إليها شبه من إسرائيل أنه لم يعد هناك تقدم لاحتلال دمشق» (وفي السادسة والدقيقة الثلاثين ساد الهدوء الجبهة) ص١١٥.

في ١٣ من حزيران ١٩٦٧ بعد إقرار الهدنة بثلاثة أيام تقدمت إسرائيل بعرضها «الأرض مقابل السلم» وهو يفترض أن تتخلى إسرائيل عن كل الأراضي العربية التي احتلتها في الحرب الأخيرة وبدون استثناء، شريطة أن تعترف الدول العربية بإسرائيل وتوقع اتفاقات سلم معها(١٤).

أرسلت الحكومة الإسرائيلية هذا العرض إلى كل من وزير خارجيتها ومندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة برقياً. ولم يخفيا سرورهما به، ووصفه (إيبان) بأنه «أعظم مبادرة درامية أقدمت عليها حكومة إسرائيلية». وقدما العرض (لماكنمارا) الذي قدم المشروع بشكل أغضب الإسرائيليين لأنه تضمن عبارة (سلم دائم عادل) وهي إضافة أمريكية. وقدمت على أساس كونها صيغة أمريكية - سوفياتية. وضيع المصريون فرصتهم عندما رفضوها(١٥) ولم يلبث جناح في الحكومة الإسرائيلية كان يعارض صفقة الارض مقابل السلام أن استفاد من الرفض المصري فسحب الاقتراح.

* * *

كان الجيش المصري، بالشكل الذي قدمته الدعاية المصرية للشعوب الناطقة بالعربية. جيشاً لا يغلب. كان فخر أمة العرب ورمز عزتها وجبروتها وكانت جموعها تشاهد في التلفزة استعراضاته المهيبة بصواريخه الضخمة تجرها شاحنات عملاقة. جيش يمثل القومية العربية خير تمثيل. هذا الجيش العظيم الذي تعب ثوار يوليو في تدريبه وتثقيفه وتجهيزه وتسليحه طوال خمسة عشر عاماً تم تدميره وسحقه تماماً خلال

---

(١٤) بعد خمسة وثلاثين عاماً. يأبى الأمير عبدالله ولي العهد السعودي إلا أن يذكرنا بهذا الاقتراح عندما عرض نظيره في مؤتمر القمة العربية الأخير المنعقد ببيروت في ٢٠٠٣ ووافقت عليه الدول العربية المشاركة كافةً بحماسة ولهفة وهو بالضبط يعرض عودة إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ لقاء سلم دائم عادل. فيجيء الآن دور الإسرائيليين لرفض اقتراحهم هذا بكل برود واستخفاف!!

(١٥) يذكر (صلاح بسيوني) الذي كان عضواً في اللجنة المصرية التي نظرت في هذا العرض اقتراح (گولدبرغ - دوبرينين): كان من رأينا بأن هذا الاقتراح هو أفضل ما يمكن الحصول عليه وعلينا القبول به. فقدمنا مطالعتنا لوزير الخارجية الذي أخذها تواً مع اقتراح گولدبرغ - دوبرينين وذهب مع عدد من موظفيه للاجتماع بعبدالناصر. وبعد فترة عاد ووجدنا أن اقتراحنا قد رفض. وأن علينا أن نوصي برفضه. لم يكن عبدالناصر في ذلك الحين في حالة عقلية تؤهله للقيام بمساومة معقولة (الكلام لصلاح بسيوني - مقابلة خاصة في القاهرة - المرجع السالف (ص١١٦).

ثلاثة أيام بقوات دولة صغيرة تقاتل على ثلاث جبهات؟

قبل أن تذهب الهزيمة بأولاد هذه الأمة شتى المذاهب ذهب ذلك النصر الخاطف بعقل عبدالناصر وعجز تماماً ولمدة عن هضم حقيقة قيام إسرائيل وحدها بهذا. فراح به الخيال بأن الأمريكان والبريطانيين ساعدوا إسرائيل في إحراز هذا النصر وقوي الخيال ليغدو عنده حقيقة. وراحت الإذاعات تتحدث بذلك وتنسج القصص وتأتي بتفاصيل مذهلة مقنعة (لولا افتقارها إلى برهان) وحرض هو عليها وشجعها حيناً من الزمن. إلا أن ذلك لم يمد من عمرها طويلاً وانكشف الزيف. وبدت الحقائق عارية واضحة وكان يحتاج إلى بديل، إلى كبش فداء، فانثنى ليلقي الذنب كله على عبدالحكيم عامر وزمرته. وينقل لنا مؤرخه (هيكل) عنه قوله «انه كان السبب في هزيمة القوات المصرية التامة في محاولته سحبها عبر القناة بيوم واحد»[١٦]. وحاول مؤرخو مصر المعاصرون لها ولحق بهم الآخرون في البلاد الناطقة بالعربية أن يجدوا لها نعتاً في اللغة يخفف من وقعها فأطبقوا على اختيار كلمة (النكسة)[١٧] لها، وهو وصف لطيف لا تشم منه رائحة اليأس، بوسعه إخفاء بعض الحقيقة التي لم تنكشف تماماً إلاّ هذه الساعة.

وأخفيت أبعادها عمداً لتندفع الملايين التي تغص بها شوارع القاهرة تهتف باسم عبدالناصر وتنادي بوجوب بقائه وسحب استقالته. وجاء مع النكسة مجموعة عجيبة من الأحداث في مصر. فبعد أن أقنع الرئيس المصري نفسه بوجوب سحب استقالته راح يبحث يمنة ويسرة عن الناصحين في الجيش كعامر وبدران اللذين نصحاه بالاستقالة. ونصحه بعض زعماء الاتحاد العربي الاشتراكي بالبقاء. وفي التاسع من حزيران سُمع من التلفزة يقول إنه لم يكن يريد الحرب. إلا أن الأقوال التي نثرها من غير حساب قبيل الحرب كانت تكذب هذا الادعاء. كانت كلها تعبر عن التحدي والاستفزاز، حتى

---

(١٦) نتنگ (المرجع السالف: ناصر) ص١٧١: «كان عبدالناصر في ١٩٦٧ يعيش في جو ١٩٥٦ ورفض أن يصدق بأن تهديداته وتحركاته العسكرية وإغلاقه مضيق تيران مصعدة تهديداً خطيراً بهجوم إسرائيلي. وفي أحاديثي معه خلال تلك الأيام الحرجة الأخيرة وجدته مقتنعاً بقدرته على اعتلاء الموجة والتغلب على العاصفة. ومما شجعه على الاحساس بالامان والقوة إلى حد ما تأكيد واشنطن المتكرر بأن إسرائيل لن تكون البادئة. فلم يصغ لتحذير زميليه عبداللطيف البغدادي وحسن ابراهيم»

(١٧) تستغل اللغة العربية لغنائها بالتعابير الفتانه الرائعة لاختيار ما يكون منها أخف وقعاً على الأذن في حالتي الضيق والانفراج. كانت لا أكثر من نكسة. ونسي الملايين تصريحاً للمشير عامر قبل يومين (٣ حزيران ١٩٦٧) لجريدة لوموند «إن مصر تمتلك».

تأكيده عدة مرات بأن «مصر لن تطلق الطلقة الأولى».

ترى كم كان يشعر بوخز من ضمير عندما أبلغ الملك حسين بحديثه التلفوني بأن قوته الجوية أتمت تدمير ثلاثة أرباع القوة الجوية الإسرائيلية فوق سماء القاهرة؟

اعتذر عنها فيما بعد بأنه قالها استناداً إلى تقرير هيئة الأركان التي أيدت له ذلك. ولم يكن هناك من سيناقشه في هذا الادعاء فمعظم جنرالات الأركان هؤلاء كانوا متهمين وطوى الملك حسين حشاشته كمداً وحنقاً وكظم ما اعتمل في نفسه من آلام عندما انكشف له فيما بعد أن عبدالناصر خصه دون غيره بالكذبة في حين أنبأ الجزائريين والسوريين بالحقيقة المريعة الكاملة.

يذكر أنتوني نتنگ:

«بعد حرب الأيام الستة، القول بأن سياسة عبد ناصر العربية في مصر باتت أنقاضاً متداعية هو قول فيه مجاملة وتخفيف. والحقيقة أنها أصبحت غباراً وقبض ريح تتلاعب به هباباً. فبعد ثلاثة عشر عاماً من محاولة المحافظة على التوازن في علاقاته مع الشرق والغرب أدار ظهره للغرب في العام ١٩٦٥ نهائياً، وعدّه خصماً لا يمكن التقرب إليه أو الوثوق به. وانحدر بصورة جامحة لا كابح لها إلى الشرق. ليجد نفسه لا يخرج من خطأ إلا ليقع في آخر. ليجد نفسه واقعاً في الفخ الذي حاول اجتنابه. ليجد نفسه يعاني هوان الهزيمة ومذلتها بكل أبعادها وقساوتها على يد إسرائيل وسط لوم وسخرية وتشفي أعدائه الكثيرين. وفي مقدمتهم القوميون العرب في العراق وفي سورية والأردن بل في الجزائر ولبنان وعند الفلسطينيين أنفسهم. وفي النهاية، وجد هذا الزعيم الذي رفعه القوميون العرب إلى مرتبة النبوة والتقديس، وأنزله العالم منزلة احترام وحسب له ألف حساب، وجد نفسه يقع تحت رحمة السوڤيات المتعالين المتكبرين المصلحين الذين تروعهم الحرب البادرة يقف أمامهم عارياً ذليلاً بلا سلاح ولا طيران متعلقاً بيأس بدولتين هما فرنسا التي لم يكن يشعر نحوها بأي احترام إلى وقت قريب جداً بل بعداء وعدم ثقة واحتقار. وثانيتهما الأردن تلك الدولة الصغيرة التي حاول بكل طاقته إسقاط نظامها واغتيال ملكها»(١٨).

---

(١٨) أنتوني نتنگ. المرجع السالف، ناصر: الفصل التاسع عشر.

في ٩ حزيران مثلت على مرسح القاهرة دراما هزلية أعدت بإتقان لا مزيد عليه هدفها طمس معالم الهزيمة، قبل أن يشعر الشعب المصري بأبعادها وخزاتها وقبل أن تبلغه أنباء الهزيمة مفصلاً وقبل أن تبادر الجموع تبحث باكية عن قتلاها، وعمّن عاد ولم يعد من الصحراء. كان الشعب المصري يدري فحسب بأن الجيش المصري انسحب من سيناء تحت ضغط قوات الحلف الأمريكي - البريطاني - الإسرائيلي وبأقل ما يمكن من الخسائر. والإعلام المصري منشغل ليل نهار لتغطية معالم الفاجعة. ثم وإكمالاً للدراما تمت تهيئة الجمهور لمشهد رائع مثير مشهد القائد والزعيم يقبل متنازلاً عند إرادة الشعب البقاء رئيساً للدولة.

في هذا اليوم ظهر عبدالناصر ليلقي كل الذنب على نفسه فيما حصل وأعلن أنه يتحمل التبعة وحده. وأنه تخلى عن منصب رئاسة الدولة لنائبه (زكريا محي الدين).

عندها: وبتدابير اتخذت سابقاً أشرف على إعدادها الاتحاد العربي الاشتراكي بدقة وانتظام، تدفقت إلى الشوارع حشود هائلة من القاهريين - من البيوت والمقاهي ومحلات العمل بعضهم سائر على قدميه وبعضهم يمتطي حيوانه أو يخرج رأسه من سيارته وعربة نقله. الجميع يتجه إلى حيث يسكن عبدالناصر. جموع هائلة هائجة صائحة صاخبة تسير ينسق وانسجام وانتظام دون اعتراض أو مُدافَعَة ولا تزاحم من قبل رجال الأمن كما هي العادة في كل تظاهرة لا تجيزها الحكومة. كل هذه الحشود كانت مجمعة على طلب واحد. مناشدة الرئيس بالبقاء وسحب الاستقالة.

المثير للدهشة هنا أن عبدالناصر لم يخطر نائبه (زكريا محي الدين) قبل إلقاء الخطاب باعتزامه تسليم شؤون الرئاسة إليه، وأن (محي الدين) فوجئ كغيره من الناس بهذا الإعلان ولم يسمعه إلا من الراديو. وكان من الأذكياء البعيدي النظر الذين لا يصلون إلى قراراتهم فوراً بل بعد فترة تأمل وميزان بعيداً عن الحماسة وفورة دم. وكان فوق ذلك واحداً من الذين نصحوه بأن يتفادى الحرب وأن يتوقف عن قرع طبولها. ولم يكن لديه أية رغبة في المنصب وخصوصاً بعد الهزيمة فركب سيارته وانطلق إلى منزل عبدالناصر ليبلغه بحزم وصراحة رفضه التام هذه الخلافة.

وقال له إنه لا يستطيع التخلي هكذا عن منصبه وعن مسؤولياته والجيش المصري مطوق في سيناء وطال الكلام في العرض والطلب والإباء والرفض - وكان زكريا يدرك بأن الأمر تمثيلية من أولها إلى آخرها. فألقى بقنبلته حين قال له: «ليس من صلاحيتك اختيار خليفتك بموجب الدستور. ولمجلس الأمة وحده الحق في ذلك».

وتقاطر رجال الحكم إلى منزل عبدالناصر وتمت بالأخير محاولة إقناعه بالعدول عن الاستقالة واقترح (زكريا محي الدين) إذاعة ذلك بالراديو ببيان رسمي يتضمن رفضه هو قبول الرئاسة. إلا أن عبدالناصر فضل إعداد البيان بشريط مسجل أرسل إلى دار الإذاعة بسيارة خاصة من دون إعلام نائبه بأنه أمر بعدم إذاعة بيان نائبه حول اعتذاره عن تولي المنصب. ولم يكتشف الخدعة إلا بعد وقت واحتج بشدة وصرامة، ولم يفد احتجاجه فقد قيل له على سبيل الاعتذار إن عبدالناصر قرر عدم إذاعة أي بيان إلا بعد اجتماع مجلس الأمة[١٩].

وأعدت في مجلس الأمة لهذا الغرض تمثيلية أخرى. فقد قرر المجلس بالإجماع:

«أن يبقى عبدالناصر رئيساً للجمهورية حتى إزالة كل آثار العدوان الإسرائيلي. وتحرر الأراضي المصرية من احتلال العدو...».

ولم يرد ذكر لفلسطين في القرار. وخول عبدالناصر سلطات غير محدودة للقيام بعملية «إعادة البناء السياسي والعسكري».

ثم إنه بعث مع (أنور السادات) برسالة للمشير عامر يخيره فيها بين مغادرة البلاد فوراً وبين تقديمه للمحاكمة. وقال فيها إنه في حالة اختياره النفي فسوف يزوده بما

---

(١٩) أدرك (محي الدين) من غير كثير من التفكير وبحزن بالغ أنه كان ضحية مخطط دقيق أسود يهدف إلى إثارة الجماهير ودفعها إلى الالتفاف حول عبدالناصر زمن النكسة. وشعر بأن إساءة بالغة قد لحقت به عمداً وبشكل مقصود (عند حرمانه من حق إعلان رفضه الرئاسة بصورة علنية وهي لا أقلّ من مؤامرة على سمعته يقصد بها أن يتخلف عند العموم انطباع كاذب بان سكوته يدل على الرضى وأنه كان يطمح حقاً إلى رئاسة الجمهورية لكن الجمهور رفضه. ويستفاد مما كتبه المصريون وغيرهم بعد وفاة عبدالناصر أنه اهتبل فرصته هنا للنيل من وزيره زكريا محي الدين بعد سلسلة طويلة من الخلاف بينهما حول السياسة الواجبة ابتداء من حرب اليمن وانتهاء بحرب الأيام الستة. على أنه بقي سنة واحدة أخرى نائباً لرئيس الجمهورية ثم قدم استقالته في ١٩٦٨ وخرج واعتزل ولم يلتق بعبدالناصر - كانت قطيعة نهائية. ولو بقي لما أمن على نفسه فقد كان زميله حساساً جداً للشائعات يصدق دائماً ما تنشره الصحف. ففي أواخر سنة الاستقالة هذه، نوهت صحف لبنانية بأن (زكريا محي الدين) يوشك على العودة إلى منصبه. فنهش الشك قلب عبدالناصر. وقوي شكه عندما ظهر كتاب (مايلز كوپلاند) الموسوم (لعبة الأمم) وكان صاحبه رئيس شعبة CIA في مصر. وفيه زعم أنه يكشف عن صلات سرية للضباط الأحرار بوكالته. شك عبدالناصر في أن مصدر هذه الروايات الخيالية هو زكريا محي الدين وأنه يتآمر عليه فاعتقله وأبقاه رهن الاعتقال ثمانين يوماً تعرض خلالها للاستجواب والمعاملة المهينة القاسية (نعت عبدالناصر ما جاء في كتاب لعبة الأمم بالخيال المحض).

يؤمن له عيشة مرفهة. فرفض المشير العرض بازدراء وقال إنه سيبقى ويواجه أي محكمة.

كان عبدالناصر قد جرد (عامراً) من كل مناصبه وعزل الفريق الأول صدقي محمود قائد سلاح الجو مع تسعة آخرين من قادة الفرق. وقدمهم جميعاً للمحاكمة بتهمة الجبن والتخاذل وعدم القيام بالواجب العسكري. وبعدها بثلاثة أشهر ألقي القبض على (شمس بدران) وحوالي خمسين ضابطاً آخر بتهمة التآمر للإطاحة به. ثم ألحق بهم (صلاح نصر) صفيه وموضع ثقته وأصدر عليه حكماً بالسجن المؤبد. ورفض عامر العفو الذي أصدره عبدالناصر عنه. ولم يكن لشخص في مثل مركزه، والتهمة التي يواجهها من سبيل للخلاص من عقوبة الموت أمام الأدلة الوافرة لو مثل أمام القضاء العسكري. فأقدم على الانتحار وبعده ألغي منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية وبادر عبدالناصر إلى تعيين نفسه قائداً أعلى للقوات المسلحة خشية انتقاض عسكري عليه - كما حاول المشير عامر ذلك قبل اعتقاله.

بدا عبدالناصر وكأنه يعيش في ظل كابوس مرعب. لم يعد يتحدث عن الوحدة العربية ولا عن القومية العربية بالشكل الصارخ وبالمستقبل العريض الذي ينتظر الأمة العربية تحت الزعامة المصرية. وانقلب فجأة يتحدث عن المصريين والشعب المصري وحضارة مصر القديمة.

وكان يعلم أن بوسع الإسرائيليين العبور إلى الضفة الغربية من القناة دون أن يعترضهم عائق. وأن بوسعهم الوصول إلى القاهرة في يوم واحدٍ.

فاستدعى رفيقه (كمال الدين حسين) من ثوار يوليو. وطلب منه تشكيل قوات شعبية على غرار تلك القوات التي أقلقت راحة البريطانيين أيام العدوان الثلاثي في ١٩٥٦ . فاشترط عليه هذا الذي كان يرتبط روحياً بالإخوان المسلمين - اشترط عليه إطلاق سراح السجناء منهم فاستشاط غضباً وطرده[٢٠].

ثم بدأت المزايدات المخجلة تترى إثر عودة القطعات العراقية والجزائرية من

---

(٢٠) بعد أن ترك زكريا محي الدين لم يكن قد بقي من قيادة الضباط الأحرار غير أنور السادات الذي استطاع بشكل مدهش وعبقرية يحسد عليها إخفاء ما يشعر به فيؤمن على كل كلمة ينطق بها عبدالناصر الذي كان بدوره يستخف به ويعتبره إمّعة لا يستغنى عنه. وبقي معه كذلك حسين الشافعي (البهيمة) كما كان يعرف به على الصعيد الشعبي.

حرب لم تدخلها. وبدأت إذاعتا الجزائر وبغداد تشهّران بعبدالناصر إثر قبوله بالقرار المرقم ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن[٢١] مشيعاً بالتحديات والتعليقات اللاذعة وقبل البعث الحكم بالهدنة في مبدأ الأمر - قالوا في دمشق إنهم يقبلون بها مرغمين - وسكتوا برهةً ثم صعدوا من الهجوم الذي كانوا يوجهونه قبل الحرب إلى مصر والأردن بسبب خيانتهما قضية العرب الرئيسة فلسطين عن طريق الرضا بعقد هدنة. وراح البعث يطالب بمواصلة القتال مهما كان الثمن مصراً على أن يوصم بالخيانة أي عربي يفكر في عقد أي صلح مع إسرائيل.

وخفت صيحة الحرب وتلاشى طلب استيناف القتال من قوميي لبنان والدول الناطقة بالعربية البعيدة عن خط المواجهة أو تلك التي لا تريد لها أمثال المصائر التي حلت بسورية والأردن ومصر[٢٢].

---

(٢١) نص القرار على وجوب انسحاب إسرائيل إلى حدود دائمة آمنة. وشجب حيازة الأرض بالقوة. وحث على إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين. وعلى إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل. وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية. الخ

(٢٢) خرج مؤتمر القمة المنعقد في ١٩٦٧ بهذا القرار: «اتفق رؤساء الدول العربية على توحيد جهودهم السياسية على المستوى الدولي الدبلوماسي لإزالة آثار العدوان وضمان انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة منذ عدوان الخامس من حزيران» (اعتبر الشقيري هذا القرار استسلاماً عربياً كاملاً وأصر على إضافة هذه العبارة الجوفاء وبتشجيع وإصرار من العراقيين والجزائرين) « على أن يتم ذلك ضمن إطار المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي: لا صلح مع إسرائيل ولا اعتراف بها ولا تفاوض معها. والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه». كان مؤتمر القمة هذا الذي انعقد في الخرطوم مؤتمراً عجيباً بين المؤتمرات التي عقدتها جامعة الدول العربية. إنعقد في الثلاثين من شهر آب وبدا العرب فيه لا يفكر أحد منهم بالقومية العربية والأخوة والوحدة. السوريون اعتبروا المؤتمر وسيلة لتبرير الاستسلام لإسرائيل فقاطعوه بالأخير ولم يحضروا. والسعوديون لا يريدون الجلوس مع المصريين بسبب اليمن. ومع أن مصر جلست مع حليفيها الجزائر والعراق إلا أنها بدت أقل ثورية في نظر الدول الثورية العربية وأكثر رجعية بخطبها ود السعودية. وشارك العراق والجزائر أحمد الشقيري في توجيه الاتهام إلى عبدالناصر لتخليه عن القتال وقبوله بوقف إطلاق النار وأبت الجزائر والعراق مبدئياً القبول بزعامة عبدالناصر. وبالأخير قبل التنازل عن هذه الزعامة اسمياً وفعلياً - (نظرياً وعملياً: كما وصفتها صحيفة لبنانية) لقاء ١٣٥ مليون باون سترليني تدفع منها الكويت والسعودية مبلغ ١٠٥ مليون باون مناصفة لكل من الأردن ومصر تعويضاً عن خسائر الحرب شريطة أن تقوم مصر بسحب كل قواتها من اليمن. وتقدمت ليبيا بمبلغ الثلاثين مليوناً الأخرى وتمّ تقسيمها على الشكل الآتي ٩٥ مليوناً لمصر و٤٠ مليوناً =

لم يبق عبدالناصر مصراً لمدة طويلة على الأكذوبة التي أطلقتها أجهزة إعلامه حول المساعدة الأمريكية لإسرائيل أثناء الحرب. مع «فرصة طويلة ودقيقة في الرقبة!» وبيينات تعاونت على تلفيقها أجهزة الإعلام القاهرية من ألفها إلى يائها وصدقتها الشعوب العربية كافة. فقد اضطر بعد فترة قصيرة من الزمن إلى نفيها بعد أن وجد كم يلحق به الإصرار عليها من ضرر سياسي. وانتهز الفرصة لذلك في مقابلة صحفية له مع مجلة أمريكية[٢٣] ساحباً اتهامه أمريكا بهذا الشكل من العلانية على أنه بقي مصراً خلال الأشهر القليلة التالية على أن الولايات المتحدة كانت تحمي إسرائيل أثناء الحرب.

كانت الخزينة خاوية. والقناة مغلقة والتهديد بغزو آخر عبر القناة غير مستبعد. اتجه إلى الروس مستنجداً لا مشترياً فخفوا إلى المساعدة دون تردد وأرسلوا معها خبراء ومستشارين ومدربين فإذا بالجيش المصري المعاد تنظيمه يغدو في يد السوڤيات مثلما كان في يد البريطانيين أيام العهد الملكي. وتقاطرت طواقم من الضباط والمدربين والخبراء العسكريين مع المعدات وتواجدت في كل وحدة وكتيبة ولواء وبدت كلمتهم مطاعة لا مرد لها. لا يجرؤ ضابط مصري وطني، أو قومي عربي على تحدي أوامرهم أو توجيه أي نقد إليهم بعكس ما كانوا يعاملون مدربيهم البريطانيين ويجترئون عليهم في أحيان كثيرة.

وبدت القومية العربية في مؤتمر القمة في الخرطوم آخر ما يفكر فيه المجتمعون:

= للأردن. وفي هذه المرحلة استهدف الشقيري إلى حملة انتقاد شنعاء من المقاومة الفلسطينية لتضييعه الوقت في استعراض نفسه مع الزعماء الشيوعيين في موسكو وپكين فكانت مقدمة لاستقالته واعتزاله.

(٢٣) مجلة Look (٩ آذار ١٩٦٨) من تصريحه لها «إن التهمة كانت تستند إلى شكوك ومعلومات خاطئة» (وكان قد أوعز لمحمود رياض مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة بالاعتذار عن الاتهام والاعتراف بأنها محض اختلاق رسمياً). إلا أن الاعتذار لم يلق الصدى المنشود لا عند جونسون ولا نيكسن. وقد قيل إن عبدالناصر ما أقدم على هذا إلا كرد فعل لرفض السوڤيات تزويده بأسلحة هجومية. فرأى أن يحاول إعادة روابطه مع الغرب. وفي حينه وكما أشرنا كان السوڤيات قد كرهوا منه هذه الكذبة واعتبروها مناورة لجرهم إلى الحرب. (كان عبدالناصر قد قال في خطاب له بتاريخ ٦ تشرين الثاني): «الأمريكان يقاتلون وراء القوات الإسرائيلية ويزودونها بالسلاح والطائرات التي تستخدم ضدنا. ولا وسيلة لدينا إلا أن نشق طريقنا إلى ما نريد فوق بحر من الدماء وتحت سماء من النيران». أما مجمل الكذبة كما نشرت في الصحف فهو أن الأسطول السادس الأمريكي أعان الطائرات السرائيلية على الاستهداء إلى مواقعها بأجهزة التشويش عندها وأن بعض الطائرات الأمريكية قامت بمهمة الدليل.

«وولّى جانب كبير مما كان يتسم به عبدالناصر من اعتداد بالنفس كما تلاشت فيه أية مزاعم له بوصفه قائد القومية العربية ورائد النهضة العربية وكما أسر إليّ وهو يبتسم ابتسامة واهنة إنه عاجز عن الدفاع عن بلاده لأنه لا يملك جيشاً ولا قوة جوية فكيف يتطلع إلى زعامة بلاد أخرى؟ وجدته سعيداً مبتهجاً بمساعي الملك حسين في بذله المجهودات لاستعادة الأرض المفقودة في نيويورك. فقد قال له: إنس خسائري واذهب وقَبِّل يَدَ ليندن جونسون واطلب منه أن يعيد إليك الضفة الغربية والقدس الشرقية».

وحاول هو من جانبه التقرب دبلوماسياً من الولايات المتحدة ثانية من أجل استعادة سيناء. وبقيت مصر مستهدفة لغارات مدمرة عنيفة على أراضيها ومدنها. وبقيت صفارات الإنذار تدوي ليل نهار في أجوائها. ودمرت مدينة بورسعيد تدميراً كلياً نتيجة لآثار ما سماه الإعلام المصري بـ(حرب الاستنزاف) وهو قيام مصر بإطلاق القذائف من المدفعية والصواريخ عبر القنال. وتبادل النيران بكل الخسائر المادية والبشرية التي تمنى بها مصر وحدها في هذه المبارزة إذ لم يكن للإسرائيليين ما يخسرونه على الضفة الشرقية[٢٤].

أقر عبدالناصر بمسؤوليته الخاصة في هذه الكارثة العربية إلا أن مسؤوليته بقيت في نظري وحتى يومنا هذا غير محددة وقد منع من تحديدها عباد الشخصية الذين حفّوا بالزعيم المصري وأحاطوه بسياجٍ من الحصانة والدفاع عنه وشجعهم على هذا هو نفسه. ففي ٢٣ من شباط ١٩٦٨ وبعد مضي تسعة أشهر على الكارثة. نسي إقراره بها عند عرض استقالته ملقياً اللوم على الطبقة العسكرية (نصاً دون تقويم لغته):

«إن مراكز القوى القديمة تتمثل في طبقة من العسكريين السياسيين. بعضهم أدى دوره. لكن الثورة تجاوزت مصالحهم وتجاوزت استعدادهم للتطور. وكانوا يريدون السلطة. وقد وجدت فيهم بعض الانحرافات. لكن ذلك كان موضوع لا بدّ من علاجه بأسلوب ياخذ في اعتباره كثير من الملابسات

(٢٤) بدت مصر مضغة على كل لسان عندما أقدمت إسرائيل على احتلال جزيرة شدوان في كانون الثاني ١٩٧٠ القريبة من الساحل المصري في البحر الأحمر. وكانت مصر قد نصبت فيها محطة إنصات. فبعد أن قتلت ٨٠ جندياً قامت بتفكيك ونقل كل قطعة من أحدث محطة رادار تملكها مصر.

والأنظمة. وكانت هذه الطبقة العسكرية السياسية قد وصلت حيث اعتبرت نفسها وريث شرعي للثورة. وبمعنى أدق وريث للحكم أو بمعنى أكثر تحديداً أن الثورة بالنسبة لهم أصبحت هي الحكم. والحكم بالنسبة لهم أصبح مظاهر ومغانم وبعد النكسة هذه الطبقة أدركت أنها تواجه حياة أو موت. فأصدرت قرار بتغيير كل قيادات القوات المسلحة. إن هذه الطبقة وجدت أنها تستحق كل شيء، فاستغلت كل مقدس حتى الصداقة بين الإخوة وبكل شيء كنا نعرفه. وبلغ الأمر بالتفكير بالاستيلاء على القوات المسلحة. وكان تفكيرهم الكلي بالسلطة ومراكزهم وكانت بالنسبة لي معركة جانبية مرهقة ومقيتة. فتحركت لوضع الأمور في نصابها وكان لا بدّ لي من إعادة جهاز المخابرات إلى وظيفته الطبيعية للعمل ضد أعداء الوطن وليس مجرد السيطرة داخل الوطن»[٢٥].

ولم يصارح الشعب المصري ولا الأمة العربية بمسووليته هو في خلق هذه «الطبقة العسكرية» ولا كم كان هو بعيداً عنها، ولا من أغرقها بتلك الامتيازات.

تطوع الكثيرون لانتشال سمعة عبدالناصر (رغم أنفه) وإن كان «محمد حسنين هيكل» أول من يتبادر إلى ذهن القارئ فهناك عشرات من الكتاب العرب كانوا أكثر غيرةً على صورة الزعيم المصري، وربما أكثر حماسة من ربيبه هيكل[٢٦].

---

(٢٥) عشرون عاماً من حربنا مع إسرائيل (١٩٤٨-١٩٦٧) بقلم العقيد الركن (صلاح الدين عبدالقادر) مطبعة الشعب - بغداد ١٩٧٠ الص ٢٥٦-٢٥٧.

(٢٦) دونك نموذجاً من عشرات من الكتب اختارت لنفسها عين اللهجة: من كتاب «العدوان الإسرائيلي: حزيران ١٩٦٧» من تأليف المهندس العراقي (صلاح سعدالله) اختار هذه الفقرة (ص٧٣): «انتهت المعركة الثانية من الحرب الفلسطينية التي دامت ستة أيام بانسحاب الجيوش العربية من صحراء سيناء وقطاع غزة وغرب الأردن (الضفة الغربية) وهضاب الجولان واحتلال القوات الإسرائيلية تلك المناطق. ولكي لا تخدع الدعاية الصهيونية أحداً فإن عدد المحاربين في الجيش الإسرائيلي بعد تعبئته كان يزيد على مجموع المحاربين العرب المشاركين في المعركة. كما أن الجيش الإسرائيلي لم يحارب الجيوش العربية دفعةً واحدة، بل حارب الجيش المصري على الجبهة الشمالية. كما كان يجمع قوته عند الهجوم على أية جبهة لتصبح القوة الصهيونية أكبر من القوة المدافعة ولم تنجح القوات الصهيونية إلا نتيجة هجومها المفاجئ الغادر وتفوقها الجوي [مطبعة المعارف - بغداد ١٩٧٠]. وكتب القومي العراقي المعروف محمد صديق شنشل في ٢٩ من أيلول ١٩٦٧ في جريدة (الأنوار) البيروتية حول النكسة محاولاً تجنيب الزعيم المصري اللوم «إن النظام الإصلاحي بعد الثورة كان يستند على الجيش والضباط =

والمصري، هو إمام الفكاهة والنكتة في الشرق الاوسط. وهو تراث تاريخي حصيلة تراكم قرون إثر قرون من القمع والاضطهاد لا سبيل للتفريج عنها إلاّ بالتنكيت والفكاهة على أنفسهم وعلى حكامهم سواء بسواء وقد آضت النكتة سلاحهم الوحيد وسبيلهم للتنفيس عما يعتمل في أنفسهم وكثيراً ماكان احتمال تسربها وانتشارها يردع الحكام الطغاة عن الإقدام على كثير من الإساءات بحق هذا الشعب. كان عبدالناصر يدرك صولة هذا السلاح وأثره، ويحسب له ألف حساب حتى أنه أنشأ مكتباً خاصاً في جهاز سكرتاريته واجبه الأوحد تسجيل آخر النكات (القفشات) التي يتداولها الشارع. نقول: بعد ان عادت فلول الجيش المنكهة من الجبهة، وسرح ألوف الجرحى من المستشفيات وأدرك الشعب هول الكارثة، بدأت النكات والفكاهات المرة المبتناة على حكايات الجنود العائدين تنصب انصباباً على رؤوس القادة والضباط والجيش عموماً. كانت ساخرة لاذعة أقضّت مضاجع عبدالناصر وأعوانه. وضاق به الأمر على ما يبدو بحيث خصص للموضوع حيزاً كبيراً في أول خطاب له في مجلس الأمة بعد الهزيمة. راح يتوسل بالشعب المصري ليترفق بالجيش ويمسك عن تأليف النكات ضده:

«إحنا من غير مانعرف، بنسمع الاذاعات ويرددها ونقول مفيش فايده الشعب المصري يسمع أي حاجة وينكت عليها. تعرفوا موجة النكت اللي طلعت في الأيام اللي فاتت. أنا عارف شعبنا. شعبنا طبيعته كده. وأنا لم آخذ الموضوع بطريقة جدية وعارف الشعب المصري كويس ماهو أنا منه وتربيت فيه؟ كل واحد يقابل الواحد ويقول له: سمعت آخر نكتة؟ ويحكي. وممكن يستخدمونا بأن تقال بعض النكت اللي تؤثر على كرامتنا، كرامتنا كشعب له طلائع قاتلت وماتت. برضو أقول إن موجة النكت اللي طلعت، وجرحت كرامة ناس هم ولادنا واخواننا. وأنا نفسي كنت بسمع النكت برضو. واحد يقول لي سمعت آخر نكتة زي ما بتقولوا لبعض. وأنا ماخذتش من هذه النكت أبداً أي تعبير. لكن أنا عارف الشعب المصري. ده شعب عمره سبعة آلاف سنة وقهر الغزاة كلهم وكسرهم، خلص عليهم من (قمبيز) إلى نابوليون

= يعرفون ذلك جيداً. وقد شعروا بانهم حماة النظام لذلك طلبوا من المشير عامر الإنعام عليهم بمختلف الإنعامات ففعل. وراح الضباط ينشغلون بالتمتع بما حصلوا عليه. وشاع الفساد في الجيش وكنتيجة لذلك لم يهتم الضباط اهتماماً كافياً بالتدريب والشؤون العسكرية».

وقعد ينكت عليهم. شعب له فلسفة وطنية. وشعب صلب قوي. لكنه هو شعب يحب النكتة. وأنا باعتبر أن دي ميزة. لأنه يفلسف فيها الأمور. فإذا وجد أعداؤنا واستغلوا فينا هذه الطبيعة عشان يحققوا أهدافهم. لازم نكون ناصحين كل فرد يكون ناصح».

وأكرر. بقيت مسؤوليته عنها غير محددة لكثرة المعاذير التي تقدم بها القوميون وعشاق الناصرية إنقاذاً لسمعته وللإبقاء على صورة البطل القومي غير مخروقة أو مثلومة. وهو في نظري مسؤول عن ستة أخطاء، بل حماقات سياسية كبرى أو حسابات غبية آلت إلى تلك الحرب. وإنك لتجدها استنتاجاً في كثير من الكتب التي خصصت للموضوع:

الأول: أنه سمح لنفسه أن يكون ألعوبة بيد السوڤييت في المرحلة الأولى، بخلقه تحت تشجيعهم أزمة خطيرة دون وجود نية تصعيد فيها إلى القتال. ومن دون تصوره أن السوڤيات لا يريدون أن تبلغ الأزمة حد الحرب.

الثانية: أنه صعد الأزمة إلى موقف خطير بإغلاقه خليج العقبة من دون أن يعرف بالضبط مدى المساعدة السوڤياتية في حالة أيلولة هذا العمل إلى الصدام المسلح.

الثالث: اعتقاده بأن الولايات المتحدة ستقدم في الوقت المناسب على كبح جماح إسرائيل وردها عن اللجوء إلى الضربة الوقائية بإقناعها بقبول الحصار البحري والسكوت عنه أو تقديم تنازلات بمفاوضات مهينة. دون إدراك منه بأن الموقف السياسي في العام ١٩٦٧ يختلف تماماً عن الوضع السياسي في العام ١٩٥٦ عندما أصدر آيزنهاور أمره الحازم بوقف العدوان وعودة إسرائيل إلى حدودها الأولى.

الرابع: ظنه بأن إسرائيل لن تحارب من غير المساهمة العسكرية الأمريكية حتماً. وأن الإسهام الأمريكي عندئذ سيؤدي تلقائياً إلى التدخل السوڤياتي إلى جانبه فيجر الأمر إلى حروب دولية - وهو ما كان يريده ويتمناه طبعاً. فأساء على هذا الأساس تقديراته لقوة إسرائيل اللوجستية. وأساء في الوقت عينه إلى تقدير مقدار تصميم الولايات المتحدة على أنه لا يكون لها دور ميداني مهما صغر.

الخامس: إما أنه تجاهل الضعف النسبي لقواته المسلحة (وهو أمر غير محتمل نظراً لتصريحاته العديدة السابقة بأنه ليس في حاجة إلى المزيد من الأهبة والاستعداد وأنه قد أكمل عدته) وإما أنه سمح لنفسه باتخاذ موقف في نهاية التحدي

والاستفزاز (وهو الأمر الأسوأ) والدعوة إلى القتال رغم معرفته بضعف جيشه وجيوش حلفائه.

السادس: اعتماده على قيادات ثورية طائشة أكثر من اعتماده على قيادات عسكرية مهنية. وهو الذي أسند المراكز القيادية للذين أداروا القتال في الجبهة فكشفوا عن قصور وإهمال في كل شيء. في هذا المجال يمكن أن نعتبر أدولف هتلر أرجح عقلاً من عبدالناصر بكثير عندما ألقى الجيوش الألمانية في مبدأ غزاواته بأيدي ضباط محترفين إلى ما قبل أشهر قليلة من سقوطه.

الصواريخ الكاذبة التي أنفق عليها الملايين وتصيد لأجلها الخبراء الألمان الذين كانت محاكم مجرمي الحرب في أوروبا تطاردهم لم ينطلق منها صاروخ واحد. وآلاف الملايين من الدولارات التي صرفت على شراء أحدث آلات الحرب مع الطائرات النفاثة دمرت دون أن يتاح لها فرصة المشاركة في المعركة. وآلاف من الجنود يهيمون على أوجههم في الصحراء حفاة جوعى عطشى فلا يبلغ الضفة غير النزر منهم[٢٧].

فضلاً عن قيام إسرائيل ولأول مرة باحتلال أراض عربية خالصة فقد أضيف إلى قائمة اللاجئين الفلسطينيين للعام ١٩٤٨ قرابة مائتي ألف اسم جديد. تركوا الضفة الغربية إلى الأردن. ولأول مرة منذ الحروب الصليبية أرغم آلاف من السوريين والمصريين على النزوح عن الوطن والرضا بحالة اللجوء لوقوع أراضيهم وممتلكاتهم بأيدي الإسرائيليين[٢٨].

تزعم (هيكل) مدير جريدة الأهرام صديق عبدالناصر حملة الدفاع[٢٩] عن سمعة سيده بالهجوم على قادة الجيش. وقلب ظهر المجن لصديقه الآخر (عامر) الذي اتهم

---

(٢٧) في حينه أخذ بعض الجرائد الغربية والإسرائيلية على سبيل التندر والتهكم يقارن آلاف الجنود المصريين الهائمين على أوجههم في الصحراء بخروج اليهود من مصر قبل خمسة وثلاثين قرناً بقيادة موسى النبي.

(٢٨) قدر عدد المصريين الذين تركوا المدن القريبة من مناطق القناة في حرب السويس إلى القاهرة وغيرها من المدن بسبب ما عرف بحرب الاستنزاف بثلاثمائة ألف مصري.

(٢٩) يعزون متانة العلاقة بين الاثنين - والله أعلم - أن هيكلاً كان جاسوساً لعبدالناصر يزوده بالمعلومات الصغيرة التي اعتاد عبدالناصر مفاجأة أعوانه بها لترويعهم وإيهامهم بأنه يعرف دخائلهم وكل كبيرة وصغيرة من تصرفاتهم. وأثبت المتتبعون بدء تلك العلاقة في مؤتمر باندونغ فقد لاحظ الصحفيون الذين غطوا وقائع المؤتمر أن الاثنين ينفردان كثيراً، فقالوا لعبدالناصر متظلمين ما معنى تخصيصك هيكلاً بالمعلومات فرد عبدالناصر: إنه هو الذي يخصني =

بتدبير مؤامرة لإزاحة عبدالناصر. وهي المؤامرة التي عرفت باسم «مؤامرة المشير»[٣٠] وقد ألمعنا إليها.

في أواخر شهر آب ١٩٦٧ أذاع راديو القاهرة وكتبت صحفها بأن المشير عبدالحكيم عامر قام بمحاولة انقلاب تم إجهاضها، وأنه تم طرد ثمانمائة من ضباط الجيش طرداً غير مشرف بتهم الخيانة والجبن والتخريب والتعاون مع إسرائيل (كذا). والقصد من المؤامرة إطاحة عبدالناصر وسببها تأخره عن الإقرار بمسؤوليته في جر البلاد إلى الحرب ومحاولة إلقاء كل المسؤولية على عاتق من اختارهم ليكونوا فداءً لأخطائه.

في التاسع من حزيران كان المشير قد استقال من سائر مناصبه وفي الجيش حل محله الفريق محمد فوزي. وقد علم أنه وشمس بدران أصرّا على فتح تحقيق رسمي وأن تنشر محاضره ونتائجه على الجمهور. وان يتناول هذا التحقيق كل المقررات والبيانات والأوامر والإجراءات التي سبقت الحرب وأدت إليها. ثم نشب بينهما وبين (صلاح نصر) رئيس المخابرات العسكرية الذي كان مسؤولاً عن الاعتقاد بصحة التقارير المضللة من خلال قنوات دائرة المخابرات العسكرية السوفياتية KGB في حين انهما ماكانا يثقان بها. ومهما يكن من أمر فقد أطيح به هو الآخر في السابع من أيلول وتم طرد قادة القوات المسلحة الثلاثة البرية والبحرية والجوية.

ولا يعلم كيف جرى ذلك. فقد أعلن عن فشل المؤامرة في أواخر آب. وألقي القبض على خمسين ضابطاً وأربعة من أعضاء مجلس الأمة ووضع المشير تحت الإقامة

= بالمعلومات. وبقي عبدالناصر إلى آخر يوم من حياته يرهف أذنيه إلى ما ينقله له هذا من أحاديث وحكايات ومعلومات ويتلقى (هيكل) بالمقابل المكافأة. فيكون أول من يطلع على الناس بما ستقدم عليه الحكومة.

(٣٠) عبدالحكيم عامر أقرب الضباط الآخرين إلى عبدالناصر رفيقه منذ العام ١٩٣٨ وهو الوحيد بين الضباط الانقلابيين الذي رشح لرتبة المشير (فيلدمارشال) من رتبة رائد بعد ٢٣ يوليو. وبينهما مصاهرة. فهو والد زوجة أخ غير شقيق لعبدالناصر. يروى أن (الشيخ علي عامر) والد المشير ورئيس قرية (استطال) من محافظة المنيا توفي في ١٩٦٠ والمشير في سورية يتعذر عليه حضور التشييع لانشغاله في اشتباكات (التوافيق) على الحدود الإسرائيلية مع سورية فناب عنه عبدالناصر ولما اعترض (علي علي عامر) شقيق المشير قائلاً إن قطع ٢٠٠ كيلومتر لحضور جنازة هو كثير على رئيس الجمهورية أجابه «إن والد عبدالحكيم هو والدي». كانت الزيارة الوحيدة لعبدالناصر لأية قرية من قرى مصر وتعد بالآلاف بين ١٩٥٢-١٩٦٧.

الجبرية في منزله. ونشر الادعاء العام في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٨ اتهاماً له أثناء محاكمة اثني عشر متهماً أذيعت وقائعها من التلفزة وترأس المحكمة (حسين الشافعي) البهيمة! وذكر الادعاء العام أن موعد التنفيذ كان ليلة ٢٦/٢٧ من آب إلا أنها اكتشفت قبل يومين. وعرضت النيابة العامة المشير عامر متآمراً حقيقياً بل رئيساً للمؤامرة، وقال النائب العام إن الفيلا التي يسكنها كانت وكراً لاجتماع المتآمرين وقد حولت إلى ثكنة ومستودع سلاح. وإن حراسها كانوا يطلقون النار على رجال الأمن الذين يهمون بالاقتراب منها. وإن المتآمرين أقاموا لهم مقراً محصناً بالقرب من الأهرام وتهيأوا لإلقاء القبض على (زكريا محي الدين) و(علي صبري) واحتلال الثكنات العسكرية الأربع. وعيّن من رؤوس المؤامرة كلاً من شمس بدران وزير الدفاع السابق وعباس رضوان وزير الداخلية السابق وجلال هويدي قائد قوات الصاعقة وصلاح نصر رئيس المخابرات العسكرية.

في ١٤ أيلول، قبل المحاكمة بيوم واحدٍ، قصد ضابطان برتبة لواء (عامراً) لاستجوابه. فقيل لهما إنه تناول سماً فنقل إثر ذلك إلى المستشفى وغسلت معدته. وذكروا أنه كان يخفي مقداراً آخر منه تحت قطعة بلاستر ألصقها ببدنه فتناولها في غفلة من مراقبيه ولم تنفع معه محاولة. وفي الرسالة التي كتبها لعبدالناصر نفى تهمة التآمر وقال إن زيارات الضباط له لم تكن لها علاقة بالسياسة ولو أراد انتزاع السلطة لفعلها قبل استقالته. وقال «لا يكفي أن يقف عبدالناصر ليعلن تحمله الكامل للمسؤولية عن الهزيمة بل وجب عليه أن يشرح للشعب العربي والمصري كيفية اتخاذ القرارات التي أدت إلى تدمير جيشنا وأنه على استعداد للبرهنة على براءته من كل خطأ أو تقصير في أية محكمة عسكرية. وأنه طلب ذلك لكن طلبه رفض وأرسل إليه بدل ذلك ضابطان للتحقيق معه سراً بقصد إبقائه ساكتاً حول الوقائع التي جرّت إلى الحرب».

وبحسب هذه الرسالة التي نشرت فيما بعد لم يبد أنه كان يفكر في الانتحار مطلقاً. إذ إنه ادعى في الرسالة بأنه تلقى تهديدات بإسكاته إلى الأبد لو جرؤ على الكلام. وأنهى رسالته بإلقاء اللوم على عبدالناصر لإهماله مصر إهمالاً تاماً وكان هذا سبب فشلنا[٣١].

---

(٣١) هذه مقتطفات من الرسالة التي نشرتها مجلة (تايم) في ١٥ كانون الأول ١٩٦٧ وهي تقع بالأصل في أربع عشرة صحيفة من القطع المتوسط. تقول المجلة الأمريكية إنها حصلت عليها =

في ٢٠ من شباط ١٩٦٨ أصدرت محكمة الثورة حكماً بالأشغال الشاقة على الفريق أركان حرب محمد صدقي محمد قائد القوة الجوية، وبالسجن لمدة عشر سنوات على اللواء أركان حرب إسماعيل لبيب رئيس أركان السلاح الجوي[٣٢]. وصدرت أحكام أخرى على ضباط آخرين وتضاعفت النقمة على ضباط الجيش إلى الحد الذي كان كثير منهم يخشى ارتداء بزته العسكرية في الأماكن العامة.

أصابت الهزيمة قضية العروبة والوحدة العربية بضربة قتالة على ما بدا فيما بعد لاسيما مستقبل الوحدة. ولو اقتصر الأمر على مجرد عملية إحباط لمشروع ذي جذور راسخة مبني على حساب دقيق لهان الأمر فالفكرة الصحيحة والهدف السليم لا يموتان بضربة مهما كانت شديدة إلا أن فكرة القومية استقطبت بالأخير حول شخصٍ واحد وحول نجاحاته ومكانته. وفي سورية لم يكن هناك أي أمل في أن ينهض حزب البعث بمفاهيمه وسيطرة الجنون العسكري عليه بهذه المهمة بدلاً عن زعيمها غير المنازع فيه منذ اضطلاعه بهمة العرب الكبرى. هذه الضربة أفقدت القومية العربية صوابها وتركتها في اغماءة وتغيرت نظرة العالم العربي إلى عبدالناصر وتزعزع مركزه عند النظريين الذين بدأ الشك يتسرب إليهم في صلاح نظامه. وراحوا إلى حد ما يعلنون وقد زايلهم الوجل خيبة ظنهم. عندما تكشفت عوامل الفساد في نظامه والعجز والحماقات وأساليب القمع الوحشية وانقشع الضباب الذي كان يلف أسطورة الزعيم العربي، ذكائه وحنكته ودهائه

= عن طريق وكيل مخابرات دولة عربية في القاهرة بعد انتحار (عامر) مباشرةً. وقد فحصها خبراء وتمت مضاهاتها بخطوط عامر وفحصت مختبرياً فأعلن عن أصالتها وصحتها من دون أي شك فيها. ويظهر أنها كتبت بأكثر من نسخة أو لعلها النسخة الوحيدة التي لم تصل عبدالناصر أصلاً. (هناك شك كبير حول انتحاره حتى قبل نشر الوثيقة. فمنها قد يستدل إلى أنه كان سيرغم على ذلك).

(٣٢) تم إحباط محاولتي اغتيال لعبدالناصر بين شهري أيار وحزيران ١٩٦٨. أولاها دبرها ثمانية ضباط وقاضٍ مدني عالي المقام. ألقي القبض على الجميع باستثناء القاضي الذي هرب إلى ليبيا. وكان مقرراً لتنفيذها يوم ٢ من أيار عند قيام عبدالناصر بالادلاء بصوته في استفتاء عام بضواحي الإسكندرية. لم يذكر الإعلام المصري عنها شيئاً. والثانية التي دبرها خمسة وثلاثون ضابط شرطة ومدنياً تم إلقاء القبض عليهم جميعاً. كانت خطة المؤتمرين هؤلاء خطف عبدالناصر من منزله في المعمورة بضواحي الإسكندرية الشرقية حيث يقضي عطلته. ثم القضاء عليه رمياً بالرصاص بعد محاكمة سريعة. ثم إسقاط نظامه والاستيلاء على الحكم. (ظهرت تقارير عن هاتين المحاولتين في جريدة نيويورك تايمس في العددين المؤرخين في ٢٠ من أيار و٣ حزيران ١٩٦٨. ولم تنقل عنها الصحف العربية شيئاً).

وحكمته التي لا تخطئ. ومع هذا كله فقد بقيت جهات كثيرة أخذتها العزة بالإثم تتشبث بحزام نجاة الناصرية وترفعه بمثابة رمز للثورة العربية. إلاّ أن الإعجاب المتعصب وتلك الثقة التي تقرب من التأليه أصبحت من ذكريات الماضي. وأوقد المثقفون لاسيما أولئك الذين كمّت الناصرية أفواههم أو أودعتهم لفترات غياهب السجون، أقول أوقدوا النار تحت نظامه لاسيما أولئك الذين أغرقتهم لجة العروبة فعادوا ليكتبوا عن مصرية مصر بجرأة، واضطر عبدالناصر إلى التنويه القوي بأمجاد مصر الفرعونية واختفت بالتدريج نغمات العروبة وبدت كلمة القومية العربية في قاموس النكات والملح المصرية محور كثير من الفكاهات والنوادر ونما العداء لها ولمروّجيها في الأوساط الشعبية المصرية.

ودفعت كتابات المؤلفين المصريين الجريئة إلى تظاهرات وإلحاح في طلب التغيير في نظام الحكم واجترئ على شخصية عبدالناصر وانتقد ولم يعد ذلك الرجل الذي لا يُخطئ بوصفه ستراتيجياً عسكرياً وبطلاً قومياً حينما لم يعد بوسعه الهجوم على الحكام الذين يعدّهم رجعيين ومحافظين وتصويرهم بالخدم والعملاء للإمپريالية لأنه الآن بحاجة إلى صداقتهم وصدقاتهم.

في يوم ٢٤ من شباط ١٩٦٨، وهو يوم مشهود في تاريخ مصر لأنه يعين مناسبة مرور ربع قرن على قيام بريطانيا بفرض إرادتها على (فاروق)، انطلقت مظاهرة عنيفة جداً ضد عبدالناصر. بدأت من مصنع حربي في حلوان جنوب القاهرة. فتصدى لها رجال الأمن والپوليس بالسلاح فسقط عدد كبير من القتلى بين المتظاهرين وحمل مئات الجرحى إلى المستشفيات.

وانجرت هذه التظاهرة إلى تظاهرتين طلابيتين في الإسكندرية والقاهرة معاً. رفع آلاف المتظاهرين خلالها شعارات تطالب بعودة الديمقراطية والتعددية الحزبية وبحكومة من المدنيين فقط. وبحرية الصحافة وحل ما دعي بمجلس الأمة والاتحاد العربي الاشتراكي وتطورت التظاهرات إلى اشتباكات عنيفة معادية للحكم وسمعت هتافات بسقوط عبدالناصر وهتافات أخرى معادية للسوڤيات. وانهال المتظاهرون بالحجارة على دوائر جريدة الأهرام وحوصرت وضرب نطاق الساخطين حولها احتجاجاً على الرقابة الصحفية المشددة وعلى رئيس المؤسسة ورئيس تحرير الجريدة (هيكل).

تم قمع هذه التظاهرات بقسوةٍ وصرامة. وحاولت الحكومة في جرائدها المؤممة

تصويرها بأنها احتجاج على الأحكام الخفيفة التي صدرت بحق الضباط[٣٣]. إلا أنها كانت أكثر بكثير من هذا. كانت تترجم عن الحقد الدفين على الطغمة العسكرية التي حكمت البلاد منذ العام ١٩٥٢.

في ٢٥ من شباط أغلقت الجامعات إلى أجل غير مسمى وقامت الحكومة على سبيل الترضية بإطلاق سراح مئات المعتقلين. ثم أصدرت الأمر بإعادة محاكمة القادة العسكريين.

وفي تشرين الثاني ١٩٦٨ كانت ثم تظاهرات طلابية ذات مطالب طلابية بحتة سرعان ما انقلبت إلى انتفاضة سياسية كبيرة، تخللتها حوادث عنفٍ وشغب في كل من القاهرة والاسكندرية وأشعلت النار في حافلات الترامواي وباصات نقل الركاب الحكومية وأحرقت ودمرت واجهات الدكاكين والمخازن في الشوارع. وهوجمت مخافر الشرطة. وفي ٢٤ من تشرين الثاني أعلنت الحكومة عن إغلاق ست جامعات وأربع عشرة مدرسة ثانوية في المدينتين. وفي الإسكندرية حصلت اشتباكات بين الطلاب ورجال الأمن سقط جراءها ستة عشر قتيلاً من الطلاب وقدر عدد الجرحى بأربعمائة. واستخدمت القوة المفرطة في قمع التظاهرات وقيل إن عدد القتلى الإجمالي بلغ العشرين. ولم يظهر عبدالناصر شيئاً من الصبر والأناة التي بدت منه مع متظاهري شباط. وحاول التعتيم الإعلامي أن يلوم «تلك الأيدي الخفية، والقوى الخارجية». وفي جلسة استثنائية عقدها الاتحاد الاشتراكي وتمّ خلالها دراسة تقارير بالخسائر في الارواح والممتلكات اتخذ قرار نعتت فيه التظاهرات بالأحداث المخجلة والمسيئة في الإسكندرية والمنصورة وأنها كانت «مؤامرة صهيونية - كولونيالية - رجعية». صفات كانت مؤلمة جداً وظالمة بصورة خاصة لأن الذين نظموا المظاهرات هم من ذلك الجيل الذي ولد وترعرع أو بلغ أشده في عهد الثورة. وانتشرت نكتة لاذعة في كل قرية وكل حي: «خسرنا الحرب. إلا أننا ما زلنا نملك عبدالناصر ودولته البوليسية».

وزال تقريباً الإيمان بجدوى النظام الناصري. وشعر البعثيون منافسوه وكأن كابوساً عظيماً انزاح عنهم وأن تهافت شعبية عبدالناصر قد يتيح لهم فرصة الحلول محله.

---

(٣٣) في الواقع كان التنديد بالأحكام الخفيفة الصادرة على الضباط واحداً من الشعارات التي رفعها المتظاهرون.

رغم بقاء مراكز قومية عروبية موالية له مخلصة بوصفه رمز الثورة لا غير إلا أن ذلك الإعجاب المتعصب والثقة العمياء بقيت من نصيب الحمقى والمغفلين وباتت عند الآخرين من آثار الماضي في الوقت الذي ارتفعت الاصوات بالنقد وكشف التاريخ الملوث لحكمه.

وميّزنا تحولاً خطيراً في سياسته العروبية ونظرته إلى أنظمتها. فقد أصبحت عملية إحداث انقلابات فيها أثراً من آثار الماضي ولم يعد يهتم كثيراً بمهاجمة الأنظمة الرجعية ويدعو إلى الثورة عليها. بل لم يعد في وسع إعلامه شن حملات ضد تلك الأنظمة أو إدانة الحكام الرجعيين المحافظين وكفت الصحافة المصرية فجأة عن تسميتهم بالإمپرياليين وخدم الاستعمار أو عن تحريض شعوبهم على إسقاطهم.

وأظهرت حرب ١٩٦٧ كم كان سخيفاً شعار عبدالناصر المحبوب الذي انتشر على كل الأصعدة في البلاد الناطقة بالعربية: «نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا» المستمد رأساً من سياسة «الحياد الإيجابي» و«عدم الانحياز» التي أطلقها مؤتمر باندونغ ووجدت رسولها به في البلاد الناطقة بالعربية. كم كانت تلك السياسة مرتجلة خالية من أي محتوى إيجابي لأنها سياسة مؤقتة متحركة دائمة التغيير. وكيف كان تحطيمها على يده كاملاً عندما انحاز لفترة قصيرة من الوقت انحيازاً كلياً سياسياً وعسكرياً إلى الاتحاد السوڤياتي، بل حتى بقبوله نفوذاً عسكرياً سوڤياتياً على قواته المسلحة. وبطبيعة الحال كان يرافق هذا الاستسلام أو التقرب من الشرق تباعد وجفاء مع الغرب والولايات المتحدة وكل هذا لا يمكن وصفه بالحياد.

الانتقال الكلي والاستناد التام إلى المعسكر الاشتراكي أدى إلى تقوية وجهة النظر أو تكوين سياسة ثابتة الأبعاد بأن أمن إسرائيل هو جزء من أمن الولايات المتحدة. وأن التهديد العربي لإسرائيل يعني زيادة التسلل السوڤياتي وتغلغله عبر الأنظمة الثورية وغير الثورية بدرجة ما. وأن إسرائيل تتولى أمر المدافع والحالة هذه عن مصالح الغرب وأمريكا ضد التغلغل السوڤياتي في الحرب الباردة. وقد أجمل الرئيس نيكسون تلك الوظيفة في خطبة الثامن من أيلول ١٩٦٨ حين نعتها بالشكل التالي:

Israel was the bulwork of strength in the port of Soviet ambition

(إسرائيل هي الحصن القوي الذي يقف بوجه الأطماع السوڤياتية)

رغم هذا كله وبحسب ما ذكرناه وما ظهر من وثائق وشهادات وجب علينا أن ندافع عن موقف السوڤيات في حرب ١٩٦٧.

فلم يكن الروس ولا المعسكر الاشتراكي يرغب في هذه الحرب ولم يكن يريدها مطلقاً وحاولوا المستحيل لإيقافها.

وبدأ العالم العربي يخوض بحيرة فحص الذات بشكل جدي ابتداء من شمال أفريقيا حتى بعض الدول الثورية كالعراق(٣٤).

وعلى هذا الأساس بدأ القوميون العرب المعقولون في مؤتمراتهم وفي اجتماعاتهم وتصريحاتهم منذ كارثة حزيران يحددون الأهداف العربية إزاء إسرائيل: بتطبيق قرارات مجلس الأمن. والقضاء على آثار العدوان يعني انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ انسحاباً كاملاً فقط!

---

(٣٤) لم يبق (الخواجه) بورقيبه كما يسميه الإعلام المصري وحده في انتقاداته للشعارات القومية العروبية التي تنطلق من مصانع الدعاية الناصرية لاسيما تلك التي تتعلق بإسرائيل فقد قال مثلاً في معرض انتقاده التهديد بمسح إسرائيل من الوجود في خطبة له في (كيف) بتونس بتاريخ ٢٤ من آب ١٩٦٧ أي بعد الهزيمة «إن شعار القضاء على إسرائيل الذي يطلقه العرب وتروج له السياسات العربية قد جردهم من كل عطفٍ إلى الحد الذي لم تعد فيه دولة واحدة في العالم تعتبر إسرائيل دولة معتدية». وكتب الأديب الكاتب (أحمد بهاءالدين) رئيس تحرير مجلة المصور المصرية تحليلاً نقدياً للنكسة بعد أسبوعين فحسب من تطبيق قرار وقف إطلاق النار «إن شعار العرب في القضاء على إسرائيل سهل على هذه الدولة كسب حرب الدعاية».

الفصل الأربعون

سورية والبعث بعد حرب الأيام الستة. المؤتمر القومي. اتجاه نحو العالم الاشتراكي وإجراءات اشتراكية مجنونة. صراع داخل الحزب والسلطة. تطبيق الاشتراكية بالقوة. قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وأمريكا والمانيا الغربية. زعين يشكل وزارة إئتلافية. انقلاب في وزارة الدفاع وسيطرة حافظ الأسد. وزارة أخرى برئاسة الأتاسي. الصراع يزداد حدة. القلق السوري من انقلاب ١٧ تموز البعثي في العراق بمساندة عفلق والبيطار. انقلاب ثان (٣٠ تموز) في العراق وطرد المتعاونين واستقلال البعث بالسلطة. الوعد بإعادة الحياة الدستورية لم ينفذ. سياسة انفتاح أولية في بعث العراق. إطلاق سراح سجنائهم في ١٩٦٣. الرجل الذي يقف وراء (البكر) رئيس الدولة الجديد. الدستور الموقت الجديد. سياسة التسامح تنقلب إلى عمليات تصفية جسدية متواصلة واغتيالات وقتول قضائية جماعية بتهم التآمر والجاسوسية والخروج على مبادئ الحزب والاتصال بالبعث السوري. علاقات مع مصر يخيم عليها برود تام. سياسة الحكم الجديد إزاء الثورة في كردستان. مفاوضات سرية تنتهي باتفاقية الحادي عشر من آذار والاعتراف بالحكم الذاتي للكرد في العراق. الوضع الفلسطيني. استقالة أحمد الشقيري. منظمة فتح. المظاهرات تعم معظم العواصم العربية. ثورة مسلحة فلسطينية في الأردن بقصد إسقاط نظام الحسين. الدماء تغطي شوارع عمّان. القتال الضاري وسقوط مئات القتلى. محضر اجتماع طريف للقمة في الجامعة العربية على اثر أحداث الأردن

حكاية البعث العربي الاشتراكي ستبقى حكايةً في غاية الطرافة في استعراض سياسة التطرف الغوغائي بعد الحرب وفي أثنائها. أدى نشوب خلاف وحشيّ الطابع بين زعمائه وانتهى بانقلاب لم ترق فيه قطرة دم واحدة رغم طابعه العسكري بقيادة اللواء الطيّار حافظ الأسد وزير الدفاع الذي بقي يحكم سورية حتى وفاته.

مظاهر الغلو البعثي نظر إليها من موقف الحزب إزاء آثار الهزيمة واستمراره في

إظهار عدائه الشديد المشوب بالمباهاة من دون التفكير في عمل عسكري إيجابي. ورفضه التعاون مع الدول الناطقة بالعربية للوصول إلى تسويةٍ سياسية أو إلى تحقيق تنسيق في الخطط العسكرية ضدّ إسرائيل. وفي مقاطعته التامة للغرب وازدياد اعتماد الحكومة على المعسكر الشيوعي. وقد رأينا كيف قاطعت حكومة (زعيّن) و(صلاح جديد) مؤتمر القمة في الخرطوم. وعقدت في اليوم التالي في دمشق مؤتمراً للقيادة القومية لحزب البعث بالمقابل وفيه قرّر أن «حرب التحرير الشعبيّة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن ترغم إسرائيل على رفع يدها عن الأراضي العربية».

وفي العاشر من تشرين الثاني ١٩٦٧ أعلنت سورية استهجانها ورفضها القبول بتصريح الملك حسين في نيويورك وواشنطن الذي شددّ على «قبول إسرائيل كحقيقة واقعة في الحياة». ثم وفي ٢٣ من تشرين الثاني أعلن ناطق باسم الحكومة السورية «أنّ سورية ترفض رفضاً قاطعاً قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ من تشرين الثاني الذي قبلت به كلّ من مصر والأردن كأساسٍ لتسوية سلمية تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من الأرض العربية المحتلة. الأمر الذي أحنق عبدالناصر وأغاظه إلى الحدّ الذي أشار في خطابه الذي ألقاه في عين يوم صدور القرار إلى تلك[1] البلاد التي تتكلم عن القتال وبأنها غير عاجزة عن القتال وهي في الواقع لا تنوي القتال. وظلّ نظام البعث لم يدرك - بكل عنادٍ فيه - أن احتكاره السلطة وتفسيره الماركسي للثورة وفرضه الاشتراكية وغرق ضباط الجيش في بحران السياسة فرّق البلاد وأضعف الجيش وفشل في أن يقدم مقاتلين من جماهير الشعب أفضل مما لديه. وأسرع للتعبير عن عدائه للغرب بمظاهر طائشة كمنع دخول الصحف والمجلات والكتب الغربية، والقضاء على الحركة السياحية. واتبعت وزارة الثقافة سياسة «إخلاء وتنظيف المعرفة العربية». والقصد إبعاد التعليم العربي عن التعليم الغربي. كإلغاء إرسال التلاميذ لإكمال الدراسة العالية في الخارج ووضع اليد الكامل على ٩٠٠ مدرسة خصوصية معظمها مدارس طائفية وغربية المناهج. وفي تشرين الأول ١٩٦٧ فُرِضت في التدريس كتبٌ منهجية حكومية تتضمن عقائد وأيديولوجية البعث الاشتراكية مع تفسيرها الخاص للتاريخ والأحداث العالمية.

---

(١) حلل المؤتمر القومي - بأسلوبه الناري - أسباب النكسة على ضوء أهداف الامبريالية والصهيونية العدوانية وأتى إلى شرح وتحليل العوامل وطريقة العمل لإزالة العدوان مقترحاً وحدةً عربيّة للموارد العسكرية والاقتصادية السورية - العراقية - المصرية - الجزائرية.

وفي الوقت ذاته اقتصرت على إرسال المقذوفات من الكلام العدائي دون المقذوف من أفواه المدافع، حين كانت المدفعية المصرية والأردنية تطلق مقذوفاتها بلا انقطاع فيما عرف بحرب الاستنزاف. ولم يشملها الطيران الإسرائيلي بغارة جدية واحدة، أو بضربةٍ ميدانية من تلك التي كانت تشنها على مصر والأردن. وبقيت الجبهة السورية هادئة. وندر أن سمحت السلطة للكوماندو الفلسطيني في سورية بالحركة داخل إسرائيل.

وعادت سورية البعثية المتطرفة إلى لعبتها في خلق المشاكل للبلاد الناطقة بالعربية الأخرى المجاورة وزراعة بذور التفرقة لاسيما في لبنان التي ظلّت هدفاً سهلاً للتآمر فحرّم على تلك البلاد النوم وسلب منها راحتها(٢). وأعظم الأذى الذي ألحقته بها بعد الحرب هو تشجيع الكوماندو الفسلطيني على العمل ضدّ إسرائيل من داخل الأراضي اللبنانية. والتحريض بالإذاعة والبيانات والوعود بالغارات على إسرائيل الأمر الذي أدّى إلى نشوب صراع داخلي عنيف واحتراب طائفي مسلح مصحوب بتظاهرات وأزمات وزارية. وكان الانطباع العام الخارجي عن هذه السياسة هو أن النظام السوري يريد أن يخلق في لبنان حالة شبيهة بتلك التي حصلت في العام ١٩٥٨، وأنه يريد أن يزوّد إسرائيل بحجة القيام باحتلال جنوب لبنان، ليبرر لهم احتلال ما تبقى منها بالجيش السوري. وهو طبق ما حصل فيما بعد.

واستخدم البعث السوري فرق الصاعقة الفلسطينية التي تدين له بالولاء في عملية إختطاف الزعيم السوري الدرزي «حسن پاشا الأطرش» اللاجئ في الأردن. لكن وفي الرابع من شهر تشرين الثاني ١٩٦٨ تمكن الجيش الأردني من إحباط العملية وإلقاء القبض على «هؤلاء كتائب الصاعقة الذين كان هدفهم الضفة الشرقية من الأردن وليست الضفة الغربيّة التي يحتلها الإسرائيليون» على حَدّ تصريح أو تعليق للملك حسين.

ولم يعد للبعث السوري بعد قطعهم العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة

---

(٢) على سبيل المثال: زوّدوا شاباً من طرابلس يدعى (محمد نبيل عكاري) بسلاح لغرض اغتيال كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق، من أجل إيقاد فتنة دينية خطيرة تؤدي إلى نزاع مسلح. قبض على هذا الشاب في ٣١ من أيار وحكم عليه بالموت بعد سنة واحدة من المحاولة [الأنوار: الأول من حزيران ١٩٦٩]. بعد وقوع المحاولة بشهرين هاجم رئيس الحكومة السورية (يوسف زعيّن) لبنان بسبب اكتشاف مؤامرة ضد البعث نظمها اللاجئون السياسيون السوريون في لبنان. ولغرض معاقبة لبنان على إيوائها هؤلاء فرضت الحكومة السورية تعرفة كمركية ثقيلة جداً على تجارة الترانسيت والصادرات اللبنانية المارة عبر سورية.

وبريطانيا وألمانيا الغربية من يعتمدون عليه غير الاتحاد السوفياتي اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً ودعماً سياسياً. وكل هذا لم يقدم البلاد خطوة واحدة في سبيل استعادة أرضهم «المغتصبة». أو في طريق إزالة العدوان. إلاّ أنهم كسبوا مشاريع اقتصادية هامة من الاتحاد السوفياتي والحق يقال[٣].

وبدا البعث في غاية الكرم والتسامح مع الحزب الشيوعي السوري وأجازوا نشاطه حين حظروه على بقية الأحزاب[٤] لكن الوقت لم يطل بهم فعادوا يتشاجرون ويكيد بعضهم لبعض.

على أثر نهاية حرب الأيام الستة أعاد (زعيّن) في ٢٨ أيلول تشكيل حكومته وأدخل فيها وحدويين مستقلين وبعض الاشتراكيين العروبيين من جماعة الحوراني. وفي وزارة الدفاع كان هناك خلاف حاد بين الفريق حافظ الأسد ورئيس أركانه اللواء (أحمد سويداني) ختمه الأسد بإقالة السويداني في ١٥ شباط ١٩٦٨ وإحلال (اللواء مصطفى طلاس) أحد أنصاره محله وقد أصبح هذا في الوقت عينه نائباً لوزارة الدفاع. في حين عين اثنين من حملة رتبة لواء في منصب النائب الثاني والثالث. لتغدو وزارة الدفاع حصنه المنيع فعلاً.

والأحزاب الوحيدة التي كانت قادرة على تحدّي البعث إلى درجة ما هي الأحزاب الاشتراكية فحسب. لأن زعماء الأحزاب التقليدية كانوا جميعاً في المنفى في حين كانت الضربات التي وجهت إلى أعضائها ومنتسبيها قتالة. وفي أيار ١٩٦٨ حاولت ثلاثة

---

(٣) في السادس من آذار افتتح (زعين) مشروع سَدّ الفرات الذي موّله السوفيات وأشرفوا على بنائه. وقاموا بتمهيدات لتطوير صناعة استخراج النفط الذي بدئ به في ٢٣ من كانون الثاني ١٩٦٩ بعد زيارة قام بها وزير صناعة النفط السوفياتي وجأر صوت الحزب الشيوعي السوري بالمديح والثناء على الحكم البعثي. وشرح المكتب السياسي الحاجة إلى توطيد العلاقة السورية السوفياتية ووجوب حمايتها «لأن هذه الصداقة وحدها هي القادرة على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي والتغلب على كل الصعاب» (نيويورك تايمس الثاني من تموز ١٩٦٨).

(٤) تحدث البيان الختامي للمؤتمر الثالث الذي عقده الحزب في دمشق (حزيران ١٩٦٩) عن حرب ١٩٦٧ فقال إن العدوان الإسرائيلي كان من إعداد القوى الإمبريالية يساندها بأشكال شتى الرجعية العربية التي تريد توجيه ضربة إلى حركة التحرر العربي. على أن البعثيين اختلفوا فيما بينهم على القدر الذي يمكن أن يسمح به لمشاركة الشيوعيين في الحكومة وفي الحدود التي يجب أن يقف عندها نفوذ الحزب الشيوعي في الحكومة وفي الشارع. هذا الخلاف كان أحد أسباب انقلاب ١٩٦٩.

أحزاب ثورية الاتحاد فيما بينهما لإسقاط حكومة البعث هي حركة القوميين العرب والحزب العربي الاشتراكي والوحدويون الناصريون العرب إلاّ أن المحاولة أجهضت وألقت السلطة القبض على عدد من قياداتها(٥).

وساد قلق عظيم بعث سورية عندما نجح بعثٌ ثانٍ (عراقي) في الاستيلاء على مقاليد الحكم في ١٧ و٣٠ من تموز ١٩٦٨ وهو بعث يميل إلى قيادة (عفلق) و(البيطار) القومية. ثم كانت ثم محاولة انقلاب خطيرة في أواسط آب يتزعمها رئيس الأركان المعزول (أحمد سويداني)(٦) مع ضباط بعثيين آخرين. وكان فشل هذه المؤامرة يعني بأن النظامين البعثيين في سورية والعراق لن يلتقيا ولن يتعاونا ولن يقيما نظاماً متماثلاً ولن يخضعا لقيادة واحدة. وهو ما كان يصبو إليه الاتحاد السوڤياتي قدر ما كانت تصبو إليه الولايات المتحدة على ما يبدو.

وفي أثناء انعقاد المؤتمر القطريّ الرابع لبعث سورية في دمشق في أيلول ظهر الخلاف على أشدّه بين الزعماء. بين الجنرال حافظ الأسد وأنصاره من جانبٍ وبين الجنرال صلاح جديد ويوسف زعين وأنصارهما من جانب. وقد تمخض هذا النزاع باستقالة حكومة (يوسف زعين) في أواخر شهر تشرين الأول وتأليف حكومة جديدة برئاسة رئيس الدولة (نورالدين الأتاسي). وذكروا أن سبب النزاع كان حول التعاون العسكري مع الدول الناطقة بالعربية الأخرى ومشكلة العلاقة مع الاتحاد السوڤياتي والحزب الشيوعي السوري.

من رأي حافظ الأسد أن تتعاون سورية مع العراق والأردن بترك الاعتبارات الأيديولوجية جانباً ولمصلحة المجهود الحربي. كما كان يغلّب حاجات الدفاع على حاجات مشاريع الإنماء في الحقلين الزراعي والصناعي. إذ لم يكن سِرّاً أبداً أن إدارة المشاريع الإنمائية كسدّ الفرات وإنتاج النفط كانت بيد شيوعيين وكان (زعين) يريد أن يرمي بالثقل الأكبر من سياسته وراء هذه المشاريع وأن يزيد من التعاون مع الاتحاد

---

(٥) استطاع أكرم الحوراني أن يفلت ويهرب إلى لبنان.

(٦) عن جريدة النهار البيروتية ٣٠ آب ١٩٦٨. أنه وفي ١٥ من آب هربت تسع طائرات ميگ طراز ١٧ بطياريها إلى العراق من دمشق. وبعدها بيومين لحق بها ثلاث طائرات من نوع ميگ ٢١. ودب الخوف العظيم في أوصال الحكومة السورية عندما علمت بأن الفريق (أمين الحافظ) الرجل القوي السابق ترك لبنان إلى العراق. فوضعت قوات من الدبابات حول مقر القيادة العام ودار الإذاعة وغيرها من الدوائر الحساسة. [لوس أنجلز تايم، نيويورك ٢٠ من آب].

السوفياتي إلى حَدّ القبول بإعطائهم قاعدة بحرية في (طرطوس) وإنفاق مبالغ طائلة على تعميق الميناء، كما كان مستعداً لإعطاء الشيوعيين المزيد من المقاعد في حكومته قدر ما رغبوا(٧).

وأشيع أنه قبل استقالة (زعين)، أصدر (الأسد) أمراً بنقل (عزت جديد) قريب (صلاح جديد) من قيادة (الكتيبة السبعين) القوية. إلاّ أن (عزت) لم يعبأ بالأمر وتحصّن في ثكنة كتيبته. والتحق به ابن عمه (صلاح جديد) و(يوسف زعين) وذكروا أيضاً أن سخط (حافظ الأسد) على هذين الاثنين زيّن له مراراً أن يدفع بهما إلى الخارج لكن الوسطاء تدخلوا وأقنعوه بالأخير أن يكتفي باستقالة (زعين)(٨).

على أن تأليف الأتاسي الحكومة في ٢٩ تشرين الأول لم يغير من الوضع شيئاً ولم يأت بالتغيير السياسي الذي كان يرنو إليه (الأسد). أجل احتفظ بوزارة الدفاع مع نوابه الثلاثة. ومُثّل الحزب الشيوعي في الحكومة بـ(واصل فيصل) لوزارة المواصلات. وبرئيس أنصار السلام لوزارة العدل. ليس هناك ما يشير إلى اختمار فكرة انقلاب في رأس (الأسد) لغرض إرغام حزبه على تبديل سياسته. إلاّ أن الانقلاب حصل إثر غارة جوية إسرائيلية على ضواحي دمشق غارة جعلت مركزه قوياً(٩). وربّما فكر جدياً في عمل الانقلاب عندما أبى (عزت جديد) الامتثال لأمر النقل.

أقدم (الأسد) على انقلابه العسكري في عيد الأضحى الذي وقع في الأول من آذار ١٩٦٨ ضد زعماء البعث الآخرين إلاّ أنه لم يذع أمره من الراديو بسلسلة من البيانات كما جرت العادة مصحوبة بمارشات عسكرية. لم يتبع الانقلاب تغيير في بُنية الحكومة

---

(٧) جريدة الأنوار: العدوان ٢٦ و٢٩ من تشرين الأول ١٩٦٨.

(٨) المرجع السالف عدد ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٨.

(٩) كانت غارة ٢٤ شباط ١٩٦٩ الجوية أولى ضربة شديدة توجه إلى سورية منذ حرب الأيام الستة. هاجمت موجات من القاذفات المقاتلة قاعدتين للكوماندو. قاعدة (الحمه) التي تبعد زهاء تسعة كيلومترات غرب دمشق. وقاعدة (ميسلون) التي وصفت بأنها مركز تدريب كوماندو (حركة فتح) وتقع على طريق بيروت. وادعى أن الإسرائيليين أسقطوا في قتال جوي طائرتين سوريتين. هاتان الغارات كانتا بنوع خاص إهانةً وإذلالاً (للأسد) الذي كان قائداً للقوة الجوية أيضاً. وزاد من وقع الأمر معرفته بأن العامة من الناس بدأت تتساءل عن قدرات المنظمة العسكرية البعثية وعن كفاءة التدريب ولاسيما وحدات الدفاع الجوي والطيارين. لا بدّ أن الأسد كان يتذكر كيف أن قيادة البعث سحبت أفضل كتائبه من الجبهة في حرب ١٩٦٧ من أجل المحافظة على نظامهم في دمشق.

واعتقال ومحاكمة القادة المعزولين. لكنه اتخذ شكل نقاش عنيف صاحبه استعراض قوة. ونشبت المعركة بينه وبين صلاح جديد بسبب نقله ضباطاً من منطقة اللاذقية أدت إلى قيام القيادة القطرية بتوجيه اللوم إليه. وانتهى النقاش بعقد مؤتمر جديد لقيادة القطر ليتبنى فيه معظم مطالب (الأسد). وكان هذا السبب في إطلاق اسم «الانقلاب المجمد» عليه. واستفاد (الأسد) من التدابير الأمنية التي اتخذت بمناسبة الغارات الإسرائيلية. وأبقى قواته تحرس مقر إذاعة دمشق ومقرّ القيادة العامة. وأبدل حرس الشرطة في البنك المركزي بجنودٍ - لحراسة الودائع النقدية. وذكر معظم التقارير أنّ كلاً من نورالدين الأتاسي وصلاح جديد وضع تحت الاقامة الجبرية المنزلية.

على أن ما حصل هو هذا:

في الأوّل من شهر آذار (السبت) شعر (الأسد) بعد هذه التدابير أنه بدرجة من القوة بحيث يستطيع مواجهة (الأتاسي) و(جديد) بطلباته. واجتمع قادة البعث تلك الليلة يتبادلون النقاش المتواصل حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي. وفي خلال ذلك قدم (الأسد) وإلى جانبه رئيس أركانه اللواء مصطفى طلاس[١٠] طلباته وهي كما نوهنا سابقاً تتضمن تعاوناً أوثق مع الدول العربية الأخرى بصرف النظر عن الأيديولوجيات والانتماءات، واستعداداً أكثر جديّة للحرب. وإسناد الحزب لطلب طائرات (ميك ٢١) من الاتحاد السوفياتي. وإنشاء علاقات صداقة أوثق مع العراق. وإقامة حكومة «قيادة شرقية» مقاومة للتدخل السوفياتي في شؤون سورية الداخلية. ومساندة أكثر للكوماندو الفلسطيني وإعادة وحدة الحزب الأيديولوجية والتنظيمية

في مجرى المناقشة الحامية اتهم (الأسد) مدير الأمن القومي (عبدالكريم الجندي) بأنه جعل من سورية دولة پوليسيّة. وفي صباح اليوم الثاني من آذار أقدم هذا العقيد البالغ من العمر ٣٩ عاماً على الانتحار بوضع رصاصة في رأسه[١١] وكان عضواً في القيادة القطرية وحليفاً (للأتاسي) و(جديد).

والظواهر كلها تشير إلى أن (الأسد) لم يكن في حينه مهيئاً لممارسة السلطة أو

---

(١٠) كان أيام حكم المشير عبدالحكيم عامر سورية مرافقاً له برتبة نقيب. وأظنه الآن برتبة مشير ووزير للدفاع.

(١١) دانا آدم شمدت: تقرير لنيويورك تايمس نشر في ٣ و٥ من آذار ١٩٦٩. [أنظر كذلك جريدة الأنوار في عدد آذار ١٩٦٩].

على الأقل أنه لم يكن مستعجلاً للقيام بتغييرات جذريّة. ففي صباح ذلك اليوم الذي أعلن عن انتحار العقيد، توصل الأسد إلى نوع من مهادنةٍ مع خصومه وتقرر حَلّ الخلافات من خلال مؤتمر قطري. لا بدّ وأن الأسد كان مطمئناً بحوزته القوة الكافية التي تؤهله للرضا بهذه الفترة. وقد جاءه وسطاء من مصر والعراق والجزائر وربما كانوا سبباً في تجميد الانقلاب أو ربما جاء الضغط عليه من السفير السوڤياتي الذي وجد نفسه غارقاً حتى ذقنه في بحر الأزمة، محاولاً إبقاء الحكومة ضمن حدود الشرعية وتحت سيطرة حزب البعث. بل قيل أيضاً إن الاتحاد السوڤياتي هدد يقطع جميع مساعداته لسورية، في سبيل إنقاذ البناء السياسي ونفوذ رجليه (الأتاسي وجديد) في القيادة(١٢).

في العشرين من آذار انعقد مؤتمر للقيادة القومية وحضره ١٥٨ مندوباً ودام أحد عشر يوماً. وكانت قراراته طبق ما توخاه (الأسد) وطلبه. وتقرر وضع مسودة لدستور مؤقت خلال شهر واحدٍ إذ لم تكن سورية في حينه تملك قانوناً أساسياً منذ إلغاء دستور شباط ١٩٦٦. كما تقرر انتخاب جمعية وطنية (مجلس نواب) خلال أربعة أشهر من إصدار الدستور. وتجميد الخلافات مع الدول العربية مع قبول المساعدات العسكرية والمالية من أية دولة عربيّة، في سبيل تقوية الجبهة السورية والعربيّة «مع الإقدام على أي خطوة ممكنة في سبيل إقامة وحدةٍ مع البلدان العربيّة التقدميّة». كما قرر إعادة وحدة الحزب داخل سورية وخارجها وإعادة جميع الضباط البعثيين وغير السياسيين الذين طردوا منذ العام ١٩٦٦ إلى الخدمة في الجيش. كما تحدث القرار (البيان الختامي) حول فتح قنوات تقرب وتفاهم مع عموم الشعب وإنزال العقاب بكل من ألحق به أذىً.

كل هذه القرارات والوعود والعهود لم تخف الحقيقة. إن البعث كان يجاهد ويعمل لنفسه، ولأجل المحافظة على وحدته فحسب. وهو بالتالي غير مستعد للتنازل عن احتكاره السلطة أو منح أيّ قدرٍ من الحرية السياسية أو الاقتصادية(١٣).

---

(١٢) يونايتد پريس إنترناشنال دسپاچ ١ نيسان ١٩٦٩ United Press International Dispatch 1 April 1969

(١٣) ختم المؤتمر بانتخاب قيادة قومية جديدة. فيها احتفظ معظم الأعضاء القدماء (الأسد، الأتاسي، زعين، جديد، ماخوس) بعضويتهم وحَلّ ثلاثة جدد محل الخارجين (عشاوي ونعيشه والمنتحر الجندي). وقبل انعقاد المؤتمر لوحظ أن السلطة اعتقلت عدداً من الشيوعيين وحاول =

ومهما يكن من أمر ففي الأول من أيار ١٩٦٩ نشر دستور جديد يتألف من واحدة وثمانين مادة. مع وعدٍ بإجراء انتخابات لـ«مجلس الشعب» انتخاباً حراً مباشراً بعد أربعة أشهر وفي ظلّ حكم الحزب الواحد طبعاً.

في عين الوقت لم تغفل عين (الأسد) عن خصومه ومنافسيه وأشيع أنه وفي ١٩ من أيار وضع (صلاح جديد) تحت الإقامة الجبرية في منزله لأنه عارض في سفر وفد عسكري برئاسة مصطفى طلاس إلى الصين[١٤].

* * *

في مناسباتٍ عديدة كان الأخوان عارف يعدان بالانتخابات العامة وبإعادة الحياة الدستورية، تماماً مثلما كان عبدالكريم قاسم يعد ويتعهد، ولا يقدم على خطوة واحدة. في هذا المضمار وعندما أقدم قادة الجيش على إزاحة [عبدالرحمن البزاز] وشكل اللواء الركن (ناجي طالب) الوزارة، وجد هذا أمامه كلاماً ووعوداً من سلفه غير منفذة حول صياغة مشروع قانونٍ به. إلاّ أن رئيس الحكومة الجديد فاجأ العراقيين في ٢٨ من كانون الأول ١٩٦٦ بنشر قانون «الانتخابات العامة» أعطى فيه حق التصويت للإناث واشترط أن يكون المرشح ملماً بالقراءة والكتابة وأن «يؤمن بثورة تموز وأهدافها ومبادئها» دون ذكرٍ لما حصل في الثامن من شباط ١٩٦٣ طبعاً.

إلاّ أن المشروع بقي حبراً على ورق[١٥].

ثم جاءت حرب الأيام الستة وذهبت وخلفت وراءها تلك الصفوة القومية المتعلمة والمثقفة وقد فقدت الثقة تماماً بوعود الحكومات. وبدأت ضغوط في المطالبة بتحقيق الديمقراطية البرلمانية والتعددية الحزبيّة ووراءها إلى حدّ ما الحزب الشيوعي الذي كان قد نقل مكتبه السياسي إلى كردستان في الجزء الواقع تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

= الحزب الشيوعي السوري إصدار بيان فضبط وحيل بينه وبين التوزيع. فقد شعر الحزب أن بعض القرارات التي سيتخذها المؤتمر لن تكون في صالح العلاقة السورية السوڤياتية إلاّ أن الرأي العام بدا مرتاحاً إلى حدّ ما من تلك المقررات. وفي تشرين الثاني ١٩٧٠ أحدث حافظ الأسد انقلاباً ضد صلاح جديد وزمرته عرفت حركته بالتصحيحية. ثم وفي ١٢ آذار ١٩٧١ تم اختياره رئيساً للجمهورية باقتراع عام.

(١٤) نيويورك تايمس ٢٠ أيار ١٩٦٩ نقلاً عن جريدة «البيرق» البيروتية.

(١٥) ميدل ايست جورنال Middle East Journal العدد ٢١ - ٢ ربيع ١٩٦٧ ص٢٣٩.

وفي ١٢ من كانون الثاني ١٩٦٨ بدأ طلاب جامعة بغداد إضراباً سياسياً حول مطالب ديمقراطية الصبغة. وبعدها في أيار ١٩٦٨ أرسل خمسة وعشرون مدنيّاً وعسكريّاً بارزاً ومن بينهم (البزاز) مذكرةً إلى الحكومة مطالبين باشتراع دستور دائم وإجراء انتخابات حرة لمجلس نيابي. وبقي هذا المطلب الرئيس حتى انقلاب السابع عشر من تموز ١٩٦٨.

الأخوان عبدالسلام وعبدالرحمن كمعظم العسكريين سلكا مختلف السبل واستخدما كل الوسائل لتقوية سلطتهما وتمديد فترة حكمهما. فمثلاً قام عبدالسلام عارف في الخامس من أيلول ١٩٦٥ بحل ما دعي بالمجلس الوطني لقيادة الثورة وظنّ في حينه بأن حلّه كان محاولة لإبقاء الجيش بعيداً عن السياسة[١٦] ولما انتهت فترة رئاسة عبدالرحمن عارف (وكانت لمدة سنةٍ واحدةٍ) في نيسان ١٩٦٧ قام عين المجلس الذي انتخبه وكان يتألف من أعضاء الوزراء وضباط الصفوف الكبار ويعرف بمجلس الدفاع الأعلى، قام بتمديد رئاسته لفترة غير محدودة. وفي ٣ من شهر أيار ١٩٦٧ انتهت فترة الانتقال التي حددت بثلاث سنوات في أيار ١٩٦٤ فمددت بسنةٍ واحدة أخرى. بعدها بأسبوع واحد استقال ناجي طالب. فبات عبدالرحمن عارف رئيس الحكومة بدلاً منه. وتمّ بأعظم ما يكون من السهولة تعديل الدستور لمنح هذا الإجراء صفةً قانونية. ثم وبعين السهولة مددت للمرة الثالثة فترة الانتقال في العاشر من أيار لمدة سنتين أخريين.

وماذا عن البعث المزاح؟

بقي قادة هذا الحزب موضع شك عظيم عند عبدالسلام عارف وإن احتفظ غبّ

---

(١٦) ذكرت المادة السابعة من بيان عبدالسلام عارف المؤرخ في ١٨ من تشرين الثاني ١٩٦٣ إعادة تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي شكله انقلاب الثامن من شباط على الشكل الآتي: رئيس الجمهورية رئيساً وأعضاؤه القائد العام للقوات المسلحة الوطنية ونائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونائب القائد العام للقوات للمسلحة ورئيس أركان الجيش ومعاونو رئيس أركان الجيش وقادة الفرق وقائد القوة الجوية والحاكم العسكري العام والضباط الذين يقرر ضمهم إلى المجلس. ونصت الفقرة (ب) من المادة على تعيين سكرتير للمجلس يجوز أن يكون من أعضاء المجلس أو خارجه ويحق للرئيس أن يخوله حق التوقيع على البيانات والأوامر الصادرة من المجلس بعد اطلاع الرئيس. كما نصت الفقرة (ج) على تشكيل المجلس مجلساً استشارياً يختارهم من المواطنين ذوي السمعة الطيبة والسيرة الحسنة والكفاءة وكذا من ذوي الخبرة والفن والاختصاص.

انقلاب تشرين الثاني ببعضهم أعضاءً في وزارته. إلاّ أنه دأب طوال ثلاث سنين على إضعافهم وتقليص نفوذهم أولاً بالضنّ عليهم بمراكز قيادية في الجيش وبالتخلص منهم في الوزارة وإبعادهم إلى مناصب ومراكز أقلّ شأناً أو نفيهم بإسناد سفارات خارجية إليهم أو إحالتهم إلى التقاعد أو اعتقالهم عند التآمر وقد مرّ بنا تفصيل ذلك.

لكن وبعد أن حاق الفشل بالاتحاد الثلاثي، وانتهج بعث سورية خطه الذي شرحناه، بقيت العلاقة بين الجارتين متوترة. ولم يدخر البعث في سورية مناسبة إلاّ وحمل على النظام العراقي أو عمد إلى إحراجه وتعذيبه بمبتكرات غير متوقعة. فعند فشل مؤامرة ٣٠ حزيران ١٩٦٦ قامت جريدة (الثورة) لسان البعث السوري بشنّ هجوم عنيف على النظام في العراق ووصفته «بذلك النظام الذي لا يصلح للبقاء». كما وصفت التسوية التي وصلت إليها حكومة البزاز في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ مع الثورة الكردية «باتفاقية خطيرة مع الانفصاليين» ونعتت الزيارة التي يزمع البزاز عليها إلى تركيا «بالسفرة المشبوهة». ثم وبالخلاف السوري مع شركة النفط العراقية أوقف السوريون ضخّ النفط العراقي إلى البحر المتوسط فأصيب العراق بضربة مالية عنيفة. وكان البعثيون السوريون فضلاً عن القصد الانتقامي من هذا العمل يريدون إزعاج العراقيين بالمزيد من الضغط للسماح بالنشاط البعثي(١٧).

والسنة التي تلت حرب الأيام الستة كانت سنة مضطربة بنظام حكم غير مستقرّ. كان هناك انتقاد عنيف حول سلوك القوات التي أرسلت إلى الأردن للمشاركة في الحرب. وكان ثم احتجاجات وتظاهرات ساخطة على الموقف العراقي اللامبالي من

---

(١٧) أدى إلى حرمان العراق من ٨٠ بالمائة من مصدر دخله القومي وهي العائدات التي تأتيه من النفط المصدر. والواقع لم يكن غرض السوريين من خصومتهم مع شركة النفط مالياً بحتاً أي الهدف زيادة العائدات بل للضغط على حكومة بغداد للتعاون وتعيين وزراء بعثيين ولحمل العراق على اتخاذ موقف عنيف من الشركة قد يؤول بها إلى التأميم. ومما يذكر في هذا الصدد أن ابراهيم ماخوس وزير الخارجية السوري صار يبحث بشكل صفيق لا يخلو من حماقة حول مسألة إيجاد أسواق نفطية جديدة للعراق كأنّ مسألة التأميم أصبحت أمراً مفروغاً منه. حتى قالت الصحف الحرّة اللبنانية متهكمةً إن سورية كانت مستعدة لخوض معركة خيالية ضد شركة IPC إلى آخر فلس من الخزينة العراقية. [من مقال لجبران شامية في جريدة الحياة البيروتية ٧ كانون الثاني ١٩٦٧. وغيرها من الصحف] ورغم النقمة التي أثارها هذا الموقف فقد نجحت الحكومة العراقية في اتخاذ موقف متحفظ من النزاع المالي مع الاحتفاظ بضبط النفس مثلما كان موقف الدول الغربية التي يهمها الأمر اقتصادياً.

المجهود الحربي القوميّ، والبرود الذي قوبلت به الكارثة رسميّاً. وكان هناك ضغوط من مختلف الجهات حول ضرورة إنهاء فترة الانتقال والشروع في الانتخابات. وأصاب الفشل عدداً من المشاريع المؤممة بل وبات بعضها عبئاً على الحكومة وحصل تباطؤ في الإنتاج لاسيما في القطاعين الزراعي والصناعي بسبب سوء تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وفرض قوانين على هذين القطاعين من شأنها الحدّ من إنتاجيتهما وإصابة أصحابها بالخيبة والشعور بالإحباط. ونعتت صحف الأحزاب اليسارية نظام العارفَيْن بالرجعية والتأخر الاجتماعي والاقتصادي.

عقد النظام العارفي العراقي بين تشرين الثاني ١٩٦٧ ونيسان ١٩٦٨ عدة اتفاقات مع فرنسا لشراء السلاح ولامتيازات نفطية إلاّ أن اتهامات بالرشوة والفساد لكبار الموظفين كانت تعقب هذه الاتفاقات. وحاول السوڤيات تقوية علاقاتهم بالعراق وفي ١١ من أيار ١٩٦٨ زار طرّاد سوڤياتي وسفن أخرى ميناء البصرة ومكث فيها ثمانية أيام وتَمّ تبادل زيارات على مستوى ثانوي. وبقي عبدالرحمن عارف رئيساً ضعيفاً سليب الإرادة لا يستقر على أمر إلاّ لينقلب لضدّه. ولا يقدم على خطوةٍ في مضمار الأوضاع الداخلية أو يتصدى لمشاكل البلاد الدستورية والاقتصادية والوطنية ولم يطرأ تحسن على العلاقات الخارجيّة المعقدة وبدا مشلولاً لا يقوى على القيام بأي دور فعّال. عُرف بأنه رجل أمين مخلص نزيه إلاّ أنه عرف أيضاً بالتردد والافتقار إلى الحزم. من بين أبرز منتقديه أحمد حسن البكر الذي اتهم نظامه بالفساد وأنه لا يريد التغيير خشية أن يخرج الحكم من يده. بالأخير نجح في إسقاطه بانقلاب عسكري.

يُعد انقلاب السابع عشر من تموز ١٩٦٨ الثامن بعد انقلاب الرابع عشر من تموز والثامن عشر بعد نوال العراق استقلاله في ١٩٣٢. وهو الانقلاب الذي ما زال يعيشه العراق حتى كتابة هذه السطور (إن لم نعدّ ما حصل في الثلاثين من ذلك الشهر بين الانقلابات العراقية). وقد تمّ تحقيقه بتعاون البعثي (أحمد حسن البكر) مع اثنين من الضباط المستقلين الطموحين في الخدمة الفعلية هما المقدمان (ابراهيم الداود) قائد الحرس الجمهوري وعبدالرزاق النايف وكيل مديرالاستخبارات العسكرية وضابط الارتباط بين الرئيس عارف والجيش!

أحكم تنفيذ الانقلاب. ودبر بدقة وحذر شديدين مصحوبين بمبادرات لاأخلاقية من جانب المقدمين النايف والداود ونجحت بمجرد التهديد باستخدام القوة تبعها اطلاق قذيفتين من قذائف الهاون فوق سماء القصر الجمهوري فسارع عارف إلى الاستسلام

ونقل بالطائرة رأساً إلى خارج العراق ولم ترق قطرة دم واحدة[١٨].

في بغداد قالت الصحف إن الأهالي كانوا فعلاً يتوقعون انقلاباً طوال أسبوع كامل وإن الحكومة كانت عاجزةً عن اتقائه[١٩]. كان منظمو الانقلاب قد أحكموا قبضتهم على الوحدات العاملة في المعسكرات عن طريق الضباط الموالين. ولم يكن فيهم من يخاطر في سبيل إبقاء رئيس كعارف. ويستخلص من كلّ الذي كتب عن الانقلاب أن رئيس الجمهورية أوقظ في الثالثة صباحاً بنداء تلفوني من عبدالرزاق النايف وأحمد حسن البكر. قالا له إن الدبابات في طريقها إلى القصر الجمهوري وطلبا منه الاعتزال والاستقالة. وتمّ إطلاق تلك القذائف أثناء المكالمة تأكيداً لهذا الإنذار فلم يحاول المقاومة وقبل بالأمر. وألبس ثيابه على عجل ثم أخذ في سيارة بحراسة (صدام حسين) إلى طائرة عراقية خاصة ليلحق بزوجته التي كانت تعالج في لندن. وأعطي (طاهر يحيى) رئيس الوزراء بدوره عين الإنذار التلفوني. قيل له بأن لا يحاول مقاومة القادمين لاعتقاله فلم يقاوم وتمّ اعتقال معظم الوزراء وستة وعشرين موظفاً كبيراً ووضع الحجز على أموالهم المنقولة وغير المنقولة ثم اتسع نطاق الاعتقالات. وكان الحديث يدور حول قبولهم رشاوى وعمولات من شركة ايراپ ERAP الفرنسية التي أعطيت امتيازاً للتنقيب عن النفط واستخراجه بتاريخ تشرين الثاني ١٩٦٧ وشباط ١٩٦٨ في مساحة ١٠٨٠٠ كيلومتر مربع وهي جزء من المساحات التي صودرت بموجب القانون[٢٠] القاسمي رقم (٨٠) من شركة النفط العراقية IPC. كان بين

---

(١٨) كان عبدالرحمن عارف قد أطلق سراح أحمد حسن البكر بعد مؤامرة حزيران الفاشلة (أنظر ما سبق) وأعلن المفرج عنه بأنه اعتزل السياسة وسيتوفر لتربية البقر. مع هذا فانه وضع توقيعه على مذكرة بين تواقيع ثلاثة عشر ضابطاً عالي الرتبة من المتقاعدين طلبوا فيها تأليف وزارة ائتلافية ومجلس اشتراعي يتألف من ثلاثين عضواً حتى انتخاب مجلس نواب خلال سنتين. إلاّ أن (عارفاً) لم يستجب وأبقى طاهر يحيى رئيساً للوزارة وقد أشيع أن البلاد خلال حكمه كانت تعج بالاشاعات حول الرشاوى التي كان يتقاضاها هو وبعض وزرائه جراء عقود وصفقات خارجية حتى أصبح لا يعرف باسمه بل باسم حرامي بغداد [سرّح بعد اعتقال طويل الأمد ومعاناة مهينة للغاية دون أن تنشر السلطة شيئاً يدل على صحة ما أشيع عنه].

(١٩) بلغ التأكيد على وقوع الانقلاب حدّاً أننا كُنّا نسمع ذلك من بعثيين سجناء في الموقف يتحدثون عن قرب تحريرهم وهكذا كان.

(٢٠) خلاصة لمجموعة تقارير كتبها الصحافي توماس ف. برادلي Thomas F. Bradly لجريدة نيويورك تايمس نشرت في الأعداد المؤرخة ٢١ و٢٢ و٢٦ من تموز ١٩٦٨. فضلاً عن عدد كبير من الجرائد المحليّة.

المعتقلين قوميون وناصريون بارزون منهم (أديب الجادر رئيس مجلس إدارة الشركة العراقية الوطنية الذي أبرم الاتفاق مع ستة من الناصريين البارزين منهم (محمد صديق شنشل) صديقهم القديم الذي موّل مشروعهم لاغتيال عبدالكريم قاسم، في رأس القرية.

انقلاب السابع عشر من تموز ١٩٦٨ لم يكن بعثياً ولا قومياً ولا ناصرياً صرفاً فقد شاركت فيه كل هذه الألوان السياسية وغيرها من الرجال الطموحين الذين لا يتمون إلى رعيل. كان في الواقع انقلاباً «منزلياً» لأن الأشخاص الثلاثة الذين حققوه فعلاً عبدالرزاق النايف وابراهيم عبدالرحمن الداود وسعدون غيدان كانوا من ضباط القصر ومن خلصاء رئيس الجمهورية وهو الذي وثق بهم وعينهم في مناصبهم ولولاهم ما كان سيحصل انقلاب ١٧ تموز. ثم إن العميد (سعيد صليبي) الرجل القوي وراء عرش عارف[٢١] كان في لندن إذذاك يجري عملية جراحية. وبغيابه ارتفع آخر عقبة قتالة من أمام المتآمرين.

---

(٢١) كل هؤلاء من الرمادي (كعارف وصليبي). النايف من الفلوجة والداود من هيت. وغيدان من مدينة الرمادي ولكنه ولد في بغداد إذ كان أبوه ضابط شرطة. النايف هو ابن عم صليبي ومن عشيرة الجميلة وهي عشيرة (عارف) وهو والنايف كانا من ألصق الناس بعبدالرحمن عارف. وفي مقابلة لحنّا بطاطو في استنبول يوم ١٨ شباط ١٩٧٠ [المرجع السالف ص ١٠٧] قال له إنهم كانوا معي لاسيما في الأمسيات يؤكدون لي في أكثر من مناسبة «نحن إخوانك ويمكنك الاعتماد علينا نحن مستعدون للتضحية بحياتنا في سبيلك» كانوا باختصار آخر من يشك في خيانتهم. ويتحدث عارف أيضاً عن الأسباب التي دفعت النايف إلى التآمر عليه وهو عنده حبّه المال ويذكر له أن شركات النفط الرئيسة في البلاد والدول التي تدعمها بدأت تبحث عن متآمرين بالحكومة منذ ابرام اتفاقية ايراب النفطية مع فرنسا والعمل على نشدان المزيد من التعاون والتفاهم مع السوفيات لتطوير حقول شمال الرملية. كذلك بسبب رفض عارف منح امتياز استخراج الكبريت لشركة (پان أمريكان). فوجدوا في النايف ضالتهم بالأخير واشتروه من خلال العربية السعودية بتوسط العقيد بشير الطالب الملحق العسكري العراقي في سفارة بيروت. والسفير العراقي فيها (ناصر الحاني). أمّا إبراهيم الداود الذي أقنعه النايف بالانضمام إلى المؤامرة فهو من طراز آخر لم يكن المال من المغريات بالنسبة إليه وليست الرشوة من طبعه إلاّ أنه كان واقعاً تحت تأثير رجال الدين المتشددين يكره أي شيء تشمّ منه رائحة الاشتراكية. إلا أن العامل الرئيس الذي حمله على خيانة (عارف) هو خشيته العظيمة من تغلب القوميين الناصريين. وقد كانت له اليد الطولى في إحباط محاولتهم الانقلابية والقبض على رؤوسهم - فأطلق عبدالرحمن عارف سراحهم رغم معارضته الشديدة وأعاد بعضهم إلى مناصبه التي كان يحتلها أو إلى ما يعادلها، لاسيما زعيم الحركة (عارف عبدالرزاق). قال عبدالرحمن عارف =

في الساعة الثانية من صباح ١٧ تموز توجّه سعدون غيدان قائد كتيبة الدبابات الملحقة بالحرس الجمهوري، وأحد رفاق طريق البعث في ظروفٍ سابقة، بكتيبته ومعه كل من أحمد حسن البكر وحردان عبدالغفار وصالح مهدي عماش وأنور عبدالقادر الحديثي مع ضباط بعثيين صغار، إلى القصر الجمهوري. في عين الوقت قام إبراهيم الداود باحتلال دار الإذاعة والتلفزة بعدد من الدبابات وفوج من الحرس الجمهوري. وحقق عبدالرزاق النايف سيطرته على وزارة الدفاع.

ثمّ وكالعادة أذيع البيان الأول. ألقاه عبدالرزاق النايف رئيس الوزارة الجديد وهو بيان طويل أعلن من خلاله عن تشكيل مجلس قيادة ثورة جديد تسلم أعباء الحكم في العراق وعن انتخاب المجلس أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية. ووصف الحكام القدماء ومن ضمنهم العارفان وأشياعهما «بالانتهازيين واللصوص والجهلة والعملاء والجواسيس للصهاينة والأميين» ولم ينوه بكلمة واحدة عن ١٤ تموز ولا عن حكم قاسم. وقال إنه سيعمد إلى حَلّ القضية الكردية حلاً عادلاً. وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين وإشاعة الحياة الديمقراطية. واعتبر الانقلاب الذي حققه نصراً لسيادة القانون معلناً مساندته للنضال الفلسطيني والعمل على حصر المسؤولية في النكبة التي حلت بالأمة العربية في ١٩٦٧. على أن معظم البيان كان مكرّساً إلى الطبقة الحاكمة التي شارك في إسقاطها.

بعد أربعة أيام، قال (البكر) يخطب في لفيف من الجنود الذي استخدموا في الانقلاب: «إن الرشوة والفساد قد تفشيا في العراق وإن البلاد شلّت بانتشار الفوضى وشبكات التجسس والتحلل الاقتصادي وارتفاع الأسعار الفاحش» ولم ينوه بشيء عن حزب البعث:

«إن الجنود العراقيين الذين أرسلوا إلى الحرب في ١٩٦٧، أرسلوا من دون

= لمستجوبه بطاطو «كثيراً ماكان يذكرني بقوله إنهم يستغلون طيبة قلبك ويتغلغلون أكثر فأكثر في الجيش وسيستولون على الحكم يوماً ما وينصبون لنا المشانق». كان الخوف عينه يعتمل في نفس بشير الطالب والنايف اللذين عاونا على تشتيت شمل الضباط الناصريين وافساد خططهم».

آه. كان آخر عهدي ببشير الطالب وأنا على علاقة بأسرته مكالمة تلفونية في أوائل ١٩٧٠ فقد اتصل بي لشأن من الشؤون فسألته أين هو الآن فأجاب بلهجة فيها من الزهو ما فيها ألا تعلم أني في مكاني الأول قائد للحرس الجمهوري.

عتاد أو حتى تجهيزات. وإن ثروات البلاد قد سرقت وانتقلت إلى أياد أجنبية لقاء عمولات وإن خزينة الدولة فارغة بسبب النهب والتفسخ الأخلاقي».

لم يذكر البكر (مصر) أيضاً وإنما طالب بتعيين المسؤول عن الهزيمة، وإصدار الأمر بإقالة قائد القوات العربية في الأردن. إلا أنه أكد بقاء القوات العربية مرابطة في الجبهة.

وألفت وزارة من ستة وعشرين عضواً في اليوم التالي للانقلاب وكان فيها قيادات بعثية معتدلة أقل تطرفاً بكثير من تلك التي تحكم سورية إلى جانب عدد كبير من غير البعثيين ذوي الأفكار المحافظة والميل إلى اليمين. ونصب عبدالرزاق النايف البالغ من العمر ٣٤ عاماً رئيساً للوزراء. وإبراهيم الداود (٣٩ سنة) وزيراً للدفاع بعد ترفيعه إلى رتبة فريق أول. وبالنسبة إلى البعثيين خلافاً لرئيس الجمهورية الذي رفع نفسه إلى رتبة مشير (فيلدمارشال) كان ثم الفريق (المرفع سابقاً) حردان عبدالغفار رئيساً لأركان الجيش وقائداً للقوة الجوية. وأسندت وزارة الداخلية للفريق (المرفع سابقاً) صالح مهدي عماش. وعين سعدون غيدان بعد أن أعطي رتبة آمر لواء قائداً للحرس الجمهوري. وتحصيل الحاصل: كان هناك ثمانية من البعثيين القدماء وأنصارهم. وكان ثمّ مرشحو «كتلة ضباط القصر» ويحسب معهم (ناصر الحاني) الذي أسندت إليه وزارة الخارجية. واليهم ضم عبدالكريم زيدان رئيس حركة الإخوان المسلمين. واثنان من خلال الضباط الأحرار القدماء وثلاثة من الاختصاصيين المحافظين. وأربعة من الكرد منهم محسن دزئي الذي أسندت إليه وزارة شؤون الشمال عن الثورة الكردية. والثلاثة الباقون لا علاقة لهم بالثورة الكردية: مصلح الدين النقشبندي وزيراً للعدل، وإحسان شيرزاد المهندس وزيراً للأشغال والإسكان وعبدالله النقشبندي وزيراً للاقتصاد.

وأعلنت في ٢٣ من تموز أسماء أعضاء «المجلس الوطني لقيادة الثورة» وكان منهم سبعة عسكريين[٢٢].

ما لبث أن دبَّ الخلاف بين المؤتمرين. كان هدف حزب البعث أن يستأثر بالسلطة كاملة وعلى هذا الأساس بنى حساب التعاون مع العناصر الأخرى. بدأ الخلاف واضحاً للجمهور من التناقض بين ما تكتبه جريدة الثورة لسان حال كتلة القصر

---

(٢٢) البكر وحردان وعماش بعثيون والأربعة الباقون (غيدان، حماد شهاب قائد موقع بغداد، النايف، الداؤد) غير بعثيين.

التي سلمت أمور تحريرها للقوميين وبين ما تكتبه جريدة الجمهورية لسان البعث إلاّ أن التعاطف كان يتجه إلى ترجيح كفة محور النايف - الداود. وزاد الخرق وضوحاً في التصريحات التي كان يبديها هؤلاء التي لا تتفق وسياسة البعث ومبادئه لاسيما تلك التي كان يطلقها (النايف).

في عين الوقت كان (البكر) يصرح بأن سياسة العراق سوف تتبع سبيل القومية الاشتراكية العربية. ولكن رئيس الحكومة مدعماً بالداود كانا من جهة أخرى يثيران الشك في مستقبل الاشتراكية العربيّة وجدوى الاتحاد العربي الاشتراكي الذي بدئ بتنظيمه منذ عهد عبدالسلام عارف. وقال إن «حكومته لن تتبنى أية سياسة برهنت على فشلها - يقصد الاشتراكية - أوَنبني سياستنا على مستقبل الاتحاد الاشتراكي قبل أن نعين موقفاً ثابتاً لنا من الاشتراكية ذاتها»[٢٣]. ثم أصدر أمراً باعتقال عدد من القوميين الناصريين وبعث اليسار المتطرف بزعامة (علي صالح السعدي) مشيراً بصراحة إلى أن تقويمات هذا ليس مما يستسيغه البعث ولا يدخل في سياسته. ودفعاً لتفاقم الخلاف اقترح عبدالستار الجواري وهو وزير بعثي إدماج جريدتي الثورة والجمهورية في صحيفة واحدة وتمّ ذلك في ٢٢ من تموز واستغني عن كادر تحرير الجمهورية. وفي عين الوقت حيل بين حزب البعث وبين راديو بغداد.

ليس بوسعنا أن نصدق ما جاء من تعاليل في خطاب البكر في ٣٠ من تموز بعد إزاحة النايف وجماعته وانفراد البعث بالحكم. فكله ثغرات وأكاذيب حاول خلالها إثبات دور البعث الرئيس في الانقلاب واضطرارهم إلى ضم الآخرين خشية فضح خطتهم وساعة الصفر التي عينوها للاستيلاء على الحكم، وما يكاد يكون حقيقةً هو أن التخلص من هذين وكتلتهما كان ضمن خطتهم قبل الشروع فيها.

إنهم يستخدمون عين الطريقة التي كان إخوان عقائديون لهم يستخدمونها في ظروف أخرى للتخلص ممن جاء بهم وصمم على أن يكون عقبة في سبيل احتوائهم السلطة كلها. وقصة الثلاثين من تموز هنا تعيد إلى الأذهان تخلص بعثيي سورية من زياد الحريري في الثامن من آذار ١٩٦٣. على أن بعثيي العراق كانوا أقل صبراً على دخلائهم ولم يسعهم الانتظار مثل السوريين أربعة أشهر. فأقدموا بعملية تشبه واقعة من وقائع حرب العصابات الداخلية في شيكاغو على التخلص من شركائهم في ظرف ثلاثة

(٢٣) برادلي: المرجع السالف نيويورك تايمس في ٢٦ تموز ١٩٦٨.

عشر يوماً، بمهارة عظيمة مبتناة على تجارب سابقة[٢٤] وبهدوء ودون ضجة خلا البيان الذي نوهنا به. معلنين في الوقت نفسه عفواً عاماً عن سائر السجناء السياسيين المحكومين في المجالس العرفية العسكرية منذ العام ١٩٦٣. وبينهم عدا الشيوعيين والقاسميين والديمقراطيين، أعداد كبيرة من الضباط وأعضاء حزب البعث الذين سجنوا في أعقاب انقلاب ١٨ تشرين الثاني وما بعده[٢٥].

وفي ٣١ من تموز نظم البعثيون تظاهرة ترحيب وابتهاج من الفلاحين والعمال والمتعلمين بثورتهم التصحيحية. في ٣٠ من تموز التي أعلنت ثورة بعثية وخرجت جريدة «الجمهورية» التي باتت بعثية خالصة بافتتاحية هاجمت فيها النايف والداود بوصفهما من المرتزقة الذين وصلوا إلى القمّة بأساليب وضيعة وآووا الجواسيس وتآمروا لحرف ثورة تموز عن مسارها[٢٦]. وراحت المجالس الخاصة تتناقل أنباء عن الرجل الذي يقف وراء عرش البكر، عن شاب في مقتبل العمر يدعى (صدام حسين) ورويت الحكايات عن الدور الفعال الذي أسهم به في إنجاح الانقلاب ولم تثر برقيته إلى نيابة امانة سرّ القيادة القطرية دهشة. واختار مجلس قيادة الثورة وزارة جديدة تتألف من ٢٦ عضواً أعلنت أسماؤهم في ٣١ من تموز وكانت برئاسة أحمد حسن البكر. كانت وزارة

---

(٢٤) مثلاً حقق حردان عبدالغفار خلال ثلاثة أيام في وزارة الدفاع أثناء غياب الداؤد في الأردن لتفقد القطعات ما جرد وزير الدفاع من كل صوت يرتفع لنصرته. وعين سعدون غيدان قائداً للحرس الجمهوري ورفع ثلاث درجات. كما رفع حماد شهاب ثلاث درجات وهو تكريتي وآمر موقع بغداد. بعثوا بإقالة وزير الدفاع وهو في الأردن وأرسلوه سفيراً إلى الرباط، بعد رفض القرار وعودته. أما النايف فبحسب رواية موثوقة وطبق ما رواه صدام حسين لكاتب سيرته فإنه استدعى للغداء والمداولة مع البكر في القصر الجمهوري. ولفترة صغيرة غيب البكر نفسه من الغرفة فظهرت زبانية البعث برئاسة صدام حسين ووضعت فوهة المسدس على صدغ النايف ونقل تحت التهديد بالقتل إلى طائرة خاصة أقلته إلى مراكش.

(٢٥) شرح البكر في خطابه هذا كيف اضطروا إلى الاتفاق مع هؤلاء قبل الانقلاب. قال إن النايف والداؤد علما به وهددا بفضحه إن لم يشركا فيه ووصفهما بالرجعيين اللذين حاولا استبعاد العناصر التقدمية وإحلال العناصر الرجعيّة في الحكم وأن إبراهيم الداؤد هو الذي فرض (النايف) رئيساً للحكومة عليهم. وإنهما ماكانا يريدان تشكيل مجلس قيادة ثورة وأن يقتصرا على الوزارة. وإن البعث كان مرغماً على النزول عند طلبه تفادياً لحصول مذبحه واتهمهما بالاتصال بقوى خارجية معادية للثورة.

(٢٦) الخطاب منشور في الصحف العراقية القليلة العدد. إلاّ أننا اعتمدنا على نصّه المترجم في مرآة الشرق الأوسط Middle East Mirror ٣٠ آب ١٩٦٨.

تميل إلى اليسار بالمفهوم البعثي وفيها اثنا عشر وزيراً يستوزرون لأول مرة. في حين تمّ الإبقاء على أحد عشر وزيراً من الوزارة التي رئسها عبدالرزاق النايف، باستثناء ناصر الحاني صديق النايف الذي أخرج من التشكيلة[٢٧]، وإباء محسن دزئي وإحسان شيرزاد المشاركة في الوزارة عن الكرد الثوار.

وأسند لكلّ من حردان وصالح مهدي عماش منصب نيابة رئاسة الجمهورية. وأسرعت الحكومة الجديدة أيضاً بإطلاق سراح الناصريين واليساريين الآخرين الذين اعتقلهم النايف.

حاولت الكتلة البعثية التي استولت على الحكم مجدداً إجراء نوع من المصالحة أو التهادن بين الفئات البعثية المتطرفة التي انسلخت عن القيادة البعثية خلال الأحداث التي أدت إلى إقصائهم عن الحكم في ١٨ تشرين الثاني. كتعيينها مثلاً (علي صالح السعدي) عضواً في اللجنة الخماسية لمكتب العلاقات العربي وكان واحداً من المكاتب الاستشارية التي ألفتها السلطة الجديدة لمساعدة مجلس قيادة الثورة في إدارة شؤون البلاد. وفي محاولة سقيمة للتقرب من الثورة الكردية أعلنوا عن اعتزامهم تأسيس جامعة في كردستان. وألغي بقرار من الحكومة يوم ١٨ تشرين الثاني يوم عطلة. وانطلقت الأقلام حرة في وصف ما حصل في ذلك اليوم [بنكسة تشرين]. ووصفت انقلاب ١٧ تموز بالثورة التي جاءت لتصحيح ومحو آثار تلك النكسة السوداء.

في ٢٢ من أيلول ١٩٦٨ أصدر مجلس قيادة الثورة الجديد دستوراً (مؤقتاً) جديداً ملغياً دستور العام ١٩٦٤. وتألف من ٩٥ مادة. وفي الأسباب الموجبة لاستنانه ذكروا أنه سيبقى نافذ المفعول حتى صدور دستور دائمي. أما فترة الانتقال التي مددت منذ ١٩٦٤ مرتين فقد أصبحت الآن غير محدودة بزمن.

صرحت المادة الأولى من هذا الدستور بأن «العراق هو دولة ديمقراطية (!) شعبية تستند إلى التراث الثقافي العربي وروح الإسلام». وذكر في المادة الثانية منه «أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي وأن النظام الاقتصادي المتبنى يرمي إلى تحقيق الاشتراكية من خلال تطبيق العدالة الاجتماعية بالتعاون بين القطاعين الخاص والعام». وحرم الدستور الإقطاع تحريماً باتاً وحظر على غير العراقي حيازة أو ملكية أرض

---

(٢٧) وجدت جثته ملقاة في أحد شوارع بغداد في ١١ من تشرين الثاني وقد تعذرت معرفة الشكل الذي قتل به إذ لم يشر إلى إجراء أيّ تشريح على جثته.

زراعية. وقال الدستور إنه «يعترف بحقوق الكرد ضمن الوحدة العراقية». واعتبر مجلس قيادة الثورة المكوّن من ستة أشخاص أعلى سلطة في الدولة. ورسم أن يكون كلّ عضوٍ فيه نائباً لرئيس الجمهورية. وأعطي صلاحية تنصيب رئيس الجمهورية وتعيين رئيس الوزراء ونوابه وأعضاء الوزارة وخصّ بحقّ سنّ القوانين وممارسة السلطة المطلقة على القوات المسلحة، والإشراف المباشر على شؤون الدولة، ومكن نفسه أيضاً من حق عزل أو إقصاء أي عضو منه بأغلبيّة أصوات الثلثين. واشترط الدستور أيضاً أن يكون الوزير من أبوين عراقيين لعائلة سكنت العراق منذ العام ١٩٠٠.

بعد سياسة التسامح التي طلع بها البعث في ٣٠ تموز وإخلاء السجون من المحكومين والمواقف من المعتقلين الذين كانوا ضحايا محاكم شباط ١٩٦٣ وزيادة عليهم ولاسيما المحكومين من أفراد الحرس القومي، نقول بعد هذه السياسة بفترةٍ وجيزة جداً بدأت أجهزة القمع التي خلقها النظام الجديد تلقي القبض على الخصوم الكبار أولاً بهذه التهمة أو تلك. وقلما كان هؤلاء يحالون إلى محكمة الثورة وهي المحكمة التي استحدثت بديلاً للمجالس العرفية العسكرية ما وجد البعث الثاني في العراق نفسه إلاّ وهو مجبرٌ للعودة إلى عين التاكتيك القمعي البالغ القسوة بهدف خنق المعارضة، وخلق جوّ من الرعب الجماعي بالسماح عمداً بنشر أساليب المعاملة التي يلقاها أسراهم. كانت البيوت تداهم ليلاً قبيل الفجر وتقلب رأساً على عقبٍ والرجال يختفون من منازلهم أو أماكن عملهم أو تدبر لهم حادثة قتلٍ وهم في طريقهم. وهؤلاء الذين يقبض عليهم يستجوبون تحت التعذيب وتنصبّ عليهم الإهانات المقصودة الرامية إلى انتزاع الآدمية منهم وأحياناً يموت المعذبون تحت التعذيب. وكثيراً ما تعطى الجثث لأهلها بحالتها[٢٨] ومن دون محاولة إخفاء آثار التعذيب عليها أو أن يسرحوهم إن

---

(٢٨) ألّفت عشرات الكتب بلغات عدة حول سجون البعث المخيفة وآلات التعذيب التي يستخدمونها وقد شاهد الرأي العام العالمي بعضها عندما عجز البعثيون بداعي العجلة عن نقلها معهم عند إجلائهم عن الكويت. وأفضل اختيار الوصف الذي جاء في (حصاد الثورة. مذكرات. تجربة السلطة في العراق بقلم اللواء الركن عبدالكريم فرحان. دمشق ١٩٩٤. الص ٢٣٥-٢٦٣). والكتاب بين تلك العشرات التي نوهت بها - ذو أهمية خاصة. وفيه أمثلة كثيرة وأسماء ضحايا وروايات يقشعرّ منها البدن حول التعذيب والإهانات والأدوات المستخدمة لإيقاع أشد الأذى وإحداث الآلام الجسمية التي تفقد معظم البشر قابلية التحكم على الإرادة فضلاً عن الوسائل السايكولوجية كالتهديد بالموت أو بهتك أعراض أقرباء الجاني أو الاعتداء عليه جنسياً. وذكر (فرحان) شخصيات تاريخية عسكرية ومدنية هامة أصبحت ألعوبة بيد الأوباش وحثالات =

استوفوا حظهم منهم وهم على آخر رمق. وأنشأوا لهذا الغرض سجوناً خاصة لهؤلاء المعتقلين الخصوصيين. ولوحق كلّ من كانت له يد مهما صغرت في انقلاب ١٨ تشرين الثاني وكل من يشتبه به ملاحقة غلبت عليها صفة السادية واللذة الانتقامية. وقد طالت كما قلنا كل القوميين الناصريين تقريباً.

وفي السابع والعشرين من أيلول ١٩٦٨ أقدمت السلطة على أكبر عملية تصفية عسكرية بين ضباط الجيش الكبار وآمري الفرق والوحدات الكبيرة بحجة اكتشافهم حركة عسكرية سرّية ترمي إلى عملية انقلابية عليهم وألقوا القبض على ثمانين من كبار الضباط وعلى عددٍ من المدنيين القوميين من ذوي المناصب الخطيرة. وكانت خطة إزاحة هؤلاء واعتقالهم قد تمّ إعدادها بشكل متقن، فلم تثر اهتماماً بين الناس ومرت ببعض برقيات معدّة لتأييد الخطوة الوطنية[٢٩]. ووضع النظام يده على «جامعة الحكمة»

= المجتمع من الساقطين الذين كان الحزب ينتقيهم لأداء أمثال هذه المهمات ويعطيهم الصلاحيات الكاملة فيما يريدون فعله بأسراهم. وذكر (فرحان) من المعتقلين رئيسي وزارة (عبدالرحمن البزاز وطاهر يحيى) وعشرة أو أكثر من الوزراء بينهم محمد صديق شنشل وعبدالكريم هاني والعقيلي وهم أصدقاء لهم قدماء. وروى الكاتب كيف كان هؤلاء الحراس الزبانية يفرضون عليهم أعمال نقل الكناسة والأوساخ بعد جمعها وتنظيفهم المراحيض وإرغامهم على أعمال يقصد بها الحط من كرامتهم وإذلالهم كالزحف كالكلاب على أربع أو العواء والنباح مثلهم أو الرقص وهز الأرداف والإتيان بكل عمل يأباه الشرف والكرامة تحت خطر الضرب والتعذيب عند رفضه ذلك: «بلغ عدد من نفذ فيهم حكم الإعدام بين كانون الثاني ١٩٦٩ وأيار من عين السنة ستة وثلاثين بتهمة التجسس يقابلهم عدد غير معروف قتل تحت التعذيب. وكانت السلطة تعرض الأشخاص البارزين ممن حكموا قبل التنفيذ لترديد اعترافهم بأنهم كانوا يعملون جواسيس لدائرة المخابرات المركزية الأمريكية. ففي أوائل حزيران أعدم اللواء مدحت الحاج سري (شقيق العقيد رفعت الحاج سرّي) أمين العاصمة بعد اعترافه بأنه كان عميلاً لـ CIA لمدة تسع سنوات. وكان اللواء رشيد مصلح الحاكم العسكري العام بعد ٨ شباط ١٩٦٣ ووزير داخلية سابق أحد المعترفين بالتجسس لحساب تلك الوكالة أيضاً وتدبير مؤامرة لإسقاط الحكم وقد جيء به إلى التلفزيون للاعتراف بذلك ثم أخذ إلى ساحة الموت مع آخرين. ومعظم هؤلاء الذين اعترفوا بتجسسهم لحساب الوكالة الأمريكية وبالتآمر كانوا أنصاراً ومساندين عسكريين ومدنيين لثورة ١٤ تموز. وقد احتلوا مناصب هامة جديدة في عهد الأخوين عارف. وعندما طرد البعثيون في ١٨ تشرين كان (رشيد مصلح) قد سمح باصدار كتاب (المنحرفون) الذي عدد فيه بعض الجرائم التي ارتكبها الحرس القومي والبعثيون وطبع منه عشرون ألف نسخة» (راجع فرحان المصدر السالف ص ١٦٣).

(٢٩) كان بينهم الصديق العزيز اللواء الركن كمال مصطفى علمدار والمرحوم الصديق العميد الركن طه ياسين. روى لي اللواء كمال أن ذلك تمّ في منزله فقد دعا إبراهيم فيصل الأنصاري رئيس =

التي أسسها الجزويت وأداروها طوال ثلاثين عاماً وطردوا من كوادر الأساتذة حوالي ثلاثين امريكياً والمانياً. قالوا تبريراً لهذا: «إنه استئصال للنفوذ الأجنبي. وتصفية لجيوب الثورة المضادة».

وفي العام ١٩٦٩ أحيل إلى محكمة خاصّة حزبية صحراوية رئسها غانم عبدالجليل عضو القيادة القطرية، تسعة وثمانون شخصاً بتهمة التجسس والتآمر على إسقاط النظام. وكانت أولى المحاكمات الكبرى بعد محاكمات المهداوي في عهد عبدالكريم قاسم. واتهم أربعة عشر منهم بالتجسس لإسرائيل وأدينوا وشنقوا وعلقت جثثهم في ساحة التحرير أكبر ساحات بغداد، وبعضهم شنق في البصرة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٩ منهم تسعةٌ عراقيون يهود[٣٠].

وممن طالتهم المحاكمات عبدالرحمن البزاز وعبدالعزيز العقيلي الذي تم توقيفه في كانون الثاني ١٩٦٩ وحكم عليه بالموت بعد أن شهد عليه اثنان من العراقيين بأنهما كانا شريكين في مؤامرة معدّة للإطاحة بالنظام تمهيداً لعقد صلح مع إسرائيل. واتهم البزاز بأنه تلقى أثناء تهيئته المؤامرة المساندة والعون من الحكومة الأمريكية وحلف السنتو.

وجاءت المنافسة العنيفة على رئاسة الحكومة بين صالح مهدي عماش وبين حردان عبدالغفار وقد حلها أحمد حسن البكر مؤقتاً بتوليه رئاسة الوزارة. إلاّ أن الخلاف استمر ليودي بهما في الأخير.

وفي أيار ١٩٦٩ وضعت السلطة الحجز على أموال ٤٦ شخصاً اضافة إلى قائمة سابقة بخمسة وعشرين بينهم رئيس وزارة ووزير وضابط وصحافي ورجل أعمال وبين هؤلاء أولئك الذين سبق اعتقالهم وزجهم في قصر النهاية وبعضهم ممن اتهم بقبض رشاوٍ وعمولات من شركة ايراب الفرنسية[٣١]. وحاول البعث العراقي التقرب من بعث سورية فأنجز تعاوناً عسكرياً على الجبهة لم يدم طويلاً فدب الشقاق إثر ذلك وقطعت

= أركان الجيش واللواء الركن زكي حسين حلمي والعميد طه ياسين إلى غداء وفيما هم فيه سمعوا نبأ إقالتهم من الجيش ووجدوا الدار مطوقة بالدبابات وألقي القبض عليهم وأرسلوا إلى قصر النهاية. ثم بدأت البرقيات تنهال على دار الإذاعة مهنئة الحكومة بالقضاء على المؤامرة العسكرية ولم يقدم أحد من هؤلاء إلى المحاكمة باستثناء الأنصاري.

(٣٠) على أثر صدور الأحكام تعرض النظام العراقي ولأوّل مرة إلى نقد دولي واستنكار عالمي.

(٣١) جريدة الأنوار البيروتية في ٢٩ أيار ١٩٦٩.

الصلات قطعاً نهائياً ووجدت قيادتان قوميتان وقيادتان قطريتان لم تحاول أي منها عملية توحيد أو صلح قطعاً وإن ادعيتا بأنهما تتبنيان عين الأهداف وتطبقان عين المنهاج.

البعث العراقي الذي عرف بالبعث الشرقي واعتبره المحللون والمتبعون بأنه أكثر اعتدالاً من البعث الغربي (السوري) بدأ بالتدريج يفقد اعتداله ويأخذ بسبيل التطرف وكأنه في حلبة سباق مع صنوه في سورية فصدر في أيار ١٩٦٩ قرار من مجلس قيادة الثورة أمر بإيقاف صرف التعويضات المستحقة لأصحاب الأراضي المستملكة بموجب قانون الإصلاح الزراعي[٣٢]. وصدرت عنه قوانين دراكونية صارمة شملت جميع مناحي الحياة وأودت بالبقية الباقية من حرّية الفرد كاستبدال «قانون العقوبات البغدادي» المطبق منذ ١٩١٨ بآخر جديد بدا وكأن مواده العقابية خرجت من بطن القرون الوسيطة. وأصدر ذلك المجلس قانوناً يعطي الدولة الحق في تعيين أي شخص في أية وظيفة ترتئيها وفق المصلحة العامة إن شاء المكلف بها أم لم يشأ[٣٣].

وفي الأول من أيار ١٩٦٩ بمناسبة عيد العمال الوطني أعلن راديو بغداد اعتراف حكومة بغداد رسمياً بألمانيا الشرقية لتكون أول دولة تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها من بين الدول غير الشيوعية. وفي تموز من عين السنة حصل العراق من هذه الدولة «الفقيرة» على قرض بثمانين مليون دولار لإقامة مشاريع صناعية كبيرة!

وانشغل البعث العراقي الجديد طوال هذه السنة وما بعدها في البحث عن المؤامرات الخارجية والداخلية وتعقيب الخصوم في الزوايا والخبايا. وخصص لأعمال التطهير البشري أجهزة قمعيّة نشرت أسماؤها الرعب في النفوس للشائعات التي تطايرت حول ما يجري للمقبوض عليه فيها والمحاكمات التي تقام وأجهزة التنفيذ[٣٤] واشتهر بينها بالاسم جهاز (حُنين: بفتح النون وسكون الياء وضم الحاء) بأن نائب الرئيس هو المشرف عليه. وعرف الغرض منه وهو استئصال أعداء الحزب والتخلص منهم. وفتحت السجون ثانيةً لاستقبال وجبات من الشيوعيين والمتشددين القوميين والناصريين

---

(٣٢) دانا آدم شمدث في (نيويورك تايمس) ٢٤ أيار ١٩٦٩.

(٣٣) عين المرجع.

(٣٤) روى لي الصديق محسن دزئي الذي استوزره الحكم البعثي في البدء أنه ولفيف من الأصدقاء كانوا في مجلس، حضر «طه ياسين رمضان» فقص عليهم هذه الحكاية قال: حكمنا على ثلاثة أحدهما بالإعدام وثانياً بالسجن المؤبد والثالث بالبراءة وخرجوا. وبعد قليل سمعنا صدى إطلاق النار في الخارج. وتبين لنا أن فرقة الإعدام قضت على الثلاثة معاً بعد خروجهم من المحكمة.

والديمقراطيين الكردستانيين. ولم يتبع نهج معين في اقتناص الأشخاص حتى ظنّ أن ذلك يجري لمجرد إشاعة الخوف في النفوس. ولفترة من الفترات. وبعد أن أصرت الثورة الكردية على عدم المشاركة في الوزارة التي ألفتها السلطة. اتهم النظام المقاتلين الكرد بالتعاون مع الأجنبي وأصبحت الولايات المتحدة هي المسؤولة. ودأبت أجهزة دعاية تلك الفترة على مناشدة المواطنين بالبحث عن الجواسيس والابلاغ عنهم. وكثرت الوشايات لأغراض انتقامية بحتة وأصبح الأب يخشى من ابنٍ عاق، والأخ يحاذر من الحديث مع أخيه. حتى بدا العراق وكأنه مرتع للجواسيس ودار حضانة لهم وأنهم يتخفون تحت كل حجرٍ أو وراء كل شجرة.

وفي حقل الوحدة العربية والعمل القومي هوجمت سياسات ومجهودات الدول الثورية (سورية ومصر) في هذا الباب واعتبرت مجرد مجهودات دعائية وأن مصر تستخدم ذلك تستراً على تقربها من المعسكر الإمبريالي. واتهمت السلطة أعضاء كباراً من الاتحاد العربي الاشتراكي الذي حلّته وأودعت عدداً كبيراً من أصدقاء عبدالناصر والموالين له السجون ولقي عدد منهم تعذيباً. كما أطلقت حملات قاسية جداً على أسلوبه في العمل القومي واعتبرته تزييفاً ونفت أن يكون عبدالناصر أو نظامه المعبر الحقيقي عن الأهداف العربية لكنّ هناك حزباً هو حزب البعث - الذي يجسد آمال القومية العربية. وشابت العلاقات بين البلدين برودة قاسية وبقي رجال الحكم لا يريدون ولا يحاولون نسيان الدور الذي أسهم فيه عبدالناصر وأعوانه في العراق - في إسقاط حكمهم الأول وإزاحتهم عن السلطة[٣٥].

---

(٣٥) باتت السفارة المصرية في بغداد مطوقة تماماً برجال الأمن والشرطة. وهم يراقبون الداخل إليها والخارج منها حتى إذا ابتعد قليلاً ألقي القبض عليه وأخضع لتحقيق غليظ قد يؤدي به أحياناً إلى واحدٍ من سجون البعث الخاصة. وأذكر أن السفير المصري جاء لتقديم شكره (للتآخي) حول المقال الذي كتبته في تأبين عبدالناصر وقد حانت مني إلتفاتة عابرة من خلال النافذة لأجد عدداً من سيارات الأمن تكاد تطوق مبنى الجريدة، إلا أنها غابت فجأةً بعد انتهاء زيارة القائم بالأعمال (أو السفير؟). بهذه المناسبة ورغم قلة اعتمادي على المراجع العربية فأنا أعتقد وبتجربتي الخاصّة بأن كل ما ذكره (عبدالكريم فرحان) هو صحيح وهو المتواتر الذي لم تنفه السلطة. وأظن أن تجربتي هذه كانت جزاء لما كتبته في حينه حول وفاة عبدالناصر. فقد اختطفت من الشارع وأودعت أشهر سجون التعذيب البعثية المعروف بقصر النهاية. وبعد مرور عدة ساعات على محاولة اغتيال ملا مصطفى البارزاني الشهيرة باسم مؤامرة العلماء في ٢٩ من أيلول ١٩٧٢. كان من المفروض أن تنتهي حياتي بنجاح المؤامرة وشاء حظي أن أحيا بنجاته =

وأدى اتساع رقعة البحث عن الجواسيس والمتآمرين على النظام إلى أعظم أزمةٍ بين السلطة والشيعة.

ففي أواخر حزيران ١٩٦٩ تفجرت تظاهرات كبيرة في كربلاء والنجف مع انفجار عبوة ناسفة أدى إلى وقوع أضرار في سكة حديد بغداد - ديوانية. تعزى أسباب هذه التظاهرات والأزمة التي خلقت إلى محاولة إلقاء القبض على السيد مهدي الحكيم الابن البكر للمجتهد الأكبر الإمام آية الله العظمى السيد محسن الحكيم بتهمة التجسس لحساب الـCIA ولانتهاك حرمة بيت هذه الشخصية الشيعية أثناء التفتيش عن المتهم.

كما أرسلت مفارز عسكرية لإلقاء القبض بعين التهمة على الزعيم الروحي والدنيوي لطائفة اليزيدية الكرد لكنهما استطاعا الإفلات من قبضة السلطة.

وفي البدء لم تتغير سياسة البعث الجديد إزاء الثورة الكردية. وقد تواصلت هدنة ١٩٦٦ التي سادت الجبهة على أثر بيان حكومة البزاز في حزيران وكانت تتخلل الهدنة اتصالات جانبيّة تلح على قيادة الثورة بالسماح للوزيرين الكرديين المعينين بالالتحاق بوظيفتهما. لكن في أواسط شهر آب ١٩٦٨ ساءت العلاقات بين الجانبين إلى درجة كبيرة وبدأت مناوشات هنا وهناك. وفي ١٩ من تشرين الثاني طلب مندوب لملا مصطفى البارزاني من (يوثانت) السكرتير العام للأمم المتحدة تسمية وسيط لحل النزاع بين الشعب الكردي والحكومة العراقية «بشكل سلمي وعادل». ولم يخلف الطلب أثراً وازدادت التحرشات والمناوشات عنفاً خلال العام ١٩٦٩. ثم حدثت المعجزة التي طال ارتقابها. فقد سكتت فجأةً صحافة البعث وإذاعاته عن اتهام الثوار الكرد بالانفصاليين وعملاء الشاه وCIA وسكتت المدافع والرشاشات وساد الهدوء التام الجبهة. ثم تبدلت لهجة الاعلام البعثي ودارت بمقدار مائة وثمانين درجة بظهور مقالات مبدئية أيديولوجية بقلم قادة من البعث تتحدث عن إيمان البعث العربي الاشتراكي بحقوق الشعوب الأخرى في تقرير مصيرها والاعتراف بعدالة نضالها في سبيل الوصول إلى أهدافها القومية. ودخلت السنة ١٩٧٠ ومرت الأسابيع الأولى بتبادل

= مع هذا ورغم التهديد الذي أطلقه الزعيم الكردي ونجلاه حول وجوب إخلاء سبيلي فقد بقيت أكثر من ثمانين يوماً حبيساً في غرفة انفرادية. أسمع ليلياً دق المسامير في توابيت الموتى من جراء التعذيب على ما يبدو وصرخات المعذبين التي كانت تعلو رغم الموسيقى الصاخبة التي تبثها مكبرات الصوت في أرجاء السجن لإسكاتها. خرجت ناقصاً ١٣ كيلو ولم يجر تعذيب عليّ خلاف حرماني الغذاء إلا ما يكفي لسد الرمق.

رسائل ومفاوضات عسكرية ومدنية. وأعلن في بغداد أن السلطة تعترف بأن النضال الذي يقوده الحزب الديمقراطي الكردستاني هو نضال مشرّف وعادل. وبعدها جاء دور الرسل والمقابلات الذي انتهى بإقرار البعث بحقّ الكرد في الحكم الذاتي. ببيان أذيع على الشعب تلته مهرجانات وانفراج عاطفي للشعب العراقي. بدأ بالمهرجانات التي أقيمت بمناسبته في كل أرجاء القطر ولاسيما عند استقبال الوفد الكردي في بغداد بمناسبة التوقيع على بيان ١١ آذار ١٩٧٠.

لم يكن البعث مخلصاً في «تنازله» هذا للشعب الكردي بل بدا كما تبين فيما بعد أنه دفع إلى ذلك بعدة عوامل. منها إحساسه بعودة الداء العضال الذي فرق شمل قياداتهم في الفترة الأولى من حكمهم. مما أدّى إلى حدة الصراع على من تكون له السلطة الفعلية. ومنها خوفه من تنامي طلب بعض الكوادر العليا فيه القضاء على نفوذ صدام - البكر وأعوانهما داخل المنظمة الحاكمة[٣٦]. ومنها المنافسة على من تكون له الصدارة عند الاتحاد السوڤياتي بين سائر الدول الناطقة بالعربية. ولذلك أسرعت بغداد للترحيب باقتراح السوڤيات حول انهاء حالة القتال في كردستان العراقية بالاستجابة إلى المطالب المحلية السياسية الكردية ضمن الوحدة العراقية. كان في الواقع سباقاً محموماً على خطب ودّ السوڤيات والحظوة بالمكانة الأولى بين الدول الثورية الثلاث كسبته على ما يبدو بغداد التي أسرعت بالامتثال لأوامره.

وكان واضحاً بأن سياسة الكرملين بخصوص الشرق الأوسط في تلك الفترة لم يكن من برنامجها قطّ تقريب وجهات النظر بين هذه الدول والحث على دفن الخلافات، خشية أن تتخذ موقفاً موحداً من سياسة الاتحاد السوڤياتي العامة أثناء

---

(٣٦) طرد حردان عبدالغفار بمؤامرة داخلية في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٠ من وظائفه كلها. وكان يعدّ الرجل الثاني. وأرسل سفيراً إلاّ أنه لم يلتحق. وعُقب واغتيل في الكويت في ٣٠ آذار ١٩٧١.
ثم أزيح صالح مهدي عماش في ٢٨ من أيلول: جُرّد من مناصبه ونقل بطائرة خاصة إلى مقر عمله الجديد في موسكو سفيراً ليموت فجأة بعلة فجائية سريعة غامضة بقيت موضع تساؤل حادّ. وحول أسباب إزاحته قيل إن لفيفاً من قادة البعث اجتمعوا في غرفة مجاورة لغرفة يحتلها أحمد حسن البكر في المستشفى حيث كان يعاني مرضاً خطيراً وأن (عماشاً) تساءل عمن سيخلف (البكر) في حالة موته وعرض نفسه للمنصب بوصفه نائباً أول لرئيس الجمهورية.
حدثني صديق يسكن داراً له مجاورة لمنزل (عماش) قال: استيقظنا صباح اليوم على جلبة مجنزرات دبابات كانت تحيط بمنزله. وفصائل من الجيش تسدّ المداخل. ثم انتهى كلّ شيء بعد خروج القوات ظافرةً بغنيمتها. كان الثاني الذي يزاح من أمام صدام حسين.

الحرب الباردة، لذلك حرص سادة الكرملين على إنشاء علاقات مستقلة خاصّة مع كل دولة على حدة ليسهل عليهم فرض آرائهم ورغباتهم دون تدخل من الخارج. ويغلب على ظنيّ لو أن الأمر كان بيد البعث السوري مثلاً أو أن كليهما كانا يعملان في جبهة موحدة لصعب كثيراً الوصول إلى اتفاق الحادي عشر من آذار[٣٧]. فكانت هناك مشكلة الجيش المرابط في كردستان الذي سيبقى خطراً كامناً دائماً وهو بعيد عن قبضة البعث وجلّ آمري وحداته غير بعثيين. كانت صفقة يتعذر على الكرد رفضها لأنها مثلت أقصى أحلام قادة الثورة في ذلك الحين رغم معرفة قائدها وعدد من الموالين له أنها لعبة بعثية بارعة تتسم بالدهاء فالبعثيون وإن تظاهروا بكل نوع من التساهل والنزول عند رغبات الثورة، إلا أن الوضع بدأ يتغير في السنة التالية وصار النظام يتلكأ في تطبيق الأهداف القومية التي أملها الكرد عندما بدأت قبضته تشتد على خناق الجيش وتعمل على تحويله إلى ذراع بعثية ليس فحسب بالتطهير المدروس والتخلص من الضباط المشكوك في انتمائهم السياسي بل بطريقة تغذيته بأعضاء حزبيين مدربين وأنصار من الدرجة الأولى وذوي رتب صغيرة كملازمين ونواب ضباط يمنحونهم سلطات انضباطية وإدارية وشبه عسكرية تفوق أمراء الوحدات الذين يعلونهم رتباً بكثير مع صلاحية إبطال أي أمر عسكري صادر من آمر الوحدة لا يتفق وخط الحزب. وقد نشروا أيضاً أمثال هؤلاء في قوات الأمن الداخلي والشرطة وخيروا غير البعثيين في هذين المسلكين بين البقاء أو التقاعد طبقاً لما قال أحد قادتهم:

«اللي ما يمشي بسچتنا، يروح يگعد ويه مرته»

«من لا يسير في خطنّا فليذهب ويجالس امرأته»

وأصدر مجلس قيادة الثورة قانوناً يمنع فيه مزاولة نشاط أي حزب باستثناء حزب البعث داخل القوات المسلحة وقوات الأمن تحت خطر فرض عقوبة الإعدام[٣٨].

---

(٣٧) في زيارة قام بها صدام حسين (السيد النائب كما كان يخاطب به) لملا مصطفى البارزاني عقب التوقيع على بيان آذار ونحن قلائل في غرفة، قال متفكهاً ساخراً هذه العبارة باللهجة الدارجة البغدادية «هسه هم إخواننا السوريون يگولون إننا بعنا جزءاً من الوطن العربي (مشيراً إلى اتفاق آذار). مع هذا لم يلحظ المتتبعون من بعث العراق تحركاً حول الأهداف القومية العروبية فالناصريون زجوا في السجون أو هربوا. وتمّ قتل قائدهم فؤاد الركابي بيد أحد السجناء (قبل خروجه وإتمام مدة محكوميته بيوم واحد).

(٣٨) نفذ حكم الإعدام فعلاً بتسعة مَن الشيوعيين بتهمة قيامهم بنشاط داخل الجيش وضاعت محاولات قيادة الحزب الشيوعي في إنقاذهم رغم وجود الحزب داخل الجبهة.

في بادئ الأمر انشغل الحزب الحاكم بملاحقة القوميين غير المؤمنين برسالة البعث. إلا أنه ما لبث أن عدل عن هذه الخطة وآثر أن ينشئ ما دعي «بالجبهة التقدمية القومية» تحت رعايته وبوصفه الحزب الطليعي. رغم أنه لم يكن كثير الاهتمام بهم لاسيما إذا مامنحوه طوعاً مرتبة الرئاسة(٣٩).

ولم يعان البعث الشرقي ما عاناه بعث الغرب من خلافات في تشكيلة القيادتين بعد التخلص من حردان عبدالغفار وعماش فقد أمّن بعث العراق لنفسه قيادة قومية مدجنة كانت حصته فيها كبيرة. تألفت من كل أولئك الذين لاحقهم بعث الغرب أو طردهم أو نفاهم من قياداته مثل عفلق والبيطار وأمين الحافظ ومنيف الرزاز. وبدت هذه القيادة القومية لا أكثر من واجهة قد تصدر بين آونة وأخرى بيانات ودراسات «فكرية» لا تمتّ إلى السياسة المحلية بسبب. وقد تصدر حول السياسة القومية والعربية بوحي وتوجيه من القيادة القطرية. وقنع أعضاؤها بالحياة المرفهة الرتيبة التي يؤمنها لهم الحكم الجديد. إلاّ أن أحدهم (الرزاز) لم ينج من العقاب الدموي الذي نزل به عندما اجترأ على استخدام حقه في النقد والتوجيه كما نص عليه منهاج البعث.

ولم تنته متاعب السلطة البعثية الجديدة على ما يبدو في انتوائها نفض يدها من الحرب في كردستان. ففي كانون الثاني ١٩٧٠ أرسلت محاكم الحزب الثورية اثني عشر مدنيّاً و٢٩ ضابطاً ونائب ضابط إلى المشانق وساحة الرمي لمشاركتهم حسب التعبير الرسمي في «حركة يمينية ترمي إلى الإطاحة بنظام الحكم التقدمي».

وفي شهر نيسان أعلنت حكومة إيران في خطوةٍ غير متوقعة بأن اتفاقية العام ١٩٣٧ التي أعطت العراق حق السيطرة على سائر شط العرب الحدودي - باتت ملغاة. وحشدت قواتٍ على الجانب الأيسر، وتحدت أدلة البواخر العراقيين بالاستغناء عن خدماتهم كما كان يجري في السابق.

* * *

استقال أحمد الشقيري من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية وحَلّ رئيس منظمة فتح ياسر عرفات محله قبيل انعقاد مؤتمر الخرطوم. والقائد الفلسطيني الجديد شاب تلقى

---

(٣٩) عرف من المجموعات والشراذم القومية التي قبلت الدخول في الجبهة الحركة العربية الاشتراكية وتتألف من كتلتي الناصريين والحركيين. وكان هناك أيضاً ما عرف بمؤتمر القوميين الاشتراكيين وحزب الكادحين العرب وحزب العمال الثوري. وحزب الوحدة الاشتراكي والحزب العربي الاشتراكي.

دراسته في معاهد القاهرة وتخرج مهندساً وعمل في الكويت ردحاً من الزمن. كيف أختير؟ كيف تولى القيادة؟ أمران لا يدخلان في صلب موضوعنا هنا، على أن حكم الموقف الفلسطيني بعد الحرب الذهول؟ الحيرة والخيبة العظمى بعد التفاؤل الأعظم ودبيب اليأس في النفوس بعد الحرب الخاطفة ووقوع بقية فلسطين في الأسر؟ كل هذه اجتمعت لتحمل الفلسطينيين على قبول أية زعامة جريئة الكلام تعد بالكثير والمنشود دون أن تبحث في إمكانية تحقيق الوعود.

وفي مؤتمر الخرطوم دبّ الخلاف بين رؤساء الدول الناطقة بالعربية حول القبول بمشروع الولايات المتحدة لحل القضية الفلسطينية الذي عرف بمشروع روجرز. وهو نسخة معدلة قليلاً من الاقتراح الإسرائيلي الذي عرض بعد حرب الأيام الستة مباشرة. وافق عليه عبدالناصر مبدئياً وانضم إليه الملك حسين والسعودية إلا أن السوريين والعراقيين أعلنا رفضهما البات للمشروع. ونظمت المقاومة الفلسطينية سلسلة من التظاهرات العنيفة في كل من بيروت وعمان ومدن أخرى حيث تتواجد المخيمات الفلسطينية، متهمة عبدالناصر بالخيانة والتخلي عن قضية العرب الكبرى ومنددة بمشروع روجرز بوصفه مؤامرة أمريكية ترمي إلى مصادرة الحق العربي في فلسطين. وكان وراء هذا التظاهر وأعمال العنف جماعة منظمة فتح الفدائية برئاسة (عرفات) الجديدة.

رفض عرفات فكرة إقامة حكومة فلسطينية في المنفى وراح بدل ذلك يحاول خلق جيش فلسطيني يتألف من زمر وعصابات مسلحة في معسكرات اللاجئين في كلّ من الأردن وسورية ولبنان معلناً بأن رجاله هؤلاء سيخوضون من الآن فصاعداً معاركهم الخاصة في ما سماه بحرب التحرير. وعارضوا التسوية التي أقرها مجلس الأمن في القرار المرقم ٢٤٢. وبدأت فعلاً منذ سريان الهدنة ووقف إطلاق النار عمليات تخريبٍ واشتباكات داخل الأراضي المحتلة منطلقةً من مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن. ولم تكن هاتان الدولتان سعيدتين برفض الفلسطينيين القرار رقم ٢٤٢ لأن العمليات العسكرية والاغتيالات داخل الأراضي المحتلة كانت تنطلق من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فيهما. وكان الخوف يملك على كل حكومة منهما مذاهبهما إثر كل عملية تخريب تصدر منهما لما يعقبها من ردّ فعل عنيف إسرائيلي على أراضيها ومواطنيها. مع تصاعد إصرار الإسرائيليين وتصميمهم على البقاء في الأراضي المحتلة. وكانت مأساة حقيقية لا تسلم إسرائيل قطّ من مسؤوليتها التاريخية والإنسانية فيها.

حاولت الدولتان منع تسرب الفدائيين إلى الأراضي المحتلة وإسرائيل باستخدام قواتهما المسلحة. وعند ذلك بدأت معارك دموية جانبية تنشب بين الفدائيين وبين قوات الجيش الأردني واللبناني.

ضاق صدر الحكام الأردنيين ذرعاً لا بأعمال الفدائيين الفلسطينيين وحدهم بل بغطرستهم وتعاليهم ومحاولتهم التصرف كدولة داخل دولة دون التقيد بقوانين البلاد مطلقاً. وضاعت محاولات الملك حسين في تطويعهم وتقليص سلطانهم. وقد يتمّ نوع من اتفاق حيناً لكن سرعان ما تنقضه منظمة التحرير بإقدامها على عملٍ تخريبي يتبعه غارة تأديبية إسرائيلية، لاسيما من جانب منظمة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» الماركسية الاتجاه التي يترأسها القومي العربي السابق (حركة القوميين العرب في بيروت) الدكتور الطبيب جورج حبش الذي كان يرى أن النظام الأردني الرجعي لا يقلّ عداء للقضية الفلسطينية عن الإسرائيليين. في حين كان الملك حسين يخشى أن تتسع العمليات الإسرائيلية الثأرية بسبب عمليات الفدائيين في الضفة الغربية لتلحق أضراراً كبيرة بالأردن. والمثل عينه ينطبق على كلّ من لبنان وسورية. ففي الأولى مركز حركة فتح. وفي الثانية مركز حركة الصاعقة. وقاعدة حركة فتح في الجنوب على الحدود الإسرائيلية. كلتا هاتين المنظمتين قوية جيدة التسليح والمعنويات لا تعوزهما القوى البشرية المتحمسة. وكلتاهما تثيران الهلع في نفوس المسيحيين اللبنانيين الذين كانوا منذ زمنٍ بعيدٍ يتطيرون من الهيمنة الإسلامية على البلاد بدعمٍ سوريّ.

ولم تفلح الاتفاقية التي توسط عبدالناصر بعقدها ولا محاولة أقدم عليها الجيش اللبناني في ١٩٦٨ للسيطرة على قواعد الفدائيين فوق الأرض اللبنانية وواصلت طلعاتها على الأرض المحتلة وإسرائيل فكان الردّ الإسرائيلي إلقاء قنابل النابالم على القرى اللبنانية التي تنطلق منها الجماعات الفدائية بحسب زعمهم.

وتوتر الوضع في العام ١٩٦٩ إلى أقصى حَدٍ. ونشأت حالة حرب أهلية فعلية في لبنان جراء ذلك عندما هاجمت وحدات من الجيش اللبناني القواعد الفلسطينية فانبرت قوات الصاعقة وفتح للدفاع ووقع عدد كبير من الضحايا.

والسوريون الذين دأبوا في العامين ١٩٦٨ و١٩٦٩ على التفاخر بتشددهم إزاء العدوان الإسرائيلي واتخاذهم المواقف العربية الجريئة المشرّفة، أظهروا من المواقف العملية في تلك الفترة ما ناقض ادعاءاتهم وعلاقاتهم بالمقاومة الفلسطينية. تراهم من جهةٍ يؤيدون منظمة التحرير في رفضها أي وساطة أو حل وسط. وتراهم من جهةٍ

أخرى لا يسمحون بانطلاق النشاط الفدائي من داخل أراضيهم. والعراقيون في موقفهم من الفلسطينيين يتفقون تمام اتفاق مع السوريين.

والخلاصة أن السوريين لا يريدون أن يحلّ بأرضهم ومواطنيهم ما يحلّ باللبنانيين والأردنيين. ولا يسمحون للفلسطينيين بالانتقاص من سلطتهم داخل سورية. والقضية لم تعد عندهم قضية «أمة عربيّة واحدة» ولا أن يكون تشجيع الفلسطينيين على استرداد حقوقهم ضمن «رسالتهم الخالدة». ذلكم هو السبب الذي أدّى بحافظ الأسد إلى توجيه الضربة العنيفة للمقاومة الفلسطينية عندما بلغ التدخل في شؤون سورية خطراً يهدد كيانها. على أن السوريين من جهة أخرى بذلوا للمقاومة الفلسطينية مساعدات لا غنى عنها ولا تقلّ أهمية عن السماح بالانطلاق من الأراضي السورية. مساعدتهم في التدريب، توفير مراكز لإصلاح أسلحتهم العتيقة أو إبدالهم إياها بأخرى حديثة سوفياتية تردهم من الدول الاشتراكية. واحتفظت منظمة التحرير ببعض مظاهر اللياقة والاعتراف بالجميل فلم تطلب من عبدالناصر شيئاً أكثر من حرب الاستنزاف والتراشق بالمدفعية والصواريخ عبر القناة وقد كانوا السبب المباشر في تلك الكارثة العظمى التي حلت بمصر وإن كانت بالأصل تدخل في مجال محاولة عبدالناصر إثبات لياقته في زعامة الشعوب العربية بعدم تفويت فرصة لتحرير أرضهم.

مع ذلك بقي عبدالناصر يحتفظ بنوع من التجلة والاحترام في أوساط عربية هامة بعد زوال شبه الإجماع عليه الأمر الذي جعله يقدم على مزاولة عملية الوسيط المهدئ والناصح في ميدان الخلافات التي كانت تعصف بالدول الناطقة بالعربية لاسيما حول القضيّة الفلسطينية. كانت تتناهبه عواطف متضاربة كتلك العواطف التي تعصف بعقول المثقفين المحايدين المتابعين لمأساة الدول الناطقة بالعربية التي تمثل على مراسحها. لاسيما - وبصرف النظر عن القضية الفلسطينية - بسبب الفشل المتواصل الذريع الذي يلاقيه القوميون العروبيون على الصعيد السياسي الخارجي والمحلي. مشاعر متناقضة نتيجة تجارب صبيانية من عمل أيديهم حول حلول خيالية على أكثر تقدير. نقمة عامة وتراشق بالملام ونسيان من بعض الأوجه ما لقيته مصر بسبب دفاعها عن عروبة فلسطين المهددة. تعاطف عبدالناصر مع أهداف منظمة التحرير من جهة. وغضبه الشديد من رفضها أية تسوية أو مفاوضات تؤدي إلى حل وسط. انتهازية القوميين العرب المتمثلة في عدائهم الشديد للشيوعية ولدولها والتمسح بأذيالها واستجداؤهم العون منها على الصعيدين السياسي والعسكري بل وعلى الصعيد الاقتصادي!

في الأردن كان الأمر مستعجلاً والنظام مهدداً تهديداً حقيقياً. حاول الجيش الأردني ضبط الحالة بإصدار القيادة العامة أمراً يحظر حمل السلاح على أي فرد خلا أفراد القوات المسلحة الأردنية. فأعلنت المنظمات الفلسطينية هناك في حزيران ١٩٧٠ أن القرار لا يشمل أفرادها، فتراجعت السلطة. لكن القتال مالبث أن نشب بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية بعدها بأيام، وتدخلت جهات عديدة وفي مقدمتها عبدالناصر فتوقف القتال.

خلال هذه الأزمة، خطر ببال ياسر عرفات أن يقصد أحمد حسن البكر ليسأله عما إذا كان الجيش العراقي المرابط في الأردن سيخفّ إلى نجدتهم ويقف إلى جانبهم إذا ما هاجم الجيش الأردني منظمة التحرير؟

كانت ضربة عاطفية غبية سقطت على رأس عبدالناصر ووجد من الضروري أن يفعل شيئاً لعقاب الفلسطينيين على هذه الصفاقة فأصدر أمراً بإغلاق محطتي الإذاعة الخاصتين بمنظمة التحرير - وكانتا تذيعان من أجهزة الإرسال القاهرية[٤٠].

وفي العام ١٩٦٨ لمعت فكرة اختطاف الطائرات المدنية في رأس المقاومة الفلسطينية، فضلاً عن الحوادث الانتحارية العنيفة. هذه الممارسة التي نقلتها عنهم أعداد من المنظمات الإرهابية في العالم فضلاً عن الأشخاص القانطين اليائسين من الحياة أو المرضى عصبياً. وارتقت العمليات إلى درجة إمكان نسف الطائرات من الجوّ بأحدث آلات التحكم البعيدة كما أدت بالأخير إلى استنان تشريعات مضادة - من شأنها تحديد الحريات الديمقراطية والفردية. وكانت هناك وقائع اختطاف وحوادث انتحارية هزّت العالم فعلاً[٤١].

---

(٤٠) بعد هذا بزمن التقى عبدالناصر بياسر عرفات في الإسكندرية فلم يبد منه أنه سيرحب بعناقٍ وقبلات. ولم يفتح عرفات هذه المرّة ذراعيه لعبدالناصر أو يمطر وجهه بالقبلات كعادته. وإنما صافحه بفتور فلم يخف ذلك عن عبدالناصر فقال له باسماً «لا شك أنك تدخر عناقك لتخص به البكر».

(٤١) مثل حادث قتل الرياضيين الإسرائيليين في دورة ميونخ للألعاب الأولمبية [في زيارة حزبية قام بها الدكتور جورج حبش لدار التآخي في العام ١٩٧٠ أنيط بي استقباله ومن معه والمحادثة معه حزبياً. سألته خلال حديثنا عما يمكن أن تجنيه القضية الفلسطينية سياسياً من عمليات اختطاف الطائرات. ألا يرى أن تشجيع ذلك يعقّد المشكلة الفلسطينية بدل إعطائها فرصاً سياسية؟ قال لي وأنا أنقل كلامه بالحرف الواحد إنه يتفق معي مائة بالمائة «لكنها أعمال ذات طابع فردي تلقائي لا تعرف المنظمات بها إلاّ بعد وقوعها وتضعنا في مركز بالغ الحراجة. =

على أثر تكرار حوادث التسلل والتخريب وقيام إسرائيل بغارات تخريبية في عمق الأردن، نفد صبر الحكومة وقرر الجيش في السادس عشر من أيلول تأكيد سلطته مهما بلغ الثمن المدفوع لا بالنسبة للفلسطينيين المسلحين وحدهم ككلٍ بل وبالنسبة إلى المختطفين والرهائن الذين يحتجزونهم في سجونهم الخاصة. وأعلنت الأحكام العرفية وألّفت وزارة عسكرية مهمتها «سحق المقاومة الفلسطينية، مرةً واحدة وإلى الأبد».

في اليوم التالي (١٧ أيلول) تحركت كتائب المدفعية ووحدات مدرعة من القوات البدوية الموالية للملك متجهة صوب مخيمات اللاجئين التي كانت تحيط بالعاصمة. تحركت لكي «تشفي غليلها» كما وصفت ذلك جريدةٌ، بعملية انتقام رهيبة مالبثت العاصمة عمان إلاّ وأن أصبحت ميدان قتال شوارع يستخدم فيه كل أنواع الأسلحة والمقذوفات. حربٌ ضروس شاملة بين الفلسطينيين العرب والأردنيين العرب.

وفي الوقت الذي كان القتال على أشده ومئات الجثث تتساقط والدماء تسفك لتسيل سواقي أو لتعمل بركاً في أرصفة الشوارع والجرحى بالمئات ينقلون إلى المستشفيات على ظهور المتبرعين والأصدقاء والحيوانات بسبب عجز سيارات الإسعاف عن نقل الكل، في هذا الوقت بالذات تمكن عبدالناصر من جمع مؤتمر قمة لجامعة الدول العربية لمعالجة الموقف فكان متسرّعاً وارتكب خطأ كبيراً فقد بدا

= لو نحن أدنّا أصحابها وتخلينا عنهم أدبياً لفقدنا رصيدنا الشعبي ولا يمكن بطبيعة الحال أن ندعيها لأنفسنا فنحن أيضاً حريصون على رصيدنا الدولي». هذا ما سمعته من الدكتور جورج حبش ودونته في حينه في دفتر مذكراتي]. وفي حزيران ١٩٧٠ أصدرت منظمة التحرير بياناً تنصلت فيه من تبعه الهجمات المسلحة على الطائرات قالت فيه إن أمثال هذه الهجمات تلحق ضرراً بالقضية الفلسطينية وتتعارض مع سياسة منظمة التحرير. إلاّ أن عمليات الخطف والهجوم المسلح لم تقف بالبيان. ففي ٦ من أيلول قامت جماعة تنتسب إلى الجبهة الشعبية باختطاف طائرة ضخمة (٧٤٧) بهدف الاحتفاظ بركابها رهائن ليتمّ تبادل برفاقهم المحكومين في سجون إسرائيل وسويسرا وألمانيا الغربية. واستولي على طائرة تعود لـ(پان أمريكان) وهي تحلق فوق البحر الأبيض المتوسط ووجهت نحو القاهرة حيث نسفت بالقنابر بعد إخراج ركابها وطاقمها وأرغمت طائرة أمريكية أخرى على النزول في الأردن ونسفت ولقيت طائرة سويسرية أنزلت في مطار أردني مهجور عين المصير. واختطفت طائرة إسرائيلية من نوع (بوينگ) وهي تحلق في سماء أوروپا الغربية إلاّ أن قائدها هبط بها في مطار لندن وقبض على المختطفين. وكان الجواب اختطاف طائرة إنگليزية قويض بها على إطلاق سراح (ليلى خالد) مختطفة الطائرة.

الاجتماع فصلاً هزلياً لرواية ممتعة. لا نظير لها ولا منافس. وهذا جانبٌ مما رواه هيكل وغيره[٤٢] فيما بعد ولم يكذبه أيّ من الحاضرين فيه:

العقيد القذافي (بهياج شديد) لا بُدّ من رمي الملك حسين بالرصاص وإردائه قتيلاً في الحال [كان في الأول قد عارض حضوره في المؤتمر ثم أقنعه الجميع بضرورة حضوره واستمالته. بدلاً من الاستغناء عنه لأنه مفتاح الحلّ. وأوكل للقذافي مهمة إقناعه بالحضور. فإذا به يدور على عقبيه ١٨٠ درجة ويمسك التلفون ليخاطب الملك حسين هكذا].

القذافي: بالتلفون يا أخ حسين، نحن نكن لك ولشجاعتك أعظم الاحترام. إن أخي صباح السالم (أمير الكويت) الذي يجلس إلى جواري الآن يشاركني الرجاء إليك بالحضور.

وافق الملك حسين وطار إلى القاهرة. وفي اليوم التالي ظهر ياسر عرفات في قاعة المؤتمر[٤٣] وظهر الملك وكلاهما مسلح وهجم عرفات على الملك حسين محاولاً الإمساك به والاعتداء عليه وهو يسمعه أبشع العبارات وأحط الشتائم وأقذرها «نذل ساقط مجرم سفاك خائن العروبة والإسلام» وشتائم مماثلة أخرى.

الملك فيصل (بن عبدالعزيز الذي خشى أن يؤدي الاشتباك فعلاً إلى تبادل إطلاق النار قال مقترحاً بلهجة ساخرة) أرى أولاً وجود ضرورة للتوصل إلى اتفاق نزع السلاح ووضعه الآن في جدول الأعمال.

القذافي: إن القتال الذي يدور الآن في الأردن يبرهن بأنّ العرب بلغوا درجة من الجنون مما يجعل الأنسب استدعاء فريق من الأطباء النفسيين هنا لإجراء الفحص بدلاً من عقد مؤتمر قمة.

الملك فيصل (باسماً): أتطوع لأكون أول المفحوصين. [بلغ الانزعاج بعبدالناصر بسبب هذه المهارة إلى الحدّ الذي ألجأه إلى التدخل بقوة].

---

(٤٢) هيكل: بالإنكليزية: Nasser: The Cairo Documents لندن ١٩٧٣. الص ١٦-١٧ [نقلناها باختصار].

(٤٣) تمّ تهريبه من الأردن بطائرة مصرية متنكراً بالنعال والعقال والكوفية والدشداشة وهو الزي الكويتي .

عبدالناصر: القذافي هو أحوج حالة يتعين فحصها. لو تدخل الأمريكان أو السوريون في الأردن فإني لن أرسل جندياً مصرياً واحداً تعلمت درسي في سورية واليمن ولن أقع في خطأ مماثل.

وفد اليمن: (الحديث العهد بالاستقلال) نقترح توجيه اللوم إلى الملك حسين.

عبدالناصر: وأي فائدة من هذا؟ كل ما سيفعله الحسين هو أن يضع القرار في درج مكتبه وينساه. [عندما أصرّ الوفد اليمني على مطلبه صاح به عبدالناصر:]

عبدالناصر: أي حقّ لكم في التقدم بهذا المطلب. ما هي مساهمتكم ضد العدو الإسرائيلي في المعركة؟ لا شيء لا شيء. إن الكويتيين الذين وافقوا على الكف عن التراشق بالاتهام يساهمون اليوم بكتيبة ترابط الآن في جبهة قنال السويس وقد قدموا الملايين للمقاومة الفلسطينية ولمصر وللأردن.

الملك فيصل: (يوجه الحديث إلى عبدالناصر - صديقه الجديد منذ مؤتمر الخرطوم). صحيح يا سيادة الرئيس. إنهم مع أولئك الذين يتحدثون مثلهم عن رغبتهم في محاربة إسرائيل إلى آخر جندي مصري[٤٤].

بالأخير وافق المؤتمر على صرف النظر عن اللوم أو التنديد، ومن دون أي شروط على إرسال وفد برئاسة جعفر النميري إلى عمان لإجراء مفاوضات حول وقف إطلاق النار.

لاشك أنها - وعلى حَدّ قول النميري - كانت واحدة من أصعب المهمات. فالجيش الأردني كان مصمماً على مواصلة القتال حتى النهاية. كما استاءت الحكومة الأردنية كثيراً من قرار إرسال (وفد السلام) لأمر داخلي صرف. فرغم سرعة إبرام اتفاق وقف إطلاق النار بين عرفات والملك حسين ورغم قيام هذا الأخير بإصدار أوامر عاجلة لقواته بالكفّ عن الاشتباكات فقد استمرت المعارك يومين آخرين حتى أفرغت القوات البدوية جام حقدها على المخيمات متجاهلة أوامر رئيسها. وبلغ الأمر حَدّاً بضباط الجيش الأردني أن همّوا بطرد (النميري) والوفد المرافق له بعد قصف المكان الذي أنزلوا فيه «بطريق الخطأ»!

---

(٤٤) أنطوني نتنگ: المرجع السالف ص ١٧٣.

واضطر عبدالناصر إلى إنذار الحكومة الأردنية بالتدخل عسكرياً إلى جانب الفلسطينيين إن لم يتوقف الجيش فوراً.

شبّه مراسل مجلة (نيوزويك) مظاهر الخراب والتقتيل والدمار في شوارع عمان بما لحق بمدينة (بوداپست) إثر التدخل العسكري السوفياتي وسحق الثورة الهنغارية في ١٩٥٦[٤٥].

(٤٥) مجلة نيوزويك: العدد المؤرخ ٢٠ أيلول ١٩٧٠.

الفصل الحادي والأربعون

دعوة الاتحاد الوطني الأفريقي للسودان. إجراءات صارمة في الجنوب. تظاهرات وأعمال عنف. ثورة شعبية ضد الحكم العسكري. إزاحة دكتاتورية عبود وإرغامه على الاستقالة. وزارة انتقالية. الشيوعيون في الوزارة لأول مرة. مجلس رئاسي. محاولة شيوعية فاشلة للاستيلاء على الحكم. الانتخابات العامة. إهدار الحزب الشيوعي ومطاردة فلوله. محجوب وحكومة الائتلاف الوطني. انقلاب جعفر النميري وتشكيل مجلس قيادة الثورة وإذاعة البيان الأول. الاتجاه نحو (ج.ع.م). حكومة برئاسة النميري. دكتاتورية عسكرية سافرة. تمخضات واضطراب في اليمن الجنوبي. عبدالناصر يقوم بزيارة لصنعاء. استمرار الحرب الأهلية. عبدالناصر يعد بإخراج البريطانيين من اليمن الجنوبي بعد تصريح بريطانيا بنيتها في ترك البلاد. اتفاق تنسيق مع مصر كخطوة أولى نحو الوحدة الكاملة. قيام «الاتحاد العربي اليمني» تقليداً للاتحاد الاشتراكي المصري. حل الحزب الجمهوري. بقاء القوات المصرية. التعزيزات العسكرية السوفياتية للرئيس السلاّل. تقديم السعودية دلائل تشير إلى استخدام القوات المصرية الغاز السام أثناء قتالها القوات الملكية. مؤتمر القمة. ليبيا تعوض مصر والأردن عن خسائرهما في حرب الأيام الستة. التفوق العسكري الجمهوري والمساعدات السوفياتية. مصر تنظم وتنشط الأعمال الإرهابية في الجنوب اليمني. حزبان ثوريان متنافسان على السلطة بعد خروج بريطانيا. نزاع على السلطة (قحطان الشعبي) رئيساً لجبهة التحرير الوطني. الاستقلال. تسليم السلطة. ولادة جمهورية اليمن الجنوبي الشعبية. معونة بريطانيا المالية لليمن الجنوبي. الشعبي رئيساً للجمهورية الجديدة

لقيت دعوة «الاتحاد الوطني الأفريقي للسوادن» تجاوباً وترحيباً بخصوص إقامة اتحاد فدرالي بين العرب الشماليين والجنوب الزنجي. إلا أن حكومة إبراهيم عبود الحريصة على وحدة السودان رغم التمايز العرقي واللغوي والديني راحت تتخذ

الإجراءات الصارمة المضادة. وفي آذار ١٩٦٤ أقدمت على طرد البعثات التبشيرية المسيحية للاشتباه في كونها تشجع الجنوبيين على الانفصال.

كانت ثورة الجنوب قد بدأت في العام ١٩٦٣ بعمليات تخريب ضد الأجهزة الحكومية. وفي أيلول ١٩٦٤ أعلن الفريق عبود عن تأليف لجنة خاصة للتحقيق في أحوال الجنوب ودعا الجمهور إلى الإدلاء بآرائهم في جلسة مفتوحة في جامعة الخرطوم. إلا أن المجتمعين في أول جلسة لهم رأوا وجوب استقالة الحكومة قبل البحث في أساس الموضوع فغضب (عبود) وشتت شمل المجتمعين وأغلق باب المناقشة حتى جاءت الثورة الشعبية في تشرين الأول لتطيح الحكم العسكري.

كانت في الواقع ثورة حقيقية بكل أبعادها ومضامينها ثورة شعبية صحيحة تختلف عن كل الانقلابات التي وقعت في البلاد الناطقة بالعربية وسميت ثورات زوراً وعلى سبيل الفخر والمباهاة. ولأول مرة ينهض الشعب للتخلص من حكم عسكري ويقتلعه من جذوره. ثورة من الأسفل لا من الأعلى. أول ثورة نجحت في إزاحة حكم عسكري دكتاتوري وربما آخرها في البلاد الناطقة بالعربية. كانت ثورة عفوية شبيهة بتلك التي أودت بنظام چاوچسكو في رومانيا بعدها بأكثر من ربع قرن. لم يخطط لها ولم تعين لها ساعة صفر أو تحدد لها فترة رغم تزايد النقمة وتصاعد الاحتجاج. ثورة شارك فيها الإخوان المسلمون إلى جانب نقابات العمال التي تغلغل فيها الشيوعيون إلى جانب المنظمات الفلاحية إلى جانب طلاب جامعة الخرطوم مع اليسار والأحزاب ورأس الحربة بل الدافع الآني تلك الوحشية التي مارستها الحكومة في قمع انتفاضات الجنوب وهي التي أنضجت وطورت الاحتجاجات والتجمعات الغاضبة فنقلتها إلى ثورة كاسحة.

ففي ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٤ عقد طلاب الجامعة اجتماعاً غير مجاز لمناقشة مشكلة الجنوب فتصدى لها رجال الأمن وحاولوا تفريق المجتمعين فحصل اشتباك جرح خلاله وبسببه تسعة من الطلاب وستة وثلاثون رجل أمن واستخدم الطلاب العصي والقناني والأحجار في حين استخدمت الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع ثم جاءت نجدة من رجال الشرطة وفتحت النار. وفي اليوم التالي تجدد الاجتماع وتجدد الاشتباك فقتل طالب واحد وكان لقتله ردة فعل عنيفة وصدى جماهيري استنكاري رفض معه الأطباء معالجة جرحى رجال الأمن. وخرج الطلاب إلى الشارع فإذا بها تظاهرة شعبية هائلة هائجة خلال العاصمة يهاجم المتظاهرون المخازن ودوائر الحكومة

ومراكز الشرطة ومحطات البنزين ملحقين بها ما استطاعوا من تلف ودمار.

واتخذت سبيلاً غير معهود فرّقها تماماً عن الانقلابات فهذه الثورة التي شملت البلاد كلها طولاً وعرضاً خلال يومين أو ثلاثة لم تبادر إلى الإعلان عن سقوط النظام القائم وقيام حكومة جديدة مع «بيان أول يذاع من الراديو فوراً». بل أرغم الفريق (عبود) قبل كل شيء على حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ثم إقالة الوزارة في ٢٦ من تشرين الأول وتأليف وزارة مدنية صرفة في الثلاثين منه. ولم تجر استقالة إبراهيم عبود آخر رموز الحكم العسكري إلا في ١٥ تشرين الثاني أي بعد ثلاثة أسابيع من قيام الثورة. ففي خلال هذه الفترة عمت التظاهرات والاشتباكات الدموية البلاد وتواصلت وسقط عدد من القتلى. الشعب كله كان في الشارع والمشاعر ضد الجيش والقوات المسلحة بلغت حداً أشاعت معه الخوف العظيم في نفوس أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ولم يتفقوا على استخدام الجيش خشية انقلابه عليهم وانضمامه إلى الثوار ودعمهم وكانوا يعلمون جيداً أن عدداً كبيراً من ضباط الجيش ناقم عليهم وأن هناك احتمالاً كبيراً جداً من فقدان السيطرة على الجنود أو ضمان تنفيذ أوامرهم.

ماذا لو رفض الجنود إطلاق النار على المتظاهرين ووجهوها إلى الحكام!

علينا هنا أن نميّز فارقاً بين عسكرية بلاد الشرق الأدنى وعسكرية السودان فقد كانت العسكرية السودانية كما ظهر من الانقلابات السابقة واللاحقة أكثر استجابة واحساساً بمشاعر الرأي العام. ولم تعمد قط إلى تشتيت وتدمير طبقة السياسيين البارزين أو القضاء التام على المنظمات الشعبية التي تتحداها. وسبب ذلك في رأيي هو الاحتراف العسكري. فالضباط السودانيون إذذاك لم يكونوا ضباطاً سياسيين. وإنما كانوا ضباطاً محترفين لا يملكون أيديولوجية خاصة أو يتبنون عقيدة قومية أو سياسية معينة تتطلب لفرضها قوة وعنفاً. على أن النظام العسكري مع هذا أقدم في الأيام الثلاثة الأولى على محاولة القضاء على الثورة بإلقاء القبض على مئات. إلاّ أن التظاهرات مع هذا كانت تزداد عنفاً ويتضاعف حجمها حتى اضطرت المحاكم والمدارس والدوائر الحكومية إلى إغلاق أبوابها عندما كمل إضراب عمال السكك الحديد وموظفو المطار ورجال الإذاعة وفنيّوها.

كان (عبود) أول من أدرك عقم محاولة قمع الثورة على ما يبدو فأوعز إلى وزير الداخلية العميد (محمد أحمد عروه) إلى إلقاء بيان أنذر فيه المتظاهرين وخارقي أمر

منع التجوال بإطلاق الرصاص مع الإعلان من دار الإذاعة في الوقت عينه عن تأليف حكومة جديدة أعضاؤها مقبولون من المتظاهرين وجاء في بيان عبود هذه العبارة: «في مناسبات عديدة قلت لكم إن جيشكم المقدام عندما تسلم السلطة لم تكن في نيته أبداً الاحتفاظ بها وممارستها دائماً»[1]

على أن المفاوضات حول تأليف وزارة انتقالية تواصلت ثلاثة أيام. وعيل صبر الثائرين وشككوا في نوايا المفاوضين العسكريين. وفي ٢٨ من تشرين الأول انطلقت مسيرة طلابية إلى القصر. وما إن بلغت مدخله حتى سمع دوي إطلاق النار. وأعطى أحدهم أمراً للحرس باعتراض سبيلهم ففتحت نيرانها على الجموع الحاشدة وقتل أربعة عشر وجرح كثيرون. وعلى اثر ذلك صدر مرسومٌ بإقالة اللواء (حسن البشير) من منصب القائد العام للقوات المسلحة وكان يعتبر الرجل القوي وراء كرسي (عبود)، وعين في مكانه اللواء (الظاهر المقبول) على أن (حسن البشير) بقي على رأس القسم الأكبر الموالي لعبود من وحدات الجيش بمواجهة كتلة قليلة العدد من الضباط الذين خلعت عليهم جريدة الأهرام القاهرية مصطلح «الضباط الأحرار». وفي وسط هذه الجلبة شكل الثوار «جبهة الاتحاد الوطني» التي تولت مهمة المفاوضات مع العسكريين.

ولدت جبهة الاتحاد الوطني هذه نتيجة مفاوضات سياسية ومن بطون جبهات سياسية مختلفة. منها ما عرف بجبهة المنظمات الحرفية وتضمّ نقابات العُمال ونقابة المحامين ونقابة المهندسين ونقابة الأطباء ومندوبين عن مستأجري الجزيرة والمنظمات الطلابية الجامعية والثانوية. وقد سيطر عليها اليسار بسبب المركز الشيوعي القيادي الغالب عليها. إلا أن نقابات عدة خرجت عن هذا الاتحاد بسبب سيطرة اليسار وتحكمه.

ثم كان هناك جبهة ثانية اسمها «الجبهة المتحدة للأحزاب السياسية» تضمّ أربعة أحزاب هي: حزب الأمة، وحزب الاتحاد الوطني، وحزب الشعب الديمقراطي[2] والإخوان المسلمون.

---

(١) نيويورك تايمس ٣٠ تشرين الأول. الصحف اللبنانية ذكرت أنه في مساء الاثنين ٢٦ تشرين الأول بين السابعة والتاسعة عندما كان (عبود) مجتمعاً مع أعضاء وزارته كان القصر مطوقاً بجنودٍ يقودهم اثنان من الضباط عالي الرتبة انضما إلى الثوار أطلقت عليهم الصحافة اسم الضباط الأحرار. وذكرت الصحف أنهما وجها إنذاراً لعبود وهددا بنسف القصر وتدميره على رؤوس المجتمعين إن لم يبادروا بحلّ الحكومة.

(٢) انفصل هذا الحزب عن الجبهة فيما بعد وشكل ائتلافاً مع الحزب الشيوعي.

ثم أنجز ائتلاف بين هاتين الجبهتين بانتخاب ما عرف بـ(لجنة التعاون) من اثني عشر عضواً غالبيتهم من المنظمات والنقابات ومثلت الأحزاب فيها بعضو واحد لكلّ منها. لكن وبسبب سيطرة اليسار وقوة الحزب الشيوعي التي يمارسها على كثير من المنظمات الطلابية والنقابات بدا اليسار وكأنه يمتلك أكثر من عضو واحد فيها[٣].

وفي ٣٠ من تشرين الأول ١٩٦٤ تمّ تأليف الوزارة التي عرفت بالوزارة الانتقالية من أربعة عشر مدنياً برئاسة (سرّ الختم خليفة)[٤] وبقي عبود رئيساً للدولة واحتفظ بمنصب القائد العام للقوات المسلحة. ومُثل حزب الأمّة بوزير واحد أسندت له وزارة الخارجية. وحزب الاتحاد الوطني مُثل بوزير واحد (للمالية) إلاّ أن الحزب الشيوعي السوداني الصغير الحجم الجيدّ التنظيم مُثل بأربع وزارات عملاً: وزير واحدٌ يمثل الحزب رسمياً والثلاثة الباقون يمثلون النقابات والمنظمات المهنية وكلهم شيوعيون.

تلك هي أول فرصة للشيوعيين في أي بلد عربي لمشاركة (حقيقية غير صورية) في الحكم. بل هي أول ظاهرة شيوعية للوصول إلى الحكم بأسلوبٍ ديمقراطي كما سنرى - لغرض القضاء على الديمقراطية.

الوزارة كانت وزارة انتقالية. قالت إن مهمتها قاصرة على التهيئة للانتخابات العامة، وعقد مجلس تأسيسيّ لسنّ دستور جديد يخلف دستور ١٩٥٦، ومن مهماتها إزالة آثار الحكم العسكري ورفع القيود عن الحريات العامة وإطلاق حرية الصحافة وإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح النشاط الحزبي.

وقد بقيت الثورة والمنظمات التي أوقدت شعلتها والوزارة التي جاءت بأثرها ثورة وطنية سودانية خالصة لم ترفع شعاراً عربياً قومياً واحداً. ولم تشجع أو تساعد أية حركة أو تنظيم سياسي يمت إلى التنظيمات القومية العربية في مصر أو سورية أو العراق بصلة وألّفت الحكومة لجنة خاصة لتطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة والضعيفة والمتعاونة مع الحكم العسكري عهدت برئاستها إلى (أحمد سليمان) وزير الزراعة ممثل الحزب الشيوعي في الحكومة. فراح هذا يطرد ويفصل ويحيل إلى التقاعد بالجملة

---

(٣) ك.د.د هاندرسن: جمهورية السودان K.D.D Handerson: The Sudan Republic لندن ١٩٦٥، ص١٤٤، يذكر أن لجنة المفاوضات الشعبية كانت تطلق على نفسها اسم «لجنة الأمن العام».

(٤) كان يشغل منصب نائب وكيل وزارة التعليم في الحكومة السابقة.

والمفرد. كل من عرف بعدائه للشيوعيين وكل من يوصي الحزب الشيوعي بإقصائه، بحجة «التعاون مع النظام العسكري» وبين المستغنى عنهم عدد كبير من ذوي الكفاءات والمواهب والنزاهة. فخلق بذلك فوضى هائلة إدارية. وأحدث خللاً عظيماً في الماكنة الاقتصادية بسبب إقصاء الخبراء والتكنيين الأوروبيين المستخدمين في مختلف المشاريع الاقتصادية والإنشائية.

وكان أولّ خطأ عظيم ترتكبه الثورة بطابعها اليساري الغلاّب واتجاهاتها الاشتراكية الواضحة التي لم تحاول إخفاءها فضلاً عن الموقف العدائي من (ج.ع.م) أو بالأحرى موقف الأخيرة منها إذ كان النظام السوداني الجديد يُمثل عنصرَ خطرٍ ويثير القلق. وقد انتهزت (ج.ع.م) فرصة انشغال الحكومة بمسألة الانتخابات وغيرها من المتاعب لتثير مشكلة تسوية مياه النيل والاتفاق على تحديد المنطقة التي ستغمرها المياه بعد إقامة سدّ أسوان(٥).

على أنّ اليسار كان يعمل للتخلص من (عبود) بوصفه رمزاً للسلطة العسكرية وعامل تهديد دائم بعودة الجيش إلى الحكم في أية لحظة. وأعطاه (عبود) الفرصة في الثامن من تشرين الثاني عندما أصدر أمراً بوصفه القائد العام باعتقال سبعة من الضباط السياسيين الذين نجح النظام المصري في تطويعهم وكانوا يخططون لانقلاب موال لمصر، تسانده (ج.ع.م) فور وقوعه. كان عمل (عبود) يتفق تماماً وسياسة الحكومة.

---

(٥) يعود الخلاف إلى ما قبل ست سنوات. في شباط ١٩٥٨ جرّد عبدالناصر حملتين عسكريتين على منطقتين ادعى بأنهما أراضٍ مصرية. واحدة على ساحل البحر الأحمر والثانية على إحدى الضفاف الشرقية لنهر النيل. ونزلت القوة في المنطقة المقصودة دون أن تلقى مقاومة وفي عين الوقت زحف من (أسوان) رتلان اتجه أحدهما إلى وادي حلفا فضل سبيله ومات عدد كبيرٌ من أفراده بسبب العطش. واتجه الرتل الثاني نحو (أبو رمده). وعندها رفع السودان شكوى إلى مجلس الأمن في العشرين من شباط ١٩٥٨. وقبل أن يبت المجلس في الشكوى بادرت مصر إلى سحب قواتها. ولم ينته الأمر عند هذا الحدّ فقد اتهمت صحافة (ج.ع.م) السودان بكل شيء لاسيما بأنها كانت تحت تأثير الإمبرياليين عند تقديمها الشكوى وبقي العداء مستحكماً لترثه الحكومة الانتقالية. يراجع كتاب غريغوري بلاكسلاند: مصر وسيناء: Gregory Blaxland Egypt and Sinai نيويورك ١٩٦٦، ص٢٩٢ أرسل العقيد (علي خشبة) السيّئ السمعة في البلاد العربيّة بوظيفة مستشار لسفارة (ج.ع.م) في الخرطوم في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ فلم يمكث غير ثلاثة أيام حتى طلب منه بعدها مغادرة السودان لإثارته القلاقل وأعمال التآمر.

لكن الحكومة امتعضت لإقدامه على ذلك من دون مشاورة مسبقة. وأشاع أعضاء اليسار في الحكومة كذباً أن الضباط المقالين هم من مؤيدي الثورة رغم أنهم كانوا يعرفون الحقيقة، غير أنهم قصدوا استغلال ذلك لإقصاء (عبود). فأعلنوا في اليوم التالي من راديو (أمّ درمان) وجود محاولة انقلاب عسكري وناشدت الإذاعة الجماهير «بالتزام اليقظة والحذر» وبإقامة المتاريس في الشوارع والتظاهر. في التاسع من تشرين الثاني سارت الجماهير في تظاهرات حاملة شعار إسقاط (إبراهيم عبود). كانت تمثيلية غير متقنة للخلاص من الرمز العسكري لم يشعر بها الجمهور فالفوضى والاضطراب الذي نجم عن المسيرات الصاخبة وعجز المحرضين عليها عن كبحها واحتوائها أدت إلى شلل تام في الحياة العامة. وأغلق المطار وتوقفت حركة السفر وهوجمت السيارات الخاصة وعطبت. وقطعت الأشجار التي كانت تحفّ بأرصفة الشوارع ليعمل منها متاريس وحواجز فضلاً عن هدم بعض المنشآت لاستخدام أنقاضها موانع عند تقاطع الطرق والجسور. وأنزل الشيوعيون في المظاهرات شعار إسقاط «المجلس الأعلى والموت لأعضائه». إلاّ أن (سرالختم خليفة) رئيس الحكومة أدرك أن زملاءه الشيوعيين ينتهزون الفرصة لتحويل الثورة إلى انقلاب شيوعي فلم يهتم بثورة الشارع ولم يتعجّل رغم الضغط وبقي أياماً عدّة يبحث مع (عبود) والضباط الأقدمين عن مخرجٍ. وفي الخامس عشر من تشرين الثاني توصلا إلى اتفاقٍ يقضي باستقالة (عبود) بشكلٍ يحفظ كرامته ويشرفه، وبالمناسبة أشاد رئيس الوزراء بالقوات المسلحة لأنها استجابت لرغبة الشعب وعبرت عن مشاعره بالعودة إلى ثكناتها وتسليمها أعنة الحكم للمدنيين. وسجل (عبود) خطاباً بمناسبة الاستقالة تلي في اجتماع لمجلس الوزراء ثم أذيع من الراديو.

قال إنه ينزل عن سلطاته التي منحته إيّاها جبهة الاتحاد الوطني لا تلك التي منحه إياها المجلس الأعلى بنتيجة انقلاب ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨، كما أنه تنحى عن القيادة العامة للقوات المسلحة وعين في مكانه اللواء (محمد الخوَدَ).

ثم بادرت الحكومة إلى تعيين (مجلس رئاسي) يقوم بوظيفة رئاسة الدولة مؤلف من خمسة أعضاء شبيه بذلك الذي حُلّ في ١٩٥٨.

أحبطت المحاولة الشيوعية للاستيلاء على الحكم[٦] وبدت الثورة السودانية لوهلة

---

(٦) تنفي المصادر الشيوعية (لاسيما الصحف السودانية الموالية) أي نية للحزب الشيوعي في إحداث انقلاب على الثورة باستغلال ذلك الحدث.

من الزمن وكأنها ترسم نقطة تحوّل عظيمة في البلاد الناطقة بالعربية بين انهيار النظم البرلمانية بانقلابات عسكرية وشبه عسكرية وعودتها منتصرةً. شوهدت إجراءات الثورة وكأنها شعاع وضاء وبصيص أمل في أن تعود البلاد الناطقة بالعربية إلى حالة استقرار مبتنى على الحكمة والتعقل والأخلاقية لا على منطق السلاح والتعصب القومي واعتماد الثورة القومية أساساً لنظام الحكم. وعدت الحكومة الانتقالية بحلّ عادل لقضية الجنوب عن طريق المفاوضات بعد أن عجز الحكم العسكري عن إخضاعه باستخدامه الوسائل القمعية اللاإنسانية، ومرابطة ثلثي الجيش فيه.

وأعلن وزير الداخلية (كليمنت موبورو) وهو من الجنوب هدنة من خلال جولة تفقد في أقاليم الجنوب. وعند عودته في السادس من كانون الثاني ١٩٦٥ قام بضعة آلاف من الجنوبيين القاطنين في الخرطوم بمظاهرة ترحيب به مالبثت أن انقلبت إلى حوادث شغب ثم اشتباكات دموية بين الجنوبيين والشماليين قتل فيها عدد من الجانبين لم يكشف عنه.

أدى ذلك إلى أزمة تدخل فيها عدد من الدول الأفريقية وأقدمت الحكومة على بعض التنازلات إلا أن الجنوب كان يفضل قيام استفتاء حول القبول بعروض الحكومة. أو أنه يرغب في الانفصال والاستقلال أو في نظام فدرالي؟ إلا أن المسألة بقيت معلقة بسبب الانتخابات العامة واجتماع المجلس التأسيسي في نيسان. لكن الجنوب قاطع الانتخابات ولم يشارك فيها، فضلاً عن النزاعات والمشاحنات التي رافقتها بين الأحزاب اليسارية وجبهاتها وبين الأحزاب المعتدلة[٧] فألّفت الحكومة تحت ضغط

---

(٧) بدأ الأمل في قيام نظام برلماني تعددي في السودان يتضاءل بعد أن استبشر المعسكر الديمقرطي في العالم بالثورة بسبب ما حصل قبيل الانتخابات وأثناءها. ويمكن تلخيص ما حصل بهذا:
في مبدأ الأمر اتفق اليسار مع حزب الشعب الديمقرطي الذي يتعاطف مع (ج.ع.م) على تأجيل الموعد المقرر لإجراء الانتخابات من آذار إلى نيسان. وقبلت الحكومة مطلب التلاميذ بإضافة ١٥ مقعداً للخريجين على أساس تخفيض سن الناخب القانونية من الحادية والعشرين إلى الثامنة عشرة. وبدفع من الشيوعيين طلب اتحاد نقابات العمال وجمعية الفلاحين المستأجرين أن يخصص لهما نصف المقاعد. والهدف واضح هو انتقال الحكم إلى نظام اشتراكي (بروليتاري) صرف نتيجة (اتحاد العمال والفلاحين) وأدركت الأحزاب المعتدلة التقليدية ما يدبر وبدأ صراع حقيقي. معركة حقيقية على السلطة. أديمقراطية برلمانية صحيحة؟ أو نظام الحزب الواحد؟
اقترحت جمعية المستأجرين الفلاحين في بيانها الانتخابي تأميم كل مشاريع القطن وتحويلها إلى =

اليسار لجنة حول الظروف التي أدت إلى انقلاب ١٩٥٨ بهدف تشويه سمعة حزب الأمة عن طريق تعيين دور (عبدالله خليل) فيه. وكانت ردة فعل قوية جداً ضد الشيوعيين. فقد انبرى حزب الأمة وأنصاره ومساندوه من حزب الاتحاد الوطني بمئات الألوف من الأعضاء والموالين وأرغموا الحكومة في ١٨ من شباط ١٩٦٥ على الاستقالة.

وأعاد سرالختم خليفة تشكيل وزارة جديدة لم يعد للشيوعيين فيها اليد العليا. فقد ضمت ثلاثة من الجنوب وممثلاً واحداً لحزب جديد عرف باسم «الحزب الإسلامي» وهو حليف للإخوان المسلمين، وتركت للشيوعيين وزارة واحدة وخصت حزب الشعب الديمقراطي بثلاثة مقاعد ولم تخص جمعية الفلاحين المستأجرين ولا المنظمات العمالية بأيّ ممثل.

وجرت الانتخابات العامة في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٦٥، وشارك فيها الجميع باستثناء حزب الشعب الديمقراطي الذي لم يكتف بمقاطعتها بل بمقاومتها. وحجته أن اقتصارها على الشمال قد يؤدي إلى انفصال الجنوب.

في حين أن محاولة اجرائها هناك كانت من الصعوبة بمكان[٨] بصورة عامة. وبصرف النظر عن الجنوب الزنجي وبشهادة المراقبين والصحافيين أظهر السودانيون تعقلاً ورجاحة وهدوءاً في عملية الانتخاب. تعبوا كما يبدو من الفوضى والشغب والشعارات والتظاهرات التي يدفع بها اليسار وجاؤوا ببرلمان لم تكن تركيبته مفاجأة للمراقبين. فمن أصل ١٧٣ مقعداً من الشمال نال حزب الأمة ٧٥ ونال الخريجون مقعدين وظفر الشيوعيون باسم الخريجين بـ١١ مقعداً. وحاز الحزب الإسلامي ٣ مقاعد اثنان منها للخريجين.

= جمعيات تعاونية كسائر المشاريع الإنمائية والاقتصادية. وأراد الحزب الشيوعي التمهيد للانتخابات بالقيام بعمليات تطهير للتخلص من «الرجعيين والبورقراطيين» في دوائر الحكومة وإقامة دوائر انتخابية خاصة للعمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين. رغم أن الحكومة كانت في مطلع العام ١٩٦٥ قد أقدمت على عمليات تطهير في الجيش والشرطة والدوائر الحكومية وألغت امتياز ست صحف كانت تتلقى المساعدة من الحكم العسكري.

(٨) وقد قرنوا قولهم هذا بالفعل. ومن بين الحوادث التي افتعلوها أنهم وفي (خشم الحربه) على حدود الحبشة هوجمت الشرطة بالسيوف والهراوات. ولم تفتح الشرطة النار على المهاجمين إلا بعد سقوط أربعة قتلى منهم كما أدى ذلك إلى مقتل عشرة وأضعافهم من الجرحى واقتضى إرسال النجدات. وألقي القبض على رئيس الحزب (علي عبدالرحمن).

واستقال (سرالختم خليفة) في الثاني من حزيران وألف الحزبان اللذان نالا معظم المقاعد وزارة ائتلافية برئاسة أحمد محجوب رئيس حزب الأمة. في حين انتخب (إسماعيل الازهري) رئيساً للمجلس الخماسي الأعلى[٩] الذي يقوم مقام رئيس الدولة في العاشر من حزيران.

اتسمت العودة إلى النظام البرلماني بصراع بين الجبهتين الجبهة التي تتألف من حزب الأمة والاتحاد والإخوان المسلمين والجبهة التي تتألف من الشيوعيين واليسار بصورة عامة، طوال اجتماعات المجلس التأسيسي. كان صراعاً خفياً خرج إلى العلن عندما وجه طالب شيوعي عبارات قذف بالرسول وبزوجه الفضلى عائشة وصعد العلماء والأوساط الدينية ذلك الصراع وزادوه وقيداً إلى الحد الذي أصدر المجلس الرئاسي في ٢٢ من تشرين الثاني أمراً للحكومة بوضع لائحة قانون تقضي بوقف نشاط الحزب الشيوعي وتحريمه. وصرّح (أحمد محجوب) رئيس الحكومة في مثار النقع والمعركة على أشدها بقوله «ديمقراطيتنا مستمدة من الإسلام». وقدم مشروع قانون في كانون الثاني إلى المجلس التأسيسي يقضي بإهدار الحزب الشيوعي وحاز الأغلبية وتم طرد أعضاء المجلس الشيوعيين وأبطلت نيابتهم بحكم القانون الجديد. فاندلعت تظاهرات واسعة نشأت عنها أعمال شغب وفوضى كادت تشل الحياة اليومية.

الإخوان المسلمون يقودون تظاهرات تشفٍّ وابتهاج، والشيوعيون يقودون تظاهرات سخط وشجب وتهديد ووعيد. وتقدم النواب الشيوعيون الذين طردوا باعتراض إلى المحكمة العليا فقضت بعدم شرعية إخراجهم. لأن القانون الجديد لا ينسحب على أفعال لم تكن ممنوعة قبل سنه إلا أن المجلس لم يعبأ بقرار المحكمة. وأصر على عدم دخولهم قاعة المجلس باعتبارهم «أعداء الإسلام وعملاء الاتحاد السوڤياتي» طبق ما جاء في بيان رسمي أعدته رئاسة المجلس.

ولم يستسلم الشيوعيون بسهولة.

ففي ٢٤ من كانون الأول ١٩٦٥ حصلت في الخرطوم اشتباكات مسلحة بين جماعات إسلامية وجماعات يسارية أثناء قيام نقابة المحامين بمسيرة احتجاج نظمها الشيوعيون دعماً لقرار المحكمة العليا وشجباً لقرار المجلس التأسيسي بإخراجهم مطالبة رئاسته بالاعتذار عنه وعودة النواب الشيوعيين.

---

(٩) كان يطلق عليه أحياناً اسم مجلس الدولة أو مجلس السيادة.

تواصلت الاشتباكات بعد المسيرة عندما رفض طلب المحتجين لتؤدي بعد يومين فقط إلى محاولة انقلاب عسكرية قادها ضباط يساريون صغار الرتبة بدفع وتشجيع من الحزب الشيوعي. في ذلك الحين كان (الصادق المهدي) قد حل محل أحمد محجوب في رئاسة الحكومة. ويظهر أن المحاولة لم تكن جدية أو في نهاية الضعف إذ تم القضاء عليها بمنتهى السهولة وأعلن الصادق المهدي من دار الإذاعة عن ذلك بقوله:

«حاول بعض المجرمين القضاء على نظامنا الديمقراطي في السودان باغتصاب السلطة بمساعدة وحدات مجندة حديثاً (مستجدة) من الجيش فتم القضاء عليها»[١٠].

أجل، ساهم الشيوعيون مساهمة كبيرة في ثورة ١٩٦٤ التي أطاحت النظام العسكري إلاّ أنهم أرادوا احتكار السلطة ولعبوا بأوراق تزيد عما في يدهم في ظل الديمقراطية ولم يتفهموا طبيعة مجتمعهم ولا القوى التي تواجههم وطبعت العجلة والاعتداد بالنفس محاولتهم فرض نظام الحزب الواحد بالطابع الاشتراكي على أنقاض ديمقراطية ساعدوا كثيراً في بنائها. فاتحدت كلمة الأحزاب الأخرى واتفقت على إزاحتهم من الحياة السياسية وأدى الأمر إلى أن يفقدوا شرعيتهم وحزبهم وأرغموا على العودة إلى العمل السري لغرض الاستيلاء على الحكم بالقوة والعون العسكري مثلما باشروها قبل سنوات وظهروا قوةً يعتد بها[١١] لا تفتقر إلى أنصار وموالين متحمسين. كان لدى الحزب الشيوعي السوداني ضباط في الجيش يحملون بطاقة الحزب. لكن

---

(١٠) ترأس محاولة الانقلاب ملازم يدعى (خليل حسين عثمان) الذي كان مسؤولاً عن الجنود المستجدين. فأمر سريتين (حوالي مائتي جندي) بالإحاطة بالقصر الجمهوري والإذاعة واحتلال نهايات الجسور. ثم عاد إلى منزله ليغفو غفوةً وهو بثيابه العسكرية. عندما أدرك الصادق المهدي بما يجري قصد دار الإذاعة فمنع من دخولها حتى أقبل ضباط آخرون أمروا المجندين بتسليم أسلحتهم. وألقي القبض على الملازم الأول عثمان وملازمين اثنين آخرين وعدد من أعضاء الحزب الشيوعي وقائد قطاع المدينة الشرقي في تلك الليلة. ثم اعتقل ستة ضباط آخرون في اليوم التالي. وذكرت الصحف أن قائد المحاولة كان يحتفظ في جيبه باسماء ضباط سبعة سيتألف منهم مجلس قيادة ثورة عند نجاح الانقلاب كما ضبط معه نص خطاب كان سيذيعه باعتباره ناطقاً رسمياً باسم المجلس المنتوى وأحيل هو وجماعته إلى محكمة عسكرية في شباط ١٩٦٧ فحكم عليه بالسجن عشر سنوات وعلى ثلاثة من ضباط الصف بخمس لكل منهم وبرّئ الباقون.

(١١) الأولى حصلت في ١٩٥٩ وتزعمها عبدالله وشنان.

الوقائع والأحداث أثبتت أنهم أضعف من القيام وحدهم بانقلاب ناجح.

من جهة أخرى لم تكن الحكومات التالية تدرك مقدار الخطر الكبير من إرغام الحزب الشيوعي وحلفه اليساري على العمل السري الذي يجرد السلطة من كثير من قدرتها على الرقابة. كما أنها قللت من مقدار تأثيرهم على الشارع. وانشغلت الأحزاب التقليدية عن الخطر الشيوعي بالصراع العنيف داخل الحكومة وخارجها طوال السنوات الخمس التالية وأشغلها عن إصلاحات ضرورية في أجهزة الحكم والأوضاع المعاشية.

في ٢٧ من تموز ١٩٦٦ استدعى (محمد أحمد محجوب) السيد الصادق المهدي وكلفه بتأليف حكومة ائتلافية لغرض حلّ مشكلة الجنوب إلاّ أن الوزارة لم تستطع التقدم خطوة واحدة لوقف حوادث العنف ولا في طريق المصالحة الوطنية. على أن حكومته التي كانت حكومة ائتلاف بين حزب الأمة الذي يترأسه وبين الاتحاد الوطني ظل جوّها متوتراً وبقيت تفتقر إلى الانسجام.

وفي النصف الثاني من هذا العام حصلت مواجهة داخل حزب الأمة وانشق على نفسه فكان ثم جناح محافظ وجناح تقدمي، تزعمه الصادق المهدي نفسه. إلاّ أنه لم يصمد أمام حلف واسع من الجماعات الإسلامية والجناح المحافظ من حزبه وعناصر من المحافظين والمعتدلين وعناصر أقل تقدمية فأرغم على الاستقالة ولم يدم حكمه أكثر من عشرة أشهر. وألف (محجوب) وزارة عرفت باسم «حكومة الائتلاف الوطني» من الجناح المحافظ من حزب الأمة والمعتدلين وغالبية حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب الديمقراطي، وحلف أحزاب الجنوب الثلاثة.

شرعت الحكومة الجديدة بانتهاج سياسة جديدة، بدأتها ولأول مرة بعد الثورة بالتقرب إلى الأنظمة الثورية فأرسلت ضباطاً إلى (ج.ع.م) لغرض التدريب والدراسة. وبمناسبة حرب الأيام الستة بادرت إلى قطع علاقتها الدبلوماسية مع بريطانيا والولايات المتحدة وسحبت بعثاتها العسكرية من الدولة الأخيرة التي أرسلت في السابق لغرض الدراسة والتدريب. ثم أرسلت بالمقابل بعثات عسكرية إلى الاتحاد السوڤياتي وجيكوسلوڤاكيا ويوغسلاڤيا وبلغاريا للاطلاع ولعقد صفقات سلاح وتبع ذلك وفود تجارية تم خلالها عقد اتفاقات مع الاتحاد السوڤياتي بقيمة ١١ مليون پاون سترليني ومع جيكوسلوڤاكيا بقيمة ٣٠ مليون دولار. وكان ثم عقود مماثلة مع ألمانيا الشرقية ويوغسلافيا ورومانيا وبلغاريا.

وفي حقول التعليم والتكنولوجيا كسبت السودان لنفسها ٤٠٠ زمالة دراسية لطلابها

في أوروبا الشرقية فضلاً عن مبادلة الخبراء والتكنيين.

فتحت أزمة (تيران) وحرب الأيام الستة الباب للسودان للمساهمة في الحقل العربي بشكل ظاهر فعال وكان كما رأينا ضيفاً لمؤتمر قمة الجامعة العربية الرابع[١٢].

ومع هذا النشاط السياسي والاتجاه الواضح نحو الشرق جرى انفراج مؤقت في التوتر الداخلي. وكسبت الحكومة عطف اليسار وأمنت صولات الحزب الشيوعي السري، رغم حصول تأخير في إصدار الدستور الدائم فكان من المفروض أن تجري الموافقة عليه من قبل المجلس التأسيسي على أثر ظهور نتائج الانتخابات العامة التي عين لها شهر شباط ١٩٦٨ وعلى أثر حرب الأيام الستة. اتخذت حكومة محجوب خطوات أخرى قربتها من مصر والبلدان الناطقة بالعربية ففضلاً عن قطع علاقاتها ببريطانيا والولايات قامت بسحب ودائعها من العملة الأجنبية من بريطانيا وأودعتها المصارف السويسرية. كما أنها طردت التكنيين والخبراء الأمريكيين من البلاد فأجابت الولايات المتحدة بقطع عونها من الحبوب عنها وإلغاء جميع زمالاتها الدراسية. إلاّ أن الخرطوم ما لبث أن أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا في كانون الأول ١٩٦٨، ثم أعادتها في مطلع السنة التالية مع الولايات المتحدة.

ثم حصل انقلاب النميري العسكري.

كان ذلك في نهار الأحد الموافق للخامس والعشرين من أيار ١٩٦٩.

هيّأ الانقلاب ضباط تسعة من اليساريين صغار الرتبة أعلاهم رتبةً العقيد (جعفر النميري) البالغ من العمر ٣٩ عاماً (رفعّ نفسه فوراً إلى رتبة لواء) بالتعاون مع ضباط شيوعيين ويساريين وعدد من المدنيين.

في فجر ذلك اليوم أمرت القطعات التي كان المؤتمرون قد أمّنوا إبقاءها خارج العاصمة بحجة التدريب - أمرت باقتحام المدينة وكان مجموعها الكلي بتعداد فوج وهي مؤلفة من وحدتي مظليين ووحدة مشاة ووحدة مدرعات، قد لا يبلغ تعدادها ٤٥٠ نفراً. وقامت هده القوة بقطع أسلاك التلفون واحتلت دار الإذاعة وقصر الرئاسة. وتم إلقاء القبض على القادة العسكريين الكبار والزعماء السياسيين وأعضاء الحكومة.

أعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة جعفر النميري الذي عينه المجلس في

---

(١٢) كان محمد أحمد محجوب صاحب الدور الرئيس والفعال في التقريب بين عبدالناصر والملك فيصل السعودي وتسوية الخلاف بينهما كما رأينا.

عين الوقت قائداً عاماً للقوات المسلحة. وتم تعيين (أبوبكر عوض الله)[١٣] رئيساً لمجلس الوزراء، وهو رئيس المحكمة العليا السابق المعروف بتطرفه اليساري، فألف وزارة معظم أعضائها من المدنيين. بينهم ثلاثة من الحزب الشيوعي وسبعة أو أكثر من رفاق الطريق لذلك الحزب.

أعلن النميري في (البيان الأول) الذي أذيع من محطة (أم درمان) أن مجلس قيادة الثورة قد تسلم السلطة بموجب أحكام الدستور الذي سيعلن فيما بعد! ثم تعاقبت البيانات معلنةً حل المجلس الرئاسي الخماسي وحل مجلس النواب. ولحق بهذا بيانات تتضمن إلغاء الأحزاب السياسية وفرض الأحكام العرفية. وصدر بيان يفرض عقوبة الموت على كلّ متظاهر أو مضرب.

في البيان الأول علل النميري أسباب قيامه بالانقلاب باضطراب حبل الأمن وشيوع الفوضى في البلاد وانتشار الرشوة والفساد في أجهزة الدولة. وقال إن البلاد لم تنعم منذ العام ١٩٥٦ بأي درجة من الاستقرار وان ثلاثة عشر عاماً من الحكم كانت سلسلة من صراع على السلطة بين الأحزاب التي استخدمت الحكومة والسلطة وسيلة للإثراء والارتزاق وجرّ المغانم والمكاسب الحزبية والشخصية وان الجماهير فقدت ثقتها بالحكومات المتعاقبة التي فتحت أبواب البلاد للأجنبي ونفوذه، وإن الأحزاب الحاكمة عرضت خدماتها على الامبريالية وخدمت مصالحها، وإن ثورته هذه هي ثورة الشعب إنما جاءت تلبية لأمانيه وتحقيقاً لمطلبه في أن تتبوأ السودان مكانتها الجديرة بها في سوح النضال العربي وفي سبيل الحقوق العربية في فلسطين. كما أنها عازمة عزماً أكيداً على إيجاد حَلّ عادل لمشكلة الجنوب.

وكان الاتفاق قد تّم بين مجلس قيادة الثورة الذي شكله النميري وبين شركائه في الانقلاب من الشيوعيين والإخوان المسلمين وعدد آخر من المدنيين وإلى جانب ترفيع نفسه إلى رتبة أمير لواء واحتفاظه في الوزارة الجديدة بمنصب وزير الدفاع عين النقيب (فاروق عبدالله) بعد ترفيعه إلى رتبة عميد وزيراً للداخلية. وتألف مجلس قيادة الثورة من عشرة، سبعة برتبة رائد وواحد برتبة نقيب والنميري الوحيد الذي كان برتبة عقيد ثم ألحق به رئيس الوزراء.

---

(١٣) كانت محكمته التي أفتت بعدم قانونية طرد النواب الشيوعيين من المجلس التأسيسي كما مرّ. وعندما تجوهل قرار محكمته قدم استقالته.

كان رئيس الوزراء في الواقع واحداً من تلامذة عبدالناصر لذلك لم يكن بغريب عليه أن يقبل بإزالة كل معالم الديمقراطية بالموافقة على إلغاء الأحزاب وتحديد الحريات بالقيود التي فرضها الحكم العسكري الجديد «الذي سيقوم في الوقت المناسب ببناء ديمقراطية حقيقية» لا كتلك الديمقراطية المزيفة التي حكمت البلاد.

ضمت الوزارة جوزيف گرانگ وهو شيوعي وأسندت إليه وزارة التموين والدكتور طلعت جعفر للعمل ومحجوب عثمان للإعلام وكلاهما شيوعي. إلاّ أن عبدالخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعي لم يستوزر. وعين (أمين الشبلي) وهو ماركسي مستقل وزيراً للعدل.

وأعلنت الحكومة بشكل غريب غير متوقع أنها تتبنى القضايا العربية، وقضية القومية العربية وقضية فلسطين، والتضامن العربي. كما أنها تتطلع إلى إقامة صلات أوثق مع البلدان الاشتراكية. وتحدثت الحكومة عن نفسها بوصفها حكومة اشتراكية المنحى والمنهج وأنها ستتبنى نظاماً اشتراكياً ونوهت بتأميم وسائل الإنتاج والرأسمال المحلي ذي العلاقة بالإمبريالية. وصرح ابوبكر عوض:

«إن النظام الجديد رغم غلبة الطابع العسكري عليه لا يشبه نظام إبراهيم عبود»

لكن الواقع كان غير ذلك. فقد بدأ مجلس القيادة يتخذ قرارات تزداد شراسة ودكتاتورية باطّراد ولم يعد يقيم للوزارة وزناً بل بدأ بإحالة اثنين وعشرين ضابطاً إلى التقاعد وكلهم أقدم وأعلى رتبةً من النميري(١٤) ومنهم رئيس الأركان (حمد النيل ضيف الله) الذي تم اعتقاله. واللواء (محمد الخود) القائد العام، وستة عشر برتبة عميد، وأربعة عقداء وأحل محلهم ١٤ ضابطاً «ثورياً». ووضع (محمد أحمد محجوب) ومعظم أعضاء الحكومة السابقة تحت الإقامة الجبرية في منازلهم. وقبض على الصادق المهدي رئيس حزب الأمة ونقل إلى جهة بعيدة مجهولة ووضع تحت حراسة مشددة. ثم هدّد النميري بمحاكمتهم ومحاكمة كل من يتآمر أو يحاول التآمر على الثورة وإعدامهم جميعاً.

ثم وفي التاسع من حزيران أعلن مجلس قيادة الثورة منح المديريات الثلاث

---

(١٤) لوس أنجلس تايم (٦ حزيران ١٩٦٩) قالت عن النميري إنه خريج كلية الأركان العامة من (فورت وورث في كنساس). ووصفه رفيق له في الكلية لم يفصح عن اسمه بأنه شخص بليد لا أبالي يمضي معظم وقته في تبادل الآراء مع ضباط عرب آخرين يدرسون هناك.

الجنوبية حكماً ذاتياً في إطار «دولة السودان الاشتراكية الموحدة الجديدة». وتحدث الناطق الرسمي حول فسح المجال للجنوبيين لإدارة شؤونهم المحلية بأنفسهم دون مداخلة الحكومة المركزية. إلا أن الإعلان أراد أن تكون تلك الوحدة اشتراكية حقيقية ولم تتخذ بعد ذلك خطوة واحدة عملية. كان هذا الإعلان لمجرد الدعاية ولم يزاول الشك نفوس الجنوب في مصداقية الدكتاتورية العسكرية الجديدة. فمثلاً بقي (روبرت مبورد) الزعيم الجنوبي الذي يحظى باحترام كبير رهين السجن ولم يطلق سراحه حتى شهر أيلول. ثم وبسبب عدم الإقدام على أية خطوة عملية لتطبيق الحكم الذاتي المعلن أعلنت الحركة المسلحة الجنوبية المعروفة باسم (آني آنايا Any a Naya) عن تأليف حكومة مؤقتة أشهرت حكومة الانقلاب عليها الحرب. وفي أواسط أيلول أعلنت الحكومة أن ٧٩ من الثوار في أعالي النيل قد قتلوا إثر اصطدامات مع قوات الحكومة.

وراح الحكام الجدد يجدّون في البحث عن حلفاء عند الثوريين القوميين العرب وكانت وجهتم الأولى (ج.ع.م) بطبيعة الحال. ففي غضون ثلاثة أشهر زار الخرطوم ثلاثة وفود رسمية منها. وصعّدت الحكومة من تصريحاتها العدائية للغرب لاسيما الولايات المتحدة. وزاد هجوم الإعلام السوداني على إسرائيل وعلى خطط الاستعمار التآمرية. وقد وجدنا رئيس الوزراء يصرح في القاهرة للصحفيين بأن حكومته «تملك معلومات ثابتة بأن الولايات المتحدة تحاول القيام بأعمال تخريبية ضد ثورتنا».

ثم سرعان ما نشب خلاف عظيم بين جناحي الحكومة الماركسي والإسلامي وفريق القوميين الناصريين بين الاتجاه الإسلامي من الشمال وبين الاتجاه اليساري من الوسط. وكان على النميري أن يختار.

بدأ يميل إلى الاتجاه الإسلامي. ففي ٢٨ من تشرين الأول ١٩٧٠ أعلن مجلس قيادة الثورة عن إقالة الحكومة وتأليف حكومة جديدة برئاسة (النميري) وكان من الطبيعي أن تخلو من الشيوعيين واليسار. وقد جرى ذلك بعد أيام من تصريح لرئيس الحكومة المقال أبوبكر عوض الله أيام كان في زيارة لبرلين الشرقية بدعوة من ألمانيا الديمقراطية:

«إن النظام الثوري في السودان لا يستطيع النهوض بأعباء الحكم من دون الشيوعيين الذين هم طليعته».

هذا التصريح نقله أحد مرافقيه إلى الخرطوم وأذيع من الراديو فأحدث ردة فعل قوية وفورية. إذ أسرع النميري إلى الإذاعة بعد ساعة واحدة وأعلن بنفسه أن تصريح

(عوض الله) إنما يعكس وجهة نظره الخاصة وان الثورة السودانية هي للشعب كله وليس لحزب أو فريق[١٥].

* * *

وعن اليمن الجنوبي:

في ٢٣ من نيسان ١٩٦٤، حظيت صنعاء بزيارة لعبدالناصر وقال الزعيم المصري يخاطب الجماهير التي احتشدت للقائه وسماعه:

«بريطانيا يجب أن تخرج من عدن. في هذه الأرض المباركة نحن نقسم بالله أننا سنطرد البريطانيين من كل جزء من أجزاء البلاد العربية».

وعقّب أحد الحاضرين بقوله: لم تكن غالبية الجماهير تفهم لهجة عبدالناصر ولا موضوع حديثه!

وفي ٢٦ من شباط ١٩٦٥ اكدّ المشير عامر في المجلس النيابي بخطبة الرد السريع للجمهورية العربية المتحدة في اليمن وبأنها قاعدة الثورة العربية وحصنها المنيع لا بالأقوال بل بالأفعال. وإن حتمية الثورة أكدت بأنها الحل لمشاكل التأخر العربي الذي فرضته الإمبريالية والرجعية وحلفاؤهما. وفي استعراض عسكريّ في صنعاء «للجيش القومي» اليمني بتاريخ ٢٧ شباط من السنة عينها قال عبدالله السلاّل «إن الجيش القومي اليمني سيحرّر كلّ الجزيرة العربية».

لم يقم دليل أو شاهدٌ ولم يثبت بأي مصدرٍ جدير بالثقة قيام قوات أردنية أو سعودية بمشاركة الملكيين في الحرب اليمنية. إلاّ أن المساعدة المعنوية والمادية السعودية ليست بحاجة إلى برهان. فهذه المملكة وعلى ضوء التصريحات التي كان يطلقها عبدالناصر والثوريون العرب اليمنيّون دلت على أن التدخل العسكري المصري لم يكن قاصراً على الدفاع عن كيان النظام الجديد بل كان يرمي وعلى الزمن البعيد إلى السيطرة على جزيرة العرب بأسرها وإزاحة أمراء آل سعود بطريق نشر العقائد الثورية في البلاد كافةً.

وعلى هذا تواصلت الحرب الأهلية تطحن اليمنيين والمصريين وبدا واضحاً مبلغ

---

(١٥) في ٢٤ من كانون الأول ١٩٦٩ أعلنت الحكومة بأنها أجهضت محاولة انقلابية إسلامية وإلقاء القبض على ٥٦ متهماً واحالتهم إلى التحقيق. إلاّ أن محاكمة لهؤلاء لم تجر وذكر أن وزارة النميري أطلقت سراحهم.

الخطأ في التقدير، في تقدير حجم المساندة الفكرية والاقتصادية والسياسية التي كان على عبدالناصر أن يدفعها، دون أن يدخل في حسابه تلك المقاومة العنيدة التي واجهته. إلاّ أنه كان في تلك الفترة يتمتع بمنزلةٍ في البيت الأبيض ورئيسه كنيدي. فلم يبق الاعتراف بالوضع الجديد في اليمن قاصراً على (ج.ع.م) والكتلة الشرقية أكثر من سنة حتى أقدمت الولايات المتحدة(١٦) وبريطانيا وغيرها من دول الغرب على الاعتراف بالحكم الجديد في حين بقيت نار الحرب الأهلية مشتعلة والإمداد العسكري من مصر يتزايد والصراع بين الزعماء الثوريين اليمنيين على السلطة يتفاقم. وكثيراً ما كان الصراع على السلطة الذي ينتهي بالفوز بها أو بخسارتها يتم بموافقة المصريين أو مساندتهم. أي أن التغيير السياسي في الداخل كان في أحيان كثيرة يتم بموافقة مصرية(١٧).

في ١٣ من تموز ١٩٦٤ وقعت اتفاقية تنسيق بين مصر واليمن في المجال العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي واعتبرت بمثابة «الخطوة الأولى للوحدة الكاملة» وهي شبيهة باتفاق عبدالناصر وعبدالسلام عارف في ٢٤ من أيار

---

(١٦) فسّر الاعتراف الأمريكي بأن الغرض منه نسف النفوذ البريطاني وإزالته من شبه الجزيرة العربية. بعد أن تمت إزالته عن الهلال الخصيب (سورية ولبنان والأردن) بأثر عدوان ١٩٥٦. كان من سياسة (جون كينيدي) الاعتماد على زعامة عبدالناصر في المنطقة العربية. وقتما كان البرود يسري بسرعة في علاقة الزعيم المصري بدول الكتلة الشرقية، وبدت سياسةً على غاية من الأهمية للولايات المتحدة في معارك الحرب الباردة، تستحق الدعم الكامل والتقرب بالقروض والمنح والمساعدات الغذائية. كان (كينيدي) يعتقد بأن البلاد الناطقة بالعربية ستقع حتماً تحت تاثير الاشتراكية واليسار أو ربما الشيوعية ذات الاتجاه القومي في أسوأ الأحوال وستقف في وجه شيوعية الدولة السوفياتية أو الشيوعية الدولية. كما كان يرى من المفيد إشغال الماكنة الحربية المصرية في منطقة كاليمن بعيدة عن إسرائيل أمراً مستحباً ومريحاً للبال. من كل هذه التصورات (الكينيدية) تحقق التصور الأخير فقط أما الأجزاء الأخرى من المخطط ذي الطابع الميكافيلي فقد فشلت لأن الحملة المصرية عجزت عن القضاء على مقاومة الملكيين. كما كان اغتيال الرئيس الأمريكي عاملاً آخر لفشل المخطط لأن خلفه لم يكن يرى رأيه في القضاء على النفوذ البريطاني في جزيرة العرب. وبطبيعة الحال لم يكن يؤمن بأن الاشتراكية العربية ستكون الحصن الذي يقف بوجه الشيوعية الصينية والسوفياتية وهو بالأصل تفسير خاطئ.

(١٧) بعد أشهر قلائل من اعلان عبدالله السلال نفسه رئيساً للجمهورية سادت الأوساط السياسية والشعبية أنه نجح في إحباط محاولة انقلابية بزعامة البيضاني (العميل المصري) لإسقاطه والاستيلاء على الحكم. وحاولت مصر ان تبدي انتصاراً للسلال فاستدعي البيضاني إلى القاهرة. ثم ألقي القبض عليه إثر عودته للشك في أن له ارتباطاً بالبريطانيين. أخيراً تم إطلاق سراحه وأسندت إليه وزارة في حكومة السلال الثالثة – ثم طرد منها في ١٨ نيسان.

١٩٦٤ وفيهما ذلك النص الناصري المحبب الذي كان سيستخدم في اتفاقيتي الدفاع المشترك مع سورية والأردن قبيل حرب الأيام الستة:

«إن أي هجوم أو أي تهديد بالهجوم يقع على أي من البلدين المتعاقدين يعتبر موجهاً إلى البلد الآخر».

وتألّف ما دعي بمجلس تنسيق برئاسة عبدالناصر والسلاّل المتناوبة مع ثلاثة وزراء من كل طرف على أن يكون مركزه في القاهرة.

وفي ١٢ من كانون الأول ١٩٦٤ قدم كل من (الإيرياني ونعمان) استقالتيهما وأدانا السلاّل بالتفسخ والفساد والعقم والإفلاس السياسي ووصل بيروت وفد يعبر عن وجهة نظرهما هذه برئاسة (إبراهيم علي الوزير) الذي عقد في ٢٨ من كانون الأول ١٩٦٤ مؤتمراً صحفياً شرح فيه وجهة نظر من يمثل مركّزاً على وجوب انسحاب المصريين من اليمن وترك اليمنيين لشأنهم ينظمون بيتهم ويختارون حكامهم ونظامهم. وفي عين الوقت هرب إلى عدن (اليمن الجنوبي) حوالي ستين شخصاً من الشخصيات الجمهورية البارزة يتقدمهم العقيد (طه مصطفى) سكرتير (السلاّل) السابق. وكان سبب هروبهم الاحتجاج على النفوذ المصري، وتحكمه في أوضاع البلاد بسبب مساندته السلاّل وإجازة أعماله.

وفي السادس من كانون الثاني ١٩٦٥ قدم معظم الوزراء استقالاتهم وأرغموا (الجايفي) على التنحي. فأسند تأليف الحكومة إلى اللواء (العَمْري) وهو الرجل الذي طلب الثلاثة الكبار (الإيرياني ونعمان وإبراهيم) إزاحته مع السلاّل. وفي ٢٥ منه صدق (السلاّل) قانوناً يقضي بتأسيس «الاتحاد العربي اليمني» وكان يرمي به إلى توحيد قوى الشعب العاملة في البلاد على غرار الاتحاد الاشتراكي في مصر. إلا أنه كان يخشى كلمة «اشتراكية» فأسقطها ربما بمواجهة قيام رجل من علماء الدين يدعى (الزبيري) بتأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم «حزب الله» داعياً به إلى قيام «حكم جمهوري إسلامي ثوري لا إمامي ولا عسكري» إلا أنه اغتيل بيد مجهول في شهر نيسان واتهمت المباحث المصرية باغتياله.

وتواصلت تجارب الحكم والمستحدثات فيه. وسنذكر منها ما له علاقة بموضوعنا فحسب.

في آذار ١٩٦٥ أعلن السلاّل عن تشكيل لجنة تتألف من ٢٥ عضواً وأسند إليها مهمة وضع مسودة «ميثاق قومي» وربما كان إقدامه هذا رجع صدى أو جواباً على

الميثاق الوطني الذي أعلنه الملكيون في شهر شباط المنصرم وقد جاء فيه أن «الإمام البدر» سيخضع لسلطة مجلس تشريعي في حال انسحاب الجيش المصري من اليمن وعودته.

وظهرت بوادر نشاط حزب البعث في مفاجأة تشبه مفاجآت الأفلام السينمائية البوليسية.

في ٢٢ نيسان ١٩٦٥ سقطت وزارة (اللواء العمري) وكلف (نعمان) بتشكيل الحكومة الجديدة وهو عين ذلك الذي رأينا وفده في بيروت قبل أشهر قليلة يهاجم السلاّل ويصف حكمه بالتفسخ والفساد والعقم السياسي ويطالب بانسحاب المصريين.

ويظهر أن القيادة المصرية لم تكن طرفاً هذه المرة. فقد كان بين أعضاء الحكومة اثنان من الضباط فحسب واثنان من حزب البعث!

وأعلن العمري بعد بضعة أسابيع من تأليف وزارته عن تشكيل ما أسماه بـ(مجلس الرئاسة) مؤلف من ستة أعضاء «للتخطيط والإدارة والإشراف على سياسة الدولة». وفي شهر أيار دعت هذه الحكومة «كل حلقات الشعب» إلى مؤتمر في (خمِر) التي تبعد عن صنعاء بحوالي ثلاثين كيلومتراً للنظر في وضع دستور جديد وأنيطت رئاسة المؤتمر بالايرياني فدعا إليه الملكيين ولكنهم لم يحضروا. وفي الثامن منه ولم يمر أسبوع على انعقاده خرج بدستور سمى فيه اليمن بـ«جمهورية اليمن العربية الإسلامية». وقد قصد به الحد من صلاحيات السلاّل إذ قضى بتشكيل «مجلس جمهوري» من ثلاثة أعضاء ومجلس استشاري من ٩٩ عضواً.

ولم تعش حكومة (حسن العمري) طويلاً فقد راح بعض أعضائها يتقدمهم الوزيران البعثيان يمعنون في انتقاد المصريين وينعون عليهم تحكمهم في شؤون البلاد. في حين بدأ أنصار عبدالناصر والوجود المصري نفسه ينشران كراريس وبيانات تتضمن هجوماً على حكومة (العمري) مسندة إليها التهم الثورية المعتلاة «التعاون مع الإمبريالية. الارتباط بالإمبرياليين. عملاء الإمبريالية» وما شابهها من النعوت. فاضطرت إلى الاستقالة وعهد (السلاّل) إلى (النعمان) بتأليف الوزراة ثم تفجرت براكين النزاع مجدداً بين (السلاّل) وبين الجمهوريين المستقلين. إلى جانب الخلاف الذي استحكم بينه وبين الإيرياني على أثر قيام السلاّل بتأليف ما عرف بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة في حزيران ١٩٦٥ ونعته بعمل مخالف للدستور. واشتد الضغط على حكومة النعمان وعيب عليها تعاونها المفرط مع المصريين فاستقال في اليوم الأول من تموز وهرب إلى

القاهرة خشية بطش السلاّل الذي قام بإلقاء القبض على عدد من وزارئه. كما ألقى القبض على بضعة أشخاص بارزين من «حزب الله» الذي تقدم ذكره.

وحاول تأليف حكومة جديدة إلا أن القاهرة أمرته بالتريث وعدم المحاولة وطلب منه المجيء إلى مصر للتباحث فوصلها وهنا أمر بالبقاء وعدم العودة فبقي في القاهرة شبه حبيس.

وفي صنعاء ألّف اللواء حسن العمري الموالي للمصريين حكومة جديدة. وفي عين الوقت أقدم الجمهوريون المعارضون على تشكيل ما عرف بـ«جبهة القوى الشعبية» وقطعوا علاقاتهم بالسلاّل. وشخص إلى (بيحان) ثلاثة من كبارهم. وأقدم وزير الداخلية (النعمان) على مناشدة الأمم المتحدة العمل لتأمين انسحاب القوات المصرية من اليمن.

في الرابع والعشرين من آب ١٩٦٥ وقعت مصر والسعودية اتفاق (جدة) بقصد إنهاء الحرب الأهلية. ثم جرت مصالحة بين الزعماء الجمهوريين اليمنيين وتم بنتيجتها تأليف مجلس جمهوري جديد من ستة أعضاء برئاسة السلاّل وضم كلاً من النعمان والإيرياني والعمري والجايفي. وفي ٢٣ من تشرين الثاني عقد موتمر (هراد) لغرض تأليف حكومة انتقالية من الجمهوريين والملكيين بناء على اتصالات سبقته. إلا أن المؤتمر فشل عندما تبين أن المصريين لا ينوون الانسحاب من اليمن وعندها بدأت «جبهة القوى الشعبية» تدرس إمكانية الوصول إلى تسوية يمنية صرفة مع الملكيين لا دخل فيها للمصريين، بمباحثات مباشرة مع (الإمام البدر) وكان رد فعل عبدالناصر أنه أمر بإطلاق سراح (السلاّل) المحتجز في القاهرة طوال عشرة أشهر وعودته إلى اليمن للقضاء على مشروع الجمهوريين والإبقاء على النفوذ المصري.

واشتدت النقمة على المصريين في حين راحت القبضة المصرية تضيق على عنق اليمنيين باطراد. وترجمت المقاومة بأفعال وسرت النقمة لتشمل كل أولئك الذين تحمسوا للتدخل المصري في الأول وعلى رأسهم (حسن العمري) الذي لم يؤخذ رأيه في عودة السلاّل أساساً، فحاول إحباطها بإرسال قوات مسلحة إلى مطار صنعاء بقصد منع طائرة السلاّل من الهبوط. وقام باحتلال دار الإذاعة قبل هبوطه في ١٥ آب. إلا أن القوات المصرية التي حشدها (أحمد شكري) السفير المصري في صنعاء ارغمت قوات العمري على الانسحاب ونزل السلاّل بحراسة القوات المصرية التي قامت أيضاً بحراسة منزله تعززها كتيبة من الدبابات.

واشتد الصراع بين السلاّل والعمري. وزادت نقمة العمري على المصريين وارتأى أن تنقلب الجبهة إلى حزب سياسي مناهض للحكومة سمي بحزب اليمن الجمهوري ومن أول نشاطه تأليف وفد من أربعين شخصية بارزة لمقابلة عبدالناصر في القاهرة والطلب منه سحب (السلاّل) من اليمن. وقالوا إنهم مستعدون للعمل بالخطة التي اقترحتها الكويت، وتقضي باستبدال القوات المصرية في اليمن بقوات مختلطة من الدول العربية.

إلا أن المشير عامر قائد القوات المصرية في اليمن رفض مقابلتهم. وفي مساء يوم الجمعة الموافق للسادس عشر من أيلول أقدم ضباط المخابرات المصرية على اعتقالهم جميعاً أثناء ما كانوا مجتمعين في دار (نعمان) وكان بينهم الإيرياني والجايفي والعمري. ومن جانبه ألقى السلاّل القبض على بقية أعضاء الحكومة وألّف حكومة جديدة برئاسته.

أصر عبدالناصر على التوحيد العسكري في اليمن[١٨] وحَلّ الحزب الجمهوري ولوحق اعضاؤه حتى قضي على هذا التنظيم الذي كان يرمي إلى تحقيق الوحدة الوطنية وإحلال السلام بإجراء تسوية سياسية محليّة خالصة لا دخل لطرف أجنبي فيها.

وعمت الفوضى اليمن من أقصاها إلى أدناها وكان أزيز الرصاص وانفلاق القنابل والمتفجرات يُسمع في كل مدنها وبلداتها وقصباتها ليل نهار. وقام السلاّل بطرد ثلاثين ضابطاً من الخدمة وأقال عدداً مماثلاً من الموظفين الكبار، وألقى القبض على عدد كبير من أنصار (العمري) و(نعمان) ومن بينهم (العيني) الذي كان قد ترك الأمم المتحدة واستقر في بيروت معتزماً تأليف حزبٍ مناوئ لمصر.

في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٦٦ أحال السلاّل عدداً من هؤلاء المعتقلين إلى المحاكمة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم. وبعد محاكمات سريعة تمّ إعدام سبعة من كبار الموظفين بينهم وزير سابق رمياً بالرصاص. وهدد بإرسال الباقين منهم إلى مصر لمحاكمتهم هناك بتهمة الخيانة العظمى. وقامت أجهزة المخابرات في القيادة العسكرية المصرية بحملات اعتقال شملت قرابة ألفين في صنعاء وألف واحدة في تعز. وعلى أثر هذا الجوّ الإرهابي صرح إبراهيم الوزير زعيم جبهة القوى الشعبية في بيروت بما يأتي:

---

(١٨) بقي من الجيش المصري أثناء حرب الأيام الستة. وظل حتى قيام بريطانيا بانسحابها من اليمن الجنوبي في كانون الثاني ١٩٦٨ ما قدر عدده بخمسة عشر ألفاً.

«القضية في اليمن هي قضية مصريين ويمنيين ولم تعد قضية نظام ملكي ونظام جمهوري».

وتواصلت الإعدامات والملاحقات وبقي السلاّل بإسناد المصريين مجرد واجهة أو صورة إذ لا تجد مصر بديلاً له. التدخّل المصري في اليمن فسّر بأنه دليل الدلائل على تصدير الثورة. وقد ملك السعودية الخوف من التعزيزات التي كان يدفع بها عبدالناصر لجيشه في اليوم لاسيما بعد فشل اتفاقية جدة[19]. كان على السعودية أن تستعد لمفاجآت سيئة. ولم تكتف بإيواء البدر ومدّه بالمساعدات بل بادرت بإعادة النظر في نظام الحكم لديها وأنجزت إصلاحات داخلية هامة كإلغاء تجارة الرفيق وتحرير العبيد[20]. وكان ثم حربٌ باردة بين الدولتين ووجهت الدعاية المصرية إمكاناتها العظيمة ضد السعودية فوصفت بقواعد العدوان وموطن الرجعية العربية. وقصفت نجران وغيرها من القصبات بغارات جوية وازدادت الاعتداءات على الحدود وبالأخير قطعت العلاقات الدبلوماسية.

في آذار ١٩٦٧ قدم المندوب السعودي لدى الأمم المتحدة رسالة من الملك السعودي موثقة بدلائل تؤيد استخدام الجيش المصري الغاز السام في الخامس من كانون الثاني ضد قرية (كتاف) القريبة من مدينة (صعدة) مع تفاصيل لاستخدام هذا السلاح على نطاق واسع بغرض إلقاء الفزع والرعب في نفوس معارضي حكم السلاّل.

---

(١٩) بقي البدر المريض في الحجاز بغرض المعالجة.

(٢٠) في تشرين الثاني ١٩٦٤. تمّ عزل الملك سعود بن عبدالعزيز بفتوى العلماء وانتقل الملك إلى فيصل بن عبدالعزيز. بالنسبة إلى التدخل المصري في اليمن كان على إدارة البيت الأبيض أن توازن سياستها بين الدولتين الصديقتين من دون أن تشعر إحداهما بالغبن على حساب تفضيل الأخرى. لذلك بدئ بإرسال مساعد سكرتير الأمم المتحدة (رالف بانش) لدرس الحالة ورفض مقابلة الملكيين إلا أنه التقى بالجمهوريين وفي أثناء وجوده صبت مدفعية السفن الحربية المصرية قنابلها على جيزان. وفي تموز ١٩٦٣ بعد أربعة أشهر من رحلة (بانش) الاستطلاعية تدخلت الأمم المتحدة رسمياً بطلب الولايات المتحدة وأرسلت بعثة برئاسة الجنرال كارل ڤان هورن للعمل على عقد هدنة. وكان عبدالناصر عند مجيء (رالف بانش) قد قال في خطاب بتأريخ ٢١ آذار ١٩٦٣ في ميدان الجمهورية بالقاهرة أن القوات المصرية ستبقى في اليمن حتى يصبح من المؤكد الذي لا ريبة فيه بأن الرجيعة الحاقدة على الثورة اليمنية سترغم على جرّ اذيال الهزيمة ويتم احتواء حقدها. [لم تنجح بعثة الولايات المتحدة العسكرية في الفصل بين المتحاربين وأدانت القصف المصري للأراضي السعودية إلاّ أنها بقيت تزود مصر بما قيمته ٢٣٢ مليون دولار من الاغذية].

ثم توالت التقارير حول استخدام هذا السلاح المحرّم دولياً حتى اضطرت الولايات المتحدة في أيار ١٩٦٧ وقت أن تجمعت غيوم الحرب في سيناء إلى إصدار التصريح التالي:

«إن وزارة الخارجية الأمريكية بناءً على تقارير ودلائل ثابتة حول استخدام الغاز السام ضد السكان المدنيين، تعرب عن قلقها العميق بخصوص استخدامه ضد السكان المدنيين في اليمن وتساند أي عمل دولي من شأنه التصدي لهذا الأمر».

وكان بياناً تعوزه الشدّة والصرامة. ثم إن حرب الأيام الستة حالت دون تعقيب الأمر وصرفت الجهات المختصة عن الاهتمام بالموضوع حيث طبعت احداث تلك الحرب وتتابعها عليه كما وقفت الأنظمة الثورية العربية والقومية موقف اللامبالي من هذا، ومما يجري من فظائع لاإنسانية في اليمن. ووقف بعضها وقفة من لا يعنيه الأمر خشية الإخلال بعلاقته مع مصر.

من ناحية ثانية بدت قضية اليمن وهي في يد خصوم عبدالناصر أشبه بقميص عثمان في يد معاوية وأحياناً أشبه بخنجر مسموم مسددٍ إلى قلبه عندما كان يتخذ من هزيمته في سيناء مادة للفكاهة كتلك الرسائل التي كان يوجهها (البدر) إليه بقوله «ان الطريق إلى إسرائيل هو سيناء وليس اليمن»[٢١].

وفشل جميع الاتفاقيات حول حل النزاع سلمياً وإيقاف القتال وبقي عبدالناصر يصرح بأنّ القوات المصرية لن تجلو مطلقاً عن اليمن وأنها حاضرة للبقاء عدة سنين وبقي الخوف يعمل في نفوس السعوديين. فلا هم قادرون على إخراج (البدر) من أراضيهم ولا هم على استعداد لحرب مع الجيوش المصرية. ورأوا أن يزيدوا في قوتهم الدفاعية وسارعوا بجنون إلى عقد عدة صفقات سلاح مع الولايات المتحدة بضمنها طائرات حربية ودبابات. وباشروا في إنشاء مطار عسكري بالقرب من الحدود اليمنية.

أجاب عبدالناصر على هذه الاستعدادات في خطاب له بتاريخ الأول من أيار

---

(٢١) وجّه اليمنيون الساكنون في عدن رسالة إلى الحبيب بورقيبه أثناء زيارته السعودية في شباط ١٩٦٥ قالوا فيها: «اعملوا على إنقاذ اليمن من عمليات سفك الدماء والبؤس والشقاء اللذين تعانيهما مما لم يعان مثيلهما أي شعب من قبل وإن الحرب الشرعية والعادلة يجب أن تجري في فلسطين وليس في اليمن» [مرآة الشرق الأوسط. ومدل ايست ميرر. في ٦ نيسان ١٩٦٦].

١٩٦٦ بمناسبة يوم العمال الدولي بالمحلة الكبرى:

«نحن نقول له (يقصد الملك فيصل) إننا قادرون على تحطيم طائراته الاثنتي عشرة مع مطاره في خمس دقائق»[٢٢].

ويلغ الحنق به أقصاه عند قيام (فيصل) بزيارة للدول الإسلامية. بدأت في أواخر ١٩٦٥ وتواصلت حتى الأشهر الأربعة الأولى من العام ١٩٦٦، لتتوج بما عرف في حينه بالميثاق الإسلامي الذي وصفته الصحف والراديو المصريين بأنه مؤامرة إمبريالية تتزيا بحلف رجعي ضد الثورة العربية الاشتراكية.

وفي أيار ١٩٦٦ وعلى أثر قيام (كوسيگن) بزيارة لدمشق ساعدت على رأب الصدع بين مصر وسورية سارع الإعلام السوري لدعم حملة القاهرة على الميثاق الإسلامي وأبقت السعودية من جهتها على علاقتها المتينة بالإخوان المسلمين وضاعفت في المبالغ الوفيرة التي كانت قد خصصتها لهم. وفي هذا الميدان لم يكن الإعلام المصري يبالغ أو يكذب في وصف مقدار ما يحظى به «الإخوان» في السعودية من رعاية في حملاتهم على عبدالناصر والتآمر عليه. وأعلنت الصحف المصرية أن المخابرات المصرية وفّقت إلى كشف مؤامرة آب ١٩٦٥ وإلقاء القبض على قادة الحركة وبينهم عشرون ضابطاً إخوانياً مصرياً وإحالتهم إلى محكمة الثورة.

قدم النائب العام المتهمين بقوله «هذه القضية هي واحدة من المعارك التي تخوضها مصر ضد الرجعية والإمبريالية إنها مؤامرة حيكت في العربية السعودية بالتعاون مع المصريين الذي شاركوا فيها»[٢٣].

---

(٢٢) الأهرام ٢ أيار ١٩٦٦ النيويورك تايمس ٢ أيار.

(٢٣) بالمقابل أرسلت مصر إلى السعودية مخربين يمنيين قاموا بعدة عمليات تفجير في الرياض وجدة. وعدد من الاغتيالات وألقي القبض على بعضهم وقطعت رؤوس ١٧ منهم بعد خمسة أيام من صدور الحكم عليهم في آذار ١٩٦٧. تلك العملية التي وصفها الإعلام المصري بمذبحة الريا. وفي ١٩ آذار فجرت عبوة ناسفة في سفارة السعودية ببيروت [النهار. والأنوار ٢١ آذار ١٩٦٧]. واستأنف الإعلام المصري حملاته على الملك فيصل (أبو الدّقن) لخرقه معاهدة (جدة) وراح إعلام عبدالناصر وخطبه تطلق النكات الحاذقة المتقنة على محاولات العاهل السعودي تقوية سلاحه الجوي وكثرة زياراته للدول الإسلامية في سبيل عقد تضامن إسلامي بدلاً من تضامن عربي. كان (فيصل) قد عقد العزم على إقامة جبهة دينية إسلامية ضد الاشتراكية العربية وعبدالناصر الذي ظل يؤكد بأن الاشتراكيين وحدهم هم القوميون العرب الجيدون، بدا الآن يؤكد لسامعيه بأن العرب الذين ليسوا اشتراكيين هم ليسوا مسلمين جيدين =

واستخدم عبدالناصر الملك السعودي المخلوع (سعود بن عبدالعزيز) الذي كان يقيم في القاهرة منذ خلعه فبعث به إلى اليمن صحبة المشير وأنور السادات في ٢٣ من نيسان ١٩٦٧ وهيئت له خطبةٌ ألقاها في صنعاء معلناً فيها اعترافه بالنظام الجمهوري في اليمن وبأخيه عبدالله السلاّل رئيساً للجمهورية. ثم أعيد إلى القاهرة ليؤتى به في ٢٧ نيسان إلى راديو صوت العرب. كي يلقي خطبةً أخرى موجهة إلى السعوديين ملفتاً نظرهم بأن حكامهم هم حلفاء الإمپريالية. ومناشداً الجيش السعودي على الحدود بالكف عن قتال اليمنيين(٢٤). لكن الأمور ما لبثت أن اتخذت موقفاً روائياً.

في مؤتمر القمة في الخرطوم الذي انقعد بعد «الكارثة». وربما بسببها كان ثم جو غريب يختلف عن الأجواء التي كانت تسود مؤتمرات عربية مماثلة سابقة.

كان للموقف الكريم الذي وقفه الملك فيصل إزاء الكارثة العربية الكبرى أثره العميق في عبدالناصر. وكان الجميع يحاول ان يكون مع الزعيم المصري المهزوم لطيفاً مجاملاً حريصاً على إرضائه. ووجد رئيس وزراء السودان محمد أحمد محجوب الموقف ملائماً لمحاولة تسوية النزاع في اليمن بين عبدالناصر والملك فيصل وتكلل سعيه بالنجاح عندما خرج الغريمان بما عرف باتفاق الخرطوم الذي انضم إليه الملك حسين أيضاً. وهو يقضي بانسحاب القوات المصرية كافة من اليمن مقابل إيقاف الملك السعودي مساعداته للملكيين. وتعيين لجنة ثلاثية برئاسة (محجوب) وعضوية عراقي الجنسية يختاره المصريون ومراكشي الجنسية يختاره السعوديون للإشراف على تطبيق الاتفاق والعمل على إجراء مصالحة وطنية في اليمن بين الجمهوريين المصطرعين. وتبرعت ليبيا والسعودية (كما مر بيانه) بمبلغ ١٣٥ مليوناً لمصر والأردن تعويضاً لما خربته الحرب(٢٥).

= وأن الدول اللاشتراكية الإسلامية هي دول رجعية وهي خدم للإمپريالية. ثم وعلى أثر ذلك شنت حرب إعلامية واسعة النطاق في مصر وغيرها من الدول العربية التقدمية والسائرة في ركاب مصر ضد ما سمي بالحلف الإسلامي والميثاق الإسلامي. وفي ذكرى ثورة يوليو الرابعة عشرة (١٩٦٦) أعلن أنه لن يحضر اجتماعات القمة المقرر عقدها في الجزائر في تلك السنة بسبب حضور بعض من تنكّر لعروبته وإسلامه. (قاصداً السعودية).

(٢٤) راجع ما ورد في هذا الكتاب حول محاولة الملك سعود في ١٩٦١ اغتيال عبدالناصر باستخدام العقيد السراج لهذا الغرض.

(٢٥) مائة وخمسة وثلاثون مليوناً بالعملة الإنكليزية والأمريكية وهو مبلغ ضخم جداً في ذلك الحين بقوته الشرائية التي تعادل عشرة أضعافها على الأقل في يومنا هذا. وعلى أثر الاتفاق أقدم =

هذا الاتفاق عقد من وراء ظهر السلاّل. ولم يدع للمشاركة فيه فكان سخطه عظيماً وأدانه بقوله «إنه تجاوز مهين لسيادة اليمن واحتقار لشعبها» وكان قلقه وسخطه مشروعين من وجهة نظره الخاصة فهو يخشى على مستقبله ومركزه لو خرجت القوات المصرية بغلبة الملكيين على الجمهوريين وصيرورتهم سادة الموقف. فرفض الاتفاق ومنع اللجنة الثلاثية من دخول الأراضي اليمنية وقال انه سيطلب من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية المساعدة لحماية حدود بلاده لو نفذت مصر تعهدها بسحب قواتها.

مع هذا شقت اللجنة الثلاثية طريقها إلى صنعاء في الثالث من تشرين الأول فوجدت نفسها امام تظاهرات صاخبة ساخطة ضدها وحاولت القوات المصرية التصدي لها وتفريقها. ووقعت حوادث شغب وعنف واشتباكات قتل خلالها تسعة جنود مصريين في حين مزقت جثث سبعة آخرين وقطعت أشلاء وهربت اللجنة وبقيت ساعات في مقر الجيش المصري ثم غادرت ظهر اليوم التالي بعد أن رفض السلاّل مقابلتها ولسورة من الغضب الأعمى أمر باعتقال (الخيري) وزير داخليته وإحالته إلى المحاكمة لأن شرطته أطلقت النار على المتظاهرين خارج مقر الجيش المصري في أثناء مهاجمتها مقر القيادة. وأدين ونفذ فيه حكم الموت.

وضع السلاّل بالأخير ثقته في الجيش واعتبره ملجأه الأخير بعد أن تخلى المصريون عنه. ثم ألف وزارة شبه عسكرية جديدة في ١٢ تشرين الأول. مع احتفاظه طبعاً برئاسة الدولة وأمانة السر العامة للاتحاد الثوري الشعبي العربي. واحتفظ لنفسه فيها بوزارة الخارجية.

وأدخل فيها ثلاثة ضباط. ثم أمر باعتقال مئات من أنصاره القدماء الذين أبدوا

= عبدالناصر على سحب عشرين ألف ضابط وجندي من اليمن. وأبقى عشرين ألفاً لمساندة السلاّل الذي لم يكن سعيداً باتفاق الخرطوم. إلا أن الجمهوريين بقوا يعجزون عن إقامة حكم وإدارة خاصة بدون السلال وبقي القتال مستمراً بين الفصائل الموالية للسلال والخصوم إلى حد التشابك بالأيدي وتبادل اللكمات والصفعات سيما بين السلال ورئيس الوزارة العمري. فلم ير عبدالناصر مناصاً من استدعاء السلال إلى القاهرة واحتجازه طوال تسعة اشهر لإتاحة الفرصة للعمري - إقامة إدارة حكومية. لكن العمري ما لبث أن اختلف مع القيادة المصرية إلى الحد الذي ألجأ عبدالناصر إلى إعادة السلال. الذي ما استقر به المقام حتى بادر إلى إقالة (حسن العمري) واعتقال مائة وخمسين شخصاً بتهمة التعاون مع السعودية. ونجح العمري في الهروب إلى القاهرة. [عندما انسحبت بريطانيا من عدن في نهاية العام ١٩٦٧ سحب عبدالناصر الثلاثين ألفاً الأخرى الباقية].

تحمساً لاتفاق الخرطوم. وانقلب غرامه بعبدالناصر إلى كره واضطغان عظيمين[٢٦] ولم يكن كما يبدو قادراً على المخاطرة بقطع صلاته به. وبدا عبدالناصر حدياً عندما فرض عليه إعطاء إجازة بعودة ثلاثة من أبرز الجمهوريين إلى اليمن وأكثرهم احتراماً. ولم يسعه إلا الرضوخ. وفي ٣٠ من شهر تشرين الأول ١٩٦٧ غادر القاهرة مجموعة من الجمهوريين الذين كانو شبه محتجزين. وعلى رأسهم (الارياني). والهدف كما أوردته الصحف في حينه «تنظيم مؤتمر مصالحة وطني» بين شيوخ القبائل المتنازعة.

في الأول من تشرين الثاني توجه السلاّل إلى موسكو بناءً على دعوة رسمية من حكومتها لحضور احتفالات اليوبيل الذهبي لقيام ثورة أكتوبر. ولقي استقبالاً بارداً عند توقفه في القاهرة حيث نصحه عبدالناصر بالاستقالة وترك اليمن نهائياً.

وكانت بغداد محطته الثانية بأمل توثيق صلاته بالاتحاد العربي الاشتراكي. وهناك وردته الأنباء بالانقلاب «الأبيض» الذي حققه الضباط الجمهوريون. وتم به تجريد السلاّل في بيانهم الأول من كل مناصبه:

«إن طليعة الشعب والقوات المسلحة ومعها الحرس الجمهوري قد تسلمت السلطة، وان عبدالله السلاّل لم يعد الآن رئيساً للجمهورية وقد جرد من مناصبه الأخرى. لقد احتلت طلائع الثورة قصر الرئاسة من دون أية مقاومة».

وصف البيان أيضاً ثورتهم بأنها امتداد لثورة العام ١٩٦٢ التي ازالت حكم الامامية. ونوه بإقامة مجلس رئاسي من ثلاثة أعضاء برئاسة «الشيخ عبدالرحمن الإرياني» وعضوية نعمان والعمري. وأعلن عن تشكيل وزارة برئاسة (محسن الإرياني). وهذا مع عبدالرحمن الإرياني ونعمان والمقدمين محمد الإيرياني وأحمد رحوي وضابطين برتبة نقيب كانوا يعتبرون «القوة الثالثة» التي عملت على إخراج الجيش المصري والاستغناء عن السلاّل.

ووقفت مصر موقفاً حيادياً من التغيير. وصف الإعلام المصري الانقلاب بأنه حدث داخلي صرف ولم تقف منه موقفاً عدائياً رغم أن أقطابه كانوا يريدون جلاء القوات المصرية. في تلك الفترة كانت السلطات المصرية توشك على إركاب سبعة آلاف جندي البواخر لغرض إجلائهم وقد تجمعوا كلهم في (الحديدة) ولو شاءت مصر

---

(٢٦) الأنوار ٦ تشرين الأول ١٩٦٧. مجلة التايم الأمريكية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٧.

التدخل لتمكنت من استخدامهم والقضاء على الانقلاب بسهولة[٢٧].

في ١٩ من كانون الثاني ١٩٦٨ أعلنت لجنة المصالحة الثلاثية التي تألفت إثر اتفاق الخرطوم في آخر اجتماع لها ببيروت أنها فشلت في مهمتها إجراء مصالحة بين الملكيين والجمهوريين بل فشلت حتى في الجمع بينها. وانحلت اللجنة وعاد كل إلى بلده.

وفي تلك الأيام كان الملكيون قد نجحوا في احتلال كل شمال اليمن مع الأقاليم الشرقية والوسطى وتهيأوا للهجوم على صنعاء أيام كان السلاّل موجوداً. وأعلنوا في ١٧ من تشرين الأول ١٩٦٨ من إذاعتهم الخاصة بأن جيشهم الذي عقد لواؤه لمحمد ابن الحسن، وهو من أبناء عمومة (البدر) ونائب رئيس مجلس الإمامة قد بدأ هجومه على صنعاء وقطع الطريق المؤدية منها إلى ميناء الحديدة. ثم أعلن عفواً عاماً عن معارضي الإمام مؤكداً لسائر المواطنين بأن القصد ليس العودة إلى نظام الإمامة فهذا الطراز من الحكم بات في ذمة التاريخ وكان اقتراحه إقامة حكومة انتقالية وإجراء استفتاء عام على دستور جديد للبلاد. ثم أعطى إنذاراً أمده أربعون ساعة للهجوم. إلا أن الجمهوريين لم يستجيبوا. وفي الثاني من كانون الثاني كان الطوق قد أحكم على المدينة وتحرج موقف الجمهوريين بغياب الحماية المصرية. وتسلل الإيرياني ونجح في الوصول إلى القاهرة بحجة المرض ودخل مستشفى عبدالناصر ومنه كان يقوم باتصالاته.

---

(٢٧) تّم الانقلاب في أعقاب زيارة قام بها حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية للسعودية دامت أربعة أيام. ومن المحتمل جداً على رأي بعض الصحف الأوروبية (نيويورك تايمس. كريستيان ساينس مونيتور) أن يكون المصريون والسعوديون على اطلاع بما سيحدث أو ربما هم الذين أعطوا الضوء الأخضر للانقلابيين. بقي السلاّل يحتفظ بمنصبه طوال رضا مصر عنه. وأزيح عندما رفعوا حمايتهم له. وقد يمكن أن يعتبر سقوطه واحدة من النتائج غير المباشرة لهزيمة حزيران ١٩٦٧ التي أدت إلى اتفاقية الخرطوم. في نظر الكثيرين من الساسة والكتاب لم يكن السلال في قسوته وكذبه أكثر من صورة لعبدالسلام عارف طبق الأصل. وصفه الايرياني بقوله: «إنه رجل لا يهتم بغير الاحتفاظ بمنصبه والتشبث بكرسيه ولعبته المفضلة هي مهاجمة العسكريين وانتقادهم عند المدنيين ومهاجمة المدنيين أمام العسكريين. وعندما يلتقي العسكريين نراه يهاجم المحافظين إرضاء للمثقفين من الجيل الجديد حين يلتقيهم ويحرضهم على المحافظين ويثير النزاعات بين الزيدية والشافعية كلما سنحت له الفرصة. نهب أموال الدولة وتصرف بالخزينة تصرف المالك وسحب نصف مليون ريال ووضعها في جيبه قبل تركه البلاد». (طلب السلال اللجوء في مصر فأباه عليه عبدالناصر. وبقي في بغداد) من مقابلة للإيرياني نشرتها له جريدة الأنوار البيروتية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٧.

وغادر أعضاء البعثة الدبلوماسية السوفياتية والخبراء السوفيات العاصمة. وخسروا المعركة بسبب من ذلك. وجه الجمهوريون نداء استغاثة بالسوفيات. فجاءتهم الإمدادات وتوجهت سفنهم نحو الحديدة ثم استحدث جسرٌ جوي بين موسكو وصنعاء عبر سورية وراحت طائرات ميك من طراز (٢١) تصب نيرانها على الملكيين وتقصفهم بلا رحمة أو هوادة. ونقلت صواريخ ومدافع على ناقلات بمعونة خبراء سوفيات وسوريين[٢٨]. وبفضل هذه الغارات الجوية المدمرة على التجمعات الملكية نجح الجمهوريون في صد ثمانية عشر هجوماً بقصد اقتحام المدينة. وتحدثت الصحافة العالمية والعربية عن آلاف القتلى وأضعافهم من الجرحى بين المدنيين والعسكريين على حد سواء. ودبّ الوهن في طاقة الملكيين تدريجياً وضعفت قواهم وزال الخطر عن العاصمة وراحت وسائل الإعلام السعودية تندد بالتدخل الروسي السوري، ووقف النظام المصري موقف المتفرج[٢٩]. ولم يطل الوقت كثيراً بالجمهوريين اليمنيين. فبعد أن حقق لهم السوفيات نصراً بإبعاد خطر الملكيين وجدوا أن حماتهم الجدد مثل المصريين حماتهم القدماء لا يؤمَن جانبهم وأنهم يريدون التدخل في شؤون البلاد وأن تكون لهم الكلمة العليا.

واتهم السوفيات بإثارة اليسار المتطرف عن طريق الحركة الثورية الشعبية التي تأسست في الثاني والعشرين من آذار ١٩٦٨.

كان قوام هذه الحركة الانقلابية الطلاب والعمال الذين ساهموا مساهمة فعالة في الدفاع عن صنعاء عندما هددها الملكيون. ويبدو أن السوفيات احتضنوا الحركة وأخذوا يمدونها بالمال والسلاح، فضلاً عن العون الذي كانت تتلقاه من الجناح اليساري «جبهة

---

(٢٨) تقرير لهنري سمث Henry Smith نشر في نيويورك تايمس في تشرين الثاني ١٩٦٧ وتقرير آخر لتوماس رادلي (المرجع السابق) في عين الصحيفة. [أخرج هذان الصحفيان من البلد مع مراسل رويترز لإرسالهم معلومات حول التدخل السوفياتي].

(٢٩) كان زعماء «القوة الثالثة» في اليمن التي فضلت الوصول إلى تسوية سلمية من دون التدخل المصري مضطرة «حرصاً على مكاسب الثورة» إلى طلب معاونة السوفيات بعد انسحاب المصريين وبهذا الشكل حل السوفيات بالتدريج محل المصريين كحماة للنظام الجمهوري. ولم يكن السوفيات يخشون إذذاك تدخلاً أمريكياً في ذلك الموقف من الحرب الباردة بسبب انشغالهم في فيتنام ولأنهم لم يكونوا يعتبرون هذا الجزء من الجزيرة العربية خطراً على نفوذهم.

التحرير الوطني في عدن[٣٠].

شرع الانقلابيون بمحاولتهم في الحديدة بوضع اليد على شحنة سلاح كبيرة من الأسلحة السوفياتية القادمة عن طريق البحر ومن ضمنها خمسون دبابة، إلا أن العمري عاجلهم وجرت معركة قصيرة وتم إلقاء القبض على أربعين من قادتهم. لكنه أطلقهم قبيل سوقهم إلى ساحة الإعدام بعد تهديد جاءه من الحركة الثورية الشعبية بإضراب عام[٣١].

لم يكن هذا من قبيل المفاجآت أو الأحداث غير المتوقعة. أنظمة ثورية كثيراً ما ساعدت على خلق قوى متطرفة تغدو بمرور الزمن خطراً على الخالق عندما تحاول إزاحته والحلول محله. ما إن يزول الخطر عن النظام الثوري حتى تحاول بدورها القضاء على تلك القوى المتطرفة وقد مثلت هذه الرواية مرات عديدة في كل مكان وعلى كل أرض وبعد كل تغيير عنيف.

اعتزل الإمام البدر وترك الساحة وقنع باللجوء في السعودية منذ العام ١٩٦٦ بعد أن قاد المعارك في الكهوف والجبال حوالي أربع سنوات. على أنه بقي الرئيس الاسمي والرسمي. لكن حصل في أيار ١٩٦٨ تغيير سياسي في الحركة الملكية شبيه بالانقلاب. كان ذلك في أثناء اجتماع حضره شيوخ وأمراء في مدينة (صعدة) شمال اليمن وهي مدينة كانت أيدي المتحاربين تتداولها مرات إلا أنها تبقى في يد الملكيين أغلب الأحيان. في ذلك الاجتماع تقرر تسليم (محمد بن الحسين) ابن عم (البدر) جميع السلطات والصلاحيات لإدارة الحرب وبقيت الحرب سجالاً. وفي أيلول ١٩٦٨ شخص (العمري) إلى موسكو لتأمين مزيد من السلاح والعون المالي توقعاً لهجوم جديد. فزود بأكثر من مائة دبابة ومنظومة صواريخ وطائرات قاذفة مقاتلة من نوع ميك وتوپوليف. ولم يكن الملكيون يملكون مثل هذه الأنواع من الأسلحة، ولا هم قادرون على اتقاء القصف الجوي والمدفعي. وكان على الملك فيصل أن يحاول عدم الإخلال باتفاقية الخرطوم بعدم تقديم سلاح مماثل للملكيين. وفي أواخر ١٩٦٨ أصيبوا بنكسة عظيمة عندما أقدم أحد قادتهم الكبار (قاسم منتصر) على الانضمام إلى الجمهوريين آخذاً معه عدداً كبيراً من الشاحنات المحملة بالعتاد والسلاح وآلافاً من المحاربين

---

(٣٠) نيويورك تايمس ٢٤ شباط. من تقرير لدانا آدم شميدت حول الانقلاب الفاشل.

(٣١) شمدت: المرجع السابق ٢٤ شباط.

القبائليين. وادعى أنه لم يقاتل الجمهوريين حباً بالإمامة أو مفضلاً نظامها على النظام الجمهوري، بل كان ضدهم لأنهم كانوا صنائع المصريين والروس يأتمرون بأمرهما. ثم إن المقاومة التي أبدوها في صنعاء أثرت فيه تأثيراً قوياً بحيث بات واثقاً بأن النظام الجمهوري باق. وأنه النظام الأمثل الوطني لليمن[٣٢].

وكانت هناك محاولة انقلاب ثانية.

في الثلاثين من شهر آب ١٩٦٨ أعلن راديو صنعاء عن اكتشاف وإحباط مؤامرة لانقلاب عسكري لفريق من ضباط الجيش. كما أعلن عن تشكيل «محكمة خاصة» سميت محكمة أمن الدولة، لمحاكمة ومعاقبة العناصر المخربة الدخيلة التي تهدد الأمن العام. وكشفت عن أن الضابط الذي تزعم الحركة هو يساري متطرف يدعى المقدّم (عبدالوهاب الرقيب).

في السابع والعشرين والثامن والعشرين من آب تمكن الانقلابيون مبدئياً من احتلال عدد من المباني الحكومية واعتقال عدد من الوزراء. إلاّ أن القطعات العسكرية الموالية للإيرياني تغلبت على الانقلابيين وقيل انهم ذبحوا (المقدم الرقيب) حال وقوعه بأيديهم.

وفي كانون الثاني ١٩٦٩ اكتشفت مؤامرة أخرى كان من برنامجها قتل الإيرياني وحمود الجايفي القائد العام للقوات المسلحة.

وحوكم الفريقان من الانقلابيين وأعدم عدد منهم وسجن البقية.

* * *

خلال فترة الحرب الأهلية في اليمن الشمالي أثناء وجود القوات المصرية دأبت مصر على مساندة وتنظيم الأعمال الإرهابية ضدّ الحكم البرطاني في اليمن الجنوبية (اتحاد جنوب الجزيرة).

في أوائل شهر تشرين الثاني ١٩٦٧ أعلنت الحكومة البريطانية عن نيتها النهائية في منح الاستقلال للاتحاد والانسحاب من (عدن) في أواخر هذا الشهر عينه إلاّ أنهم أعلنوا قبل أن يأزف الموعد تأجيل تاريخ الجلاء إلى التاسع من شهر كانون الثاني ١٩٦٨.

(عدن) وضواحيها كانت مستعمرة بريطانية إلاّ أن الإمارات التي تليها من جهة

---

(٣٢) خلاصة للمقابلة التي أجراها له دانا آدم شمدت. ونشرت في جريدة نيويورك تايمس في ١١ من كانون الثاني ١٩٦٩.

الشرق كانت مرتبطة منذ القرن التاسع عشر بمعاهدات حماية من هجمات خارجية ونيابة عن علاقاتهم الخارجية. كما كان على الإمارات أن «يقبلوا نصائح حاكم عدن البريطاني».

في شباط ١٩٥٩ تألف اتحاد فدرالي من بعض هذه الإمارات وتم ضم الجميع إلى الاتحاد بعد بضع سنوات إلاّ أن الإمارات الثلاث التي تمتد حتى تخوم سلطنة مسقط لم تنضم ولم تجد فيها وسيلة إقناع غير أن (عدن) انضمت إلى الاتحاد في العام ١٩٦٢ بعد إجراء تصويت أمرت به الحكومة. وفي العام نفسه أعلنت الحكومة البريطانية بأن الجيش البريطاني سيبقى في عدن بصورة دائمية وبعد إجراء الاستفتاء بيوم واحد حصل الانقلاب في اليمن الشمالي وطلب الانقلابيون العون من مصر.

لم تعترف بريطانيا بنظام السلاّل الجديد. وبقيت القوات المصرية لا يقتصر عملها على قتال الملكيين بل اضطلعت إلى جانب ذلك بتنظيم حملات إرهابية ضد الحكم البريطاني في الوقت الذي أدى تأخير موعد الجلاء إلى استئناف القتال فوراً بين المجموعتين القوميتين اللتين كانتا ناشطتين في عدن «جبهة تحرير اليمن المحتل» و«جبهة التحرير الوطني». وزاد ميل البريطانيين إزاء هذا الوضع إلى إبقاء قواتهم في اليمن لحمايته من القوميين الناصريين في منطقة عدن الستراتيجية وكان ثمّ خوفٌ من دخول الجيش المصري اتحاد الإمارات العربية لمساندة أنصار مصر هناك. فتألف وفد منها في حزيران ١٩٦٦ شخص إلى لندن للمطالبة بإبقاء قوة عسكرية في الجنوب. ثم وفي أيار ١٩٦٧ رحل وفد آخر إلى لندن مكرراً طلبه وضع (عدن) تحت الحماية البريطانية لمدة أربع سنوات بعد إعلان الاستقلال إلاّ ان البريطانيين وعدوا بتسعة أشهر فقط[٣٣].

تلك ظاهرة تقتضي التأمل في تاريخ العرب الحديث. إن لطلب ممثلي حكومة وطنية عربية نالت استقلالها بسط الحماية «الإمبريالية»، حماية الدولة التي استعمرتها من عدوان عربي؟ أو خشية التهديد بثورة أو انقلاب أو تدخل دول عربية فيه؟ أمر يدعو إلى الرثاء حقاً.

مما لا شكّ فيه أن التواجد المصري في اليمن الشمالي أدى إلى تقوية التيار القومي

---

(٣٣) الديلي تلغراف ١٧ أيار ١٩٦٧، (في العام ١٩٦٣ أصيب المندوب السامي البريطاني (حاكم عدن) بجراح في حين قتل نائبه بقنبلة. ونشر الإرهابيون الذعر في عدن بتفجير القنابل وإطلاق الرصاص واغتيال الجنود البريطانيين. سيأتي تفصيل ذلك في الصحائف التالية.

وتشجيعه ضدّ الحكم البريطاني، وإنعاش حركة الاستقلال والعمل الجدّي لذلك. وهو الذي حمل الحكومة البريطانية على الجلاء ومنح الاستقلال. إن الانسحاب المصري من اليمن وخلو الساحة من القوات العسكرية لم يجعل الانتقال السياسي من نظام الحماية إلى الاستقلال هادئاً وسلمياً. صحيح أنه تم دون تدخل خارجي لكن النزاع الشرس على السلطة كان في الداخل. وعلى أغلب تقدير لأي مؤرخ متابع، إن الحرب الأهلية كانت ستنشب لا محالة بين الجبهتين أو المجموعتين اللتين نوهنا بهما. ومما لا شك فيه أن هزيمة مصر في سيناء كانت سبباً في فشل خطط عبدالناصر في جنوب اليمن. فبعد الهزيمة النكراء ما عاد يكترث بالأمر.

كان القرار أن لا يتأخر استقلال اليمن عن العام ١٩٦٨ على أن تبقى القاعدة العسكرية البريطانية هناك لمدة غير محدودة. لكن وفي شهر شباط ١٩٦٦ أوضحت «ورقة بيضاء» جديدة صادرة من وزارة الدفاع البريطانية بأن سحب كلّ القوات البريطانية سيتّم في ٣١ من كانون الأول ١٩٦٨. ويرجع سبب هذا إلى أن عبدالناصر كان قد تعهّد للملك فيصل في (ميثاق جدّة) إجلاء قواته عن اليمن. إلاّ أنه وعلى أثر إعلان الحكومة البريطانية عن تاريخ ١٩٦٨ لانسحابها من عدن صرح بأنه سيبقي قواته في اليمن حتى العام ١٩٦٨، وبهذا:

«طرأ على مشكلة شبه الجزيرة الجنوبي تغيير بقرار الانسحاب البريطاني. وبات الأمر الان هكذا: كيف نخلف وراءنا شيئاً سيبقى قائماً من دون وجود القوات البريطانية سنداً له؟»[٣٤].

وهكذا بقيت عدن (اليمن الجنوبي) مستعمرة يرفرف عليها العلم البريطاني حتى استقلالها.

قلنا: في العام ١٩٦٦ كان في (عدن) حزبان ثوريان متنافسان «الجبهة لأجل تحرير اليمن الجنوبي» «وجبهة التحرير الوطنية» وكان الحزب الأول يضم على أغلب تقدير نصف العدنيين وبضمنهم معظم الطبقة الحرفية. وقائداها (مكاوي) و(الأصبخ) كانا في نزاع دائم على السلطة العليا فيه. وهما يحاولان قيادة جبهتيهما هاتين من الخارج، وقد

---

(٣٤) الشرق الأوسط في ثورة: سر همفري تريڤيليان (المرجع السالف) لندن ص٢١ (نقل تريڤيليان من السفارة البريطانية في مصر إلى السفارة البريطانية في بغداد أيام عبدالكريم قاسم. وفي ٢٠ أيار ١٩٦٧ أرسل بوظيفة حاكم عام ومندوبٍ سامٍ إلى عدن.

وقعا في أسر المصريين واتخذا اليمن الشمالي مقراً لنشاطهما. وكان (مكاوي) يعاني صدمة نفسية فظيعة جراء مقتل ولديه بعبوة ناسفة في عدن دبّرت لهما. وكاد كل قوات الجبهة المسلحة يكون قوات مصريّة، درّبت وسلّحت وارسلتها خفية إلى جنوب الجزيرة المخابرات المصرية في اليمن. يقول تريفيليان إن عبدالناصر تنبّأ لأحد زائريه أنه وبعد استقلال اليمن الجنوبي سيكون هناك قتال دموي تعقبه حكومة ثورية(٣٥).

الحزب الثاني الكبير «جبهة التحرر الوطنية» الخصم والعدو اللدود للحزب الأول والجماعات الأخرى. لم تنجح مصر في توحيدهما رغم جهود كبيرة بذلتها. وليس لهذا الحزب قائد معترف به إذ ما إن ينبه ذكر واحدٍ حتى يقبض عليه ويبقى معظم الوقت محتجزاً في القاهرة لمصلحة الحزب الأول. وغالبية أعضاء هذا الحزب من الشباب ومن القبائليين. وعرف بميول شيوعية أو هكذا أشيع عند إلاّ أنه لم تتوفر دلائل قوية. لكن كان يوجد دلائل على صلات لزعماء الأول بدول أوروبا الشرقية وتلقيه العون منها.

إلى جانب هذين كان ثمّ «الحزب الوطني» و«عصبة الجنوب العربي» وهما في دور احتضار، وكلاهما يدين بالولاء للسعوديين وزعماؤهما يسكنون في السعودية وينتظرون من أحدٍ ما أن يقدّم لهم اتحاد الجنوب في طبقٍ من ذهب!

وكانت خطّة معارضي الاتحاد هي إقامة حكومة ثورية جديدة فور خروج البريطانيين تطلب فوراً من المصريين إرسال قوات مساندة وبالأسلوب الذي جرى في اليمن الشمالي. إلاّ أن الحاكم العام البريطاني الذي لم يكن غافلاً وضماناً لعدم إقحام القوات البريطانية في القتال اتخذ بعض التدابير والإجراءات الحازمة. فأصدر قراراً

---

(٣٥) المرجع السالف ص٢١٧، يذكر تريفيليان أنّ جورج تومسن وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية اقترح على اتحاد الجنوب أن يكون الاستقلال في شهر تشرين الثاني ١٩٦٧ وأن هذا الاستقلال سيكون بحماية حاملة طائرات من التدخل المصري واليمني قادرة على الردع والردّ بشدةٍ. إلاّ أن رئيس وزراء الاتحاد الجنوبي ومعه وزارؤه رفضوا هذا العرض ورجوا أن يبقى البريطانيون أطول فترة ممكنة وأن يؤجل إعلان استقلال البلاد إلى ربيع العام ١٩٦٨ وإبقاء القوات البرّية البريطانية في عدن لمدة معينة إسناداً لقواتهم المسلحة. إلاّ أن اللورد ثاكلتون أعلمهم بان حكومته قررت إبعاد يوم الاستقلال حتى كانون الثاني ١٩٦٨. أما بشأن موضوع الدفاع عن بلادهم بعد الاستقلال فإن موقفها لا يتغير. فسكتوا: لم يرفضوا ولم يقبلوا (ص٢٢٠).

بإلغاء جبهة التحرر الوطني باعتبارها حزباً غير قانوني وأبقى الجبهة من أجل تحرير اليمن الجنوبي ناشطة. رغم أن كلتيهما كانت تشن حرب الأنصار على التواجد البريطاني:

«كنا في سبيلنا إلى مغادرة البلاد والوقت متأخر للقضاء عليهما معاً وأعلنا غايتنا وهي المفاوضة معهما من أجل تشكيل حكومة انتقالية تتمثل فيها الأحزاب والفئات كافة فاعترضت جبهة التحرير الوطني بأنها لا تستطيع التفاوض لأنها أصبحت غير قانونية».

لم يكن لدى السلطة البريطانية وقتٌ كاف لإحالة الحزبين إلى القضاء بوصفهما منظمتين غير شرعيتين. لذلك:

«اتخذنا خطوات منطقية معينة. وأوصينا بإلغاء الإجراءات القضائية واقترحنا إطلاق سراح ثلاثين من أهون الموقوفين شراً».

في ١٩ حزيران ١٩٦٦ أعلن رسمياً موعد الجلاء والاستقلال كما أعلن عن تعزيز جيش الإمارات برّاً وجواً. وأعرب الحاكم العام رسمياً للمرة الثانية عن رغبته في الاتصال بزعماء الجماعات المعارضة لغرض تأليف حكومة انتقالية. وفي هذه الفترة انتقلت أزمة مضيق تيران إلى حرب الأيام الستة.

خمدت نار هذه الحرب بسرعة لا تصدق إلاّ أنها عملتْ على زيادة التوتر في عدن والمحمية وانتشرت أعمال عنف وحوادث شغب واعتداءات. وساءت الحال وكثرت الاعتداءات وأعمال الشغب لاسيما في مركز مدينة عدن. وعهد إلى الجيش البريطاني بمهمة تفريق التظاهرات وتشتيت شمل التجمعات لأن الشرطة المحلية كانت عاجزة عن هذا وعن وقف عمليات الاغتيال والإرهاب التي سادت البلاد إثر الهزيمة في سيناء. وبدأت العناصر المخربة التي كانت تجتاز الحدود إلى اليوم باسم القومية والعداء للأجنبي والبريطانيين الذين أسندوا إسرائيل وكانوا السبب في النصر الذي حازته - وقد أكسبتهم الكذبة جراءة أعظم - تنهب وتحرق أملاك اليهود والأجانب بدون رادع. وتواصلت في عدن الإضرابات السياسية من جانب العمّال في أكثر الأحيان من دون سبب واضح أو مطاليب معينة. وفي الخامس من أيلول:

«أصدرتُ بياناً قلتُ فيه: إن الحكومة الاتحادية ماعادت قائمة ونحن نعترف بالتنظيمات السياسية باعتبارها تمثل الأهالي ونحن على استعداد للتفاوض معها. وأكّدنا بأننا لا نميز بين تلك التنظيمات ولا نعطي الأفضلية لمجموعة

على أخرى. مادام الجيش منقسم الولاء بين الجماعات السياسية. وما زالت الجبهة لأجل تحرير جنوب الجزيرة قائمة ناشطة».

وفي تلك الأثناء[٣٦] برز [قحطان الشعبي] زعيماً لجبهة التحرير الوطني. وصرح لأحد مراسلي الصحف بأنه على استعداد للحديث مع الحكومة البريطانية. وعلى أثر ذلك انتهز الحاكم العام الفرصة وقد سره هذا العرض فأصدر بياناً في الخامس من أيلول مرحباً، فأقبل من شقي الجيش العائدين للحزبين ضباطه الأقدمون واتهم الحاكم العام بالانحياز إلى جماعة جبهة التحرير الوطني[٣٧].

أخيراً اتفق الحزبان الكبيران المتنازعان على اللقاء في القاهرة في ٨ من تشرين الأول ١٩٦٧. وراحوا يتفاوضون على هَوْن وعلى مهل في النوادي الليلية والمقاهي والحانات بجلسات ليلية وكانت العقبة الكبرى هي أنّ كل حزب كان يريد أن يستأثر بثلثي الوظائف الحكومية.

وشك المواطنون كلهم في عدن بأن يصلا إلى اتفاق. وكان هناك ضغط سعودي على مصر لا تستطيع تجاهله أو الاستخفاف به. فالسعودية تدفع الآن خسارة مصر جراء غلق القناة. وقبل ذلك كانت الدعاية المصرية تعلق بشكل ممجوج على كيفية ترك البريطانيين جنوب الجزيرة وإهمالهم شؤونها. لكن ماكان على عبدالناصر إلا أن يخضع للسعودية حين اقترحت الجامعة العربية تشكيل حكومة عربية، لكل من الجبهتين فيها خمسةُ ممثلين. ولكل من الاتحاد الجنوبي والسلاطين ثلاثة.

كان السعوديون يريدون أن ينفضوا أيديهم من هؤلاء على أية حال. إلا أن هذا الاقتراح لم يؤخذ به لأن جبهة التحرير لم تجد موجباً لمثل هذه التنازلات لأي كان ما دام زعماؤها لا يشعرون بالأمن إلا عندما يكون لهم مركز رسمي في الحكومة.

---

(٣٦) المرجع السالف ص٢٤٦.

(٣٧) كان سبب الاتهام بالانحياز هو استخدام الحاكم العام في بيانه العربي اللغة كلمة «قومي» مقابل كلمة national الإنكليزية، ولم يستخدم كلمة «وطني». ويقول ترڤيليان تعقيباً إن كلمة قومي تستخدم عادة مرادفاً أو بديلاً لكلمة وطني في اللغة العربية في حين أنهما واحدة في اللغة الإنكليزية، إلا أنها في الجنوب كانت تستخدم لجبهة التحرير الوطني عادة «وأجبتهم بمهاجمتهم وانتقادهم بشدة وقلت إنهم بسبب تفرق كلمتهم وعدم اتحادهم والعمل على إنقاذ بلادهم إنما يسوقونها إلى الفوضى. ورفضت تغيير الكلمة إلا أني وافقت على الإيضاح بأني على استعداد للمفاوضة مع كل المجموعات السياسية دون تفضيل» ص٢٤٧.

وشاركت بريطانيا خلال شهر تشرين الأول بمواصلة الضغوط من أجل الوصول إلى تسوية في القاهرة وحاولت جر عبدالناصر للتدخل وإرغام المتفاوضين هناك على عقد اتفاق بالقوة أو على الأقل إقناعهما بإرسال وفد مختلط من الحزبين إلى عدن لوقف القتال الحزبي.

وبدا وكأن عبدالناصر إما لا يملك نفوذاً على المصطرعين وإما أنه لا يريد التدخل. وكل ما تم الحصول عليه هو تصريح رسمي من راديو القاهرة بأن اتفاقاً تم الوصل إليه بين الجبهتين، سيعلن عن تفاصيله في الأيام القلائل القادمة. تصريح لم يصدقه أحدٌ. إذ كان القتال بين الجبهتين يزداد حدة كلما اقترب موعد إعلان الاستقلال والانسحاب البريطاني. جبهة الجنوب كان تتمتع بشعبية ومساندة قوية في عدن وكانوا على علم بأن تاريخ الجلاء يمثل آخر فرصة لهم وأن جيشهم الخاص لن يتلقى بعد الآن أي كمية من السلاح المصري بعد الجلاء عن اليمن، وأن جبهة التحرير تجبي الآن الضرائب وتمارس سلطة متزايدة.

وفي الوقت الذي كانت الجبهتان مشتبكتين في قتالهما كانتا تهاجمان البريطانيين للتدليل على رصيدهما الشعبي والقومي. فحصلت قتول فردية في قلب (عدن)[٣٨] إلى جانب قتول اعتباطية وصدفية.

في ٧ من تشرين الثاني أعلن الجيش العربي الجنوبي انضمامه إلى جبهة التحرير وقد قدر قوامه بتسعة آلاف ضابط وجندي وكان بإمرة البريطانيين وقضي على كل انقسام في الجيش بعد أن استقال عدد قليل من الضباط الموالين لجبهة الجنوب.

وفي جنيف التقى في ٢٢ من تشرين الثاني اللورد ثاكلتون بالمفاوض العدني عن جبهة التحرير لوضع الخطوط الأخيرة على الانسحاب البريطاني بسلام. ولم تكن مفاوضات سهلة إلا أنها انتهت بالأخير بتعهد من الحكومة البريطانية بدفع اثني عشر مليوناً من الپاونات على سبيل المعونة للحكومة العدنية للأشهر الستة الأولى بعد الاستقلال[٣٩]. وكان الموضوع الملتهب - موضوع الساعة - هو مصير الموقوفين.

---

(٣٨) حصل قتال شوارع في مركز مدينة عدن. وانسحبت قوات جبهة الجنوب بعد أن منيت بخسائر جسيمة. لكن حوادث الاغتيال تجددت قبل النهاية. مما أدى إلى جلاء المراسلين والصحفيين عن الفندق الذي كانوا يشغلونه.

(٣٩) المرجع السالف، ص٢٦٢.

ماذا تفعل بهم السلطة البريطانية؟ لم يكن تسليمهم إلى السلطة الجديدة معقولاً أو ممكناً فبعضهم أعداء وسيذبحون ذبحاً حال تركهم في أيديهم. أخيراً تم إطلاق سراحهم بوجبات صغيرة. خلا بؤرة إرهابيي جبهة الجنوب فقد تم شحنهم إلى القاهرة عن طريق الصليب الأحمر الدولي. لئلا تفتك بهم جبهة التحرير(٤٠).

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني غادر آخر جندي بريطاني عدن والمستعمرة. غادروها بهدوء واطمئنان تامين. وفي اليوم التالي عاد إلى عدن من جنيف الرئيس قحطان الشعبي ووفده. ولم تقف طائرتهم في مصر لأنهم كانوا يوجسون خيفةً ويتوقعون شراً وقد انعدمت الثقة بالحكومة المصرية.

هكذا ولدت جمهورية اليمن الجنوبي الشعبية من دون صديق أو مساند أو رفيق. إلا ذلك الذي وعدها ودفع لها المعونة المالية الضرورية المستعمر الإمبريالي!!

يثبت كتاب «الشرق الأوسط في ثورة» عدد الخسائر البشرية خلال المدة المنحصرة بين إعلان الجلاء عن عدن والإمارات وبين تنفيذ ذلك وهي أحد عشر شهراً.

خلال هذه المدة اغتيل وقتل ٤٤ جندياً بريطانياً و٩ مدنيين بريطانيين وجرح ٣٣٧ جندياً بريطانياً وأربعة وثلاثون مدنياً. وقتلت القوات البريطانية خلال هذه المدة ١١٩ عربياً وجرحت ١٢٣. أما العرب الذين اغتيلوا أو قتلوا بيد العرب، فقد يتعذر تقديم عدد تقريبي عنهم لأن القتلى والجرحى كانوا أثناء القتال بين الأحزاب يؤخذون إلى المستشفيات بسرعة. وفي أكثر الأحيان لا يؤخذون وبكثير من التحفظ يمكن تقدير ضحايا القتال الداخلي بمائتين وخمسين قتيلاً وثمانمائة جريح إلا أن العدد الحقيقي هو أكثر من هذا بكثير.

كان الحكام الثوريون الجدد للجمهورية الجديدة ثوريين جداً ميالين إلى اليسار بشكل واضح. وحاولوا نشر مفاهيم حركتهم الثورية في سائر جنوب الجزيرة وحققوا نجاحاً جزئياً.

ولم تعد (عدن) عاصمة للجمهورية الجديدة، بل عاصمة جديدة (الاتحاد) القريبة من عدن وأبدل اسمها لـ(مدينة الشعب). وفي الثلاثين من تشرين الثاني نودي (بقحطان الشعبي) رئيساً للجمهورية. وأعلن عن ١٣ اسماً ليكونوا أعضاءً في «مجلس القيادة الأعلى» من أعضاء الحزب الحاكم بمثابة مجلس اشتراعي لغرض سن القوانين.

---

(٤٠) كذا ص٢٦٣.

الفصل الثاني والأربعون

استقلال ليبيا في ١٩٥١ وإعلانها ملكية دستورية. المؤتمر الوطني وشعارات عربية موالية لمصر. معاهدتان مع بريطانيا والولايات المتحدة تضمنان قواعد عسكرية لهما مبعث قلق لمصر. موقف الملك السنوسي العصيب. مؤامرة لإزاحته طبخت في السفارة المصرية. مظاهرات طلابية عنيفة في ١٩٦٤ بشعارات عربية. وجوب اتباع سياسة عبدالناصر. التدخل الناصري السافر. القوات الليبية المسلحة. قوام الجيش وتدريبه. مفهوم القومية العربية وتحريم عقد أي رابطة صداقة مع دول الغرب مهما كانت ضرورية. الضباط الصغار يحتمون وراء أمثلة هذه الشعارات. القيام بالانقلاب. ليس بين القائمين به من يحمل رتبة نقيب، كلهم ملازمون أطلقوا على أنفسهم اسم «الضباط الوحدويون الأحرار». علاقتهم مع مصر. البيان الأول في الأول من أيلول ١٩٦٩. مجلس قيادة الثورة. الملازم الأول معمر القذافي يرفع إلى رتبة عقيد. إلقاء القبض على رجال الحكومة. إعلان قيام «الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية». بيانات متلاحقة بتوقيع مجلس قيادة الثورة. تاليف الحكومة يعهد بها إلى سليمان المغربي أحد اللاجئين الليبيين إلى مصر. إحالات على التقاعد. اعتقالات بالجملة. توثيق الصلة بـ(ج.ع.م) التي كانت أول من اعترف بالنظام الجديد. بيانات بوجوب قلب عناوين اللافتات فوق الدكاكين إلى العربية. تحريم دراسة الإنكليزية في المدارس الابتدائية. نزهات عديدة خطابية لقائد الثورة. الحديث حول الوحدة العربية. معركة المصير. توحيد زي المسلمين. صفقات أسلحة خيالية. إلغاء القواعد الأجنبية. تخبط في تطبيق الاشتراكية. مزاج القذافي الزئبقي وتاميم المصارف. ليبيا دولة بوليسية بمزاج القذافي. تطبيق الشريعة الإسلامية. تحريم الخمر والميسر وغلق البارات والنوادي وغيرها من أماكن تعاطي المحرمات الإسلامية

مقاومة الحكم الإيطالي منذ بدايته في ١٩١٢ لم تتخذ طابعاً عربياً أو قومياً عروبياً بل كانت مصطبغة بالصبغة الدينية وظل يتزعمها «الإخوان السنوسيون» وتركزت في مدينة (طبرق) وحواليها.

والسنوسية طريقة صوفية تدعو إلى نقاوة الدين بقي شيخها (السيد إدريس السنوسي) زعيم المقاومة حتى نهاية الحرب العظمى الأولى. وكانت هناك ثورة على الحكم الإيطالي بزعامة عمر المختار لم تدم كثيراً. وفي العام ١٩٤٩ قررت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة أن تغدو (ليبيا) دولة مستقلة في موعد لا يتأخر عن العام ١٩٥٢. وتمّ بمساعدة لجنة حقوقية تابعة للأمم المتحدة وضع مسودة دستورٍ أقرّ في العام ١٩٥١ معلناً قيام «المملكة الليبية الاتحادية» ذات النظام الفدرالي، نتيجة اتحاد الأقاليم الثلاثة: طرابلس وقرنقة في الشرق. وفزان في الجنوب الغربي. وأن تكون لها عاصمتان بعين المقام والمستوى: طرابلس وبنغازي. ونودي بإدريس السنوسي[1] ملكاً وزعيماً روحياً في الوقت عينه.

كان «اقليم طرابلس» أقرب إلى مصر من «إقليم قرنقة» الذي يميل إلى البريطانيين. وفي انتخابات شباط ١٩٥٢ أعلن حزب «المؤتمر الوطني» المعارض المتمركز في ولاية (إقليم) طرابلس عن شعارات عربيّة موالية لمصر وتحبيذه قيام دولة مركزية بدلاً من الفيدرالية. وراقت دعوة المؤتمر هذه للشيوعيين والنقابيين وبعض العناصر المعادية للغرب وراحوا يروجون لها. لكنهم لم يحرزوا في الانتخابات إلاّ بضعة مقاعد في حين كانت الأغلبية الساحقة إلى جانب الحكومة. وحصلت بعد الانتخابات أعمال تخريب وعنف وشغب كثيرة ألجأت الحكومة إلى حَلّ حزب المؤتمر وإبعاد زعيمه «بشير السعداوي» إلى خارج البلاد فاتخذ مصر ملجأ[2] وموطن سكنى دائمياً.

وبقيت البلاد تحكم فدرالياً حتى العام ١٩٦٣ عندما استن دستور جديد، ألغي فيه النظام الاتحادي وأصبح مركزياً.

ولم تكن ليبيا تتمتع بأهمية دولية خلاف موقعها الجغرافي الستراتيجي بساحلها

---

(١) ولد إدريس السنوسي في العام ١٨٩٠، وهو حفيد السيد محمد علي السنوسي الذي أحيا الطريقة في العام ١٨٤٠. وشنّ ادريس حرب مقاومة على الغزو الإيطالي في ١٩١٢. بالتعاون مع الدولة العثمانية وفي ١٩٢٢ سحقت إيطاليا مقاومة له واضطر إلى الهروب إلى مصر حيث اتخذها مقر اقامةٍ إلا انه تعاون مع الحلفاء أثناء الحرب العظمى الثانية وتولى الحكم في ليبيا بعد أن دخلها البريطانيون والفرنسيون خلال الحرب إلى أن تمّ تحريرها في أواخر ١٩٤٣.

(٢) ينبغي مراجعة ي. وليم زارتمان في (الحكم والسياسة في شمال افريقيا. نيويورك. ص ٩٦ I. William Zartman: Government and Politics in Northern Africa.) وكذلك الدكتور مجيد خدوري: ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي: مطبعة جون هوبكنز ١٩٦٣. ص٩. (Dr. M. Khadduri: Modern Libya: A Study in Political Development).

الطويل الذي يواجه أوروبا حتى اكتشاف النفط فيها وتدفقه. وكانت قبل ذلك تعاني فقراً عظيماً لبلدٍ صحراوي تبلغ مساحته ٦٨٠٠٠٠ ميل مربع بسكان لا يزيدون كثيراً عن مليون ونصف مليون[٣] خمسة عشر بالمائة منهم بدو رحالة[٤].

في العام ١٩٥١ عقد النظام الملكي معاهدة مع بريطانيا أمدُها عشرون عاماً. أعطاها الحقّ في إنشاء مطارات وقواعد عسكرية. كما أبرم معاهدة مماثلة مع الولايات المتحدة في السنة التالية سمحت لهذه الدولة طوال مدة الاتفاقية (سبع عشرة سنة) بتسهيلات عسكرية منها إنشاء قاعدة جوية عدت في حينه أكبر قاعدة جوية عسكرية خارج الولايات المتحدة.

وحصل انعطاف كبير مع مصر بعد إزاحة النظام الملكي ومالت ليبيا بثقلها الثقافي إلى مصر فأنشئت الجامعة الليبية بسائر كلياتها في طرابلس وبنغازي واستخدمت مئات من المدرسين والأساتذة المصريين.

إن قصر مدة الاستعمار الإيطالي للبلاد (١٩١٣-١٩٤٣) لم يتح للطليان فرض لغتهم أو عاداتهم أو ثقافتهم على السكان مثلما نجح الاستعمار الفرنسي في تونس مثلاً، فقد كادت معالم اللغة العربية وتراثها الأدبي والفكري يطمسان في تونس والجزائر ومراكش في حين بقيت العربية في ليبيا هي اللغة السائدة. واستطاع المصريون بسنوات قلائل أن يمنحوا ليبيا قوانينها المدنية والتجارية والعقابية والإدارية وغيرها[٥].

اكتشف النفط بكميات تجارية كبيرة جداً. وبدئ باستخراجه منذ حزيران ١٩٥٩ ومنح ٨٤ امتيازاً نفطياً فارتفعت عوائد الخزينة من ٤٠ مليون دولار في ١٩٦٢ إلى ٨٠٠ مليون في ١٩٦٨ واستغنت ليبيا عن المعونات الخارجية وباتت في عداد الدول الغنية. وقدمت مساعدات مالية لمصر وللأردن[٦].

---

(٣) هذا تقدير ما قبل انقلاب القذافي.

(٤) قبل ظهور النفط كانت ميزانية ليبيا تعتمد على منحة سنوية تدفعها بريطانيا والولايات المتحدة. وبدلات إيجار قواعد عسكرية بناء على اتفاقات خاصة. وكان متوسط دخل الفرد السنوي لا يزيد عن ٤٠ دولاراً في السنة ١٩٦٣ إلاّ أنه قفز عند اكتشاف النفط ليبلغ ١٠١٨ في السنة. ثم أنه ومنذ إعلان الاستقلال نشطت بعثات للأمم المتحدة وبريطانيا وأمريكا من مدرسين وخبراء وشهدت البلاد حملة تثقيف واسعة.

(٥) لم يستقر في المدن الليبية خلال فترة الاحتلال الإيطالي عدد كبير من الطليان. وقد عاد معظم الأربعين ألفاً أو الخمسين من النازحين إليها - إلى وطنهم بعد نهاية الحرب.

(٦) قبل تدفق النفط كانت المعونات الأجنبية تسد ستين بالمائة من دخل الدولة وميزانيتها السنوية.

بهذه الثروة الهائلة المفاجئة التي هبطت على ليبيا كان ثم سؤال يخفي تحته قضية سياسيّة مصيرية: أيبقى نظام الحكم الليبي موالياً للغرب؟ أم يبدأ يتبع سياسة عربيّة قومية؟

كان القلق الفكري يبدو واضحاً في الجيل الناشئ الذي حظي بقسط أكبر وأفضل من التعليم خلال السنوات العشر التي عقبت الاستقلال. وبدا مشوقاً إلى أن يرى بلاده تأخذ مكاناً لها في المجتمع العربي القومي الذي كان يؤمن به ويدعو له الوسط الشعبيّ لتتكرر هنا أيضاً الحكاية القديمة. حكاية مصر والسودان والجزائر والعراق وسورية وغيرها من البلاد الناطقة بالعربيّة. فأولئك الذين أرسلوا إلى الغرب الأوروبي وإلى مصر لتلقي تعليمهم العالي في مختلف ضروب المعرفة والعلم والتكنولوجيا عادوا بأفكار جديدة ورفضوا أن يكونوا من جملة الساكتين كلّ في مجتمعه. وقد أتينا إلى بحث هذه المشكلة في الفصول السابقة بإسهاب ولا داعي للخوض فيها مجدداً هنا.

وكان للإعلام المصري بشقيه المقروء والمسموع تأثيره الطاغي على العقول. الملك إدريس السنوسي بمعيار ذلك الزمن كان ملكاً قديراً كفؤاً مجرباً. ومع أنه ملك مقيد بدستور إلاّ أنه تمتع بصلاحيات واسعة استخدمها بنهايةٍ من الحكمة والبراعة. وقد وجدناه دوماً يقوم بدور الحكم أو الوسيط المهاب الجانب بين الأطراف السياسية المتنازعة أو المتنافسة. لكن البلاد مع هذا وكغيرها من البلاد الناطقة بالعربية ظلت تعاني أزمات وزارية حادة، ففي غضون ثلاث عشرة سنة من إعلان الاستقلال. تولى الحكم أكثر من ٢١ وزارة بأكثر من ٦٥ شخصاً أسندت إليهم مناصب وزارية[٧].

وفي العام ١٩٦٣ منحت المرأة حق الانتخاب وأدّى التقدم الفكري والرفاء الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة الهائل إلى تحلل الروابط القبائلية وضعف نفوذ المشايخ وزعماء العشائر. إلاّ أن الملك بقي موضع تجلة واحترام من العموم، لا يداخل أحداً الشك في عدالته ونزاهته[٨] لكنه يشعر بالضغط العظيم جراء التحول الاجتماعي المفاجئ فيتعامل بلطف وحذر مع الأفكار السياسية الجديدة. إلاّ أن القيم

---

(٧) ي. وليم زارتمان (المرجع السالف) ص ٩٥ وما بعدها.

(٨) كان في حدود السبعين دون أن يرزق بولي عهد رغم زيجاته الخمس. وولي عهده شقيقه (محمد الرضا) توفي في العام ١٩٥٦. فبات ابن أخيه هذا (حسن) المولود في ١٩٢٨ ولياً لعهده.

التي فرضتها ثورة يوليو المصرية أحدثت في ليبيا آثارها مثلما أحدثته في مجرى السياسات العربية في الداخل وفي الخارج. ففي العام ١٩٥٦ رفضت الحكومة الليبية استخدام بريطانيا قواعدها في معركة السويس رغم وجود الاتفاقية وصراحتها. كما أعلنت ليبيا بصراحة موقفها إلى جانب الجزائر وفتحت حدودها لثوارهم وأصبحت جسراً تمرّ منه الامدادات الحربية والبشرية إلى الثوار هناك. وراحت تزود الفلسطينيين بمساعدات مالية كبيرة. مع هذا كلّه فإن الشعبية التي نالها عبدالناصر في أوساط الجيش الليبي كادت تطمس معالم الاحترام الشعبي للملك، وبات هذا يعيش في ظلّ خوف عظيم مما يمكن أن تحدثه ثورة مصر في بلاده.

في هذا العام ١٩٥٦ - عندما كان لمصر في ليبيا أكثر من ستمائة أستاذ ومدرس ومعلم يعملون في المعاهد التربوية هناك - وهم في الواقع أداة سياسية قوية بيد مصر، تمّ اكتشاف مؤامرة مصرية ترمي إلى إطاحة الملك. وجرى على أثرها طرد الملحق العسكري المصري «لثبوت قيامه بتوزيع السلاح على المتآمرين»[٩].

وبقيت اليد المصرية تتحرك في الخفاء وخلال ميادين واسعة. ففي ٢٢ من كانون الثاني ١٩٦٤ اجتاحت مدينتي طرابلس وبنغازي تظاهرات طلابية دامت أسبوعاً احتجاجاً على سياسة النظام الملكي المحافظة لعدم اتباع سياسية عربيّة مساندة لعبدالناصر. وأرغم الدكتور (محي الدين مكيني) رئيس الحكومة على الاستقالة. وبعد شهر واحدٍ بالضبط في ٢٢ من شباط ألقى عبدالناصر خطبة سمح لنفسه فيها بالتدخل في شؤون ليبيا الداخلية كشأنه مع الدول الناطقة بالعربية الأخرى إذ دعا ليبيا هذه المرّة إلى تصفية القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية لأنها «مصدر تهديد لمصر».

وفي اليوم التالي (٢٣ شباط) أسرع رئيس الحكومة الليبية (محمود منتصر) رداً على هذا - إلى إصدار بيان أعلن فيه أن حكومته لا تعتزم تجديد تلك المعاهدات التي سمحت بإنشاء قواعد عسكرية في ليبيا. وإنها تساند الحكومات العربية الأخرى في مقاومة الإمبريالية والاستعمار. وبدا وكأن الرعب يمسك بخناق الحكومة إثر خطاب عبدالناصر. فبعدها بيوم واحدٍ فقط (٢٤ شباط) قدم السفير الليبي في مصر مذكرة لعبدالناصر تتضمن نصاً لقرار اتخذته الحكومة بإنهاء اتفاقياتها مع بريطانيا وأمريكا.

وفي السادس عشر من آذار للسنة عينها وفي أعقاب مسيرة تأييد نظمها بضع مئات

---

(٩) المرجع السالف ص١٥٥.

من الطلاب في شوارع طرابلس حول الإسراع في إلغاء هذه القواعد وإزالتها خطا البرلمان الليبي خطوة لا سابقة قانونية لها بإصداره قراراً يطلب فيه من الحكومة الشروع في مفاوضات فورية بقصد تصفية القواعد الأجنبية وجلاء القوات الأمريكية والبريطانية.

وبدأت المفاوضات في شهر نيسان. لكن القواعد العسكرية ظلّت ولم تتم تصفيتها. وبقيت ليبيا في نظر مصر والجزائر وغيرها من الدول التقدمية الثوريّة دولةً رجعية شاذة عن الخط العروبي والتيار التقدمي الذي يقف بمواجهة الاستعمار والإمبريالية والتبعية. وبقيت نار السخط على سياسة ليبيا الخارجية حيّة متقدة تحت الرماد تحفر مكامنها خفية في النفوس وفي أوساط محدودة بسبب الجهل المستحوذ على معظم سكان البلاد وخلوّ البلاد من الأحزاب السياسية. إلاّ أن المتعاطفين مع التيارات والنظريات السياسية والأحزاب الثورية ظلوا يعملون في الخفاء سِرّاً. فكانت ثم قيادة لحزب شيوعي صغير منذ ما قبل الاستقلال تمّ طردها من البلاد في العام ١٩٥١ وحظر على حزب البعث العربي الاشتراكي أي نشاط تنظيمي أو سياسي أو إعلامي[١٠].

ومع أن العناصر التي محضت عبدالناصر ولاءها لم يجمعها جامع تنظيمي معين إلا أن تأييد خطه والانتصار له والإعجاب بما حققه لاسيما بثورته التي قضت على نظام ملكي بغيض مشابه، كانت كلها رصيداً عظيماً للزعيم المصري بين أوسع الجماهير والطبقة المتعلمة والطلاب والنقابات والجيش.

وفي العام ١٩٥٣ كان ثم تنظيم لاتحاد نقابات العمال. أحيل رئيسه (سليم شقّه) في العام ١٩٦١ إلى المحاكمة فحكم عليه بالسجن ستة أشهر فقط بتهمة قيامه بتنظيم إضراب[١١].

وبدا النظام الملكي الليبي شديد الليونة مع أولئك الذين يأتمرون به، بعيداً جداً

---

(١٠) في شهر شباط ١٩٦٢ سيق عدد كبير من هؤلاء إلى المحاكمة في طرابلس بتهمة القيام بنشاط هدام يرمي إلى قلب نظام الحكم سياسياً واقتصادياً فحكم على ٨٧ منهم بأحكام سجن تتراوح بين السنة الواحدة والخمس. وأبعد غير الليبيين من البلاد. [تراجع تفاصيل ذلك في «العوامل التي تملي سياسة ليبيا الخارجية» لمؤلفه چارلس و. سيسل :Charles O. Cecil Determinations of Lybian Foreign Policy في ميدل ايست جورنال: المرجع السالف ص٣١.

(١١) انتخب بعد ثلاث سنوات نائباً في مجلس الشعب.

عن القسوة التي كانت تمارسها الأنظمة الثورية العربيّة بحق خصومها أو الخارجين عليها سواءً بسواء. على أن الطرفين الحكومة والمعارضة كانا يحترمان الدستور ويحترمان رئيسه وممثله الملك ولم يكن هناك مطعن أو مثلب تستطيع عناصر المعارضة أن تنفذ منه إلى الشك في وطنيته ونزاهته. لكنهما من جهة أخرى لم يكُنا يحفظان لوليّ عهده أي احترام أو يكنّان له ذرة من العطف وكان الخوف من موت الملك واستخلاف ولي العهد هذا يشيع نوعاً من الانقباض في النفوس للاعتقاد السائد بأنه لا يصلح لحكم البلاد. من جهة أخرى - ورغم الليونة والرخاوة - كانت المعارضة تشعر بأن الحكومة تضيّق عليها الخناق من غير داع وتخيب آمال الشعب فيها بملاحقة أقطاب المعارضة بالمحاكمات والاعتقالات. من ذلك إحالة ١٠٦ من أقطاب المعارضة إلى المحاكم في طرابلس في ١٩٦٨ بتهمة القيام بنشاط إرهابي وتخريبي ضدّ الدولة.

وقبيل انقلاب أيلول ١٩٦٩ لم يلاحظ بين ضباط الجيش الليبي الصغير أي نشاط سياسي سري أو علني وكان الاعتقاد السائد أن ضباط هذا الجيش هم غير مجربين وغير ناضجين أو مهيأين لمغامرة سياسية وأن قادتهم يدينون بالولاء للملك بل حتى أولئك الذين درّبوا ودرسوا في الخارج وهم في تزايد مطرد لم يبد منهم سلوك معين يوجب الشك في ولائهم. لكن كان هناك - كما اتضح فيما بعد - وفي حالات معينة أن انتظم في سلك الجيش شبان نشطون سياسياً للغرض الوحيد وهو إحداث انقلاب. وكان ثمّ تقارير حول وجود علاقات سِرّية بين لفيف منهم وبين جهات مصرية معينة كما كان الإعلام الصحافي ينشر بين آنٍ وآخر تقارير حول تململ وعلائم استياء في صفوف الجيش. وفي حزيران ١٩٦٢ وبناءً على هذه الظواهر صدر مرسوم ملكي بإحالة سبعة ضباط إلى التقاعد وبالاستغناء عن رئيس أركان الجيش وإحلال آخر محله.

كان تشكيل القوات المسلحة الليبية يتسمّ بالبطء. بدئ به من الصفر يوم الاستقلال مباشرةً وفي أواخر الخمسينات لم يكن قوامه ضباطاً وجنوداً يتجاوز ثلاثة آلاف. إلاّ أن العدد ارتفع ليبلغ ٦٥٠٠ ضابط وجندي في العام ١٩٦٥. وقد قضت الاتفاقية العسكرية البريطانية بإشراف البريطانيين على تدريبه لكن وفي العام ١٩٥٧ بدئ بتطبيق برنامج تدريب أمريكي لوحدات من الجيش والقوة الجوية.

وحتى العام ١٩٥٨ كان رئيس أركان الجيش ضابطاً عراقياً تمّ الاستغناء عن خدماته بعد ١٤ تموز في العراق. إلا أنه استبدل بضابط ليبي فيما بعد.

وكما ذكرت لم يكن لليبيا جيش يوم الاستقلال. كانت هناك وحدات قليلة من

الشرطة ورجال الأمن يشرف البريطانيون على قيادتها وتدريبها في مركزين بطرابلس والقيروان. وفي هذه الأخيرة تكونت نواة الجيش. تألفت أولاً من وحدات وفصائل ليبية صغيرة العدد قاتلت إلى جانب الجيش البريطاني أثناء الحرب. وبعدها حولها البريطانيون إلى (درك) و(شرطة) وزوّدوا بالتجهيزات والأسلحة العصرية وزادوا في عددهم ليبلغ ستة آلاف ونيفاً وتلقوا تدريباً عسكرياً حديثاً. وعرفوا باسم «القوات القيروانية». وهي في الواقع أشبه بالليڤي العشائري تدين للملك بولاء خاص وكانت أقوى عدداً وعدة ونفوذاً من الجيش. يحفها الملك بالعناية والرعاية ويتفقدها دائماً.

بقيت هناك تزاول مهمتها في المحافظة على الأمن والنظام، مثلما كانت قوات الجيش تقوم بعين الواجب في طرابلس. وبدا فصل هاتين القوتين بعضهما عن بعض مقصوداً، ليبقى عامل الموازنة بينهما قائماً.

بالثروة المفاجئة ضوعفت ميزانية الجيش مرات عدة. وفي العام ١٩٦٨ اقتني منظومة صواريخ ورادار من لوازم الدفاع الجويّ، فضلاً عن مهمات عسكرية حديثة بينها عدد من الدبابات والآليات والمدفعية.

وفي شهر آب ١٩٦٩ صرح رئيس الحكومة (دَنيس القذافي) متباهياً بأن «الحكومة خصصت ميزانية كافية جداً ليغدو جيشنا في عداد أفضل جيوش العالم من ناحية المعدات والتدريب».

على أن التوتر السياسي كاد يكون باعثه الأوحد القواعد الأجنبية، ومنحصراً بها وهذا لم يكن سراً بعد أن تخلصت دول شمال أفريقيا كلها (تونس، الجزائر، مراكش، موريتانيا) من هذه القواعد وصفّتها عن طريق التفاهم أو التهديد أو الضغط.

لكن كان بإمكان أولئك الثوريين، والعناصر المتطرفة المعادية للملكية، مع تلاميذهم من صغار الضباط في الجيش، أن ينتقدوا التوزيع غير العادل للثروة الوطنية المفاجئة واستغلال بل استئثار طبقة معينة من المجتمع دون طبقة بمعظم الفوائد من عائدات النفط. والمثقفون هم أسر شيوخ القبائل العظيمة كأسرة (الشلحي) في منطقة البيضا في بنغازي ذات الحظوة والنفوذ الكبيرين عند الملك.

كان بوسع المعارضة هذه توجيه سياسة التأليب ضد الملك والملكية من هذه الناحية. إلاّ أن عناصر تلك المعارضة لم تكن من ذلك النوع الذي يهدف فحسب إلى إقامة نظام حكم ديمقراطي سليم بل من ذلك الصنف الذي يعمل على هدم الحكم. فاتخذت هدفاً سهلاً لا يقتضيها مجهود بناء أسس الديمقراطية الحقيقية. هذا الهدف هو

تمسك الملك بمصداقية علاقته بالأمريكان والبريطانيين وحرصه على إبقاء قواعدهما. أي التركيز على السياسة الخارجيّة السيئة ووجوب تغييرها. وهو في نظري الغلط الذي كان القوميون العروبيون يقعون فيه كلما التمسوا العذر في إحداث انقلاب عنيف. إن أبسط المبادئ العلمية تؤيد لك أن السياستين الداخلية والخارجية في الدولة تمثلان واقعاً واحداً، قد يمكن تشبيهه بالورقة المالية ذات الوجهين. وإنه لمن الخطأ الكبير اعتبار السياسة الداخلية ثمرة انعكاس عن السياسة الخارجية. والأمر بالعكس تماماً. ومن الواضح أن السياسة الخارجية هي التي تعكس السياسة الداخلية والمقياس الحقيقي لمصداقية وطنية أي حكم أو لاوطنيته هو سياسته الداخلية. أعني ما يتعلق بمصالح الشعب، اكتراثه بها أو عدم مبالاته. لذلك كان مكتوباً لأي انقلاب عسكري أو شبه عسكري أو أي انقلاب أن ينحو منحى ديمقراطياً.

وفي إنجيل القومية العربية أن العلاقات الوثيقة والصداقات الحميمة مع حكومات غربيّة معينة مهما كانت الدوافع إليها، ومهما كانت ضرورية للمصلحة الوطنية، ومهما كانت الدولة القومية ستكسب منها، هي من الجرائم والمحرمات، وهي الخيانة بعينها بحق الشعب. لا يمكن أن يتسامح بها النوع الجديد الخاص من الأنظمة العربية المتطرفة.

والسبب لا يقتصر طبعاً على موضوع النزاع العربي في فلسطين وموقف الكيانات السياسية منه. بل بالتزام المتطرفين القوميين بتحقيق الثورة الاجتماعية. ومن هنا تصدر مظاهر العداء للغرب الرأسمالي الامپريالي الذي كان يؤدي عادة إلى إنشاء علاقات وثيقة مع العالم الاشتراكي.

ولذلك بدا الملك إدريس السنوسي في نظر القوميين العروبيين عاجزاً أو غير راغبٍ في اتخاذ قرارات أو عقد معاهدات يراها القوميون العرب متفقةً والمصلحة القوميّة. كما نعوا على حكومات ليبيا ذات الدستور الديمقراطي الحديث اختلاف قراراتها ومخططاتها السياسية عن قرارات ومخططات الثوريين العرب، ووصفوها بالحكومات الرجعية. لم يكن أي قدر من التقدم والإصلاح يرضي هذه العناصر لأن هدفها هو التغيير التام في الأساليب والأشخاص ومن ضمن ذلك إزاحة الملك وبطانته.

لم يكن ينتظر من هؤلاء الثوريين غير هذا وإلا حكموا على أنفسهم إمّا بإخلاء الساحة أو الانتحار. ولذلك وعلى أية حال بات في أيدي صغار الضباط - كما اتضح فيما بعد - القرارُ في ما هو مفيد للشعب «العربي الليبي». أعني استخدام وسائل العنف

التي يملكونها لفرض إرادتهم بالقوة. وعندما قرروا القيام بالانقلاب لم يكن حجم الجيش يزيد عن ثمانية آلاف ضابط وجندي إلاّ أن الانقلاب لم يقم به غير خمسمائة منه.

جرى ذلك نهار الاثنين الموافق للأول من أيلول ١٩٦٩ حين كان الملك البالغ من العمر ٧٩ عاماً يعالج في (بورسه) بتركيا من مرض مزمن.

كان انقلاباً غير متوقع لم تسبقه إشارات ولا تمهيد ولا اجتماعات تآمرية سابقة ولا[١٢].

كان معدّل أعمار الضباط الذين قاموا بالانقلاب سبعة وعشرين عاماً. وليس بينهم من يحمل رتبة نقيب وأنشطهم ورأس حربة الانقلاب (معمر القذافي) كان برتبة ملازم أول. هؤلاء أطلقوا على أنفسهم اسم «الضباط الوحدويون الأحرار» وادعوا بأن هيئهم هذه كانت قد تألفت سراً منذ العام ١٩٦٦[١٣].

تمّ الانقلاب بأقصى السرية والإحكام الأمر الذي حمل على الاعتقاد بأنهم تلقوا عوناً من أياد متمرسة خبيرة خارجية ولم تكن علاقاتهم بالمبعدين في مصر سِرّاً. لاسيما بأحدهم (صالح بويسر) نائب رئيس مجلس النواب سابقاً وكان قد أبعد عندما اختلف مع الملك.

في الساعة الثانية من صباح ١ أيلول انطلق الضباط على رأس وحداتهم تحت حماية الدبابات من ثكنات طرابلس وطوقت الدوائر والمنشآت المدنية والعسكرية والقصر الملكي ومقرّ رئاسة أركان الجيش ودار الإذاعة. وألقي القبض في الوقت عينه على وليّ العهد وأعضاء الحكومة. وتمّ كلّ شيء بساعات معدوادت وبمهارة[١٤] فائقة

---

(١٢) في حين وقوع الانقلاب كان في السجون الليبية نفر ضئيل من «حركة القوميين العرب» الذين تآمروا على الملك في ١٩٦٧. وإلى جانبهم عشرات قليلة من بقايا الإضراب الذي وقع في ١٩٦٨. وهو الإضراب الذي قاده (محمود المغربي) المحامي الليبي المولود في سورية ونجم عنه القبض على عدد من المضربين بينهم (المغربي) بالذات. ثم كان في عام الانقلاب وقبله بقليل نشاط معادٍ للملكية تزعمه العقيد (سعدالدين أبو شويريب) الذي تلقى دراسته في القاهرة وكلية ساند هرست الحربية ببريطانيا فأحيل على التقاعد. وقدر له وللمغربي أن يشغلا مناصب هامة بعد الانقلاب.

(١٣) المرجع السالف ص٢٥٣.

(١٤) اعتقل (دنيس القذافي) رئيس الوزراء وأعضاء وزارته وهم في بيوتهم. وماأتى ضحى ذلك اليوم حتى كان رهن الاعتقال ما يزيد عن ألف من الموظفين المدنيين والعسكريين والزعماء السياسيين.

لم تمرّ ثلاث ساعات حتى كانت العاصمة في قبضتهم. والظاهر أن زعماء الانقلاب كانوا صادقين في بيانهم الأول عندما ادعوا «بأن الانقلاب لم يلق مقاومةً وبضربة واحدة من جيشكم البطل».

على أن فرض منع التجوال المتشدد ولمدة أربع وعشرين ساعة وإغلاق الموانئ والحدود والمطارات لمدة عشرة أيام، كان دليلاً على أحد أمرين إما وجود مقاومة أو وجود خوف حقيقي من توقع مقاومة.

وفي اليوم التالي سمح بثلاث ساعات من التجوال وفي اليوم الثالث مدّد إلى خمس وبقي لأكثر من شهرين يبدأ منع التجوال من الثانية عشرة ليلاً حتى الخامسة صباحاً وتحدث المراسلون والصحافيون عن أدلة تشير إلى وقوع اشتباكات في (قرنقة) وأن دبابات وقطعات عسكرية نقلت إلى بنغازي شرقاً.

كان انهيار مقاومة قوات (قرنقة) الموالية للسنوسي وهي أكثر عدداً وأقوى عدة من الجيش أمراً يدعو إلى الحيرة والعجب.

أذيع البيان الأول معلناً عن تشكيل مجلس قيادة الثورة وقيام «الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية». ومبرراً ومعطياً أسباب قيام الثورة والقضاء على النظام الملكي وإلغاء الدستور بلغة تغلب عليها الركاكة الشبيهة بأسلوب الطلبة المبتدئين بكتابة التمارين الدراسية:

«الثورة قامت تنفيذاً لإرادتكم الحرّة، وتحقيق أمانيكم الغالية الحقيقية نتيجة لدعوتكم المتكررة بطلب التغيير والتطهير لذلك فإن القوات المسلحة واستجابة لمطالب الشعب قامت بالقضاء على الرجعية المتخلفة والنظام الفاسد الذي زكمت رائحته النتنة الأنوف. الأصنام انهارت الأصنام المنحوتة تحطمت. ظلام العصور الطويلة من حكم الأتراك واستبداد الطغيان وعهد الرجعية والوساطات والمحسوبية والخيانات كلها أصبحت في ذمة التاريخ»

وبعدها صدرت البيانات تحمل توقيع مجلس قيادة الثورة وصدر بيان يعهد فيه إلى محمد سليمان المغربي المحامي[١٥] بتأليف حكومة. وبيان آخر بنصب (معمر القذافي) رئيساً لمجلس قيادة الثورة وترفيعه من رتبة ملازم أول إلى رتبة عقيد[١٦]. وصدرت

---

(١٥) هو عين ذاك (المغربي) الذي كان سجيناً.

(١٦) كان عمره ٢٧ عاماً عندما صدر قرار بتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة في اليوم التالي.

قرارات بإحالة عدد كبير من ضباط الجيش إلى التقاعد وألقي القبض على رئيس الأركان اللواء (حميدالدين السنوسي) وعلى عدد يقارب ٢٥٠ ضابطاً برتبة عقيد ومقدم ورائد وعدد من رؤساء البعثات الديپلوماسية الليبية المتواجدين في ليبيا وأكثر من مائتين من رجال الأعمال. وبعد رفع حظر التجوال استقبل الانقلاب بتظاهرات تأييد وترحيب في جميع أنحاء البلاد.

وأرغم وليّ العهد على كتابة صكّ تنازل عن منصبه الملوكي بل أرغم حتى على إعلان مساندته للثورة!! ولم يكن إدريس السنوسي قادراً على فهم ما حصل ولم يصدق عندما وردته أنباء الانقلاب في الثالث من أيلول وهو في اليونان وصرّح بأنه «سيعود قريباً إلى طرابلس» ثم بعث بمستشاره إلى لندن بطلب التدخل العسكري[(١٧)].

وكانت الحكومة المصرية أول المعترفين بالنظام الجديد. وكالعادة أصدرت تحذيراً لأي قوى خارجية بالتدخل ضد الانقلاب وباعتباره كأنه موجه ضدها، تحذير شبيه بذلك الذي أصدره عبدالناصر يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ بمناسبة الانقلاب العراقي.

ولحق بها الاتحاد السوڤياتي فكان ثاني المعترفين. واضطر الملك الشيخ إلى العدول عن طرابلس وغير اتجاهه في نهاية تشرين الأول إلى الإسكندرية والعيش فيها منفياً.

وبعد أيام قلائل اعترفت الدول الناطقة بالعربية والعالم الاشتراكي بالنظام الجديد ولحقت بها دول الغرب لاسيما تلك التي كانت تملك مصالح نفطية وشركات عاملة في ليبيا. وكان النظام الجديد قد أشاع فيها الاطمئنان عند تأكيده بأن ثورته ليست ضدها وأنه لن يعمد إلى تأميم صناعة النفط.

في مبدأ الأمر لم تكن للانقلابيين سياسة واضحة أو ذات معالم ثابتة. كانوا كالحاطب بليل أسكرتهم خمرة النصر فراحوا يترنحون ويتعثرون وفقدوا التمييز بين الكليات والجزئيات. أصدروا قراراً يقضي بتعريب لافتات ورقاع أسماء الدكاكين والمحال التجارية. ومسح العناوين ومُعْلمات الطرق وأسماء الأحياء المدوّنة باللغات

---

(١٧) أبى البريطانيون التدخل. وكان لديهم في قواعدهم الليبية إذذاك قوة تقدر بحوالي ٢٥٠٠ ضابط وجندي في طبرق فضلاً عن تجهيزات ومعدات حربية وأسلحة حديثة وعتاد كان كافياً لقلب الأمور وإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي وكانت الحجة البريطانية في الاعتذار عن التدخل أن معاهدة ١٩٥٣ لا تملي عليها التدخل العسكري إلاّ في حالة تعرض ليبيا إلى هجوم خارجي.

الأوروبية أو بأيّ لغة تستخدم الأحرف اللاتينية. وتلا ذلك قرار بمنع تدريس اللغة الإنكليزية لطلاب المدارس الابتدائية. وقرار آخر منع فيه الأجانب من امتلاك مصالح تجارية وقصرها على الليبيين «مائة بالمائة!». لكن أعطيت كما ذكرت تأكيدات لشركات النفط والمصارف الأجنبية بأنها لن تكون مشمولة بهذا القرار.

وصدر قرارٌ يعلن بأن حكومة الجمهورية ستقوم من الآن فصاعداً بتوزيع عوائد النفط[١٨] بعدالة أكثر. وعبرت القيادة عن اعتزامها التحلي بالهوية العربيّة واعتناق المبدأ القومي في الوحدة. وبادرت تأكيداً لهذا بمنح منظمة «فتح» الفلسطينية مبلغ ٨٠٠٠٠٠ دولار[١٩] وأعلن مجلس قيادة الثورة بأن الاتفاقيات العسكرية الأمريكية والبريطانية لن تمدد عند انتهائها. ثم أعلن بعد فترة وجيزة أنه شرع في محادثات لإلغائها قبل انقضاء مددها. وتمّ له ما أراد في العام نفسه.

وبقيت أسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة مجهولةً. حتى أن صلة المجلس بالحكومة الجديدة التي أقامها فضلاً عن الأجهزة الإدارية الأخرى كانت تتم عبر بيانات ترسل إلى الإذاعة لتذاع - من تعيينات وإقالات واعتقالات - فتقوم الجهات

---

(١٨) في ١٩٦٩ بلغت عوائد النفط التي دخلت ليبيا بليون دولار تقريباً.

(١٩) في اليوم الأول من إعلان الانقلاب ألحق مجلس القيادة بيانه الأول ببيان آخر في نقاطٍ خمس هذه هي:

(١) إلغاء الإدارات والأجهزة الدستورية للنظام القديم بما في ذلك الوزارة والمجالس الاشتراعية. والتهديد بالعقاب الصارم الساسة القدماء إن حاولوا إظهار أي عداء للثورة بأي شكل كان.

(٢) وضع شؤون «الجمهورية العربية الليبية الشعبية» بشكل شامل تحت سلطة مجلس قيادة الثورة باعتباره السلطة العليا الوحيدة في البلاد.

(٣) اعتزام القيادة الجديدة بناء ليبيا الثورة، ليبيا الاشتراكية التي تنبع من قلب شعبنا والمؤمنة بحتمية التطور التاريخي واستحالة تغييره، واعتزامها نقل ليبيا من بلد التخلف إلى بلد التقدمية. وإن مجلس قيادة الثورة سيعمل على رفع ليبيا إلى مصاف البلاد التقدمية. إلى بلدٍ معاد للكولونيالية والعنصرية والجهاد في تحرير الشعوب المضطهدة التي تعاني من مشاكل التخلف والظلم الاجتماعي.

(٤) الإيمان بوحدة أهداف العالم الثالث ودول عدم الانحياز وبصدق جهود هذا العالم في القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

(٥) يطمئن مجلس قيادة الثورة المجتمع الليبي حول أصالة موقفه من الدين في عالم الثورة الاشتراكية وبإيمانه بقدسية الدين الإسلامي وبقيم تعاليم القرآن ومساندته واتباعه تلك القيم.

والأشخاص المعنيون بهذه البلاغات بالتنفيذ دون أن يعطى تفسير أو تبرير ودون أن يفهم المقصودون بتلك الأوامر أسباب اعتقالهم أو عزلهم أو طردهم أو تعيينهم أو ترفيعهم أو نقلهم، فتطاع تلك الأوامر دون تلكؤ إذ لا يوجد ثمة جهة اعتراض يلجأون إليها. وهذا من أعجب العجاب!

من سائر الضباط الذين حققوا الانقلاب تداولت الأسماع اسم واحد فقط في الأيام القلائل الأولى. حتى راح الظنّ بأنه هو الذي تزعم الانقلاب عندما نوه باسم العقيد (سعدالدين أبو شويريب) وقال بعضهم عندما اكتشفت أسماء أخرى ربما استخدم الانقلابيون هذا الضابط كواجهة مثلما استخدم (اللواء محمد نجيب) في ثورة يوليو بمصر بل ربما لكونه أعلى رتبةً من سائر القائمين بالانقلاب وبقي الأمر كذلك طوال شهرين ثم وفي ١٨ من تشرين الثاني أعلن راديو طرابلس نبأ تعيينه سفيراً في مصر فزاد في الأمر غموضاً وتضاعفت التكهنات.

على أن الليبيين عرفوا عضواً رئيساً في مجلس قيادة الثورة عندما أعلن «العقيد معمر القذافي» باعتباره قائداً عاماً للقوات المسلحة عن شكره لتلك القوات التي ساندت الانقلاب. هكذا وبشكل روائي مدهش حقاً[٢٠] وبعد ذلك لم يعد هناك شيء مجهول عن أعضاء مجلس قيادة الثورة.

وانطلق (معمر القذافي) إثر ذلك في نزهة خطابية في طول البلاد وعرضها (مثلما كان عبدالسلام عارف في العراق يفعل بعد ١٤ تموز) محاولاً أصلاً تقليد عبدالناصر. حتى بمضامين مايتحدث به، كان مثله يؤكد بأن الشعب هو المعلم وهو الطليعة ومصدر وحي القوات المسلحة. وأن الجيش والقوات المسلحة هما جزءٌ لا يتجزأ منه وهما الطليعة ليس إلاّ.

إلاّ أنه حاد عن النهج الذي اتبعه أضرابه من الضباط الانقلابيين في الدول الأخرى

---

(٢٠) «الفيگارو» ١٨ أيلول ١٩٦٩. تحدث القذافي لمراسلها عن نفسه ونشأته. قال إن والديه يعيشان الآن في خيمة في منطقة سرت. وأنّ آباء زملائه في مجلس قيادة الثورة يعيشون في أكواخ. سأله المراسل حول عدم إشراك المدنيين في التهيئة والتنفيذ فأنكر أن يكون للمدنيين الحق في هذا، فالضباط وحدهم هم الذين يملكون الامتياز بفضل صدق الحوافز والمشاعر المؤهلة وصلاحيتهم لتمثيل مطالب الشعب أكثر من أية جهة أخرى بسبب أصولهم الفقيرة الوضيعة. وقال إنه دخل الكلية العسكرية في ١٩٦٣ وتخرج فيها في ١٩٦٥. بعد تخرجه في الجامعة الليبية. وما انضم إلى الجيش إلا بقصد القيام بثورة.

عندما أشار إلى أن الضباط الثوريين الذين قاموا بالانقلاب في ليبيا ليسوا مجرد «ضباط أحرار» بل هم «ضباط وحدويون أحرار» شارحاً بأنّ ذلك كان مقرراً منذ البداية وهو الثالوث المقدس كما جاء في بيانهم «حرية اشتراكية وحدة». وهذا هو الترتيب الناصري الذي يخالف الترتيب البعثي كما ورد ذكره الذي يبدأ «بالوحدة» وينتهي «بالاشتراكية». وذكر القذافي وفلاسفته الذين جمعهم فيما بعد أن فلسفته في الحكم غير مستوردة. وأنكر أن يكون للبعث أي نفوذ في النشاط السرّي الذي سبق الانقلاب.

وحمّل القذافي في خطبه الحكم السنوسي كل جريرة وسوء وعزا إليه كل نقيصة ولجأ إلى (الكليشة) المعروفة في البلاد الناطقة بالعربية بتجريدهم الأنظمة التي سبقتهم كل فضيلة أو معروف أو عمل حسن، عندما خطب في ٢٢ من أيلول مطلقاً على الحكام السابقين أوصافاً مبتذلة. ووصفهم بأعداء الشعب الفاسدين. والملك بالرجعي المتخلف والتابع الذليل الأعمى للقوات الأمريكية والبريطانية و نظامه الذي عزل ليبيا عزلاً تاماً عن القضايا المصيرية للأمة العربيّة منوّهاً بالموقف الليبي من نكسة ١٩٦٧ وكيف أن حكومتها أبت القيام بعمل إيجابي ولهذا كان على «الضباط الوحدويين الأحرار أن ينهجوا نهج سياسة داخلية وخارجيّة مختلفة تتفق ومصلحة ليبيا ومصالح الأمة العربيّة».

وبدأ هؤلاء «الضباط الوحدويون الأحرار» بعد انكشاف هوياتهم بالتدريج يتحدثون عن الوحدة العربية وعن ضرورة مساندة النضال الفلسطيني بإسهاب وتكرار وإطالة، وهاجموا ما دعوه «بالإقليمية» وكيف كانت عامل الفشل في حماية فلسطين أو في العثور على حَلّ إيجابي لمشاكل الأمة العربية. وفي دوام الضرب على هذا الوتر الحماسي أعلن مجلس قيادة الثورة تبديل اسم وزارة الخارجية باسم «وزارة الوحدة». وصرح العقيد (فواز) وزير الداخلية في ١٥ تشرين الثاني أثناء زيارته القاهرة: بلزوم توحيد الجيوش العربية[٢١]. ومما ذكرته «الأهرام» قوله إنهم ألغوا صفقة سلاح مع

(٢١) الأهرام ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٩. لم يكن في هذا الاقتراح موفقاً مثلما وفق إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا قبله بقرنٍ وربع قرن على توحيد لباس الرأس في سورية أيام كان حاكماً لها. فقد أباح للمسيحيين توحيد اللباس مع المسلمين (الاعتمار بالعمامة البيضاء وارتداء الجبة والقفطان) سعياً وراء زيّ وطني موحد. ولم يكن يحق للمسيحيين ذلك الزي، بل كان مقصوراً على المسلمين. فتقدم علماء دمشق وفقهاؤها بالاعتراض على القرار والسؤال من إبراهيم باشا: كيف يمكن والحالة هذه التميز بين المسلم والكافر كي لا يرتكب المسلم إثماً عند إلقاء «تحية =

بريطانيا بقيمة ٣١٢ مليون دولار لأنها كانت تهدف إلى تقوية دفاعات ضد تهديد مصريّ محتمل في حين تنوى ليبيا الآن استخدام هذا المبلغ لبناء جيش حديث استعداداً لمعركة المصير الفاصلة. على أن المسألة التي غابت عن ذهن وزير الداخلية الليبي الجديد هو أنه غدا لكل جيش من الجيوش العربيّة حروبه الخاصة ومهامّه الخاصّة ومصادر تجهيزاته الخاصّة. وأنه لا يمكن توحيدها توحيداً حقيقياً حتى بالمظاهر مثل توحيد الايعازات والمصطلحات العسكرية وتوحيد الشارات والرتب وقد فشلت المحاولات كلها في هذا السبيل.

وأعلن القذافي في أواسط تشرين الأول أن نظامه الثوري لا يفكر في بناء جيش قطري من أجل ليبيا فحسب لكن القوات المسلحة يجري بناؤها على أساس التوحيد والاندماج مع بقية قوات بلاد الأمة العربية ولاسيما البلاد المتحررة منها[٢٢].

ومال الثوار العسكريون الليبيون إلى القاهرة بكل ثقلهم وطاقتهم وساندوا (ج.ع.م) واستلهموا سياستها العربيّة كما حللوها لأنفسهم وكانت علاقة النظام بعبدالناصر قويّة ذات طابع خاص كالعلاقة بين المعلم والتلاميذ. بل راحوا يتحدثون معه حول إقامة وحدة ثنائية.

وفي ٢٥ كانون الأول ١٩٦٩ شاهد العالم العربي والغرب كيف دخل مؤتمر القمة العربي في الرباط الثوريون الثلاثة عبدالناصر وجعفر النميري ومعمر القذافي كتفاً بكتفٍ ويداً بيد. وكيف وقّع الثلاثة بعد يومين من المحادثات اتفاق التنسيق في الأمور العسكرية والاقتصادية والثقافية ومن نصوصه عقد اجتماعات دورية ثلاثية للدخول في التفاصيل ورسم الخطوط وطرق التعاون[٢٣].

= السلام عليكم ورحمة الله» وهي في عرفهم لا تجوز لغير المسلم؟ والظاهر أن إبراهيم باشا كان يعرف تاريخ الإسلام الأوّل معرفة تفضل معرفتهم فقال مجيباً: إن الخلفاء الأوائل كانوا يعتمرون بعمائم بسيطة لا تشبه قط هذه العمائم الضخمة التي أراها الآن على رؤوسكم ومعرفة المسلم تجب عندما يؤم المسجد. ومعرفه المسيحي تنجلي عندما يؤم البيعة. أما في الخارج فليس هناك فرق.

(٢٢) نيويورك تايمس ٨ تشرين الثاني و٢٢ أيلول. مجموعة خطب القذافي وتصريحاته، ط. طرابلس كانون الثاني ١٩٧٠.

(٢٣) لم يتم غير اجتماع واحدٍ، ولم تنشر مقررات له. وقد طوي هذا الاتفاق مثل مئات من اتفاقات عربية شبيهة ولم يعرف عنه شيء بعدها.

وبدا الثوار الليبيون فخورين بهذا الاتفاق. واعتبروه فضلاً من عبدالناصر مَنَّ به عليهم. فهو وجه من أوجه الدعم السياسيّ. ومما لا شك فيه أن عبدالناصر بدا في غاية السعادة لذلك الاستقبال الحماسي الذي نظمته له طرابلس مثلما جرى له في الخرطوم بعدها. وبدت الهتافات بحياته وحياة الأمة العربية كما وصفتها الصحافة تشق عنان السماء قبل أن تشق طبلات الآذان. وفسرتها باستمرارية زعامته كما فسرها هو بأنها مظهر من مظاهر الاعتراف بها في كل صقع من الأصقاع العربية. وما من شك في أنه كان يأمل في الانتفاع من موارد ليبيا العظيمة[٢٤].

وأبرم الانقلابيون فوراً صفقة طويلة الأمد مع فرنسا لشراء مائة طائرة حربيّة من نوع ميراج[٢٥].

والتغيير السياسي الدولي الذي أحدثه الانقلاب هو إخراج ليبيا من دائرة الولاء التام للغرب وتبني سياسة الحياد الإيجابي والانضمام إلى كتلة عدم الانحياز (العالم الثالث) وقد قضى هذا التحول بتصفية الوجود البريطاني والأمريكي في شمال أفريقيا وإزالة قواعدهما العسكرية. ففي اليوم الثالث من الانقلاب أصدر مجلس قيادة الثورة واحداً من مقرراته عن (طريق الراديو) يأمر فيها القيادة البريطانية بالتوقف التام عن القيام بأيّ تدريبات عسكرية بريّة أو جوية وفي ١٨ من أيلول صرح القذافي بأن الحكم الجديد لن يتسامح أو يقبل بوجود قواعد عسكرية، ولا أجنبي ولا إمبريالي ولا متدخل. وصرح بمثل هذا في ١٦ تشرين الأول رئيس الحكومة (المغربي).

على أنهم بقوا قرابة شهرين من الانقلاب دون أن يتخذوا قراراً باتاً. بل كانوا يتشاورون خلال ذلك مع مصر. ثم وفي ٢٩ تشرين الأول طلبت ليبيا رسمياً من بريطانيا سحب قواتها وتصفية قاعدتها «بالسرعة الممكنة». وفي اليوم التالي (٣٠ تشرين الأول) تسلمت الولايات المتحدة طلباً مماثلاً. وفي طرابلس ألقى معمر القذافي الذي

---

(٢٤) في كانون الأول ١٩٦٩ أعلن الليبيون أنهم قدموا إعانة لجبهة التحرير الفلسطينية مقدارها ربع مليون دولار.

(٢٥) رأت إسرائيل في هذا الاتفاق إخلالاً بالموازنة العسكرية وتهديداً للسلام في الشرق الأوسط لأنها ستكون في كفّة مصر ضد كفة إسرائيل. ووافقت حكومة بومبيدو على الصفقة يومذاك بقولها إن أول عدد منها لن يصل ليبيا قبل ١٩٧٢-١٩٧٣ وستمر سنوات عديدة قبل أن يتمكن الليبيون من تسلمها واستخدامها وصيانتها والتدرب عليها وتأمين طيارين لها. ولو رفضت فرنسا لاتجهت ليبيا إلى الاتحاد السوفياتي الذي سيسارع إلى تجهيزهم بما يحتاجون اليه.

بات معروفاً بأنه رئيس مجلس قيادة الثورة خطبتين جماهيريتين واحدة في طرابلس بتاريخ ٩ من تشرين الثاني والأخرى في طبرق في ٢٨ منه حول هذه القواعد. وأظهر مقدار حماسته وإلحاحه في تلقي إجابة قاطعة عن موعد إخلاء القواعد. وأشار إلى الإمبريالية التي خلقت العروش وساندتها ونصبت حكاماً رجعيين مؤكداً بأن الشعب الليبي لم يكن راضياً وليس هو الآن براض في العيش بوجود القواعد الأجنبية على أرضه وأنه لا يقبل بتسوية أو تأجيل أو تسويف وأن الشعب الليبي مستعد لقبول الشهادة في سبيل تحرير بلاده من هذه القواعد.

في الواقع كانوا كلهم يتحدثون في مجلس قيادة الثورة والحكومة، يتحدثون بحماسة جنونية وإلحاح شديد حول وجوب تصفية تلك القواعد بأسرع ما يمكن. ومما لا شك فيه أن مبعث هذا التخوف والتوتر العصبي هو احتمال قيام تلك القوات المرابطة فيها بحركة عسكرية قد تطيح بهم، أكثر من اعتبارات تتعلق بالسيادة الوطنية والعزة والكرامة كما كانوا يدعون. في الواقع كانت مصدر تهديد للانقلابيين لكنّ خوفهم لم يطل وتبين أن لا أساس لهذا الافتراض عندما أعلنت بريطانيا والولايات المتحدة في ١٩ من كانون الأول ١٩٦٩ عن موافقتهما على الجلاء بعد المفاوضات المقتضاة مع الحكومة الليبية. وبدأ الانسحاب البريطاني في كانون الثاني ١٩٧٠ وانتهى في شهر آذار من السنة عينها. وأتمت الولايات المتحدة سحب آخر جنديّ لها في ١١ حزيران ١٩٧٠ وكان القذافي قد وصف هذه القاعدة في خطاب آنذاك «بالخنجر المسموم المغمد في ظهر العرب»[٢٦].

والظاهر أن عقلية القذافي ومزاجه الزئبقي الذي اتضح للعالم أجمع لم يجدا أيّ تناقض في الإعلان هو وصحبه عن انضمام بلادهم إلى كتلة دول عدم الانحياز وبين إعلانهم في كل مناسبة ومناسبة بأن علاقات بلادهم مع الدول الأخرى ستكون مبنية

---

(٢٦) احتفلت بهذه المناسبتين احتفالاً عظيماً باستعراضات عسكرية ومهرجانات دامت أياماً. ودعي إليها رؤساء الدول العربية، فشاركت مصر وسورية واليمن ولبنان والعراق والأردن بملكها فضلاً عن ستة مندوبين عن ملوك ورؤساء جمهوريات عربية أخرى. وانقلب الاجتماع إلى مؤتمر عربي بحثت فيه قضية فلسطين وكيفية تحريرها وتمّ الاتفاق التام على خطة مشتركة: عسكرية ودبلوماسية معاً «لتحرير الأرض العربية المحتلة منذ ١٩٦٧». ومما جرى بالمناسبة هو إطلاق اسم جديد على اسم القاعدة الأمريكية ويلرز Whalers واختير لها اسم «عقبة ابن نافع» وهو القائد الأموي الذي فتح المغرب الأفريقي وأسبانيا.

على أساس مواقف تلك الدول من قضية فلسطين. فوصفوا الاتحاد السوفياتي على أساس هذه القاعدة بأنه «أصدق أصدقاء العرب» ووصف القذافي مساعدة تلك الدولة لمصر بأنها مساوية لمساعداته لليبيا. ثم عاد ليثني على الموقف الفرنسي المشرف من القضايا العربية، مشيراً إلى علاقات التعاون الاقتصادي والعسكري الذي تلقاه بلاده من حكومتها. في كل هذا لم يجد الزعيم العربي الجديد تناقضاً وانحرافاً عن خط عدم الانحياز والحياد الذي رسمه لبلاده. واستبدت به الحماسة ولعبت برأسه النخوة العربية ذات يوم وكان السادس عشر من تشرين الأول ١٩٦٩. فأكد في خطاب له:

«إن حريّة العرب في ليبيا ستبقى غير كاملة مادام كل عربي في أي مكان من وطن الشعب العربي الواسع غير متحرر».

وبرغم الترتيب «الوحدوي» الذي استعاره القذافي «طبق الأصل» من الخطّ المصري فقد تبيّن أنه نسي أمراً جوهرياً أثناء التطبيق بتبنيه الخط الاشتراكي قبل الوحدة. إذ سرعان ما امتدت سيطرة الدولة على سائر القطاعات والأنشطة الاقتصادية في البلاد، مستعينة بخبراء مصريين محترفين وتكنولوجيين بالمئات. كما استدانوا من مصر ومن النظم الثورية المماثلة ما احتاجوه، وبينها تلك الشعارات والنظريات التي تقول «بحتميّة الثورة» وبالعمل على تحقيق «مجتمع الكفاية والعدل» من خلال الاشتراكية وباتحاد قوى الشعب العاملة: أي العمال والفلاحين والمثقفين والجنود وأصحاب رؤوس الأموال غير المستغلين إلى آخر الأسطوانة وقد رددناها أكثر من مرة لنفوز بسخط الكثير من القراء.

وكانت هناك مواعظ حول ضرورة تطبيق الاشتراكية اقتصادياً من أجل تحرير الفرد من العوز والفاقة والتخلف. واعتبار الرأسمال الكبير والدخول غير المحدودة المتحصلة من امتلاك الفرد وسائل الإنتاج هي من وسائل السيطرة على الحكم والتحكم ونسخوا مقولة عبدالناصر «إن اشتراكيتنا هي اشتراكية الإسلام». كرروا عين المغالطة التي أثارت عليهم الفقهاء وكبار علماء الدين ومفكريه تلك المغالطة التي تصور الإسلام بأنه دين اشتراكي «وأنه دين الاشتراكية الحقيقية باعتبار الزكاة في الإسلام الأداة الأكيدة التي تزيل الفروق بين الطبقات»[٢٧] وكان هناك تناقض واضح هنا أيضاً بله ما يشبه الحمّى الفكرية. فبعد أسبوعين من الانقلاب أدلى المغربي

---

(٢٧) من تصريح للقذافي. مدل ايست جورنال ١٥ أيلول و١٥ تشرين الأول الص ٢٠٧-٢٠٩.

بتصريح في جريدة لوفيگارو مؤيداً قول القذافي:

«لن نقلد أي نظام أجنبي. التأميم ليس من شأننا لدينا الكثير من الأرض والقليل من الفلاحين لن يكون هناك تغيير في سياستنا النفطية ولا نية لنا في تأميم صناعة النفط».

إذن كان حلم ضباط الثورة الليبيّة من تبني النظام الاشتراكي النية في النهوض بالبلاد إلى مرحلة العدالة الاجتماعية بإشراك سائر المواطنين في إدارة البلاد وإزالة الفروق الطبقية تماماً فلا يبقى من يمكن تسميته بالغني أو بالفقير. كما أعربوا عن نيتهم في تخصيص نسبة كبيرة من مداخيل النفط لخلق قطاع عام في الاقتصاد الوطني بتمويل وتطوير تلك المشاريع التي تؤدي إلى مضاعفة الدخل القومي. إلاّ أن ما فعلوه على الأرض وفي مجال التطبيق - وما أدركوا مقدار الخطأ فيه فيما بعد - أنهم أوقفوا برنامج التطوير الاقتصادي الوطني الذي بوشر به في العهد الملكي. مثلما أوقفوا النشاط التجاري والاقتصادي للقطاع الخاص (أصحاب المشاريع الخاصة) مما أدّى إلى ركود اقتصادي وزيادة في نسبة المتبطلين والعاطلين.

وكانت ثم عوامل أخرى عديدة لهذا الركود. فها أن الانقلابيين الضباط سرّحوا مئات الموظفين واعتقلوا أعداداً كبيرة وهددوا بإحالتهم إلى المحاكم الثورية بتهم الفساد والخيانة فضلاً عن عدد كبير من التجار ورجال الأعمال الذين وضع الحجز على أموالهم في المصارف مثلما وضع الحجز على غير المعتقلين منهم. ومنع الجميع من القيام بمعاملات مصرفية أو حددت لهم. كان الضباط الوحدويون الأحرار الذين أصابوا النشاط المالي بالشلل التام بحاجةٍ إلى وقتٍ للغربلة والكنس وفحص العقود والسجلات سعياً وراء الدلائل المثبتة للجرائم المالية المفترضة، ولم تكن لديهم وهم في مقتبل العمر أي تجربة أو خبرة سابقة ولم يكونوا مهيأين لإدارة الاقتصاد الوطني بماكنته المعقدة. أضف إلى هذا الشك الذي يساورهم في سوء نية من يعاونهم وخشيتهم من إناطة أي مسؤولية بشخصٍ ما. ومن خلال هذا الاضطراب والشلل والشك كانت أموال النفط الغزيرة تتدفق من دون انقطاع وبشكل تيارٍ عاتٍ ولا أحد يدري ما هو مصيرها وإلى أين تذهب. كانت هناك عقدة مثبطة أخرى عند الضباط الوحدويين الأحرار الذين آلت مصائر البلاد في أيديهم. استولت عليهم فكرة كفاءة «السيد» وهو الأجنبي المستخدم في أجهزة الحكم والاقتصاد والصناعة. كانوا يشعرون أزاءهم بعقدة نقصٍ كبيرة، باعتقادهم أنهم بالنسبة إلى هؤلاء ليسوا ذوي مؤهلات ولا كفاءات في أبسط

الأعمال وغير لائقين بالمناصب والمسؤوليات الملقاة على عواتقهم. فبدافع من هذا ومن الحقد عليهم والشكّ فيهم طلبوا من عدد كبير منهم مغادرة البلاد فوراً. في حين فتحوا تحقيقاً دقيقاً مع الآخرين بهدف الاستغناء عنهم وألجأ القلق والفوضى كثيراً من الموظفين الأجانب إلى ترك البلاد بمحض اختيارهم. بعد أن قُلبت ليبيا إلى دولة بوليسية جوّها يخنق الأنفاس. إذ سرعان ما تشكلت دوائر الأمن السرية الجديدة على غرار جهازي الأمن والمخابرات المصريين. وأنيطت بها مراقبة النشاط الخارجي والنشاط المعادي للسلطة مع صلاحية إلقاء القبض وإجراء التحقيق مع المشتبه به. فكانت ثمّ هجرة شبه جماعيّة[٢٨].

وأممت المصارف الأجنبية بقرار من مجلس قيادة الثورة صادر في ١٤ من تشرين الثاني[٢٩]. وتمّت إعادة تنظيم اتحاد النقابات واتحاد الطلبة ووضعا تحت سيطرة الدولة «كيلا يسيطر عليهما الطفيليون وعشاق السلطة» بتعبير القذافي، وتحدث أيضاً عن تنظيم شعبي سيجري تشكيله «ليضمّ جميع قوى الشعب العاملة» وقيام اتحادات تمثل المعلمين والشغيلة. ولكن القذافي وصحبه الضباط الوحدويين لم يكونوا هنا مستعجلين في اقامة مثل هذا التنظيم الشبيه بالاتحاد الاشتراكي في مصر. ولا كان أحدٌ منهم يفكر في إشاعة نوع ما من الديمقراطية في البلاد ولا بحياة برلمانية. كانوا يريدون شيئاً نسجه لهم خيالهم «شيء شبيه بتنظيم» من خلال اختيار (لا انتخاب) ممثلين حقيقيين عن الشعب. وليذكر أن القذافي كان قد صرح في تشرين الأول، ثم في الشهر الذي تلاه «بأن كل من يمارس نشاطاً حزبيّاً يرتكب جريمة الخيانة».

يصعب جداً علينا إحصاء الإجراءات والأوامر والنواهي والتغييرات التي تفتقت عنها عبقرية هذا الضابط الذي لم تتجاوز سنه السابعة والعشرين، مثلما يصعب وصف تأثيرها على حياة الليبيين اليوميّة. ومن نافلة القول أن كلّ تصريح له أو رأي يبديه كان يعدّ قانوناً حال خروجه من فمه[٣٠].

---

(٢٨) أسرع اليهود القليلو العدد بترك البلاد فور الانقلاب. كما أرغم حوالي ٣٥ ألف إيطالي أمّنوا لليبيا الخبرة والكفاءة وحسن إدارة المشاريع الاقتصادية والصناعية على ترك أعمالهم ومشاريعهم وأملاكهم والعودة إلى بلادهم.

(٢٩) بدلت أسماؤها بأسماء عربية بعد التأميم. كما أممت مدرستان كاثوليكيتان ومستشفى أمريكي خاص لطائفة السبتيين (الأدفنتست) الدينية في بنغازي.

(٣٠) في عالم الصحافة مثلاً: فرضت رقابة مشددة على الصحف وعطل منها تعطيلاً نهائياً خمسٌ بأمر =

وراح الركب القومي العروبي يغذ الخطى في البلد المتحرر، ليغطي مختلف مظاهر الحياة العامة. وانتشرت تلك الشعارات الديماگوگية المعتادة. وثبتت بآلاف الملصقات في الشوارع. كما صدرت الأوامر الجازمة بتعريب سائر المصطلحات الأجنبية أينما وجدت بعد تبديل عناوين الحوانيت والدكاكين بأسماء عربية كما ذكرنا.

وعندما ألغيت دروس الإنكليزية في المدارس الابتدائية سئل رئيس الوزراء (المغربي) عن الحكمة في هذا فأجاب: «إن دراستها تجري على حساب اللغة العربية وتأخذ من وقتها».

فأجيب: «لكن هذه اللغة ضرورية لأنها لغة التقدم التكنولوجي».

فأجاب: «إن الصينيين توصلوا إلى صنع القنبلة الذرية بلغةٍ واحدة»(٣١).

= من المجلس مذاع بالراديو فور الانقلاب. وفي ١٥ تشرين الأول أصدر المجلس جريدة رسمية خاصّة باسم (الثورة). ومن الناحية الإدارية ألقى الضباط بأعباء انقلابهم على المصريين لتنظيم مختلف الأجهزة الإدارية والخدمات العامة وملء الفراغ الذي أحدثه الاستغناء عن الأجانب. كما أنهم أعادوا المصريين الذين استخدمهم النظام الملكي أيام الملكية المصرية لتحل محلهم طواقم (ثورية) أخرى وهم يعدون بمئات من الأطباء والممرضات والأساتذة والمربين والتكنيين في الصناعات الحرة. والخبراء الزراعيين في استصلاح الأراضي والخبراء الماليين. وعُين مصريّ لرئاسة المحكمة العليا وأرسل الطلاب الليبيون إلى المعاهد المصرية. على أن التواجد المصري بدا ملحوظاً بصورة خاصّة في أجهزة الأمن والمخابرات والشرطة في سائر المدن الليبية. بل جيء بقوات من الجيش المصري للمرابطة في مواقع معينة خارج العاصمتين طرابلس وبنغازي. للمساعدة في إحباط أي نشاط معادٍ للثورة [الايكونومست: كايكر ٦ كانون الأول ١٩٦٩. و١٧ كانون الثاني ١٩٧٠ قدرت هذه القوات بألفين. كما قدرت عدد الموظفين والخبراء المدنيين بأربعة آلاف].

(٣١) مقابلة للمغربي في ١٨ أيلول [نشرتها لوس أنجلس تايم في ٣ من تشرين الأول ١٩٦٩. لاحظ مراسلها بعض الملصقات والكتابات الساخرة على الجدران تلفت النظر مثل «ألا مرحباً بالفاتحين» كان رجال الأمن يسرعون بمسحها. وهذا هو نص قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ١٩ من أيلول وقد تحدثنا عن بعض ما جاء فيه: «رسمنا بما هو آتٍ: اعتباراً من هذا اليوم تلغى كلّ العلامات والبطاقات واللوحات والطوابع والإعلانات وإشارات الطرق والإعلانات التجارية وتحل محلها مثيلاتها باللغة العربية. إن القطع وإشارات المرور المكتوبة بإحدى اللغتين الإيطالية أو الإنكليزية وأسماء البنوك والفنادق وكلمة Stop، وغيرها من الكلمات المستخدمة كهدايةٍ لمواقف السيارات في الشوارع والتنبيهات والتعليمات في دوائر البريد، وكلمتي فوق up وتحت down في المصاعد. وكلمة إدفع أو إسحب Pull - Push على الأبواب إمّا ترفع وإما تمسح وإمّا تغطى بالشريط اللاصق. وكل قوائم الطعام في الفنادق والمطاعم يجب أن تكتب بالعربية فقط. إنّ أولئك الذين لا يرون في هذا عدلاً وإنصافاً من =

كان هذا التحريم البات سبباً في مضايقات ومفارقات وعوامل إحراج ومواقف شاذة مضحكة في أحيان كثيرة. إجراءات كهذه كثيراً ما تحصل تلقائياً أو بأوامر موقتة على أثر نيل شعب من الشعوب استقلاله أو حصول ثورة أو انقلاب بدافع من الحماسة وتغلب العاطفة والشعور المفاجئ بالحرية أو الحمية الوطنية وربما كان بعضها ضرورياً أو منسجماً وطبيعة الأمور مثل أسماء الشركات التجارية الكبرى والعلامات الفارقة والاسم التجاري ذي الصبغة الدولية. إلاّ أن الليبيين نالوا استقلالهم منذ ١٨ سنة وهي فترة طويلة مناسبة جداً لانخفاض درجة حرارة الهياج الشعبي في النفوس ولذلك اعتبرت تلك الأوامر مظهراً طفولياً يقصد منه التأكيد على وطنية القائمين بالثورة ودليلاً على تصميم فيهم بإزالة النفوذ الأجنبي من ليبيا ازالة تامة بل كانوا يريدون أن يظهروا لهذا الشعب كم كان الملكيون أقل قومية وأقل تمسكاً بالدين وكم هم يتفوقون على حكام الدول الأخرى العربية بالغيرة على القومية والإسلام.

مع هذا، وفي السابع من شهر كانون الأول ١٩٦٩ أحبط الضباط الوحدويون محاولة انقلاب مضاد تمّ على أثرها اعتقال ثلاثين ضابطاً في مقدمتهم العقيد (آدم هواز) وزير الدفاع والعقيد موسى أحمد (وزير الداخلية) وعلم أن أولهما نقل إلى المستشفى للعلاج على أثر محاولة انتحار.

وأعلن مجلس قيادة الثورة فوراً عن تشكيل «محكمة الثورة» من بين أعضائه وأنيطت رئاستها بضابط برتبة نقيب مع عضوين برتبة ملازم. وسيرت تظاهرات تأييد في المدن مطالبة بإعدام الخونة المارقين وتحدثت صحيفة (الثورة) الرسمية عن أياد خفية

= الأجانب نقول لهم: هذه الإرشادات والعلامات لم تكتب في مدينة نيويورك باللغة العربية لنستفيد منها» [المرجع نفسه ٣ تشرين الأول كايكر]. وأظهر الضباط الوحدويون الأحرار شدّة تمسك بالإسلام بإصدار مرسوم يمنع فيه تعاطي المسكرات، وغلق الحانات والبارات وسائر دكاكين بيع المشروبات الروحية وألعاب القمار المختلفة [سمح للأجانب باقتناء المشروبات وتعاطيها]. وكان نتيجة ذلك أن كثر تهريب المشروبات إلى درجة لا تصدق. وقد ذاعت حكاية طريفة تناقلتها الأوساط الدولية لعلاقتها بالشخصية الثانية التي تلي القذافي. ذلك أن سكان قرية تونسية على الحدود اتفقوا مع أهل قرية ليبية قريبة على إرسال البضاعة المهربة على ظهر حمار يعرف طريقه ولا يحتاج إلى من يقوده أتقن طريق الرواح والعودة من ذات نفسه. تشاء الصدف أن يقع الحمار وهو يحمل البضاعة بيد دورية ليبية. وحملت غرابة الحادث قائد الدورية إلى أخذ الحمار مع البضاعة إلى معمر القذافي، وكان يعلم أن رفيقه «عبدالسلام جلود» من المدمنين فقال: خذوا ما يحمله إلى عبدالسلام جلود. وأطلقوه لأنه يعرف طريقه إلى أهله.

أجنبية تعمل للتطويح بمكتسبات الثورة[٣٢]. وازدادت الإجراءات الأمنية بعد فشل المؤامرة شدةً وصرح القذافي بأنهم سيكونون أكثر حذراً في المستقبل ولن يضعوا ثقتهم إلاّ بأولئك الذين يستحقونها.

لم تعمر حكومة «محمد المغربي» طويلاً فقد استغني عن خدماته بعد أربعة أشهر مع كثير من وزرائه وأسندت وزارات الداخلية والدفاع والتعليم والإرشاد والاقتصاد والإسكان لضباط هم أعضاء في مجلس قيادة الثورة لا يتجاوز عمر أكبرهم عن الثلاثين عاماً. وترأس القذافي الحكومة.

استقبل انقلاب القذافي في مصر ببهجة تجلّت في ما كتبه رئيس تحرير الأهرام في اليوم التالي للانقلاب قال: «إنه أهم حدث في العالم العربي خلال السنوات القلائل الأخيرة» كم عدد هذه السنين؟ ألا يدخل فيها حرب الأيام الستة مثلاً؟ ثم استدار نحو الليبيين فقال «إنّ لهم ملء الحق في الفخر. فهذا عرش رجعيّ آخر (طبعاً كانت عروش مراكش والأردن والسعودية إذذاك عروشاً تقدميّة) هوى تحت أقدام قبضة من الضباط الصغار الرتب. والأصل المتواضع».

لكن سرعان ما أخذت حماسة القطاع الإعلامي والحكومة المصرية تتضاءل بالإجراءات الغريبة والمفارقات التي كانت تصدر من زعماء الانقلاب ولم يعودوا يستطيعون الدفاع عنها. ولم يتبرعوا بشيء يعوض عن خسارة عائدات القناة. كما لم تكن مساندتهم المالية لجبهة التحرير الفلسطينية كبيرةً بأي حال كما رأينا ولم يقوموا بتوسيع ملاكات الجيش الليبي و«إعداده لمعركة المصير العربي» بتزويده بالسلاح الحديث وتوسيع ملاكه بل بدوا غير مستعجلين في عقد صفقات سلاح جديدة ولا متلهفين إليها. ثمّ إن مساعداتهم المالية لمصر لم تزد جنيهاً واحداً عن المساعدة التي كان يقدمها لها الملك السنوسي رغم الدعم الأدبي الكبير الذي جاءهم من عبدالناصر وكانوا إلى حين من الزمن بأمسّ الحاجة إليه وبقي دعماً متواصلاً في حين كان عبدالناصر يجتاز أخطر مرحلة في حياته السياسية بل بدا بعد هزيمة سيناء رمزاً للإخفاق الدبلوماسي والعسكري.

(٣٢) لم تتسم الأحكام الصادرة بالقسوة فقد فرضت عليهم في ١٥ آذار ١٩٧٠ أحكام سجن مختلفة فحسب. والظاهر من وقائع المحاكمة والتعليقات الصحفية أن السبب في تآمر هؤلاء المدانين من الضباط يعود إلى نفاد صبرهم من التدخل المصري في شؤون ليبيا إلى هذا الحدّ.

من جهة أخرى وجب على الشعب الليبي الذي أصبح (القذافي) زعيمه الذي لا ينازع زعامته منازع أسير نوبات زعيمه الفكرية الشاذة والعجيبة وأن يصبر على مخترعاته وتحولاته الفجائية ومنها تغيير التقويم الهجري. وتدريب أطفال المدارس وطلابها على وطء أعلام الدول التي يعاديها ومنها أعلام الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مع أعلام أخرى قد يكون صاحب خصومة موسمية معها.

ذكروا في ليبيا أن ثورتهم كانت ضدّ «البرجوازية العليا والساسة المخضرمين المحترمين. ووصفوا ما حصل بأنه ثورة الضباط النحاف على الضباط أصحاب البطون وثورة أصحاب المثل العليا على عشاق المادة والدنيويين وثورة النزاهة على الفساد إنها ثورة الملازمين على العقداء.

هؤلاء الملازمون لم يخيبوا ظن القومية العربية ودعاتها عندما أسرعوا فوراً بتأكيد اهتمامهم بقضايا التضامن العربي والتحرر والوحدة. وتبنوا من دون تأخير طريق الاشتراكية وهو الطريق الذي بدأت القومية العربية تدبّ في مسالكه المظلمة منذ الستينات.

وبالتأمل وجدنا ضباط الانقلاب الليبي خلال السنة الأولى المنتهية بوفاة عبدالناصر وهي خاتمة كتابنا هذا - وجدناهم يفكرون في أنفسهم فقط، يفكرون في بقاء حكمهم أكثر من تفكيرهم في القضية العربية رغم التصريحات العاطفية التي كانت تصدر حولها بين آونة وأخرى. والواقع هو أن مظاهر إيمانهم بقضية التحرير الفلسطيني، ومشاركتهم السريعة والكثيرة في اجتماعات ومؤتمرات القادة العرب وسبقهم الآخرين بتبنيهم الحماسي شعارات القومية العربية الرائجة في تلك الفترة ثم افتعالهم المشاحنات داخل جامعة الدول العربية وغيرها من اجتماعات إنما كانت ترمي إلى تبرير انقلابهم ومن أجل إثبات شرعية حكمهم. فهم مثلاً لم يضعوا ولو جزءاً من ثروتهم النفطية الهائلة في خدمة معسكر العرب المجاهدين في حرب الاستنزاف التي باشرها عبدالناصر. ولم يرسلوا جندياً واحداً إلى تلك الحرب[٣٣].

---

(٣٣) في كتاب معمر القذافي «الكتاب الأخضر» الذي تحدث عن نظريته العالمية الأولى، قال إن ليبيا سوف تستخدم ثروتها النفطية الجديدة لخلق مجتمع عربي مثالي فيه يلغى التعامل بالنقود. ولا يبقى للسجون أثر، ولا للدكاكين ومخازن البيع الخاصة مكان وهو لهذا يرى أن ليبيا سوف تقود العالم إلى المرحلة المنشودة من المساواة الاجتماعية والعدالة.

الفصل الثالث والأربعون

مؤامرة الحركيين العرب على نظام الحكم السعودي تخنق في مهدها. مجموعة من ضباط القوة الجوية والمدنيين تم اكتشافها قبل التنفيذ، وقطع اربعين راساً من المتآمرين. مراكش، التركيب السكاني. سلالة (الفلالي العلوية) الحاكمة. اتفاق آذار ١٩١٢ الذي وضع سلطان مراكش تحت الحماية الفرنسية. محاولات التخلص من الحكم الأجنبي بعد نهاية الحرب العظمى الأولى. ظهور حزب الاستقلال. تشجيع السلطان (الملك فيما بعد) حركات الاستقلال وإنهاء الحماية. عزل السلطان محمد الخامس ونفيه ثم إعادته. تصريح (لاسل دي سان كلود). تشكيل الحكومة الوطنية الأولى. دستور ١٩٦٣. معارضة الأحزاب وفرض حكم قمعي. اغتيال الزعيم الوطني بن بركة. ضعف دعوى العروبة. مساندة القضية الفلسطينية. الابتعاد عن مشاكل العروبة. صدود مراكش عن محاولة تحقيق أي تقارب فكري عربي. مساندة لسانية. التخوف من الانقلابات العسكرية. فترات انتقالية فكرية وسياسية في البلاد الناطقة بالعربية. فشل الحركات العروبية في تحقيق تقارب في ايديولوجياتها. نكسة مسيرة القومية الكبرى في حرب الأيام الستة. نكستها الثانية في محاولة تطبيق الاشتراكية. انحسار المدّ القومي، وإخلاؤه الميدان للأصوليين الإسلاميين. احتكارات القومية تؤدي إلى تفسخها وانحلالها. التراشق بالتهم بين الصيغ القومية المختلفة. إفادة إسرائيل كثيراً من عداء القومية العربية للغرب. مشروع جامعة الدول العربية كان فاشلاً منذ ولادته. الجامعة يستخدمها زعماء الانقلاب للسيطرة على بقية الأعضاء، أو يتجاهلونها ويزدرون بها عندما لا تلقى سياستهم ترحيباً وتصطدم بمعارضة. محاولة تحليلية ختامية للقومية العربية في الشرق وفي الغرب

ما مَرّ على انقلاب ليبيا أسبوع حتى كشفت الصحافة والإعلام العالمي عن فشل محاولة مماثلة سابقة أعدت لإسقاط الأسرة المالكة في العربية السعودية بقيادة الحركيين (حركة القوميين العرب) التي راجت شعاراتها عند الانقلابيين الليبيين على حَدّ قول

بعضهم. هذه الحركة كما أسلفنا كانت ترتبط بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ذات الاتجاه الماركسي. وهي تؤمن فحسب بالتغيير الثوري للنظام السياسي والاجتماعي في البلاد الناطقة بالعربية.

تم اكتشاف المؤامرة في الوقت المناسب وقبل أن تخرج للعلن بسبب قوة جهاز الأمن السعودي المحكم والمهيمن على جو البلاد السياسي الداخلي.

في الخامس من حزيران ١٩٦٩ نظمت مجموعة كبيرة من الضباط السعوديين معظمهم من القوة الجوية محاولة انقلاب. وكانوا يعتزمون كمرحلة أولى قتل الملك فيصل وأخيه الأمير سلطان وزير الدفاع والطيران ثم الاستيلاء على العاصمة الرياض وملاحقة أعضاء الأسرة المالكة وتصفيتهم جميعاً. ويستفاد من مصادر عدة أن وكالة المخابرات الأمريكية CIA ساهمت في الكشف عن تنظيم هؤلاء الضباط. واعتقلت السلطات بضع مئات من الضباط لا تزيد رتبهم العسكرية عن رائد. وذكر بيان صادر عن «اتحاد شعب الجزيرة» أن آمر قاعدة الظهران العميد (داود الرومي) والعميد (سعيد العمري) قائد حامية الظهران كانا بين المعتقلين وأنهما قتلا تحت التعذيب. كما اعتقل عدد من عمال النفط والمستخدمين وعدد من موظفي المصارف الذين يرتبطون بعلاقة مع الضباط الانقلابيين. وذكرت «جبهة التحرير الوطني» اليمنية في إحدى نشراتها أن أربعين من المتهمين بالمحاولة قطعت رؤوسهم في شهر آب ١٩٦٩[١].

خلال الأشهر التي عقبت الكشف عن هذه المحاولة راحت تتسرب أخبار خارج المملكة باستمرار حول حملات اعتقالات عدة في الرياض وجدّة وعمليات تعذيب وحفلات قطع الرؤوس بالجملة[٢].

وأثارت حركة أيلول الليبية الانقلابية مخاوف الأسرة السعودية الحاكمة وزاد قلقها من عملية مماثلة، وربما لتشابه الظروف الاجتماعية والسياسية في البلدين. فزاد اهتمام

---

(١) فاسيليف: تاريخ العربية السعودية. موسكو. دار التقدم ١٩٨٦. الص ٤٦١-٤٦٢. أنظر كذلك: ميدل ايست ريكورد. هوليدي. ف. الجزيرة العربية .Holliday F. VOL 5-3 Arabia. ص ١٠٣٠.

(٢) ذكرت الصحف الأجنبية أن عدة محاولات انقلابية قومية جرت في أيلول وتشرين الثاني ١٩٦٩، وفي شهري نيسان وأيار من ١٩٧٠. والمعتقد أن هذه الأنباء كانت تدسها الجهات السعودية عمداً أو بمعرفتها وتشجيعها لتبرير أعمال القتل والتنكيل المتواصلة. وقد أعطت الأوساط السعودية المعارضة في الخارج في العام ١٩٧٣ رقم ٢١٠٠ سجين سياسيّ فيها.

الأسرة الملكية بتعزيز القوات المسلحة واعتمدت خطة الإشراف المباشر عليها لاسيما سلاح الطيران والحرس الملكي وجهاز الأمن الذي أشرف عليه (فهد) الملك الحالي. وانتقي ضباط الطيران من أبناء الأسرة المالكة أو أصهارها.

* * *

لم يكن من منهج هذا الكتاب التطرق إلى حركة الاستقلال والتحرر المغربية (المراكشية) لأنه على كل حال ليس كتاباً يؤرخ حقبةً أو عصراً بالمعنى المفهوم بل هو تاريخ فكرة. إن أمكن خلع هذه الصفة عليه. لا مكان فيه لأحداث لا تمتّ إلى النشاط القومي العروبي والأحداث السياسية التي تخللته. وهذا هو الذي يحدو بنا إلى مراجعة قصيرة لمراحل النضال السياسي المغربي للتخلص من الحماية الأجنبية.

سكان مراكش الأصليون هم «البربر» ويتكلمون اللغة (الأمازيغية) بلهجاتها المتعددة ولم يفلح الفتح العربي للبلاد في القرنين السابع والثامن الميلاديين إلا بتعريب المدن. إلا أن النفوذ العربي نجم بالأساس عن الهجرات البدوية المتعددة العربية خلال الفترة المنحصرة بين القرنين الثاني عشر والخامس عشر. وكانت نتيجته استعراب السهل والهضبة من البلاد بالتدريج وبقاء منطقة الجبال والريف بربرية صرفة حيناً ثم تسلل إليها النفوذ العربي ببطء. ولما لم يكن هناك أبجدية بربرية فقد أصبحت اللغة العربية لغة الإدارة والثقافة وراحت تنتشر ببطءٍ في أنحاء البلاد بعامل التطور الثقافي. ووجدت في ما بعد اللغتان الفرنسية والإسبانية إلى جانبها.

بدأ التدخل الأجنبي في مراكش المستقلة التي كان يحكمها سلالة الفلالي العلوية في العقد الثالث من القرن التاسع عشر. وفي آذار ١٩١٢ وبعد حروب ومؤتمرات دولية دامت أكثر من نصف قرن عقد السلطان «مولاي عبدالحفيظ» في مدينة فاس اتفاقية تمّ بموجبها وضع البلاد كلها تحت الحماية الفرنسية[٣] إلاّ أن الشعب المراكشي لم يستكن

---

(٣) نصت الاتفاقية على أن فرنسا ستحترم المصالح الإسبانية على الساحل المراكشي. وبدا عملاً أن حماية فرنسية - إسبانية بسطت على مراكش. وكان على فرنسا أن تخوض وقائع حربية من خلال ثوراتٍ. منها ثورة عبدالكريم الريفي البربري في العام ١٩٢١ التي نشبت في (العجير) جنوباً وحملت أعباءها القبيلة البربرية (بنو أرياغيل). هذه الثورة التي اتسع حجمها وعظم خطرها لتشمل قبائل البربر الجنوبية كلها بعد أن ألحقت هزيمة بالجنرال الإسباني (م. ف. سلفستري) في (أنوال) غرب مليلة. وبقيت سلطتها التامة مبسوطة على كل الريف والبلاد الممتدة حتى أسوار مدينة (تطوان) تحت حكم عبدالكريم وإدارته المستقلة. إلاّ أن الثورة =

قطّ لحكم الأجنبي الذي حرص أن يحتفظ السلطان بمظاهر الحاكم الأصيل. في حين مارس الفرنسيون والإسپان كلّ في منطقة نفوذه الحكم الفعلي وكان من مقتضى المعاهدة تمثيل فرنسا للبلاد في الشؤون الخارجية.

ظروف مراكش النضالية كانت تختلف عن ظروف الجزائر وتونس وليبيا، ولذلك اختلفت وسائلها النضالية للتخلص من الحماية الأجنبية واعتمدت على إمكاناتها الخاصة ومواردها الروحية والمادية. بقيت تلك الظروف تؤدي إلى ظهور حركات سياسية وطنية صرفة بدعم شعبي واسع النطاق وبتنظيم أدق وأذكى من تلك التي ظهرت في الجزء الشرقي من شمال أفريقيا.

لم يكن الفرنسيون والإسپان وحدهم، بل تواجد في مراكش مجموعات مستقرة في البلاد قبل التدخل الأوروپي احتكرت الامتياز الاقتصادي وسيطرت على منابع الثروة ووسائل الإنتاج بحلفٍ مع الفرنسيين والأسپان. ولم يكن هناك من وسيلة لكسر هذا الحلف غير قيام حركة شعبية حديثة التنظيم لا تقتصر على مدينة دون غيرها بل تتسع لتشمل البلاد كلها متعدية الإطار الحضري (المدينة) إلى الوسط البدوي.

وكان هناك ائتلاف وانسجام مصلحي بين الملك وبين الحركات الوطنية الرامية إلى التخلص من حكم الأجنبي كحزب الاستقلال الناشئ والنقابات العمالية وهذا الحلف هو الذي حقق الجلاء والاستقلال الفعلي كما سنرى[٤].

ومما لا شك فيه أنّ الحرب العالمية الثانية أنمت الشعور الوطني، وفي العام ١٩٤٤ ونتيجة الظروف التي خلقتها تلك الحرب وتواجد قوات الحلفاء تألف تنظيم سياسي أطلق على نفسه اسم (حزب الاستقلال) من أهدافه استعادة السيادة المراكشية.

= سحقت بتعاون فرنسي إسپاني [تقرأ في كتب التاريخ العربية بأنها ثورة عربية وأن زعيمها عربي]. على أن الحماية الفرنسية مع هذا بقيت محافظة على مظاهر الاستقلال المراكشي. فكانت القرارات والأوامر تصدر بتوقيع الملك (السلطان) الذي ترك ليحتفظ بجميع مظاهر العاهل المطلق السلطة.

(٤) لم يبق حزب الاستقلال وحده في الساحة إلى آخر سنوات الحماية إلا أنه كان أهمها وأنشطها. وكان إلى جانبه مثلاً حزب أصغر منه باسم الحزب الديمقراطي من أجل الاستقلال Parti Democratique de l'Independance – كما انشطرت عن حزب الاستقلال أجنحة بعد الاستقلال وألفت أحزاباً كما سيأتي بيانه. وكان ثم نقابات العمال أيضاً واتحادها بدوره الفعال بعد الاستقلال.

وكان من حظّ هذا الحزب أن السلطان (سيدي محمد الخامس) الذي خلف أباه في العام ١٩٢٧ وعمره لا يتجاوز الثامنة عشرة، لم يكن يخفي عطفه على الحركات الوطنية. وفي العام ١٩٤٧ أثناء زيارته (طنجة) شدد على إظهار علاقات بلاده المتينة مع العالم العربي وتجاهل فرنسا. ردّت الحكومة الفرنسية بتعيين المقيم العسكري العام الجنرال «ألفونس جوان» في كانون الأول ١٩٥٢. وفي ١٩٥٣ حاولت خلق حركة مناوئة للسلطان بزعامة (الگلاوي) كان نصيبها الفشل. فعمدت إلى عزل السلطان ونفيه ونصب سلطان جديد من الأسرة الحاكمة مغمور الاسم متقدم في السن. ولم تقدم على الإصلاح الذي كانت البلاد بحاجة إليه. وانقلب التذمر والسخط إلى حوادث عنفٍ واغتيالات وأعمال إرهاب[٥] وانتهى أخيراً بانتفاضة مسلحة في الريف (١٩٥٥).

بهذا الوضع الفرنسي في الجزائر، وبغية الوصول إلى سلام داخل مراكش قبل اتساع الخرق، قرر الفرنسيون إعادة السلطان محمد الخامس من منفاه في مدغشقر إلى فرنسا وتشكيل مجلس وصاية بدلاً من (مولاي عرفه). كل هذا لم يخفف من وقع الأحداث عندما قصد «الگلاوي» السلطان، وبحركة درامية اعترف وهو راكع على قدميه بخطائه طالباً المغفرة.

وأرغمت فرنسا على الإقرار بالواقع. وفي التصريح المعروف بإعلان (لاسل دي سان كلود La Celle de St Claud) في تشرين الثاني ١٩٥٥، أقرّت الحكومة الفرنسية كمبدأ باستقلال مراكش. وبموجب اتفاق آذار ١٩٥٦ الذي أنهى اتفاقية فاس في ١٩١٢ (معاهدة الحماية) وتبعتها إسبانيا في نيسان ١٩٥٦[٦].

الوزارة الأولى رئسها (سي مبارك بكّاي) وهو ضابط برتبة عقيد في الجيش المراكشي المحلي لا ينتمي إلى حزب. أمّا بقية الوزراء فكانوا من حزب الاستقلال ومن الحزب الديمقراطي لأجل الاستقلال مع عدد من المستقلين.

واجهت الحكومة مشاكل كبيرة لدولة مستقلّة حديثاً. إلاّ أنها ورثت نظاماً إدارياً دقيقاً اعتمده الفرنسيون والإسپان لضمان جمع السلطة الحقيقية في أيديهما مع إبقاء القشرة أي سلطة السلطان كما قدمنا ظاهرة بصدور الأوامر والقوانين بتوقيعه. وأكثرية

---

(٥) بعد أن تعرض السلطان الجديد لمحاولتي اغتيال لازم القصر ولم يبارحه حتى عزله.

(٦) بالأصل لم تكن إسبانيا راضية عن قيام الفرنسيين بعزل محمد الخامس وكان القلق قد لازمها زمناً إثر نفيه ولم تعترف بعزله.

الموظفين من الفرنسيين والإسپان، وبما حققه هؤلاء من مشاريع وأسلوب عمل أصبح بالإمكان القول إنهم وخلال نصف قرن أخرجوا مراكش من ظلام القرون الوسيطة وحولوه من بلدٍ شرقي متأخر إلى مملكة مستعدة لاستقبال منجزات العصر وحضارته.

خلقت تلك الحماية الأجنبية منظومة طرق معبدة رائعة وموانئ حديثة ومدت سكة حديد بآلاف الكيلومترات وسكنها سكنى قرار أكثر من نصف مليون أوروبي في المناطق الشمالية والجنوبية وأدخلت على الزراعة الوسائل الحديثة واستحدثت (الرباط) لتكون عاصمة جديدة. في حين أصبحت (تطوان) مدينة صناعية. وكازابلانكا (الدار البيضاء) ميناءً عصرياً. وراحت دفعات جديدة من الطلاب تتخرج في ثانويات وكليات أسستها السلطات الأجنبية. أقبلوا حال تخرجهم بل وقبل استسلام عبدالكريم على تأليف اتحادات ومنظمات طلابيّة تشارك في صنع القرارات بتشجيع من الفرنسيين والإسپان وتزوّد الدوائر الحكومية بموظفين كفوئين.

وتألف الجيش الجديد المراكشي من الفرق والفصائل التي كانت في الجيش المراكشي والإسپاني وانفصلت عنه عند الاستقلال[٧]. لم يكن ينطوي ضباطه على مشاعر عربيّة ولا اتجاهات قومية وقد سمي (بجيش التحرير). وبعكس ما فعلته الدول الناطقة بالعربية إلى الشرق كليبيا مثلاً لم تتجه مراكش إلى الشرق بل ألقت بكل ثقلها على الغرب لسد النقص التنكولوجي والثقافي والتعليمي فاستدعت ما ناهز عدده عشرة آلاف موظف ومعلم إسپاني[٨].

قلنا إن حزب الاستقلال لم يكن الوحيد في الميدان إلى آخر سنوات الحماية. إلاّ أن انشقاقاً حصل فيه ليتألف منه ما دعي بالاتحاد الوطني للقوى الشعبية الذي عرف بالاسم الفرنسي Union Nationale des Forces Populaires (واختصاراً UNFP) تزعمه مهدي بن بركة في أيلول ١٩٥٩.

من بين سائر الأحزاب والتنظيمات التي تألفت قبل الاستقلال وبعده لم يكن هناك

---

(٧) يذكر في هذا الصدد أنه في شهر تموز ١٩٣٦ ومن منطقة (مليله) الإسپانية في المغرب، كانت المدينة أول من رفع السلاح ضدّ الجمهوريين الإسپان وأن اشتراك الجنود المراكشيين بقيادة (الجنرال فرانكو) كان العامل الأساسي الذي أدى إلى الحرب الأهلية والقضاء على الجمهورية ومجيء فرانكو. وهو السبب في السياسة السخية التي اتبعها نظامه فيما بعد على الجزء الخاضع لهم في مراكش.

(٨) دائرة المعارف البريطانية طبعة ١٩٦٦. ج٥ الص ٨٥٠-٨٥١.

حزب قومي عربيّ أو أي حزب أو منظمة تدعو إلى شعارات عربية تمسّ الوحدة مثلاً.

وبات الملك الزعيم الدنيوي والروحي في الوقت عينه وكان يرى تجسيداً لآمال المجتمع الوطنية كثيراً ما تستمد الأحزاب القوة من التقرب اليه. والادعاء بأنه يدعمها ويقف وراءها.

وأعلن الملك اعتزامه على تغيير نظام الدولة إلى «ملكية دستورية» وعين مجلساً استشارياً لهذا الغرض تمثلت فيه الاتجاهات الفكرية كلها. ثم أعلن عن رغبته في التخليّ عن لقب السلطان واستبداله بلقب «ملك» وفي العام ١٩٦٠ خرجت منطقة طنجة عن وضعها الدولي وضمت رسمياً إلى مراكش.

ولم يعش الملك محمد الخامس ليشهد التغيير الدستوري في نظام الحكم الذي اقترحه فقد توفي في العام ١٩٦١. وفي العام ١٩٦٣ نشر الدستور بعد طرحه للاستفتاء العام وقبل بأغلبية ساحقة. وكان قد أعده لفيف من مشاوري الملك وفيه حصرت السلطة الاشتراعية بمجلسين أعلى وأدنى. إلاّ أن السلطة والصلاحيات والكلمة النهائية في شؤون الدولة بقيت للملك. على أن الأحزاب السياسية وفي مقدمتها الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP عدت الدستور رجعةً إلى حكم دكتاتوري(٩) فعلي بمظهر ديمقراطي شفاف وهاجمت الدولة والنظام. وقبل إجراء انتخابات عامة ثانية أعلنت الحكومة نبأ إلقاء القبض على عدد من زعماء حزب الاتحاد وإحالتهم إلى المحاكمة بتهمة قيامهم بمؤامرة لقتل الملك وقلب نظام الحكم بالقوة. فقاطع الحزب الانتخابات كما قاطعها حزب الاستقلال وهرب عدد كبير من الشخصيات الحزبيّة إلى الخارج. وفي العشرين من آذار ١٩٦٤ صدر الحكم (غياباً) على ثمانية منهم بالإعدام وعلى البقية بأحكام سجن مختلفة.

هذه المحاكمة كانت موضع انتقاد دوليّ ومحلي كبيرين، لاسيما بعد حادث

---

(٩) في أواسط الستينات انقلب الحزبان الكبيران الرئيسان إلى حزبي معارضة حال نشر الدستور بسبب احتكار الحسن الثاني السلطة تشريعاً وتنفيذاً وتفجرت تظاهرات طلابية من اليسار بدت إلى حين تهدد النظام الملكي تهديداً جدياً. وكانت هناك إضرابات عامة تم قمعها بالقوة. وقد تولى الحسن الثاني إلى حين (في ١٩٦٧) رئاسة الوزارة بحكم الدستور وكانت مراكش قد انضمت فور استقلالها إلى جامعة الدول العربية وأطلق الملك في مناسبات كثيرة تصريحات حول مساندة بلاده لمنظمة التحرير الفلسطينية ليس من منطلق قومي بل من منطلق ديني بالأحرى.

اختطاف زعيم المعارضة (مهدي بن بركة) في پاريس واتهام السلطات الفرنسية وزير الداخلية الجنرال بوفقير ورئيس الأمن العقيد حلمي بتدبير عملية اختطافه وتصفيته[١٠].

واستغلت حرب الأيام الستة أحزاب المعارضة للملك المطالبة بتغيير الدستور. وساد النزاع العربي الإسرائيلي الحياة السياسية والدبلوماسية ليترك قضية (المهدي بن بركة) في الخلفية. ومع أن الملك حاول استغلال هذا النزاع لصالحه أيضاً بإرساله إلى الجبهة ثلاث كتائب من خيرة قطعات الجيش المراكشي للقتال في صف (ج.ع.م) إلاّ أن معارضيه في الداخل وهم الجناح اليميني من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني واتحاد نقابات العمال المراكشي UMT (الجناح اليساري) أقدموا على تنظيم حملة عنيفة ضد «الصهيونية المراكشية» التي يحميها القصر والحكومة واتخاذهما منها موقفاً فاتراً. وكانت هناك تظاهرات صاخبة عنيفة ضدّ اليهود قتل على أثرها اثنان في مدينة (مكناس) ودعا حزب الاستقلال إلى قطع صلة الحكومة برجال الأعمال اليهود. كما طالب اتحاد النقابات إجراء تطهير لكل العناصر الصهيونية في جهاز الدولة. أدت هذه الاضطرابات إلى هجرة أكثر من سبعين ألف يهودي إلى إسرائيل. ونجم عن رحيلهم أزمة اقتصادية كما كان بداية سيئة جداً لموسم السياحة.

وهكذا بدا أن الانتصار لقضية العرب المركزية فلسطين لم يكن بدافع قومي من الجهتين الحكومية والمعارضة. وربما أسهم الدافع الدينيّ الصرف في الخطّ الذي انتهجته الجهتان. فالأسرة المالكة التي تصلها ببيت النبوة صلة رحم ما كانت لتفوت أية فرصة تعنّ لها لإظهار مقدار اهتمامها بقضايا العالم الإسلامي. بدليل استضافة الملك (١٩٦٨) مؤتمر القمة الإسلامي الذي حضره زعماء ٢٥ دولة إسلامية من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

أكدّ هذا المؤتمر مساندته لحركة التحرير الفلسطينية واستنكاره الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والطلب بعودة أورشليم القدس إلى وضعها السابق قبل الحرب. إلاّ

---

(١٠) في ٢٠ من كانون الثاني ١٩٦٧ رفضت الحكومة المراكشية مذكرة دولية باعتقال الجنرال بوفقير واثنين من كبار رجال الشرطة بتهمة ضلوعهم في عملية خطف واغتيال (بن بركة) من فوق أرض فرنسية، وتسليمهم للمحاكمة مع آخرين. فقابل ديغول هذا الرفض باستدعاء سفيره من الرباط وفعل المراكشيون المثل، وكانت هناك أزمة كبيرة بين الدولتين وفضيحة دولية كبيرة أساءت إلى سمعة الحكم كثيراً. وإن كان رئيس الأمن قد برئ بعد أن سلّم نفسه طوعاً للسلطة الفرنسية، لكن سير المحاكمات أثبت ضلوع محمد بوفقير الذي حكم غياباً بالحبس المؤبد.

أن مؤتمر القمة العربي الخامس المنعقد في الرباط نجح فحسب في إظهار قصور الدول العربيّة في الوصول إلى قرار موحدٍ. بله في نجاحها في تعميق خلافاتها وعجزها عن دفن الأحقاد. وفي ظني أن المغرب كان أول دول شمال أفريقيا الناطقة بالعربية من بدأ يبعد نفسه عن مشاكل القومية العربية بل عن الوسط العربيّ القومي بكل أشكاله متأثراً خطى تونس في سياستها بهذا الاتجاه.

* * *

ها أنا أشرف بالقارئ على ختام هذه السياحة في أبهاء التطورات الفكرية والسياسيّة والعسكرية التي عانتها الدعوة القومية العربيّة. ومن حقه والحالة هذه أن يتساءل عن بعض الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من هذه السياحة، في أخطر مرحلة مرت بها وهي مرحلة حرب الأيام الستة وما خلفته من آثار على الحركة القومية وإرهاصات زعمائها.

أول ما يدعو إلى التفكير والتأمل هو أن القوميين الثوريين العرب لم يكونوا يهتمون بعمل انقلاب ضدّ أولئك الحكام والقادة من الاشتراكيين العرب الذين عرّتهم حرب ١٩٦٧ وكشفت عن قصورهم الفاضح وقلة كفاءة لكنهم اهتموا بالتخطيط للانقلاب على أقل الحكام إسهاماً في هذه المعركة (كالسعودية وليبيا والسودان والعراق) بحجة أنهم لم يسهموا فيها، أو بالأحرى باتهامهم بالرجعيّة أو الاعتدال أو المحافظة على القديم. فالمهم في نظرهم هو التغيير الثوري بحدّ ذاته ولأجل التغيير الثوري فحسب تغيير في النظامين الاجتماعي والاقتصادي وفي إعادة تركيب الطبقة المختارة (النخبة) للحكم وتولي السلطة. وأرى أن العنصر الأناني يسهم هنا بالدور الأكبر. ولا أظن الغرض من المحاولة هو المساهمة المجردة الفعالة لدفع النظم الثورية الناجحة في انتزاع السلطة إلى طريق النضال العربي العام بمختلف اتجاهاته وأهدافه. وعلى هذا الأساس تغدو (الثورة) أو (الانقلاب) في البلاد الناطقة بالعربية نهايةً بحد ذاتها لا بداية، تهيّئ لقيام نظام حكم عسكري الطابع فردي السلطة يقوم مقام نظام مبتنى على نظرية الكفاح الطبقي أو يفي بمتطلباته، برفع «أبناء الشعب البسطاء» إلى مرتبة السلطة وبعضهم في مكان البرجوازية أو الرجعية الحاكمة من أبناء الطبقة الوسطى المرفهة. ولا بأس من دوام إلقاء بعض الخطب النارية ضد الصهيونية والإمبريالية وأخطار الاستعمار الجديد. وبهذا يتم الغرض الذي استهدفته الثورة.

هذا هو سبب هام واحد من أسباب أخرى يفسر عجز النظم العربية الثورية عن

الوقوف في وجه الصهيونية مثلاً أو تعبئة أي قوة فاعلة لمواجهتها أو إحراز أي تقدم في معركة وحدة المصير، وفشل كل محاولات الاتحاد بين الدول الناطقة بالعربية أو تقارب أو تهادن بين أيديولوجياتها القومية باي درجة من الدرجات.

كل تلك الانقلابات التي نجحت أو فشلت كانت توضع في كتب التاريخ العروبي في مقام الثورات الشعبية السامية القصد أو عند طائفة من النظريين والكتاب على الأقل. وقد أحصينا منذ العام ١٩٣٦ إلى آخر أيام العام ١٩٧٠ وهو النهاية التي وضعناها لكتابنا ٨١ انقلاباً عسكرياً نجح منها ٦٩ لا يصلح أي واحد منها بمقاييسنا التي أصبحت الآن مفهومة أن يطلق عليه اسم ثورة غير اثنين أولهما الثورة اللبنانية في العام ١٩٥٢ ضد حكم بشارة الخوري. وثانيهما ثورة ١٩٦٤ في السودان التي نزعت الحكم من يد العسكريين وأعلنت حكماً ديمقراطياً.

ومن المستحسن أن ألفت نظر قارئي إلى ملحوظةٍ هامة: إنه وفي كل تدخل عسكري ثوري لقلب نظام حكم مدني تجد الضباط الانقلابيين في العادة يبررون قيامهم بمقولة واحدةٍ أو عذر لا يتغير قط وهي أنهم ما تدخلوا الا لأنهم لا يملكون خياراً آخر. وأنهم يلبون مطلباً شعبياً لا يستطيع الشعب تحقيقه وأن عملهم هذا يهدف إلى إنقاذ البلاد من أنانية واستبداد الحكومات الفاسدة.

في أول انقلاب حصل للعالم الناطق بالعربية وكان في العراق أعلن مدبره «الفريق بكر صدقي» نفسه قائداً للقوات الإصلاحية وقال: «للشعب العراقي النبيل، ان الجيش العراقي الذي هو من أبنائكم قد فرغ صبره بسبب الحالة». وفي ٣١ آذار ١٩٤٩ نوّه البيان الذي برر به حسني الزعيم انقلابه في سورية «بالفساد المستفحل بين القياديين السياسيين وعبثهم بالدستور» كواحدٍ من الأسباب التي حملته على إحداث التغيير. وفي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بمصر كان بيان الضباط الختامي قبيل الانقلاب يظهر قلق الضباط من الحالة المتردية في الجيش ويتحدث عن الفساد والرشوة وعدم الاستقرار، وتغلب النفوذ الأجنبي على الحكم مما كان له الأثر الكبير على هزيمة الجيش المصري في فلسطين. وزعم قادة الانقلاب العسكري السوداني في ١٩٥٨ بأن البلاد كانت في حالة تمزق وفوضى وعدم استقرار بسبب التناحر الحزبي والأوضاع تزداد سوءاً وتردياً باطراد بحيث لم يجد الجيش خياراً إلا بانتراع السلطة بالقوة من أجل القضاء على الفوضى.

وفي ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق قال البيان الأول «إن الجيش قام بحركته هذه ضد

الطغمة الفاسدة التي وضعت نفسها في خدمة الإمبريالية. ووعد بإقامة حكومة تنبثق من الشعب»

وهكذا تجد الانقلابيين العسكريين منذ البدء يقصرون الإشارة فحسب إلى ضرورة استئصال الفساد وعوامله، والإصلاح الاجتماعي والاهتمام برفاه الشعب. ولا يتحدثون عن الرباط القومي بوصفه حجر الزاوية في انقلابهم إلا لماماً أو عندما يريدون اتهام النظام الذي اسقطوه بالتنكر للقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين فكل الانقلابات كانت ذات طابع محلي صميم تتحدث بياناتها عن اوضاع سيئة معينة. علماً أن التيار العروبي - كما رأينا - بات يظهر عادة بعد أن يوطد الانقلابيون حكمهم ومعه يبدر الخلاف في وجهات النظر القومية والتيارات الفكرية. وقد رأينا كيف كان هذا عاملاً على الانشقاق والنزاع الذي يؤدي إلى تآمرٍ جديدٍ وهكذا. وفي غضون المزايدات على القومية، وهي سوق ظلت رائجة طوال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين لاسيما تلك التي تتعلق بالوحدة، والاتحاد والتضامن والتحرر، رأينا كيف تنسحب هذه القضايا «المصيرية» إلى الخلفية لتحتل المركز الأول عنها مشاكل فرعية أخرى ذات علاقة بها. وفي مقدمتها مشكلة من يحكم؟

رأينا في أحيان كثيرة مشاركة وتعاوناً تتبرع به للضباط الانقلابيين مجموعاتٌ وقطاعاتٌ مدنية من أحزاب وكتل معارضة إلا أن أياً من هذه الفصائل والأحزاب لم ينجح في أن يكون صاحب اليد العليا في الحكم. ويبقى الحكم الفعلي للضباط. وسيبقى الضباط ضباطاً ولو خلعوا البزات العسكرية واستبدلوها بثياب مدنية. كما سيضطر المدنيون الذين أفلحوا في مقاسمة الحكم إلى ارتداء الزي العسكري ومنح أنفسهم رتباً عالية.

وبالتأمل ودوام التفكير في مشاهد وفصول الانقلابات ترد تساؤلات دائمة عن ضرورتها؟ أو حتميتها؟ هل تقدمت بقضية التحرر العربي خطوة إيجابية واحدة؟ هل استطاعت أن تبني علاقات صميمة وتفاهماً عميقاً مع القوميات الأخرى التي تعيش معها وإلى جوارها؟ هل أنها نفعت قضايا العرب كأمةٍ؟ هل استطاعت حل مشاكلها الخارجية؟ ثم ذلك السؤال الكبير: هل أن الأوضاع الخاصة التي اتخذها الانقلابيون مبرراً لإحداث انقلابهم كانت تستلزم انقلاباً عسكرياً، أو تجعل تغييراً عنيفاً مشابهاً أمراً لا مناص منه؟

قد يكون في الأجوبة المتصورة اختلاف قليل بالنسبة إلى حالة دون أخرى مع

الأخذ بنظر الاعتبار الفروق الظرفية. إلا أن جامعاً واحداً يبدو وهو يجمعها طراً. هو القاسم المشترك الأعظم بينها كافة: ما أعقبه كل انقلاب وما جره من عواقب. ما هدر من الأموال وضحى به من أنفس. ما أضاع من جهود وخسار في الممتلكات والعواطف والمشاعر. ما حققه من تقدم وإصلاح اجتماعي ورفاء اقتصادي وتحرر قومي.

ليس في وسعي بعد تحليل لتلك الأسئلة التفريق بين انقلابٍ وانقلابٍ على أساس المبادئ والعقائد ولا تقويم كل واحد منها بحسب درجة جدية وتفاني القائمين به ولا تقدير درجة تأزم الأوضاع التي كانت تحمل أولئك الضباط على انقلابهم. رغم ارتدائهم أحياناً ثوب العقائدية.

لا أدري كيف غابت عن الكتاب والمؤرخين محاولات تبرير الضباط انقلاباتهم بتعاليل ترمي إلى إعطاء صور مزيفة أو صور مبالغ فيها عن الأوضاع التي سبقت الانقلاب بغية كساء عملهم رداء الشرعية وأنهم قاموا بما ليس منه بد ولا سبيل إلى تفاديه.

مهما أكثر الضباط الثوريون ومشايعوهم من تقليد حركتهم آيات ثناء ومديح فستبقى انقلاباتهم غير ضرورية قط في مسيرة التقدم الحضاري لشعب أو أمة. وإنها ما كانت قط نتيجة حاجة وطنية ملحة، ولا بسبب وجود خطر خارجي ولا أزمة داخلية في الحكم تعذر حلها ولا نتيجة انحلال عام في السلطة، ولا تهديد لاستقلال البلاد أو الإخلال بوحدتها، ولا بهدف وقف فوضى داخلية عامة عارمة أدت إلى غياب فعلي للسلطة(١١).

في الواقع إنه من الصعوبة بمكان اتهام الملك فاروق ومصطفى النحاس وشكري القوتلي وهاشم الأتاسي والقدسي ونوري السعيد وعبدالإله والملك عبدالله والملك حسين بن طلال والملك إدريس السنوسي وغيرهم من الحكام الذين وصفوا بالفساد والاستهانة بالشعب بأكثر من اتهامنا أولئك الذين نزعوا السلطة منهم بانقلاب عسكري

---

(١١) في لبنان. عندما غاب كل أثر للسلطة في أيلول ١٩٥٢. وباتت لبنان أشبه بمقاطعات متحاربة. ثم وفي ١٩٥٨ عندما بدت لبنان بعين الحالة. لم ينتهز ضباط الجيش الفرصة لاغتصاب السلطة. وبقي النظام البرلماني قائماً. في حين بدا الأمر معكوساً في سورية العام ١٩٤٨. فعندما انفرط حبل الأمن واستدعي الجيش في كانون الأول لإعادة النظام - لم تدر الحكومة أنها مهدت السبيل لحسني الزعيم بعدها ببضعة أشهر ليقوم بانقلابه بحجة الاهتمام بقضية فلسطين.

أو حاولوا ذلك. ليس بوسعنا ان نعزو إليهم هزائم أعظم من تلك التي لحقت بالانقلابيين ونظمهم التقدمية أو العسكرية الثورية ومبادئهم الاشتراكية بتطبيقاتها الفاشلة ذات الضرر العظيم بالاقتصاد الوطني وبأسلحتهم العصرية المتطورة وبكل ضجيجهم الحماسي وحميتهم العربية وتثقيفهم العقائدي للطبقات الكادحة عمالاً وفلاحين ولا باستعداداتهم لخوض معركة المصير. أولئك الحكام «الطغاة» حافظوا على الأقل على سلامة حدود بلادهم الدولية زائداً ذلك الجزء الذي أبقاه الغزاة الإسرائيليون لأهلها الفلسطينيين في حين باتت حدود لبنان وسورية والأردن ومصر والعراق في عهد الحكام الثوريين نهباً لإسرائيل تصول فيه قواتها البرية والجوية وتجول.

وأولئك الذين وصفوا بالحكام الرجعيين المستبدين المتخلفين عقلياً عبيد المستعمر لم يكونوا في أي وقتٍ من الأوقات يمارسون حكماً فردياً مطلقاً مستبداً يسمو إلى الدرجة التي بلغها الحكام الثوريون التقدميون الأذكياء الأمناء على المصلحة العامة من التحكم والاستبداد والعبث بالقيم الإنسانية. بل كانوا إلى حد ما وبالمقارنة يتسامحون مع المعارضة في أحيان كثارٍ. ورغم ضيقهم بالانتقاد وعدم تحملهم له إلا أنهم ما كانوا يحاولون قط فتح جبهات متعددة للمنتقدين، ولا أن يحاولوا أن يضعوا أصابعهم في آذانهم عندما يشتد الضغط عليهم بوجوب الإصلاح. إلا أن الانتقاد لحكم الضباط الثوريين والانقلابيين كان يعد عملاً تآمرياً وجريمة ضد أمن الدولة. يتعذر على صاحبه أن يسلم من عواقبه أو أن يبقى حراً طليقاً.

كم استطاعت الأنظمة الثورية التقدمية الانقلابية تحقيقه في مضمار التقدم الاجتماعي والاقتصادي؟

في معظم الأحيان كان الحكام الجدد يقدمون على إجراءاتهم التعسفية بتهور تصحبه ثقة واعتزاز بالنفس. لم يكن بوسعهم مهما أنكروا إلا أن ينظروا إلى البلاد نظرتهم إلى معسكر كبير أو ثكنة ضخمة للجنود يديرونها بعين العقلية التي اعتادوها في حكم جنودهم ومرؤوسيهم. في أحيان كثيرة كانوا يستخدمون لفترات قصيرة ساسة مخضرمين وقادة من المعارضة للنظام القديم بمثابة واجهة وستر يحمي تصرفاتهم أو لأجل التدريب والتعلم منهم ثم نبذهم والاستغناء عنهم. يقذفون بهم خارجاً بعد أن ينتفي الغرض منهم كما تقذف ثفالة الشاي. لكن بعضهم ينحرف وينساق وتتبلد حواسه بالتدريج ليفقد إحساسه بالكرامة الضائعة وبعواقب مشايعته وآثارها على اسمه وشعبيته تاركاً عبادته لرموز الحرية ليصفق ويهتف لصنم الزعيم الجديد مع الجماهير الهاتفة

المصفقة التي يستطيع هذا الزعيم جمعها في كل وقت وحين لتهتف له وتسير خلفه.

سئل گزينوفان وهو من فلاسفة القرن السادس قبل الميلاد: «كيف سيكون البشر، وماذا سيكون موقعهم عندما تبدأ العقيدة تتزامن مع المثل الخلقية؟ وبعبارة أخرى: عندما تغدو الآلهة قوى خلقية أيضاً وليس فحسب قوى طبيعية واجتماعية وسايكولوجية؟ ماذا سيكون من البشر؟ ما هو موقعهم عندما يغدو العنصر البليد في الأسطورة سداً وعقبة؟» أجاب الفيلسوف: «لو كان الحمير أصحاب ديانة فإنها ستتصور آلهتها على شكل حمير!»

فبعد نجاح الانقلاب ترى الانقلابيين عادة يعدون بل يقسمون يميناً على إعادة الحياة الديمقراطية، على إقامة حكم ديمقراطي. إذن فهم يعرفون أن الحكم الديمقراطي هو خير من حكمهم وإلا ما وعدوا به.

ثم تأتي قضية فلسطين في الوسط لتقف عقبة أو لتكون حجة يتعلل بها الانقلابيون لعدم الوفاء بوعودهم بهذه القضية. قضية العرب الكبرى تحتاج قبل كل شيء إلى تقوية المؤسسات العسكرية وتحديث الجيش وبنائه ليكون قادراً على طرد العدو اليهودي وعودة الأرض المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين. وهذا يقتضي بناء صرح اقتصاد وطني حديث وتطويره ليكون قادراً على طرد العدو الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وهذا بدوره لا يتحقق إلا بتطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة (رجال العهد البائد) وتغذيته بالعناصر الكفوءة النزيهة (الموظفون الموالون والمنتفعون من التغيير السياسي). وبكل ما يتبع ذلك من تدابير الدفاع عن المصلحة القومية وكرامة الفرد ثم العمل على تحقيق الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج أو بالعكس. وهذه كلها يجب أن تنجز خلال الفترة الانتقالية.

ويبقى تحديد الفترة الانتقالية أمراً غير مرغوب فيه في أعظم الأحيان. ويظل مجهولاً أو مقطوعاً إذا جرى تحديده بسبب حصول انقلاب جديد على القديم لتبدأ معه فترة انتقال جديدة.

قلنا: ينزع الانقلابيون العسكريون في أحيان كثيرة بزاتهم العسكرية ورتبهم لكن بعضهم يصر على الاحتفاظ بها فهي في البلاد الناطقة بالعربية مظهر مهيب يفرض الاحترام والطاعة. وقد رأينا بعض الانقلابيين المدنيين يطاول الزملاء العسكريين ليخلع على نفسه رتبة عسكرية كبيرة.

هؤلاء الانقلابيون لا يدعون فرصة تعنّ لهم لتوجيه الحملات على النظم

الديمقراطية البرلمانية، باعتبارها نظماً رجعية تخدم مصالح طبقة معينة، ومهاجمة التقاليد الليبرالية. فالديمقراطية البرلمانية والتعددية الحزبية كانت دائماً عامل تفرقة فضلاً عن أنها تؤدي بله تمثل احتكاراً للسلطة. وأنها كانت مسؤولية عن الضعف الذي تشكو منه العروبة المحاطة بالأعداء. وكان ثم عدد كبير من الكتاب المهيّئين لترديد صدى هذه الادعاءات وكسائها نظريات واستنتاجات «علمية». بعض هؤلاء أرادوا أن يظهروا للناس مقدار حيادهم في تفاسيرهم وتعاليلهم - لم يكونوا يمتدحون الانقلابات بشكل مباشر بل رأوا في ظاهرة تعاقب الانقلابات في البلاد العربية دليلاً على ضعف الحكومات المدالة وفساد ساستها. ويبرر الآخرون التغيير الانقلابي تبريراً ذكياً بأنه ليس عملية انتقال من الديمقراطية إلى الدكتاتورية. بل هو حكم لايمقراطي تلا حكماً لاديمقراطيّ. ولست أدري كيف ملك هذا الصنف من المؤرخين والكتاب هذا القدر من الشجاعة والجسارة بإغفال الحرية النسبية في ظل النظام القديم، وإغفال المعارضة التي كان معترفاً بها إلى حدٍ ما[١٢] في حين يعتبر الحكم الجديد تلك الحرية والمعارضة خيانةً عظمى وتآمراً على حكم وطنيّ.

كان الجمهور يمارس حق الاقتراع بحرية تزيد كثيراً على الحرية التي يمنحها الحكم العسكري إن سلّم بهذا الحق لاسيما عند إقامة الحكم العسكري في ظل نظام الحزب الواحد. وهؤلاء العسكريون القوميون العقائديون، وهو الطرز الجديد الحزبي منهم، لا يلجأون إلى الانقلاب وإيصال حزبهم إلى السلطة، لا لأن حزبهم أو أحزاباً أخرى كانت تعاني اضطهاداً أو عمليات قمع وتحريم نشاطها أو مطاردة أعضائها، بل كثيراً ما كان اللجوء إلى الانقلاب يعود إلى عجز ذلك الحزب وضعفه جماهيرياً وتعذر وصوله إلى الحكم بالأساليب الديمقراطية. إنه بعبارة أخرى يرجع أصلاً إلى خيبة أمل زعمائه ونفاد صبرهم في محاولة الوصول إلى الحكم دون مناشدة الجيش للتدخل.

علينا مع ذلك أن نتأمل الوجه الآخر من العملة لإجراء تصحيح معين في وجهة النظر التي عرضناها. علينا أن لا نتخذ من تعاقب الانقلابات العسكرية دليلاً على فشل الديمقراطية في البلاد الناطقة بالعربية كنظام حكم بل يجب أن ينظر إلى الانقلاب

---

(١٢) كانت الصحف في العراق ومصر وسورية وليبيا تنشر خطب النواب المعارضين في المجالس الاشتراعية أو تقدم خلاصات لها.

كسبب من أسباب ضعف رسوخ المفاهيم والمبادئ الديمقراطية لا كدليل على عدم صلاحها فالتدخل العسكري فضلاً عن مسخ النظم الديمقراطية لا يتيحان مجالاً للنمو الطبيعي الصحي للنظم الديمقراطية ولا وقتاً لممارسة عملية التجربة والخطأ أو الصمود أمام الضغوط التي يقصد بها الإساءة إلى سمعة النظام الديمقراطي وإصابته بالهزال. وقد كان أبداً وفي الجوهر على طرفي نقيض من المفاهيم الفاشية التي غزت فكرة القومية العربية واعتنقها الضباط الانقلابيون بشعاراتها الخلابة لاسيما العمل للوحدة العربية الشاملة.

مع ذلك بقي لكلمة «الديمقراطية» هيبتها وتأثيرها المعنوي حتى في أسوأ النظم الدكتاتورية. إنك لترى هؤلاء الانقلابيين يفضلون في بعض الأحيان الدفاع عن نظامهم باعتباره لوناً من ألوان الديمقراطية المستحدثة. يقلدون بذلك النظم الشيوعية بادعائها أنها صاحبة الديمقراطية الحقيقية غير المزيفة التي يدعمها الغرب. تراهم يفضلون الإبقاء على النعت «الديمقراطي» لنظامهم الجديد، ويقولون إنهم يبنون الديمقراطية على مفاهيم حديثة لا تمتّ بصلة إلى الأنظمة البائدة المتفسخة. إن كانوا دعاة ديمقراطية صحيحة أليس أقرب السبل إليها العمل على تقوية الأسس الاجتماعية والاقتصادية وصيانة الحريات العامة والحقوق في النظام الديمقراطي القديم بدلاً من القضاء عليه؟

يتحدث الانقلابيون المنتصرون في بياناتهم الأولى عن ارادة الشعب وعن حقوق الشعب المستردة. وهم منشغلون في عين الوقت بتقويض آخر المؤسسات الديمقراطية ومحاربة المدافعين عنها حرب إبادة، كالمناظرة والفكر والتعبير الحر وتوفير الفرص المتكافئة وتشجيع المبادرات التلقائية فتسيطر على مرافق الحياة كافةً لأنها تجد تشكيلتها الحاكمة وحزبها الذي تنتمي إليه هما الأداة الصالحة لقيادة الشعب.

وفي حزب البعث العربي الاشتراكي أمثولة. الضباط البعثيون يتظاهرون بأنهم يعملون بإسناد من الحزب لكنهم يسيطرون عليه في الواقع إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً وإلا نشبت - وكثيراً ما نشبت - تلك المعركة الدموية في الداخل على السلطة. في شعار هذا الحزب المثلث تجد (الحرية) كما يعتبرها البعث مرحلة تأتي بعد الوحدة. فكيف يمكن إتمام الوحدة في حين لا يوجد شعب حر؟

«إن القدر الذي عهد إلى حزب البعث بمهمة حمل رسالة البعث العربي أعطاه

الحق في أن يقوده بقوة وبقسوة لأن البعث هو الطليعة وعلى الجماهير أن تسير وراءه»[١٣].

هكذا تتقرر الإرادة الشعبية من وراء قيادة معينة ويتبرير طغيان فئة صغيرة تتولى تقرير مصيره ومستقبله. فئة لا تمثله بأية حال ولا يعرف بها حتى الإعلان عن نفسها.

ويشرح «جلال السيد» وهو من مؤسسي الحزب والخارجين عليه في وقت مبكر معنى الحرية في نظر رفاقه القدامى فيقول:

«يتبع البعث مبدأ معيناً وهو أن الحرية لا يمكن أن يتمتع بها غير أعضائه الحزبيين. ولذلك فستبقى الديمقراطية دائماً أفضل نظام لأنها تملك القول الفصل في الخلاف بين المواطنين حول تفاسيرهم المختلفة لها. فهي أفضل من حكم الفرد الواحد أو حكم طبقة معينة»[١٤].

إن حكم الفرد النابع من حكم الحزب الواحد لا يتسامح قط مع معارضيه ويحرمهم حق المناقشة وحرية التعبير. ورغم ما يتمتع به من سلطة غير محدودة إلا أنه يخشى حرية الفكر والانتقاد ويظل خائفاً مرتعباً من دعاته، ذلك الرعب الذي تفصح عنه القوة الشرسة والمعاملة الوحشية والتدابير الوقائية والقيود القانونية المريعة[١٥].

---

(١٣) أديب نصور: النكسة والخطأ، بيروت ١٩٦٨ ص٤٥.

(١٤) النص مقتبس من رسالة «جلال السيد» المفتوحة المؤرخة في ١١ حزيران ١٩٦٤ إلى اللواء أمين الحافظ «رئيس المجلس الرئاسي السوري» (نشرت في: آراء ودراسات حول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. بيروت ١٩٦٤ ص٤٤). كان جلال السيد واحداً من البعثيين القلة الأعضاء في مجلس النواب السوري الذين دافعوا عن المبادئ الديمقراطية. وطلب إحلال نظام ديمقراطي ليبرالي وقتما وجد حزب البعث ينزع إلى ممارسة حكم الحزب الواحد بسيطرة الجناح العسكري فيه.

(١٥) كالقانون رقم ١٠٧ المعدل لقانون العقوبات العراقي الذي يفرض حكم الموت على كل من ينتمي إلى حزب البعث مخفياً عن عمد ارتباطاته الحزبية والسياسية السابقة. كما يقضي بعقوبة الموت على كل عضو في حزب البعث ارتبط أثناء التزامه الحزبي بأية جهة حزبية أو سياسية أخرى أو يعمل لحسابها ولمصلحتها (تم إعدام عدد كبير من الأبرياء بهذه التهمة) وهناك القانون رقم ٨٤٠ المعدل لقانون العقوبات العراقي وإليك نصه: «يعاقب بالسجن المؤبد ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة من أهان بإحدى طرق العلانية رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أو مجلس قيادة الثورة أو حزب البعث العربي الاشتراكي أو المجلس الوطني أو الحكومة. وتكون العقوبة الإعدام إذا كانت الإهانة والتهجم بشكل سافر وبقصد إثارة الرأي العام ضد السلطة.

وأصيبت مسيرة القومية العربية بنكسة كادت تكون القاصمة. فبالرغم من أوجه منافع معينة في الاشتراكية إلا أن طريقة القوميين العرب في تقديمها وهي عين الطريقة التي اتبعها «لينين» وسار عليها «ستالين» ومن اتبع نهجهما في ظروف زمانية ومكانية خاطئة وفرضها بالقوة وبشكل انتقامي أحياناً بعيداً عن الحكمة وبأسلوب مشوب بالتسرع الأهوج - أفقدها كل فائدة ترجى منها وجعلها مكروهة حتى من قبل كثيرين روجوا لها وتحمسوا ودعوا إليها في الماضي وزينوها للحكام في مناسبات كثيرة. كانت هفوة لا يمكن إخفاؤها أو إغفالها يرتكبها الانقلابيون بحق القومية والوحدة العربية. يفوق تأثيرها ذلك الأسلوب الأناني الشبيه بالانتقامي الذي اتبعه القوميون العروبيون مع الشعوب والأقليات العنصرية التي تعيش بين ظهرانيهم، الكرد في العراق وسورية، البربر في شمال أفريقيا، الزنج في السودان، الآشوريون والتركمان في العراق.

لا يمكن لأبرع قلم أن يعطي صورة صادقة لحجم ما خلفته الإجراءات والقوانين الاشتراكية من كره وفوضى وبؤس تعدى حدود البلد العربي الواحد لينشر المزيد من الشقاق ويثير عداءً غير مسبوق بين الشعوب الناطقة بالعربية في الوقت الذي يفترض أن تتحلى بالمزيد من التعاطف والتكاتف على الأقل لإعطاء دعوى الوحدة العربية ورص الصفوف حيال العدو الإسرائيلي شيئاً من الجدية والمصداقية.

لأول مرة في تاريخ هذه البلاد التي نزعت عنها قيود الاستعمار وتخلصت من النفوذ الأجنبي، لأول مرة تقوم سلطاتها الحاكمة بمصادرة أموال المواطنين تحت شعار العدالة والمساواة وبحجة استعادة كرامة وعزة الأمة العربية ولمد العرب بمزيد من القوة الاقتصادية في حين يمنع الإسلام بنصوص قرآنية واضحة ذلك منعاً باتاً.

وفي الوقت الذي يصر الحكام الاشتراكيون الجدد من غلاة القوميين العرب على شدة تمسكهم بتعاليم الدين الإسلامي وبأنه جزء لا يتجزأ من عقيدتهم القومية وركن من أركان حكمهم لا يسعهم إغفاله مؤكدين ذلك في دساتيرهم المؤقتة وغير المؤقتة. وينقشون على الأعلام الوطنية عبارة «الله أكبر» ويطلقون المغنية الشهيرة أم كلثوم لتغني قصيدة في مدح الرسول فيها هذا الصدر من بيت: «الاشتراكيون أنت إمامهم» يقصد الناظم به الرسول الأعظم. كل هذا يحصل في مجتمع يفترض فيه أن «لايكون للإنسان فيه الإ ما سعى» مجتمع إسلامي حقيقي لا وجود فيه لفروق طبقية أو دينية أو عرقية أو عرفية وحيث أفسح الإسلام لكل مواطن الحرية في تطوير نفسه وترقية مستواه المالي والاقتصادي.

إلا أن النظام الاشتراكي الذي فرضه عبدالناصر في مصر لأول مرة فأخذه عنه ثوريو العراق وسورية وليبيا واليمن رغم كونه في مرحلة التجربة والطفولة بات الأساس الذي يجب أن تقام عليه الوحدة العربية. وأصبح القبلة التي يتوجه إليها الجهاد القومي والميزان الذي توزن به قيمة الدولة من هذه الناحية أي للتحقق في هل أنها «دولة متحررة» مهيأة للوحدة أم أنها «دولة رجعية» ينبغي العمل على استبدالها. هل أنها دولة ذات طابع قومي أم هي مجرد حليف للصهيونية والإمبريالية. وستبقى الحقيقة هي هي.

فلاسفة الاشتراكية العرب مدنيوهم وضباطهم في هذه الأقطار يعيشون تحت غيمة طخياء من خوف قيام هجمة دينية عليهم، ماكان بمقدورهم التصريح بأن اشتراكيتهم التي أطلقوا عليها صفة «الاشتراكية العربية» إنما هي في الواقع شكل من اشتراكية «ماركس وإنكلز» التي حاول لينين وخلفاؤه تطبيقها بالحديد والنار. وقد وجدناهم وهم في حالة الخوف والحذر هذه يعملون جاهدين للبرهان على العلاقة الوثيقة بين اشتراكيتهم وفلسفة الرسالة المحمدية والتعاليم الإسلامية الصحيحة، بتسخير بعض الجهلة والإمّعات من العلماء الأدعياء للعثور لهم على نصوص من الأحاديث النبوية لإثبات إسلامية اشتراكيتهم، فأهانوا أئمة الشرع الأوائل والأواخر وهؤلاء الأخيرون آثروا الانزواء خوفاً وفقدوا تلك الجراة التي كان يتحلى بها أسلافهم في الأيام العصيبة كابن تيمية وابن حزم وآخرهم الإمام محمد عبده.

هذا الإحجام عن بطلان دعوى القوميين خشية المس بالشريعة أدى مما أدى إلى ظهور المتشددين الإسلاميين عند خلو الساحة من الدعوات القومية والانقلابات القومية، وصفة «المتشددين الإسلاميين» هي في الحقيقة مصطلح مهذب جداً يغطي الصفة الحقيقية للقتلة باسم الدين الحنيف من الإرهابيين قاطعي الرؤوس البريئة ومفجري أنفسهم المنتحرين. قالوا:

> «إن البرجوازية التي تمثلها الطبقة الوسطى ماعادت قادرة على أداء دور إيجابي في المجال الاقتصادي وان معارضتها للاشتراكية جعلها حليفةً للإمبريالية»[١٦].

---

(١٦) من نصوص مقررات المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد في دمشق في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣. وهو تعليل ماركسي صرف لا علاقة له بالإسلام وتنكره التعاليم الإسلامية.

ترى كم أصابت الاشتراكية العربية من نجاح وهي في طريقها إلى تحقيق مجتمع العدل والمساواة؟ وكم قطعت من أشواط في سبيلها إلى الوحدة؟

قبل أن يقدمها عبدالناصر عملياً للمجتمع العربي كانت مجرد شعار مدوّن في منهج حزب أو حزبين لا يسترعي أقل انتباه. ولذلك لم تكن محاولة هذا التغيير الاجتماعي الجوهري (الانقلاب) معروفة لدى القوميين العرب قبله. بعبارة أخرى لم يكن معروفاً عند دول شرقي البحر الأبيض المتوسط. ولا يمكن أن تخترعه عقلية عربية بمثل هذه السرعة الخاطفة إلا إذا افترضنا بأن المجتمع المصري ليس عربياً ولا ثورياً مغامراً كبقية العرب وهو صحيح إلى حد ما. ولا جدوى من الإنكار بأن التغييرات العميقة التأثير في ايديولوجية القوميين العرب وشعاراتهم هي نتيجة عملية استيراد واستعارة من العالم الاشتراكي كما بيّنا. والفارق الضئيل هو محاولة الاشتراكية العربية المحافظة على القشرة الإسلامية أو الحرص على إبقاء الحبل الذي يربط النظام الجديد بالإسلام بقدر ما حشدته الثورية القومية من تفسيرات معينة توطيء لاستقبال الأيديولوجية. وقد اتضح فيما بعد أنه أضيق من سُمّ الإبرة[١٧]. هذه الأيديولوجية العربية الجديدة لم تنجح في معالجة الفقر قدر ما نجحت في إرسال عدد متزايد من المصلين إلى الجوامع. إنها قضت أو كادت على الطبقة المتوسطة بقوانين التأميم القتالة وأزاحت الطبقة الحاكمة المنتفعة القديمة لتحل السلطة الانقلابية محلها بصلاحيات أوسع بكثير. فأغلقت مشاريع مزدهرة بعد أن أصابها الخسار بسبب سوء الإدارة والسرقات. وأحجم رجال الأعمال عن مباشرة أية مشاريع إنتاجية.

واقتضت الاشتراكية إجراء عمليات التطبيع والتلقين وغسل الأدمغة وتطويعها لخدمة سياسة الدولة وكانت نتيجة ذلك تدنياً في المستويات الأكاديمية، وإخضاع الأفكار والحريات لتوجيهات الدولة، بالقوانين الاشتراكية التي صاغها أناس اختارتهم الدولة ولم ينتخبهم الشعب ديمقراطياً. كانت القوة لتطبيقها واجبة وعنصر الإرغام فيها واضحاً، تدل عليه قسوة العقوبات التي تفرضها تلك القوانين على معارضيها.

ليس هذا وحده، فهناك تلك الحرب بين «الاشتراكيات» العربية نفسها عندما يسود

---

(١٧) مع هذا يرى جلال السيد «المرجع السالف الص ٤٠-٤١» أن الاشتراكية التي ذكرت في منهاج حزب البعث العربي الاشتراكي ليست اشتراكية ماركسية. بل كانت نوعاً من اشتراكية الدولة. لأن الاشتراكية الماركسية هي الشيوعية في الواقع.

جفاء بين نظامين ثوريين فيشرع أحدهما باتهام الآخر بتشويه الاشتراكية عن طريق فرضها بالقوة وليس بالموافقة الشعبية:

«عندما يهاجم النظامُ الناصري حكمَ الملك السابق فاروق الاستبدادي، ويرفع شعار الحرية من طرفٍ ويقضي على الحريات من طرفٍ آخر ويفرض نظاماً عسكرياً وحشياً نصف الشعب فيه جواسيس على النصف الآخر - نجد عندنا هنا أزمة أخلاقٍ. وعندما يعلن الحكم بأن النظام الاشتراكي هو ضروري لاستعادة حرية الفلاح والعامل، ويقيم الدنيا ويقعدها ضد الإقطاعي والرأسمالي لأنهما جردا العمال والفلاحين من حرياتهما، ثم يعود هو ليسلب من الجميع حرياتهم، فهاهنا أزمة أخلاق أيضاً»[١٨].

وبتغيير بسيط في الأسماء المصرية إلى أسماء سورية نجد الأمر عينه يصح قوله على اشتراكية البعث.

إن الطبقة المتوسطة المقصودة هنا التي كادت الاشتراكية العربية تقضي عليها بل كان برنامجها القضاء عليها هي باعتراف الماركسيين اللينينيين أنفسهم طبقة حققت إنجازات عظمى في تاريخ التقدم البشري ولولاها ماكان يمكن أن تحصل البروليتاريا (الطبقة الكادحة). هذه الطبقة أحدثت خلال الخمسينات والأربعينات في العراق وسورية وفي مصر خلال الثلاثينات ما يمكن اعتباره ثورة عظيمة سلمية في الاقتصاد والصناعة. ولم تقف بل ظلت تمد جذورها في البنية التحتية بعد الحرب العالمية، تكذب عملاً دعوى القوميين الاشتراكيين، فضلاً عن الدمار الواضح الذي أحدثته قوانينهم عند أول تطبيق لها. دمار أصاب كل الطبقات الاجتماعية بدءاً بالفلاح الأجير الكادح وانتهاء بالإقطاعي الكبير. ناهيك بالحرفيين والتجار صغارهم وكبارهم، وكالت للاقتصاد الوطني ضربات أليمة.

ومثلما حصل في مصر أدرك مهندسو الاشتراكية في العراق وسورية بأن التغيير والاتجاه نحو الاشتراكية سيواجه مقاومة قوية. فأقدموا على استثناءات وحاولوا التخفيف من القيود وإخراج عدد من المشاريع من التأميم وناوروا وخاتلوا ووعدوا وفسروا وجاهدوا للبرهنة بأن «اشتراكيتنا أصلاً تنبع من تقاليدنا الإسلامية» ولم يقفوا

---

(١٨) من مقال «الحافظ جمالي» عنوانه «أزمة أخلاق» نشر في جريدة النصر الدمشقية بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٢.

دقيقة واحدة ليفكروا وليدركوا بأنهم إنما ضحوا بقضية العروبة على مذبح الاشتراكية.

وأظهر وجه لهشاشة ذلك المجتمع العربي الاشتراكي هو هزيمة حرب الأيام الستة. وهي هزيمة فاقت هزيمة العام ١٩٤٨ العسكرية والسياسية حين لم يكن وقتذاك دولة عربية واحدة تدين بالاشتراكية[١٩].

الوجه المظلم الآخر للاشتراكية العربية هو تدمير القدرات المادية لعمليات التأميم والمصادرة، والروتين (البوروقراطي) القتّال الحكومي المصحوب في أغلب الأحيان بالديون والنقص في المواد الأولية وحالة الكآبة التي تخيم على النفوس لأناس وجب عليهم مكافحة هذه المعوقات في ظل نظام لا يكنّون له عطفاً أو وداً لأنه صادر مُلْكَهم الذي هو جزء من حياتهم وكيانهم. بالنتيجة أصابت الاشتراكية تلك القوى الروحية العربية الخالصة وهي القيم المعنوية التقليدية مفخرة الطباع والخلق العربي اللذين عرفناهما وأكبرناهما في هذا الشعب النبيل، وخلق مدرسة قوامها الكذب والنفاق والابتزاز والشك والغدر والخيانة.

وقد نضيف وجهاً آخر لمظهر ثوري عربي يمكن أن ندعوه «بالاحتكار القومي» لأنه لم يخضع مطلقاً لعملية التأميم الاشتراكية. من مظاهره الشك المتبادل بين القوميين

---

(١٩) قضت الاشتراكية على القدرة العسكرية أو أصابتها بضعف شديد بوضع أمن ومصالح النظام فوق مصلحة البلاد وبطرد القادة والعسكريين المحترفين غير الموالين بالجملة وإسناد مناصب قيادية هامة لحزبيين لا مؤهلات لهم أو باخضاعهم أو إذلالهم بإناطة المسؤوليات الكبرى لا بهم بل بضباط حزبيين صغار. ولعبت المذاهب الدينية لعبتها هي الأخرى كما حدث في سورية العام ١٩٦٣ عندما أقدم حزب البعث الحاكم الذي غلبت عليه أكثرية شيعية بإحالة مئات من الضباط السنيين إلى التقاعد. وهو تطهير شمل ضباط البحرية والقوتين الجوية والبرية، حتى أن بعض الوحدات تركت من غير ضابط (مطاع الصفدي: حزب البعث، بيروت ١٩٦٤، ص٣٣٩). والقوات العراقية التي حركت إلى الأردن في حزيران ١٩٦٧ لم يعط لها عتاد حتى عبورها الحدود الأردنية. لذلك لم يكن بوسعها الدفاع عن نفسها ضد الغارات الجوية الإسرائيلية. وبمقابل ذلك وجدنا القوات الأردنية الصغيرة الحجم تصمد وتخرج من المعركة رافعة الرأس رغم قلتها وفقر عتادها. وفيها يقول الملك حسين: «كانت الفصائل المتراجعة تمر بي وهي تناشدني متوسلة اعطنا غطاءً جوياً وسنعود إلى القتال». هذه قوات قبائلية بسيطة التسليح أشرف على تدريبها البريطانيون وسلحت بأسلحة عتيقة لفترة الحرب العامة الأولى. حاربت بصدقٍ وأدت واجبها حتى بدا الولاء للملكية الرجعية أشد وأقوى من الولاء للأنظمة الثورية الاشتراكية في كل من مصر والعراق وسورية (يستحسن مراجعة آراء مماثلة في كتابيْ المذكرات لعبدالكريم زهرالدين، والتجربة المرة لمنيف الرزاز. وهما من المراجع السالفة).

والعداء الكبير بين فصائلهم. فمن عادة المستأثر بالحكم من أحدهم الشروع أولاً بمهاجمة القوميين الآخرين الذين يرفضون السير في خطهم، يقتلونهم بمحاكمة أو بدونها أو يودعونهم السجن ويُشهّر بهم. والمسألة لا تتعلق بمن يكون رفيقك يوم أمس في الحزب وعدوك اللدود في هذا اليوم فميدان الكر والفر على السلطة والزعامة داخلي قدر ما هو خارجي. والنتيجة أن قاموس الشتائم وحده كان الغالب، لكثرة ما اخترع من الأوصاف والنعوت التي تتعلق بالخيانة والعمالة للاجنبي والتآمر.

بهذه الوسيلة فقد سواد الشعب القوة على الإيمان بأي شيء. لاسيما إيمانهم بأقوال الحكام. ولم يعد بعض الزعماء القوميين بالمقابل يقيمون وزناً لكرامتهم أو يحرصون على سمعاتهم. ولا يأبهون بالنزول بأنفسهم إلى أدنى المستوى الخلقي لأي أناني أو انتهازي[٢٠].

واختار المثقفون والكتاب العرب عموماً عدم المخاطرة بحرياتهم وأرواحهم - في الخوض بتفاصيل الآثار السيئة التي نجمت عن محاولة تطبيق الاشتراكية. وبعضهم كان يخشى أن يوصم بالرجعية أو يصنف في عداد القوى المضادة للثورة أو الاتهام بالعمالة إما للأجنبي وإما لإسرائيل بنوع خاصٍ. في الوقت الذي كان أعلام الدعاة للاشتراكية العربية وكتابها يصمون المعتدلين والليبراليين والديمقراطيين بالرجعية وأفن الرأي. وخوفاً من هذا وما يجره عليهم من متاعب كان هؤلاء يؤثرون أن لا يظهروا أو أن يحاولوا الإبقاء على صلة جيدة بتلك الأنظمة لاسيما أولئك الذين أسهموا بدور فعال في محاربتهم الفساد والتفسخ السياسي في الانظمة المبادة.

وهذا هو نوع جديد من «التقية». إنها التقية السياسية.

* * *

---

(٢٠) انتقد حزب البعث دكتاتورية حسني الزعيم (١٩٤٩) فقبض على رئيسه ميشيل غفلق وأودع السجن أياماً قلائل لم يطق خلالها البقاء بسبب تعرضه لمضايقات قليلة فجحد عقيدته برسالته السيئة الصيت للدكتاتور وتنصل منها وقال انه وحزبه مخطئون في انتقادهم له وبذلك اشترى حريته. ووجه إليه قادة البعث الجدد في تشرين الأول ١٩٦٥ على عهد حكومة زعين تهمة «استخدام الضباط لتهديد البرلمان في ١٩٥٤ واستغلاله الاشتراكية سلاحاً لمحاربة معارضي سياسته» (كما جاء في التصريح الرسمي لحزب البعث في حينه) وقتل البعثيون القياديون زملاءهم في كثير من الأحيان في معارك الفوز بالزعامة لا لأسباب تتعلق بالتفسير العقائدي.

القضية العربية والدعوة إليها والعمل لها باعتبارها قضية تحرر بالشكل والأسلوب الذي شرحناه خدمت السياسة السوفياتية والسياسة الإسرائيلية. ففي غضون السنوات العشرين أو الخمس والعشرين التي تلت الحرب العظمى الثانية أصدرت مدارس الفكر القومي العربي عدة دورات من الضباط والحكام الانقلابيين والثوريين العسكريين، معادية للغرب أشد عداء، دفعات متعصبة لا تجد أي شيء حسن في الغرب وتتصوره غولاً همه ابتلاع الأمة العربية واستنزاف مواردها الاقتصادية إلى آخر قطرة. وكان الاتحاد السوفياتي وإسرائيل يرقبان بعين الرضاء الارتياح - كل بتقويمه الخاص - الأنظمة الديمقراطية الضعيفة الحديثة التكوين المتهمة في ولائها وهي تتهاوى تحت مطارق الجيش.

الاتحاد السوفياتي كان يتمنى مزيداً من اعتماد القوميين العرب عليه وعلى العالم الشيوعي حتى ولو من الصين. كان ينفخ في كير القومية لغرض إبقاء مشاعر الكره للغرب في مسبك البلاد الناطقة بالعربية وهدفه إزالة كل مراكز النفوذ والقواعد الغربية والأميريكية في العالم العربي.

وإسرائيل كانت وستبقى دائماً تهتم بأن يبدو العرب كأنهم أعداء للغرب ولكل ما يمثله من حضارة ورقي. تريد ان تبدو إسرائيل للغرب وكأنها محاطة بأعداء يريدون القضاء عليها - لتبرير طلبها وحاجتها إلى الدعم العسكري والمالي باستمرار، لتكون مستعدة لمواجهة حلفاء الاتحاد السوفياتي الجدد الذين يحيطون بها في غمار الحرب الباردة. ولأنها تريد أن تثبت بأنها صاحبة الدور الرئيس المدافع عن مصالح الغرب في هذا الجزء من العالم.

وسيكون من قلة الفطنة أن ننسى كم حصّل الضباط الثوريون والقوميون والدول العربية التقدمية من أسلحة وقروض سهلة طويلة الأمد ومن كثير من الهدايا والمنح والتدخل الجدي المساند في عالم الدبلوماسية من قبل الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية. إلا أن كل ذلك لم يزد من قواهم ومعنوياتهم ووحدة كلمتهم. فهذه البضاعة المستوردة من الخارج كانت دائماً تهدف إلى تشجيع الحلول المختلفة والتفاسير عند الأجنحة القومية فتعمل على بذر الخلاف بدل الاتحاد.

وتدور حجج أولئك الذين يدافعون عن ضرورة الحكم العسكري وحكم الحزب الواحد أو الحاكم المطلق الواحد أو كل نظام استبدادي تحكمي بأنه النمط الذي اعتاده الشرق الأوسط وأنه هو وحده القادر على تحقيق الوحدة العربية. قالوا إن الديمقراطية

هي حصيلة تقاليد معينة وتواتر ظروف زمانية ومكانية ذات أوصافٍ خصوصية جداً وبعبارة أوضح: إنها شجرة لا يمكن أن تنمو وتورق وتثمر إذا ما أعيد زرعها في تربة غريبة. وفي البلاد الناطقة بالعربية جرت محاولات عدة لغرسها وتعهدها بالعناية إلا أنها زرعت حيث تنبت أشواك الطغاة والمستبدين التي تعلوها فتخنقها.

هذه مبالغة مفرطة في القسوة على عقلية المواطن العربي بطبقته المتعلمة الواعية. ليست مبالغة بالأحرى بل ما هو أشبه بالشتيمة تفصح من عدة أوجه عن التحامل المقصود والتجاهل الأحمق للعمق الثقافي العربي بله النضوج السياسي للطبقة المثقفة. والتجارب الديمقراطية فيها لم تبخل بالضحايا التي عملت بإنكار ذات على نشر مفاهيمها بالكتابة وتأليف الأحزاب والمعاهد شبه السياسية كالنوادي والجمعيات بما فيها الخيرية منها والثقافية فهذه كلها مظاهر ديمقراطية وسبب وجودها هو تطبيقات الديمقراطية الوليدة التي جرت محاولات التآمر القومي العروبي عليها.

قد يبدو لبنان بمجتمعه المعقد خير مثل يضرب لحيوية النظام الديمقراطي وصلاحه في كل الظروف. فقد أصر هذا المجتمع على نظامه الذي فضله لنفسه عشية الاستقلال وتمسك به رغم كل الحروب الأهلية الدموية الطويلة والزلازل السياسية التي عاناها. عاش النظام الديمقراطي ولم يحاول أحد استبداله بنظام عسكري دكتاتوري.

الأنظمة الانقلابية العسكرية بضباطها الحزبيين والعقائديين واللاحزبيين كانوا يتبنون في بياناتهم وتصريحاتهم صدقاً أو تمويهاً قضية العرب والوحدة العربية وتخليص المجتمع العربي من النفوذ الأجنبي (الاستعمار: حديثه وقديمه) لكنها - وقد وجد منها خمسة أو ستة في وقت واحدٍ - جعلت بعلاقاتها الزئبقية السريعة التحول وأنانياتها أي شكل من أشكال الوحدة ضرباً من الخيال. حتى بدت تلك الحدود التي رسمها الاستعمار والإمبريالية لتلك البلاد الناطقة بالعربية وكأنها حدود مثالية طبيعية رغم أن الأجنبي رسمها لمصلحته وحده وبناء على مساومات وتسويات دولية حرص عليها الانقلابيون بعد مجيئهم بوصفها حدوداً شرعية يقف على حراستها الجيش. فمن هذا الطرف وذاك يتكلم أفرادهما لغة واحدة ويتجهون نحو قبلة واحدة في صلاتهم ولكن لا يسمح لمواطن من هذا البلد بزيارة «شقيقه العربي» في البلد الآخر من دون الجواز والإجازة التي تسمح له بزيارة أي بلد امپريالي أو استعماري. وما من شك في أن نوعاً قوياً من الوحدة أو الاتحاد كان سيتحقق من تبني نظم ديمقراطية متشابهة في البلاد الناطقة بالعربية تخرج عن إطار التعايش بسلام ومحبة إلى نطاق أوسع من التعاون

والاحترام المتبادل وتوحيد السياسات الخارجية والتبادل التجاري والاقتصادي والثقافي، بعيداً عن المناورات اللاخلقية، والمؤامرة المتبادلة.

ولكن جرى الأمر خلاف ذلك تماماً. وقد غلب الطبع على التطبع لنجد طائفة كبيرة من رواد الديمقراطية في سورية والعراق يعجزون بعد فترة قصيرة عن وضع الحكم في بلادهم على خط المسار الديمقراطي السليم فيصيبهم اليأس من قدرتهم على القيام بأي عمل مثمر ويتجهون بأنظارهم - وهذا موطن العجب - إلى الجيش ليقوم عنهم بالمهمة باعتباره جزءاً من الشعب وأن ضباطه مع جنوده يدركون جيداً المهمة الملقاة على عاتقهم وهي التغيير السياسي[٢١].

لكن الضباط السياسيين الثوريين خيبوا ظن أولئك الذين كانوا بطيبة قلب، بل بسذاجة وقصر نظر، ينتظرون قيام هؤلاء الضباط المتصرين بإعادة الجيش إلى «ثكناته» كما كانوا يدعون وتسليم الحكم للمدنيين. وكانت النتيجة أن يزج هؤلاء الضباط بلادهم في بحران التجربة الاشتراكية بمثابة بديلٍ للديمقراطية ومبادئها ومثلها، وكضمان لبقائهم في الحكم.

كم خدمت الاشتراكية فكرة القومية والوحدة عند القوميين العرب؟ وكم أمدّتها بقوةٍ؟

لا أظن اشتراكيا عربياً واحداً يجرؤ على البحث في هذا المضمار، لأن كثيراً من الزعماء القومين العرب سيخيبون ظنه.

في ١٣ تموز ١٩٦٧ تحدث الدكتور صلاح البيطار أحد مؤسسي حزب البعث عن الإرهاب والديماگوگية لمراسل جريدة الحياة[٢٢] فقال :

«النظم الاشتراكية العربية بجمودها العقائدي وتبنيها مبادئ وأيديولوجيات أجنبية كان لها رد فعلها السيّئ. وهزيمة العرب في حزيران ١٩٦٧ كانت العقوبة العادلة لأخطاء العرب في الفكر والعمل»[٢٣].

---

(٢١) هذا ما كان يظنه الديمقراطيون العراقيون عندما وضع الجادرجي وصحبه أملهم في التغيير العسكري بقيادة الفريق بكر صدقي. فقد اضطروا إلى ترك الساحة لحكمه والتواري خوفاً من بطشه بعد أسابيع قلائل.

(٢٢) نشر الحديث في ١٤ تموز في جريدة الحياة البيروتية. بتوقيع مراسلها زهير الشلق.

(٢٣) وهذا نموذج من تصريحات لابنة ستالين (الوليفا ستالينا) في برنامج «قابل الصحافة» (نشر في جريدة لوس انجلز تايم) ٢٢ أيلول ١٩٦٩ : «إن أولئك الذين يريدون أن يجعلوا الاشتراكية =

أخيراً علينا أن نذكر القارئ بما أوردناه في الفصول الأولى من كتابنا بأن فكرة القومية العربية المؤدية إلى وحدة أقطار الناطقين بالعربية إنما كانت بدعة وتطويراً أقدم عليه عرب أو مستعربون ليبراليون من مثقفي الطبقة المتوسطة لا تشوبها نعرة عنصرية ولا تعصب. وأنها لم تكن قط من اختراع مفكري البعث أو عقلية عبدالناصر أو القوميين الحركيين أو الضباط الأحرار وغير الأحرار أو العناصر الوحدوية وغير الوحدوية. كما علينا أن نذكر أيضاً بأن رجال الحكم الذين وجدناهم على رأس الدول التي حررها الاستعمار من الحكم العثماني كانوا مجاهدين قوميين طبعوا قوميتهم بمسحة من الليبرالية واتسعت أفكارهم إلى حد كبير لتفهم مطالب القوميات الأخرى التي تعايشها في الوطن الواحد. في حين جرفت بعضهم الأفكار النازية ونظريات التفوق العنصري. وحاول بعضهم جر أنظمتهم الديمقراطية لخدمة مصالحهم ومصالح الحاشية والبطانة. كانت هناك مشاريع جدية في سبيل نوع من الوحدة كمشروع الهلال الخصيب ومشروع سورية الكبرى. إلا أن التيارات القومية الجديدة التي غزت الساحة بنهاية الحرب العظمى الثانية تحاشت أمثال هذه المشاريع وشجبتها بوصفها مشاريع إمبريالية استعمارية. إلا أن هذه التيارات القومية المتعصبة لم تشجب مشروع إقامة جامعة الدول العربية رغم أنه بالأصل مشروع بريطاني، مشروع أقامته دولة إمبريالية استعمارية، مشروع فاشل منذ تكوينه حتى ساعة كتابة هذا الفصل.

ويبدأ الصراع بين الاتجاهات القومية نتيجة التخبط والعداوات والصدامات الموسمية ليؤدي إلى تعاون جميع رسل القومية العربية وزعمائها الجدد في العمل على استخدام المجارف والمعاول لحفر قبرٍ لأسمى هدف لها وهو «الوحدة الشاملة».

رسول القومية العربية الأعظم يتدخل تدخلاً سافراً في قلب الأنظمة والتآمر عليها. البعث يعمل حثيثاً على نسف الحكومات في سورية. المتطرفون العسكريون العروبيون يقلبون العروش في اليمن وليبيا ويحاولون ذلك في مراكش والسعودية والأردن. الجزائر تتخلى عن الديمقراطية وتتبنى نظام الحزب الواحد الفاشي الاشتراكي ولتنأى شيئاً فشيئا عن دعوى القومية العربية إزاء الضغط الديني الذي استغله الثوار - لتهوي في وهدة الإرهاب والقتل المنظم الجماعي.

= بديلاً عن الديمقراطية هم عميان. الحياة الاشتراكية في روسيا هي كابوس مرعب سيقضي عليها يوماً ما».

إن الدعوة إلى وحدة القصد أو الوحدة الشاملة، أو العمل لتحقيق التضامن العربي كل هذه دعوات شريفة نبيلة مفيدة. إنها لم تكن قط مثلبة أو عيباً يرمى بهما دعاتها أو أي من العرب الذي يعتزون بأرومتهم ويفخرون بتقاليد أمتهم وأخلاقها وأيامها الغر وتاريخها. عقيدة لو تولاها الليراليون وأحرار الفكر العرب لأفسحت لأفضل السبل مجالاً للوصول بالشعوب الناطقة بالعربية إلى المجد والعز والأهداف الضافية لحياة أفضل. أما أن تستخدم تلك العقيدة بمثابة أداة دعائية وديماگوگية من أجل الوصول إلى السلطة بالنار والحديد وسوطاً يلفح ظهور القوميات الأخرى وأقفيتها، وأداة لارتكاب جرائم جماعية بحق الأخوة الأشقاء في الوطن الواحد أو الأوطان الأخرى، فهذا ليس من دواعي الفخر والاعتزاز. وقد كانت قبلها عاملاً لا يمكن إغفال تأثيره لوصول الكثير من البلاد الناطقة بالعربية إلى مرحلة الاستقلال. إلا أنها ماعادت بذات فائدة للعرب ولا مصدر وحي لهم ينير ظلمات السبيل إلى المستقبل الزاهر عندما تدخل الضباط «الأحرار» مباشرة أو عن طريق أحزاب متعصبة فأفسدوا مسيرتها بجعلها مرقاة تبلغ بهم إلى السلطة لتخدم أنانيتهم فحسب.

أقف في هذا الفصل بالقارئ لإكمال ما بدأته في الفصل الختامي من هذا الكتاب حول مصير الحلم العربي بالوحدة بعد وفاة أكبر قادتها على الإطلاق جمال عبدالناصر.

ملحق

حول التكوين العرقي لشمال أفريقيا

لايُعرف للفظ «بربر» أصول محددة، وهو يطلق حالياً على الأقوام التي تسكن شمال أفريقيا. ولعلّ الاسم جاء من الكلمة الاغريقية القديمة بربروي (البرابرة). والكتابات المصرية للقرنين السابع عشر والثالث عشر قبل الميلاد تتحدث عن قبائل البرابرة (بيرابراتا) والمصريون يطلقون على فروع البرابرة من القبائل أسماء معينة مثل (ليبو، ومشواشة، وتماهو، وتيهنّو، وكاهاكا). وفي أيامنا هذه هناك عدة قبائل من البربر تطلق على نفسها هذه الأسماء. وللقبائل الكبيرة منهم فروع كفرعي زواوا وجَباليا في طرابلس وتونس، وكالشداوية وقبيلي وبني مَزب في الجزائر، والشلوه وأمازيغ وبربر في مراكش والطوارق ولوشاغ وسرگو في الصحراء تجوبها طولاً وعرضاً. ويطلقون على أنفسهم عادة أوصافاً ونعوتاً مشتقة من كلمة (أمازيغ) ولغتهم الأمازيغية هي واحدة من اللغات الحاميّة لها جذورها كما يرجح علماء اللغة في الفرعونية. والبربر الخلّص عنصرياً من أيّ شائبة قومية أخرى هم الأكثرية المطلقة في مساحة من أفريقيا تمتد من واحة سيوه في مصر حتى سواحل المحيط الأطلسي. ومن نهر النيجر جنوباً حتى سواحل البحر الأبيض المتوسط. وهم في كل من ليبيا وتونس والجزائر (خصوصاً) ومراكش وموريتانيا الأغلبية المطلقة من السكان وقد يربو عددهم على ثلاثين مليوناً. وكلهم مسلمون على المذهب المالكي إلا أقلية ضئيلة مسيحية ويهودية. وهم اليوم يفخرون بقوميتهم وليس بين أظهرهم من يستطيع أن يدعي بعروبة خالصة إلا الأقل من القليل الذي امتزج في وقت متأخر مع هجرة عربية كبيرة ثانية متأخرة في القرن الثاني عشر الميلادي.

ويتفق علماء الأنثروبولجي واللغة بأن البرابرة هم من الشعوب القوقاسية Caucasoid مع أن اللغوي گرينبرغ J.H. Greenberg يرى أن لغتهم تمتّ بالقرابة إلى اللغات التي يتخاطب بها الأفارقة المجاورون في بحيرة تشاد. ويصنّف لهجاتها المحلية إلى: مصمودة وصنهاجة وزناته، وهذه بدورها تنشعب إلى لهجات عدة محلية. تتضمن قاموسياً عدداً قليلاً من الكلمات العربية وما يرجع منها إلى أصل للغات البحر الأبيض المتوسط وعناصر لاتينية ومفردات فرنسية وإسپانية. ويلاحظ أن قبائل (الطوارق) وهم

البدو منهم ينظمون أشعار حب ويكتبونها بالطقناجية وهي ألف باء بربرية قديمة. وبخلاف ذلك فالمتعلمون منهم يكتبون العربية، أو يكتبون العربية بقلم بربري، وأهل المدن والمتعلمون منهم يعرفون الفرنسية والإسپانية أو كلتيهما.

يزاول البربر في هذه البلاد التي ذكرناها الزراعة بأشكالها البدائية. وبعضهم كما تدعي دائرة المعارف البريطانية يستخدمون كأدواتِ الحجارةَ المهندمة. ومن هذا العصر وصلت إلينا أخبار وتقاليد متناقلة واسعة الانتشار عن غارات أسلاف أو أجداد للبربر من الصحراء الغربية طردوا أو استأصلوا الأقوام التي سبقتهم بحروب قبل بدء التاريخ. وروي عن حروب بين (الغمارة: مصمودة) وبين الصنهاجة الذين استظهروا على الأولين. وأسس اليونان والفينيقيون مدينة قرطاجة التي دمرها الرومان في القرن الثالث قبل الميلاد، وأسسوا لهم مستعمرات في تونس وشرق الجزائر وغرب مراكش. كان تأثير هذا الاستعمار بدرجة من القوة بحيث تنصّر الكثير من البربر وتكلموا اللاتينية. وليس من قبيل الخروج عن الصدد القول بأن واحداً من أعظم فلاسفة ومفكري المسيحية القديس أوغسطين الجزائري (٣٥٤-٤٣٠م) كان بربرياً كتب مؤلفاته باللاتينية.

في عين الوقت تمكن اليهود من التوغل في مجاهل الصحراء وسكنوا بين ظهراني البربر وزاولوا الصناعات المعدنية والتجارة حين نشط المبشرون المسلمون بعد الغزو العربي الأول في القرن السابع وصار يحل محل المسيحية بالتدريج وتأسست مدن جديدة كالقيروان وفاس.

في القرن الثاني عشر الميلادي - وكما ذكرنا في محل من هذا الكتاب - غزت موجة عربية جديدة الساحل الأفريقي الشمالي، وكانت مجموعة من القبائل البدوية التي أضر بها المحل والقحط في الجزيرة. هؤلاء تركّزوا في الساحل وتهيّبوا الأراضي المرتفعة، وحولوا الرياض والبساتين العامرة بالأشجار المثمرة والحدائق إلى مراعٍ. وبدأ منذ ذلك الحين التزاوج بين العنصرين بشكل واسع وتبادلوا النطق باللغتين عند بعض القبائل ومنهم انحدر الجنس الخلاسي الذي يدعي بأنهم عرب خلّص - رغم أن الدم العربي لا يجري كثيراً في العروق ومع أن غالبية البربر تعيش في الجبال والأراضي المرتفعة، فإن الآخرين يتقاسمون السهول والصحارى مع الأقليتين الأوروپية والعربية والمستعربة.

وأكثر من نصف سكان مراكش اليوم يتكلمون اللغة البربرية ولهم كتبهم وصحفهم

ومطبوعاتهم. إلا أن هذه النسبة تقل كلما ابتعدنا شرقاً إلى الجزائر وتونس وليبيا وواحة سيوه في مصر.

والقسم البربري الأكبر في مراكش الذي يتكلم البربرية هم الريف ومنهم عبدالكريم الريفي الوطني الثائر (١٨٨٢-١٩٦٣)، وسكان أواسط جبال أطلس وشلوه في الأطلس الكبير، وفي وادي سوس وزناته في السهول الشرقية. وأما في الجزائر فهناك قبليو جبال جرجوره والشاويه في جبال أورويس وفي عدد كبير من الواحات. وفي الصحراء هناك تجمعات منهم يعرف منها المزابيت الغرارئية والطوارق. أما في تونس فهناك الجربان (سكان جزيرة جربه) وفي ليبيا هناك قرويو جبال نفوسة وواحة سيوه في مصر يسكنها البرابرة.

سحناتهم وقسمات وجوههم بصورة عامة ومهما تناجحت عليها الهجنية تختلف اختلافاً بيّناً عن العرب. وإنك لتجد بينهم البشرة البيضاء والشقرة والعيون الزرق بكثرة، إلا أن العيون البنية والشعر الكستنائي هو اللون الغالب. ويتركنا اللغة والأوصاف الجسدية ورغم أنهم مسلمون إلا أنهم يختلفون عن العرب المسلمين بأربعة مسائل يسهل تمييزها والتسليم بوجودها وتحصرها دائرة المعارف البريطانية بأمور مركزية أربعة: (١) في الوقت الذي تحكم الشريعة الإسلامية سلوك وحياة العربي فإن للبربر قانونهم الخاص الذي يعود إلى تاريخ لا يعلم مبدؤه وهم يتبعونه ولا يتبعون الشريعة المحمدية وهو يختلف عنها قدر ما يختلف قانون نابوليون عن القانون الإنكليزي. (٢) في حين يفضل العرب الزواج بين ولدي الأخوين مثلاً ترى البربر لا يجيزون ذلك ويحظرونه في حين يجيزون الزواج بين أولاد أبناء العمومة والعمات والخال والخالات. (٣) المرأة البربرية تمارس حرية أكبر بكثير من المرأة العربية ولها مركزها الاجتماعي الملحوظ فهنّ سافرات ولا يستخدمن حجاباً من أي شكل ويستقبلن الضيوف ويشرفن على الصفقات التجارية ويحتفظن بمالهنّ ويبعن بضائعهن في السوق ويشرفن على مراسم الخطوبة وعقد الزيجات وتجد عدداً كبيراً من المثقفات بينهن ولا تقف الأسرة مانعاً لثقافة الأنثى. (٤) تميل السلطة العربية إلى الانحياز والحكم إلى الدكتاتورية في حين تنحو السلطة البربرية إلى الديمقراطية والحكم إلى الشورى ويتخذ طابع تمثيل لا انتقاء.

وأبسط بناء سياسي بربري تجده في القرى فهي تتمتع بحكم ذاتي في الجزائر وفي جبال الأطلس الكبرى. حيث يوجد في القرية الواحدة ما يدعى (بالجماعة) وهو التتام

البالغين الرشيدين المعروفين بحسن السمعة في ميدان القرية لتقرير الأمور التي تخص حياتهم. وفي القرية طبعاً أحزاب متنافسة تؤمّن إبقاء الصلات مع القرى الأخرى التي توجد فيها عين الأحزاب، وقد دعتهم الحاجة الاجتماعية إلى ظهور الزعامة مع مجالس استشارية. ونظامهم الطبقي يشوبه تعقيد كبير، فهناك طبقة النبلاء المنحدرين من المقاتلين وهناك الفلاحون العبيد، والعبيد، والمزارعون الخ

وللبربر طبقة دينية مقدسة هي طبقة الروحانيين ذوي القداسة والقول الشائع هو أنهم من صلب النبي، أو أنهم من الرجال الصالحين، تراهم يتجولون بدون خوف كالحدادين الذين هم في النهاية الثانية من التصنيف الطبقي، يدين لهم الآخرون بالاحترام وهم مصونون لا أحد يجرؤ على الاعتداء عليهم بسبب منزلتهم المقدسة وتجدهم وسطاء في مفاوضات بين الجماعات وهدفهم إحلال السلام والوئام وإطفاء النزاعات القبلية، كما يعهد إليهم تعليم الصغار واستجداء الأدعية لشفاء المرضى، وهم يدفنون في أضرحة أحياناً بالقرب من صخرة كبيرة أو شجرة وتزار لطلب مراد أو لأغراض الشفاء من العقم أو غير ذلك من الأمراض.

معظم البربر يعتبرون أنفسهم من أهل السنة على المذهب المالكي ببعض استثناءات تجلب الانتباه في أقاليم جبال أطلس الوسطى. وهم يراعون الصلاة والختان والحج وسائر الفرائض الإسلامية بدقة. على أن طوائف معينة في المجتمع البربري تمارس مراسم سنوية لا علاقة لها بالإسلام. وتأثر البربر بالعرب يأتي على درجات متفاوتة لقلة قليلة جداً ممن يدعي بالقومية العربية الخالصة (كالسادة مثلاً). ويجمع الباحثون والاجتماعيون على أن العرب لم يمارسوا نفوذاً حقيقياً على البربر في أي وقت من الأوقات رغم نشر الإسلام وسيادة اللغة، فقد حافظوا على أصالتهم القومية وتقاليدهم.

* * *

هذا جزء كبير من مقال كتبه لجريدة الأويزيرڤر البريطانية مبعوثها سيام باهيا إلى الجزائر عند بدء حملة الاغتيالات وقطع الرقاب التي مارستها الجماعات المتشددة الغلاة من الإسلامية في ١٢ من حزيران ١٩٩٤ مع موقف البربر منها: كان ذلك في أوائلها وقبل اشتداد الحملة.

القتل يتم في الجزائر بأشكال شتى، منها حز الرقاب من الوريد إلى الوريد، ومنها تفجير سيارات مفخخة، أو الرمي بالرصاص وهو أكثر الوسائل شيوعاً. كلها تكفي

لتبرير السمعة التي كسبتها تلك البلاد باعتبارها ردهة عرض للموت الفجائي.

جماعة الاغتيال ينتظرون بصبر وأناة رئيس التحرير (عبدالرحمن محمود) الذي كانوا يملكون معلومات سرية عن تحركاته، ولم تكتب له النجاة إلا لأنه كان بعيداً عن الموضع الذي اختير لقتله مشاركاً في تشييع جنازة صديق. ففي يوم من أيام آخر الشهر تنكر القتلة ببزات الشرطة واقتحموا مكتبه. والذي دفع الثمن سكرتيره وعدد من موظفي جريدته.

«كل عملية قتل يتم تخطيطها بدقة. وقد أتقن بعض فرق الموت الإسلامية التنفيذ بقطع الرقاب بدقة متناهية كسبتها بطول المران ضربة خفيفة واحدة لا غير. والخطة هي أنهم يضعون منفذي حكم الموت في غرفة أخرى بعيدة عن مصدر الصوت أو النداء إلى أن يتم اتهام الضحية ويصدر الحكم. والفكرة هي أن قاطع الرقبة لا يسمع ما يجري. ويجب أن يُختار من بين جلادين مجردين من المشاعر الإنسانية قبل إنجاز العمل».

هذا ما حدثني به أحد المدافعين النشطين عن حقوق الإنسان يفضل أن لا تعرف هويته خوفاً على حياته.

نوع آخر من القتلة احتذوا حذو كارتيلات الكوكايين في أمريكا اللاتينية. ففي أوائل هذه السنة ١٩٩٤ عندما عثر على مهناد لارابي وقد احتزت رقبته وقطع لسانه وعلق بمشبك على كتفه. فسر أصدقاؤه العارفون بأنه آخر ضحية من ضحايا ما عرف محلياً برباط العنق الكولومبي.

والذي يجعل هذه الجنايات الشنعاء أعظم هولاً وأشد بشاعة هو عدم إمكان تشخيص المسؤول عنها بصورة مؤكدة. ها هنا أصدقاء تلميذ بربري في مقتبل العمر فقد لسانه، وهو يتهم بذلك الحكومة لأنها تبرر كثيراً من أفعال حركة المتشددين الإسلاميين FIS الذين هم من قبائلهم نفسها. فهناك اثنان (محمد ومحمدي سعيد) مختفيان في الجبال حيث يقودان معركتهما ضد الحكومة.

في ضواحي مدينة (يبزي اوازوا) أكبر المدن البربرية وضواحيها اللازوردية حيث البارات المفتوحة الصديقة مكتظة والفتيات ذوات الفساتين القصيرة (ميني جوب) السوداء يسرن دون كلفة أو مبالاة في الشارع العام يداً بيد مع أصدقائهن.

حرية كهذه لا يمكن التفكير فيها في العاصمة الجزائرية حيث تقتل الفتيات البالغات السادسة عشرة لرفضهن الحجاب. ووضع اسم رئيس معهد اللغات الأجنبية

الجزائري في قائمة المحكومين بالموت «لأنه اجترأ على تلقين لغات الشيطان».

من النادر أن يسمع المرء لساناً أجنبياً في شوارع الجزائر. والسفارات قلصت عدد موظفيها. وبعد موجة كاسحة من الاغتيالات، ومنها مقتل كاهن وراهبة فرنسيين، كرهت الشركات الأجنبية المغامرة بحياة موظفيها في المدينة، فأسرعت لتحذو حذو اجتناب نقاط خطرة أخرى كبيروت عندما كان حزب الله يستهدف الأجانب الغربيين. هؤلاء الغلاة يريدون تطهير بلادهم من النفوذ الغربي ومعه ذلك الشكل من الاستثمارات الدولية التي كانت حكومة الجزائر في حاجة إليها لتضمن لدولة (ليامين زروال) البقاء والدوام.

يقول رئيس تحرير جريدة البلاد Le Pays وهي جريدة تيزي أوازو المحلية التي تطبع بالفرنسية وباللغة البربرية تمازيرت Tamazerte:

«الإسلاميون هؤلاء جهلة وأميون، وبالنسبة إليهم يعتبر تدخين السيگارة إثماً في حين لا يعدون تدخين الكوكايين خطأً. كذلك يتسامحون في تعاطي الفحش المجاز. بأي منطق هذا؟».

جريدة «البلاد» هذه تأسست قبل ثلاث سنوات (١٩٩١) وتبلغ مبيعاتها الأسبوعية ٥٠٠٠٠ نسخة. ومحرروها يتسلمون يومياً تهديدات بريدية أو تلفونية. وتوزيعها محظور في المناطق السكنية المجاورة الإسلامية: (سيدي غاني، تزگربيته، دليس). والوطنيون البربر مثل صاحب الجريدة (علي) هم على ثقة بأن حكومة (زروال) العسكرية قادرة وبكل سهولة على القضاء على هؤلاء الغلاة. إلاّ أنها تجد فائدة سياسية في الإبقاء عليهم. يقول (علي):

«الحكومة و(المجاهدون) المسلحون هم حلفاء طبيعيون وكل ضربة تنزلها الحكومة بهم تزيد في عدد المتشددين الأصوليين النشطين. وكل عملية تأديبية ثأرية يقدم عليها هؤلاء تعطي الحكومة مبرراً آخر لممارسة سياستها الدكتاتورية».

والبربر في هذا الوضع الدقيق ضحية. هذا الشعب الخالص الدم عنصرياً الذي يستوطن شمال غرب أفريقيا، يدعي المنتسبون إليه بأنهم أقرب عرقياً للمصريين القدماء من العرب الفاتحين الذين هاجروا في القرنين السابع والثامن. والمثل الشائع عند البربر هناك «كونك مسلماً لا يقتضي منك أن تكون عربياً». هكذا يحدد البربر مصادر تقاليدهم وحضارتهم.

في العام ١٩٨٠ تفجرت كوامن أحداث شغب عندما رفض ستة ملايين من البربر عرض حكومة (هواري بومدين) فرض اللغة العربية والثقافة العربية على الأقاليم البربرية. وفي بلدة (تيزي أوزوه) اقتضى لسحق تلك الحركة بالوحشية المأثورة عن بومدين مقتل عشرات من التلاميذ المحتجين. ومنذ ذلك الوقت شهدت الجزائر نشاطاً بربرياً متصاعداً فجائياً بمصاحبة التظاهرات والمسيرات والاحتجاجات العامة، والإضرابات والاعتصابات والمؤتمرات الهادفة إلى تأكيد هويتهم القومية وتراثهم الحضاري. وتجتذب ذكرى انتفاضة ١٩٨٠ في الربيع مئات الألوف من المساندين والنشطاء في الحقل القومي، وترفع في أوائل تلك السنة لافتات تتضمن إدانة للحكومة والأصوليين بشعارات ملتهبة نارية كهذا:

«سحقاً للأصوليين، فلتسقط السلطة. أعيدوا لنا حضارتنا ولغتنا وهويتنا»!

قال أحد قادة البربر في (تيزي أوزوه):

«إن مسيرتنا وتظاهراتنا تهدف إلى جمع وتوجيه الرأي العام في الإقليم ضد الحكومة المسؤولة عن تردي الموقف السياسي بسبب رفضها الاعتراف بثقافتنا وهويتنا القومية ولمشاركتها في جرائم الأصوليين الوحشية».

يمثل الصراع الدموي بين الحكومة الجزائرية وبين الأصوليين مأزقاً خطيراً للوطنيين البربر. وخوفاً من أن ينجروا إلى هذا الصراع انقسموا إلى معسكرين:

«حسين آيت أحمد» أحد الآباء المؤسسين للجزائر المستقلة ورئيس جبهة القوى الاشتراكية يساند فكرة إجراء انتخابات جديدة ومشاركة السلطة الحكم مع الحركة الأصولية الإسلامية التي فازت في انتخابات ١٩٩١، وخرج منها حزب (حسين آيت) بخمسة وعشرين معقداً. وخصومه من الحزب العلماني الفرانكوفوني «التجمع للثقافة والديمقراطية» الذي يرئسه الدكتور (سعيد سعادي) قصروا في الحصول على مقعد واحد في البرلمان المنحل. وسعادي يظهر للملأ مناضلاً بربرياً معارضاً بشدة وصراحة أي حوار مع الجماعات الإسلامية. ويدافع عن فكرة حل عسكري بهدف وقف تفشي حركة الأصوليين وتصاعدها. يقول (سعادي) في مقابلة:

«واقع كوننا حزباً ديمقراطياً لا يمنعنا من حمل السلاح. إن البربر يدركون اليوم بأن واجبهم الدفاع عن أنفسهم بأيديهم وبأساليبهم وبإمكاناتهم. وأنا أعرف شخصياً سياسيين كباراً وضباطاً عسكريين يشاركونني في هذا الرأي».

دعا (سعادي) إلى حمل السلاح بعد قيام المتشددين بغارة على قرية (تيروده)

البربرية في الشهر الماضي تحت ستار الليل بمساعدة بعض المحليين المتعاطفين. وفي هذه الغارة أنهض السكان النائمون وأمروا بتسليم أسلحتهم الشخصية. ولم تقع جريمة قتل لكن المغيرين أنذروهم بأنهم سيأتون إليهم «إن واصلتم إظهار تعاطفكم مع الحكومة».

وكمثل الكثير من أبناء قومه بدا (سعادي) مشمئزاً وحائراً في عين الوقت من ستراتيجية التقارب والاعتماد على التفاوض وهي السياسة التي أعلنتها الحكومة تجاه الأصوليين الإسلاميين الذين يشجبون العنف. إنه يجد من العسير أن يقبل ذلك حلاً بعد سنوات من الحرب الأهلية. والضباط الكبار وبينهم بربر ما زالوا يتشوقون للوصول إلى نوع من التسوية. وهناك أنباء من الاستخبارات حول قيام (سعادة) وعدد من الضباط البربر بمعارضة أي تقارب أو محادثات بين الحكومة وبين الأصوليين، وهذا ما يزيد في القضية القومية البربرية تعقيداً جديداً.

(SHYAM BHATIA الأحد في ١٢ حزيران ١٩٩٤ جريدة الأوبزرفر. لندن).

الفصل الرابع والأربعون

الخاتمة

نهاية الكتاب الأول بوفاة عبدالناصر. حلم الوحدة العربية. المرض الذي ابتليت به الدول الناطقة بالعربية. عرض تاريخي موجز. تجربة الوحدة بين مصر وسورية. تجربتها بين مصر والسودان. متاهات الفكر القومي على ضوء التجارب والأيديولوجيات. عبدالناصر ودّع حلم الوحدة قبل وفاته. تفاصيل عن الأسباب التي عجّلت بوفاته ومرضه. انطباعات شخصية لكاتب هذه السطور، مقالة جرّت على المؤلف متاعب. النظام العراقي يتجاهل نبأ الوفاة وما عقّب ذلك. استعراض وجيز لمداخلته في إطاحة الأنظمة العربية. قيادته المصريين إلى مشاريعه الاقتصادية والسياسية وأزمات النظام بسبب ذلك. محاكمة تعقيب. تعليق لمنيف الرزاز بالمناسبة. نسبة النجاح في تطبيق اشتراكية لم تقع موقعاً حسناً عند العالم الشيوعي والسوفيات بصورة خاصة. مجازفة فاشلة اكسبته عداءً واضعفت من مركز الزعامة التي ادعاها لنفسه. الصحف المؤممة والصحافيون المؤممون، فشل تام في تحقيق نوع من التفاهم أو وحدة التيارات السياسية لدى الشعب المصري على الأقل. آراؤه في الميزان. كتابه في فلسفة الثورة. أجهزة الأمن والمخابرات، البدعة الناصرية والوسيلة الفعالة للقضاء على المعارضة باستعمال أسلوب التعذيب البدني والنفسي. قسوته ضد معارضيه. موقفه من الإخوان المسلمين بنوع خاص. محاولته إنشاء صناعة عسكرية متقدمة بجمع العلماء والخبراء النازيين السابقين. الثمن الذي كان يتقاضاه من الولايات المتحدة لقاء سكوته عن إسرائيل. الأحزاب القومية بصورة عامة. افتقارها الدائم إلى الجماهيرية والشعبية وإلى زعيم لا يمكن توجيه طعن بخلقه. تعدد القيادات. الخلافات الأيديولوجية الخاطئة والمحاولات اليائسة. الغول الذي خلقته تلك المحاولات قبل أن تلفظ دعوة الوحدة آخر انفاسها. الإرهاب في البلاد الناطقة بالعربية

أصيبت الدول العربية على حدّ قول الكاتب المصري (أحمد أبو الفتح) بمرض اسمه الوحدة العربية وأنمى هذا الهدف المرض كتابات وأفكار وخطب لاهبة تحدثت عن المجد العربي المؤثل الذي ستعيده الوحدة. اندفعت غوغائية نحو هذه الدعوة عندما أطلقت مع الطلقة الأولى في التاسع من شعبان في مكة. وارتحلت لتغدو حجر الزاوية في حزب أسسه شبهُ مهووس حالم. واندفعت وراء الزعيم الذي أشعل الحماسة بخطبه ونحن في الشرق الأوسط يسحرنا الكلام الذي يشبع عواطفنا وأمانينا وننقاد بها بدل استشارة عقولنا وعوضاً عن الدرس والبحث لنجد بالأخير أن وحدة يسعى إليها رئيس حزب حاكم أو رئيس دولة ليضم إلى حكمه دولةً أو دولاً أخرى لا يمكن أن يكون مصيرها غير الفشل.

لم نفكر بأن الخير كل الخير أن تظل كل دولة مهما كانت ظروف تأسيسها باستقلالها وسيادتها على أرضها رغم كل شيء.

رأينا كيف سعت سورية إلى طلب الانضمام إلى مصر ليحكمها عبدالناصر. ومن عاش أيام تلك الوحدة ما زال يذكر كيف استقبل الشعب السوري زيارة الزعيم المصري الأولى. وكيف حملوا سيارته وهو داخلها على أكتافهم وساروا بها في شوارع دمشق تعبيراً عن غبطتهم بتحقيق حلم الوحدة. ما من شك أن معاصري تلك الفترة يذكرون أيضاً كيف تمزقت تلك الوحدة وكيف ثار الجيش والشعب معاً وكيف تم إلقاء القبض على الضباط المصريين وكيف خرجت المظاهرات في الشوارع تهتف بشعارات الحرية والاستقلال.

في ظرف أقل من ثلاث سنين أدرك السوريون أن الوحدة هي مظهر من مظاهر الاستعمار بل هو الاستعمار بعينه وأن الخلاص من الوحدة القومية هو الحرية والاستقلال.

وما حصل في اليمن شبيه بهذا عندما شاركت القاهرة في انقلاب على الوحدة التي عقدت قبلها مع نظام الإمامة. بل حتى إلى وقت قريب وبخروج مصر من دائرة الوحدة عندما قرر رئيس اليمن الجنوبي ورئيس اليمن الشمالي في سبيل تحقيق حلم الوحدة تدمير البلدين في حروب همجية طاحنة.

أريد هنا أن أقتبس من مقال كتبه أحمد أبو الفتح في جريدة الشرق الأوسط[1]:

---

(١) بقي المقال ضمن محفوظاتي. إلا أنه كان غفلاً عن تاريخ ورقم الجريدة التي نشر فيها.

«أذكر عن أحلام الوحدة أن الزعيم سعد زغلول باشا تبنى في حركته الوطنية مبدأ وحدة مصر والسودان وبعده تمسك مصطفى النحاس باشا بذلك الهدف وحدث في السنة ١٩٥١ أن دب خلاف بين زعيمي الحزب السوداني الذي ينادي بالوحدة مع مصر وانتدبني الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية في حكومة حزب الوفد مع بعض الزملاء أعضاء مجلس النواب والشيوخ لنسافر إلى الخرطوم لإزالة الخلاف بين الزعيمين السودانيين إسماعيل الأزهري ووكيل الحزب محمد نورالدين وقضينا خمسة أيام نصل إلى الصلح مساء وفي الصباح يتجدد الخلاف بينهما. وإلى جوار جهود المصالحة انتهزت الفرصة لدراسة ما يمكن ان تسفر عنه إقامة وحدة بين مصر والسودان تكون عاصمتها القاهرة واقتنعت أن مصيرها سيكون كارثة. لأن حزب الأمة الذي ينتسب إلى الزعامة الدينية للسيد عبدالرحمن المهدي وهو حزب يضم طائفة من المثقفين وعلى رأسهم السيد محمد أحمد محجوب كان يعارض الوحدة: ولما عدت إلى القاهرة قدمت لوزير الخاجية دراسة ضمنتها ما توصلت إليه وختمتها باقتراح أن تتحول سياسة الوفد من وحدة مصر والسودان إلى إقامة أوثق العلاقات بين الدولتين. وطبعاً لم يأخذ الوزير باقتراحي ولا الحزب معتبراً إياها تدميراً لأهم مبادئه. بعد انقلاب الضباط في مصر دارت المفاوضات مع الإنگليز وتقرر أن يترك للشعب السوداني اختيار المستقبل السياسي الذي يريده وسافر الصاغ (الرائد) صلاح سالم إلى السودان. وذهب (اللواء) محمد نجيب وكان السودانيون يحبونه ومع ذلك تم الاستفتاء في السودان واختار الشعب الاستقلال ورأس إسماعيل الأزهري السودان المستقل».

هذه التجارب القاسية في محاولات فرض هدف القومية العربية الأسمى - الوحدة العربية الشاملة أو غير الشاملة - من قبل أقلية ضئيلة متآمرة أو بالقوة المجردة كما حصل في استخدام القوة العسكرية لضم الكويت، تدفعنا للتساؤل عما بقي من هذا الشعار اليوم - لاسيما في بلد يحكمه حزب يبدأ شعاره المثلث بكلمة «وحدة».

لقد جعل الفكر القومي من مقولة الوحدة صراعاً ومعارك وسجوناً ومعتقلاتٍ ومنافيَ ومصادرات ونصب مشانق ووطّأ ساحات إعدام. والوحدة التي يطمح إليها الإنسان العصري الحر هو النقل الحضاري النوعي والعقلي من الدولة التي تخضع إلى

سلطة الفرد المطلقة إلى القانون والدستور والمؤسسات التي تنظم عمل الحكومة متناغماً مع الرأي العام.

ودّع عبدالناصر هذه الدنيا وكان قد ودع حلم الوحدة العربية الشاملة قبلها بزمن بعيد وصار يهزأ في تصريحاته وخطبه بأولئك الذين يريدون الاستمرار بالخديعة سعياً وراء السلطة لا غير.

توفي فجأة بسكتة قلبية في ٢٨ من أيلول الموافق لنهار الاثنين ١٩٧٠ وكان يعاني من مرض السكر واضطراب الدورة الدموية في ساقيه لعدة سنين.

قال (هيكل) موضع سره وثقته إنه فكر في الاستقالة عدة مرات بسبب الآلام المبرحة التي كان يعانيها. إلا أنه كان يخشى أن يعد ذلك دليلاً على الهزيمة. وقال أيضاً إنه وفي الحادي عشر من أيلول ١٩٦٩ عانى نوبةً قلبية ألزمته الفراش شهراً كاملاً إلا أن خبر مرضه هذا لم يذع على الناس فقد كان المقربون يخشون تأثيره على الجيش والجماهير(٢).

ولكاتب هذه السطور ذكريات خاصة بالمناسبة المأساوية وانفعالات زالت حدّتها بتعاقب السنين ولم تعد تخلّف أسىً وألماً.

كان الوقت مساء عندما نُعي لي الزعيم المصري وأنا رئيس تحرير صحيفة التآخي لسان الحزب الديمقراطي الكردستاني التي تصدر في بغداد. كان من رأي قيادة الحزب ضرورة التعليق وعدم المرور بالوفاة مروراً عابراً بسبب المواقف المحمودة التي كان عبدالناصر يقفها أحياناً إزاء المسألة الكردية في العراق، بأن لا نساير قطّ موقف الحكومة العراقية من الحدث. إذ كان ثم برودٌ عظيم يسود العلاقات بين الدولتين.

---

(٢) ذكر غيره أن حرب الأيام الستة بعواقبها ولياليها الحافلة بالأرق والقلق نالت منه كثيراً وحتى أن وزنه نقص خمسة عشر كيلو. وأن مرض السكر سبب له مضاعفات واضطرابات كثيرة كالتهاب الأعصاب واضطرابات في القلب ولوحظ أنه كان يجرّ ساقه أثناء سيره وأنه كان يعرض نفسه على أطباء أجانب في السرّ نتيجة تخوفه من انتشار أنباء مرضه. وأنه في العام ١٩٦٨ استدعي له طبيب خاص بريطاني. كما أنه قضى قبلها ثلاثة أسابيع في إحدى المصحات الروسية. وبسبب مرض القلب كانت ترافقه دائماً وحدة أوكسجين في رحلاته. عرض جثمانه في قصر القبة ثلاثة أيام. ومرت أمام نعشه ملايين. وسار في نعشه ثلاثة رؤساء جمهوريات سابقين للولايات المتحدة فضلاً عن زعماء دول أخرى. ودفن في الأول من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ في الجامع الذي سمي باسمه. قالت الصحف المصرية إن أربعة ملايين إنسان ساروا في موكب التشييع. وهذه الصورة تعدّ أعظم تشييع يحفظه التاريخ والذاكرة لأيّ زعيم في الشرق الأوسط.

ما أمسكت بالقلم حتى وجدتني أعاني أزمةً كادت تسد علي مذاهب التفكير. إذ تمثلت أمامي الاثنان والأربعون شهراً التي قضيتها وأنا في غرفة الإعدام بسبب المحاولة الانقلابية التي رعاها وأيدها وزودها بالمال والسلاح في الموصل تلك المحاولة المعروفة بحركة العقيد الشواف، التي كانت حصيلتها مقتل نخبة عطرة من ضباط الجيش العراقي والشباب الأبرياء. ومن المتفرجين الذين نالهم رشاشها لم أكن الوحيد وربما كنت أسعد حظاً من الكثيرين الذين لم تنفعهم وقفتهم على الرصيف، فقد بقيت حياً وهم ماتوا.

من جهة أخرى شخصت أمامي صورة أخرى لرجل تمكّن ببعد نظر وجراءة وبغض النظر عن الأخطاء العظمى والجرائم الكبرى التي ارتكبها بحق القومية العربية وإساءته في أحيان كثيرة تقدير المواقف السياسية - تمكن من تأليف القلوب حوله بصبر وجلد وألمعية لا ريب فيهما والإيمان به إلى حد اغتفار كثير من زلاته وأخطائه الكبرى وبعضها لم يكن معروفاً أو واضحاً بحجمه الحقيقي قبل وفاته. إذ كانت الغشاوة التي تنشرها ديانة عبادة الشخصية على الأذهان والأبصار لا تتيح مجالاً للتحدث بها أو استقصائها. ولم تفقدني العاطفة شعوري بالواجب الملقى عليَّ إعلامياً بتنفيذ إرادة الحزب بخير ما يمكن تنفيذها.

وخَرَجْتُ بعد لأي بمقال اخترت له عنوان «عبدالناصر: حياً وميتاً» لا أملك نصه الآن إذ جعلته مقالاً رئيساً في صدر الصحيفة. وبدا لي الأمر وكأني أقوم من خلال مادته بمساومة فكرية بين مشاعري الشخصية وبين المطلب والواجب السياسي. فشرحت فكرتي فيه بقولي إن مقاييس الشهرة والرجال العظام من صانعي التاريخ يجب أن لا تتخذ على ضوء ما نجحوا في تحقيقه أو قصروا دونه. وقمت بايراد أسماء عظماء من رجال السيف والسياسة أفسح لهم التاريخ مواضع أرحب وأكبر بكثير من أولئك الذين قهروهم وتغلبوا عليهم. وأنهيت المقال بأبيات قليلة من شاعر إنكليزي شهير غاب عني اسمه ومطلعها «حياة العظماء من الرجال تذكرنا دوماً بالارتفاع والتسامي بحياتنا ...Lives of great men always remind us وكانت السفارة المصرية عند ظهور المقال تعاني حصاراً تاماً وأعضاؤها تحت تعقيب رجال الأمن المتواصل ولذلك لم تعترني الدهشة عندما وجدت سيارات الأمن تضرب نطاقاً حول دار التآخي حال دخول القائم بالأعمال المصري غرفتي مع أعضاء سفارته ليبلغ شكر حكومته وتقديرها بسبب الجراءة والتحدي اللذين أظهرهما الحزب وجريدته بالمناسبة

وبرغم الجفاء الذي كان يسود البلدين ويباعد ما بين النظامين الثوريين التقدميين في القاهرة وبغداد حينذاك.

كان المقال بين القليل مما ندمتُ على عمله[٣] لا أذكره إلاّ ومعه في خيالي صورة ذلك الذي حاول التوفيق بين عمله السياسي وبين ضميره واضطر بالأخير إلى التضحية بالأخير منهما.

هذه شخصية أشغلت الناس وملأت الدنيا في حين من الزمن. ثم مرّت كما يمّر الشهاب الساطع بذيله الناري في كبد السماء يخطف الأبصار وليضمحل بعد قليل فلا يعود له أثر.

لن أحاول مطلقاً هنا تقديم صورة لعبدالناصر كما أراه وهذا بالتالي ليس من أغراض الكتاب. فكل ما يهمني منها هو اطلاع القارئ على علاقة هذا الزعيم المصري بالقومية العربية ونشاطه في حقلها. وماذا كان مصيرها ومصير أهدافها بعد وفاته.

خلال الفترة المنحصرة بين وفاته وبين كتابة هذه السطور وهي عمر جيل كامل صدر من الكتب ونشر من الأبحاث عنه ما يتسع لمكتبة كبيرة كاملة. إلا أنك لا تجد اليوم في مصر وطنه خصوصاً من يذكره. وتحاول أن تجد شيئاً عنه يذكرك به مما يبثه أكثر من عشرين محطة تلفزيونية مصرية ومثلها عربية فلا تجد من يذكرك به غير حزبٍ قومي أطلق على نفسه الحزب الناصري لا أعرف له مقراً ولا نشاطاً محسوساً لصغره.

ويهمنا قبل كلّ شيء هنا طريقة الحكم أو النظام الذي ابتدعه لنفسه لأن كثيراً من زعماء العرب في زمانه وفي أعقابه عمدوا إلى تقليده. وأسلوبه هو التفرد بالزعامة كأي دكتاتور. وبناء سلطته المطلقة والانطلاق من شرعية النظام الذي خلقه. ولم يعتم إلا وإذا به شخصية هائلة ذات سلطان غير محدود، تستطيع بكل سهولة أن تقف بوجه

---

(٣) لم أنج من تبعات المقال ومتاعبه فقد اعتبرته السلطة تحدياً لها. وكان واحداً من أسباب اختطافي وأنا سائر إلى مكتبي في ١٩٧١ وزجي في قصر النهاية زهاء سبعين يوماً في حبس انفرادي. لم يكن بيني وبين الموت خلاله قيد شعرة والإفراج عني كان شبه معجزة. وكل ذلك من غرائب الاتفاق أن تتهدد حياتي مرتين بسبب عبدالناصر، أولاهما لأني اعتبرت واحداً ممن وقف في وجه محاولة الشواف الانقلابية التي دعمها الزعيم المصري. وثانيتهما عندما لم أحسن الظرف فقمت بتأبينه. بعد فترة أنبأني السيد مسعود البارزاني بأن الافتتاحية التي كتبتها عن عبدالناصر لقيت ثناءً حاراً بصورة خاصة من رئيس تحرير الأهرام محمد حسنين هيكل الذي وصفها بأنها «أصدق وأفضل ما قيل بحق الراحل» ولله في خلقه شؤون!

الكوارث والخطوب والأخطاء في كثير من الأحيان. كان يرى بأن كلّ ما هو جدير بالاهتمام في نظام مصر السياسي هو تنمية الرابطة بينه وبين الجماهير المصرية أولاً، ثم العربية بعد إعلانه عن تبني قضايا تلك الأمة، ومع أنه كان مدفوعاً بشدة وإخلاص لا شائبة فيهما إلى الاهتمام بأحوال تلك الجماهير ومحاولة انتشالها من الخصاصة والفقر والجوع والارتفاع بها إلى مستوى معاشيّ كريم، إلا أنه كان يريد في عين الوقت أن لا يكونوا أكثر من دعائم لسياسته دون إشراكهم في هندستها أو تطبيقها. ولم يدر أنه كان يطلب منهم أكثر من طاقتهم: الوفاء والولاء الأعمى. فإنه لم يشجع مساهمة سياسية فعلية تعادل الإيمان الأعمى. كما لم يكن مستعداً قط لسماع انتقادٍ شديد منهم.

كان على نظامه أن يجتاز أزمات في غاية الخطورة ألجأته بالتدريج إلى الاستغناء عن كل الطاقم الذي حقق ثورته في ١٩٥٢. وفي تلك الظروف كان يستخدم التاكتيك العتيق المعروف وهو صرف اهتمام الجماهير إلى أمور أخرى، بخطب مباشرة «من القلب إلى القلب». وقد أدى هذا به إلى الإغراق في التوجه إلى العامة، بهدف تخويف الخاصة والمحافظة على الرابطة المباشرة والاستمتاع بنفوذه على مجموعة هائلة من النظارة والسامعين الذين يشعرون عادة بأنهم موضع ثقة إذ ينيلهم شرف مخاطبتهم رأساً ومسارّتهم بآرائه ومشاعره الخاصة. هذا الأسلوب المباشر في مخاطبة العموم الذي سماه أحد الكتاب بـ«حكومة المونولوج» كان مقدراً له أن ينتهي بعواقب غير محمودة.

قبيل وفاته لم يكن يملك من الأصدقاء بين العرب غير انقلابيي السودان وليبيا ففي العام ١٩٦٩ وقع انقلابان عسكريان فيهما كما رأينا. وهذه الصداقة كانت ذات طابع حماسي متقلب مبعثها حداثة عهد الزعيمين بالسياسة ولجاذبية دعوى الوحدة العربية والعروة الوثقى التي تشد العرب كما كانا منذ عهد بعيد يتخذانه قدوة وبطلاً قومياً لا نزاع عليه. وكانا سعيدين بتلقي النصح والإرشاد من قائد القومية العربية إلاّ أنه لم يعش كثيراً ليعاني من هذين مثلما عانى من زعماء اليمن وسورية والعراق.

لم يكن مثل هذا النوع من الرابطة مصدر عجب. ففي أوقات كثيرة سلم له زعماء البعث اللجوجون المعاندون بالزعامة واضطر كثير من أعدائه الانقلابيين وغير الانقلابيين إلى الاشتباك في حرب سمعةٍ معه في بلادهم نفسها. قال منيف الرزاز في شخصيته:

«ما حققه عبدالناصر في العهد الثوري هو وضعه مصر في مجرى التيار القومي العربي الرئيس. وتزعمه الحركة القومية العربية. وفَتَحَ قلبه لسائر الحركات

العربية التقدمية التحررية وسانَدَها»[٤].

علينا أن نقف هنا لنتأمل في صحة استنتاج هذا المفكر البعثي الذي اغتاله بعث العراق. ربما كان من القسوة وقلة الانصاف محاسبة صاحب هذا القول بمعايير زمننا هذا، وبناء على الظروف التي جعلته يصل إلى هذا الرأي، قبل انكشاف أمور كثيرة بعد رحيله لم تكن معروفة أثناء حياته. ربما كان الرزاز يريد أن يفضح بصورة غير مباشرة وعلى سبيل المقارنة قلة إسهام حزبه في ميدان العمل القومي العربي بعد انفصاله عنه وخيبة أمله فيه حين لم يعد لعبدالناصر فُسحة لحمل راية الوحدة العربية غير ثلاث سنوات. حتى بحساب ظروف ذلك الزمن يصعب علينا أن نجد لقول الرزاز ومؤيديه في هذا الرأي مسوّغا معقولاً. ففي العام ١٩٦٨ كانت حركة الوحدة العربية قد أفلست لأن الجهود التي أوقفت على هذا المسعى وعلى مسعى تحقيق التضامن العربي وهو المرحلة التي تتقدم الوحدة كانت قد تحولت تماماً إلى جهود نشر الاشتراكية العربية. والثورة التي هي عند عبدالناصر والناصريين أساس لبناء الوحدة ومساندة عبدالناصر ما اعتبره أنظمة تقدمية وبلاداً متحررة، ما لثبت أن اتخذت شكل حرب طاحنة هادفة إلى إسقاط النظم التي أبت الاعتراف بزعامته وخالفته، تدحرجت فيها رؤوس غالية وسالت فيها دماء غزيرة وفتحت السجون والمعتقلات أبوابها للمعارضين ولأحرار الفكر وروّاد الديمقراطية الأصائل الذين أبوا مشاركة الآخرين في تمجيد الثورة وصانعها.

نحن عشنا تلك الفترة وحاولنا أن نقف من أحداثها موقف المتفرج على الرصيف عبثاً. فترة اجتمعت في أجواء الدول الناطقة بالعربية غيوم حرب باردة ذات صلة بالحرب الباردة التي كانت تعصف بالعالم على رحبه. رحلة حفلت بالمكائد والدسائس ونصب الفخاخ وشراء الذمم والقسوة المتناهية. مرحلة استخدمت لها ماكنة الدعاية الناصرية أحدث ما توصل إليه البشر من وسائل علمية ونقلت لنا وللعالم العربي صور

---

(٤) التجربة المرّة. المرجع السالف ص٥١ (هذا المثل البسيط يصلح ليكون دليلاً على الهيبة التي كان يتمتع بها اسمه) ففي العام ١٩٦٧ بعد حرب الأيام الستة مثل كاتب هذه السطور وهو ما زال سجيناً أمام المحكمة العسكرية العرفية في الموصل. بتهمة إطلاق عبارات قذف وتشهير بعبدالناصر في غرفة المحامين بالموصل على أثر فشل محاولة انقلاب الشواف في ١٩٥٩ وحكم بالسجن ثلاث سنين بناء على شهادات تطوع بها زملاؤه المحامون القوميون. إلا أن محكمة الاستيناف الخاصة بتدقيق الحكم نقضت الحكم وبرأته إذ ليس في قانون العقوبات العراقي المعمول به آنذاك ما ينص على عقاب إهانة رجل دولة غير عراقي!!

الألوف المؤلفة وقد اجتمعت أو قل جمعت في دمشق والقاهرة والإسكندرية لتصغي إلى خطبه. ولتهتف بشكل هستيري «ناصر، ناصر ناصر». ثم قرأنا في الصحف أوصاف تلك الاجتماعات الجماهيرية التي كانت في أكثر الأحيان تؤخذ مأخذ الموافقة الجماهيرية الجماعية على سياسته لتسحر المستمعين سحراً وتجعلهم مستعدين للإيمان بكل ما يقول وفعل كل ما يريدهم أن يفعلوا.

قال عمر الورّاق: رأيت كلثوم بن عمرو العتابي الشاعر يأكل خبزاً على الطريق بباب الشام فقلت له: «ويحكَ أما تستحي من الناس؟» فقال: «أرايت لو كنا في دارٍ فيها بَقَر، أكنت تحتشم أن تأكل والبقر يراك؟» فقلتُ: «لا» فقال: «فاصبر حتى أريك أن هؤلاء الناس بقر». ثم قام فوعظ، وقص، ودعا حتى كثر الزحام عليه فقال لهم: «رويَ لنا من غير وجه أنه من بلغ لسانهُ أرنبةَ أنفه لم يدخل النار». قال (الوراق): «فما بقي أحدٌ منهم الاّ أخرج لسانه نحو أرنبة أنفه محاولاً هل يبلغها أم لا». فلما تفرقوا قال العتابي: «ألمْ أعلمك أنهم بقر؟»[٥].

من المقولات التي جرت مجرى الأمثال في مصر بله العظات الخطيرة قولٌ للذي ينشد الرِفعة والتقدم في الحياة: إن كنتَ أنتَ وأنا أمير، فمن يسوق الحمير؟ وهذا وكثيرٌ من أشباهه كان عبدالناصر به عليماً ولذلك ظل يضرب على وتر «العزة والكرامة» إلا أنه لم يحاول تعليم هؤلاء البسطاء كيف يفكرون لأنفسهم - أي أن «سياقة الحمير» ليست المهنة الوحيدة التي عرفوها وكتبت عليهم - كيف يستخدمون حريتهم في التعبير عما يريدون، وهو مما يقتضيه اتخاذ خطوات عملية إلى الديمقراطية السبيل الوحيدة إلى ذلك وهم في هذه الدرجة من الضعف وقلة الحيلة. بل اقتصرت جهوده على تذكيرهم بأنه إنما يدافع عن كرامتهم ويعمل على إزالة ما لحقهم من ظلم. وبقي كذلك ولم يرتفع إلى مستوى التوقعات المطلوبة من زعيم وطني حقيقي يتعذر علينا أن ننسى دوره العظيم في انقلاب (يوليو) وانتصارات الناصرية الأولى في المجال الوطني (المصري) والقومي (العربي). وعلينا أن نعزوها إلى حذقه التاكتيكي البارز، إلى شجاعة فيه، إلى ثقة مطلقة بالنفس، إلى سعة حيلة ومكر، إلى بعد نظر مشوب بحذر، ثم إلى قسوة. وكل هذه جعلت منه متآمراً ذكياً ومغامراً سياسياً بارعاً. بدأ حياته متآمراً

---

(٥) العتابي شاعر شهير اختص بالخليفتين هرون الرشيد والمأمون وبالبرامكة. (هذه الحكاية تجدها في فوات الوفيات للكتبي). والبقر كما هو معروف يخرج لسانه دائماً ليمسح أنفه به.

وانتهى بها متآمراً. وعرف جيداً كيف ينتقي زملاءه الضباط المتآمرين معه وكيف يقودهم ويسيرهم بحسب ما يهوى في مجلس قيادة الثورة وفي الحكومة. ثم كيف يستغني عنهم واحداً بعد آخر عندما لا يعود منهم نفع له[٦] أو عندما يرى أنهم صاروا يرتابون في أصالة سياسته، ويثبتون عناصر الخطأ والخطر منها. على أنه كان قديراً في إعداد خططه سراً، ثم يبسطها بالتدريج لزملائه وأعوانه المقربين بشكل يشعرهم بأنهم مشاركون في إعدادها، يفاجئ العالم بها من دون توقع. بدا في معظم الأحيان مرناً ليناً كيساً في علاقاته مع خصومه الواقفين في طريقه، إلى حد الظهور بمظهر المهادن بل الصديق. لكنه كان يخفي وراء هذا قسوة لا تخالطها رحمة وصلابة عود تتحدى المنطق بحيث كان يبدو مجرداً للمبادئ الخلقية أو الرقة البشرية تبعاً لما تتطلبه الظروف[٧] وكثيراً ما كان يحاذر من مبادأة الآخرين ويفسح المجال لهم لأول رميةٍ. على أنه نال في الواقع سمعة دولية لردود فعله السريعة. إننا نجده في العادة يتخذ مواقف دفاعية عندما يكون هو المعتدي أو المتجاوز محاولاً عادة أن يخلف انطباعاً بأنه مستهدفٌ لمؤامرة. والمتآمرون هم أبداً دائماً إمپرياليون، رجعيون، عملاء للغرب والصهونية.

وبرّأ دعاة الوحدة العربية من خصومة عامة. فقد خاطب القوميين العرب بما يحبون سماعه ويطربون له أو بالأحرى بما يودون أن يصدقوا دعوته دائماً بأي مقدار من الحقيقة مهما ضؤل. إنه يثير عواطفهم ويثير حقدهم وحسدهم ونقمتهم بقوة شخصيته وبأسلوب الإخلاص والبراءة التي يظهر بها للناس ليقوي إيمانهم به. وقد قالوا:

إن السبل ضاقت عليه في معالجة مشاكل المجتمع المصري. كما لم تكن مصر واسعةً بالقدر الذي يرضي طموحه السياسي. فوجدت فيه فرصتها العظيمة لينقل إليها مركز الثقل في سياسته إلى توحيد العالم الناطق بالعربية تحت لوائه. ثم الانتقال بما كسبه في هذا المجال إلى العالم الأفرو-آسيوي. ومنه الانطلاق إلى عالم عدم الانحياز أو ما دعي بالعالم الثالث. ولهذا وجدنا سياساته الدولية (الخارجية) تسبق

---

(٦) يذكر اللواء محمد نجيب في مذكراته أن حفيده جاء إليه يوماً من المدرسة رأساً وبادره قائلاً بلهجة عتاب: جدّاه كيف تقول أنت أول رئيس جمهورية في مصر حين يقول لنا معلم التاريخ إن جمال عبدالناصر هو أول رئيس للجمهورية؟

(٧) قارن تعامله مع اللواء محمد نجيب ومع الملك حسين بن طلال ومع عبدالكريم قاسم ومع عفلق والبعث بصورة عامة ومع الإمام أحمد في اليمن ومع الملك السعودي فيصل ومع أنطوني إيدن، ومع خرشجوف والزعماء الروس ومع تيتو، ومع جواهر لال نهرو وغيرهم وغيرهم.

دائماً برامج الإصلاح والتطور الوطني.

ولم يكن لديه برنامج محدد واضح المعالم يقدمه للمناقشة العربية بخصوص الوحدة العربية حتى وقع على الاشتراكية فجعلها على رأس الضغوط التي كان يمارسها في البلاد الناطقة بالعربية لتدمير خصومه[٨]. وقد تحدثنا في الفصل السابق بما لا مزيد عليه في هذا الباب ولكن لا بأس من إضافة قولنا هذا: إن تلك الضغوط لم تكن تتبع نظاماً معيناً واحداً. لكنها كانت في معظم الأحيان تنحو منحى إحداث خندق بين الشعب وحكامه فتراه يخاطبها من فوق رؤوس الحكام وزعماء القوم ولا يقتصد في وصفهم بالخيانة والأُجراء وخدم الاستعمار مقابل التقرب من الجمهور بالمديح والثناء وباعتباره المرجع الوحيد في تقرير المصير العربي:

«إن مصير الأمة العربية لم يعد يتقرر في السفارات الأجنبية ولا الدول الأجنبية أو الدولة الواحدة بالاتفاق مع عملاء الامبريالية، بل يتقرر بجماهير الشعب وأفراده العاديين».

كانت الصحافة المؤممة بحاجة إلى كتاب مؤممين أيضاً. وهؤلاء الكتاب المؤممون كانوا يتسابقون فعلاً إلى تقديم أفضل الشروح للاشتراكية العربية التي تبناها

---

(٨) يراجع: موقفه من حلف بغداد والطريق الذي سلكه لمهاجمته في ١٩٥٥. موقفه من الملك فيصل آل سعود عند عقده الميثاق الإسلامي ١٩٦٦، ومهاجمته بورقيبه بسبب اتفاقه مع الفرنسيين على قواعد عسكرية لهم. كان بالفعل ناجحاً في أغلب الأحيان في إيجاد كبش فداء للفشل والكوارث التي تحل بمشاريعه العسكرية والاقتصادية. تراه في أمثال هذه المواقف الحرجة يتخذ هيئة ذلك البطل الذي يأبى ان يخضع للتهديد أو الابتزاز أو الضغوط. قال في خطاب ٢٢ حزيران ١٩٦٦ للمصريين: «إن أمريكا تؤخر إرسال فائض الأغذية التي طلبها بسبب سياسته المتعارضة مع سياسة الولايات المتحدة حول إسرائيل وبسبب خصومته مع السعودية» فتراه يتوجه إلى الشعب المصري قائلاً «قالوا لنا إننا لا نسلك طريقاً صحيحاً. ولأننا لا نسلك طريقاً صحيحاً فقد قطعوا عنا المساعدة. ولهذا فاننا لن نحصل على مساعدة. إننا لن نستسلم ولن نتنازل. إن الحرية التي اشتريناها بدمائنا لن نبيعها بالقمح أو بالأرز أو بأي شيء آخر» (من خطبه له في ١٩٦٥). في الوقع لم يكن النمط الناصري للاشتراكية موضع رضى لا من أصدقائه السوڤيات وقتذاك ولا من خصومه العروبيين وفي مقدمتهم حزب البعث الذي بقي إلى الأخير يعتبر نفسه قائد الأمة العربية إلى أهدافها النهائية وفق الترتيب المتدرج «الوحدة والحرية والاشتراكية». وذكروا إلى جانب النقد السوڤياتي الشديد أن برجنيف والنظريين السوڤيات قالوا «إن عبدالناصر تختلط عليه الأمور في الأيديولوجي. وعندما تدرك الجماهير العربية مصالحها الحقيقية فإنها لا تعود بحاجة إلى عبدالناصر». [حداد، المرجع السالف، ج٢، ص١١٢].

عبدالناصر وعرفها بعضهم بأنها نظام وسط بين الماركسية التي تؤمن بالكفاح الطبقي وامتلاك الدولة كل وسائل الإنتاج، وبين الرأسمالية التي تقدم مصالح الفرد وتحكم الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج وهي الطبقة البورجوازية.

ورأى آخرون أنها تجعل من الدولة وسيطاً عادلاً يحول دون تضارب المصالح ويتحتم الاتفاق حولها لأنها تحقق مصالح الطبقات الاجتماعية كافة. ومثلما فصلت في الميثاق القومي[٩].

وذكروا أيضاً أن (الناصرية) ترى الديمقراطية السياسية مستحيلة من دون «ديمقراطية اشتراكية» ويقصدون بذلك ملكية الدولة جميع الخدمات العامة والمواصلات والبنوك وشركات التأمين والصناعات الثقيلة والمتوسطة. ثم وأهم من كل هذا احتكارها التجارة الخارجية.

إلى جانب هذا يجب أن تكون هناك مساواة في الفرص والخدمات الصحية والثقافية للجميع ومن دون تمييز إلى جانب تشجيع التخطيط العائلي، وحل الفروق الطبقية يجب أن يتم ضمن الوحدة القومية العربية. وما دام واجب مصر العمل لها والدعوة إليها دائماً وبشكل مطلق فإنّ الحجة بأن هذا يؤدي إلى التدخل في شؤون البلاد والعربية الأخرى هي حجة مرفوضة[١٠].

---

(٩) الثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن الأمة العربية من التحرر والتخلص من التراث المظلم الذي اثقلت به والوسيلة الوحيدة للتغلب على التخلف الذي فرضه عليها القمع والاستغلال وهي التي تساعد الأمة على مواجهة التحدي المتوقع من العرب وغيرهم من الأمم المختلفة. الأخذ بالمكتشفات العلمية الباهرة والعمل على إزالة الفروق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. إن عصوراً من البؤس والآمال قد احدثت اخيراً اهدافاً واضحة للكفاح العربي وهي التعبير الحقيقي للوعي العربي في (الحرية والاشتراكية والوحدة) الحرية تعني حرية البلاد والمواطن. الاشتراكية هي وسيلة وغاية للوصول إلى مجتمع الكفاية والعدل. الوحدة: هي نداء شعبي لإعادة النظام الطبيعي لأمة واحدة هي الآن مجزأة. وبالنظر إلى الناصرية فإن العمل للوحدة هو واجب محتوم على مصر في كل وقت وحين وبصورة مطلقة مع رفض الحجة في أن ذلك قد يؤدي إلى تدخل في شؤون البلاد العربية الداخلية.

(١٠) في السنوات الثلاث أو الاثنتين الاولى جرى فعلاً تحديد ساعات العمل ووضع حدّ أدنى للأجور وجرى توسع كبير في نطاق الخدمات الصحية العامة وفتحت مدرسة في كل قرية ووزعت حصص من أرباح الصناعات على العمال. وكان ذلك ممكناً بسبب النمو السريع في الدخل القومي إلا أنه توقف. ولم يحصل للاستهلاك السلعي الخاص بالفرد ارتفاعاً بل أشار إلى انخفاض عاد به إلى ما قبل ١٩٥٢.

لم يفلح نظام عبدالناصر وهو في أعلى مراحل قوته في تحقيق وحدة التيارات السياسية وقواها لدى الشعب المصري. فحركته بل قل تجربته الأخيرة «الاتحاد العربي الاشتراكي» لم تكن تزيد عن مجرد قناة تمر عبرها نوايا الحكومة ووسيلة لإحداث نوع من صلة مع الأهلين، ذات طرف واحد لا ينقل من خلاله مطالب الشعب ورغباته أو مقترحاته إلى الحكومة.

واتهمه الإخوان المسلمون باستخدام لغة الإسلام لتغطية سياسته العلمانية. وانتقده الماركسيون والشيوعيون لتشويهه الماركسية. إلا أن القوميين العرب تلقوا الناصرية بالأحضان وأشادوا وبالغوا في إنجازاته الجبارة ونشاطه السياسي وتبنيه الحركات الثورية. وكلها بدت حيناً من الزمن توطئة لمجيء عالم جديد مختلف لأمة عربية واحدة، وتنذر بالويل حكومات عربية رجعية محافظة:

«يجب أن يكون للحج قوة سياسية ضخمة، ويجب أن تهرع صحافة العالم إلى متابعة أنبائه لا بوصفه مراسم وتقاليد تصنع صوراً طريفة لقراء الصحف، وإنما بوصفه مؤتمراً سياسياً دورياً يجتمع فيه كل قادة الدول الإسلامية ورجال الرأي فيها وعلماؤها من كافة أنحاء المعرفة وكتابها وملوك الصناعة فيها وتجارها وشبانها ليضعوا في هذا البرلمان الإسلامي العالمي خطوطاً عريضة لسياسة بلادهم وتعاونها معاً حتى يحين موعد اجتماعهم من جديد بعد عام»[١١].

ويقول أيضاً:

«ما من شك في أن الدائرة العربية أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطاً بنا. فقد امتزجت معنا بالتدريج وعانينا معها نفس المحن وعشنا نفس الأزمات وامتزجت هذه الدائرة بالدين فنقلت مركز الإشعاع الديني من مكة إلى الكوفة إلى القاهرة»[١٢].

وبقيت «الناصرية العربية» واحدة من مجاري الفكر القومي العربي مشددة على الهوية العربية وعاملة على البلوغ بها إلى مقام الكرامة معززةً بتجارب النصف الثاني من القرن العشرين الدموية التي عكرتها رياح الخوف وعواصف الطموح الشخصي ومشاعر الكره للأجنبي والشك الدائم في نوايا الأقليات العنصرية والدينية والطائفية.

---

(١١) عبدالناصر: فلسفة الثورة. مكتبة العرفان، بيروت بدون تاريخ، ص١١٠.

(١٢) المرجع نفسه، ص٨٦.

واعتمد عبدالناصر في ثورته السياسية -القومية- الاجتماعية على أجهزة الأمن. قيادة ما أنشأتْ بعد ١٩٥٢ جهازاً واسعاً للأمن والاستخبارات بهدف ضمان استقرار سياسي. فبالإضافة إلى الجهود التي بذلها القادة من أجل السيطرة على مفاتيح القوة في النظام عن طريق سياسة المشايعة في المؤسسة العسكرية وتضخيم دروها، استخدموا شبكة من أجهزة الأمن والاستخبارات(١٣) أجهزة تتعلق بتنظيم حريات الفرد الخاصة والحريات العامة أو أي شيء يتعلق بالنشاط الحزبي. وهي أجهزة مستنسخة من النظم الشيوعية للأغراض عينها.

وحصل ضباط الجيش على ترفيعات وتسهيلات معاشية كفلت لهم شرف العيش. رفعت رواتبهم أكثر من مرة إلى حد الضعف وشرعت لهم قوانين كفلت لهم السبق والامتياز في الحصول على مساكن بإيجار زهيد والحصول على سيارات خصوصية بأثمان مخفضة كان بعضهم يعود لبيع السيارة في السوق السوداء للإفادة من فرق السعر وكان النقل أو العزل الذي تهب أعاصيره بين الفينة والفينة لا يتمّ بناءً على اعتبارات إدراية لا تتعلق بالكفاءة بل باعتبارات سياسية أو ولاء لشخصه فاهتمام عبدالناصر بالبقاء في السلطة كان يفوق اهتمامه بالكفاءة والقدرة العسكرية وحسن التدريب والتهيئة لأداء الواجب. ولذلك كثرت المصانعة والرياء بهدف الحصول على مركز قيادي رفيع، وكثرت إزاء ذلك التحديات والتمرد على القرارات لينتهي بهم التحدي إلى ضياع مستقبلهم العسكري والسياسي إن لم يكن فيه ضياع حرياتهم(١٤) الشخصية.

---

(١٣) تكونت شبكة الاستخبارات والأمن من خمس دوائر رئيسة هي: الجهاز الخاص، هيئة الاستخبارات العامة، الاستخبارات العسكرية، المباحث الجنائية العسكرية، هيئة المباحث العامة (راجع: الدكتور أسعد عبدالرحمن: الناصرية ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة؟) جامعة الكويت ١٩٧٧ الص ٩٧-١٠٠.

(١٤) بعد الانفصال مباشرة نشرت جريدة (النصر) الدمشقية تقارير عديدة مفصلة عن تحرك ضباط تجرأوا على انتقاد حكم عبدالناصر بتشجيع من ضباط سوريين فألقي القبض عليهم وبينهم العقيد (داود أويس) سكرتير المشير عامر ولم يعلم شيء بعده عن مصيرهم فقد اختفوا أو ضاع أثرهم وكان هناك الخلاف حول التورط في حرب اليمن الذي انتهى بالإعداد لمؤامرة عسكرية ترمي إلى الاطاحة بعبدالناصر في العام ١٩٦٦. وألقي القبض على عشرين ضابطاً بينهم من هو برتبة عقيد وكانوا يريدون سحب الجيش المصري من اليمن. أنباء هذه المؤامرة تسربت إلى الخارج ووصفت بأنها أخطر مؤامرة عسكرية على النظام واضطرت السلطة إلى اجراء محاكمات سرية. ولم يعدم أحد إلا أن الأحكام ظلت سراً مغلقاً لأن عبدالناصر كان يكره الإقرار علناً بوجود معارضة له في الجيش (نيويورك تايمز ١٧ نيسان ١٩٦٦).

أما رفاق السلاح الذين قاموا بالثورة، فبعد العام ١٩٥٦ لم يعد في مجلس قيادة الثورة أكثر من ستة أو سبعة من أصل أربعة عشر أو خمسة عشر. هؤلاء كثيراً ما نازعوه الرأي حول الخطوط السياسية والتعيينات. وفي العام ١٩٦٤ اختفى كل من (كمال الدين حسين وعبداللطيف البغدادي) واعتزلا الحياة العامة بالاستقالة. وفي ١٩٦٥ ألقي القبض على أولهما بزعم محاولته الاتصال بالعسكريين[١٥].

واهتم بالمظاهر اهتماماً عظيماً لأنه كان يدرك مقدار تأثيرها الإعلامي. ونجح نظامه في إقامة جهاز دعاية معقد ودقيق إلى درجة عالية حاولت دول عربية أخرى تقليده فيه لاستخدامه ضده فلم تصب النجاح الذي أصابه هو بفضله. وقد أدى هذا الجهاز دوره في تطوير عبادة الشخصية التي انتشرت في بلاد عربية أخرى في زمنه وبعده أكثر من انتشارها في مصر[١٦].

في مصر كانت زياراته للأماكن العامة، والمهرجانات الشعبية التي يؤمها وحركته مع رؤساء الدول الأجنبية تحف بها المظاهر المهيبة غير التلقائية. إذ يتم اعدادها وتلقن هتافات منتظمة كما يجري استعداد عسكري وبوليسي وتقف صفوفاً في الشوارع التي يمر بها موكبه في ساعات متأخرة من الليل وتنقل آلافاً من المصريين الذين يقطنون في أحياء بعيدة من القاهرة للهتاف له في أثناء الاجتماعات الكبرى.

وكانت زياراته للدول تتمّ باستعداد ضخم فيها يرافقه عدد كبير من رجال الدولة باعتبارهم مستشارين ومعاونين وخبراء في مباحثات جانبية تافهة يختلقها هو، وتنفق عليها مبالغ طائلة وتغطيها الصحافة وأجهزة الإعلام بشكل يثير الاشمئزاز مع صور ولمحات كابتسامة معبرة أو جملة مثيرة أو التفاتة رشيقة يتعقبها جهاز كامل مرافق له وبشكل فاق أعظم مظاهر الأبهة التي كانت تحف بملك مصر بمراحل. أتت جريدة

---

(١٥) يجب الإقرار هنا بأنه لم يحاول الاعتداء على حياة أحد من رفاقه الذين ناصبوه العداء واختلفوا معه. وأنه ظل أميناً على القسم الذي اعتمدوه بينهم بأن لا يعتقل أحدهم أو يسجن أو يقتل إذا اختلف رأيه عن البقية (انظر ما سبق حول تعامله مع محمد نجيب وخالد محي الدين).

(١٦) جلب انتباهي كتاب عنوانه (جمال عبدالناصر: الرجل الذي غير وجه التاريخ) لمؤلفه (طه عبدالباقي سرور) طبع في القاهرة ١٩٥٨ وأعاد القوميون العراقيون طبعه ونشره في العراق بعد ١٤ تموز. فيه مجد المؤلف ثورة يوليو لأنها من صنع عبدالناصر. وحاول أن يثبت بصحائف عديدة كيف أن الله حمّل عبدالناصر رسالة إنقاذ وإحياء شعبه العربي الإسلامي فهو أكثر من قائد إسلامي ورجل دولة وبطل قومي. إنه مبعوث العناية الإلهية».

نيويورك تايمس[١٧] إلى وصف زيارته الجزائر في ١٩٦٣ بعد الاستقلال قالت:

«غادر الإسكندرية على ظهر يخت أبيض فخم، بحاشية كبيرة تخفره بارجتان حربيتان. في حين جند مئات من رجال الأمن لمراقبته وحمايته في الجزائر، أقبل ومعه باخرة محملة بالأسلحة والعتاد هدية منه للجيش الجزائري الجديد»

مع كُلّ الأساليب التي اعتمدها لتطويع الشعب المصري المسالم بطبعه فقد كان ثم انفجارات. وفشل في قمع المعارضة لاسيما ولاؤها لبعض الزعماء الوطنيين القدماء. فقد بهت العالم في ٢٣ من حزيران ١٩٦٥ عندما انقلب تشييع جنازة (مصطفى النحاس باشا) زعيم الوفد إلى تظاهرة هائلة فجرت ما اعتمل في نفوس الشعب من استياء. كانت مظاهرة كبيرة تلقائية استدعى تفريقها الاستعانة برجال الأمن.

ولا بأس من الإشارة هنا إلى القسوة الشديدة التي استخدمها ضد الاخوان المسلمين بعد اكتشاف مؤامرتهم الواسعة في الثاني من تموز ١٩٦٥. وأدت إلى صدامات دموية مع قوات الحكومة في دمياط وضاحية الكردسة في القاهرة. فسيق ٤٣ من قادتهم إلى محكمة الثورة. وتم تنفيذ حكم الإعدام بسبعة منهم. منهم الفقيه والأديب الكبير «سيد قطب» بتهمة التآمر على حياة عبدالناصر وقلب نظام الحكم.

في العام ١٩٦٣ خطر بباله أن إنشاء صناعة عسكرية متقدمة تتمشى وسياسة الوحدة العربية بل تكون واحدة من دعاماتها فالسلاح المتقدم سيكون وسيلة تهديد من جهة ومصدراً يغني العرب عن استيراد سلاحهم من الخارج بكل القيود التي تفرضها الدول المنتجة. والفكرة كانت سليمة من أساسها إلاّ أنها فشلت فشلاً مزرياً عند محاولة التطبيق. فقد بدأ يقتنص العلماء والخبراء العسكريين النازيين من بقايا صناع الماكنة الحربية الألمانية في الحرب العالمية الأخيرة، والبحث عنهم في أماكن اختفائهم ومنهم عدد كبير من مجرمي الحرب الذين تتعقبهم محاكم البلدان الأوروبية. فأسكنهم القصور وأغدق عليهم الأموال، وأشاعت أجهزة الإعلام القاهرية أن بين ما كلف به هؤلاء العلماء بناء منظومة صواريخ بعيدة المدى. في الواقع لم يكن بين من جمعه منهم عالم حقيقي واحد، فهذا الصنف الثمين سبق للاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة أن أخلتا السوق العالمي منه[١٨].

---

(١٧) العدد المؤرخ في ٦ أيار ١٩٦٣.

(١٨) أذكر أني تابعت عرض تلك الصواريخ في العام ١٩٦٤ أو ١٩٦٥ يوم ذكرى ثورة يوليو تحملها =

موقف عبدالناصر من حلف بغداد (المعاهدة المركزية) جدير بالتأمل. إنه يتصل اتصالاً مباشراً بادعائه بعروبة مصر وبزعامته العربية مثلما يربط الحبل السرّي الجنين بأمه.

وجد فيه أول الأمر تهديداً للزعامة المصرية في الشرق الاوسط وهي الزعامة التي أقرت بها البلاد الناطقة بالعربية منذ تأسيس جامعة الدول العربية. فقد وجد أن حلف بغداد سيجعل من العراق قاعدة للصولة عليه، وأن المجهودات التي بذلها نوري السعيد بضمه إلى الحلف كانت ترمي بالأصل إلى القضاء على زعامته ونقلها من القاهرة إلى بغداد. فالحلف عنده هو مجرد مؤامرة عربية المظهر ضده، إذن ما الذي يمنعه من اتخاذ القومية سلاحاً ضدّ الحلف. كان بوسعه أن ينفخ في فكرة الوحدة حياة جديدة.

وتطور الأمر بعد القضاء على حلف بغداد[١٩] ولم يعد له من سبيل إلى التراجع وكان عليه قبل كل شيء أن يقنع العالم الغربي ولاسيما الولايات المتحدة بأن هذه الدعوة لا تؤثر في شيء على سير الحرب الباردة، بل ربما ستكون في صالح الغرب وأمريكا (كان ذلك قبل تبني الاشتراكية). في ذلك الحين لم يكن عبدالناصر يعتبر الولايات المتحدة دولة إمبريالية. والولايات المتحدة بدورها لم تكن تجد له ثقلاً أو تأثيراً إيجابياً أو سلبياً في الحرب الباردة حتى العام ١٩٦٤ مادامت دعوة الوحدة العربية الصادرة منه على ضعفها وفشلها المبدئي ستظل تبقي العالم الاشتراكي على طول باع منه. ومادام يرضي أمريكا بحربه على الشيوعية والشيوعيين في البلدان الثورية التقدمية العربية. ولذلك لم تجد خيراً من مد يد المعونة له بالقروض السهلة الشروط والمنح من أجل الإعمار والتطوير والإنعاش الاقتصاديين[٢٠].

كشفت الصحافة القومية العدوة في لبنان وسورية إلى جانب الأوساط القومية السياسية لاسيما الحركات الفلسطينية أن الولايات المتحدة إنما كانت تدفع ثمناً للسكوت الناصري عن إسرائيل وعدم تحرشه بها. في مبدأ الأمر وصفت سياسته

= شاحنات ضخمة. نقش عليها بالخط العربي أسماؤها «القاهر» و«الناصر» ولم تكن في الحقيقة غير أسطوانات جوفاء.

(١٩) القضاء على هذا الحلف كان من آثار انقلاب ١٤ من تموز ١٩٥٨ عندما قرر الانقلابيون الخروج منه.

(٢٠) زاد حجمها في عهد رئاسة (كندي). كاتفاقية الطعام من أجل السلام التي زودت مصر بما قيمته ٤٥٠ مليون دولار من القمح وغيره خلال ثلاث سنوات.

بالاعتدال نحو إسرائيل. إلا أنها ما لبثت أن راحت تهاجمه بعنف شديد لاسيما الصحافة التي يشرف عليها البعث أو يمتلكها عندما بدأ يهاجم نظام لبنان. وعندئذ وجد أن زعامته العربية بل ومكانته العالمية في خطر شديد. وكان عليه أن يعلن نفسه لأحدهما[٢١]. لم يكن بسبب من هذا التحدي عندما أوقف الكونكرس الأمريكي العمل باتفاق إرسال الطعام إلى مصر، بل بحجة أن هذه المحنة ستحرر المال الذي يقوم عبدالناصر بإنفاقه على شراء أسلحة للثوار الكونغوليين وغيرهم في البلدان المعادية. إلا أن الكونكرس وبخطوة غير مسبوقة عاد فألغى قراره واستؤنف إرسال المساعدة الغذائية لمصر. ثم ما لبثت الصحافة الأمريكية أن كشفت بأن إسرائيل نفسها هي التي تشفعت لمصر وألحت في نصح الأمريكان بخطأ سياسة وقف المساعدات!! وأن (همفري) نائب رئيس الولايات المتحدة قام بدور الوسيط واعلم أعضاء الكونكرس سراً بأن إسرائيل تعارض في إيقاف شحنات الغذاء[٢٢].

واستغل مفهومه للوحدة العربية وفسره بأنه بمثابة إجازة له للهجوم على البلاد الناطقة بالعربية بكل الأسلحة - على لبنان على سورية على العراق على الأردن على السعودية، على أية دولة منها أو من غيرها تأبى السير في خطه وهو خط متعثر دائماً. وخطبه الجماهيرية التي تعبر عن سياساته أو المناهج التي رسمها كانت دوماً سخية في التحذير من أخطار الإمبريالية والرجعية المحلية. ويلتبس الأمر على متابعي أقواله فلا

(٢١) ذكر بأنه قبل أكثر (٢٠٠) مليون دولار من المساعدة الأمريكية لإطعام شعبه الجائع. ولضمان عدم مهاجمة إسرائيل بالقول أو الفعل. ولأجل حماية مصالح أمريكا النفطية والكف عن التآمر ضد الأنظمة التابعة لها. فاسرع عبدالناصر ليبرهن على خطأ هذه التعليلات بخطاب ألقاه في كانون الثاني ١٩٦٥ رافضاً طلب البيت الأبيض وقف مساعداته لثوار الكونغو وفيها هذه العبارة التي نالت شهرةً عالمية: قوله يخاطب الأمريكان «إن لم يرضوا فليذهبوا يشربوا ماء البحر». ترجمت الصحف الأمريكية كالنيويورك تايمس الخطبة ونشرتها ولم تترجم العبارة حرفياً وإنما استبدلتها بما يقال عادة في هذه المناسبة باللغة الانكليزية - وهو مرادف يعطي عين المعنى والمقصود Let them jump in to the lake «فليرموا أنفسهم في البحيرة».

(٢٢) توفيق موسى: الاشتراكية المصرية والقضية المصرية، ١٩٦٦ ص٧٢- محل الطبع غير معروف. [يضيف المؤلف الص ٧٢-٧٤ قوله: إن فلسطين والحالة هذه بقيت أداة هامة يستخدمها عبدالناصر للظفر برضا الأمريكان وصداقتهم وعونهم عندما يشاء! وبرضا ودعم الاتحاد السوفياتي عند الضرورة. وهذا الموقف في عالم السياسة ينم عن حذق وبراعة متناهية. إلا أنه مبدأ وخُلُقاً ما هو إلاّ عملية خداع شائنة لصاحب قضية، عملية قد لا تكون ذات نفع للقضايا العربية أيضاً.

يدرون أياً من الأنظمة أو الرجعيين يقصد وهم يتغيرون باستمرار تبعاً لمواقفه منهم.

بقيت الأحزاب القومية العربية إلى الأخير أحزاباً تفتقر إلى الجماهيرية ولا تتمتع بشعبية حقيقية في البلاد العربية بدليل فقر النتائج التي تحصل عليها كلما جرت انتخابات عامة. ولأنها دائماً تلجأ إلى الانقلابات العسكرية لتأمين وصولها إلى الحكم. وكان على عبدالناصر الاعتماد عليها وعلى طائفة من أدعيائها الانتهازيين النفعيين الذين يعملون سراً وعلانية ويجاهرون بالتطرف القومي، وكل من لا أمل له في الوصول إلى السلطة بالطرق الديمقراطية.

واستخدم عبدالناصرالشيوعية الدولية خارج مصر والدول الناطقة بالعربية، في حين شن على الشيوعيين في الداخل حرباً عنيفة. وأفسح للضباط القوميين الثوريين عندما كان يخطط لتدمير سلطة الدولة. إلا أنه كان يحاربهم ويطاردهم عندما يرفضون الإذعان له أو يأبون تسليم السلطة إليه أو يعارضون سياسته.

* * *

حاولنا في هذا الجزء من الكتاب تقديم صورة واضحة إلى حد ما لأسلوب تعامل عبدالناصر مع الدول الناطقة بالعربية. ولو تعوض القارئ عن هذه الصورة باستعراضه أحداث العالم العربي خلال فترة تزعمه الحركة القومية - كما يستعرض الفلم السينمائي فسيجده لا يقلّ إمپريالية عن أولئك الإمپرياليين الذين انتصر عليهم في ١٩٥٦، بل أعنفهم وأبعدهم غلاظة في إحداث الشقاق والعداوات والتآمر بدلاً من توحيد العالم العربي وراء شعارات التضامن والتنسيق وإحلال الصفاء والوئام.

في هذا العالم الخيالي الذي اقترحته للقارئ لا بد سيجد كيف أن سياسته العربية عملت فعلاً على شق الحركة القومية بدلاً من إقامتها على المسار الصحيح وإقالتها من الوهدة التي أوقعتها فيها النظم الفاشية. وبدلاً من أن يعمل على إزالة فكرة التفوق العنصري من مفاهيم القومية، وما جلب في الثلاثينات والأربعينات من كوارث على الشعوب الناطقة بالعربية، شجع هذا الخط بصورة غير محدودة إلى حد التزوير في تأريخ العرب.

أعلن في أوائل العام ١٩٦٢ أن مصر لن تواصل اتباع سياسة التضامن العربي مع الدول العربية غير الثورية وغير المتحررة. وتبنّى كما رأينا شعاراً جديداً بديلاً عن شعار [وحدة الصف] هو وحدة القصد. بهذا كتب حسنين هيكل الناطق الرسمي بلسانه في

التاسع من آذار ١٩٦٢ بعنوان «لانريد تضامناً» قال فيه: إن عدم وجود تضامن بين سائر الدول العربية رجعيتها وتقدميتها يجب أن لا يبقى فحسب بل يجب أن يزداد عمقاً ويجب أن تزداد الفرقة تباعداً. وليس هناك من سبيل إلى تحاشي الاصطدام بين الجهتين وإلا اعترى الثورة العربية جمود.

وحذر المقال من مساومات وتسويات معينة ستأتي حتماً وستكون عقبة في وجه المتغيرات الثورية إلا أنه - وكما رأينا - ما لبث أن تحول عن شعار وحدة القصد، وعاد إلى سياسة وحدة الصف بعد اجتماعات القمة، عندما التأمت في الدار البيضاء. وتم التوقيع على اتفاق التضامن العربي من أجل تنقية الأجواء بين الدول العربية (١٩٦٥) ومن بنوده إيقاف الحملات الإعلامية بين الدول العربية. وكان أول من نقض هذا الاتفاق بعد خمسة أشهر فقط.

لم تكن زعامة العرب تكفي فيما يبدو لإرضاء طموحه. ولذلك كان يسعى إلى الجمع بينها وبين زعامة أفريقيا وقد فعل الكثير. لم تبق حركة استقلال واحدة فيها إلا وتبناها بالمال والسلاح وقد أدى به في الزمن الطويل إلى الاعتماد على الإسلام والاستعانة به بصورة أكبر من استعانته به قومياً. وقد أدى هذا إلى نمو حركة «جهاد إسلامي» تزعمها متشددون إسلاميون. انقلبت في أكثر الأمصار ومنها مصر نفسها إلى أعمال إرهاب دموية - بعد الإفلاس السياسي لدعوى القومية[٢٣] والعقم الأبدي الذي فرضته مفاهيم القومية الخاطئة على إقامة أية وحدة بأي درجة ومهما كان شكلها بين الدول الناطقة بالعربية. إلا إذا اتحدت انظمتها تحت لواء الديمقراطية وطورت أنظمة متشابهة إلى الحد الذي يمكن إقامة شيء شبيه بالاتحاد الأوروبي مثلاً.

عقّد جمال عبدالناصر المشكلة بفرضه نظاماً دكتاتورياً جديداً على أنقاض نظام ديمقراطي متفسخ في مصر لم يبق فيه غير مظاهره فقلّده فيه الانقلابيون العسكريون

---

(٢٣) بعد انفصام الوحدة مع سورية حمل عبدالناصر على عاتقه مهمة مقاومة أفريقيا للغرب. تزعم المعركة فعلاً. وصورتها أجهزة إعلامه بأنها «دفاع عن الشعوب السوداء ضد الاستعمار الغربي» واعتبرت وسائل الإعلام المصري القاهرة عاصمة للثقافة الأفريقية وصدرت أوامر قاطعة لجامعة الأزهر بتهيئة معلمين دينيين بغية إرسالهم إلى البلاد الأفريقية المسلمة لإقامة مراكز إسلامية مرتبطة بالقاهرة. بلغ عدد هؤلاء المعلمين في العام ١٩٦٣ حوالي ٧٨٠ عالماً دينياً. كان عبدالناصر في الواقع يريد من إنعاش الروح الديني والسياسي مقاومة النشاط الإسرائيلي السياسي والاقتصادي الفعالين في القارة الأفريقية.

والثوريون والقوميون في بلاد عربية اللسان أخرى وأقاموا أنظمة دكتاتورية شبيهة بما أقامه، سرعان ما دب التناحر بينها. وتكالبت المؤامرات الداخلية عليها فسفكت الدماء وأهدرت الأموال. وعانت الشعوب التي تحكمها تلك الأنظمة من البؤس الأخلاقي ما ذكّرنا بالعهد الذي سماه مؤرخو الحضارة العربية بالفترة المظلمة.

استعرضنا في هذا الجزء من كتابنا مصائر تلك الأنظمة ومقدار ما ساهمت في إفساد دعوى القومية التي أقامها أبناؤها ودعاتها الأولون على دعائم شريفة نبيلة القصد وجرها خلفاؤهم إلى مزالق ومتاهات خطيرة عصفت بأهدافها النبيلة وحولتها إلى أداة قمع وإرهاب بحق الأقليات العرقية والقومية والطائفية التي تجاورها أو تسكن بين ظهرانيها.

وعندما لفظت هذه الدعوى المنحرفة آخر أنفاسها لم تنس أن تطلق أحط الغرائز البشرية من عقالها بسبب اتخاذها الإسلام وتعاليمه ركيزةً كأن الإسلام ما جاء إلا لخدمة القومية العربية ولم يجئ للإنسانية جميعاً. وتكررت المأساة فأفسح موت الدعوة أو قل تشرذمها المجال وأخلى الميدان إلى طبقة المتشددين الإسلاميين الذين اتخذوا القتل صناعة لا تفرق في اختيار ضحاياها بين المسلم وغير المسلم فكلهم كفار لأنهم يقفون في وجه الدعوة إلى إقامة حكم إسلامي صرف مبني على الشريعة في سائر الدول الناطقة بالعربية.

ذلكم هو المسخ أو الغول الذي قذفت به رحم الوحدة العربية قبل أن تخرج آخر أنفاسها.